



الجمهورية العربية المتحدة

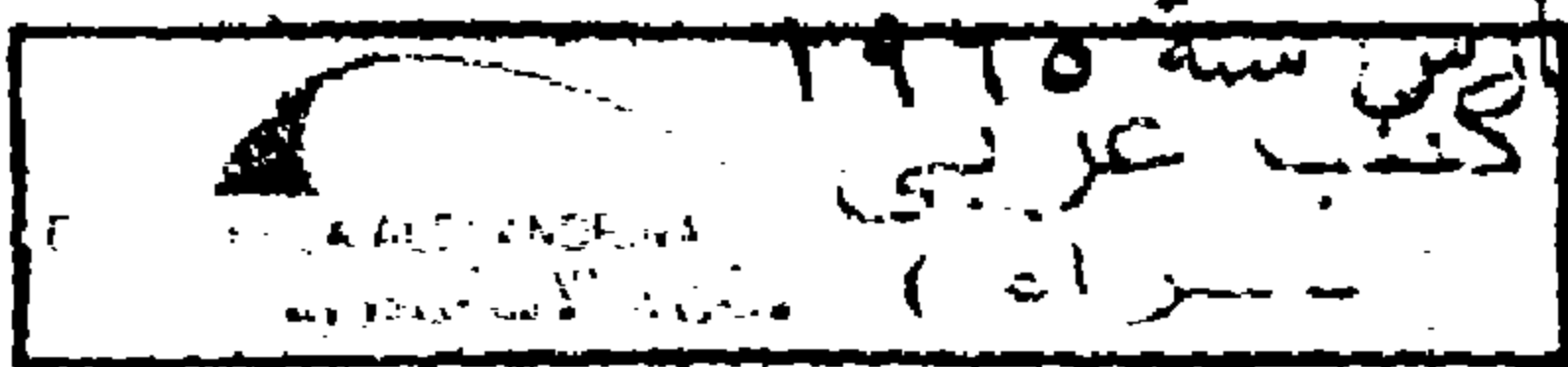
مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

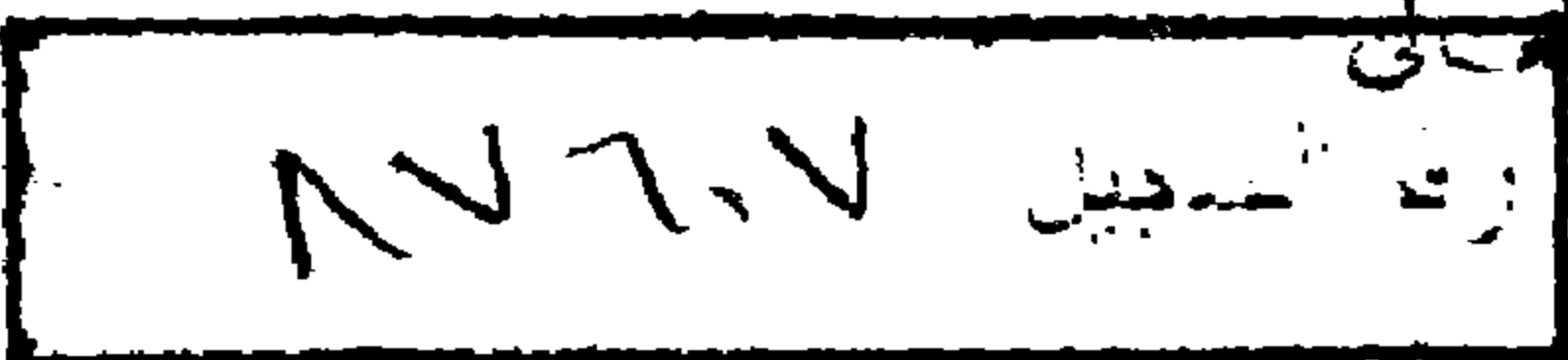
الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة السادسة عشرة



العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٥

القاهرة



مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٥

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

(١) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / المستشار محمود القاضي ، نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : لطفى على أحمد ، وحافظ محمد بدوى ، وعبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١)

الطلب رقم ٨ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء"

(أ) اختصاص "طلبات رجال القضاء الشرعى" . إحالة . قضاء ادارى .
القانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ - سلبه ولاية القضاء الإدارى على طلبات رجال القضاء الشرعى . انتقال هذه الولاية إلى محكمة النقض ، إحالة محكمة القضاء الإدارى الطلب إلى محكمة النقض - حلولا محل القضاء الإدارى فى نظر الطعن المرفوع عن هذا الطلب .

(ب) موظفون "احتساب مدة الخدمة السابقة" .

احتساب مدة الخدمة السابقة لموظفى مجالس المديرىات . قصره على الذين تقنوا أوضاعهم بالحكومة .

(ج) موظفون "احتساب مدة الخدمة السابقة" .

توافر شروط احتساب مدة الخدمة السابقة فى المصالح الحكومية فى الطالب . عدم اتصال هذه المدة بمدة خدمته المتلاحقة بوزارة العدل - وجوب احتساب ثلاثة أرباع مدة خدمته السابقة . سريان هذه القواعد على موظفى مجالس المديرىات .

١ - إحالة الطالب (المرفوع من القاضى الشرعى) من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض ليست اعمالا لنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات وإنما نفاذا لما اقتضاه تطبيق القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ من سلب ولاية محكمة

القضاء الإداري على الدعوى وانتقال هذه الولاية الى محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية وقد حلت محلها الدائرة المدنية والتجارية بذات المحكمة بمقتضى المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . وإذ كانت هذه الإحالة قد تمت قانونا متبعة لآثارها فإن محكمة النقض تكون قد حلت محل القضاء الإداري في نظر الطعن المرفوع من وزارة العدل عن هذا الطلب .

٢ - مجال تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٨ يولييه سنة ١٩٤٣ و ٥ مارس سنة ١٩٤٥ بشأن حساب مدة الخدمة السابقة لموظفى مجالس المديرىات قاصر على الذين نقلوا أو ضموا للحكومة فإذا كان الثابت أن التحاق الطالب بخدمه الحكومة بوزارة العدل لم يكن من قبيل الضم أو النقل وإنما هو تعيين جديد فإنه لا يفيد من القرارين سالفى الذكر .

٣ - إذ كانت شروط احتساب مدد الخدمة السابقة فى المصالح الحكومية وهى التى تضمنها قرارا مجلس الوزراء فى ٣٠/١/١٩٤٤ و ١١/٥/١٩٤٧ متوافرة فى حق الطالب وكانت مدة خدمته السابقة بمجلس المديرية مما يعتبر فى هيئة شبه حكومية تطبق نظم الحكومة - أخذا بما قرره المادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلى لمجالس المديرىات التى نصت على أن تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدميها وترقياتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفى مجالس المديرىات ومستخدميها ، فإنه يجب - وفقا لهذه القواعد - أن يحتسب للطالب ثلاثة أرباع مدة خدمته السابقة بمجلس المديرية لعدم اتصال هذه المدة بمدة خدمته اللاحقة بوزارة العدل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل فى أنه بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٣ تقدم الطالب وقت أن كان موظفا قضائيا بالمحاكم الشرعية

بتظلم إلى اللجنة القضائية لوزارة العدل قيد برقم ٦٥٤ س ١ ق أورد به أنه عين مدرسا بمجلس مديرية الدقهلية اعتبارا من ١٩٣٥/١/١٢ ثم نقل إلى وزارة العدل وبدأ عمله بها في ١٩٤٣/٢/١٨ وأنه تطبيقا لقواعد الانصاف احتسبت له ثلاثة أرباع المدة التي قضاها بمجلس المديرية المذكور وسويت حالته على أساس أن بدء عمله من ٣ مايو سنة ١٩٣٧ مع أن من حقه احتساب مدة عمله كاملة بمجلس المديرية وطلب الحكم له بتقرير أحقيته في ضم مدة خدمته بمجلس مديرية الدقهلية كاملة وتسوية حالته على أساس أن بدء عمله في ١٢ يناير سنة ١٩٣٥ مع صرف ما يستحقه من فروق وذلك تطبيقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٤٣/٧/٨ ، ١٩٤٥/٣/٥ ، ١٩٤٥/٤/٣١ ، ١٩٤٦/١٠/١٦ ، ١٩٤٧/٥/١١ — وتحصل دفاع الوزارة في أن حالة الطالب سويت بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٤٤/١٢/٥ على أساس احتساب ثلاثة أرباع مدة خدمته في مجلس المديرية في الأقدمية وفي تحديد المرتب باعتبار أن خدمته السابقة غير متصلة بخدمة وزارة العدل . وترتب على ذلك اعتبار أن آخر مرتب هو شهر مايو سنة ١٩٣٧ وهو التاريخ الذي اتخذ أساسا لتسوية حالته إذ اعتبر في الدرجة السادسة بصفة شخصية بعد هذا التاريخ وتدرجت ماهيته فيها إلى ١٩ ج و ٥٠٠ م شهريا اعتبارا من ١٩٥١/٥/١ ثم عين بعد ذلك موظفا قضائيا اعتبارا من ١٩٥٢/٤/١٢ بمرتب شهري قدره ٢٠ ج — وقد أصدرت اللجنة القضائية قرارها في ١٢ يولييه سنة ١٩٥٣ بتسوية حالة المتظلم على أساس ضم مدة خدمته التي قضاها بمجلس المديرية كاملة اعتبارا من ١٢ يناير سنة ١٩٣٥ — طعنت وزارة العدل على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري طالبة إلغائه وقيد الطعن برقم ١٤٧٣١ سنة ٨ ق — وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحتالها إلى محكمة النقض للاختصاص إعمالا للقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ وقيد الطلب بجدول هذه المحكمة برقم ٨ لسنة ٢٧ ق ” رجال قضاء ” ولدى نظره أمام هذه الدائرة ، طلبت وزارة العدل بمذكرتها الأولى إسقاط حكم المحكمة الإدارية وعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بغير الطريق القانوني . وقدمت وزارة العدل مذكرة ثانية تضمنت دفاعها الموضوعي الذي تمسكت به أمام اللجنة — وقد انضمت النيابة في رأيها إلى وزارة العدل في مذكرتها الأولى ثم عدلت

وطلبت رفض الطلب موضوعا . وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها الأخير .

وحيث إن وزارة العدل تؤسس دفعها بعدم قبول الطلب شكلا على أن مؤدى حكم محكمة القضاء الإدارى بعدم الاختصاص هو إسقاط حكم اللجنة القضائية ، وأنه إذ كانت الاحالة من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض غير جائزة وكان الطالب لم يتقدم بتظلم إلى محكمة النقض بالأوضاع المقررة فى المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التى أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء ، فإن التظلم يكون غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن إحالة الدعوى الحالية من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض لم تكن إعمالا لنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات وإنما نفاذا لما اقتضاه تطبيق القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ من سلب ولاية محكمة القضاء الإدارى على الدعوى وانتقال هذه الولاية إلى محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية ، وقد حلت محلها الدائرة المدنية والتجارية بذات المحكمة بمقتضى المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ وتكون إحالة الدعوى إلى هذه المحكمة قد تمت صحيحة منتجة لآثارها . وتكون هذه المحكمة قد حلت محل القضاء الإدارى فى نظر الطعن المرفوع من الوزارة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف خدمة الطالب أنه يحمل شهادة العالمية وعين موظفا فى ١٢/١/١٩٣٥ مدرسا إلزاميا تابعا لمجلس مديرية الدقهلية بمرتب قدره خمسة جنيهات . وبتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ صدر قرار وزارى بتعيينه كاتبا بالمحاكم الشرعية بالدرجة الثامنة ومنحه أول مربوطها وقدره ستة جنيهات شهريا وتسلم عمله بها فى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣ وقد أصدر مجلس المديرية قرارا بفصله من العمل اعتبارا من ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ ، وبتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ قررت وزارة العدل تسوية حالته باعتباره فى الدرجة السادسة من ١٨ مايو سنة ١٩٣٧ بمرتب شهرى قدره اثنا عشر جنيها ثم ١٣,٥ ج

اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٠ و ١٥ ج ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٢ وبعدم صرف الفروق الناشئة عن هذه إلا من ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ عن العلاوة المستحق صرفها ثم عين موظفا قضائيا اعتبارا من ١٢ أبريل سنة ١٩٥٢ بمرتب شهري قدره عشرون جنيها .

وحيث إنه متى كان الثابت أن التحاق الطالب بخدمة الحكومة بوزارة العدل لم يكن من قبيل الضم أو النقل وإنما هو تعيين جديد نفذ اعتبارا من ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣ بعد أن أصدر مجلس مديرية الدقهلية قرارا بفصل الطالب من عمله اعتبارا من ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ ، فانه والحال كذلك لا يفيد من قراري مجلس الوزراء الصادرين في ٨ يولييه سنة ١٩٤٣ و ٥ مارس سنة ١٩٤٥ بشأن حساب مدة الخدمة السابقة لموظفي مجالس المديريات ، ذلك أن مجال تطبيقها قاصر على موظفي تلك المجالس الذين نقلوا أو ضموا للحكومة .

وحيث إنه لما كان القرار المعمول به سواء عند نشوء حق الطالب في حساب مدة خدمته السابقة في الأقدمية أم إبان التسوية التي أجرتها وزارة العدل على حاله بعد التحاقه بخدמתها إعمالا لقواعد حساب المدد السابقة هو قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ الذي تأيد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٤٧ وهو ينص على أن تحسب مدد الخدمة السابقة كاملة إذا كانت قد قضيت في المصالح الحكومية وكانت متصلة وتحسب ثلاثة أرباعها إذا كانت متفصلة بما لا يزيد عن خمس سنوات مع مراعاة الشروط الآتية في حساب هذه المدد : ١ — ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات . ٢ — أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته . ٣ — ألا تقل المؤهلات الدراسية خلال فترة الخدمة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية . ٤ — ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة في الحكومة أو في المصالح الشبيهة بالحكومية التي بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة . ٥ — ألا يكون سبب إنهاء الخدمة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا عن التوظيف أو سوء السلوك . ٦ — ألا تزيد مدة ترك العمل بين مدتي الخدمة السابقة والحالية على خمس سنوات — ولما كانت هذه الشروط كلها متوافرة في حق الطالب وكانت مدة خدمته السابقة بمجلس المديرية مما تعتبر في هيئة

شبه حكومية تطبق نظم الحكومة أخذاً بما قرره المادة ٦٢ من لأئحة النظام الداخلي لمجالس المديرية التي نصت على أن تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفي الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفي مجالس المديرية ومستخدميها . فانه لذلك يكون ما يحسب للمطعون ضده هو ثلاثة أرباع مدة خدمته السابقة بمجلس المديرية لعدم اتصال مدة خدمته هذه بمدة خدمته اللاحقة في وزارة العدل لأنه لم ينتقل من الأولى إلى الثانية وإنما عين تعييناً جديداً وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء السالف بيانه وللكتاب الدوري الصادر من وزارة المالية رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ المؤرخ ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ متضمناً القواعد التي تتبع في تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ - ومن ثم فإن وزارة العدل إذا احتسبت ثلاثة أرباع المدة التي قضاها المطعون ضده في خدمة مجلس مديرية الدقهلية وأجرت تسوية حالته على هذا الأساس تكون قد التزمت صحيح حكم القانون . وبالتالي يكون قرار اللجنة المطعون فيه إذ خالف النظر السابق وقضى بأحقية المطعون ضده في ضم مدة خدمته التي قضاها بمجلس المديرية كاملة قد أخطأ في القانون بما يستوجب الغاء والقضاء برفض تظلم المطعون ضده .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم
الصراف .

(٢)

الطلب رقم ١١ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" :

(أ) موظفون . " احتساب مدة الخدمة فى المعاش " .

عدم استقطاع احتياطى المعاش من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعيّنين بعقود
أو بصفة مؤقتة وبالتالى عدم احتساب مدة خدمتهم بعد تسوية المعاش . يستثنى من ذلك
مدة الاختبار .

(ب) موظفون . " احتساب مدة الخدمة فى المعاش " :

موافقة مجلس الوزراء على تعيين الطالب فى وظيفته نهائيا مع إعفائه من شروط اللياقة
الطبية بعد قضاء فترة الاختبار على وجه مرضى . مساواته بمثله من قضاة فترة الاختبار
ونجح فى الكشف الطبى . جواز احتساب مدة الاختبار فى المعاش .

١ — إذ يبين من نصوص المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٧ الخاص
بالمعاشات المأكبة أن المشرع بعد أن قرر فى المادة الرابعة منه عدم استقطاع
الاحتياطى من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعيّنين بعقود أو بصفة مؤقتة
وبالتالى عدم احتساب مدة خدمتهم بعد تسوية المعاش عاد فى المادة ٩
واستثنى مدة الاختبار المنصوص عليها فى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٩٠١/٦/٢٤
ونص على أن هذه المدة تحتسب فى المعاش مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة
بها إذا قضاها المستخدم بصفة مرضية وعين بعد انتهائها بصفة دائمة سواء
قضاها بعقد أو بصفة مؤقتة .

٢ — متى وافق مجلس الوزراء على تعيين الطالب فى وظيفته نهائيا مع إعفائه
من شروط اللياقة الطبية بعد قضائه فترة الاختبار على وجه مرضى فإن شأنه يكون

شأن مثله ممن قضى فترة الاختبار ونجح في الكشف الطبي، وبهذه المثابة يكون من حقه بعد أن ثبت في وظيفته بهذا التعيين النهائي أن تحتسب تلك المدة في معاشه مقابل توريده قيمة الاستقطاع الخاص بها إعمالاً للمادة ٣/٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل حسباً يبين من صحيفة الطلب والأوراق في أن السيد المطعون ضده قدم بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٣ تظلماً إلى اللجنة القضائية لوزارة العدل قيد برقم ٦٠٦ للسنة الأولى القضائية طلب فيه احتساب مدة خدمته بإدارة قضايا الحكومة من ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ في المعاش مع خصم احتياطي المعاش المستحق عن هذه المدة من راتبه وفق الطريقة التي رسمتها قوانين المعاشات قائلاً في بيان طلبه إنه بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ عين بإدارة قضايا الحكومة مع إعفائه من الكشف الطبي وفي أكتوبر سنة ١٩٤٧ طلب من إدارة قضايا الحكومة تثبيته في وظيفته من تاريخ تعيينه ونظراً لتفوقه في أجازة الحقوق ولما أظهر من كفاية ممتازة في عمله عرضت وزارة العدل أمره على مجلس الوزراء طالبة التجاوز عن شرط اللياقة الطبية وتقرير تثبيته في وظيفته فوافق المجلس على ذلك في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وقد حدث بعد ذلك وبتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٤٨ أن عين في وظيفة مندوب من الدرجة الثالثة (١) بمجلس الدولة إلا أن المجلس لم يقر باحتساب مدة خدمته السابقة بإدارة قضايا الحكومة في المعاش إلا من تاريخ موافقة مجلس الوزراء في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وذلك على أساس أن وزارة العدل اقتضت في طلبها الذي تقدمت به إلى مجلس الوزراء على طلب تثبيته دون أن تقرن ذلك بعبارة "من تاريخ التعيين" فتقدم الطالب بطلبه المشار إليه طالبا احتساب مدة خدمته السابقة في إدارة القضايا بالمعاش إما على أساس أن موافقة وزارة العدل ومجلس الوزراء كانت منصبة

على طلبه باعتبار التثبيت من تاريخ التعيين وإما على أساس المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . وبتاريخ ١١ من يولييه سنة ١٩٥٣ أصدرت اللجنة القضائية قرارها باجابة الطالب إلى طلباته وفي ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٤ طعن مجلس الدولة في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى بالطعن رقم ١١٥٤٨ لسنة ٨ قضائية طالبا إلغاءه على أساس أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/١٢/٧ بتثبيته لم ينص على أن يكون احتساب التثبيت من تاريخ التحاقه بإدارة قضايا الحكومة ولأن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ قد ألغى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ — وأثناء نظر النزاع أمام محكمة القضاء الإدارى عين الطالب قاضيا بمحكمة القاهرة الابتدائية فقضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٧/١/١٤ بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى وباحتالها بحالتها إلى محكمة النقض تأسيسا على أن المنازعات الخاصة برواتب وعلاوات ومعاشات رجال القضاء وأعضاء النيابة أصبحت من اختصاص محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية عملا بأحكام القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ وبصدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ الذى أحل "الدائرة المدنية والتجارية محل الهيئة العامة للمواد المدنية أحيل الطعن على هذه الدائرة" وقد قرر المطعون ضده كما أفادت مراقبة شئون العاملين بوزارة العدل أن المدة المطالب بها قد احتسبت في المعاش إعمالا لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ .

وحيث إن وزارة العدل التى حلت محل مجلس الدولة دفعت بعدم جواز الإحالة وبعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى ثم تنازلت عن هذا الدفع بمذكرتها المقدمة بجلسته ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وطلبت في الموضوع إلزام المطعون ضده بالمصروفات تأسيسا على أن احتساب المدة المطالب بها في المعاش قد تم بناء على قانون صدر بعد رفع الدعوى وأن القوانين السابقة على ذلك القانون والخاصة بتسوية المعاش لم تكن تميز احتساب المدة المطالب بها في المعاش .

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها قررت فيها أن المطعون ضده كان محقا في طلبه حين رفع هذه الدعوى استنادا إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وأنه إذ كانت المدعى المطالب باحتسابها في المعاش قد احتسبت

فعلا فلا يبقى من النزاع سوى الفصل في طلب المصروفات التي ترى إلزام وزارة العدل بها .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالمعاشات الملكية قد نص في المادة الرابعة منه على أنه " لا يستقطع الاحتياطي من ماهيات الآتى ذكرهم ولذلك لا يكون لهم أى حق فى المعاش : أولا- العمال الذين هم من الأنواع الميينة فى الجدول جرف (١) المرفق بهذا القانون . ثانيا - الموظفون والمستخدمون المعينون بعقود أو بصفة مؤقتة " إلا أن المادة التاسعة من هذا القانون قد نصت على أن " الخدمات التى لا يجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لا تحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة فى حال من الأحوال ويكون الاستقطاع للمعاش شهريا ولا يجوز توريد أى مبلغ كان عن مدد خدمة سابقة لم يجر عليها حكم الاستقطاع بقصد حسابها فى تسوية المعاش أو المكافأة ويستثنى من ذلك : أولا - مدة الاختبار المقررة فى اللائحة العامة بقبول وترقية المستخدمين الملكيين فإن هذه المدة تحسب فى المعاش مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها إذا قضاها المستخدم بصفة عرضية وعين بعد انتهائها دائمة " وبين من هذين النصين أن المشرع بعد أن قرر فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون المشار إليه عدم استقطاع الاحتياطي من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعينين بعقود أو بصفة مؤقتة وبالتالى عدم احتساب مدة خدمتهم عند تسوية المعاش عاد فى المادة التاسعة من هذا المرسوم بقانون واستثنى مدة الاختبار المقررة فى اللائحة العمومية بقبول وترقية المستخدمين الملكيين الصادرة فى ٢٤ من يونيه سنة ١٩٠١ فنص على أن هذه المدة تحتسب فى المعاش مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها إذا قضاها المستخدم بصفة مرضية وعين بعد انتهائها بصفة دائمة وذلك سواء قضاها المستخدم بعقد أو بصفة مؤقتة وأن هذا الاستثناء يجرى حكمه متى قام موجه حتى بعد قرار وقف التثبيت الصادر فى سنة ١٩٣٥ ومتى كان الأمر كذلك فإنه يتعين بيان ما إذا كانت المدة المطالب باحتسابها فى المعاش تعتبر مدة اختبار قضاها المطعون ضده بصفة مرضية وعين بعد انتهائها بصفة دائمة فتحسب فى تسوية المعاش كما تقضى بذلك المادة التاسعة المشار إليها أم أنها ليست كذلك .

وحيث إن اللائحة العمومية الخاصة بشروط قبول وترقية المستخدمين الملكيين والصادر بها الذكرى المؤرخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٠١ والتي أشارت إليها المادة التاسعة السالف ذكرها قد نصت في مادتها الثالثة عشرة على أن المترشحين من النوع الثالث (وهم المترشحون الحائزون دبلومة من مدرسة عليا تابعة لنظارة المعارف العمومية) يلزم أن يكونوا بلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة فيعينون على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر... وذلك مع عدم المساس لما " للوزير من الحق في رفت هؤلاء المستخدمين في أى وقت كان في أثناء مدة الاختبار أو عند انتهائها ومع ذلك فلا يجوز استعمال هذا الحق إلا بناء على تقرير بالكتابة من رئيس المصلحة الذى لا يكون راضيا عن أعمالهم ". ونصت المادة الثامنة من هذه اللائحة فيما نصت عليه من مسوغات التعيين بالنسبة لمن يدخلون خدمة الحكومة لأول مرة على وجوب تقديم " شهادة من القومسيون الطبي بمصر أو بالاسكندرية دالة على صحة بنيتهم وإذا اتفق أنه مع الإقرار بعدم لياقة المترشح صحيا لم ير القومسيون الطبي فيه سوى علة عرضية يسوغ عند الاقتضاء تعيينه بمقتضى قرار من اللجنة المالية بناء على طلب رئيس المصلحة ذات الشأن كما نصت المادة الثامنة والعشرين من هذه اللائحة تحت عنوان التعيينات الاستثنائية على أنه " أى تعيين مخالف للأحكام المدونة بهذه اللائحة يجب أخذ رأى اللجنة المالية عنه أولا والتصديق عليه من مجلس الوزراء " .

وحيث إنه يبين من ملف خدمة السيد المطعون ضده أنه تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة في ١٩٤٤ وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ صدر قرار من مجلس الوزراء بتعيينه في وظيفة مندوب من الدرجة الثالثة بأقسام قضايا الحكومة وذلك بعقد لمدة سنة قابل للتجديد من تلقاء نفسه ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في فسخ العقد قبل نهايته بشهر على الأقل حتى يتيسر تعيينه تحت الاختبار بعد نجاحه في الكشف الطبي وذلك مع إعفائه من شرط اللياقة الطبية حسبما كانت تجيزه شروط التوظيف بأقسام قضايا الحكومة في ذلك الوقت إلا أنه خلال هذه المدة صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ في شأن إدارة قضايا الحكومة والذي نص في مادته السابقة على أن شأن المستشارين الملكيين بالنسبة إلى شروط التوظيف والمرتبات شأن مستشارى قسم الرأى بمجلس الدولة وشأن باقى الموظفين الفنيين

في ذلك شأن رجال النيابة . فتقدمت وزارة العدل إلى مجلس الوزراء بمذكرة طلبت فيها إعفاء المطعون ضده من شرط اللياقة الطبية وتعيينه في وظيفته نهائيا وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وصدر قرار وزير العدل في ٢٢/١٢/١٩٤٧ بتعيين المطعون ضده في وظيفته بصفة نهائية وبذلك تعتبر المدة المطالب بحسابها في المعاش فترة اختبار تلاها تعيين المطعون ضده في وظيفة دائمة بعد أن أعفاه مجلس الوزراء من شرط اللياقة الطبية طبقا لما يقضى به قانون استقلال القضاء بالنسبة إلى معاوني النيابة والذي يسرى في حق المطعون ضده كما أشار إلى ذلك القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ وذلك حتى لا يكون شرط وجوب اللياقة الطبية الذي استحدثه القانون المذكور مانعا من تعيين المطعون ضده تعيينا نهائيا . إذ وافق مجلس الوزراء على تعيينه في وظيفته نهائيا مع إعفائه من شرط اللياقة الطبية بعد قضائه فترة الاختبار على وجه مرضى فإن شأنه يكون شأن مثله ممن قضى فترة الاختبار ونجح في الكشف الطبي وبهذه المثابة يكون من حقه بعد أن ثبت في وظيفته بهذا التعيين النهائي أن تحتسب تلك المدة في معاشه مقابل توريده قيمة الاستقطاع الخاصة بها . وذلك إعمالا للفقرة الثالثة من المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

وحيث إن وقد احتسبت تلك المدة في المعاش عملا بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ كما أفادت بذلك مراقبة شئون العاملين بوزارة العدل فإن الخصومة تعتبر منتهية بالنسبة لموضوع الطلب وإذ كان المطعون ضده محقا حين تقدم به للقضاء فإنه يتعين الزام وزارة العدل بالمصروفات .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على أحمد ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٣)

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق رجال القضاء:

(أ) موظفون . " احتساب مدة الخدمة في المعاش " .

منع قانون المعاشات لسنة ١٩٠٩ احتساب مدة خدمة سابقة في المعاش لم يحجر حكم الاستقطاع عنها فيما عدا مدة الاختبار . اجازة القانون ٢٢ لسنة ١٩٢٢ احتساب جميع المدد المؤقتة السابقة على التثبيت .

(ب) موظفون . " احتساب مدة الخدمة في المعاش " .

منع القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ احتساب مدد الخدمة السابقة المؤقتة أو بعقود في المعاش . تعيين الطالب بعقد في المدة التي يطلب احتسابها في المعاش دون أن يحجر عليها حكم الاستقطاع . امتناع إفادته من أحكام القانون المذكور حتى مع اعتبار وظيفة دائمة .

(ج) موظفون . " احتساب مدة الخدمة في المعاش " .

ترخيص القانون ٣٩ لسنة ١٩٢٩ باحتساب مدة خدمة الموظف المؤقتة في المعاش متى دفع إلى الخزنة أخطاى المعاش عنها .

(د) موظفون . " احتساب مدة الخدمة في المعاش " .

مريان أحكام القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة على كل من يفيد من أحكام الرسوم بقانون ٣٩ لسنة ١٩٢٩ .

١ - لم يكن قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩٠٩ يجيز إدخال أية مدد خدمة سابقة في حساب معاش الموظف لم يحجر حكم الاستقطاع عنها وذلك مع استثناء المدة التي يقضيها الموظف تحت الاختبار . ولما صدر القانون رقم ٢٢

لسنة ١٩٢٢ قضى باحتساب جميع المدد المؤقتة السابقة على تاريخ تثبيت الموظف وبسريان احكامه على جميع الموظفين ومنهم من قضى مدة يشغل فيها باليومية .

٢ — متى كانت نصوص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ صريحة في عدم جواز احتساب مدد الخدمة السابقة التي يقضيها الموظف بعقد أو بصفة مؤقتة في تسوية المعاش وكان المدعى معيناً بعقد في المدة التي يطلب احتسابها في معاشه ولم يكن يجز عليها حكم الاستقطاع فإن المدعى لا يفيد من أحكام القانون المذكور حتى مع اعتبار أن الوظيفة التي كان يشغلها في هذه المدة دائمة .

٣ — رخص القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ — الذي ألغى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ — بحسبان مدة خدمة الموظف المؤقتة في المعاش فأجاز لكل موظف أو مستخدم مؤقت يشغل وظيفة دائمة مدرجة بهذه الصفة في الميزانية و يعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين أن يدخل في حساب معاشه طبقاً للأحكام الواردة في القانون المذكور مدة خدمته السابقة على أن تدخل فقط في حساب المعاش المدد التي في أثناءها كانت ماهية الموظف والمستخدم محسوبة على وظيفة دائمة إذا تعهد الموظف صاحب الشأن أن يدفع إلى الخزانة الاحتياطي عن الماهيات الفعلية التي استولى عليها أثناء تلك المدة .

٤ — يفيد من أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ بشأن مدد الخدمة السابقة كل من يفيد من أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ أو قرارات مجلس الوزراء المشار إليها فيه ولذلك فقد أجاز لكل من رغب قبل صدوره أو رغب بعد صدوره في احتساب ما له من مدد خدمة مؤقتة في المعاش أن يحتسبها متى عين في سلك المستخدمين الدائمين سواء قبل تاريخ العمل به في ٣١ مايو سنة ١٩٥١ أو بعد هذا التاريخ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٤١ عين المدعى ، بعقد في وظيفة كاتب بالمحاكم الشرعية من الدرجة

الثامنة . ثم منح الدرجة السابعة منذ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ واعتبر بمقتضى قواعد الإنصاف في الدرجة السادسة بصفة شخصية منذ بدء تعيينه ثم عين موظفا قضائيا في ١١ مايو سنة ١٩٥٠ قاضيا من الدرجة الثانية بالمحاكم الشرعية بمرسوم صدر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ — وبتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥١ تقدم بطلب إلى وزارة العدل لاحتساب مدة خدمته السابقة على تعيينه قاضيا — أى من ١٠ مايو سنة ١٩٤١ حتى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش وأبدى استعداده لدفع الاحتياطي المستحق عن هذه المدة — ولما رفضت الوزارة إجابته إلى هذا الطلب أقام في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أمام المحكمة الإدارية الدعوى رقم ١٣٥ سنة ٢ ق بطالبا الحكم بأحقاقه في احتساب مدة خدمته السابقة على تعيينه قاضيا والتي كان يشغل فيها وظيفة دائمة في معاشه مقابل قيامه بسداد الاحتياطي عنها وإلزام وزارة العدل بالمصروفات . وقد أحلت هذه الدعوى نتيجة لصدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٩ إلى محكمة القضاء الإداري وقيلت برقم ٢٣٣٤ سنة ٩ ق . وبتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية وذلك بالتطبيق للقوانين ٢٤٠ ، ٤٦٢ ، ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ ولدى نظر الدعوى أمام الهيئة العامة بمحكمة النقض دفعت الوزارة والنيابة ببطلان تلك الإحالة وعدم قبول الطلب تأسيسا على ذلك وعلى عدم رفعه إلى محكمة النقض بالأوضاع المبينة في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء . وبتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ قضت الهيئة العامة برفض الدفع ببطلان الإحالة من القضاء الإداري وبإحالة القضية إلى هذه الدائرة .

وحيث إن المدعى يستند في طلبه إلى أحكام القانونين رقمي ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ،

٨٦ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إن الوزارة طلبت رفض الدعوى استنادا إلى القول بأن المدعى وقد ألحق بالخدمة بعد ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ تاريخ إلغاء القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الذي كان يرخص للوظفين ضم مدد خدمتهم المؤقتة في المعاش فإن المدعى لا يستفيد من أحكام ذلك القانون وبالتالي فلا يكون له حق في طلب احتساب المدة السابقة على تعيينه قاضيا في المعاش طبقا لما يقضى به منشور وزارة

المالية رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ هذا بالإضافة إلى أن القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٣ الصادر بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ قد أجاز للموظفين الحاليين المثبتين حساب المدد التي قضوها على ربط وظائف دائمة بالميزانية والتي لم تظم إلى المدة المحسوبة لهم في المعاش في صندوق الادخار وقد طبقت الوزارة هذا القانون في شأن المدعى واحتسبت له هذه المدة في الادخار .

وحيث إن النيابة العامة أبدت الرأي بأنه لم يكن للطالب قبل صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ حق في احتساب المدة السابقة على تعيينه قاضيا في المعاش لأن القوانين التي كان معمولاً بها قبل هذا القانون لم تكن تسمح بذلك وأنه إذ كانت الوزارة قد طبقت القانون المشار إليه في حقه وضمت له المدة التي يطالب بضمها فإن الخصومة تعد متقضية بالنسبة لهذا الطالب ولم يبق أمام هذه المحكمة إلا الفصل في المصروفات وترى النيابة إلزام المدعى بها لأنه لم يكن محقا في دعواه وقت أن رفعها إذ أن حقه في ضم المدة التي طلب ضمها لم ينشأ إلا بعد رفع الدعوى وبمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ وحده .

وحيث إنه لذلك يتعين استقراء القوانين الخاصة بالمعاشات الصادرة قبل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ لمعرفة ما إذا كان هذا القانون هو الذي أنشأ حق المدعى في احتساب مدة خدمته السابقة على تعيينه قاضيا في المعاش أو أن هذا الحق كان مقررا له من قبل صدور ذلك القانون . وبين من استقراء تلك القوانين أن قانون المعاشات الصادر في ١٩٠٩ لم يكن يجيز إدخال أية مدة خدمة سابقة في حساب معاش الموظف لم يجز حكم استقطاع عنها وذلك مع استثناء المدة التي يقضيها الموظف تحت الاختبار . وفي ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ففرض باحتساب جميع المدد المؤقتة السابقة على تاريخ تثبيت الموظف وبسريان هذا القانون شمل جميع الموظفين حتى من قضى منهم مدة يشتغل فيها باليومية ثم صدر المرسوم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي عمل به من تاريخ نشره في ٤ يونيو سنة ١٩٢٩

وقضى في مادته الأولى بأن تسوى معاشات الموظفين والمستخدمين المملكين الذين يدخلون في خدمة الحكومة من تاريخ صدوره على مقتضى الأحكام الواردة فيه بصرف النظر عن كل ما خالفها من أحكام القوانين والأوامر العالية واللوائح الجارية العمل بها ونصت مادته الثانية على أن يستقطع سبعة ونصف في المائة من ماهيات جميع "الموظفين والمستخدمين المقيدین بصفة دائمة" وأن الموظفين والمستخدمين الذين يجري على ماهياتهم حكم هذا الاستقطاع لهم دون سواهم الحق في معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون ونصت المادة الرابعة على أن لا يستقطع الاحتياطي من ماهيات طوائف معينة من بينها ما ورد تحت ثانياً، "الموظفون والمستخدمون المعينون بعقود أو بصفة مؤقتة"، كما تقضى المادة التاسعة: أن الخدمات التي لا يجري على ماهيتها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة في حال من الأحوال وأنه لا يجوز توريد أى مبلغ كان عن مدد خدمة سابقة لم يجر عليها حكم الاستقطاع بقصد حسابها في تسوية المعاش أو المكافأة مع استثناء مدة الاختبار والمدة التي تقضى في البعثات التي ترسلها الحكومة إلى الخارج وأكد المشرع عدم جواز احتساب المدة التي يقضيها الموظف بعقد أو بصفة مؤقتة في المعاش بما نص عليه في المادة ٦٤ بقوله "الموظفون والمستخدمون الذين يكونون في الخدمة وقت صدور هذا القانون ما عدا الميتين في المادة ٤ منه لهم أن يطلبوا الانتفاع بأحكامه بشرط أن يقدموا طلباً بذلك في ظرف ستة أشهر من تاريخ نشره — وإذ كانت نصوص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه صريحة في عدم جواز احتساب مدد الخدمة السابقة التي يقضيها الموظف بعقد أو بصفة مؤقتة في تسوية المعاش وكان المدعى معيناً بعقد في المدة التي يطلب احتسابها في معاشه ولم يكن يجر عليها حكم الاستقطاع فإن المدعى لا يفيد قطعاً من أحكام القانون آنف الذكر حتى مع اعتبار أن الوظيفة التي كان يشغلها في هذه المدة دائمة ولقد صدر في ذات تاريخ صدور هذا القانون تشريع آخر برقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ نشر أيضاً في ٤ يونيه سنة ١٩٢٩ وهو خاص بوضع قواعد لدفع احتياطي المعاش المتأخر على الموظفين الذين رخص لهم بحسبان مدد خدمتهم المؤقتة في المعاش وقد ألغى هذا التشريع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ وأجاز مع ذلك لكل موظف أو مستخدم مؤقت يشغل وظيفة

دائمة مدرجة بهذه الصفة في الميزانية ويعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين أن يدخل في حساب معاشه طبقاً للأحكام الواردة في هذا القانون مدة خدمته السابقة على أن تدخل فقط في حساب المعاش الممدد التي في أثناءها كانت ماهية الموظف والمستخدم محسوبة على وظيفة دائمة إذا تعهد الموظف صاحب الشأن أن يدفع إلى الخزانة الاحتياطي عن الماهيات الفعلية التي استولى عليها أثناء تلك المدة ، وهذا التشريع وإن جعل المناط في احتساب مدة الخدمة المؤقتة مجرد كون الوظيفة التي كان يشغلها الموظف في هذه المدة تعتبر دائمة ومدرجة بهذه الصفة في الميزانية دون تفريق بين ما إذا كان شاغلها بعقد أو بصفة مؤقتة الأمر الذي كان يمكن أن يفيد منه المدعى على أساس أن الوظيفة التي كان يشغلها في المدة التي يطلب ضمها تعتبر دائمة بالمعنى المتقدم إلا أن هذا التشريع ما لبث أن ألغى وأبطل العمل به بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ الذي صدر في ١٤ مارس سنة ١٩٣٥ أي قبل التحاق المدعى بالخدمة، الأمر الذي يمتنع معه عليه الاستناد إلى أحكام التشريع المذكور . على أنه لما كان مجلس الوزراء قد أصدر على الرغم من إلغاء هذا التشريع وعلى الرغم من صدور قرار منه بوقف تثبيت الموظفين نهائياً اعتباراً من ١٦ يناير سنة ١٩٣٥ أصدر المجلس قرارات بالسماح لطوائف معينة من الموظفين أو لموظفين معينين بالإسم باحتساب مدد خدمتهم السابقة المؤقتة في المعاش وذلك بالاستناد إلى المرسوم بقانون سالف الذكر أو القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ السابق إلغاؤه أيضاً فإن المشرع رأى تصحيحاً للوضع القانوني لتلك القرارات وتحقيقاً للمساواة بين من شملتهم هذه القرارات وبين غيرهم من الموظفين أن يصدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ الذي عمل به من تاريخ نشره في ٣١ مايو سنة ١٩٥١ نص في المادة الأولى منه على أن تعتبر صحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ يونيو سنة ١٩٢٩ إلى تاريخ العمل بهذا القانون الميمنة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب المدد في المعاش سواء كان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة متجة لآثارها ونص في المادة الثانية على أن كل مستخدم أو موظف أو صاحب معاش عين في سلك المستخدمين الدائمين قبل العمل بهذا

القانون وطلب احتساب مدد خدمته المؤقتة في المعاش بمقتضى القانون رقم ۲۲ لسنة ۱۹۲۲ أو المرسوم بقانون رقم ۳۹ لسنة ۱۹۲۹ أو أحد قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة مقابل سداد متأخر الاحتياطي عنها يعامل فيما يتعلق بعدد الأقساط الباقية في ذمته للخزانة وفقا للجدول المرفق رقم (هـ) إذا كان ... ووفقا للجدول الملحق رقم (و) إذا كان ... ونص في المادة الثالثة على أن كل مستخدم أو موظف يعين في سلك المستخدمين الدائمين عند العمل بهذا القانون ويرغب في احتساب ماله من مدد خدمة مؤقتة في المعاش عملاً بأحد قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة الأولى أن يقدم طلباً بذلك كتابة إلى رئيس المصلحة التابع لها في خلال ستة أشهر من تاريخ اعلانه كتابة بتعيينه في سلك المستخدمين أو الموظفين الدائمين يتعهد فيه بأن يدفع إلى الخزانة متأخر الاحتياطي المستحق عليه كما هو مقرر بالقانون رقم ۲۲ لسنة ۱۹۲۲ أو المرسوم بقانون رقم ۳۹ لسنة ۱۹۲۹ على حسب الأحوال وذلك دفعة واحدة أو على أقساط شهرية... ولوزارة المالية حق التجاوز عن التأخير في تقديم الطلب سالف الذكر إذا قامت لديها أسباب تبرر ذلك. ولما كان البادى من استقراء أحكام هذا القانون والعلّة في اصداره أنه إنما قصد إلى أن يفيد من أحكامه من كان يفيد من أحكام المرسوم بقانون رقم ۳۹ لسنة ۱۹۲۹ أو قرارات مجلس الوزراء المشار إليها فيه وذلك تحقيقاً للمساواة التي نشدها ولذلك فقد أجاز لكل من يرغب قبل صدوره أو يرغب بعد صدوره في احتساب ماله من مدد خدمة مؤقتة في المعاش أن يحتسبها متى عين في سلك المستخدمين الدائمين سواء قبل تاريخ العمل به أو بعد هذا التاريخ. ولما كان المدعى قد عين في سلك المستخدمين الدائمين في ۲۵ من ديسمبر سنة ۱۹۵۰ تاريخ تعيينه قاضياً أى قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ۸۶ لسنة ۱۹۵۱ (وهو ۳۱ مايو سنة ۱۹۵۱) وكان قد تقدم قبل هذا التاريخ بطلب احتساب مدة خدمته المؤقتة السابقة في المعاش مقابل قيامه بإداء الاحتياطي المستحق عنها فإنه يكون له طبقاً لنص المادة الثانية من القانون المشار إليه الحق في احتساب هذه المدة ولا يقدح في ذلك أن نص المادة المذكورة بحديثه عن الأقساط الباقية في ذمة الموظف للخزانة يفترض أن هناك أقساطاً من احتياطي المعاش قام الموظف بإدائها فعلاً بما قد يفهم منه أن هذا النص لا ينطبق

إلا على من يكون قد قام بسداد بعض الأقساط ذلك لا يقدر في أحقية المدعى في دعواه — لأنه إذا كان لم يؤد قيمة الاستقطاع الخاص بالمدة التي طالب بضمها فإن ذلك راجع إلى صدور قرار من مجلس الوزراء يوقف التثبيت على الإطلاق اعتباراً من ٢٦ يناير سنة ١٩٣٥ و إلى امتناع الوزارة لهذا السبب عن قبول ما عرضه في طلبه الذي قدمه إليها من أداء احتياطي المعاش المستحق عليه عن تلك المدة ولا محل لتمسك الوزارة بما ورد في منشور وزارة المالية رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ من أن الموظفين الذين دخلوا الخدمة بعد ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ وثبتوا لا تحسب لهم في المعاش أية مدة خدمة مؤقتة ذلك أنه علاوة على أن هذا المنشور ليس له قوة تشريعية فإنه صدر قبل صدور القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ الذي أنشأ للمدعى الحق في ضم المدة .

وحيث إنه متى كانت وزارة العدل قد احتسبت للمدعى بعد رفع الدعوى المدة التي طلب ضمها في المعاش وذلك بالتطبيق للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ فإنه لم يبق بعد ذلك ما تلزمها به هذه المحكمة سوى مصروفات الدعوى والوزارة ملزمة بها ما دام قد تبين أن المدعى كان محقاً في دعواه حين رفعها .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
لطفى على أحمد ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٤)

الطلبان رقما ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء":

(١) أهلية . تفتيش . ترقية .

عدم وجوب التفتيش على أعمال القضاة كل سنة . كفاية ما فى ملفهم من تقارير
وبيانات لتقدير درجة أهليتهم .

(ب) أهلية . ترقية .

تقدير درجة الأهلية . عدم اقتصره على عنصر الكفاية الفنية وحده . شموله جميع
العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها . تقدير التخطئ
فى الترقية ومداه منوط بالجهة الإدارية وبما يراه مجلس القضاء الأعلى . رأى
المجلس ترقية الطالب فى حركة تالية لا يدل على صلاحيته للترقية قبلها .

(ج) ترقية .

اعتبار الطلب الثانى المتعلق بحركة فبراير سنة ١٩٥٩ مكلا للطلبات السابقة عليه .
مناطه الحالات التى تكون فيها الطلبات السابقة مقبولة وأن تخطئ القاضى فيها
كان بغير حق . كون الطلب الأصلى مرفوضا وتعلق الطلب الثانى بخطئ زملاء آخرين للطالب
يختلفون عن زملائه الذين تخطوه فى الطلب الأول . خضوع الطلب الثانى لقانون
السلطة القضائية .

(د) ترقية . اختصاص . مجلس القضاء الأعلى .

أناط القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الاختصاص بنظر النظم من التخطئ فى الترقية
فى مشروع الحركة القضائية لمجلس القضاء الأعلى . امتناع الطعن فى قرارات
هذا المجلس .

١ — ليس فى القانون ما يوجب التفتيش على أعمال القضاة قبل اعداد الحركة
القضائية فى كل سنة ومن ثم فان اغفال التفتيش على عمل القاضى خلال سنة

من السنين لا يمنع من أن يكون ما في ملفه من تقارير وبيانات كافيا لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمئن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس سليم .

٢ — لا تقدر درجة الأهلية بعنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها . وإذا كان يبين من ملف الطالب أن وزير العدل قد وجه إليه تنبيها لبعض تصرفات وقعت منه مخالفة لواجبات ومقتضيات وظيفته كقاضى ولم يتظلم من هذا التنبيه وما حواه الملف من بيانات وأوراق ، أن تخطية الطالب فى الترقية بالقرار المطعون فيه له ما يبرره فإن هذا القرار لا يكون مخالفا للقانون ولا مشوبا بسوء استعمال السلطة ولا يغير من ذلك ترقية الطالب فى حركة تالية لأن تقدير التخطى ومداه منوط بالجهة الإدارية وبما يراه مجلس القضاء الأعلى متى كان لهذا التخطى فى حركة أو أكثر ما يبرره فإذا رأى مجلس القضاء الأعلى ترقية بعد ذلك فإن هذا القرار إن دل على صلاحية الطالب للترقية فى تلك الحركة فإنه لا يدل على صلاحيته للترقية قبل ذلك .

٣ — لئن جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار الطلب الثانى المتعلق بالحركة القضائية الصادرة فى فبراير سنة ١٩٥٩ مكملا للطلبات السابقة عليه إلا أن ذلك لا يكون إلا فى الحالات التى رأت فيها هذه المحكمة أن الطلبات السابقة مقبولة وأن تخطى القاضى فيها كان بغير حق ، أما حيث يكون الطلب الأول مرفوضا ويكون الطلب الثانى متعلقا بتخطى زملاء آخرين للطلاب يختلفون عن زملائه الذين تخطوه فى الطلب الأول فإن الطلب الثانى يكون منبث الصلة بطلبه الأول وينحضع الطلب الثانى — على استقلال — لحكم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية .

٤ — عقد القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى شأن السلطة القضائية الاختصاص بنظر التظلم من التخطى فى الترقية فى مشروع الحركة القضائية لمجلس القضاء الأعلى ، ويكون قراره فيه نهائيا غير قابل لأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية . وإذا كان القرار الجمهورى الصادر فى ٢٣ فبراير

سنة ١٩٥٥ قد صدر في الحدود الميمنة بالمادة ٢٣ من مواد اصدار قانون السلطة القضائية فلا يجوز الطعن فيما تضمنه في شأن الترقية لأنه يعتبر بمثابة ما يصدر في ذلك الشأن من قرارات يختص بها مجلس القضاء الأعلى ولا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الطالب قدم طلبا بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ طلب فيه الغاء القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها وأحقته في الترقية الى تلك الدرجة اعتبارا من تاريخ القرار المطعون فيه على أن تكون أقدميته سابقة على الأستاذ ... وكيل المحكمة الذي رقى في ذلك القرار ، وقيد طلبه هذا بمجدول المحكمة برقم ٥٠ سنة ٢٨ ق طلبات رجال القضاء — وأثناء نظر هذا الطلب صدر قرار جمهوري آخر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٩ بترقية عدد آخر من زملائه الى درجة رؤساء محاكم فطلب الغاء أيضا فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها وأحقته لهذه الدرجة اعتبارا من تاريخ القرار المطعون فيه على أن تكون أقدميته قبل السيد رئيس المحكمة ... وقيد هذا الطلب بمجدول المحكمة برقم ١١ سنة ٢٩ ق طلبات رجال القضاء وقررت المحكمة ضم الطلبين لبعضها .

عن الطلب الأول رقم ٥٠ سنة ٢٨ ق .

وحيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطالب بنى طلبه هذا على الخطأ في القانون وسوء استعمال السلطة ، ويقول في بيان ذلك إن القانون أوجب التفتيش على أعمال القاضي مرة على الأقل سنويا ولكن وزارة العدل لم تجر التفتيش على أعماله خلال سنة ١٩٥٨ رغم أنه طلب ذلك ورغم خلو ملفه مما يدل على تقدير أهليته وإن امتناع الوزارة عن إجراء

التفتيش يعتبر مخالفا للقانون مما يعيب القرار المطعون فيه . كما أن من رقى من زملائه وتخطوه بذلك في الترقية لا يتمازون عنه في درجة الأهلية إذ أن بعضهم لم يحصل إلا على تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط وقد حصل هو على تقرير مماثل بعد صدور الحركة القضائية وعن مدة سابقة على إجراءاتها مما يتساوى به مركزه مع هؤلاء الزملاء ، وفي ذلك إساءة لاستعمال السلطة ، واستدل الطالب على ذلك بأن الوزارة كانت قد رأت تخطيه في مشروع الحركة القضائية التي أعدتها في يولييه سنة ١٩٥٩ فتظلم إلى مجلس القضاء الأعلى الذي قبل تظلمه وأقر ترقيته إلى درجة رئيس محكمة مما يرى معه أن المجلس أطرح الأسباب التي نسبتها إليه الوزارة وتخطته من أجلها في القرار المطعون فيه .

وحيث إن وزارة العدل دفعت هذا الطلب بأن الطالب لم يبلغ درجة الأهلية التي بلغها زملاؤه الذين تخطوه في القرار المطعون فيه وأن تخطيه يرجع إلى اعتبارات ثابتة بالملف السرى وأنه لذلك لا يشوب القرار المطعون فيه خطأ في القانون ولا إساءة في استعمال السلطة .

وحيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بأن بعض من رقوا في القرار الجمهوري السالف بيانه قد حصلوا على تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط وأن الطالب قد حصل على تقرير واحد بذات الدرجة بعد صدور ذلك القرار وعن مدة سابقة عليه وفوضت الرأي للمحكمة

وحيث إنه ليس في القانون ما يوجب التفتيش على أعمال القضاة قبل إعداد الحركة القضائية في كل سنة وأن إغفال التفتيش على عمل القاضى خلال سنة من السنين لا يمنع من أن يكون ما في ملفه من تقارير وبيانات كافيا لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمأن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس سليم . ولما كانت درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها وكان الثابت بالملف السرى للطالب أن السيد وزير العدل قد وجه إليه تنبيهها في ١٩٥٦/٨/٢٢ لبعض تصرفات وقعت منه مخالفة لواجباته ومقتضيات وظيفته كمقاض ، ولم يتظلم من هذا التنبيه وإذ بين لهذه المحكمة مما حواه

ملف الطاعن من بيانات وأوراق بما فيها التنبيه المتقدم أن تخطيه في الترقية بالقرار المطعون فيه له ما يبرره ، فإن ذلك القرار لا يكون مخالفا للقانون ولا مشوبا بسوء استعمال السلطة ولا يغير من ذلك أن مجلس القضاء الأعلى قد قبل تظلمه وأقر ترقية في الحركة التي أعدت في يولييه سنة ١٩٥٩ ، ذلك أن تقدير التخطي ومداه منوط بالجهة الإدارية وبما يراه مجلس القضاء الأعلى متى كان لهذا التخطي في حركة أو أكثر ما يبرره ، فاذا رأى مجلس القضاء ترقية بعد ذلك إلى درجة رئيس محكمة في الحركة التي أعدت في يولييه سنة ١٩٥٩ فإن هذا القرار إن دل على صلاحية الطالب للترقية في تلك الحركة فإنه لا يدل على صلاحية للترقية قبل ذلك . ومن ثم يتعين رفض الطلب الأول .

عن الطلب الثاني رقم ١١ سنة ٢٩ ق .

وحيث إن وزارة العدل دفعت هذا الطلب بعدم جوازه أو بعدم اختصاص المحكمة بنظره وطلبت احتياطيا وفضه لذات الأسباب التي استندت إليها في الطلب الأول وقد أبنت النيابة رأيها برفض هذين الدفعين لأن هذا الطلب الثاني مترتب على الطلب الأول وفوضت الرأي للمحكمة بالنسبة للموضوع .

وحيث إنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن يعتبر الطلب الثاني المتعلق بحركة فبراير سنة ١٩٥٩ مكملا للطلبات السابقة عليه إلا أن ذلك لا يكون إلا في الحالات التي رأت فيها هذه المحكمة أن الطلبات السابقة مقبولة وأن تخطى القاضي فيها كان بغير حق . أما حيث يكون الطلب الأول مرفوضا ويكون الطلب الثاني متعلقا بتخطي زملاء آخرين للطالب يختلفون عن زملائه الذين تخطوه في الطلب الأول كما هو واقع الحال في شأن الطالب فإن هذا الطلب الثاني على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يكون منبت الصلة بطلبه الأول ويخضع الطلب الثاني على استقلال لحكم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن السلطة القضائية . وقد نظم هذا القانون من المواد من ٨٧ إلى ٨٩ طريقة تظلم رجال القضاء الذين حل دورهم في الترقية ولم يشملهم مشروع الحركة القضائية وعقد الاختصاص بنظر هذه التظلمات لمجلس

القضاء الأعلى وعلى أن يكون قراره فيها نهائياً ، غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن* أو أمام أية جهة قضائية كما نصت المادة ٢٣ من مواد الإصدار على أنه ” استثناء من الأحكام الواردة فى هذا القانون وخلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل به يكون التعيين فى وظائف القضاء والنيابة والترقية والنقل والتدب - مما هو من اختصاص مجلس القضاء الأعلى بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير العدل“. ولما كان القرار الجمهورى الصادر فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٩ قد صدر فى الحدود الميمنة بهذا النص فإنه لا سبيل للطعن فيما تضمنته فى شأن الترقية لأنه يعتبر بمثابة ما يصدر فى ذلك الشأن من قرارات يختص بها مجلس القضاء الأعلى ولا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أى جهة قضائية - لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه غير مكمل لقرار السابق صدوره فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ موضوع الطلب الأول على ما سبق بيانه فإنه لا يجوز الطعن بالغائه فيما تضمنته من تخطى الطالب فى الترقية ويتعين لذلك قبول الدفع المبدى من وزارة العدل والحكم فى الطلب رقم ١١ سنة ٢٩ ق بعدم جواز الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى على أحمد ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٥)

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" :

مرتب : "إعانة غلاء المعيشة" .

الأصل تحديد إعانة غلاء المعيشة بنسبتها إلى المرتب الفعلى . تثبيتها عند الحد الذى بلغته فى وقت معين فهو استثناء . قرار مجلس الوزراء فى ١٢/٣/١٩٥٠ يثبت إعانة الغلاء على أساس مرتب آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . مناطه الموظف الذى يتمتع بمركز قانونى من حيث تقاضيه مرتبا معينا فى الوقت الذى اتخذ أساسا للتثبيت . مثال .

الأصل تحديد إعانة غلاء المعيشة بنسبتها إلى المرتب الفعلى أما الاستثناء فهو تثبيت تلك الإعانة عند الحد الذى بلغته فى وقت معين بحيث أن أية زيادة تطرأ على المرتب بعد ذلك لا تقابلها زيادة فى قيمة الإعانة ، على أنه فى مجال هذا الاستثناء — الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بشأن تثبيت إعانة الغلاء على أساس المرتبات المستحقة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ — فلا يرد هذا التثبيت إلا على موظف يتمتع بمركز قانونى من حيث تقاضيه مرتبا معينا فى الوقت الذى اتخذ أساسا للتثبيت ومن ثم فإذا كان الموظف قد عين بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ فإنه لا يصدق عليه هذا الوصف لأنه لم يكن يتمتع بمركز قانونى من حيث المرتب فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ الذى اتخذ المرتب المستحق عنه أساسا للتثبيت وبالتالي فلا يسرى عليه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر بشأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة . ولا محل للتحدى بأن التنظيم الذى صدرت به قرارات إعانة غلاء المعيشة تهيمن عليه قاعدة أساسية هى عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم لأن هذه القاعدة لم يرد لها ذكر إلا فى خصوصيتين بعينهما تدخل فيهما الشارع وأصدر بشأنهما تشريعات بتحقيق حكم هذه

القاعدة ومن ثم فلا يصح القياس عليهما فيما لم يرد بشأنه تشريع خاص يحقق تلك الغاية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن المدعى وهو رئيس محكمة محكمة الاسكندرية الابتدائية تقدم بطلبه هذا قائلاً إنه عين قاضياً بالقرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٤/١٢/٥ بترتب شهرى قدره خمسة وأربعون جنيهاً وأن وزارة العدل قد ثبتت إعانة غلاء المعيشة المستحقة له على أساس هذا المرتب الذى يعادل المرتب المقرر لزميله في ذات الوظيفة في ١٩٥٠/١١/٣٠ وهو التاريخ المحدد لتثبيت إعانة غلاء المعيشة لكن وزارة العدل قد أخطرتة أخيراً بوساطة رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية بأن إدارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية قد أفتت بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٤ بأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة المقررة لرجال القضاء الذين يعينون من الخارج في كادر القضاء بعد ١٩٥٠/١١/٣٠ يكون على أساس مرتب قدره خمسة عشر جنيهاً وهو أول مربوط أدنى درجات كادر القضاء — وأن الوزارة أجرت تعديل إعانة غلاء المعيشة المقررة له على هذا الأساس ابتداء من مرتب شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ فاستحق عليه في المدة من تاريخ تعيينه في ١٩٥٤/١٢/٥ حتى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٢ فروق بلغ مجموعها ١١٩ ج و ٦٣٧ م وطلب إليه سداد هذا المبلغ والا يصير خصمه من مرتبه ابتداء من مرتب شهر ديسمبر سنة ١٩٦٢ وإذ كان المدعى يرى أن قرار رئيس المحكمة المتقدم الذكر مخالف للقانون فقد تقدم بطلبه هذا وضمنه طلب الحكم : أولاً — بقبول الطلب شكلاً . وثانياً — بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً . ثالثاً — وفي الموضوع أصلياً : بإلغاء القرار المطعون فيه بكافة ما يترتب على ذلك من الآثار واحتياطياً بتثبيت إعانة غلاء

المعيشة الخاصة بالطالب على أساس المرتب المقرر لزميله المماثل له والمستحق في ١٩٥٠/١١/٣٠ — ومن باب الاحتياط الكلى : بعدم ارجاع تاريخ تعديل إعانة غلاء المعيشة المستحقة له إلى مرتب شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤ وتحديد هذا التاريخ بمرتب شهر أغسطس سنة ١٩٦٢ مع ما ينتج من ذلك من آثار .

وحيث إن الطالب يستند في طلبه هذا إلى أن مجلس الوزراء أصدر بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٣ قراراً بتثبيت إعانة غلاء المعيشة على أساس الماهيات والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم أصدر قراراً آخر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ نص فيه على أن الموظفين الذين تثبت إعانة الغلاء لهم على أساس ما هيتهم في ١٩٥٠/١١/٣٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى في هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للوحدات الجديدة هؤلاء يعاملون على أساس منحهم إعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها ويرى الطالب أنه يتأدى من هذين القرارين في مجموعهما أنهما في خصوص تثبيت إعانة غلاء المعيشة — قد صدرا بتقرير قاعدة قانونية تقوم على أساس المرتب الشخصي وليس على أساس مرتب المثل فجعل الإعانة المستحقة للموظف عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي أساس التثبيت ونظراً لأن هذه بدورها تنسب إلى الماهية المستحقة له عن هذا الشهر فإنه ينبغي اتخاذ هذه الماهية بذاتها دون سواها أساساً لتثبيت إعانة الغلاء الخاصة به وذلك دون الاعتداد بماهية زميله الذي كان في الخدمة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ والمماثل له في وضعه وظروفه وحالته الاجتماعية ويخلص المدعى من ذلك أنه فيما يتعلق برجال القضاء الذين يعينون لأول مرة من الخارج في الكادر القضائي بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ينبغي احتساب وتثبيت إعانة الغلاء المستحقة لهم على أساس الماهية التي يمنحونها ومن تاريخ تعيينهم في وظائفهم وليس على أساس أول مربوط أدنى درجات الكادر القضائي وقدره خمسة عشرة جنيهاً كما ترى الوزارة .

وحيث إن دفاع وزارة العدل يقوم على أساس ما ورد في فتوى قسم الرأي بمجلس الدولة من أن هناك قاعدة أساسية تهيمن على التنظيم الذي صدرت به (٢-٢-٢)

قرارات اعانة غلاء المعيشة وهى عدم امتياز الحديد على القديم وقد أشار إلى هذه القاعدة قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ وقراره الصادر فى ١٩٥٢/١/٦ ومن ثم فإنه لما كانت اعانة غلاء المعيشة قد تثبتت على أساس الماهية المستحقة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/١٢/٣ فإن مقتضى الأصل المشار اليه أن تثبت اعانة غلاء المعيشة لمن عين من الموظفين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ — وهو تاريخ تثبت الإعانة — على أساس المرتبات المقررة لأمثالهم فى هذا التاريخ حتى لا يمتاز جديد على قديم على أن قاعدة مرتب المثل لها معنى خاص فى مفهوم قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة غلاء المعيشة فهى تحدد بالماهية المقررة لمؤهل الموظف فى التاريخ المتخذ أساساً لتثبيت اعانة غلاء المعيشة وهذا المعنى ظاهر من الكتاب الدورى لوزارة المالية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يولييه سنة ١٩٤١ ومن مذكرة وزارة المالية التى صدرت بالموافقة عليها قرار مجلس الوزراء فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطلب شكلاً ثم تنازلت عن هذا الدفع بجلسته ١٩٦٤/١١/٢٨ وصممت على ما جاء بمذكرتها من تأييد وجهة نظر الوزارة وعلى نفس الأساس .

وحيث إنه للفصل فى هذا الطلب يتعين تحديد مجال تطبيق كل من قرارات مجلس الوزراء الخاصة بمنح اعانة غلاء المعيشة وقراراته الخاصة بتثبيت اعانة غلاء المعيشة وذلك لايتأتى الا ببيان الظروف والملايسات التى حدثت الى اصدار تلك القرارات .

وحيث إنه بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤١ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتوسيع نطاق الانتفاع باعانة غلاء المعيشة من حيث الأشخاص وبهذا القرار شملت الاعانة الموظفين العاملين بصفة منتظمة الذين لا تتجاوز مرتباتهم الشهرية ثلاثين جنيهاً وحددت الاعانة بنسبة مئوية من المرتب الفعلى الذى يتقاضاه الموظف على أن تتبع الاعانة المرتب بتغيره بتغييره — ونظراً لاطراد الارتفاع فى تكاليف المعيشة رفعت نسبة إعانة الغلاء واتسع شمولها بالنسبة

للأشخاص — عدة مرات وذلك بمقتضى قرارات أصدرها مجلس الوزراء وكان مقدار الاعانة يحدد في كل مرة على الأساس المتقدم ذكره — على أنه حينما اتجهت النية بعد ذلك إلى التخفيف من أعباء الميزانية أصدر مجلس الوزراء في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ قرارا بتثبيت إعانة الغلاء على أساس الماهيات المستحقة في هذا التاريخ مجردة مما منح للموظف من زيادة نتيجة الكادرات الخاصة أو قواعد الانصاف بمعنى ألا تزيد الاعانة تبعا للزيادة الطارئة على الماهية لأي سبب من الأسباب إلا أنه نظرا لاستمرار موجة الغلاء في الارتفاع فقد أصدر مجلس الوزراء قرارا في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ برفع القيد الخاص بتثبيت إعانة الغلاء و بمنحها على أساس المرتب الفعلي الذي يتقاضاه الموظف ونظرا لما أصاب مرتبات الموظفين بعد ذلك من ارتفاع بنسبة واضحة نتيجة لتطبيق قرار التيسير فقد أصدر مجلس الوزراء في ١٢/٣/١٩٥٠ قرارا بتثبيت إعانة غلاء المعيشة على أساس المرتبات المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحيث أن أية زيادة يحصل عليها الموظف بعد ١١/٣٠/١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في إعانة الغلاء وبتاريخ ١/٦/١٩٥٢ أصدر مجلس الوزراء قرارا تضمن أن الموظفين الذين تثبت إعانة غلاء المعيشة لهم على أساس ما هيأهم في ١١/٣٠/١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى في هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات والماهيات المقررة للوحدات الجديدة هؤلاء يعاملون على أساس منحهم إعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها حتى لا يمتاز جديد على قديم — ويبين من نهج المشرع على النحو السابق أن الأصل هو تحديد إعانة غلاء المعيشة بنسبتها إلى المرتب الفعلي وأن الاستثناء هو تثبيت تلك الاعانة عند الحد الذي بلغته في وقت معين بحيث أن أية زيادة تطرأ على المرتب بعد ذلك لا تقابلها زيادة في قيمة الاعانة على أنه في مجال أعمال هذا الاستثناء فإن التثبيت لا يرد إلا على موظف يتمتع بمركز قانوني من حيث تقاضيه مرتبا معيناً في الوقت الذي اتخذ أساسا للتثبيت وإذا كان الموظف الجديد الذي يعين بعد ١١/٣٠/١٩٥٠ لا يصدق عليه هذا الوصف لأنه لم يكن يتمتع بمركز قانوني من حيث المرتب في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ الذي اتخذ المرتب المستحق عنه أساسا للتثبيت فإن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٣/١٩٥٠ الخاص بتثبيت إعانة غلاء المعيشة لا يسرى عليه

لأن الأمر في تقرير الإعانة بالنسبة له لا يكون تثبيتاً لإعانة كان يتقاضاها من قبل وإنما تحديداً لمقدار الإعانة التي يستحقها لأول مرة — لما كان ذلك، وكان قرار مجلس الوزراء المشار إليه بتثبيت الإعانة وإن كان يهدف إلى تثبيت إعانة الغلاء عند الحد الذي بلغته في الشهر المتخذ أساساً للتثبيت فإنه ليس من شأنه أن يلغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/٢/١٩٥٠ فيما نص عليه من منح الإعانة على أساس المرتب الفعلي الذي يتقاضاه الموظف وذلك مادام أنه لم ينص على هذا الإلغاء ومادام ليس في قرارات مجلس الوزراء التالية له ما يتعارض مع أحكامه فيظل هذا القرار الأخير قائماً وناظراً بالنسبة للموظفين الذين يعينون بعد آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيمنح ذلك الموظف إعانة غلاء المعيشة منسوبة إلى المرتب الفعلي الذي يتقاضاه طبقاً لما يقضى به هذا القرار ورجوعاً إلى الأصل من القاعدة — ولا يقدح في صحة هذا النظر أن الأخذ به قد يؤدي في بعض الأحوال إلى أن يمتاز الموظف الجديد على القديم ذلك أن من القواعد الأصلية في التفسير وجوب النزول على حكم دلالة منطوق النص ولا يصح صرف النظر عنه بحجة اعتبارات العدالة — على أنه إن بدا أن هذا التمييز ليس له ما يبرره فإن علاج هذه المسألة ليس بالأمر الذي يتوجه فيه إلى القضاء بل التوجه فيه يكون إلى التشريع — كما أنه لا محل لما تتحدى به الوزارة في هذا المقام من أن التنظيم الذي صدرت به قرارات إعانة غلاء المعيشة تهيمن عليه قاعدة أساسية هي عدم امتياز الجديد على القديم ذلك أن هذه القاعدة لم يرد لها ذكر إلا في خصوصيتين الأولى في الكتاب الدوري لوزارة المالية الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ وذلك بمناسبة الموظفين الجدد الذين رفعت الماهيات الإبتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقاً لقواعد الإنصاف فقد نص على منحهم إعانة غلاء على أساس الماهيات التي كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين حتى لا يمتاز جديد على قديم، والثانية في الكتاب الدوري الصادر في ١٩/٣/١٩٥٢ تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١/٦/١٩٥٢ وذلك بمناسبة الموظفين الذين ثبتت إعانة غلاء المعيشة لهم على أساس ما هيأتهم في ٣٠/١١/١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى في هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات والماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة فقد نص على منحهم إعانة الغلاء على أساس الماهية

الجديدة من تاريخ الحصول عليها حتى لا يمتاز جديد على قديم — وظاهر من ذلك أن تلك القاعدة التي تستند إليها الوزارة إنما ورد ذكرها في خصوصيتين بعينهما تدخل فيهما الشارع وأصدر بشأنهما تشريعات لتحقيق حكم هذه القاعدة فلا يصح إذن القياس عليهما فيما لم يرد بشأنه تشريع خاص يحقق تلك الغاية .

وحيث إنه لما تقدم يكون ما طلبه المدعى من احتساب علاوة غلاء المعيشة المستحقة له على أساس مرتبه الفعلي عند تعيينه قاضيا على أساس صحيح من القانون ويتعين لذلك إجابته لهذا الطلب ولا محل بعد ذلك للتعرض للطلبات الاحتياطية ما دام المدعى قد أجيب إلى طلبه الأصلي .

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جاسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، والدكتور محمد حافظ هريدي .

(٦)

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” إجراءات
ربط الضريبة “ . ” الطعن في الربط “ . ” ميعاده “ .

ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير . سريانه في شأن الدعاوى التي ترفع بالطعن في تقديرات
اللجان دون غيرها . الدعوى براءة الذمة من دين الضريبة وبطلان قرار اللجنة الصادر بإعادة
التقدير . لا محل لمراعاة هذا الميعاد .

الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل
تعديلها بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -
إنما يسرى في شأن الدعاوى التي ترفع بالطعن في تقديرات اللجان دون غيرها
من الدعاوى . ومن ثم فإن الدعوى براءة ذمة الممول من دين الضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية المطالب بها لسبق الاتفاق على تقديرها وسدادها وبطلان
قرار اللجنة الصادر بإعادة تقدير تلك الأرباح ، لا تخضع في رفعها لهذا الميعاد (١) .

(١) راجع قض ١/٤/١٩٦٤ الطعن ٢٠٧ س ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٤٩٢

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم فؤاد جرجس مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٨٦ سنة ١٩٤٨ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — بالطعن في قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢٧ طالبا الحكم ببطلانه فيما قضى به من تحديد أرباحه ورأسماله المستثمر في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ وبراعة ذمته من الضريبة المستحقة عنها مع إلزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب وقال شرحا لدعواه إنه في خصوص أرباح السنوات من ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٣ سبق الاتفاق بينه وبين المصلحة على تقديرها وسدد الضريبة المستحقة عنها فلا يجوز إعادة النظر في هذا التقدير وفي خصوص أرباح سنتي ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ استبعدت اللجنة بعض المصروفات الواردة في إقراراته وخفضت نسبة الاستهلاك التي سبق أن اعتمدتها في السنوات السابقة وحددت رأسماله المستثمر مع أن هذا التحديد من حقه . ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وطلبت من باب الاحتياط رفضها وتأييد قرار اللجنة . وبتاريخ ١٩٥٠/٥/٣١ حكمت المحكمة حضوريا : أولا — برفض الدفع بعدم قبول دعوى المدعى بالنسبة لطعنه في قرار لجنة تقدير الضرائب الصادر بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢٧ عن تحديد أرباحه في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ وقبولها شكلا وتحديد جلسة ١٩٥٠/٩/٢٠ لنظر الطعن موضوعا . ثانيا — بقبول الدفع بعدم قبول دعوى المدعى شكلا بالنسبة لطعنه في قرار لجنة تقدير الضرائب السالف ذكره عن تحديد أرباحه في سنتي ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ وألزمته المصاريف المناسبة

عن هذا الطعن ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة—ثم عادت وبتاريخ ١٩٥٢/١٢/٦ فحكمت في موضوع الطعن بإلغاء قرار لجنة التقدير بشأن أرباح السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ وبعدم جواز إعادة الربط عنها وبراءة ذمة الطاعن من الضريبة في تلك السنوات وألزمت المصلحة بالمصروفات ، ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة—واستأنفت مصلحة الضرائب هذين الحكيمين لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إغائهما والحكم بعدم قبول الدعوى ومن باب الاحتياط رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٣ سنة ٦ ق كما استأنف ورثة الممول الحكم الأول طالبين بإلغاء فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لأرباح ستي ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٠ سنة ١١ ق وتقرر ضم الاستئنافين للارتباط—وبتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٦ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكيمين الصادرين في ١٩٥٠/٥/٣١ ، ١٩٥٢/١٢/٦ ، وألزمت كل مستأنف بمصاريف استئنافه وبالمقاصة في أتعاب المحاماة — وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أنه في خصوص أرباح السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد استناداً إلى أن اختصاص اللجنة بتقدير الأرباح يقتصر على الحالات التي لا يتم فيها الاتفاق بين المصلحة والممول على تحديد وعاء الضريبة بحيث إذا تم الاتفاق بينهما ثم أعادت المصلحة تقدير الأرباح وأصدرت اللجنة قراراً بشأنها جاز للمول أن يطعن فيه بدعوى مبتدأة غير مقيدة في ذلك بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهذا الذي استند إليه الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن مأمورية الضرائب المختصة كانت قد أجرت تعديلات على إقرارات مورث المطعون عليهم عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ وربطت الضريبة على مقتضاها ثم استبان لها — وهي في صدد تحديد رأس المال تمهيداً لربط الضريبة الخاصة—أنها أخطأت في تقدير وعاء الضريبة على الأرباح التجارية

فأعادت ربط الضريبة وإذ لم يوافق الممول على هذا الربط الجديد وأحيل الخلاف على اللجنة ولم يعترض أمامها وأصدرت اللجنة قرارها المطعون فيه وأعلن هذا القرار للمورث ولم يطعن فيه في الميعاد فانه يتعين عدم قبول الدعوى إذ أن ولاية اللجنة تتصل بكل نزاع يقوم بين المصلحة والممول أيا كان سببه وسواء تعلق هذا السبب بتقدير الأرباح أو بإعادة الربط أو بمبدأ الخضوع للضريبة ، وولاية المحكمة لا تتصل بقرار اللجنة إلا عن طريق المعارضة فيه طبقا للاوضاع وفي المواعيد المقررة في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يسرى في شأن الدعاوى التي ترفع بالطعن في تقديرات اللجان دون غيرها من الدعاوى ، وإذ كانت دعوى مورث المطعون عليهم ضد مصلحة الضرائب هي دعوى براءة ذمة من دين الضريبة المطالب بها عن أرباح السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ لسبق الاتفاق على تقديرها وسداد الضريبة المستحقة عنها وبطلان قرار اللجنة الصادر بإعادة تقدير هذه الأرباح وهي على هذه الصورة لا تخضع في رفعها للميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أنه " استبان من المستندات التي قدمها المستأنف ضده أن المصلحة قدرت عليه أرباح السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ وأعلته عن كل سنة بالنموذج ٤ ضرائب مندوة إياه بالدفع فامثل وسدد وفقا لهذه النماذج وهذا السداد أمر لم تجرده المصلحة وبعد السداد جاءت المصلحة وأخطرت المستأنف ضده بقرار اللجنة بإعادة التقدير عن هذه السنوات والتجاء المصلحة أو مأمور الضرائب إلى لجنة التقدير بعد هذا الاتفاق الذي لا شك أنه قد تم بين الطرفين على ما سلف البيان أمر يتنافى مع صراحة نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أنه " إذا تيقن وجود الاتفاق إنعدمت ولاية لجنة التقدير في نظر هذا النزاع خصوصا بعد أن سدد المستأنف ضده الضريبة نزولا على هذا الاتفاق " - إذ كان ذلك ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندی ،
ومصري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، والدكتور محمد حافظ هريدي .

(٧)

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” ربط
الضريبة “ .

تقدير الأرباح . صيرورته نهائيا . عدم جواز اتخاذ إجراءات جديدة لإعادة
التقدير .

متى تم الاتفاق بين مصلحة الضرائب والممول على تقدير أرباحه أو كانت
مصلحة الضرائب قد اتخذت الإجراءات المنصوص عليها في القانون لتقديرها
وتمت وأصبحت نهائية فإن مركز الممول — وهو مركز قانوني — يكون قد
تحدد واستقر عند هذا الوضع مما لا يجوز معه اتخاذ إجراءات جديدة لإعادة
التقدير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق
الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٠/٤/٦ أصدرت لجنة تقدير ضرائب
الاسكندرية قرارا بتحديد صافي أرباح منشأتي عبد الحميد أبوجاموس وعبدالفتاح

أبو جاموس لتجارة الحلويات الجافة والمحمصة عن سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٨٩٦ ج وطعن الممولان في هذا القرار أمام محكمة دمنهور الابتدائية وبتاريخ ١٩٥١/٤/٢٥ حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وأعلنت مصلحة الضرائب هذا الحكم إلى الممولين ولم يستأنفاه . وبتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ عادت مأمورية ضرائب دمنهور وأخطرت الممول الأول وحده بالنموذج رقم ١٨ ضرائب و بمقتضاه حددت أرباحه عن ذات السنة من تجارة الحلويات فقط بمبلغ ٣٦٠ ج واعترض الممولان على هذا الإخطار لقيام شركة تضامن بينهما وأقرتهما المأمورية على ذلك وفي ١٩٥٢/١١/٢٩ أخطرتهما بالنموذج رقم ١٩ ضرائب بربط الضريبة عليهما واعتبار نصيب كل منهما في صافي الربح مبلغ ١٨٠ ج وطعنا على هذا الربط وعرض الخلاف على اللجنة وبتاريخ ١٩٥٣/٢/٩ أصدرت اللجنة قرارها بتقدير صافي أرباح منشأتهما عن سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٧٠ ج ولم تطعن المصلحة في هذا القرار لمناسبة تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ أخطرت المأمورية الممولين بربط الضريبة على أرباحهما عن السنوات من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ باعتبارها مبلغ ٨٩٦ ج قياسا على أرباحهما في سنة ١٩٤٧ واعترضا على هذا الإخطار وتمسكا بقرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٣ والذي حدد صافي أرباحهما في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٧٠ ج وأحالت المأمورية الخلاف إلى لجنة الطعن حيث تمسكت بأن قرار ١٩٥٠/٤/٦ كان عن ربط أصلي قاصر على نشاط الممولين في تجارة الحلويات بينما قرار ١٩٥٣/٢/٩ هو عن ربط إضافي عن نشاطهما في المحمصة وأنه بذلك يكون ربحهما في سنة ١٩٤٧ هو مجموع التقديرين . وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٥ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا وفي الموضوع تحديد وعاء الضريبة على الطاعنين في كل من السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٥١ بمبلغ ٨٩٦ ج بواقع النصف لكل منهما مستندة في ذلك على ما ثبت لها من أن كلا من تقديري ٦ أبريل سنة ١٩٥٠ و ٩ فبراير سنة ١٩٥٣ تناول نشاط الممولين في تجارة الحلويات والمحمصة معا بما لا محل معه لإجراء ربط إضافي ويتعين إتخاذ التقدير الأول الذي أصبح نهائيا أساسا لربط الضريبة عليهما . وأقام الممولان الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى دمنهور بالطعن في هذا القرار طالبين الحكم ببطلانه واعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٧٠ ج واتخاذ هذا الربح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية طبقا

للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٠ . وبتاريخ ١٢/٥/١٩٥٨ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد القرار المطعون فيه وإلزام الطاعنين المصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الممولان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبين بإلغاء الحكم ولهما بطلباتهما وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٨ لسنة ١٤ ق الاسكندرية . وبتاريخ ٢١/٥/١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإعلان قرار لجنة طعن ضرائب الاسكندرية — الدائرة الأولى — الصادر بجلسة ١٩٥٦/٥/٥ واعتبار وعاء الضريبة على المستأنفين مبلغ ٢٧٠ ج واتخاذ هذا الربح أساسا للسنوات التالية طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وألزمت المستأنف عليها المصروفات وعشرة جنيهاً أتعابا للمحاماة عن الدرجتين . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من اعتبار أرباح المطعون عليهما في سنة ١٩٤٧ هي مبلغ ٢٧٠ ج طبقا لقرار لجنة الطعن الصادر في ٩/٢/١٩٥٣ واتخاذ هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية إذ أنه وقد سلم بأن قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ٦/٤/١٩٥٠ تناول أرباح المطعون عليهما في سنة ١٩٤٧ عن نشاطهما في تجارة الحلويات الجلافة والمحمصية وأن هذا التقدير أصبح نهائيا فإن مؤدى ذلك هو بطلان إجراءات إعادة تقدير الأرباح عن ذات السنة سواء من جانب مصلحة الضرائب أو من جانب لجنة الطعن لمجاوزه كل منهما اختصاصها ، ولا وجه للقول بأن المصلحة عدلت عن قرار لجنة التقدير لأنها لا تملك العدول عن قرار تعلق به حق الخزنة العامة كما لا وجه للقول بأنها لم تطعن في قرار لجنة الطعن الصادر في ٩/٢/١٩٥٣ إذ هو قرار باطل تجاوزت به اللجنة حدود اختصاصها ولا يصحح من بطلانه قبول مصلحة الضرائب له .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه متى تم الاتفاق بين مصلحة الضرائب والممول على تقدير أرباحه أو كانت مصلحة الضرائب قد اتخذت الإجراءات المنصوص عليها في القانون لتقديرها وتمت وأصبحت نهائية فإن مركز الممول — وهو مركز قانوني — يكون قد تحدد واستقر عند هذا الوضع بما لا يجوز معه اتخاذ إجراءات جديدة لإعادة تقديرها ، وإذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنه بعد أن أصدرت لجنة التقدير قرارها في ١٩٥٠/٤/٦ بتحديد أرباح المطعون عليهما عن سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٨٩٦ ج عادت المصلحة فاتخذت إجراءات جديدة لتقدير أرباح هذه السنة وأصدرت لجنة الطعن قرارها المؤرخ ١٩٥٣/٢/٩ بتقديرها بمبلغ ٢٧٠ ج وجرى الحكم المطعون فيه على اعتماد قرار اللجنة الثاني دون الأول فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٨)

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) نزع الملكية للنفعة العامة . " القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ " . تعويض .
" تقديره " . محكمة الموضوع . نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب
واقعية " .

استيلاء الحكومة على الأرض جبرا عن صاحبها . عدم اتباعها الإجراءات التى
يوجبها قانون نزع الملكية . سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض المستحق للمالكها .
مسألة موضوعية .

(ب) نزع الملكية للنفعة العامة . تعويض . " الحكم فيه " . حكم . " حججه " .
اثبات . " حججة الأمر المقضى " .

ترخيص الحكم فى أسبابه للطاعن فى صرف المبلغ المودع كتعويض عن نزع ملكيته
مضى قدم شهادة بخلو العين من الرهون . اعتبار ذلك قضاء بصرفه . لا مسوغ للقضاء
بالإلزام طالما لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه .

١ — لمحكمة الموضوع أن تقدر التعويض الذى يستحقه المالك مقابل ريع
أرضه التى استولت عليها الحكومة جبرا عنه وأضافتها الى المنافع العامة بغير اتباع
الإجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية — على الوجه الذى تراه المحكمة مناسبا ،
فتحكم بهذا التعويض مبلغا متجمدا أو فى صورة فائدة تعويضية ، وهى فيما تفعله
من ذلك وفى تحديدها لسعر هذه الفائدة لا تخضع لرقابة محكمة النقض (١)

(١) راجع نقض ١٩٦٣/١١/٢١ الطعن رقم ٢٣٨ س ٢٩ ق السنة ١٤ ص ١٠٧٣ .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد رخص في أسبابه للطاعن المتزوعة ملكيته في صرف المبلغ المودع الذي اعتبره يمثل القيمة الحقيقية للأرض المستولى عليها متى قدم شهادة بخلو العين من الرهون وهي الشهادة التي تستوجب المادة الثامنة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ تقديمها لإمكان صرف التعويض المستحق عن نزع الملكية فلا مسوغ بعد ذلك للقضاء بالإلزام طالما أنه لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أنه بتاريخ ١٧/٤/١٩٥١ أقام الطاعن على وزارتي الأشغال والخزانة الدعوى رقم ٣٧٤ سنة ١٩٥١ مدنى كلى أسيوط طالبا الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٣١٨٢ ج والمصروفات . وقال في بيان دعواه إن المطعون ضدها الأولى استولت على أطيانه الموضحة بالصحيفة والتي تبلغ مساحتها ٦ ف و ٢٢ ط و ٣ س وقدرت لها ثمننا لا يتناسب مع حقيقة قيمتها إذ أن ثمن القدان منها لا يقل عن المائتي جنيه فتكون جملة ثمن المساحة المستولى عليها ١٤٠٠ ج ولما كان الاستيلاء على أطيانه هذه قد تم منذ عام ١٩٣٩ دون أن يدفع له ريعها أو تعويض عن حرمانه من الانتفاع بها . وكان متوسط ريع القدان في السنة يقدر بمبلغ ٢٥ ج فإن الريع السنوى للأطيان المستولى عليها يكون ١٦٢ ج . وتكون جملة الريع منذ الاستيلاء حتى رفع الدعوى ١٧٨٢ ج وبإضافة هذا المبلغ إلى ثمن الأطيان يكون مجموع ما يستحقه هو مبلغ ٣١٨٢ ج وهو ما طلب الحكم له به — وتحصل دفاع وزارة الأشغال في أن الأطيان موضوع النزاع قد تداخلت في مشروعات رى وصرف في المنطقة وأنها لم تقم بالاستيلاء عليها إلا بعد أن نذبت اللجان الفنية لمعايبتها وتقدير ثمنها بحسب موقعها ومعدنها

ومعاملات الأهالي في الأقطان المجاورة ، ومع مراعاة الفائدة التي عادت على باقي أقطان الطاعن في نفس المنطقة والبالغ مساحتها ٢١٢ فداناً ، وأنها عرضت على الطاعن التعويض الذي قدرته عن نزع الملكية ومقداره ٦١٦ ج و ٥١ م ولما لم يقبله قامت بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٢٣ بإيداعه خزانة المحكمة ليصرف إليه بعد تقديم الشهادات العقارية الدالة على ملكيته للأقطان المستولى عليها وخلوها من الحقوق العينية للغير وأن هذا الإيداع من شأنه أن يبرئ ذمتها من كل تعويض مستحق عن نزع ملكية تلك الأقطان — وبتاريخ ١٩٥٤/٤/٣ قضت محكمة الدرجة الأولى بنذب خير لمعاينة الأقطان المستولى عليها وبيان مساحتها وتقدير ثمنها وقت الاستيلاء مع مراعاة نص المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية وإسقاط قيمة ما عسى أن يكون قد عاد من منفعة على باقي أقطان الطاعن نتيجة تنفيذ المشروعات التي جرى الاستيلاء من أجلها. كما كلفت المحكمة الخيرية بتقدير ريع الأقطان المستولى عليها من تاريخ الاستيلاء حتى صدور ذلك الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٤ بالزام المطعون ضدها الأولى (وزارة الأشغال) في مواجهة المطعون ضدها الثانية (وزارة الخزانة) بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٣١٠٣ ج و ٣٩ م منه مبلغ ٦٢٢ ج و ٨١٢ م قيمة الأقطان المستولى عليها ومبلغ ٢٢٨٠ ج و ٢٢٧ م قيمة ريعها من تاريخ الاستيلاء حتى آخر سنة ١٩٥٥ — فاستأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٣ لسنة ٣٣ بق أسيوط وطلبنا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن رافعها لم يقدم ما يثبت أنه مالك للأقطان المستولى عليها واحتياطيا بتقدير التعويض المستحق بمبلغ ٦١٦ ج و ٥٩ م وبتاريخ ١٩٦٠/١/٣ قضت محكمة الاستئناف — بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون ضدها بأن يدفع للطاعن مبلغ ٤٧٠ ج و ٥٦٩ م (وهو قيمة الريع المستحق له من أول سنة ١٩٤٠ الزراعية حتى سنة ١٩٤٤ — الفترة السابقة على الإيداع) والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا عن مبلغ ٦١٦ ج و ٥٩ م الذي قدرته المحكمة ثمنا للأقطان المستولى عليها وذلك من تاريخ إيداعه الحاصل في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ وبواقع ٤ ٪ من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى تاريخ صدور الحكم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ أول فبراير سنة ١٩٦٠ . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت

فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٣/٢/٢ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره عدلت النيابة عن رأيها السابق وتمسكت بها ورد بمذكرتها التكميلية التي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينعي الطاعن في الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب والتناقض ومخالفة الثابت بالأوراق ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بأنه لما كانت الوزارة المطعون ضدها الأولى قد تزعت أطيانه من تحت يده بغير الإجراءات التي يوجبها قانون تزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ولم تودع المبلغ الذي قدرته ثمنا لها إلا في ١٩٤٤/١٠/٢٣ بعد الاستيلاء عليها بنحو خمس سنوات ولم تنظره بهذا الإيداع ، فإن ذلك الإيداع لا يمكن الاحتجاج به عليه ولا يعفى المطعون ضدها المذكورة من غلة الأطيان المستولى عليها ، وقد أففل الحكم المطعون فيه هذا الوجه من أوجه دفاعه ولم يرد عليه مما يجعله مشوبا بالقصور ، كما أنه إذا اعتبر الإيداع على النحو المتقدم وفاء للثمن مانعا من استحقاق الطاعن لغلة العين من المدة اللاحقة لهذا الإيداع فإنه يكون مخالفا للقانون — كما خالف الثابت بالأوراق فيما قرره من أن الإيداع الذي قامت به الحكومة في ١٩٤٤/١٠/٢٣ لم يكن مشروطا بشروط تقيده أو تمنع الطاعن من صرف المبلغ المودع وأن من شأن هذا الإيداع أن ينتج أثره القانوني ، ذلك أنه شرط بمحض الإيداع للصرف تقديم ما يثبت فض النزاع القائم بين الطاعن وآخرين وتقديم مستندات التملك وشهادة بعدم وجود حقوق عينية على العقارات المستولى عليها — وهي قيود تجعل من المتعذر على الطاعن صرف المبلغ المودع — كذلك فقد شاب الحكم المطعون فيه تناقض إذ على الرغم من أنه اعتبر الإيداع آنف الذكر مسقطا لحق الطاعن في الربيع بعد تاريخ هذا الإيداع بمقولة إن الوزارة كانت على حق في إيداع المبلغ خزانة المحكمة بعدم قبول الطاعن له ولعدم تقديمه لها الدليل على ملكيته للأطيان المستولى عليها حتى تاريخ هذا الإيداع ، فإن الحكم أعاد بعد ذلك وقضى له بفوائد عن المبلغ المودع من تاريخ الإيداع حتى تاريخ صدوره تأسيسا على ما قاله من أن الطاعن

كان في حالة لا يستطيع معها قبول الثمن المعروض عليه لأنه شرط عليه الإبراء رغم استحقاقه للغلة عن المدة السابقة على الإيداع وأخيرا يعيب الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب لأنه ألغى قضاء الحكم الابتدائي بأحقية الطاعن للريع عن المدة اللاحقة لتاريخ الإيداع دون أن يبين الأسباب التي دعت به إلى مخالفة وجهة نظر الحكم الابتدائي في هذا الخصوص .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قرر أن المبلغ المودع من الحكومة في ٢٣/١٠/١٩٤٤ على ذمة الطاعن وقدره ٦١٦ ج و ٥٩ م يمثل الثمن الحقيقي للأرض المستولى عليها ، أثبت أحقية الطاعن في ريع هذه الأرض عن المدة من تاريخ الاستيلاء حتى تاريخ الإيداع وقدر الريع المستحق في هذه الفترة بمبلغ ٤٧٠ ج و ٦٩ م أخذاً بتقدير الخبير الذي عينته المحكمة الابتدائية ثم قال الحكم في شأن استحقاق الطاعن للريع عن المدة اللاحقة للإيداع ما يأتي "وحيث إنه بالنسبة للمدة التالية للإيداع فإنه من المقرر أن دفع الثمن يحول دون تقدير ريع عن الأرض المستولى عليها . إذ أن حكم القانون في هذا الخصوص هو دفع الثمن ، والغلة حتى دفع الثمن — على أنه من ناحية أخرى فإنه لما كان المستأنف ضده (الطاعن) في حالة لا يستطيع معها قبض الثمن المعروض عليه لأنه شرط عليه الإبراء رغم استحقاقه للغلة السابقة على تاريخ الإيداع . فإن المحكمة ترى في هذه الحالة أن للمستأنف عليه (الطاعن) حق طلب فائدة لتعويضه عن هذا المبلغ وترى تقديرها بالفائدة القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ الإيداع الحاصل في ٢٣/١٠/١٩٤٤ حتى ١٥/١٠/١٩٤٩ وبواقع ٤ ٪ من هذا التاريخ حتى صدور هذا الحكم المنهي للتزاع " . و انتهى الحكم المطعون فيه في منطوقه إلى القضاء بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين (المطعون ضدهما) بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٤٧٠ ج و ٦٩ م (قيمة الريع عن المدة السابقة على الإيداع) والفوائد عن مبلغ ٦١٦ ج و ٥٩ م بواقع ٥ ٪ من تاريخ الإيداع الحاصل في ٢٣/١٠/١٩٤٤ حتى ١٤/١٠/١٩٤٩ وبواقع ٤ ٪ من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى تاريخ صدور هذا الحكم — ومن هذا بين أن الحكم المطعون — خلافاً لما يقوله الطاعن — لم يعتد بالإيداع الحاصل في ٢٣/١٠/١٩٤٤ بل إنه انتهى إلى عدم جواز احتجاج الحكومة به في انتفاء

مسئوليتها عن ريع الأطنان المستولى عليها في المدة اللاحقة له — وإن كان قد بنى ذلك على سبب آخر غير عدم إخطار الطاعن بالإيداع — وقضى فعلا للطاعن بتعويض مقابل حرمانه من غلة العين المستولى عليها في تلك المدة وأجرى هذا التعويض مجرى الفائدة وحدد سعرها بما يوازي سعر الفائدة القانونية . ولما كان لمحكمة الموضوع أن تقدر التعويض الذي يستحقه المالك مقابل ريع أرضه التي استولت عليها الحكومة بجبرا عنه وأضافتها إلى المنافع العامة بغير اتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية — على الوجه الذي تراه المحكمة مناسبا ، فتحكم بهذا التعويض مبلغا متجمدا أو في صورة فائدة تعويضية وهي فيما تفعله من ذلك وفي تحديدها لسعر هذه الفائدة لا تخضع لرقابة محكمة النقض — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون في هذا الخصوص . وإذا كان هذا الحكم قد انتهى إلى عدم الاعتداد بالإيداع في نفي الترام وزارة الأشغال بالريج في المدة اللاحقة لهذا الإيداع لما رآه من أن صرف المبلغ بالمودع كان معلقا على شرط غير جائز هو إبراء الطاعن للحكومة من باقي التعويض المستحق له ، فإن الحكم إذ انتهى إلى هذه النتيجة لم يكن عليه بعد ذلك أن يبحث دفاع الطاعن الخاص بعدم إخطاره بالإيداع ما دام الطاعن كان يهدف من هذا الدفاع الوصول إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فعلا من حيث عدم جواز الاحتجاج بالإيداع في انتفاء مسؤولية الحكومة عن الريج في المدة اللاحقة للإيداع وبالتالي يكون النعي على الحكم المطعون فيه لاغفاله الرد على ذلك الدفاع على غير أساس كما يكون النعي عليه بالقصور لعدم بيانه الأسباب التي دعت إلى مخالفة الحكم الابتدائي فيما قرره هذا الحكم من أحقية الطاعن للريج في المدة اللاحقة للإيداع نعيًا لا يصادف محلا لأن الحكم المطعون فيه لم يخالف الحكم الابتدائي في هذا الخصوص . كذلك فإنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى على ما سلف القول — إلى النتيجة التي يهدف الطاعن من نعيه بباقي الأسباب المتقدم ذكرها الوصول إليها فإن هذا النعي بفرض صحته — يكون غير مشج .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع التناقض ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أولا : إن الحكم المطعون فيه رغم قضائه بالفوائد

المستحقة عن المبلغ المودع مقابل قيمة الأطنان المستولى عليها فإنه لم يقض لا بالزام وزارة الأشغال بأداء هذا المبلغ ولا بصرفه للطاعن . ثانياً — أن الحكم لم يقض بالفوائد المستحقة عن ذلك المبلغ حتى تمام السداد وإنما قضى بها حتى يوم صدوره . ثالثاً — أن الحكم فرق بين المبلغ المودع مقابل قيمة العين والمبلغ المستحق مقابل الربح عن المدة السابقة للإيداع فقضى بفائدة عن الأول ولم يقض بفائدة عن الثاني .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه بعد أن سجل في تقريراته أن المحكمة ترى أن المبلغ السابق لإيداعه من الحكومة في ٢٣/١٠/١٩٤٤ على ذمة الطاعن وقدره ٦١٦ ج و ٥٩ م يمثل فعلاً الثمن الحقيقي للأرض المستولى عليها — قال الحكم ” وحيث إن إيداع الحكومة هذا المبلغ لم يكن مشروطاً إلا بتقديم مستندات الملكية وشهادة بخلو العين من الرهون والحقوق العينية وهي شروط مستساعة للإيداع . مما ترى معه المحكمة أن مثل هذا الإيداع من شأنه أن يعمل أثره القانوني و بوضع المستأنف عليه (الطاعن) أن يعمل على صرفه من الخزانة — وحيث إن الثابت أن المستأنف ضده لم يقبل هذا المبلغ ومن ثم فقد كانت المستأنفة على حق في إيداعه الخزانة سيما وأن المستأنف ضده لم يكن قد تقدم بعد بدليل ملكيته ولم يقدم هذا الدليل إلا أخيراً في مرحلة الاستئناف “ ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه قد رخص للطاعن في صرف المبلغ المودع الذي اعتبره يمثل القيمة الحقيقية للأرض المستولى عليها متى قدم الطاعن شهادة بخلو العين من الرهون وهي الشهادة التي تستوجب المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٠٧ تقديمها لإمكان صرف التعويض المستحق عن نزع الملكية لمستحقه — ومن ثم يكون إيداع الطاعن بأن الحكم لم يقض له بصرف هذا المبلغ على غير أساس ولا يهيم أن يكون القضاء بذلك في الأسباب إذ يجوز أن يكون بعض المقضى به وارداً في أسباب الحكم ومادام الحكم قد رخص للطاعن في صرف المبلغ المودع فلا مسوغ بعد ذلك للقضاء بالإلزام طالما أنه لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها

المبلغ عن صرفه — والنعي في باقي ما تضمنه مردود بأن التناقص المدعى به لا وجود له في الحكم المطعون فيه إذ الفوائد التي قضى بها عن قيمة العين المستولى عليها هي فوائد تعويضية مقابل حرمان الطاعن من الغلة في المدة التالية للايداع وليست فوائد تأخيرية كما أن الطاعن وقد اقتصر في دعواه على طلب إلزام المطعون ضدها بقيمة الأرض المستولى عليها وريعها اللذين قدرهما بمبلغ ٣١٨٢ ج مع المصاريف والأتعاب ولم يطلب الحكم له بأية فوائد تأخيرية فانه لا يكون له بعد ذلك أن يعيب على الحكم المطعون فيه عدم القضاء له بتلك الفوائد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس فيتعين رفضه .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى على ، وحافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٩)

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٠ القضائية :

شفعة . ” العقار المشفوع فيه “ .

قاعدة عدم تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة . مناطها . أن يكون المبيع عقارا أو عقارات متعددة متصلة ، أو منفصلة بشرط أن تكون مخصصة لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة بحيث يكون استعمال حق الشفعة بالنسبة إلى جزء منها يجعل الباقي غير صالح لما أعد له من الانتفاع . مثال .

محل تطبيق قاعدة عدم جواز تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة أن يكون المبيع عقارا أو عقارات متعددة متصلة — أى متلاصقة — أو منفصلة بشرط أن تكون مخصصة لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة بحيث يكون استعمال حق الشفعة بالنسبة إلى جزء منها يجعل الباقي غير صالح لما أعد له من الانتفاع . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الجزء من العقار المبيع والمحكوم فيه بالشفعة قائم منفرد بذاته عن الجزء الذى أكله النهر ولم يكن مخصصا هو والجزء الذى أكله النهر لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة فإنه لا يصح النعى بأن قصر الحكم بالشفعة على ذلك الجزء فيه تجزئة للعقار المشفوع فيه^(١) .

(١) راجع تقض ١٣/٥/١٩٤٨ الطعن رقم ١٢ من ١٧ ق مجموعة ٢٥ سنة ٧١٣

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون ضده رفع على الطاعن والمطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ٥٥٦ سنة ١٩٥١ أمام محكمة سوهاج الابتدائية طالبا الحكم بأحقية في أخذ العشرين فدانا والخمسة عشر قيراطا والنسعة عشر مهنما المبينة بصحيفة الدعوى بالشفعة وتسليمها إليه نظير دفع الثمن الوارد بالعقد ومقداره ألف وتسعمائة وواحد وستون جنيها وملحقاته القانونية أو الثمن الحقيقي ومقداره سبعون جنيها للفدان تأسيسا على أنه علم أن المطعون ضدها الثانية باعت للطاعن القدر المذكور بموجب عقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٥٠/١٢/٤ ولما كان قد اشترى من أخت المطعون ضدها الثانية نصيبها على الشيوع في ذات العقار بموجب عقد البيع المسجل في مايو سنة ١٩٤٣ فانه يكون له الحق في أخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره شريكا على الشيوع — دفع الطاعن الدعوى بأن كلا العقارين المشفوع به والمشفوع فيه قد أكلهما النهر فلا وجود لهما على الطبيعة ومن ثم فلا تجوز الشفعة إذ أن حق كل من الطاعن والمطعون ضده الأول قد أصبح مجرد أمل في الحصول على أرض محل تلك التي أكلها النهر وبتاريخ ١٩٥٢/١/١٣ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بنadb مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة كل من العقار المشفوع به والعقار المشفوع فيه لبيان ماذا كانا موجودين على الطبيعة كليهما أو بعضهما مع بيان مساحة ما يكون موجودا على الطبيعة وحدوده وقد قدم مكتب الخبراء تقريره الذي انتهى فيه إلى أنه يوجد على الطبيعة من العقار المشفوع فيه ثمانية أفدنة وعشرة قراريط وسبعة أسهم ومن العقار المشفوع به ثلاثة أفدنة وستة قراريط وستة أسهم — وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة المذكورة برفض الدعوى مؤسسة قضاءها على أن حق الطاعن في الجزء الذي

أكله النهر هو مجرد حق احتمالي فلا تجوز فيه الشفعة وأن الحكم بالشفعة للمطعون ضده الأول في الأطنان التي ما زالت موجودة على الطبيعة يترتب عليه تجزئة الصفقة على المشتري — رفع المطعون ضده الأول استئنافا عن هذا الحكم قيد رقم ٢٨٠ سنة ٣٣ ق وتمسك بطلباته السابق ابدائها أمام المحكمة الابتدائية وطلب على سبيل الاحتياط القضاء له بأحقية في أن يأخذ بالشفعة الأطنان الموجودة فعلا على الطبيعة طبقا لتقرير الخبير المتدب ومقدارها ثمانية أفدنة وعشرة قرار يربط وسبعة أسهم نظير ثمنها الوارد بالعقد المؤرخ في ١٩٥٠/١٢/٤ وقدره ثمانمائة جنيه وسبعمائة وخمسون مليا أو ما يثبت أنه الثمن الحقيقي بواقع سبعين جنيها للفدان وملحقاته القانونية . ومحكمة استئناف أسيوط قضت في ١٩٦٠/١/٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف (المطعون ضده الأول) في أخذ الثمانية أفدنة والعشرة قرار يربط والسبعة أسهم الميمنة بالصحيفة وبتقرير الخبير المؤرخ ١٩٥٨/٢/٢٤ بالشفعة نظير الثمن البالغ ثمانمائة جنيه وسبعمائة وخمسين مليا والملحقات القانونية والتسليم — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظرها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى بجواز الشفعة في العقار المشفوع فيه مع أن الشابت بالدعوى أن العقار المبيع بعضه موجود على الطبيعة والبعض الآخر وهو الجزء الأكبر قد أكله النهر وأصبح حق الطاعن بالنسبة لهذا الجزء الأخير مجرد حق احتمالي يتمثل في الحصول على تعويض عيني طبقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ المنطبق على هذه الدعوى وبذلك خالف الحكم المطعون فيه نص المادة ٩٣٥ من القانون المدني التي لا تجيز الشفعة إلا في العقار دون الحقوق . وأضاف الطاعن أنه لا يغير من ذلك ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من قصره الحكم بالشفعة على الأطنان الموجودة على الطبيعة إذ أن في ذلك تجزئة للصفقة على المشتري مما يضر به مع أن الشفعة لا تقبل التجزئة . هذا إلى أن المادة ٩٤٥ من القانون المدني تقضى بأن يحل الشفيع قبل البائع محل المشتري ، مما مفاده أن الشفيع يصبح بالشفعة خلفا

للبيع وبهذه الخلافة تنقسم الصلة بين المشتري والبائع ، والحكم المطعون فيه — حين أجاز الشفعة في بعض العقار المبيع دون البعض الآخر قد أبقى على هذه الصلة بالنسبة لبعض العقار الذي أكله النهر والذي أصبح حق الطاعن فيه حقا احتماليا وهو أمر لو توقعه المشتري لما أقدم على الصفقة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه حين قضى بالشفعة للمطعون ضده الأول قد قصر قضاءه على الجزء من العقار المبيع والذي ما زال موجودا على الطبيعة ولم يتناوله أكل النهر وهو قضاء صحيح ما دامت شروط الشفعة متوافرة في ذلك الجزء ولا يمنع من ذلك كون بعض العقار المطلوب أخذه بالشفعة قد أكله النهر وأصبح حق الطاعن فيه مجرد حق احتمالي ، ومن ثم فلا يصح النعي على الحكم في هذا الخصوص كما لا يصح النعي عليه بأنه بقضائه هذا قد جزأ الصفقة ذلك أن محل تطبيق قاعدة عدم جواز تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة أن يكون المبيع عقارا أو عقارات متعددة متصلة — أى متلاصقة — أو منفصلة بشرط أن تكون مخصصة لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة بحيث يكون استعمال حق الشفعة بالنسبة إلى جزء منها يجعل الباقي غير صالح لما أعد له من الانتفاع . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الجزء من العقار المبيع والمحكوم فيه بالشفعة قائم منفرد بذاته عن الجزء الذي أكله النهر ولم يكن مخصصا هو والجزء الذي أكله النهر لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة فإنه لا يصح النعي بأن في قصر الحكم بالشفعة على ذلك الجزء فيه تجزئة للعقار المشفوع فيه . ولا يغير من ذلك أن تبقى الصلة بين البائعة والمشتري بالنسبة للجزء الذي الذي لم يتناوله حكم الشفعة ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه لم يرد على ما تمسك به أمام محكمة الموضوع من أن قصر القضاء بالشفعة على الجزء الذي لم يتناوله أكل النهر فيه تجزئة للعقار المطلوب أخذه بالشفعة ، واكتفى بالقول بأن الأطيان التي لم يتناولها أكل النهر هي محل الشفعة وليس معها غيرها من الأطيان حتى يقتضى الأمر بحث قاعدة عدم تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة ، وذلك من الحكم مصادرة على المطلوب تشويه بالقصور — هذا إلى أن دعوى الشفعة من الدعاوى التي نص القانون على اتباع إجراءات

خاصة تبدأ من جانب الشفيع باعلان الرغبة الذى يحدد فيه طلباته ، واذ حدد الشفيع طلباته فى اعلان الرغبة وفى صحيفة الدعوى الابتدائية بأخذ العقار المبيع جميعه بالشفعة فانه لا يجوز له أن يعدل فى تلك الطلبات بقصر الشفعة على الجزء الذى لم يتناوله أكل النهر فى صورة طلب احتياطى أمام محكمة الاستئناف اذ يجب أن تظل الطلبات دون تعديل حتى يفصل فى دعوى الشفعة .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بما جاء فى الرد على السبب الأول وبما تضمنه الحكم المطعون فيه من أسباب انتهى بها الى أنه لا مجال فى هذه الدعوى لتطبيق قاعدة عدم جواز تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد رد على ما يثيره الطاعن بما ينفى عنه القصور .
ومردود فى شقه الثانى بأنه أيا كان رأى فى جواز أو عدم جواز تعديل طلب الشفعة أمام محكمة الاستئناف فى نطاق وقائع هذه الدعوى فان الحكم المطعون فيه حين قصر القضاء بالشفعة على الجزء الذى لم يتناوله أكل النهر لم يكن ذلك منه استجابة لما أبداه المطعون ضده الأول من طلب احتياطى أمام محكمة الاستئناف بل كان ذلك لما ارتآه من توافر شروط الشفعة فى الجزء المحكوم به بغض النظر من تمسك المطعون ضده الثانى بطلب الشفعة فى العقار جميعه أو بطلبه الاحتياطى الذى تضمن طلب الحكم بالشفعة فى الجزء المحكوم به ومن ثم يكون هذا النعى غير متج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى على ،
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومباس حلى عبد الجواد .

(١٠)

الظعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(ا) اثبات . "القرائن القانونية" . "حجية الأمر المقضى" .

حكم بنسب خير . عدم فصله على وجه قطعى فى أية نقطة من نقط النزاع . لاجية
له فى موضوع النزاع تلتزمها المحكمة بعد تنفيذه . مثال .

(ب) اثبات . "طرق الإثبات" . "الإثبات بالكتابة" . "القرائن
القضائية" .

إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بالبيئة . جواز إثباتها كذلك بالقرائن .

(ج) اثبات . "إجراءات الإثبات" . "طرق الإثبات" . "الإثبات بالكتابة" .
"إنكار التوقيع" . محكمة الموضوع .

إنكار التوقيع على الورقة العرفية . عدم التزام المحكمة بإجراء تحقيق متى رأت فى وقائع
الدعوى ومستنداتها ما يكتفى لإقناعها بصحة التوقيع .

(د) إثبات . "طرق الإثبات" . "الإثبات بالكتابة" . "الأوراق
العرفية" .

إتهاء المحكمة إلى أن الطامن قد وقع بامضائه على المحرر الذى أنكر توقيعه عليه .
اعتباره مادرا منه وجبة عليه . لا يقبل تحلله منه إلا بالظن فيه بالتزوير .

(هـ) إثبات . "طرق الإثبات" . "الإثبات بالكتابة" . "الأوراق
العرفية" . "الرسائل" .

الرسائل الموقع عليها حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت عكسها .
الاحتجاج بها غير قاصر على المرسل إليه . لكل من تضمن الرسالة دليلا لصالحه الاحتجاج
بها على المرسل متى حصل عليها بطريقة مشروعة .

١ — متى كانت المحكمة قد قصدت بنذب الخبير مجرد استظهار وجه المصلحة في إقامة الدعوى بعد أن دفع المطعون ضده بانتفاء هذه المصلحة ، ولم تفصل على وجه قطعي في حكمها القاضي بنذب هذا الخبير في أى نقطة من نقط النزاع ، فلا تكون لهذا الحكم حجية في خصوص تقدير مسئولية المطعون ضده عن التعويض المطالب به تأسيسا على غصبه قطعة الأرض موضوع النزاع وانفراده بالتبرع بها تلتزم بها المحكمة بعد تنفيذه .

٢ — إذا يجوز إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بشهادة الشهود على ما تقررر المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات ، فإن إثباتها بالقرائن يكون جائزا أيضا عملا بالمادة ٤٠٧ من القانون المدني .

٣ — قاضى الموضوع — على ما يستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات — غير ملزم في حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة ، بل له إذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لإقناعه بأن التوقيع المذكور صحيح أن يرد على المنكر إنكاره ويأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق لأن الغرض من هذا الإجراء هو اقتناع المحكمة برأى تراتح إليه في حكمها فإذا كان هذا الاقتناع موجودا بدونه فلا لزوم له .

٤ — متى كانت المحكمة قد انتهت إلى أن الطاعن قد وقع بامضائه على المحرر الذى أنكر توقيعه عليه فإن هذا المحرر يعتبر صادرا منه وحجة عليه بما فيه ولا يجوز له بعد أن أخفق في إنكاره أن يتحمل من نسبة هذه الورقة إليه إلا بالطعن فيها بالتروير .

٥ — تنص المادة ٣٩٦ من القانون المدني على أن "تكون للرسائل الموقع عليها قيمة الورقة العرفية" . ومقتضى ذلك أن تكون لهذه الرسائل قوة الدليل الكتابي فتكون حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت هو العكس بالطرق المقررة قانونا للإثبات . وحق الاحتجاج بالرسالة الموقع عليها غير مقصور على المرسل اليه بل إن لكل من تتضمن الرسالة دليلا لصالحه أن يحتج بها على المرسل متى كان قد حصل عليها بطريقة مشروعة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى دمنهور بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له ألفين من الجنيهات ، وقال في بيان دعواه إنه كان يملك قطعة أرض فضاء تجاور قطعة أخرى يملكها المطعون ضده واتفقا بعقد مؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يكون المقاران المذكوران مملوكين لهما على الشيوع مناصفة بينهما . ونص في هذا العقد على أنه لا يجوز لأيهما إقامة مبان أو غيرها أو التأجير إلا بقبول الطرف الآخر وشرط تعويض قدره ٥٠٠ ج في حالة مخالفة شروط العقد ، ولكن المطعون ضده بدافع رغبته في تشييد عمارة على قطعة أرض أخرى مجاورة لأرضهما وحتى يوفر لهذه العمارة سبل الضوء والهواء عمد إلى الاتفاق سرا مع بعض الأهالى على إقامة مسجد من دور واحد على قطعة الأرض الأولى البحرية ثم أعلن في ١١/١/١٩٥٣ عن تبرعه بهذه القطعة لهذا الغرض ولما كان في تصرفه هذا مخالفة لما التزم به في العقد آنف الذكر فقد بادر الطاعن بالشكوى إلى الشرطة في ٨/١/١٩٥٣ ، ولما لم يجد التحقيق الذي أجرى في هذه الشكوى في منع المطعون ضده من الاستمرار في أعمال الحفر والبناء حتى تم بناء المسجد فقد أقام دعواه الحالية بطلب تعويضه عن الأضرار التي لحقت به بسبب غضب المطعون ضده نصيبه في تلك الأرض وقد أنكر المطعون ضده الدعوى مقررا أن أهالى أبو حمصر كونوا من بينهم لجنة لعمارة بيوت الله واتفق أعضاؤها ومنهم الطاعن على إقامة مسجد على قطعة الأرض محل النزاع وأرسلت اللجنة إلى وزارة الأوقاف خطابا تطلب فيه معاونتها في تنفيذ هذا المشروع الخيري واشترك الطاعن في تحرير هذا الخطاب ووقع عليه بإمضائه وقامت اللجنة بتشديد المسجد بعد أن تبرع هو —

المطعون ضده — بنصيبه في قطعة الأرض وبعد أن قبل الطاعن التخلي عن نصيبه فيها مقابل وعد من رئيس اللجنة بتعويضه بمبلغ من المال يقدره هذا الأخير . وبعد ولكن الطاعن ما لبث أن نكل عن هذا الاتفاق وقدم شكواه ثم رفع دعواه عند ما تباطأ رئيس اللجنة في تقدير التعويض المستحق له . و انتهى المطعون ضده في دفاعه إلى أن تبرعه مقصور على نصيبه وأنه لم يغتصب شيئا من ملك الطاعن — وبجلسة ١٩٥٥/٥/٣١ قضت محكمة الدرجة الأولى بنذب خير للانتقال إلى قطعتي الأرض المشاع بين الطرفين وبيان قيمة كل منهما على حده في ١٩٥٣/١/٨ وقيمة النقص أو الزيادة المترتبة على إنشاء مسجد في القطعة الأمامية والاطلاع على دفاتر مصلحة الأملاك فيما يتعلق بالثمن الذي رست به هاتين القطعتين على الطرفين ، وبعد أن باشر الخبير هذه المأمورية وقدم تقريره أصدرت المحكمة في ١٩٥٨/٤/٢٩ حكما آخر بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه (المطعون ضده) بكافة الطرق القانونية أن المدعى (الطاعن) وافق على تشييد المسجد على قطعة الأرض الأمامية واشترك في اللجنة المنوط بها تنفيذ المشروع على تلك الأرض وساهم في إرسال الخطاب الموجه إلى وزارة الأوقاف طلبا للموافقة على ذلك وأنه أي المطعون ضده إنما تبرع بنصيبه فقط في قطعة الأرض دون أن يقوم بتنفيذ المشروع وأن اللجنة المشكلة لذلك هي التي نهضت به — وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣٠ برفض الدعوى — فاستأنف الطاعن طالبا إلغاء هذا الحكم والحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٩ والقضاء له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ٤٣ لسنة ١٥ ق اسكندرية — وبتاريخ ١٩٦٠/١/٣٠ قضت محكمة الاستئناف: أولا — بإلغاء الحكم التمهيدى المستأنف الصادر في ١٩٥٨/٤/٢٩ فيما قضى به من تكليف المستأنف عليه (المطعون ضده) إثبات أن المستأنف (الطاعن) وافق على تشييد المسجد على قطعة الأرض الأمامية وأنه ساهم في إرسال الخطاب الموجه من اللجنة إلى وزارة الأوقاف بطلب الموافقة على المشروع وتأيدته فيما حدا ذلك : ثانيا — تأييد الحكم القطعى المستأنف الصادر بجلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ — فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص قضائه برفض الاستئناف وتأيد الحكم الابتدائى — وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى ونقض

الطعن . ويجلس ١٩٦٣/١٠/٢٦ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويقول في بيان ذلك : أولا — إن محكمة الدرجة الأولى قد قطعت في حكمها الصادر بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ بثبوت مسئولية المطعون ضده عن تصرفه في نصيب الطاعن في الأرض محل النزاع ونذبت من أجل ذلك خيرا لتقدير التعويض المستحق له ، ومن ثم يكون قضاؤها بعد ذلك بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق تمهيدا للفصل في ثبوت المسئولية وقضاؤها القطعي الصادر في ١٩٥٨/١٢/٣٠ في موضوع الدعوى برفضها تأسيسا على انتفاء مسئولية المطعون ضده قد جاء مهدين لقضائها القطعي السابق وبالتالي مخالفين للقانون ، وأنه أي الطاعن قد تمسك في صحيفة استئنائه بحجية هذا القضاء القطعي الذي تضمنته أسباب حكم ١٩٥٥/٥/٣١ والذي أصبح نهائيا بعدم استئنائه ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى ذلك وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الأخير القاضي برفض الدعوى بخالف بذلك القانون كما شابه القصور لإفقاله الرد على هذا الدفاع . ثانيا — أنه إذا اعتبر الحكم الفرعي الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣١ من المحكمة الابتدائية تمهيدا وغير منطوق على قضاء قطعي ، فإن محكمة الدرجة الأولى إذ عدلت عن هذا الحكم دون أن تبين سبب هذا العدول سواء في حكمها التمهيدي الصادر في ١٩٥٨/٤/٢٩ أو في حكمها القطعي الصادر في الموضوع ، فإن قضاؤها يكون مخالفا نص المادة ١٦٥ مرافعات ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد هذا القضاء فانه يكون قد خالف القانون . ثالثا — إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون فيما قرره من أن الخطاب المؤرخ ١٩٥٢/١١/٤ المرسل إلى وزارة الأوقاف يعتبر حجة على الطاعن في إثبات تصرفه في قطعة الأرض محل النزاع إلى أن يطعن على هذا الخطاب بالتزوير . ذلك أنه مادام أن المطعون ضده قد تمسك بهذا الخطاب وادعى أنه كان للطاعن توقيعاً عليه وأن هذا الامضاء قد طمس فانه يكون عليه إثبات وجود هذه الإمضاء ، كما أن ادعاءه بطمس الامضاء هو إدعاء منه بوقوع تزوير في الخطاب

فيقع عليه عبء إثبات هذا التزوير مما كان يقتضى أن يتخذ هو لا الطاعن إجراءات الطعن بالتزوير في هذه الورقة. رابعا - أخطأ كلا الحكّمين الابتدائي والاستئناف حكم القانون في مدى حجّية الخطابات - ذلك أن الخطاب المذكور على فرض أنه يحمل إمضاء للطاعن غير مطموس فهو مرسل لوزارة الأوقاف لا للطعون ضده. وبالتالي فلا يصح لهذا المطعون ضده الاحتجاج به، كما أن ماورد بهذا الخطاب لا يبلغ مبلغ الإقرار الكتابي الصادر من الطاعن.

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن الثابت من مطالعة الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣١ أنه قضى قبل الفصل في الموضوع بنائب خير هندسي للانتقال إلى قطعتي الأرض موضوع النزاع ومعايتهما وبيان قيمة كل منهما بتاريخ ١٩٥٣/١/٨ وقيمة النقص أو الزيادة المترتبة على إنشاء مسجد في القطعة الأمامية منهما واستند الحكم في ذلك إلى ما أورده بأسبابه من أنه "إزاء ما أثاره المدعى عليه (المطعون ضده) من أنه على فرض أنه قد تصرف في القطعة الأمامية بالتبرع لإقامة مسجد عليها فانه لم يثبت أن النصف الباقي لا يفي بنصيب المدعى (الطاعن) وأن مصلحته غير قائمة إذا لم يتبين أن ثمة ضرر أصابه من التصرف إذا ما استأثر بالنصف الباقي من الأرض" ثم استطردت المحكمة قائلة "إنها ترى قبل أن تتوغل في الدعوى أن تعين وجه مصلحة رافعها فيها بأن تندب خيرا لأداء المهمة الميمنة بالمنطوق" - وهذا الذي أورده الحكم سواء في منطوقه أو في أسبابه لا ينطوي على قضاء قطعي بثبوت مسؤولية المطعون ضده عن التعويض المطالب به تأسيسا على غصبه قطعة الأرض موضوع النزاع وانفراده بالتبرع بها. ذلك أن الحكم قصد بنائب الخير - على ما صرح به في أسبابه - مجرد استظهار وجه المصلحة في إقامة الدعوى بعد أن دفع المطعون ضده احتياطيا بانتفاء هذه المصلحة على سبيل الفرض الجدلّي بصحة دفاع الطاعن - لما كان ذلك، وكانت المحكمة لم تفصل على وجه قطعي في حكمها آنف الذكر في أية نقطة من نقط النزاع فلا تكون لهذا الحكم حجّية في خصوص تقرير مسؤولية المطعون ضده تلتزم بها المحكمة بعد تنفيذه ومن ثم يكون كل ما يرتبه الطاعن في سبب الطعن على قيام هذه الحجّية منهار الأساس - وإذ كان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف

التي يدعى الطاعن بأنه تمسك فيها بقيام هذه اللجنة و باصدار الحكم الابتدائي للصادر في الموضوع لها — أنه لم يرد ذكر لهذا الدفاع في تلك الصحيفة كما أن بيانات الحكم المطعون فيه خلو مما يفيد تمسك الطاعن به — فإن النعي على هذا الحكم بالقصور لإغفاله الرد عليه يكون أيضا على غير أساس — والنعي في شقه الثاني مردود بأن المحكمة الابتدائية — خلافا لما يقول الطاعن — لم تعدل عما أمرت به في حكمها الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ من ندب خير بل مضت في تنفيذه وبأشر الخبير مأموريته فعلا وقدم تقريره ، ومن ثم يكون النعي بخاتمة المادة ١٦٥ من قانون المرافعات فيما نصت عليه من وجوب بيان أسباب العدول في حالة ما إذا رأت المحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات على غير أساس — والنعي في شقه الثالث مردود بأن الحكم المطعون فيه انتهى من فحص المحكمة للخطاب المؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ المرسل إلى وزارة الأوقاف ومن التحقيق الذي أجرى في الشكوى الإدارية رقم ١٤٤ سنة ١٩٥٣ مركز أبي حمص المقدمة من الطاعن وبعد أن أقر النتيجة التي خلصت إليها المحكمة الابتدائية من أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته تلك المحكمة فيما يختص بالوقائع المادية التي تناولها هذا التحقيق — انتهى الحكم المطعون فيه من ذلك إلى القول ” فيكون مؤدى ذلك أن هذا المحرر (الخطاب) تم إنشاؤه ووقع عليه أعضاء الجمعية ومن بينهم المستأنف (الطاعن) ثم شابه تزوير بأن غيرت الحقيقة فيه بطمس إمضاء المستأنف فلا يستطيع الأخير فكاً من هذه الإمضاء المنسوبة إليه والتي تلزمه بما تضمنه الخطاب إلا إذا قضى برد وبطلان هذا السند بعد الطعن عليه بالتزوير ولكن وقد أمسك المستأنف عن اتخاذ هذا الإجراء فإن ما تضمنه الخطاب يكون مقيدا له — ولما كان يجوز إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بشهادة الشهود على ما تقرره المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات وبالتالي يكون إثباتها بالقرائن جائزا أيضا عملاً بالمادة ٤٠٧ من القانون المدني ، وكان قاضي الموضوع — على ما يستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات — غير ملزم في حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة بل إن له إذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعه بأن التوقيع المذكور صحيح أن يرد على المنكر إنكاره ويأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق ومن ثم فإنه بفرض

اعتبار مسلك الطاعن أمام محكمة الموضوع بالنسبة للخطاب ينطوى على طعن فيه بالانكار فان فيما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه ما يفيد أن تلك المحكمة قد وجدت في وقائع الدعوى والأدلة القائمة فيها ما أقنعها بأن هذا الانكار غير صحيح وأن الطاعن قد وقع على هذا الخطاب بامضائه ، فلا عليها بعد ذلك إذا هي لم تأمر بالتحقيق لأن الغرض من هذا الاجراء هو اقتناع المحكمة برأى تراحح اليه في حكمها فاذا كان هذا الاقتناع موجودا بدونها فلا لزوم له ومتى كانت المحكمة قد انتهت إلى أن الطاعن قد وقع بامضائه على الخطاب الذى أنكر توقيعه عليه ، فإن هذا الخطاب يعتبر صادرا منه وحجة عليه بما فيه ولا يجوز له بعد أن أخفق في انكاره أن يتحلى من نسبة هذه الورقة إليه إلا بالطعن فيها بالتزوير ، كما قال الحكم — المطعون فيه بحق — ولم يكن المطعون ضده بعد ذلك بحاجة إلى أن يتخذ من جانبه اجراءات الطعن في هذا الخطاب بالتزوير فيما يختص بطمس الامضاء لأن هذا الطمس لا يؤثر في النتيجة التى انتهى إليها الحكم مادام قد أثبت حصول التوقيع فعلا وأن الطمس وقع في أحد أصلي الخطاب بعد ارسال الأصل الثانى إلى وزارة الأوقاف ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بالخطأ في القانون على غير أساس . والنعى في شقه الرابع مردود بأن المادة ٣٩٦ من القانون المدنى تنص على أن ” تكون للرسائل الموقع عليها قيمة الورقة العرفية من حيث الإثبات “ ومقتضى ذلك أن تكون لهذه الرسائل قوة الدليل الكتابى فتكون حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت هو العكس بالطرق المقررة قانونا للإثبات ، وحق الاحتجاج بالرسالة الموقع عليها غير مقصور على المرسل إليه بل إن لكل من تتضمن الرسالة دليلا لصالحه أن يحتج بها على المرسل متى كان قد حصل عليها بطريقة مشروعة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ أقر حق المطعون ضده في الاحتجاج على الطاعن بما هو وارد في الخطاب المرسل إلى وزارة الأوقاف بعد أن أثبت أن الطاعن قد وقع على هذا الخطاب فإنه لا يكون قد خالف القانون ما دام الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع ولا في أسباب طعنه في شرعية الطريقة التى قدم بها هذا الخطاب إلى المحكمة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاسناد فيما استخلصه من الخطاب آنف الذكر ، ذلك أنه اعتمد على هذا الخطاب فيما قرره من حصول تصرف من الطاعن في نصيبه في الأرض محل النزاع وقبوله تصرف المطعون ضده في هذه الأرض مع أن ما تضمنته الخطاب لا يفيد أكثر من أن فكرة تكونت لدى عدد من الناس لإنشاء مسجد وقد خلا الخطاب من الإشارة إلى حصول تنازل أو تبرع من الطاعن بل وخلا أيضا من الإشارة إلى العقار محل النزاع وبذلك يكون الحكم قد اترع وقائع من مصدر لا ينتجها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن كل ما استخلصه من الخطاب آنف الذكر قد أوردته في قوله ”وحيث إن المستأنف عليه (المطعون ضده) في أقواله بالشكوى الإدارية أشار إلى أن لجنة كونت في ليلة ١٩٥٢/١١/٤ وأن المستأنف (الطاعن) كان من بين أعضائها وأن مهمة اللجنة كانت بناء مسجد على أرض النزاع وأن اللجنة كتبت إلى وزارة الأوقاف تنهى إليها هذا البناء — وحيث إن هذه الأقوال ثبتت صحتها من المستند رقم ٣٠ ملف وهو خطاب موجه إلى وزير الأوقاف ينهى إليه فيه مرسلوه أن جمعية كونت بأبي حمص لعمارة بيوت الله وإقامة مسجد ودار لتحفيظ القرآن وأن الجمعية حازت قطعة أرض وسط البندر لهذا الغرض وأن أعضائها جمعوا من بعضهم خمسمائة جنيه بصفة نواة لتنفيذ المشروع وأنهم يطلبون إلى الوزارة اعانتهم لإتمام المشروع وذيل هذا الخطاب بأسماء أعضاء الجمعية وعددهم عشرة من بينهم المستأنف (الطاعن) والمستأنف عليه (المطعون ضده) وقرين كل اسم وقع صاحبه بإمضائه غير أنه لوحظ قرين اسم المستأنف (الطاعن) أثر لإمضاء مطموس — وحيث إن هذا الخطاب لا يغفل شأنه فقد حوى اعترافا صريحا من أعضاء الجمعية بأنهم هم الذين حازوا قطعة أرض لبناء مسجد عليها — ولا جدال في أن هذه القطعة بذاتها هي أرض النزاع — فتنتفى بذلك مظنة غصب المستأنف عليه (المطعون ضده) نصيب شريكه المستأنف . كذلك قد حوى الخطاب الدليل على أن المستأنف (الطاعن) كان أحد أعضاء هذه الجمعية التي اضطلعت بالمشروع ” ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه لم يستخلص من الخطاب ما يسنده إليه الطاعن من وقائع في سبب النعي .

وإذا كان حقيقة ما استخلصه الحكم من ذلك الخطاب على النحو الوارد في أسبابه المتقدمة الذكر تؤدي إليه عبارات الخطاب التي نقلها الحكم في هذه الأسباب ، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض هذا الخطاب أو صورة رسمية منه ليدل على أن هذا الذي استخلصه الحكم منه لا سند له فيه ، كما لم يقدم من ناحية أخرى ما يدل على أنه جادل أمام محكمة الموضوع في أن قطعة الأرض المشار إليها في الخطاب هي غير الأرض محل النزاع فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستدلال ويقول في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه نفى في أسبابه واقعة الغصب التي أسندها الطاعن إلى المطعون ضده ، الأمر الذي لا يتفق والدليل الكتابي الثابت بالشكوى الإدارية والمستند من قول المطعون ضده فيها بأنه لم يتصرف في قطعة الأرض لأحد ولكنه وهبها لإنشاء جامع ، ولا يتفق أيضا وما أدلى به المطعون ضده من دفاع في الدعوى مبناه أن تصرفه كشريك في كامل القطعة موقوف على القسمة وأن الأرض ما زالت في تكليفه وما شهد به السيد / عبد العزيز مخيون من أن المطعون ضده تبرع بقطعة الأرض من حسابه الخاص وكان مزمعا إرضاء الطاعن بمبلغ نقدي ، وما ثبت من أن الطاعن اعترض على بناء المسجد في أرضه منذ تاريخ الشكوى ومن قبل أن يشرع في البناء - وتحصل النعي بالوجه الثاني من هذا السبب في أن الحكم المطعون فيه قد شابه تناقض - ذلك أنه ألغى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٩٥٨/٤/٢٩ بحالة الدعوى إلى التحقيق وبذلك يكون قد أسقط الدليل المستند من شهادة الشهود الذين سمعهم تلك المحكمة - وإذا عاد وأقام قضاءه على ما استمده من ذلك التحقيق من دلائل على مساهمة الطاعن في إرسال الخطاب الموجه لوزارة الأوقاف واشترائه في مشروع اللجنة المنوط بها إنشاء المسجد فإنه يكون مشوبا بالتناقض .

وحيث إن النعي بالوجه الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استند في نفى ما أسنده الطاعن إلى المطعون ضده من غصب نصيبه في أرض النزاع إلى ما أورده في أسبابه من أن الطاعن " لم يقدم دليلا مقبولا على أن خصمه

قد تبرع بأرض النزاع كاملة أو أنه هو الذى غصبها وأقام المسجد عليها “ وأن الذى ثبت للمحكمة ينقض ذلك إذ تبين لها من الخطاب آنف الذكر أن اللجنة التى كان الطاعن أحد أعضائها هى التى اضطلعت بمشروع إنشاء المسجد عليها كما أحال الحكم المطعون فيه فى نفي الغصب المدعى به إلى ما أورده الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص واستمده من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة بصدد هذه الواقعة السادسة — ولما كان هذا الذى استند إليه الحكم المطعون فيه فى نفي الغصب المدعى به يكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص وكان قاضى الموضوع حرا فى أن يأخذ ما يطمئن إليه من الأدلة وأن يطرح ما عداه بغير معقب عليه فى ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

والنعى بالوجه الثانى مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يبلغ الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فى ٢٩/٤/١٩٥٨ بأحالة الدعوى إلى التحقيق إلا بالنسبة لما قضى به من تكليف المطعون ضده بأن يثبت بكافة طرق الإثبات موافقة الطاعن على تشييد المسجد على الأرض محل النزاع ومساهمة فى إرسال الخطاب الموجه من اللجنة إلى وزارة الأوقاف بطلب الموافقة على المشروع — وذلك لما تراءى لمحكمة الاستئناف من أن هذه الوقائع تنطوى على تصرفات قانونية تزيد قيمتها على عشرة جنيهاً فلا يجوز إثباتها إلا بالكتابة — أما ما عدا ذلك من الوقائع السادسة التى أمر الحكم المذكور بإثباتها ومن بينها أن المطعون ضده لم يقيم بتنفيذ مشروع تشييد الجامع وأن اللجنة المشكلة لذلك والتى كان الطاعن أحد أعضائها هى التى نهضت بهذا المشروع — فإن الحكم المطعون فيه لم يتناول قضاء ذلك الحكم فى شأنها بالالغاء بل إنه اعتمده وأقر النتيجة التى خلصت إليها المحكمة الابتدائية من أقوال الشهود من حيث ثبوت هذين الأمرين — أما عن واقعة مساهمة الطاعن فى إرسال الخطاب الموجه إلى وزارة الأوقاف فقد اعتمد الحكم المطعون فيه فى ثبوتها على ما ورد فى هذا الخطاب ذاته ومن ثم يكون النعى على هذا الحكم بالتناقض غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عموي هتدي ، وصبري أحمد فرحات ، والدكتور محمد حافظ هريدي .

(١١)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية :

اثبات : "حجية الأمر المقضي" . أحوال شخصية . "نسب" . دعوى
"الدفع بعدم جواز نظر الدعوى" .

دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب . دعوى نسب جديدة .
رفض الدفع بعدم جواز نظرهما لاختلاف الموضوع في الدعويين . مخالفة القانون .

في الدعوى بطلب نفقة للصغير يكون موضوع النسب قائماً باعتبارها سبب
الالتزام بالنفقة لا تنجبه الى المدعى عليه الا به فيكون قائماً فيها وملازماً لها وتنبه
وجوداً وعدمها، وعلى ذلك متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم
جواز نظر دعوى نسب الصغير استناداً الى أن موضوعها يختلف عن موضوع
دعوى النفقة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن . تتحصل في أن عليه محمد حسن عطا الله أقامت الدعوى رقم ١٢٨١
لسنة ١٩٥٣ بنذر طنطا الشرعية ضد محمد طه مرزوق ادعت فيها أنها زوجته

ورزقت منه بالولد الصغير عادل وطلبت فرض نفقة له وأنكر المدعى عليه نسب الصغير. وبتاريخ ١٩٥٥/٢/٦ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى لعجز المدعية عن الإثبات واستأنفت عليه هذا الحكم لدى محكمة طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٥ سنة ١٩٥٠ ولمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية قيد برقم ٢٠ لسنة ١٩٥٦ طنطا الكلية. وبتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف. وعلى أثر صدور هذا الحكم أقامت أنصاف مصطفى يونس وهي خالة عليه الدعوى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٧ بندر طنطا للأحوال الشخصية ضد محطه مرزوق بطلب نفقة للصغير عادل باعتبارها حاضنة له ، ودفع المدعى عليه بعدم قبولها لسبق الفصل فيها نهائيا في الدعوى رقم ١٢٨١ لسنة ١٩٥٣. وبتاريخ ١٩٥٧/١١/١٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لما ثبت في القضية السابقة من أنه أجنبي عنه. واستأنفت أنصاف هذا الحكم لدى محكمة طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٧. وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصروفات ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. ومن ثم عادت فأقامت ضده الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية طلبت فيها الحكم بثبوت نسب ولده عادل المرزوق له من ابنة أختها عليه محمد حسن، ودفع المدعى عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا بنفي النسب في الدعويين السابقتين. وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع وألزمت المدعية المصروفات مستندة في قضائها إلى أنه سبق لوالدة الصغير أن أقامت الدعوى رقم ١٢٨١ سنة ١٩٥٣ بندر طنطا الشرعية ضد المدعى عليه تطالب فيها لهذا الصغير بنفقة وحكت المحكمة برفضها لعجز المدعية عن إثبات نسب الصغير إليه كما سبق أن أقامت المدعية الدعوى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٧ بندر طنطا للأحوال الشخصية تطلب نفقة للصغير المذكور وقضى فيها نهائيا بعدم القبول لسبق الفصل فيها في الدعوى ١٢٨١ سنة ١٩٥٣ بندر طنطا — واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاء والحكم برفض الدفع لاختلاف الخصوم في الدعويين وفي الموضوع ثبوت النسب وقيد هذا الاستئناف برقم ٣ سنة ٩ ق.

وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٦ حكمت المحكمة حضوريا : أولا - بقبول الاستئناف شكلا وبطلان الحكم المستأنف . ثانيا - برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ويجوز نظرها . ثالثا - بإعادة الدعوى إلى المرافعة لجلسة ١٩٦٠/٥/٤ للتكلم في موضوعها ، وأسست قضاءها برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على أنه ” وإن كان موضوع الدعويين ١٢٨١ لسنة ١٩٥٣ ، ٣١٠ لسنة ١٩٥٧ بندر طنطا مطالبة بنفقة وقد عرضت المحكمة فيهما إلى نسب الصغير لتعلق النزاع به إلا أن ذلك لا يجعل الموضوع فيهما وفي الدعوى الحالية متعدا “ ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٢ حكمت حضوريا وفي موضوع الاستئناف بثبوت نسب الصغير عادل من أبيه محمد طه مرزوق المرزوق به من علي محمد حسن مع إلزام المستأنف عليه الأول المصروفات من الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما - وطعنت نيابة استئناف طنطا في هذين الحكمين بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث تنازلت المطعون عليها الأولى عن الدفع التي كانت قد تمسكت بها وطلبت رفض الطعن ولم تحضر الطاعنة ولم تبد دفاعا ولم يحضر المطعون عليه الثاني وقدمت النيابة العامة مذكرة عدلت فيها عن رأيها السابق وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل (أولهما) في أن حكم ٦ أبريل سنة ١٩٦٠ خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعويين رقم ١٢٨١ سنة ١٩٥٣ ورقم ٣١٠ سنة ١٩٥٧ لاختلاف الموضوع فيهما وفي الدعوى الحالية ، في حين أن الدعوى الأولى أقامتها والدة الصغير ضد المطعون عليه الثاني بطلب نفقة لولدها عادل الذي رزقت به منه على فراش الزوجية وانكر المدعى عليه زواجه بها كما أنكر نسب الصغير إليه وحكم نهائيا برفضها لعجز المدعية عن إثبات النسب واقامت انصاف مصطفى يونس الدعوى الثانية بطلب نفقة للصغير كذلك وحكم نهائيا بعدم قبولها لرفعها على غير ذي شأن استنادا إلى ما سجله الحكم الأول من عدم ثبوت نسب الصغير إليه ، وإذ كانت الدعوى الحالية هي دعوى نسب الصغير نفسه وكان موضوع هذا النسب مسألة أساسية ،

تناقش فيها الطرفان في الدعويين السابقتين واستقرت حقيقتها بينهما بأسباب الحكمين النهائيين الصادرين فيهما فإن الموضوع يكون متحدا فيها ولا وجه للقول بأن وحدة الموضوع في الدعويين السابقتين وفي الدعوى الحالية مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه ، إذ أن ذلك مشروط بأن تقيم المحكمة حكمها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن قطع في أسبابه بعدم اتحاد الموضوع في الدعاوى الثلاث عاد فقرر " أن المحكمة عرضت في الدعويين السابقتين إلى نسب الصغير لتعلق النزاع على النفقة به " وبذلك يكون قد تهافتت أسبابه بحيث لم يبق فيها ما يمكن حمل الحكم عليه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن عليه محمد حسن عطا الله أقامت الدعوى رقم ١٢٨١ لسنة ١٩٥٣ بندر طنطا الشرعية ضد محمد طه مرزوق المطعون عليه الثاني بطلب نفقة لابنها الصغير " عادل " الذي رزقت به منه على فراش الزوجية وقد تعرضت فيها المحكمة لنسب الصغير وحكم نهائيا برفضها لعجز المدعية عن إثبات النسب ، كما أقامت أنصاف مصطفى يونس المطعون عليها الأولى الدعوى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٧ بندر طنطا للأحوال الشخصية ضد محمد طه مرزوق بطلب نفقة للصغير عادل وحكم نهائيا بعدم قبولها لما ثبت في الدعوى الأولى من أن المدعى عليه أجنبي عنه ، وإذ كانت أنصاف مصطفى يونس قد عادت فرفعت الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ كلى طنطا للأحوال الشخصية ضد محمد طه مرزوق طلبت فيها الحكم بثبوت نسب ولده عادل المرزوق له من ابنة أختها عليه ، وقضى الحكم الصادر بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٦٠ برفض الدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ١٢٨١ لسنة ١٩٥٣ بندر طنطا الشرعية استنادا إلى أنه وإن كانت المحكمة قد عرضت في الدعويين ١٢٨١ سنة ١٩٥٣ ، ٣١٠ سنة ١٩٥٧ إلى نسب الصغير لتعلق النفقة به إلا أن ذلك لا يجعل الموضوع فيهما وفي الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ كلى طنطا للأحوال الشخصية متحدا ، في حين أن موضوع النسب كان معروضا في هاتين الدعويين باعتباره سبب الالتزام بالنفقة لا تنجبه إلى المدعى عليه إلا به فيكون قائما فيها وملازما لها وتتبعه وجودا وعدما ، وفي

حين أن الحكم لم يتناول ما تمسكت به أنصاف مصطفى يونس في دفاعها من اختلاف الأشخاص في الدعوى رقم ١٢٨١ لسنة ١٩٥٣ بنذر طنطا الشرعية والدعوى الحالية - إذ كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني ، ولما يبنى عليه تقض الحكم الصادر في ١٩٦٢/٣/٢٢ باعتباره أثرا له ومرتبا عليه .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد الدكتور عبد السلام بلج نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين لطفى علي ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١٢)

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) عقد . " أركان العقد " . " الرضاء " . " النيابة فى التعاقد " . بطلان .

إبرام الوصية لعقد مقايضة دون اذن المحكمة الحسية . اعتباره باطلا بطلانا نسبيا يصح باجازه القاصر بعد بلوغه من الرشد ورد الاجازة الى التاريخ الذى تم فيه العقد . صحيح فى القانون .

(ب) ملكية . " أسباب كسب الملكية " . " التقادم المكسب الخمسى " . تقادم .

السبب الصحيح . المتصرف الذى لا يملك مالكا فى المعنى المقصود بالمادة ٢/١٦٩ مدنى هو شخص يكون غير مالكا للشيء . ويستحيل عليه أن ينقل ملكيته الى من تصرف إليه . علة ذلك هو أن التملك بالتقادم القصير إنما شرع لحماية من يتعامل بحسن نية مع شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية بسبب أنه ليس مالكا ولا يخوله سند حقا فى الحصول على الملكية . مثال فى بيع .

(ج) بيع . " آثار البيع " . نقل الملكية . تسجيل . غير . خلف . " خلف خاص " .

عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . المشتري الذى لم يسجل عقده لا يستطيع أن ينقل الملكية لمن اشترى منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقده أو تسجيل حكم صحته وقاذه رغما من عدم شهر سند البائع له . ليس من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا . تسجيل عقد البيع الصادر من المالك الأصلى شرط لازم لانتقال الملكية إلى المشتري منه .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أعتبر عقداً المقايضة الذي عقده الوصية بدون إذن المحكمة الحسبية هو عقد باطل بطلاناً نسبياً يصح باجازه القاصر بعد بلوغه سن الرشد وجعل الاجازة تستند إلى التاريخ الذي تم فيه العقد فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

٢ - السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمسى هو على ما تنص عليه المادة ٣/٩٦٩ من القانون المدنى "سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحباً للحق الذى يراد كسبه بالتقادم . ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون . " والمتصرف الذى لا يعد مالكا فى المعنى المقصود بهذا النص هو شخص يكون غير مالك للشيء ويستحيل عليه أن ينقل ملكيته إلى من تصرف إليه ، وعلة ذلك أن التملك بالتقادم القصير المدة إنما شرع لحماية من يتعامل بحسن نية مع شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية بسبب أنه ليس مالكا ولا يخوله سنده حقاً فى الحصول على الملكية ، ومن ثم فإن البائع إذا كان سنده عقداً غير مسجل صادراً له من المالك الحقيقى فإنه لا يكون للمشتري أن يتمسك بتملك المبيع بالتقادم الخمسى لأن البائع وإن كان لا يعتبر مالكا إلا أنه يستطيع الحصول على الملكية بتسجيل العقد الصادر له من المالك أو بمطالبة المالك مطالبة قضائية بتنفيذ التزامه عينا بنقل الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر بعد ذلك (١) .

٣ - حق ملكية العقار لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، فلا تنتقل الملكية لمشتري لم يسجل عقد البيع الصادر إليه ، ومن ثم لا يكون لهذا المشتري أن ينقل الملكية لمن اشترى منه لأنها لا تؤول إليه هو إلا بتسجيل عقده . ولذلك فقد أورد المشرع بالمادة ٢٣ من قانون الشهر العقارى نصاً يقضى بأنه لا يقبل فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية أو الحق العيى الا المحررات التى سبق شهرها . فاذا توصل المشتري إلى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغماً من أن سند البائع له لم يكن قد تم شهره فإنه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا اذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذى لم تنتقل إليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده .

(١) راجع قض ٢٨/٣/١٩٦٣ الطعن ٢٨ س ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٣٩٨ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٣٢ سنة ١٩٥٥ كلى طنطا ضد الطاعنين وطلبت الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ٢ ف و ١٢ ط الموضحة بالصحيفة مع تسليمها إليها وكف منازعة الطاعنين لها فيها وقالت فى بيان دعواها إنه بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٤٥ اشترت تلك العين من سيد أحمد الشناوى شعنون وكانت قد آلت إلى هذا الأخير بموجب عقد مقايضة مؤرخ ١٢/٥/١٩٤٥ مبرم بينه وبين ست الحسن محمد البشلى بصفتها وصية على ولديها سلامة وأمنة أبو العينين خليل وقد تلقى هذان القاصران العين المذكورة بطريق الميراث عن والدهما الذى سبق أن اشتراها مع أطيان أخرى من ممتلكاتها الأصلية عزيزة راشد بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ٢٧/١/١٩٤٤ وأنه قد قضى لصالحها — لصالح المطعون عليها — فى ٣١/١٠/١٩٤٦ فى الدعوى رقم ٢٩٦٠ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليها من البائع لها وعقد المقايضة المعقود بين هذا البائع والمتبادلة معه وذلك فى مواجهة المالكة الأصلية وأنها — المطعون عليها — قد سجلت صحيفة دعواها هذه فى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٦ وحصلت من كل من سلامة أبو العينين خليل وأخته أمينة بعد بلوغهما سن الرشد على إقرار بالموافقة على تسجيل ذلك الحكم ووثق إقرار أولهما بمصلحة الشهر العقارى بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ ووثق إقرار الأخرى بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٣ وقد تم تسجيل الحكم والإقرارين المشار إليهما فى ١١/١١/١٩٥٤ وأنه نظرا لمنازعة الطاعنين لها فى ملكية العين المشار إليها فقد أقامت ضدهم دعواها الحالية بطلباتها السابقة ، ودفع الطاعنون الدعوى بأن عقد البيع الصادر للمطعون عليها صورى صورية مطلقة تأسيسا على أنها لم تضع يدها على العين المبيعة .

كما دفعوا ببطلان عقد البديل المعقود بين البائع للطعون عليها والمتبادلة معه تأسيسا على أن هذه الأخيرة قد تقايضت مع البائع المذكور بوصفها وصية على ولديها دون إذن لها بذلك من المحكمة الحسبية المختصة ، وأن البطلان اللاحق بعقد البديل لهذا السبب هو بطلان مطلق لا يصححه إقرار القاصرين للتصرف بعد بلوغهما سن الرشد ، وتمسك الطاعنون بأن العين محل النزاع قد آلت لهم بموجب عقود بيع عرفية صادرة إليهم من سلامة وأمانة أبو العينين خليل وقضى لصالح الطاعن الأول في الدعوى رقم ٧٧٥ سنة ١٩٤٩ كلى طنطا بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه بمقدار ١ ف من ضمن العين المذكورة وقد سجل ذلك الحكم في ١٠/١١/١٩٥٥ بعد أن كان قد سجل صحيفة الدعوى في ٢٠/١١/١٩٤٩ .

وبجلسة ٦/٤/١٩٥٧ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صورية عقد البيع الصادر للطعون عليها ، وبعد سماع الشهود قضت المحكمة في ٢٤/٢/١٩٥٨ برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم إلى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٩١ سنة ٨ ق وبجلسة ٢٦/١/١٩٦٠ قضت هذه المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وحكت للمطعون عليها بطلباتها — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون — بجلسة ١٢/١٠/١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة بالرأى الذى أبدته بمذكرتها بطلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة التى حددت لنظره أمامها صممت النيابة على رأيها السابق .

حيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ويقولون في بيان ذلك إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بصورية عقد البيع الصادر إلى المطعون عليها من البائع لها كما تمسكوا — ببطلان عقد المقايضة الذى آلت بموجبه العين محل النزاع إلى ذلك البائع تأسيسا على أن الوصية المتقايضة معه لم تحصل على إذن من المحكمة الحسبية لإبرام عقد المقايضة مما يجعل هذا العقد باطلا بطلانا مطلقا ولا يصح بالاجازة ، واقتصر الحكم المطعون فيه في رده على هذا الدفاع على القول بأنه لا يقبل من الطاعنين الطعن بصورية عقد البيع طالما أنهم لم يطعنوا بصورية عقد البديل الذى كان أساسا له وإذ غفل الحكم عن الرد على ما تضمنه الدفاع من بطلان عقد البديل بطلانا مطلقا مع ما يترتب

على ذلك من اعتبار عقد البيع معدوما سواء أكان جديا أم صوريا فإن ذلك الحكم يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في ذلك الخصوص على أن عقد المقيضة الذي أبرمته الوصية على القاصرين مع البائع للطعون عليها بدون تصريح من المحكمة الحسبية قد صححته إجازة القاصرين بعد بلوغهما سن الرشد وأن أثر هذه الإجازة يرتد إلى وقت التعاقد عملا بما تنص عليه المادة ١٣٩/٢ من القانون المدني ، ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد اعتبر أن عقد المقيضة الذي عقده الوصية بدون إذن المحكمة الحسبية هو عقد باطل بطلانا نسبيا يصح بإجازة القاصرين بعد بلوغهما سن الرشد وجعل الإجازة تستند إلى التاريخ الذي تم فيه العقد وهو ما يقتضيه تطبيق القانون على وجهه الصحيح ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد رد ضمنا على الدفاع الذي أبداه الطاعنون بطلان ذلك العقد بطلانا مطلقا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتملك العين محل النزاع بالتقادم القصير ، فقد ذكر الطاعن الأول أنه كان قد اشترى العين كلها من ست الحسن محمد البشلي بعقد عرفي ثابت التاريخ في سنة ١٩٤٥ وأنه قد عاد بعد ذلك واشترى من البائعة المذكورة بوصفها وصية على ولديها سلامة وأمنة أبو العينين خليل بموجب عقد عرفي مؤرخ ١٩٤٩/٣/١٦ فدانا واحدا من العين محل النزاع وقد حكم لصالحه بصفة ونفاذ هذا العقد في الدعوى رقم ٧٧٥ سنة ١٩٤٩ كلى طنطا ، كما ذكر الطاعنان الآخران أنهما اشترى باقي العين من الوصية على القاصرين بموجب عقود عرقية مؤرخة أيضا ١٩٤٩/٣/١٦ وتمسك الطاعنون جميعا بأن شروط التملك بمضى المدة القصيرة قد توفرت لهم بوضع يدهم على العين مدة خمس سنوات قبل رفع الدعوى واستنادهم في وضع اليد إلى سبب صحيح يتمثل في عقود البيع الصادرة اليهم من ورثة أبو العينين خليل الذي لا يعتبر هو أو ورثته من بعده مالكين للعين لعدم تسجيل عقد البيع المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٤٤ الصادر من عزيزة راشد المالكة الأصلية إلى

المورث بيع الأعيان الميينة فيه ومنها العين محل النزاع وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع فإنه يكون معيبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمسى هو على ما تنص عليه المادة ٣/٩٦٩ من القانون المدنى ، سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحباً للحق الذى يراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون ، والمتصرف الذى لا يعد مالكا فى المعنى المقصود بهذا النص هو شخص يكون غير مالك للشيء ويستحيل عليه أن ينقل ملكيته إلى من تصرف إليه ، وعلة ذلك أن التملك بالتقادم القصير المدة إنما شرع لحماية من يتعامل بحسن نية مع شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية بسبب أنه ليس مالكا ولا يخوله سنده حقا فى الحصول على الملكية ومن ثم فإن البائع إذا كان سنده عقدا غير مسجل صادرا له من المالك الحقيقى فإنه لا يكون للمشتري أن يتمسك بتملك المبيع بالتقادم الخمسى لأن البائع وإن كان لا يعتبر مالكا إلا أنه يستطيع الحصول على الملكية بتسجيل العقد الصادر له من المالك أو بمطالبة المالك مطالبة قضائية بتنفيذ الترامه عينا بنقل الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر بذلك ، لما كان ذلك ، فإنه يكون غير منتج ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من القصور فى الرد على دفاعهم بتملك العين محل النزاع بالتقادم الخمسى تأسيسا على أن البائعين لهم ومورثهم من قبلهم لا يعتبرون ملاكا للعين لعدم تسجيل عقد البيع الصادر من المالكة الأصلية إلى المورث المذكور .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث وهو الأخير على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون ويقولون فى بيان ذلك إن الحكم قضى بتثبيت ملكية المطعون عليها للعين محل النزاع ترتيبا على أنها قد سجلت الحكم القاضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من البائع بتاريخ ٢٠/٥/١٩٤٥ وبصحة ونفاذ عقد المقايضة المؤرخ ١٢/٥/١٩٤٥ المبرم بين هذا البائع وبين الوصية على القاصرين سلامة وأمينة اللذين ورثا العين محل النزاع عن والدهما أبو العينين خليل وذلك فى حين أن المطعون عليها لم تسجل عقد البيع المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٤٤ الصادر من عزيزة راشد المالكة الأصلية إلى أبو العينين خليل مورث القاصرين

وبذلك فإن الملكية لم تنتقل إلى ذلك المورث حتى يكون من الممكن انتقالها إلى البائع للطعون عليها بتسجيل عقد المقايضة المبرم بين البائع والوصية على قاصري المورث المذكور وتنتقل بعد ذلك إلى المطعون عليها بتسجيل عقد البيع الصادر لها من البائع وإذ قضى الحكم المطعون فيه — على خلاف ذلك — بالملكية للطعون عليها فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن حق ملكية العقار المبيع لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، فلا تنتقل الملكية لمشتري لم يسجل عقد البيع الصادر إليه ، ومن ثم لا يمكن لهذا المشتري أن ينتقل الملكية لمن اشترى منه لأنها لا تؤول إليه هو إلا بتسجيل عقده ، ولذلك فقد أورد المشرع بالمادة ٢٣ من قانون الشهر العقاري نصا يقضى بأنه لا يقبل فيما يتعلق بأصل الملكية أو الحق العيني إلا المحررات التي سبق شهرها ، فإذا توصل المشتري إلى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغمًا من أن سند البائع له لم يكن قد تم شهره فإنه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا إذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذي لم تنتقل إليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده ولما كان الثابت — بالوقائع على ما تقدم — أن المطعون عليها وإن سجلت الحكم القاضي بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليها من سيد أحمد الشناوي شعنون وعقد المقايضة المبرم بين هذا البائع وبين الوصية على قاصري أبو العنين خليل إلا أنها لم تسجل عقد البيع الصادر من المالكة الأصلية عزيزة راشد إلى أبو العنين خليل ، وبذلك تكون ملكية العين محل النزاع ما زالت باقية للمالكة الأصلية ولم تنتقل إلى المشتري منها فلا يستطيع نقلها بعد ذلك إلى المطعون عليها بالتسجيلات المتتالية التي قامت بها ولا عبرة بما تقوله المطعون عليها في مذكرتها من أنه وقد قضى لصالحها بصحة ونفاذ عقدي البيع والبدل في مواجهة المالكة الأصلية عزيزة راشد فإنه لا يبقى لهذه المالكة أى وجه للنزاعة في صحة العقدين ويترتب على تسجيل الحكم نقل الملكية إلى المطعون عليها ، لا عبرة بهذا القول لأن تسجيل عقد البيع الصادر من المالكة الأصلية شرط لازم لانتقال الملكية إلى المشتري منها ولا يغني عنه عدم منازعتها أو حتى إقرارها بالتصرفات الصادرة من خلفاء

هذا المشتري، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر وقضى للطعون عليها بتثبيت ملكيتها إلى العين محل النزاع مع أنها وإن سجلت سندها وسند البائع لها لم تقم بتسجيل العقد الصادر من المالكة الأصلية إلى مورث من تلقى البائع إليها الحق منهم فإن ذلك الحكم يكون مخالفا للقانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ذكره تكون الدعوى بحالتها واجبة الرضا ويتمين لذلك تأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من رفضها .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد/ محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٣)

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٠ القضائية :

مسئولية . "مسئولية عقدية" . مقالة . "التزامات المقاول" .

المقاول الذى يعمل باشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس المعمارى . "الأصل عدم مساءلته عن تهمدم البناء أو عيوبه إذا كان ذلك ناشئا عن الخطأ فى التصميم . اشتراكه فى المسئولية مع رب العمل متى كان على علم بالخطأ فى التصميم وأقره أو كان الخطأ من الوضوح بحيث لا ينجى أمره على المقاول المحرج .

لئن كان الأصل أن المقاول الذى يعمل باشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس المعمارى لا يسأل عن تهمدم البناء أو عن العيوب التى يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته إذا كان ذلك ناشئا عن الخطأ فى التصميم الذى وضعه رب العمل ، الا أن المقاول يشترك فى المسئولية بجمع صاحب العمل اذا كان على علم بالخطأ فى التصميم وأقره أو كان ذلك الخطأ من الوضوح بحيث لا ينجى أمره على المقاول المحرج

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الشركة الطاعنة أزمعت إنشاء خزان لمادة المولاس المتخلقة عن

صناعة السكر بالحوامدية فأرسلت في ١٢/١٠/١٩٥٤ كتابا إلى الشركة المطعون ضدها تخبرها فيه بأنها طرحت في المناقصة عملية إنشاء ذلك الخزان طبقا للرسومات التصميمية والمواصفات والشروط العامة التي وضعتها هي - أي الشركة الطاعنة - وإذا تمت المناقصة التي قبل فيها طلب الشركة المطعون ضدها فقد أرسلت الشركة الطاعنة بتاريخ ٤/١١/١٩٥٤ كتابا إلى الشركة المطعون ضدها تخبرها فيه بهذا القبول وتطلب إليها إبداء أية ملاحظات بشأن تصميم الخزان في ظرف ثلاثة أيام حتى تتحمل كل المسؤولية فيما يتعلق بقوة مباني الخزان وعدم تسرب السائل منه فردت عليها الشركة المطعون ضدها بخطاب مؤرخ في ٦/١١/١٩٥٤ أبدت فيه ما عن لها من ملاحظات وبتاريخ ٩/١١/١٩٥٤ تم التوقيع على العقد الذي أبرم بين الشركتين حيث تضمن إلزام الشركة المطعون ضدها بالقيام بتنفيذ الأعمال الخاصة ببناء حوض للمولاس بالحوامدية طبقا للمقاييس والشروط العامة والرسومات رقم هـ م ٨٧٥ ، ٨٧٦ الموقع عليها من الطرفين والمرفقة بالعقد والتي تعتبر جزءا منه وأن الشركة المطعون ضدها عاينت قطعة الأرض وتأكدت من طبيعتها وأنها تتحمل المسؤولية الكاملة كما تعهدت باحترام الشروط الفنية الموضحة بآخر قائمة الاشتراطات الخاصة بوزارة الأشغال العمومية للأعمال المماثلة . وقد قامت الشركة المطعون ضدها بإنشاء الخزان وسلمته للشركة الطاعنة بموجب محضر تسليم ابتدأ في مؤرخ ١٥/٢/١٩٥٥ جاء به أنه لا مانع من استلام البناء استلاما ابتدائيا حيث أنه قد نفذ حسب شروط العقد وليست به عيوب ظاهرة تمنع من الاستلام إلا أنه بتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٥ تبينت الشركة الطاعنة حصول هبوط في سقف الخزان فوق الأعمدة الحاملة وتسرب المولاس في بعض المواضع وحدث شروخ في الحائط القبلي فأخطرت بذلك الشركة المطعون ضدها بخطاب في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٥ ناسبة ذلك إلى رداءة الخرسانة بالأساسات فردت عليها الشركة المطعون ضدها بخطاب آخر مؤرخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٥ جاء فيه أن تسرب المولاس كان طفيفا ولا يمكن نسبته إلى رداءة الخرسانة بالأساسات بل إنه يرجع إلى شروخ شعرية بالمباني يمكن معالجتها بحقنها بالأسمنت إلا أنه في أول يولييه سنة ١٩٥٥ حدث أن مال الحائط القبلي إلى الخارج وتدفق المولاس منه بصورة مرهقة مجتاحتا كل ما قابله وسبب للشركة الطاعنة خسائر وأضرارا مما حدا بها إلى رفع الدعوى رقم ٥٥٦٣ سنة ١٩٥٥ مستعجل القاهرة طلبت فيها إثبات حالة الخزان

وبيان ما حدث به من تصدع وسببه وما يلزم لإصلاحه وبيان مدى ما أصابها من ضرر وبتاريخ ١٩٥٧/٧/٦ صدر الحكم بنسب الدكتور عبد العزيز العروسي رئيس قسم الخرسانة بكلية الهندسة بجامعة عين شمس لمعاينة الخزان وإثبات حالته وبيان ما حدث به من تصدع وسببه وهل ذلك راجع إلى التصميم أو التنفيذ أو الاستعمال وبيان مدى مطابقة مبنى الخزان للتصميم والمواصفات الواردة في المقاييس الملحقة بالعقد وبيان ما يلزم لإصلاح الخزان وقد قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى نفي وقوع إهمال ما من الشركة المطعون ضدها في التنفيذ وإلى أن السبب في تهم الخزان يرجع إلى الأخطاء في التصميم وبتاريخ ١٩٥٧/٨/٦ رفعت الشركة الطاعنة هذه الدعوى طالبة الحكم بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع لها مبلغ ٢٥٦٧٣ ج و ٧٤٩ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد كتعويض عما أصابها من ضرر من جراء ما حدث بالخزان من خلل مقيمة دعواها على نصوص المواد ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ من القانون المدني والتي ترى الشركة الطاعنة أنها توجب مسؤولية الشركة المطعون ضدها عن تهم الخزان ولو كانت الشركة الطاعنة قد أهملت أو أخطأت في التصميم والمواصفات أو تدخلت في العمل ونقض المكاول أو أمرها ، بل ولو كانت الشركة المطعون ضدها تقوم بالعمل بإشراف مهندسى الشركة الطاعنة . دفعت الشركة المطعون ضدها الدعوى بأن العملية التي طرحتها الشركة الطاعنة في المناقصة هي عملية تنفيذ الرسومات والتصميمات والمواصفات والمقاييس التي استقلت بوضعها الشركة الطاعنة وأن دورها قد اقتصر على مراجعة الحسابات الهندسية لهذه التصميمات والرسومات وقد قامت بهذا الالتزام دون عيب في الأعمال التي قامت بها وأنه إذا كان البند الثامن من الشروط العامة قد تضمن استحقاق الشركة الطاعنة للتأمين المدفوع منها وقدره ١١٣٠ ج و ٤٧٩ م عند ثبوت وجود عيب في الأعمال وقد تبين عدم وجود عيب فإن على الشركة الطاعنة أن ترد لها هذا المبلغ وهو ما طلبت " في صورة طلب عارض " الحكم به على الشركة الطاعنة بملسة ١٩٥٨/١٠/٩ مع فوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت في ١٩٥٩/٤/٢٥ : أولاً - برفض الدعوى الأصلية : ثانياً - في الدعوى الفرعية بالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع إلى الشركة المطعون ضدها مبلغ ١١٣٠ ج و ٤٧٩ م - رفعت الشركة الطاعنة استئنافاً عن

هذا الحكم قيد برقم ٨٧٠ سنة ٧٦ ق ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٩٦٠/٢/٦ بتأييد الحكم المستأنف — طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته الى الدائرة المدنية وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه انتهى في قضائه إلى نفي مسؤولية الشركة المطعون ضدها بحجة أنه لم يقع منها خطأ في التنفيذ تأسيسا على أن المكاوول لا يسأل إلا عن العيوب التي تقع في التنفيذ دون تلك التي تأتي من الخطأ أو عدم التبصر في وضع التصميم وذلك إذا ما كان المكاوول يعمل بإشراف رب العمل الذي جعل نفسه مكان المهندس المعماري — كما هو الحال في هذه الدعوى — وقد استند الحكم في ذلك إلى المبادئ التي تضمنتها المادة ٨٩٧ من المشروع التمهيدى للقانون المدنى والتي حذفت منه بعد ذلك مع أن الذى يبين من أحكام المواد ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ من القانون المدنى أن الشركة المطعون ضدها تتحمل كل المسؤولية عن تهمد بناء الخزان ولو كان ذلك راجعا الى التصميم بل حتى لو أذنت الشركة الطاعنة بإنشاء الأبنية المعيبة ولا يعفى الشركة المطعون ضدها من المسؤولية أن يكون العمل قد تم بإشراف الشركة الطاعنة أو أن يكون دور الشركة المطعون ضدها قد اقتصر على تنفيذ ما أمرت به الشركة الطاعنة إذ أن المكاوول ملزم بمراعاة ما تقتضيه قواعد الفن وأصوله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الصدد ما يأتى "أما عن قواعد توزيع المسؤولية بين المكاوول ومهندس المباني فإن المادة ٦٥٢ مدنى قد أبرأت الأخير إذا ما اقتصر دوره على وضع التصميم دون أن يتكلف بالرقابة على التنفيذ من المسؤولية الا من العيوب التي أتت من التصميم" وكانت المادة ٦٥٢ أصلا الفقرة الأولى للمادة ٨٩٧ من المشروع — وكانت هذه المادة تتضمن فقرة ثانية نصها "إذا عمل المكاوول بإشراف مهندس معمارى أو بإشراف رب العمل وقد جعل نفسه مكان المهندس المعماري فلا يكون المكاوول مسئولا الا عن العيوب التي تقع في التنفيذ دون العيوب التي تأتي من الغلط أو عدم التبصر في وضع

التصميم " وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى عن هذه الفقرة أنها مؤيدة لأحكام القضاء المصرى وقد اقترحت اللجنة حذفها باعتبار أنها تطبق للقاعدة العامة بأن المكاوول لا يسأل الا عن خطئه وأن الخلل فى البناء إذا حصل فى خلال عشر سنوات لا يكفى وحده لتقرير مسئولية المكاوول إذا كان من الثابت أن هذا الخلل لا يرجع لخطئه ومن ثم فإن المحكمة تستهدف فى حكمها بهذه المبادئ التى وردت بالمذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى والتى سارت ما استقرت عليه أحكام القضاء فى هذا الصدد. وحيث إنه لا نزاع بين الطرفين على أن الشركة المستأنف عليها (المطعون ضدها) قد قامت بتنفيذ أعمال المكاوول وإنما استحكم الخلف بينهما بصدد أعمال التصميمات حيث استمسكت الشركة المستأنفة (الطاعنة) بتحميل الشركة المستأنف عليها المسئولية عنها كاملة وركنت فى ذلك إلى الكتائين المؤرخين ١٩٥٤/١١/٤ و ١٩٥٤/١٢/٢٢ وأنكرت الشركة المستأنف عليها ذلك وحيث إن الواضح من أوراق الدعوى أن للشركة المستأنفة قسم للهندسة المدنية وأن هذا القسم قد وضع الرسومات والمواصفات الخاصة بانشاء خزان المولاس وأجرى الإعلان عنها وتلقى عطاءاتها وقام بفحصها والمفاضلة بينها ثم ارتأى أن يرسيها على الشركة المستأنف عليها فالشركة المستأنفة إذن لم تعهد إلى الشركة المستأنف عليها بانشاء خزان وإنما عهدت إليها بتنفيذ التصميم الذى وضعتة هى أى الشركة المستأنفة... وقد أكد الحاضر عن الشركة المستأنفة للأستاذ الدكتور عبد العزيز العرومى فى ١٩٥٥/٨/١٥ أن الشركة المذكورة أى المستأنفة هى التى أعدت الرسومات والتصميمات وأنها طلبت إلى الشركة المستأنف عليها إعدادها عن السقف . وقد أرجع الدكتور عبد العزيز العرومى التصديق إلى الخطأ فى التصميم والمواصفات ذلك الخطأ الذى تمثل فى بنوده السبع التى ضمنها تقريره والتى أوردها الحكم الابتدائى ونأى بأعمال التنفيذ التى أكد مطابقتها للرسومات والمواصفات عن أن يكون لها دخل فى إحداثه. ولما كان ذلك، وكان المكاوول غير مسئول إلا عن العيوب التى تقع فى التنفيذ دون العيوب التى تأتى من الغلط أو عدم التبصر فى وضع التصميم إذا ما كان يعمل بإشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس المعارى فإنه لا يكون ثمة وجه لمجادلة الشركة المستأنفة فى انتفاء مسئولية الشركة المستأنف عليها عن التصديق الذى نشأ بالخزان ، وحيث إنه وإن كان

الأصل أن المقاول الذى يعمل بأشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس المعماري لا يسأل عن تهدم البناء أو عن العيوب التي يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته إذا كان ذلك ناشئاً عن الخطأ في التصميم الذى وضعه رب العمل إلا أن المقاول يشترك في المسؤولية مع رب العمل إذا كان قد علم بالخطأ في التصميم وأقره أو كان ذلك الخطأ من الواضح بحيث لا يخفى أمره على المقاول المجرب وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى المسؤولية عن الشركة المطعون ضدها لمجرد ما قال به من أن الشركة الطاعنة هي التي أعدت الرسومات والتصميمات وأن التهدم الذى حصل في الخزان يرجع إلى الخطأ في التصميم والمواصفات دون أعمال التنفيذ، فانه يكون مخطئاً في القانون ولا محل لاستناد الحكم في نفى المسؤولية عن المقاول في حالة عدم اشتراكه في التصميم إلى نص الفقرة الثانية من المادة ٨٩٧ من المشروع التمهيدى للقانون المدنى لأن هذا النص قد حذف في لجنة المراجعة وصدر القانون المدنى خلوا من نص يقضى بإعفاء المقاول من المسؤولية في هذه الحالة بل ان في حذف هذا النص ما يدل على أن المشرع لم ير إطلاق إعفاء المقاول من المسؤولية كلها عمل بأشراف مهندس معماري أو بأشراف رب العمل — وقد جاءت الأعمال التحضيرية خلوا مما نسبته إليها الحكم المطعون فيه من أن علة حذف تلك الفقرة هو أن حكمها تطبيق للقواعد العامة — ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم عمر هندی ،
ومصري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمراوى .

(١٤)

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) ضرائب . " ضريبة التركات " . " الطعن في قرارات اللجان " .
" طريقة رفعه " . دعوى .

الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات . طريقة رفعها . بتكليف
بالحضور .

(ب) دعوى . " طريقة رفع الدعوى " . بطلان .
مخالفة أوضاع التقاضى الأساسية وإجراءاته . ضرر مفترض . بطلان .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الطعون في قرارات اللجان الخاصة
بضريبة التركات ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم
صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، ولا وجه للتحدى في هذا الخصوص
بأن المادة ٥٤ مكررا جاءت مكملة للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
بحيث يمتد إليها هي الأخرى - تلقائيا وبغير نص - أثر الإحالة الواردة
في المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧
لسنة ١٩٥٢ ذلك أن المادة ٥٤ مكررا وعلى ما يبدو من سياقها استثناء من القواعد
العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثانى
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن
في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يتعداها
إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون^(١) .

(١) نقض ١/٢٢/١٩٦٤ الطعن ١٠١ س ٢٩ ق السنة ١٥ ص ١٠٤

٢ - مخالفة أوضاع التقاضى الأساسية وإجراءاته المقررة فى شأن رفع الدعاوى والطعون تفترض الضرر ويترتب عليها البطلان ولا يصحح من بطلانها كونها قد رفعت أو أعلنت فى الميعاد القانونى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن السيدة/ أناهيد جرابيد كنانيان أقامت الدعوى رقم ٨٣٤ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى ضرائب القاهرة ضد مصلحة الضرائب بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٦/٩ فيما قضى به من تقدير نصيبها فى تركة زوجها المرحوم هيرانت كيفوركيان بمبلغ ٢٨٨٣٤ ج والحكم بتقدير التركة وفقا للسادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى وبطريق الايداع فى قلم الكتاب لا بطريق التكليف بالحضور . وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق الذى رسمه القانون وألزمت الطاعنة المصروفات ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة - وأستأنفت السيدة / أناهيد هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٢٤ سنة ٧٥ ق تجارى . وبتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقد طعنت السيدة/ أناهيد فى هذا الحكم بطريق التقض للسبب المبين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب تقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الاولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني وبطريق الإيداع لا بطريق التكليف بالحضور استنادا إلى أن المادة ٣٨ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أحالت في شأن إجراءات الطعن على قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات إلى المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم تتضمن هذه الأخيرة النص على طريقة خاصة لرفع الطعون وهو ما يتعين معارفها طبقا للقاعدة العامة في قانون المرافعات وبطريق التكليف بالحضور ، وإلى أن المادة ٥٤ مكررا لا تطبق إلا على الطعون الخاصة بالأرباح التجارية والصناعية دون الطعون الخاصة بضرائب التركات إذ هي استثناء من أحكام قانون المرافعات لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه بدليل أنه عندما أراد المشرع العمل بأحكامها بالنسبة للضريبة على المهن غير التجارية والضريبة العامة على الإيراد أصدر القانونين رقمي ١٨ و ٢١ لسنة ١٩٥٤ ، وما استند إليه الحكم من ذلك خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن المادة ٣٨ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لم تكن تحدد طريقا معينا لرفع الطعون في قرارات لجان ضرائب التركات فكان يتعين الرجوع فيها إلى القواعد العامة في قانون المرافعات ومقتضاها أن ترفع بطريق التكليف بالحضور ، وبعد تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أحالت في فقرتها الأخيرة على المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبهذه الإحالة تكون قد ربطت بين إجراءات الطعن الخاصة بضريبة التركات والإجراءات الخاصة بالضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وجعلت من نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أصلا للإجراءات بالنسبة لكافة أنواع الضرائب ، وإذا أضيفت المادة ٥٤ مكررا إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبمقتضاها نظم المشرع إجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ونص على طريقة خاصة لرفعها فإنها تعتبر مكملة للمادة ٥٤ بحيث يمتد إليها أثر الإحالة الواردة في المادة ٣٨ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ويتعين إعمال ما استحدثته من قواعد وإجراءات في شأن الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضرائب التركات ، وما نص عليه القانونان رقمي ١٨ و ٢١ لسنة ١٩٥٤ بشأن سريان المادة ٥٤ مكررا على طعون الضرائب على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الإيراد تزيد لم يكن الشارع في حاجة إليه ، يضاف

إلى ذلك أنه سواء كان الطعن مما يرفع بعريضة أو بتكليف بالحضور فقد أعلنت العريضة في الميعاد القانوني وبذلك تنتفى المصلحة في الدفع بعدم قبول الدعوى .

وحيث إن هذا السبب مردود في الشق الأول منه بأن الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الايداع وتقديم صهيقتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، ولا وجه للتحدى في هذا الخصوص بأن المادة ٥٤ مكررا إنما جاءت مكملة للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحيث يمتد إليها هي الأخرى — تلقائيا وبغير نص — أثر الإحالة الواردة في المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ذلك أن المادة ٥٤ مكررا وعلى ما يبدو من سياقها استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يتعداها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون ، ومردود في الشق الثاني بأن مخالفة أوضاع التقاضي الأساسية وإجراءاته المقررة في شأن رفع الدعاوى والطعون تفترض الضرر ويترتب عليها البطلان ولا يصحح من بطلانها كونها قد رفعت أو أعلنت في الميعاد القانوني .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي مجد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هدي ،
وصبري أحمد فرحات ، ومحمود عباس العمرادي ، وأمين أحمد فتح الله .

(١٥)

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٠ القضائية :

عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” الأسباب الخاصة بفسخ عقد العمل ” .
حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقاً للمادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لارتكاب
العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة . شرطه . ميعاده . علم صاحب العمل بالحادث .
بيان اسم العامل في البلاغ . غير لازم .

إذ نصت المادة ٤٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الحالات التي يجوز
لصاحب العمل فيها فسخ عقد العمل دون إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض
ومنها حالة ما ” إذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب
العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت
علمه بوقوعه ” فإنها بذلك تكون قد ترخصت في ميعاد التبليغ وجعلت بدء سريانه
يترانى إلى وقت علم صاحب العمل بوقوع الحادث — ومتى كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد جعل المناط في التبليغ وبدء ميعاده هو وقت وقوع الحادث
لا وقت علم صاحب العمل به ، وأوجب أن يتضمن التبليغ نسبة الخطأ إلى العامل
في حين أن القانون لم يشترط وجوب أن يتضمن البلاغ اسم العامل الذي ينسب
إليه الحادث فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٨/١/٩ تقدم إسكندر عزيز جاد الله بشكوى إلى مكتب
العمل ببور سعيد ضد جبريل جرجس عيسى بصفته مديرا لشركة بور سعيد التجارية
تضمنت أنه بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ التحق بخدمة الشركة بمرتب شهري
قدره ٣٥٠ ج ومدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٩٥٦/٤/٥ وتنتهي في ١٩٥٩/٨/٤
ويتجدد لمدة أخرى ما لم ينظر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم تجديده قبل نهاية
المدة ستة شهور ، وإذا استغنت عنه الشركة قبل نهاية مدة العقد وأخطرته بفصله
بخطابها المؤرخ ١٩٥٨/١/٤ أعمالا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ولما نسبته إليه من أنه بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٦ تسبب
بخطئه ومخالفته لتعليمات في ائتلاف ما كينة الديزل مما ترتب عليه خسارة مادية
تربو على الخمسة آلاف جنيه ، فقد انتهى إلى طلب تحقيق مانسب إليه وإحالة
الأوراق إلى محكمة شئون العمال لإيقاف قرار الفصل مع حفظ حقه في المكافأة
عن مده الخدمة وفي التعويض عن باقي مدة العقد وعن الفصل التعسفي . وبتاريخ
١٩٥٨/٥/٤ حكمت المحكمة بوقف قرار الفصل وحددت جلسة لنظر الموضوع وفيها
حدد المدعي طلباته بمبلغ ١٩٥٢ ج و ٥٠٠ م ومن ثم فقد حكمت بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى وأحالها إلى محكمة بور سعيد الابتدائية وقيدت برقم ١٦ لسنة ١٩٥٨
وبتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٥ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعي
أن فصله من العمل كان تعسفيا وأنه لم يحصل على أجر شهرين وعلى إجازته عن
السنة السابقة ولتنفى الشركة ذلك ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٦ حكمت
برفض الدعوى . واستأنف المدعي هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبا
إلغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٨ سنة ١ تجاري قضائية ،
و بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء
الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليه بصفته بأن يدفع للمستأنف مبلغ ٥٧٨ ج
و ٥٤٢ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب
المحاماة ، وطعن جبريل جرجس عيسى بصفته في هذا الحكم بطريق النقض
للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته
إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون

عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالتعويض وبالمكافأة على أن الطاعن لم يبلغ الجهات المختصة بما نسبته للطعون عليه في خطاب فصله المؤرخ ١٩٥٨/١/٤ من خطأ تسبب في انفجار ما كينة الديزل وبذلك يكون شرط الإبلاغ المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد تخلف وما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص خطأ ومخالفة للقانون إذ الثابت أن الطاعن بلغ مكتب العمل بالحادث في ١٩٥٧/١٢/٢٧ بمجرد أن علم بوقوعه وفي خلال مهلة الإبلاغ وضمنه حدوث انفجار في ما كينة الديزل الخاصة بمصنعه في اليوم السابق وهو ١٩٥٧/١٢/٢٦ وجارى تحقيق الحادث ، وبحصول التبليغ في ظرف ٢٤ ساعة من وقت علم صاحب العمل به يكون الطاعن قد إلتزم حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وهي لا تشترط أن يتضمن البلاغ نسبة الخطأ إلى العامل لأن ذلك يقتضى من صاحب العمل إجراء تحقيق إدارى ومهلة التبليغ لاتسع لإجرائه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه وقد نصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — وهي التي تحكم واقعة النزاع — على الحالات التي يجوز لصاحب العمل فيها فسخ عقد العمل دون إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض ومنها حالة ما إذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه فانها بذلك تكون قد ترخصت في ميعاد التبليغ وجعلت بدء سريانه يتراخى إلى وقت علم صاحب العمل بوقوع الحادث — وإذا لم يعتد الحكم المطعون فيه بصورة الخطاب المؤرخ ١٩٥٧/١٢/٢٧ المودع ملف الدعوى والمرسل إلى مدير مكتب العمل ببور سعيد ونصه (نتشرف باحاطة مبادتكم علما بأنه قد حدث انفجار في الماكينة الديزل الخاص بمصنعنا لتجفيف البصل حوالى الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر أمس ١٩٥٧/١٢/٢٦ وجارى

إجراء تحقيق إداري "مستنداً في ذلك إلى أن" هذا الخطاب أيضاً لا يعتبر ابلاغاً في حكم المادة ٣/٤٠ المنوه عنه لأنه إن صح أن مكتب العمل يعتبر من الجهات المختصة المنوه عنها في المادة ٣/٤٠ في بعض الآراء فإن الثابت من تأشيرة مكتب العمل أن هذا الخطاب قد سلم إلى المكتب في ١٢/٢٨/١٩٥٧ مع أن آخر ميعاد للإبلاغ حسب نص المادة هذه هو الساعة الرابعة والنصف من مساء ١٢/٢٧/١٩٥٧ ومن ثم يكون الإبلاغ بعد الميعاد كما أن الخطاب لم ينسب الخطأ إلى المستأنف — المطعون عليه — حتى كان يمكنه تحقيقه إذ اقتصر الإبلاغ على حصول الانفجار دون نسبه إلى شخص معين وبذلك لا تتوافر في هذا الخطاب شروط الإبلاغ المنصوص عليها في المادة ٣/٤٠ المنوه عنها "ومفاد ذلك أنه جعل المناط في التبليغ وبدء ميعاده هو وقت وقوع الحادث لا وقت علم صاحب العمل به وأوجب أن يتضمن التبليغ نسبة الخطأ إلى العامل الذي ارتكبه ، في حين أن ميعاد التبليغ — وعلى ما سبق بيانه — لا يبدأ إلا من تاريخ علم صاحب العمل بالحادث ولم يشترط القانون وجوب أن يتضمن البلاغ اسم العامل الذي ينسب إليه الحادث — إذ كان ذلك فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / المستشار أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
والدكتور محمد حافظ هريدي ، ومحمود عباس العمراوى ، وأمين أحمد فتح الله .

(١٦)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣١ القضائية :

(١) حكم . ”عيوب التدليل“ . ”قصور“ . ”ما لا يعد كذلك“ . دعوى .
”المسائل التي تعترض سير الخصومة“ . ”انقطاع سير الخصومة“ .

مجرد القول برفع الحراسة عن المؤسسة وتسليمها لأصحابها . عدم اطمئنان المحكمة .
خلو الأوراق من الدليل عليه . لا محل للحكم بانقطاع سير الخصومة .

(ب) عمل . ”إنهاء عقد العمل“ . ”المكافأة“ . ”التعويض“ .

إخلال رب العمل بالتزاماته قبل العامل . ترك العامل العمل . استحقاقه المكافأة
والتعويض .

١ — متى كانت المحكمة لم تطمئن لما نلما إلى علم محامى المستأنف وقرر به
في الجلسة من أن الحراسة رفعت عن المؤسسة وسلمت إلى أصحابها ، وكلفته
تقديم الدليل عليه ولم يقدمه ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون بعدم قضائها
بانقطاع سير الخصومة إذ أن هذا الانقطاع يبنى على واقع ما كان للمحكمة أن
تنزل حكم القانون عليه قبل أن يقدم دليله وتطمئن هي إليه .

٢ — ترك العامل الخدمة لعدم قيام صاحب العمل بالتزاماته القانونية ازاءه
ومنها دفع الأجر في المواعيد وعلى الوجه المقرر في القانون ، لا يمنع من استحقاقه
المكافأة أو التعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون عليه نحيس السيد سعد أقام الدعوى رقم ١٨٣ سنة ١٩٥٨
عمال كلى الاسكندرية ضد أحمد أسعد بصفته الحارس الخاص على محلات
ماريو وكارو فريجيري بطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٠١ ج و ٧٩٧ م منه
٢٩ ج و ٥٣٢ م أجرة المدة من أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ إلى ١٩/١/١٩٥٨
و ٣٢٢ ج و ٧٦٥ م مكافأة مدة الخدمة و ٥٠ ج على سبيل التعويض . وقال
شرحا لدعواه إنه كان يعمل بمحلات ماريو وكارو فريجيري ولامتناع الحراسة
عن دفع أجره عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ واعمالا لما تقضى به المادة ٤١ من
المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فقد اضطر إلى ترك العمل . وأثناء سير الدعوى
وجه طلباته إلى نائب الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين .
وبتاريخ ١٩/١/١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع
بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها
البينة مدة عمله بالمؤسسة المدعى عليها وتاريخ انقطاعه عن العمل فيها وسببه
ومقدار أجره ومقدار المستحق له قبلها من أجر ومكافأة وصرحت للمدعى عليه
بصفته بالنفى بذات الطرق ، ثم عادت وبتاريخ ١٥/٤/١٩٥٩ حكمت حضوريا
بالزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ٣٥٩ ج و ٥٠٠ م والمصاريف
المناسبة و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وألزمت المدعى بباقي مصروفات
الدعوى وشملت الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من

الطلبات، واستأنف المدعى عليه بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيل هذا الاستئناف برقم ٣١٣ سنة ١٥ قضائية. وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٦ حكمت المحكمة حضوريا في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. وقد طعن كل من ماريو فريجيرو وكارو فريجيرو في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى في الاستئناف، ولم يعول على ما قرره محامى الحراسة بجلسة ١٩٦٠/٥/١٧ من أن الحراسة رفعت عن مؤسسة الطاعنين وسلمت لأصحابها مستندا في ذلك إلى أن الحراسة لم تقدم الدليل على ما ادعته ، في حين أن ما قرره محامى الحراسة في هذا الخصوص لا يحتاج إلى دليل ، وإذ لم يكن الاستئناف قد تهيأ للحكم وظل يتداول في الجلسات إلى ١٩٦٠/١٢/٦ بينما لم يكن الطاعنان ممثلين فيه ولم تكلف المحكمة المطعون عليه بادخالهما وكان واجبا على المحكمة أن تحكم بانقطاع سير الخصومة ولم تفعل فانها تكون قد خالفت القانون ووقع حكمها باطلا عملا بالمادة ٢٩٤ مرافعات ، ومن جهة أخرى فقد أمرت المحكمة الحارس بتقديم دفاتر المؤسسة الخاصة بقيد أسماء العمال وبدء الخدمة لكل منهم عن سنة ٣٩ — ٤٠ ولم ينفذ هذا القرار ولم تعدل عنه المحكمة ولم تشر إليه في قرارها اللاحقة .

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الأول منه بما أورده الحكم المطعون فيه من أن ” محامى المستأنف قرر بجلسة ١٩٦٠/٥/١٧ أنه نجا إلى علمه أن الحراسة رفعت عن المؤسسة وسلمت لأصحابها ولم يقدم الدليل على هذا القول رغم تكليفه بذلك حتى حجرت الدعوى للحكم “ ومفاد ذلك أن المحكمة لم تطمئن لما نال إلى علم محامى المستأنف وقرره في الجلسة وكلفته تقديم الدليل عليه ولم يقدمه ، وهذا الذى أورده الحكم واقع ما كان للمحكمة أن تنزل حكم القانون عليه قبل أن يقدم دليله وتطمئن هي إليه - ومردود في الشق الثانى بما أورده الحكم في قوله ” أما ما ادعاه

المستأنف من أن المستأنف عليه لم يعمل بالمؤسسة إلا في سنة ١٩٤٩ على ما هو ثابت بدفاترها فلم يتأيد بأي دليل خاصة وأن المستأنف لم يقدم هذه الدفاتر رغم أن هذه المحكمة كلفته بتقديمها " وذلك بعد أن مهد لقضائه في هذا الخصوص بقوله "إنه ثابت من بطاقة شخصية المستأنف عليه الموقع عليها بنحائم المؤسسة وإمضاء مديرها أن المستأنف عليه كان يعمل بها منذ ١/١/١٩٣٩ وقد شهد الشاهد الذي سمعته محكمة أول درجة بما يؤيد ذلك " .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق فيما جرى عليه من أن الحارس لم يقيم بالتزاماته طبقاً لأحكام القانون ولم يدفع للطعون عليه أجره عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ مما اضطره إلى ترك العمل في منتصف شهر يناير سنة ١٩٥٨ وفيما رتبته على ذلك من أحقيته في طلب التعويض في حين أنه يبدو من سياق أسباب الحكم أن الحارس دفع للعمال نصف أجورهم المتأخرة خلال شهرين والباقي خلال شهر فبراير وأن تأخير الحارس في دفعها إنما كان لقوة قاهرة خارجة عن إرادته هي عدم وجود أموال بالمؤسسة ووقوع اختلاسات فيها أجرت النيابة العامة تحقيقات بشأنها وعلى ذلك فإن المطعون عليه يكون قد ترك العمل بالمؤسسة من تلقاء نفسه ولا يستحق قبائها أي تعويض .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بأنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه " بالنسبة لطلب التعويض فإن المادة ٢/٤١ من المرسوم بقانون رقم ٣٨١ سنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعة الدعوى اجازت للعامل أن يترك العمل قبل نهاية العقد إذا لم يقر صاحب العمل إزاء العامل بالتزاماته طبقاً لأحكام هذا القانون ومن هذه الالتزامات ما أوجبه المادة ١/٧ من المرسوم بقانون من أداء أجر العامل المعين بأجر شهري مرة على الأقل في الشهر وقد نصت المادة ٤٢ من هذا المرسوم بقانون على أن ترك العمل في هذه الحالة لا يخل بحقه في المطالبة بالتعويض - ولما كان الثابت من أقوال شاهد المستأنف عليه أن الحارس لم يصرف للعمال أجورهم عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ فاضطر المستأنف عليه إلى ترك العمل في منتصف شهر يناير بسبب حاجته إلى نقود وأن الحارس لم يدفع للعمال

إلا نصف الأجور المتأخرة في ١٩٥٨/١/٢٥ ودفع لهم النصف الباقي مع أجر شهر يناير سنة ١٩٥٨ في شهر فبراير ، لما كان ذلك ، تكون المؤسسة قد أخطأت بعدم قيامها بدفع أجر المستأنف في ميعاده حتى اضطرتة إلى ترك العمل بها إذ كان يعول في معيشته على هذا الأجر ولا شك أنه قد لحقه ضرر من ترك العمل بسبب خطأ المؤسسة مما يوجب مسئوليتها ... ” وهي تقارير موضوعية صائغة لم يبين الطاعنان وجه مخالفتها لما هو ثابت في الأوراق ، ومردود في الشق الثاني بأنه لا يمنع من استحقاق العامل المكافأة أو التعويض تركه العمل إذا لم يقم صاحب العمل بالتزاماته القانونية إزاءه ومنها دفع الأجر في المواعيد وعلى الوجه المقرر في القانون .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
ومصري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين أحمد فتح الله .

(١٧)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية":

(١) استئناف . " نطاق الاستئناف " . بطلان .

استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . بطلان الحكم .
عدم وقوف محكمة الاستئناف عند حد تقرير البطلان . وجوب الفصل في الموضوع
بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة .

(ب) وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " .

سكوت الواقف عن النص على التفاضل في انتقال نصيب من يموت من أولاده
مقياً لا يدل على أنه أراد أن يغير بينه وبين الاستحقاق الأصلي .

١ — إذا كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع
الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب في الإجراءات،
فإنه يتعين عليها — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن لا تقف عند حد
تقرير هذا البطلان بل تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات
الصحيحة الواجبة الإتيان^(١) .

٢ — متى كان الواقف قد أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده جعل ثلاثة
قراريط مناصفة لكل من زوجته ومطلقاته والباقي لجميع أولاده للذكر منهم
مثل حظ الانثيين ثم أن من مات من أولاده ذكراً كان أو أنثى أو من
سيحدث الله له من الأولاد انتقل نصيبه لأولاده ذكورا وإناثا حسب ما نص .

بهذا الإشهاد فإن لم يكن له أولاد فلا أولاد أولاده وإن سفل فإن لم يكن له أولاد ولا أولاد أولاد وإن سفل انتقل ما كان يستحقه لجميع أولاد المشهد الواقف المذكور ذكورا وإناثا مضافا لما يستحقونه وهكذا طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل يتداولون ذلك بينهم إلى حين انقراضهم أجمعين وشرط في وقفه شروطا منها أنه "إذا مات أحد أولاده الموقوف عليهم المذكورين قبل دخوله في الوقف انتقل نصيبه لذريته ذكورا وإناثا فإن لم يكن فلا أولاد أولادهم وإن سفل حسب النص والترتيب المشروحين". وبموجب إشهاد التغير الملحق به جعل الثلاثة قراريط الموقوفة على زوجته ومطلقة وقفا على زوجته ومن بعدها لمن يوجد من أولاده منها ومن زوجته الأخرى المتوفاة للذكر مثل حظ الانثيين — فإن ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف أراد أن يجعل الاستحقاق من بعده على التفاضل للذكر مثل حظ الانثيين يستوى في ذلك الاستحقاق الأصلي والآيل وسكوت الواقف عن النص على التفاضل في انتقال نصيب من يموت من أولاده عقيلا لا يدل على أنه أراد أن يغير بينه وبين الاستحقاق الأصلي .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن فؤاد إبراهيم على أقام الدعوى رقم ١٨٩ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف وآخرين بطلب استحقاقه لحصة قدرها سهمان و $\frac{26}{87}$ من السهم من قيراط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها وقف المرحوم إبراهيم على ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب الإشهاد المؤرخ ١٩٠٢/٥/٢٩ وقف المرحوم إبراهيم على الأعيان المبينة به على نفسه مدة حياته ثم من بعده على زوجته أمينة على شعبان ومطلقة خديجة سليمان محمد وعلى أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من أولاد ذكورا وإناثا وجعل

نصيب زوجته ومطلقة ثلاثة قراريط بالسوية بينهما والباقي لأولاده للذكر مثل حظ الانثيين على أن من مات منهم عقيماً انتقل ما كان يستحقه لأولاد الواقف ذكورا وإناثاً مضافاً لما يستحقونه ثم على ذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة ، وبموجب إشهاد التغير المؤرخ ١٩١٠/٤/١٧ خص زوجته أمينة على شعبان بالقراريط الثلاثة التي كانت موقوفة عليها وعلى مطلقة خديجة وجعلها من بعدها على أولاده المرزوقين له منها وأولاده الموجودين وقت وفاتها والمرزوقين له من زوجته حافظة على شعبان للذكر مثل حظ الانثيين ، وقد توفى الواقف في سنة ١٩١٣ والوقف باق على حاله ومن بعده آل استحقاق الثلاثة قراريط إلى زوجته أمينة على شعبان والباقي إلى أولاده فؤاد وأمين ومحمد الصغير ومحمد الكبير ومحمود وشمس نور وعبد المنعم وبهيجة وعبد الله وعيسى وفتحية وزينب وإبراهيم وأحمد ثم توفى من أولاده عبد المنعم وبهيجة وعبد الله عقيماً وانتقل نصيب كل منهم إلى اخوته ثم توفى عيسى عن ولديه عباس والسيد ثم توفيت فتحية عن أولادها خيري ومحمود وفاطمة ثم توفيت زينب عن ابنتها هانم التي توفيت عن أولادها محمد ونجوة الشهيرة بفائقة وحسين ، ثم توفى إبراهيم عقيماً وآلت حصته إلى اخوته الأحياء وهم فؤاد وأمين ومحمد الكبير ومحمد الصغير وأحمد وشمس نور ، ثم توفى محمد الكبير عن ولديه أحمد وعبد العزيز عن عبد المجيد على إبراهيم ابن ابنته عائشة التي توفيت قبله ، ثم توفى أحمد عن ولده أحمد ، ثم توفى عبد العزيز بن محمد الكبير وآلت حصته إلى أولاده إبراهيم وفاطمة وعلى ورجاء ومديحة ومحمد ، ثم توفيت أمينة على شعبان زوجة الواقف وآل استحقاقها لأولاده ، واذ جرت وزارة الأوقاف على توزيع أنصبة العقماء بالتساوي بين المستحقين مخالفة بذلك رغبة الواقف الواضحة في إشهاد الوقف والتغير ومقتضاها أن يجري التوزيع بالتفاضل فقد انتهى إلى طلب الحكم له بفرق النصيبين .

وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٣١ حكمت له المحكمة بطلباته . واستأنفت شمس نور إبراهيم على وآخرون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين الغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافهم برقم ٢٣ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ١٩٦١/٥/٣١ حكمت المحكمة حضورياً ببطلان الحكم المستأنف وباستحقاق فؤاد إبراهيم على المستأنف عليه الثاني علاوة على ما في يده حصة قدرها $٢ \frac{٢٦}{٨٧}$ سهمان من قيراط من ٢٤ قيراطاً ينقسم إليها أعيان الوقف المبين بهذا الحكم وصحيفة الدعوى الابتدائية مع

الزام المستأنفين المصروفات عن الدرجتين وستة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة عنهما للمستأنف عليه الثاني . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدى دفاعاً . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها الى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه بعد أن أبطل الحكم الابتدائي لعدم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية تصدى للموضوع وحكم فيه وكان يتعين عليه أن يعيد القضية الى المحكمة الابتدائية لتحكم فيها من جديد .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه متى استنفدت محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب في الإجراءات تعين عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع . وإذ كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أنه بعد أن أبطلت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي لعدم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية عرضت للموضوع وفصلت فيه فانها لا تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ خالف ما انعقد عليه إجماع فقهاء الحنفية من أنه متى كان الواقف قد جعل وقفه من بعده على أولاده ذكورا وإناثا وسكت عن بيان نصيب كل منهم فإنه يكون بينهم بالتساوي وإذا شرط التفاضل كان شرطه واجب الاتباع ، وقد نص الواقف في موضوعين من كتاب وقفه على أن يكون الاستحقاق فيه للذكر ضعف الأنثى بينما سكت عن أنصبة العقباء وفي ذلك ما يوجب توزيعها على أولاد الواقف بالتساوي ومن غير مفاضلة ، ولا محل للتحدى بالمادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ لأنها وضعت لتفسير شروط الواقف غير الواضحة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى إشهاد الوقف بين أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده جعل منه ثلاثة قرار يط مناصفة لكل من زوجته أمينة على شعبان ومطلقة خديجة سليمان مجد والباقي لجميع أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ثم إن من مات من أولاده ذكرا كان أو أنثى أو ممن سيحدثه الله له من الأولاد انتقل نصيبه لأولاده ذكورا وإناثا حسب ما نص بهذا الإشهاد فإن لم يكن له أولاد فلا أولاد أولاده وإن سفل فإن لم يكن له أولاد ولا أولاد أولاد وإن سفل انتقل ما كان يستحقه لجميع أولاد المشهد الواقف المذكور ذكورا وإناثا مضافا لما يستحقونه وهكذا طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل يتداولون ذلك بينهم إلى حين انقراضهم أجمعين. وشرط في وقفه شروطا منها أنه "إذا مات أحد أولاده الموقوف عليهم المذكورين قبل دخوله في الوقف انتقل نصيبه لذريته ذكورا وإناثا فإن لم يكن فلا أولاد أولادهم وإن سفل حسب النص والترتيب المشروحين". وبالرجوع إلى إشهاد التغيير بين أن الواقف جعل الثلاثة قرار يط الموقوفة على زوجته أمينة على شعبان ومطلقة خديجة سليمان مجد وقفا على زوجته ومن بعدها لمن يوجد من أولاده منها ومن زوجته المتوفاة حافظه على شعبان للذكر مثل حظ الأنثيين — وظاهر إنشاء الوقف وشروطه هذه يدل على أن الواقف أراد أن يجعل الاستحقاق من بعده على التفاضل للذكر مثل حظ الأنثيين يستوى في ذلك الاستحقاق الأصلي والآيل ، وسكوت الواقف عن النص على التفاضل في انتقال نصيب من يموت من أولاده عقيلا لا يدل على أنه أراد أن يغير بينه وبين الاستحقاق الأصلي ، يؤيد ذلك أنه عندما أراد التسوية في الاستحقاق نص على ذلك صراحة بالنسبة لنصيب زوجته ومطلقة — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن نصيب العقيم ينتقل بالتفاضل إلى أولاد الواقف فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض للدفع بعدم سماع الدعوى بمضي المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر طبقا للمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها

الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، ولم يفصل فيه ، وبذلك يكون قد شابه البطلان بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعنين لم يقدموا ما يثبت أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بالدفع بعدم سماع الدعوى بمضى المدة المانعة من سماعها وليس في بيانات الحكم المطعون فيه ما يدل على ذلك ومن ثم فانه لا يجوز لهم التحدى به أمام محكمة النقض — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٨)

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) دعوى . ”المسائل التى تعترض سير الخصومة“ . ”سقوط الخصومة“ . استئناف .

الخصومة فى الاستئناف . انعقادها باعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم . لا يمنع من استمرار قيامها بعد ذلك مرور القضية فى مرحلة التحضير فى قلم الكتاب . عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة سنة من آخر إجراء صحيح . للمدعى عليه ومن فى حكمه طلب الحكم بسقوط الخصومة . المادة ٣٠١ مرافعات . مريان هذا الحكم على الخصومة فى مرحلة الاستئناف . يستوى فى ذلك أن يكون عدم السير فيها راجعا إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع أو إلى أسباب أخرى .

(ب) استئناف . ”نظر الاستئناف أمام المحكمة“ . ”إعادة إعلان المستأنف عليه“ . ”سقوط الخصومة“ . دعوى .

توجب المادة ٤٠٧ مكررا / ٢ على المستأنف إعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه فى ميعاد العشرين يوما المخول له فى المادة ٤٠٧ مكررا / ١ . عدم قيام المستأنف بذلك يبنى عليه وقف السير فى الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى دون قيام المستأنف بالإجراء المذكور . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة .

١ — الخصومة فى الاستئناف تنعقد باعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، ولا يمنع من استمرار قيامها بعد ذلك مرور القضية فى مرحلة التحضير فى قلم الكتاب ، إذ القضية فى هذه المرحلة يكون شأنها شأن القضايا المتداولة بالجلسات من حيث ما يجرى على الخصومة فيها . وإذا أجازت المادة ٣٠١

من قانون المرافعات للمدعى عليه ومن في حكمه أن يطلب في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى ، وكان حكم هذه المادة كما يسرى على الخصومة أمام محكمة أول درجة فإنه يسرى عليها في مرحلة الاستئناف على ما يستفاد من نص المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات . فإنه إذا استمر نوم الخصومة في الاستئناف مدة سنة بعد آخر إجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة سواء كان نومها راجعا إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع التى نص عليها القانون في المواد من ٢٩٢ إلى ٣٠٠ من قانون المرافعات أو إلى أسباب أخرى ، ذلك أن المشرع لم يقصد ربط سقوط الخصومة بحالات وقف الدعوى أو انقطاع الخصومة فيها المنصوص عليها في المواد السابقة بل جاء نصه في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات عاما يشمل جميع الحالات التى يقف فيها سير الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه . فسقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى الذى يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه مدة من الزمن إذا طلب صاحب المصلحة توقيع ذلك الجزاء (١) .

٢ — إذ أوجب المشرع في المادة ٤٠٧ مكررا ٢ من قانون المرافعات على المستأنف أن يعيد إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخولة له في المادة ٤٠٧ مكررا ١ وعلق المشرع في المادة ٤٠٧ مكررا ٢ اتخاذ الإجراء التالى من إجراءات الاستئناف وهو تعيين العضو المقرر وما يتلو ذلك من تحديد الجلسة التى تنظر فيها القضية على انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة ومن بينها ميعاد خمسة عشر يوما المخول في المادة ٤٠٧ مكررا ١ للمستأنف عليه لتقديم مذكرة بدفاعه والذى لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ إعادة اعلانه ، فإنه ينبى على عدم قيام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه وقف السير في الاستئناف الى أن يتم هذا الإجراء .

(١) المبادئ الواردة بهذا الحكم تضمنتها الأحكام الصادرة بذات الجلسة في الطعون ٤٧٨ س ٢٩ ق ، ٨٧ س ٣٠ ق ، ١٣٥ س ٣٠ ق ، ١٢٦ س ٣٠ ق .

فإذا انقضت سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى دون أن يقوم المستأنف بذلك الإجراء جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير فى الاستئناف يكون فى هذه الحالة بسبب امتناع المستأنف عن القيام بإجراء أوجبه عليه القانون صراحة . وليس صحيحا القول بأن المشرع لم يقصد من إعادة اعلان المستأنف عليه سوى اعتبار الحكم الذى يصدر بعد هذا الإعذار حضوريا، ذلك أن المشرع لم يرتب على إعادة الإعلان، هذه النتيجة فحسب وإنما علق على اتخاذ هذا الإجراء امكان متابعة السير فى الاستئناف اذ جعل الإجراء التالى وهو تعيين العضو المقرر متوقفا على اتخاذه وعلى انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ حصوله . ولا يقدح فى ذلك كون المشرع لم يحدد للمستأنف ميعادا لهذا الإجراء ولم ينص فى القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ على جزاء لعدم القيام به لأن هذا أو ذاك ليس من شأنه أن يمنع من تطبيق القواعد المنظمة لسقوط الخصومة ، وقد أوردت المادة ٣٠١ مرافعات حكما عاما ينطبق فى جميع الأحوال التى يقف فيها سير الخصومة بفعل المدعى أو امتناعه . وهدف المشرع من تقرير الجزاء الذى نصت عليه هذه المادة على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية هو حمل المدعى على موالاة السير فى قضيته ومنع نومها ، ولذلك فإن فى القول بعدم تطبيق ذلك الجزاء على الاستئناف فى مرحلة التحضير بقلم الكتاب تفويت لهدف الشارع من تقرير هذا الجزاء وتفويت أيضا للحكمة التى ابتغاها من استحداث نظام التحضير فى قلم الكتاب وهى على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ العمل على سرعة تهيئة القضايا الاستئنافية للفصل فيها بعد أن دل العمل على أن نظام قاضى التحضير لم يحقق هذه الغاية . ولا وجه لما يقال من أن المستأنف عليه يعتبر هو المقصر لعدم تقديمه مذكرة بدفاعة ذلك أن هذا التقصير لا يثبت فى حقه إلا بعد إعادة اعلانه من المستأنف ، إذ راعى المشرع فى ايجاب هذا الإجراء التحوط من احتمال عدم وصول الإعلان الأول إلى المستأنف عليه ومنحه فرصة أخرى للدلاء بدفاعة وطالما أن المستأنف لم يقم بهذا الإجراء الذى لا يبدأ إلا به ميعاد خمسة عشر يوما المحدد لتقديم مذكرة المستأنف عليه فإن الميعاد يعتبر ممتدا بالنسبة للمستأنف عليه وبالتالى لا يمكن استناد تقصير اليه . ومتى كان المستأنف لم يقم بإعادة اعلان المستأنف عليه فإنه لا يمنع من سقوط الخصومة ما يتخذه رئيس

المحكمة من اجراءات متابعة السير في الاستئناف كتحديد العضو المقرر وتحديد جلسة لنظر القضية ولا عما يقوم به قلم الكتاب من اخطار الخصوم بتاريخ هذه الجلسة ولو تم ذلك قبل انقضاء سنة على آخر اجراء صحيح ، ذلك لأن هذه الاجراءات لا تقطع مدة سقوط الخصومة ولا تؤثر على حقوق الخصوم لما يشترط في الاجراء القاطع من أن يكون صادرا من أحد طرفي الخصومة وموجها الى الطرف الآخر بقصد استئناف السير فيها . هذا الى أن حق رئيس المحكمة في تعيين العضو المقرر وفي تحديد الجلسة التي تنظر فيها القضية لا ينشأ على ما تقرره المادة ٤٠٧ مكررا ٢ / الا بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة ومن بينها ميعاد الخمسة عشر يوما المحدد لتقديم مذكرة المستأنف عليه وهذا الميعاد لا يبدأ إلا من تاريخ إعادة إعلان المستأنف عليه بواسطة المستأنف فلا يمكن القول بانقضائه إلا إذا قام المستأنف بهذا الإجراء . ولئن كان المشرع عندما أصدر القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن اجراءات رفع الاستئناف وتحضيره قد صرح في مذكرته الايضاحية بأنه استلهم في ذلك النظام المتبع في تحضير الطعون بطريق النقض ، الا أنه لم ينقل ذات النصوص الخاصة بالنقض وهي تحديد مواعيد منضبطة يتلو بعضها بعضها ويبدأ كل منها بانتهاء الميعاد السابق دون اشتراط أى عمل من جانب أحد الخصوم ليبدأ جريانها كما هو الحال في الاستئناف بالنسبة للميعاد المحدد لتقديم مذكرة المستأنف عليه والذي لا يبدأ الا باعادة إعلانه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٥ كلى الجيزة طالبا الحكم أصليا بالزامها بازالة مباني السور والغرفة التي أقامت فيها أرضها

واحتياطيا القضاء بعدم أحقية الطاعة في إقامة مباني السور والغرفة المذكورين وأحقته في ازالتهما على مصروفاتها وفي ١٣/٣/١٩٥٧ قضت محكمة الجيزة الابتدائية برفض الدعوى فأستأنف المطعون ضده هذا الحكم بعريضه أودعها قلم الكتاب في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٧ وأعلنت في أول يوليه سنة ١٩٥٧ ثم قام المستأنف في ٢٢/٧/١٩٥٧ بإيداع مذكرة أحال فيها إلى الأسباب التي بينها في صحيفة استئنافه وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ أعلن قلم الكتاب الطرفين بالحضور جلسة ٢٩/١١/١٩٥٨ وفي تلك الجلسة دفعت المطعون ضدها بسقوط الخصومة وقالت إن المطعون ضده (المستأنف) لم يقيم بإعلانها بإيداع مذكرته حسبما توجب المادة ٤٠٧ مكرر من قانون المرافعات وترتب على ذلك أن أهمل السير في الدعوى بفعله مدة زادت عن السنة مما يترتب عليه سقوط الخصومة في الاستئناف .

وفي ١٧/٥/١٩٥٩ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض هذا الدفع وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليها (الطاعة) أن تزيل في خلال ثلاثة أسابيع مباني السور والغرفة المقامة على الحد الفاصل بين أرضها وبين أرض المستأنف (المطعون ضده) والا ازالها المستأنف بمصاريف يرجع بها عليها — طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٨/١/١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحدد لنظره أمامها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أن الطاعة قد دفعت بسقوط الخصومة في الاستئناف لانقضاء سنة على آخر إجراء صحيح فيه تأسيسا على أن المطعون ضده عندما رفع استئنافه قد اكتفى بإيداع صحيفته في ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧ وإعلانها في أول يوليه سنة ١٩٥٧ ثم أودع مذكرته الشارحة في ٢٢/٧/١٩٥٧ ولم يقيم بعد ذلك باعادة إعلان الطاعة بإيداع مذكرة بدفاعها كما توجب المادة ٤٠٧ مكرر (١) من قانون المرافعات ومن ثم فقد ظلت الخصومة قائمة منذ ذلك التاريخ حتى ١٩/١٠/١٩٥٨ حيث أعلنت الطاعة بالحضور بجلسة ٢٩/١١/١٩٥٨ وهي مدة جاوزت السنة وذلك بفعل المطعون ضده وبإهماله مما يترتب عليه حتما سقوط الخصومة في الاستئناف — إلا أن

الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بالسقوط بمقولة إن الإعذار المنصوص عليه في المادة ٤٠٧ مكررا لا يقصد منه إلا اعتبار الحكم حضوريا وليس من الإجراءات الوجوبية اللازمة لسير الدعوى وهو قول يخالف القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح — ذلك أنه لما كانت الحصومة في الاستئناف تنعقد باعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ولا يمنع من استمرار قيامها بعد ذلك مرور القضية في مرحلة التحضير في قلم الكتاب إذ القضية في هذه المرحلة يكون شأنها شأن القضايا المتداولة بالجلسات من حيث ما يجري على الحصومة فيها — وكانت المادة ٣٠١ من قانون المرافعات قد أجازت للدعي عليه ومن في حكمه أن يطلب في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعي أو امتناعه الحكم بسقوط الحصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي وكان حكم هذه المادة كما يسرى على الحصومة أمام محكمة أول درجة فإنه يسرى عليها في مرحلة الاستئناف على ما يستفاد من نص المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات فإنه إذا استمر نوم الحصومة في الاستئناف مدة سنة بعد آخر إجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الحصومة سواء كان نومها راجعا إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع التي نص عليها القانون في المواد من ٢٩٢ إلى ٣٠٠ من قانون المرافعات أو إلى أسباب أخرى، ذلك أن المشرع لم يقصد ربط سقوط الحصومة بحالات وقف الدعوى أو انقطاع الحصومة فيها المنصوص عليها في المواد السابقة بل جاء نصه في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات عاما يشمل جميع الحالات التي يقف فيها سير الدعوى بفعل المدعي أو امتناعه فسقوط الحصومة جزاء فرضه المشرع على المدعي الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه مدة من الزمن إذا طلب صاحب المصلحة توقيع ذلك الجزاء — وإذا كان المشرع قد أوجب في المادة ٤٠٧ مكررا ٢ من قانون المرافعات على المستأنف أن يعيد إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما

المخولة له في المادة السابقة ، وعلق المشرع في المادة ٤٠٧ مكررا ٢/ اتخاذ الإجراء التالي من إجراءات الاستئناف وهو تعيين العضو المقرر وما يتلو ذلك من تحديد الجلسة التي تنظر فيها القضية على انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة ومن بينها ميعاد الخمسة عشر يوما المخول في المادة ٤٠٧ مكررا ١/ للاستئناف عليه لتقديم مذكرة بدفاعه والذي لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ إعادة إعلانه فإنه ينبغي على عدم قيام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء فإذا انقضت سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون أن يقوم المستأنف بذلك الإجراء جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير في الاستئناف يكون في هذه الحالة بسبب امتناع المستأنف عن القيام بإجراء أوجبه عليه القانون صراحة، وليس صحيحا القول بأن المشرع لم يقصد من إعادة إعلان المستأنف عليه سوى اعتبار الحكم الذي يصدر بعد هذا الاعذار حضوريا ذلك أن المشرع لم يربط على إعادة الإعلان هذه النتيجة فحسب وإنما علق على اتخاذ هذا الإجراء إمكان متابعة السير في الاستئناف إذ جعل الإجراء التالي وهو تعيين العضو المقرر متوقفا على اتخاذه وعلى انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ حصوله ولا يقدح في ذلك كون المشرع لم يحدد للاستئناف ميعادا لهذا الإجراء ولم ينص في القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ على جزاء لعدم القيام به لأن هذا أو ذاك ليس من شأنه أن يمنع من تطبيق القواعد المنظمة لسقوط الخصومة وقد أوردت المادة ٣٠١ مرافعات حكما عاما ينطبق في جميع الأحوال التي يقف فيها سير الخصومة بفعل المدعى أو امتناعه وهدف المشرع من تقرير الجزاء الذي نصت عليه هذه المادة على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية هو حمل المدعى على موالاة السير في قضيته ومنع نومها ولذلك فإن في القول بعدم تطبيق ذلك الجزاء على الاستئناف في مرحلة التحضير بقلم الكتاب تفويت لهدف الشارع من تقرير هذا الجزاء وتفويت أيضا للحكمة التي ابتغاها من استحداث نظام التحضير في قلم الكتاب وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ العمل على سرعة تهيئة القضايا الاستئنافية للفصل فيها بعد أن دل العمل على أن نظام قاضي التحضير لم يحقق هذه الغاية ولا وجه لما يقال — من أن المستأنف عليها تعتبره المقصرة لعدم تقديمها مذكرة بدفاعها ذلك أن هذا التقصير لا يثبت في حقها إلا بعد إعادة إعلانها

من المستأنف إذ راعى المشرع فى إيجاب هذا الإجراء التحوط من احتمال عدم وصول الإعلان الأول إلى المستأنف عليها ومنحها فرصة أخرى للدلاء بدفاعها وطالما أن المستأنف لم يقم بهذا الإجراء الذى لا يبدأ إلا به ميعاد الخمسة عشر يوما المحدد لتقديم مذكرتها فإن الميعاد يعتبر ممتدا بالنسبة للمستأنف عليها وبالتالى لا يمكن إسناد تقصير ما إليها ومتى كان المستأنف لم يقم بأعادة إعلان المستأنف عليها فإنه لا يمنع من سقوط الخصومة ما يتخذة رئيس المحكمة من إجراءات لمابعة السير فى الاستئناف كتعيين العضو المقرر وتحديد جلسة لنظر القضية ولا ما يقوم به قلم الكتاب من إخطار الخصوم بتاريخ هذه الجلسة ولو تم ذلك قبل انقضاء سنة على آخر إجراء صحيح ذلك لأن هذه الإجراءات لا تقطع مدة سقوط الخصومة ولا تؤثر على حقوق الخصوم لما يشترط فى الإجراء القاطع من أن يكون صادرا من أحد طرفى الخصومة وموجهها إلى الطرف الآخر بقصد استئناف السير فيها هذا إلى أن حق رئيس المحكمة فى تعيين العضو المقرر وفى تحديد الجلسة التى تنظر فيها القضية لا ينشأ على ما تقرره المادة ٤٠٧ مكررا ٢/ إلا بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها فى المواد السابقة ومن بينها ميعاد الخمسة عشر يوما المحدد لتقديم مذكـرة المستأنف عليها وهذا الميعاد كما سلف القول لا يبدأ إلا من تاريخ إعادة إعلان المستأنف عليها بواسطة المستأنف فلا يمكن القول بانقضائه إلا إذا قام المستأنف بهذا الإجراء ولئن كان المشرع عندما أصدر القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن إجراءات رفع الاستئناف وتحضيره قد صرح فى مذكرته الإيضاحية بأنه استلهم فى ذلك النظام المتبع فى تحضير الطعون بطريق النقض إلا أنه لم ينقل ذات النصوص الخاصة بالنقض وهى تحدد مواعيد منضبطة يتلو بعضها بعضا ويبدأ كل منها بانتهاء الميعاد السابق دون اشتراط أى عمل من جانب أحد الخصوم لبدأ جريانها كما هو الحال فى الاستئناف بالنسبة للميعاد المحدد لتقديم مذكـرة المستأنف عليه والذى لا يبدأ إلا بأعادة إعلانه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإن النعى عليه بخالفة القانون يكون فى محله مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم من أسباب .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور المادة المستشارين : لطفى على ، وحافظ محمد بدوى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١٩)

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض . ” إجراءات الطعن “ . ” إعلان الطعن “ . إعلان . بطلان .

القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفضه عبء إعلان الطعن عن كاهل الطاعن وإلقاؤه على حاقى قلم الكتاب . القصد من ذلك الإفلال من مواطن البطلان . جواز تصحيح ما يقع فى إعلان أحد المدعى عليهم فى الطعن ولو بعد اقضاء الميعاد المحدد فى المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا لا يترتب على تجاوزه البطلان .

(ب) إثبات . ” طرق الإثبات “ . ” الإقرار “ . محكمة الموضوع .
عدم خروج محكمة الموضوع فى تفسيرها للإقرار عن المعنى الظاهر لعباراته . لارقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك .

(ج) حكم . ” الطعن فيه “ . ” موانع الطعن “ . ” القبول المانع من الطعن “ .
استئناف . حكم . ” عيوب التدليل “ . ” الفساد فى الاستدلال “ .
” ما لا يعد كذلك “ .

قبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون صريحا يكون ضمنا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء يدل دلالة واضحة على الرضاء بالحكم وترك الحق فى الطعن فيه . الحكم باعتبار المدعى تاركا لدعواه . عدم مبادرته إلى استئناف الحكم . رفضه دعوى جديدة بالطلبات عينها وعلى الخصوم أقسامهم . رفض دعواه هذه . استئناف الحكم الصادر فيها . إتباع هذا الاستئناف برفع استئناف عن الحكم الصادر فى الدعوى الأولى . اعتبار رفع الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ اختيارى للحكم باعتباره تاركا لدعواه . استخلاص موضوعى سائق . النعى بخالفة القانون وفساد الاستدلال على قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف . على غير أساس .

١ - إذا كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي رفع عن كاهل الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان في التشريع - على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - فإن وقوع بطلان في إعلان بعض المطعون ضدهم لا يترتب عليه سوى ضرورة إعادة إعلانهم بالطعن إعلانا صحيحا ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان في المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ذلك أن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان (١).

٢ - إذا كانت محكمة الموضوع فيما حصلته من الاقرار لم تخرج في تفسيرها له عن المعنى الظاهر لعباراته فإنه لا يكون لمحكمة النقض سبيل عليها في ذلك .

٣ - قبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون صريحا يكون ضمنا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء يدل دلالة واضحة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن فيه . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت قبول الطاعن للحكم الصادر في دعواه الأولى باعتباره تاركا لها من أنه بدلا من أن يستأنف هذا الحكم رفع دعوى جديدة بالطلبات عينها وعلى الخصوم أنفسهم ولما قضى برفض دعواه هذه رفع استئنافا عن الحكم الصادر فيها ثم اتبعه برفع استئناف عن الحكم الصادر في دعواه الأولى ، واعتبرت رفعه الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ اختياري لما قضى به الحكم الأول من اعتباره تاركا دعواه وذلك لما في رفعه الدعوى الثانية بدلا من استئنافه الحكم الصادر في دعواه الأولى من دلالة واضحة على تركه الدعوى الأولى فعلا ، فإن هذا الذي استخلصته محكمة الاستئناف هو استخلاص موضوعي سائغ مستمد من وقائع تؤدي إليه .

(١) راجع قض ١٢/٣/١٩٦٤ المؤمن ٢٠ س ٣٠ ق السنة ١٥ ص ١٠٩١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن رفع على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٣٠ سنة ١٩٤٩ أمام محكمة المنصورة الابتدائية طالبا الحكم : أولا — بأحقته فى العقود والقيود الميمنة بصحيفة الدعوى وذلك بما يوازى ٢٧٩٨,٣٤٠ ج . ثانيا — بإلزام المطعون ضدهم المذكورين تحت أولا (وريثة المرحوم اسماعيل فهمى الشلقانى) ، وثانيا — (الحارس على تركة المرحومة اسما حليم) ، ورابعا (شركة الاتحاد العقارى المصرى) بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ ٢٧٩٨,٣٤٠ ج والفوائد ٨٪ من أول يولييه سنة ١٩٣٤ حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٧٪ من ١٦/١٠/١٩٤٩ حتى السداد — وبجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بوقف هذه الدعوى لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين حتى يتمكنوا من تنفيذ قرار المحكمة القاضى بترجمة المستندات المقدمة فى القضية ولما لم يعجل الطاعن الدعوى فى الميعاد القانونى قضت المحكمة فى ٢ من يونيه سنة ١٩٥٣ باعتباره تاركا دعواه مع إلزامه بمصروفاتها . لكن الطاعن عاد ورفع أمام ذات المحكمة دعوى جديدة على الخصوم أنفسهم وبالطلبات عينها قيدت برقم ٥٤ سنة ١٩٥٤ وقال فى تبيانها ما قاله فى الدعوى الأولى من أن المرحومة اسما حليم كانت تدبر أطيانه البالغ مساحتها ١٦٤ ف و ١٧ ط و ١٧ س بطريق النيابة عنه وقد أجرتها مع أطيان أخرى تخصها بجهتها ١٠٧٥ ف و ٢٠ ط و ١٤ س إلى المرحوم اسماعيل فهمى الشلقانى وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ وتجددت لمدة أخرى تنتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٣٥ وقد تمت المحاسبة بين المؤجرة والمستاجر فى ١٥ يونيه سنة ١٩٣٤ وأقر الأخير كتابة بمدى يونيته لأولى بمبلغ ٣٠٣٥٠ ج و ٤٩٩ م و ضمنا لهذا الدين رهن لها ٥٣٦ فدانا وكسور من أطيانه رهنا تأمينا وذلك بموجب عقد رسمى قيد بقلم رهون محكمة المنصورة المختلطة فى ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٤

برقم ١٢٧٧ وعدل بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بعد وفاة المؤجرة بأن جعل الرهن لصالح على بهجت الحارس السابق على تركتها . ولقيام نزاع بين هذا الحارس وبين المستأجر على تفسير الاتفاق آنف الذكر أقام الأول على الثانى دعوى بطالب الدين المتبقى فى ذمته وقضى فى هذه الدعوى ابتدائيا من محكمة القاهرة الابتدائية بالزام ورثة المستأجر بأن يدفعوا الورثة المؤجرة مبلغ ١٧٦٢٨ ج و ٦٦٥ م وبمقتضى هذا الحكم حصل هؤلاء الورثة الأخيرون على حق اختصاص بعقارات مدينهم واستأنف ورثة كل من المستأجر والمؤجرة هذا الحكم وانهى الأمر بعقد صلح بينهما أقر فيه ورثة المستأجر بمديونية مورثهم بمبلغ عشرين ألف من الجنيهات وصدقت محكمة الاستئناف على هذا الصلح بجلسته ١١ يونيه سنة ١٩٤٣ وللوفاء بهذا الدين لجأ ورثة المستأجر إلى بيع الأتبان المرهونة إلى شركة الاتحاد العقارى المصرى وصرحوا لما يدفع قيمة هذا الدين مباشرة إلى الحارس على تركة المؤجرة وذلك من أصل الثمن ويقول الطاعن إنه لما كانت السيدة أسما حليم حين أبرت أطيانه إلى المرحوم اسماعيل الشلقانى مع أطيانه لم تفصح فى عقود الإيجار عن صفتها ككناثة عنه بالنسبة للقدر المملوك له والبالغ إيجاره فى مدة المحاسبة ٢٧٩٨ ج و ٣٤٠ م ولم تفصل بين حقوقها وحقوقه والتأمينات التى حصلت عليها لضمان دين الإيجار وكان من حق الموكل أن يحل محل وكيله فى العقود التى يبرمها لصالحه هذا الوكيل وفى جميع الحقوق المترتبة عليها عينية كانت أو شخصية . وكانت شركة الاتحاد العقارى المصرى (المطعون عليها الرابعة) قد اشترت الأتبان المرهونة وهى على علم بحقوقه إذ قام باخطارها رسميا فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٣ بما له من حقوق على تلك الأتبان ومع ذلك فقد دفعت الثمن جميعه لورثة الشلقانى والحارس على تركة أسما حليم دون أن تحجز له نصيبه فيه مما يجعلها مسئولة معهما بالتضامن عن دينه آنف الذكر لهذا فقد رفع هذه الدعوى بطليانه السابقة . دفع المطعون ضده الثانى (الحارس على تركة أسما حليم) بعدم أحقية الطاعن فى المطالبة بالإيجار أولا لصدور حكم من المحكمين فى ٨ من مايو سنة ١٩٣٥ يحسم كل نزاع بينه وبين زوجة أبيه السيدة أسما حليم وورثتها وقد قضى هذا الحكم بتثبيت ملكية القدر الذى يطالب الطاعن بإيجاره للسيدة أسما . ثانيا - لإقرار الطاعن فى دعوى الحساب رقم ١١٢١ سنة ١٠٣٧ كلى مصر التى كان قد رنعهما على ورثة المؤجرة المذكورة بتخالفه نهائيا عن جميع الحقوق الناشئة

عن إدارتها لأطيانه في المدة من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ تاريخ وفاة والده المرحوم حسين واصف إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ تاريخ وفاة السيدة أسما حليم - ورد الطاعن بأن حكم المحكمين وإقراره بالتنازل في دعوى الحساب لم يتناول الدين موضوع دعواه الحالية - وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٤ حكمت محكمة المنصورة الابتدائية برفض الدعوى ورفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم بعريضة أودعها قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة في ١٧/٣/١٩٥٥ وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٨ سنة ٧ ق كما رفع في ذات التاريخ استئنافا آخر عن الحكم الصادر في دعواه الأولى باعتباره تاركا لها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٩ سنة ٧ ق وقد ضمت المحكمة الاستئنافين ثم حكمت بتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٠ في الاستئناف الأول بتأييد الحكم المستأنف وفي الاستئناف الثاني بعدم جواز الاستئناف لقبول الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بشقيه بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد إعلان الطعن إلى المدعى عليهم فيه قدم هؤلاء مذكرات بدفاعهم وقد دفع ورثة الشلقاني في مذكرتهم بعدم قبول الطعن لبطلان إعلانه لبعضهم وباجلسة المحددة لنظره طلبت النيابة رفض هذا الدفع وتمسكت برأيها السابق .

وحيث إن ورثة الشلقاني المطعون ضدهم المذكورين تحت : أولا - دفعوا في مذكرتهم ببطلان الطعن تأسيسا على أن إعلانه إلى عبد العزيز وعواطف وممدوح أولاد المرحوم اسماعيل فهمي الشلقاني وإلى السيدة سنية حسين صدق زوجة المورث المذكور هذا الإعلان قد وقع باطلا ذلك أن عبد العزيز قد فرضت عليه الحراسة بموجب الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ورغم ذلك أعلن الطعن إلى شخصه مع أن القانون كان يوجب توجيه الإعلان إلى الحارس عليه ، كذلك وجه الإعلان إلى عواطف في شخص والدتها السيدة سنية حسين صدق بوصفها وصية عليها مع أنها كانت قد بلغت سن الرشد قبل إعلانها بالطعن - أما ممدوح ووالدته السيدة سنية صدق فانه على الرغم من وجود محل إقامة معروف لهما فقد أعلن بالطعن في النيابة دون أن يبذل الطاعن أي جهد في سبيل الإمتداء إلى محل إقامتهما . وحيث إنه لما كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون

رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى رفع عن كاهل الطاعن عبء اعلان الطعن والقاء على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والاقبال من مواطن البطلان فى التشريع على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — فانه يفرض وقوع البطلان المدعى به فى اعلان بعض المطعون ضدهم فان ذلك لا يترتب عليه سوى اعادة اعلانهم بالطعن اعلانا صحيحا ولو بعد فوات الميعاد المحدد للاعلان فى المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ذلك أن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون آنف الذكر ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه البطلان ولما كان الحارس على عبد العزيز اممايل الشلقانى وكذلك باقى المطعون عليهم المدعى بوقوع بطلان فى إعلانهم بالطعن قد أودعوا مذكرة بدفاعهم فى الميعاد القانونى وحضر محام عنهم جميعا أمام هذه المحكمة ولم يأتينوا وجه مصلحةهم فى التمسك بالبطلان الذى يدعونه فانه لا محل بعد ذلك لإعادة إعلانهم بالطعن ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

أولا — عن الطعن الموجه إلى قضاء الحكم فى الاستئناف رقم ١٢٨ سنة ٧ ق المنصورة .

وحيث إن الطاعن ينعى على هذا القضاء فى سببين أولهما من وجهين والثانى من ثلاثة أوجه ويتحصل الوجه الأول من السبب الأول فى أن الحكم قد شابه قصور فى التسبيب ذلك أن طلباته فى الدعوى كانت من شقين الأول طلب الحكم بأحقية فى العقود المذكورة بالصحيفة — بإيجار ورهن — وفى القيود الحاصلة بمقتضى هذه العقود — رهن واختصاص — وذلك بما يوازى ٢٧٩٨ ج و ٣٤٠ م قيمة حصته فى دين الأجرة والشق الثانى طلب إلزام المطعون ضدهم متضامتين بهذا المبلغ — وعلى الرغم من اختلاف الطلبين فى طبيعتهما وفى أسسهما إذ ينطوى الأول على دعوى عينية والثانى على دعوى شخصية فان الحكم المطعون فيه حين قضى برفض الدعوى برمتها لم يسبب قضاءه برفض الشق الأول من الطلبات أما الشق الثانى منها فان الحكم وإن كان قد أورد أسبابا لقضائه برفضها إلا أن هذه الأسباب جاءت مقصورة على ورثة الشلقانى وشركة الاتحاد

العقارى المصرى — البائعين والمشتريين للعين المرهونة ضمانا لدين الأجرة — أما تركة المرحومة أسما حليم التى كان هذا الشق من الطلبات موجها إليها أيضا فقد أغفل الحكم المطعون فيه كلية تسبيب قضاءه بالنسبة لها ومن ثم يكون هذا الحكم قد قضى بالرفض دون ما سبب فى شق من الطلبات وسبب قضاءه فى الشق الثانى بالنسبة لبعض المدعى عليهم دون باقيهم رغم اختلاف أوضاعهم ومرا كرم القانونية فى الدعوى مما لا يمكن معه انطباق الأسباب الواردة فى شأن هذا البعض على الباقين .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن الصورة المعلنة لصحيفة الاستئناف رقم ١٢٨ سنة ٧ ق والمقدمة بملف الطعن ، ان الطاعن اقتصر فى استئنافه هذا على طلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلبه الخاص بالزام المستأنف عليهم أن يدفعوا له المبلغ موضوع الدعوى وفوائده وطلب الطاعن من محكمة الاستئناف القضاء له بهذا المبلغ وقدره ٢٧٩٨ ج و ٣٤٠ م وفوائده بواقع ٨ ٪ من أول يولييه سنة ١٩٣٤ حتى ١٥/١٠/١٩٤٩ وبواقع ٧ ٪ من ١٦/١٠/١٩٤٩ حتى تمام السداد مع تسجيل الحكم الذى يصدر على هامش التسجيلات والقيود المشار إليها بصحيفة الاستئناف ولم يضمن الطاعن طلباته فى هذا الاستئناف شيئا بخصوص ما كان قد طلبه أمام محكمة أول درجة من الحكم له باحقته فى العقود والقيود الميينة بصحيفة دعواه الابتدائية وإذ كان الاستئناف على ما تقدم ذكره لم يتناول قضاء الحكم فى هذا الشق من الطلبات ولم يطلب الطاعن من محكمة الاستئناف القضاء له به فإن هذا الشق من الطلبات لا يكون مطروحا على تلك المحكمة ومن ثم فلم يكن لها أن تعرض له فى حكمها إذ ليس على محكمة الدرجة الثانية أن تعرض لما لم يستأنفه الخصوم من قضاء محكمة الدرجة الأولى وبالتالي يكون النعى بالقصور على الحكم المطعون فيه لإغفاله الرد على هذا الطلب على غير أساس — أما ما يقوله الطاعن من أن هذا الحكم لم يسبب قضاءه برفض طلب إلزام تركة المرحومة أسما حليم بالمبلغ المطالب به فإن هذا القول غير صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن من بين ما استند إليه فى نفي إلزام المستأنف عليهم جميعا ومن بينهم الحارس القضائى على هذه التركة بهذا المبلغ قوله ” أن المستأنف (الطاعن) أقام دعوى

يطالب فيها ورثة السيدة المرحومة أسما حليم بتقديم حساب عن إدارتها لأطيانه عن المدة من ١٩٢٣/٩/١٥ إلى ١٩٣٦/٩/٢٦ تقيدت برقم ١١٢١ سنة ١٩٣٧ كلى مصر وفيها أقر المستأنف بتنازله عن الدعوى وقد كان الحساب المطلوب شاملا للمدة الواقعة بين وفاة والده المرحوم حسين باشا واصف و وفاة المرحومة أسما هانم حليم ومن البديهي أن المحاسبة عن الأطيان موضوع النزاع كانت من أهداف تلك الدعوى وذلك بالرغم من انكار وكيله بمذكرته " كما أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع أسبابه ومن بين ما تشمله هذه الحالة ما تضمنه الحكم الابتدائي من أسباب مسهية لتبرير قضائه برفض طلب إلزام تركة المرحومة أسما حليم بالمبلغ المطالب به — ومن ثم يكون النعى بهذا السبب في جميع ما تضمنه غير صحيح .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم دلى على حسن نية شركة الاتحاد العقارى المصرى (المطعون ضدها الرابعة) فى الوفاء للحارس على تركة أسما حليم (المطعون ضده الثانى) بأن الطاعن كان قد رفع دعوى حساب على ورثة المرحومة أسما حليم وتنازل عنها وإن هذا التنازل يشمل الحق الذى يطالب به فى دعواه الحالية هذا فى حين أن دعوى الحساب التى تنازل عنها الطاعن لم تكن تتضمن هذا الحق . ومن ثم فلا يتناوله هذا التنازل وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه التنازل منصبا على ذلك الحق على الرغم من أنه لم يكن محلا للنزاع فى دعوى الحساب آنفة الذكر فإن الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال فضلا عن مخالفته لنصر المادة ٥٥٥ من القانون المدنى التى توجب تفسير عبارات التنازل تفسيرا ضيقا وقصره على الحقوق التى كانت وحدها بصفة جلية محلا للنزاع الذى حسمه الصلح .

وينعى الطاعن بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون فيما أقام عليه قضاءه برفض الدعوى بالنسبة لشركة الاتحاد العقارى المصرى (المطعون ضدها الرابعة) من أن وفاءها بالدين الذى كانت الأطيان التى اشتريتها مثقلة به — للحارس على تركة المرحومة أسما حليم كان بحسن نية ولشخص

كان الدين في حيازته فترا به ذمة الشركة طبقا للمادة ٣٣٣ من القانون المدني ويقول الطاعن إنه لا مجال لإعمال تلك المادة متى كان قد أخبر الشركة باستحقاقه لبعض هذا الدين قبل أن توفي به مما كان يقتضى — فى رأيه — تطبيق المواد الخاصة بالنيابة ومن بينها المادة ١٠٦ من القانون المدني التى تقضى بأن أثر العقد يضاف إلى الأصل حتى ولو لم يكن العاقد قد أعلن وقت إبرامه العقد أنه يتعاقد بصفته نائبا وذلك متى كان من المفروض حتما أن من تعاقد مع النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصل أو النائب .

ويتحصل الوجه الثانى من السبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون فيما قاله من أن المشرع يحمى الذين تعاملوا مع الدائن الظاهر ولو كان سيء النية وكشف حقيقة أمره ذلك أنه طالما انكشف للمدين سوء نية الدائن الظاهر وانعدام حقه فان المدين يصبح سيء النية ولا يسرى الوفاء الحاصل منه إلى الدائن الظاهر فى حق الدائن الحقيقى .

ويتحصل الوجه الثالث من هذا السبب فى أن الحكم المطعون فيه شابه فساد فى الاستدلال فيما قرره من أن تسجيل الطاعن عريضة دعواه والتأشير بذلك على هامش قيد الرهن والاختصاص لم يأخذ مأخذ الجدل ، وأن هذا التأشير ما كان يمنع مصلحة الشهر العقارى من إجراء شطب قيد الرهن لأن دعوى الطاعن تعتبر دعوى شخصية وتسجيل عريضتها لا يرتب له حقا عينيا — هذا فى حين أن دعوى الطاعن فى شقها الأول تتضمن المطالبة بحق عينى ولم يتطلب المشرع لحفظ حقه هذا أكثر من الإجراء الذى اتخذته .

وحيث إن الحكم الابتدائى قد أورد فى أسبابه التى أخذ بها الحكم المطعون فيه — بصدد نفي الترام تركة المرحومة أسما حليم بالمبلغ الذى طالب به الطاعن ما يأتى "وحيث إن الحارس المصنفى تركة المرحومة أسما حليم طلب رفض الدعوى مستندا فى ذلك إلى الإقرار الرسمى الصادر من المدعى (الطاعن) بتاريخ ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٧ الذى جاء بالبند الثانى منه " إلحاقا لما تقدم فى البند الأول أقرر أيضا بتنازلى نهائيا عن دعوى الحساب رقم ١١٢١ سنة ١٩٣٧ كلى مصر المينة

في صدر هذا الإقرار " وحيث إنه بالرجوع إلى عريضة الدعوى المذكورة المنضمة يتضح أنها أعلنت من المدعى إلى محمد علي حليم وإبراهيم حليم والسيدة فاطمة توفيق لإلزامهم بصفقتهم وورثة المرحومة أسما حليم بأن يقدموا له حساباً صحيحاً مؤيداً بالمستندات عن إيراداته ومصروفاته وذلك عن المدة من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ تاريخ وفاة والده إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ تاريخ وفاة مورثة المدعى عليهم التي وضعت يدها على تركه مورثة ومورثها بصفقتها حارسة فوصية عليه فوكيلة عنه وحيث إن المدعى (الطامن) رد على ذلك بأن الإقرار إنما ينصب على الدعاوى التي كانت قائمة فقط عند صدوره ولم تكن الدعوى الراهنة من بينها ومن ثم فلا ينسحب عليها . وحيث إنه بالرجوع إلى أوراق الدعوى الحالية يتضح أن المحاسبة تمت بين المستأجر والمؤجرة شخصياً بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٣٤ وأن رهن الأعيان الذي تم ضماناً للدين المعترف به قيد في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٤ وأن دعوى الإيجار رفعت في سنة ١٩٣٦ وحكم فيها ابتدائياً في ١٥/١١/١٩٤١ ورفض تدخل المدعى فيها أمام محكمة الاستئناف بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٤٢ وتم التصديق على محضر الصلح المقدم فيها من الطرفين في ١١ يونيو سنة ١٩٤٣ ، وحيث إن المسلم به من المدعى (الطامن) نفسه أن المبلغ المطالب به قد نتج عن إدارة المرحومة أسما حليم لجزء من أطيانه عن طريق تأجيرها للغير في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٣٥ أي في فترة داخلية في مدة وكالتها عنه حسب الثابت بعريضة دعوى الحساب وقد صفي حساب الإيجار المقول بعقده لصالحه بمعرفة وكيله ومن ثم يكون إقراره بالتنازل نهائياً عن دعوى الحساب وبأحققته فقط لمبالغ معينة وردت في ذلك الإقرار يعتبر وارداً في حقوقه الناشئة من الإيجار المشار إليه باعتباره أحد أعمال الإدارة التي قامت بها نيابة عنه ، وحيث إن عقد الرهن المقيّد في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٤ والأحكام الصادرة بعد ذلك والصلح المصدق عليه في ١١ يونيو سنة ١٩٤٣ ليست في الحقيقة سوى سلسلة من الأعمال القانونية قصد بها تفسير وتنفيذ المحاسبة التي تمت بين المؤجرة والمستأجر في ١٥ يولييه سنة ١٩٣٤ فلم يكن من أثرها إنشاء حق استقر للمؤجرة في ذمة المستأجر وورثته من بعده في تاريخ لاحق للمدة التي قامت فيها السيدة أسما حليم بإدارة أمواله والتي طالب المدعى ورثتها بتقديم الحساب عنها . وحيث إنه متى ثبت أن الدين المطالب به في الدعوى الحالية ناشئ عن إدارة السيدة أسما حليم لأطيان

المدعى فى المدة الواردة بعريضة دعوى الحساب وثبت كذلك أن المدعى قد تنازل عن دعوى الحساب المرفوعة منه على ورتها مع استثناء مبالغ معينة أشير إليها صراحة فى إقرار التنازل بغير ما قيد أو تحفظ بالنسبة لغيرها فإن الدعوى الحالية تكون على غير أساس متعينة الرضى دون حاجة للتعرض للنزاع الذى أثاره الحارس حول ملكية المدعى للأرض المطالب بإيجارها استنادا إلى ماورد بحكم المحكمين“ وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم ما سبق نقله عنه فى الرد على الوجه الأول من السبب الأول ولما كان يبين من الإقرار الكتابى المصدق عليه فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٧ والمقدمة صورته الرسمية من الطاعن بملف الطعن أن هذا الطاعن أقر فيه بتنازله نهائيا عن الدعوى رقم ٩٦١ سنة ١٩٢٧ كلى مصر التى كان قد رفعها بطلب بطلان حكم المحكمين وعن الدعوى رقم ١٠٢١ سنة ١٩٣٧ التى كان قد رفعها ضد ورثة المرحومة أسما حليم بطلب تقديم حساب عن إدارة مورتهم المذكورة لتركة والده المرحوم حسين واصف فى المدة من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ تاريخ وفاة الأخير حتى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ تاريخ وفاة السيدة أسما حليم وعن الدعوى رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٧ كلى مصر التى كان الطاعن قد أقامها ضد ورثة السيدة المذكورة بطلب إلزامهم بأن يدفعوا له من تركة مورتهم مبلغ ٨٧٤٠ ج — كما تنازل الطاعن عن الحجز الذى كان قد أوقعه تحت يد بنك مصر وفاء لهذا المبلغ وأقر الطاعن فى هذا الإقرار بصحة حكم المحكمين وبقبوله له وتعهد بتنفيذه كما أقر فى البند الثالث بما يأتى ”وحيث إنه لم يكن لى طرف المرحومة أسما هانم حليم سوى مبلغ ٣٤٧٤ ج و ٦٤٥ م وهذا المبلغ وافق ورثة السيدة المذكورة بأنه حتى لذلك فإنى أوافق على دفع هذا المبلغ إلى البنك العقارى المصرى لحسابى من النقود المودعة ببنك مصر باسم المرحومة أسما هانم حليم“ وختم الإقرار بالعبرة الآتية ”قد صدر هذا الإقرار منى بعد فحص ودرس جميع تفصيلات القضايا المذكورة بهذا والأرقام الحسابية المقيمة فى الدفاتر وصار هذا الإقرار نهائيا لا رجوع فيه بأى وجه من الوجوه“ لما كان هذا هو الثابت فى الإقرار المختلف على تفسيره فإن محكمة الموضوع إذ حصلت منه أنه تضمن فيما تضمنته تصفية حساب الإيجار المطالب به فى الدعوى الحالية بحيث يمتنع على الطاعن العودة إلى المطالبة بهذا الدين وبيئت المحكمة الاعتبارات المؤدية لذلك وكانت فيما حصلته لم تخرج فى تفسيرها لهذا الإقرار عن المعنى الظاهر لعبارة فانه لا يكون لمحكمة النقض

سبيل عليها في ذلك ولا وجه للنعي على حكمها بخالفه نص المادة ٥٥٥ من القانون المدني في هذا التفسير ذلك أن ما ورد في البند الثالث الآنف الذكر صريح في الدلالة على أن الطاعن قد أبرأ ذمة السيدة أسما حليم نهائيا من جميع ماله من ديون عليها حتى تاريخ وفاتها باستثناء مبلغ الـ ٣٤٦٤ ج و ٦٤٥ م المشار إليه في هذا البند والذي اتفق على أن يدفعه الورثة للبنك العقاري المصري لحسابه ولم ينازع الطاعن في أنهم دفعوه فعلا — ولما كان الدين المطالب به في الدعوى الحالية قائما في ذمة السيدة أسما حليم وقت صدور هذا الاقرار من الطاعن فان التصفية التي تمت تكون قد شملته حتما ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من السبب الثاني بفساد الاستدلال ومخالفة القانون في خصوص تفسيره للاقرار المتقدم الذكر على غير أساس وإذا كان الحكم قد انتهى صحيحا إلى عدم أحقية الطاعن في مطالبة ورثة المرحومة أسما حليم بالمبلغ المطالب به فان ذلك يستتبع بالضرورة عدم أحقيته أيضا في مطالبة ورثة الشلقاني وشركة الاتحاد العقاري المصري بهذا المبلغ لأن حقه في مطالبتهم به مترتب على انشغال ذمة تركة المرحومة أسما بهذا الدين ومن ثم فقد كان حسب الحكم المطعون فيه لرفض الدعوى قبل هذين المطعون عليهما (ورثة الشلقاني والشركة) ما أورده من أسباب لرفضها قبل تلك التركة وبالتالي يكون كل ما قاله الحكم في شأن صحة الوفاء الحاصل من الشركة وورثة الشلقاني إلى ورثة المرحومة أسما حليم وفي شأن ما يترتب على تسجيل عريضة دعوى الطاعن استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى لا يؤثر الخطأ في سلامة الحكم ومن ثم يكون النعي بباقي أوجه الطعن المتقدم ذكرها وهو منصب على ما ورد في تلك الأسباب الزائدة غير منتج — بفرض صحته . ثانيا — عن الطعن الموجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه في الاستئناف رقم ١٢٩ سنة ٧ ق المنصورة .

وحيث إن هذا الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في الاستدلال ذلك أنه أقام قضاءه بعدم جواز استئناف الحكم الصادر باعتبار الطاعن تاركا دعواه على ما قاله من أن الطاعن قبل هذا الحكم ونفذه بأن رفع الدعوى من جديد وأنه لا مصلحة له في هذا الاستئناف بعد أن قضى في موضوع دعواه الثانية برفضها واستأنف الحكم الصادر فيها — هذا

في حين أن الطاعن عندما رفع دعواه الثانية احتفظ لنفسه بالحق في استئناف الحكم الصادر في دعواه الأولى باعتباره تاركا لها كما أن رفعه دعواه الثانية لا يمكن أن يعتبر تنفيذا للحكم الصادر في الدعوى الأولى لأن هذا الحكم لم يقض بشيء يمكن للطاعن تنفيذه إذ قد اقتصر قضاؤه على اعتبار المدعى تاركا دعواه والزامه بالمصاريف كما أن قبول الحكم الذي يفيد التنازل عن الحق في الاستئناف يجب أن يكون صريحا ولا يؤخذ بطريق الاستتاج كذلك فإن مصلحة الطاعن في استئناف الحكم الصادر في دعواه الأولى قائمة لأنه طالب فيها بالفوائد من تاريخ رفعها وبالمصاريف والقضاء باعتباره تاركا هذه الدعوى يترتب عليه ضياع هذه الفوائد والمصاريف عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على قوله "وحيث إن المستأنف (الطاعن) أقام أولا الدعوى رقم ٣٣٠ سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة وقد انتهت بالقضاء فيها بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٥٣ باعتباره تاركا دعواه وبعد أن صدر هذا الحكم قام المستأنف برفع الدعوى من جديد ضد نفس الخصوم وبنفس الطلبات وقيدت هذه الدعوى برقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقد طعن على الحكم الصادر فيها برفضها بطريق الاستئناف ثم طعن بعد ذلك على الحكم الأول الصادر في الدعوى رقم ٣٣٠ سنة ١٩٤٩ بطريق الاستئناف أيضا . وحيث إن هذا الإجراء الذي قام به المستأنف يعتبر من جانبه قبولاً للحكم الصادر في الدعوى الأولى موضوع هذا الاستئناف وذلك طبقا لحكم المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز ممن قبل الحكم . . . ومن المقرر قانونا تطبيقا لهذه المادة أن المحكوم عليه يعتبر قابلا للحكم إذا نقضه باختياره دون أن يكون مجبرا على التنفيذ ولما كان الحكم قد قضى باعتبار المدعى تاركا لدعواه فانه يكون قد ترك دعواه فعلا ويعتبر بذلك أنه نفذ الحكم باختياره حين قام برفع الدعوى من جديد بنفس الطلبات وعلى نفس الخصوم بإجراءات مبتدأة وعلى ذلك أصبح الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٣٠ سنة ١٩٤٩ نهائيا غير قابل للاستئناف وحيث إنه من جهة أخرى فانه من المقرر قانونا أن المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن وإذا ثبت مما تقدم أن المستأنف قد عدل عن الاستمرار

في تلك الدعوى وأقام دعوى أخرى فانه لا تكون له مصلحة في الطعن على الحكم الصادر في الدعوى الأولى باعتباره تاركا لها لأنه لن يعود هذا الطعن عليه بأية فائدة وحيث إنه لذلك يكون الدفع المبدى من مصلحة الشهر العقاري بعدم جواز الطعن في الحكم الأول بطريق الاستئناف في محله". ولما كان قبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون صريحا يكون ضمينا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء يدل دلالة واضحة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن فيه ، وكانت محكمة الاستئناف قد استخلصت قبول الطاعن للحكم الصادر في دعواه الأولى باعتباره تاركا لها من أنه بدلا من أن يستأنف هذا الحكم رفع دعوى جديدة بالطلبات عينها وعلى الخصوم أنفسهم ولما قضى برفض دعواه هذه رفع استئنافا عن الحكم الصادر فيها ثم أتبعه برفع استئناف عن الحكم الصادر في دعواه الأولى واعتبرت محكمة الاستئناف رفعه الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ اختياري لما قضى به الحكم الأول من اعتباره تاركا دعواه وذلك لما في رفعه الدعوى الثانية بدلا من استئنافه الحكم الصادر في دعواه الأولى من دلالة واضحة على تركه الدعوى الأولى فعلا واذ كان هذا الذي استخلصته محكمة الاستئناف هو استخلاص موضوعي سائق مستمد من وقائع تؤدي إليه وكان ما يدعيه الطاعن من أنه احتفظ بحقه في استئناف هذا الحكم عند رفع دعواه الثانية هو ادعاء مجرد من الدليل فلا يؤبه به — لما كان ذلك، فان النعي بخالفة القانون وبفساد الاستدلال على قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف يكون على غير أساس واذ كان يكفي هذا الحكم لإقامة قضائه هذا ما قرره من قبول الطاعن للحكم المستأنف فان ما أورده في أسبابه عن انتفاء مصلحة الطاعن في الاستئناف يكون تريدا منه لم يكن هو بحاجة إليه في إقامة قضائه ومهما وقع من خطأ في هذه الأسباب النافلة فانه لا يؤثر في سلامة الحكم وبالتالي يكون النعي بهذا الخطأ غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٢٠)

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تنفيذ عقارى . ” الاعتراض على قائمة شروط البيع ” . ” الفصل فى الاعتراضات ” .

تأسيس الاعتراضات على قائمة شروط البيع على أوجه بطلان شكلية ، وجوب الفصل فيها . كون أوجه البطلان موضوعية ، المحكمة بالحيار ، إما أن تفصل فى موضوع الاعتراض وتقرر بناء على ما يتضح لها وجوب الاستمرار فى التنفيذ أو وقفه ، أو أن لا تتعرض للفصل فى موضوع الاعتراض وتأمر بالاستمرار فى التنفيذ مع تكليف الخصم بمرض النزاع على المحكمة المختصة .

(ب) تنفيذ عقارى . ” الاعتراض على قائمة شروط البيع ” . ” دعوى الاستحقاق الفرعية ” .

قيام الاعتراض على عسدم ملكية المدين المحجوز عليه للعقار المحجوز . اعتبار ذلك من أوجه البطلان التى تبدى بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع والتى تملك محكمة الاعتراضات الفصل فى موضوعها . لا يغير من ذلك كون المنازعة تنطوى على ادعاء باستحقاق العين المنفذ عليها . جواز ابدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، كما يجسوز سلوك سبيل دعوى الاستحقاق الفرعية .

١ — مفاد نصوص المواد ٦٤٢ و ٦٤٧ و ٦٤٨ من قانون المرافعات أنه إذا كانت الاعتراضات على قائمة شروط البيع مؤسسة على أوجه بطلان شكلية وجب على المحكمة أن تفصل فيها . أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص الشارع للمحكمة إما أن تفصل فى موضوعها وتقرر

بناء على نتيجة هذا الفصل الاستمرار في التنفيذ أو وقفه أو ألا تتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة لتفصل فيه بالطرق المعتادة ويكون ذلك - على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية - إذا لم تتوافر لدى المحكمة التي تقدم إليها الاعتراضات العناصر الكافية للبت في أصل الحقوق المتنازع عليها أو إذا لم تر النزاع - على جديته - مؤثرا في جواز المضي في التنفيذ أو إذا رآته في ظاهره غير جدير بأن تعطل بسببه الإجراءات^(١)

٢ - متى كانت منازعة الطاعن مبناها في الواقع تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ وهو كون العقار المحجوز مملوكا للمدين المحجوز عليه ، فإن هذه المنازعة تعتبر من أوجه البطلان التي تبدي بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع والتي تملك محكمة الاعتراضات الفصل في موضوعها ، ولا يغير من ذلك كون المنازعة تنطوي على ادعاء باستحقاق المعارض أو مدينه للمعين المنفذ عليها وأن المشرع نظم في المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات طريقا آخر لعرض مثل هذه المنازعة على القضاء وهو دعوى الاستحقاق الفرعية ، ذلك أن نص هذه المادة يجرى بأنه "يجوز طلب بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه - ولو بعد انتهاء الميعاد المذكور في المادة ٦٤٦ (وهو ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع) - وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع العادية ... " ومفاد ذلك أن المشرع لم يمنع ابداء المنازعة المؤسسة على الادعاء باستحقاق العقار المحجوز بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، بل على النقيض فقد جاء نص هذه المادة قاطعا في جواز ابدائها بهذا الطريق وذلك على اعتبار أنها وجه من أوجه بطلان التنفيذ المنصوص عليها في المادة ٦٤٢ مرافعات ، وإنما نظم في المادة ٧٠٥ طريقا آخر لرفع هذه المنازعة إلى القضاء إلى جانب طريق الاعتراض .

(١) تقض ١٩٥٣/٥/٣٠ طعن ١٦٠ من ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٧٥٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول اتخذ بموجب الحكين الصادرين له ضد مدينة المطعون
ضده الثانى بتاريخ ٢٩ سبتمبر و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣ فى الدعويين رقمي ٢٠٦
و ٢٥٠٦ سنة ١٩٥٣ كلى الفيوم اجراءات التنفيذ العقارى على أربعة أفدنة وعشرة قراريط
على اعتبار أنها مملوكة لهذا المدين وقام باعلان تنبيه نزع الملكية فى ٢٥/٢/١٩٥٤
وسجله فى ٢٢/٣/١٩٥٤ ثم أودع قائمة شروط البيع فى ٥ يونيه سنة ١٩٥٤ —
وبتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٤ قرر البنك الطاعن فى قلم كتاب محكمة الفيوم
الابتدائية بالاعتراض على هذه القائمة وطلب الحكم بايقاف اجراءات البيع
وبنى اعتراضه على أن العين المنفذ عليها والميمنة بالقائمة كانت مرهونة له مع أطيان
أخرى رهنا رسميا من المرحوم محمد أبو السعود تأمينا لدين له على مدينه المذكور
وأنه بسبب عدم وفاء هذا المدين وورثته من بعده بذلك الدين اتخذ ضد هؤلاء
الورثة اجراءات لنزع ملكية العين المرهونة وحكم بنزع ملكيتها فى ٢٢/٥/١٩٤٣
وانتهت هذه الإجراءات برسومزاد العين عليه بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣
فى القضية رقم ٣٠٤ سنة ١٩٤٨ بيوع كلى الفيوم وأن المطعون عليه الثانى كان
مختصا فى إجراءات التنفيذ هذه بصفته حائزا لتلك العين — ورتب الطاعن على
ذلك بطلان الاجراءات المعترض عليها وقد قيد اعتراضه برقم ١٨ سنة ١٩٤٥ بيع
كلى الفيوم ولدى نظره دفع المطعون ضده الأول بأن العقار المنفذ عليه لايدخل
ضمن الأطيان التى رسا مزادها على البنك الطاعن فى القضية رقم ٣٠٤ سنة ١٩٤٨
آنفه الذكر — وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٤ قضت محكمة الفيوم الابتدائية بقبول
الاعتراض شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مكتب خبراء وزارة العدل
لمعاينة الأرض محل النزاع وتطبيق مستندات الطرفين لمعرفة ما إذا كانت تلك
الأرض تدخل فى الأطيان التى رسا مزادها على البنك المعترض بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٣

في الدعوى رقم ٣٠٤ سنة ١٩٤٨ أم لاتدخل وقد أودع مكتب الخبراء تقريراً ضمنه أن الأطيان موضوع قائمة شروط البيع المعترض عليها تدخل ضمن الأطيان التي رسا مزادها على البنك الطاعن — فاعترض المطعون ضده الأول على هذا التقرير وأصر على عدم دخول العين المنفذ عليها في تلك الأطيان مدلاً على ذلك بأن شهادة التصرفات التي استخرجها من الشهر العقاري لم يرد بها ذكر لوجود رهن أو اختصاص للبنك على هذه العين وبأنها مكلفة باسم مدينه المطعون ضده الثاني وليست باسم مدين البنك المعترض ونعى على تقرير الخبير عدم تطبيقه مستنداته على الطبيعة وإزاء ذلك قضت المحكمة في ١٧/١١/١٩٥٥ بإعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لاستيفائها وذلك بتطبيق مستندات المعترض ضده الأول (المطعون ضده الأول) على العين محل النزاع وقام بهذه المأمورية خبير آخر من خبراء المكتب وقدم تقريراً خلص فيه إلى النتيجة التي انتهى إليها الخبير الأول وأضاف أنه تبين له أن الحكم الصادر في ١٩/١٠/١٩٥٣ برسو الأطيان على البنك المعترض قد صدر في مواجهة المعترض ضده الثاني (المطعون ضده الثاني) مدين الدائن متخذ الاجراءات المعترض عليها وذلك بوصفه حائزاً ووارثاً ورد الخبير على مستندات هذا الدائن بأن قيامه بإعلان البنك المعترض باجراءات التنفيذ بوصفه حائزاً يدل على أن لهذا البنك تسجيلات سابقة على ذات العين الواردة في قائمة شروط البيع المعترض عليها إذ لو كانت هذه التسجيلات على أطيان أخرى غير هذه العين كما يدعى المطعون ضده الأول لما كان هناك ما يدعو للإندار البنك كحائز وعمل الخبير عدم ظهور تسجيلات البنك في شهادات التصرفات المقدمة من المطعون ضده الأول بأن هذه الشهادات عن مدة لاتدخل فيها السنة التي سجل فيها حكم تزاع الملكية الصادر للبنك في ٢٢/٥/١٩٤٣ والمسجل في نفس اليوم وذكر أن التكليف لم ينقل باسم البنك الراسي عليه المزاى بسبب عدم تسجيل حكم مرمى المزاى — وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة الابتدائية بهيئة أخرى في موضوع الاعتراض برفضه وبلاستمرار في إجراءات البيع مؤسسة قضائها بذلك على أنه وإن ثبت من تقرير الخبير أن العين المعترض على التنفيذ عليها تدخل ضمن الأطيان التي رسا مزادها على البنك المعترض إلا أن الملكية لا تنتقل إلى الراسي عليه المزاى إلا بتسجيل حكم مرمى المزاى وإذا كان المعترض لم يسجل هذا الحكم إلا في ١٤/٤/١٩٥٩ وهو تاريخ لاحق

على إجراءات التنفيذ المعترض عليه فإن اعتراضه يكون على غير أساس — وقد استأنف البنك الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقد استئنفته برقم ١١٦٤ سنة ٢٦ ق وبتاريخ ١٢/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٩/١١/١٩٦٣ وفيها صحت النيابة على المذكرة المقدمة منها والتي أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف نحت نفسها عن الفصل فى موضوع الاعتراض تأسيسا على ما قالته فى حكمها من أن دعوى الاعتراض ليست محلا للفصل فى هذا الادعاء الموضوعى إعمالا لنص المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات وأن وسيلة الطاعن للدفاع عن ملكيته هى رفع دعوى استحقاق طبقا للمادة ٧٠٥ من هذا القانون لا أن يكتفى بمجرد — الاعتراض — هذا فى حين أن المشرع قد أوجب فى المادة ٦٤٢ مرافعات على المدين والحائز والدائنين المسجلين إبداء جميع أوجه البطلان فى الإجراءات السابقة على تقديم القائمة — شكلية كانت هذه الأوجه أو موضوعية — بطريق الاعتراض وأجاز فى المادة ٦٤٣ لكل ذى مصلحة من غير هؤلاء إبداء ما لديهم من هذه الأوجه بهذا الطريق أيضا مما يفيد أن لمالك العقار الذى اتخذت ضده خطأ إجراءات نزع الملكية أن يدافع عن ملكيته بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع فى المواعيد القانونية فإذا ما فاتته هذه المواعيد يكون له رفع دعوى استحقاق بالطريق المبين فى المادة ٧٠٥ وإذ كان ما بنى عليه الطاعن اعتراضه من أن إجراءات التنفيذ التى اتخذها المطعون ضده الأول باطلة لأن العقار المنفذ عليه غير مملوك لمدينه، يعتبر من أوجه البطلان الموضوعية التى تختص محكمة الاعتراضات بالفصل فيها فإن محكمة الاستئناف بامتناعها عن الفصل فى موضوع هذا الاعتراض بحجة أن دعوى الاعتراض ليست محلا لنظر هذا النزاع الموضوعى تكون قد خالفت القانون ولا محل لاستنادها إلى المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات لأن

هذه المادة — في رأى الطاعن — لا تجيز لمحكمة الاعتراضات التخلي عن الفصل في موضوع الاعتراض إلا إذا كان النزاع يدخل أصلا في اختصاص محكمة أخرى غيرها وهو الأمر المتفق في النزاع الذى كان مطروحا عليها لأنها هى المختصة أصلا نوعيا ومحليا بنظره .

وحيث إن المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات أوجبت على المدين والحائز والدائنين الذين سجلوا تنبيهااتهم والدائنين أصحاب الرهون الحيازية والرسمية وحقوق الاختصاص والامتياز الذين قيدت حقوقهم قبل تسجيل التنبيه إبداء أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات سواء أ كان أساس — البطلان عيبا في الشكل أم في الموضوع — بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط حقهم في التمسك بها كما أجازت المادة ٦٤٣ لكل ذى مصلحة من غير من ورد ذكرهم في المادة السابقة إبداء ما لديه من أوجه البطلان بطريق الاعتراض على القائمة ، ونصت المادة ٦٤٧ على أن تفصل المحكمة التى يجرى أمامها التنفيذ في الاعتراضات على أوجه السرعة ثم نصت المادة ٦٤٨ على أن للمحكمة عند النظر في أوجه البطلان الموضوعية أن تحكم دون مساس بالحق بالاستمرار في إجراءات التنفيذ مع تكليف الخصوم عند الاقتضاء رفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة . ومفاد هذه النصوص أنه إذا كانت الاعتراضات مؤسسة على أوجه بطلان شكلية وجب على المحكمة أن تفصل فيها أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص الشارع للمحكمة إما أن تفصل في موضوعها وتقرر بناء على نتيجة هذا الفصل الاستمرار في التنفيذ أو وقفه أو ألا تتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمّر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة لتفصل فيه بالطرق المعتادة ويكون ذلك — على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية — إذا لم تتوافر لدى المحكمة التى تقدم إليها الاعتراضات العناصر الكافية للبت في أصل الحقوق المتنازع عليها أو إذ لم تر النزاع — على جديته — مؤثرا في جواز المضي في التنفيذ أو إذا رآته في ظاهره غير جدير بأن تعطل بسببه الإجراءات — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الابتدائية قد رأت أن لها سلطة الفصل في موضوع الاعتراض وفصلت فيه برفضه تأسيسا على أن

إجراءات التنفيذ المعترض عليها سابقة على تاريخ تسجيل مرسى المزاد الصادر للمعترض لكن الحكم المطعون فيه وإن كان قد انتهى في منطوقه إلى تأييد الحكم الابتدائي إلا أنه — على ما يبين من أسبابه — ذهب مذهباً آخر إذ أقام قضاءه على أن بحث موضوع الاعتراض غير جائز بمقولة إن محل بحثه ليس دعوى الاعتراض وأنه ما دام البنك المعترض (الطاعن) يؤسس اعتراضه على أن العين المنفذ عليها ليست مملوكة لمدين الدائن مباشر الإجراءات المعترض عليها وإنما لمدينه هو المرحوم محمود أبو السعود وأنه سبق أن نزع ملكية هذه العين ورسا مزادها عليه فإن حقيقة هذه الطلبات هي طلب استحقاق العقار وكان يجب على البنك أن يرفع دعوى الاستحقاق المتصوص عليها في المادة ٧٠٥ لا أن يكتفى بالاعتراض في ذاته وأنه لذلك فلا محل لوجهة النظر التي ذهبت إليها محكمة أول درجة بإجراء المفاضلة بين التسجيلين وأن البحث فيما توجهه المادة ٥٩٠ من تسجيل حكم مرسى المزاد ليكون حجة على الغير غير مجد في النزاع المطروح ولئن كان الحكم المطعون فيه قد قرر بعد ذلك أنه يرى أن يقضى بالاستمرار في التنفيذ طبقاً للمادة ٦٤٨ من قانون المرافعات إلا أنه أردف ذلك بقوله إنه يرى هذا الرأي لتصحيح المركز القانوني للنزاع لأن دعوى الاعتراض ليست محلاً للفصل في الادعاء الموضوعي الذي يثيره المعترض في اعتراضه ، ومفاد ذلك أن محكمة الاستئناف لم تتخل عن الفصل في موضوع الاعتراض عملاً برخصة التنحي المخولة لها في المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات وإنما على أساس أنها لا تملك بحث هذا الموضوع وهذا منها خطأ في القانون ذلك أن منازعة الطاعن كما بينها الحكم المطعون فيه — مبناها في الواقع تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ وهو كون العقار المحجوز مملوكاً للمدين المحجوز عليه ومن ثم فإن هذه المنازعة تعتبر من أوجه البطلان التي تبدى بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع والتي تملك محكمة الاعتراضات الفصل في موضوعها ولا يغير من ذلك كون المنازعة تنطوي على ادعاء باستحقاق المعترض أو مدينه للعين المنفذ عليها ، وأن المشرع نظم في المادة ٧٠٥ طريقاً آخر لعرض مثل هذه المنازعة على القضاء وهو دعوى الاستحقاق الفرعية ذلك أن نص هذه المادة يجري كالاتي "يجوز طلب بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه — ولو بعد انتهاء الميعاد المذكور في المادة ٦٤٦ (وهو ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع)

وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع العادية ويختصم فيها مباشر الإجراءات والمدين أو الحائز وأول الدائنين المقيدين" — ومفاد ذلك أن المشرع لم يمنع إبداء المنازعة المؤسسة على الادعاء باستحقاق العقار المحجوز بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع بل على النقيض فقد جاء نص هذه المادة قاطعا في جواز إبدائها بهذا الطريق وذلك على اعتبار أنها وجه من أوجه بطلان التنفيذ المنصوص عليها في المادة ٦٤٢ مرافعات وإنما نظم القانون في المادة ٧٠٥ طريقا آخر لرفع المنازعة إلى القضاء إلى جانب طريق الاعتراض . لما كان ما تقدم ، فإن محكمة الاستئناف إذ تخلت عن الفصل في موضوع الاعتراض المقدم من الطاعن بحجة أنها لا تملك هذا الفصل لأن دعوى الاعتراض ليست محلا لبحثه فإنها تكون قد خالفت القانون بما يستوجب نقض حكمها دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ولا يقدح في ذلك أن هذا الحكم قد استند إلى المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات التي تنحول لمحكمة الاعتراضات رخصة التنحي عن الفصل في أوجه البطلان الموضوعية ذلك أن هذا الاستناد كان — كما سلف القول — مبنيًا على فهم خاطيء بأنها لا تملك الفصل في المنازعة المطروحة عليها لعدم جواز إبدائها بطريق الاعتراض ولا يعرف ماذا كان قضاؤها يكون في خصوص استعمال تلك الرخصة لو أنها فهمت القانون على وجهه الصحيح .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٢١)

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” ما لا يعد كذلك ” .
بطلان .

إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي . اتفاق هذه الأسباب مع التطبيق القانوني الصحيح وكفايتها بذاتها لحل قضاء الحكم المطعون فيه . النعى بالخطأ فى القانون على الحكم المطعون فيه فيما استورد فيه تزييدا . عدم جدواه . الخطأ فى الأسباب الزائدة لا يبطل الحكم .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” ما لا يعد كذلك ” .

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الصادر فى الموضوع وأخذه بأسبابه . مؤداه اعتماد محكمة الاستئناف لحكم التحقيق الذى أصدرته محكمة أول درجة وبنت عليه قضاءها فى الموضوع لصحة أسبابه ، وفيه الرد الضمنى على طلب إلغاء حكم التحقيق . لا محل لإيراد أسباب خاصة للرد على هذا الطلب .

١ - متى كانت أسباب الحكم الابتدائي التى أحال إليها الحكم المطعون فيه تتفق مع التطبيق القانوني الصحيح وتكفى بذاتها لحل قضاء الحكم المطعون فيه ، فإن النعى بالخطأ فى القانون على الحكم المطعون فيه فيما استورد فيه تزييدا يكون عديم الجدوى ، ومثل هذا الخطأ فى الأسباب الزائدة لا يبطل الحكم .

٢ - قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر فى الموضوع وأخذه بأسبابه يتضمن أن محكمة الاستئناف قد اعتمدت حكم التحقيق الذى أصدرته محكمة أول درجة وبنت عليه قضاءها فى الموضوع وذلك لصحة أسبابه وفى هذا الرد الضمنى على ما طلبه الطاعنان فى استئنافهما من إلغاء حكم التحقيق ولم يكن على محكمة الاستئناف بعد ذلك أن تفرد أسبابا خاصة للرد على هذا الطلب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أنه بصحيفة معلنه بتاريخ ١٩٥٤/١/٣٠ أقام الطاعنان على المطعون ضدها الدعوى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٤ تجارى كلى الاسكندرية طلبا فيها القضاء بإلزامها أن تدفع لهما مبلغ ١٨٣٦ ج والفوائد القانونية وأساسا دعواهما على أن المطعون ضدها تستغل ملهى إمباسادور بالإسكندرية لإقامة حفلات مسائية تقوم أثناءها بالأداء العلنى لقطع موسيقية من وضع بعض أعضاء المكتب المصرى لحقوق التأليف وجمعية المؤلفين والملحنين اللذين يمثلهما الطاعنان ، وذلك دون الحصول على إذن سابق منهما كممثلين للمؤلفين والملحنين أصحاب الحق فى هذه المصنفات ودون أن تؤدي مقابل هذا الأداء العلنى وقد رفضت التوقيع على عقد تصريح بالأداء العلنى لقاء مبلغ إجمالى قدره ١٨ ج شهريا ولم تلق بالا بعد ذلك إلى تنبيههما عليها بخطابهما المؤرخ ٢١ يولييه سنة ١٩٥٠ بالامتناع عن هذا الأداء غير المشروع وأنه لما كان ما وقع من المطعون ضدها يعتبر اعتداء على الملكية الأدبية وحقوق مؤلفى المصنفات الموسيقية التى كانت تؤدي علنا فى ملهاها فقد طلب الطاعنان بصفتهما تعويضهما عن الأضرار التى أصابتهما من جراء ذلك بالمبلغ المطالب به - وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٣١ قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعيان (الطاعنان) بكافة الطرق القانونية أن المدعى عليها (المطعون ضدها) قد أدت بملهاها أداء علنيا غير مشروع المصنفات الموسيقية الخاصة بالمؤلفين والموسيقين المنضمين لها فى المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى ديسمبر سنة ١٩٥٣ المقامة عنها دعوى التعويض ولتنفى المدعى عليها (المطعون ضدها) ذلك بذات الطرق - وبعد أن سمعت محكمة الدرجة الأولى شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٥

برفض الدعوى — فاستأنف الطاعنان الحكمين التمهيدى والقطعى وقيد استئنافهما برقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق تجارى استئناف الاسكندرية — وبتاريخ ١٠/٣/١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن — وبجلسة ١٦/١١/١٩٦٣ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنان ينعيان فى الوجهين الأول والثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون فيما ذهب إليه من أن حقوق المؤلفين لم تكن مكفولة بالحماية قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ — ذلك أن القضاء فى مصر قرر من قبل صدور هذا القانون حماية الملكية الفنية وحماية حقوق أصحابها رغم عدم وجود قانون خاص بها ، مستلهما ذلك من المبادئ القانونية العامة التى تحمى حق الملكية ومن المادة ١٦٣ وما بعدها من القانون المدنى . وإذ أنكر الحكم المطعون فيه ما كان معتبرا ومعمولا به قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ وأنكر تبعا لذلك إمكان حماية الملكية الأدبية والفنية بالحماية القضائية قبل صدور ذلك القانون فإنه يكون قد خالف القانون — كذلك أخطأ الحكم فى تأويله للمادة ٤٩ من القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ وما تتطلبه من شرائط لحماية مصنفات المؤلفين الأجانب وفما قرره من أن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على أن القانون الفرنسى الذى يخضعان له يكفل معاملة المثل بالنسبة لحماية حقوق المؤلفين المصريين فى فرنسا . إذ علاوة على أنه لم يكن ثمة محل لبحث المادة ٤٩ آنفة الذكر وشروط انطباقها طالما أن وقائع النزاع سابقة على العمل بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ فإن أحدا من الخصوم لم يثر مسألة عدم المعاملة بالمثل فى الدول التى يتبعها مؤلفو المصنفات الموسيقية الذين كان الطاعنان يطالبان بحماية حقوقهم وتحصيل مقابل الأداء العلنى عنها . كما أن أوراق الدعوى تدل على أن هؤلاء من جنسيات مختلفة ولا يخضعون جميعهم للقانون الفرنسى كما ذهب الحكم .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه مردود بأن الثابت من مطالعة الحكم التمهيدى الصادر من المحكمة الابتدائية فى ٣١/٣/١٩٥٦ أنه بعد أن استعرض أوجه النزاع

بين الطرفين رأى أن يحقق حصول التعدي من المطعون ضدها على حق الطاعنين في الأداء العلني بوصفهما ممثلين لجمعية المؤلفين والملحنين فقضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة وأورد في أسبابه "أنه في خصوص هذه الدعوى يخرج البحث عن نطاق أحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الذي لم يكن قد صدر بعد إذ يتضح من صحيفة الدعوى أنها رفعت بتاريخ ١٩٥٤/١/٣٠ للطالبة بحقوق التأليف عن مدة سابقة في أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى ديسمبر سنة ١٩٥٣ — وبما أن المادة الأولى من القانون المدني تنص على أنه تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها وإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية وإذا لم توجد فبمقتضى القانون الطبيعي وقواعد العدالة ، وأنه وقد أقر المشرع بالمادة ٨٦ من القانون المدني الحقوق الغير مادية وأن تنظيمها يكون بقوانين خاصة فإن مقتضى القانون الطبيعي وقواعد العدالة أن يسبغ القضاء حمايته على أصحاب هذه الحقوق وأن يلزم معتصبيها بتعويضهم تعويضا عادلا ، وأن القضاء قد استقر على ذلك قبل العمل بالقانون الخاص رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤" — وبعد أن سمعت المحكمة الابتدائية شهود الطرفين قضت برفض الدعوى استنادا إلى عدم ثبوت الوقائع التي أسندتها الطاعنان إلى المطعون ضدها من أدائها علنا مصنفات موسيقية من تأليف أعضاء المكتب الذي يمثل الطاعنان — ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن قرر في الأسباب التي أضافها إلى أسباب الحكم الابتدائي أن القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حق المؤلف لا يسرى على واقعة الدعوى لأنها سابقة على العمل بأحكامه وأنه بفرض سريانه عليها فإن المادة ٤٩ منه تشترط لحماية المصنفات الأجنبية في مصر المعاملة بالمثل للمؤلفين المصريين في البلد الأجنبي وهو الأمر الذي لم يقدم الطاعنان الدليل عليه — وإن قرر الحكم المطعون فيه ذلك إلا أنه لم ينف في أسبابه هذه تقرير القضاء حماية حق المؤلف من قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بل إن في إحالته بعد ذلك إلى أسباب محكمة أول درجة التي قررت هذه الحماية صراحة في حكمها القاضي بإحالة الدعوى إلى التحقيق ما يتضمن أن الحكم المطعون فيه قد اتخذ من هذه الأسباب أسبابا له واعتبرها مكملة للأسباب التي أضافها — ولما كانت أسباب الحكم

الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه تتفق مع التطبيق القانوني الصحيح وتكفي بذاتها لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فإن النعى بالخطأ في القانون على الحكم المطعون فيه فيما قرره من عدم انطباق شروط المادة ٤٩ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على واقعة الدعوى يكون عديم الجدوى لأن هذا الخطأ وارد فيما استطرد فيه الحكم تزييدا إذ لم يكن ثمة محل لبحث شروط انطباق هذه المادة بعد أن انتهى الحكم صحيحا إلى عدم انطباق ذلك القانون على واقعة الدعوى ومثل هذا الخطأ الواقع في الأسباب الزائدة لا يبطل الحكم .

وحيث إن الطاعنين ينعينان في الوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه الواقعية مع أسبابه القانونية وتناقض أسبابه مع منطوقه — وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنه على الرغم مما أثبتته الحكم المطعون فيه في أسبابه تقلا عن أقوال المطعون ضدها وشاھديها أمام محكمة الدرجة الأولى من أن كل القطع الموسيقية التي تذاع في الملهى هي من تأليف وتلحين شاهدها على كابوطة والسيد حسين المصرى الجنسية وعلى الرغم مما كان ثابتا في الأوراق من أن على كابوطة عضو في جمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى التي يمثلها الطاعنان وأنه قد عهد إليها بهذه الصفة بمهمة الدفاع عن حقوقه الأدبية والفنية وتحصيل مقابل الأداء العائى عن مصنفاته وهو ما تمسك به الطاعنان في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه قد رفض الدعوى برمتها دون تمييز بين المؤلفين والملحنين الأجانب الذين أثارت المطعون ضدها بغير حق الشكوك حول أدائها علنا لمؤلفاتهم الموسيقية بملهاها وبين على كابوطة الثابت استغلال المطعون ضدها لمصنفاته على نطاق واسع . وأضاف الطاعنان أنهما طلبا من دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٣/١١/١٦ ضم ملف الاستئناف إلى أوراق الطعن ليدللا من واقع أوراق هذا الملف على تمسكها بدفاعهما آنف الذكر أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الثابت من مطالعة حكم التحقيق الصادر من محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ١٩٥٦/٣/٣١ أنه عدد في أسبابه المستندات التي قدمها الطاعنان إلى المحكمة وبين فخواها وليس من بينها المستندات التي أودعها الطاعنان ملف الطعن للتدليل على أن الموسيقى على كابوطة عضو بالهيئتين اللتين

يمثلها الطاعنان وأنه أنابهما في اقتضاء حق الأداء العلني لمصنفاته . وقد خلا الحكم الابتدائي والاستئناف مما يفيد تقديم هذه المستندات المتعلقة بعلي كابوظه إلى محكمة الموضوع أو تمسك الطاعنين بحقوقهما في اقتضاء مقابل حق الأداء عنه باعتباره عضواً في الهيئتين اللتين يمثلانهما — كذلك خلا محضر جلسة دائرة فحص الطعون المنعقدة بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٣ مما يدل على صحة ما زعمه الطاعنان من طلبهما ضم الملف الاستئنافي لما كان ذلك، وكان الطاعنان لم يقدموا لمحكمة النقض صورة رسمية من مذكرتهما التي يدعيان بأنهما تمسكا فيها بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يقبل منهما التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب . ذلك أنهما استأنفا الحكم التمهيدى والقطعى الصادرين من المحكمة الابتدائية ، وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائي دون أن يفصح عن أسباب رفضه الاستئناف بالنسبة للحكم التمهيدى الابتدائي وذلك مع ما ينبى على إلغاء هذا الحكم من أطراح شهادة الشهود التي اعتمد عليها الحكم الابتدائي برفض الدعوى وتبقى بعد ذلك الأوراق والمستندات التي تقطع وحدها في صحة دعوى الطاعنين .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع وأخذه بأسبابه يتضمن أن محكمة الاستئناف قد اعتمدت حكم التحقيق الذى أصدرته محكمة أول درجة وبنت عليه قضاءها في الموضوع وذلك لصحة أسبابه ، وفي هذا الرد الضمنى على ما طلبه الطاعنان في استئنافهما من إلغاء حكم التحقيق ولم يكن على محكمة الاستئناف بعد ذلك أن تفرد أسباباً خاصة للرد على هذا الطلب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد القاضي نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: محمد توفيق اسماعيل، وحافظ محمد بدوي، ومحمد صادق الرشيدى، وعباس حلى عبد الجواد.

(٢٢)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إجارة . "إيجار الأماكن" . "القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧" . حكم .
"الطعن فيه" .

المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي .
الدعوى بطلب الاخلاء استنادا إلى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . دفعها بعدم قيام علاقة تجارية . استناد المحكمة في إثبات هذه العلاقة إلى ورقة صادرة من وكيل الطاعن . النزاع حول ما لهذه الورقة من حجية على الطاعن في إثبات عقد الإيجار .
خروجه بطبيعته من نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ الفصل فيه إنما يكون بتطبيق أحكام القانون المدنى . لا ينال من ذلك كون هذه المنازعة مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المنازعة . خضوعه للتواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .

(ب) نقض . "حالات الطعن" . "مخالفة القانون" . إجارة . "إيجار
الأماكن" . "القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧" .

جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لمخالفة القانون .
عسدم جواز الطعن بالنقض في الحكم استنادا إلى المادة ١٥ من القانون ١٢١
لسنة ١٩٤٧ . مناطه ، ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة
ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

١ — المقصود بالمنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما هي المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي . فإذا كان المطعون عليه الأول وإن أقام دعواه على الطاعن بطلب الإخلاء استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إلا أن الطاعن دفع الدعوى بأن علاقة الإيجار المدعى بقيامها بينه وبين المالكة الأصلية لا وجود لها وأن الورقة الصادرة من وكيله في شئون أعماله بالمحامة والمتضمنة إقرار هذا الوكيل بدفع أجرة المنزل لأحد ملاكه الأصليين البائعين للطاعن لا تعتبر حجة عليه في قيام العلاقة التجارية لأن الوكالة لا تجعل للوكيل صفة في النيابة عن الموكل إلا في الأمور المحددة في سند التوكيل ، وقد اطرحت محكمة الموضوع هذا الدفاع وقضت بالإخلاء على أساس قيام علاقة إيجار بين الطاعن والملاك الأصليين واستندت في إثبات هذه العلاقة إلى أن الورقة المشار إليها تعتبر حجة على الطاعن ، وكان النزاع حول ما للورقة التي استندت إليها المحكمة في قيام هذا العلاقة من حجة على الطاعن في إثبات عقد الإيجار يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن الفصل فيه لا يكون بتطبيق أحكام هذا القانون وإنما بتطبيق أحكام القانون المدني ، فإن هذه المنازعة وإن كانت تعتبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون بالمعنى الذي تتطلبه المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وعلى ذلك يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل في هذه المنازعة خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه على ما نصت عليه المادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ (١) .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفته القانون يكون جائزا عملا بالمادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . ولا وجه للقول بأن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية وفي منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

(١) قض ١٤/٥/١٩٦٤ الطعن ٣٩٥ من ٢٧ ق السنة ١٥ ص ٦٦٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام على الطاعن الدعوى رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥٩
أمام محكمة المنيا الابتدائية وقال شرحا لها — إنه يمتلك المنزل المبين بالعريضة
بموجب عقدى بيع صادرين إليه من باقى المطعون عليهم أولهما فى ١٩٥٦/٥/٢٧
والآخر فى ١٩٥٨/١١/١١ وقد تاقى البائعون له ملكية هذا المنزل بطريق الوقف
عن المرحومة ست بنت عبد القدوس وذلك بمقتضى حجة وقف فى سنة ١٩٤٠
وأصبحوا ملاكاه بصدور قانون حل الوقف ولما كان الطاعن يستأجره
من المالكة الأصلية وقد استمر متفعلا به وتأخر فى دفع الأجرة رغم تكليفه
بالوفاء رسميا فى ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٩ وكان المطعون عليه الأول فضلا
عن ذلك تقوم به حالة ضرورة تلجئه إلى السكن فى المنزل بنفسه بعد أن عقد
خطبته بتاريخ ٧ من يونيه سنة ١٩٥٩ فانه لهذا وذاك طلب الحكم على الطاعن
فى مواجهة المطعون عليهم بإخلاء العين المؤجرة استنادا إلى أحكام القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وركن فى اثبات العلاقة الإيجارية التى تربط الطاعن
بالمالكة الأصلية إلى ورقة صادرة من شحاته حسانين بوصفه وكيلًا عن الطاعن
تفيد وفاءه إلى واحدة من البائعين مقدار نصيبها فى الأجرة وإلى اقرار هؤلاء
البائعين بأنهم كانوا يقتضون الأجرة من الطاعن ويودع الأوصياء منهم نصيب
القصر فيها خزانة محكمة الأحوال الشخصية وأنكر الطاعن قيام العلاقة الإيجارية
المدعاة وذكر أنه لا يوجد عقد إيجار بينه وبين المطعون ضده أو البائعين له
وأن التوكيل الصادر منه إلى شحاته حسانين والمقدم إلى محكمة الموضوع خاص
بأعمال الحماماء فلا يخوله الصفة فى إدارة شئون أمواله الخاصة وبالتالي فلا يمكن
الاحتجاج عليه بالورقة التى يستند إليها المطعون عليه الأول فى قيام العلاقة
الإيجارية وتكون الدعوى لذلك خارجة عن نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧، ومحكمة المنيا الابتدائية قضت فى ١٩٥٩/١٢/٢٢ بالاخلاء تأسيسا

على أن الورقة المشار إليها تنهض دليلا على قيام علاقة إيجارية بين الطاعن وبين الملاك السابقين للمتل وهو ما أقر به هؤلاء الملاك وأسست قضاءها بالاخلاء على ما ثبت لها من أن المطعون عليه الأول مالك المنزل تقوم به حالة ضرورة تلجئه لشغل المكان بنفسه — استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٧٣ سنة ٧٧ ق وطلب إلغاء والقضاء أصليا بعدم اختصاص دائرة الإيجارات لعدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الأماكن المشغولة دون سند أصلا أو بموجب سند آخر غير عقد إيجار كما هو الحال في الدعوى الحالية واحتياطيا برفض الدعوى وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٨ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف والزمت المستأنف (الطاعن) بالمصروفات — فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بمجلسة ١٩٦٣/٢/١٢ وفيها صممت النيابة على ما جاء بالمذكرة التي قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حدد لنظره أخيرا جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضده دفع في مذكرته بعدم جواز الطعن بالنقض عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفته القانون يكون جائزا عملا بالمادة الأولى من قانون حالات واجراءات الطعن بالنقض ولا وجه لما يثيره المطعون ضده من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية وفي منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد خالف المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والمادتين ٥١ ، ٥٣ من قانون المرافعات وخطأ في تطبيقهما وتأويلهما وفي بيان ذلك

يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على مجرد القول بأن الدعوى إذ رفعت لمحكمة المنيا الابتدائية وفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وطلب فيها تطبيق أحكام هذا القانون وسارت أمام المحكمة على هذا الاعتبار فإن الحكم الصادر فيها يكون وفقا لنص المادة ١٥ من القانون المشار إليه غير قابل لأي طعن — هذا في حين أن هذا النص لا يسرى إلا على المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون المذكور أما إذا أثبتت منازعات جدية مدنية تخرج عن نطاق هذه الأحكام وفصلت فيها المحكمة فإن حكمها يكون قابلا للاستئناف وإذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الابتدائية بعدم قيام أية علاقة إيجارية بينه وبين ملاك المنزل وأن الورقة المقدمة من المطعون عليه الأول للتدليل بها على وجود هذه العلاقة لا تعتبر حجة عليه لصدورها من شخص لا صفة له في النيابة عنه في شئون إدارة أمواله الخاصة لأن وكالته عنه قاصرة على الأعمال الخاصة بالمحامة كما هو ثابت من سند التوكيل وكان الحكم المستأنف قد تعرض في أسبابه لما أثاره الطاعن وانتهى إلى القضاء بالإخلاء تأسيسا على ما جاء بهذه الأسباب من قضاء صريح في النزاع على ملكية المنزل إذ قال بثبوتها للمطعون عليه الأول ومن قضاء صريح كذلك في النزاع بشأن قيام علاقة الإيجار فقضى بقيامها استنادا إلى الورقة المشار إليها وإلى أقوال الخصوم فإنه يكون قد فصل في منازعات تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبالتالي يكون قابلا للطعن عليه بالاستئناف وفقا للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من ذلك القانون وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن المطعون عليه الأول وإن كان قد أقام دعواه على الطاعن بطلب الإخلاء استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا أن الطاعن دفع الدعوى بأن علاقة الإيجار المدعى بقيامها بينه وبين المملكة الأصلية لا وجود لها وأن الورقة الصادرة من وكيله في شئون أعماله بالمحامة والمتضمنة إقرار هذا الوكيل بدفع أجرة المنزل لأحد ملاكه الأصليين البائعين للطاعن لا تعتبر حجة عليه في قيام العلاقة الإيجارية لأن الوكالة لا تجعل للوكيل صفة في النيابة عن الموكل إلا في الأمور المحددة في سند التوكيل وقد أطرحت

محكمة الموضوع هذا الدفاع وقضت بالإخلاء على أساس قيام علاقة إيجار بين الطاعن والملاك الأصليين واستندت في إثبات هذه العلاقة إلى أن الورقة المشار إليها تعتبر حجة على الطاعن وقالت في هذا الخصوص "إن أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على الأماكن المؤجرة أى المشغولة والتي تشغل بموجب عقد إيجار وأنها لا تسرى على الأماكن المشغولة دون سند أصلا أو بموجب سند آخر غير عقد إيجار". وحيث إن المدعى لم يقدم عقد الإيجار المبرم بين المدعى عليه وبين المرحومة ست بنت عبد القدوس إلا أنه تقدم بإيصال عن إيجار مسدد للمالكة السابقة فايقة لوقا صالح عن قيمة نصيبها ومنه يبين أن الأجرة كانت تدفع دورية كل شهر وقد وقع على الإيصال وكيل المدعى عليه الأول ولا يقلل من قيمة ذلك التوقيع ما قدمه المدعى عليه من مستندات تفيد أنه وكيل في العمل القضائي لأن هذا لا يتعارض مع ما يقوم به الوكيل الموقع على الإيصال في أعماله لصالح المدعى عليه وإن كانت خارجة عن العمل القضائي إذ لا يمكن أن يؤدي مثل هذه الأعمال إلا برضائه وبعلمه بما قد يؤديه ذلك الوكيل كما أنه يمكن القول في خصوص تجديد مدة الإيجار بأن الإيجار يعتبر مجددا للفترة المعينة لدفع الأجرة وهي كما يظهر من الإيصال شهرية ويضاف إلى هذا دليل آخر على أن العلاقة بين المدعى عليه وست بنت عبد القدوس ثم ورثتها من بعدها هي علاقة تأجيرية إذ كان ضمن ورثة المؤجرة الأولى قصر وراقب أموالهم محكمة الأحوال الشخصية فلو صح وكان المدعى عليه يقيم بالمنزل بغير عقد لكان لتلك المحكمة شأن آخر مع من يباشر أموال القصر وهو الوصي المدعى عليه الثاني ولكلف باتخاذ الإجراءات التي من شأنها المحافظة على أموال القصر ولا يمكن القول بأن الوصي كان يودع للقصر أموالا دون أن يكون لها أصل ثابت في التركة فقول المدعى عليه عدا الأول أن ما كان يتحصل من الإيجار كان يودع لحساب القصر في حدود نصيبهم يدل على أن العلاقة علاقة تأجيرية وأن المدعى عليه يقيم بالمنزل بناء على سند هو عقد الإيجار ولا يستساغ القول بغير ذلك "ولما كان الثابت أنه لم يقدم للمحكمة عقد إيجار يثبت قيام علاقة إيجارية بين الطاعن والمطعون عليهم ملاك المنزل وكان النزاع حول ما للورقة التي استندت إليها المحكمة في قيام هذه العلاقة من حجة على الطاعن في إثبات عقد الإيجار يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن الفصل فيه لا يكون

بتطبيق أحكام هذا القانون وإنما بتطبيق أحكام القانون المدني فإن هذه المنازعة وإن كانت تعتبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون بالمعنى الذى تتطلبه المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ المقصود بالمنازعات التى تشير إليها المادة المذكورة إنما هى المنازعات التجارية التى يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائى وعلى ذلك يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل فى هذه المنازعة خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه على ما نصت عليه المادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإذ جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر وقضى بعدم جواز استئنافه تأسيسا على أن ذلك الحكم يخضع للحظر من الطعن الوارد فى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٢٣)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . ” عيوب التدليل “ . ” قصور “ . ” ما لا يعد كذلك “ .
صرف مياه المحال الصناعية فى المجارى العمومية . ” المجرى العمومى “ .
رسوم .

جعل الحكم مناط اعتبار المصرف مجرى عموميا هو ثبوت صرف المياه فى مواسير
المجارى العمومية . استخلاصه دليل ذلك مما جاء بتقرير الخبير من تلاقى المصرف فى
أكثر من موضع مع المجارى العمومية وأن المياه التى يصرفها تصب فى النهاية فى مواسير
المجارى العمومية . كفاية ذلك لحل قضائه بأحقية البلدية فى تحصيل رسوم مقابل
صرف مياه المصنع فى المجارى العمومية . لا قصور .

(ب) صرف مياه المحال الصناعية فى المجارى العمومية . ” قرار وزير
الداخلية الرقم ١٩٤٦/٩/٢٦ “ . ” طبيعته “ . رسوم .
قرار وزير الداخلية الرقم ١٩٤٦/٩/٢٦ لا يتضمن فرضا لضريبة وإنما بين
القواعد الواجب اتباعها فى تقدير كميات المياه المنصرفة .

(ج) صرف مياه المحال الصناعية فى المجارى العمومية . ” قرار وزير
الداخلية الرقم ١٩٤٦/٩/٢٦ “ . ” نهائية التقدير “ .

نهائية التقدير الواردة فى المادة الثانية من قرار وزير الداخلية الرقم
١٩٤٦/٩/٢٦ . أثرها ، إلزامها جهة الادارة بصفة نهائية . لا يعنى ذلك عدم
جواز الطعن فيه وجوب ولاية القضاء عن مناقشته .

١ - متى كان الحكم لم يقيم قضاءه على أساس أن تغطية المصرف فى جميع
أجزائه أو أغلبها هى الشرط اللازم لاعتبار المصرف مجرى عموميا وفقا لأحكام

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ — بشأن صرف مياه المحال الصناعية في المجارى العمومية ، بل جعل مناط ذلك ثبوت صرف مياه المصنع في مواسير المجارى العمومية مستخلصا الدليل على ذلك من تقرير الخبير الذى أثبت تلاقى هذا المصرف فى أكثر من موضع مع المجارى العمومية ، وأن المياه التى يصرفها تصب فى النهاية فى مواسير المجارى العمومية ، فإن هذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه بأحقية البلدية فى تحصيل رسوم مقابل صرف مياه المصنع فى المجارى العمومية بالتطبيق للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ يكفى بذاته لحمل هذا القضاء .

٢ — القرار الصادر من وزير الداخلية فى ١٩٤٦/٩/٢٦ قد صدر بالاستناد إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ — بشأن صرف مياه المحال الصناعية فى المجارى العمومية . ولم يتضمن فرضا لضريبة وإنما بين القواعد الواجب اتباعها فى تقدير كميات المياه المنصرفة فى حالة عدم وجود عداد وهو ما خوله له القانون آنف الذكر .

٣ — نهائية التقدير المنصوص عليها فى المادة الثانية من قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩٤٦/٩/٢٦ قد بينت حدودها عبارة المادة ذاتها إذ قالت ” إن هذا التقدير يكون نهائيا من جانب قسم هندسة بلدية الاسكندرية “ بمعنى أنه يكون ملزما لجهة الإدارة بصفة نهائية ، ولا يعنى ذلك عدم جواز الطعن فيه وحجب ولاية القضاء عن مناقشته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ مدنى كلى الاسكندرية ضد المطعون ضده بصفته طالبا براءة ذمة الشركة التى يمثلها من

مبلغ ٢٥٨٥ ج و ٤٠٦ م — وقال الطاعن في بيان دعواه إن بلدية الاسكندرية قد طالبت بصفته بهذا المبلغ تأسيسا على أنه مقابل صرف المياه المتخلفة عن مصنع الشركة في المجارى العمومية في المدة من سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٥٣ وذلك طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ حالة أن مياه المصنع تصب في مجرى زراعى مكشوف على ما يبين من تقرير الخبير الذى ندب في دعوى إثبات الحالة رقم ٣٣٦٧ لسنة ١٩٥٢ مدنى مستعجل الاسكندرية ومن ثم لا يعتبر هذا المجرى عموميا و بالتالى تكون مطالبة المطعون ضده بالمبلغ المرفوعة به الدعوى على غير أساس من القانون . تمسك المطعون ضده بأن مياه المصنع تصب في المجارى العمومية مستندا إلى ذات التقرير المقدم في دعوى إثبات الحالة السالف الإشارة إليها قائلا إن مجارى المصنع المملوك للشركة الطاعنة تصب في بكاورتات مملوكة للبلدية وأن هذه البكاورتات تصب في مجرى مغطى طوله ٣٥ مترا يصب في بحيرة مريوط ومن ثم يكون من حقه اقتضاء رسوم صرف مياه مصنع الشركة الطاعنة في المجارى العمومية طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ والقرار الوزارى الصادر فى ١٩٤٩/٩/٢٦ — وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة برفض الدعوى واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٨٨ سنة ١٣ ق الاسكندرية وفى ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٣/١٢/١٥ وفيها تمسكت النيابة برأيها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن على هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما بطلان الحكم المطعون فيه لقصور أسبابه وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٥٩/٢/١٥ ناقشت الحاضر عن المطعون ضده لمعرفة تاريخ تغطية الأجزاء المغطاة من المصرف لتقول كلمتها فى واقعة تحول المصرف إلى مجارى عمومية ورأت المحكمة لإمكان الفصل فى الدعوى تكليف البلدية بتقديم بيانات عن تاريخ تغطية

الأجزاء المغطاة من المصرف حيث يبدأ من هذا التاريخ اعتبار المصرف عموميا وبالتالي استحقاق الرسوم المطلوبة وقال بأن تغطية بعض أجزاء المصرف قد حدثت بعد مايو سنة ١٩٥٣ أى بعد العمل بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ ولما لم يقدم المطعون ضده هذه البيانات تمسك الطاعن بتقديمها أو بتدب خبير لتحقيق ذلك إلا أن الحكم المطعون فيه لم يجبه إلى هذا الطلب مغفلا الرد عليه وقضى في الدعوى على أساس حصول التغطية من سنة ١٩٤٥ رغم خلو الدعوى من الدليل على ذلك مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد في تدويناته ما يأتي "ومن حيث إنه يبين من مطالعة صورة تقرير الخبير المؤرخ ١٩٥٣/٤/٤ في الدعوى رقم ٣٣٦٧ سنة ١٩٥٢ محكمة الاسكندرية للأمر المستعجلة أن مجارى المصنع محل هذه الدعوى التى يصرف فيها مياهه إنما تصب في مصرف بعضه مكشوف وبعضه مغطى يتلاقى في أكثر من موضع مع المجارى العمومية وتمر مياهه في حجرات تفتيش وبكابورتات مملوكة لبلدية الاسكندرية وينتهى مجرى من المواسير للبلدية طوله نحو ٣٥ مترا تحت أرض شارع مريوط وتصب أخيرا في بحيرة مريوط مما يؤخذ منه بوضوح أن مياه هذا المصنع إنما يجرى صرفها في مواسير المجارى العمومية المملوكة للبلدية ولا يمنع من هذا الاعتبار كون المجرى مكشوقا في بعض أجزائه أو بعد المسافة بين المصنع وبين نقطة التقاء ذلك المجرى بمواسير المجارى العامة طالما أن المياه التى يصرفها تصب في النهاية في مواسير تلك المجارى المملوكة للبلدية" وبين من ذلك أن الحكم لم يقيم قضاءه على أساس أن تغطية المصرف في جميع أجزائه أو أغلبها هى الشرط اللازم لاعتبار المصرف مجرى عموميا وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ بل جعل مناط ذلك ثبوت صرف مياه المصنع في مواسير المجارى العمومية مستخلصا الدليل على ذلك من تقرير الخبير الذى أثبت تلاقى هذا المصرف في أكثر من موضع مع المجارى العمومية ، وأن المياه التى يصرفها تصب في النهاية في مواسير المجارى العمومية — ولما كان هذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه ليس محل نعى وهو يكفى بذاته لحمل هذا القضاء وفيه الرد الضمنى على طلب تحقيق واقعة تغطية المصرف وتاريخ حصولها بأنه غير منتج — فإن النعى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثاني هو خطأ الحكم المطعون فيه في القانون إذ استند في الترام الطاعن بالرسوم المطالب بها إلى قرار وزير الأشغال الصادر في ١٠/٩/١٩٤٦ تنفيذا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ واعتبر التقدير محل النزاع نهائيا ، مع أن هذا القرار فيما فرضه من ضريبة وما نص عليه من اعتبار التقدير الصادر من البلدية نهائيا وغير قابل لأي طعن قد جاوز حدود الانابة التشريعية المخولة له بالقانون وخرج عن ولاية القرارات التنفيذية .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن القرار الصادر من وزير الأشغال في ١٠/٩/١٩٤٦ الذي أشار إليه الطاعن لا ينطبق على واقعة الدعوى ولم يطبقه الحكم المطعون فيه بل طبق القرار الصادر من وزير الداخلية في ٢٦/٩/١٩٤٦ تنفيذا للقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٤٦ بشأن صرف مياه المحال الصناعية في المجارى العمومية وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه لا يجوز صرف مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية إلا بترخيص من مصلحة المجارى — وتؤدي المحال التي يرخص بها على هذا الوجه رمما قدره ملبان عن كل متر مكعب من المياه المنصرفة الى المجارى العمومية — ويصدر قرار وزاري ببيان المحال التي يسرى عليها هذا القانون والقواعد التي تتبع في تقدير الكميات المنصرفة إذا كانت المحال تحصل على المياه بطريقة لا يمكن حصرها بعداد . وناطت المادة الخامسة من هذا القانون بكل من وزراء الأشغال والداخلية والعدل والصحة تنفيذ أحكامه كل فيما يخصه — واستنادا إلى هذا القانون صدر قرار وزير الداخلية في ٢٦/٩/١٩٤٦ بتطبيق هذا القانون على مدينة الاسكندرية وجاء في مادته الأولى بيان بالمحال التي يسرى عليها القانون رقم ٣٥ سنة ١٩٤٦ ومن بينها الشركة الطاعنة ونصت المادة الثانية على إلزام أصحاب المحال المذكورة في المادة السابقة بتركيب عدادات للمياه لضبط كمية المياه المنصرفة في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار وتقدير كميات المياه المنصرفة في الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بهذا القرار وتاريخ تركيب العداد على أساس تصرف الطالبة المغذية وساعات التشغيل ويكون هذا التقدير نهائيا من جانب قسم هندسة بلدية الاسكندرية ويبين من ذلك أن القرار الصادر من وزير الداخلية في ٢٦/٩/١٩٤٦ قد صدر بالاستناد إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٥

لسنة ١٩٤٦ — ولم يتضمن فرضاً لضريبة وانما بين القواعد الواجب اتباعها في تقدير كميات المياه المنصرفة في حالة عدم وجود عداد وهو ما خوله القانون آنف الذكر كما أن نهائية التقدير المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القرار قد بينت حدودها عبارة المادة ذاتها اذ قالت ” إن هذا التقدير يكون نهائياً من جانب قسم هندسة بلدية الاسكندرية “ بمعنى أنه يكون ملزماً لجهة الإدارة بصفة نهائية ولا يعنى ذلك عدم جواز الطعن فيه وحجب ولاية القضاء عن مناقشته ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعتبر التقدير محل النزاع بمنجاة عن الطعن بل أنه ناقش أسس هذا التقدير بقوله ” إن مكتب صرف مياه المحال العامة بالأقسام الهندسية لبلدية الاسكندرية قد حدد الرسوم المستحقة سنوياً عن المدة المطالب برسومها من ١٩٤٩/٩/٢٦ حتى ١٩٥٣/١٢/٣١ على أساس كمية المياه المستهلكة بالتر المكعب من شركة مياه الاسكندرية ومن الطلبات التجارية الموجودة في المصنع وأنه جرى في تحديد المياه الأولى من واقع الاستهلاك الفعلي وفق عداد شركة المياه وفي تقدير كميات المياه الثانية من حساب التجارب العملية على أساس تصرف تلك الطلبات وساعات ومدة تشغيلها في العام وأنه احتسب الرسوم المستحقة بواقع مليمين عن كل متر مكعب من تصرف هذه المياه . ” و انتهى الحكم إلى أن هذه التقديرات باعتبارها على تلك الأسس تكون مطابقة للقواعد التي رسمها القرار الوزاري الصادر في ١٩٤٦/٩/٢٦ وإذ أعملت المحكمة رقابتها على هذا التقدير فإن ماورد في حكمها بعد ذلك من وصف هذا التقدير بأنه نهائى يكون نافله . لا أثر له في قضاء الحكم ومن ثم يكون النعى عليه في هذا الخصوص غير منتج .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٥

رياسة السيد / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق إسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٢٤)

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دين . التزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " التجديد " .

الوصف التجارى للدين . بقاؤه ملازما له ولو أثبت فى سند جديد ما لم يتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على أن القصد من تغيير السند هو تجديد الدين باستبدال دين مدنى به .

(ب) التزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " التجديد " . محكمة الموضوع .

تجديد الدين من مسائل الواقع التى يجب طرحها على قاضى الموضوع .

(ج) إفلاس . " شهر الإفلاس " . " الديون التى تجيز شهر الإفلاس " .

لا يلزم لشهر الإفلاس تعدد الديون التجارية التى يتوقف المدين عن دفعها . توقفه عن وفاء دين واحد منها . كفايته لانهيار الإفلاس .

١ — الوصف التجارى للدين يبقى ملازما له ولو أثبت فى سند جديد ما لم يتفق الطرفان صراحة أو يستخلص بوضوح من الظروف أن القصد من تغيير السند هو تجديد الدين باستبدال دين مدنى به وفقا لما تقضى به المادة ١/٣٥٤ من القانون المدنى .

٢ — تجديد الدين من مسائل الواقع التى يجب طرحها على قاضى الموضوع .

٣ — لا يشترط القانون للحكم بشهر الإفلاس تعدد الديون التجارية التي يتوقف المدين عن وفائها بل يجيز إشهار إفلامه ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد منها (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى طنطا على الطاعن وطلب بها الحكم بإشهار إفلامه وتحديد يوم ١٥ يولييه سنة ١٩٥٩ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وقال في بيان دعواه إن الطاعن وهو تاجر كان مدينا له بعدة ديون تجارية ثابتة بسندات إذنية وضمانا لهذه الديون التي بلغت جملتها ٤٠٠٠ ج أبرم الطرفان عقد قرض بها تاريخه ١٩٥٣/٢/٢٤ وبموجبه رهن الطاعن للمطعون عليه أطيانا زراعية مساحتها ٥٥ ف و ١٥ ط و ١٨ ص وقد رفع المطعون عليه الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى دمنهور طالبا الحكم بصحة ونفاذ ذلك العقد ، وبجلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ التي حددت لنظر هذه الدعوى أمرت المحكمة بالتصديق على محضر الصلح المقدم من الطرفين والثابت فيه تعهد الطاعن بدفع مبلغ ٣٠٠٠ ج في موعد غايته سنة من تاريخ ذلك الصلح مقابل تنازل المطعون عليه عن مبلغ ال ١٠٠٠ ج الباقية من الدين فإذا لم يف الطاعن بالتزامه في الميعاد المحدد له التزم بدفع كامل الدين وقدره ٤٠٠٠ ج دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ويقول المطعون عليه إنه قد استحق جميع هذا المبلغ بذمة الطاعن لتخلفه عن تنفيذ ما التزم به في عقد الصلح من الوفاء بمبلغ ال ٣٠٠٠ ج في الموعد المحدد ، كما أضاف المطعون عليه إلى ذلك أنه يداين الطاعن بدين آخر

مقداره ١١٥ ج صدر به أمر أدا من محكمة دمنهور الجزئية بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٥ وأنه قد اتخذ ضد الطاعن إجراءات تنفيذية لاستيفاء دينك الدينين وقد بقي بذمته منهما مبلغ ١٧٤٥ ج و ٤٥٠ م عجز عن الوفاء به وتوقف عن دفعه ولذلك فقد طلب بدعواه الحالية الحكم بإشهار إفلاسه . دفع الطاعن الدعوى بأنه أوفى ما كان بذمته للطعون عليه من ديون وأضاف أن هذه الديون لم تكن على أى حال إلا ديونا مدنية لا يجوز الحكم بشهر الإفلاس بسبب التوقف عن دفعها .

وبجلسة ١٩٥٩/١٢/٧ قضت المحكمة بإشهار إفلاس الطاعن واعتبار يوم ١٢/١٢/١٩٥٥ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع ، استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٧٣ سنة ٩ ق تجارى ، وفى ١٠/٣/١٩٦٠ قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وأخذت بأسبابه وأضافت إليها أسبابا أخرى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٦٣ ، وفيها تمسكت النيابة بالرأى الذى انتهت إليه فى مذكرتها بطلب رفض الطعن . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة التى حددت لنظره أمامها صممت النيابة على رأيا سابقا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والقصور فى التسبيب ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد اعتبر أن الدين الثابت بعقد الصلح الذى صدقت عليه محكمة دمنهور فى الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥٤ كلى من قبيل الديون التجارية التى يجوز إشهار الإفلاس استنادا إليها وذلك على أساس أن هذا الدين نتج أصلا عن معاملات تجارية بين الطرفين وثبت بموجب سندات إذنية موقع عليها من الطاعن وهو تاجر ، وأن العبرة فى وصف الدين تكون بوقت نشوئه وذلك فى حين أنه من المقرر فى القانون أن صفة الدين التى يعقد بها فى دعوى الإفلاس هى صفته وقت التوقف عن دفعه لا وقت نشوئه ، فإذا كان

الدين قد نشأ تجارياً ثم أصبح مدنيا وقت التوقف فانه لا يصلح سنداً للحكم بالافلاس هذا إلى أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه ترتب على عقد القرض المضمون بالرهن المبرم بينه وبين المطعون عليه في ١٩٥٣/٢/٢٤ وعلى عقد الصلح المصدق عليه من المحكمة بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢١ في الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥٤ كلى دمنهور تجديد الدين الثابت بالسندات الإذنية وأن من شأن هذا التجديد انقضاء الدين القديم بما كان له من صفة تجارية واستبدال دين جديد به مصدره عقدا القرض والصلح وهو دين مدنى لا يجوز الحكم بالافلاس للتوقف عن دفعه وأنه يؤكد الصفة المدنية لهذا الدين الجديد واتجاه نية الطرفين الى عدم انتقال الصفة التجارية إليه من الدين القديم أن المطعون عليه قد التزم بموجب التعهد المؤرخ ١٩٥٤/١٢/٢٠ برد السندات الإذنية الثابت بها الدين القديم الى الطاعن فور التصديق على الصلح واذ اعتد الحكم المطعون فيه بالصفة التجارية التي كانت للدين وقت نشوئه ولم يعول على الصفة المدنية التي صارت له وقت التوقف عن دفعه فانه يكون قد خالف القانون كما أن الحكم اذ أغفل دفاع الطاعن بحصول تجديد للدين تغييره وصفه من دين تجارى الى دين مدنى فانه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه قد حصل كل الدفاع الذى أبداه الطاعن في خصوص ما جاء بهذا النعى بقوله " إنه فضلا عن أن المدعى عليه (الطاعن) قد أدى للدعى (المطعون عليه) جميع الدين الثابت بمحضر الصلح فان هذا الدين ليس ديناً تجارياً وإنما هو دين مدنى أساسه معاملات مدنية بين الطرفين متعلقة بالزراعة ومن ثم فلا يجوز أن يتخذ أساساً لشهر الافلاس " ثم أورد الحكم في مقام الرد على هذا الدفاع : " وبما أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدين الذى توقف عن أدائه هو دين تجارى إذ أن أساسه سندات إذنية موقع عليها من تاجر ومن ثم يعتبر الدين الثابت بها تجارياً طبقاً للمادة الثانية من القانون التجارى ولا يغير من طبيعة هذا الدين أن يكون قد أثبت بعد ذلك في محضر الصلح المبرم بين الطرفين حيث إن تغيير سند الدين لا يغير من طبيعة الدين ولا يترفع عنه صفته التجارية إذ العبرة بصفة الدين وقت نشوئه يضاف إلى ذلك

أن الثابت على لسان المدعى عليه ذاته (الطاعن) في إنذاره الموجه للمدعى (المطعون عليه) في ١٩٥٧/٢/٢ أن هذا الدين ناشئ عن عمليات تجارية هي اشتراك الطرفين في الاتجار في المحاصيل ومن ثم يكون منازعة المدعى عليه بعد ذلك في صفة الدين لا تقوم على أساس من الجدية ، ويبين من ذلك أن الحكم لم يذهب إلى الاعتداد بصفة الدين وقت نشوئه لا بوقت التوقف عن دفعه ، وإنما حقيقة ما عناه الحكم هو أن دين الطاعن وقد نشأ تجارياً لإثباته في سند أذني موقع عليه من تاجر فإن هذه الصفة التي كانت للدين وقت انشائه لا تزول عنه بمجرد تغيير السند الذي ثبت فيه أصلاً بسند آخر غيره وهو تقرير من الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن الوصف التجاري للدين يبقى ملازماً له ولو أثبت في سند جديد ما لم يتفق الطرفان صراحة أو يستخلص بوضوح من الظروف أن القصد من تغيير السند هو تجديد الدين باستبدال دين مدني به وفقاً لما تقتضيه المادة ١/٣٥٤ من القانون المدني ، لما كان ذلك ، وكان تجديد الدين من مسائل الواقع التي يجب طرحها على قاضي الموضوع وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأن تغيير سند الدين بسند آخر قد قصد به تجديد الدين بتغيير صفته التجارية إلى الصفة المدنية فانه لذلك يكون النعي على الحكم في هذا الخصوص بمخالفة القانون والقصور في التسبيب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجهين الثاني والثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ويقول بيانا لذلك إن الحكم قد أقام قضاءه على أن الطاعن مسئول عن أداء كل الدين المبين بعقد الصلح ومقداره ٤٠٠٠ ج لعدم وفائه بمبلغ ٣٠٠٠ ج من ذلك الدين في الموعد المحدد بالعقد المذكور ، وأنه مازال على هذا الأساس مديناً للمطعون عليه بما بقي في ذمته من الأربعة آلاف جنيه وقد توقف عن دفع هذا الباقي ، ويقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لا يسأل إلا عن مبلغ ٣٠٠٠ ج من الدين الثابت بعقد الصلح وأن تنازل المطعون عليه عن الألف جنيه الزائدة على ذلك المبلغ قد أصبح نهائياً لثبوت التقصير في جانبه إذ أن التزام الطاعن بدفع مبلغ ٣٠٠٠ ج في الموعد المحدد بعقد الصلح كان مطلقاً باتفاق الطرفين على حصول الطاعن على قرض من أحد البنوك وتقديم رهن عقارى ضماناً لهذا القرض وقد تأخر إتمام عقد القرض بسبب نكول

المطعون عليه عن شطب التسجيل الذي أوقعه بدعواه رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥٤ كلى دمنهور على العين المراد رهنها ضمنا لدين البنك وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهري لقيام الطاعن بوفاء ما بذمته كاملا على أساس أن الدين هو ٣٠٠٠ ج فإنه يكون مشوبا بالقصور . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن محكمة الاستئناف قد تبينت بجلسته ١٣/١/١٩٦٠ أنه قد وفى مبلغ ٢٩٥٠ ج من الدين الثابت بعقد الصلح المشار إليه ثم أجلت القضية بناء على طلبه بجلسته ٣/٢/١٩٦٠ ليقوم بوفاء الباقي من الدين . وأنه على الرغم من أنه قدم بهذه الجلسة الأخيرة محضر عرض وإيداع بهذا الباقي ومقداره ٥٠ ج فإن الحكم المطعون فيه قد أغفل الإشارة إلى ما يدل عليه ذلك المحضر من وفاء الدين كاملا وأورد بأسبابه أن الطاعن لم يقدم دليلا على سداد الدين مما يعيب الحكم بالقصور في هذا الخصوص أيضا .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد أثبت أن الطاعن تخلف عن الوفاء بمبلغ ٣٠٠٠ ج في المواعيد المحددة بعقد الصلح ولذلك فإن المطعون عليه اتخذ ضده إجراءات نزع الملكية لاستيفاء الباقي عليه من جملة الدين المبين بذلك العقد والبالغ مقداره ٤٠٠٠ ج كما اتخذ ضده إجراءات الحجز على المنقول وفاء لمبلغ ١١٥ ج الصادر به أمر الأداء، وخلص الحكم إلى أنه قد بقي بذمة الطاعن أخيرا من الدينين مبلغ ١٧٤٥ ج و ٤٥٠ م وهو ما توقف عن دفعه لعجزه عن الوفاء به . وأنه غير جاد فيما يدعيه من سداد كامل ما يشغل ذمته من الدينين وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك وفي مقام الرد على دفاع الطاعن بالوفاء " أن هذا القول من جانب المستأنف (الطاعن) يتعارض مع ما ثبت على لسان محاميه الحاضر عنه بجلسته ١٣/١/١٩٦٠ وهو بنصه - أن الدعوى مثارة من ناحية الألف جنيه الأخيرة التي لم يتمكن من سدادها وطلب التأجيل حتى يتصلح مع الدائن ويسدد الباقي ويقدم باقي المستندات - وهذا القول من جانب المستأنف صريح في معناه بأن ذمته لا تزال مشغولة للمستأنف ضده (المطعون عليه) صاحب الدين فاستجابت المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى بجلسته ٣/٢/١٩٦٠ كطلب الحاضر عنه لتقديم باقي مستنداته وفي هذه الجلسة لم يقدم سند التخالص وإنما ردد في مذكرته دفاعه السابق الذي تكفلت بالرد عليه محكمة

أول درجة بأن منازعته في الدين غير جدية“ وبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه ومما أحال إليه من أسباب الحكم الابتدائي أن ذلك الحكم قد خلص إلى عدم جدية دفاع الطاعن ببراءة ذمته من مبلغ الأربعة آلاف جنيه التي اعتبره ملتزما بها بموجب عقد الصلح بأسباب سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأن المطعون عليه قد قصر في تنفيذ التزام يقع على جانبه لشطب تسجيل دعواه مما لا يجعله هو مسئولا عما يزيد على مبلغ الثلاثة آلاف جنيه بسبب عدم وفائه بهذا المبلغ في الميعاد المحدد لذلك بعقد الصلح فانه لذلك يكون نعيه على الحكم بقصوره عن الرد على هذا الدفاع على غير أساس . كذلك فان الحكم وقد صح لديه أن الدين الواجب أدائه هو مبلغ الـ ٤٠٠٠ ج المبين بعقد الصلح فانه إذ التفت عما قام به الطاعن من عرض وإيداع مبلغ خمسين جنيها التي لا تمثل إلا الباقي من الدين على أساس أن أصله ٣٠٠٠ ج فقط كما يدعى الطاعن إذ التفت الحكم عن ذلك وبنى قضاءه على أن الطاعن لم يف كامل الدين ولم يقدم سند التخالص فإنه يكون مبررا من القصور في هذا الخصوص أيضا ومن ثم يتعين رفض ذلك النعي بوجهيه .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وبيانا لذلك يقول إن الحكم قضى بإشهار إفلاسه تأسيسا على أنه مدين بدين تجارى وهو الثابت بعقد الصلح المصدق عليه دون أن يثبت أنه توقف عن دفع ذلك الدين بل أورد في أسبابه أن الطاعن قد توقف عن الدين الصادر به أمر الأداء مع أن هذا الدين الأخير مدنى بحسب، لأن مصدره قيام المطعون عليه بدفع رسوم تسجيل عقد لصلح الطاعن . ولما كان يشترط للحكم بالإفلاس في هذه الحالة أن يتوفر في كل من الدينين الصفة التجارية وتوقف المدين عن دفعه فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في القضاء بإشهار الإفلاس إلى توقف الطاعن عن دفع دين غير تجارى ومديونيته بدين تجارى لم يثبت توقفه عن دفعه فان ذلك الحكم يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه بعد أن قرر في أسبابه — على ما تقدم في الرد على النعي

السابق — أن المطعون عليه قد اتخذ إجراءات نزع الملكية ضد الطاعن وفاء للباقي بدمته من الدين التجارى الثابت بعقد الصلح كما أوقع الحجز على منقولاته وفاء للدين الصادر به أمر الأداء خلص الحكم بعد ذلك الى أن الطاعن اذ لم يسدد ما بقى بدمته من دينك الدينين ومقداره ١٧٤٥ ج و ٤٥٠ م رغم مطالبته واتخاذ إجراءات التنفيذ ضده فانه يعتبر عاجزا عن أداء هذا الباقي عجزا حقيقيا ينبىء عن اضطراب حالته مما يجعله فى حالة التوقف عن الدفع ، ولما كان القانون لا يشترط للحكم بشهر الإفلاس تعدد الديون التجارية التى يتوقف المدين عن وفائها بل يحيز اشهار افلاسه ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد منها وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت أن الطاعن — خلافا لما يقوله بهذا السبب — قد توقف عن دفع الباقي بدمته من الدين التجارى الثابت بعقد الصلح فانه بذلك يكون مقاما على أسباب كافية لصحة قضائه ، ولا يقدح فى سلامته ما أثبتته من أن من بين الديون التى توقف الطاعن عن دفعها الدين الصادر به أمر الأداء ولو كان هذا الدين مدنيا طالما أنه قد أثبت توقف الطاعن عن دفع دين آخر تجارى ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب فى غير محله .

وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد منازهار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل .

(٢٥)

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٩ القضائية :

فوائد . "المبالغ المحكوم بردها للمولين" . ضرائب .

عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين من تاريخ قاذ
القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

النص في الفقرة الثانية من المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد
تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه لا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب
بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين هو نص مستحدث يسرى — وعلى
ما جرى به قضاء محكمة النقض — على فوائد المبالغ التي يحكم على مصلحة الضرائب
بردها للمولين من تاريخ العمل به في ١٩٥٠/٩/٤^(١) . وعلى ذلك فتمت كان الحكم
المطعون فيه قد ألزم مصلحة الضرائب بدفع فوائد عن المبلغ المحكوم به من تاريخ
المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥١/١٢/٢٤ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه .

(١) قض ١١/١٢/١٩٥٨ الطعن رقم ٢٢٩ س ٢٤ ق السنة ٩ ص ٧٦١ .

وقض ٤/٦/١٩٥٩ الطعن رقم ٣٥٩ س ٢٤ ق السنة ١٠ ص ٤٤٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ أقام ارستيدلانىارى الدعوى رقم ٦٩٨ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد شركة أسمنت بورتلاند طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٢٨٧ ج و ٥٩٥ م قيمة الكوبونات المستحقة له خلال السنوات ن ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥، مع الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٩٥١/١٢/٢٤ وأدخلت الشركة مصلحة الضرائب خصما فى الدعوى طالبة الحكم على المصلحة بما عساه أن يحكم به عليها استنادا إلى أن مصلحة الضرائب اقتضت منها مبلغ ٣٧٦٦٤ ج و ٦٤٠ م قيمة الكوبونات المستحقة حتى سنة ١٩٤٦ باعتباره من المبالغ والقيم التى آلت للحكومة ولحقها التقادم ويدخل ضمنه المبلغ المطالب به . وبتاريخ ١١/٥/١٩٥٥ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى الأصلية كما قضت برفض دعوى الضمان . واستأنف ارستيدلانىارى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بقيمة الكوبونات وقيد استئنافه برقم ٨٢٩ سنة ٧٢ ق . وبتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٨ حكمت المحكمة بنذب خبير لمراجعة مدفوعات شركة بورتلاند لمصلحة الضرائب وبيان ما إذا كان المبلغ موضوع المطالبة قد دخل فى هذه المدفوعات من عدمه، وبعد بأن باشر الخبير مأموريته عادت وبتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٩ فقضت فى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وفى الدعوى المقامة من المستأنف على المستأنف عليها الأولى (شركة بورتلاند) بإلزام المستأنف عليها المذكورة بأن تدفع للمستأنف مبلغ ١٢٨٧ ج و ٥٩٥ م

والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥١/١٢/٢٤ والمصاريف عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما للمستأنف وفي الدعوى المقامة من المستأنف عليها الأولى ضد مصلحة الضرائب بإلزام هذه الأخيرة بأن تدفع لها مبلغ ١٢٨٧ ج و ٥٩٥ م والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية والمصاريف عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما ، وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص ما قضى به من إلزامها بأن تدفع للمطعون عليها الفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥١/١٢/٢٤ للسبب الذي ضمنته تقرير الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم المطعون فيه ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وصممت النيابة العامة على ما ضمنته مذكرتها طالبة نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام مصلحة الضرائب بأن تدفع لشركة بورتلاند طره المصرية الفوائد القانونية بسعر ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية عن مبلغ ١٢٨٧ ج و ٥٩٥ م يكون قد خالف الفقرة الثانية من المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي تحول دون الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه بالرجوع إلى الفقرة الثانية من المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يبين أنها نصت على أنه ” لا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين “ — وهذا النص مستحدث — يسرى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على فوائد المبالغ التي يحكم على مصلحة الضرائب

بردها للمولين من تاريخ العمل به في ١٩٥٠/٩/٤ ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وألزم مصلحة الضرائب بدفع فوائد عن المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥١/١٢/٢٤ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام مصلحة الضرائب بدفع فوائد عن المبلغ المحكوم عليها برده ورفض دعوى الشركة ضد مصلحة الضرائب في هذا الخصوص .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد حافظ هريدي .

(٢٦)

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . "تقادم الضريبة" . "قطع التقادم" . تقادم .

ينقطع التقادم طبقا للسادة الثانية من م . ق ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار الممول بعناصر
ربط الضريبة أو إخطاره بربطها . ينقطع كذلك بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة
إلى لجان الطعن علاوة على أسباب الاقطاع المنصوص عليها في القانون المدني م ٩٧ مكررة
من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وفقا للفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على
الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن وذلك علاوة على أسباب قطع
التقادم المنصوص عليها في القانون المدني ، ووفقا للسادة الثانية من المرسوم
بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ يعتبر قاطعا للتقادم إخطار الممول في المدة من أول
يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم
وصول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره في المدة المذكورة بربط الضريبة وفقا
لما يستقر عليه رأي مصلحة الضرائب تطبيقا للواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكررة ،
٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩^(١) . وإذ كان الثابت في الدعوى أن
المطعون عليه لم يخطر بعناصر ربط الضريبة ولا بربطها وفقا لما استقر عليه
رأي المصلحة وكان النص في المادة ٩٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
على أن تنقطع مدة التقادم بالإحالة إلى لجان الطعن هو نص مستحدث لا يسرى

(١) قاض ٢٢/٥/١٩٦٣ الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٦٩٧ .

على الحالات السابقة على تاريخ العمل به في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فان إحالة الخلاف القائم بين مصلحة الضرائب والمطعون عليه إلى لجنة الطعن في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ لا يكون من شأنها قطع مدة تقادم الضريبة المستحقة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب المنصورة قدرت أرباح محمد محمود عبد الهادي من تجارة الأقمشة والخردوات في سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٨٧٥ ج ولم يرتض هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٤/٤/١٩٥٢ بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد ، وأقام الممول الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٢ المنصورة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاء لعدم اتخاذ إجراءات التقدير في مواجهته ، وبتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٣ حكمت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة وإعادة الأوراق إليها للفصل في الموضوع تأسيسا على أن الممول لم ينظر بالنموذج رقم ١٩ ضرائب ولم يعلن بالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام اللجنة ولا بقرار اللجنة المطعون فيه وأصبح هذا الحكم نهائيا بتنازل مصلحة الضرائب عن الاستئناف المرفوع منها بشأنه ، وإذا أعيد النزاع إلى اللجنة وأصدرت قرارها في ٢٩/١١/١٩٥٤ بتخفيض صافي الربح في سنة النزاع إلى مبلغ ٦٤٠ ج فقد أقام الممول الدعوى رقم ٢ سنة ١٩٥٥ تجاري المنصورة الابتدائية طالبا إلغاء هذا القرار والحكم بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة — وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بسقوط حق مصلحة الضرائب في مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه في سنة ١٩٤٦ مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ ترش أتعاب محاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى

محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاء والحكم بقيام حقها في المطالبة بالضريبة المستحقة من سنة ١٩٤٦ وتأييد تقدير اللجنة للأرباح في السنة المذكورة وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٤ تجارى سنة ٨ قضائية - وبتاريخ ١٨/١١/١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف وخمسة جنيحات أتعاب محاماة - وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوبا بالقصور من وجهين (أولهما) أنه قضى بسقوط حق مصلحة الضرائب في مطالبة المطعون عليه بالضريبة المستحقة عن سنة ١٩٤٦ في حين أنه طبقا للسادة الأولى من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإضافة المادة ٩٧ مكررة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن وطبقا للسادة الثانية منه يعتبر قاطعا للتقادم إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بعناصر و ربط الضريبة أو إخطاره في المدة المذكورة بربط الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأى المصلحة ، وطبقا لهذين النصين يكون قاطعا لسريان تقادم الضريبة في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ اتخاذ المصلحة أحد الإجراءات الآتية (١) إخطار الممول في المدة المذكورة بعناصر ربط الضريبة أو بربطها (٢) التنبيه على الممول خلالها بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن ، والثابت من الملف الفردي أن المأمورية المختصة أحالت النزاع بينها وبين المطعون عليه بشأن أرباح سنة ١٩٤٦ إلى لجنة الطعن في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وعلى ذلك فإن التقادم يكون قد انقطع من قبل أن تكتمل مدته في أول مارس سنة ١٩٥٢ بما لا يجوز معه القول بسقوط حق المصلحة في المطالبة

بالضريبة ، ولا يغير من ذلك ما انتهى إليه الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٢ تجارى المنصورة الابتدائية والذي أصبح نهائيا بتنازل المصلحة عن الإستئناف المرفوع عنه من اعتبار الطعن في تقديرات المأمورية مرفوعا في الميعاد لعدم إخطار الممول بالنموذج رقم ١٩ ضرائب وعدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظر الطعن لأن هذا الحكم لم يتعرض لافي منطوقه ولا في أسبابه لصحة الإحالة إلى لجنة الطعن الحاصلة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وهو فيما قضى به من إعادة الأوراق إلى اللجنة للفصل في الموضوع يكون قد سلم ضمنا بصحة الإحالة (وثانيها) أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص وهو دفاع جوهري يتغير معه وجه الرأى في النزاع .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الأول منه ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ يبين أنه نص في المادة الأولى منه على إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي المادة ٩٧ مكررة وقد جاء في الفقرة الثانية منها أنه علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدنى تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن ، كما نص في المادة الثانية على أنه علاوة على الاجراءات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون يعتبر قاطعا للتقادم اخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بعناصر ربط الضريبة أو اخطاره في المدة المذكورة بربط الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأى مصلحة الضرائب تطبيقا للسواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكررة ٧٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومؤدى ذلك أنه يعتبر قاطعا للتقادم إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بعناصر ربط الضريبة أو اخطاره بربطها وفقا لما يستقر عليه رأى المصلحة ، كما تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن علاوة على أسباب الانقطاع المنصوص عليها في القانون المدنى— وإذ كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٢ المنصورة الابتدائية والذي أصبح نهائيا بتنازل المصلحة عن الاستئناف المرفوع بشأنه أن المطعون عليه لم يخطر بعناصر ربط الضريبة ولا بربطها وفقا

لما استقر عليه رأى المصلحة ، وكان النص في المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تنقطع مدة التقادم بالإحالة إلى لجان الطعن هو نص مستحدث لا يسرى على الحالات السابقة على تاريخ العمل به في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فان إحالة الخلاف القائم بين مصلحة الضرائب والمطعون عليه إلى لجنة الطعن في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ لا يكون من شأنها قطع مدة تقادم الضريبة المستحقة — إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى سقوط حق مصلحة الضرائب في مطالبة المطعون عليه بالضريبة عن أرباحه في سنة ١٩٤٦ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ومردود في الوجه الثاني بما سبق الرد به على الوجه الأول من أن الإحالة إلى لجنة الطعن في المدة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ لا تقطع مدة التقادم ومن ثم فان دفاع المصلحة في هذا الخصوص لا يعتبر دفاعا جوهريا يتغير به وجه الرأى في الدعوى وبالتالي لا يتعين الرد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٢٧)

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ القضائية:

(١) مسئولية . ” مسئولية تقصيرية “ . ” التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات “ . تأمين . الاشتراط لمصلحة الغير .

ليس للضرورة قبل العمل بقانون التأمين الاجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على المضرور بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث .

(ب) تأمين . ” التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات “ . ” مسئولية “ . ” مسئولية تقصيرية “ .

اشتراط سقوط الحق فى التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت الحادث ، يأتى عن البطلان الذى تجرى به المادة ٧٥٠ قرة أول مدنى .

١ — إذ كان المشرع المصرى — قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات — لم يورد نصا خاصا يقرر للمضرور حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه هذا الأخير قبل المستامن ، فانه لا يكون للمضرور قبل العمل بهذا القانون الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من شروط وثيقة التأمين أن طرفها قصدا الاشتراط لمصلحة الغير وخولا بذلك للمضرور حقا مباشرا فى منافع العقد طبقا للقواعد العامة فى القانون ،

فان ذلك لا يمنع من أن يكون للمؤمن الاحتجاج على المضرور بالدفع التي نشأت قبل وقوع الحادث لأن المضرور إنما يتلقى حقه المباشر كما هو بالدفع التي ترد عليه وقت وقوع الحادث وفي الحدود التي رسمها عقد التأمين الذي أنشأ له هذا الحق .

٢ - الشرط الذي يرد في عقد التأمين بسقوط الحق في التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ينطوي على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها في قانون المرور من نطاق التأمين ومبناه الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن منه أكثر احتمالاً ، مما ينأى بذلك الشرط قانوناً عن البطلان الذي تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدني على الشروط التي تقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتصل في أن المطعون عليها الاولى عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنتها حورية عبد العظيم السعدني أقامت الدعوى رقم ٦٢١ سنة ١٩٥٧ كلى مصر على شركة التأمين الطاعنة طالبة الزامها بأن تؤدي إليها مبلغ ٧٨٢٠ ج وذلك في مواجهة المطعون عليه الثاني صاحب السيارة رقم ٢٦٤٥٨ المؤمن عليها لدى الشركة الطاعنة وقالت بيانا لدعواها إن قائد السيارة المذكورة كان قد صدم بها مورثها المرحوم عبد العظيم السعدني بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٥ — وتسبب بذلك في وفاته واتهمت النيابة قائد السيارة بقتل المورث خطأ وأقامت عليه دعوى اللجنة رقم ١٤١٧ سنة ١٩٥٥ الوايلي وقد ادعت المطعون عليها الاولى مدنيا في هذه الدعوى ضد

المتهم وصاحب السيارة المسئول عن الحقوق المدنية طالبة إلزامهما بالتعويض بالتضامن وقضى نهائيا على المتهم بالعقوبة وبالزامه مع صاحب السيارة متضامين بدفع مبلغ ٧٥٠٠ ج بصفة تعويض ، ونظرا لعدم استيفاء المطعون عليها المذكورة مبلغ التعويض من المحكوم عليهما فقد رفعت دعواها الحالية ضد الشركة الطاعنة طالبة إلزامها بادائه مضافا إليه مصروفات الادعاء المدني عن الدرجتين ، ودفعت الطاعنة بعدم مسئوليتها عن دفع مبلغ التأمين وأقامت على صاحب السيارة دعوى فرعية طالبة فسخ عقد التأمين تأسيسا على أنه لم يخطر بها بتغيير رقم السيارة وأنه تنازل عن اللوحة المعدنية المسجل بها رقمها القديم خلافا لما تنص عليه وثيقة التأمين وعلى أن إدارة المرور قد أجرت تغيير الرقم دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون ، وبجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة في الدعوى الفرعية برفضها وفي الدعوى الأصلية بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ ٧٦٠٠ ج وأسست قضائها في هذه الدعوى الأخيرة على أن للمطعون عليها الرجوع بدعوى مباشرة على الطاعنة عملا بالمادة ٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسئولية عن حوادث السيارات استأنفت الطاعنة هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٦٠ سنة ٧٦ ق وبجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٠ قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة بالرأي الذي ضمنته مذكرتها بطلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة التي حددت لنظره أمامها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وقصوره في التسيب وتقول في بيان ذلك إنها دفعت أمام محكمة الموضوع بعدم مسئوليتها عن دفع مبلغ التأمين سواء إلى المطعون عليه الثاني المستأنف أو المطعون عليها الأولى (المضرور) واستندت في ذلك إلى أن وثيقة التأمين توجب على المستأنف أن يتخذ الاحتياطات المعقولة للحفاظ على السيارة المؤمن عليها وصيانتها بحيث تكون دائما صالحة للاستعمال وبحالة جيدة وإلا كانت شركة التأمين غير مسئولة عن دفع مبلغ التأمين وأنه قد ثبت بمحضر اللجنة رقم ١٤١٧ سنة ١٩٥٥ الوابلي

الذى حرر عن الحادث وقضى بناء عليه بإدانة قائد السيارة وبالزامه بالتضامن مع المطعون عليه الثانى (المستأمن عن الحقوق المدنية) بالتعويض المدنى أن السيارة كانت غير صالحة للاستعمال وقت الحادث بسبب اختلال الفرامل وعجلة القيادة — وقد اعتنى الحكم المطعون فيه عن مواجهة هذا الدفاع وبجته بما قاله من أن القواعد العامة فى التأمين تخول المضرور حقا مباشرا فى الرجوع على المؤمن وأن وثيقة التأمين المعقودة بين شركة التأمين الطاعة وبين المطعون عليه الثانى يستخلص منها أن الطرفين قصدا الاشتراط لمصلحة الغير الذى يصاب بالضرر من السيارة بما يجعل للمطعون عليها الأولى حقا مباشرا قبل الطاعة بموجب هذا الاشتراط أيضا وأنه لا يجوز للطاعة على هذا الأساس أن تدفع فى مواجهة المطعون عليها الأولى بما كان لها أن تدفع به قبل المطعون عليه الثانى وذلك فى حين أنه ليس فى الأحكام العامة للتأمين ما يخول المضرور مطالبة شركة التأمين بحق مباشر وبذلك فلا يكون له أن يرجع عليها إلا استعمالا لحق مدينه (المستأمن) بطريق الدعوى غير المباشرة ، وفى حين أن الثابت بوثيقة التأمين أن الشركة الطاعة قد التزمت بدفع مبلغ التأمين إلى المستأمن دون سواء وليس بها ما يدل على أن الطرفين قد قصدا اشتراط حق مباشر لمصلحة الغير وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ثبوت حق مباشر للمطعون عليها قبل الطاعة بالاستناد إلى الأحكام العامة فى التأمين أو بموجب وثيقة التأمين المقدمة فى الدعوى وتحلل بذلك من بحث الدفع الذى تمسكت به الطاعة فإن ذلك الحكم يكون معينا بخالفة القانون والقصور فى التسيب .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استبعد ما ذهب إليه الحكم الابتدائى من الاستناد إلى أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات فى تقرير حق المطعون عليها الأولى فى الرجوع بدعوى مباشرة على الطاعة بعد أن استبعد الحكم ذلك الاستناد تأسيسا على أن القانون المشار إليه لم يعمل به إلا بعد تاريخ الحادث المؤمن منه عرض بصفة عامة لما أثارته الطاعة من دفع وقصر حديثه عنها على القول بأنه لا يجوز للطاعة أن تحتج فى مواجهة المطعون عليها الأولى وهى المضرور بالدفع التى كانت لها قبل المطعون عليه الثانى (المستأمن)

لأن المطعون عليها الأولى لا ترجع على الطاعنة بدعوى مدينها المطعون عليه الثانى وإنما ترجع عليها بما لها من حق مباشر تستمد منه وثيقة التأمين التى يستخلص من بنودها أن طرفيها قصدا الاشتراط لمصلحة الغير الذى يصاب بالضرر كما أن الفقه قد جرى على تحويل المضرور حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن تحقيقا للغاية من التأمين ، ولما كان المشرع المصرى — قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه — لم يورد نصا خاصا يقرر للمضرور حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه هذا الأخير قبل المستأمن نانه لا يكون للمضرور قبل العمل بقانون التأمين الاجبارى المشار إليه الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير ، كذلك فانه يفرض صحة ما ذهب إليه الحكم من أنه يستخلص من شروط وثيقة التأمين المعقودة بين الطاعنة والمطعون عليه الثانى أن الطرفين قصدا الاشتراط لمصلحة الغير وخولا بذلك للمضرور حقا مباشرا فى منافع العقد طبقا للقواعد العامة فى القانون فانه بذلك لا يمنع من أن يكون للمؤمن الاحتجاج على المضرور بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث لان المضرور إنما يتلقى حقه المباشر كما هو بالدفع التى ترد عليه وقت وقوع الحادث وفى الحدود التى يرسمها عقد التأمين الذى أنشأه هذا الحق ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع — على ما هو ثابت بالصورة الرسمية لمذكرتها المقدمة لجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٠ بعدم مسئوليتها عن دفع مبلغ التأمين إلى المطعون عليه الثانى (المستأمن) أو إلى المطعون عليها الأولى (المضرور) مستندة فى ذلك إلى ما تنص عليه وثيقة التأمين فى البندين الرابع والتاسع من أنه يجب على المستأمن المحافظة على السيارة وصيانتها وجعلها صالحة للاستعمال وإلا كانت شركة التأمين غير مسئولة عن دفع مبلغ التأمين وذكرت أنه قد ثبت فى قضية اللجنة الخاصة بالحادث المؤمن منه أن السيارة لم تكن صالحة للاستعمال وقت وقوع ذلك الحادث بسبب اختلال الفرامل وعجلة القيادة . وكان الشرط الذى يرد فى عقد التأمين بسقوط الحق فى التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ينطوى على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فى قانون المرور من نطاق التأمين ومبناه الرغبة المشروعة فى الحد من نطاق المسئولية باستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن منه أكثر احتمالا . مما ينأى بذلك الشرط قانونا عن البطلان الذى تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى

مدنى على الشروط التى تقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فيها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المطعون عليها الأولى طبقاً للأحكام الخاصة بعقد التأمين حقاً مباشراً فى مطالبة الطاعنة بالتعويض ولو لم تتضمن الوثيقة اشتراطاً لمصلحة الغير وإذ قرر أن الحق المباشر الذى استخلصه لمصلحة المضروب من شروط وثيقة التأمين مثار النزاع فى الدعوى يحول بين الطاعنة وبين الدفع فى مواجهة المطعون عليها الأولى بما لها الدفع به فى مواجهة المطعون عليه الثانى دون تمييز بين الدفوع السابقة على الحادث والدفوع اللاحقة له فإن ذلك الحكم يكون قد أخطأ فى القانون كما أن المحكمة وقد حجبت نفسها بهذا التقرير الخاطئ عن البحث فى الدفع الذى أثارته الطاعنة باعتباره من الدفوع السابقة على الحادث وعمما يقتضيه هذا البحث بالضرورة من التثبت أولاً من أن الشرط الذى تستند إليه الطاعنة فى دفعها لا يقع تحت طائلة البطلان المنصوص عليه فى البندين الثالث والخامس من المادة ٧٥٠ مدنى فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور أيضاً .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / لطفى على ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدرى ،
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(٢٨)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . ” عيوب التدليل “ . ” قصور “ . ” ما لا يعد كذلك “ .
مؤلف . ” حق المؤلف “ . ” حمايته “ .

القضاء بخلق العمل الذى قام به مورث الطاعنين اقتباسا عن الرواية الأصلية
من الابتكار الذى يستأهل حماية القانون وعدم وجود التماثل بين ذلك العمل
وبين اقتباس المعلنون عليهم . إقامة ذلك على أسباب سائقة وتودى إلى النتيجة
التي انتهى إليها الحكم . رفض طلب الطاعنين إجراء المقارنة بين العملين بتدب
خير أو عن طريق انتقال المحكمة لسماح الأداء الطنى . لا قصور ولا مخالفة
للقانون .

(ب) إثبات . ” تقدير الدليل “ . حكم . ” عيوب التدليل “ . ” قصور “ .
” ما لا يعد كذلك “ . محكمة الموضوع .

حق المحكمة فى الأخذ بما تظن إلى من الأدلة واطراح ما عداه دون حاجة بها
إلى الرد استنلالا على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام حكمها يقوم على أسباب
تكفى لحله .

(ج) حق . ” حق الالتجاء إلى القضاء “ . مسئولية . ” مسئولية
تقصيرية “ . تعويض .

حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جدية ومشروعة . كون المدعى
مبطلا فى دعواه ولم يقصد بها سوى مضارة خصمه والنكابة به . خطأ يستوجب
مساءلته والحكم عليه بالتعويض .

١ - إذا كان الحكم إذ قضى بخلو العمل الذى قام به مورث الطاعنين - اقتباسا عن الرواية الأصلية - من الابتكار الذى يستأهل حماية القانون وبعدم وجود التماثل بين ذلك العمل وبين اقتباس المطعون عليهم ، قد أقام قضاءه بذلك على أسباب سائغة وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فانه لا يكون على المحكمة بعد ذلك إذ هى لم تستجب إلى طلب الطاعنين بإجراء المقارنة بين العاملين عن طريق ندب خير أو عن طريق انتقال المحكمة لسماع الأداء العلنى ما دامت قد وجدت فى أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين رأيها فيها بنفسها .

٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة واطراح ما عداه دون حاجة بها إلى الرد استقلالاً على الأدلة التى لم تأخذ بها ما دام أن حكمها يقوم على أسباب تكفى لحمله .

٣ - حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جديّة ومشروعة ، فاذا ما تبين أن المدعى كان مبطلاً فى دعواه ولم يقصد بها إلا مضارة خصمه والنكاية به فانه لا يكون قد باشر حقاً مقررًا فى القانون بل يكون عمله خطأً يجيز الحكم عليه بالتعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن الأول الأميرالاي محمد حمى بصفته حارساً قضائياً على تركة المرحوم أنور وجدى قدم طلباً إلى قاضى الأمور الوقفية بمحكمة البحيرة الابتدائية ضد المطعون عليهما الأول والثالثة لتحديد دين الحراسة مؤقتاً بمبلغ ١٥٧٠١ ج حتى يفصل فى الموضوع كما طلب صدور الأمر بتوقيع الججز التحفظى تحت يد المودع

لديهم النسخة الأصلية لفيلم "الأرملة الطروب" وتحت يد أصحاب دور السينما الميمنة بالطلب على جميع المبالغ المتحصلة والتي ستحصل مستقبلا من عرض الفيلم المذكور بما يفى دين الحراسة وتثبيت الحجز التحفظي وتحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك تأسيسا على أن فيلم "الأرملة الطروب" ملك للمرحوم أنور وجدى الذى كان أخرج قصته محورة مبتكرة فى ثوب شرقى يحمل طابعه وطريقته الخاصة فى التمثيل والابتكار وأن المطعون ضده الأول قد أخذ مبلغ ألف جنيه بالإيصال المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٠ تنفيذا للعقد المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٠ الذى اتفق بمقتضاه المرحوم أنور وجدى مع المطعون ضده الأول على إخراج هذا الفيلم إلا أن هذا الأخير اغتال حق ملكية المرحوم أنور وجدى بعد وفاته بأن تواطأ مع المطعون عليهما الثانى والثالثة بتوزيع قصة الفيلم وعرضه فى دور السينما لحسابه الخاص مما يضر بحقوق التركة ويجعل المطعون ضدهم مسئولين بالتضامن عن الأضرار التى لحقت التركة - وقد صدر الأمر بتوقيع الحجز التحفظي وقاء لمبلغ ١٠٠٠ ج مع تحديد جلسة ١٨/٩/١٩٥٦ لنظر الموضوع . ثم قدم الطاعن الأول بصفته طالبا آخر إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية متضمنا ذات الوقائع الواردة بالطلب السابق ومستندا إلى الحماية الخاصة لحق المؤلف التى نص عليها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وطلب صدور الأمر بتوقيع الحجز التحفظي على المصنف الأصيل لفيلم "الأرملة الطروب" ونسخه وتقدير دين التركة بمبلغ ١٥٧٠١ ج وتوقيع الحجز تحت يد الغير الميمنة أسمائهم بالطلب وقاء لهذا المبلغ ونذب خبير لإجراء وصف تفصيلي للفيلم المعروض وبتاريخ ١٩٥٦/٨/٧ صدر الأمر بطلبات الطاعن مع تحديد جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى برقم ١٣٢٨ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة كما أحيلت دعوى محكمة الجيزة إلى محكمة القاهرة وقيدت برقم ١٢٨٥ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة وفى خلال ذلك أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة ضد الطاعن بصفته الشخصية وبصفته حارسا مطالبا إياه بمبلغ خمسين ألفا من الجنيهات كتعويض عما أصابه من أضرار نتيجة إجراءات التقاضى الكيدية لأنه لم يتعاقد مع المرحوم أنور وجدى عن الفيلم موضوع النزاع الذى سقطت فكرته فى الملك العام بل كان تعاقد معه عن فيلم آخر هو فيلم (بنت الأكابر) وقد وضعت عبارة "الأرملة الطروب"

في العقد والإيصال المقدمين في الدعوى من الطاعن الأول بدلا من عبارة "بنت الأكاير" التي كسحت كما يظهر للعين المجردة وقررت محكمة القاهرة الابتدائية ضم هذه الدعوى الأخيرة إلى الدعويين السابقتين المرفوعتين من الطاعن - وفي ١٢/٣/١٩٥٩ قضت برفض دعوى الطاعن وبإلزام التركة بأن تدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض . استأنف الطاعن الأول الذي انضم إليه الطاعن الثاني بصفته حازما أيضا هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٧٦ سنة ٧٦ ق وصحما على الطلبات المبدأة أمام المحكمة الابتدائية كما استأنف المطعون ضده الأول بدوره الحكم القاضي له بالتعويض بالاستئناف رقم ١٩٥ سنة ٧٦ ق استئناف القاهرة طالبا تعديل مبلغ التعويض المقضى له به على التركة إلى مبلغ خمسين ألف جنيه . وبجلسة ٢٩/٢/١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بضم الاستئنافين معا وبقبولهما شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب حاصل السبب الأول منها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف لمخالفته لحكم المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات لأن رئيس الدائرة سمع المرافعة ولم يحضر النطق بالحكم ولم ينص في نسخة الحكم الأصلية على أنه وقع على مسودته ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع الجوهري دون أن يواجهه مكتفيا بقوله إن رئيس الدائرة وقع على مسودة الحكم مع أنه يجب أن ينص على حصول هذا التوقيع بنسخة الحكم الأصلية وإلا كان الحكم باطلا كما أن الحكم لم يبين بجلاء مع من تمت المداولة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مخالفا للقانون لبنائه على حكم باطل .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من مطالعة الصورة الرسمية للحكم المستأنف أنه صدر برئاسة رئيس المحكمة سامي نادر وعضوية القاضيين فرج مكارى وأحمد أبو العز وأنه تمت المداولة فيه بتاريخ ٥/٣/١٩٥٩ وتلى علنا برئاسة رئيس

الدائرة فرج مكارى وعضوية القاضيين أحمد أبو العز ومحمد كمال السيد سلام لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في تقريراته أن رئيس الدائرة سامى ناصر وقع على مسودة الحكم وكان كل ما أوجبه المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات في حالة ما إذا حصل مانع لأحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة من حضور تلاوة الحكم أن يوقع على مسودته وكان ما تتطلبه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات هو أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وكان هذان الإجراءان قد استوفيا في الحكم المستأنف على ما سبق بيانه فإن النعى عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في القانون وحاصل ذلك أنهما تمسكا في دفاعهما بضرورة ندب خبير فنى أو انتقال المحكمة لسماع الأداء العلنى لما أخرج به المطعون عليهم لرواية "الأرملة الطروب" ومقارنته بالعمل الفنى الذى سجله المرحوم أنور وجدى خاصا بهذه الرواية للتأكد من أن المطعون عليهم قد سطوا على هذا الجهد الفنى والابتكار الجديد وكلاهما مستحق للحماية قانونا وقد أوضح الطاعنان للمحكمة أنه لا يمكن الفصل في الدعوى بدون إجراء المقارنة على ذلك الوجه ولكن الحكم المطعون فيه لم يجب هذا الطلب وقرر في أسبابه أن عمل المرحوم أنور وجدى يغير العمل الذى قام به المطعون عليهم دون بيان للأسباب الجوهرية لهذه المغايرة التى يقوم عليها اختلاف العاملين وعدم اتحاد الفكرتين مما يجعل الحكم مشوبا بقصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أوردته المحكمة المطعون فيه في أسبابه بقوله "إن مما لا نزاع فيه أن قصة الأرملة الطروب وهى قصة عالمية سقطت في الملك العام دار حولها الصراخ وتقل منها الكثيرون وسبق عرضها على مسارح مختلفة وفي جملة أفلام أجنبية قد اقتبس منها المرحوم أنور وجدى كما اقتبس منها بدوره حلمى رفلة ومحور الخلاف بينهما في هذا الصدد هو هل ما قام به المرحوم أنور وجدى من عمل يعتبر فكرة ظهرت في لون جديد يستأهل الحماية عملا بحكم القانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٤ وأن اقتباس حلمى رفلة للقصة لا يعدو أن يكون سطوا على تلك الفكرة أم أنه

عمل لا صلة له بعمل المرحوم أنور وجدى . وحيث إن هذه المحكمة ترى من مطالعة اقتباس الطرفين من القصة موضوع النزاع دون حاجة إلى تعيين خير فنى أن أحدا منهما لا يستمع بالحماية المنصوص عليها فى القانون إذ لم يأتيا بأية صورة يظهر اقتباسها فى شكل جديد لأنه لا يكفى أن يتم انتغير أو الحوار من ثوب إلى آخر ومن لون غربى إلى لون شرقى كما هو الحال فى هذه الدعوى بل يجب أن ينطبق التحويل أو الحوار على فكرة أدبية مبتكرة لا سابقة لها يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد تشابه بين الاقتباسين لأن المرحوم أنور وجدى لم يكن قد وضع السيناريو ولا أعد الرواية للسينما بل اكتفى باقتباس ماخص يدور فى إمارة شرقية وهمية وظل كما هو منذ وضعه كما يبين ذلك من خطابه المرسل إلى إيلى لطفى فى ١٩٥٢/٢/٢ والذي ينظره بموجبه أنه عدل عن إنتاج الفيلم بينما أن فكرة حلمى رفلة تدور فى مصر وقد وضع لها سيناريو يختلف بكثير عن الأصل المبتكر فيه". لما كان ذلك، وكان الحكم إذ قضى بخلو العمل الذى قام به المرحوم أنور وجدى اقتباسا عن الرواية لأصلية من الابتكار الذى يستأهل حماية القانون وبعدم وجود التماثل بين ذلك العمل وبين اقتباس المطعون عليهم قد أقام قضاءه بذلك على أسباب سائغة وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإنه لا يكون على المحكمة بعد ذلك إذا هى لم تستجب إلى طلب الطاعنين بإجراء المقارنة بين العاملين عن طريق ندب خير أو عن طريق انتقال المحكمة لسماع الأداء العلى ما دامت قد وجدت فى أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين رأيها فيها بنفسها ومن ثم فإن ذلك النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالقصور من وجهين الأول أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن العقد المحرر بين المرحوم أنور وجدى وحلمى رفلة فى ١٩٥٠/١/٢٧ منصوص فيه على أنه تحرر من صورتين بيد كل طرف نسخة ومنصوص فيه على أنه خاص بفيلم "الأرملة الطروب". وطلبا إلزام حلمى رفلة بتقديم الصورة التى تحت يده لأنها قاطعة فى أنها خاصة بهذا الفيلم إلا أن الحكم المطعون فيه لم يجبهما إلى هذا الطلب مما يعم الحكم المطعون فيه بالقصور . والوجه الثانى أنهما تمسكا أمام

محكمة الموضوع بأن التغيير الحاصل في الايصال الخاص بالألف جنيه قد وقع من حلمى رفلة نفسه وبعد تقديم الايصال للمحكمة بدليل أن الايصال أودع ومشروح على الحافظة بأنه لا يوجد به كشط ولا مسح ولا شطب وأن هذا المبلغ ثابت دفعه بالدفاتر التجارية المقدمة من الطاعنين إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى ولم يأخذ بالدفاتر التجارية المقدمة قولا بأنها ليست حجة على المطعون ضده الاول لأنه غير تاجر وهو قول يخالف القانون لأن حلمى رفلة تاجر وعمله الانحراج والمتاجرة فى الافلام كما تشهد بذلك وقائع الدعوى .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استدل على أن العقد والايصال المقدمين من الطاعنين خاصان بفيلم آخر غير الفيلم مثار النزاع بما قاله فى أسبابه ” (١) أن الانذار الذى وجهه أنور وجدى لحلمى رفلة فى ١٩٥١/١٠/٣١ يتطع بأن عقد ١٩٥٠/١/٢٧ خاص بفيلم (بنت الأكابر) وليس بفيلم (الأرملة الطروب) إذ ثبت لهذه المحكمة أن الرقم المبين فى الانذار هو رقم ايصال التحصيل على رسوم اثبات تاريخ العقد المذكور الذى ادرج تحت رقم ٢١٤٠ (٢) أن قول المستأنفين بأن حلمى رفلة لم يكلف بانحراج فيلم (بنت الأكابر) لى ينطبق عقد ١٩٥٠/١/٢٧ على هذا الفيلم وأن الفيلم المذكور قد قام بانحراجه أنور وجدى شخصيا وتقديمهما اثباتا لقولهما صورة عقد بين الأخير وشركة الأفلام المتحدة يبين منه أن الأخيرة عهدت إلى أنور وجدى انحراج فيلم (بنت الأكابر) هذا القول لا يجديهما إذ يناقضه المستند الذى قدمه حلمى رفلة تحت رقم ٥ من حافظة مستنداته رقم ١٥ دوسيه وهو الملحق المؤرخ ١٩٥١/١١/٢٠ للعقد المؤرخ ١٩٥٠/١/٢٧ المتنازع عليه والموثق تحت رقم ٢١٤٠ وهذا الملحق هو خاص بالفيلم الذى كان يجرى حلمى رفلة انحراجه وحدث بشأنه خلاف وانذارات وأن التسوية قد تمت عنه مما يثبت أن حلمى رفلة هو الذى قام بانحراج بنت الأكابر المذكور فى العقد الموثق تحت الرقم المذكور وهو رقم نفس العقد أساس دعوى المستأنفين الذى كسخت فيه عبارة (بنت الأكابر) التى حواها العقد أولا وكتب مكانها عبارة (الأرملة الطروب) كما يبين ذلك للعين المجردة (٣) أن الخطاب الذى أرسله أنور وجدى إلى مدير استديو الأهرام وهو

معاصر للمحقق المؤرخ ١٩٥١/١١/٢٠ يثبت أن فيلم بنت الأكابر قد قام بانخراجه حلمي رفله دون غيره . (٤) انه لا يمكن الالتفات إلى الدفاتر التجارية المقدمة من المستأنفين لأنه فضلا عن أنها حجة عليهما فقط لأن حلمي رفله ليس تاجرا فانه لا يصح لها أن يخلقا لتفهمهما دليلا ومستندا فلا تطعن المحكمة إلى تلك الدفاتر ازاء مناقضة محتوياتها تماما لما صدر من أنور وجدي نفسه لاحقا على عقد ١٩٥٠/١/٢٧ من أن هذا العقد منصرف إلى فيلم (بنت الأكابر) وبين من ذلك أن الحكم قد استخلص من أوراق الدعوى استخلاصا سائغا أن العقد والايصال لا يتعلقان بفيلم الأرملة الطروب محل النزاع لأنهما حررا في الأصل بمناسبة الاتفاق بين الأستاذ أنور وجدي وبين المطعون ضده الأول بخصوص فيلم آخر ثم ادخل عليهما تغيير في اسم هذا الفيلم الذي تم التعاقد عليه ليدوا أنهما قد صدرا في خصوص الفيلم المتنازع عليه لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تظمن إليه من الأدلة واطراح ماعداه دون حاجة بها إلى الرد استقلالا على الأدلة التي لم تأخذ بها مادام أن حكمها يقوم على أسباب تكفي لحمله فانه لذلك يكون النعي على الحكم بالقصور لعدم رده على الأدلة التي قدمها الطاعنان على غير أساس كذلك فانه لا يعيب الحكم ماقرره من أن المطعون عليه الأول ليس تاجرا لأنه ولو أن هذا التقرير من الحكم غير صحيح فانه بغير ذي أثر على صحة قضائه مادام أنه قد انتهى إلى عدم الاطمئنان إلى تلك الدفاتر التجارية لمناقشتها للحقيقة التي اقتنعت بها المحكمة .

وحيث إن مبنى السبب الرابع هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون اذ قضى بالزام الحراسة بأن تدفع لحلمي رفله (المطعون ضده الأول) مبلغ الف جنيه على سبيل التعويض مع أن استعمال الحراسة لحقها في التقاضي حق مشروع إلا إذا كان مشوبا بسوء النية والخلاف بين وجهات النظر في تقدير كسب الدعوى أو خسارتها ليس من شأنه أن يجعل المتقاضى سىء النية وقد تمسك الطاعنان بهذا الدفاع ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه بما يدحضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما ورد في أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه من أن الحارس على التركة كان سىء النية في ادعائه إذ دعمه بأوراق مزورة ففسد بها عبارة فيلم (بنت الأكابر) من العقد المحررين

المرحوم أنور وجدى والسيد حلمى رفته لتحل محلها عبارة فيلم (الأرملة الطروب) محل النزاع دون علم هذا الأخير كما زور الإيصال المحرر على حلمى رفته بقبض مبلغ ألف جنيه عن فيلم آخر غير الفيلم موضوع النزاع وقدم هذا الإيصال إلى المحكمة للظفر بأمر حجز أموال المطعون ضده الأول والتشهير بسمعته وشل نشاطه في تحصيل إيرادات الفيلم — ولما كان حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جدية ومشروعة فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلاً في دعواه ولم يقصد بها إلا مضارة خصمه والنكاية به فإنه لا يكون قد باشر حقاً مقررًا له في القانون بل يكون عمله خطأ يحجز الحكم عليه بالتعويض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وقد ثبت لديه أن الطاعن قد رفع دعواه بسوء نية مستهدفاً النيل من خصومه قضى بالزامه بالتعويض فإن ذلك الحكم لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إنه لما سلف بيانه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضرة السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحاتم محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٢٩)

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) رسوم . " رسوم التسجيل " . " رد الرسم " . تسجيل . شهر عقارى .

عدم جواز رد رسوم التسجيل في حالة عدول أصحاب الشأن .

(ب) رسوم . " رسوم التسجيل " . " استرداد الرسم " . تسجيل .

تسليم الجهة الادارية بأحقية دافع الرسم في استرداده . انطواؤه على إصفائه من رسم مستحق للخرانة وهو ما لا يجوز قانونا . هذا التسليم لا يثنى له حقا في الاسترداد .

١ - أحال المشرع في المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ إلى القانونين رقمى ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ في شأن رد رسوم التسجيل وإذ نصت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية على أنه " لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه " وقد خلا القانونان المشار إليهما من نص يجيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن ، فقد دل ذلك على أن المشرع أراد عدم رد رسوم التسجيل في الحالة المذكورة . ويؤكد هذا النظر أن المشرع أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القوانين ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وأورد نصوها صريحة تقضى بعدم جواز رد الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذى حصلت عنه . وصرحت المذكرة التفسيرية لهذا القانون بأن

تلك النصوص لم تنشأ حكما جديدا وإنما جاءت مؤكدة للتفسير الصحيح لما كانت تقضى به النصوص السابقة (١).

٢ — تسليم الجهة الإدارية خطأ بأحقية دافع الرسم في استرداده ينطوى على إعفائه من رسم مستحق للخرانة وهو ما لا يجوز قانونا وبالتالي فإن هذا التسليم لا ينشئ له حقا في الاسترداد (٢).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧١١ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة ضد الطاعن بصفته طالبا الزامه برد مبلغ ٣٢٧ ج و ٨١٠ م والمصروفات وقال فى بيان دعواه إنه تقدم لجهة الشهر المختص بعقد صادرة من حسين كندور وأخرى عن حصة فى منزل لتقدير الرسم اللازم لإشهاره فقدر مكتب الشهر الرسم المستحق بمبلغ ٣٢٧ ج و ٨١٠ م قام المطعون ضده بسداده بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٨ وتحدد للتوقيع على العقد أمام جهة التوثيق يوم ١٩٥٣/٥/٤ غير أن أحد المتعاقدين قد امتنع عن التوقيع فلم يـ للمطعون ضده تسجيل العقد ولما طالب الطاعن برد الرسوم التى حصاها أبى عليه ذلك فأقام هذه الدعوى بطلب استرداد الرسوم—وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٣١ حكمت المحكمة حضوريا بإلزام مصلحة الشهر العقارى (الطاعن) بأن يدفع للدعى (المطعون ضده) مبلغ ٣٢٧ ج و ٨١٠ م والمصاريف وبنت قضاءها على أن الرسوم مقابل خدمة تؤديها الدولة للأفراد فما لم تقدم هذا الخدمة

(١) راجع قضا ١٩٦٣/١/١٧ طعن ٢٨٤ س ٢٧ ق ٤ ١٩٦٣/٢/١٤ طعن ١٥٧ س ٢٨ ق السنة ١٤ ص ١٣٦ و ٢٥٤ .

(٢) راجع قضا ١٩٦٣/١١/٢٨ طعن ٣٥٠ س ٢٨ ق السنة ١٤ ص ١٠٩٨ .

فان الرسم المدفوع من أجلها يكون واجب الرد لاسيا وأن مصلحة الشهر العقارى لاتنازع فى حق المدعى (المطعون ضده) فى استرداد الرسم المسدد عن العقد المطلوب شهره إذا ما سجل الحكم الصادر بصحته ونفاذه — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف برقم ٧٥٣ سنة ٧٥ ق وفى ١٩٦٠/٣/٣١ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها تتضمن طلب نقض الحكم وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٥ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وعند نظره أمامها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ فى تطبيقه فيما ذهب إليه من أن التسجيل هو مناط استحقاق الرسم فاذا لم يتم التسجيل فلا يكون لمصلحة الشهر العقارى اقتضاء الرسم عنه وعليها أن ترده لصاحبه أن كانت قد حصلت ذلك أن استحقاق الرسم ورده والمنازعة فيه كلها أمور نظمها الشارع فى المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وفى القانونين رقمى ٩١ و ٩٠ لسنة ١٩٤١ اللذين عنيا ببيان الأحوال التى يجوز فيها رد الرسم وهى أحوال وردت على سبيل الحصر وليس من بينها حالة عدول نوى الشأن عن السير فى إجراءات التوثيق والتسجيل ولا يغير من ذلك أن المصلحة الطاعنة قد أبدت استعدادها لإتمام تسجيل العقد المطلوب شهره أو الحكم الذى يحل محله بصحته ونفاذه على أن يقوم من يصدر له الحكم بإداء رسوم تسجيله ثم استرداد الرسم السابق دفعه — لأن ما قررتة المصلحة فى هذا الخصوص كان على خلاف القانون ولا ينشئ للطعون ضده حقا فى الاسترداد .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أن "تطبق فى مواد الشهر العقارى الأحكام الواردة فى قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فيما يتعلق بتقدير الرسوم القضائية ورسوم التوثيق المدنية والرسوم الشرعية وتحصيلها وردها والمنازعة فيها". ويبين من ذلك أن المشرع أحال إلى القانونين رقمى ٩٠ و ٩١ سنة ١٩٤٤ فى شأن رد رسوم التسجيل ولم

كانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية تنص على أنه "لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه". وقد خلا القانونان المشار إليهما من نص يميزد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن فقد دل ذلك على أن المشرع أراد عدم رد رسوم التسجيل في الحالة المذكورة ويؤكد هذا النظر أن المشرع أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القوانين ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وأورد نصوصا صريحة تقضى بعدم جواز رد الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصلت عنه وصرحت المذكرة التفسيرية لهذا القانون بأن تلك النصوص لم تنشأ حكما جديدا وإنما جاءت مؤكدة للتفسير الصحيح لما كانت تقضى به النصوص السابقة لما كان ذلك وكان غير صحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من التعويل في قضائه على تسليم الطاعة بأحقية المطعون ضده في استرداد الرسم لأن هذا التسليم ينطوي على إعفاء المطعون ضده من رسم مستحق للجزاة وهو ما لا يجوز قانونا وبالتالي فإن هذا التسليم لا ينشئ للمطعون ضده حقا في الاسترداد، وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ويتعين للأسباب المقدمة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى
عبد الجواد .

(٣٠)

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حوادث طارئة . ” نطاق نظرية الحوادث الطارئة “ . الترام .
”الالتزام التعاقدى“ . ”تنفيذه“ . بيع .

نص المادة ١٤٧/٢ مدنى عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع
العقود التى يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث
استثنائى عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للدين . انطباق هذه النظرية
على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدورى . انطباقها كذلك على العقود الفورية
التى يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ التزامات العاقدين . مثال ذلك عقود البيع
المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه .

(ب) حوادث طارئة . ”تطبيق نظرية الظروف الطارئة“ . إصلاح زراعى .
”المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢“ .

الحادث الطارئ قد يكون تشريعيا كما يكون عملا أو واقعة مادية . القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى — اعتباره حادثا طارئا فهو حادث
استثنائى عام لم يكن فى الوسع توقعه ولا ممكنا دفعه .

١ — يبين من نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى أن
المشرع فى إطلاقه التعبير بالالتزام التعاقدى لم ينحصر نوما من الالتزام التعاقدى
بعينه بل أورد النص بصيغة عامة تتسع لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع
العقود التى يفصل بين إبرامها وتنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث
(م - ٧ - م)

استثنائي عام غير متوقع يؤدي إلى جعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين بما يجاوز حدود السعة . ومن ثم فإن هذه النظرية تنطبق على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري كما تنطبق على العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين ، وذلك لتحقيق حكمة التشريع في الحالتين وهي إصلاح ما اختل من التوازن الاقتصادي للعقد في الفترة ما بين إبرامه وتنفيذه نتيجة للظروف الاستثنائية التي طرأت خلال هذه الفترة وذلك برفع العنت عن المدين تمكينا له من تنفيذ التزامه دون إرهاق كبير، وهذا الاختلال كما قد يحدث في الالتزامات التي تنفذ بصفة دورية أو مستمرة فإنه يحدث أيضا في الالتزامات المؤجلة التنفيذ . ولا يقدح في تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه أن إرجاء دفع الثمن إنما قصد به تيسير التنفيذ على المشتري فلا ينبغي أن يضار به البائع ذلك أن الأجل أمر ملحوظ في التعاقد على الصفقة أصلا لولاه ما تمكن البائع من إبرام العقد بالثمن المتفق عليه فيه فلا يعتبر والحال كذلك تأجيل تنفيذ التزام المشتري بدفع الثمن تفضيلا من البائع (١) .

٢ — قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يعتبر — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — حادثا استثنائيا عاما في مدلول الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني ، ذلك أن الشروط التي يتطلبها القانون في الحادث الطارئ قد توافرت في قانون الإصلاح الزراعي سالف الذكر ، فهو بحكم كونه قانونا يعتبر حادثا استثنائيا عاما لم يكن في الوسع توقعه ولا ممكنا دفعه ، ولا يغير من اعتباره كذلك كونه تشريعا ، لأن نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني قد أطلق في التعبير عن الحادث فلم يقيد بأنه يكون عملا أو واقعة مادية (٢) .

(١) نقض ١٩٦٣/١/٣ طعن ٢٦٣ من ٢٦٦ ق السنة ١٤ ص ٣٧ .

(٢) نقض ١٩٦٣/١/٣ طعن ٢٦٣ من ٢٦٦ ق السنة ١٤ ص ٣٧ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أنه بعقد تاريخه ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ اشترى الطاعنان الأولان من المطعون عليه ٥ ف و ٢ ط و ١٢ س بثن قدره ٤٠٨٣ ج و ٣٣٧ م دفع منه وقت التوقيع على العقد مبلغ ٢٠٠٠ ج والباقي وقدره ٢٠٨٣ ج و ٣٣٧ م أتفق على أن يدفعه المشتريان على قسطين الأول وقدره ١٠٤١ و ٦٦٩ م يستحق الأداء فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ والقسط الثانى وقدره ١٠٤١ ج و ٦٦٨ م يدفع فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ وذلك بفائدة قدرها ٦ ٪ — كما اشترت الطاعنة الثالثة من ذات البائع بموجب عقد مؤرخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فدانا بثن قدره ٨٠٠ ج عجلت نصفه وقسط الباقي على قسطين متساويين يستحق أولهما فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ والثانى فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ مع الفوائد بواقع ٦ ٪ — واذا استصدر المطعون ضده أمرى أداء بقيمة باقى الثمن — فقد عارض الطاعنون فيهما بالمعارضتين رقمى ٢٣١ و ٢٣٢ سنة ١٩٥٦ كلى المنصورة — تأسيسا على أن المبالغ الصادرة بها أمرى الأداء هى ثمن أطيان اشتراها الطاعنون من المطعون عليه وأقر فى عقد البيع أنها خالية من كافة الحقوق العينية — وقد تبين أنه اشتراها من طائفة الروم الكاثوليك ضمن أطيان أخرى بثن إجمالى قدره ٣٧٠٥٥ ج و ٨٩٣ م ولم يسدد منه سوى مبلغ ٢٥٢٦٣ ج وتأخر فى الوفاء بباقى الثمن رغم فوات ميعاد الاستحقاق مما يهدد العين المبيعة بالخطر وأنه يجوز لهم فى هذه الحالة حبس الثمن طبقا لنص المادة ٤٥٧/٢ من القانون المدنى — كما أن صدور قانون الإصلاح الزراعى وما ترتب عليه من تحديد القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية أدى الى انخفاض قيمة هذه الأراضى واحداث تغيير فى الظروف الاقتصادية العامة مما أضفى معه التزامهم مرهقا

إرهاقا يستأهل رده إلى الحد المعقول تطبيقا لنظرية الظروف الطارئة — وطلب الطاعنون الحكم بإلغاء أمرى الأداء المعارض فيها وقد ضمت محكمة الدرجة الأولى المعارضتين وقضت في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بتلجب مكتب الخبراء لتقدير ثمن الأطنان على ضوء ما أحدثه قانون الإصلاح الزراعى من تغيير فى أثمان الأراضي الزراعية وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى قدر فيه قيمة الفدان من الأطنان المبيعة بمبلغ ٥٠٠ ج فى ظل قانون الإصلاح الزراعى قضت المحكمة فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ : أولا — فى المعارضة رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٦ كلى المنصورة بتعديل أمر الأداء إلى مبلغ ٥٥٢ ج و ٨٤ مليا والزام المعارضين (الطاعنين الأولين) بالمصروفات والأتعاب . ثانيا — فى المعارضة رقم ٢٣٢ سنة ١٩٥٦ كلى بتعديل أمر الأداء إلى مبلغ ١٠٠ ج والزام المعارضة (الطاعنة الثالثة) بالمصاريف والأتعاب — رفع المطعون ضده استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٣٥ سنة ١٢ قضائية — ومحكمة استئناف المنصورة قضت فى ٧ من ابريل سنة ١٩٦٠ بتعديل الحكم المستأنف والزام المستأنف عليهما الأولين ” الطاعنين الأولين “ بأن يدفعوا للمستأنف ” المطعون ضده “ ٢٠٨٣ ج و ٣٣٧ مليا والفوائد بواقع ٦٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق الحاصل فى ١/١٠/١٩٥٢ بالنسبة لمبلغ ١٠٤١ ج و ٦٦٩ مليا ومن ١/١٠/١٩٥٣ بالنسبة لمبلغ ١٠٤١ ج و ٦٦٨ مليا حتى السداد على أن يودع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة حتى يظهر العقار موضوع النزاع من الحقوق العينية التى ترتبت عليه والزام المستأنف عليها الثالثة ” الطاعنة الأخيرة “ بأن تدفع للمستأنف ” المطعون عليه “ مبلغ ٤٠٠ ج والفوائد بواقع ٦٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق الحاصل فى ١/١٠/١٩٥٢ بالنسبة لمبلغ ٢٠٠ ج ومن ١/١٠/١٩٥٣ بالنسبة لمبلغ ٢٠٠ ج حتى السداد على أن يودع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة حتى يظهر العقار موضوع النزاع من الحقوق العينية التى ترتبت عليه . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص

الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السببين الأول والثاني — على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم طلبوا أمام محكمة الموضوع رد ثمن الأراضي المبيعة إلى الحد المعقول بعد أن هبطت أثمانها هبوطا يهددهم بالخسارة الفادحة نتيجة صدور قانون الاصلاح الزراعي واستندوا في هذا الطلب إلى المادة ١٤٧/٢ مدني وقد رفض الحكم إجابة هذا الطلب استنادا الى ما قاله من أن حكم الفقرة المذكورة لا ينطبق إلا على العقود الزمنية المتراخية وإلى أن قانون الاصلاح الزراعي لا يعتبر حادثا استثنائيا عاما إذ هو لا يعدو أن يكون تشريعا صدر من السلطة التي تملكه ويقول الطاعنون إن كلا هذين الأمرين خطأ ذلك أن نص الفقرة سالفة الذكر يتحدث في عموم عن الالتزام التعاقدى فلا يجوز والحال كذلك تخصيصه بالالتزامات الزمنية المتراخية كما أن إجماع الفقه على أن نظرية الظروف الطارئة كما تنطبق على العقود الزمنية ذات التنفيذ المستمر أو الدوري فإنها تنطبق أيضا على العقود الفورية ذات التنفيذ المؤجل كذلك فإن قانون الاصلاح الزراعي يعتبر حادثا استثنائيا لأن الظروف التي صدر فيها لم تكن ظروفًا مألوفة — فلم يكن متوقعا ولا ممكنا دفعه ولا يغير من ذلك كونه تشريعا إذ أنه ليس ثمت ما يحول دون اعتبار التشريع ظرفا استثنائيا طارئا — وقد جاء القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٤٣ مؤيدا لهذا النظر ذلك أن النتيجة التي رتبها القانون المذكور على صدور قانون الاصلاح الزراعي لا يمكن تفسيرها إلا على أساس اعتبار القانون الاخير ظرفا طارئا .

وحيث إن النعي بهذين السببين صحيح ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني تنص على أنه ” ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسخ توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعتول ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك“ . ويبين من هذا النص

أن المشرع في إطلاقه التعبير بالالتزام التعاقدى لم يخصص نوعاً من الالتزام التعاقدى بعينه بل أورد النص بصيغة عامة تنسج لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين إبرامها وتنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي عام غير متوقع يؤدي إلى جعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين بما يجاوز حدود السعة — ومن ثم فإن هذه النظرية تنطبق على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري كما تنطبق على العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين وذلك لتحقيق حكمة التشريع في الحالتين وهي إصلاح الاختلال من التوازن الاقتصادي للعقد في الفترة ما بين إبرامه وتنفيذه نتيجة للظروف الاستثنائية التي طرأت خلال هذه الفترة وذلك برفع العنت عن المدين تمكينا له من تنفيذ التزامه دون إرهاق كبير وهذا الاختلال كما قد يحدث في الالتزامات التي تنفذ بصفة دورية أو مستمرة فإنه يحدث أيضاً في الالتزامات المؤجلة التنفيذ ولا يقدح في تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه أن أرجاء دفع الثمن إنما قصد به تيسير التنفيذ على المشتري فلا ينبغي أن يضار به البائع ذلك أن الأجل أمر ملحوظ في التعاقد على الصفقة أصلاً لولاه ما تمكن البائع من إبرام العقد بالثمن المتفق عليه فيه فلا يعتبر والحال كذلك تأجيل تنفيذ التزام المشتري بدفع الثمن تفضلاً من البائع كما أن قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة حادثاً استثنائياً عاماً في مدلول الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني ذلك أن الشروط التي يتطلبها القانون في الحادث الطارئ قد توافرت في قانون الإصلاح الزراعي سالف الذكر فهو بحكم كونه قانوناً يعتبر حادثاً استثنائياً عاماً لم يكن في الوسع توقعه ولا ممكناً دفعه ولا يغير من اعتباره كذلك كونه تشريعاً ذلك أن نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني قد أطلق في التعبير عن الحادث فلم يقيد به بأن يكون عملاً أو واقعة مادية — وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٣١)

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٠ القضائية :

حكم ” الطعن فى الأحكام “ . . ” الأحكام الجائز الطعن فيها “ . ” الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع “ . نقض .

الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع . مناطه ، ألا يكون الحكم قد بت فى مسألة موضوعية تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التى ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التى تثار عرضا فى خصوص دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها . مثال .

إذ نص المشرع فى المادة ٣٧٨ مرافعات على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، فانه قد قصد إلى أن الخصومة التى ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التى تثار عرضا فى خصوص دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها . فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يتناول إلا الفصل فى دفعين شكليين قضى فى أولهما برفض الدفع بسقوط الاستئناف وقضى فى الآخر بطلان الحكم المستأنف لما شابه من خطأ جسيم فى أسماء الخصوم والفصل فى الادعاء بالتزوير برد وبطلان الإقرار المطعون فيه ، وكان هذا القضاء لا تنهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهى النزاع على نصيب الطاعن فى تركة مورثه بل لا زال لمحكمة الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون

فيه أن تستمر في نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليها برمتها ولما تفصل فيه ،
فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه استقلالا^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٤٧ كلى الجيزة ضد المرحوم محمد علي الشيخ مورث مورثي المطعون عليهم وقالوا بها إن مورث الطرفين المرحوم علي علي الشيخ كان يملك ٢٥ فدانا ونظرا إلى أن أحد دائنيه قد اتخذ ضده إجراءات نزع الملكية بالنسبة إلى ١٠ ف و ٧ ط من هذه الأطيان فانه قد سخر للزيادة فيها الشخص الذي رسا عليه مزادها ثم حصل منه على إقرار مؤرخ ١٩١٦/١٢/٢١ بأنه اشتراها لحساب ابنه محمد علي الشيخ (المدعى عليه) كما أن المورث المذكور قد باع ٢ ف و ٢ ط و ١٦ س من تلك الأطيان بيعا صوريا إلى شخص آخر تفاديا من تنفيذ الدائنين عليها ثم استكتب ذلك المشتري الصوري عقدا مؤرخا ١٩٢٢/١/١٠ ببيع ذلك القدر إلى ابنه المدعى عليه أيضا ، وإثباتا لهذه الحقائق أصدر هذا الأخير إقرارا مؤرخا ١٩٢٢/٢/٥ يقر فيه أن المقدارين السابقين من الأطيان الزراعية ملك لوالده وقد قلل تكليفها باسمه لإبعادها عن متناول الدائنين ، بيد أن المدعى عليه قد ادعى بعد وفاة والده ملكية الأطيان المشار إليها ولذلك فقد طلب رافعوا الدعوى الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى نصيبهم الشرعي في جميع أطيان المورث ومقداره ٧ أفدنة و ٢ ط موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وببطلان عقود البيع الصادرة من المدعى عليه إلى مورثي المطعون عليهم

(١) راجع قضا ١٩٦٣/١/١٧ طعن ٢٦٩ س ٢٧ ق ، ١٩٦٣/٤/٤ طعن ٢٦٤
س ٢٧ ق السنة ١٤ ص ١٣٠ و ٤٧٥ ، ١٩٦٤/١٢/٣ طعن ٣٦ س ٣٠ ق السنة ٥ -
ص ١١٢٧ .

وآخرين والمتضمنة بيع أجزاء من تلك الأطنان ، ولوفاة المدعى عليه حلت محله في الدعوى بنتاه زينب وفتحية مورثتا المطعون عليهم ، وبتساريخ ١٩٥١/٤/١٦ قررت هاتان المورثتان الطعن بالتزوير على الإقرار المؤرخ ١٩٢٢/٢/٥ والمنسوب صدوره إلى مورثهما وبجلسة أول يونيه سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت مدعيتا التزوير أن مورثهما لم يوقع بخطمه على الإقرار المطعون فيه وأن بصمة الختم المنسوبة إليه بذلك الإقرار لم تؤخذ من قالب ختمه الصحيح ، ولينفى رافعوا الدعوى الأصلية ذلك وبعد أن نفذ هذا الحكم قضت المحكمة في ١٩٥٤/٢/١٤ برفض الإدعاء بتزوير الإقرار المطعون فيه وحددت جلسة أخرى لنظر موضوع الدعوى ، استأنفت مدعيتا التزوير هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٩٦ سنة ٧٢ ق وطلبنا بطلانه لما يشوبه من خطأ جسيم في أسماء الخصوم كما طلبنا الحكم برد وبطلان الإقرار المطعون فيه ، ودفع الطاعن وسائر المستأنف عليهم بسقوط حق المستأنفين في الاستئناف تأسيسا على أنهما قد رفعتاه بعد الميعاد وبجلسة ١٩٦٠/٤/١٢ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع بسقوط الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلا وببطلان الحكم المستأنف وبرد وبطلان الإقرار المطعون فيه المؤرخ ١٩٢٢/٢/٥ والمنسوب صدوره إلى مورث المستأنفتين قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة بالدفع الذى ضمنته مذكرتها بعدم جواز الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبجلسة ١٩٦٥/١/٢٨ التى حددت لنظره صممت النيابة على الدفع الذى أبدته .

وحيث إن النيابة تؤسس الدفع بعدم جواز الطعن على أن الحكم المطعون فيه صادر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن المشرع إذ نص فى المادة ٣٧٨ مرافعات على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن

في الحكم الصادر في الموضوع قد قصد إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتناول إلا الفصل في دفعين شكليين قضى في أولهما برفض الدفع بسقوط الاستئناف وقضى في الآخر بطلان الحكم المستأنف لما شابه من خطأ جسيم في أسماء الخصوم ، والفصل في الادعاء بالتزوير برد و بطلان الإقرار المطعون فيه ، وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهي النزاع على نصيب الطاعن في تركة مورثه بل لا زال لمحكمة الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليها برمته ولما تفصل فيه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه استقلا ولا ومن ثم يتعين قبول الدفع والحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى
عبد الجواد .

(٣٢)

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . ”قرائن قانونية“ . قوة الأمر المقضى . حكم . ”الطعن
في الحكم“ . ”المصلحة في الطعن“ .

ورود بعض المقضى به في الأسباب ، اعتباره مكملاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً
وثيقاً . تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه
فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . مثال .

(ب) التماس إعادة النظر . نقض . ”حالات الطعن“ . ”بطلان الحكم“ .
بطلان .

قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . اعتبار ذلك وجهاً من
وجوه التماس إعادة النظر . عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها هذا
القضاء . بطلانه . جواز الطعن فيه بالنقض .

١ — إذا كان المطعون ضده رافع الدعوى قد طلب في دعواه إلزام وزارة
الشئون البلدية والقروية بالمبلغ المطالب به في مواجهة الطاعنين ، وكان الحكم
المطعون فيه وإن قضى في منطوقه بإلزام الوزارة بالمبلغ الذي قضى به للمطعون
ضده المذكور ، إلا أنه ذكر في أسبابه أن للوزارة أن تؤدي هذا المبلغ من مال
الطاعنين الموجود تحت يدها ، وكان هذا الذي ورد في الأسباب يعتبر مكملاً
للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً ، فإن هذه الأسباب تكون مع المنطوق
وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به ، ولو وزارة

الشئون البلدية والقروية أن تحتج بما تضمنته من قضاء قبل الطاعنين ما داموا كانوا خصوما في الدعوى ، ومن ثم يكون للطاعنين مصلحة في الطعن في الحكم لما ورد في أسبابه من قضاء ضار بهم .

٢ - إنه وإن كان قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه يعتبر وجها من وجوه التماس إعادة النظر ، إلا أنه إذا لم يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء فإنه يكون باطلا عملا بالمادة ٣٤٧ من قانون المرافعات ويجوز الطعن فيه بالتقضى لوقوع هذا البطلان فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٣٦٥ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة واختصم فيها الطاعنين والمطعون ضدهما الثانى والثالث وطلب الحكم بالزام المطعون ضده الثانى (وزير الشئون البلدية والقروية) فى مواجهة الطاعنين والمطعون ضده الثالث بأن يدفع له مبلغ ٣٣٧٧ ج و ٥٠٠ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد والمصاريف والأتعاب وقال فى بيان دعواه إنه والمطعون ضده الثالث استاجرا من الطاعنين مصنعا للطوب الأحمر بشارح ترعة جزيرة بدران وكونا شركة بينهما لاستغلال هذا المصنع ونص فى عقد الشركة على أنه - أى المطعون ضده الأول - وحده الممول للشركة وقد ظلت هذه الشركة قائمة من سنة ١٩٥٠ إلى أواخر سنة ١٩٥٤ وفى شهر أكتوبر من السنة الأخيرة قام كعادته فى كل سنة بتخزين كميات الطمى والرمل اللازمة لصنع الطوب طوال العام لكنه فوجئ فى أول يناير سنة ١٩٥٥ بتعرض رجال الإدارة له وإيقافهم العمل بالمصنع لدخول أرضه فى مشروع كورنيش النيل فتقدم مع غيره من أصحاب المصانع الأخرى التى دخلت فى المشروع بطلب إلى وزارة الشئون

البلدية والقروية لإرجاء الاستيلاء على مصانعهم حتى نهاية السنة ولما لم تستجب الوزارة إلى هذا الطلب أقام أمام القضاء المستعجل دعوى إثبات حالة قيدت برقم ٩٦٨ سنة ١٩٥٥ طلب فيها تعيين خبير لإثبات حالة المصنع وبيان ما به من طمى ورمل وتقدير التكاليف التى تكبدها فى سبيل نقل هذه المواد وتشوينها وما لحقه من أضرار أخرى بسبب الاستيلاء وقد تدخل فى هذه الدعوى الطاعنون — ملاك المصنع — وطلبوا من جانبهم إثبات ما بالمصنع من آلات وأفران وغير ذلك من المنشآت وتقدير قيمتها وما أصابهم من أضرار بسبب نزع الملكية وقد نذبت المحكمة خبيرا للقيام بهذه المأمورية وانتهى فى تقريره إلى تقدير النفقات التى تكبدها المطعون ضده الأول فى تشوين الطمى والرمل بمبلغ ١٨١٢ ج و ٥٠٠ م كما قدر ما لحقه من ضرر بسبب وقف العمل بالمصنع بمبلغ ٢٥٠ ج وهو ما يوازى أرباحه فى نصف سنة وأنه إذ كان الخبير قد أغفل احتساب نصيبه فى تكاليف السور الذى كان قد أقامه مع شريكه حول المصنع ضمن الأضرار التى لحقته كما وقع الخبير فى خطأ مادى عند احتساب كميات الطمى والأتربة فقد طلب المطعون ضده الأول فى دعواه الحالية إلزام وزارة الشئون البلدية والقروية بمبلغ ٣٣٧٧ ج و ٥٠٠ م باعتبار أنه يمثل حقيقة الأضرار التى أصابته بسبب الاستيلاء على مصنعه على أن يكون الحكم له بهذا المبلغ فى مواجهة الطاعنين وشريكه المطعون ضده الثالث وبتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام وزير الشئون البلدية والقروية بصفته بأن يدفع له مبلغ مائتين وخمسين جنيها والمصاريف المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٤٩٥ سنة ٧٤ ق وطلب فى عريضة استئنافه تعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ٣٣٧٧ ج و ٥٠٠ م والمصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين ولدى نظر هذا الاستئناف رفعت وزارة الشئون البلدية والقروية استئنافا فرعيا بمذكرة طلبت فيها إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى واحتياطيا رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٥٨ سنة ٧٥ ق وبتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين الأصيل والفرعى شكلا وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وقبل الفصل

في موضوع الاستئناف بمناقشة خير دعوى إثبات الحالة والمطعون ضدهما الأول والثالث صاحبي المصنع وطلعت لهذا الإجراء جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٥٩ وبعد أن تمت مناقشة الخبير حكمت المحكمة في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ في موضوع الاستئناف : أولا - في الاستئناف الأصلي رقم ٤٩٥ سنة ٧٤ ق بتعديل الحكم المستأنف وإلزام وزارة الشؤون البلدية والقروية بأن تدفع إلى المستأنف (المطعون ضده الأول) مبلغ ٢٦٢٧ ج و ٥٠٠ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرين جنيها مقابل الأتعاب عنهما . ثانيا - في الاستئناف الفرعي رقم ١١٥٨ سنة ٧٥ ق برفضه وإلزام المستأنفة وزارة الشؤون البلدية والقروية بمصروفاته - وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٠ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وطلبوا نقض الحكم المطعون فيه والحكم بإلغاء ما قضى به في أسبابه المتممة للنطوق من اقتضاء المطعون ضده الأول ما حكم له به عن نصيبه في قيمة السور وما تكلفه في الأتربة والطمى من باقى التعويض المستحق للطاعنين في ذمة وزارة الشؤون البلدية والقروية عن نزع الملكية - وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم في خصوص السببين الخامس والسادس وذلك بالنسبة للقاصر على على شمس فقط ورفض الطعن فيما عدا ذلك - وقد عرض الطعن على دائرة فحصر الطعون فقررت بجلسته ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبعد إعلانه إلى المدعى عليهم فيه أودخ المطعون ضده الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لانعدام مصلحة الطاعنين فيه وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم المطعون ضده المذكور والنيابة على ما ورد بمذكراتهما .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من المطعون ضده الأول أنه وجه طلباته في دعواه إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وحدها وإختصم الطاعنين فيها لمجرد أن يكون الحكم له بهذه الطلبات في مواجهتهم وقد قضت المحكمة الابتدائية بإلزام الوزارة بأن تدفع له تعويضا قدره مائتين وخمسين جنيها ولما إستأنف هذا الحكم طلب تعديله إلى ما كان قد طلبه في صحيفة دعواه الابتدائية ولم يطلب إلزام الطاعنين بشئ وقد حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الوزارة بأن تدفع له مبلغ ٢٦٢٧ ج و ٥٠٠ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ

عشرين جنهيا مقابل أتعاب المحاماة عنهما وأنه إذ كان هذا الحكم لم يقض بالزام الطاعنين بشيء فانه لا تكون لهم مصلحة ما في الطعن فيه إذ لا يكفي لقبول الطعن أن يكون رافعه طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون خصما حقيقيا وأن يكون محكوما عليه بهذا الحكم وهما الأمران الذي يقول المطعون ضده الأول بعدم توافرها بالنسبة للطاعنين ويضيف أن ما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه مما يصح أن يكون سنداً له في مطالبة الطاعنين ببعض المبالغ المحكوم له به من التعويض المتبقى لهم في ذمة الوزارة عن نزع الملكية فان هذا الذي ورد في أسباب الحكم لا يعتبر متصلاً بمنطوقه وبالتالي لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للطاعنين لأنهم لم يكونوا خصوما حقيقيين في الدعوى ولم توجه اليهم طلبات ما .

وحيث ان هذا الدفع مردود بأنه وان كان صحيحاً أن المطعون ضده الأول رافع الدعوى طلب في دعواه الزام وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمبلغ المطالب به في مواجهة الطاعنين إلا أن الحكم المطعون فيه وإن قضى في منطوقه بالزام الوزارة بالمبلغ الذي قضى به للمطعون ضده المذكور الا أنه بعد أن قدر ما يستحقه هذا المطعون ضده مقابل ما أنفق في تشوين الطمي والأتربة بمبلغ ٢٠٦٢ ج و ٥٠٠ م ومقابل نصيبه في نصف نفقات السور بمبلغ ٣٥٥ ج أورد الحكم في أسبابه ما يلي "لما كان هذا وكان الثابت أن وزارة الشؤون البلدية والقروية المستأنف عليها الأولى لم تدفع كامل ثمن الأرض وما عليها من منشآت الى الملاك وإنما حجزت تحت يدها مبلغ ٤٥٠٠ ج تشمل ثمن المباني، فانه يحق للمستأنف (المطعون ضده الأول) المطالبة بنصيبه في قيمة هذا السور وما تكلفه في الأتربة والطين واقتضائه من هذا المبلغ المحجوز ومن هذا بين أن الحكم المطعون فيه وان الزم الوزارة بدفع المبلغين سالف الذكر الا أنه ألزمهما بأن تؤديه من مال الطاعنين الموجود تحت يدها

ولما كان هذا الذي ورد في الأسباب يعتبر مكملاً للمنطوق ومرتبباً به إرتباطاً وثيقاً فإن هذه الأسباب تكون مع المنطوق وحده لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز بذلك قوة الشيء المحكوم به ولو وزارة الشؤون البلدية والقروية أن تحتج بما تضمنته من قضاء قبل الطاعنين ماداموا كانوا خصوماً في الدعوى ومن ثم يكون للطاعنين مصلحة في الطعن في الحكم لما ورد في أسبابه من قضاء ضار بهم ويتعين لذلك رفض الدفع القائم على انتفاء هذه المصلحة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون ضده الأول طالب في دعواه إلزام وزارة الشؤون البلدية والقروية "المطعون ضدها الثانية" في مواجعتهم بأن تدفع له مبلغ ٣٣٧٧ ج و ٥٠٠ م ولما قضى ابتدائياً بإلزام الوزارة بأن تؤدي له مبلغ ٢٥٠ ج استأنف هذا الحكم وطلب في استئنافه تعديل الحكم الابتدائي إلى ما كان قد طلبه في صحيفة دعواه الابتدائية ولم يطلب لاهو ولا الوزارة أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها خصم قيمة الطمي والأتربة أو نصيبه في قيمة السور من باقي التعويض المستحق للطاعنين في ذمة الوزارة عن نزع الملكية لكن الحكم المطعون فيه وإن قضى في منطوقه بإلزام الوزارة بالمبلغ المحكوم به للمطعون ضده الأول إلا أنه قضى في أسبابه المكملة للمنطوق بأن يكون اقتضاء هذا المطعون ضده لقيمة الطمي والأتربة ونصف تكاليف السور المحكوم له بهما وقدرهما ٣٣٧٧ ج و ٦٠٠ م من باقي التعويض المستحق للطاعنة في ذمة الوزارة عن نزع الملكية وذلك دون أن يسبب الحكم قضاءه في هذا الشأن مما يعيبه بالقصور علاوة على أن هذا القضاء هو قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

وحيث إن هذا النعي صحيح وذلك أن الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه — قد قضى في أسبابه المكملة لمنطوقه بأن يقتضى المطعون ضده الأول

ما حكم له به مقابل نصيبه في قيمة السور وما تكلفه في الأتربة والطمى ومجموع ذلك ٢٣٧٧ ج و ٥٠٠ م من المبلغ المتبقى للطاعتين في ذمة الوزارة من أصل التعويض المستحق لهم عن نزع الملكية وقد خلا الحكم من بيان حلة قضائه بهذا الذي لم يطلبه أحد من الخصوم مما يعيبه بالقصور .

وحيث إنه وإن كان قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه يعتبر وجها من وجوه التماس إعادة النظر إلا أنه إذا لم يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء فإنه يكون باطلا عملا بالمادة ٣٤٧ من قانون المرافعات ويجوز الطعن فيه بالتقضى لوقوع هذا البطلان فيه ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٥

بريامة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور المادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل .

(٣٣)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دعوى . "تقدير قيمة الدعوى" . عمل . "طلب إعادة إلى العمل" .

طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله . غير مقدر القيمة .
اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه .

(ب) دعوى . "طريقة رفع الدعوى" . عمل .

طلب إعادة العامل إلى عمله . رفض قاضي الأمور المستعجلة وقف تنفيذ قرار الفصل .
جواز تقديم الطلب إلى محكمة الموضوع في صورة دعوى مبتدأة .

(ج) عمل . "الفصل بدون مبرر" . "الإعادة إلى العمل" .

انتهاء العمل بالمنشأة التي كان يعمل بها العامل . لا يمنع من الحكم بإعادة إلى عمله
ما دام رب العمل لم يصف أعماله .

١ — طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله وفقا
للمادة ٣٩ مكررا من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٩٥
لسنة ١٩٥٣ ، هو طلب غير مقدر القيمة وما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية
طبقا للمادة ٤٤ من قانون المرافعات .

٢ — خولت المادة ٣٩ مكرر من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ العامل
الذي يفصل من العمل بلا مبرر الحق في طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ونظمت
إجراءات هذا الطلب وطريقة نظره على وجه يكفل السرعة ويوفر الضمان اللازم
لطرفي النزاع ، كما خولت محكمة الموضوع سلطة القضاء بإعادة العامل المفصول

إلى عمله إذا كان الدافع إلى الفصل وهو النشاط التقابلي مكونا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن تقابلات العمال . وإذا كان الثابت في الدعوى أن العامل التزم هذه الأوضاع والإجراءات بأن تقدم إلى مكتب العمل بطلب وقف قرار الفصل وأحاله المكتب إلى قاضي الأمور المستعجلة وقضى هذا الأخير برفض طلب وقف التنفيذ ووقف بالإجراءات عند هذا الحد ولم يحل طلباته الموضوعية إلى محكمة الموضوع المختصة فإنه يسعه استكمال هذه الإجراءات وأن يتقدم بطلباته هذه إلى محكمة الموضوع في صورة دعوى مبتدأة ومن ثم فإن الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٣ — ادعاء صاحب العمل بانهاء "العمل بالورش" التي كان يعمل بها العامل لا يمنع من الحكم بإعادة العامل المفصول إلى عمله طالما أن صاحب العمل لم يذهب إلى القول بتصفية جميع أعماله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .:

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم الستة أقاموا ضد الشركة الطاعنة وعلى الترتيب الدعاوى رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٦ و ٢٩٦ سنة ١٩٥٦ و ٢٩٨ سنة ١٩٥٦ و ٢٩٧ سنة ١٩٥٦ و ٢١٠ سنة ١٩٥٦ و ٢١١ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى بور سعيد وطلب كل من المطعون عليهم الثلاثة الأول في دعواه إلزام الشركة بإعادته إلى عمله كما طلب أولهم تعويضا قدره ٥٠٠٠ جنيه وكل من الثانى والثالث تعويضا قدره ألف جنيه واستند كل منهم في طلب إعادته إلى المادة ٣٩ مكررا من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ التى تنول

العامل الذى يفصل لنشاطه التقابى الحق فى طلب إعادته إلى عمله ، وفى طلب التعويض إلى أن الفصل لم يكن له ما يبرره ، وطلب المطعون عليه الرابع فى دعواه إلزام الشركة بأن تدفع له تعويضا قدره ٥٠٠ جنيه على أساس أن فصله من العمل وقع تعسفيا ولم يكن له ما يبرره ، وطلب المطعون عليه الخامس الحكم بإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٥٧٢ ج و ٥٠ م عبارة عن بدل الإنذار والاجازة والمكافأة والتعويض ثم قصر طلباته على مبلغ ٣٠٠ جنيه كتعويض عن الفصل التعسفى ، وطلب المطعون عليه السادس إلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٤٦٦ ج و ٢٠ م عبارة عن بدل الإنذار والمكافأة والتعويض عن الفصل التعسفى ، وقررت المحكمة ضم هذه الدعاوى للارتباط — وردت الشركة بأنها منيت بخسائر فادحة وأن فصل هؤلاء العمال كان له ما يبرره وبتاريخ ١٩٥٧/٦/١١ وقبل الفصل فى الموضوع حكمت المحكمة بنذب مكتب الخبراء الحكومى بالقتال لفحص حسابات الشركة عن سنة ١٩٥٢ وما بعدها إلى سنة ١٩٥٦ لبيان ما إذا كانت قد منيت بخسائر خلال هذه المدة وبيان خسارة كل سنة إن وجدت ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته عادت وبتاريخ ١٩٥٨/١/١٥ حكمت بإلزام الشركة باعادة كل من المطعون عليهم الثلاثة الأول إلى عمله وبأن تؤدي إلى كل منهم مبلغ ٥٠ ج على سبيل التعويض وبالزامها بأن تدفع لكل من المطعون عليهما الرابع والخامس تعويضا قدره ١٥٠ ج وبأن تدفع للمطعون عليه السادس مبلغ ٢٨٨ ج و ٣٧ م وهو ما يقابل حقه فى بدل الإنذار ومكافأة مدة الخدمة والتعويض ، وأسست قضاها على أن فصل هؤلاء العمال لم يكن له ما يبرره وأنه وقع تعسفيا وأن المطعون عليهم الثلاثة الأول فصلوا بسبب نشاطهم التقابى وإعادتهم إلى عملهم أمر تحتمه المادة ٣٩ مكررا من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم برفض هذه الدعاوى وقيد استئنافها برقم ٥ سنة ١ قضائية المنصورة . وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٥ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبوقف السير فى الاستئناف حتى يفصل فى قضية اللجنة رقم ٢٤١٣ سنة ١٩٥٧ شرق بور سعيد نهائيا المتهم فيها مدير الشركة بفصل العمال بلا مبرر وبعد أن فصل نهائيا فى اللجنة عجل الاستئناف وأثناء سيره دفعت الشركة بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر طلب التعويض لأن الاختصاص فيه معقود للمحكمة الجزئية عملا بالمادة ٤٦ من قانون المرافعات كما دفعت بعدم جواز نظر

هذه الدعاوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الجلسات رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ استئناف بورسعيد وقد قضى لهم بتعويض قدره ٢٠٠ ج . وبتاريخ ١١/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة : أولا - برفض الدفع بعدم الاختصاص النوعي وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى . ثانيا - بقبول الدفع بسابقة الفصل في الدعوى بالنسبة للتعويض النقدي المقضى به للمستأنف عليهم الثلاثة الأول وعدم جواز نظر الدعوى في هذا الشق لسابقة الفصل فيه بالحكم رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ جنح استئناف بورسعيد وبرفض الدفع المذكور بالنسبة للحكم بإعادة المستأنف عليهم المذكورين . ثالثا - برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إعادة المستأنف عليهم الثلاثة الأول إلى عملهم وفيما قضى به من تعويضات لباقي المستأنف عليهم . رابعا - بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف عليه السادس إلى مبلغ ١٥٠ ج . وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب التي ضمنتها تقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الشركة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدو دفاعا كما قدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطابت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة لطلب إعادة المطعون عليهم الثلاثة الأول إلى العمل إذ أن سبب طلب الإعادة والتعويض هو ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ وهو ما يدخل في اختصاص القاضي الجزئي عملا بالمادة ٤٦ من قانون المرافعات ولا وجه للقول بأن الدعوى مرفوعة بطلب غير قابل للتقدير لأن دعوى التعويض الناشئة عن ارتكاب جريمة تدخل في اختصاص القاضي الجزئي مهما بلغت قيمتها .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله على الوجه الموضح في المادة ٣٩ مكررا من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ هو طلب غير مقدر القيمة ويدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٤٤ من قانون المرافعات

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وأمس قضاءه هذا على أن "المشرع بعد أن نص في المادة ٤٥ مرافعات على اختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيا جاء باستثناء في المادة ٤٦ يقضى باختصاص تلك المحكمة بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائيا إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيا في دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة (الفقرة هـ) وفي غير ذلك مما بيته المادة على سبيل الحصر . ومفاد ذلك أنه ما لم تكن دعوى التعويض بمبلغ محدد فإنه لا سبيل إلى إخضاعها لحكم الفقرة هـ المشار إليها " وأن " الذي يستفاد من حكم المادة ٤٤ من قانون المرافعات أن جميع الدعاوى التي تكون بطلبات غير قابلة للتقدير تعتبر زائدة في قيمتها عن مائتين وخمسين جنيا ويستتبع ذلك لزاما أن تكون في اختصاص المحكمة الابتدائية أعمالا لحكم المادة ٤٥ مرافعات " وأنه " متى كان القانون قد أدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية الدعوى بطلب غير قابل للتقدير فإن هذه الدعوى تكون بمنأى عن حكم المادة ٤٦ من قانون المرافعات حتى لا يكون في اختصاص قاضي المواد الجزئية بها إخلال بما للمحكمة الابتدائية من اختصاص منصوص عليه في القانون " وأنه " بالبناء على ما تقدم يكون طلب المستأنف عليهم الثلاثة الأول إعادتهم إلى عملهم وهو طلب غير قابل للتقدير غير خاضع لحكم الفقرة هـ من المادة ٤٦ " - إذ كان ذلك ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين : أولهما - أنه قضى بقبول طلب إعادة المطعون عليهم الثلاثة الأول إلى العمل في صورة دعوى مبتدأة وبالمخالفة لأحكام المادة ٣٩ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ وبمقتضاها أجاز الشارع للعامل المفصول أن يطلب إعادته إلى عمله وأوجب أن يتوجه بطلبه إلى مكتب العمل خلال أسبوع من اخطار صاحب العمل بقرار الفصل ونظم إجراءات نظر الطلب أمام قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة التي يقع في دائرتها محل العمل وأمام المحكمة المختصة بالفصل

في الموضوع وحدد المواعيد التي تكفل السرعة وتوفر كافة الضمانات لطرفي النزاع ولم يلتزم المطعون عليهم الثلاثة الأول هذه الإجراءات والضوابط في طلب إعادتهم إلى العمل وهي من النظام العام ويتعين اتباعها ومن ثم لا يجوز رفع الدعوى مبتدأة بهذا الطلب . وثانيهما — أنه قضى بإعادتهم إلى العمل رغم استحالة تنفيذ الحكم لتصفية أعمال الشركة في بورسعيد، وبالمخالفة لأحكام المادتين ٢١٩ و ٢٢٠ من القانون المدني ومقتضاهما أن المدين إنما يجبر على تنفيذ التزامه عينا متى كان ذلك ممكنا، هذا إلى أن الحكم بإعادة العامل إلى عمله يعتبر إلغاء للفسخ وإنشاء لعقد جديد لم تتدخل إرادة الشركة فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه — ذلك أنه بالرجوع إلى المادة ٣٩ مكررا من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — يبين أنها خولت العامل الذي يفصل من العمل بلا مبرر الحق في طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ونظمت إجراءات هذا الطلب وطريقة نظره على وجه يكفل السرعة ويوفر الضمان اللازم لطرفي النزاع كما خوات محكمة الموضوع سلطة القضاء بإعادة العامل المفصول إلى عمله إذا كان الدافع إلى الفصل وهو النشاط النقابي للعامل مكونا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ وذلك بما نصت عليه من أن ” للعامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل ويقدم الطلب إلى مدير مكتب العمل الذي يقع في دائرته محل للعمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ إخطار صاحب العمل بذلك بكتاب موصى عليه ويتخذ مدير مكتب العمل الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع وديا فإذا لم تتم التسوية تعين على مدير المكتب أن يحيل الطلب خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ تقديمه إلى قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة التي يقع في دائرتها محل العمل أو قاضي محكمة شئون العمال الجزئية بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة وعلى قلم الكتاب أن يقدم في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إحالة الطلب إلى المحكمة بتحديد جلسة لنظر طلب وقف التنفيذ وعلى القاضي أن يفصل في طلب وقف التنفيذ في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة ويكون حكمه غير قابل للاستئناف ... وعلى القاضي أن يحيل القضية إلى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل أو المحكمة المختصة لشئون العمال في المدن التي توجد بها هذه

المحاكم وعلى المحكمة أن تفصل في الموضوع بالتعويض إن كان له محل ... ويجوز للمحكمة أن تقضى بإعادة العامل المفصول إلى عمله إذا كان فصله مكونا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال — وإذ كان الثابت في الدعوى ومن بيانات الحكم الابتدائي أن المطعون عليهم الثلاثة الأول الترموا هذه الأوضاع والإجراءات بأن تقدموا إلى مكتب العمل بطلب وقف قرار الفصل وأحالهم المكتب إلى قاضي الأمور المستعجلة وقضى هذا الأخير برفض طلب وقف التنفيذ ووقف بالإجراءات عند هذا الحد ولم يحل طلباتهم الموضوعية إلى محكمة الموضوع المختصة ، فإنه يسعهم استكمال هذه الإجراءات وأن يتقدموا بطلباتهم هذه إلى محكمة الموضوع في صورة دعوى مبتدأة — إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه — ومردود في الوجه الثاني بما ورد في الحكم المطعون فيه من أن ” ما أقامت عليه محكمة أول درجة قضاءها بإعادة المستأنف عليهم الثلاثة الأول إلى عملهم في محله وجاء تطبيقا سليما لحكم القانون ومن ثم يتعين تأييده ولا يغير من ذلك ما ذهبت إليه الشركة المستأنفة من أن العمل قد انتهى بالورش التي كان يعمل بها المستأنف عليهم المذكورين ذلك أنه على فرض صحة دعواها في هذا الشأن فإنه لا يمنع من تقرير حق المستأنف عليهم في العودة والقضاء لهم بذلك خاصة وأن الشركة لم تذهب إلى القول بتصفية جميع أعمالها، وهذا الذي أورده الحكم في الرد على دفاع الشركة استخلاص موضوعي سائق يؤدي إلى ما انتهى إليه ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٥

بإدارة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
و صبرى أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، والدكتور محمد حافظ هريدى .

(٣٤)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ القضائية :

عقد . " تكييف العقد " . عمل . وكالة .

رب العمل . توكيل أحد عماله فى إبرام تصرفات قانونية لحسابه . الجمع بين صفته
كأجير وصفته كوكيل . وجوب استظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها .
قصور .

لصاحب العمل أن يعهد إلى أحد عماله بإبرام تصرفات قانونية لحسابه
إلى جانب ما يباشره من أعمال مادية أو فنية أخرى فيجمع بذلك بين صفته
كأجير وصفته كوكيل متميزة كانت كل منهما عن الأخرى أو مختلفة وهو
ما يتعين استظهاره والتحقق منه لإمكان تكييف العلاقة القانونية بين الطرفين .
وإذ بين من الحكم المطعون فيه أنه كيف العلاقة بين طرفي الخصومة على أنها
وكالة لا عقد عمل استنادا إلى توكيلات عامة صرح فيها الموكل (صاحب
العمل) للوكيل (العامل) بحضور المزايدات الرسمية وغير الرسمية والتزايد
عنه فيها والشراء باسمه سواء بالنسبة للأطيان الزراعية أو العقارات أو المنقولات
ودفع ثمنها وإدارة كافة أملاكه من الأطيان والعقارات وإجراء كل ما يلزم لذلك
وبيع المحصولات وقبض ثمنها وغير ذلك وشراء الأطيان والعقارات والمنقولات
لحسابه ودفع ثمنها حسب ما يراه . ورتب على ذلك " استبعاد تكييف العلاقة
بين الطرفين بأنها علاقة عمل " بينما هى تقارير قاصرة ليس من شأنها أن
تنفى علاقة العمل التى يدعيها الطاعن ويقم عليها دعواه فانه يكون قاصرا
فى أسبابه متعينا نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعن — عبد الحميد خضر يوسف — أقام الدعوى رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٧ كلى عمال المنصورة ضد المطعون عليه — يحيى محمد البدر اوى عاشور — طالبا إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٢٢٢ ج و ٦٦٠ م والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه بحكم يشمل بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، منه ٧٩٢ ج و ٦٦٠ م مكافأة نهاية الخدمة و ٨٦ ج بدل انذار و ٨٦ ج مرتب شهر بدل أجازة و ٢٥٨ ج قيمة مرتبه عن أشهر يوليه وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٦ و ١٠٠٠ ج كتعويض عن الفصل بلا مبرر ، وقال بيانا لدعواه إنه التحق بالعمل لدى المدعى عليه فى سنة ١٩٤٥ مأمورا لدائرته ثم مفتشا لها وأخيرا مديرا لمصانعه وبلغ مرتبه الشهرى ٨٦ ج عدا اعانة غلاء المعيشة وأجور الانتقال وظل يباشر عمله بأمانة إلى أن فوجئ فى ١٩٥٦/١١/٢٨ بخطاب من المدعى عليه ينظره فيه بالاستغناء عن خدماته وبانهاء التوكيل الرسمى الصادر له منه ، وإذ كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق فى ذمة المدعى عليه المبالغ سالفة الذكر فقد انتهى إلى طلب الحكم له بها ، وجرى النزاع فى الدعوى — من بين ما جرى — حول طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين والقانون الذى يحكمها حيث قرر المدعى أنها علاقة عمل يحكمها قانون عقد العمل الفردى بينما قرر المدعى عليه أنها علاقة وكالة محددة بالتوكيلات الصادرة له منه وتحكمها قواعد الوكالة فى القانون المدنى . وبتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٤ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق أنه التحق بخدمة المدعى عليه كمأمور لدائرته فى أول سنة ١٩٤٥ وأصبح بعد ذلك مفتشا بها ثم مديرا لمصانعه وأن أجره بلغ ٨٦ ج شهريا وأن المدعى عليه فصله دون مبرر طى أن يكون للمدعى عليه النفى . وبعد تنفيذ هذا الحكم عادت وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٦ فحكمت بالزام المدعى

عليه أن يدفع للمدعى مبلغ ٧٥٠ ج و ٤٧٠ م والمصروفات المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعى عليه - يحيى محمد البداروى عاشور - هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا الغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤ سنة ١٠ قضائية كما استأنفه المدعى - عبد الحميد خضر يوسف - طالبا تعديله وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع له مبلغ ٢٣٠٨ ج و ٦٦٠ م والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦ سنة ١٠ ق ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين . وبتاريخ ١٩٦٠/١/٣٠ حكمت بقبولهما شكلا وقبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت عبد الحميد خضر يوسف أن مخدمه قد فصله بدون مبرر وليثبت يحيى محمد البداروى أنه كان من أسباب الفصل ما تكشف له من اشتراك وكيله مع أمين الدياطى فى أعمال المقاوله ليحقق لنفسه فوائد مادية على حسابه وإيثار وكيله لشريكه فى التجارة أحمد موافى بحاصيل الدائرة ومنتجاتها ليحصل لنفسه على أرباح شخصية وليثبت أيضا تاريخ علمه بهذا كله ، وبعد تنفيذ هذا الحكم عادت وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٣٠ فحكمت حضوريا - أولا : برفض الاستئناف رقم ١٦ سنة ١٠ المرفوع من السيد / عبد الحميد خضر والزمته بمصروفات استئنافه . ثانيا : بالنسبة للاستئناف رقم ١٤ سنة ١٠ المرفوع من السيد / يحيى البداروى بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف أن يدفع للمستأنف ضده مبلغ ٣٢٧ ج و ٣٥٠ م والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة عنهما . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب تقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها السابقة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار العلاقة بينه وبين المطعون عليه هي علاقة وكالة لا علاقة عمل مستندا في ذلك إلى التوكيلات المؤرخة ١٣/٤/١٩٤٨ و ١٣/٥/١٩٥١ و ٢٢/١/١٩٥٤ والصادرة من المطعون عليه للطاعن وهي توكيلات عامة صرح له فيها بحضور المزادات الرسمية وغير الرسمية والتزايد عنه فيها والشراء باسمه ورتب على ذلك أنه لا يعمل فقط لحساب الموكل ولكن يمثله كذلك في مباشرة الأعمال القانونية وبالنسبة إلى استبعاد تكييف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل مع أن أحد هذه التوكيلات وهو التوكيل المؤرخ ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ وصف الطاعن صراحة بأنه "وكيل دائرة المطعون عليه" ووكيل الدائرة - وعلى ما استقر عليه العرف الذي يكاد أن يجري مجرى النص - هو عامل لدى صاحب الدائرة ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة أن يستصدر صاحب العمل الذي تتشعب مصالحه توكيلات لوكيل دائرته يستطيع بواسطتها أن يباشر مصالحها ، وإذا غفل الحكم هذا العرف المستقر كما أهدر الدلالة الظاهرة لعبارة هذا التوكيل دون سبب مقبول فإنه يكون معيبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في الدعوى على أنه "يكيف العلاقة بين طرفي الخصومة على أنها كانت وكالة لا عقد عمل كما يبين من الاطلاع على التوكيلات الثلاثة الرسمية .. وهي التي أفرغ فيها الاتفاق بين الطرفين وقد صدرت في ١٣/٤/١٩٤٨ و ١٣/٥/١٩٥١ و ٢٢/١/١٩٥٤ والتي تفصح بجلاء عن صحة ما انتهت إليه المحكمة ولا أدل على ذلك من أنها فضلا عن كونها توكيلات عامة فقد صرح الموكل فيها للوكيل بحضور المزادات الرسمية وغير الرسمية والتزايد عنه فيها والشراء باسمه سواء بالنسبة للأطيان الزراعية أو العقارات أو المنقولات ودفع ثمنها كما في التوكيل الأول ثم عهد إليه بعد ذلك في التوكيل الثاني بإدارة كافة أملاكه من الأطيان والعقارات وإجراء كل ما يلزم لذلك وبيع المحصولات وقبض ثمنها وغير ذلك وشراء الأطيان والعقارات والمنقولات لحسابه ودفع ثمنها حسب ما يراه ومقتضى ذلك هو أن الوكيل لا يعمل فقط لحساب الموكل وإنما يمثله كذلك في مباشرة الأعمال القانونية الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد تكييف

العلاقة بين الطرفين بأنها عقد عمل " وهي قرارات قاصرة ليس من شأنها أن تنفي علاقة العمل التي يدعيها الطاعن و يقيم عليها دعواه ، إذ ليس هناك ما يمنع من أن يعهد صاحب العمل إلى أحد عماله بإبرام تصرفات قانونية لحسابه إلى جانب ما يباشره من أعمال مادية أو فنية أخرى فيجمع بذلك بين صفته كأجير وصفته كوكيل متميزة كانت كل منهما عن الأخرى أو مختلطة وهو ما يتعين استظهاره والتحقق منه لإمكان تكييف العلاقة القانونية بين الطرفين . ولما تقدم يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جاسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد الملام بلبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: لطفى على، وحافظ محمد بدوى، ومحمد صادق الرشيدي، والسيد عبد المنعم الصراف.

(٣٥)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) نقل . "نقل بحرى" . "سند الشحن" . "أطرافه" . تحكيم .

قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . الاحالة فى سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد فى "مشارطة الايجار" . مقتضاها اعتبار شرط التحكيم من شروط سند الشحن فيلتزم به المرسل إليه لعله به من سند الشحن المرسل إليه .

(ب) نقل . "نقل بحرى" . "سند الشحن" . "أطرافه" . تحكيم . وكالة .

اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . عده فى حكم الأصيل فيه . عدم اعتبار الشاحن قائبا عنه فى سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة .

(ج) تحكيم . صلح .

عدم تفويض المحكمين بالصلح . اعتبارهم محكمين بالقضاء . لاجابة لذكرهم بأسمائهم فى مشارطة التحكيم .

(د) نقل "نقل بحرى" . "سند الشحن" . "أطرافه" . مسئولية . مسئولية عقدية . "مسئولية الناقل" .

اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . العلاقة بينه وبين الناقل بحكمها سند الشحن وحده . هذا السند هو الذى يحدد التزام الناقل فى الحدود التى رسمها ذلك السند وهى حدود لا يترتب عليها إلا المسئولية العقدية . ليس المرسل إليه أن يلجأ إلى المسئولية التصيرية ما لم يدع أن الضرر نتج عن اقراف الناقل لفعل يحرمه القانون .

١ — توجب المادة ٩٩ من قانون التجارة البحرية ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن ، كما أوجبت المادة ١٠٠ من هذا القانون أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها من كل من الشاحن والقبودان وخصت المرسل إليه بإحدى هذه النسخ ، ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها — أى في المادتين ٩٩ و ١٠٠ المشار إليهما — يكون معتمداً بين جميع المالكين وهم من عبر عنهم في النص الفرنسي لهذه المادة *Les parties intéressées au chargement* .

أى الأطراف ذوو الشأن في الشحن . ومن ثم فإن الربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد أن قانون التجارة البحرية يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في نطاق سلطته الموضوعية إلى أن سند الشحن قد تضمن الإحالة إلى شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار فإن مقتضى هذه الإحالة أن يعتبر شرط التحكيم ضمن شروط سند الشحن فتلتزم به الطاعة (المرسل إليها) لعدمها به من نسخة سند الشحن المرسلة إليها ^(١) .

٢ — متى اعتبرت الطاعة (المرسل إليها) طرفاً ذا شأن في سند الشحن فإنها تكون بهذه الصفة قد ارتبطت به وبما جاء فيه من شرط التحكيم وتكون بذلك في حكم الأصيل فيه ، ومن ثم فلم تكن الشركة الشاحنة نائبة عنها في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة أو حتى يقال إن هذه الشركة قد تصرفت في شأن من شئون الطاعة وهي لا تملك حق التصرف فيه .

٣ — إذا لم ينص في مشاركة التحكيم على تفويض المحكمين بالصلح فإنهم يكونون محكمين بالقضاء ، ومن ثم فلا حاجة لما تتطلبه المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات من ذكر المحكمين بأسمائهم في مشاركة التحكيم .

(١) نفس المبادئ تضمنها الحكم الصادر بذات الجلسة في الطعن ٨١ س ٣٠ ق .

٤ — إنه وقد اعتبرت الطاعة (المرسل إليها) طرفا ذا شأن في سند الشحن فإن العلاقة بينها وبين الشركة المطعون ضدها (الناقلة) يحكمها سند الشحن وحده ، وهذا السند هو الذى يحدد التزام الشركة المطعون ضدها وفي الحدود التى رسمها ذلك السند وهى حدود لا ترتب عليها إلا المسئولية العقدية ، وليس للطاعة أن تلجأ إلى المسئولية التقصيرية إذ أساسها الإخلال بالتزام فرضه القانون ، والالتزام فى خصوصية النزاع لا مصدر له إلا سند الشحن ما دامت الطاعة لم تدع أن العجز نتج عن اقراف المطعون ضدها فمعل يحرمه القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن وزارة التموين رفعت على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٤٧٧ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى الاسكندرية أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة الحكم بالزامها بدفع مبلغ ١٨٨٥ ج و ١٣٧ م قائلة فى تبيان دعواها إنها اشترت من شركة جارتاك للحبوب بمدينة نيويورك كمية من القمح نقلت من ميناء فيلادلفيا الى الاسكندرية على الباخرة " إيتال فيجا " التى تمثلها الشركة المطعون ضدها . فلما وصلت الباخرة إلى ميناء الوصول فى ١٩٥٦/٢/٢٢ تبين وجود عجز فى وزن القمح بلغ مقداره ١٨ و ٠٠١ طنا قيمته ١٨٨٥ ج و ١٣٧ م فقامت الوزارة بالاحتجاج لدى الشركة المطعون ضدها فى ٤ من مارس سنة ١٩٥٦ على أساس أنها مسئولة عن هذا العجز ثم رفعت عليها هذه الدعوى طالبة الحكم بالزامها بقيمة العجز المنوه عنه ، دفعت المطعون ضدها بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ما جاء بالبند العاشر من سند الشحن من وجوب تطبيق نص التحكيم الخاص بعقد استئجار " ستروكون " الذى يوجب عرض هذا النزاع على التحكيم فى لندن ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فى ١٩٥٨/١١/٣٠ حضوريا بعدم

قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم بسند الشحن — استأنفت وزارة التموين هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٠ سنة ١٥ قضائية ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ١٩٥٩/١٢/٢٩ بتأييد الحكم المستأنف — طعنت وزارة التموين في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته الى الدائرة المدنية والتجارية وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الوزارة الطاعنة تنعى بالوجهين الأول والثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه اعتبر شركة "جارتاك" الشاحنة عند تعاقدتها مع الشركة المطعون ضدها على نقل القمح بموجب سند الشحن نائبة عن الوزارة المرسل اليها نيابة ناقصة فتلتزم الوزارة بكل ما ورد بهذا السند من نصوص ومنها الإحالة الى مشاركة الايجار بالنسبة لشرط التحكيم مع أن النيابة لا تكون إلا بناء على اتفاق أو نص في القانون أو حكم قضائي ويشترط فيها أن يعمل النائب باسم الأصيل وهو ما لم يتوافر في خصوص هذا النزاع ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن صفقة البيع محل هذه الدعوى قد اتفق على خضوعها لأحكام البيع سيف التي تلزم البائع بإبرام عقد النقل لحساب المشتري مما رأى معه الحكم اعتبار سند الشحن بمثابة عقد نقل بالنسبة للمرسل اليها أي الطاعنة ذلك أن الاتفاق على خضوع الصفقة لأحكام البيع سيف وإن كان يربط الأثر السابق إلا أنه لا يؤدي الى اعتبار الشركة البائعة نائبة عن الطاعنة ومتى انتهى قيام النيابة فإن الطاعنة تعتبر من الغير بالنسبة لمشاركة الإيجار وسند الشحن فلا يسريان عليها — هذا الى أن الحكم قد أخطأ في تطبيق وتأويل المادة ١٠١ من قانون التجارة البحرية حين قرر أن سند الشحن يعتبر حجة على كل من اكتسب بأية صفة كانت مصلحة تتعلق بواقعة الشحن ولو لم يكن طرفا فيه — كما أخطأ الحكم أيضا فيما رتبته على ذلك من أن الوزارة الطاعنة تحتاج بما جاء في سند الشحن من شرط التحكيم ذلك أن هذا التفسير علاوة على مجافاته للنص المذكور فإن فيه مخالفة لنص المادة ١٤٥ من القانون المدني التي تقصر أثر العقد على المتعاقدين والخلف العام .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ٩٩ من قانون التجارة البحرية توجب ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن كما أن المادة ١٠٠ من هذا القانون أوجبت أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها من كل من الشاحن والقبودان وخصت المرسل إليه بأحدى هذه النسخ ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها (أى فى المادتين ٩٩ و ١٠٠ المشار إليهما) يكون معتمداً بين جميع المالكين وهم من عبر عنهم فى النص الفرنسى لهذه المادة *Les parties intéressées au chargement* أى الأطراف ذوو الشأن فى الشحن ولما كان الربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد أن قانون التجارة البحرية يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن فى سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة فى عملية الشحن يتكافأ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل ومركز الشاحن، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى نطاق سلطته الموضوعية إلى أن سند الشحن قد تضمن الإحالة إلى شرط التحكيم الوارد فى مشاركة الإيجار فان مقتضى هذه الإحالة أن يعتبر شرط التحكيم ضمن شروط سند الشحن فتلزم به الطاعة لعلمها به من نسخة سند الشحن المرسلة إليها . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على أساسه بعدم قبول الدعوى فانه لا يكون مخالفاً للقانون أياً كان وجه الرأى فى الأساس الآخر الذى استند إليه الحكم إذ بافتراض خطئه فيه فان النعى به يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه أعمل شرط التحكيم الوارد بالبند العاشر من سند الشحن مع أن هذا الشرط قد وقع باطلاً لصدوره ممن لا يملكه إذ أن التحكيم طبقاً لنص المادة ٨١٩ من قانون المرافعات لا يصح إلا ممن له التصرف فى حقوقه والشركة الشاحنة لا تملك التصرف فى حقوق الطاعة كما أن المادة ٧٠٢ من القانون المدنى تستلزم وكالة خاصة فى التحكيم ولم يكن بين الشركة الشاحنة مثل هذه الوكالة — يضاف الى ذلك أنه شرط باطل لأن شرط التحكيم الوارد فى مشاركة ستروكون والذى تضمنه سند الشحن يعتبر تفويضاً للمحكىين بالصلح وهو لا يجوز طبقاً لنص المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات إلا بذكر أسماء المحكىين فى المشاركة

كما أن المادة ٨٢٣ من قانون المرافعات تقضى بأنه عند تعدد المحكمين يجب أن يكون عددهم وترا وإذ لم يتضمن شرط التحكيم أسماء المحكمين ولا النص على أن عددهم يجب أن يكون وترا فانه يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بما جاء في الرد على الوجهين السابقين ذلك أنه متى اعتبرت الطاعة طرفا ذا شأن في سند الشحن فانها تكون بهذه الصفة قد ارتبطت به وبما جاء فيه من شرط التحكيم وتكون بذلك في حكم الأصيل فيه ومن ثم فلم تكن الشركة الشاحنة نائبة عنها في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة أو حتى يقال إن هذه الشركة قد تصرفت في شأن من شؤون الطاعة وهي لا تملك حق التصرف فيه — والنعى مردود في شقه الثاني بان نص شرط التحكيم الوارد بمشارطة الإيجار التي أحال إليها سند الشحن قضى بأن كل نزاع ينشأ من وقت لآخر عن هذا العقد — إذالم يتفق الطرفان — عند قيامه — على إحالته إلى محكم واحد يحال إلى التحكيم النهائي من محكمين اثنين من رجال الأعمال في مدينة لندن يكونان عضوين في "البليطيق" ومن المختصين في المسائل البحرية أو في تجارة الحبوب على أن يعين كل طرف واحدا منهما ، ولهذين المحكمين حق تعيين حكم مرجح . وبين من هذا الشرط أن المحكمين غير مفوضين بالصلح ومادام الأمر كذلك فإنهم يكونون محكمين بالقضاء . ومن ثم فلا حاجة لما تتطلبه المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات من ذكر المحكمين بأسمائهم . كما أن الواضح من شرط التحكيم أنه أوتر في عدد المحكمين ومن ثم يكون النعى بشقيه على غير اساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على شرط التحكيم الوارد في سند الشحن بطريق الإحالة إلى مشارطة الإيجار وذلك بناء على أن عقد النقل هو الذي يحدد علاقة الطرفين فلا تقوم مسائلة الشركة المطعون ضدها إلا على أساس المسؤولية العقدية دون المسؤولية التقصيرية هذا في حين أن الطاعة استندت في الرجوع على المطعون عليها إلى أحكام المسؤولية التقصيرية التي تتوافر شروطها في خصوصية هذه الدعوى وذلك إلى جانب أحكام المسؤولية العقدية لكن الحكم المطعون فيه أنكر على الطاعة الخيرة بين المسئولتين .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه وقد اعتبرت الوزارة الطاعنة طرفاً ذا شأن في سند الشحن كما جاء في الرد على الوجهين الأول والثاني من السبب الأول فإن العلاقة بينها وبين الشركة المطعون ضدها يحكمها سند الشحن وحده وهذا السند هو الذى يحدد التزام الشركة المطعون ضدها وفي الحدود التى رسمها ذلك السند وهى حدود لا ترتب عليها إلا المسؤولية العقدية وليس للوزارة الطاعنة أن تلجأ إلى المسؤولية التقصيرية إذ أصابها الإخلال بالتزام فرضه القانون . والالتزام فى خصوصية هذه الدعوى لا مصدر له إلا سند الشحن مادامت الطاعنة لم تدع أن العجز نتج عن اقرار المطعون ضدها لفعل يحرمه القانون ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بما وقع فيه الحكم المستأنف من خطأ فى القانون على النحو الوارد بالسبب الأول لكن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليها رغم أن ما أثارته يعتبر دفاعاً جوهرياً يتغير به وجه الرأى فى الدعوى بخفاء الحكم مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد رد فى أسبابه على جميع ما أثارته الطاعنة من دفاع فيما عدا ما جاء بالوجه الثالث من السبب الأول والذى اتضح من الرد على السبب الأول أنه غير صحيح مما لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم يكون النعى فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد .

(٣٦)

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حق . ”حق المؤلف“ . ”علانية الأداء“ . مؤلف .

المبرة في علانية الأداء ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع
أو الحفل الذى يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصقات الذاتية لذلك الاجتماع
أو الحفل . متى توافرت صفة العلانية للأداء كان علنيا ولو كان المكان الذى
انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون انشائه . لا تلازم
بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية .

(ب) حق . ”حق المؤلف“ . ”علانية الأداء“ . ”محكمة النقض“ .
”سلطانها فى مسائل التكييف“ .

لمحكمة النقض التحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع مما إذا كان الحفل
الذى أديت فيه المصنفات المطالب بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة
العمومية أو الخصوصية . تعلق ذلك بمسائل التكييف التى تخضع لرقابتها . مثال .

(ج) حق . ”حق المؤلف“ . ”الأداء غير العلنى“ . مؤلف .

يشترط لإسباغ صفة الخصوصية على الاجتماعات التى تعقدتها الأسر والجمعيات
والمتديبات الخاصة والمدارس وبالتالي لإحقاقها من دفع أى تعويض للمؤلف
عن مصنفاته التى تودى فيها بطريق الإيقاع والتثيل أو الالتقاء أن لا يحصل نظير
هذا الأداء رزم أو مقابل مالى . تقرير هذا الشرط قبل صدور القانون ٣٥٤
لسنة ١٩٥٤ .

١ - العبرة في علانية الأداء المتعلق بإيقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف من المصنفات المشمولة بالحماية ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذي يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل ، فإذا توافرت فيه صفة العمومية كان الأداء علنيا ولو كان المكان الذي انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون انشائه . ولا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية ، إذ قد يقام حفل عام في مكان خاص لمناسبة ما تستدعي السماح للجمهور بحضوره ، كما قد يحصل العكس فيؤجر مكان عام لعقد اجتماع خاص . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مناط الفصل في علانية وعدم علانية الأداء موضوع المطالبة هو ما إذا كان النادي الذي بوشرفه الأداء المطالب بمقابل حق المؤلف عنه يعتبر ناديا خاصا أو عاما ورتب انتفاء العلانية عن ذلك الأداء على مجرد كون هذا النادي يعتبر ناديا خاصا طبقا لقانون انشائه وتنظيمه وخضوعه لأحكام القانون الخاص بالنوادي الخصوصية فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون .

٢ - لمحكمة النقض أن تتحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع في حكمها من وقائع مما إذا كان الحفل الذي أدت فيه المصنفات المطالب بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية أو الخصوصية لأن ذلك من مسائل التكييف التي تخضع لرقابتها وإذا كان ما سجله الحكم المطعون فيه من أن النادي كان يعلن عن حفلاته بنشرات عديدة في الصحف اليومية يوجه فيها الدعوة إلى مشاهدة هذه الحفلات ويذكر فيها أن الدخول مباح مقابل مبلغ يحدده كرمم دخول، وما يبين من المستندات التي أشار إليها الحكم من أن النادي كان يقيم تلك الحفلات بصفة رتيبة وأن الإعلانات التي كانت تصدر عنها في الصحف اليومية صريحة في الدعاية لهذه الحفلات وتضمنت دعوة عامة لمشاهدتها وقد ذكرت في بعضها أن لرواد الكازينو أن يكملوا سهراتهم في النادي الليلي وذلك دون تفريق في الإعلان بين من هم أعضاء منهم في هذا النادي ومن ليسوا أعضاء، فإن هذه الوقائع التي سجلها الحكم المطعون فيه تضيء على الحفلات التي كان يقيمها النادي صفة الاستغلال التجاري وتناهى به عن وصف الخصوصية ، إذ يشترط لإضفاء هذا الوصف على الحفلات التي تهيئها الجمعيات والمؤسسات الخاصة أن يقتصر الحضور فيها على الأعضاء ومدعوهم من تربطهم بهم صلة

وثيقة وأن تفرض رقابة على الدخول وأن تجرد هذه الحفلات من قصد الكسب المادى مما يقتضى عدم تحصيل رسم أو مقابل مالى نظير مشاهدتها .

٣ - يشترط القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف فى المادة الحادية عشرة منه لاسباع صفة الخصوصية على الاجتماعات التى تعقد فى الأسر والجمعيات والمنتديات الخاصة والمدارس وبالتالى لاعفائها من دفع أى تعويض للمؤلف عن مصنفاته التى تؤدى فيها بطريق الإيقاع والتمثيل أو الإلقاء أن لا يحصل نظير هذا الأداء رسم أو مقابل مالى . وهو شرط كان مقررا من قبل صدور القانون المشار اليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين (المكتب المصرى لحقوق التأليف وجمعية المؤلفين والملحنين) أقاما فى ١٩٥٣/٣/٥ الدعوى رقم ٥٦١ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الاسكندرية ضد المطعون ضدهم الثلاثة الأولين وطلبا إلزامهم متضامين بأن يدفعوا لهما مبلغ ٤٠٨٣ ج و ٧٥٠ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وقال الطاعنان فى بيان دعواهما إن الشركة المطعون ضدها الأولى تملك فندق سان استيفانو بمدينة الاسكندرية الذى يديره المطعون ضده الثانى وقد قامت الشركة بتأسيس ملهى لى بالدور الأول من الفندق أطلقت عليه اسم "سان استيفانو نايت كلوب" . وعهلت إلى المطعون ضده الثالث بإدارته . وقد قام هذا الملهى فى الفترات ما بين ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩ حتى ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ ومن ١٩٥١/٣/٣ حتى آخر يناير سنة ١٩٥٢ ومن أول مارس سنة ١٩٥٢ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالأداء العلنى لمصنفات موسيقية وأدبية من تأليف أو تلحين أعضاء ينتمون إلى الجمعية الطاعنة وذلك بغير

تصريح منهم أو الوفاء بمقابل هذا الأداء — وأنه إذ كان هؤلاء المطعونون ضدهم قد امتنعوا عن التوقيع على عقد يرخص لهم بالأداء العلني لتلك المصنفات وعن دفع المقابل المستحق في ذمتهم على الرغم من التنبيه عليهم رسميا بذلك في ١٩٥٣/٢/٢٣ فقد رفع الطاعنان عليهم هذه الدعوى بمطالبتهم بالمبلغ آنف الذكر على أساس أن المستحق عليهم مقابل ذلك الأداء هو ١٣٦١ ج و ٢٥٠ م بواقع ٤٥ ج شهريا وأن باقي المبلغ المطالب به تعويض عما لحق أصحاب الحقوق في المصنفات التي كانت محلا للأداء العلني من أضرار مادية وأدبية نتيجة اغتصاب حقوقهم — دفع المطعونون ضدهم الثلاثة الأول بانتفاء صفتهم في تمثيل نادى سان استيفانو الليلى تأسيسا على ما قالوه من أنه ناد خاص أسس طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن النوادي الخاصة وله مجلس إدارة مستقل عن مجلس إدارة الفندق ويرأسه المطعون ضده الرابع وطلبوا لذلك إخراجهم من الدعوى وإزاء هذا الدفاع أدخل الطاعنان المطعون ضده الرابع في الدعوى بصحيفة أعلنها إليه في ١٩٥٣/١٢/٢٦ وطلبا فيها إلزامه بالتضامن مع باقي المطعونون ضدهم بطلباتهما وضمنا هذه الصحيفة أنهما مع تمسكهما بصحة تمثيل المطعونون ضدهم المختصين أصلا لنادى سان استيفانو الليلى فانهما رأيا إزاء الشكوك التي أثارها هؤلاء حول صحة تمثيلهم لهذا النادى أن يختصموا أيضا المطعونون ضده الرابع حتى يقضى لهما بطلباتهما على من يثبت للحكمة أنه صاحب الصفة الحقيقي — وتحصل دفاع المطعونون ضده الرابع في موضوع الدعوى بأن ذلك النادى إنما هو ناد خاص لا يرتاده غير أعضائه ومن يدعونهم من أصدقائهم وأنه لذلك فلا تتوافر فيه العلانية التي هي شرط لاستحقاق المقابل عن أداء المصنفات الموسيقية التي تعزف فيه وأضاف المطعونون ضده المذكور أنه إذ كان الطاعنان يؤسمان دعواهما على المسئولية التقصيرية فإن حقهما في التعويض عن المدة السابقة على ١٩٥٠/٣/٥ يكون قد سقط بالتقادم لا تقضاء أكثر من ثلاث سنوات على علمهما بحدوث الضرر قبل رفع الدعوى وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى — وقد رد الطاعنان بأن العلانية قد توافرت لأن الملهى يستغل استغلالا تجاريا كمحل عام وأن ارتياده غير مقصور على أعضائه بل يشمل غيرهم من الزوار والعملاء وأن إطلاق اسم نادى خاص عليه لا ينفي عن حفلاته صفة العمومية وأن من يوصفون بأنهم أعضاء

ليسوا في الحقيقة سوى عملاء عاديين يسمح لهم بالدخول بغير إجراءات سوى التوقيع على ورقة عضوية مزعومة تغطية لموقف الملهى تجاه جهات الإدارة ودلل الطاعنان على عمومية الحفلات بالنشرات العديدة التى يعلن فيها النادى فى الصحف السيارة عن برامج حفلاته اليومية المتنوعة والتي يدعو فيها الجمهور إلى حجز محلاته مقدما وتضمنت بعضها أن الدخول حرومياح للجمهور والبعض الآخر دعوة لرواد الكازينو بأن يكملوا سهرتهم فى النادى وأضاف الطاعنان أنهما درءا للدفع بالتقادم الذى أبداه المطعون ضده الرابع فإنهما من باب الاحتياط يستبعدان الفترة الأولى من فترات المطالبة ويقصران المبلغ المطالب به على ٣٤٥٣ ج و ٧٥٠ م وفوائده القانونية . وبتاريخ ١٤/١/١٩٥٦ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإخراج المطعون ضدهم الثلاثة الأولين من الدعوى بلا مصاريف ورفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الرابع وبنت قضاءها على ما بان لها من المستندات المقدمة فى الدعوى من أن صاحب الصفة فى تمثيل النادى الللى هو رئيس مجلس إدارته المطعون ضده الأخير وعلى ما قالته من أن هذا النادى هو نادى خاص طبقا لقانون إنشائه وتنظيمه ومن ثم فلا تتوافر العلانية فى أداء المصنفات الموسيقية التى تعزف فيه . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافهما برقم ١٠٥ سنة ١٥٠٩ قى تجارى واختصما فيه جميع المطعون ضدهم ورددا فى استئنافهما دفاعهما السابق وبتاريخ ٧/٤/١٩٦٠ حكمت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ٢٩/١٢/١٩٦٣ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره أمامها تمسكت النيابة برأيهما السابق .

وحيث إن الطاعنين يتعيان فى ثلاثة أسباب على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ويتحصل السبب الأول فى أن هذا الحكم قد استند فيما استند إليه فى رفض دعوى الطاعنين إلى أنها رفعت فى ٥/٣/١٩٥٣ فى وقت لم يكن بمصر قانون يحى حقوق المؤلفين إذ لم يعمل بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

الذى فرض هذه الحماية إلا من ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ وقد نصت مادته الحسين على عدم سريان أحكامه على الماضى ومؤدى هذا القول من الحكم أنه قد استند فى قضائه إلى انتفاء الحماية القانونية للملكية الادبية والفنية قبل صدور القانون آنف الذكر مع أن القضاء الوطنى والمختلط فى مصر قرر هذه الحماية من قبل صدور ذلك القانون مستندا فى تقريرها إلى قواعد العدل ومبادئ القانون الطبيعى المسلم بها لدى كافة الدول المتحضرة والتي أقرتها المعاهدات الدولية وإلى أن الاعتداء على حق ملكية المؤلف يعتبر عملا غير مشروع يستوجب مسئولية فاعله عن الضرر الناشئ عنه طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدنى الملغى ، ١٦٣ من القانون القائم ومن ثم فإن القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ — لم ينشئ حماية حق المؤلف بل جاء مؤكدا ومنظما لها وإذ أنكر الحكم المطعون فيه ما كان مقررا ومعمولا به من قبل صدور القانون المذكور وفى تبعاً لذلك إمكان تمتع الملكية الادبية والفنية بالحماية فى ذلك الوقت فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان صحيحا أن الحكم المطعون فيه قرر أن أسباب الاستئناف التى ساقها الطاعنان "مردودة فى جميع وجوهها بأنه وقت رفع الدعوى فى ٥ مارس سنة ١٩٥٣ لم يكن بمصر قانون يحى حقوق المؤلفين إلى أن صدر القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ونشر فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ وجاء بمذكرته الإيضاحية أنه قد آن الوقت لوضع هذا التشريع الذى يسد نقصا ظاهرا ملموسا فى مجموعة القوانين المصرية ويحمى حق الملكية الأدبية والفنية حماية فعالة تستند إلى نصوص تشريعية لا تغنى عنها حماية القضاء استنادا إلى مبادئ العدالة وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٥٠ منه على ألا تسرى أحكامه على الاتفاقات التى تمت قبل العمل به بل تظل خاضعة للأحكام القانونية التى كانت سارية المفعول وقت تمامها وبذلك لم يجعل للقانون أثر رجعى" — وإن كان الحكم المطعون فيه قد قرر ما تقدم إلا أنه ليس فى هذا الذى قرره ما يفيد نفيه قيام الحماية لحق المؤلف من قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بل إن فى إحالته بعد ذلك إلى أسباب الحكم الابتدائى وتصريحه بأنه يأخذ بما يفيد أنه جعل دعامته فى رفض الدعوى ما قرره الحكم الابتدائى من نفي صفة العلانية عن الأداء المطالب بالمقابل والعويض عنه ولقد دنع المطعون ضدهم أمام المحكمة

الابتدائية بانتفاء الحماية لحق المؤلف قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ولم يأخذ الحكم الابتدائي بهذا الدفاع في قضائه برفض الدعوى وإنما أسس هذا القضاء على انتفاء العلانية في الأداء وهو ما يفيد ضمنا تسليمه بقيام الحماية وتحقيق المسؤولية عن الأداء إذا ما توافرت فيه العلانية وهو ما يتفق مع قضاء محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ في الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٥ ق .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون فيما استند إليه في قضائه من أنه بفرض انطباق القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على واقعة الدعوى فإن المادة ٤٩ منه تشترط للافاذه من الحماية التي قرررها بالنسبة لمصنفات المؤلفين الأجانب التي تنشر لأول مرة في بلد أجنبي أن تكون محمية في ذلك البلد وأن يكون الرعايا المصريون مشمولين فيه بحماية مماثلة بالنسبة لمصنفاتهم المنشورة لأول مرة في مصر وأن الطاعنين لم يقدموا ما يثبت توافر هذين الشرطين بالنسبة للمصنفات الموسيقية المطالب بمقابل الأداء العلني عنها — هذا في حين أنه علاوة على أن المطعون ضدهم أنفسهم لم يثيروا أمام محكمة الموضوع بدرجتها المعاملة بالمثل بالنسبة إلى المؤلفين والملحنين الأجانب أصحاب الحقوق على تلك المصنفات فإنه مادامت وقائع الأداء العلني موضوع الدعوى سابقة على العمل بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الذي استحدث شرط التبادل والمعاملة بالمثل إذ لم يكن القضاء المصري وطنيا كان أو مختلطا يتطلبه — ومادامت أحكام القانون المشار إليه برمتها لا تسرى على الماضي كما قرر الحكم المطعون فيه بحق فإنه ما كان يجوز له بعد ذلك أن يستند في قضائه إلى نص المادة ٤٩ منه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إنما عرض لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على سبيل افتراض انطباق القانون المذكور على واقعة الدعوى وذلك بعد أن قرر بعدم انطباقه عليها ولم يكن لما ورد في الحكم بصدد عدم ثبوت توافر الشرطين اللذين تستلزمهما تلك المادة أثر في قضائه إذ بني هذا القضاء في الواقع — وكما سلف القول — على انتفاء العلانية في الأداء ومن ثم يكون النعي على ما تضمنته الحكم في ذلك الصدد غير

متج لوروده على افتراض يختلف عن الواقع الذى أقام عليه الحكم قضاءه .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه اخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أحال فى أسبابه إلى أسباب الحكم الابتدائى التى تقوم على انتفاء ركن العلانية فى الأداء المطالب بمقابل حقوق التأليف والتلحين عنه وذلك على أساس أن نادى سان استيفانو الليلى يعتبر بحسب قانون انشائه وتنظيمه محلا خاصا مع أنه ليس هناك تلازم بين الصفة الخاصة للنادى أو الغرض من انشائه وبين صفة الحفلات التى يقيمها وتؤدى فيها بعض المصنفات الموسيقية والغنائية فليس ثمة ما يمنع من أن يقيم ناد خاص حفلات عامة بمعنى الكلمة لا يقتصر حضورها على أعضائه وأصدقائهم وضيوفهم بل يتاح لغيرهم من الجمهور حضورها بمقابل أو بدونه وفى هذه الحالة فإن أى أداء لمصنفات موسيقية أو غنائية يحصل فى مثل هذا الحفل يعتبر أداء علنيا يستحق عنه المقابل لحق المؤلف ، فربط الحكم بين خصوصية النادى وخصوصية الأداء كاف وحده لإبطاله إذ صرفه ذلك عن الالتفات إلى العناصر الأخرى المجدية فى الدعوى وعن انزال حكم القانون الصحيح عليها ولقد تمسك الطاعنان لدى محكمة الموضوع بأن المحل المسمى سان استيفانو نايت كلوب — فى غير الجزء المعد منه لألعاب الميسر — هو فى حقيقته ملهى عام ومرقص ومطعم ويستغل تجاريا لهذا الغرض وأن اتخاذه اسم نادى لاينفى عن الحفلات التى يقيمها ليليا وبصفة منتظمة وصف العمومية ودلل الطاعنان بما قدماء من مستندات على الصفة الاستغلالية لهذه الحفلات وعلى تكرارها الرتيب كل ليلة والسماح بحضورها لأفراد الجمهور من غير أعضاء النادى وأصدقائهم ومدعويهم وعلى أن النادى كان يعلن عن تلك الحفلات فى الصحف السيارة بأسلوب لا يدع شكاً فى عموميتها وقد تضمنت بعض هذه الاعلانات أن الدخول حر ومباح للجمهور كما تضمنت بعضها دعوة لرواد الكازينو عامة بأن يكملوا سهراتهم فى ناديه الليلى وقد أهدر الحكم دلالة المستندات التى قدمها الطاعنان مقررأ أن تلك الاعلانات الضخمة التى كان ينشرها النادى تباعا فى الصحف إنما كانت موجهة إلى أعضائه فحسب ودلل الحكم على ذلك بأنه أشير فى بعض هذه الاعلانات إلى ألعاب الميسر التى تمارس فى النادى والمقصورة بحسب قانون انشائه على

أعضائه فحسب وهو تدليل فاسد لأنه ليس في هذه الإشارة ما يفيد اقتصار الدعوة الموجهة في تلك الاعلانات لمشاهدة البراج المنوعة الأخرى على نفس الفئة المحدودة المرخص لها بممارسة ألعاب الميسر بالنادى بل بالعكس فقد تضمنت هذه الاعلانات ذاتها أن الدخول حر ومباح للجمهور وخلص الطاعنان مما تقدم إلى أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن أداء المصنفات الموسيقية والغنائية التي كان يقدمها النادى في حفلاته اليومية لا تتوافر فيه العلانية المستوجبة لاستحقاق المقابل عن حق المؤلف فانه يكون قد أخطأ في تكييف هذه الحفلات فوصفها خطأ بالخصوصية مع أنها بحسب الوقائع الثابتة في الدعوى تعتبر عامة بصرف النظر عن خصوصية النادى وأن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها على هذا التكييف باعتباره اجتهدا في القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه برفض دعوى الطاعنين على ما ورد في أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها والتي جاء بها "وحيث إن مناط الفصل في هذه الدعوى يتعلق ببيان صفة النادى — سان استيفانو نايت كلوب — وهل تلحق به صفة العمومية أم أنه نادى خاص... وحيث إنه يبين من الاطلاع على المستند رقم ٨ دوسيه أن المدعى عليه الأخير (المطعون ضده الرابع) أخطر محافظة الاسكندرية في ١٩٥٠/١/٥ بإنشاء نادى يسمى نادى سان استيفانو وقد أنشئ لهذا النادى دوسيه خاص بإدارة اللوائح والرخص بالمحافظة سالفه الذكر ويتضح من الاطلاع عليه أن هذا النادى قد أسس في ١٩٤٩/١٠/٦ بجناح خاص بمبنى كازينو سان استيفانو ومستقل عن هذا الأخير وقد تم هذا التأسيس طبقا لقانون خاص نص في المادة الأولى منه على أن النادى يرمى إلى تهيئة جو اجتماعى ممتاز للصريين والأجانب حيث يمكنهم التمتع بحياة اجتماعية لائقة وتنظيم الحفلات والمباريات والألعاب المسلية المختلفة التي تدخل في نطاق نشاط النوادي الخصوصية كما جاء بالمادة الثانية أن النادى يتألف من أعضاء شرف وأعضاء دائمين وأعضاء زائرين وهؤلاء الآخرون هم الذين يسمح للأعضاء الدائمين باصطحابهم في النادى ، وجاء باللائحة المشتبهة على نظام النادى في المادة ١٩ منها أنه محرم قطعيا على أى شخص الدخول في النادى ما لم يكن عضوا مستديما به ، على أنه يجوز للأعضاء أن يستصحبوا معهم مدعويين

إلى النادي إلا أنه لا يجوز لهؤلاء المدعويين الدخول في قاعات اللعب، ويتضح من تقارير مكتب الآداب أن النادي خاضع لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ وأن عدد أعضائه أربعائة وأنه مصرح فيه بالعب القمار البوكر والروايت والبكاراه ومصرح أيضا بالمشروبات الروحية — وحيث إنه يبين مما سبق ذكره أن نادي سان استيفانو ناد خاص طبقا لقانون إنشائه وتنظيمه وخضوعه لأحكام القانون العام المتعلق بالنوادي الخصوصية ولا يخرج به عن هذه الصفة أنه يعن عن حفلاته التي يقيمها بالصحف ويوجه الدعوة إلى مشاهديها ذلك أن من حقوقه كنص المادة الأولى من قانونه إقامة الحفلات لأعضائه الكثيرين البالغ عددهم أربعائة عضو وليس أدل على أن هذه الإعلانات الصحفية كانت توجه للأعضاء فقط دون كافة الشعب مما جاء في كثير منها من الإشارة إلى ألعاب القمار التي تزاوُل إلى جانب حفلات الموسيقى والرقص — المستندات المودعة بالحفاظ رقم ١٧ و ١٨ و ١٩ دوسيه — فمن غير المقبول إذن القول بأن أمثال هذه الدعوات وهي كثيرة موجهة لغير أعضاء النادي ولا يدحض ذلك ما يذكر بجانب هذه الدعوات بالصحف من أن الدخول مباح وأنه يستوجب دفع خمسين قرشا مثلا فهو أمر من شأن النادي فله أن يقتضي من أعضائه مقابل ما ينفقه من مصاريف استثنائية على إقامة حفلات تكلفه مصاريف غير عادية أو لا يقتضي ذلك اكتفاء بميزانيته العامة . وحيث إنه وقد بان للحكمة أن نادي سان استيفانو هو نادي خاص ولما كانت المطالبة في هذه الدعوى خاصة بمقابل الأداء العلني للمصنفات الموسيقية وكان الأداء في هذه الحالة لا يعتبر علنيا فتكون الدعوى على غير أساس من القانون ويتعين لذلك رفضها“ ولما كانت العبرة في علانية الأداء المتعلق بإيقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف من المصنفات المشمولة بالحماية ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذي يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل فإذا توافرت فيه صفة العمومية كان الأداء علنيا ولو كان المكان الذي انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون إنشائه ، ولا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية إذ قد يقام حفل عام في مكان خاص لمناسبة ما تستدعي السباح للجمهور بحضوره كما قد يحصل العكس فيؤجر مكان عام لعقد اجتماع خاص — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مناط الفصل في علانية وعدم علانية

الأداء موضوع المطالبة هو ما إذا كان نادى سان استيفانو الليلى الذى بوشر فيه الأداء المطالب بمقابل حق المؤلف عنه يعتبر ناديا خاصا أو عاما ورتب انتفاء العلانية عن ذلك الأداء على مجرد كون هذا النادى يعتبر ناديا خاصا طبقا لقانون إنشائه وتنظيمه وخضوعه لأحكام القانون الخاص بالنوادى الخصوصية فإن الحكم يكون قد أخطأ فى القانون . ولما كان لمحكمة النقض أن تتحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع فى حكما من وقائع مما إذا كان الحفل الذى أديت فيه المصنفات المطالب بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية أو الخصوصية لأن ذلك من مسائل التكييف التى تخضع لرقابتها وكان ما سجله الحكم المطعون فيه من أن نادى سان استيفانو كان يعلن عن حفلاته بنشرات عديدة فى الصحف اليومية يوجه فيها الدعوة إلى مشاهدة هذه الحفلات ويذكر فيها أن الدخول مباح مقابل مبلغ يحدده كرسوم دخول وما يبين من المستندات التى أشار إليها الحكم من أن النادى كان يقيم تلك الحفلات بصفة رتيبة وأن الإعلانات التى كانت تصدر عنها فى الصحف اليومية صريحة فى الدعاية لهذه الحفلات وتضمنت دعوة عامة لمشاهدتها وقد ذكر فى بعضها أن لرواد الكازينو أن يكملوا مهراتهم فى النادى الليلى وذلك دون تفريق فى الإعلان بين من هم أعضاء منهم فى هذا النادى ومن ليسوا أعضاء ، لما كانت هذه الوقائع التى سجلها الحكم المطعون فيه تضى على الحفلات التى كان يقيمها نادى سان استيفانو الليلى صفة الاستغلال التجارى وتنأى بها عن وصف الخصوصية إذ يشترط لإضفاء هذا الوصف على الحفلات التى تقيمها الجمعيات والمنتديات الخاصة أن يقتصر الحضور فيها على الأعضاء ومدعويهم ممن تربطهم بهم صلة وثيقة وأن تفرض رقابة جدية على الدخول وأن تتجرد هذه الحفلات من قصد الكسب المادى مما يقتضى عدم تحصيل رسم أو مقابل مالى نظير مشاهدتها — ولقد اشترط القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف فى المادة الحادية عشرة منه لإسباغ صفة الخصوصية على الاجتماعات التى تعقدتها الأسر والجمعيات والمنتديات الخاصة والمدارس — وبالتالى لإعفاؤها من دفع أى تعويض للمؤلف عن مصنفاته التى تؤدى فيها بطريق الإيقاع والتمثيل أو الالتقاء أن لا يحصل نظير هذا الإداء رسم أو مقابل مالى — وهو شرط كان مقررا من قبل صدور القانون المشار إليه — لما كان ما تقدم ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الإشارة إلى ألعاب

الميسر في الإعلانات التي كان ينشرها النادي للدعاية عن حفلاته يدل على أن الدعوة إليها موجهة إلى الأعضاء وحدهم — هذا الذي قرره الحكم يشوبه فساد في الاستدلال لأن تلك الإشارة لا تفيد اقتصار الدعوة الموجهة في هذه الإعلانات لمشاهدة البرامج المتنوعة الأخرى على نفس الفئة المحدودة المرخص لها بلعب الميسر وبخاصة وقد تضمنت الإعلانات ذاتها أن الدخول مباح — لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى عن الأداء مشار النزاع صفة العلانية رغم توافرها بالمعنى الذي يتطلبه القانون ورتب على نفيه لها قضاءه برفض دعوى الطاعنين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذه المحكمة ترى بالنظر لعدم تكامل العناصر اللازمة لتقدير التعويض أمامها أن الموضوع في خصوصه غير صالح للحكم فيه ، مما يتعين معه إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف .

جاسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٥

برياسة السيد المستشار / أحمد زكى محمد ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم عمر هدى ،
وصبرى أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمراوى .

(٣٧)

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ القضائية :

أحكام عرفية . دعوى . تقادم . ”تقادم مسقط“ . ”مواعيد التقادم
والسقوط“ . ”وقف المواعيد“ .

المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد
الاجراءات بالنسبة لهم . عدم جريانها أو انقضاءها خلال فترة الحراسة .

مؤدى المواد الأولى والثانية والسادسة عشرة من الأمر العسكرى رقم ٤
لسنة ١٩٥٦ أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد
الإجراءات التى سرت أو تسرى ضد ”المعتقلين والمراقبين“ ما دامت أموالهم
موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح فى حقهم خلال فترة
الحراسة وبحيث تعود قسناً فى سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً
للأحكام المقررة فى القانون . ولا وجه للقول بأن المادة السادسة عشرة إنما
أريد بها مد مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات خلال فترة الحراسة وبالنسبة
للحراس وحدهم لا بالنسبة للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة ، إذ هو تخصيص
للنص بغير مخصص وليس له ما يبرره وفى السوابق التشريعية المماثلة — الأوامر
العسكرية والقرارات الوزارية المكلة لها — بالنسبة للرعايا الإيطاليين وغيرهم
الذين وضعوا تحت الحراسة فى ظروف مشابهة ما ينفيه (١) — وإذا كان ذلك
وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه بعدم قبول الدعوى
لرفعها بعد الميعاد على أنها رفعت فى أول يونيه سنة ١٩٥٧ بينما قرار اللجنة كان

(١) نفس المبدأ فى الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٩ ق بذات الجلسة .

قد أعلن إلى الحارس العام في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ ، ومؤدى ذلك أنه أجرى ميعاد سقوط الحق في رفع الدعوى من تاريخ إعلان قرار اللجنة للحارس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمحصل في أن مأمورية ضرائب محرم بك قدرت صافي أرباح الطاعن الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية في سنى ١٩٥٠ و ١٩٥١ بمبلغ ٤٨٧ ج و ٣٣٧ م و ١٣٣٦ ج و ٩٤ م و بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٥ أخطرت بهذا التقرير فاعترض عليه وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وفي ١٤/٢/١٩٥٧ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا . وإذ كان الطاعن ممن خضعوا لأحكام الأمر العسكرى رقم ٤ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ ” بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين“ . وفرضت الحراسة على أمواله تنفيذا لهذا الأمر فقد أعلنت اللجنة قرارها في ١٦/٢/١٩٥٧ إلى الحارس العام على أموال المعتقلين والمراقبين ، وبعد أن رفعت الحراسة وبتاريخ أول يونيو سنة ١٩٥٧ طعن الطاعن في هذا القرار أمام محكمة الاسكندرية بالدعوى رقم ٥٧٢ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى الاسكندرية طالبا قبول الطعن شكلا وفي الموضوع اعتبارا رباحه المحققة عن عمليات البورصة التى تمت في سنى ١٩٥٠ و ١٩٥١ غير خاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وتبعاً لذلك إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٧ والمعلن للحارس العام على أموال الرعايا المعتقلين مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل

أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالتفاد المعجل وبلا كفالة ، ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وأقامت هذا الدفع على أن للقرار المطعون فيه أعلن للمدير العام على أموال المعتقلين والمراقبين في ١٦/٢/١٩٥٧ وإذ كانت للمدير العام على أموال المعتقلين والمراقبين بمقتضى أحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ صفة النيابة عنهم والتقاضى باسمهم فان ميعاد الطعن في القرار المطعون فيه ينقضى بفوات شهر على إعلانه له عملا بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ورد الطاعن على هذا الدفع بأن الحراسة لم ترفع عنه إلا بالقرار الوزاري رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ الذي لم يعمل به إلا في ٤/٥/١٩٥٧ وأن المادة ١٦ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على مد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الأشخاص المشار إليهم فيه ما دامت أموالهم خاضعة لأحكامه وأنه وقد خلصت له أمواله في ٤/٥/١٩٥٧ ورفع الطعن في أول يونيه سنة ١٩٥٧ فانه يكون قد رفعه في الميعاد . وفي ٢٠/٥/١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وألزمت رافعها المصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ... واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغائه والحكم له بطلباته مع إلزام المستأنف ضدها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٩ سنة ١٤ تجارى قضائية . وبتاريخ ٨/٦/١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أنه لا محل لوقف مواعيد الإجراءات

بالنسبة للخاضعين لأحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ مادام الحارس العام على أموالهم يمثلهم وله بمقتضى المادة الثانية وما بعدها من الأمر المذكور مباشرة الأعمال القانونية نيابة عنهم ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ أن النص في المادة ١٦ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على مد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى منه ما دامت أموالهم خاضعة لأحكامه — هذا النص — من شأنه وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات بالنسبة لكل الخاضعين للحراسة تنفيذاً لأحكام هذا الأمر إلى أن ترفع الحراسة عنهم ومن هذا التاريخ يبدأ سريانها في حقهم .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وقد نصت المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٤ على أن يتولى مدير عام إدارة أموال المعتقلين والمراقبين القائم على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ إدارة أموال الأشخاص والهيئات المشار إليهم فيها ، ونصت المادة الثانية على أن تكون مهمة المدير العام النيابة عن هؤلاء الأشخاص والتقاضى باسمهم ، كما نصت المادة ١٦ على أن "تمد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى ما دامت أموالهم خاضعة لأحكام هذا الأمر فانها بذلك تكون قد دلت على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو تسرى ضد هؤلاء الأشخاص ما دامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم خلال فترة الحراسة وبحيث تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً للأحكام المقررة في القانون". ولأجله للقول بأن هذا النص الأخير إنما أريد به مد مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات خلال فترة الحراسة وبالنسبة للحراس وحدهم لا بالنسبة للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة، إذ هو تخصيص للنص بغير تخصيص وليس له ما يبرره وفي السوابق التشريعية المماثلة — الأوامر العسكرية والقرارات

الوزارية المكلمة لها — بالنسبة للرعايا الايطاليين وغيرهم الذين وضعوا تحت الحراسة في ظروف مشابهة ماينفيه — واذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أنها رفعت في أول يونيه سنة ۱۹۵۷ بينما قرار اللجنة كان قد أعلن إلى الحارس العام في ۱۶/۲/۱۹۵۷ ومؤدى ذلك أنه أجرى ميعاد سقوط الحق في رفع الدعوى من تاريخ إعلان قرار اللجنة للحارس، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم محمد عمر هندی ،
وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هیکل ، والدكتور محمد حافظ هريدي .

(٣٨)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" :

(١) استئناف . " نظر الاستئناف " . " إعادة إعلان المتأنف عليهم " .
قبول الاستئناف شكلا قبل إعادة إعلان أحد المتأنف عليهم أو صدور حكم في الموضوع .
لا بطلان .

(ب) حكم . " إصدار الحكم " . " مد أجل النطق بالحكم " .

القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم في الدعوى . لا يتعين إعلان طرفي الخصومة به .

(ج) حكم . " تسبيب الحكم " . " تسبيب كاف " .

استناد المحكمة إلى ما قضى به في دعوى أخرى لم يكن المحكوم ضده خصما فيها .
لا مانع متى كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي بنى عليها الحكم .

(د) استئناف . " قبول الاستئناف شكلا " . حكم . " حجية الحكم " .

الحكم بقبول الاستئناف شكلا . استفاد المحكمة ولايتها على شكل الاستئناف . عدم
جواز العودة إلى بحث ذلك .

(هـ) استئناف . " الأثر الناقل للاستئناف " .

نظر الاستئناف على أساس ما يقدم من أدلة ودفع جديدة وما كان قد قدم من ذلك
إلى محكمة الدرجة الأولى . مناطه . وجوب التمسك بها .

(و) قرارات . "القرارات الولائية والغير ولائية" . حكم .

تميز القرارات الولائية أو غير الولائية من الأحكام . مرجعه . حكم القانون
لا إقرارات الخصوم أو اتفاقهم .

(ز) وقف . "الأوقاف الخيرية" . "إدارتها" . اختصاص .
"اختصاص ولائي" . "اختصاص المجالس المالية" .

مجالس مالية . اختصاصها . النظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط
الأرثوذكس عموما وعلى الأخص ما يتعلق بإدارتها . مثال .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم إعادة إعلان أحد المستأنف
عليهم ، لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا قبل إعادة
إعلانه أو الحكم الصادر في الموضوع .

٢ — القرار الصادر بـمد أجل النطق بالحكم في القضية وعلى ما بين
من المادة ٣٤٤ مرافعات لا يتعين إعلان طرفي الخصومة به .

٣ — ليس ثمة في القانون ما يمنع المحكمة من أن تستند في حكمها إلى ما قضى به
في قضية أخرى لم يكن المحكوم ضده خصما فيها متى كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة
التي أوردتها وعولت عليها في قضائها .

٤ — بالحكم بقبول الاستئناف شكلا تكون المحكمة قد استنفدت ولايتها
على شكل الاستئناف بحيث لا تملك العودة إليه والحكم بعدم قبوله .

٥ — وإن كان يجب على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف على أساس
ما يقدم لها من أدلة ودفوع جديدة وما كان قد قدم منها إلى محكمة الدرجة الأولى،
إلا أن ذلك منوط بوجوب التمسك بها في غير الاستئناف .

٦ — تميز القرارات الولائية أو غير الولائية من الأحكام إنما يرجع فيه
إلى حكم القانون لا إلى إقرارات الخصوم أو اتفاقهم .

٧ — بالرجوع إلى الأمر العالي المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق
على لائحة ترتيب مجالس طائفة الأقباط الأرثوذكس واختصاصها بعد تعديله

بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٨ والقرار المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بالتصديق على اللائحة الداخلية لهذه المجالس ، يبين أن من بين اختصاصات المجلس الملى العام والمجالس المالية الفرعية النظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط عموماً "وعلى الأخص" ما يتعلق بإدارتها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن الأعيان التي صدر بشأنها قرار المجلس الملى لا يمكن إسباغ صفة الوقف عليها ويختص المجلس الملى بتعيين مديريها لها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عريان يوسف أيوب أقام الدعوى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٠ مدنى كلى الزقازيق ضد كل من مطران الشرقية بصفته رئيس المجلس الملى الفرعى للأقباط الأرثوذكس بالزقازيق وحنا نصر الله ووزارة الداخلية ممثلة فى شخص مدير الشرقية ، بطلب بطلان الحكم الصادر من مجلس ملى الزقازيق بتاريخ ١٩٣٥/٧/٦ فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ بتعيين حنا نصر الله ناظراً على وقف الشهيد مارجرس بناحية كفر يوسف سلامة لعدم ولاية المجلس بإصداره وعدم تنويجه باسم ولى الأمر الذى كانت تصدر الأحكام باسمه وخلوه من بعض البيانات الجوهرية ، وأثناء نظرها طلب أيوب يوسف أيوب قبول تدخله خصماً فيها منضماً للدعى فى طلباته . وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/١ حكمت المحكمة حضورياً : أولاً — بقبول تدخل الأستاذ أيوب يوسف أيوب خصماً منضماً للدعى فى طلباته . ثانياً — ببطلان الحكم الصادر من مجلس ملى الزقازيق بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣٥ فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ . ثالثاً — بالزام المدعى عليهما الأولين المصروفات وعشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماه

ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعى عليهما الأول والثاني هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبين إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٢ لسنة ٩٩ق، وأثناء نظره دفع أيوب يوسف أيوب المستأنف عليه الثاني بسقوط الخصومة في الاستئناف طبقا للمادتين ٣٠١ و ٤٠٧ من قانون المرافعات . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٨ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وحددت جلسة ١٩٥٩/٥/٦ لنظر الموضوع وفيها دفع المستأنف عليهما بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ولرفعه من المستأنف الثاني حنا نصر الله بصفته ناظرا على الوقف بينما اختصم أمام محكمة أول درجة وصدر الحكم ضده بصفته الشخصية . وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٨ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفين بعدم قبول الاستئناف وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المستأنف عليهما الأولين مع إلزامهما المصروفات عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماه عنهما — وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة ، حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الثاني رفض الطعن ، ولم يحضر المطعون عليهما الأول والثالث ولم يبديا دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أنه (١) بجلسته ١٩٥٨/٣/٨ حكمت المحكمة برفض الدفع بسقوط الخصومة الذي تمسك به الطاعن الثاني وبقبول الاستئناف شكلا في حين أن الطاعن الأول لم يقدم مذكرة بدفاعه ولم يعذر طبقا للمادة ٤٠٧ مكررا من قانون المرافعات ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد صدر باطلا بما ينبنى عليه بطلان الحكم الصادر في الموضوع (٢) وبجلسته ١٩٥٩/١٠/٣ قررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسته ١٩٥٩/١١/٧ مع التصريح بتقديم مذكرات ومستندات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع وقدم المستأنفان مستنداتها خلال هذه الفترة ولكن بعد الميعاد ودون علم المستأنف عليهما وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل الحكم بالجلسة ١٩٥٩/١١/٨ وفيها قررت مد أجل الحكم بالجلسة ١٩٥٩/١٢/٨ وصرحت بالاطلاع على المستندات المقدمة من المستأنفين والرد عليها في مدى أسبوعين

ولم تقرر إعلان المستأنف عليهما بهذا القرار وفي ذلك ما يبطله لإخلاله بحقهما في الدفاع إذ كان يتعين استبعاد هذه المستندات أو فتح باب المرافعة (٣) وأن المحكمة عولت في قضائها على الحكم الصادر في القضية رقم ١ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية الزقازيق مع أنه حكم وقتي صدر في إشكال مرفوع من المطعون عليه الثاني ضد الطاعن الثاني ولم يكن الطاعن الأول طرفاً فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن عدم إعادة إعلان أحد المستأنف عليهم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً قبل إعادة إعلانه أو الحكم الصادر في الموضوع ، ومردود في الوجه الثاني بأن القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم في القضية وعلى ما يبين من المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات لا يتعين إعلان طرفي الخصومة به ، ومردود في الوجه الثالث بأن الحكم المطعون فيه إنما عرض للحكم الصادر في الإشكال رقم ١ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية الزقازيق كقرينة مؤيدة لوجهة النظر التي انتهى إليها وليس ثمة في القانون ما يمنع المحكمة من أن تستند في حكمها إلى ما قضى به في قضية أخرى لم يكن المحكوم ضده خصماً فيها متى كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي أوردتها وعولت عليها في قضائها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنين دفعا بعدم قبول الاستئناف لرفعه من المطعون عليه الأول بعد الميعاد ومن المطعون عليه الثاني بصفته ناظراً على الوقف لا بصفته الشخصية وهي الصفة التي سبق اختصاصه بها ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع استناداً إلى أن المحكمة سبق أن حكمت بقبول الاستئناف شكلاً وإلى أن الحكم المستأنف صدر في موضوع غير قابل للتجزئة وقد انضم المطعون عليه الثاني بصفته الشخصية في مذكرته المقدمة للجلسة ١٩٥٩/١١/٧ إلى المطعون عليه الأول في استئنافه طبقاً للمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبدائه في أي حالة تكون عليها طبقاً للمادة ١٤٢ من قانون المرافعات ، ولأن المطعون عليه الثاني لم يطلب انضمامه للمطعون عليه الأول في استئنافه لا في مرافعته الشفوية ولا في المذكرة ، وانضمام المطعون عليه الثاني إلى

المطعون عليه الأول في استئنافه غير مقبول لأن الاستئناف من هذا الأخير لم يرفع في الميعاد .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه بعد أن قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٨/٣/٨ بقبول الاستئناف شكلا من المطعون عليه الثاني بصفته ناظرا على الوقف ، فإنها تكون قد استنفدت ولايتها على شكل الاستئناف بحيث لا تملك العودة إليه ، والحكم بعدم قبوله ، ولا وجه للتحدى بأن الاستئناف من المطعون عليه الأول رفع بعد الميعاد لأنه أعلن بالحكم الابتدائي في ١٩٥٦/١٢/٢٧ واستأنفه في ١٩٥٧/٢/٦ لأن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية وفقا للمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ هو أربعون يوما من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ودفاع الطاعنين في هذا الخصوص يخالطه واقع لم يبين الوجه فيه ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، ولم يقدم الطاعنان ما ينفي ما أثبتته المحكمة المطعون فيه من أن المطعون عليه الثاني انضم بصفته الشخصية وفي مذكرته المقدمة للجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ إلى المطعون عليه الأول في استئنافه ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعن الأول أسس دعواه بطلب بطلان الحكم الصادر في القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ مجلس ملي الزقازيق على عدة أسباب منها عدم تنويجه باسم ولي الأمر الذي كانت تصدر باسمه الأحكام ، وعدم التصديق عليه من وزارة الداخلية وخلوه من أسماء الخصوم وبيان الأعيان الموقوفة وسقوطه بمضي المدة على فرض قيامه وصحته ، وقضت محكمة أول درجة ببطلان الحكم للسبب الأول وحده ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف وقد رأت عدم صحة هذا السبب أن تعرض لأوجه البطلان الأخرى عملا بالمادة ٤١٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وإن كان يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، إلا أن ذلك منوط بوجوب التمسك

بها في الاستئناف ، ولم يقدم الطاعنان ما يدل على أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بأسباب البطلان التي كانا قد تمسكا بها أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن الحكم المطلوب إبطاله لا يخرج عن نطاق القرارات الولائية التي تصدر من المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ولا يرقى إلى مرتبة الأحكام في حين أن المطعون عليهما أقرا بأنه حكم وليس بقرار وهذا الإقرار ملزم لهما وكان يتعين على المحكمة أعماله وإذا هي أهملته تكون قد خالفت الثابت في الأوراق وأخطأت في الإسناد .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن تميز القرارات الولائية أو غير الولائية من الأحكام إنما يرجع فيه إلى حكم القانون لا إلى إقرارات الخصوم أو اتفاقهم .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه فصل في النزاع على خلاف حكم آخر صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، هو الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٠٥ سنة ٣ ق المنصورة ، وما قضى به الحكم من اختصاص المجلس المالي بإصدار القرار المطلوب إبطاله لعدم صدور إشهاد بالوقف وعدم قيده بدفاتر المحكمة الشرعية مخالفة لما استقر عليه الفقه والقضاء من التصديق في معنى الإنكار الذي نصت عليه المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنعت من سماع دعوى الوقف عند تحققه ، لأن المنع من السماع استثناء وارد على خلاف الأصل .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٠٥ سنة ٣ ق المنصورة إنما قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة الطاعن الأول وعدم وجود مصلحة له في رفعها وبإعادة القضية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية للفصل في موضوعها وبين من أسبابه أنه لم يعرض في قضائه لاختصاص المجلس المالي بإصدار القرار المطلوب الحكم بإبطاله ، ومردود في الوجه الثاني بأنه بالرجوع إلى الأمر العالي المؤرخ ١٨٨٣/٥/١٤ بالتصديق على لائحة

ترتيب مجالس طائفة الأقباط الأرثوذكس واختصاصها بعد تعديله بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون ١٠٧ لسنة ١٩٤٨ والقرار المؤرخ ١٩٢٠/١١/١٦ بالتصديق على اللائحة الداخلية لهذه المجالس ، يبين أنه من بين اختصاصات المجلس المالى العام والمجالس المالية الفرعية "النظر فى جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط عموماً" وعلى الأخص ما يتعلق بإدارتها ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن الأعيان التى صدر بشأنها قرار المجلس المالى لا يمكن اسباغ صفة الوقف عليها ويختص المجلس المالى بتعيين مديريها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هدى ، والدكتور محمد حافظ هريدي ، وعمود عباس العمراوى ، وأمين أحمد فتح الله .

(٣٩)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "تصحيح الحكم" .

تصحيح الأحكام . الأخطاء المادية البحتة التي تقع في منطوق الحكم كتابية أو حسابية . تجاوز هذا النطاق . الطعن في قرار التصحيح بالطرق المقررة للطعن في الحكم موضوع التصحيح .

(ب) وقف . "التصرف في شئون الوقف" .

قرار المحكمة في تصرفات الأوقاف . مناطها . عدم تجاوز قيمة العين الواقع عليها التصرف مبلغ ٢٠٠ جنيه .

(ج) وقف . "التصرف في شئون الوقف" . "ناظر الوقف" .

القاضي الشرعي هو صاحب الولاية العامة في التصرف على شئون الأوقاف . إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاءه غير ملزم . عدم اعتراض وزارة الأوقاف على طلب التصحيح لا يرتب أثرا ما لم يقرن بقرار القاضي . تصحيح القرار الصادر بالاستبدال مما يدخل في ولاية القاضي الشرعي .

(د) حكم . "تصحيح الحكم" . "الطعن في الحكم" .

الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بالطرق المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة . استثناء أجاز المشرع للحكمة تصحيح ما يقع من أخطاء مادية بحتة في المنطوق بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها . تجاوز المحكمة ذلك . أثره . جواز الطعن في قرار التصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح .

١ — تصحيح الأحكام على الوجه المقرر في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات — مناطه ألا تتجاوز به المحكمة الأخطاء المادية البحتة التي تقع في منطوق الحكم كتابية كانت هذه الأخطاء أو حسابية، فإذا هي تجاوزت هذا النطاق وامتد ما أجرته من تصحيح إلى تعديل حكمها السابق والتغيير فيه بعد أن كانت قد استنفدت ولايتها على النزاع، فإنه يجوز الطعن في القرار الصادر منها بالتصحيح بذات الطرق المقررة للطعن في الحكم موضوع التصحيح.

٢ — قرار المحكمة في تصرفات الأوقاف لا يكون نهائياً — وفقاً لنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة به — إلا إذا كانت قيمة العين الواقعة عليها التصرف لا تزيد على مائتي جنيه.

٣ — القاضي الشرعي هو صاحب الولاية العامة في التصرف على شئون الأوقاف وينبني على ذلك أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى أن عدم اعتراض ناظر الوقف على طلب التصحيح لم يقتض بإقرار القاضي، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

٤ — الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة وإلا انهارت قواعد الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح تكأة للساس بحجيتها، واستثناء من هذا الأصل — وللتيسير — أجازت المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية كانت أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة، كما أجازت المادة ٣٦٥ الطعن في القرار الصادر بالتصحيح بطرق الطعن الجائرة في الحكم موضوع التصحيح.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن محمد عبد الوهاب رضوان أقام الدعوى رقم ٢٨٢ سنة ١٩٥٩ الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف بطلب تصحيح قرار الاستبدال الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٦ فى المادة رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ تصرفات الاسكندرية وقال شرحا لدعواه انه بموجب هذا القرار رسا عليه مزاد استبدال حصة الخيرات المشروطة فى وقف المرحوم رضوان جورجى عبد الله ومقدارها ١٨ قيراطا أطيافا زراعية كائنة بتاحية شط محب والسيالة مركز فارسكور بحوض ابن الأخرس ١٧٠ قسم أول قطعة رقم ٤ والموضحة الحدود والأطوال بمشروع الشهر العقارى رقم ٩٥٨/٣٢٤ دمياط والمؤرخ ١٩٥٨/٦/١٧ بتمن قدره ٢٥٠ ج ، وإذ كان هذا القرار قد أخطأ فى بيان رقم القطعة وحدودها ورفضت مصلحة الشهر العقارى تسجيله لوقوع حصة الخيرات السابق فرزها فى المادة ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ تصرفات الاسكندرية فى القطعتين رقمى ٢١ و ٢ لا فى القطعة رقم ٤ وبالحدود الواردة فى ملحق تقرير الخبير المؤرخ ١٩٥٨/٣/١٤ — والطلب رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٩ ومشروع الشهر العقارى رقم ٣٦٩ سنة ١٩٥٩ دمياط ، فقد انتهى الى طلب تصحيح قرار الاستبدال وفقا للملحق تقرير الخبير والبيانات المساحية الضحيحة الواردة بأشهار حكم فرز حصة الخيرات ولم تعارض الوزارة فى طلب التصحيح — وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧ قررت المحكمة نذب الخبير السابق ندبه لفرز حصة الخيرات لتطبيق مشروع الشهر العقارى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٨ ومشروع الطلب رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٩ على ما جاء بملحق تقريره المؤرخ ١٩٥٨/٢/١٤ وبيان أى المشروعين ينطبق عليه وبأشهر الخبير مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه الى أن مشروع الشهر رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٩

المقيد طلبا برقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٩ هو وحده المنطبق على حصة الخيرات الميينة
بملحق تقريره المؤرخ ١٤/٣/١٩٥٨ دون مشروع الشهر العقاري ٣٢٤ لسنة
١٩٥٨ ، وإزاء ذلك وبجلسة ٢٨/١/١٩٦٠ قرر المدعى أنه يتنازل عن قرار
الاستبدال المطلوب تصحيحه وطلب اعتبار المادة مادة تصرفات جديدة موضوعها
استبدال حصة الخيرات المفروزة في المادة ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ تصرفات الاسكندرية
والميينة الحدود والمعلم بتقرير الخبير المؤرخ ٢/١٠/١٩٦٠ ومشروع الشهر رقم
٣٦٩ لسنة ١٩٥٩ دمياط ، ولم تمنع وزارة الأوقاف في شيء من ذلك . وبتاريخ
٢٨/١١/١٩٦٠ قررت المحكمة حضوريا وبصفقتها نائبة عن جهة الوقف الموافقة
على استبدال حصة الخيرات في وقف المرحوم رضوان جوريجي ومساحتها ١٨ ط
بحوض الأنحرس ١٧٠ ضمن القطعتين ٢٠١ بشط محب والسيالة بندر مديرية
دمياط بالثمن الأساسي البالغ قدره ٢٥٠ ج لمن يرسو عليه المزاد وكلفت المدعى
بالنشر بجلسة ٢/١/١٩٦١ وفيها عدل المدعى عن طلب الاستبدال بالحديد وصمم
على طلبه الأصلي — تصحيح القرار الصادر في مادة الاستبدال رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٩
الاسكندرية . وبتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٦١ قررت المحكمة حضوريا تصحيح قرار
الاستبدال الصادر بتاريخ ٢١/١/١٩٥٩ في المادة ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ تصرفات
الاسكندرية بجعل القطعة المستبدلة وقدرها ١٨ ط وفقا للملحق تقرير الخبير المؤرخ
١٤/٣/١٩٥٨ والميينة بتقريره المؤرخ ٢/١٠/١٩٦٠ وفقا للبيانات المساحية الواردة
باشهارحكم فرز حصة الخيرات المذكورة وهو طلب رقم ٥٤٧ المؤرخ ٤/٦/١٩٥٩
مشروع رقم ٣٦٩/٥٩ دمياط الشهر برقم ٦٦٣ في ١٣/٨/١٩٥٩ وألزم
الطالب بالمصاريف . واستأنفت وزارة الأوقاف هذا القرار لدى محكمة استئناف
الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم أصليا بحالة المادة إلى لجنة شئون الأوقاف
ومن باب الاحتياط عرض حصة الخيرات الحقيقية المفروزة في المادة ١٧٦
لسنة ١٩٥٦ تصرفات الاسكندرية للبيع بالمزاد العلني والنشر عن بيعها بالطرق
المشروعة حتى تصل إلى ثمن المثل أو إعادتها إلى محكمة أول درجة لاتخاذ إجراءات
الاستبدال بما يحقق مصلحة الوقف ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥ لسنة ٦١
تصرفات . وأثناء نظره دفع المستأنف عليه بعدم جواز الاستئناف لأن قرار
التصحيح لا يجوز الطعن فيه مالم تتجاوز المحكمة سلطتها المنصوص عليها في المادة
٣٦٤ من قانون المرافعات ولعدم وجود مصلحة للوزارة في استئنافه ، لأن قرار

فرز حصة الخيرات والقرار الصادر باستبدالها وجميع الإجراءات السابقة على قرار التصحيح أصبحت نهائية وحجة بما فيها ولا سبيل لاعادة طرحها أمام القضاء ، ولأن الوزارة قررت أكثر من مرة أن ما وقع في قرار الاستبدال ما هو إلا خطأ مادي لا مانع من تصحيحه ، وظاهر أنه لا يجوز استئناف الاحكام التي تصدر بإتفاق الخصوم — وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١ حكمت المحكمة حضوريا : أولا — برفض الدفع المقدمة من المستأنف عليه وبقبول الاستئناف شكلا . ثانيا — ببطالان الحكم المستأنف . ثالثا — بعدم قبول دعوى المستأنف عليه مع إلزامه المصاريف عن درجتى التقاضى وخمسة جنيمات مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الاول ان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن الخطأ الذى يرد عليه التصحيح ولا يجوز استئناف القرار الصادر به ، هو الخطأ المادى البحت الذى يقع فى منطوق الحكم وظاهر من دعوى الطاعن أنه يطالب بتصحيح خطأ وقع فى رقم العين المستبدلة وحدودها استدعى تعيين خبير لتحقيقه وأجابته المحكمة إلى هذا الطلب . وبذلك تكون قد تجاوزت حقها المنصوص عليه فى المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات ويكون حكمها قابلا للطعن — وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ أنه إلى جانب الأخطاء المادية التى تتولى المحكمة تصحيحها طبقا للمادة ٣٦٤ مرافعات ، توجد أخطاء أخرى لا يستطيع القاضى أن يجريها بنفسه ويرى الاستعانة فيها بخبير والحكم بتصحيح مثل هذه الأخطاء لا يتضمن تغييرا فى منطوق الحكم يفقده كيانه وجوهره ولا يعتبر فصلا فى نزاع جديد تتجاوز به المحكمة سلطتها ، ومن جهة أخرى فإن قرار توقيع الصيغة قرار تعاقدى وتوثيق أو بيع من القاضى لحصة الخيرات وهو بهذه المثابة غير قابل للطعن وكذلك الحكم الصادر بتصحيحه يعتبر هو الآخر عقدا يتمتع استئنافه .

وحيث إن هذا السبب مردود في الشق الأول منه بأن الأصل في التصحيح ألا يتجاوز به المحكمة نطاق الأخطاء المادية البحتة التي تقع في منطوق الحكم كتابية كانت هذه الأخطاء أو حسابية ، فإن هي تجاوزت هذا النطاق وامتد ما أجرته من تصحيح إلى تعديل حكمها السابق والتغيير فيه بعد أن كانت قد استنفدت ولايتها على النزاع فإنه يجوز الطعن في القرار الصادر منها بالتصحيح بذات الطرق المقررة للطعن في الحكم موضوع التصحيح ، وإذا كان الحكم المنعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن الطاعن "يدعى بطلب التصحيح خطأ في رقم العين المستبدلة وحدودها ، خطأ يباعد بينها وبين نصيب الخيرات" . وأنه في سبيل تصحيح هذا الخطأ المدعى استعان بالحكم المستأنف بخير لإثبات الخطأ ومداه وأثره ثم تناولت المحكمة بالتصحيح في هدى ما بان لها من الدفاع ومن الأدلة الجديدة كلا من أسباب الحكم المطلوب تصحيحه ومنطوقه وانتهى إلى أنه بذلك تكون المحكمة قد تجاوزت حقها المنصوص عليه في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات وبالتالي يكون حكمها قابلا للطعن بذات الطرق الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، إذ كان ذلك ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ومردود في الشق الثاني بأن قرار المحكمة في تصرفات الأوقاف لا يكون نهائيا وفقا لنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ، إلا إذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على مائتي جنيه والثابت في الدعوى أن قيمة العين المستبدلة تزيد على هذا النصاب .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعن دفع بعدم جواز استئناف قرار التصحيح لانعدام المصلحة ، طالما أن جميع الإجراءات السابقة ومنها القرار الصادر بفرض حصة الخيرات والقرار الصادر باستبدالها أصبحت نهائية ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع استنادا إلى أن الطاعن هو الذي عبث بحجية هذه القرارات وأنشأ للوزارة بذلك مصلحة في درء هذا العبث ، وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن رفع دعوى التصحيح لا يعتبر عبثا بحجية حكم الاستبدال ومن حق الطاعن تصحيح الخطأ المادي في الحكم بطريق الدعوى في غير الأحوال الواردة في المادة ٣٦٤ مرافعات ، والتصحيح المطلوب يتناول حكم الاستبدال وقد ارتضاه أطراف النزاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه متى كان الخطأ المطلوب تصحيحه في رقم العين المستبدلة وحدودها الواردة في قرار الاستبدال وهو الخطأ الذي قضت محكمة أول درجة بتصحيحه من شأنه — وعلى ما سبق بيانه — أن يباعد بينها وبين حصة الخيرات السابق فرزها فانه بذلك يكون لوزارة الأوقاف مصلحة في استئناف قرار التصحيح .

وحيث إن حاصل السبب الثالث ، أن الطاعن دفع بعدم جواز الاستئناف لأن قرار التصحيح صدر باتفاق طرفي النزاع أمام محكمة أول درجة ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع ، استنادا على أن التصالح والإقرار في شئون الوقف لا ينتج أثره إلا إذا أقره القاضي صاحب الولاية وهو لم يقره ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون وفي الاسناد ، حيث اعتبر حصة الخيرات لازالت وقفا رغم صدور قرار نهائي باستبدالها وصيرورتها ملكا للمستبدل .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن القاضي الشرعي هو صاحب الولاية العامة في التصرف على شئون الأوقاف ، وإقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاءه غير ملزم ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن عدم اعتراض وزارة الأوقاف على طلب التصحيح أمام محكمة أول درجة لم يقترن باقرار القاضي فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، والاعتراض بأن الحكم المطعون فيه اعتبر حصة الخيرات لازالت وقفا رغم صدور قرار نهائي باستبدالها مردود بأن تصحيح القرار الصادر بالاستبدال ، لا يدخل في ولاية القاضي الشرعي .

وحيث إن حاصل السبب الرابع ، أن الحكم المطعون فيه ، قضى بعدم قبول الدعوى ، استنادا إلى أن الطاعن لم يسلك الطريق المرسوم بالمادة ٣٦٤ من أفعال التصحيح ، وهو خطأ لأن دعوى التصحيح جائزة ومقبولة جريا على الأصل العام

في التقاضى ولعدم وجود نص في القانون ببطلائها ، أما التصحيح بطريق الطلب المنصوص عليه في المادة ٣٦٤ مرافعات فلا يكون إلا في حالات استثنائية .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة وإلا انهارت قواعد الشئء المحكوم فيه واتخذ التصحيح تكأة للساس بمجيتها ، واستثناء من هذا الأصل — وللتيسير — أجاز الشارع تصحيح ما عساه أن يقع في منطوقها من أخطاء مادية بحتة كتابية كانت أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة وهو ما نصت عليه المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات بقولها ” تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة “ . كما أجاز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا ما تجاوزت به المحكمة هذا النطاق وهو ما نصت عليه المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات بقولها ” يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائرة في الحكم موضوع التصحيح “ يؤيد هذا النظر ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية لمشروع قانون المرافعات بقولها ” غنى المشروع ببيان سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق الحكم من الأخطاء المادية البحتة كتابية أو حسابية فنص على أن هذا التصحيح يكون بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة “ وقولها ” واحتياطيا من أن تتجاوز المحكمة سلطتها فتعدل حكمها وتغير فيه بهذه الطريقة نص المشروع على أنه يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت فيه المحكمة سلطتها وذلك بطرق الطعن الجائرة في الحكم موضوع التصحيح “ وقولها ” وما عدا الأخطاء المذكورة التي تكون قد أثرت في الحكم فسبيل إصلاحها هو طرق الطعن في الأحكام “ وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى عدم قبول دعوى التصحيح فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن دعوى التصحيح أصبحت لا محل لها ، بتنازل الطاعن عن قرار الاستبدال وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الطاعن بعد أن عدل طلباته إلى طلب اعتبار المادة مادة استبدال جديدة ، عاد فطلب تصحيح قرار الاستبدال ، والأمر في ذلك لا يعدو أن يكون مجرد تعديل في الطلبات .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ولا جدوى فيه . ذلك أن قضاء الحكم في هذا الخصوص إنما كان في صدد الرد على ما أثارته النيابة العامة في مذكرتها من أن دعوى الطاعن هي دعوى تفسير لا دعوى تصحيح — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، واحد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمرأوى .

(٤٠)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

(١) نقض . "إعلان تقرير الطعن" . بطلان .

عدم مراعاة مواعيد إعلان تقرير الطعن مؤثرا عليه بقرار الإحالة . لا بطلان .

(ب) حكم . "الطعن في الحكم" . "الأحكام الجائز الطعن فيها" . "الأحكام
الصادرة قبل الفصل في الموضوع" .

الحكم برفض المدفع بعدم الاختصاص . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . الطعن
فيه يكون مع الحكم الصادر في الموضوع .

(ج) وقف . "قسمة الوقف" . اختصاص .

قسمة أعيان الوقف . استبقاء الاختصاص بها للحاكم الشرعية بمقتضى القانون ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ . اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بها .

(د) وقف . "قسمة الوقف" . "شروط القسمة" . "القسمة الرضائية" .
قسمة أعيان الوقف قسمة لازمة . شرطه . إجراء القسمة بواسطة المحكمة . حكمته .

١ - إذ عدل المشرع المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢
وألقى على قلم كتاب المحكمة عبء إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن في الخمسة عشر
يوما التالية لقرار الإحالة بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان
في التشريع خاصة وأن الطعن بعد تمحيصه من دائرة فحص الطعون وإحالاته إلى
الدائرة المختصة يكون قد خطا مرحلة أصبح معها جديرا بالعرض عليها ، فإنه

يكون قد دل على أن الشارع لم يشأ أن يرتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد إعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة .

٢ — الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ، فيكون الطعن فيه مع الحكم الصادر في الموضوع لا فور صدوره وعلى استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

٣ — النزاع بشأن قسمة أعيان الوقف مما كانت تختص به المحاكم الشرعية قبل إلغائها وقد استبقى لها القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ هذا الاختصاص بما نص عليه في المادة الثامنة من أن "تستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى القسمة التي رفعت لإقرار الحصص في أوقاف أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون" . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٤ — إن المشرع وإن أجاز في المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قسمة أعيان الوقف بين المستحقين قسمة لازمة وعلى خلاف ما كان مقررا قبل صدوره إلا أنه مع ذلك اشترط أن تحصل القسمة بواسطة المحكمة ، ولم ير الأخذ بالقسمة الرضائية التي تتم باتفاق المستحقين في الوقف لما قد تنطوي عليه من غبن فاحش أو تصرف مستتر بالبيع أو التنازل من أحد المستحقين للآخر إضرارا بحقوق من يؤول إليه الاستحقاق فيما بعد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تصل في أن المطعون عليهم الستة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٧

بني سويف الابتدائية ضد الطاعن طالين الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٦ أفدنة و٦ قرار يـ ١٧,٥ سهمها بما عليها من المباني والأشجار شيوعا في الاطيان الميينة الحدود والمعالـ بصحيفة الدعوى وكف منازعة المدعى عليه لهم في هذا القدر وتسليمه وقالوا شرحا لدعواهم إن المرحوم رزق الله حنا عبد الملك وقف أطيانا زراعية مقدارها ٥٧١ فدانا و٩ قرار يـ و٤ أسهم على نفسه حال حياته ومن بعده على زوجته دميانة سليمان وعلى أولاده منها وجعل النظر عليها لنفسه ثم لزوجته ومن بعدها يكون النظر لكل مستحق على مقدار ما يؤول إليه من استحقاق وقد توفى الواقف في سنة ١٩٠٧ كما توفيت زوجته في سنة ١٩١٩ فأصبح كل مستحق ناظرا على حصته ، ثم توفيت فكتوريا بنت الواقف عن ابنها شوقي زكى عوض وآل إليه نصيبها في الوقف نظرا واستحقاقا ، ثم توفى هذا الأخير عقيما وليس له إخوة ولا أخوات وآلت حصته إلى من هم في درجته وذوى طبقته من أولاد خاله وخالاته وقسمت هذه الحصة إلى ٣٥ قسما منها تسعة أقسام لأولاد السيدة عديلة وتسعة لأولاد السيدة تفيده عدا ابنتها جوليت وسبعة لأولاد السيدة نعيمة وسبعة لأولاد المدعى عليه وثلاثة لفهمى مقارا بن السيدة فرحة بنت الواقف وللسيدة جوليت ابنة تفيده بنت الواقف ، وأن القدر موضوع النزاع هو ما آل للمدعين عن السيدتين تفيده وفهمى بنتى الواقف وما خصهم في حصة شوقي زكى عوض وما اشترته السيدة جوليت وهبه من حصة المدعى الاول ومن السيدتين عابدة الياس وأميلي وهبه وإذا نازعهم المدعى عليه في ملكية هذا القدر فقد انتهوا إلى طلب الحكم لهم به . كما أقام المطعون عليه السابع الدعوى رقم ٨١ سنة ١٩٥٨ بني سويف الابتدائية ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم طالبا الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٤ أفدنة و٩ قرار يـ و١٤ سهمها الميينة الحدود والمعالـ بصحيفة الدعوى وتسليمها وكف منازعة الطاعن له فيها مؤسسا دعواه على أنه اشترى هذا القدر من المطعون عليهم بموجب عقود مسجلة وأن الطاعن نازعه في الملكية ورد الطاعن بأنه في سنة ١٩٠٧ اتفقت الناظرة السابقة مع مستحقى الطبقة الأولى ومن حل محل من توفى منهم على قسمة الوقف بينهم لاستحالة إدارته بواسطة تسعة نظار وحررت معهم عقدا بتاريخ ١٩١٧/١/٢ فوضوا فيه الأستاذ صليب سامي إجراء القسمة ونص في العقد على أنه في حالة وفاة أحد المتقاسمين قبل اتمامها يحل محله من تؤول إليه حصته وتسير الإجراءات في مواجهته ورتب على ذلك أن نية المتعاقدين قد اتجهت إلى

ان تكون القسمة نهائية، وما لم يمكن قسمته يظل شائعا إلى أن يتفقوا على طريقة بشأنه وقد أجريت القرعة واختص الطاعن بجميع أطيان ناحية العساكرة وصفت راش واشمنت بحوض العقلة على الوجه المبين بتقرير الخبير، وما ذهب إليه المدعون من عدم جواز قسمة الوقف قسمة نهائية استنادا إلى أن المحكمة الشرعية قضت ببطالان القسمة في الدعوى التي أقيمت ضده من السيدة عديلة وأن الطاعن نقضها بنفسه حين باع نصيبه شائعا في أطيان منشأة كساب مع أنه لم يختص بشيء في أطيان هذه الجهة بموجب القسمة مردود بأن المحكمة العليا الشرعية قضت بجواز القسمة وعدم لزومها وبذلك حفظت له حقوقه، وأن القسمة تمت بواسطة محكم وبرضاء جميع المستحقين طبقا لنص المادة ۴۰ من القانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۴۶ يجوز لكل مستحق طلب فرز حصته في الوقف متى كان قابلا للقسمة ولم يكن فيها ضرر، وعلى فرض أن هذه القسمة كانت قسمة مهايأة مكانية فقد انقلبت إلى قسمة نهائية بالتطبيق لأحكام المادة ۸۴۶ من القانون المدني، كما أن السيدة جوليت وآخرين رفعوا الدعوى رقم ۲۱۹۴ سنة ۱۹۵۰ مصر الشرعية بطلب نقض القسمة وعارض النظار في هذا الطلب وقالوا إنها تمت سليمة ولا مانع عندهم من تقسيم نصيب شوقي بين مستحقه وقررت المحكمة نذب خير زراعى لمراجعة عقد القسمة وبيان ما إذا كانت عادلة أو غير عادلة وفرز نصيب كل من شوقي وزكى ودميان بن مستحقه إذا تبين له أن القسمة عادلة ولم تدفع أمانة الخبير ومضت المدة المكسبه للالكية مع السبب الصحيح ومؤدى ذلك أن المحكمة أقرت القسمة وأنه ليس فيها غبن أما عن البيع الشائع في أطيان منشأة كساب فان جميع المستحقين تقضوا القسمة في أطيان هذه الجهة بالتراضى لوجود مشترين عرضوا ثمننا مغريا وأن نقض القسمة في جهة لا يستلزم نقضها في جميع الجهات. وبتاريخ ۱۷/۱۲/۱۹۵۸ قررت المحكمة احالة الدعويين الى دائرة الأحوال الشخصية باتفاق الطرفين، وقيدت الدعوى الأولى برقم ۴۹ سنة ۱۹۵۹ أحوال شخصية بنى سويف الابتدائية وقيدت الثانية برقم ۵۰ سنة ۱۹۵۹ أحوال شخصية بنى سويف الابتدائية حيث دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة نوعيا ومركزيا بنظرهما. وفي ۱۴/۶/۱۹۵۹ حكمت المحكمة حضوريا: أولا- بضم الدعوى رقم ۵۰ سنة ۱۹۵۹ للدعوى رقم ۴۹ سنة ۱۹۵۹ ليصدر فيهما حكم واحد. ثانيا- برفض الدفع بعدم

اختصاص المحكمة بنظر الدعويين وباختصاصها نوعيا ومركزيا بنظرهما - ثالثا :
وفي الموضوع (١) في الدعوى رقم ٤٩ سنة ١٩٥٩ أحوال شخصية بتثبيت ملكية
المدعين إلى ٦ ف و ٦ ط و ١٧,٥ س الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة وبالبيان
الموضح بتلك الصحيفة وبصور الأسباب بالنسبة لكل نوع ومنع منازعة المدعى
عليه لهم فيها مع التسليم وألزم المدعى عليه بالمصروفات وخمسة قرش مقابل
أتعاب المحاماة ورفضت طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة (٢) وفي
الدعوى ٥٠ سنة ١٩٥٩ أحوال شخصية بتثبيت ملكية المدعى إلى ٤ ف و ٩ ط
و ١٤ س الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة ومنع منازعة المدعى عليه الأول له فيها
وتسليمها للمدعى وألزم المدعى عليه الأول بالمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل
أتعاب المحاماة وذلك في مواجهة باقى المدعى عليهم ورفض طلب شمول الحكم
بالنفاذ المعجل بلا كفالة . واستأنف الأستاذ عطية رزق الله هذا الحكم لدى
محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم أصليا بعدم اختصاص محكمة الأحوال
الشخصية بنظر الدعويين واحتياطيا برفضهما وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٦ كلى
سنة ٧٦ ق . وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها القضاء ببطلان الحكم لعدم
اشتماله على ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى الرأى فى القضية . وبتاريخ
١٩٦١/١٠/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وببطلان الحكم
المستأنف الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٩ وبرفض الدفع بعدم
اختصاص المحكمة وباختصاصها والتأجيل لجلسة ١٤/١٢/١٩٦١ لصعاب المرافعة
فى موضوع الاستئناف مع إبقاء الفصل فى المصاريف . ثم عادت وبتاريخ
أول مارس سنة ١٩٦٢ فحكمت حضوريا وفى موضوع الاستئناف : أولا - وفى
الدعوى رقم ٤٩ سنة ١٩٥٩ كلى أحوال شخصية بتثبيت ملكية المستأنف ضدهم
السته الأول إلى ٦ ف و ٦ ط بما عليها من المباني والأشجار حسب البيان الموضح
بصلب عريضة الدعوى سالفة الذكر وبالتحديد المساحى شيوعا فى الأطنان
المدينة الحدود والمعالم بها وتسليمها لهم ومنع منازعة المستأنف لهم فيها . ثانيا - وفى
الدعوى رقم ٥٠ سنة ١٩٥٩ كلى أحوال شخصية بتثبيت ملكية المستأنف عليه
السابع إلى ٤ ف و ٩ ط و ١٤ س الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى المذكورة
شيوعا فى أعيان الوقف المينة بها وتسليمها له ومنع منازعة المستأنف له فيها وذلك
فى مواجهة باقى المستأنف ضدهم . ثالثا - إلزام المستأنف المصاريف عن الدرجتين

وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما مناصفة بين طرفي المستأنف عليهم في الدعويين . وطعن الأستاذ عطيه رزق الله في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٦ فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض هذين الحكمين ودفع المطعون عليهم الخمسة الأول والسابع ببطلان الطعن و بعدم قبوله بالنسبة للحكم الصادر في ١٩٦١/١٠/٢٦ وطلبوا في الموضوع رفضه وأصررت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن المطعون عليهم الخمسة الأول والسابع دفعوا ببطلان تقرير الطعن وقالوا في بيان هذا الدفع إن المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ توجب على قلم الكتاب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لصدور هذا القرار، وإذ كان قرار الإحالة قد صدر في ١٩٦٣/١١/٣٠ وأعلن تقرير الطعن مؤشرا عليه بهذا القرار إلى المطعون عليهم الأول والثالث والتاسع في ١٩٦٣/١٢/١٦ وإلى المطعون عليه السادس في ١٩٦٣/١٢/٢١ ولم يتم إعلان المطعون عليهم الحادية عشرة والثانية عشرة والسابع عشر والثامنة عشرة والتاسعة عشرة وكان الموضوع غير قابل للتجزئة لقيام النزاع حول الشيوع في الملك فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة لجميع المطعون عليهم .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ وقد عدل المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وألغى على قلم كتاب المحكمة عبء إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن المشرع " رأى أن يرفع عن كاهل الطاعن إعلان الطعن إلى جميع المدعى عليهم بعد صدور قرار الإحالة فأوجب على قلم الكتاب اتخاذ هذا الإجراء وذلك بقصد التيسير على الطاعن والافلال من مواطن البطلان في التشريع خاصة وأن الطعن بعد تمحيصه من دائرة فحص الطعون وإحالته إلى الدائرة المختصة يكون قد خطا مرحلة أصبح معها جديرا بالعرض عليها " فانه

يكون قد دل على أن الشارع لم يشأ أن يرتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد الإعلان ، وإذ كان ذلك ، وكان الثابت أن جميع المطعون عليهم أعلنوا بصورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة فانه يتعين رفض هذا الدفع .

وحيث إن المطعون عليهم الحاضرين دفعوا بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص لأن ميعة الطعن بالنقض طبقا للقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هو ثلاثون يوما من تاريخ الحكم ، وإذ كان هذا الحكم قد صدر في ١٩٦١/١٠/٢٦ ولم يقرر بالطعن فيه إلا في ١٩٦٢/٣/٢٧ فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها فيكون الطعن فيه مع الحكم الصادر في الموضوع لا فور صدوره وعلى استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩ والدعوى رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ بنى سوييف الابتدائية استنادا إلى أن الخصوم اتفقوا على إحالتها إلى هذه الدائرة ، وما استند إليه الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المطلوب فيهما تثبيت الملكية مما يدخل في الاختصاص النوعي للحكمة المدنية وهو اختصاص من النظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفته وللحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم من أن المادة ٢٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد نصت على اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بدعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه والنظر عليه وغير ذلك مما يتعلق بشئونه ، لأن نصيب المستحقين في الوقف ليس محل نزاع وطلب تثبيت الملكية لا يدخل في نطاق المادة ٢٦ سواء رفعت الدعوى به من الوقف أو عليه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النزاع في الدعويين يدور في جوهره حول قسمة أعيان الوقف بين المستحقين بموجب الاتفاق المؤرخ ١٩١٧/١/٢ وما إذا كانت هذه القسمة لازمة أو غير لازمة ، والنزاع بشأن قسمة أعيان الوقف مما كانت تختص به المحاكم الشرعية قبل إلغائها وقد استبقى لها هذا الاختصاص بما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ من أن "تستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى القسمة التي رفعت لإقرار الحصص في أوقاف أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون" وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى رفض الدفع بعدم الاختصاص فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أن المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وإن أجازت قسمة أعيان الوقف ونصت على سريان هذه القسمة على الماضي إلا أنه من غير المحتمل تطبيقها ، وهو بذلك يكون قد امتنع عن تطبيق المادة المذكورة في حين أنها صريحة في أن أحكام القسمة الواردة في المادة ٤٠ من هذا القانون تطبق على جميع الأوقاف الصادرة قبل تاريخ العمل به ، وفي حين أنه متى اتفق الخصوم على القسمة وجب تصديق المحكمة عليها ، والثابت في الدعوى أن السيدة جوليا ومن معها أقاموا الدعوى رقم ٢١٩٤ لسنة ١٩٥٠ القاهرة الشرعية بطلب تقض القسمة ونذبت المحكمة مكتب الخبراء للاطلاع على عقد القسمة وتطبيقه على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت هذه القسمة عادلة أم لا بحيث إذا وجدها عادلة قام بتقسيم نصيب الناظرة السابقة وشوقى زكى بين المستحقين ، ومؤدى ذلك أنها عولت على عقد القسمة وأرادت أن تتأكد من عدالتها قبل إجراء القسمة الفرعية في نصيب المتوفين .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المشرع وإن أجاز في المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — قسمة أعيان الوقف بين المستحقين قسمة لازمة وعلى خلاف ما كان مقررا قبل صدوره إلا أنه اشترط أن تحصل القسمة بواسطة المحكمة ، ولم ير الأخذ بالقسمة الرضائية التي تتم باتفاق المستحقين في الوقف لما قد تنطوى عليه من غبن فاحش أو تصرف مستر بالبيع أو التنازل

من أحد المستحقين للأنحر إضرارا بحقوق من يؤول إليه الاستحقاق فيما بعد و إذ كان الثابت في الدعوى أن القسمة التي تمت بين الطاعن وباقي مستحقى الطبقة الأولى بموجب الاتفاق المؤرخ ١٩١٧/١/٢ لم تقرها المحكمة ، وكان نذب الخبير للاطلاع على عقد القسمة وتطبيقه على الطبيعة للتحقق من عدالتها لا يعتبر إقرارا لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذه القسمة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والخامس أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أن الخصوم بما فيهم الطاعن اتفقوا على نقض القسمة بأن أشهروا حصصهم شائعة في الوقف بعد حله ، وأن الطاعن باع نصيبه شائعا في جميع أعيان الوقف ولم يجعل البيع محمدا على النحو الوارد في عقد القسمة بما يعتبر اعترافا منه بأن هذا العقد لم يغل له وجود ، وأنه في الدعوى رقم ١١٠ سنة ٤١/٤٠ مصر الشرعية قضت المحكمة بنقض عقدي القسمة والبدل المحررين بين الطاعن واخوته عن الحديقة لبطلانهما وأيدتها في ذلك المحكمة العليا الشرعية ، وهذا من الحكم قصور وتناقض وفساد في الاستدلال من وجوه: أولها - أنه أغفل دلالة الخطابات المتبادلة بين الطاعن ومأمورية الشهر العقاري وهي تفيد أن الطاعن اعترض على إشهار حصص المستحقين شائعة في الوقف لحصول القسمة بينهم ، ولم توافق المأمورية على هذا الاعتراض مما لا يصح معه القول بأن الطاعن وافق على نقض القسمة. وثانيها - أنه بعد أن قرر الحكم أن الطاعن باع حصة شائعة في جميع أعيان الوقف عاد فقرر أنه قدم عقد بدل ابتدائي محرر بينه وبين محيي سليم جابر عن الأطيان التي اختص بها في ناحية زاوية الناوية بموجب القسمة مما يفيد أن الطاعن لم يبع نصيبه شائعا في الوقف وهو تناقض يعيب الحكم. وثالثها - أن المحكمة العليا الشرعية لم تعتبر عقدي القسمة والبدل باطلين وإنما ذكرت أن البدل هو تعديل للقسمة الحاصلة بين المستحقين في ١٩١٧/١/٢ وأن كلا العقدين ليس مقصودا به التملك والتملك وإنما الاستمرار على الحالة التي تمت بها القسمة مع بقاء العين موقوفة والقسمة غير لازمة .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته بما سبق الرد به على السبب الأول من أن القسمة لا تكون لازمة إلا إذا تمت بواسطة المحكمة ، ومن ثم فإن النعي

على الحكم بالقصور والتناقض وفساد الاستدلال فيما استدل به على نقض القسمة يكون غير متج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن القسمة تمت بموجب العقد المؤرخ ١٩١٧/١/٢ ووضع كل مستحق يده على حصة مفرزة مدة تزيد على خمس وأربعين سنة ، ووفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٤٦ من القانون المدني تنقلب هذه القسمة إلى قسمة نهائية ، والحكم المطعون فيه لم يعمل هذه المادة استنادا إلى أن الطاعن تمسك بعقد القسمة ولم ينكر الوقف فلا يحق له التمسك بمضى المدة التي تجعل القسمة لازمة ، ومؤدى هذا أن الحكم جرد عقد القسمة من كل أثر قانوني مع أن العقد شريعة المتعاقدين ، يضاف إلى ذلك أن المحكمة لم تتحدث عن سكوت المطعون عليهم على القسمة من تاريخ صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، وهذا السكوت من جانبهم مع استمرارهم في استغلال أنصبتهم دليل على قبولها

وحيث إن هذا النعي مردود : أولا — بما سبق الرد به على السبب الأول من أن القسمة التي جرت باتفاق المستحقين في الوقف غير لازمة ، ومردود . ثانيا — بأنه من تاريخ صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات إلى تاريخ رفع الدعوى في سنة ١٩٥٧ لم تمض المدة المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٨٤٦ من القانون المدني لتحول قسمة المهايأة إلى قسمة نهائية .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الطاعن يستحق في نصيب العقيم شوقي زكي بمقتضى المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأقام الدعوى رقم ٧٥٧ سنة ١٩٥٩ مصر الابتدائية باستحقاقه في هذا النصيب وطلب وقف السير في الدعوى الحالية حين الفصل في النزاع القائم بشأنه ، ولم يستجب الحكم المطعون فيه لهذا الطلب وقضى بتقسيم نصيب العقيم على من هم في طبقته ، وأنه طلب نذب خير لمعاينة أطيان الوقف وتطبيق عقد القسمة عليها للتحقق من عدالتها كما فعلت المحكمة الشرعية في الدعوى رقم ٢١٩٤ سنة ١٩٥٠ تصرفات مصر الشرعية ، ولم يرد الحكم على هذا الطلب وهو مخالف للقانون وقصور يعيبه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن "المرحوم شوقي زكي عوض توفى في سنة ١٩٣٩ عقيا وآل نصيبه لمن في درجته وأهل طبقته من أهل الوقف الموقوف عليهم وذلك طبقا لنص حجة الإيقاف ، وهذا معناه أن نصيب شوقي في الوقف آل إلى أولاد خاله الأستاذ عطيه رزق الله المستأنف - وأولاد خالته باقى المستأنف ضدهم - وقد وزع المستحقون نصيب شوقي في الوقف على أنفسهم مشاعا بوفاته عقيا وساروا في جميع معاملاتهم وكل ما يتعلق بالوقف على أن المستأنف لا يستحق شيئا في نصيب المرحوم شوقي فالثابت من عقد البيع الصادر من المستأنف ببيع نصيبه في أطيان منشأة كساب أنه باع هذا النصيب على أساس استحقاقه باعتباره ابن الواقف دون أن يدعى بأى حق في نصيب شوقي الذى مات عقيا ، كما باعت عائدة إلياس في نفس هذا العقد نصيبها في تلك الناحية على أن جزءا من هذا النصيب المباع آل إليها باعتبارها بنت الواقف وجزءا آل إليها عن شوقي زكي الذى مات عقيا وعلى اعتبار أنها بنت خالته ووقع المستأنف على هذا العقد الأمر الذى لا شك يدل على موافقته على هذا التصرف ، وزيادة على ذلك فإن المستأنف أشهر نصيبه في الوقف باعتباره مستحقا لما آل إليه عن والده الواقف دون أن يزعم أنه له نصيبا فيما تركه المرحوم شوقي زكي المذكور في هذا الوقف". ولا يغير من هذا الوضع صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والتحدى بما نصت عليه المادة ٣٣ منه لأن الواقف نص في كتاب وقفه على أنه "إن لم يكن له ولد ولا ولدولا أسفل من ذلك يكون ما هو له من ذلك لأخيه وإخوته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات يكون ما هو له من ذلك لمن في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف الموقوف عليهم". كما لا يغير من هذا النظر رفع الطاعن دعوى مستقلة أمام محكمة القاهرة الابتدائية باستحقاقه لنصيب في حصة العقيم بعد صدور الحكم الابتدائي وبعد

استئنافه ، ولم تر المحكمة موجبا لوقف السير في الاستئناف إلى أن يفصل في هذه الدعوى ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه قدر — وفي حدود سلطته الموضوعية — عدم جدية منازعة الطاعن في نصيب العقيم ، ومردود في الوجه الثاني بأن الحكم المطعون فيه عرض لطلب الطاعن نذب خير للتحقق من عدالة القسمة ورأى عدم إجابته بعد أن استظهر من وقائع الدعوى أنها نقضت من جانب المستحقين .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
لطفى على ، وحافظ محمد يدوى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٤١)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " . " تقرير التلخيص " . استئناف .

وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من العضو المقرر وتلاوته قبل
المرافعة . لا يلزم وضع تقرير آخر كلما جد جديد فى الدعوى . وجوب إعادة تلاوة
التقرير من جديد عند تغيير أعضاء المحكمة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من
عمل أحد أعضائها .

(ب) نقض . " أسباب الطعن " . " التجهيل بأسباب الطعن " .

النقطة على الحكم المطعون فيه بقصوره فى الرد على أوجه الدفاع التى تمسك بها
الطاعن أمام محكمة الموضوع دون بيان لذلك فى تقرير الطعن . غير مقبول . لا يبنى
من ذلك تقديم الطاعن صورة من المذكرة التى تضمنت دفاعه تاركاً لمحكمة النقض
مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور .

(ج) استئناف . " أحوال عدم جواز الاستئناف " . " قبول الحكم " .

" الاستئناف المقابل " . حكم .

حق الاستئناف عليه فى رفع استئناف فرعى ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف
فى حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف . قصر حالة القبول على تلك التى تم
قبل رفع الاستئناف الأسمى . طلب الاستئناف عليه تأييد الحكم المستأنف بغير قبوله
منه لذلك الحكم . منعه إياه من إقامة استئناف فرعى بتعديل الحكم المستأنف .

(د) استئناف . " الاستئناف المقابل " . نقض . " أسباب الطعن " .
" الأسباب المتعلقة بالنظام العام " . نظام عام .

جواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعى . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارة
لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - كل ما أوجبه القانون في المادتين ٤٠٧ و ٤٠٨ مرافعات هو أن يضع
العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف
وطبقات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعاتهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير
قبل بدء المرافعة ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى
أثناء نظرها أمام المحكمة ، وإذا تغير كل أو بعض أعضاء هيئة المحكمة بعد تلاوة
التقرير يجب تلاوة التقرير من جديد إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى
في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفى تلاوة التقرير
الذى وضعه العضو المقرر الأول (١) .

٢ - إذا كان الطاعن لم يبين أوجه الدفاع التى تمسك بها أمام محكمة الموضوع
وكيفية قصور الحكم فى الرد عليها ، فإنه لا يغنى عن إيراد هذا البيان فى تقرير
الطعن تقديم الطاعن صورة من المذكرة التى تضمنت دفاعه أمام محكمة الموضوع
تاركا لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذى
يشوب الحكم ، ذلك أن المستندات إنما تقدم لمحكمة النقض لتكون دليلا على
أسباب الطعن - بعد بيانها بيانا صريحا فى التقرير - لا لتكون مصدرا
تستخرج منه محكمة النقض بنفسها وجه العيب فى الحكم المطعون فيه (٢) .

٣ - إنه وإن أجاز الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٤١٣ من قانون
المرافعات - استثناء من القواعد العامة - للاستأنف عليه أن يرفع استئنافا

(١) قض ١٩٦٣/٤/٢٥ الطعن رقم ٤٥٩ و ٤٧١ س ٢٦ ق ١٦٠/٥/١٩٦٣
الطعن ٣٩ س ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٥٧٩ و ٦٧٧ .

(٢) قض ١٩٦٤/١٢/١٠ الطعن ٤٩ س ٣٠ ق السنة ١٥ ص ١١٤٠ .

فرعيا ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف بالنسبة إليه أو بعد قبوله للحكم المستأنف، فقد قصر حالة القبول على تلك التي لم تتم قبل رفع الاستئناف الأصلي، لأن علة جواز الاستئناف الفرعى — وهى أن المستأنف عليه ما فوت على نفسه ميعاد الطعن أو قبل الحكم إلا لاعتقاده برضاء خصمه بالحكم — هذه العلة تنفى إذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي . ويعتبر طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف قبولا منه لذلك الحكم ، مانعا إياه من إقامة استئناف فرعى بطلب تعديل الحكم المستأنف .

٤ — جواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعى أمر متعلق بالنظام العام للتقاضى ويتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ويجوز التمسك بهذا السبب لأول مرة امام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٤٤ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة على الطاعن طالبا إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٢٧٩ ج قيمة تكاليف التوكيلات الكهربائية التى قام بها المطعون ضده بعمارة الطاعن الميمنة بالصحيفة شاملة الأجور والحوامات ، وكان دفاع الطاعن بأنه لم يكلف المطعون ضده بأى عمل مما ادعاه وإنما استعان ببعض عماله لقاء أجر أسبوعى دفعه لهم — وبتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٣ أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكما تمهيدا بقضت فى الشق الأول منه بنذب خير لمعاينة الأدوات الكهربائية التى قال المطعون ضده إنه وعماله قاموا بتركيبها بعمارة الطاعن وتقدير ثمنها

وقد كانت تركيبها وللإطلاع على تقرير خبير إثبات الحالة والوقوف على اعتراضات المطعون ضده وقضت في الشق الثاني بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الاتفاق الشفوي على المساواة وقيامه بتنفيذها وأنها تكلفت ٣٢٧٩ ج ولينفى الطاعن ذلك — وبعد أن قدم الخبير تقريره وسمعت المحكمة الابتدائية شهود الطرفين قضت بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ بإلزام الطاعن أن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٢١٧٤ ج و ١١٠ م والمصروفات المناسبة — استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦١٠ سنة ٧١ ق وبجلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ طلب المستأنف عليه (المطعون ضده) تأييد الحكم المستأنف كما قدم مذكرة طلب فيها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف — وبتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف قبل الفصل في الموضوع بنسب أحد خبراء مكتب الخبراء بوزارة العدل للإطلاع على تقارير الخبراء السابقين لمعرفة سبب ما بينها من خلاف وفحص الاعتراضات الموجهة إليها من الطرفين مع بيان رأيه فيما يستحقه المطعون ضده بذمة الطاعن وذلك بعد معاينة العماراة والإطلاع على الفواتير والمستندات المقدمة من الخصوم — وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن التركيبات الكهربائية التي قام بها المطعون ضده بعماراة الطاعن تقدر بمبلغ ٢٥٧٨ ج و ٢٥٠ م وبعد ذلك وبجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٥٩ قدم المطعون ضده مذكرة قرر فيها أنه يستأنف الحكم فرعياً طالباً تعديله والقضاء بإلزام المستأنف أصلياً (الطاعن) بأن يؤدي له مبلغ ٢٥٧٨ ج و ٢٥٠ م الذي أظهره الخبير في تقريره وقيد هذا الاستئناف الفرعى برقم ١٨٤ سنة ٧٦ ق استئناف القاهرة — وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف: أولاً — في موضوع الاستئناف الأصلي برفضه وإلزام المستأنف (الطاعن) بالمصروفات. ثانياً — بقبول الاستئناف الفرعى شكلاً وفي موضوعه بقبوله وتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه في الاستئناف الفرعى المذكور (الطاعن) بأن يدفع لعامر سعد (المطعون ضده) مبلغاً قدره ٢٥٧٨ ج و ٢٥٠ م والمصروفات. ثالثاً — إلزام كامل محمود (الطاعن) أن يدفع لعامر سعد (المطعون ضده) عشرين جنيهًا مقابل أتعاب المحاماة في الاستئنافين — وبتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٠ قرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة

العامة مذكرة برأيها بقبول السبب الأول من أسباب الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٢ مايو سنة ١٩٦٣ وفيها قررت إحالته لهذه الدائرة — و الجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بطلانه — ذلك أنه بعد أن وضع تقرير التلخيص صدر حكم تمهيدى وتغيرت هيئة المحكمة . ولكن الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم اكتفت بإثبات تلاوة هذا التقرير الوحيد دون وضع تقرير جديد بما استجد من إجراءات .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن كل ما أوجبه القانون في المادة ٤٠٧ مكرر فقرة ثانية المضافة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ والمادة ٤٠٨ مرافعات المعلقة بالقانون المذكور هو أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستثنائية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيدهم ودفعاتهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير قبل بدء المرافعة . ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كما جد جديد في الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة . كما أنه في حالة تغيير كل أو بعض أعضاء هيئة المحكمة بعد تلاوة التقرير وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضراً منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علماً من قبل إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذي تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد ، وتحقيق بهذه التلاوة الغاية التي هدف إليها المشرع من إيجاب وضع التقرير وتلاوته — لما كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن التقرير تلى بجلسة المرافعة التي حجزت فيها الدعوى للحكم ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ومخالفة الشابت بالأوراق من ثلاثة أوجه يتحصل أولها في أنه قد تمسك أمام محكمة الموضوع باستيراده على حسابه الخاص وحده الأدوات الكهربائية اللازمة لعمارة من إيطاليا وأن الاعتماد اللازم لتويل هذه العملية قد

فتح بإسمه بالبنك الأهلي فرع الموسيقى ودل على ذلك بالفاتورة الأصلية الموقع عليها من الموظفين المختصين بالبنك وبفواتير تخلص البضاعة من الجمرک وأوضح لدى المحكمة أن صور الفواتير المقدمة من المطعون ضده والثابت بها اشتراكه مع الطاعن في عملية الاستيراد لا يجوز التعويل عليها لأن الطرفين وإن اتفقا أولا على أن يستوردا البضاعة معا إلا أن هذا الاتفاق قد عدل عنه وانفرد الطاعن بالاستيراد وأنه يقطع في إثبات هذه الحقيقة فتح الاعتماد بإسمه وحده وختم البنك على الفاتورة الأصلية الصادرة بإسمه ، وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع وأقام قضاءه بإلزام الطاعن بتكاليف الأدوات الكهربائية على ما أورده الخبير من أن بعض فواتير شراء البضاعة والتخلص عليها من الجمرک محررة بإسم الطرفين وأن المطعون ضده أوفى قيمتها إلى الطاعن بشيكات وكمبيالات فإن ذلك الحكم يكون معيبا بالقصور — ويتحصل الوجه الثاني في أن الطاعن قد ضمن مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والمودعة صورتها الرسمية بملف الطعن فصلا خاصا بدفاعه في شأن المواسير التي ركبت في العمارة ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يتناول هذا الدفاع يبحث جدي كما لم يعن بمحتثه تقرير خبير وزارة العدل الذي اعتمده ذلك الحكم مما يعيبه بالقصور أيضا — ويتحصل الوجه الثالث في أن الطاعن قد طلب أمام الخبير الذي أخذ الحكم بتقريره حصر الخانات والأدوات الثابتة بالإيصالات المقدمة من المطعون ضده لبيان ما إذا كانت الكميات الثابتة بها قد سلت احتياجات العمارة أم أن مجموعها كان دون ما احتاجته العمارة فعلا كما هو الواقع ، وإذ لم يجب الخبير هذا الطلب ولم يرد عليه الحكم المطعون فيه فإن ذلك الحكم يكون معيبا بالقصور في هذا الخصوص أيضا .

وحيث إن النعي بالشق الأول في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في خصوص النزاع على توريد الأدوات الكهربائية وتركيبها ” وقد خلصت محكمة أول درجة من التحقيق الذي أجرته إلى أن خلاصة أقوال شهود الإثبات هي في جانب الممرعد (المطعون ضده) وتسانده في ثبوت الحق الذي يدعيه ورجحت أقوال شهود الإثبات على أقوال شهود النفي للأسباب الواردة في حكمها ، وقد أصابت محكمة أول درجة فيما انتهت إليه في هذا الشأن فلا ترى هذه المحكمة محلا

لما أثاره كامل محمد (الطاعن) في مذكرته من جديد من انكاره أن عامر سعد قام بتركيب الأدوات الكهربائية بعمارة كامل محمد وإصراره على هذا الانكار إصرار عجيبا رغم ثبوت هذه الواقعة ثبوتا قاطعا من التحقيق الذي تم ومن تقارير الخبراء ... إلخ ” كما أورد الحكم في موضع آخر قوله ” إن هذه المحكمة جعلت مرجعها الذي تعتمد عليه في إثبات من قام بالتوريد وأنه عامر سعد (المطعون ضده) التحقيق الذي تم كما جعلت عمادها في ذلك وفي عدد الأدوات المركبة وأثمنها ما جاء بتقرير الخبير المتدب من مكتب خبراء وزارة العدل — وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد فصل بقيام المطعون عليه لا الطاعن بتوريد الأدوات الكهربائية وتركيبها على أساس شهادة الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة وعلى أساس من تقارير الخبراء أيضا ، ولما كان استناد الحكم إلى أقوال الشهود ليس محلا لطعن من الطاعن ويكفي وحده لإقامة الحكم فإن النعي عليه في الأساس الأخير الذي استند إليه يكون غير مجد — والنعي بالشق الثاني غير مقبول لوروده مجهلا ، ذلك أن الطاعن لم يبين أوجه الدفاع التي تمسك بها أمام محكمة الموضوع وكيفية قصور الحكم في الرد عليها ، ولا يغني عن إيراد هذا البيان في سبب الطعن تقديم الطاعن صورة من المذكرة التي تضمنت دفاعه تاركا لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذي يشوب الحكم ، ذلك أن المستندات انما تقدم لمحكمة النقض لتكون دليلا على أسباب الطعن — بعد بيانها بيانا صريحا في التقرير — لالتكون مصدرا تستخرج منه هذه المحكمة بنفسها وجه العيب في الحكم المطعون فيه والنعي مردود في شقه الثالث بأن الحكم المطعون فيه وقد اعتمد تقرير الخبير في قضائه فإن هذا التقرير يعتبر في أسبابه ونتيجته جزءا مكلا لأسباب الحكم ، وإذ لم يقدم الطاعن صورة رسمية من ذلك التقرير للتحقق مما يعيبه على الحكم فإن نعيه بذلك الشق يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعن نعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، ذلك أنه قضى بقول الاستئناف الفرعي شكلا وفصل في موضوعه بالرغم من أن

رافعه سبق أن طلب رفض الاستئناف الأصلي وتأييد الحكم المستأنف مما يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم يمتنع معه رفع استئناف عنه بعد ذلك .

وحيث إنه بمطالعة أوراق الطعن يبين أنه بعد أن أقام الطاعن استئنافه المقيّد برقم ٦١٠ سنة ٧١ ق حضر المطعون ضده بصفته مستأنفاً عليه وطلب بجلسته ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ تأييد الحكم المستأنف ثم قدم مذكرة طلب فيها رفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبعدئذ قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ بنذب خير وإذ أودع الحبير تقريره قدم المطعون ضده بجلسته ١٤ أبريل سنة ١٩٥٩ مذكرة أخرى قرر فيها أنه يستأنف الحكم الابتدائي فرعياً طالباً تعديله إلى المبلغ الذي أظهره الحبير وهو ما يزيد على ما قضى به ابتدائياً . فقضت محكمة الاستئناف بإجابته لهذه الزيادة في حكمها المطعون فيه — ولما كان الطلب الذي أبداه المطعون ضده بتأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم ، فإن هذا القبول يكون ما نعا إياه من إقامة استئناف فرعي بطلب تعديل الحكم المستأنف ، ذلك أنه وإن أجاز الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٤١٣ من قانون المرافعات — استثناء من القواعد العامة — للاستئناف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف ، فقد قصر حالة القبول على تلك التي تتم قبل رفع الاستئناف الأصلي لا بعده؛ لأن علة جواز الاستئناف الفرعي — وهي أن المستأنف عليه ما فوت على نفسه ميعاد الطعن أو قبل الحكم إلا لاعتقاده رضاء خصمه بالحكم الصادر — هذه العلة تنتفي إذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف الفرعي المرفوع من المطعون عليه وبتعديل الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه قد قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون

ولا يغير من هذا النظر سكوت الطاعن عن إثارة الدفع بعدم جواز الاستئناف الفرعى أمام محكمة الاستئناف لأن الحكم بجواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعى أمر متعلق بالنظام العام للتقاضى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ومن ثم فلا جناح على الطاعن أن ينعى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض — ويتعين لذلك قبول هذا السبب ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فى خصوصه .

وحيث إنه لما كان ما نقض الحكم فى خصوصه صالحا للحكم فيه ولما سلف بيانه .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٤٢)

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٠ القضائية :

دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" . "التدخل" . حكم . "الطعن فى الأحكام" . "المصلحة فى الطعن" .

نطاق التدخل الانضمامى يتحدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الانضمام الىه من طرفى الدعوى . قبول التدخل لا يطرح على المحكمة طلبا خاصا بالتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصورا على الفصل فى الموضوع الأصلى المردد بين طرفى الدعوى ، رفض طلب التدخل والقضاء فى الموضوع . أثره انتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الانضمام الى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا فى الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه .

نطاق التدخل الانضمامى يتحدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الانضمام إليه من طرفى الدعوى ، فلا يترتب على قبول المحكمة لهذا التدخل أن يطرح عليها طلب خاص بالتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصورا على الفصل فى الموضوع الأصلى المردد بين طرفى الدعوى . فإذا ما رفضت المحكمة التدخل وقضت فى الموضوع فإنه يترتب على ذلك انتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا فى الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه^(١) .

(١) قاض ١٩٦٤/٤/٢ الطعن ٣٦٤ س ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٥٠٣ وهو خاص بالتدخل الهجوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن السيد أحمد إبراهيم أبو النصر (المطعون عليه) أقام الدعوى رقم ٥٦٧ سنة ١٩٥٢ كلى الاسكندرية على المرحومة السيدة ماري ليزاندرو ليزو طالبا إلزامها بأن تؤدى إليه مبلغ ٧٠٠٠ ج وفوائده بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد واستند فى دعواه إلى إقرار مؤرخ ١٩٥٠/٢/٢١ موقع عليه من المدعى عليها ويتضمن إقرارها باستدانة المبلغ المطالب به من المدعى ، وطلبت المدعى عليها رفض الدعوى تأسيسا على أن المدعى قد حصل منها على ذلك الإقرار باستعمال طرق احتيالية وأن النيابة قد تولت تحقيق الواقعة فى قضية اللجنة رقم ٥٢٠ سنة ١٩٥٠ المنشية ورفعت الدعوى الجنائية على المدعى وزوجته وشقيقه بتهمة السرقة والنصب وأنه وإن قضى فى هذه الدعوى نهائيا بالبراءة إلا أن ذلك لا يمنع قانونا من اعتبار إقرارها بالدين باطلا لما يشوبه من غش وتدليس علاوة على انعدام سببه وفى ١٩٥٢/١١/٢٤ قضت المحكمة للمدعى بطلباته فاستأنفت السيدة ماري هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٦٠ سنة ٨ ق . وتمسكت بالدفاع الذى أبدته أمام محكمة أول درجة . وفى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . فقرر السيد / أبو النصر الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢١٤ سنة ٢٣ ق وبجلسة ١٩٥٧/٤/٤ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية ولوفاة السيدة ماري فقد خلفتها فى الدعوى بعد الاحالة مصلحة الاملاك الاميرية التى عينت مندرا مؤقتا للتركة . وبجلسة ١٩٥٩/١/١٠ طلب السيد دراز يكس التدخل فى الاستئناف منضيا إلى مصلحة الاملاك بوصفه ممثلا للتركة أيضا . وبجلسة ١٩٦٠/١/٢٤ قضت محكمة الاستئناف برفض طلب التدخل لعدم تقديم الطاعن ما يثبت صغته وقضت فى الموضوع برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن دراز يكس

في هذا الحكم بطريق التقض بالطعن الحالى رقم ١٠٠ سنة ٣٠ ق وقدمت النيابة مذكرة برأيها دفعت فيها بعدم قبول الطعن تأسيسا على أن الطاعن لا يعتبر طرفا في الحكم المطعون فيه، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩/١٠/١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على دفعها ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد إعلان الطعن إلى المدعى عليهما أودع المطعون عليه الأول مذكرة تمسك فيها بعدم قبول الطعن على أساس السبب الذى أبدته النيابة ولأسباب أخرى أضافها وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صمم المطعون عليه الأول والنيابة على دفعهما .

وحيث إن مبنى الدفع الذى أثارته النيابة والمطعون عليه بعدم قبول الطعن هو أن محكمة الاستئناف وقد قضت برفض تدخل الطاعن في الاستئناف منضما إلى المستأنفة (المطعون عليها الثانية) فانه بذلك لا يكون الطاعن طرفا في الحكم ولا يقبل منه الطعن فيه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن نطاق التدخل الانضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد المتدخل الانضمام إليه من طرفي الدعوى فلا يترتب على قبول المحكمة لهذا التدخل أن يطرح عليها طلب خاص بالمتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصورا على الفصل في الموضوع الأصلي المردد بين طرفي الدعوى فإذا ما رفضت المحكمة التدخل وقضت في الموضوع فانه يترتب على ذلك انتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا في الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه ولما كان يبين من الوقائع على ما تقدم أنه بعد أن قضت محكمة التقض في الطعن السابق بتقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف طلب الطاعن لدى نظر الاستئناف بعد الإحالة التدخل في الخصومة منضما إلى المستأنفة (المطعون عليها الثانية) فرفضت المحكمة تدخله وقضت في الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وبذلك أنهت الخصومة في الدعوى وأقصت الطاعن من عداد أطراف الحكم الصادر فيها ولم يطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بالتقض فان هذا الطعن وقد رفع من طالب التدخل يكون غير جائز .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/محمود القاضي نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
لطفى على ، وحافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٤٣)

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) جمارك . "رسوم الوارد والصادر" . رسوم .

تحصيل رسم الوارد والصادر . البدء بتطبيق أحكام المعاهدات والوفقات المرعية
على المسائل التى تنظمها هذه المعاهدات . الحالات التى لا تنظمها هذه المعاهدات .
خضوعها لأحكام التشريع الداخلى سواء تعلق الأمر بالواردات أم بالصادرات .

(ب) حكم . "عيوب التدليل" . "قصور" . "ما يعد كذلك" .

عدم إبانة الحكم السند القانونى لما قضى به وعدم إيراد النصوص القانونية التى
طبقها على واقعة الدعوى وعدم مناقشته الأساس الذى بنى عليه الحكم الابتدائى الذى
قضى بالغائه — تجهيل ذلك بالأساس الذى أقام عليه قضاءه مما يعجز محكمة النقض
عن مراقبة صحة تطبيقه لأحكام القانون . قصور .

١ — تقضى المادة الثانية من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالى
المؤرخ ١٨٨٢/٤/٢ بأن "تحصل رسوم الوارد والصادر طبقا للمعاهدات
والوفقات المرعية" ومفاد هذا النص هو البدء بتطبيق أحكام المعاهدات
والوفقات المرعية على المسائل التى تنظمها هذه المعاهدات أما الحالات التى
لا تنظمها معاهدات فانها تخضع لأحكام التشريع الداخلى سواء تعلق الأمر
بالواردات أم بالصادرات .

٢ — إذا كان الحكم لم يبين سنده القانونى لما قضى به أو يورد النصوص
القانونية التى طبقها على واقعة الدعوى أو يناقش الأساس الذى بنى عليه الحكم
الابتدائى الذى قضى بالغائه ، فان هذا يكون من شأنه أن يجهل بالأساس الذى
أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة
تطبيقه لأحكام القانون ويتعين لذلك نقض ذلك الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن الطاعن أقام على مصلحة الجمارك ” المطعون عليها ” الدعوى رقم ١٩٠٣ سنة ١٩٥٣ كلى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية وطلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٦٩١ ج و ٥١٤ م والفوائد والمصاريف وقال فى بيان دعواه إنه اشترى من السلطات الأمريكية البانخرة ” سام سيلارنا ” التى كانت جانحة فى ميناء الاسكندرية — لإصابتها ” بطوربيد ” أثناء الحرب — وقد دفع إلى مصلحة الجمارك المبلغ المطالب به كأمين للرسوم الجمركية التى تستحق على أجزاء البانخرة عند الإفراج عنها وإخراجها من الدائرة الجمركية إلى داخل البلاد ولكنه لم يدخل من أجزائها فى الجمهورية العربية المتحدة سوى غلايتين قام ببيعهما لإدارة الغاز والكهرباء بثمن قدره ثلاثة عشر ألفا من الجنيهات أما البانخرة ذاتها فقد قام بتصديرها إلى إيطاليا بإذن من الحكومة وبذلك يحق له استرداد ما أداه — ودفعت مصلحة الجمارك بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بالتقادم طبقا للمادة ٣٧٧ من القانون المدنى وبنت دفاعها فى الموضوع على أن الغلايتين يستحق عنهما رسوم جمركية بنسبة ٢٢ ٪ من الثمن وفقا لأحكام معاهدة جمركية أبرمتها مصر مع السلطات الأمريكية وأن هذه المعاهدة باعتبارها نصا قانونيا هى الواجبة التطبيق على المسائل التى تنظمها وبتاريخ ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام مصلحة الجمارك بأن تدفع للطاعن مبلغ ٤٥٦١ ج و ٥١٤ م والمصروفات على أساس أن الرسم المستحق هو رسم قيمي بواقع ١ ٪ من قيمة الغلايتين طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ — واستأنفت مصلحة المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٩ سنة ١٤ ق أمام محكمة استئناف الإسكندرية طالبة إلغاء

ورفض الدعوى ورددت ما سبق أن أثارته أمام محكمة أول درجة — وبتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام مصلحة الجمارك "المطعون عليها" بأن تدفع للمستأنف عليه "الطاعن" مبلغ ١٨٣١ ج و ٥١٤ م والمصاريف — فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٤/١/٥ وفيها صممت النيابة على ما جاء بالمذكرة التي قدمتها وطلبت فيها إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لتقضى بنقض الحكم المطعون فيه — وبعد استيفاء الاجراءات التالية لقرار الإحالة عرض الطعن على هذه الدائرة بجلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٥ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهه الطاعن — بالسببين الأول والثاني على الحكم — المطعون فيه أنه خالف القانون وشابه القصور وفي بيان ذلك يقول إن الحكم احتسب الرسم الجمركي المستحق على الغلايتين بواقع ٢٢٪ من الثمن الذي بيعتا به إلى إدارة الغاز والكهرباء في حين أن حقيقة الرسم المستحق عليهما هو رسم قيمى قدره ١٪ من قيمتهما فرضه المرسوم الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأن اللوائح الجمركية تقضى باحتساب الرسم على القطع المفككة من البواخر كل قطعة على حدة وذلك بالنسبة لما يدخل منها إلى القطر المصرى ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون بمخالفة أحكام المرسوم بقانون آنف الذكر كما أنه إذ كان الجدل قد احتدم بين الطرفين في مرحلتى التقاضى حول مقدار الرسم المستحق وسنده القانونى وكان دفاع المطعون عليها يقوم ابتداء على أن الغلايتين يستحق عليهما رسم قدره ٨٪ ثم عدلت إلى القول بأنه ٢٢٪ من ثمنهما وفقا لأحكام معاهدة جمركية أدعت بأن مصر قد أبرمتها مع السلطات الأمريكية دون أن تقدم ما يثبت ابرامها وقد أنكر الطاعن قيام معاهدة من هذا القبيل وتمسك بأحكام المرسوم الصادر في ١٧/١٠/١٩٤٦ المشار إليه فان الحكم المطعون فيه اذ لم يقل كلمته في هذا الخلاف ولم يبين سند القانونى في تحديد الرسم المستحق على الطاعن على الأساس الذى أخذ به فإنه يكون مشوبا بالقصور أيضا .

(٢-١٠-٢)

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما يأتي "ومن حيث إنه يظهر من مطالعة الكشف المحرر من واقع دفتر القسائم حافظة رقم ٩٧٧٢١٩ — وهو المودع بحافظة المستأنف المعلاه برقم ٢٠ من ملف الدعوى الابتدائية أن مقدار الرسوم الجمركية التي حصلت على الباخرة (سام سيلارنا) في يوم ١٦/٤/١٩٤٩ تعادل مبلغ ٤٦٩١ ج و ٥١٤ م بواقع ٢٢٪ من ثمن شرائها وهذا المبلغ يشمل كافة الرسوم والفوائد المستحقة عليها كما يظهر من مطالعة الشهادة المؤرخة ١٢/١٠/١٩٥٥ المودعة بحافظة المستأنف عليه "الطاعن" المعلاه برقم ١٨ من ملف الدعوى الابتدائية أن المستأنف عليه باع إلى إدارة الكهرباء والغاز بمدينة "قاهرة في فبراير سنة ١٩٤٩ غلايتين من الباخرة المذكورة مقابل ثمن قدره ١٣٠٠٠ ج ينحصرها من الرسوم المدفوعة بواقع ٢٢٪ مبلغ ٢٨٦٠ ج فيكون الرسم الواجب رده على باقي الباخرة التي أعيد تصديرها للخارج هو الفرق بين الرسوم المتحصلة فعلا وبين ما ينحصر هاتين الغلايتين منها وهو ما يوازي مبلغ ١٣٨١ ج و ١٤ م أى ٤٦٩١ ج ٥١٤ م — ٢٨٦٠ ج وهذا ما يتعين القضاء به للمستأنف ضده واليه ينبغي تعديل الحكم المستأنف ولما كانت اللائحة الجمركية الصادرة بها الأمر العالى المؤرخ ٢/٤/١٨٨٢ تنضى في المادة الثامنة منها بأن "تحصل رسوم الوارد والصادر طبقا للمعاهدات والوفقات المرعية" ومفاد هذا النص هو البدء بتطبيق أحكام المعاهدات والوفقات المرعية على المسائل التي تنظمها هذه المعاهدات أما الحالات التي لا تنظمها هذه المعاهدات فلما تخضع لأحكام التشريع الداخلى سواء تعلق الأمر بالواردات أم بالصادرات — وكان الثابت من أوراق الطعن أن مصلحة الجمارك قررت أمام محكمة الموضوع أولا أن الرسم الجمركى يستحق على الطاعن بواقع ٨٪ ثم عدلت إلى القول بأنه ٢٢٪ وذلك طبقا لمعاهدة أدعت أن مصر أبرمتها مع السلطات الأمريكية وقد نازع الطاعن المصلحة في كل ذلك منكرا قيام معاهدة من هذا القبيل وتمسك بأن كل ما يستحق عليه إنما هو رسم قيمي بواقع ١٪ من الثمن الذى باع به الغلايتين عملا بأحكام

المرسوم الصادر في ١٧/١٠/١٩٤٦ وقد أخذ الحكم الابتدائي بقول الطاعن، لما كان ذلك، وكان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه المتقدمة الذكر أنه اعتبر الرسم المستحق هو ٢٨٦٠ ج بواقع ٢٢٪ من الثمن الذي بيعت به الغلايتان وذلك دون أن يبين سند القانوني في ذلك أو يورد النصوص القانونية التي طبقها على واقعة الدعوى أو يناقش الأساس الذي بني عليه الحكم الابتدائي الذي قضى بالغائه — وكل هذا من شأنه أن يجهل بالأساس الذي أقام عليه قضاءه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه لأحكام القانون فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

جاسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار محمد القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٤٤)

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٠ التمهنية :

نزع الملكية للنفعة العامة . " القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ " . " الطعن في عمل
أهل الخبرة " . " نطاقه " . " ولاية المحكمة الابتدائية بنظره " .

الطعن في عمل الخبير . قصره على المنازعة في قيمة العقار أو التعويضات . عدم اتساعه لغير ذلك ؛
من الدعاوى الفرعية التي يقيمها الخصم على من طعن . مثال .

تدل نصوص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة على
أن الطعن في عمل الخبير قد سمح به لكل من طالب نزع الملكية والمتزوعة ملكيتهم
في شأن قيمة العقار أو التعويضات فقط ، وأن من أراد منهم الطعن في ذلك
رفعه في الميعاد وإلا أصبح عمل أهل الخبرة نهائياً بالنسبة لهم ، كما تدل تلك
النصوص على أن الطعن متى رفع للمحكمة في الميعاد لا يتسع لغير ذلك من الدعاوى
الفرعية التي يقيمها الخصم على من طعن . ومن ثم فإنه لا يتسع للدعوى الفرعية
التي يرفعها المتزوعة ملكيتهم بعد انتهاء ميعاد طعنهم ويطلبون بها إلزام الوزارة
الطاعنة بأن تدفع لهم قيمة ريع الأرض المتزوعة ملكيتها إذ أن مثل هذا الطلب
من المتزوعة ملكيتهم ما كان يصح إقامته على المعارضة التي رفعتها الوزارة الطاعنة
في عمل أهل الخبرة بعد انتهاء ميعاد الطعن بالنسبة إليهم ومن ثم تكون الدعوى
يطلب هذا الريع غير مقبولة (١) .

(١) نقض ١٩٦٤/٦/٢٥ الطعن رقم ٤٢٢ س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٨٢
و ١٩٦٣/١١/٧ الطعن ١٨٩ س ١٤ ص ١٠٢٠ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن وزارة المسالية التى حلت محلها الوزارة الطاعنة كانت قد استصدرت بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٨ مرسوماً بنزع ملكية ٨٢,٨٢٣٥ متراً — مملوكة لوقف حسين أغا شن وآخريين وذلك لإنشاء ملحق لسوق الجملة للخضروات والفاكهة وقد قررت لجنة التثمين قيمة هذه الأرض بمبلغ ١٠٢٤٩ ج و ٤٤٤ م لكن المتزوعة ملكيتهم لم يقبلوا هذا التقدير فأحيل الأمر إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الذى ندب خبيراً قدر قيمة الأرض المتزوعة ملكيتها بمبلغ ١٦٧٠٠ ج و ٤٩ م و بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٣٤ أودعت الطاعنة المبلغ المذكور خزانة المحكمة وجاء بمحضر الإيداع أنها تصرح للمتزوعة ملكيتهم بصرف المبلغ الذى قدرته وهو مبلغ ١٠٢٤٩ ج و ٤٤٤ م بشروط معينة ضمنيتها محضر الإيداع أما المبلغ الباقي وقدره ٦٤٥٤ ج و ٣٤٦ م فقد علقت صرفه على نتيجة الحكم فى المعارضة التى أزمعت رفعها طعناً على تقدير الخبير و بتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٣٤ أصدر وزير الأشغال قراراً بالاستيلاء على الأرض المتزوعة ملكيتها وأعلن هذا القرار إلى جهة الوقف فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٦ ثم عارضت الطاعنة فى تقدير الخبير بالدعوى رقم ١١٦٨ مدنى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية فدفعت جهة الوقف التى كانت تمثل المطعون ضدهم بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد القانونى وقضت المحكمة فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧ بقبول الدفع وبعدم قبول المعارضة شكلاً . استأنفت الوزارة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١٢ سنة ٥٤ ق و بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الوزارة فى هذا الحكم بطريق النقض و بتاريخ ١٩٤١/٣/٦ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبرفض الدئع بعدم قبول المعارضة شكلاً

وبقبولها وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة لتفصل فيها من جديد -
 عجل الوقف الدعوى أمام محكمة استئناف القاهرة وبتاريخ ١٣/١١/١٩٤٢ قضت
 تلك المحكمة بإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع
 المعارضة وبإعلان تعجيل مؤرخ ١٠ من مايو سنة ١٩٤٤ عجل الوقف الدعوى
 أمام محكمة القاهرة الابتدائية بجلسة ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ لكن إعلان التعجيل
 لم يقتصر على طلب الفصل في المعارضة المرفوعة من الوزارة بل تضمن هذا
 الإعلان طلب الحكم للوقف قبل الوزارة بمبلغ ٢٣٣٣٤ ج بمسقة تعويض
 وبمبلغ ١١٠٨٣ ج مقابل ريع الأرض من تاريخ الاستيلاء عليها في ٢٦/٦/١٩٣٤
 حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ وما يستجد بواقع ١١٦٦ ج سنويا وقد اعتبرت
 محكمة القاهرة الابتدائية طلب جهة الوقف الخاص بتقدير الأرض معارضة
 في تقدير الخبير وطلبه الخاص بالريع دعوى جديدة وعلى هذا الأساس قضت
 في ١٤/٦/١٩٤٥ بقبول المعارضتين شكلا ورفضهما موضوعا واعتماد تقدير الخبير
 المتدب من رئيس المحكمة كما قضت بإلزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع لجهة الوقف
 مبلغ ٧٤١٤ ج و٨١٤ م وهو قيمة الريع الذي قدرته عن مدة إحدى عشرة سنة
 تنتهى في آخر يونيه سنة ١٩٤٥ واستأنف الطرفان هذا الحكم وقيد استئناف
 المطعون ضدهم برقم ٢٣٤ سنة ٦٤ ق - واستئناف الوزارة برقم ١٦١ سنة ٦٥ ق
 دفعت الوزارة بأن طلب الريع يخرج عن ولاية قاضي المعارضات وأن اختصاصه
 مقصور على تقدير قيمة العقار دون سواه ومحكمة استئناف القاهرة قضت
 في ٣١/٥/١٩٦٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع : أولا - بإلغاء الحكم
 المستأنف فيما قضى به من قبول المعارضة المرفوعة من جهة الوقف وبعدم
 قبولها شكلا . ثانيا - تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك - طعنت الوزارة
 الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها
 نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته
 إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الوزارة الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة
 القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إنها - دون جهة الوقف -
 هي التي كانت قد عارضت في تقدير خبير المحكمة استنادا إلى نص المادة ٢٠

من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ ففضى نهائياً بعدم قبول معارضتها شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانوني لكن محكمة النقض قضت باعتبار المعارضة مرفوعة في الميعاد فعاد نظار الوقف وعجلوا الدعوى أمام المحكمة الابتدائية بإعلان تعجيل مؤرخ ١٠/٥/١٩٤٤ وبدلاً من أن يقتصر إعلان التعجيل على طلب تحريك معارضة الوزارة للفصل فيها على أساس ما أبدى فيها من طلبات فإن هذا الإعلان تضمن طلبين جديدين طلب فيه نظار الوقف الحكم لهم بتقدير ثمن الأرض بمبلغ ٢٣٣٣٤ ج وهو مبلغ يزيد على تقدير خبير المحكمة كما طلبوا الحكم لهم بمبلغ ١١٠٨٣ ج وهو قيمة ريع الأرض المنزوعة ملكيتها من تاريخ الاستيلاء عليها في ٢٦/٦/١٩٣٤ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ وإذ كان من أثر التعجيل ألا تعود الخصومة إلا بالصورة التي كانت عليها عند رفعها فإن مثل هذين الطلبين الجديدين يكونان غير مقبولين لكن الحكم المطعون فيه اعتبر اعتراض جهة الوقف على تقدير خبير المحكمة معارضة في هذا التقدير واعتبر طلب الريع دعوى جديدة وقضى في المعارضة بعدم قبولها شكلاً لرفعها بعد الميعاد وفي طلب الريع بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من الزام الوزارة بمبلغ ٧٤١٤ ج ٨٠٤ م بجاء بذلك مخالفاً للقانون إذ أن هذه الطلبات تعتبر غير مقبولة لأن التعجيل يقتصر أثره على تحريك الدعوى المعجلة فلا يصح أن يقحم به طلبات جديدة على دعوى المعارضة في التقدير ومع افتراض أن مثل هذين الطلبين يصح رفعهما بطريق التعجيل فإنهما يعتبران معارضة من جهة الوقف في تقدير خبير المحكمة وهما كل لا يتجزأ مما كان يترتب عليه أن يكون الحكم بعدم قبول الدعوى منصبا عليهما معاً يضاف إلى ذلك أن الدعوى باعتبارها معارضة من جانب الوزارة في تقدير خبير المحكمة لا يتسع نطاقها لطلب الريع .

وحيث إن قانون نزع الملكية بعد أن أوجب أن تحال الأوراق عند عدم الاتفاق على الثمن إلى رئيس المحكمة لندب خبير لتأمين العقارات أو تقدير قيمة التعويضات التي قد تكون مستحقة لذوى الشأن الآخرين (من صاحب حق انتفاع أو إجارة) طبقاً لما جاء بالمادة السابعة منه وبين كيف يندب رئيس المحكمة للخبير هذه الغاية وبين في المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ الأسس التي ينبغي للخبير مراعاتها في التقدير — وبعد أن أوجب إعلان طالب نزع الملكية

بتقرير الخبير - والزامه بإيداع المبلغ الذي قدره الخبير - على أن يصدر وزير الأشغال بعد اطلاعه على شهادة ايداع الثمن قرارا بالاستيلاء على العقار المتزوعة ملكيته وان يعلن هذا القرار بعد أن بين متى يجب تخلية العقار بعد أن فصل قانون نزاع الملكية أحكام هذه الإجراءات نص في المادة ٢٠ منه أنه "يجوز للطرفين الطعن في عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية وذلك في خلال الثلاثين يوما التالية ليوم إعلان القرار الوزاري - ومتى اتقضى هذا الميعاد يصبح عمل أهل الخبرة نهائيا" ونص في المادة ٢١ على أنه "إذا حصل الطعن في عمل أهل الخبرة من واحد أو أكثر من الملاك او من غيرهم من ذوى الشأن وليس من طالب نزاع الملكية فيجوز لدى الشأن المذكورين أخذ المبلغ المودع مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة بدون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن" وهذه النصوص كما تدل على أن الطعن في عمل الخبير قد سمح به لكل من طالب نزاع الملكية والمتزوعة ملكيتهم في شأن قيمة العقار أو التعويضات فقط - وأن من أراد منهم الطعن في ذلك رفعه في الميعاد وإلا أصبح عمل أهل الخبرة نهائيا بالنسبة لهم - كما تدل هذه النصوص على ذلك فإنها تدل أيضا على أن الطعن متى رفع للمحكمة في الميعاد لا يتسع لغير ذلك من الدعاوى الفرعية التي يقيمها الخصم على من طعن - بل لا يتسع لمثل الدعوى الفرعية التي رفعها المتزوعة ملكيتهم بعد انتهاء ميعاد طعنهم وطلبوا بها إلزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع لهم قيمة ريع الأرض المتزوعة ملكيتها إذ أن مثل هذا الطلب من المتزوعة ملكيتهم ما كان يصح إقامته على المعارضة التي رفعتها الوزارة الطاعنة طعنا في عمل أهل الخبرة بعد انتهاء ميعاد طعنهم ومن ثم تكون الدعوى بطلب الريع غير مقبولة وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم ولأن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف في خصوص ما قضى به في طلب الريع وبعدم قبول هذا الطلب .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وأحمد حسن هيكل ، والدكتور محمد حافظ هريدي ، ومحمود عباس العمراوى .

(٤٥)

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ” . ” ترحيل
الخسارة ” . ” شروطه ” .

اختتام حساب إحدى السنين بخسارة . ترحيلها . يفترض وحدة الممول واستمرار نشاطه
الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلى ما بعد سنة الخسارة . مثال .

النص فى المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه ” إذا ختم
حساب إحدى السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة
التالية وتنضم من أرباحها ، فإن لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل
الباقى إلى السنة الثانية ، فإن بقى بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى
السنة الثالثة ولكن لا يجوز نقل شىء من الخسارة إلى حساب سنة تالية ” ،
يفترض وحدة الممول واستمرار نشاطه الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية إلى ما بعد سنة الخسارة . وإذا كان الثابت فى الدعوى أنه بعد تكوين
الشركة وفى الفترة السابقة على صدور المرسوم بتأسيسها اتفق الأعضاء المؤسسون
على تكوين شركة محاصة عهدوا إلى أحدهم بإدارتها وكانت نتيجة نشاطها أن
أصبحت بخسارة ، فإن ما قامت به هذه الشركة من أعمال خلال تلك الفترة لا يعتبر
امتدادا لنشاط شركة المساهمة وبالتالي فإنه لا يجوز ترحيل خسارتها لحساب
شركة المساهمة وخصمها من أرباحها (١) .

(١) صدر نفس المبدأ بذات الجلسة فى الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٩ ق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٥٣ تجارى كلى اسكندرية ضد شركة بهرند للتجارة (شركة مساهمة مصرية) بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٥/١١/١٩٥٢ فيما قضى به من تحديد خسارة الشركة عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ بمبلغ ١٠٥٤٧ ج و ٨٠٦ م طالبة إلغاء والحكم بعدم جواز خصم الخسارة واعتبار أرباح الشركة عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ هى مبلغ ٣١ ج و ٥١٧ م مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت شرحا لدعواها إن اللجنة أخطأت فيما جرت عليه من ترحيل الخسائر التى حققتها شركة المحاصة المسماة ” شركة بهرند وشركاه ماكس سلامه “ فى سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ إلى حساب أرباح وخسائر الشركة المساهمة عن السنة التالية ١٩٤٦/١٩٤٧ استنادا إلى أن شخصية الشركتين واحدة فى حين أن الكيان القانونى للشركتين مختلف . وبتاريخ ٢٢/٣/١٩٥٤ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد القرار المطعون فيه وألزمت الطاعنة بالمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٨٧ سنة ١٠ ق تجارى قضائية . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار أرباح الشركة فى سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ مبلغ ٣١ ج و ٥١٧ م مع إلزامها بالمصروفات وعشرة جنيهاً أتعابا للمحاماة عن الدرجتين . وطعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض

الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وجاء مشوبا بالقصور من وجوه : أولا — أنه تجاهل الآثار القانونية المترتبة على صدور المرسوم بتأسيس الشركة المساهمة ومقتضاها أن تنتقل إليها جميع العقود والتصرفات التي يكون المؤسسون أو أحدهم قد أبرمها من قبل باسمها ولحسابها والثابت في الدعوى أنه قبل صدور المرسوم عهد مؤسس الشركة إلى أحدهم وهو ما كس سلامه أن يستثمر رأس مال الشركة في الأغراض التي انشئت من أجلها وقيد اسمه بالسجل التجاري مقترا باسم "شركة بهرنند بالقطر المصري ما كس سلامه" وبمجلس ١٩٤٧/٤/٣٠ صدقت الجمعية العمومية الغير عادية على استعادة أصول وخصوم شركة المحاصة التي كونها المؤسسون وعهدوا بإدارتها إلى ما كس سلامه ومن بينها الخسارة التي أصابت شركة المحاصة وقدرها ١٠٥٧٩ ج ٣٢٣ م وليس في نصوص القانون المدني أو التجاري ما يمنع من ذلك . وثانيها — أنه متى وافقت الجمعية العمومية على ما أبرمه ما كس سلامه من تصرفات لحساب الشركة ومن مالها في فترة التأسيس فإنها تكون ملزمة للشركة بحيث لا تملك هي ولا مصلحة الضرائب الاعتراض عليها حتى وإن كانت قد تمت بغير علم المؤسسين وإجازتهم وذلك طبقا لأحكام الفضالة في القانون . وثالثها — أن الثابت في الدعوى أنه بعد تأسيس الشركة في ١٩٤٤/٥/٢٠ عهد المؤسسون إلى ما كس سلامه أن يستثمر رأس المال المكتتب به لحساب الشركة وفي الأغراض التي انشئت من أجلها وأسفر نشاطه عن ربح في سنة ١٩٤٤/١٩٤٥ وعن خسارة في السنة التالية ، وانعقدت الجمعية العمومية الغير عادية للشركة وأقرت تصرفات ما كس سلامه كما أقرت مصلحة الضرائب وجهة نظر الشركة فقامت بنخصم هذه الخسارة من رأس المال الحقيقي المستثمر للشركة في أول سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ ، وإذا خلا الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى هذه الوقائع ومن حكم القانون فيها فإنه يكون قد شاب قصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجهين الأول والثاني منه بأن النص في المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه "إذا ختم حساب إحدى السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها، فإن لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي إلى السنة الثانية، فإن بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى السنة الثالثة ولكن لا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة تالية" — يفترض وحدة الممول واستمرار نشاطه الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلى ما بعد سنة الخسارة وإذ كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أنه بعد تكوين الشركة وفي الفترة السابقة على صدور المرسوم بتأسيسها اتفق الأعضاء المؤسسون على تكوين شركة محاصة — وهي شركة واقع باسم "شركة برندبالقطن المصري ما كس سلامه". وعهدوا إلى أحدهم وهو ما كس سلامه بإدارتها وكان نتيجة نشاطها أن أصيبت بخسارة في سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ وقدرها ١٠٥٧٩ ج و ٣٢٣ م فإن ما قامت به هذه الشركة من أعمال خلال هذه الفترة لا يعتبر امتدادا لنشاط شركة المساهمة ومن ثم لا يجوز ترحيل خسارتها لحساب شركة المساهمة وخصمها من أرباحها في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ومردود في الوجه الثالث بأنه متى كان القانون لا يميز خصم خسارة شركة المحاصة من أرباح شركة المساهمة على الوجه السالف بيانه فإن الحديث في إقرار تصرفات ما كس سلامه من الجمعية العمومية لشركة المساهمة وقيام مصاحبة الضرائب بخصم الخسارة من رأس مال شركة المساهمة الحقيقي المستثمر يكون غير متبع ولا جدوى فيه — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندی ،
ومبرى أحمد فرحات ، وأحمد حسن هیکل ، ومحمود عباس العمرای .

(٤٦)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية :

(١) أحوال شخصية . حکم . ”الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف“ . ”الطعن في الحكم“ .

جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . البحث في طبيعة التصرف والجهة التي أصدرته . لاجدوى .

(ب) حکم . ”الطعن في الحكم“ .

اختلاف طرق الطعن في الأحكام في عللها ومساكنها . لا محل للقياس . عدم جواز تعدية حکم إحداها إلى الأخرى .

(ج) نقض . ”أسباب الطعن“ . ”أوجه الدفاع الموضوعية“ .

عدم تمسك الطاعن بوجه من أوجه دفاعه أمام محكمة الاستئناف . عدم توجيه طعن إلى الحكم فيما أثبتته من ذلك . لا يجوز إثارة ذلك الدفاع أمام محكمة النقض .

١ — الحكم الصادر بصرف مال البذل لمستحقه يجوز الطعن فيه طبقاً للواد الأولى والثانية والثالثة من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التي تجيز للتصوم والنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف بصرف النظر عن طبيعة التصرف المطعون فيه — صرف مال البذل — وهل صدر به قرار أم حکم ، وعن طبيعة الجهة التي أصدرته وهل هي هيئة التصرفات بالمحكمة أم الهيئة للقضائية .

٢ — لا وجه للدفع بعدم قبول الطعن بطريق النقض في الإذن الصادر بالتصرف في شئون الأوقاف — استنادا إلى أن هذا الإذن يصدر به قرار من هيئة التصرفات بالمحكمة لاحكم وإلى أن قرارات هذه الهيئة ما كانت تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر طبقا للمادة ٣٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، والطعن بطريق النقض إنما هو امتداد للطعن بطريق التماس وحل محله — لا وجه لهذا الدفع لأن طرق الطعن في الأحكام تختلف في دلائلها ومسالكتها ومن ثم فهي لا تقبل القياس ولا تحتمله بتعدية حكم إحداها إلى الأخرى .

٣ — متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف — بأن حصة الخيرات لم تفرز وأن جهات البر الموقوف عليها هذه الحصة تعتبر مكحلة على الشيوع في جميع أعيان الوقف وفي مال البدل وأنه يتعين أن تستوفي هذه الجهات نصيبها بالأولوية من جميع أعيان الوقف ، ما نزلت ملكيتها وما بقى منها — ولم يطعن على الحكم فيما أثبتته من ذلك ، فإنه لا يجوز له أن يعود فيتحدى به أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن — تتحصل في أن السيد / عبدها دى وعبد الحميد وعبد العزيز وفاطمة وهدية أولاد يوسف عثمان أقاموا الدعوى رقم ١٣٢٠ سنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية القاهرة ضد وزارة الأوقاف طلبوا فيها الحكم لهم بصرف مبلغ ٣٠٩٠ ج و ٩٤٠ م مال البديل المودع خزانة محكمة القاهرة الابتدائية على ذمة وقف المرحوم عثمان أغا جركس أنا يهلى الميينين بحجة الوقف المؤرخ ٢٤ ذو الحجة سنة ١٢٨٨ هـ بحق الخمس وقدره ٦١٨ ج و ١٨٨ م لكل منهم ، وقالوا شرحا لدعواهم إنهم المستحقون الوحيدون في هذا الوقف ، وأن وزارة الأشغال تزعت ملكية بعض أعيانه وهى العقارات رقم ١ و ٣ و ٥ شارع باب الفتوح البرانى ورقم ٦ شارع

البنهاوى بباب الشرعية وأودعت ثمنها خزانة المحكمة وإذ نازعتهم وزارة الأوقاف فى صرفه واستحقاقهم له بحجة أن الأعيان المزروع ملكيتها محكمة لأوقاف مشمولة بنظرها فقد اتهموا إلى طلب الحكم لهم بطلباتهم . وبتاريخ ١٢/٢/١٩٦١ حكمت المحكمة بنسب الخبير المهندس السيد عبد العزيز فهمى للاطلاع على حجة الوقف ومعاينة أعيانه على الطبيعة وبيان ما إذا كانت الأعيان الباقية تفى بالمبلغ المشروط للخيرات . وبأشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن صافي ريع الخانوت الباقى من أعيان الوقف وهو رقم ٥ تبع ١ عطفة الأزهرى قسم الجمالية يفى بالمبلغ المشروط للخيرات وزيادة ، ومن ثم عادت وبتاريخ ١٤/١/١٩٦٢ فحكمت حضورياً بصرف المبلغ المودع خزانة محكمة القاهرة الكلية على ذمة وقف عثمان أغا أنا يهلى ومقداره ٣٠٨٤ ج ٩٩٧ م للطالين الخمسة بالتساوى وألزمهم مصروفات الطلب . واستأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٦ تصرفات سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ٣١/٥/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وبإلزام وزارة الأوقاف بمصاريف الاستئناف ونخسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين — وطعنت وزارة الأوقاف فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، ودفع المطعون عليهم الأربعة الأول بعدم قبول الطعن وطلبوا من باب الاحتياط رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى ودفعت بعدم جواز الطعن وطلبت من باب الاحتياط رفضه .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن استناداً إلى أن الحكم المطعون فيه هو فى حقيقته قرار أو تصرف وارد على مال بدل صدر من هيئة التصرفات بالمحكمة فى حدود سلطتها الولائية ولا يجوز الطعن فيه بطريق النقض طبقاً للسادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وهى لا تجيز الطعن الا فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه طبقا للمادة الثالثة من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادتين الأولى والثانية منه، يجوز للتصوم والنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات "الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف"، ولا جدوى مع ذلك من البحث في طبيعة التصرف المطعون فيه وهل صدر به قرار أم حكم ولا في طبيعة الجهة التي أصدرته وهل هي هيئة التصرفات بالمحكمة أم الهيئة القضائية .

وحيث إن المطعون عليهم الأربعة الأول دفعوا بعدم قبول الطعن استنادا إلى أن الإذن بالتصرف في شئون الأوقاف يصدر به قرار من هيئة التصرفات بالمحكمة لاحكم ، وقرارات هذه الهيئة ما كانت تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر طبقا للمادة ٣٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وإذا كان الطعن بطريق النقض إنما هو امتداد للطعن بطريق التماس وللمادة ٣٢٩ من اللائحة وحل محله تعين القول بأن هذه القرارات لا تقبل الطعن بطريق النقض كذلك .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله وذلك لما سبق بيانه من أنه يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف ، ولأن طرق الطعن في الأحكام تختلف في علمها ومسالكها ومن ثم فهي لا تقبل القياس ولا تحتمله بتعدية حكم أحدهما إلى الأخرى .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه بصرف مال البديل للمطعون عليهم على ما تبين له من تقرير الخبير الذي انتدبته محكمة أول درجة من أن صافي ريع باقى أعيان الوقف التي لم تنزع ملكيتها يفى بحصة الخيرات ، في حين أن هذه الحصة لم تفرز ، وجهات البر الموقوف عليها هذه الحصة تعتبر مالكة على الشيوع في جميع أعيان الوقف وفي مال البديل ويتعين أن تستوفى هذه الجهات نصيبها بالأولوية من جميع أعيان الوقف ما نزع ملكيتها وما بقى منها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن الطاعة لم تمسك بهذا الوجه من أوجه دفاعها في مذكرتها أمام محكمة الاستئناف ولم تطعن على الحكم فيما أثبتته من ذلك ومن ثم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإنه لا يجوز لها أن تعود فتحملي به أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور إذ قضى بصرف مال البديل وبأن الأعيان المتزوع ملكيتها غير محكرة لأوقاف أخرى استنادا على ما جاء بكتاب وزارة الأوقاف إلى إدارة التخطيط والمباني بوزارة الشؤون البلدية والقروية المؤرخ ١٩٥٦/٦/٢٧ بينما "الأصل" أنه لا عبرة بما جاء بكتاب الوزارة، وإنما يتعين الرجوع إلى حجب الأوقاف في تحديد ملكية رقبة الأعيان المتزوع ملكيتها ومع تمسك الطاعة بهذا الدفاع الجوهري فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه وكان واجبا أن يستعين بنخبير لتطبيق هذه الحجج، فضلا أنه لم يستجب إلى طلب النيابة العامة وقف السير في الدعوى إلى أن يفصل في النزاع بشأن استحقاق مال البديل من المحكمة المختصة ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أنه "تبين لهذه المحكمة صحة ما ذهبت إليه محكمة أول درجة خاصة وقد ورد في حجة الوقف أن الواقف وقف أعيانا محكرة ذكرها في صفحات ١ و ٢ و ٣ وأعيانا خالصة للوقف وخالية من الحكر وردت في صفحتي ٣ و ٤ تحت رقم رابعا وخامسا وما بعدهما ومن الأعيان الثانية الأعيان المستبدلة وحجة الوقف هي الأصل في معرفة الأعيان المحكرة والحالية من الحكر وذلك بصرف النظر عن اعتراف وزارة الأوقاف بأن الأعيان المستبدلة بالثمن الذي يطلب المستأنف عليهم صرفه غير محكرة فقد ورد في خطاب إدارة التخطيط والمباني المؤرخ ١٩٥٦/٨/١٧ أن وزارة الأوقاف أفادت بأنه لا مانع لديها من صرف هذه المبالغ لأصحاب الشأن وكان هذا الاعتراف بخطاب رسمي مؤرخ ١٩٥٦/٦/٢٧ برقم ١١٥٧ "وهي تقديرات موضوعية سائغة وفيها الرد الكافي على ما أثارته الطاعة والنيابة العامة في هذا الخصوص .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس
حلي عبد الجواد .

(٤٧)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض . ”الحكم في الطعن“ . ”نقض الحكم“ .

نقض الحكم . أثره ، عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل
إصدار الحكم المقوض ، فيكون لهم أن يقدموا إلى محكمة الإحالة من الطلبات
والدفع وأوجه الدفاع ما كن لهم أن يقدموه منها قبل إصداره إلا ما يكون قد
سقط الحق فيه .

(ب) استئناف . ”الاستئناف المقابل“ .

جواز رفع الاستئناف اقرعى إلى ما قبل إنزال باب المرافعة . شرطه ، عدم
قبول المستأنف عليه للحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي عنه ، وكون هذا الحكم
يتضمن قضاء ضارا به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده
في أحد طلبات خصمه . فصل الحكم تطعيا في عدة طلبات أو مسائل - رفع
استئناف أصلي عن قضاؤه في إحداها - جواز رفع استئناف مقابل ليس فقط عن
قضاء الحكم في هذا الطلب وإنما أيضا عن قضاؤه في الطلبات والمسائل الأخرى
التي لم يرد عليها الاستئناف الأصلي .

(ج) استئناف . ”الاستئناف المقابل“ . إثبات . ”قرائن قانونية“ .
”حجية الأمر المقضي“ .

ما يجوز استئنافه باستئناف أصلي يجوز استئنافه فرعيا . مثال .

(د) نقض . ”الحكم في الطعن“ . ”نقض الحكم“ .

نقض الحكم يستتبع حتما إلغاء الحكم الذي جاء لاحقا له ومؤسسا عليه .

(هـ) استئناف . "الاستئناف المقابل" .

جواز رفع الاستئناف الفرعى بعد إقضاء ميعاد الاستئناف وبعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأسمى . مؤداه ، جواز رفع الاستئناف الفرعى عن حكم أصبح نهائيا فى حق رافعه طالما لم يستطع حتمه فى رفعه .

(و) إفلاس . "تصالح الدائنين مع المفلس" . "مطالبة دائن المفلس للكفيل" . "رجوع الكفيل على المفلس" . صلح .

لدائن المفلس مطالبة كفيله بالدين المكفول بتمامه ولو حصل الصلح مع المفلس . ليس للكفيل الرجوع على المفلس بما أداه لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح .

١ — نقض الحكم يترتب عليه أن تعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، فيكون لهم أن يقدموا إلى المحكمة التى أحيلت إليها القضية من الطلبات والدفع وأوجه الدفاع ما كان لهم أن يقدموه منها قبل إصداره إلا ما يكون قد سقط الحق فيه . ومن ثم يكون للاستئناف عليه أن يرفع بعد الإحالة استئنافا فرعيا عن الحكم الذى رفع عنه خصمه الاستئناف الأسمى متى توافرت الشروط اللازمة لرفعه^(١) .

٢ — يجوز القانون رفع الاستئناف الفرعى إلى ما قبل إقفال باب المرافعة متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأسمى عنه وكان هذا الحكم يتضمن قضاء ضارا به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده فى أحد طلبات خصمه . وإذا تناول الحكم الفصل قطعا فى عدة طلبات أو مسائل ورفع استئناف أصلى عن قضائه فى أحدها جاز للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا مقابلا ليس فقط عن قضاء الحكم فى هذا الطلب وإنما أيضا عن قضائه فى الطلبات والمسائل الأخرى التى لم يرد عليها الاستئناف الأسمى .

(١) قضا ١٩٦٢/٥/٣ الطعن رقم ٢٧ : س ٢٦ ق السنة ١٣ : ص ٥٩١ .

٣ — ما يجوز استئنائه باستئناف أصلي يجوز استئنائه فرعيا فإذا كان الحكم الابتدائي الذي استأنفه المطعون ضده وإن قضى في منطوقه لمصلحة الطاعن برفض طلب إلزامه بالريع إلا أنه تضمن في الوقت ذاته قضاء ضارا به وذلك فيما قضى به في أسبابه المكملة للمنطوق والمتصلة به اتصالا حتميا من أحقية المطعون ضده كتهيل في الرجوع عليه بما أداه لدائنيه بعد الصلح . وكان هذا الذي قضى به الحكم قد اعتبرته محكمة النقض في الطعن السابق قضاء قطعيا في أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع ومنهيا للتزاع في هذا الشق من الخصومة وأجازت استئناف هذا القضاء على استقلاله فإن مؤدى هذا الذي قرره محكمة النقض أن يكون هذا القضاء مما يجوز للطاعن رفع استئناف فرعي عنه مقابلا للاستئناف الذي رفعه عليه خصمه المطعون ضده .

٤ — نقض الحكم يستتبع حتما إلغاء الحكم الذي جاء لاحقا له ومؤسسا عليه، ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون مترتبا على صدور حكم النقض وبغير حاجة إلى حكم آخر يقضى به حتى لو كان لم يشر إلى الحكم اللاحق أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض (١) .

٥ — إذ خول المشرع للمستأنف عليه رفع الاستئناف الفرعي بعد مضي ميعاد الاستئناف وبعد قبوله للحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي من خصمه، فإنه يكون قد أجاز استثناء رفع الاستئناف الفرعي عن حكم أصبح نهائيا في حق رافعه . ومن ثم فإن ما قرره محكمة النقض في حكمها السابق من أن الحكم الابتدائي قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الأمر المقضى فيه بالنسبة للطاعن لعدم رفعه استئنافا عنه في الميعاد لا يحول دون استعماله الرخصة التي خولها له المشرع في رفع الاستئناف الفرعي بعد الإحالة طالما لم يسقط حقه في رفعه .

٦ — إنه وإن كان يجوز لدائني المفلس طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون التجارة مطالبة كفيله بالدين المكفول بتمامه ولو حصل الصلح مع المفلس ، إلا أنه من

(١) نقض ١٩٦٤/٢/٢٠ الطعن ٢٨٠ ص ٢٩ ق ، ١٩٦٤/٤/٩ الطعن ١٦١

ص ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٢٥١ و ٥١٦ .

المقرر أنه ليس للكفيل أن يرجع على المدين المفلس بما أداه لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح، وعلّة ذلك أنه متى وفى المفلس بالأنصبة المشروطة للدائنين فى الصلح فلا يجبر بعد ذلك على الوفاء بما تنازل عنه الدائنون من ديونهم وإلا لانعدمت منفعتة من هذا التنازل وقصر الصلح عن تحقيق أهدافه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن فى ١٢ من مارس سنة ١٩٥٠ الدعوى رقم ٣٨٠/١٩١ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة طنطا الابتدائية وانتهى فيها إلى طلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٩٤٥ جنيها وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وقال فى بيان دعواه إنه كفل الطاعن فى معاملاته مع المحال التجارية التى كان يتعامل معها فى تجارة القطن ولما لم يقم الطاعن بالتزاماته قبل تلك المحال ووقف عن دفع ما عليه من ديون استصدر دائنوه بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٨ حكما بشهر إفلاسه ثم أقفلت تفليسته بسبب الصلح الذى تم بينه وبين دائنيه على أساس أن يترك لهم جميع أمواله والذى صدقت عليه المحكمة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٢٩ واستأنف الطاعن بعد ذلك العمل فى التجارة غير أن دائنيه الذين كان المطعون ضده قد كفل ديونهم رجعوا عليه بصفته كفيلًا بما لم يستوفوه من هذه الديون بمقتضى الصلح واتخذوا إجراءات التنفيذ على عقاراته وانتهت هذه الإجراءات ببيع ٦ ف و ٢٠ ط من أطيانه وفاء لديونهم ولما كان من حقه ككفيل أن يرجع على مكفوله الطاعن بما أداه عنه من ديون وبالتعويض عن الأضرار التى أصابته بسبب تخلف الأخير عن الوفاء بتلك

الديون رغم يساره فقد رفع عليه الدعوى الحالية بالمبلغ آنف الذكر وهو يشمل ٢٧٢٠ جنيها القيمة الحقيقية لأرضه التي نزع ملكيته منها وبيعت جبرا بناء على طلب الدائنين وبقى المبلغ يمثل ريع هذه الأرض في المدة من تاريخ نزعها من يده في سنة ١٩٤٣ حتى تاريخ رفع الدعوى مع الفوائد عن المدة اللاحقة لهذا التاريخ — دفع الطاعن بعدم جواز رجوع المطعون ضده عليه بما أداه عنه من ديون بعد تصالحه مع دائنيه وذلك تأسيسا على أنه وقد قام بتنفيذ شروط هذا الصلح فإن مقتضى ذلك أن تبرأ ذمته نهائيا من جميع الديون التي نشأت قبل التصديق على الصلح وبتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت محكمة طنطا الابتدائية : أولا — برفض الدعوى فيما يختص بالريع المطلوب وقدره ١٢٢٥ جنيها وإلزام المدعى (المطعون ضده) بالمصروفات المناسبة لهذا المبلغ. ثانيا — وقبل الفصل في باقي الطلبات بنذب مكتب الخبراء لبيان ما حصل عليه دائنو الطاعن من ثمن أطيان المطعون ضده التي بيعت بالمراد وفاء لديونهم وبيان ثمنها الحقيقي وقت رسو مزادها نهائيا — وأسست المحكمة قضاءها هذا على أن للمطعون ضده بوصفه كفيلا للطاعن حق الرجوع عليه بما أداه عنه من ديون كان يكفلها وبالفوائد والمصاريف وذلك طبقا للمادة ٥٠٥ من القانون المدني الملغى الذي نشأت في ظله هذه الكفالة غير أن المحكمة رأت عدم أحقية المطعون ضده في طلب الريع لما قاتبه من أنه ” لا وجه له بعد أن ضمن طلباته طلب الحكم له بثمن الأرض المزروعة حسب قيمتها الحقيقية مع الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية إذ لا يصح له الجمع بين طلب الريع وطلب الفوائد — وقد قام الطاعن بإعلان هذا الحكم إلى المطعون ضده في ٨ من يولييه سنة ١٩٥١ محتفظا لنفسه في ورقة الإعلان بالحق في استئناف الحكم فيما قضى به ضده في أسبابه من أحقية المطعون ضده في الرجوع عليه — وبتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٥١ رفع المطعون ضده استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا قيد برقم ١٢ سنة ١٩٥١ وطلب فيه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ضده من رفض طلب الريع ، وأسس استئنافه على أنه خلافا لما رآته محكمة أول درجة لم يجمع بين الريع والفوائد عن مدة واحدة وإنما طلب الريع عن المدة السابقة على رفع الدعوى وطلب الفوائد عن المدة اللاحقة لرفعها — وقد رد الطاعن بأن قضاء الحكم المستأنف برفض الريع صحيح على أساس آخر غير الذي استند إليه الحكم

وهو عدم جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس بما أداه عنه من ديون بعد تصالحه مع دائنيه وتمسك المطعون ضده بأنه لا سبيل إلى الجدل أمام محكمة الاستئناف فيما قرره الحكم الابتدائي خاصة بحقه في الرجوع على الطاعن لأن ما قرره الحكم في هذا الخصوص يعتبر قضاء قطعيًا منه لشق من الخصومة وقد أصبح نهائيًا بانقضاء ميعاد الطعن فيه دون رفع استئناف عنه من جانب الطاعن — وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة استئناف طنطا بتأييد الحكم المستأنف مستندة في قضائها بذلك إلى أنه وإن كان هذا الحكم قد أخطأ فيما أسس عليه قضاءه برفض طلب الريع وذلك لأن المستأنف (المطعون ضده) لم يطلب الريع والفوائد عن مدة واحدة إلا أن هذا القضاء صحيح لسبب آخر وهو عدم جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس المتصالح بما أداه عنه لدائنيه بعد حصول الصلح وذلك على ما بيته المحكمة في أسباب حكمها كما قررت المحكمة أن قضاء الحكم الابتدائي بجواز هذا الرجوع على خلاف ما هو مقرر قانونًا وإن كان يعتبر قضاء قطعيًا يجوز استئنافه على استقلال إلا أنه لم يحرز قوة الأمر المقضي به لأنه طالما أن المستأنف عليه (الطاعن) لم يقبل بل واحتفظ بحقه في استئنافه فإنه إذا ما استأنف الحكم الذي يصدر في الموضوع استتبع ذلك حتمًا وطبقًا للمادة ٤٠٤ مرافعات استئناف ذلك القضاء وقد طعن المطعون ضده في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٨١ سنة ٢٣ ق وبتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف طنطا للحكم فيها من جديد مؤسسة قضاءها بذلك على ما قائلته من "أن الحكم الابتدائي وقد انتهى في أسبابه إلى الأخذ بالرأي القائل بجواز رجوع الكفيل على المدين المفلس بما أداه عنه لدائنيه من ديون وقضى في منطوقه بنسب خير لبيان المبلغ الذي استفاده المطعون عليه (الطاعن في الطعن الحالي) فإنه بذلك يكون قد قضى قضاء قطعيًا في أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع وأنهى النزاع بين الطرفين في هذا الخصوص وهذا الحكم القطعي يصح الطعن فيه على استقلال وفقًا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات وما دام لم يستأنفه المحكوم عليه ومضى ميعاد استئنافه فقد اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ويكون الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب الريع على أساس عدم جواز رجوع الكفيل على المدين المكفول قد أهدر قوة الشيء المقضي فيه وأخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه" وقالت

محكمة النقض أيضا "إن تفسير الحكم المطعون فيه للمادة ٤٠٤ مرافعات غير صحيح لأن الأحكام التي تعتبر طبقا لهذه المادة مستأنفة حتما باستئناف الحكم الصادر في الموضوع إنما هي الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها" هذا وقد حدث قبل أن تصدر محكمة النقض حكمها آنف الذكر أن قضت المحكمة الابتدائية في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ برفض الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التي كان المطعون ضده قد طلبها مع طلب الريع جاعلة أساس قضائها بذلك ما قرره الحكم الاستئنافي الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ والذي نقضته بعد ذلك محكمة النقض من عدم جواز رجوع المطعون ضده بوصفه كفيلا على مكفوله الطاعن بما أداه عنه لدائنيه بعد الصلح وقالت المحكمة الابتدائية في أسباب حكمها هذا أنه لا تجوز العودة إلى المناقشة في هذا الشأن بعد أن قالت محكمة الاستئناف كلمتها فيه — وقد رفع المطعون ضده استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا قيد برقم ١٣١ سنة ٤ ق وبني استئنافه على أن حكم محكمة الاستئناف الذي اتخذته الحكم المستأنف أساسا له قد أخطأ بعدم التزامه بما قضى به الحكم الابتدائي الصادر في ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ من أحقيته في الرجوع على الطاعن وذلك لأن هذا القضاء قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الأمر المقضي به بانقضاء ميعاد استئنافه دون رفع استئناف عنه من جانب الطاعن ومن ثم فلا محيص من احترامه . وبجلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٥٥ قضى بوقف هذا الاستئناف حتى يفصل في الطعن المعروض على محكمة التمييز ولما فصل في هذا الطعن على الوجه المتقدم ذكره عجل المطعون ضده هذا الاستئناف رقم ١٣١ سنة ٤ ق — كما عجل الاستئناف الأول رقم ١٢ سنة ١ ق الذي نقض الحكم الصادر فيه وحدد لنظر الاستئنافين جلسة واحدة ولدى نظرها أقام الطاعن استئنافا فرعيا بمذكرة قدمها في جلسة ٥ يناير ١٩٥٩ صرح فيها بأنه بوصفه مستأنفا عليه في الاستئناف رقم ١٢ سنة ١ ق يرفع هذا الاستئناف الفرعي بطلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥١ فيما قضى به من أحقية الكفيل في الرجوع على المدين المفلس بما وفاه عنه من ديون لدائنيه بعد الصلح والقضاء بعدم جواز هذا الرجوع مع إلزام المستأنف عليه في هذا الاستئناف الفرعي بمصروفاته وأتعاب المحاماة وقيد هذا الاستئناف الفرعي برقم ٢ سنة ٩ ق — وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة —

الأصليين والفرعى — حكمت فيها بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٠ على الوجه الآتى : أولا — بعدم جواز الاستئناف الفرعى المقدم من عبد السلام سرحان (الطاعن) وألزمته مصروفاته ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة عنه للمستأنف عليه حافظ صقر (المطعون ضده) . ثانيا — فى الاستئناف رقم ١٢ سنة ١ ق بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه عبد السلام سرحان (الطاعن) بأن يؤدى للمستأنف حافظ صقر (المطعون ضده) مبلغ ٣٧١ ج و ٩٦٩ م (قيمة الربيع حسب تقدير المحكمة) مع المصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ أربعمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . ثالثا — فى الاستئناف رقم ١٣١ سنة ٤ ق بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام عبد السلام سرحان (الطاعن) بأن يؤدى للمستأنف حافظ صقر (المطعون ضده) مبلغ ١٠٦٢ ج و ٧٦٩ م (قيمة أرضه التى نزعت ملكيتها وبيعت جبرا) وفوائده بواقع ٥٪ سنويا بدءا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٢ من مارس سنة ١٩٥٠ لحين السداد مع المصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ستمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما — وبتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض طالبا نقضه ورفض الاستئنافين المرفوعين من المطعون ضده وقبول الاستئناف الفرعى المرفوع منه هو (الطاعن) وإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى ١٣ مايو سنة ١٩٥١ فيما قضى به من جواز رجوع المطعون ضده على الطاعن ورفض دعوى المطعون ضده بجميع أجزائها مع إلزامه المصروفات والأتعاب عن جميع مراحل التقاضى — وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على المذكرة التى قدمتها وانتهت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف الفرعى الذى رفعه الطاعن قد خالف القانون نتيجة فهم غير صحيح لأحكامه ومخالفة الثابت فى الأوراق — ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بعدم جواز هذا الاستئناف إلى ما قاله من أن الثابت من مذكرات الطاعن وأقواله أمام محكمة أول درجة أنه لم يكن له طلب عرضه على

تلك المحكمة ولم تجبه إليه فهو لم يطلب سوى القضاء برفض دعوى خصمه وساق ما ساق من أسانيد قانونية كوسيلة من وسائل دفاعه وتبريرا لطلبه الذي أجيب إليه سواء في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٣ مايو سنة ١٩٥١ أو في حكمها بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٤ كما أنه لم يقدم إلى تلك المحكمة طلبه الذي ضمنه استئنافه الفرعي في صورة طلب عارض يدفع به دعوى خصمه وأنه إذ كان الحكم الابتدائي الأول لم يأخذ بوسيلة دفاعه حين انتهى في أسبابه إلى تقرير جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس فقد كان على الطاعن أن يطلعن في هذا الحكم على استقلال لا أن يقبله — ويرى الطاعن أن ما قرره الحكم من أنه لم يتقدم إلى محكمة أول درجة بطلب وقضت برفضه يخالف الثابت في الأوراق ويناقض ما قرره الحكم في موضع آخر منه من أنه طلب رفض الدعوى وإذ كان الثابت من الأوراق أنه طلب في مذكراته المقدمة إلى محكمة أول درجة رفض دعوى خصمه المطعون ضده مؤسسا ذلك على ما بينه من استقرار الفقه والقضاء على تقرير عدم جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس المتصالح بما وفاه عنه لدائنيه بعد الصلح وكان الحكم الابتدائي الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥١ قد قضى برفض هذا الدفاع مقررا حق المطعون ضده في الرجوع عليه وقضى على هذا الأساس بتعيين خبير لتحديد المبالغ التي أداها عنه المطعون ضده لدائنيه فانه يكون للطاعن طبقا للمادة ٤١٣ من قانون المرافعات أن يرفع استئنافا فرعيا عما قضى به ذلك الحكم ضده من جواز رجوع المطعون ضده عليه — أما ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه قبل حكم ١٣ مايو سنة ١٩٥١ فانه أيضا يخالف الثابت في الأوراق لأنه حين أعلن الحكم المذكور إلى المطعون ضده احتفظ في ورقة الاعلان بحقه في استئنافه فيما قضى به ضده وعندما استأنف خصمه المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ سنة ١ ق تمسك هو أمام محكمة الاستئناف بعدم صحة ما قرره الحكم الابتدائي من جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس المتصالح وطلب تأييد الحكم في شقه الخاص برفض طلب الرجوع بناء على هذا السبب لانباء على ما استند إليه الحكم المذكور — هذا إلى أنه حتى لو أن الطاعن كان قد قبل الحكم فان هذا القبول لم يكن ليحول بينه وبين رفع الاستئناف الفرعي وذلك لما تقرره المادة ٤١٣ مرافعات من جواز رفع الاستئناف الفرعي بعد قبول الحكم — فتوهم الحكم المطعون فيه أن هذا

غير جائز خطأ في تطبيق القانون كما أنه لا محل لما يأخذه عليه هذا الحكم من عدم استئنافه حكم ١٣ مايو سنة ١٩٥١ على استقلال إذ أن ذلك لا يهدر له حقا لأن ما يجوز استئنافه على استقلال يجوز استئنافه فرعيا كذلك فقد أخطأ الحكم المطعون فيما استند إليه في قضائه برفض الاستئناف الفرعي من أن الطاعن رافع هذا الاستئناف لم يتقدم بدفاعه أمام محكمة أول درجة في صورة طلب عارض إذ هذا من الحكم تكليف بما لا يستلزمه القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف الفرعي المرفوع من الطاعن على قوله ” وحيث إنه وإن كان الأصل أن نقض الحكم يقتضي حتما زواله ويعود بالدعوى وخصوصها إلى الحالة التي كانت وكانوا عليها قبل إصدار الحكم المنقوض فيتاح لمن كان قد ارتضى الحكم المطعون فيه أن يقدم استئنافا فرعيا إلى ما قبل قفل باب المرافعة في الاستئناف المرفوع من خصمه إلا أن ذلك مشروط بتوافر الحكمة التي من أجلها شرع الاستئناف الفرعي بمعنى أن يكون لمقدمه طلب سبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى ولم تجبه إليه فيحق له التضرر من ذلك ردا على استئناف خصمه وإذ كان الثابت من مذكرات وأقوال عبد السلام سرحان (الطاعن) أمام محكمة أول درجة أنه لم يطلب إليها سوى القضاء برفض دعوى خصمه وساق ما ساق من أسانيد قانونية كوسيلة من وسائل دفاعه وتبريرا لطلبه الذي أجيب إليه سواء في الحكم الصادر بجلسته ١٣ مايو سنة ١٩٥١ أو بجلسته ٢٩ مايو سنة ١٩٥٤ وكان الثابت أيضا أنه لم يقدم طلبه المعارض على هذه المحكمة إلى محكمة الدرجة الأولى في صورة طلب عارض يدفع به دعوى خصمه فانه بذلك لا يكون قد رفض له طلب يحق له استئنافه فرعيا بل الصحيح أن حكم ١٣ مايو سنة ١٩٥١ لم يأخذ بوسيلة دفاعه حين انتهى في أسبابه إلى تقرير جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس وكان عليه أن يطعن في هذا الحكم على استقلاله لأن يقبله ومن هذا يتضح أن استئنافه الفرعي المطروح إنما يقوم على طلب جديد لا يجوز قبوله عملا بالمادة ١١٤ مرافعات “ ولما كان نقض الحكم يترتب عليه أن تعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض فيكون لهم أن يقدموا إلى المحكمة التي أحيلت إليها القضية من الطلبات والدفع وأوجه الدفاع ما كان لهم أن

يقدّمه منها قبل إصداره إلا ما يكون قد سقط الحق فيه، ومن ثم يكون للمستأنف عليه أن يرفع بعد الاحالة استئنافا فرعيا عن الحكم الذي رفع عنه خصمه الاستئناف الأصلي متى توافرت الشروط اللازمة لرفعه، وإذا كان القانون يجيز رفع الاستئناف الفرعي إلى ما قبل اقفال باب المرافعة متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي عنه وكان هذا الحكم يتضمن قضاء ضارا به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه، وإذا تناول الحكم الفصل قطعيًا في عدة طلبات أو مسائل ورفع استئناف أصلي من قضائه في أحدها جاز للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا مقابلا ليس فقط عن قضاء الحكم في هذا الطلب وإنما أيضا عن قضائه في الطلبات والمسائل الأخرى التي لم يرد عليها الاستئناف الأصلي — لما كان ما تقدم، وكان الحكم الابتدائي الصادر في ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ الذي استأنفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ١٢ سنة ١٩٥١ وإن قضى في منطوقه لمصلحة الطاعن برفض طلب إلزامه بالريع إلا أنه تضمن في الوقت ذاته قضاء ضارا به وذلك فيما قضى به في أسبابه المكملة للمنطوق والمتصلة به اتصالا حتميا من أحقية المطعون ضده ككفيل في الرجوع عليه بما أداه عنه لدائنيه بعد الصلح وكان هذا الذي قضى به الحكم قد اعتبرته محكمة النقض في الطعن السابق رقم ٢٨١ سنة ٢٣ ق — وعلى ما سلف بيانه في الوقائع — قضاء قطعيًا في أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع ومنهيا للنزاع في هذا الشق من الخصومة وأجازت استئناف هذا القضاء على استقلال فإن مؤدى هذا الذي قرره محكمة النقض أن يكون هذا القضاء مما يجوز للطاعن رفع استئناف فرعي عنه مقابل الاستئناف الذي رفعه عليه خصمه المطعون ضده لأن ما يجوز استئنافه باستئناف أصلي يجوز استئنافه فرعيا — لما كان ذلك، وكان الطاعن — على ما هو ثابت من الأوراق — لم يقبل هذا الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي عنه من خصمه بل أنه حين أعلنه إلى المطعون ضده احتفظ في ورقة إعلانه بحقه في استئنافه مع الحكم الصادر في الموضوع كما أنه أصر أمام محكمة الاستئناف لدى نظرها الاستئناف الأصلي المرفوع عنه من خصمه على خطأ الحكم المستأنف فيما قرره في شأن جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس المتصالح بما أداه عنه لدائنيه بعد الصلح وطلب الطاعن من المحكمة المذكورة أن تقضى برفض الاستئناف المرفوع من المذعون ضده لصحة النتيجة التي انتهى إليها في شأن رفض طلب الريع وذلك استنادا إلى عدم جواز

رجوع المطعون ضده عليه لا إلى ما استند إليه الحكم من أسباب — لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن بحجة أن الحكم المستأنف لم يرفض له طلبا يحق له استئنافه فرعيا وأنه كان عليه أن يطعن في هذا الحكم على استقلاله لأن يقبله وأن الاستئناف الفرعى المرفوع منه يقوم على طلب جديد لا يجوز قبوله عملا بالمادة ٤١١ مرافعات فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون وخالف الثابت في الأوراق بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص — أما ما استند إليه ذلك الحكم من أن الطاعن لم يقدم إلى محكمة أول درجة في صورة طلب عارض ما طلبه في استئنافه الفرعى فانه خطأ آخر وقع فيه الحكم المطعون فيه لما في هذا القول من تكليف بما لم يستلزمه القانون .

وحيث إنه لا يقدح في قبول الاستئناف الفرعى من الطاعن ما قد يقال عن انتفاء مصلحته فيه بسبب صدور الحكم لصالحه أيضا في موضوع الشق الآخر من طلبات خصمه قبل أن يرفع هو استئنافه الفرعى، ذلك أن الحكم الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٤ برفض باقى طلبات المطعون ضده وقد جعل الأساس الوحيد لقضائه هذا هو الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ معتبرا ما قرره هذا الحكم من عدم جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس المتصالح قضاء نهائيا ملزما له وكان هذا الحكم الاستئنافي الذي تأسس عليه حكم ٢٩ مايو سنة ١٩٥٤ قد نقضته محكمة النقض في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ وبذلك سقطت حجته وقوته القانونية الملزمة فإن نقضه يستتبع حتما إلغاء الحكم الابتدائي المذكور الذي جاء لاحقا له ومؤسسا عليه ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون مترتبا على صدور حكم النقض وبغير حاجة إلى حكم آخر يقضى به حتى لو كان لم يشر إلى حكم ٢٩ مايو سنة ١٩٥٤ أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض ومقتضى إلغاء هذا الحكم الأخير وزواله أن يعتبر موضوع الطلبات الأخرى التي كان قد طلبها المطعون ضده في دعواه الابتدائية مع طلب الريع وكأنه لما يفصل فيه عند ما رفع الطاعن استئنافه الفرعى في ٥ من يناير سنة ١٩٥٩ وبذلك تتحقق مصلحته في استئناف الحكم الابتدائي الأول الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥١ فيما قنع به قطعيا من جواز رجوع المطعون ضده عليه حتى لا تنقيد المحكمة بهذا

القضاء عند الفصل في موضوع تلك الطلبات أو عند الفصل في الاستئناف المرفوع من خصمه عن الحكم القاضى برفض طلب الريع .

وحيث إنه لا وجه أيضا لتحدى المطعون ضده بما قرره محكمة النقض في الطعن السابق رقم ٢٨١ سنة ٢٣ ق من أن الحكم الابتدائي الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥١ قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى فيما قضى به من جواز رجوعه على الطاعن الأمر الذى يرى المطعون ضده أن من شأنه أن يحول دون قبول الاستئناف الفرعى لما يترتب على قبوله والحكم لرافعه بطلباته من إهدار قضاء قالت عنه محكمة النقض إنه حاز قوة الأمر المقضى ومن مخالفة لحكم النقض في المسألة القانونية التى فصلت فيها وهى جواز الرجوع — لا وجه لما يتحدى به المطعون ضده من ذلك لأن تقرير محكمة النقض باتهاية ذلك القضاء وحيازته قوة الأمر المقضى فيه كان مبنيًا على أن الطاعن قد فوت ميعاد استئنافه دون أن يرفع استئنافا عنه — إذ لم يكن الطاعن قد رفع استئنافه الفرعى بعد حتى عرض الطعن على محكمة النقض — وإذا كان يجوز له رفع هذا الاستئناف أمام المحكمة التى أحيلت إليها القضية بعد نقض الحكم وذلك على ما سلف ذكره وكانت المادة ٤١٣ من قانون المرافعات تميز للاستئناف عليه رفع الاستئناف الفرعى بعد انقضاء ميعاد الاستئناف فإن ما قرره محكمة النقض في حكمها السابق من أن الحكم الابتدائي قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى فيه بالنسبة للطاعن لعدم رفعه استئنافا عنه في الميعاد ذلك لا يحول دون استعماله الرخصة التى خولها له المشرع في رفع الاستئناف الفرعى طالما لم يسقط حقه في رفعه هذا إلى أن المشرع إذ خول للاستئناف عليه رفع هذا الاستئناف بعد فوات الميعاد المحدد لرفع الاستئناف وبعد قبوله للحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي من خصمه فإنه يكون قد أجاز استثناء رفع الاستئناف الفرعى عن حكم أصبح نهائيا في حق رافعه .

وحيث إنه لما كان هذا الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين الحكم في الموضوع .

وحيث إنه صحيح ما يعنيه المستأنف فرعيا على الحكم المستأنف من خطأ في القانون فيما قضى به من جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس المتصالح بما وفاه عنه من ديون لدائنيه بعد الصلح — ذلك أنه وإن كان يجوز لدائني المفلس طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون التجارة مطالبة كفيله بالدين المكفول بتمامه ولو حصل الصلح مع المفلس إلا أنه من المقرر أنه ليس للكفيل أن يرجع على المدين المفلس بما أداه لدائنيه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح وعلة ذلك أنه متى وفى المفلس بالأنصبة المشروطة للدائنين في الصلح فلا يجبر بعد ذلك على الوفاء بما تنازل عنه الدائنون من ديونهم وإلا لانعدمت منفعة من هذا التنازل وقصر الصلح عن تحقيق أهدافه ومتى كان ذلك، فإن دعوى المطعون ضده بطلب إلزام الطاعن بما غرمه ككفيل له في سبيل الوفاء لدائنيه — ممن نشأت ديونهم قبل الصلح — بما كانوا قد تنازلوا عنه من ديونهم بمقتضى هذا الصلح — هذه الدعوى لا يكون لها أساس من القانون — وبالتالي يكون الحكم المستأنف الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥١ الذي قضى برفض طلب الريع صحيحا في نتيجته لهذا السبب وليس للسبب الذي بنى عليه قضاءه وهو الجمع بين طلب الريع والفوائد عن مدة واحدة الأمر المخالف للواقع في هذين الطلبين ويتعين لذلك رفض الاستئناف رقم ١٢ سنة ١ ق طنطا المرفوع من المطعون ضده عن هذا الحكم — أما بالنسبة للاستئناف رقم ١٣١ سنة ٤ ق المرفوع من المطعون ضده عن حكم ٢٩ مايو سنة ١٩٥٤ القاضي برفض باقى طلباته فإنه وإن كان هذا الحكم قد ألغى نتيجة نقض الحكم الاستئنافي المؤسس عليه إلا أن المحكمة الابتدائية مع ذلك قد استنفلت ولايتها في الفصل في موضوع تلك الطلبات مما لا يجوز معه إعادة القضية إليها للفصل فيها من جديد ولهذا يتعين الفصل في هذا الموضوع بحكم جديد والقضاء فيه برفض هذه الطلبات أيضا لذات السبب المستوجب رفض طلب الريع وهو عدم جواز الرجوع .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكمل ، والدكتور محمد حافظ هريدي .

(٤٨)

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإراد ” . ” وعاء الضريبة ” .
إعانة غلاء المعيشة . خضوعها للضريبة على كسب العمل والضريبة العامة على الإراد .

مؤدى ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦
من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإراد
سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقاً للقواعد
المقررة لكل منها ، وإذ كانت إعانة غلاء المعيشة تدخل في وعاء الضريبة على كسب
العمل وكانت المبالغ التي يدور حولها النزاع هي ” إعانة غلاء معيشة إضافية
وليست بدل تمثيل إضافي ” فإنها تخضع للضريبة على كسب العمل وبالتالي تدخل
في وعاء الضريبة العامة على الإراد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٩٨٢ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى

الاسكندرية ضد شكركى قسطندى رفائيل بالطعن فى قرار لجنة ضرائب الاسكندرية الصادر فى ١٩٥٥/٩/٢٠ طالبة تعديله وتحديد صافي إيراد المدعى عليه الخاضع للضريبة العامة على الإيراد فى السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ بالمبالغ ١٤٥٧ ج ٤٣٩ م ٢٠٩٢ ج ٢١١ م ٦ و ٩١٢٧ ج ٧٣٢ م على التوالى وقالت شرحا لدعواها إن المدعى عليه كان يشغل وظيفة مستشار المفوضية المصرية بموسكو خلال السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ وحصل فى السنة الاولى على مرتب ٥٦٨ ج وإعانة غلاء ٩٦٠ ج وفرق خفض عملة ٩٠ ج و ٧٥٥ م وفى السنة الثانية على مرتب ٦٦٢ ج و ٥٠٠ م وإعانة غلاء ٩٦٠ ج وفرق خفض عملة ٦٤٦ ج و ٢١٠ م وفى السنة الأخيرة على مرتب ٧٢٠ ج وإعانة غلاء ٢٥٦٠ ج وفرق خفض عمله ٦٠٩٧ ج ٨٩٦ م — وإذ قدرت مأمورية الضرائب المختصة إيراده الخاضع للضريبة على الإيراد العام فى هذه السنوات بمبلغ ١٤٥٧ ج ٤٣٩ م و ٢٠٩٣ ج ٢٦١ م و ٩١٢٧ م ٧٣٢ م وعرض الخلاف القائم بشأنها على لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٠ أصدرت اللجنة قرارها باعتبار صافي إيراد الممول الخاضع للضريبة فى سنوات النزاع هو ٦٣١ ج ١١١ م ٦ و ١٠٠٢ ج ٦٠٢ م ٦ و ٢٣٢٢ ج ١٩ م على التوالى ، فقد انتهت إلى طلب تعديله والحكم لها بطلباتها . وجرى النزاع فى الدعوى — من بين ما جرى — حول علاوة الغلاء الاضافية وهل هى فى حقيقتها بدل تمثيل يصرف فى أغراض الوظيفة أم لا — وبتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت الطاعنة بالمصروفات ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة — وأسأنت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١ سنة ١٣ قضائية — وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وطعنت المصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم احتساب "إعانة المعيشة الإضافية" التي صرفت للمطعون عليه خلال سنوات النزاع ضمن إرادته الخاضعة للضريبة العامة على الإرادة استنادا إلى أن هذه الإعانة هي في حقيقةها بدل تمثيل إضافي يصرف للإنفاق على مهام الوظيفة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون حيث نصت الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإرادة على "أن تحدد باقي الإيرادات الخاضعة للضريبة طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية الخاصة بها" وإعمالا لهذا النص يتعين الرجوع إلى أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ للتعرف على طبيعة هذه الإعانة ومدى خضوعها لضريبة كسب العمل وإذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٦١ من القانون المذكور على أن تسرى ضريبة المرتبات على كل المرتبات وما في حكمها وماهيات والمكافآت التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة إلى أى شخص سواء أكان مقيما في مصر أم في الخارج ، ونصت المادة ٦٢ على أن "تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا" كما نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أنه "يدخل في حساب المرتبات الخاضعة للضريبة ما يصرف شهريا كبديل إقامة أو سكن أو مظهرية (تمثيل) أو انتقال أو تعيين أو غلاء معيشة ..." وكانت المبالغ التي صرفت للمطعون عليه طبقا للكشف الذي أرسلته وزارة الخارجية إلى المصلحة هي إعانة غلاء إضافية فإنها تصبح في حكم المرتب الخاضع لضريبة كسب العمل وتدخل تبعا لذلك في وعاء الضريبة العامة على الإرادة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن "إعانة غلاء المعيشة" تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل وبالتالي في وعاء الضريبة على الإرادة العام وهو ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص "الضريبة على كسب العمل" بقولها تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة يضاف إلى ذلك ما يكون ممنوحا من المزايا نقدا أو عينا" وما نصت عليه كذلك الفقرة السادسة

من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد بقولها "أما باق الإيرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها"، ومؤداها أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقا للقواعد المقررة لكل منها ، وإذ كان الثابت في الدعوى ومن خطاب وزارة الخارجية إلى وزارة المالية والاقتصاد في ١٩٥٤/٣/٨ أن المبالغ التي يدور حولها النزاع هي "إعانة غلاء معيشة إضافية" وليست بدل تمثيل إضافي فإنها تخضع للضريبة على كسب العمل وتدخل وبالتالي في وعاء الضريبة العامة على الإيراد — إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على اعتبار هذه المبالغ بدل تمثيل إضافي لا تخضع للضريبة على كسب العمل ولا للضريبة العامة على الإيراد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم عمر هدى ،
وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمرأوى ، وأمين أحمد فتح الله .

(٤٩)

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . "رسم الدمغة" . "رسم الدمغة على الاتساع" . عقد .
"تكييف العقد" .

تسليف النقود على رهونات . تصرف قانونى مركب من طبيعة خاصة لا يتحمل التجزئة : خضوعه
لرسم اتساع واحد .

يبين من الأمر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن سير البيونات
المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التى أدخلت عليه
ومن قبله الأمر العالى الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، أن الشارع نظم
أوضاع عملية "تسليف النقود على رهونات" وشروطها وأحكامها على أنها
تصرف قانونى مركب ومن طبيعة خاصة لا تتحمل التجزئة ، ومن ثم فإنه
لا يحصل عليها سوى رسم اتساع واحد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن ميخائيل سليمان جرجس أقام الدعوى رقم ١٦٧٦

سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد مصلحة الضرائب ببراءة ذمته من مبلغ ٥٢٣٤ ج و ٥٠ م وإلغاء المجز الإدارى المتوقع بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٣ واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم باعتبار رسم الدمغة المستحقة عليه هو مبلغ ٢٧٤٦ ج و ٢٠٠ م وبراءة ذمته مما زاد على ذلك ، وقال شرحا لدعواه - ولطلباته المعدلة - إنه يقوم بعمليات التسليف على رهونات وأن مصلحة الضرائب طالبت بمبلغ ٥٤٩٢ ج و ٤٠٠ م رسم دمغة اتساع عن ٥٤٩٢٤ عملية قام بها خلال المسدة من ١٩٥١/١٢/١ إلى ١٩٥٦/٦/١ بواقع ١٠٠ ملجم عن كل عملية باعتبارها عمليتي قرض ورهن شملهما محرر واحد فى حين أن عملية التسليف على رهونات تتضمن عقد رهن حيازى واحد لا عقدين . ودفعت مصلحة الضرائب بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، وفى الموضوع طلبت رفضها . وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٤ حكمت المحكمة حضوريا : أولا - برفض الدفعين وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبقبولها : ثانيا - باعتبار رسم الدمغة على اتساع الورق المستحق على المدعى عن العمليات موضوع النزاع مبلغ ٢٧٤٦ ج و ٢٠٠ م بواقع ٥٠ م عن كل عملية . وألزمت مصلحة الضرائب المصروفات المناسبة و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٢٦ سنة ٧٥ ق . وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصروفات ونحوه جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه جرى فى قضائه على أن عملية تسليف النقود على رهونات هى عملية واحدة لا عمليتان

وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن المادة الخاصة من القانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة صريحة في أنه إذا شملت الورقة الواحدة أحكاماً متعددة فيحصل على كل حكم منها رسم الدمغة المفروض عليه ، وقد تضمنت المحررات محل الدعوى عقد قرض وعقد رهن حيازي في نفس الوقت وكل منهما يختلف في طبيعته وأركانه وأحكامه عن الآخر وبذلك تكون قد اشتملت على حكمين يحصل على كل منهما رسم دمغة الاتساع المفروض عليه ولا يغير من هذا النظر كون الرهن لا ينفصل عن الدين المضمون به وأنه تابع له في صحته وانقضائه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الأمر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن سير البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التي ادخلت عليه — ومن قبله الأمر العالي الصادر في ١٩٠٠/١٢/٢٤ — يبين أن الشارع نظم أوضاع عملية "تسليف النقود على رهونات" وشروطها وأحكامها على أنها تصرف قانوني مركب ومن طبيعة خاصة لا تشمل التجزئة ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم اتساع واحد — وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن رسم الدمغة على اتساع الورق المستحق على كل عملية قام بها المطعون عليه هو ٥٠ ملياً فإنه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمود عباس العمرأوى .

(٥٠)

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” تقدير وعاء
الضريبة “ . ” السنوات المتداخلة “ .

أرباح تجارية وصناعية . سنوات متداخلة . تقديرها من واقع الأرباح الفعلية التي
حققتها المنشأة . قياس أرباح فترة من السنة على أرباح فترة من السنة السابقة .
لا يجوز .

إذا كان الحكم المطعون فيه وهو في صدد محاسبة الممول على أرباحه التجارية
والصناعية عن سقته المالية المتداخلة التي تبدأ من أول فبراير سنة ١٩٤٩ وتنتهى
في ٣١ يناير سنة ١٩٥٠ قد قدر أرباح شهر يناير سنة ١٩٥٠ باعتبار متوسط
أرباح الاحد عشر شهرا السابقة من سنة ١٩٤٩ بطريق القياس على أرباح هذه
الفترة لا من واقع الأرباح الفعلية التي حققتها المنشأة خلال شهر يناير سنة ١٩٥٠ ،
فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوفائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-
تتحصل في أن مأمورية ضرائب الأوبكية قدرت أرباح نمر بشاره تادرس
في الفترة من أول فبراير سنة ١٩٤٩ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٤٢٧ ج
وفي سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٣٦٥ ج واتخذت الأرباح المقدرة في سنة ١٩٥٠ أساسا
لربط الضريبة في السنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ تطبيقا لأحكام
المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ولم يوافق
الممول على هذه التقديرات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في
١٩٥٧/٩/٢٦ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع: أولا - بتقدير أرباح الطاعن
في الفترة من ١٩٤٩/٢/١ إلى ١٩٤٩/١٢/٣١ بمبلغ ٢٠٧ ج . ثانيا - تقدير
أرباح الطاعن عن سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٥٨٥ ج . ثالثا - طبقا لأحكام المرسوم
بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ تكون أرباح
الطاعن في كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ هي مبلغ ٥٨٥ ج وأقام الممول
الدعوى رقم ٤٩٤ سنة ١٩٥٧ تجارى القاهرة الابتدائية طالبا إلغاء هذا القرار
واعتماد محاسبته على أساس أن سنته المالية متداخلة تبدأ في أول فبراير سنة ١٩٤٩
وتنتهى في ١٩٥٠/١/٣١ واتخاذها أساسا لتطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ واعتبار صافي أرباحه في الفترة
من ١٩٤٩/٢/١ إلى ١٩٤٩/١٢/٣١ هي مبلغ ٤٢ ج وفي سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٢٢٥ ج
و بتاريخ ١٩٥٩/٢/١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع
بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه ومحاسبة الطاعن على أساس أن سنته المالية
متداخلة في أول فبراير سنة ١٩٤٩ وتنتهى في ١٩٥٠/١/٣١ وتقدير أرباحه
عن تلك السنة بمبلغ ٢٢٦ ج واتخاذ هذا الرقم أساسا لتقدير أرباح الطاعن في كل
من السنوات ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٥٠ حتى نهاية سنة ١٩٥٤ تطبيقا
لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤
وألزم كلا من الطرفين المصاريف المناسبة لما قضى به وأمرت بالمقاصة
في اتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف
القاهرة طالبة إلغاءه وتأيد قرار اللجنة ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٨
سنة ٧٦ ق . و بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزم المستأنفة المصروفات

ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أنعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها الأولى وطابت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ بعد أن استجاب إلى طلب المطعون عليه محاسبته على أساس أن سنته المالية متداخلة تبدأ في أول فبراير سنة ١٩٤٩ وتنتهى في آخر يناير سنة ١٩٥٠ عاد فقدر أرباح هذا الشهر الأخير بطريق القياس على نتيجة أعمال الأحد عشر شهرا السابقة من سنة ١٩٤٩ لا من واقع ما حققته المنشأة من أرباح فعلية خلال هذا الشهر .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائي الذي أحال إليه في أسبابه — يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه ” وقد انتهت المحكمة إلى وجوب محاسبة الطاعن على أساس أن سنته المالية متداخلة تبدأ في أول فبراير من كل عام وتنتهى في آخر يناير من العام التالي فإن أساس تقدير أرباح السنة المالية الأولى التي تبدأ في أول فبراير سنة ١٩٤٩ وتنتهى في ١/٣١/١٩٥٠ يكون بضرب نتيجة أعمال فترة الأحد عشر شهرا المذكورة وقدرها ٢٠٧ ج في $\frac{12}{11}$ فتكون بذلك نتيجة أرباح السنة الأولى مبلغ ٢٢٥ ج و ٨١٩ م يقرب إلى ٢٢٦ ج “ وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون حيث كان واجبا تقدير أرباح شهر يناير سنة ١٩٥٠ من واقع الأرباح الفعلية التي حققتها المنشأة خلال سنة ١٩٥٠ لا بطريق القياس على أرباح الفترة السابقة من سنة ١٩٤٩ ومن ثم يتعين نقضه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندی ،
وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمراوي .

(٥١)

الطعن رقم ١ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” الأسباب الخاصة بفسخ العقد ” .

فصل العامل بغير مراعاة قواعد التأديب . أو بغير مراعاة مواعيد التبليغ عن الحادث الذي ارتكبه . لا يمنع من اعتباره فسخا لعقد العمل . إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . مثال .

فصل العامل بغير مراعاة قواعد التأديب ، أو بغير مراعاة إجراءات ومواعيد التبليغ عن الحادث الذي ارتكبه ، أو رغم صدور قرار من الجهة المختصة بحفظ التحقيق الذي أجرى بشأنه ، لا يمنع من اعتباره فسخا لعقد العمل بسبب إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية وفقا للفقرة السادسة من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ متى أثبت رب العمل هذا الإخلال ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب المكافأة والتعويض على أن فصل الطاعن من العمل كان له ما يبرره من عدم قيامه بتأدية التزاماته الجوهرية ، إذ من أخص الالتزامات الجوهرية في مثل الطاعن — وبصفته قبانيا متروك الأمر في الوزن لذمته وضميره — أن يكون أميناً في عمله ، فإذا ما تعمد الإخلال بهذه الأمانة كان ذلك مبررا لفصله ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيد / عبد العزيز عنان أقام الدعوى رقم ٤٤١ سنة ١٩٥١ كلى طنطا ضد السيد / كوستا باتريديس بصفته مديرا لشركة حلاجى الأقطان المصرية بالمحلة الكبرى بطلب الحكم أصليا بإعادته إلى العمل واعتبار قرار فصله الصادر فى ١٠/١/١٩٥٩ كأن لم يكن وصرف مرتبه من تاريخ الفصل إلى تاريخ إعادته ومن باب الاحتياط الحكم له بمبلغ ١٣٥٩ ج و ١١٠ م منه ٢١٨ ج و ٧٥٠ م مكافأة مدة الخدمة و ٣٦ ج و ٤٦٠ م بدل الراحة الأسبوعية عن السنة الأخيرة و ٣١ ج و ٢٥٠ م المنحة السنوية عن سنة ١٩٥٨ و ١٨ ج و ٢٣٠ م مرتب شهر بدل إنذار و ١٢ ج و ٧٠٥ م بدل الاجازة السنوية عن السنة الأخيرة و ٦ ج و ٧٥ م أجر متأخر من أول يناير سنة ١٩٥٩ إلى تاريخ الفصل و ٣٥ ج و ٦٤٠ م قيمة التأمين والادخار و ١٠٠٠ ج كتعويض عن الفصل التعسفى مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة الشركة فى أول أغسطس سنة ١٩٤٤ واستمر إلى ١٠/١/١٩٥٩ حيث أخطوته بفصله من الخدمة وإذ تقدم إلى مكتب العمل المختص بشكوى ضد الشركة وتبين للمكتب أن الفصل بسبب نشاطه النقابى ومن حقه أن يطلب إعادته للعمل فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وردت الشركة بأن المدعى أخل بالتزاماته الجوهرية بأن زور فى الدفاتر الخاصة بفرز القطن ووزنه وحررت عن هذه الواقعة الشكوى رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٩ إدارى المحلة . وبتاريخ ٨/٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى أنه التحق بخدمة الشركة من أول أغسطس سنة ١٩٤٤ بمرتب قدره ١٨ ج و ٢٣٠ م شهريا وأنه فصل تعسفيا بسبب نشاطه

التقاضي ولتنفى الشركة ذلك. وبعد تنفيذ حكم التحقيق عادت وبتاريخ ١٣/٦/١٩٦٠ فحكمت حضوريا - أولا: برفض الطلب الأصلي الخاص بإعادة المدعى إلى عمله بالشركة (ثانيا) وفي الطلب الاحتياطي بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ٤١٩ ج و ١٦٢ م والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وألزمت المدعى بباقي المصروفات ورفضت ما عدا ذلك من طلباته . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاءه والحكم أصليا بإعادته إلى عمله ومن باب الاحتياط إلزام المستأنف عليه بصفته بأن يدفع له مبلغ ١٣٥٣ ج و ٧٦٣ م وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٨ سنة ١٠ ق ، وكذلك استأنفته الشركة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤٣ سنة ١٠ ق ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوعهما : أولا- بالنسبة للطلب الأصلي المرفوع من عبد العزيز عنان وهو إعادته إلى عمله بالشركة برفض استئنافه وتأيد الحكم المستأنف . ثانيا- بالنسبة لباقي الطلبات في الاستئنافين بتعديل الحكم المستأنف وإلزام كوس-تا باتريديس بصفته بأن يدفع لعبد العزيز عنان مبلغ ٢١ ج و ٧٠ م ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . ثالثا- بضم مصروفات الدرجتين وإلزام عبد العزيز عنان بأربعة أخماسها على أن تتحمل الشركة الخمس الباقي مع المقاصة في أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم يبد دفاعا ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب إعادة الطاعن إلى العمل ورفض طلب المكافأة والتعويض وبدل الإنذار على أن فصله إنما كان بسبب إخلاله بالتزاماته الجوهرية ولما نسب إليه من تزوير في قسائم وزن القطن ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجوه : أولا - أن واقعة التزوير الأولى التي نسبت إلى الطاعن في ٣٠/١٢/١٩٥٨ بلغ عنها في ٢٠/١/١٩٥٩ وطبقا للمادة ٢٩ من المرسوم بقانون

رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يجوز اتهام العامل في مخالفة مضي على كشفها أكثر من خمسة عشر يوما وواقعة التزوير الثانية التي نسبت إليه في ١٩٥٩/١/٩ لم تبلغ للجهات المختصة خلال أربعة وعشرين ساعة من وقت علم الشركة بوقوعها كما تقضى بذلك المادة ٤٠ من القانون ومن الخطأ استناد الحكم إلى هاتين الواقعتين كمبرر لحرمان الطاعن من المكافأة والتعويض . وثانيها — أنه جرى في قضائه على أن فصل العامل لإخلاله بالتزاماته الجوهرية لا يحتاج إلى تحقيق وأن سؤال رب العمل للطاعن وزميله محمد الغريب شفويا فيما جاء بالدفتري من تزوير يعتبر تحقيقا يبيح له فصل الطاعن ، في حين أنه طبقا للمادة الرابعة من القرار الوزاري الخاص بتأديب العمال لا يجوز توقيع عقوبة تأديبية على العامل إلا بعد إبلاغه كتابة بما نسب إليه والتحقيق معه وسماع دفاعه وتدوين ذلك كله في محضر يحفظ بمحل العمل . وثالثها — أنه إذ أقر فصل الطاعن رغم أنه تم قبل الإبلاغ عن الحادث وقبل صدور قرار من الجهة المختصة بشأنه ورغم أن النيابة العامة أمرت بحفظ التحقيق الذي أجرى فيه فإنه يكون قد خالف المادة ٣٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وهي لا تجز فصل العامل الذي ينسب إليه ارتكاب أية جناية أو جنحة داخل دائرة العمل وإنما لصاحب العمل أن يقفه من تاريخ تبليغ الحادث إلى السلطة المختصة إلى حين صدور قرار منها في شأنه .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملة بأن فسخ عقد العمل وفصل العامل بغير مراعاة قواعد التأديب أو بغير مراعاة إجراءات ومواعيد التبليغ عن الحادث الذي ارتكبه أو رغم صدور قرار من الجهة المختصة بحفظ التحقيق الذي أجرى بشأنه ، لا يمنع من اعتباره فسخا لعقد العمل بسبب إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية وفقا للفقرة السادسة من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ متى أثبت رب العمل هذا الإخلال وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على أن "فصل الطاعن من العمل كان له ما يبرره من عدم قيامه بتأدية التزاماته الجوهرية ، إذ من أخص الالتزامات الجوهرية في العامل بصفة عامة أن يكون أميناً في عمله وبصفة خاصة في مثل المستأنف — الطاعن — وبصفته قبانيا متروك الأمر في الوزن لذمته وضميره

فاذا ما تعمد الإخلال بهذه الأمانة حتى أخطأ في تنفيذ هذا الالتزام أو أساء تنفيذه كان ذلك خطأ جسيماً يدل على عدم صلاحيته وغير خليك بالثقة وكان ذلك مبرراً لعدم استمراره في العمل وفصله فوراً " فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والفساد في الإسناد وفي الاستدلال من وجوه: أولها — أنه فسر أقوال شهود الإثبات تفسيراً خاطئاً فقد قرروا جميعاً أن فصل الطاعن كان لنشاطه النقابي ومع ذلك مسخ الحكم أقوالهم وأخذ بعكس الظاهر الصريح منها واتخذ من عدم معرفة أحدهم مرتب الطاعن قرينة على كذبه . وثانيها — أنه حمل الطاعن وزر التزوير في قسائم الوزن بحجة أن زميله هو الذي بلغ عن الحادث مع أن مجرد التبليغ قد يكون ستاراً لدرء التهمة عن نفسه (وثالثها) أنه عند سؤال مدير الشركة بمكتب العمل قرر أنه "على استعداد لأداء المكافأة للطاعن حسب القانون" . ومع أن هذا الإقرار حجة على الشركة وليس فيه مخالفة للنظام العام ، فقد فسر الحكم عبارة "حسب القانون" . على أن المقصود بها إذا كان القانون يسمح بالمكافأة ، في حين أن المقصود منها مقدار المكافأة لا استحقاقها في ذمة الشركة أو عدم استحقاقها .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها أمر تستقل به محكمة الموضوع إلا أن تخرج بها إلى مالا يؤدي إليه مدلولها ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على جملة اعتبارات منها أن شهود الإثبات لم يبينوا مظاهر نشاط الطاعن النقابي حتى يمكن الاطمئنان إلى أقوالهم ، ومردود في الوجه الثاني بما أورده الحكم من أنه " بالرجوع إلى الشكوى الإدارية رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٩ إداري المحالة يبين أن جميع من سئلوا فيها القوا مسؤولية تغيير أرقام رسالة

١٩٥٩/١/٨ على الطاعن ، وأنه ” لو كان محمد الغريب هو الذى زور لما كان فى حاجة إلى التغير وكان يثبت الرقم الذى يريد أولا هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن محمد الغريب هو الذى بلغ عن هذا التغير ولو كان فاعله لما أبلغ ومن جهة ثالثة لو كان محمد الغريب هو الذى قام بالتغير لتبين ذلك التغير عبد العزيز عنان وراجع فيه وأبلغ عنه لأن التغير والمحو وإثبات أرقام جديدة ظاهر بشكل واضح“ ومردود فى الوجه الثالث بأن تفسير المحررات تستقل به محكمة الموضوع ما لم تنحرف عن مدلولها الظاهر ، وحمل عبارة الإقرار على الوجه الذى استظهره الحكم وعلى أن ” مرد الأمر فى المكافأة هو القانون “ ليس فيه خروج عن مدلولها وما يحتمله الفهم منها .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٥

بريامة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأمين أحمد فتح الله .

(٥٢)

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” مكافأة نهاية الخدمة ” .

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . استقالة العامل . إعمال حكم المادة ٨٠ في شأن
مكافأة نهاية الخدمة .

مؤدى ما نصت عليه المادتان ٣٧ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادتان ٧٣ و ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ أن مكافأة العامل الذى يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبحت تحكمها المادة ٧٣ من هذا القانون — والاستثناء الوارد عليها — والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومكافأة العامل الذى يستقيل أصبحت تحكمها المادة ٨٠ من القانون بعد أن يرجع فى حسابها إلى المادة ٧٣ فيستحق ثلث المكافأة إذا كانت مدة خدمته تزيد عن سنتين ولا تبلغ خمس سنوات بثلاثين يوماً إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق المكافأة كاملة إذا ما جاوزت مدة خدمته عشر سنوات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن يوسف جورج قطاع أقام الدعوى رقم ٢١٨٥ سنة ١٩٥٩ عمال كلى القاهرة ضد الشركة المتحدة للتأمين طلب فيها الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٦٦ ج و ٦٧٢ م والفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية ، وقال بيانا لدعواه إنه كان يعمل لدى الشركة منذ ١١/١٢/١٩٤٦ وقدم استقالته من عمله ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ وبلغ مرتبه وقت استقالته ٣٢ ج و ٥٨٠ م يضاف إليه مرتب شهر منويا أى بمتوسط قدره ٣٥ ج و ٢٩٥ م - وإذ نازعت الشركة فى استحقاق مكافأة مدة الخدمة طبقا للمادة ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقد انتهى إلى طلب الحكم له بها ، وردت الشركة بأن المادة ٤٤ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ هى الواجبة التطبيق إلى تاريخ صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى ٨/٤/١٩٥٩ وهى تجعل للعامل الحق فى نصف المكافأة متى كانت الاستقالة بعد مضى خمس سنوات من التحاقه بالعمل وأقرت بمدة خدمته ومرتبه وأنه يستحق مكافأة قدرها ١٩٢ ج و ٩٤٠ م وطلبت رفض الدعوى فيما زاد على ذلك . وبتاريخ ١٣/٢/١٩٦٠ قضت المحكمة بالزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٣٦٦ ج و ٦٧٢ م والمصاريف المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . واستأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ١٩٢ ج و ٩٤٠ م وقيد استئنافها برقم ٤٠٢ سنة ٧٧ ق . وبتاريخ ٢٩/١/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة المستأنفة بأن تدفع للمستأنف عليه مبلغ ١٩٤ ج و ١٢٢ م والمصروفات المناسبة وأعفت المستأنف عليه من باقىها . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق

النقض للأسباب التي ضمنها تقرير الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث تنازل الطاعن عن السببين الأول والثاني وطلب نقض الحكم للسبب الثالث ، ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وصممت النيابة العامة على ما أبدته بمذكرتها طالبة نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باستحقاق الطاعن نصف المكافأة عن مدة خدمته السابقة على صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا المكافأة كاملة — استنادا إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — والتي أضيفت بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ — تقرر قاعدة عامة لتقدير مكافأة مدة الخدمة في جميع صورها وبما فيها حالة الاستقالة ورتب على ذلك وجوب تطبيق المادة ٤٤ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على واقعة الدعوى وحساب مكافأة الطاعن وقد انتهى به هذا التطبيق إلى عدم استحقاقه المكافأة كاملة — وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجهين : أولهما — أنه اعتبر أن الفقرة الثانية من المادة الثانية التي أضيفت بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ تقرر قاعدة عامة لتقدير مكافأة مدة الخدمة وبما فيها حالة العامل المستقيل ، في حين أنه يؤخذ من هذا القانون ومذكرته الإيضاحية أن الشارع لم يقصد به إلا الحد من إطلاق نص المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمتعلقة بكيفية حساب المكافأة التي يستحقها العامل عند انتهاء خدمته بغير الاستقالة لا تقدير مكافأة مدة الخدمة في جميع صورها . وثانيها — أنه اعتبر أن المادة ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تقرر حالة من حالات احتساب مكافأة مدة الخدمة هي حالة مكافأة العامل المستقيل في حين أنه لا دخل لها في احتساب المكافأة أصلا وإنما أحالت إلى المادة ٧٣ فيما يتعلق بحساب المكافأة على أساس مدة الخدمة واقتصرت على بيان أثر الاستقالة على حق العامل في المكافأة التي وضعت المادة ٧٣ قواعد احتسابها ، وقد أدى به هذا الخطأ وتطبيق المادة ٤٤ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على واقعة الدعوى — بالرغم من أنها ألغيت ولم يعد ثمة حل لتطبيقها على الاستقالة التي حدثت بعد الغائها — إلى إهدار نصف حق الطاعن في المكافأة الذي تقرر له المادة ٧٣ وتقره عليه المادة ٨٠ بالرغم من انتهاء خدمته بالاستقالة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يبين أنه فرق في مقدار مكافأة الخدمة بين حالتى فصل العامل واستقالته وذلك بما نص عليه في المادة ٣٧ من أنه إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفصل صادرا من جانب صاحب العمل في العقود المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس "أجر نصف شهر على كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة على أجر سنة ونصف للعمال المعيّنين بالمهنية الشهرية"، وما نص عليه في المادة ٤٤ من أنه يجوز للعامل بعد إعلان صاحب العمل طبقا لأحكام المادة ٣٦ أن يستقيل من العمل بعد مضي خمس سنوات من الخدمة على ألا يستحق في هذه الحالة إلا نصف المكافأة المنصوص عليها في المادة ٣٧ — كذلك وبالرجوع إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يبين أنه التزم ذات الوضع وذلك بما نص عليه في المادة ٧٣ من أنه إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن فترة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ويتخذ الأجر الأخير أساسا لحساب المكافأة وما نص عليه في المادة ٨٠ من أنه يجوز للعامل بعد إعلان صاحب العمل طبقا لأحكام المادة ٧٢ أن يستقيل من العمل ويستحق في هذه الحالة ثلث المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ إذا كانت مدة خدمته تزيد على سنتين وقبل أن تبلغ خمس سنوات وثلاثيها إذا لم تبلغ مدة الخدمة عشر سنوات ويستحق المكافأة كاملة إذا استقال بعد عشر سنوات وبمقتضى القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ — ولا اعتبارات رآها الشارع وأفصح عنها في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — أضيفت إلى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل فقرة جديدة نص فيها على أنه "لا يسرى حكم المادة ٧٣ من القانون المرافق فيما يتعلق بمكافأة مدة الخدمة السابقة على العمل به إلا في حدود ما كان منصوصا عليه في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ وعلى أساس الأجر وقت انقضاء العقد" وأسند العمل بها إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومؤدى هذه النصوص مجمعة

أن مكافأة العامل الذى يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبحت تحكمها المادة ٧٣ من هذا القانون — والاستثناء الوارد عليها — والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومكافأة العامل الذى يستقيل أصبحت تحكمها المادة ٨٠ من القانون بعد أن يرجع فى حسابها إلى المادة ٧٣ فيستحق ثلث المكافأة إذا كانت مدة خدمته تزيد عن سنتين ولا تبلغ خمس سنوات وثلاثيها إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق المكافأة كاملة إذا ما تجاوزت مدة خدمته عشر سنوات — وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن التحق بخدمة الشركة فى ١١/١٢/١٩٤٦ واستقال فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ — وبعد تاريخ العمل بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ — فإنه بذلك وطبقا للمادة ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يستحق مكافأته كاملة عن هذه المدة — إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الطاعن لا يستحق إلا نصف المكافأة طبقا للمادة ٤٤ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ولما جاء فى الحكم الابتدائى من أسباب يتعين تأييده .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل .

(٥٣)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" :

(١) استئناف . "رفع الاستئناف" . "صحيفة الاستئناف" . أحوال شخصية . وقف .

استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه للواد الخاصة به الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الخطأ في رقم الحكم المطعون فيه والمحكمة التي أصدرته . لا بطلان .

(ب) وقف . "شرط الواقف" . "تفسيره" . "الاستحقاق في الوقف" .

إنشاء الوقف . دلالة على جعل الاستحقاق ليس منوطاً بوصف يدخله في نطاق الوقف على وجوه البر . مثال .

١ - إذ ألغى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ "بالغاء المحاكم الشرعية" بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ واستبقى من بين ما استبقاه الفصلين الأول والثاني من الباب الخامس وما اشتملا عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والاستئناف ونص في المادة الخامسة منه على أن "تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية عدا الأحوال الشخصية التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكمل لها" فانه يكون قد دل على أنه أراد أن يبقى استئناف الأحكام

الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والتي رؤى من الخير الإبقاء عليها ، لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، كما دل على أن لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الذي يجب إلزامه وبتعين الرجوع إليه في ضوابطه وإجراءاته ^(١) فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف استناداً إلى أنه " وإن كان قد تبين من مراجعة صحيفة الاستئناف أن المستأنفة أخطأت حقيقة في بيان رقم القضية المستأنفة بالحكم الصادر فيها والمحكمة التي أصدرته إلا أنه ظاهر من تلك الصحيفة بصفة جلية أن المراد استئنافه هو الحكم الذي صدر في ١٩٥٧/٣/٢٥ باستحقاق المستأنف ضده الأربعة أفدنة شائعة في أطيان وقف نياوند البيضاء الجركسية وفي هذا تعريف كاف بالحكم المستأنف " وأن " المادة ٣١٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الواجبة التطبيق في هذه القضية إنما تستلزم فقط في هذا الشأن بيان تاريخ الحكم المستأنف في صحيفة الاستئناف والأسباب التي بنى عليها وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف " ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا وجه للتحدي بالمادة ٣١١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية في هذا الخصوص وما نصت عليه من أن الاستئناف يقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف إذ هي تتحدث عن المحكمة التي تقدم إليها ورقة الاستئناف لا عن البيانات التي يجب أن تشمل عليها هذه الورقة .

٢ — متى كان بين من كتاب الوقف أن الواقفة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها يكون وقفاً مصروفاً ريعه على من يبين فيه " فمن ذلك عشرون فدانا على الشيوع تكون وقفاً مصروفاً ريعها على الست تسالى الدين السودا بنت عبد الله مدة حياتها ثم من بعدها يكون منها أربعة أفدنة مصروفاً ريعها على الشيخ محمد التالى لكتاب الله المبين بن محمد بن عيسى من مدينة الفيوم الفقى المرتب للدفن — الطاعن — ومن بعده يكون ذلك لمن يترتب للدفن من الفقهاء بعده الحافظين للقرآن بشرط أن يقرأ سورة يس على القبرين المذكورين في كل يوم " ،

(١) نقر ٢٨/١٠/١٩٦٢ الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٠ ق الأحوال شخصية السنة ١٤ ص ١٠٧٣ .

فان ظاهر هذا الانشاء يدل على أن الواقعة لم تجعل استحقاق الطاعن للقدر الموقوف عليه منوطا بوصف يدخله في نطاق الوقف على وجوه البر وإنما هو صلة واستحقاق خاص به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن — الشيخ محمد محمد العيسوى — أقام الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٥٦ كلى الفيوم للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف بطلب استحقاقه للأربعة أفدنة الموضحة فى صحيفة افتتاح الدعوى وعدم تعرضه له فيها مع إلزامها بالمصاريف ، وقال بيانا لدعواه إنه بموجب حجة الوقف المؤرخة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٠٥ وقفت المرحومة السيدة نهاوند البيضاء الجركسية ١٤٨ ف و ١١ ط و ٢١ س أطيانا زراعية كائنة بزمام مركز أطسا (محافظة الفيوم) على نفسها مدة حياتها ومن بعدها على من ذكرتهم بحجة الوقف وأنه يستحق فى هذا الوقف أربعة أفدنة شائعة فيه آلت إليه ملكيتها بمقتضى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وإذ نازعته الوزارة فى الاستحقاق فقد انتهى إلى طلب الحكم له به وردت وزارة الأوقاف بأن الأطيان الموقوفة على المدعى هى وقف خيرى فلا يعتبر الوقف منتهيا فيه . وبجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة باستحقاق المدعى للقدر المتنازع عليه مع إلزام المدعى عليها بالمصاريف . واستأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم طالبة الغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٨ سنة ٧٤ قضائية القاهرة ودفع المستأنف عليه ببطلان الاستئناف لأنه مرفوع عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥١ لسنة ١٩٥٦ كلى بنى سويف التى لم يكن خصما فيها لا الحكم الصادر

باستحقاقه في الدعوى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ كلى الفيوم للأحوال الشخصية اذ بذلك يكون الحكم الصادر لصالحه لم يستأنف وطلب من باب الاحتياط رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع الزام المستأنفة بالمصاريف وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفع بطلان الاستئناف وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده مع الزامه بالمصاريف عن الدرجتين وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . . . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالة الى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها الى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن دفع ببطلان الاستئناف لعدم اشتمال صحيفته على بيان صحيح للحكم المستأنف إذ جاء بها أنه صادر من محكمة بنى سويف الابتدائية في الدعوى رقم ٥١ سنة ١٩٥٦ في حين أن الحكم الذى قضى له بالاستحقاق صادر من محكمة الفيوم الابتدائية في الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٥٦ وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع استنادا إلى أن الظاهر من صحيفة الاستئناف أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بين طرفي الخصومة بجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ وإلى أن المادة ٣١٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا توجب اشتمال صحيفة الاستئناف على بيان المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف ، وهو خطأ ومخالفة للقانون اذ أن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات أوجبت أن تشمل صحيفة الاستئناف على بيان الحكم المستأنف ونصت على بطلان الاستئناف اذ لم يحصل على هذا الوجه وللمحكمة أن تحكم ببطلانه من تلقاء نفسها ، وبيان المحكمة التى أصدرت الحكم لا يفي عنه ذكر تاريخ الحكم المستأنف لتعدد الأحكام التى تصدر من المحاكم المختلفة ومن المحكمة الواحدة في اليوم الواحد ، كما أن المادة ٣١١ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وقد أوجبت أن يقدم الاستئناف الى المحكمة التى أصدرت الحكم ، تكون قد أوجبت ضمنا بيان المحكمة التى أصدرته .

وحيث إن هذا النمي في غير محله ذلك أنه وقد ألغى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ "بإلغاء المحاكم الشرعية" بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ واستبقى من بين ما استبقاه الفصلين الأول والثاني من الباب الخامس وما اشتملا عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والاستئناف ونص في المادة الخامسة منه على أنه "تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المليية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها" فإنه بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون قد دل على أنه أراد أن يبقى استئناف الأحكام الصادر في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والتي رؤى من الخيرة الإبقاء عليها ، لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع إليه في ضوابطه وإجراءاته ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى أنه "وإن كان قد تبين من مراجعة صحيفة الاستئناف أن المستأنفة أخطأت حقيقة في بيان رقم القضية المستأنف الحكم الصادر فيها والمحكمة التي أصدرت هذا الحكم إلا أنه ظاهر من تلك الصحيفة بصفة جلية أن المراد استئنافه هو الحكم الذي صدر في ١٩٥٧/٣/٢٥ باستحقاق المستأنف ضده الأربعة أفدنة شائعة في أطيان وقف نهاوند البيضاء الجركسية وفي هذا تعريف كاف بالحكم المستأنف" وأن "المادة ٣١٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الواجبة التطبيق في هذه القضية إنما تستلزم فقط في هذا الشأن بيان تاريخ الحكم المستأنف في صحيفة الاستئناف والأسباب التي بنى عليها وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف" ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا وجه للتحدي بالمادة ٣١١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في هذا الخصوص وما نصت عليه من أن الاستئناف يقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف

إذ هي تتحدث عن المحكمة التي تقدم إليها ورقة الاستئناف لا عن البيانات التي يجب أن تشمل عليها هذه الورقة .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الواقعة اشترطت صراحة استحقاق الطاعن ريع الأربعة أفدنة محل الدعوى وعرفته بأنه "الشيخ محمد التالي لكتاب الله المبين بن محمد بن عيسوي" ، وقول الواقعة إنه من بعده يكون الريع لمن يرتب للدفن من الفقهاء وبشرط أن يقرأ سورة يس على القبرين المذكورين هو شرط خاص بمن يستحق بعده لوجود الفاصل الواضح في قولها " ومن بعده يكون لمن يرتب للدفن " يضاف إلى ذلك أن الواقعة خصصت للخيرات الميمنة في حجة الوقف أجورا مقدرة بمبالغ محددة ولم تخصصها بشيء من ريع الأطيان الموقوفة وفي ذلك ما يدل على أنها أرادت إعطاء الطاعن استحقاقا في الوقف مدى حياته جزاء ما قام به من خدمات نحوها ولا وجه للقول أن استحقاق الطاعن لأطيان النزاع وتملكه إياها من شأنه أن يعطل وجه الخيرات لأن جميع الأوقاف الأهلية مآلها البر الخالص ، وإذ جرى الحكم المطعون فيه على أن الأطيان الموقوفة على الطاعن وقف خيري فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يبين من كتاب الوقف أن الواقعة السيدة / نهاوند البيضاء الجرسكية أنشأت وقفها "على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها يكون وقفا مصروفا ريعه على من يبين فيه فمن ذلك عشرون فدانا على الشيوع تكون وقفا مصروفا ريعها على الخيرات والمبرات الموضحة . . ومنها أربعة عشر فدانا على الشيوع تكون وقفا مصروفا ريعها على الست تسالي الدين السودا بنت عبد الله مدة حياتها ثم من بعدها يكون منها أربعة أفدنة مصروفا ريعها على الشيخ محمد التالي لكتاب الله المبين بن محمد بن عيسوي من مدينة الفيوم وفقى المرتب للدفن - الطاعن - ومن بعده يكون ذلك لمن يرتب للدفن

من الفقهاء بعده الحافظين للقرآن بشرط أن يقرأ سورة يس على القبرين المذكورين في كل يوم والعشرة أفدنة الباقية بمصروفا ريعه على الجمعية الخيرية بمصر المحروسة . . . “ وظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقعة لم تجعل استحقاق الطاعن للقدر الموقوف عليه منوطا بوصف يدخله في نطاق الوقف على وجوه البر وإنما هو صلة واستحقاق خاص به يؤيد ذلك أنها غايرت في استحقاق هذا القدر بالنسبة لمن ينتقل إليه ويستحقه من بعده بقولها ”ومن بعده يكون ذلك لمن يترتب للدفن من الفقهاء بعده الحافظين للقرآن بشرط أن يقرأ سورة يس . . . “ وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن مصرف الأطيان محل النزاع هو جهة بروليس استحقاقا للطاعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى على ،
وحافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٥٤)

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٠ القضائية :

إجارة . " الترامات المستأجر " . " استعماله العين المؤجرة فيما أعدت له " .
شركة .

إفراك المستأجر آخر معه فى استغلال العين المؤجرة . شأن الشريك فى شغل العين المؤجرة
شأن المستأجر .

إذا كان الطاعنان يشتركان مع المستأجرة الأصلية فى إدارة المقهى التى أقيمت
على عين النزاع فإن وجودهما أصلا فى عين النزاع المؤجرة لا يكون بطريق الغصب
بل بمقتضى عقد الشركة فإذا كانت هذه الشركة مباحة ولا شىء فى القانون
ولا فى عقد الإيجار المحرر بين المؤجر والمستأجرة يمنع من قيامها فإن الطاعنين
يكون شأنهما فى شغل العين المؤجرة شأن المستأجرة فىسرى عليهما ما يسرى عليها
بالنسبة لطلب الإخلاء بعد انتهاء مدة الإجارة والمحكمة المختصة بنظر هذا
الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن فى أنه بعقد تاريخه ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ أجر المطعون ضده الأول

إلى المطعون ضدها الثانية قطعة أرض فضاء مبينة بالعقد لتكون مقهى لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول مارس سنة ١٩٥٠ وتنتهى فى آخر فبراير سنة ١٩٥٣ ونص فى العقد أنه بانتهاء هذه المدة يصبح العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار وأنه يتعين على المستأجرة تسليم العين المؤجرة فى نهاية المدة المذكورة كما نص فى العقد على أن الأجرة الشهرية هى ١١ ج تدفع مقدما فى أول كل شهر وجاء بالبند العاشر منه أنه لا يجوز للمستأجر أن يؤجر من باطنه أو يتنازل عن هذه الإيجارة للغير — وبمقد مؤرخ ١٩٥٠/٢/٩ وثابت التاريخ فى ١٩٥٠/٧/١١ كونت المستأجرة شركة تضامن منها ومن السيدة إيرين جورج بروفاكس والمطعون ضده الثانى إبراهيم أحمد محمد وجاء بالعقد أن إسم الشركة هو شركة كازينو الكورنيش لصاحبها السيدة حكمت محمد خليفة وشركائها وأن مركز الشركة بميدان كوبرى عباس الثانى بملك المطعون ضده الأول ورأس مالها ٨٤٠ ج وزع وفقا لما هو مبين بالعقد ونص فى العقد على أن غرض الشركة هو إقامة كازينو ومقهى على النيل بالجيزة — وبمقد ثابت التاريخ فى ١٩٥١/٢/٢٤ أدخل الشركاء السابق ذكرهم الطاعن محمد حسنى عبد الحميد شريكا معهم واتفق بينهم على أن تسمى الشركة باسم شركة كازينو الكورنيش محمد حسنى عبد الحميد وشركاه وأن غرضها هو ذات الغرض الثابت بعقد الشركة الأول — ولما انتهت مدة الإجارة لم تخل المستأجرة الأرض المؤجرة فأقام المؤجر الدعوى المستعجلة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٣ الجيزة طالبا طردها من العين إلا أن هذه الدعوى تمت صلحا وتعهدت المستأجرة بالإخلاء فى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٤ ولما لم تقيم هذه الأخيرة بالإخلاء فى الميعاد المتفق عليه أقام المؤجر الدعوى المستعجلة رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٥٤ الجيزة طالبا طردها من العين لبقائها فيها بغير سند وبطريق الغصب وبمجلس ١٩٥٤/١٢/٢ تدخل إبراهيم أحمد الطاعن الثانى وطلب قبوله خصما منضا للمستأجرة كما قام المؤجر بإدخال كل من السيدة إيرين جورج بروفاكس ومحمد حسنى عبد الحميد وحامد حسنين وفتحى كامل خصوما فى الدعوى ليسمعوا الحكم بطرد المستأجرة من العين المؤجرة وكان دفاع المدخلين فى الدعوى المستعجلة أنهم شركاء فى المنشأة التى أقيمت على العين المؤجرة وأصحاب مصلحة فى البقاء فيها وقد أصدرت محكمة الأمور المستعجلة حكما بعدم الاختصاص فأقام المطعون

ضد الأول وهو المؤجر الدعوى الابتدائية رقم ١٩٢ سنة ١٩٥٧ كلى الحيزة ضد المطعون ضدها الثانية والطاعتين وباقي شركائهم بعريضة مملنة لهم في ١٧/٣/١٩٥٧ قال فيها إنه بان له من دفاعهم في القضية المستعجلة رقم ٥٦٠ سنة ١٩٥٤ الحيزة أن المستأجرة الأصلية قد أحلتهم محلها في الإيجار وأنهم أنشأوا فيما بينهم شركة لاستغلال قطعة الأرض المؤجرة ولما كانت الإجارة قد أصبحت مشاهرة بعد أكتوبر سنة ١٩٥٤ فقد نبه عليهم المؤجر رسميا بالإخلاء في ٢١/٨ و ٦ و ١٦/٩/١٩٥٦ وانتهى المدعى إلى طلب الحكم بإخلاء قطعة الأرض المؤجرة - دفع المدعى عليها محمد حسنى عبد الحميد وإبراهيم أحمد محمد (الطاعتان) بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية لأن الدعوى مما تختص بها المحكمة الجزئية طبقا للمادة ٤٦/١ من أفعات وبتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٩ قضت محكمة الحيزة الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها بنظر الدعوى وبإخلاء المدعى عليهم من العين المؤجرة الميمنة بالعقد المؤرخ ١٠/٢/١٩٥٠ - استأنف الطاعتان وكذا السيدة إيرين جورج بروفاكس هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ١١١٠ سنة ٧٦ ق القاهرة وبجلسة ٨/٣/١٩٦٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٢/٢/١٩٦٣ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعتين ينعيان على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أن الثابت في صحيفة افتتاح الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى أن رافعها المطعون ضده الأول ضمنها أنه نبه على المدعى عليهم ومنهم الطاعتان رسميا في ٢١ أغسطس و ٦ و ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها خالية في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٦ وإلا فسيرفع الدعوى بطردهم وهذا القول من جانبه اقرار قضائى منه ببيان العقد حتى أكتوبر سنة ١٩٥٦ وأنه يبنى طلب الإخلاء

على أساس انقضاء العقد بمقتضى التنبيه المعلن إليهم ومن ثم يكون تكيف الدعوى أنها طلب اخراج مستأجر انقضى عقد الإيجار الصادر إليه والذي لم يتجاوز الأجرة السنوية فيه ٢٥٠ جنيها لأن يده على العين المؤجرة بعد انقضاء العقد تعتبر يد غاصب — والدعوى على هذا النحو تدخل في الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية طبقا للسادة ١/٤٦ مرافعات إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى على اعتبار أنها غير مقدرة القيمة فخرج بذلك على أحكام القانون بخالفته قواعد الاختصاص النوعي التي تعتبر من النظام العام .

وحيث إنه يبين من الوقائع التي تقدم ذكرها أن الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى على ما قرره من أن يد الطاعنين كانت بغير سند من القانون إذ أن عقد الإيجار قد انتهى وأن المؤجر لم يوافق على بقاء الطاعنين في العين المؤجرة مما يعتبر معه وضع يدهما بطريق الغصب وتكون الدعوى بهذا الوضع غير مقدرة القيمة مما تختص به المحكمة الابتدائية — وهذا القول غير سديد في القانون ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين كانا يشتركان مع المستأجرة الأصلية في إدارة المقهى التي أقيمت على عين النزاع بمقتضى عقدى شركة ثابتى التاريخ الأول في فبراير سنة ١٩٥٠ والثانى في فبراير سنة ١٩٥١ فإن وجودهما أصلا في العين المؤجرة لم يكن بطريق الغصب بل كان بمقتضى عقدى الشركة السالفة الإشارة إليهما وهذه الشركة مباحة ولاشئ في القانون ولا في عقد الإيجار المحرر بين المطعون ضده الأول والمطعون ضدها الثانية يمنع من قيام هذه المشاركة في الاستغلال ومن ثم يكون شأنهما في شغل العين المؤجرة شأن المستأجرة فيسرى عليهما ما يبرى عليها بالنسبة لطلب الاخلاء بعد انتهاء مدة الإيجارة والمحكمة المختصة بنظر هذا الطلب وإذا استند المؤجر (المطعون ضده الأول) في طلب إخلاء العين

المؤجرة — على ما بين من صحيفة دعواه المقدمة بملف الطعن — الى التنبيه الموجه منه الى المستأجرة الأصلية والطاعنين الشاغلين معها للعين بموجب عقدى الشركة آتقى الذكر فان الاختصاص ينظر ذلك الطلب يكون للمحكمة الجزئية عملا بالمادة ١/٤٦ من قانون المرافعات لأن الأجرة السنوية لا تزيد على مائتين وخمسين جنيها. و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باختصاص المحكمة الابتدائية ينظر الدعوى فانه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد أوجب في المادة ١٣٥ من قانون المرافعات على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٥٥)

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) استئناف . ” تحضير الاستئناف ” . ” ضم ملف الدعوى الابتدائية ” .

التزام قلم الكتاب بضم ملف الدعوى الابتدائية خلال العشرين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف . إغفاله لا يترتب عليه وقف السير فى الاستئناف .

(ب) استئناف . ” تحضير الاستئناف ” . ” إعادة إعلان المستأنف عليه ” .
” سقوط الحصومة فى الاستئناف ” .

التزام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع الأخير مذكرة بدفاعه فى الميعاد . إغفاله لا يترتب عليه وقف السير فى الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء .
انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى دون قيام المستأنف بهذا الإجراء . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الحصومة .

١ — يبين من نصوص المواد ٤٠٧ و ٤٠٧ مكررا ، ٤٠٧ مكررا / ١ ، ٤٠٧ مكررا / ٢ ، ٤٠٨ مرافعات أن المشرع وإن كان قد أوجب على قلم الكتاب أن يضم ملف الدعوى الابتدائية خلال العشرين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف ، إلا أنه لم يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد أى أثر بالنسبة لإجراءات تحضير الاستئناف ولم يعلق السير فيها على اتخاذ هذا الإجراء ، وإنما جعل بدء جريان مواعيد هذه الإجراءات من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف ، ومن ثم فلا ينبى على عدم مراعاة قلم الكتاب الميعاد الآنف وقف السير فى الاستئناف إلى أن يتم إجراء ضم الملف ذلك أن المستأنف ملزم باتخاذ الإجراءات التالية فى مواعيد محددة تبدأ من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف .

(٢ - ١٢ - م)

٢ — إذ أوجب المشرع في المادة ٤٠٧ مكررا ١/ من قانون المرافعات على المستأنف أن يعيد إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخولة له في المادة ٤٠٧ مكررا وعلق المشرع في المادة ٤٠٧ مكررا ٢/ اتخاذ الإجراء التالى من إجراءات الاستئناف وهو تعيين العضو المقرر وما يتلو ذلك من تحديد الجلسة التى تنظر فيها القضية على انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادة السابقة ومن بينها ميعاد الخمسة عشر يوما المخول في المادة ٤٠٧ مكررا ١/ للمستأنف عليه تقديم مذكرة بدفاعه والذي لا يبدأ سريانه إلا من إعادة إعلانه ، فإنه يترتب على عدم قيام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه وقف السير فى الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء. فإذا انقضت سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى دون أن يقوم المستأنف بهذا الإجراء جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير فى الاستئناف يكون فى هذه الحالة بسبب امتناع المستأنف عن القيام بإجراء أوجبه عليه القانون صراحة (١).

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما على الوزارة الطاعنة الدعوى رقم ٦٤١٠
سنة ١٩٥٥ أمام محكمة القاهرة الابتدائية وطلبا فيها الحكم بإلزامها بأن تؤدى إليهما
مبلغ ٥٦٦ ج ٦٦٥ م وفوائده بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد
وقالا شرحا لدعواهما إنهما يملكان العقار رقم ٣٤ بشارع فؤاد الأول
بالاسكندرية وقد استولت عليه الوزارة بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

(١) قضا ١٩٦٥/١/٢٨ الطعن رقم ٣٨٦ س ٢٩ ق العدد الحالى .

للانتفاع به كعهد خاص للعلماء وقدرت لجنة التعويضات بمحافظة الاسكندرية
 إيجارا شهريا له بواقع ٤٦ ج و ٨٧٥ م ولكن الوزارة الطاعة رفضت الوفاء بالأجرة
 على هذا الأساس بدعوى أن الأجرة — القانونية هي ٣١ ج و ٢٥٠ م وأصرت على
 ألا تدفع للطعون عليهما إلا هذا المبلغ شهريا فاستحق لهما في ذمتها المبلغ المرفوعة
 به الدعوى — وبتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض
 الدعوى — استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٩١ سنة ٧٤ ق
 استئناف القاهرة — بعريضة أودعت قلم الكتاب وقيدت في ٢٢ من يونيه
 سنة ١٩٥٧ ثم أعلنت للطاعة في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧ — ولم يقدم المطعون
 عليهما ” المستأنفان ” مذكرتهما الشارحة كما أن الطاعة ” المستأنف عليهما ”
 لم تقدم مذكرة بدفاعها ولم يقدم المطعون عليهما بإعادة إعلانها طبقا لما تنص عليه
 المادة ٤٠٧ مكرر من قانون المرافعات — وظلت الدعوى الاستئنافية هامة
 إلى أن حدد رئيس المحكمة جلسة ١٩٦٠/٤/٩ لنظرها وفيها دفعت الوزارة الطاعة
 بسقوط الخصومة لانقضاء أكثر من سنة من آخر إجراء صحيح تم في الاستئناف
 إعمالا لحكم المادة ٣٠١ من قانون المرافعات — وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٣
 حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع وبعدم سقوط الخصومة في الاستئناف
 وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى وبالزام المستأنف عليه
 بصفته الوزارة الطاعة بأن يدفع إلى المستأنفين ” المطعون عليهما ” مبلغ
 ٥٦٦ ج و ٦٦٥ م والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة
 في ١٩٥٥/١/٢٤ لغاية السداد والمصاريف عن الدرجتين — طعنت الوزارة
 في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها
 رفض الحكم — وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت في أول
 فبراير سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة
 للإحالة حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٥ وفيها
 أصرت النيابة العامة على رأيها السابق .

وحيث إن الوزارة الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
 القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت بسقوط الخصومة في الاستئناف
 لمضى أكثر من سنة بعد آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ولكن الحكم

رفض هذا الدفع استنادا الى ما قاله من أن عدم السير في الاستئناف لم يكن بفعل المطعون عليهما وإنما كان بسبب لا دخل لارادتهما فيه وهو عدم ضم قلم الكتاب ملف الدعوى الابتدائية وترى الطاعنة أن هذا الذي قاله الحكم خطأ في القانون لأن الثابت من تقارير الحكم أن المطعون عليهما بعد أن قاما بإعلان الاستئناف لم يتخذا أى إجراء آخر حتى حدد رئيس المحكمة جلسة لنظر القضية بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ ذلك الاعلان في حين أن القانون أوجب على المستأنف بعد أن يعلن استئنافه الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم في الثلاثين يوما التالية لتقديم العريضة أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بشرح أسباب استئنافه والمستندات المؤيدة له في خلال أربعين يوما من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف كما أوجب عليه أيضا اذا لم يودع المستأنف عليه مذكرة بدفاعه خلال العشرين يوما التالية — أن يعيد اعلانه ولم يربط المشرع هذه الاجراءات باجراء ضم ملف الدعوى الابتدائية ومن ثم فإن وقف الخصومة مدة تزيد على سنة من آخر اجراء صحيح كان بسبب امتناع المطعون عليهما عن القيام بالاجراءات التي أوجبهما القانون مما كان ينبغي معه قبول الدفع بسقوط الخصومة — واذ قضى الحكم برفضه فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من نصوص المواد ٤٠٧ و ٤٠٧ مكررا و ٤٠٧ مكررا ١ / و ٤٠٧ مكررا ٢ / و ٤٠٨ مرافعات أن المشرع وإن كان قد أوجب على قلم الكتاب أن يضم ملف الدعوى الابتدائية خلال العشرين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف . إلا أنه لم يرتب على عدم مراعاة هذا الميعاد أى أثر بالنسبة لإجراءات تحضير الاستئناف ولم يعلق السير فيها على اتخاذ هذا الاجراء وإنما جعل بدء سريان مواعيد هذه الإجراءات من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف ومن ثم فلا يبنى على عدم مراعاة قلم الكتاب الميعاد الآنف وقف السير في الاستئناف الى أن يتم لإجراء ضم الملف ذلك أن المستأنف مقيد باتخاذ الإجراءات التالية في مواعيد محددة تبدأ من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف — وإذا كان المشرع قد أوجب في المادة ٤٠٧ مكررا ١ / من قانون المرافعات على على المستأنف أن يعيد إعلان المستأنف عليه اذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخولة له في المادة السابقة وعلق المشرع

في المادة ٤٠٧ مكررا ٢/ اتخاذ الإجراء التالي من إجراءات الاستئناف وهو تعيين العضو المقرر وما يتلو ذلك من تحديد الجلسة التي تنظر فيها القضية على انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادة السابقة ومن بينها ميعاد الخمسة عشر يوما المخول في المادة ٤٠٧ مكررا ١/ للمستأنف عليه لتقديم مذكرة بدفاعه والذي لا يبدأ سريانه إلا من إعادة اعلانه فانه يترتب على عدم قيام المستأنف باعادة اعلان المستأنف عليه وقف السير في الاستئناف الى أن يتم هذا الإجراء فاذا انقضت سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون أن يقوم المستأنف بهذا الإجراء — كما هو الحال في هذه الدعوى — جاز للمستأنف عليه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير في الاستئناف يكون في هذه الحالة بسبب امتناع المستأنف عن القيام بإجراء أوجبه عليه القانون صراحة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وقضى برفض الدفع بسقوط الخصومة ومضى في الفصل في موضوع الاستئناف فانه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين القضاء بقبول الدفع وبسقوط الخصومة في الاستئناف .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/محمود القاضي نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: محمود توفيق
اسماعيل، وحافظ محمد بدوي، والسيد عبد المنعم الصراف، وعباس حلمي عبد الجواد.

(٥٦)

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٠ القضائية :

”محاماة . ”أتعاب المحاماة“ . ”تقديرها“ . ”ولاية المحكمة الابتدائية
بنظرها“ . اختصاص . ”الاختصاص القيمي“ .

للحامى والموكل طريقان لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي هما
اللجوء إلى القضاء أو إلى مجلس النقابة . اختيار أيهما أحد الطريقين ابتداء يسقط
حقه في العودة إلى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة . نظر المحكمة الابتدائية للنظم
من أمر التقدير لا يكون باعتبارها هيئة تفصل في التقدير ابتداء وإنما باعتبارها
جهة طعن في تقدير أصدره مجلس النقابة .

مناط تطبيق المادة ٥١ مرافعات هو الدعاوى التي تفصل فيها المحكمة الابتدائية
بصفة مبتدأة دون الحالات الأخرى التي تنظر فيها بوصفها جهة طعن .

مؤدى نصوص المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧
أن المشرع قد ناط بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامى عند الاختلاف على
قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامى أو
الموكل ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المشرع قد رسم للحامى والموكل
طريقين لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها — هما اللجوء
إلى القضاء أو إلى مجلس النقابة ، فإذا اختار أحدهما طريقا من هذين ابتداء
فلا يحق له العودة إلى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة ، وبذلك يكون المشرع قد
أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء في خصوص تقدير الأتعاب ، ومن ثم فإن
المحكمة الابتدائية حين تنظر النظم من أمر التقدير الصادر من النقابة إنما تنظره
لا باعتبارها هيئة تفصل في التقدير ابتداء وإنما باعتبارها جهة طعن في تقدير

أصدره مجلس النقابة مما ينتفى معه تطبيق المادة ٥١ من قانون المرافعات التي تنص على أن "تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهايا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها" ذلك أن مناط تطبيق هذا النص هو الدعاوى التي تفصل فيها المحكمة بصفة مبتدأة دون الحالات الأخرى التي تنظر فيها بوصفها جهة طعن. ومن ثم فانه إذا كان النزاع المطروح على المحكمة الابتدائية هو طعن في قرار مجلس نقابة المحامين وقد صدر هذا القرار في طلب تقدم به المحامي لتقدير أتعابه بمبلغ ألف وخمسمائة جنية فان قيمة هذا الطلب تكون هي المناط في تحديد الاختصاص للمحكمة التي تنظر التظلم من القرار الصادر في هذا الطلب وهي التي يتحدد بها كذلك نصاب الاستئناف وبالتالي يكون قضاء المحكمة الابتدائية في هذا التظلم قابلا للاستئناف أمام محكمة الاستئناف^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعن طلب من مجلس نقابة المحامين تقدير مبلغ ١٥٠٠ ج مقابل أتعاب محاماة له عن أعمال قضائية وإدارية باشرها للمطعون ضده بوصفه محاميا عنه — وقيد الطلب برقم ٢١٧ سنة ١٩٥٧ وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٨ قرر مجلس نقابة المحامين تقدير الأتعاب المستحقة للطاعن بمبلغ ٢٠٠ ج — فتظلم المطعون ضده من هذا التقدير أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا إلغاء الأمر الصادر به ورفض الطلب وقيد التظلم برقم ٢٠٦٧ سنة ١٩٥٩ كلى مصر . وأثناء نظره تظلم الطاعن بدوره — وبتاريخ ٨/٢/١٩٦٠ قضت المحكمة باستبعاد هذا التظلم المقابل

(١) قض ١٩٦١/٦/٨ الطعن ٥١ سنة ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٥٣٢ .

لعدم سداد الرسوم المستحقة عنه وفي موضوع التظلم المرفوع من المطعون ضده بتعديل أمر التقدير المتظلم منه والاكتفاء بإلزام المتظلم (المطعون ضده) بأن يدفع للتظلم ضده (الطاعن) مبلغ مائة جنيه — فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٤٦٠ سنة ٣٧ ق وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٥ قضت المحكمة المذكورة بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . فقرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم وعرض الظعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٩٦٣/١١/٢٣ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ويقول في بيان ذلك إن الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ تجعل المناط في تحديد المحكمة المختصة بنظر التظلم في أمر التقدير هو قيمة الطلب الذي يتقدم به المحامي لمجلس النقابة ، ولما كانت قيمة الطلب الذي تقدم به الطاعن إلى المجلس ١٥٠٠ ج ألف وخمسمائة جنيه فإن الاختصاص بنظر التظلم من أمر التقدير يكون للمحكمة الابتدائية ويكون حكمها فيه قابلاً للاستئناف عملاً بالمادة ٥١ من قانون المرافعات . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على أن قيمة الدعوى تقدر بمائتي جنيه حسب أمر التقدير وأنها لذلك تدخل في النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أن الحكم المطعون فيه بني قضاءً على قوله "إنه يبين أن نصاب الدعوى أمام محكمة أول درجة تحدد بمبلغ ٢٠٠ ج وأن المستأنف (الطاعن) لم يستمر في تظلمه وقرر في عريضة استئنافه أنه مع ما في هذا التقدير من إجحاف فإنه أثر ألا يسير في طريق المطالبة والخصومة لنهايتها توفيراً للجهد الذي يحسن بذله في سبيل آخر — وأنه طبقاً للمادة ٥١ مرافعات يكون الحكم المطعون فيه غير قابل للاستئناف لأنه دون النصاب إذ لا يجاوز مبلغ ٢٥٠ ج الذي يبرر استئناف الأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية . ولذلك يتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب عملاً بالمادة ٥١

مرافعات ولولم يدفع المستأنف ضده (المطعون ضده) بذلك لأنه من النظام العام ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه غير صحيح في القانون — ذلك أن المادة ٤٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه "يقدر مجلس النقابة أتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل وذلك عند عدم الاتفاق عليها كتابة — ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التي تحدد لنظره بكتاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته كتابة — كما يجب إخطار طالب التقدير بالجلسة المحددة لنظر الطلب . وعلى المحامي أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو الجزئية التابع لها محل إقامة المحامي حسب الأحوال " وتنص المادة ٤٧ من ذلك القانون على أن للمحامي وللوكيل حق التظلم في أمر التقدير في خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالأمر ، وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المقيم بدائرتها المحامي كلية كانت أو جزئية حسب الطلب وينظر التظلم في أمر التقدير على وجه الاستعجال بغرفة المشورة ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بكافة أوجه الطعن العادية وغير العادية ما عدا المعارضة ويتبع في ذلك القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات . وتنص المادة ٤٩ على أن للمحامي الذي صدر أمر بتقدير أتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أو من المحكمة أو حكم صادر في الطعن أن يحصل على أمر باختصاصه بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم ضده أو محضر الصلح — ومؤدى هذه النصوص جميعا أن المشرع قد ناط بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد رسم للمحامي والموكل طريقين لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها — هما اللجوء إلى القضاء أو إلى مجلس النقابة ، فإذا اختار أحدهما طريقا من هذين ابتداء فلا يحق له العودة إلى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة ، وبذلك يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء في خصوص تقدير الأتعاب — لما كان ذلك ، فإن المحكمة الابتدائية حين تنظر التظلم من أمر التقدير الصادر من النقابة إنما تنظره لا باعتبارها هيئة تفصل في التقدير ابتداء

وانما باعتبارها جهة طعن في تقدير أصدره مجلس النقابة مما ينتفى معه تطبيق المادة ٥١ من قانون المرافعات التي تنص على أن تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتداءً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً — ذلك أن مناط تطبيق هذا النص هو الدعاوى التي تفصل فيها المحكمة بصفة مبتدأة دون الحالات الأخرى التي تنظر فيها بوصفها جهة طعن — ومتى كان ذلك ، وكان النزاع المطروح على المحكمة الابتدائية هو في حقيقته طعن في قرار مجلس نقابة المحامين الصادر في طلب تقدم به المحامي الطاعن بتقدير مبلغ ١٥٠٠ ج أتعاباً له كما سبق البيان ، فإن قيمة هذا الطلب تكون هي المناط في تحديد الاختصاص للمحكمة التي تنظر التظلم من القرار الصادر في هذا الطلب ، وهي التي يتحدد بها كذلك نصاب الاستئناف — لما كان ذلك ، فإن دعوى التظلم التي نظرتها المحكمة الابتدائية تكون قيمتها ألف وخمسمائة جنيهاً وبالتالي يكون قضاء المحكمة المذكورة فيها قابلاً للاستئناف أمام محكمة الاستئناف — وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوى ، ومجد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٥٧)

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٠ القضائية :

حكم . "تسببيه" . "الإحالة على أسباب حكم آخر" . بطلان .

إبطال محكمة الاستئناف للحكم الابتدائى . عودتها إلى تأييده والإحالة إليه فى شأن واقعة جوهرية يتأسس عليها قضاؤها ولا يقوم بدونها . بطلان .

إذا كانت محكمة الاستئناف على الرغم من سبق قضائها ببطلان الحكم الابتدائى فإنها عادت فى حكمها المطعون فيه ، وأيدته وأحالت فى شأن التدليل على ثبوت واقعة تلفيق التهمة إلى ما هو وارد بذلك الحكم الذى سبق أن أبطلته، وذكرت أنها تقرأ أسبابه فى هذه الواقعة الجوهرية التى يتأسس عليها القضاء بالتعويض ولا يقوم بدونها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكما باطلا وأحال على عدم مما يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٥١٤ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى

المنصورة على وزارة الداخلية (الطاعنة) والمطعون ضده الثاني بطلب الحكم بإلزامهما متضامين بتعويض مقداره ١٠٠٠ ج عما لحقه من أضرار بسبب تلفيق المطعون ضده الثاني — تابع الطاعنة تهمة إحراز مخدرات له قضت فيها المحكمة ببراءته لعدم صحتها وبتاريخ ١٨/٥/١٩٥٤ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعنة والمطعون ضده الثاني متضامين بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول مبلغ ١٢٠ جنيتها والمصروفات المناسبة . فاستأنفت وزارة الداخلية (الطاعنة) هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وكان من بين ما نعت عليه بطلانه لإغفال محكمة الدرجة الأولى إجراء جوهريا هو تلاوة تقرير التلخيص قبل المرافعة وقيد الاستئناف برقم ٢٣١ سنة ٦ ق كما استأنفه المطعون ضده الثاني وقيد استئنافه برقم ٢٣٧ سنة ٦ ق المنصورة وبتاريخ ١٣/١١/١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا و بقبول الدفع وببطلان الحكم المستأنف وحددت جلسة لنظر الموضوع ثم حكمت في ٩/١٠/١٩٦٠ برفض الاستئنافين موضوعا وتأيد الحكم المستأنف — وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها طلبت فيها نقض الحكم . وبتاريخ ٢١/٣/١٩٦٤ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه بطلانه — ذلك أن محكمة الاستئناف على الرغم من قضائها في ١٣/١١/١٩٥٥ ببطلان الحكم المستأنف فإنها عادت وقضت بتاريخ ٩/١٠/١٩٦٠ بتأييد ذلك الحكم محيلة إلى بعض أسبابه ، مع أنه كان يتعين عليها بعد أن أبطلت الحكم الابتدائي أن تقضى في الدعوى بحكم مبتدأ وبأسباب من عندها . وإذ لم تفعل فإن حكمها يكون باطلا .

وحيث ان الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف قضت في ١٣/١١/١٩٥٥ ببطلان الحكم الابتدائي لعدم تلاوة تقرير التلخيص في مرحلة الدعوى الابتدائية ثم أصدرت بعد ذلك الحكم المطعون فيه بتاريخ ٩/١٠/١٩٦٠ وقضت في منطوقه برفض الاستئنافين موضوعا وتأيد الحكم المستأنف والزميت كلا

من المستأنفين بمصروفات استئنافه وقالت في أسباب حكمها " ولما كانت محكمة أول درجة قد بنت قضاءها في قيام المستأنف عليه ابراهيم العطار (المطعون ضده الثاني) بتلفيق التهمة على الأدلة التي ساقتها في حكمها المستأنف والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتقرها عليها فإن ما ورد في استئناف الوزارة في هذا الصدد يكون على غير أساس " ويبين من ذلك أن محكمة الاستئناف على الرغم من قضائها في حكمها الأول ببطلان الحكم الابتدائي فإنها عادت وأيدته وأحالت في شأن التدليل على ثبوت واقعة تلفيق التهمة إلى ما هو وارد بذلك الحكم الذي سبق أن أبطلته ، وذكرت أنها تقرر أسبابه في هذه الواقعة الجوهرية التي يتأسس عليها القضاء بالتعويض ولا يقوم بدونها — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكما باطلا وأحال على عدم مما يبطله ويستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمود عباس العمرأوى .

(٥٨)

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) استئناف . ” رفع الاستئناف ” . ” طريقة رفع الاستئناف ” .
” بعريضة تودع قلم الكتاب ” . ضرائب . ” رسم الأيلولة على
التركات ” .

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . عدم
النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف
الأحكام الصادرة فيها . بعريضة تودع قلم الكتاب .

(ب) ضرائب . ” رسم الأيلولة على التركات ” . ” الطعون في
قرارات اللجان الخاصة بضرية التركات ” . ” طريقة رفعها ” .
دعوى .

الطعن في قرار اللجنة الخاصة بضرية التركات . بصحيفة تعان للدعى عليه .

(ج) دعوى . ” طريقة رفع الدعوى ” . بطلان .

البطلان الذى تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات هو بطلان أوراق
التكليف بالحضور . لا البطلان النافى عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية
المنظمة لطرق رفع الدعاوى . عدم مراعاة تلك الأوضاع . تعلق البطلان بشكل
الاجراءات واقراض الضرر . بطلان صحيفة الدعوى .

١ — الدعاوى التى تستأنف أحكامها بطريق التكليف بالحضور هى الدعاوى
المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها ” الدعاوى التى

ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة " وإذ خلا القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة تعين القول — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — بأن استئناف الأحكام الصادرة فيها إنما يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وفقا للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات (١) .

٢ — بالرجوع إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ يبين أنها تنص على أن " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار " ومؤدى هذا الوضع أن الشارع وإن نص على الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ترفع إلى المحكمة الابتدائية المنعقدة بهيئة تجارية دائما وفي جميع الأحوال إلا أنه لم ينص مع ذلك على قواعد واجراءات خاصة لرفعها ، ومن ثم فإنه يرجع في شأنها إلى القواعد العامة والاجراءات المقررة لرفع سائر الدعاوى في قانون المرافعات ومقتضاها أن يرفع الطعن بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين لا " بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة " وإذ كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ — بفرض رسم أيلولة على التركات — بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ قد أحالت في شأن الطعون الخاصة بضريبة التركات إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها " يجوز للمصلحة ولكل من ذوى الشأن من الورثة ومن في حكمهم الطعن في قرارات اللجان خلال شهر من تاريخ إعلانها أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها محل إقامة المتوفى فإن لم يكن له محل إقامة بالمملكة المصرية فيكون الطعن أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها أعيان التركة أو الجزء الأكبر منها طبقا لتقدير اللجنة وذلك وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " تعين القول بأنه يلتزم فيها هي الأخرى ذات القواعد والاجراءات . ولا وجه للتحدى في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ٥٤ مكررا من قواعد

(١) قض ١٧/٦/١٩٦٤ الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٩ ق في السنة ١٥ ص ٨٣٣ .

وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها إذ هي — وعلى ما يبدو من صدرها — استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات وهي — وعلى ما يبدو من سياقها ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — استثناء يقتصر أثره على طرق وإجراءات الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يتعداها إلى ما سواها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص فى القانون، يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد الشارع إلزام هذه الطرق والإجراءات فى شأن الطعون الخاصة بالضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية والضريبة العامة على الإيراد لم يسعه إلا تعديل النصوص القائمة بما يحقق هذا الغرض بأن أحال فى المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ وفى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ إلى المادتين ٥٤ و ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد أن كانت كل منهما تحيل إلى المادة ٥٤ وحدها (١) .

٣ — البطلان الذى تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور والبطلان الناشئ عن نقص أو خطأ فى بياناتها الأخرى ، لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى على الوجه المبين فى القانون وهو بطلان يتعلق بشكل الإجراءات ويفترض الضرر (٢) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيد / بيرو حسدا أقام الدعوى رقم ٧٨٥ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى

(١) نقض ١٩٦٤/١/٢٩ الطعن رقم ١٥٣ سنة ٢٩ ق السنة ١٥ ص ١٣٩ .

(٢) نقض ١٩٦٤/١/٢٩ الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق السنة ١٥ ص ١٣٦ .

الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٦/٣٠ طالبا تعديله فيما قضى به من تقدير صافي تركة والدته المرحومة مرجيت بنت جوزي لوزنيا بمبلغ ١٩٥٤٣ ج و ٥٤٠ م وتقديرها بمبلغ ٣٣١٨ ج و ٩٥٧ م بمد استبعاد مبلغ ٨٥٣٢ ج و ٩٤٠ م قيمة أوراق مالية كانت مودعة بالبنك الأهلي باسمها بصفقتها وصية عليه ومديرة للتركة وكانت ضمن عناصر تركة والده ومبلغ ٧٦٩١ ج و ٦٤٣ م قيمة حق الانتفاع المقرر لوالدته على نصف تركة والده ، ودفعت مصلحة الضرائب ببطلان صحيفة الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني وبطريق الإيداع في قلم الكتاب لا بطريق التكليف بالحضور .

وبتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه وتحديد تركة مورثه الطاعن بمبلغ ١١٨٥١ ج و ٨٩٧ م وألزمت مصلحة الضرائب المصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة واستأنف السيد/بيرو حسدا هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بتكليف بالحضور طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٢٣ سنة ١٢ ق ، كما استأنفته مصلحة الضرائب بذات الطريق طالبة إلغاءه والحكم أصليا ببطلان صحيفة الطعن ومن باب الاحتياط رفض الدعوى يؤايد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٥٦ سنة ١٢ ق ، ثم عادت فرفعت عنه استئنافا ثانيا بطريق الإيداع في قلم الكتاب وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٤٧ سنة ١٢ ق ، كما عاد السيد / بيرو حسدا فرفع استئنافا فرعيا عنه وقيد برقم ٤٠ سنة ١٤ ق ، وأثناء نظرها دفع بيرو حسدا ببطلان استئناف المصلحة رقم ٣٤٧ سنة ١٢ ق لرفعه بغير الطريق القانوني ودفعت مصلحة الضرائب ببطلان استئناف حسدا رقم ٣٢٣ سنة ١٢ ق لرفعه بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وبتاريخ ١٩٥٨/٣/١٣ قررت المحكمة ضم الاستئناف رقم ٣٤٧ سنة ١٢ ق والاستئناف الفرعي رقم ٤٠ سنة ١٤ ق للاستئنافين رقمي ٣٢٣ و ٣٥٦ سنة ١٢ ق للارتباط وحكمت حضوريا : أولا- ببطلان كل من الاستئنافين رقم ٣٢٣ تجاري سنة ١٢ ق ورقم ٣٥٦ تجاري سنة ١٣ ق وألزمت كل مستأنف مصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة عنهما . ثانيا- برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ٣٤٧ سنة ١٢ ق

و بقبول هذا الاستئناف والاستئناف الفرعى المقام فيه رقم ٤٠ تجارى سنة ١٤ ق شكلا وفى الموضوع برفض الاستئناف الفرعى وإلغاء الحكم المستأنف و بقبول الدفع و ببطلان صحيفة الطعن أمام محكمة أول درجة وألزمتم الممول يروحسدا المصاريف عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة لمصلحة الضرائب عنهما . و طعن السيد / يروحسدا فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصدر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وقالت إن الحكم الصادر ببطلان استئنافها رقم ٣٥٦ سنة ١٢ ق لا يجوز الطعن فيه وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان الاستئناف رقم ٣٢٣ سنة ١٢ ق لرفعه بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ المستفاد من المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات أن طرق وإجراءات تقدير وعاء رسم الأيلولة والضريبة على التركات والطعن فيها هى بعينها طرق وإجراءات تقدير وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والطعن فيها ، ومتى كانت طعون الضريبة على الأرباح التجارية ترفع إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية وتحال مباشرة إلى الدائرة المختصة بنظرها وتنظر فى جلسة سرية ويحكم فيها على وجه السرعة وتدخل فى عداد الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات وتستأنف الأحكام الصادرة فيها بطريق التكليف بالحضور طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وكانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد أحالت إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن طعون الضرائب على التركات ، فإنه يتعين أن تتبع فيها ذات الطرق والإجراءات لأن التشريعات الضريبية من طبيعة واحدة وذات خصائص واحدة ويجب لذلك أن تكون إجراءاتها واحدة وهو ما تؤيده المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وماورد فيها من أن هدف

المشرع من تعديلها ومن الإحالة فيها إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو توحيد نظام الطعون الضريبية لا مجرد قصر الإحالة على المادة ٥٤ وحدها بحيث يكملها أحكام المواد ٩٤ و ٩٨ و ٩٩ من القانون وهي أحكام عامة لكل الضرائب ووثيقة الصلة بالمادة ٥٤ ولا يتصور تطبيقها بمعزل عنها وبحيث تسرى هذه الأحكام على منازعات رسم الأيلولة سريانها على منازعات الأرباح التجارية والصناعية ، وإذ كانت منازعات رسم الأيلولة ترفع إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية ولا تعرض على قاضى التحكيم وتنظر في جلسة سرية ومقتضى ذلك أنه يحكم فيها على وجه السرعة طبقاً للمادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فان استئناف الأحكام الصادرة فيها يكون بطريق التكاليف لا بطريق الإيداع في قلم الكتاب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الدعاوى التى تستأنف أحكامها بطريق التكاليف بالحضور هى الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها ” الدعاوى التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة “ وإذ خلا القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل فى الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة تعين القول — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بأن استئناف الأحكام الصادرة فيها إنما يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات ، وإذ كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى أن الاستئناف رقم ٣٢٣ سنة ١٢ ق رفع بتكاليف بالحضور لا بطريق الإيداع فى قلم الكتاب وقضى الحكم المطعون فيه ببطلانه فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان صحيفة الطعن رقم ٧٨٥ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى الاسكندرية لرفعه بغير الطريق القانونى وبطريق الإيداع فى قلم الكتاب لا بتكاليف بالحضور وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن الدعاوى الخاصة بمنازعات رسم الأيلولة تحكمها وتطبق فى شأنها أحكام المادتين ٥٤ و ٥٤ مكررة من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ومقتضاها أنها

ترفع بطريق الإيداع في قلم الكتاب ولا يمنع من ذلك كون المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد أحالت إلى المادة ٥٤ وحدها لأن المادة ٥٤ مكررة جاءت مكملة لبعض أحكامها بحيث أصبحتا كلا لا يقبل التجزئة وبحيث لا يمكن القول بأعمال كل منهما مستقلة عن الأخرى وهذا التعديل الذي أدخلته المادة ٥٤ مكررة على المادة ٥٤ يسرى على طعون ضرائب التركات سريانه على طعون الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ولا يمنع من ذلك التعديل الصادر به القانونان رقم ١٨ و ٢١ لسنة ١٩٥٤ لأن هذا التعديل لم يغير الحكم الواجب الإتيان قبل صدورهما ولا يعدو أن يكون توضيحا لمسألة خلافية ويمكن حمله على أنه تفسير تشريعي وما ورد في المذكرة الإيضاحية لهذين القانونين من أن المادة ٥٤ مكررة لا تسرى على طعون ضريبة المهن الحرة والضريبة العامة على الإيراد إلا بنص خاص هو فهم خاطيء من واضع المذكرة .

وحيت إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ — وهي التي تحكم واقعة الدعوى — يبين أنها تنص على أن "لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار" . ومؤدى هذا الوضع أن الشارع وإن نص على أن الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ترفع إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية دائماً وفي جميع الأحوال إلا أنه مع ذلك لم ينص على قواعد وإجراءات خاصة لرفعها ، ومن ثم فإنه يرجع في شأنها إلى القواعد العامة والإجراءات المقررة لرفع سائر الدعاوى في قانون المرافعات ومقتضاها أن يرفع الطعن بصحيفة تعلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين " لا " بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة " ، وإذ كانت المادة ٣٨ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ قد أحالت في شأن الطعون الخاصة بضريبة

التركات إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها يجوز للصلحة ولكل من ذوى الشأن من الورثة ومن فى حكمهم الطعن فى قرارات اللجان خلال شهر من تاريخ إعلانها أمام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها محل إقامة المتوفى فإن لم يكن له محل إقامة بالمملكة المصرية فىكون الطعن أمام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها أعيان التركة أو الجزء الأكبر منها طبقا لتقدير اللجنة وذلك وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعين القول بأنه يلتزم فيها هى الأخرى ذات القواعد والإجراءات ، ولا وجه للتحدى فى هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ٥٤ مكررا من قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها ، إذ هى — وعلى ما يبدو من صدرها — استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى فى قانون المرافعات وهى — وعلى ما يبدو من سياقها ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — استثناء يقتصر أثره على طرق وإجراءات الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لايتعداها إلى ما سواها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص فى القانون ، يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد الشارع التزام هذه الطرق والإجراءات فى شأن الطعون الخاصة بالضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية والضريبة العامة على الإيراد لم يسعه إلا تعديل النصوص القائمة بما يحقق هذا الغرض بأن أحال فى المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ وفى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ إلى المادتين ٥٤ و ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد أن كانت كل منهما تحيل إلى المادة ٥٤ وحدها — وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة لا بتكليف بالحضور وقضى الحكم المطعون فيه ببطالانها فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وجاء مشوبا بالقصور من وجوه (أولها) أنه قضى

ببطلان صحيفة الدعوى في حين أنها استوفت كافة البيانات المنصوص عليها في المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧١ من قانون المرافعات والمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك فيما عدا تاريخ الجلسة وقد أعلنت المطعون عليها وبالرغم أنها قيدت وأعلنت في الميعاد وقد حضرت مصلحة الضرائب في الجلستين الأوليين وطلبت التأجيل لتقديم مذكرة بدفاعها ولم تدفع ببطلان الطعن وفي ذلك ما يفيد تنازلها عنه ويسقط حقها في التمسك به طبقاً للمادتين ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات ، (وثانيها) أنه لا يوجد نص يقرر البطلان في حالة رفع الدعوى بطريق الإيداع بدلا من رفعها بطريق التكليف بالحضور ومن الخطأ القول بأن رفع الدعوى بطريقة دون أخرى يجعلها باطلة بطلانا يتعلق بالنظام العام (وثالثها) أنه طبقاً للمادة الرابعة من قانون المرافعات لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقررها القانون وإذ أعلنت مصلحة الضرائب بصحيفة الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تكون لها مصلحة في التمسك بالدفع حيث لم يفت عليها ميعاد ولم يسقط لها حق ولم يلحقها ضرر ولا بطلان بغير ضرر وإنما هو تعسف في استعمال الحق ، (ورابعا) أنه أهدر الكثير من الاعتبارات القانونية التي تمسك بها الطاعن ولم يرد على دفاعه الذي عول عليه الحكم الابتدائي ، وهو قصور يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته ذلك أن البطلان الذي تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور ” والبطلان الناشئ عن نقص أو خطأ في بياناتها الأخرى لا يبطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى على الوجه المبين في القانون وهو بطلان يتعلق بشكل الإجراءات

ويفترض الضرر ، يضاف إلى ذلك أن المادة ١٤١ ألغيت بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه يتعين اتباع الإجراءات العادية المقررة في قانون المرافعات دون سواه ” للطعن في مواد التركات أى بتكليف بالحضور مستوفى البيانات والأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى واتباع إجراءات خاصة خلافها فيه إخلال بقواعد وإجراءات التقاضى وتوجيه الخصومات أمام المحاكم وهى من النظام العام ويفترض فى مخالفتها وقوع الضرر وجزاء ذلك بطلان صحيفة الدعوى “ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه أو انطوى على قصور يعيبه ويبطله .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم عمر هندی ،
وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمراوى .

(٥٩)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . "انتهاء عقد العمل" . "الأسباب الخاصة بفسخ عقد العمل" .
حكم . "عيوب التدليل" . "القصور والفساد في الاستدلال" . "مالا يعد كذلك" .

إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق صاحب العمل في فسخ العقد . مثال .

علم إدارة المستشفى بمييت الطاعنة — وهي رئيسة الممرضات — في دارها بعد
زواجها وتخييرها بين المييت بالمستشفى أو إنهاء عقدها وتسليمها شهادة تتضمن
الثناء عليها حتى يتيسر لها سبيل الإلتحاق بعمل آخر ، لا يمنح من إنهاء عقدها
غير المحدد المدة وفقا للسادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ متى
رأت إدارة المستشفى أن في استمرار مييتها في الخارج ما يؤثر على حسن سير العمل —
وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن إنهاء العقد له
ما يبرره فإنه لا يكون قد شابته قصور أو انطوى على تناقض أو خطأ في الإسناد
لأن فصل العامل لإخلاله بالتزاماته الجوهرية يختلف في مناطه وفي نطاقه عن
مبررات الفصل الأخرى ولا يتعارض معها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٤ تقدمت السيدة سميرة سيد نحرى بشكوى إلى
مكتب العمل المختص ضد كل من الدكتور محمد عز الدين العدوى بصفته مديرا
لمستشفى القبة واللواء عبد الله الدسوقي بصفته مديرا عاما لما تطلب فيها وقف
تنفيذ القرار الصادر بفصلها من العمل بالمستشفى في ١٩٥٨/٧/٢١ ولم يستطع
مكتب العمل تسوية النزاع وديا وأحال الأوراق إلى محكمة شئون العمال الجزئية
بالقاهرة وقيد بجدولها برقم ٤٠٨٣ سنة ١٩٥٨ وفيها طلبت المدعية بالحكم بإلزام
المدعى عليهما بأن يدفعها لما مبلغ ٢٥٠ ج كتعويض عن الفصل التعسفي ثم عادت
فعدلت طلباتها إلى مبلغ ١٠٠٠ ج ، وأثناء نظرها أقامت الدعوى رقم ٥٢٥١
سنة ١٩٥٨ عمال جزئي القاهرة تطلب الحكم بإلزام المدعى عليهما بأن يدفعها
مبلغ ١٣٧ ج و ٥٠٠ م قيمة ما تستحقه من مكافأة نهاية الخدمة ومقابل الإنذار ومرتب
متأخر ، وبتاريخ ١٩٥٨/١٠/٤ قررت المحكمة ضمها إلى الدعوى الأولى ثم عادت
فقررت إحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٢٠٠٨ سنة ١٩٥٨
وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٢ حكمت المحكمة حضوريا — أولا : بإلزام المدعى عليه
الأول بأن يدفع للمدعية مبلغ ١٠٢ ج وذلك مقابل المكافأة وبدل الإنذار وأبقت
الفصل في طلب متأخر المرتب وألزمته بالمصاريف المناسبة وبمبلغ ٢٠٠ قرش
أتعاب المحاماه وشملت الحكم بالنفاذ وبلا كفالة — ثانيا : وقبل الفصل في موضوع
طلب التعويض بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية ما أصابها من ضرر
وما فاتها من كسب نتيجة فصلها بغير مبرر وصرحت للمدعى عليه الأول بنفى ذلك .
وبعد تنفيذ حكم التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٦ فحكمت حضوريا
بإلزام المدعى عليهما بصفتهما بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ٢٠٠ ج والمصروفات المناسبة
وأعفت المدعية من باقية وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى
عليه الأول الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٢ لدى محكمة استئناف القاهرة
طالباً بإلغاءه وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٨ سنة ٧٧ ق كما استأنف الحكم الثاني
طالباً بإلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥١٨ سنة ٧٧ ق .
وبتاريخ ١٩٦١/٣/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي
الموضوع — أولا : بتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٢ فيما

قضى به من إلزام المستأنف بصفته بأن يدفع للمستأنف عليها الأولى مبلغ ١٠٢ ج (ثانياً) بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٠ فيما قضى به من تعويض . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة ولم تبد دفاعاً ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه قصور يعيبه ويبتطله من وجوه (أولها) أنه وإن سلم بأن مبيت الطاعنة في دارها بعد زواجها لا يعتبر إخلالاً بالتزاماتها الجوهرية إلا أنه عاد فقضى برفض طلب التعويض وبذلك يكون قد انتهى إلى نتيجة لا تؤدي إليها مقدماتها (وثانيها) أنه أقام قضاءً في الدعوى على أن الطاعنة خيرت بين الإقامة في المستشفى والمبيت في الخارج على أن يكون لإدارة المستشفى في هذه الحالة أن تنهى عقد عملها مع أن أوراق القضية خالية مما يفيد هذا التخيير أو قبوله ، وبذلك يكون الحكم قد أقيم على ما ليس له أصل ثابت في الأوراق وثالثها أن عقد العمل بين الطاعنة وإدارة المستشفى أصبح غير محدد المدة ولا يجوز إنهاؤه إلا لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وإذ كانت أسباب الحكم وأوراق القضية تفيض ثناء على الطاعنة وقضت المحكمة رغم ذلك برفض طلب التعويض فإنها تكون قد خلصت إلى نتيجة لا تؤدي إليها هذه الأسباب .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته بما أورده الحكم المطعون فيه من أنه ” بفرض أن المستأنف عليها لم تقم ببعض التزاماتها كالمبيت بالمستشفى فإن ذلك لا يمكن القول معه بأن فيه إخلالاً بالتزاماتها الجوهرية التي تنطبق على الفقرة السادسة من المادة ٤٠ وذلك لثبوت علم إدارة المستشفى بمبيتها في دارها بعد زواجها وتخييرها بين المبيت بالمستشفى كحالتها الأولى أو إنهاء عقدها وآية ذلك الشهادة التي أصدرتها إدارة المستشفى لها في ١٤/٣/١٩٥٧ تتضمن الثناء عليها حتى يتيسر لها سبيل الالتحاق بعمل آخر فإذا ما استمرت على النحو الذي سلكته من مبيتها في الخارج ورأت إدارة المستشفى أن في ذلك ما يؤثر على حسن سير

العمل فمن حق المستشفى أن تنهى عقد عملها غير محدد المدة بالتطبيق لأحكام المادة ٣٦ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذى يحكم هذا النزاع لتوافر المبرر ولا يكون للمستأنف عليها من حق قبل المستشفى سوى مهلة الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة أما عن طلب التعويض فلا محل له طالما كان إنهاء العقد له ما يبرره وهذا الذى أورده الحكم لا قصور فيه ولا ينطوى على تناقض أو خطأ فى الإسناد لأن فصل العامل لإخلاله بالتزاماته الجوهرية يختلف فى مناطه وفى نطاقه عن مبررات الفصل الأخرى ولا يتعارض معها ، وقد اتخذ الحكم من مبيت الطاعة خارج المستشفى مبررا لفصلها .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٦٠)

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٠ القضائية :

تأمين . ” التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات “ . مسؤولية .

النص فى وثيقة التأمين على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة ، وسريان هذا الالتزام لصالح الركاب من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ولا يشمل التأمين عمال السيارة . مؤداه أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه إلا الراكبين المسموح بركوبهما دون غيرهما فلا يشمل قائد السيارة لأنه من عمالها .

إذا كان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جرى بأن ” يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ، ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملهما التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يغطى التأمين المسؤولية

المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ، ويعتبر الشخص راجيا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعد إليها أو نازلا منها ، ولا يشمل التأمين عمال السيارة “ . فإن مؤدى ذلك أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه إلا الركاب المسموح بركوها طبقا للفقرة (هـ) من المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ دون غيرها فلا يشمل قائد السيارة نزولا على حكم دلالة اللفظ الواضحة وإعمالا لحكم الاستثناء الوارد في نهاية الشرط من أن التأمين لا يشمل عمال السيارة إذ ما من شك أن قائد السيارة يعتبر من عمالها ، وليس بصحيح القول بأن عدم ورود قائد السيارة بين من حرّمهم شرط الوثيقة من التأمين من زوج وأب وابن من مقتضاه إفادة قائد السيارة من التأمين ذلك أن الحرمان من التأمين إذا كان قد شمل الزوج والأب والابن بحكم صلتهم بقائد السيارة فإن الحرمان من باب أولى يشمل قائد السيارة الموصول به ، ومن ثم فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه قائد السيارة النقل من بين ركابها الذين يفيدون من التأمين وأنه لا يندرج تحت عمال السيارة المستثنين من هذا التأمين فإنه يكون قد مسخ الشرط الوارد في وثيقة التأمين وأخطأ في تأويل المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مبروك وأحمد ومجد أقامت على الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى الدعوى رقم ١٨٣ سنة ١٩٥٧ أمام محكمة الجيزة الابتدائية طالبة الحكم بالزامهما متضامين بدفع مبلغ ٦٠٥ ج قائمة فى تبيان دعواها إن زوجها ومورثها المرحوم حسنى

بركات سعيد كان يعمل قائدا لإحدى سيارات النقل التابعة لمصنع الطوب المملوك للطعون ضده الثاني وقد حدث في صباح أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ أن كان اللورث المذكور ينقل كمية من الطوب بالسيارة وأثناء سيره قابلته سيارة نقل أخرى يقودها أحد الأشخاص فجنىح المورث بسيارته إلى اليمين لمقابلة السيارة المقابلة، وإذا كان الضباب في ذلك الوقت كثيفا يحجب الرؤية فقد سقطت به السيارة في النيل وغرق وحرر عن ذلك المحضر رقم ٧٨٨ سنة ١٩٥٧ جنح أمبابة وقيد بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ضد مجهول لأنه في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ بدائرة مركز إمبابة تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل حسنى بركات (المورث) وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفة القوانين واللوائح بأن قاد سيارة نقل بسرعة زائدة وبكيفية خطيرة رغم عدم وضوح الطريق بسبب الضباب ولم يهدى من سرعتها عند ما تقابل بسيارته مع السيارة التي كان يقودها المجنى عليه رغم عدم اتساع الطريق لمرور سيارتين بالسرعة التي كان يسير بها مما اضطر المجنى عليه إلى الانحراف بسيارته تجاه الجانب الأيمن من الطريق فسقط بسيارته في النيل وغرق — ولما كان القانون يلزم رب العمل بأداء تعويض يعادل أجرة ألف يوم بحيث لا يزيد على ستمائة جنيه يضاف إليه مصروفات الجنازة وقدرها خمسة جنيهات وكان المطعون ضده الثاني مؤمنا لدى الشركة الطاعنة بشأن إصابات عمال مصنعه فإن المطعون ضدها الأولى رفعت هذه الدعوى طالبة الحكم بالطلبات المشار إليها — ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت في ١٩٥٨/٦/٢٤ بالزام المدعى عليهما (المطعون ضده الثاني والشركة الطاعنة) بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعية عن نفسها وبصفتها مبلغ ستمائة وخمسة جنيهات تأسيسا على أن مورث المطعون ضدها الأولى قد أصيب أثناء تأدية عمله وبسبب العمل إصابة أدت إلى وفاته فيستحق ورثته تعويضا عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل وعلى ما ثبت من تحقیقات النيابة من أن حوادث السيارة التي كان يعمل عليها المورث كان مؤمنا عليها لدى الشركة الطاعنة مما يستوجب أن تكون الشركة الطاعنة مسئولة بالتضامن مع رب العمل طبقا لنص المادة التاسعة من القانون المشار إليه رفعت الشركة الطاعنة استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ١٠٤٩

سنة ٧٥ ق . ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٩٦٠/٣/٢٠ بتأييد الحكم المستأنف طعن الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً حتى يفصل في الطعن ثم قررت إحالته إلى الدائرة المدنية وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تفسير وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه ذهب في تفسير الشرط الأول من وثيقة التأمين إلى أن قائد السيارة يشمل التأمين باعتباره أحد ركابها وأنه بذلك لا يندرج ضمن عمال السيارة الذين استثنى عنهم الوثيقة من التأمين مع أن قائد السيارة يعتبر من عمال السيارة الذين لا يفيدون من التأمين حسبما هو صريح شرط الوثيقة المشار إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين اعتبر قائد السيارة من غير عمالها وأنه بذلك لا يفيد من التأمين بنى ذلك على قوله "وحيث إن المادة الأولى من البوليصة نصت صراحة على سريان الالتزام لصالح الغير في حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب في حوادث السيارات التي عدتها الفقرات أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و لما كان قائد السيارة من ركابها فانه ينتفع دون شك بالتأمين ولا يمكن أن ينصرف واضح الشروط إلى حرمانه — كما لا ينصرف لفظ عمال السيارة إلى قائدها ذلك أن عمال السيارة هم الذين يقومون بصيانتها وحراستها . أما قائد السيارة فقد يكون المؤمن له نفسه أو أى شخص آخر حاصل على ترخيص بالقيادة وطالما أن المؤمن له الحق في أن ينتفع بالتأمين إذا كان يقود السيارة فان أى قائد آخر خلافه له هذا الحق لأنه من ركابها وينطبق عليه النص — كما أن عمال السيارة أنفسهم إذا كانوا من ركابها وقت الحادث كان لهم ولورثتهم الحق في الانتفاع بالتأمين أخذاً بنية واضح اللائحة وقواعد العدالة — ومما يؤكد هذا النظر أنه مذکور في فقرات المادة الأولى من شروط البوليصة أن التأمين لا يغطي المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السيارة أو كانوا

من ركاب السيارات الواردة بالفقرة "١" (السيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى) ومن ذلك يفهم أن قائد السيارة لم يكن محروما من التأمين إنما شمل الحرمان زوجة وأبويه وأبناءه بشرط ألا يكونوا من ركاب السيارة أو كانوا من ركاب السيارة في الفقرة "١" لاسيما وأن البوليصة إنما تستثنى من التأمين عمال السيارة الميينة بياناتها فيها وليس قائد السيارة من هؤلاء العمال لعدم اشتغال تلك البيانات المتقدمة في البوليصة على ذكره مما يقطع في أن العقد لم يعتبره من عمال السيارة كما أنه إذا كان ركاب نقل البضائع هم السائق والعاملان المصرح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ دون سواهم وإذا كان لهذين العاملين الحق في التمتع بالتأمين فان قائد السيارة لا يحرم منه إذ هو من ركابها ومصرح له بالقيادة " ولما كان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات قد جرى على النحو الآتي . . . " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع في جمهورية مصر من السيارة المثبتة بياناتها في هذه الوثيقة وذلك عن مدة سريانها — ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث السيارات الآتية :

(١) . . . (ب) . . . (ج) . . . (د) . . . (هـ) سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسوح بركوبهما طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملهما التأمين المنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبناءه ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها — ولا يشمل التأمين عمال السيارة الميينة بياناتها في هذه الوثيقة . . . ويبين من هذا الشرط أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل — لا يفيد منه إلا الراكبان المسوح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

دون غيرها فلا يشمل قائد السيارة نزولا على حكم دلالة اللفظ الواضحة وإعمالا لحكم الاستثناء الوارد في نهاية الشرط من أن التأمين لا يشمل عمال السيارة إذا ما من شك أن قائد السيارة يعتبر من عمالها — وليس بصحيح ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن عدم ورود قائد السيارة بين من حرّمهم شرط الوثيقة من التأمين من زوج وأب وابن من مقتضاه إفادة قائد السيارة من التأمين ذلك أن الحرمان من التأمين إذا كان قد شمل الزوج والأب والابن بحكم صلتهم بقائد السيارة فإن الحرمان من باب أولى يشمل قائد السيارة الموصول به — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر قائد سيارة النقل من بين ركابها الذين يفيدون من التأمين وأنه لا يتدرج تحت عمال السيارة المستثنين من هذا التأمين يكون قد مسخ الشرط الوارد في وثيقة التأمين وأخطأ في تأويل المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإن مورث المطعون ضدها الأولى لا يفيد من التأمين ومن ثم تكون دعوى المطعون ضدها الأولى قبل الشركة الطاعنة لا أساس لها ويتعين رفض الدعوى قبلها .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(٦١)

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تركة . وارث . ” تمثيل الوارث لباقي الورثة “ . تجزئة . ” أحوال عدم التجزئة “ .

انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق عيني تبعي بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة ، يكفي أن يديه بعض الورثة لاستيفاد منه البعض الآخر . مثال .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في استخلاص العلم بالتصرف “ .

استخلاص العلم بالتصرف . مسألة موضوعية . خروجها عن رقابة محكمة النقض مادام القاضى لم يعتمد على واقعة بغير سند لها في الأوراق أو يستخلص من الوقائع نتيجة غير مقبولة .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن “ . ” أسباب واقعية “ .

عدم تمسك الطاعن بقيام المانع الأدبي أمام محكمة الموضوع . امتناع التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .

(د) نقض . ” إجراءات الطعن “ . ” التقرير بالطعن “ . ” إبداء أسباب الطعن “ . نظام عام .

وجوب بيان جميع أسباب الطعن في التقرير . حظر التمسك بأى سبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت في التقرير . حظر عام يشمل ما يقدم منها في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . خروج الأسباب المتعلقة بالنظام العام من دائرة الحظر . جواز تقديمها في أى وقت .

(هـ) دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " . " تقرير التلخيص " . استئناف .
" طريقة رفعه " . " نظر الاستئناف أمام المحكمة " .

وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة . وجوبه في الدعاوى التي تعرض على التحضير دون تلك التي تقدم مباشرة إلى المحكمة . النص على نظر دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع على وجه السرعة . لازمه وجوب تقديمها مباشرة إلى المحكمة دون مرضها على التحضير ورفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . لا محل لوضع تقرير تلخيص .

١ — التركة منفصلة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وللدائنين عليها حق عيني تبعي بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤول شيء منها للورثة وبصرف النظر عن نصيب كل منهم فيها . وإذا كانت القاعدة أن الحق العيني التبعي لا يقبل التجزئة فإنه على هذا الاعتبار يكون دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ويكفى أن يديه البعض ليفيد منه باقى الورثة متى وضح أن مقصود من أبداه لم يكن هو الدفاع عن نصيبه المحدد في التركة وإنما الدفاع عن عموم التركة ككائب شرعى عنها . فإذا كانت مورثة الطاعنين قد رفعت الدعوى بدينها طالبة الحكم لها به على تركة مدينها — مورث المطعون ضده — ممثلة في أشخاص ورثته ولم تطلب الحكم على كل واحد منهم بحصته التي تلتزمه في هذا الدين ، ولما حكم لورثتها الطاعنين بهذا الدين على التركة اتخذوا بمقتضى هذا الحكم إجراءات التنفيذ على أعيانها جملة وبلا تجزئة لنصيب كل وارث فيها ووجهوا تلك الإجراءات إلى الورثة ومنهم المطعون ضده بوصفهم ممثلين للتركة ولم يوجهوها إليهم على اعتبار أن كلا منهم مالك لنصيب محدد في الأعيان المنفذ عليها ، وكان المطعون ضده حين طعن في إجراءات التنفيذ بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع لم يقصر اعتراضه على الإجراءات المتخذة على نصيبه الميراثى في الأعيان المنفذ عليها بل جعل اعتراضه شاملا لعموم أعيان التركة المنفذ عليها وطلب إبطال الإجراءات المتخذة عليها جميعا بما في ذلك أنصباة شركائه فيها ، فإن المطعون ضده في إبدائه لهذا الاعتراض لم يكن يعمل لمصلحة

نفسه وفي حدود نصيبه وإنما لمصلحة عموم التركة كخائب شرعى عنها وقائم في الخصومة مقامها ومقام باقى الورثة ومن ثم فإنهم يفيدون من اعتراضه (١) .

٢ — استخلاص العلم بتصرف ما هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك مادام لم يعتمد على واقعة بغير سند لها فى الأوراق أو يستخلص من الوقائع نتيجة غير مقبولة عقلا .

٣ — إذا كان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة النقض ما يفيد سبق تمسكهم بقيام المانع الأدبى أمام محكمة الموضوع وقد خلا الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى مما يشير إلى حصول هذا التمسك ، فإنه ما دام لم يثبت أنهم أبدوا هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .

٤ — مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن المشرع رسم طريقا خاصا لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق ، فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التى يبنى عليها طعنه فى التقرير الذى يحوره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت فيه وهذا الحظر عام مطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب فى ميعاد الطعن أو بعد انقضائه ، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها فى أى وقت .

٥ — إذا كان المشرع قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يستلزم وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة ، فإنما كان يستلزم ذلك فى الدعاوى التى تعرض على التحضير ، أو الدعاوى التى كانت تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير فلم يكن يتطلب فيها هذا الإجراء . ولما كانت

(١) نقض ١٩٦٢/١١/١٩ الطعن ٤٥١ س ٢٩ ق السنة ١٥ ص ١٠٥٠ .

المادة ٦٤٧ من قانون المرافعات تنص على أن تفصل المحكمة على وجه السرعة في الاعتراضات على قائمة شروط البيع ، فإن دعوى الاعتراض كانت بحسب المادة ١١٨ من قانون المرافعات تقدم إلى المحكمة مباشرة دون عرضها على التحضير ويرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور عملاً بحكم المادة ٤٠٥ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فلا يمر هذا الاستئناف في مرحلة التحضير وبالتالي لا يكون على محكمة الاستئناف أن تضع تقرير تلخيص فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن مورثة الطاعنين المرحومة هانم محمد أبو الخير كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤٧٦ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة على المطعون ضده وآخرين بصفتهم ورثة المرحوم سيد سيد أحمد طالبة الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا لها من مال وتركه مورثهم المذكور مبلغ أربعة آلاف جنيه مستندة فى ذلك إلى سند إذنى تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ويستحق السداد تحت الطلب وموقع عليه من هذا المورث بصفته مدينا — وقد طعن المطعون ضده فى هذا السند بالتزوير وبتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الادعاء بالتزوير وبصححة السند المطعون فيه والمؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ وتغريم مدعى التزوير خمسة وعشرين جنيهاً وبإلزامه مع باقى ورثة المدين بأن يدفعوا من مال وتركه مورثهم مبلغ أربعة آلاف جنيه لورثة الدائنة (الطاعنين) الذين حلوا محلها فى الدعوى بعد وفاتها — وقد استأنف المحكوم عليهم — المطعون ضده وباقى ورثة المدين — هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥٤ سنة ٧٤ ق القاهرة وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة استئناف

القاهرة بتأييد الحكم المستأنف — بعد ذلك اتخذ الطاعنون بمقتضى هذين الحكمين إجراءات التنفيذ الجبرى ضد ورثة مدينهم على ١٧ ف و ١٨ ط و ٢٣ س مملوكة له فاعانوا هؤلاء الورثة ومن بينهم المطعون ضده بتنبيه بترع ملكية هذا القدر إذا لم يوفوا الدين ثم سجلوا هذا التنبيه فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩ وقاموا بإيداع قائمة شروط البيع فى ٧ مايو سنة ١٩٥٩ وبعد أن أخبر ورثة المدين بهذا الإيداع قرر المطعون ضده بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٥٩ فى قلم كتاب محكمة بنها الابتدائية التى كان يجرى التنفيذ فى دائرتها بالاعتراض على قائمة شروط البيع وبني اعتراضه على ما يأتى (١) بطلان إجراءات التنفيذ نتيجة بطلان ورقة التنبيه لخلوها من بيان تاريخ إعلان السند التنفيذى ومساحة أحد العقارات المنفذ عليها واسم الحوض الواقع فيه هذا العقار (٢) عدم جواز التنفيذ على جميع الأطيان المنفذ عليها بسبب أن منها ١٤ ف و ١٧ ط و ١٩ س كان قد وقفها المدين فى سنة ١٩٤٥ على نفسه أثناء حياته ومن بعده على آخرين عينهم فى كتاب وقفه ولما ألغى الوقف بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ آلت ملكية هذا القدر إليه ثم تلقاها ميراثا عنه المطعون ضده وباقي ورثته وأنه طبقا للمادة ٥ مكررا من ذلك القانون لا يجوز التنفيذ على هذه الأطيان التى كانت وقفا لدين سابق على العمل بأحكامه — وأنه بعد استبعاد هذا القدر من الأطيان المنفذ عليها يصير الباقي والذى لا يملك المدين سواه هو ٣ ف ١ ط ٤ س وإذا كان هذا المدين زارعا فإنه لا يجوز أيضا التنفيذ على هذا الباقي طبقا للقانون ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة (٣) أن الأطيان المنفذ عليها مثقلة بمجزيين عقارين أوقعتهما مصلحة الضرائب قبل تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية وأنه لذلك لا يجوز للطاعنين المضى فى الإجراءات على سبيل التعدد عملا بالمادة ٦١٤ مرافعات — وانتهى المعارض إلى طلب الحكم أصليا ببطالان إجراءات التنفيذ واحتياطيا بعدم جواز اتخاذ هذه الإجراءات — وقد قيدت دعوى المعارض برقم ١٥٨ سنة ١٩٥٩ وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة بنها الابتدائية بقبول الاعتراضات شكلا وبرفضها موضوعا والاستمرار فى التنفيذ فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٠٤ سنة ٧٧ ق وبتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠

حكمت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع . أولا - بإلغاء الحكم المستأنف والأمر بوقف التنفيذ الجبري على الأطيان التي كانت وقفا ومقدارها ١٤ ف و ١٧ ط و ١٩ س . ثانيا - برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وألزمت كل طرف بنصف المصاريف عن الدرجتين وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ قرر الطاعنون في قلم كتاب هذه المحكمة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وأوردوا في التقرير ثلاثة أسباب للطعن ثم عادوا بتاريخ ٢٨ من الشهر المذكور وأودعوا قلم الكتاب ما أسموه ملحقا لأسباب الطعن أضافوا فيه سببين آخرين - وقدمت النيابة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى عدم قبول السببين الواردين في هذا الملحق ورفض الطعن بالنسبة لباقي الأسباب وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبأجلسته المحددة لنظره صمم الطاعنون على طلباتهم وانضم المطعون ضده إلى النيابة في رأيها السابق وتمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن مبنى السبب الأول من أسباب الطعن الواردة في التقرير أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه على الرغم من أن الاعتراض على قائمة شروط البيع قدم من المطعون ضده وحده دون باقي ورثة المدين الذين اتخذت إجراءات التنفيذ ضدهم فإن الحكم المطعون فيه قضى بوقف التنفيذ بالنسبة لجميع أطيان المدين التي كانت وقفا بما فيها نصيب باقي ورثته الذين مضى ميعاد الاعتراض بالنسبة لهم دون أن يبدوا اعتراضا ما على إجراءات التنفيذ المتخذة ضدهم مع أنه لو صح نظر الحكم في عدم جواز التنفيذ على أطيان المدين التي كانت وقفا فإن اعتراض المطعون ضده على إجراءات التنفيذ المتخذة على هذه الأطيان لا يمكن أن يتعدى حصته الميراثية فيها وبالتالي فلا يترتب على قبوله سوى وقف التنفيذ بالنسبة لهذه الحصص أما ما عداها مما هو مملوك لباقي الورثة فإن إجراءات التنفيذ بما فيها تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع أصبحت نهائية بالنسبة لها لعدم الاعتراض عليها من هؤلاء الورثة في الميعاد المحدد للاعتراض ولعدم تدخلهم في الدعوى أثناء نظر الاعتراض المقدم من المطعون ضده ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف التنفيذ على حصصهم في الأطيان التي كانت موقوفة قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أن مورثة الطاعنين رفعت الدعوى بدينها طالبة الحكم لها به على تركة مدينها (مورث المطعون ضده) ممثلة في أشخاص ورثته ولم تطلب الحكم على كل واحد منهم بحصته التي تلزمه في هذا الدين ولما حكم لورثتها الطاعنين بهذا الدين على التركة اتخذوا بمقتضى هذا الحكم إجراءات التنفيذ على أعيانها بجملة وبلا تجزئة لنصيب كل وارث فيها ووجهوا تلك الإجراءات إلى الورثة ومنهم المطعون ضده بوصفهم ممثلين للتركة ولم يوجهوها إليهم على اعتبار أن كلا منهم مالك لنصيب محدد في الأعيان المنفذ عليها — وكان المطعون ضده حين طعن في إجراءات التنفيذ بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع لم يقصر اعتراضه على الإجراءات المتخذة على نصيبه الميراثي في الأعيان المنفذ عليها بل جعل اعتراضه شاملا لعموم أعيان التركة المنفذ عليها وطلب إبطال الإجراءات المتخذة عليها جميعا بما في ذلك أنصباؤه شركائه فيها — لما كان ذلك، فإن المطعون ضده في إبدائه لهذا الاعتراض لم يكن يعمل لمصلحة نفسه وفي حدود نصيبه وإنما لمصلحة عموم التركة كنائب شرعى عنها وقائم في الخصومة مقامها ومقام باقى الورثة ومن ثم فإنهم ينفيدون من اعتراضه ذلك لأن التركة منفصلة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وللدائنين عليها حق عيني تبعي بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤول شيء منها للورثة وبصرف النظر عن نصيب كل منهم فيها، وإذا كانت القاعدة أن الحق العيني التبعي لا يقبل التجزئة فإنه على هذا الاعتبار يكون دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة أيضا ويكفى أن يبيده البعض ليفيد منه باقى الورثة متى وضح أن مقصود من إبدائه لم يكن هو الدفاع عن نصيبه المحدد في التركة وإنما الدفاع عن عموم التركة كنائب شرعى عنها — لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون بقضائه بوقف التنفيذ على جميع أعيان التركة التي كانت موقوفة وانتهى فيها الوقف بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وذلك على أساس أنها تتمتع بالحصانة المقررة في المادة الخامسة مكررا من هذا المرسوم بقانون بالنسبة للديون السابقة على تاريخ العمل به ومنها دين مورثة الطاعنين المحرر سنده في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ومن ثم يكون النعى على الحكم بخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبين الثاني والثالث الواردين في التقرير الخطأ في الاسناد والقصور في التسبيب ومخالفة قواعد الإثبات وفي بيان ذلك يقولون إن هذا الحكم استند فيما قرره من سقوط حقهم في طلب إبطال وقف الاطيان التي قضى بوقف التنفيذ عليها على أن مورثهم قد علمت بهذا الوقف وانقضت على هذا العلم المدة المسقطة لدعوى الإبطال بالتقادم وقد افترض الحكم تحقق هذا العلم من مجرد أن المورثة كانت مستحقة في هذا الوقف وأضاف إلى ذلك أن أحدا من الطاعنين لم يدع عدم علم مورثهم به — هذا في حين أن العلم الذي يترتب عليه سقوط حق ما لا يجوز افتراضه بل يجب أن يثبت بصفة قاطعة ومجرد كون مورثة الطاعنين مستحقة في الوقف لا يقطع بذاته بأنها علمت به وقت صدوره إذ كثيرا ما يخفى الواقف أمر الوقف فلا يعلم به المستحقون إلا بعد وفاته وظهور الاستحقاق لهم فيه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا افترض علم المورثة بالوقف دون إقامة الدليل على هذا العلم وبيان تاريخه يكون قاصر التسبيب أما ما عزاه إلى الطاعنين من عدم انكارهم ذلك العلم فانه يخالف الواقع الثابت بالأوراق لأنهم أنكروا صراحة في المذكرتين المقدمتين منهما إلى محكمة الاستئناف في ٣١ مارس و ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠ علمهم وعلم مورثهم بالوقف هذا إلى أن الحكم باعتماده على أقوالهم في إثبات العلم قد خالف قواعد الإثبات التي تقضى بأن عبء إثبات واقعة العلم يقع على عاتق المطعون ضده باعتباره مقدم الدفع بالتقادم المسقط وبالتالي فقد كان على محكمة الموضوع تكليفه بهذا الإثبات — ويضيف الطاعنون إلى ما تقدم أنهم أشاروا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف إلى قيام مانع أدبي بين مورثهم وبين الواقف وهو عمها — يحول دون مطالبتها إياه بحقها ومن ثم يقطع التقادم وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع مما يجعله قاصرا في هذا الخصوص أيضا .

وحيث إنه ورد بأسباب الحكم المطعون فيه في خصوص سقوط حق الطاعنين في الدفع ببطلان ما يأتي ” وقد تمسك المستأنف (المطعون ضده) في مذكرته بالسبب الثالث وقال إن الأطيان التي كانت وقفا مساحتها ١٤ ف و ١٧ ط و ١٩ ص وأن حق المستأنف ضدهم (الطاعنين) في الطعن على هذا الوقف إن كان له أساس فقد سقط بمضي ثلاث سنوات طبقا للمادة ٢٤٣ مدني وأن مورثة المستأنف

ضد علم بالوقف لأنها مستحقة فيه . وحيث إن المستأنف ضدهم طلبوا رفض الاعتراضات وتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة في مذكرتهم وهي تؤيد الأسباب التي بنى عليها هذا الحكم وقالوا إن الدفع بالسقوط طبقا للمادة ٢٤٣ مدني لا محل له لأن المادة ٥٣ مدني قديم وهي المنطبقة وأن الدفع بالبطلان لا يسقط إلا بمضي ١٥ سنة طبقا لأحكام القانون القديم — وحيث إنه من المتفق عليه أن المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدني الجديد يشتملان على الحكم الذي كانت تتضمنه المادة ٥٣ من القانون القديم وقد سلم المستأنف ضدهم بذلك في مذكرتهم المقدمة للجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٦٠ أمام هذه المحكمة — وحيث إنه طبقا للمادة ٢٤٣ مدني يسقط الحق في طلب البطلان بمضي ثلاث سنوات من تاريخ علم المدعى بسبب البطلان . وحيث إنه طبقا للمادة ٨ مدني يسري التقادم بالمدة الجديدة ابتداء من تاريخ سريان القانون الجديد أي من ١٥/١٠/١٩٤٩ لأن المدة أقصر مما كانت في القانون القديم — وحيث إن علم المستأنف ضدهم ومورثيهم بالوقف ثابت من أن المورثة كانت مستحقة في الوقف ولم يدع أحد منهم بعدم العلم — وحيث إن الطعن بالبطلان على فرض جواز إبدائه بصفة دفع في الدعوى لم يثر قبل مضي الثلاث سنوات المذكورة والتي تبدأ في ١٥/١٠/١٩٤٩ وحيث إنه لذلك يكون هذا الاعتراض في محله ويتعين الحكم بعدم جواز التنفيذ على الأطيان التي كانت وفقا، وبين من ذلك أن الحكم — خلافا لما يدعيه الطاعنون — لم يفترض علم مورثة الطاعنين بالوقف عند صدوره بل إنه أقام الدليل عليه بأن هذه المورثة صاحبة استحقاق في هذا الوقف ولا يمكن لذلك أن تجهل أمره وأضاف الحكم إلى ذلك أن الطاعنين أنفسهم لم ينكروا علم مورثيهم بالوقف — ولما كان استخلاص العلم بتصرف ما هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولارقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دام لم يعتمد على واقعة بغير سند لها في الأوراق أو يستخلص من الوقائع نتيجة غير مقبولة عقلا — وكان استخلاص محكمة الاستئناف علم مورثة الطاعنين بالوقف عند صدوره من أنها مستحقة فيه هو استخلاص سائغ من واقعة تؤدي إليه كما أنه ليس في تدليل الحكم على العلم على هذا النحو مخالفة لقواعد الإثبات كما يزعم الطاعنون لأن المحكمة لا تكلف الخصم بإثبات واقعة متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لإقناعها بها — لما كان ذلك، وكان كل

ما قدمه الطاعنون لمحكمة النقض للتدليل على صحة مانعوه على الحكم المطعون فيه من خطأ في الإسناد في خصوص ما عزاه إليهم من عدم إنكارهم علم مورثتهم بالوقف هو صورة رسمية للذكرة المقدمة منهم إلى محكمة الاستئناف بـ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ وهذه المذكرة لا يتوافر بها الدليل على صحة نفيهم هذا ذلك أنه فضلاً عن أنها لا تحوى إنكاراً صريحاً من الطاعنين لعلم مورثتهم بالوقف بعد صدور وفان الطاعنين قد أشاروا في تقرير الطعن إلى مذكرة أخرى مقدمة منهم بـ ٣١/٣/١٩٦٠ كما أشار الحكم في أسبابه إلى مذكرة ثالثة مقدمة منهم في ٣١/٣/١٩٦٠ ولم يقدم الطاعنان لمحكمة النقض صورة من هاتين المذكرتين أو مما عسى أن يكونوا قد قدموه من مذكرات أخرى لمحكمة الاستئناف الأمر الذي يبقى معه قول الحكم بعدم إنكار الطاعنين علم مورثتهم بالوقف غير منقوض وذلك لاحتمال أن يكون الحكم قد استمد هذه الواقعة التي أسندوها إلى الطاعنين مما ورد في مذكراتهم الأخرى ومحاضر الجلسات التي لم يقدموا صوراً منها لهذه المحكمة ومن ثم يكون نعيمهم على الحكم بالخطأ في الإسناد في هذا الخصوص عارياً عن الدليل كذلك فإن نعيمهم عليه بالقصور لإغفاله الرد على المانع الأدبي الذي يقولون بأنهم تمسكوا به هذا النعي عارياً أيضاً عن الدليل لعدم تقديمهم لمحكمة النقض ما يفيد سبق تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وخلو الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي ومذكرتهم التي قدموا صورتها مما يشير إلى حصول هذا التمسك وما دام لم يثبت أنهم أبدوا هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع .

وحيث إن السببين اللذين أبداهما الطاعنون في المذكرة التي أودعوها قلم الكتاب في ٢٨/٥/١٩٦٠ وعنونوها بأنها "ملحق لأسباب الطعن" هذين السببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لإغفال الهيئة التي أصدرته ووضع تقرير تلخيص في القضية وتلاوة هذا التقرير قبل بدء المرافعة ويتحصل السبب الآخر في أن الحكم قد اخطأ في القانون وتجاوزت أسبابه ذلك أنه أورد في بياناته في معرض سرد دفاع المستأنف - المطعون ضده - أنه ذكر أن السند المثبت للدين وإن كان يحمل سنة ١٩٤٤ إلا أنه في الواقع لم يكتب إلا بعد صدور قانون إلغاء الوقف وذلك بقصد أن يحل هذا الدين محل الاستحقاق في الوقف الذي

حرمت منه مورثة الطاعنين نتيجة صدور ذلك القانون إلا أن الحكم مع تسجيله لهذا الذي قال به المطعون ضده قد اعتبر أن أعيان مورث المطعون ضده التي كانت وفقا تتمتع بالحصانة المقررة في المادة الخامسة مكررا من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف الأهلي مخالفا بذلك ما تقضى به هذه المادة من أن الحظر من التنفيذ الوارد بها مقصور على الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أما الديون التي نشأت بعد هذا التاريخ ومنها دين مورثة الطاعنين حسب إقرار المطعون ضده آنف الذكر الذي سجله الحكم في أسبابه فإنه يخرج عن نطاق تطبيق المادة الخامسة مكررا المشار إليها ويجوز بالتالي اتخاذ إجراءات التنفيذ وفاء لها على عقارات المدين — مورث المطعون ضده التي كانت وفقا فيما مضى .

وحيث إن النيابة العامة والمطعون ضده دفعا بعدم قبول هذين السببين لعدم إبدائها في تقرير الطعن .

وحيث إن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذي يحكم هذا الطعن نص في المادة السابعة على أن " يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب ويشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه — ولا يجوز التمسك بعد ذلك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير ومع ذلك فالأسباب المبينة على النظام العام يمكن التمسك بها في أي وقت . وللمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها " . ومفاد ذلك أن المشرع رسم طريقا خاصا لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي يبنى عليها طعنه في التقرير الذي يحرره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيه وهذا الحظر عام ومطلق بحيث

يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها في أى وقت — لما كان هذا هو حكم القانون وكان السبب الثانى الذى أبداه الطاعن فى المذكرة التى أودعها قلم كتاب هذه المحكمة بعد تحرير التقرير بأربعة أيام وعنونها بأنها ” ملحق لأسباب الطعن “ هذا السبب كما يبين من شرحه المتقدم الذكر غير متعلق بالنظام العام فانه يكون غير مقبول أما السبب الأول الوارد فى تلك المذكرة فانه إذ كان مبناه بطلان الحكم المترتب على مخالفة ما توجبه المادتان ٤٠٧ مكررا (٢) ، ٤٠٨ من قانون المرافعات على المحكمة الاستئنافية من وضع تقرير تلخيص فى القضية وتلاوة هذا التقرير قبل بدء المرافعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إضفال أحد هذين الاجراءين فى الدعاوى التى يجب اجرائها فيه يترتب عليه بطلان متعلق بالنظام العام فإن هذا السبب يجوز ابدائه فى أى وقت ويتعين لذلك مناقشته .

وحيث إن المشرع حين كان قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يستلزم وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة فانما كان يستلزم ذلك فى الدعاوى التى تعرض على التحضير أما الدعاوى التى كانت تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير فلم يكن يتطلب فيها هذا الاجراء — ولما كانت المادة ٦٤٧ من قانون المرافعات تنص على أن تفصل المحكمة على وجه السرعة فى الاعتراضات على قائمة شروط البيع فان دعوى الاعتراض كانت بحسب نص المادة ١١٨ من قانون المرافعات تقدم إلى المحكمة مباشرة دون عرضها على التحضير ويرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور عملا بحكم المادة ٤٠٥ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ — وهو ما إلتزمه المطعون ضده عند رفعه الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه — ومن ثم فلم يمر هذا الاستئناف فى مرحلة التحضير وبالتالى فلم يكن على محكمة الاستئناف أن تضع تقرير تلخيص .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق إسماعيل ، وحافظ مجدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد .

(٦٢)

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "مسئولية حارس الشيء" .

الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه في معنى المادة ١٨٧ مدني ، هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً ولا تتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء . العبرة في قيام الحراسة الموجهة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . السيطرة المادية للتابع على الشيء وقت استعماله لا تضافى عليه صفة الحارس ، إذ هو يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله . مثال .

(ب) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "مسئولية حارس الشيء" .

يدراً مسئولية حارس الشيء المفترضة إثباته وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يد له فيه . يشترط أن يكون هذا السبب محمداً لا تجهيل فيه ولا إيهام سواء أكان ماثلاً في قوة قاهرة أم حادث فجائي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير .

(ج) تعويض . "تقديره" .

الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبراً متكافئاً وغير زائد عليه . مثال .

١ — حارس الأشياء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدني ، هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له

السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالا، ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء، لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله، إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته، فإنه يكون خاضعا للتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه. فإذا كانت الوزارة الطاعنة هي المالك للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت إلى مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختبارهم وأنه في يوم الحادث خلق بها مصطحبا أحد الطلبة لاختباره، فسقطت به ولقى مصرعه، فإن الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعنة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل إلى مورث المطعون ضدها، وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني ولا تنفي عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه.

٢ — إنه وإن جاز لحارس الأشياء أو الآلات الميكانيكية في حكم المادة ١٧٨ مدني نفى مسئوليته المفترضة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر باثبات أن ما وقع كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، إلا أنه يشترط أن يكون السبب الذي يسوقه لدفع مسئوليته محمدا لا تجهيل فيه ولا إبهام سواء أكان ممثلا في قوة قاهرة أم حادث فجائي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير.

٣ — تقرير الوزارة الطاعنة مكافأة أو معاشا استثنائيا للطعون ضدها لفقدان زوجها إثر حادث وهو يؤدي واجبه لا يمنعها من مطالبة الوزارة قضائيا بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة طبقا لقواعد القانون المدني عما لحقها من أضرار متى كانت المكافأة والمعاش اللذان قررتهم لا يكفيان لجبر جميع هذه الأضرار، على أن يراعى القاضي عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من مكافأة أو

معاش من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار ، إذ أن الغاية من إلزام الوزارة هو جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت على الوزارة الطاعنة الدعوى رقم ٦٧٥ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة تطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وقالت فى بيان دعواها إن زوجها الذى كان يشغل وظيفة قائد سرب بسلاح الطيران . قد لقي مصرعه يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٥ إذ سقطت به إحدى الطائرات التابعة للوزارة الطاعنة أثناء قيامه باختبار طلبة كلية الطيران ببليس . وأن الوزارة تعتبر مسئولة عن الحادث مسئولية مفترضة عملا بنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى ، وذلك إلى جانب خطئها الثابت لعدم تزويدها الطائرة بأكثر من مظلة هبوط واحدة . وأنه إذ كان ما قرره الوزارة لها من مكافأة أو معاش استثنائى لا يتناسب مع جسامة الضرر الذى لحقها بسبب فقد زوجها فقد رفعت عليها الدعوى بباقي التعويض الذى تستحقه — دفعت الوزارة الطاعنة بانتفاء مسئوليتها المقامة على الخطأ المفترض بأن الطائرة كانت فى حراسة زوج المطعون ضدها وأنه على أى حال فإن الحادث يرجع إلى خطئه أو إلى القوة القاهرة مما ينتفى به مسئوليتها المؤسسة على المادة ١٧٨ من القانون المدنى كما دفعت بعدم وقوع خطأ تقصيرى من جانبها مقرررة أن الطائرة كانت مزودة بمظلتين لا بمظلة واحدة كما تدعى المطعون ضدها — وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الدرجة الأولى بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها

(١) نقض ١٩٦٤/٦/٢٥ الطعن ٣٠٨ س ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٨٦٨ .

مبلغ ١٦٠٠ جنيه مؤسسة قضاءها على أن الوزارة الطاعة تعتبر الحراسة على الطائرة وقت وقوع الحادث وتسأل تبعاً لذلك عما ترتب عليه من ضرر ما دامت لم تثبت أن وقوعه كان بسبب أجنبي لا يدل عليه — فاستأنفت الطاعة هذا الحكم طالبة إلغاءه ورفض الدعوى. وقيد استئنافها برقم ٣٩٣ سنة ٧٦ ق القاهرة كما استأنفته فرعياً المطعون ضدها طالبة زيادة التعويض إلى المبلغ الذى رفعت به دعواها وقيد استئنافها برقم ٦٦٨ سنة ٧٦ ق وفى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الوزارة أن تدفع للمطعون ضدها مبلغ ٣٠٠٠ ج على سبيل التعويض فطعنّت الوزارة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك أنه أقام قضاءه بالزامها بالتعويض على اعتبار أنها حارسة للطائرة ومسئولة بالتالى عما ينشأ عنها من ضرر للغير عملاً بالمادة ١٧٨ مدنى فى حين أن تلك الحراسة قد انتقلت إلى مورث المطعون ضدها الذى أصبح وحده دون الوزارة الطاعة صاحب السيطرة الفعلية على الطائرة بعد أن نيّطت به مسؤولية العناية الفنية بها والإشراف على سلامتها وصلاحياتها للطيران وقد وقع على السجل الخاص بالطائرة بما يفيد تحققه من صلاحيتها للطيران قبل تحليقه بها .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى إذ جرى نصها بالآتى : ” كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يدل عليه ” فإن الحارس الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى هذا النص هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً ، ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء ، لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته —

فانه يكون خاضعا للتبوع ، مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذى يستعمله ، ذلك أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هى بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه — ولما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى أن الوزارة الطاعنة هى المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت إلى مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختبارهم وأنه فى يوم الحادث حلق بها مصطحبا أحد الطلبة لاختباره، فسقطت به ولقى مصرعه ، لما كان ذلك، فإن الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للوزارة الطاعنة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل إلى مورث المطعون ضدها ، وبالتالي تكون الوزارة مسئولة عن الضرر الذى لحق به مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ولا تنتفى عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه . وإذ التزم الحكم المطعون فيه — هذا النظر فقد تونخى صحيح حكم القانون ؛ ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنهى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه خطأه فى رفض ما تمسكت به دفعا لمسئوليتها المؤسسة على المادة ١٧٨ مدنى من أن الحادث يرجع إلى خطأ مورث المطعون ضدها أو إلى القوة القاهرة . ذلك أن الثابت من تحقيقات النيابة وقرار مجلس التحقيق اللذين كانا مقدمين إلى محكمة الموضوع أن سبب الحادث يرجع إلى دخول الطائرة فى انهيار حلزوني مفلطح . وأن هذا أمر نادر الحدوث ومن ثم فإن الحادث لا بد أن يكون سببه أحد أمرين الأول هو خطأ المورث الناشئ عن سوء تصرفه وعدم اتخاذه الأساليب الفنية اللازمة للخروج من هذا الموقف أو عن عدم استعماله المظلة الواقية للهبوط من الطائرة قبل سقوطها والأمر الثانى هو القوة القاهرة باعتبار أن الانهيار الحلزوني المفلطح الذى دخلت فيه الطائرة بفاة أمر نادر الحدوث غير معروف الأسباب كما شهد الشهود فى تحقيقات النيابة وبالتالي لم يكن فى الوسع توقعه ولادفعه ، وقد رفض الحكم الأخذ بكل الأمرين متعللا فى نفي الخطأ عن المصاب بما قاله من أنه لم يكن فى الطائرة سوى مظلة واحدة هى المظلة التى استعمالها الطالب فى الهبوط .

وهذا القول قد بنته المحكمة على مجرد استنتاج شخصي لا يسانده الواقع بل تدحضه الأوراق وما ثبت فيها من أن مورث المطعون ضدها كان قد استعار قبل تحليله مظلة أخرى بالإضافة إلى المظلة التي كانت في الطائرة وقد وجدت بمكان الحادث بعد سقوط الطائرة ، كذلك فإن استناد الحكم في نفي قيام القوة القاهرة إلى ما جاء بأقوال قائد الأسراب يوسف سعودى ومهدى خيرت في التحقيقات ، غير صحيح ، لأن ما قرره الشاهد الأول من أن حالة الانهيار الحزوني الذي صادفته الطائرة وأدى إلى سقوطها نادر الوقوع إنما يجعل من الانهيار المذكور قوة القاهرة باعتبارها أمراً غير متوقع . وإذا كان سببه مجهولاً فنياً فإنه يكون من غير المستطاع دفعه ، أما ما قرره قائد الأسراب مهدى خيرت مما عول عليه الحكم فإنه قول نظري لم يبين على الخبرة والتجربة وإنما على مجرد التخمين .

وحيث إنه يبين من أسباب الحكم الابتدائي التي أقرها الحكم المطعون فيه أنها تضمنت في خصوص نفي السبب الأجنبي ما يلي : "وبما أنه وقد استكملت المسؤولية المفترضة عناصرها في ذمة المدعى عليها (الطاعنة) فرضاً غير قابل لإثبات العكس فإنها لا تنفى إلا بقطع علاقة السببية التي تربط بين فعل الطائرة والضرر بإثبات السبب الأجنبي أى القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ أو خطأ المضرور أو خطأ الغير — وبما أن سبب الحادث هو حالة الانهيار الحزوني المفلطح التي وقعت فيها الطائرة خلال حركة الالتفات الحزوني التي قام بها الطالب الممتحن ، وهي حالة لا يد لشخص معين فيها — وبما أنه وإن قال الدفاع عن وزارة الحربية إن سبب تلك الحالة غير معروف إلا أن هذا القول يفرض صحته لا يعنى على الإطلاق أن ثمة سبب أجنبي من الطائرة هو العلة ، فثبوت ارتباط السببية بحادث مفاجئ أو قوة القاهرة واجب لقطع رابطة السببية بينا تجهيل السبب يعنى أنه قد يكون راجعاً لحادث مفاجئ أو قوة القاهرة ، وقد لا يكون ، ومن ثم لا يكفي لدحض المسؤولية المفترضة . وفضلاً عن ذلك فقد شهد قني (قائد الأسراب يوسف سعودى) بأن الحالة التي نشأ عنها الحادث في ذاتها جائزة الوقوع ومعروفة فنياً ، ومن ثم فهي لم تكن مستحيلة التوقع ، بل هي قد وقعت لذات الطيار في نفس اليوم وفقاً لأقوال الطالب

محمد نحرى رفعت ، وهى ليست مستحيلة الدفع بدلالة خروج الطيار منها فى المرة السابقة ، وبالتالى فان حالة الانهيار الحلزونى ، المفلطح بذاتها تفتقد الركنين اللذين يقوم عليهما وصف الحادث بأنه مفاجئ أو قهرى ، بل إن أحد الفنين (قائد الأسراب مهدى خيرت) شهد بأن تلك الحالة ترجع الى تصميم الطائرة . وبما أنه مما سلف يبين أن مسئولية المدعى عليها (الطاعنة) عما أصاب المدعية (المطعون ضدها) من ضرر شخصى قائم على أركانها القانونية ولم يدحضها اثبات أى سبب أجنبى . ورد الحكم المطعون فيه على قول الطاعنة بوقوع الخطأ من مورث المطعون عليها لعدم قفزه بالمظلة من الطائرة قبل سقوطها بما يلى "إن الأوراق المقدمة من الوزارة قاطعة فى أن الطائرة لم تكن تحمل سوى مظلة واحدة رقم ٥٥٩٣ تسلمها الطيار بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٥٥ وردت بعد الحادث فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٥ وهى ذات المظلة التى أجزى تصليحها وغسلها . وفى بطاقة الإعاره ما يقطع بأن الفقيد لم يكن يتسلم أكثر من مظلة واحدة فهو قد تسلم المظلة السابقة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وردتها فى ٣ يناير سنة ١٩٥٥ وفى نفس هذا التاريخ تسلم البراشوت المصرى رقم ٥٥٩٣ الذى رد بعد الحادث وأجزى تصليحه على النحو السابق الإشارة إليه وليس يجوز القول أن الطيار بعد أن عمل على انقاذ تلميذه قد هانت عليه حياته وضخى بها مع وجود أداة أخرى للهبوط بالطائرة وكان حقا إذن ما نشرته مجلة القوات المسلحة فى عددها رقم ٢٨٧ الصادر فى أول فبراير سنة ١٩٥٥ فى رثاء الشهيد البطل منير مفتاح من أنه إذ لم تطاوعه عجلة القيادة تفضل بأن يكون أستاذا فى فنه وفى خلقه فسلم المظلة وهى أداة انقاذه الوحيدة إلى تلميذه فتجا . أما هو فقد مات شهيدا " . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه صحيح فى القانون ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، ذلك أنه وإن جاز لحارس الأشياء أو الآلات الميكانيكية فى حكم المادة ١٧٨ مدنى نفى مسئوليته المفترضة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر باثبات أن ما وقع كان بسبب أجنبى لا يد له فيه ، إلا أنه يشترط أن يكون السبب الذى يسوقه لدفع مسئوليته محددا لا تجهيل فيه ولا إيهام سواء أ كان ممثلا فى قوة قاهرة أم حادث بغائى أم خطأ المصاب أم خطأ الغير ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد انتهت فى حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق إلى أن الطاعنة قد عجزت عن اثبات السبب الأجنبى الذى لاتندفع مسئوليتها إلا به طبقا للمادة ١٧٨ مدنى

وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالدليل الذي تطمئن اليه وتطرح ما عداه بلامعقب عليها في ذلك من محكمة النقض فإن النعي بهذا السبب في حقيقته لا يعدوا أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق إذ اعتبرها مسئولة مسئولية تقصيرية مبنية على خطأ ثابت في حقها إلى جانب الخطأ المفترض الذي قال به مستندا في ذلك إلى تزويدها الطائرة بمظلة واحدة — مع أن الثابت في أوراق الدعوى التي كانت مطروحة على محكمة الاستئناف أن الطائرة كانت مزودة بمظلتين لا بمظلة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم — على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق — قد استخلص وجود مظلة واحدة في الطائرة استخلاصا موضوعيا سائغا من وقائع تؤدي إليه ولما أصلها الثابت في الأوراق ومن ثم يكون النعي بهذا السبب هو أيضا جدل في أمر موضوعي مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة ما هو مقرر قانونا من عدم جواز الجمع بين المكافأة والمعاش الاستثنائي وبين التعويض لاتحاد سببهما والغاية منهما — هذا إلى أنها وقد أعطت للطعون ضدها مبلغ ٥٠٠ ج بصفة مكافأة وقدرت لها معاشا استثنائيا قدره ٢٠ ج شهريا . وهو ما يكفي لتعويضها عما لحقها من ضرر بسبب فقد زوجها ، فانه لم يكن للمحكمة بعد ذلك أن تقضى لها بتعويض آخر .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن تقرير الوزارة الطاعنة مكافأة أو معاشا استثنائيا للطعون ضدها لفقد زوجها إثر حادث وهو يؤدي واجبه ، لا يمنعها من مطالبة الوزارة قضائيا بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة طبقا لقواعد القانون المدني عما لحقها من أضرار متى كانت المكافأة والمعاش اللذان قررتهما لا يكفيان لجبر جميع هذه الأضرار ، على أن يراعى القاضي عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من مكافأة أو معاش من جملة التعويض المستحق عن جميع

الأضرار إذ أن الغاية من الترامى الوزارة هي جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه — ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدها بتعويض قدره ٣٠٠٠ ج قد راعى على ما صرح به في أسبابه ما تقرر لها من معاش ومكافأة ، موردا في أسبابه ” أن المحكمة إذ تريد جبر هذه الأضرار الواقعة على الزوجة (المطعون ضدها) يتعين عليها مراعاة ما قامت الحكومة بدفعه وهو ٥٠٠ ج وما رفعت به المعاش المستحق لها إلى مبلغ ٢١ ج ، وترى مع مراعاة هذه الظروف وحتى يكون التعويض كاملا جابرا للضرر تعديل الحكم المستأنف والزام الوزارة (الطاعنة) بدفع ٣٠٠٠ ج“ لما كان ذلك ، فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون في هذا الخصوص . أما ما تثيره الطاعنة في خصوص تقدير الحكم المطعون فيه للتعويض الذى ألزمها به فانه جادل منها فيما ستقل محكمة الموضوع به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / الدكتور عبدالسلام بلنج نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
لطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(٦٣)

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٠ القضائية :

اثبات . " طرق الاثبات " . " الكتابة " . " القرائن القانونية " .
إلترام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " الوفاء " .

التأشير على السند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس .
بقاء التأشير المشطوب حافظاً لقوته في الاثبات وتقوم به قرينة الوفاء على الرغم من الشطب
إلا إذا نقضها الدائن باثبات عدم حصول الوفاء وأن الشطب كان بسبب مشروع .

تقضى المادة ١/٣٩٩ من القانون المدنى بأن التأشير على سند بما يستفاد منه
براءة ذمة المدين حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس ولو لم يكن التأشير موقعا منه
مادام لم يخرج قط من حيازته ، والتأشير المشطوب يبقى حافظاً لقوته في الاثبات وتقوم به
قرينة الوفاء على الرغم من الشطب إلا إذا نقضها الدائن باثبات عدم حصول
الوفاء وأن الشطب كان بسبب مشروع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل
فى أن بنك مصر المطعون ضده الأول أقام ضد السنديك المعين على تفليسة

الشركة الدولية للنقل والهندسة وضد الطاعن الدعوى رقم ٣٥٧٣ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة طالبا إلزامهما الأول باعتباره مدينا والثانى باعتباره ضامنا متضامنا بأن يدفعنا لبنك مصر مبلغ ٤٥٣٠ ج والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٣ حتى السداد وقال بياننا لدعواه إنه فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وظهر الطاعن إلى البنك سندا إذنيا محررا لصالحه بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٢ من المدير المسئول للشركة الدولية للنقل والهندسة ومستحق السداد فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وقد قبض الطاعن قيمة هذا السند من البنك وقبل حلول ميعاد استحقاقه طلب الطاعن من البنك بناء على رغبة الشركة تأجيل الدفع إلى ١٥/١/١٩٥٣ مبدىا استعداداه لدفع الفوائد التى تستحق بسبب هذا التأجيل فقبل البنك هذا الطلب غير أن المدين لم يقيم بدفع قيمة السند فى هذا الميعاد كما لم يدفعها الطاعن باعتباره مظهرا وضامنا فأقام البنك دعواه بالطلبات السابق بيانها وبتاريخ ١٠/٥/١٩٥٣ قضت المحكمة الابتدائية للبنك بطلباته بحكم غيابى على الطاعن والمطعون ضده الثانى بصفته فعارض الطاعن فى هذا الحكم وبتاريخ ٩/١٢/١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه فيما قضى به من إلزام المعارض (الطاعن) متضامنا مع الشركة المدينة بأن يدفعنا للمعارض ضده (المطعون ضده) مبلغ ٤٣٥٠ ج والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٣/٣/١٩٥٣ حتى السداد والمصاريف — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٥ سنة ٧٤ ق تجارى القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده الأول وكان من بين ما تمسك به الطاعن فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف قيام الشركة المدينة بالوفاء ودلل على ذلك بأنه ثابت بظهر السند موضوع المطالبة عبارة صادرة من البنك تفيد التخالص ورغم أن هذه العبارة مشطوبة إلا أنها تعتبر قرينة قانونية على حصول الوفاء طبقا للسادة ٣٩٩ من القانون المدنى وبجلسة ٢٦/٤/١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ورأت النيابة فى مذكرتها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢١/١٢/١٩٦٣ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسيب ذلك أن الطاعن قد ساق قرينتين على تمام الوفاء الأولى أنه أشر من البنك الدائن بحصول التخالص على ظهر السند موضوع النزاع مما يعتبر قرينة على الوفاء حتى ولو كان هذا التأشير قد شطب فيما بعد وذلك وفقا لما تقررته المادة ١/٣٩٩ من القانون المدني من أن التأشير على سند الدين بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس ولو لم يكن التأشير موقعا منه ما دام السند لم يخرج قط من حيازته — والقرينة الثانية أن الدين المطالب به قد سدد ضمن الاعتماد الذي فتحه البنك للشركة المدينة وقدره عشرون ألفا من الجنيهات إلا أن الحكم المطعون فيه اقتصر في الرد على هذا الدفاع بقوله إن المطعون ضده الثاني (السنديك) قدم تقريرا يقول فيه بأن الاعتماد قد صرف بالكامل ولم تخصم منه قيمة السند — وهذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه وإن كان يصلح ردا على القرينة الثانية المتضمنة سداد الدين من الاعتماد المفتوح إلا أنه لا يعتبر ردا على القرينة الأولى الدالة على براءة ذمة المدين والمستمدة من التأشير على سند الدين بالتخالص وليس فيه ما ينقض هذه القرينة التي لم يثبت الدائن عكسها .

وحيث إنه لما كانت المادة ١/٣٩٩ من القانون المدني تقضي بأن التأشير على سند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس ولو لم يكن التأشير موقعا منه ما دام السند لم يخرج قط من حيازته وكان التأشير المشطوب يبقى حافظا لقوته في الإثبات وتقوم به قرينة الوفاء بالرغم من الشطب إلا إذا نقضها الدائن بأثبات عدم حصول الوفاء وأن الشطب كان بسبب مشروع — لما كان ذلك، وكان الثابت من الطلب المقدم من الطاعن في ١٩/٤/١٩٦٠ لمحكمة الاستئناف باعادة القضية للرافعة والمقدمة صورته الرسمية لهذه المحكمة أن الطاعن قد تمسك فيه بحصول التخالص المؤشر به على سند الدين من حساب آخر للمدين

غير حساب الاعتماد الذى اطلع عليه السنديك وكان يبين من الاطلاع على السند موضوع النزاع المقدم بملف الطعن أنه قد أشر على ظهره بخاتم البنك بعبارة "خالص" ثم شطبت هذه العبارة. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى رده على الدفع بالوفاء على نفى حصول سداد قيمة السند من الاعتماد المفتوح مستخلصا ذلك مما جاء بتقرير السنديك المعين على الشركة المدينة المفلسة وهو المطعون ضده الثانى دون أن يعنى الحكم بالرد على القرينة القانونية التى تمسك بها الطاعن والمستمدة من التأشير بالتخالص على السند موضوع النزاع وأثرها القانونى فى براءة ذمة المدين مع ما لهذا الدفاع الجوهرى من أثر فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جاسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٦٤)

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٠ القضائية :

حكم . ” إصداره “ . إيداع الأسباب “ . بطلان .

الأحكام الصادرة حضوريا في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجائز الطعن فيها
بطريق النقض . وجوب إيداع مسوداتها مشتملة على أسبابها موقعا عليها من الهيئة التي
أصدرتها عند النطق بها وإلا كانت باطلة يستوى في ذلك النطق بها في جلسة المرافعة أو في جلسة
أخرى تالية .

مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٦ مرافعات قبل تعديلها بالقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ومفاد الفقرتين الأولى والثالثة من المادة السادسة من قانون
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الأحكام
الصادرة حضوريا في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجائز الطعن
فيها بطريق النقض يجب إيداع مسوداتها المشتملة على أسبابها موقعا عليها
من الهيئة التي أصدرتها عند النطق بها وإلا كانت باطلة ، يستوى في ذلك
أن يكون قد نطق بها في ذات الجلسة التي سمعت فيها المرافعة أم في جلسة أخرى
تالية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٧٩ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنيا على
المطعون ضده الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨
الصادر إليه من المطعون ضده المذكور ذلك بالنسبة إلى ٤ أفدنة و ١٧ قيراطا
مما تضمنه هذا العقد . وبتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٥٩ قضى للطاعن بطلابه فاستأنف
المحكوم عليه (المطعون ضده الأول) هذا الحكم طالبا إلغاء، ورفض الدعوى وقيد
استئنافه برقم ٨٩٣ سنة ٧٦ ق القاهرة — وكانت المطعون ضدها الثانية قد أقامت
بدورها على المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٦٧١ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنيا
تطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ المتضمن
بيع المطعون ضده الأول لها ٣ أفدنة و ١٣ قيراطا و ١٥ سهما فتدخل الطاعن
فى هذه الدعوى طالبا رفضها استنادا إلى أنه اشترى ذات القدر من البائع بموجب
العقد موضوع الدعوى السابقة — وبتاريخ ١٤/٤/١٩٥٩ قضت المحكمة بقبول
تدخله وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٤/٨/١٩٥٨ فاستأنف الطاعن هذا الحكم
طالبا إلغاء ورفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ٩٤٩ سنة ٧٦ ق القاهرة وقررت
محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين لبعضهما — وبجلسة ٢٨/٥/١٩٦٠ سمعت
الدعوى بحضور الخصوم جميعها ثم حجزت القضية لآخر الجلسة لإصدار الحكم
وصدر فعلا فى هذه الجلسة حضوريا قاضيا بقبول الاستئنافين شكلا وفى
موضوع الاستئناف رقم ٨٩٣ سنة ٧٩ ق المرفوع من المطعون عليه الأول بإلغاء
الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٦٧٩ سنة ١٩٥٨ كلى المنيا ورفض
تلك الدعوى وبرد وبطلان العقد المؤرخ ٧/١١/١٩٤٨ وفى موضوع الاستئناف
رقم ٩٤٩ سنة ٧٦ ق المرفوع من الطاعن برفضه وتأييد الحكم المستأنف الصادر

في الدعوى رقم ٦٧١ سنة ١٩٥٨ كلى المنيا - فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ١٩٦٤/١/٢١ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان، ذلك أن محكمة الاستئناف نظرت الدعوى بجلسة ١٩٦٠/٥/٢٨ في حضور الخصوم وأصدرت حكما في آخر هذه الجلسة ، وإذ كان ميعاد الطعن بالنقض في هذا الحكم يبدأ من تاريخ صدوره فانه كان يتعين على المحكمة أن تودع مسودة الحكم عند النطق به عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات ، أما أنها لم تودع هذه المسودة حتى يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٦٠ كما يبين من الشهادة الرسمية المقدمة من الطاعن فان حكما يكون قد وقع باطلا .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٦ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ كانت تنص على أنه ” في الحالات التي ينص القانون فيها على أن ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من وقت صدوره يتعين ايداع المسودة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلا “ وتنص الفقرتان الأولى والثالثة من المادة السادسة من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن ”يبدأ ميعاد الطعن في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية من تاريخ الحكم إذا كان حضوريا ... ويجرى الميعاد في حق كل من الخصوم“ ومفاد ذلك أن الأحكام الصادرة حضوريا في هذه المواد والجائز الطعن فيها بطريق النقض يجب ايداع مسوداتها المشتملة على أسبابها موقعا عليها من الهيئة التي أصدرتها عند النطق بها وإلا كانت باطلة ، يستوى في ذلك أن يكون قد نطق بها في ذات الجلسة التي سمعت فيها المرافعة أم في جلسة أخرى تالية - ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الاستئناف حضوريا في مادة مدنية

ومن ثم قابلا للطعن فيه بالنقض، وكان ميعاد الطعن فيه يبدأ من تاريخ صدوره،
فان المحكمة إذ نظقت به عقب نظرها الدعوى بجلسته ١٩٦٠/٥/٢٨ ولم تودع
مسودته عند النطق به بل وإن هذه المسودة لم تودع حتى يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٦٠ -
وذلك على ما هو ثابت من الشهادة الرسمية المستخرجة من قلم كتاب محكمة استئناف
القاهرة المقدمة بملف الطعن - فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب
نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، والسيد عبد المتعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٦٥)

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) عقد . " فسخ العقد " . " الفسخ القضائى " . محكمة الموضوع .
 نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب واقعية " .

خلو العقد من الشرط الصريح الفاسخ . طلب الدائن الفسخ . لا الزام على المحكمة
 الحكم به بل يرجع الأمر الى تقديرها . تقديرها كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها .
 خروجه عن رقابة النقض . للدين توفى الفسخ بالوفاء بالتزامه الى ما قبل
 الحكم النهائى .

(ب) اثبات . " قرائن قانونية " . " حجية الأمر المقضى " . حكم .
 " حجية الحكم " .

ما يرد فى أسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى . لاجية له ولا يجوز الطعن
 فى الحكم لخطأ الوارد فيه .

١ - متى كان العقد لا يحوى شرطا صريحا فاسخا فان الدائن إذا استعمل
 خياره فى طلب فسخ العقد طبقا للمادة ١٥٧ من القانون المدنى لعدم وفاء المدين
 إلتزامه فان المحكمة لا تلتزم فى هذه الحالة بالحكم بالفسخ بل إن الأمر فى ذلك
 يرجع الى تقديرها وهى فيما تقرره من كفاية أسباب الفسخ وعدم كفايتها لا تخضع
 لرقابة محكمة النقض متى استندت فى ذلك الى أسباب سائغة . كما أن للدين أن
 يتوفى الفسخ بالوفاء بالتزامه الى ما قبل صدور الحكم النهائى فى الدعوى .

٢ - ما يرد في أسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى لا يجوز حجية ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيه^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام على المطعون عليه الدعوى رقم ٤٨٣ سنة ١٩٥٧ كلى أمام محكمة المنصورة الابتدائية وضمن صحيفتها أنه اشترى من هذا المطعون عليه بموجب عقد بيع عرفي مؤرخ في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ثلاثة أفدنة أطيانا زراعية مبينة الحدود والمعالم بالعقد وبالصحيفة لقاء ثمن مقبوض مقداره ٢٠٠٠ ج وتعهد المطعون عليه بتقديم مستندات التملك — بعد شهر يناير سنة ١٩٥٣ — والا كان ملزما بأن يدفع للطاعن مبلغ ٣٠٠ ج على سبيل التعويض — وقد تقدم الطاعن لمصلحة الشهر العقاري بعد هذا التاريخ طالبا اتخاذ الاجراءات اللازمة لشهر عقد البيع ولما لم يتمكن بسبب ورود الأطيان المبيعة في تكليف الغير "ورثة ميشيل سرسق وفكتور سرسق ولينا أرملة ميشيل بوصيلة وأمير الدراس" فقد قام بانذار المطعون عليه في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٣ منها عليه بتقديم المستندات الدالة على ملكيته للقدر المبيع وذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه وحلده يوم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٣ للتوقيع على العقد النهائي والا اعتبر العقد مفسوخا وحق عليه رد الثمن مع التعويض المتفق عليه في العقد ولما لم يستجب المطعون عليه لهذا الانذار رفع عليه هذه الدعوى طالبا الحكم بفسخ البيع وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٨٠٠ ج من ذلك مبلغ ٢٥٠٠ ج ما قبضه من ثمن ، والباقي وقدره ٣٠٠ ج قيمة التعويض

(١) قض ١٩٦٤/١٢/٣ طعن ٢٠ من ٣٠ ق السنة ١٥ ص ١٠٩١ .

المتفق عليه في العقد وأسس الطاعن دعواه على أن المطعون عليه قد تخلف عن تنفيذ التزامه الخاص بتقديم مستندات ملكيته ونقل الملكية إلى الطاعن على الرغم من إعداده مما ينحول له طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني وفي ٢ من يناير سنة ١٩٥٨ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بفسخ عقد البيع وإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ٢٥٠٠ ج استأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٥٩ سنة ١٠ قضائية فقضت في ٢ من يونيو سنة ١٩٦٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول — على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض طلب الفسخ رغم ثبوت تخلف المطعون عليه عن تنفيذ التزامه حتى تاريخ الحكم تأسيساً على ما ذهب إليه من أن تنفيذ العقد لا زال ممكناً وأن للطاعن أن يرفع دعوى بفسخ العقد ونفاذ العقد إذا عاد البائع له (المطعون عليه) ونكل عن تعهده بالتوقيع على العقد النهائي هذا في حين أنه وفقاً لحكم المادة ١٥٧ من القانون المدني يكون الخيار للدائن (الطاعن) بين طلب التنفيذ أو طلب الفسخ رغم أن الوفاء لا يزال ممكناً — وحق القاضي في عدم الاستجابة إلى طلب الفسخ مقيد بأمرين — أولهما — أن يكون ما لم يف به المدين قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في جملة وثائقيهما — أن يرى القاضي إعطاء المدين مهلة لتنفيذ التزامه وكلا الأمرين غير متحقق في واقعة الدعوى لأن التزام البائع بنقل الملكية هو الالتزام الجوهرى في عقد البيع وليس التزاماً ثانوياً كما أن المحكمة لم تر أن تستعمل حقها في إعطاء المدين مهلة لتنفيذ التزامه لما قالته من أن من حق كل من البائع والمشتري أن يرفع دعوى بفسخ العقد ونفاذ العقد وأن يسجل عريضتها وحكمها ويصل بذلك إلى نقل الملكية — ويرى الطاعن أن الحكم قد حرمه من خياره في طلب الفسخ وأن ما ألزمه به من

رفع دعوى بصحة ونفاذ العقد في حالة عودة المطعون عليه إلى النكول عن تنفيذ تعهده إنما هو تكليف له بما لا يستلزمه القانون هذا إلى أنه لو رفع فيما بعد تلك الدعوى وقضى برفضها لأي سبب واستمر المطعون عليه في الامتناع عن توقيع العقد النهائي سوف يضطر إلى رفع دعوى جديدة بالفسخ وعندئذ يحق للمطعون عليه أن يدفعها بعدم السماع لسابقة الفصل فيها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص ما يشيره الطاعن بهذا السبب على أنه قد استبان للحكمة أن عقد البيع الذي أبرم بين الطاعن والمطعون عليه لم يرد به ذكر لشرط صريح يفسخ بمقتضاه العقد من تلقاء نفسه في حالة تأخر البائع عن تنفيذ التزامه بتقديم مستندات الملكية ثم قال الحكم "وحيث إن المستأنف عليه (الطاعن) بتقديمه الطلب المؤرخ ١٤/١/١٩٥٩ مستند ١/ حافظة ١١ ملف استئنافي إلى مأمورية الشهر العقاري بالسنبلاوين الذي أظهر فيه رغبته في تحرير العقد النهائي لتسجيله يستدل منه على أنه يوافق على تحرير العقد النهائي — وقد أظهر المستأنف (المطعون عليه) استعدادا للتوقيع عليه فلا يكون هناك بعد أن وضع المستأنف عليه اليد على القدر المبيع وقام باستغلاله من تاريخ تحرير عقد البيع الابتدائي في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ وثبوت ملكية المستأنف لهذا القدر وتقديمه مستندات التملك للشهر العقاري ومراجعة العقد النهائي عليه والتأشير على العقد بصلاحيته للشهر وإظهار المستأنف رغبته في تحرير العقد النهائي بالطلب المقدم منه في ١٤/١/١٩٥٩ وتطهير العين المبيعة من الحقوق العينية واستعداد المستأنف للتوقيع على العقد النهائي لا يكون هناك أي إخلال بالتزام المستأنف بوجوب الفسخ ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من فسخ العقد والمستأنف عليه وشأنه مع المستأنف إذا عاد ونكل عن تعهده بالتوقيع على العقد النهائي بدعوى صحة ونفاذ العقد والتعويض مع إلزامه بمصاريفها" وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه برفض طلب الفسخ لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه متى كان العقد لا يحوى شرطا صريحا فاسخا فإن الدائن إذا استعمل خياره في طلب فسخ العقد طبقا للمادة ١٥٧ من القانون المدني لعدم وفاء المدين بالتزامه فإن المحكمة لا تلتزم في هذه الحالة بالحكم بالفسخ بل إن الأمر في ذلك يرجع إلى تقديرها وهي فيما تقرره من كفاية أسباب الفسخ وعدم كفايتها لا تخضع

لرقابة محكمة النقض متى استندت في ذلك إلى أسباب سائفة . كما أن للدين أن يتوقى الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى ولما كانت محكمة الاستئناف قد سجلت في حكمها أن المطعون عليه "البائع" قدم للشهر العقاري المستندات الدالة على ملكيته للعين المبيعة وقد اقتنع الشهر بصحة ملكيته وأشر على مشروع المحرر المقدم من الطرفين بصلاحيته للشهر وأن المطعون عليه أبدى امتعاده لتوقيع العقد النهائي وانتهى الحكم من ذلك إلى عدم وقوع إخلال من المطعون عليه بالتزام يوجب فسخ العقد وكان هذا التحصيل الموضوعي سائفا وله أصله الثابت في أوراق الدعوى فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني — على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذكر في أسبابه أن المطعون عليه تلقى ملكية فدان من أطيان النزاع بموجب عقد مسجل في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ برقم ٤٩٦٧ كما آلت إليه ملكية فدانين منها بمقتضى عقد مسجل في ٢٤ من يناير سنة ١٩٣٧ برقم ٩٦٤ — ومع أن البائعين للطاعن في هذين العقدين هم أشخاص آخرون خلاف فكتور خليل سرسق الوارد اسمه بالعقد المبرم بين الطرفين على أنه البائع للمطعون عليه — فان الحكم قد اعتمد في إثبات ملكية المطعون عليه للبيع على ما استمده من بيانات من كشف التحديد المؤرخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩ دون أن يبين كيف دل هذا الكشف على أن الأطيان المبيعة تنقسم إلى قسمين وأنهما يدخلان في العقدين المشار إليهما فلا المحكمة طابقت الحدود ولا هي عينت خيرا لمطابقة الحدود بين العقدين — كما أنها لم تعن بذكر بيان حدود الفدان الأول والفدانين الآخرين — هذا فضلا عن أن كشف التحديد لا يعدو أن يكون مجرد بيانات مساحية تعطيها المساحة لطالبا دون مسئولية عليها ولا يمكن الاعتماد عليه في بيان سبب الملكية وأصل الأيلولة — ويضيف الطاعن أن المطعون عليه وقد ذكر في عقد البيع مصدرا لملكته مخالفا لما تبينته المحكمة من كشف التحديد فانه كان يتعين التزام ما تضمنه العقد في هذا الشأن .

وحيث إنه لما كان الطاعن قد أسس دعواه بطلب الفسخ والتعويض على أن المطعون عليه لم يقم بتنفيذ ما انتم به في العقد من تقديم مستندات ملكيته

مما تعذر معه على الطاعن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير العقد النهائي وشهره وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في تقريراته أن المطعون عليه قد تقدم بهذه المستندات إلى مأمورية الشهر العقاري وقامت هذه المأمورية بفحص تلك المستندات وإذا تأكدت من سلامة ملكية المطعون عليه لأطيان النزاع وانطباقها عليها أشرت على مشروع المحرر بالصلاحيات للشهر فأصبح بذلك العقد معدا للتوقيع عليه وقد أبدى المطعون عليه استعداده للتوقيع — فانه يكون بذلك قد قام بتنفيذ التزامه الذي أقام الطاعن دعواه على أساس أنه أخل به ولا يقدر في ذلك أن يكون المطعون عليه قد تلقى ملكية أطيان النزاع بموجب عقدى البيع المسجلين المشار إليهما بالحكم وعلى خلاف ما ذكر بالعقد العرفي عن مصدر ملكيته مادامت محكمة الموضوع قد سجلت في حدود سلطتها التقديرية أن أطيان النزاع تدخل في هذين العقدين ولم يضمن الطاعن طعنه نعيًا على ما قرره الحكم في هذا الخصوص لما كان ذلك ، فان النعي على الحكم في هذا السبب بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن — ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور من وجهين الأول : إن محكمة الاستئناف ذكرت أن كشف التحديد الذي اعتمدت عليه في قضائها قد ثبت منه أن العين مثقلة بالأعباء الآتية :

- ١ — تجديد رهن سجل برقم ٤٣٩٣ سنة ١٩٥٦ ضد أسما كساب والمطعون عليه
- ٢ — تنبيه نزع ملكية برقم ٧٤١٩ سنة ١٩٥٦ لصالح بنك الأراضي ضد السابق ذكرهما
- ٣ — رهن رسمي سجل برقم ٤٩٦٧ سنة ١٩٤٩ —

ثم قالت تعقيبًا على ذلك إن المطعون عليه قدم شهادة رسمية تفيد التأشير بالشطب الجزئي بهامش قائمة الرهن المقيدة بمكتب المنصورة بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٥ برقم ٤٩٦٨ لصالح بنك الأراضي ضد توفيق متولى سيد أحمد خضر وآخرين وانتهت إلى القول بأن أطيان النزاع يمتلكها المطعون عليه بموجب العقدين المسجلين في ١٩٤٩/٨/٢٥ برقم ٤٩٦٧ ، ١٩٣٧/١/٢٤ برقم ٩٦٤ وأن الأطيان أصبحت خالية من كافة الحقوق العينية ويرى الطاعن أن البيانات الواردة بالشهادة المذكورة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وذلك أنه لم يرد بها ذكر لشطب الرهن المقيد في سنة ١٩٥٦ وتنبيه نزع الملكية والرهن المقيد برقم ٤٩٦٧

وبذلك يكون الحكم قد عاره قصور في هذا الخصوص — ويتحصل الوجه الثاني — في أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه اشترى أطيان النزاع محددة مفرزة ولكن العقود التي امتند اليها البائع تدل على أنه يمتلك هذه الأطيان شيوعا مع آخرين في عدة مساحات مما سيضطر معه إلى انتظار نتيجة القسمة مع أن البائع ملزم أن يسجل له قدرا مفرزا فاذا لم يتم بتنفيذ هذا الالتزام طبقا للعقد حق الفسخ ولكن المحكمة لم تعن بمناقشة هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه بخاء حكمها مشوبا بالقصور من هذه الناحية .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود بأن الطاعن على ما يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أقام طلب الفسخ والتعويض على أن المطعون عليه " البائع له " لم يتم بتنفيذ ما التزم به في العقد من تقديم مستندات ملكيته للعين المبيعة مما تعذر معه شهر العقد ونقل الملكية اليه ولم يكن من بين ما استند اليه في دعواه وجود تسجيلات أو حقوق عينية للغير على هذه العين ومن ثم فلم يكن الفصل في الدعوى يستلزم بحث ما عسى أن يكون على العين من هذه التسجيلات والحقوق العينية ويكون ما ورد في الحكم المطعون فيه في هذا الشأن زائدا على حاجة الدعوى وبالتالي فإن هذه الأسباب لا تحوز حجية ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيها والنعى في وجهه الثاني مردود بأنه لما كان الطاعن لم يقدم لمحكمة النقض ما يفيد تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وقد خلا الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي مما يشير إلى سبق تمسكه به كما أن المذكرة التي قدم صورتها لهذه المحكمة لا تفيد هذا التمسك إذ انحصرت منازعته فيها في دخول القدر المبيع له في العقدين المسجلين اللذين اعتمد عليهما الحكم — لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على هذا الدفاع يكون حاريا عن الدليل ولا يجوز للطاعن التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم عمر هندی ،
وصیری أح- فرحات ، وأحمد حسن هیکل ، ومحمود عباس العمرای .

(٦٦)

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٩ القضائية :

قانون . ”رجعية القانون“ . ضرائب . ”رسم الأيلولة على التركات“ .

تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة . مبرراته . حق السلطة التشريعية . استقلالها
بتقديرها بغير معتب . إصدار قانون بتعديل تاريخ العمل بقانون سابق . لا مخالفة للقانون .

إنه وإن كان من أسس النظام القانوني والمبادئ الدستورية العامة أن ”لا تسرى
أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها“ إلا أنه مع ذلك يجوز للسلطة
التشريعية في غير المواد الجنائية ولا اعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل
هي بتقدير مبرراتها ودوافعها ، أن تجري تطبيق حكم قانون معين على الوقائع
السابقة بنص صريح فيه — واذ كان الظاهر أنه بعد صدور القانون رقم ٢١٧
لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم
أيلولة على التركات ، قام خلاف بين مصلحة الضرائب وفريق من الممولين حول
نشره وبالتالي حول تاريخ العمل به رأى المشرع إزاءه ملائمة إصدار القانون
رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١
والنص فيها على أن يعمل به من ١٩٥١/١١/٥ وهو ذات التاريخ الذي يحمله عدد
للقوائم المصرية الذي أعد لنشره وذلك على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية
للقانون ، وكان النزاع في الدعوى يدور حول فئات رسم الأيلولة على تركة مورث
المطعون عليهم واستحقاق هذا الرسم على التصرفات الصادرة من المورث إلى
الورثة وهل يحكمها القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧
لسنة ١٩٥١ أم بعد تعديله . وجرى الحكم المطعون فيه على أن القانون رقم ١٤٢

لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق على التركة مستندا في ذلك الى أن المشرع لم يلتزم المصلحة العامة فيما قرره بمقتضى القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ من ترتيب أثر رجعي للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن ورثة المرحوم أنطون باسيلي ديمترى أقاموا الدعوى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤ فيما قضى به من خضوع تركة مورثهم للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ طالين بإلغاء والحكم باعتبار القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هو الواجب التطبيق استنادا إلى أن مورثهم توفى فى ١٩٥١/١١/٥ وإلى هذا التاريخ لم يكن القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ قد تم نشره وإلى أن القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ وإن كان قد أسند تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ إلى ١٩٥١/١١/٥ إلا أن ذلك لم يكن لتحقيق مصلحة عامة . وبتاريخ ١٩٥٨/٦/٢١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع — أولا : بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من خضوع تركة المرحوم أنطون باسيلي ديمترى المتوفى فى ١٩٥١/١١/٥ للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ واعتبار القانون الواجب التطبيق على هذه التركة هو القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ سواء من ناحية فئات رسم الأيلولة التى تخضع لها هذه التركة أو من ناحية استحقاق رسم أيلولة على التصرفات الصادرة من المورث إلى الورثة ثانيا — ... الخ . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف

القاهرة طالبة إلغاءه وتأيد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١٦ لسنة ٧٥ تجارى قضائية . وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الدعاوى وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق على تركة مورث المطعون عليهم للاعتبارات التي أوردها ، ومدارها أن المشرع أصدر القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ وبمقتضاه — رد مريان القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ إلى ١٩٥١/١١/٥ بدلا من ١٩٥١/١١/١٠ دون أن يكون هناك داع لذلك من المصلحة العامة وهو ما يسع المحكمة معه أن تمتنع عن تطبيقه ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ووجه الخطأ والمخالفة أنه بعد صدور القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قام خلاف بين مصلحة الضرائب وفريق من الممولين — ومنهم المطعون عليهم — حول تاريخ نشره وهل هو ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ وإزاء هذا الخلاف رأى الشارع أن يتدخل في الأمر بتشريع يحسم هذه الواقعة فأصدر القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والنص فيها على أن يعمل به من ١٩٥١/١١/٥ بعد أن كانت تنص على أن يعمل به من تاريخ نشره ، ولا شبهة في أنه متى اتجهت إرادة الشارع إلى تقرير أثر رجعي لقانون ما — فيما عدا القوانين الجنائية — بنص صريح فيه تعين احترام هذه الإرادة وإعمالها ، وما عول عليه الحكم من

أن المشرع لم يلتزم حدود المصلحة العامة فيما قرره بالقانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ من ترتيب أثر رجعي للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ كذلك وما جاء فيه بصدد الباعث على إصدار هذا القانون جدل لا يملكه قاضي الدعوى وهو جدل مردود بما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون من أن توزيع عدد الوقائع المصرية المؤرخ ١٩٥١/١١/٥ المنشور به القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أثار خلافا حول تحديد تاريخه وبالتالي حول نشره وتاريخ العمل به وتنفيذه ومن الأهمية بمكان أن ينفذ هذا القانون في تاريخ واحد بالنسبة للكافة وهي اعتبارات تتعلق بالصالح العام ومصلحة الخزانة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وإن كان من أسس النظام القانوني والمبادئ الدستورية العامة أن " لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها " إلا أنه مع ذلك يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ، ولا اعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل هي بتقدير مبرراتها ودوافعها ، أن تجرى تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة بنص صريح فيه — وإذ كان الظاهر أنه بعد صدور القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ قام خلاف بين مصاحبة الضرائب وفريق من المموين حول نشره وبالتالي حول تاريخ العمل به رأى المشرع إزاءه ملاءمة إصدار القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والنص فيها على أن يعمل به من ١٩٥١/١١/٥ وهو ذات التاريخ الذي يحمله عدد الوقائع المصرية الذي أعد لنشره ، وذلك على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها " وقد أثار توزيع عدد الوقائع المصرية المؤرخ ١٩٥١/١١/٥ المنشور به هذا القانون المعدل خلافا حول تحديد تاريخه وبالتالي حول نشره وتاريخ العمل به وتنفيذه ، ولما كان تحديد تاريخ العمل بالقانون من الأهمية بمكان سواء من حيث فرق الزيادة في رسم الأيلولة ومن حيث سلامة الإجراءات ، وأن ينفذ ما استحدثه هذا القانون المعدل

في تاريخ واحد بالنسبة للكافة لذلك رأت الوزارة إصدار قانون يقـرر تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ اعتبارا من ١٩٥١/١١/٥ وهو نفس التاريخ الذي يحمله عدد الوقائع المنشور به وبذلك ينضبط الأمر وينتفى ما يثار خلافا لظاهر الموضوع“ — إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق على تركة مورث المطعون عليهم مستندا في ذلك إلى أن المشرع لم يلتزم المصلحة العامة فيما قرره بمقتضى القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ من ترتيب أترجيى للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المحترمين : ابراهيم عمر هندی ،
وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين أحمد فتح الله .

(٦٧)

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٠ القضائية :

اختصاص . ” اختصاص ولائي “ .

المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد . اختصاص القضاء الإداري بمجلس
الدولة بها . المسائل المستعجلة الناشئة عن تلك العقود أو المتعلقة بها . خروجها عن ولاية القضاء
المستعجل .

مقتضى ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
بشأن تنظيم مجلس الدولة وما يقابلها من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ خروج
المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأى عقد آخر عن
ولاية المحاكم وبالتالى خروج المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت -
ومنها دعاوى إثبات الحالة - الناشئة عن هذه العقود أو المتعلقة بها ، عن ولاية
القضاء المستعجل . فإذا كان الثابت فى الدعوى أنها رفعت بطلب تدب خبير
لإثبات حالة المخالفات التى نسبها المطعون عليهما إلى جهة الإدارة وإخلالها
بالترامات الناشئة عن عقد التزام استغلال مرفق النقل الداخلى بمصيف رأس البر
وتقدير الضرر الناشئ عن هذه المخالفات وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع
بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالنظر فيها ، فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن محمد عبد ربه وآخر أقاما الدعوى رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ مستعجل دمياط ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية وآخرين وقالوا شرحا لها إنهما منحا إلزام استغلال مرفق النقل الداخلى بمصيف رأس البر لمدة تسعة مواسم تبدأ من سنة ١٩٥٦ وتنتهى فى موسم سنة ١٩٦٤ — ونص فى عقد الإلزام على منع دخول جميع السيارات العامة إلى المصيف إلا فى الحالات القهرية وأن يكون دخول السيارات الخاصة لمجرد انزال أو تحميل أمتعة المصطافين وأن مجلس بلدى رأس البر خالف هذه الشروط بأن سمح لجميع أنواع السيارات بالدخول كما ترك سيارات الأجرة تدخل خالية لجمع الركاب وراحى فى غلق بوابة المصيف طوال شهر يونيه سنة ١٩٥٧ وتركها مفتوحة بعد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ وإذ اضطرا إزاء ذلك إلى تقديم جملة شكاوى إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وأصدرت الوزارة أوامر إدارية بتنظيم دخول السيارات إلى المصيف ولم تنفذ هذه الأوامر وترتب على ذلك أن لحقت بهما خسارة فادحة وما زالت المخالفات قائمة والخسارة مستمرة وخشية ضياع المعالم وتعذر إثبات الضرر فقد طلبا الحكم بنسب خبر تكون مهمته إثبات حالة دخول السيارات إلى المصيف ومدى مخالفة المدعى عليهم لشروط العقد وتقدير قيمة الخسائر والأضرار الناجمة عن هذه المخالفات . ودفع المدعى عليهم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لتعلق النزاع بعقد إدارى تختص به المحاكم الإدارية وفقا للمادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . . وبتاريخ ١٢/٦/١٩٥٨ حكمت المحكمة بحضور يا بصفة مستعجلة : أولا — برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى : ثانيا — بالانتقال إلى جهة مصيف رأس البر لإثبات حالة بوابة المصيف فيما يتعلق بمدى تقييدها لحركة

دخول السيارات إلى المصيف. ثالثاً - تحديد جلسة ١٩٥٨/٧/٢ لسماع أقوال الطرفين ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٥٨/٨/٢٠ حكمت بئدب مكتب خبراء مديرية الدقهلية لئدب خبير حسابي لإثبات حالة دخول جميع أنواع السيارات إلى أرض مصيف رأس البر وما عليه حالة بوابة المصيف ومدى تنفيذ المدعى عليهم لعقد الالتزام وكتاب مجلس بلدى رأس البر إلى مفتش المرور بمديرية دمياط المؤرخ ١٩٥٨/٥/١٨ رقم ٢٧٢٠ والأمر الإدارى الصادر فى ١٩٥٨/٥/١٩ من مجلس بلدى رأس البر والمبلغ إلى قلم مرور دمياط برقم ٢٧٦٢ وإيضاح مدى قيام المدعين بالتزاماتهم ومدى الخسائر الناتجة عن اخلال المدعى عليهم بعقد الالتزام ، وبعد أن باشر الخبير المأمورية وفى ١٩٦٠/١/٢٨ حكمت باقضاء الدعوى - واستأنف المدعى عليهم الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص لدى محكمة دمياط الإبتدائية طالبين الغاء والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤ سنة ١٩٦٠ دمياط ، وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠ حكمت المحكمة : أولاً - برفض الدفع ببطلان اعلان الاستئناف إلى المستأنف عليه الثانى . ثانياً - بقبول الاستئناف شكلاً وفى موضوعه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة وباختصاصها وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصروفات ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة - وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدأ دفاعاً وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن النزاع يتعلق بإثبات حالة قوامها الاخلال بشروط عقد إلتزام استغلال مرفق النقل الداخلى بمصيف رأس البر وهو عقد إدارى تختص محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة دون غيرها بالنظر فيه وفقاً للسادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، والقضاء المستعجل إنما يستمد اختصاصه من جهة القضاء المدنى التابع لها بحث إذا خرج النزاع الموضوعى عن ولاية تلك الجهة أصبح غير مختص بنظر دعوى اثبات الحالة المتعلقة بهذا النزاع ، وما عول عليه

الحكم من أن دعوى اثبات الحالة مجرد تحفظ وتصوير لحالة مادية معينة دون المساس بالعقد الإداري مردود بأنه يشترط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة من ورائها والمصلحة هنا هي تهيئة الدليل للطالبة بالحق المستمد من العقد وقد يرى القاضي المستعجل مالا يراه قاضي الدعوى .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة وما يقابلها من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن " يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأي عقد إداري آخر " لازمة ومقتضاه خروج هذه المنازعات عن ولاية المحاكم ، وبالتالي خروج المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت الناشئة عن هذه العقود أو المتعلقة بها — ومنها دعاوى اثبات الحالة — عن ولاية القضاء المستعجل واذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أنها رفعت بطلب ندب خير لإثبات حالة المخالفات التي نسبها المطعون عليهما إلى جهة الإدارة واخلالها بالتزاماتها الناشئة عن عقد الإلتزام استغلال مرفق النقل الداخلي بمصيف رأس البر وتقدير الضرر الناشئ عن هذه المخالفات ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالنظر فيها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٢٤ سنة ١٩٦٠ — دمياط الابتدائية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكى محمد ، وبحضور المادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وصبرى أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكى ، وأمين أحمد فتح الله .

(٦٨)

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” الأسباب الخاصة بفسخ العقد ” .

قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى
القانون . جوازه .

عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد
الأسباب المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ ومنها افشاء أسرار العمل الصناعية أو التجارية أو وقوع اعتداء
منه على صاحب العمل .

المحكمة

وبعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٨ تقدم يوسف غبريال
بشكوى إلى مكتب عمل جنوب القاهرة ضد بنك موصيرى تضمنت أنه التحق

بخدمة البنك في شهر يونيه سنة ١٩٣٦ وأخذ يتدرج في وظائفه حتى بلغ مرتبه الشهرى ٤٨,٥٠٠ ج بما في ذلك المنحة السنوية و إذ فرضت الحراسة على البنك إثر العدوان الثلاثى ودفعه اخلاصه لوطنه إلى التعاون معها فقد عليه أصحاب البنك و اضمروا له الشر و خصوه بمعاملة شاذة بأن تقلوه من وظيفة رئيس الحسابات إلى وظيفة أقل و وجهوا إليه إنذارا اتهموه فيه بعدم التزام مواعيد العمل وعدم التوقيع على دفتر الحضور و بادر إلى التظلم منه إلى مكتب العمل و نبين عدم صحة ما أسند إليه فيه ، و تلقاء هذه المعاملة الشاذة تقدم بشكوى إلى السيد / رئيس الجمهورية شرح فيها أسباب اضطهاده و سوء معاملته و أحييت شكواه إلى البنك لإزالة أسبابها و بدلا من أن ينصفه أصحاب البنك ألقوا بلجنة للتحقيق فى الأمور التى تضمنتها و تمسك لديها بسقوط الحق فى التحقيق لمضى أكثر من خمسة عشر يوما على علم البنك بأسبابه كما تمسك ببطلان التحقيق طبقا للمادة ٢٩ من قانون عقد العمل وفى ١٩٥٨/١١/٣٠ تلقى من البنك خطابا يفصله من العمل تعسفيا و دون مكافأة أو إنذار أو تعويض فقد انتهى إلى طاب اتخاذ الإجراءات القانونية لإيقاف قرار فصله ، ورد البنك بأنه يسوى فى المعاملة بين سائر موظفيه غير أن هذه المعاملة لم ترض الشاكي فكان كثير التذمر و حاول بشتى الطرق أن يحصل على ميزات و علاوات خاصة فتقدم فى أول سنة ١٩٥٥ بشكوى إلى هيئة التحرير و طلب تدخلها لدى إدارة البنك لمنحه هذه الميزات ثم أُرْدِفَ بشكوى أخرى إلى مكتب العمل انتهت بالحفظ وفى ١٩٥٨/٦/٢٣ تقدم بشكوى ثالثة لمكتب السيد رئيس الجمهورية أسند فيها إلى البنك و القائمين عليه وقائع خطيرة لو صحت لأوجبت مؤاخذتهم جنائيا و مدنيا ومنها تهمة تهريب نقد للخارج يبلغ نصف مليون جنيه و قد استعمل فيها لغة تتجافى مع واجب الاحترام اللازم توافره فى المستخدم نحو المؤسسة التى يعمل فيها كما أدخل فيها مسائل عنصرية تتعارض مع ما يسود البلاد من تسامح و تآزر و شكل البنك لجنة إدارية للتحقيق معه انتهت الى أن ما صدر منه يقع فى نطاق الفقرات ٦ و ٧ و ١٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٧ ولما عرض التحقيق على مجلس إدارة البنك فى ١٩٥٨/١١/٢٥ قرر فصله بدون إنذار أو مكافأة أو تعويض وأخطره بذلك بخطاب مسجل تاريخه ١٩٥٨/١١/٢٦ ، ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع و أحال الأوراق الى محكمة شئون العمال و قيدت بمجلد لها برقم ٢٥٥

سنة ١٩٥٩ عمال جزئى للقاهرة . وبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الفصل والزم المدعى عليه بأن يؤدي الى المدعى أجره الى تاريخ الفصل فى الدعوى وحددت لنظر الموضوع جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ وصرحت للمدعى بإعلان المدعى عليه بطلباته الموضوعية ، وفيها حدد المدعى طلباته على التفصيل الآتى : — ٤٨,٤٧٠ ج مرتب شهر بدل انذار و ٨٧١,٥٠٦ ج مكافأة مدة الخدمة ، ٤١,٥٠٠ ج المكافأة النصف سنوية ، ٤٨,٤٠٠ ج ادخار ، ٥,٥٣٢ ج أجر متأخر ، ١١٢٩٨,٠٠٠ ج كتعويض عن اضرار الفصل وقررت المحكمة احالة الدعوى الى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٤٤٦ سنة ١٩٥٩ كلى . وفى ١٩٥٩/٥/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وأعفت المدعى من المصروفات . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٢٥ سنة ٧٦ ق . وفى ١٩٦١/٢/١٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع (أولا) برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لطلبات بدل الانذار والأجر المتأخر ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لطلب المكافأة نصف السنوية ومبلغ الادخار لعدم اختصاصه نوعيا بنظرها (ثالثا) بإعفاء المستأنف من المصروفات . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب تقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن قرار فصل الطاعن صدر بالمخالفة لأحكام المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ومقتضاها عدم جواز توقيع عقوبة تأديبية على العامل بعد تاريخ ثبوت المخالفة بأكثر من ثلاثين يوما ، ورد الحكم المطعون فيه بأن مجال تطبيق هذه المادة العقوبات التأديبية الأخرى غير الفصل وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن الفصل عقوبة تأديبية بل هو أشدها وأخطرها وقد أوجبت المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢

مراعاة قواعد التأديب ونصت عليها بعبارة أمرة ومن النظام العام حماية لحقوق العامل وضمانة له ضد كل عقوبة تأديبية ومن غير المعقول أن يوجب المشرع اتباع هذه الإجراءات بالنسبة لعقوبة الغرامة أو الإنذار دون الفصل .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ومنها إفشائه استمرار العمل الصناعية أو التجارية أو وقوع اعتداء منه على صاحب العمل، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن "القرار الوزاري الذي أصدره وزير الشؤون الاجتماعية في ١٩٥٣/٤/٤ تنفيذا للمادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد أوضح القواعد والإجراءات في تأديب العمال دون المساس بأحكام المادة ٤٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر وآية ذلك ما جاء بهذا القرار بالمادة الخامسة منه حيث ذكرت أنه لا يجوز توقيع عقوبة تأديبية على العمال ... وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤٠ من المرسوم بقانون كما جاءت المادة العاشرة من القرار المذكور متضمنة عدم جواز توقيع العقوبة قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ الإبلاغ واستثنت من ذلك حالة فسخ العقد المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون وهذا يعني في وضوح أن أحكام فسخ العقد طبقا لما تضمنته المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تخرج عن القيود الزمنية المشار إليها بالمادة ٢٩" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن ما هو منسوب إليه لا يعتبر اعتداء على صاحب العمل لانتفاء القصد فيه وهو ركن جوهري يتعين على المحكمة استظهاره بحيث إذا تخلف لا يكون هناك اعتداء في حكم الفقرة العاشرة من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وأن شكواه لمكتب السيد رئيس الجمهورية لم تكن تستهدف الاعتداء على البنك ولكن معاونة الحارس في وضع يده على نشاط البنك وكشف الحقائق وقد حققها المكتب واستبان صحتها وأرسل إلى البنك للعمل على إزالة أسبابها

وهي على هذه الصورة لا تعد اعتداء على صاحب العمل ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى فشابه بذلك قصور يعيبه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن الطاعن نسب إلى البنك " أنه تستر على جريمة سرقة ارتكبها موظف به كما نسب إليه مخالفته وتحايله على القانون ضد مصلحة الاقتصاد القومى مع مخالفته لقوانين الضرائب " وأنه " نعت القائمين على البنك بأنهم أعوان الاستعمار المتخفى ونسب إلى البنك تهمة تهريب أموال للخارج تقدر بحوالى نصف مليون جنيه " وأن " هذه العبارات صريحة ودالة فى غير شبهة على أن المستأنف ينسب إلى المستأنف عليه تهمة التهريب " وهي تقارير موضوعية لم تكن محل نعى من الطاعن وفيها الرد الكافى على دفاعه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعن طلب ضم دفتر الحضور والانصراف لإثبات أنه العامل الوحيد من بين عمال البنك الذى طاب إليه التوقيع على هذا الدفتر وأنه كان يلتزم مواعيد الحضور والانصراف وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لضمه ثم عدلت عن هذا القرار وهو اخلال بحقه فى الدفاع يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا السبب فى غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعول فى قضائه على مخالفة الطاعن مواعيد الحضور والانصراف مما يدخل فى نطاق الفقرة الخامسة من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير مستج ولا جدوى فيه . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

العدد الأول — السنة السادسة عشرة

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

ودائرة الأحوال الشخصية

١ - طلبات رجال القضاء

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إحالة . اختصاص . أهلية .
		إحالة
		القانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ . سلبه ولاية القضاء الإداري على طلبات رجال القضاء الشرعي . انتقال هذه الولاية إلى محكمة النقض . إحالة محكمة القضاء الإداري الطلب إلى محكمة النقض . حلولها محل القضاء الإداري في نظر الطعن المرفوع عن هذا الطلب .
٣	١	(الطلب رقم ٨ لسنة ٢٧ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ..
		اختصاص
		أنط القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الإختصاص بنظر التظلم من التخطي في الترقية في مشروع الحركة القضائية لمجلس القضاء الأعلى . امتناع الطعن في قرارات هذا المجلس .
٢٣	٤	(الطلبان رقا ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		وراجع : إحالة . القاعدة ١ ص ٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أهلية
٢٣	٤	<p>١ - عدم وجوب التفتيش على أعمال القضاة كل سنة . كفاية ما في ملفهم من تقارير وبيانات لتقدير درجة أهليتهم . (الطالبان رقا ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)</p> <p>٢ - تقدير درجة الأهلية . عدم اقتصاره على منصرف الكفاية الفنية وحده . شموله جميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها . تقدير التخطي في الترقية ومداه منوط بالجهة الإدارية وبما يراه مجلس القضاء الأعلى . رأى المجلس ترقية الطالب في حركة تالية لا يدل على صلاحيته للترقية قبلها . (الطالبان رقا ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)</p>
٢٣	٤	<p>(ت)</p> <p><u>ترقية . تفتيش</u></p> <p>ترقية</p> <p>اعتبار الطلب الثاني المتعلق بحركة فبراير سنة ١٩٥٩ مكملا للطلبات السابقة عليه . مناطه الحالات التي تكون فيها الطلبات السابقة مقبولة وأن تخطى القاضي فيها كان بغير حق . كون الطلب الأصلي مرفوضا وتعلق الطلب الثاني بتخطي زملاء آخرين للطالب يختلفون عن زملائه الذين تخطوه في الطلب الأول . خضوع الطلب الثاني لقانون السلطة القضائية . (الطالبان رقا ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة
	تفنيش
	راجع : أهلية . القاعدة ٤ ص ٢٣
	وترقية . القاعدة ٤ ص ٢٣
	(ق)
	قضاء إدارى
	راجع : إحالة . القاعدة ١ ص ٣
	(م)
	مرتب . موظفون
	مرتب
	الأصل تحديد اعانة غلاء المعيشة بنسبتها الى المرتب الفعلى . تثبيتها عند الحد الذى بلغته فى وقت معين استثناء . قرار مجلس الوزراء فى ١٢/٣/١٩٥٠ بتثبيت اعانة الغلاء على أساس مرتب آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . مناطه . الموظف الذى يتمتع بمركز قانونى من حيث تقاضيه مرتبا معيناً فى الوقت الذى اتخذ أساسا للتثبيت . مثال .
٢٩	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١١/٢/١٩٦٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	موظفون
		احتساب مدة الخدمة السابقة :
٣	١	١ - احتساب مدة الخدمة السابقة لموظفي مجالس المدير يات قصره على الذين نقلوا أو ضموا للحكومة . (الطن رقم ٨ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ...
٣	١	٢ - توافر شروط احتساب مدة الخدمة السابقة في المصالح الحكومية في الطالب . عدم اتصال هذه المدة بمدة خدمته اللاحقة بوزارة العدل . وجوب احتساب ثلاثة أرباع مدة خدمته السابقة . سريان هذه القواعد على موظفي مجالس المدير يات . (الطن رقم ٨ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ...
		احتساب مدة الخدمة في المعاش :
٩	٢	١ - عدم استقطاع احتياطي المعاش من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعيّنين بعقود أو بصفة مؤقتة وبالتالي عدم احتساب مدة خدمتهم بعد تسوية المعاش . يستثنى من ذلك مدة الاختبار . (الطن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ...
٩	٢	٢ - موافقة مجلس الوزراء على تعيين الطالب في وظيفته نهائيا مع اعفائه من شروط اللياقة الطبية بعد قضائه فترة الاختبار على وجه مرض . مساواته بمثيله ممن قضى فترة الاختبار ونجح في الكشف الطبي . جواز احتساب مدة الاختبار في المعاش . (الطن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — منع قانون المعاشات لسنة ١٩٥٩ احتساب مدة خدمة سابقة في المعاش لم يجر حكم الاستقطاع عنها فيما عدا مدة الاختبار. اجازة القانون ٢٢ لسنة ١٩٢٢ احتساب جميع المدد المؤقتة السابقة على التثبيت .
١٥	٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ...
		٤ — منع القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ احتساب مدد الخدمة السابقة المؤقتة أو بعقود في المعاش . تعيين الطالب بعقد في المدة التي يطلب احتسابها في المعاش دون أن يجر عليها حكم الاستقطاع . امتناع افادته من أحكام القانون المذكور حتى مع اعتبار وظيفته دائمة .
١٥	٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ...
		٥ — ترخيص القانون ٣٩ لسنة ١٩٢٩ باحتساب مدة خدمة الموظف المؤقتة في المعاش متى دفع الى الخزانة احتياطي المعاش عنها .
١٥	٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ...
		٦ — سريان أحكام القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة على كل من يفيد من أحكام المرسوم بقانون ٣٩ لسنة ١٩٢٩ .
١٥	٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ...

٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

رقم القاعدة	رقم الصفحة
(١)	
إثبات . إجارة . إحالة . أحكام عرفية . أحوال شخصية . إختصاص . استئناف . إصلاح زراعي . إعلان . إفلاس . التزام . إتماس إعادة النظر . أهلية .	
إثبات	
طرق الاثبات :	
(١) الإثبات بالكتابة .	
"الأوراق العرفية" :	
اتهاء المحكمة إلى أن الطاعن قد وقع بامضائه على المحرر الذي أنكر توقيعه عليه . اعتباره صادرا منه وحجة عليه . لا يقبل تحلله منه الا بالطعن فيه بالتزوير . (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)	
١٠	٥٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		”الرسائل“ :
٥٧	١٠	١ - الرسائل الموقع عليها حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت عكسها . الاحتجاج بها غير قاصر على المرسل إليه . لكل من تتضمن الرسالة دليلا لصالحه الاحتجاج بها على المرسل متى حصل عليها بطريقة مشروعة . (الطنن رقم ١١٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
		إنكار التوقيع :
٥٧	١٠	انكار التوقيع على الورقة العرفية . عدم التزام المحكمة بإجراء تحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعها بصحة التوقيع . (الطنن رقم ١١٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
		(ب) الإقرار :
١١٤	١٩	عدم خروج محكمة الموضوع في تفسيرها للإقرار عن المعنى الظاهر لعباراته . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . (الطنن رقم ١٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٦٥)
		(ج) القرائن :
		”القرائن القانونية“ .
٤٠٥	٦٣	التأشير على السند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس . بقاء التأشير المشطوب حافظا لقوته في الإثبات وتقوم به قرينة الوفاء على الرغم من الشطب إلا إذا نقضها الدائن بإثبات عدم حصول الوفاء وأن الشطب كان بسبب مشروع . (الطنن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		قوة الأمر المقضى :
٤٤	٨	١ - ترخيص الحكم في أسبابه للطاعن في صرف المبلغ المودع كتعويض عن نزع ملكيته متى قدم شهادة بنخلو العين من الرهون. اعتبار ذلك قضاء بصرفه . لا مسوغ للقضاء بالإلزام طالما لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه . (الطن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧)
٥٧	١٠	٢ - حكم بنذب خير . عدم فصله على وجه قطعي في أية نقطة من نقط النزاع . لاجية له في موضوع النزاع تلتزمها المحكمة بعد تنفيذه . مثال . (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤)
٦٨	١١	٣ - دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب . دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لاختلاف الموضوع في الدعويين . مخالفة القانون . (الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٠)
٢٠١	٣٢	٤ - ورود بعض المقضى به في الأسباب ، اعتباره مكلا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا . تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . مثال . (الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
٤١٣	٦٥	٥ - ما يرد في أسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى . لاجية له ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيه . (الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		”القرائن القضائية“ :
		إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بالبيئة . جواز إثباتها كذلك بالقرائن .
٥٧	١٠	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
		تقدير الدليل :
		حق المحكمة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة واطراح ما عداه دون حاجة بها الى الرداستقلالا على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام حكمها يقوم على أسباب تكفى لجملة .
١٧٨	٢٨	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		إجارة
		آثار عقد الايجار :
		”التزامات المستأجر“ :
		إشراك المستأجر آخر معه في استغلال العين المؤجرة . شأن الشريك في شغل العين المؤجرة شأن المستأجر .
٣٤٦	٥٤	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إيجار الأماكن :
		١ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب الإخلاء استنادا إلى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . دفعها بعدم قيام علاقة إيجارية . استناد المحكمة في إثبات هذه العلاقة إلى ورقة صادرة من وكيل الطاعن . النزاع حول ما لهذه الورقة من حجية على الطاعن في إثبات عقد الإيجار . خروجه بطبيعته عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ الفصل فيه إنما يكون بتطبيق أحكام القانون المدني . لا ينال من ذلك كون هذه المنازعة مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المنازعة . خضوعه للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .
١٤٢	٢٢	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ - جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لمخالفة القانون . عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم استنادا إلى المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مناطه ، ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .
١٤٢	٢٢	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إحالة
		راجع طلبات رجال القضاء القاعدة ١ ص ٣ .
		أحكام عرفية
		المعتقلون والمراقبون الموضوعة أو لهم تحت الحراسة . وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات بالنسبة لهم . عدم جريانها أو انفتاحها خلال فترة الحراسة . (الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣)
٢٣٩	٣٧	
		أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية :
		” الطعن في الحكم “ :
		١ - جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . البحث في طبيعة التصرف والجهة التي أصدرته . لا جدوى . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٥/٣/١٠) ...
٢٩٩	٤٦	
		٢ - استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه للواد الخاصة به الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الخطأ في رقم الحكم المطعون فيه والمحكمة التي أصدرته . لا بطلان . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٥/٣/١٧) ...
٣٣٩	٥٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المسائل الخاصة بالمصريين :
		نسب :
		دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب .
		دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لاختلاف الموضوع في الدعويين . مخالفة القانون .
٦٨	١١	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٠) ...
		اختصاص
		(١) اختصاص ولائي :
		١ - مجالس مالية . اختصاصها . النظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط الأرثوذكس عموما وعلى الأخص ما يتعلق بإدارتها . مثال .
٢٤٤	٣٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		٢ - المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد . اختصاص القضاء الإداري بمجلس الدولة بها .
		المسائل المستعجلة الناشئة عن تلك العقود أو المتعلقة بها .
		خروجها عن ولاية القضاء المستعجل .
٤٢٥	٦٧	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣١) ...
		وراجع : طلبات رجال القضاء - اختصاص - الطلبين رقمي ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء"
		جلسة ١٩٦٥/٣/٤ قاعدة رقم ٤ ص ٢٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) اختصاص نوعي :
		قسمة أعيان الوقف . استبقاء الاختصاص بها للمحاكم الشرعية بمقتضى القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بها . (الطن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
٢٦١	٤٠	
		(ج) اختصاص قيمي :
		مناط تطبيق المادة ٥١ مرافعات هو الدعاوى التي تفصل فيها المحكمة الابتدائية بصفة مبتدأة دون الحالات الأخرى التي تنظر فيها بوصفها جهة طعن . (الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٨)
٣٥٦	٥٦	
		استئناف
		أحوال عدم جواز الاستئناف :
		١ — قبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون صريحا يكون ضمنا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء . يدل دلالة واضحة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن فيه . الحكم باعتبار المدعى تاركا لدعواه . عدم مبادرته إلى استئناف الحكم رفعه دعوى جديدة بالطلبات عينها وعلى الخصوم أنفسهم . رفض دعواه هذه . استئنافه الحكم الصادر فيها . اتباع هذا الاستئناف برفع استئناف عن الحكم الصادر في الدعوى الأولى . اعتبار رفع الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ اختياري للحكم باعتباره تاركا لدعواه . استخلاص موضوعي سائع . النعي بخالفة القانون وفساد الاستدلال على قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف . على غير أساس . (الطن ١٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
١١٤	١٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٣- حق المستأنف عليه في رفع استئناف فرعى ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف .</p> <p>قصر حالة القبول على تلك التي تتم قبل رفع الاستئناف الأصلي لا بعده . طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم . منعه إياه من إقامة استئناف فرعى بتعديل الحكم المستأنف .</p>
٢٧٣	٤١	<p>(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)</p>
		<p>رفع الاستئناف :</p> <p>(١) طريقة رفع الاستئناف :</p> <p>القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات .</p> <p>عدم النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة فيها . بعريضة تودع قلم الكتاب .</p>
٣٦٤	٥٨	<p>(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)</p>
		<p>(ب) صحيفة الاستئناف :</p> <p>استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه للواد الخاصة به الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الخطأ في رقم الحكم المطعون فيه والمحكمة التي أصدرته . لا بطلان .</p>
٣٣٩	٥٣	<p>(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/١٧) ...</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نطاق الاستئناف :
		استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . بطلان الحكم . عدم وقوف محكمة الاستئناف عند حد تقرير البطلان . وجوب الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة .
٩٥	١٦	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧) ...
		الأثر الناقل للاستئناف :
		نظر الاستئناف على أساس ما يقدم من أدلة ودفع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . مناطه . وجوب التمسك بها .
٢٤٤	٣٨	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		الاستئناف المقابل :
		١ — جواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعى . تعلقه بالنظام العام . النعى على الحكم مخالفته للقانون لقبوله الاستئناف الفرعى من المطعون عليه وبتعديله الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصيل . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٣	٤١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - جواز رفع الاستئناف الفرعى إلى ما قبل إقفال باب المرافعة . شرطه ، عدم قبول المستأنف عليه للحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي عنه ، وكون هذا الحكم يتضمن قضاء ضارا به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه . فصل الحكم قطعيا في عدة طلبات أو مسائل - رفع استئناف أصلى عن قضاؤه في إحداها - جواز رفع استئناف مقابل ليس فقط عن قضاء الحكم في هذا الطلب . وإنما أيضا عن قضاؤه في الطلبات والمسائل الأخرى التى لم يرد عليها الاستئناف الأصلي .
٣٠٤	٤٧	(الطنن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٥)
		٣ - ما يجوز استئنافه باستئناف أصلى يجوز استئنافه فرعيا . مثال .
٣٠٤	٤٧	(الطنن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٥)
		٤ - جواز رفع الاستئناف الفرعى بعد انقضاء ميعاد الاستئناف وبعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي . مؤداه ، جواز رفع الاستئناف الفرعى عن حكم أصبح نهائيا في حق رافعه طالما لم يسقط حقه في رفعه .
٣٠٤	٤٧	(الطنن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٥)
		وراجع : بند ج من ق ٤١ ص ٢٧٣
		إجراءات نظر الاستئناف :
		(١) تحضير الاستئناف :
		التزام قلم الكتاب بضم ملف الدعوى الابتدائية خلال العشرين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف . إغفاله لا يترتب عليه وقف السير في الاستئناف .
٣٥١	٥٥	(الطنن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) تقرير التلخيص :
		وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة . وجوبه في الدهاوى التى تعرض على التحضير دون تلك التى تقدم مباشرة إلى المحكمة . النص على نظر دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع على وجه السرعة . لازمه وجوب تقديمها مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ورفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . لا محل لوضع تقرير تلخيص .
٢٨٤	٦١	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		(ج) سقوط الخصومة فى الاستئناف :
		١ — الخصومة فى الاستئناف . انعقادها باعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم . لا يمنع من استمرار قيامها بعد ذلك مرور القضية فى مرحلة التحضير فى قلم الكتاب . عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة سنة من آخر إجراء صحيح . للمدعى عليه ومن فى حكمه طلب الحكم بسقوط الخصومة . المادة ٣٠١ مرافعات . سريان هذا الحكم على الخصومة فى مرحلة الاستئناف . يستوى فى ذلك أن يكون عدم السير فيها راجعاً إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع أو إلى أسباب أخرى .
١٠٦	١٨	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم القاعدة	رقم المادة	المادة
١٨	١٠٦	٢ - توجب المادة ٤٠٧ مكررا / ٢ . على المستأنف إعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخول له في المادة ٤٠٧ مكررا / ١ . عدم قيام المستأنف بذلك ينبنى عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون قيام المستأنف بالإجراء المذكور . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة . (الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
٥٥	٣٥١	٣ - التزام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع الأخير مذكرة بدفاعه في الميعاد . اغفال ذلك يترتب عليه وقت السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون قيام المستأنف بهذا الإجراء . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة . (الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٨)
الحكم في الاستئناف :		
٣٨	٢٤٤	١ - قبول الاستئناف شكلا قبل إعادة إعلان أحد المستأنف عليهم أو صدور حكم في الموضوع . لا بطلان . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٣)
٣٨	٢٤٤	٢ - الحكم بقبول الاستئناف شكلا . استنفاد المحكمة ولايتها على شكل الاستئناف . عدم جواز العودة إلى بحث ذلك . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اصلاح زراعى
		المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ :
		”تطبيق نظرية الحوادث الطارئة“ :
		الحادث الطارئ قد يكون تشريعا كما يكون عملا أو واقعة مادية . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى — اعتبره حادثا طارئا فهو حادث استثنائى عام لم يكن فى الوسع توقعه ولا ممكنا دفعه .
١٩١	٣٠	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		اعلان
		اعلان الطعن :
		القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفعه عبء إعلان الطعن عن كاهل الطامن وإلقاؤه على عاتق قلم الكتاب . القصد من ذلك الإقلال من مواطن البطلان . جواز تصحيح ما يقع فى اعلان أحد المدعى عليهم فى الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد فى المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا لا يترتب على تجاوزه البطلان .
١١٤	١٩	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٦٥)
		وراجع : دعوى . قاعدة رقم ١٨ ص ١٠٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		افلاس
		شهر الافلاس :
		”الديون التي تجيز شهر الإفلاس“ :
		لا يلزم لشهر الإفلاس تعدد الديون التجارية التي يتوقف المدين عن دفعها . توقفه عن وفاء دين واحد منها . كفايته لإشهار الإفلاس .
١٥٥	٢٤	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٥)
		تصالح الدائنين مع المفلس :
		”مطالبة دائن المفلس للكفيل“ :
		لدائني المفلس مطالبة كفيله بالدين المكفول بتمامه ولو حصل الصلح مع المفلس .
٣٠٤	٤٧	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٥)
		”رجوع الكفيل على المفلس“ :
		ليس للكفيل الرجوع على المفلس بما أداه لدائنه زائدا عما قاله هذا الدائن بمقتضى الصلح .
٣٠٤	٤٧	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p style="text-align: center;">التزام</p> <p style="text-align: center;">الالتزام التعاقدى :</p> <p style="text-align: center;">”تنفيذه“ :</p> <p>نص المادة ١/١٤٧ مدنى عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين ابرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائى عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدورى . انطباقها كذلك على العقود الفورية التى يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ التزامات العاقدين . مثال ذلك عقود البيع المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)</p> <p style="text-align: center;">انقضاء الالتزام :</p> <p style="text-align: center;">”بالوفاء“ :</p> <p style="text-align: center;">راجع : إثبات (القاعدة رقم ٦٣ ص ٤٠٥)</p> <p style="text-align: center;">” بالتجديد “ .</p> <p>١ — الوصف التجارى للمدين . بقاءه ملازما له ولو أثبت فى سند جديد ما لم يتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على أن القصد من تغيير السند هو تجديد الدين باستبدال دين مدنى به . (الطن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٥)</p> <p>٢ — تجديد الدين من مسائل الواقع التى يجب طرحها على قاضى الموضوع . (الطن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٥)</p>
١٩١	٣٠	
١٥٥	٢٤	
١٥٥	٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التماس إعادة النظر
		قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . اعتبار ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر . عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء . بطلانه . جواز الطعن فيه بالنقض .
٢٠١	٣٢	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		أهلية
		إبرام الوصية لعقد مقايضة دون إذن المحكمة الحسبية . اعتباره باطلا بطلانا نسبيا يصح بإجازة القاصر بعد بلوغه سن الرشد ورد الإجازة إلى التاريخ الذي تم فيه العقد . صحيح في القانون .
٧٣	١٢	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
		(ب)
		بطلان . بيع
		بطلان
		في إجراءات رفع الدعوى ونظرها :
		” طريقة رفع الدعوى “ :
		مخالفة أوضاع التقاضي الأساسية وإجراءاته . ضرر مفترض . بطلان .
٨٧	١٤	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٩/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		في أوراق التكليف بالحضور :
		البطلان الذى تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور . لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . عدم مراعاة تلك الأوضاع . تعلق البطلان بشكل الإجراءات واقتراض الضرر . بطلان صحيفة الدعوى .
٣٦٤	٥٨	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)
		بطلان الأحكام :
		١ — الأحكام الصادرة حضوريا في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجنائز الطعن فيها بطريق النقض . وجوب إيداع مسوداتها مشتملة على أسبابها موقعا عليها من الهيئة التي أصدرتها عند النطق بها وإلا كانت باطلة . يستوى في ذلك النطق بها في جلسة المرافعة أو جلسة أخرى تالية .
٤٠٩	٦٤	(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		٢ — إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي . اتفاق هذه الأسباب مع التطبيق القانوني الصحيح وكفايتها بذاتها لحمل قضاء الحكم المطعون فيه . النعى بالخطأ في القانون على الحكم المطعون فيه فيما استورد فيه تزييدا . عدم جدواه . الخطأ في الأسباب الزائدة لا يبطل الحكم .
١٣٦	٢١	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . اعتبار ذلك وجهها من وجوه التماس إعادة النظر . عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء . بطلانه . جواز الطعن فيه بالنقض .
٢٠١	٣٢	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) أثره :
		١ - استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى بطلان الحكم . عدم وقوف محكمة الاستئناف عند حد تقرير البطلان . وجوب الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة .
٩٥	١٦	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧) ...
		٢ - إبطال محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عودتها إلى تأييده والإحالة إليه في شأن واقعة جوهرية يتأسس عليها قضاؤها ولا يقوم بدونها . بطلان .
٣٦١	٥٧	(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٨)
		البطلان في إعلان الطعن :
		القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفعه عبء إعلان الطعن عن كاهل الطاعن والقائه على عاتق قلم الكتاب . القصد من ذلك الاقبال من مواطن البطلان . جواز تصحيح ما يقع في إعلان أحد المدعى عليهم في الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا لا يترتب على تجاوزه البطلان .
١١٤	١٩	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - عدم مراعاة مواعيد إعلان تقرير الطعن، مؤشرا عليه بقرار الإحالة . لا بطلان .
٢٦١	٤٠	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ...
		البطلان في التصرفات :
		إبرام الوصية لعقد مقايضة دون إذن المحكمة الحسبية . اعتباره باطلا بطلانا نسبيا يصبح بإجازة القاصر بعد بلوغه سن الرشد ورد الإجازة إلى التاريخ الذي تم فيه العقد . صحيح في القانون .
٧٣	١٢	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢١)

بيع

آثار عقد البيع :

"نقل الملكية" :

عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة
إلى الغير إلا بالتسجيل . المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع
أن ينقل الملكية لمن اشترى منه . توصل المشتري الأخير إلى
تسجيل عقده أو تسجيل حكم صحته ونفاذه رغما من عدم شهر
سند البائع له . ليس من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار
المشتري مالكا . تسجيل عقد البيع الصادر من المالك الأصلي
شرط لازم لانتقال الملكية إلى المشتري منه .

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢١)

٧٣ ١٢

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		التزامات المشتري :
		”الوفاء بالثمن“ . ”تطبيق نظرية الحوادث الطارئة“ :
		نص المادة ١٤٧/٢ مدني عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري . انطباقها كذلك على العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ التزامات العاقدين . مثال ذلك عقود البيع المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه .
١٩١	٣٠	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		(ت)
		تأمين . تجزئة . تحكيم . تركة . تسجيل . تعويض . تقادم . تنفيذ عقارى
		<u>تأمين</u>
		التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات :
		١ — ليس للضرور قبل العمل بقانون التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على الضرور بالدفع التي نشأت قبل وقوع الحادث .
١٧٢	٢٧	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٧٢	٢٧	٢ — اشتراط سقوط الحق في التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت الحادث ، ينأى عن البطلان الذي تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدني . (الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
٣٧٨	٦٠	٣ — النص في وثيقة التأمين على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة ، وسريان هذا الالتزام لصالح الركاب من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبيهما طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ولا يشمل التأمين عمال السيارة . مؤداه أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه إلا الراكبين المسموح بركوبيهما دون غيرهما فلا يشمل قائد السيارة لأنه من عمالها . (الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٥)
		تجزئة
		أحوال عدم التجزئة :
٣٨٤	٦١	انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق عيني تبعي بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة ، يكفي أن يبيده بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . مثال . (الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٥)

تحكيم

شرط التحكيم :

«الالتزام به» :

١- قانون التجارة البحرية يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . الإحالة في سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار . مقتضاها اعتبار شرط التحكيم من شروط سند الشحن فيلتزم به المرسل إليه لعلمه به من سند الشحن المرسل إليه .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ... ٣٥ ... ٢٢٠

٢ - اعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . عله في حكم الأصيل فيه . عدم اعتبار الشاحن نائباً عنه في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ... ٣٥ ... ٢٢٠

سلطة المحكمين :

عدم تفويض المحكمين بالصلح . اعتبارهم محكمين بالقضاء . لا حاجة لذكرهم بأسمائهم في مشاركة التحكيم .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ... ٣٥ ... ٢٢٠

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تركة
		تمثيل الوارث لباقي الورثة :
		انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق عيني تبعية بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة ، يكفي أن يديه بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . مثال . (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
٣٨٤	٦١	
		تسجيل
		تسجيل التصرفات الناقلة للملكية :
		عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع أن ينقل الملكية لمن اشترى منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقده أو تسجيل حكم صحته ونفاذه رغما من عدم شهر سند البائع له . ليس من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا . تسجيل عقد البيع الصادر من المالك الأصلي شرط لازم لانتقال الملكية إلى المشتري منه . (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
١٢٨	٢٠	
		رسوم التسجيل :
		”رد الرسم“ :
		١ — عدم جواز رد رسوم التسجيل في حالة عدول أصحاب الشأن . (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
١٨٧	٢٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تسليم الجهة الإدارية بأحقية دافع الرسم في استرداده . انطوائه على اعفائه من رسم مستحق للخرانة وهو مالا يجوز قانونا . هذا التسليم لا ينشئ له حقا في الاسترداد .
١٨٧	٢٩	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		تعويض
		تقدير التعويض :
		استيلاء الحكومة على الأرض جبرا عن صاحبها . عدم اتباعها الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المستحق لمالكها . مسألة موضوعية .
٤٤	٨	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٧/١/١٩٦٥)
		الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبرا متكافئا وغير زائد عليه . مثال .
٣٩٦	٦٢	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥)
		الحكم بصرف التعويض :
		ترخيص الحكم في أسبابه للطاعن في صرف المبلغ المودع كتعويض عن نزع ملكيته متى قدم شهادة بخلو العين من الرهون . اعتبار ذلك قضاء بصرفه . لا مسوغ للقضاء بالالزام طالما لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه .
٤٤	٨	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٧/١/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>تقادم</p> <p>التقادم الخمسي المكسب :</p> <p>السبب الصحيح. المتصرف الذي لا يعد مالكا في المعنى المقصود بالمادة ٣/٩٦٩ مدني هو شخص يكون غير مالك للشيء ويستحيل عليه أن ينقل ملكيته إلى من تصرف إليه . علة ذلك هو أن التملك بالتقادم القصير إنما شرع لحماية من يتعامل بحسن نية مع شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية بسبب أنه ليس مالكا ولا ينحوله سنده حقا في الحصول على الملكية . مثال في بيع . (الطن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)</p> <p>التقادم المسقط :</p> <p>مواعيد التقادم والسقوط :</p> <p>”وقف المواعيد“ :</p> <p>المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة. وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات بالنسبة لهم . عدم جريانها أو انقضاءها خلال فترة الحراسة . (الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)</p> <p>قطع التقادم :</p> <p>ينقطع التقادم طبقا للمادة الثانية من م.ق. ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ باختار الممول بعناصر ربط الضريبة أو اخطاره بربطها . ينقطع كذلك بالتنبيه على الممول باداء الضريبة أو بالاحالة إلى لجان الطن علاوة على أسباب الانقطاع المنصوص عليها في القانون المدني . م ٩٧ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . (الطن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٧)</p>
٧٣	١٢	
٢٣٩	٣٧	
١٦٧	٢٦	

تنفيذ عقارى

(أ) الاعتراض على قائمة شروط البيع :

”الفصل فى الاعتراضات“ :

تأسيس الاعتراضات على قائمة شروط البيع على أوجه بطلان شكلية، وجوب الفصل فيها . كون أوجه البطلان موضوعية . المحكمة بالخيار . إما أن تفصل فى موضوع الاعتراض وتقرر بناء على ما يتضح لها وجوب الاستمرار فى التنفيذ أو وقفه ، أو أن لاتعرض للفصل فى موضوع الاعتراض وتأمر بالاستمرار فى التنفيذ مع تكليف الخصم بعرض النزاع على المحكمة المختصة .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ٢٠ ١٢٨

(ب) دعوى الاستحقاق الفرعية :

قيام الاعتراض على عدم ملكية المدين المحجوز عليه للعقار المحجوز . اعتبار ذلك من أوجه البطلان التى تبدى بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع والتى تملك محكمة الاعتراضات الفصل فى موضوعها . لا يغير من ذلك كون المنازعة تنطوى على ادعاء باستحقاق العين المتفد عليها . جواز إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، كما يجوز سلوك سبيل دعوى الاستحقاق الفرعية .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ٢٠ ١٢٨

رقم المفحة	رقم القاعدة	
		(ج)
		جمارك
		رسم الوارد والصادر :
		تحصيل رسم الوارد والصادر . البدء بتطبيق أحكام المعاهدات والوفقات المرجية على المسائل التي تنظمها هذه المعاهدات . الحالات التي لا تنظمها هذه المعاهدات . خضوعها لأحكام التشريع الداخلي سواء تعلق الأمر بالواردات أم الصادرات .
٢٨٥	٤٣	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٤)
		(ح)
		حق . حكم . حوادث طارئة
		حق
		حق الالتجاء الى القضاء :
		حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جديّة ومشروعة . كون المدعى مبطلاً في دعواه ولم يقصد بها سوى مضارة خصمه والنكاية به . خطأ يستوجب مساءلته والحكم عليه بالتعويض .
١٧٨	٢٨	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حق المؤلف :
		”علانية الأداء“ :
٢٢٧	٣٦	١ - العبرة في علانية الأداء ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذي يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل . متى توافرت صفة العلانية للأداء كان علنيا ولو كان المكان الذي انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون إنشائه . لا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
٢٢٧	٣٦	٢ - لمحكمة النقض التحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع مما إذا كان الحفل الذي أدت فيه المصنفات المطالب بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية أو الخصوصية . تعلق ذلك بمسائل التكيف التي تخضع لرقابتها . مثال . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		”الأداء غير العلني“ :
٢٢٧	٣٦	يشترط لإسباغ صفة الخصوصية على الاجتماعات التي تعقدتها الأسر والجمعيات والمؤسسات الخاصة والمدارس وبالتالي لإعفاءها من دفع أي تعويض للمؤلف عن مصنفاته التي تؤدي فيها بطريق الاتباع والتمثيل أو الإلقاء أن لا يحصل نظير هذا الأداء رسم أو مقابل مالى . تقرير هذا الشرط قبل صدور القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم
		التمييز بين الأحكام والقرارات :
		• تمييز القرارات الولائية أو غير الولائية من الأحكام .
		• مرجعه حكم القانون لا إقرارات الخصوم أو إتفاقهم .
٢٤٤	٣٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		إصدار الحكم :
		"مد أجل النطق بالحكم" :
		القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم في الدعوى . لا يتعين إعلان طرفي الخصومة به .
٢٤٤	٣٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		"إيداع الأسباب" :
		الأحكام الصادرة حضوريا في المسواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجائز الطعن فيها بطريق النقض .
		وجوب إيداع مسوداتها مشتملة على أسبابها موقعا عليها من الهيئة التي أصدرتها عند النطق بها وإلا كانت باطلة . يستوى في ذلك النطق بها في جلسة المرافعة أو في جلسة أخرى قالية .
٤٠٩	٦٤	(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		تسبيب الحكم :
		"تسبيب كاف" :
		استناد المحكمة إلى ما قضى به في دعوى أخرى لم يكن المحكوم ضده خصما فيها . لا مانع . متى كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي بني عليها الحكم .
٢٤٤	٣٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عيوب التدليل :
		القصور :
		” ما يعد كذلك “ :
		١ — عدم ابانة الحكم السند القانوني لما قضى به وعدم ايراده النصوص القانونية التي طبقها على واقعة الدعوى وعدم مناقشته الأساس الذي بنى عليه الحكم الابتدائي الذي قضى بإلغائه — تجهيل ذلك بالأساس الذي أقام عليه قضاءه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه لأحكام القانون . قصور .
٢٨٥	٤٣	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		٢ — ابطال محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عودتها إلى تأييده والإحالة إليه في شأن واقعة جوهرية يتأسس عليها قضاؤها ولا يقوم بدونها . بطلان .
٣٦١	٥٧	(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٨)
		القصور :
		” ما لا يعد كذلك “ :
		١ — مجرد القول برفع الحراسة عن المؤسسة وتسليمها لأصحابها . عدم اطمئنان المحكمة . خلو الأوراق من الدليل عليه . لا محل للحكم بانقطاع سير الخصومة .
١٠٠	١٧	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - احالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي . اتفاق هذه الأسباب مع التطبيق القانوني الصحيح وكفايتها بذاتها لحمل قضاء الحكم المطعون فيه . النعي بالخطأ في القانون على الحكم المطعون فيه فيما استورد فيه تزييدا . عدم جدواه . الخطأ في الأسباب الزائدة لا يبطل الحكم .
١٣٦	٢١	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٣ - تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الصادر في الموضوع وأخذه بأسبابه . مؤداه اعتماد محكمة الاستئناف لحكم التحقيق الذي أصدرته محكمة أول درجة وبنت عليه قضاءها في الموضوع لصحة أسبابه ، وفيه الرد الضمني على طلب إلغاء حكم التحقيق . لا محل لإيراد أسباب خاصة للرد على هذا الطلب .
١٣٦	٢١	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٤ - جعل الحكم مناط اعتبار المصرف مجرى عموميا هو ثبوت صرف المياه في مواسير المجارى العمومية . استخلاصه دليل ذلك مما جاء بتقرير الخبير من تلاقى المصرف في أكثر من موضع مع المجارى العمومية وأن المياه التي يصرفها تصب في النهاية في مواسير المجارى العمومية . كفاية ذلك لحمل قضائه بأحقية البلدية في تحصيل رسوم مقابل صرف مياه المصنع في المجارى العمومية . لا قصور .
١٤٩	٢٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - القضاء بخلو العمل الذي قام به مورث الطاعنين اقتباسا عن الرواية الأصلية من الابتكار الذي يستأهل حماية القانون وبعدم وجود النماثل بين ذلك العمل وبين اقتباس المطعون عليهم . اقامة ذلك على أسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . رفض طلب الطاعنين بإجراء المقارنة بين العاملين بنذب خير أو عن طريق انتقال المحكمة لسماع الأداء العلني . لا قصور ولا مخالفة للقانون .
١٧٨	٢٨	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		٦ - حق المحكمة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة واطراح ما عداه دون حاجة بها إلى الرد استقلالا على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام حكمها يقوم على أسباب تكفي لحمله .
١٧٨	٢٨	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
الفساد في الاستدلال :		
” ما لا يعد كذلك “ :		
		١ - قبول الحكم المانع من استئنائه كما يكون صريحا يكون ضمنا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء . يدل دلالة واضحة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن فيه . الحكم باعتبار المدعى تاركا لدعواه . عدم مبادرته الى استئناف الحكم . رفعه دعوى جديدة بالطلبات عينها وعلى الخصوم أنفسهم . رفض دعواه هذه . استئنائه الحكم الصادر فيها . اتباع هذا الاستئناف برفع استئناف عن الحكم الصادر في الدعوى الأولى . اعتبار رفع الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ اختباري

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الحكم باعتباره تاركا لدعواه . استخلاص موضوعي سائق . النعي بمخالفة القانون وفساد الاستدلال على قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف . على غير أساس .
١١٤	١٩	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ...
		٢ - اخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق صاحب العمل في فسخ العقد . مثال .
٣٧٤	٥٩	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤) ...
		تصحيح الحكم :
		١ - تصحيح الأحكام . الأخطاء المادية البهتة التي تقع في منطوق الحكم كتابية أو حسابية . تجاوز هذا النطاق . الطعن في قرار التصحيح بالطرق المقررة للطعن في الحكم موضوع التصحيح .
٢٥٢	٣٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ...
		٢ - الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بالطرق المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة . استثناء أجاز المشرع للمحكمة تصحيح ما يقع من أخطاء مادية بجهة في المنطوق بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها . تجاوز المحكمة ذلك . أثره . جواز الطعن في قرار التصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح .
٢٥٢	٣٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ...
		الطعن في الحكم :
		(١) طرق الطعن :
		اختلاف طرق الطعن في الأحكام في عللها ومسالكها . لا محل للقياس . عدم جواز تعدية حكم إحداها إلى الأخرى .
٢٩٩	٤٦	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/١٠) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ب) المصلحة في الطعن :
		١ - ورود بعض المقتضى به في الأسباب ، اعتباره مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطًا وثيقًا . تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . مثال .
٢٠١	٣٢	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٢ - نطاق التدخل الانضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الانضمام إليه من طرفي الدعوى . قبول التدخل لا يطرح على المحكمة طلبا خاصا بالتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصورا على الفصل في الموضوع الأصلي المردد بين طرفي الدعوى ، رفض طلب التدخل والقضاء في الموضوع . أثره . اتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا في الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه .
٢٨٢	٤٢	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		(ج) موانع الطعن :
		” القبول المانع من الطعن “ :
		١ - قبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون ضريحا يكون ضمنا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء يدل دلالة واضحة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن فيه . الحكم باعتبار المدعى تاركا لدعواه . عدم مبادرته إلى استئناف الحكم رفعه دعوى جديدة بالطلبات عينها وعلى الخصوم أنفسهم . رفض دعواه هذه . استئنافه الحكم الصادر فيها . اتباع

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٩	١١٤	<p>هذا الاستئناف برفع استئناف عن الحكم الصادر في الدعوى الأولى . اعتبار برفع الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ اختياري للحكم باعتباره تاركا لدعواه . استخلاص موضوعي صائع . النعي بخالفة القانون وفساد الاستدلال على قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف . على غير أساس .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)</p>
٤١	٢٧٣	<p>٢ - حق المستأنف عليه في رفع استئناف فرعي ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف . قصر حالة القبول على تلك التي تتم قبل رفع الاستئناف الأصلي لا بعده . طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم منه إياه من إقامة استئناف فرعي بتعديل الحكم المستأنف .</p> <p>(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)</p> <p>(د) الأحكام الجائز الطعن فيها :</p> <p>١ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المقصود بها ، المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب الاخلاء استنادا إلى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ دفعها بعدم قيام علاقة تجارية . استناد المحكمة في إثبات هذه العلاقة الى ورقة صادرة من وكيل الطاعن . النزاع حول ما لهذه الورقة من حجية على الطاعن في اثبات عقد الأيجار . خروجه بطبيعته عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ اذ الفصل فيه إنما يكون بتطبيق أحكام القانون المدني . لا ينال من ذلك</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		كون هذه المنازعة مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المنازعة . خضوعه للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .
١٤٢	٢٢	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ — الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . مناطه ، ألا يكون الحكم قد بت في مسألة موضوعية تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لانتك التي تثار عرضا في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالاثبات فيها . مثال .
١٩٨	٣١	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٣ — الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بالطرق المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة . استثناء أجاز المشرع للمحكمة تصحيح ما يقع من أخطاء مادية بحتة في المنطوق بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها . تجاوز المحكمة ذلك . أثره . جواز الطعن في قرار التصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح .
٢٥٢	٣٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . البحث في طبيعة التصرف والجهة التي أصدرته . لاجدوى .
٢٩٩	٤٦	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/٣/١٩٦٥) ...
		الأحكام الغير جائز الطعن فيها :
		الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيه يكون مع الحكم الصادر في الموضوع .
٢٦١	٤٠	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/٢/١٩٦٥) ...
		حجية الحكم :
		١ - ترخيص الحكم في أسبابه للطاعن في صرف المبلغ المودع كتعويض عن نزع ملكيته متى قدم شهادة بنخلو العين من الرهون . اعتبار ذلك قضاء بصرفه . لاسوغ للقضاء بالإلزام طالما لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه .
٤٤	٨	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١/٧/١٩٦٥) ...
		٢ - الحكم بقبول الاستئناف شكلا . استنفاد المحكمة ولايتها على شكل الاستئناف . عدم جواز العودة إلى بحث ذلك .
٢٤٤	٣٨	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/٢/١٩٦٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — ما يرد في أسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى . لا حجية له ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيه .
٤١٣	٦٥	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ... وراجع قوة الأمر المقضى .
حوادث طارئة		
تطبيق نظرية الحوادث الطارئة :		
		نص المادة ١٤٧/٢ مدني عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين ابرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري . انطباقها كذلك على العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ التزامات العاقدين . مثال ذلك عقود البيع المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه .
١٩١	٣٠	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ... ماهية الحادث الطارئ :
		”المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي“ : الحادث الطارئ قد يكون تشريعا كما يكون عملا أو واقعة مادية . المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي — اعتباره حادثا طارئا فهو حادث استثنائي عام لم يكن في الوسع توقعه ولا ممكنا دفعه .
١٩١	٣٠	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(خ) خلف
		خلف خاص :
		عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل. المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع أن ينقل الملكية لمن اشترى منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقده أو تسجيل حكم صحته ونفاذه رغما من عدم شهر سند البائع له . ليس من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا . تسجيل عقد البيع الصادر من المالك الأصلي شرط لازم لانتقال الملكية إلى المشتري منه .
٧٣	١٢	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
		(د) دعوى . دفعوع . دين
		دعوى
		شروط قبول الدعوى :
		”الدفع بعدم جواز نظر الدعوى“ :
		دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب .
		دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لإختلاف الموضوع في الدعويين . مخالفة القانون .
٦٨	١١	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		طريقة رفع الدعوى :
		١ - الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات . طريقة رفعها . بتكليف بالحضور .
٨٧	١٤	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ - الطعون في قرار اللجنة الخاصة بضريبة التركات . بصحيفة تعلن للدعى عليه .
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		٣ - طلب إعادة العامل إلى عمله . رفض قاضي الأمور المستعجلة وقف تنفيذ قرار الفصل . جواز تقديم الطلب إلى محكمة الموضوع في صورة دعوى مبتدأة .
٢٠٨	٣٣	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		عدم مراعاة طرق رفع الدعاوى :
		١ - مخالفة أوضاع التقاضى الأساسية وإجراءاته . ضرر مفترض . بطلان .
٨٧	١٤	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ - البطلان الذى تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور . لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . عدم مراعاة تلك الأوضاع . تعلق البطلان بشكل الإجراءات واقتراض الضرر . بطلان صحيفة الدعوى .
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقدير قيمة الدعوى :
		طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله . غير مقدار القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه .
٢٠٨	٢٣	(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) تقرير التلخيص :
		١ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من العضو المقرر وتلاوته قبل المرافعة . لا يلزم وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى . وجوب إعادة تلاوة التقرير من جديد عند تغير أعضاء المحكمة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٢٧٣	٤١	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		٢ - وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة . وجوبه في الدعاوى التي تعرض على التحضير دون تلك التي تقدم مباشرة إلى المحكمة . النص على نظر دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع على وجه السرعة . لازمه وجوب تقديمها مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ورفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . لا محل لوضع تقرير تلخيص .
٣٨٤	٦١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) إعادة إعلان المدعى عليه :
		توجب المادة ٤٠٧ مكررا ٢/ على المستأنف إعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخول له في المادة ٤٠٧ مكررا ١/ . عدم قيام المستأنف بذلك ينبنى عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون قيام المستأنف بالإجراء المذكور . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة .
١٠٦	١٨	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		(ج) التدخل :
		نطاق التدخل الانضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد المتدخل الانضمام إليه من طرفي الدعوى . قبول التدخل لا يطرح على المحكمة طلبا خاصا بالتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصورا على الفصل في الموضوع الأصلي المردد بين طرفي الدعوى . رفض طلب التدخل والقضاء في الموضوع . أثره ، انتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا في الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه .
٢٨٢	٤٢	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		(١) انقطاع سير الخصومة :
		مجرد القول برفع الحراسة عن المؤسسة وتسليمها لأصحابها . عدم اطمئنان المحكمة . خلو الأوراق من الدليل عليه . لا محل للحكم بانقطاع سير الخصومة .
١٠٠	١٧	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ب) سقوط الحصومة :
		الحصومة في الاستئناف انعقادها بإعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم . لا يمنع من استمرار قيامها بعد ذلك مرور القضية في مرحلة التحضير في قلم الكتاب . عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة سنة من آخر إجراء صحيح . للمدعى عليه ومن في حكمه طلب الحكم بسقوط الحصومة . المادة ٣٠١ مرافعات مريان هذا الحكم على الحصومة في مرحلة الاستئناف . يستوى في ذلك أن يكون عدم السير فيها راجعا إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع أو إلى أسباب أخرى .
١٨	١٠٦	(الطنن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		وقف المواعيد :
		المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات بالنسبة لهم . عدم جريانها أو انفتاحها خلال فترة الحراسة .
٣٧	٢٣٩	(الطنن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)
		دفع
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب . دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لاختلاف الموضوع في الدعويين . مخالفة القانون .
١١	٦٨	(الطنن رقم ١٩ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/١/٢٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دين
		وصف الدين :
		الوصف التجارى للدين . بقاءه ملازما له ولو اثبت في سند جديد ما لم يتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على أن القصد من تغيير السند هو تجديد الدين باستبدال دين مدنى به .
١٥٥	٢٤	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١١)
		(ر)
		رسوم
		رسم الدمغة :
		”رسم الدمغة على الإتساع“ :
		تسليف النقود على رهونات . تصرف قانونى مركب من طبيعة خاصة لا يحتمل التجزئة . خضوعه لرسم اتساع واحد .
٣٢٢	٤٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٧)
		رسوم الوارد والصادر :
		تحصيل رسم الوارد والصادر . البدء بتطبيق أحكام المعاهدات والوفقات المرعية على المسائل التى تنظمها هذه المعاهدات . الحالات التى لا تنظمها هذه المعاهدات . خضوعها لأحكام التشريع الداخلى سواء تعلق الأمر بالواردات أم بالصادرات
٢٨٥	٤٣	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		رسوم صرف مياه المحال الصناعية في المجارى العمومية :
		١ - جعل الحكم مناط اعتبار المصرف مجرى عموميا هو ثبوت صرف المياه في مواسير المجارى العمومية . استخلاصه دليل ذلك مما جاء بتقرير الخبير من تلاقى المصرف في أكثر من موضع مع المجارى العمومية وأن المياه التي يصرفها تصب في النهاية في مواسير المجارى العمومية . كفاية ذلك لحمل قضائه باحقية البلدية في تحصيل رسوم مقابل صرف مياه المصنع في المجارى العمومية . لا قصور .
١٤٩	٢٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ - قرار وزير الداخلية الرقم ١٩٤٦/٩/٢٦ لا يتضمن فرضا لضريبة وانما بين القواعد الواجب اتباعها في تقدير كيات المياه المنصرفة .
١٤٩	٢٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		رد الرسم :
		١ - عدم جواز رد رسوم التسجيل في حالة عدول أصحاب الشأن .
١٨٧	٢٩	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٢ - تسليم الجهة الإدارية باحقية دافع الرسم في استرداده . انطوائه على اعفائه من رسم مستحق للخزانة وهو ما لا يجوز قانونا . هذا التسليم لا ينشئ له حقا في الاسترداد .
١٨٧	٢٩	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ش) شركة . شفعة . شهر عقارى
		شركة
		اشراك المستأجر آخر معه فى استغلال العين المؤجرة . شأن الشريك فى شغل العين المؤجرة شأن المستأجر . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٦٥)
٣٤٦	٥٤	
		شفعة
		العقار المشفوع فيه :
		قاعدة عدم تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة . مناطها أن يكون المبيع عقارا أو عقارات متعددة متصلة ، أو منفصلة بشرط أن تكون مخصصة لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة بحيث يكون استعمال حق الشفعة بالنسبة إلى جزء منها يجعل الباقى غير صالح لما أعد له من الانتفاع . مثال . (الطن رقم ٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
٥٢	٩	
		شهر عقارى
		رسوم التسجيل :
		”رد الرسم“ :
		عدم جواز رد رسوم التسجيل فى حالة عدول أصحاب الشأن . (الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
١٨٧	٢٩	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ص)
		صرف . صلح
		صرف
		صرف مياه المحال الصناعية في المجارى العمومية :
		١ - جعل الحكم مناط إعتبار المصرف مجرى عموميا هو ثبوت صرف المياه في مواسير المجارى العمومية . استخلاصه دليل ذلك مما جاء بتقرير الخبير من تلاقى المصرف في أكثر من موضع مع المجارى العمومية وأن المياه التي يصرفها تصب في النهاية في مواسير المجارى العمومية . كفاية ذلك لحمل قضائه بأحقية البلدية في تحصيل رسوم مقابل صرف مياه المصنع في المجارى العمومية . لاقصور .
١٤٩	٢٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ - قرار وزير الداخلية الرقم ١٩٤٦/٩/٢٦ . لا يتضمن فرضا لصريية وإنما بين القواعد الواجب اتباعها في تقدير كميات المياه المنصرفة .
١٤٩	٢٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٣ - نهائية التقدير الواردة في المادة الثانية من قرار وزير الداخلية الرقم ١٩٤٦/٩/٢٦ . أثرها ، إلزامها جهة الإدارة بصفة نهائية . لايعنى ذلك عدم جواز الطعن فيه وحجب ولاية القضاء عن مناقشته .
١٤٩	٢٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم القاعدة	رقم الصفحة
	<p>صلح</p> <p>عدم تفويض المحكمين بالصلح :</p> <p>عدم تفويض المحكمين بالصلح . اعتبارهم محكمين بالقضاء . لا حاجة لذكرهم باسمائهم في مشاركة التحكيم . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ٣٥</p> <p>الصلح مع المفلس :</p> <p>لدائني المفلس مطالبة كفيhle بالدين المكفول بتمامه ولو حصل الصلح مع المفلس . ليس للكفيل الرجوع على المفلس بما أداه لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح . (الطن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١١) ٤٧</p> <p>(ض)</p> <p>ضرائب</p> <p>الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :</p> <p>وعاء الضريبة :</p> <p>” تقدير وعاء الضريبة “ :</p> <p>أرباح تجارية وصناعية . سنوات متداخلة . تقديرها من واقع الأرباح الفعلية التي حققها المنشأة . قياس أرباح فترة من السنة على أرباح فترة من السنة السابقة . لا يجوز . (الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٧) ٥٠</p>
٣٢٥	٣٢٥

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إجراءات ربط الضريبة :
		ربط الضريبة :
		تقدير الأرباح . صيرورته نهائيا . عدم جواز اتخاذ إجراءات جديدة لإعادة التقدير .
٤٠	٧	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٦)
		الطعن في الربط :
		ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير . مريانه في شأن الدعوى التي ترفع بالطعن في تقديرات اللجان دون غيرها . الدعوى ببراءة الذمة من دين الضريبة وبطلان قرار اللجنة الصادر بإعادة التقدير . لا محل لمراجعة هذا الميعاد .
٣٦	٦	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٦)
		ترحيل الخسارة .
		”شروطه“ :
		اختتام حساب إحدى السنين بخسارة . ترحيلها . يفترض وحدة الممول واستمرار نشاطه الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلى ما بعد سنة الخسارة . مثال .
٢٩٥	٤٥	(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٠)
		الضريبة العامة على الإيراد :
		”وعاء الضريبة“ :
		إعانة غلاء المعيشة . خضوعها للضريبة على كسب العمل والضريبة العامة على الإيراد .
٣١٨	٤٨	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضريبة التركات :
		الطعن في قرارات اللجان :
		”طريقة رفعه“ :
		١ — الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات . طريقة رفعها . بتكليف بالحضور .
٨٧	١٤	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ — الطعن في قرار اللجنة الخاصة بضريبة التركات . بصحيفة تعلن للدعي عليه .
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)
		رسم الأيلولة على التركات :
		”الطعن في الربط“ :
		الطعن في قرار اللجنة الخاصة بضريبة التركات . بصحيفة تعلن للدعي عليه .
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)
		”الدعوى الخاصة به“ :
		القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . عدم النض على وجوب الفصل في الدعوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة فيها . بعريضة تودع قلم الكتاب .
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقادم الضريبة :
		”قطع التقادم“ :
		ينقطع التقادم طبقا للسادة الثانية من م.ق. ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره بربطها . ينقطع كذلك بالتنبيه على الممول بإداء الضريبة أو بالاحالة إلى بلخان الطعن علاوة على أسباب الانقطاع المنصوص عليها في القانون المدني . م ٩٧ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ (الطن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٥)
١٦٧	٢٦	
		المبالغ المحكوم بردها للمولين :
		”استحقاق الفوائد“ :
		عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . (الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٥)
١٦٣	٢٥	
		رسم الدمغة :
		”رسم الدمغة على الإتساع“ :
		تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب من طبيعة خاصة لا يمتثل التجزئة . خضوعه لرسم اتساع واحد . (الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٥)
٣٢٢	٤٩	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ع) عقد . عمل
		عقد
		أركان العقد :
		”الرضا“ :
		إبرام الوصية لعقد مقايضة دون إذن المحكمة الحسبية . اعتباره باطلا بطلانا نسبيا يصبح بإجازة القاصر بعد بلوغه سن الرشد ورد الإجازة إلى التاريخ الذي تم فيه العقد . صحيح في القانون .
٧٣	١٢	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
		تكييفه
		١ — رب العمل . توكيل أحد عماله في إبرام تصرفات قانونية لحسابه . الجمع بين صفته كأجير وصفته كوكيل . وجوب استظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها . قصور .
٢١٥	٣٤	(الطن رقم ٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		٢ — تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني متركب من طبيعة خاصة لا يحتمل التجزئة . خضوعه لرسم اتساع واحد .
٣٢٢	٤٩	(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٧)

رقم القامدة	رقم الصفحة	
		فسخ العقد :
		”الفسخ القضائي“ :
		خلو العقد من الشرط الصريح الفاسخ . طلب الدائن الفسخ . لا إلزام على المحكمة الحكم به بل يرجع الأمر إلى تقديرها . تقديرها كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها . نكروجه عن رقابة النقض . للدين توفى الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل الحكم النهائي .
٤١٣	٦٥	(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		عمل
		عناصر عقد العمل :
		”علاقة التبعية والأجر“ :
		رب العمل . توكيل أحد عماله في إبرام تصرفات قانونية لحسابه . الجمع بين صفته كأجير وصفته كوكيل . وجوب استظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها . قصور .
٢١٥	٣٤	(الطن رقم ٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		إنهاء عقد العمل :
		حق صاحب العمل في فسخ العقد :
		١ — حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقاً للمادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لإرتكاب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة . شرطه . ميعاده . علم صاحب العمل بالحادث . بيان اسم العامل في البلاغ . غير لازم .
٩١	١٥	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - فصل العامل بغير مراعاة قواعد التأديب . أو بغير مراعاة مواعيد التبليغ عن الحادث الذي ارتكبه . لا يمنع من اعتباره فسخا لعقد العمل . إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . مثال .
٣٢٨	٥١	(الطعن رقم ١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٥)
		٣ - إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق صاحب العمل في فسخ العقد . مثال .
٣٧٤	٥٩	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٥)
		٤ - قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون . جوازه .
٤٢٩	٦٨	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٦٥)
		الفصل بلا مبرر :
		الإعادة إلى العمل :
		١ - طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله . غير مقدار القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه .
٢٠٨	٣٣	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٥)
		٢ - طلب إعادة العامل إلى عمله . رفض قاضي الأمور المستعجلة وقف تنفيذ قرار الفصل . جواز تقديم الطلب إلى محكمة الموضوع في صورة دعوى مبتدأة .
٢٠٨	٣٣	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - انتهاء العمل بالمنشأة التي كان يعمل بها العامل . لا يمنع من الحكم بإعادته إلى عمله ما دام رب العمل لم يصف أعماله .
٢٠٨	٣٣	(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٠٠٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		مكافأة نهاية الخدمة .
		١ - إخلال رب العمل بالتزاماته قبل العامل . ترك العامل العمل . استحقاقه المكافأة والتعويض .
١٠٠	١٧	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . استقالة العامل . إعمال حكم المادة ٨٠ في شأن مكافأة نهاية الخدمة .
٣٣٤	٥٢	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٧)
		(غ)
		غير
		عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع أن ينقل الملكية لمن اشترى منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقده أو تسجيل حكم صحته ونفاذه رغمًا من عدم شهر سند البائع له . ليس من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا . تسجيل عقد البيع الصادر من المالك الأصلي شرط لازم لانتقال الملكية إلى المشتري منه .
٧٣	١٢	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٠٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ف)
		فوائد
		عدم استحقاق الفوائد :
		عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
١٦٣	٢٥	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٥)
		(ق)
		قانون . قرارات . قوة الأمر المقضى
		قانون
		رجعية القانون :
		تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة . مبرراته . حق السلطة التشريعية . استقلالها بتقديرها بغير معقب . إصدار قانون بتعديل تاريخ العمل بقانون سابق . لا مخالفة للقانون .
٤٢٠	٦٦	(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣١/٣/١٩٦٥)
		قرارات
		القرارات والأحكام :
		تميز القرارات الولائية أو غير الولائية من الأحكام . مرجعه . حكم القانون لا إقرارات الخصوم أو إلتفاتهم .
٢٤٤	٣٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢/٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قوة الأمر المقضى
		١ — حكم بئدب خبر . عدم فصله على وجه قطعى فى أية نقطة من نقط النزاع . لاجية له فى موضوع النزاع تلتزمها المحكمة بعد تنفيذه . مثال .
٥٧	١٠	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
		٢ — دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لاختلاف الموضوع فى الدعوى . مخالفة القانون .
٦٨	١١	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٠/١/١٩٦٥) ...
		٣ — ورود بعض المقضى به فى الأسباب ، اعتباره مكلا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا . تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشئ المحكوم به . مثال .
٢٠١	٣٢	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		٤ — ما يرد فى أسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى . لاجية له ولا يجوز الطعن فى الحكم للنظا الوارد فيه .
٤١٣	٦٥	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(م)
		مؤلف . محاماه . محكمة الموضوع . محكمة النقض مسئولية . مقاوله . ملكية
		مؤلف
		حق المؤلف .
		(١) علانية الأداء :
		١ — العبرة في علانية الأداء ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذي يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل . متى توافرت صفة العلانية للأداء كان علنيا ولو كان المكان الذي انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون إنشائه . لا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية .
٢٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٢ — يشترط لإسباغ صفة الخصوصية على الاجتماعات التي تعقدتها الأسر والجمعيات والمتدييات الخاصة والمدارس والتألى لإعفاؤها من دفع أى تعويض للمؤلف عن مصنفاته التي تؤدى فيها بطريق الايقاع والتمثيل أو الإلقاء أن لا يحصل نظير هذا الأداء رسم أو مقابل مالى . تقرير هذا الشرط قبل صدور القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .
٢٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) حمايته :
		القضاء بخلو العمل الذي قام به مورث الطاعنين اقتباسا عن الرواية الأصلية من الابتكار الذي يستأهل حماية القانون وعدم وجود التماثل بين ذلك العمل وبين اقتباس المطعون عليهم . اقامة ذلك على أسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . رفض طلب الطاعنين اجراء المقارنة بين العملين بنسب خبير أو عن طريق انتقال المحكمة لسماع الأداء العلى . لا قصور ولا مخالفة للقانون .
١٧٨	٢٨	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		محاماة
		أتعاب المحاماة :
		تقديرها :
		للحامى والموكل طريقان لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي هما اللجوء إلى القضاء أو إلى مجلس النقابة . اختيار أيهما أحد الطريقين ابتداء يسقط حقه في العودة إلى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة . نظر المحكمة الابتدائية للتظلم من أمر التقدير لا يكون باعتبارها هيئة تفصل في التقدير ابتداء وإنما باعتبارها جهة طعن في تقدير أصدره مجلس النقابة .
٣٥٦	٥٦	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		في تفسير الإقرار :
		عدم خروج محكمة الموضوع في تفسيرها للاقرار عن المعنى الظاهر لعباراته . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١١٤	١٩	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		في تقدير الدليل :
		١ - انكار التوقيع على الورقة العرفية . عدم التزام المحكمة باجراء تحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقناعها بصحة التوقيع .
٥٧	١٠	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤)
		٢ - حق المحكمة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة واطراح ما عداه دون حاجة بها إلى الرد استقلالاً على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام حكمها يقوم على أسباب تكفي لحمله .
١٧٨	٢٨	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٣ - استخلاص العلم بالتصرف . مسألة موضوعية . خروجها عن رقابة محكمة النقض مادام القاضي لم يعتمد على واقعة بغير سند لها في الأوراق أو يستخلص من الوقائع نتيجة غير مقبولة .
٣٨٤	٦١	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٤١٣	٦٥	٤ - خلو العقد من الشرط الصريح الفاسخ . طلب الدائن الفسخ . لا إلزام على المحكمة الحكم به بل يرجع الأمر إلى تقديرها . تقديرها كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها . خروجه عن رقابة النقض . للمدين توقي الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل الحكم النهائي . (الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٥)
		في تقدير التعويض :
٤٤	٨	استيلاء الحكومة على الأرض جبرا عن صاحبها . عدم اتباعها الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المستحق لمالكها . مسألة موضوعية . (الطن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧)
		<h2>محكمة النقض</h2>
		سلطتها في مسائل التكيف :
٢٢٧	٣٦	لمحكمة النقض التحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع مما إذا كان الحفل الذي أدت فيه المصنفات المطالب بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية أو الخصوصية . تعلق ذلك بمسائل التكيف التي تخضع لرقابتها . مثال . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	مستولية
		(١) المستولية التقصيرية .
		عناصر المستولية :
		” ركن الخطأ “ :
		حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جدية ومشروعة . كون المدعى مبطلاً في دعواه ولم يقصد بها سوى مضارة خصمه والنكاية به . خطأ يستوجب مساءلته والحكم عليه بالتعويض .
١٧٨	٢٨	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥) ... وراجع القاعدة ١٣ ص ٨١ .
		(ب) المستولية الشيئية :
		” مسئولية حارس الشيء “ :
		١ — الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه في معنى المادة ١٧٨ مدني ، هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء . العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . السيطرة المادية للتابع على الشيء وقت استعماله له لا تضافى عليه صفة الحارس ، إذ هو يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله . مثال .
٣٩٦	٦٢	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٩٦	٦٢	<p>٢ - يدرأ مسئولية حارس الشيء المفترضة إثباته وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يد له فيه . يشترط أن يكون هذا السبب محمدا لا تجهيل فيه ولا إيهام سواء أ كان ماثلا في قوة قاهرة أم حادث فجائي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)</p> <p>(ج) التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات :</p> <p>”نطاقه“ :</p> <p>النص في وثيقة التأمين على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة ، وسريان هذا الالتزام لصالح الركاب من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ولا يشمل التأمين عمال السيارة . مؤداه أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يقيد منه إلا الراكبين المسموح بركوبهما دون غيرهما فلا يشمل قائد السيارة لأنه من عمالها .</p> <p>(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)</p>
٣٧٨	٦٠	<p>”الرجوع على المؤمن“ :</p> <p>ليس للمضروب قبل العمل بقانون التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على المضروب بالدفع التي نشأت قبل وقوع الحادث .</p> <p>(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٨)</p>
١٧٢	٢٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إشتراط سقوط الحق في التأمين .
		اشتراط سقوط الحق في التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت الحادث، ينأى عن البطلان الذي تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدني .
١٧٢	٢٧	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		(د) المسؤولية العقدية .
		”مسئولية المقاول“ :
		المقاول الذي يعمل بإشراف رب العمل الذي جعل نفسه مكان المهندس المعماري . الأصل عدم مساءلته عن تهدم البناء أو عيوبه إذا كان ذلك ناشئاً عن الخطأ في التصميم . اشتراكه في المسؤولية مع رب العمل متى كان على علم بالخطأ في التصميم وأقره أو كان الخطأ من الوضوح بحيث لا يخفى أمره على المقاول المحجب .
٨١	١٣	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
		”مسئولية الناقل“ :
		اعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . العلاقة بينه وبين الناقل يحكمها سند الشحن وحده . هذا السند هو الذي يحدد التزام الناقل في الحدود التي رسمها ذلك السند وهي حدود لا يترتب عليها إلا المسؤولية العقدية . ليس للمرسل إليه أن يلجأ إلى المسؤولية التقصيرية ما لم يدع أن الضرر نتج عن إقتراف الناقل لفعل يحرمه القانون .
٢٢٠	٣٥	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		دعوى المسؤولية :
		ليس للضرورة قبل العمل بقانون التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على المضرور بالدفع الى نشأت قبل وقوع الحادث .
٢٧	١٧٢	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		مقالة
		الزمامات المقاول .
		المقاول الذى يعمل باشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس المعمارى . الأصل عدم مساءلته عن تهدم البناء أو عيوبه إذا كان ذلك ناشئا عن الخطأ فى التصميم . اشتراكه فى المسئولية مع رب العمل متى كان على علم بالخطأ فى التصميم وأقره أو كان الخطأ من الواضح بحيث لا ينفى أمره على المقاول المجرب .
١٣	٨١	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢١/١/١٩٦٥)

رقم القائمة	رقم المادة
----------------	---------------

ملكية

أسباب كسب الملكية :

”التقادم المكسب المسمى“ :

السبب الصحيح . المتصرف الذي لا يعد مالكا في المعنى المقصود بالمادة ٢/٩٦٩ مدني هو شخص يكون غير مالك للشيء ويستحيل عليه أن ينقل ملكيته إلى من تصرف إليه . حلة ذلك هو أن التملك بالتقادم القصير إنما شرع لحماية من يتعامل بحسن نية مع شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية بسبب أنه ليس مالكا ولا يجوز له سنده حق في الحصول على الملكية . مثال في بيع .

(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٠٠ قـ جلسة ١٩٦٥/١/٢١) ... ١٢ ... ٧٣

(ن)

تزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . تقض . نقل

تزع الملكية للنفعة العامة

القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ :

الطن في عمل أهل الخبرة :

”نطاقه“ :

الطن في عمل الخبراء . قصره على المنازعة في قيمة العقار أو التعويضات . عدم اتساعه لغير ذلك من الدعاوى القرية التي يقيمها الخصم على من طعن . مثال .

(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٠٠ قـ جلسة ١٩٦٥/٣/٤) ... ٤٤ ... ٢٩٠

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة :
		١ - استيلاء الحكومة على الأرض جبرا من صاحبها . عدم اتباعها الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المستحق لمالكها . مسألة موضوعية .
٤٤	٨	(الطن رقم ٧١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧)
		٢ - ترخيص الحكم في أسبابه للطاعن في صرف المبلغ المودع كتعويض عن نزع ملكيته متى قدم شهادة بخلو العين من الرهون . اعتبار ذلك قضاء بصرفه . لا مسوغ للقضاء بالإلزام طالما لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه .
٤٤	٨	(الطن رقم ٧١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧)
		نظام عام
		تعلق الاستئناف الفرعي بالنظام العام :
		جواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعي . تعلقه بالنظام العام . النى على الحكم مخالفته للقانون لقبوله الاستئناف الفرعي من المطعون عليه . وتعديله الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي . جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٣	٤١	(الطن رقم ٢١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٤)

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام :
		وجوب بيان جميع أسباب الطعن في التقرير . حظر التمسك بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير . حظر عام يشمل ما يقدم منها في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . خروج الأسباب المتعلقة بالنظام من دائرة الحظر . جواز تقديمها في أي وقت .
٢٨٤	٦١	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		نقض
		إجراءات الطعن .
		(١) التقرير بالطعن :
		« أسباب الطعن » :
		١ — النعي على الحكم المطعون فيه بقصوره في الرد على أوجه الدفاع التي تمسك بها الطاعن أمام محكمة الموضوع دون بيان لذلك في تقرير الطعن . غير مقبول . لا يفتنى عن ذلك تقديم الطاعن صورة من المذكرة التي تضمنت دفاعه تاركا لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور .
٢٧٣	٤١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٤)
		٢ — وجوب بيان جميع أسباب الطعن في التقرير . حظر التمسك بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير . حظر عام يشمل ما يقدم منها في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . خروج الأسباب المتعلقة بالنظام العام من دائرة الحظر . جواز تقديمها في أي وقت .
٣٤٨	٦١	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم المادة	رقم القاعدة	
		(ب) إعلان الطعن :
		١ - القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفعه عبء إعلان الطعن عن كاهل الطاعن وإلقاؤه على عاتق قلم الكتاب . القصد من ذلك الإقلال من مواطن البطلان . جواز تصحيح ما يقع في إعلان أحد المدعى عليهم في الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا لا يترتب على تجاوزه البطلان .
١١٤	١٩	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ - عدم مراعاة مواعيد إعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة . لإبطالان .
٢٦١	٤٠	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٢/٣) ...
		حالات الطعن :
		" بطلان الحكم " :
		قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . إعتبار ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر . عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء . بطلانه . جواز الطعن فيه بالتقض .
٢٠١	٣٢	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ...
		" مخالفة القانون " :
		جواز الطعن بالتقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لمخالفة القانون . عدم جواز الطعن بالتقض في الحكم استنادا إلى المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مناطه ، ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون ،
١٤٢	٢٢	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الطعن .
		”أسباب واقعية“ :
		١ — استيلاء الحكومة على الأرض جبرا عن صاحبها . عدم اتباعها الإجراءات التي يوجبها قانون نزاع الملكية . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المستحق لمالكها . مسألة موضوعية .
٤٤	٨	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٧)
		٢ — عدم تمسك الطاعن بوجه من أوجه دفاعه أمام محكمة الاستئناف . عدم توجيه طعن الى الحكم فيما أثبتته من ذلك . لا يجوز إثارة ذلك الدفاع أمام محكمة النقض .
٢٩٩	٤٦	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/٢/١٠) ...
		٣ — عدم تمسك الطاعن بقيام المانع الأدبي أمام محكمة الموضوع . امتناع التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .
٣٨٤	٦١	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٤ — خلو العقد من الشرط الصريح الفاسخ . طلب الدائن الفسخ . لا الزام على المحكمة الحكم به بل يرجع الأمر الى تقديرها . تقديرها كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها . خروجه عن رقابة النقض . للمدين توقي الفسخ بالوفاء بالتزامه الى ما قبل الحكم النهائي .
٤١٣	٦٥	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>”أسباب متعلقة بالنظام العام“ :</p> <p>جواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعى . تعلقه بالنظام العام . النعى على الحكم مخالفته للقانون لقبوله الاستئناف الفرعى من المطعون عليه وبتعديله الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصيل . جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٢٧٣	٤١	<p>(الطن رقم ٣١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٤)</p> <p>١. ألا يجوز الطعن فيه من الأحكام :</p> <p>الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . مناطه ، ألا يكون الحكم قد بت في مسألة موضوعية تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا في خصوص دفع شكلى في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالاثبات فيها . مثال .</p>
١٩٨	٣١	<p>(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)</p> <p>الحكم في الطعن :</p> <p>”أثره“ :</p> <p>١ — نقض الحكم . أثره ، عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل اصدار الحكم المتقوض ، فيكون لهم أن يقدموا إلى محكمة الإحالة من الطلبات والدفع وأوجه الدفاع ما كان لهم أن يقدموه منها قبل اصداره إلا ما يكون قد سقط الحق فيه .</p>
٣٠٤	٤٧	<p>(الطن رقم ٧٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — نقض الحكم يستتبع حتما الغاء الحكم الذى جاء لاحقا له ومؤسسا عليه .
٣٠٤	٤٧	(الطن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١١)
		نقل
		نقل بحرى .
		سند الشحن :
		”أطرافه“ :
		١ — قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . الاحالة فى سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد فى مشاركة الايجار . مقتضاها اعتبار شرط التحكيم من شروط سند الشحن فيلتزم به المرسل إليه لعلمه به من سند الشحن المرسل إليه .
٢٢٠	٣٥	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٢ — اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . ارتباطه به وما جاء فيه من شرط التحكيم . عده فى حكم الأصيل فيه . عدم اعتبار الشاحن نائبا عنه فى سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة .
٢٢٠	٣٥	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٣ — اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . العلاقة بينه وبين الناقل يحكمها سند الشحن وحده . هذا السند هو الذى يحدد التزام الناقل فى الحدود التى رسمها ذلك السند وهى حدود لا يترتب عليها إلا المسئولية العقدية . ليس للمرسل إليه أن يلجأ إلى المسئولية التقصيرية ما لم يدع أن الضرر نتج عن اقتراف الناقل لفعل يحرمه القانون .
٢٢٠	٣٥	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(و)
		وارث . وقف . وكالة
		وارث
		تمثيل الوارث لباقي الورثة :
		انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق عيني تبعى بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة ، يكفي أن يبيده بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . مثال .
٣٨٤	٦١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		وقف
		الاستحقاق في الوقف :
		إنشاء الوقف . دلالة على جعل الاستحقاق ليس منوطا بوصف يدخله في نطاق الوقف على وجوه البر . مثال .
٣٣٩	٥٣	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٥/٢/١٧) ...
		شرط الواقف :
		”تفسيره“ :
		١ — سكوت الواقف عن النص على التفاضل في انتقال نصيب من يموت من أولاده عقيلا لا يدل على أنه أراد أن يغير بينه وبين الاستحقاق الأصلي .
٩٥	١٦	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٣٣٩	٥٣	٢ — إنشاء الوقف . دلالة على جعل الاستحقاق ليس منوطا بوصف يدخله في نطاق الوقف على وجوه البر . مثال . (الطن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٣/١٩٦٥) ...
		النظر على الوقف :
٢٥٢	٣٩	القاضي الشرعي هو صاحب الولاية العامة في التصرف على شئون الأوقاف . إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاء غير ملزم . عدم اعتراض وزارة الأوقاف على طلب التصحيح لا يرتب أثرا ما لم يقترن بإقرار القاضي . تصحيح القرار الصادر بالاستبدال مما يدخل في ولاية القاضي الشرعي . (الطن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/٣/١٩٦٥) ...
		إدارة الوقف :
٢٤٤	٣٨	١ — مجالس مالية . اختصاصها . النظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط الأرثوذكس عموما وعلى الأخص ما يتعلق بإدارتها . مثال . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٣/٣/١٩٦٥)
٢٥٢	٣٩	٢ — قرار المحكمة في تصرفات الأوقاف . مناطها . عدم تجاوز قيمة العين الواقع عليها التصرف مبلغ ٢٠٠ ج . (الطن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/٣/١٩٦٥)
٢٥٢	٣٩	٣ — القاضي الشرعي هو صاحب الولاية العامة في التصرف على شئون الأوقاف . إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاء غير ملزم . عدم اعتراض وزارة الأوقاف على طلب التصحيح لا يرتب أثرا ما لم يقترن بإقرار القاضي . تصحيح القرار الصادر بالاستبدال مما يدخل في ولاية القاضي الشرعي . (الطن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/٣/١٩٦٥) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		قسمة الوقف :
		(١) الاختصاص بها :
		قسمة أعيان الوقف . استبقاء الاختصاص بها للمحاكم الشرعية بمقتضى القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بها .
٤٠	٢٦١	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		(ب) شروطها :
		قسمة أعيان الوقف قسمة لازمة . شرطه . إجراء القسمة بواسطة المحكمة . حكمته .
٤٠	٢٦١	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		دعوى الوقف :
		" استئناف الأحكام الصادرة منها " :
		استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه للمواد الخاصة به الواردة بالأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . الخطأ في رقم الحكم المطعون فيه والمحكمة التي أصدرته . لا بطلان .
٥٣	٣٣٩	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/١٧) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وكالة
٢١٥	٣٤	١ — رب العمل . توكيل أحد عماله في إبرام تصرفات قانونية لحسابه . الجمع بين صفته كأجير وصفته كوكيل . وجوب استظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها . قصور . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
٢٢٠	٣٥	٢ — اعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . حله في حكم الأصيل فيه . عدم اعتبار الشاحن نائباً عنه في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

فهرس المواد

١ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المحولين إلى المحاكم الوطنية	
	سلب ولاية القضاء الإدارى على طلبات رجال القضاء الشرعى وانتقالها إلى محكمة النقض	١
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية	
٢٣	اختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر التظلم من التخطى في الترقية في مشروع الحركة القضائية	٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ في شأن المعاشات	
	إجازة احتساب جميع المدد المؤقتة السابقة على التثبيت في المعاش...	٣
	القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٢ في شأن المعاشات	
	الترخيص باحتساب مدة خدمة الموظف المؤقتة في المعاش متى دفع إلى الخزنة احتياطي المعاش عنها	٣
	المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالمعاشات الملكية	
٩٦٤	عدم استقطاع احتياطي المعاش من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعينين بعقود أو بصفة مؤقتة واستثناء مدة الاختبار المنصوص عليها في اللائحة الصادرة في ١٩٠١/٦/٢٤	٢
	قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٢/٣ بشأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة	
	مناطق تثبيت إعانة الغلاء على أساس مرتب آخر نوفمبر ١٩٥٠ ...	٥

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

ودائرة الأحوال الشخصية

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
القانون المدني القائم		
٣٠	نظرية الحوادث الطارئة . انطباقها على العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ التزامات العاقدین	٢/١٤٧
٦٥	فسخ العقد . سلطة المحكمة في تقدير أسباب الفسخ	١٥٧
٦٢	مسئولية حارس الأشياء	١٨٧
٢٤	تجديد الدين	١/٣٥٤
١٠	حجية الرسائل الموقع عليها	٣٩٦
٦٣	حجية التأشير على السند بما يفيد براءة ذمة المدين	١/٣٩٩
١٠	إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بالقرائن	٤٠٧
١٣	مسئولية المقاول الذي يعمل بإشراف رب العمل	٦٥١
		٦٥٢
		٦٥٣
٩	عدم تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة	٩٣٥
١٢	كسب الملكية بالتقادم الخمسى	٣/٩٦٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون التجارى	
٣٤٩	مطالبة دائنى المفلس كفيله بالدين المكفول بتمامه	٤٧
	القانون التجارى البحرى	
٩٩	ذكر اسم المرسل إليه فى سند الشحن	٣٥
١٠٠	تحرير سند الشحن	٣٥
١٠١	التزام الأطراف ذوى الشأن فى الشحن بماورد فى سند الشحن ...	٣٥
	قانون المرافعات القائم	
٤٤	اختصاص المحكمة الابتدائية	٣٣
١/٤٦	الاختصاص الاستثنائى للمحكمة الجزئية	٥٤
٥١	اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعن فى قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامى	٥٦
١١٨	الدعاوى الواجب الفصل فيها على وجه السرعة	٥٨
١٤٠	بطلان أوراق التكليف بالحضور	٥٨
١٤١		
١٥٣	التدخل الإنضمامى	٤٢

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
١٠	تحقيق صحة الورقة العرفية في حالة إنكار التوقيع	٢٦٢
١٠	إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بشهادة الشهود	٢٧٤
٥٥٦١٨	سقوط الخصومة	٣٠١
٣٨	إعلان قرار مد أجل النطق بالحكم	٣٤٤
٦٤	إيداع مسودات الأحكام المشتعلة على أسبابها عند النطق بها ...	٣٤٦
٣٢	بطلان الحكم لعدم اشتماله على الأسباب التي بنى عليها	٣٤٧
٣٩	تصحيح الأحكام	٣٦٤
٣٩	الطعن في قرارات تصحيح الأحكام	٣٦٥
٤٠٦٣١	عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع. مناطه	٣٧٨
٦١٨	إعادة إعلان المستأنف عليهم	٤٠٧
٦٣٨		مكرر /
٥٥		٢٦١
٤١	وضع تقرير التلخيص	٤٠٧
		مكرر / ٣
٤١	تلاوة » • «	٤٠٨
٤١	الاستئناف الفرعي	٤١٣
٦١	الفصل في الاعتراضات على قائمة شروط البيع	٦٤٢
		٦٤٧
		٦٤٨

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
٧٠٥	طلب استحقاق العقار المحجوز عليه مع طلب بطلان إجراءات التنفيذ	٢٠
٨٢٤	مشارطة التحكيم . سلطة المحكمين	٣٥
قوانين ومراسيم مختلفة		
أحوال شخصية ووقف		
المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية		
٣٩	مناط نهائية قرار المحكمة في التصرف في الأوقاف	٨
٥٣	استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف	الفصلين الأول والثاني من الباب الخامس
٥٣	بيانات صحيفة الاستئناف	٣١٠
القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف		
٤٦	الطعن في الحكم الصادر بصرف مال البذل للمستحقين	٢٦١ ٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦	
	بشأن الوقف	
١٠	حل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أرادہ	٥٣، ١٦
٤٠	قسمة أعيان الوقف	٤٠
	القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢	
٨	الإختصاص بنظر دعاوى قسمة أعيان الوقف	٤٠
	قوانين الضرائب	
	القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩	
	بفرض ضريبة على إيرادات رعوس الأموال المنقولة وعلى	
	الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل	
٥٤	ميعاد الطعن فى قرارات لجان التقدير	٦
٥٥ مكر	طريقة رفع الطعون فى قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات ...	٥٨، ١٤
٥٧	ترحيل الحسارة	٤٥
٦٢	خضوع إعانة غلاء المعيشة للضريبة على كسب العمل	٤٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٩٧٠ كـ	انقطاع مدة التقادم بالتنبية على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن ٢٦	
١٠١	عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ المحكوم بردها للمولين ٢٥	
<hr/>		
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩		
بالضريبة العامة على الإيراد		
٦	خضوع إعانة غلاء المعيشة للضريبة على كسب العمل والضريبة العامة على الإيراد ٤٨	
<hr/>		
المرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢		
٢	قطع التقادم ٢٦	
<hr/>		
الأمر العالي الصادر في ١٩٠١/٣/٢٣		
بشأن سير البيوتات المالية المشتغلة		
بتسليف النقود على رهونات		
—	طبيعة عملية تسليف النقود على رهونات ٤٩	

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	عمل	
	المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢	
	في شأن عقد العمل الفردى	
٥٩	إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة	٣٦
٣٣	طلب إعادة العامل الذى يفصل بسبب نشاطه النقابى إلى عمله ...	٣٩ مكر
٦٨	حق صاحب العمل فى فسخ العقد	٤٠
	المرسوم بقانون ٣٨١ لسنة ١٩٥٢	
	حق العامل فى ترك العمل قبل نهاية العقد إذا أخل صاحب	
١٦	العمل بالتزاماته	٢/٤١
	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩	
٥٢	تحديد مكافأة العامل الذى يستقيل	٨٠٦٣
	إصلاح زراعى	
	المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	
٣٠	اعتباره حادثا طارئاً	—

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بإيجار الأماكن	
١٥.	المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون . النزاع حول قيام العلاقة الإيجارية . نخرجه عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧	٢٢
	القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حق المؤلف	
—	حماية حق المؤلف وعلانية الأداء	٣٦
	القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات	
١٦.	المستفيدون من التأمين من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات	٦٠
	القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات	
—	حق المضرور في الرجوع مباشرة على المؤمن	٢٧

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ في شأن الشهر العقاري	
١٢	المحركات التي تقبل لإثبات أصل الملكية	٢٣
	القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل	
٢٩	رد الرسوم	٩
	القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن صرف مياه المحال الصناعية في المجارى العمومية	
٢٣	حق البلدية في تحصيل رسوم مقابل الصرف في المجارى العمومية	—
	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم مهنة الحمامة	
٥٦	تقدير أتعاب المحامى	٤٧٦٤٦ ٤٩٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة	
١٠	الإختصاص بالمنازعات الخاصة بمقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد...	٦٧
	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بترغ الملكية للنفعة العامة	
—	تقدير التعويض المستحق في حالة عدم اتباع الإجراءات التي يوجبها القانون...	٨
٨	تقديم شهادة خلو العين من الرهون لإمكان صرف التعويض المستحق...	٨
٤٤	الطعن في عمل الخبير...	٤٤
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض	
٣٦١/٦	إيداع مسودات الأحكام المشتملة على الأسباب عند النطق بها...	٦٤
٧	إبداء أسباب الطعن...	٦١
١١	إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن...	٤٠٦١٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قرارات وأوامر مختلفة	
	الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦	
	بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين	
٢٤١	وقف مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات ضد	
١٦	المعتقلين والمراقبين	٣٧
	الأمر العالي الصادر في ١٤/٥/١٨٨٣	
	بالتصديق على لأئحة ترتيب مجالس طائفة الأقباط الأرثوذكس	
	المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧	
	و ١٠٧ لسنة ١٩٤٨	
	إختصاص المجلس المالى العام والمجالس المالية الفرعية بالنظر	
	في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط	٣٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	الأمر العالي المؤرخ ١٨٨٢/٤/٢ باللائحة الجمركية	
٢	رسوم الوارد والصادر	٤٣
	قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٤٦/٩/٢٦	
—	تقدير كميات المياه المنصرفة في المجارى العمومية	٢٣

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

ودائرة الأحوال الشخصية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أ)		(ت)	
إثبات	٨	تأمين	٢٨
إجارة	١١	تجزئة	٢٩
إحالة	١٣	تحكيم	٣٠
أحكام عرفية	١٣	تركة	٣١
أحوال شخصية	١٣	تسجيل	٣١
إختصاص	١٤	تعويض	٣٢
إستئناف	١٥	تقادم	٣٣
إصلاح زراعى	٢١	تنفيذ عقارى	٣٤
إعلان	٢١		
إفلاس	٢٢	(ج)	
التزام	٢٣	جمارك	٣٥
إلتماس إعادة النظر	٢٤		
أهلية	٢٤	(ح)	
(ب)		حق	٣٥
بطلان	٢٤	حكم	٣٧
بيع	٢٧	حوادث طارئة	٤٦

(ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(خ)		(ض)	
خلف	٤٧	ضرائب	٥٦
(د)		(ع)	
دعوى	٤٧	عقد	٦٠
دفوع	٥١	عمل	٦١
دين	٥٢		
(ر)		(غ)	
رسوم	٥٢	غير	٦٣
(ش)		(ف)	
شركة	٥٤	فوائد	٦٤
شفعة	٥٤		
شهر عقارى	٥٤	(ق)	
(ص)		قانون	٦٤
صرف	٥٥	قرارات	٦٤
صلح	٥٦	قوة الأمر المقضى	٦٥

(ج)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(م)		(ن)	
مؤلف	٦٦	نزع الملكية للمنفعة العامة...	٧٤
محاماة... ..	٦٧	نظام عام	٧٥
محكمة الموضوع...	٦٨	نقض... ..	٧٦
محكمة النقض	٦٩	نقل	٨٠
مسئولية	٧٠	(و)	
مقاولة	٧٣	وارث	٨١
ملكية... ..	٧٤	وقف... ..	٨١
		وكالة	٨٤

(٥)

تصويب

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٥	٦	تستهدف	تستهدى
١٠٨	١٨	للحكمة	للحكمة
١٤٦	٢٣	المملكة	المالكة
١٥٩	٥	لا	ولا
٣٣٦	٢٥	حل	عمل

نم طبع هذا العدد بمطبعة دار القضاء العالى الفرعية فى يوم الخميس ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥
(الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥)

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

(مطبعة دار القضاء العالى ٢٣/٦٥/٣٨٣٧)



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلَمَةُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة السادسة عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٦٥

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي الفرعية

١٩٦٥

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

(١) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٦٩)

الطلب رقم ٩٦ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" :

(١) قضية . اختصاص "اختصاص محكمة النقض بطلبات رجال القضاء" .
قانون . "تفسير تشريعى" . قضاء إدارى .

اختصاص محكمة النقض دون غيرها بطلبات رجال القضاء والنيابة عدا التدب والنقل .
شمول اختصاصها المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم
ولورثتهم . عدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بطلب القاضى إحتساب مدة خدمته
السابقة فى المعاش .

(ب) قضية . إحالة "أحوال جوازها" . اختصاص "اختصاص محكمة
القضاء الإدارى" . "اختصاص محكمة النقض بطلبات رجال القضاء" .
قضاء إدارى .

سلطة القضاء فى الإحالة إلى محكمة أخرى تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلى
أو النوعى . عدم امتدادها إلى حالات انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص .
بطلان إحالة محكمة القضاء الإدارى طلبا من طلبات رجال القضاء ولا تختص به ولا تبا
إلى محكمة النقض . عدم قبول الطلب فى هذه الحالة شكلا لرفعه أمام محكمة النقض
بغير الطريق القانونى .

١ — إن المادة ٢٣ من قانون القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فيما نصت عليه
من اختصاص محكمة النقض — منعقدة بهيئة جمعية عمومية — دون غيرها بالفصل

في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النذب والنقل وبالنظر في طلبات التعويض الناشئة عن ذلك ، على أن تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة في المواد المدنية ، قد قصدت إلى أن ترسم لرجال القضاء والنيابة طريقا خاصا للطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بجميع شئون رجال الهيئة القضائية بما في ذلك المنازعات الخاصة بالمرتبات أو المعاشات وإن لم ينص عليها بالذات ويؤكد هذا القصد تعديل صياغة هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ إذ تضمنت الصيغة الجديدة أن تختص محكمة النقض دون غيرها بإلغاء القرارات المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء عدا النقل والنذب كما نصت صراحة على اختصاص هذه المحكمة دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ صريحة في بيان أن الصيغة الجديدة للمادة ٢٣ إن هي إلا إيضاحا وتفسيرا قصده المشرع بالصيغة السابقة . فإذا كان الطالب قد رفع طلبه باحتساب مدة خدمته السابقة في المعاش مقابل أداء متأخر الاحتياطي عنها إلى محكمة القضاء الإداري فإنه يكون قد رفعه إلى محكمة لا ولاية لها بنظره (١) .

٢ — يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية له أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص بها إنتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . فإذا كانت محكمة القضاء الإداري لا ولاية لها بنظر طلب من طلبات رجال القضاء فإنه يتعين عليها أن تقف عند الحكم بعدم الاختصاص — ومؤداه إسقاط القرار الصادر في هذا الطلب من اللجنة القضائية — والمطعون فيه أمامها — أما إذا جاوزت محكمة القضاء الإداري ذلك إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض فإن هذه الأحكام تكون باطلة وإذا كان الطلب لم يقدم إلى محكمة النقض بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣

(١) نقض ١٩٦٤/٦/١١ في الطلب رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" .

من قانون نظام القضاء فإن الطلب يكون غير مقبول لرفعه بغير الطريق القانوني مما يستوجب الحكم بعدم قبوله شكلا (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ تظلم الطالب — حين كان وكيلًا للنائب العام إلى اللجنة القضائية لوزارة العدل طالبا الحكم بأحقية في احتساب مدة خدمته السابقة على تثبيته ضمن مدة الخدمة المحسوبة له في المعاش مقابل أداء متأخر الاحتياطي عنها — وذكر في صحيفة تظلمه أنه عين في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ معاونا للإدارة بوزارة الداخلية ثم نقل بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ إلى وظيفة من الوظائف الدائمة بمصاحبة النهر العقاري ثم عين وكيلًا للنائب العام في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد تم تثبيته في هذا التاريخ وأنه لما كان من حقه طبقا للقانون أن تضم له مدة خدمته السابقة على التاريخ المذكور إلى المدة المحسوبة له في المعاش وقد امتنعت وزارة العدل عن تسوية حالته على هذا الأساس فقد رفع تظلمه بطلباته السابقة وقيد هذا التظلم برقم ١٧٥٠ سنة ٢ ق — وبتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة الإدارية للتظلم بما طلبه — فطعن وزير العدل في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري طالبة إلغائه وقيد هذا الطعن برقم ١١٢ سنة ١٢ ق وبتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبأحالتها إلى محكمة النقض تطبيقا للقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ ولدى نظر الطلب أمام هذه المحكمة بعد إحالته إليها دفعت وزارة العدل بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بغير الطريق القانوني استنادا إلى أنه لا ولاية لغير محكمة النقض في جميع المنازعات المتعلقة بشئون القضاة وأعضاء

(١) نقض مدني ١١/٦/١٩٦٤ . بمجموعة المكتب الفني السنة الخامسة عشرة ص ٤٦٣ .

النيابة وأن الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض غير جائزة وأنه إذا كان الطالب لم يتقدم بطلبه إلى محكمة النقض بالأوضاع التي كانت مقررة بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن طلبه يكون غير مقبول وانضمت النيابة العامة إلى الوزارة في هذا الدفع .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فيما نصت عليه من أنه تختص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النذب والنقل كما تختص بالنظر في طلبات التعويض الناشئة عن ذلك وتبعية في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والاجراءات المقررة في المواد المدنية—قد قصدت إلى أن ترسم لرجال القضاء والنيابة طريقا خاصا للطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بجميع شئون رجال الهيئة القضائية بما في ذلك المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات وإن لم ينص عليها بالذات — يؤيد هذا ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون من أن تقرير المشرع هذه الضمانة لرجال القضاء— كان إمعانا منه في بث روح الثقة والطمأنينة في نفوسهم حتى لا يشغلهم شاغل على مصائرهم عن أداء رسالتهم المقدسة على أكمل وجه“ وقد أوجب المشرع رفع جميع الطلبات الخاصة برجال القضاء مما يتعلق بأى شأن من شئونهم إلى محكمة النقض بالاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية وجعل لمحكمة النقض — منعقدة بهيئة جمعية عمومية — دون غيرها—ولاية القضاء كاملة في هذه الشئون — وقد صدر بعد ذلك بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ معدلا صيغة المادة ٢٣ سالفة الذكر بما يؤكد هذا القصد ويزيده إيضاحا إذ تضمنت الصيغة الجديدة أن تختص محكمة النقض دون غيرها بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والنذب كما نصت صراحة على اختصاص هذه المحكمة دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم . وجاءت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون صريحة في بيان

أن هذه الصيغة الجديدة للمادة ٢٣ إن هي إلا إيضاحا وتفسيرا قصده المشرع بالصيغة السابقة. لما كان ذلك، فإنه يتعين على الطالب أن يرفع هذه الدعوى إلى محكمة النقض وإذا رفعها إلى محكمة القضاء الإداري فإنه يكون قد رفعها إلى محكمة لا ولاية لها بنظرها وكان لذلك يتعين على تلك المحكمة أن تقف عند الحكم بعدم الاختصاص — ومؤداه إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية لأنها أصدرته في غير ولاية — أما وقد جاوزت ذلك إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض فإن هذه الإحالة تكون باطلة ذلك أنه يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص بها انتفاء الوظيفة القضائية الابنص خاص — لما كان ذلك، وكان الطلب لم يقدم إلى هذه المحكمة بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطلب يكون غير مقبول لرفعه بغير الطريق القانوني ويتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٧٠)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" :

قضاة "معاش" . قانون "تنازع القوانين من حيث الزمان" . "الأثر
المباشر للقانون" . "الأثر الرجعى" .

تطبيق القانون — بوجه عام — على الوقائع والمراكز القانونية التى تتم فى الفترة بين تاريخ
العمل به وإلغائه . سريان القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم
بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .

حصول واقعة وفاة الزوج أساس المطالبة بالمعاش قبل العمل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ عدم
انطباقه على هذه الواقعة لعدم النص فيه على سريان أحكامه بأثر رجعى .

من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين فى الزمان أن القانون بوجه عام يحكم
الوقائع والمراكز القانونية التى تتم فى الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه وأن القانون
الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه
ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعى بنص
خاص . فإذا كانت المطالبة قد اكتسبت مركزاً قانونياً بالنسبة لحقها فى المعاش
فى ظل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الواجب التطبيق فلا محل لاستنادها
إلى المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لأن القانون الأخير
إنما يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه
وإذا كانت واقعة وفاة زوج المطالبة التى تطالب على أساسها باسترداد معاشها
قد وقعت قبل العمل بهذا القانون فإنه لا ينطبق عليها ما دام هذا القانون لم ينص
على سريان أحكامه بأثر رجعى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد
المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — كما بين من الأوراق — في أنه بتاريخ ٢٨ من سبتمبر
سنة ١٩٦١ تقدمت الطالبة إلى المحكمة الإدارية بالاسكندرية طالبة الحكم
بأحققتها في صرف معاش شهري قدره ثمانية عشر جنيها وخمسمائة مليم من تاريخ
وفاة زوجها في ١٧ من سبتمبر ١٩٥٩ وما يترتب على ذلك من آثار مع صرف
الفروق قائمة في تبيان دعواها إنها كانت تتقاضى قيمة المعاش المذكور عن
والدها المرحوم الذي كان قاضيا بالمحاكم ثم تزوجت
في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ففقط عنها المعاش المذكور إلا أن زوجها توفي
في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ قبل انقضاء عشر سنوات على زواجه منها الأمر
الذي يحيز منحها ما كان يستحق لها من معاش عملا بنص الفقرة الثانية من المادة
٣٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والتي تنص على أنه ” تمنح البنات ما كان
يستحق لهن من معاش إذا طلقن أو ترمين خلال عشر سنوات على الأكثر
من تاريخ الزواج “ وقد طالبت وزارة الخزانة بإرجاع قيمة المعاش إلا أن
الوزارة رفضت طلبها واكتفت بمنحها معاشا شهريا قدره سبعة جنيهات فقط
مما حدا بها الى رفع هذه الدعوى، وبتاريخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٢ قضت
المحكمة الإدارية بالاسكندرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على نص
الفقرة الثالثة من المادة التسعين من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة
القضائية والتي تجعل الاختصاص لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات
الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء أو لورثتهم اذ
أن المنازعة تتعلق بمعاش تطالب به الطالبة عن والدها الذي كان قاضيا بالمحاكم
وبتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عادت الطالبة وتقدمت بطلب الى هذه
المحكمة طالبة الحكم لها بالطلبات المنوه عنها وعلى ذات الأساس .

وحيث إنه من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين في الزمان أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به والغائه وأن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعي بنص خاص لما كان ذلك، وكان الواقع أن الطالبة إكتسبت مركزاً قانونياً بالنسبة لحقها في المعاش في ظل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لأنه القانون الذي ينطبق عليها وليس في نصوصه ما يربط لها الحق الذي تدعيه أما استنادها إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فإنه غير صحيح لأن هذا القانون إنما يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . وواقعة وفاة زوجها التي تطالب على أساسها باسترداد معاشها قد وقعت قبل العمل بهذا القانون ومن ثم فإنه لا ينطبق عليها مادام هذا القانون لم ينص على تطبيقه بأثر رجعي .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطلب على غير أساس ويتعين رفضه .

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز
نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وأحمد حسن هیکل ، ومحمود عباس العمرای .

(٧١)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" :

دعوى . "تقدير قيمة الدعوى" .

الدعوى بطلب التصديق على قرار المحكمة العليا البريطانية باعتماد وصية . تقدر بقيمة المال
الموصى به .

الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى
التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وإذا كانت المطعون
عليها قد طلبت في دعواها الحكم بالتصديق على القرار الصادر من المحكمة العليا
البريطانية باعتماد الوصية وهي دعوى معلومة القيمة تقدر بقيمة المال الموصى به ،
وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن طلب التصديق على هذا
القرار مجهول القيمة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة / هيلين أنافنى أقامت الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية ” أجنب “ الاسكندرية الابدائية طالبة الحكم (أولا) بالتصديق على القرار الصادر بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ من المحكمة العليا البريطانية بآتمام وصية زوجها المرحوم هارولد ادوارد ديفنى المؤرخة ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ (ثانيا) تعيين الأستاذ اسكار تاجر المحامى مديرا لأعيان التركة بمصر ومنحه التفويضات اللازمة لأداء مهمته ، وقضت المحكمة بالتصديق على القرار وتعيين السيدة هيلين أنافنى منفذة للوصية ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦١ استصدر قلم الكتاب قائمة بمبلغ ٥٩٤ ج الرسوم النسبية المستحقة على طلب التصديق على قرار المحكمة العليا البريطانية وعارضت السيدة / هيلين فى هذه القائمة طالبة الغاءها استنادا إلى أن هذا الطلب مجهول القيمة ويستحق عليه رسم ثابت قامت بسداده عند رفع الدعوى — وبتاريخ ٢٠/٤/١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بالغاء قائمة الرسوم المعارض فيها والصادرة بتاريخ ١٧/١/١٩٦١ فى الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٦٠ كلى أجنب الاسكندرية واعتبارها كأن لم تكن وإلزامت المعارض ضده بالمصاريف ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف قلم الكتاب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بورقة تكليف بالحضور طالبا الغاء وتأيد القائمة وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢ سنة ١٧ قضائية ، ثم عاد فاستأنفه بتقرير فى قلم الكتاب وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣ سنة ١٧ قضائية ، وبجلسة أول يونيه سنة ١٩٦١ قررت المحكمة ضم الاستئناف رقم ١٣ سنة ١٧ قضائية للاستئناف رقم ١٢ سنة ١٧ قضائية ليصدر فيهما حكم واحد،

وأثناء نظرها دفعت المستأنف عليها ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ١٣ سنة ١٧ قضائية خلوها من تاريخ الجلسة المحددة انظره و بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد ، كما دفعت ببطلان الاستئناف رقم ١٣ سنة ١٧ قضائية لرفعه بغير الطريق القانوني ، و بتاريخ ١٥/١١/١٩٦١ حكمت المحكمة (أولا) في الاستئناف رقم ١٢ سنة ١٧ قضائية ببطلانه مع إلزام المستأنف بالمصروفات (ثانيا) في الاستئناف رقم ١٣ سنة ١٧ قضائية برفض الدفع المقدم من المستأنف عليها ببطلانه و بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بالمصروفات (ثالثا) إلزام المستأنف بمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عن الاستئنافين وطعن قلم الكتاب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بالغاء قائمة الرسوم استنادا إلى أن الدعوى رفعت بطلب تنفيذ حكم صادر في بلد أجنبي يقتصر الفصل فيه على بحث توافر الشروط الشكلية دون التعرض لموضوع الحق وهو طلب مجهول القيمة ويستحق عليه رسم ثابت ، وهذا الذي أقيم عليه الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ أن الأحكام والأوامر الصادرة في البلاد الأجنبية يجوز تنفيذها في مصر بشرط التبادل وفقا للمادتين ٤٩١ ، ٤٩٢ من قانون المرافعات ، والأحكام الأجنبية في إنجلترا تتمتع بقوة إثبات فقط ولا تنفذ عن طريق وضع أمر التنفيذ عليها ، وأن ما ينفذ إنما هو حكم انجليزي صادر على أساس الحكم الأجنبي ، ومقتضى ذلك اعتبار دعوى المطعون عليها بطلب التصديق على حكم الوصية بمثابة دعوى مبتدأة موضوعها طلب ثبوت أو صحة الوصية وليس مجرد أمر بتنفيذ الحكم الانجليزي وهو ما جرت عليه طلبات المطعون عليها في الدعوى إذ لم تطالب الأمر بالتنفيذ وإنما طلبت التصديق على حكم الوصية أي الحكم بصحتها ، ولذا كان من حق قلم الكتاب استصدار قائمة رسوم على هذا الطلب باعتباره معلوم القيمة في حدود المال الموصى به طبقا للمادة ٣/٧٥ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل ، إلا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وإذ يبين من الأوراق أن المطعون عليها طلبت فى دعاوها الحكم بالتصديق على القرار الصادر من المحكمة العليا البريطانية باعتماد وصية المرحوم هارولد ادوارد فينى المؤرخة ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ وهى دعوى معلومة القيمة تقدر بقيمة المال الموصى به — إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن طلب التصديق على القرار المشار إليه مجهول القيمة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأمين أحمد فتح الله .

(٧٢)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣١ القضائية :

قرار إداري . تعويض . تقادم . تقادم مسقط . " مدة التقادم " .
عمال .

قرار إداري . إعمال القوانين واللوائح التي تحكم الطاعن بالجهة الإدارية . دعوى تعويض .
الحكم طبقاً للمادة ٦٩٨ مدني . خطأ في القانون .

متى كان الحكم المطعون فيه قد كيف دعوى الطاعن بأنها دعوى تعويض
عن أمرين إداريين هما القرار الصادر بنقله إلى إدارة الحريق والقرار الصادر
بفصله ، وكان لازم هذا التكييف ومقتضاه هو وجوب إعمال القوانين واللوائح
التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية في هذا الخصوص ، فإنه وقد أخضع
العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهم لقانون عقد العمل الفردي وقضى تبعاً لذلك
بسقوط الدعوى طبقاً للمادة ٦٩٨ من القانون المدني ، يكون قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن محمد أحمد شلي أقام الدعوى رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٥ عمال

كلى الاسكندرية ضد كل من وزير المواصلات ووزير الشؤون البلدية والقروية ومدير عام مصلحة الموانئ والمنائر ومدير إدارة الحريق بطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه أنه كان يشغل وظيفة عامل بحرى بمصلحة الموانئ والمنائر التابعة لوزارة المواصلات ثم نقل بغير موافقته إلى إدارة الحريق ، وإذا طلبت إليه هذه الأخيرة التوقيع على أورنيك تطوع لم ترضه شروطه ورفض التوقيع عليه وفصلته لهذا السبب وأقام الدعوى رقم ٣٧ سنة ٦ ق أمام مجلس الدولة بطلب إلغاء قرار الفصل وحكم برفضها ، فقد أقام هذه الدعوى بطلب الحكم له بهذا المبلغ كتعويض عن الفصل التعسفى . ودفعت وزارة المواصلات بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وحكم برفض الدفع . كما دفعت بسقوط حق المدعى فى رفعها طبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى . وبتاريخ ١٩٦٠/٣/٨ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبسقوط حق المدعى فى رفع الدعوى وأعفته من المصاريف . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاء والحكم بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٠ سنة ١٦ ق . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخضع العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهم لقانون عقد العمل الفردى وقضى تبعا لذلك بسقوط الدعوى طبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى استنادا إلى أنه بعد أن قضت المحكمة باختصاصها بنظر الدعوى أصبح لا مفر من خضوعها للقانون الخاص بشقيه — قانون عقد العمل الفردى والقانون المدنى — وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهم علاقة لأتية تنظيمية ومبنى الدعوى المسؤولية الإدارية لا المسؤولية العقدية وهى لا تسقط إلا بمضى

المدة الطويلة ، ولا يطبق في شأنها قانون عقد العمل الفردى أو المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، وما تعلل به الحكم من أنه بعد أن قضى نهائيا باختصاص المحكمة بنظر الدعوى أصبحت محكمة شئون العمال مقيدة بتطبيق قوانين العمل وما يتصل بها من أحكام القانون المدنى فى غير محله إذ أن محكمة شئون العمال لا تخرج عن كونها إحدى دوائر المحكمة المدنية التى تختص بالنظر فى المنازعات الإدارية التى لا يوجد نص خاص ينظمها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك انه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه كيف دعوى الطاعن بأنها دعوى تعويض عن أمرين إداريين هما القرار الصادر بنقل الطاعن إلى إدارة الحريق والقرار الصادر بفصله ، ولازم هذا التكييف ومقتضاه وجوب إعمال القوانين واللوائح التى تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية فى هذا الخصوص ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأخضع العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهم لقانون عقد العمل الفردى وقضى تبعا لذلك بسقوط الدعوى طبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد العلام بابع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنه الصراف ،
وعباس حلى عبد الجواد .

(٧٣)

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض "ميعاد الطعن بالنقض" . مواعيد المرافعات . "ميعاد
المسافة" . إعلان .

للطاعن إضافة ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر محكمة النقض إلى الميعاد
المقرر للطعن بالنقض .

(ب) إجارة "التزامات المستأجر" .

التزام المستأجر بالعناية بالثىء المؤجر — وفقا للمادة ٢٧٦ من القانون المدنى
القديم — مقتضى مبادرته إلى إخطار المؤجر بما يهدد سلامة العين المؤجرة
أو بصيها بضرر عما لا يستطيع المؤجر أن يعلمه . سقوط هذا الالتزام إذا علم
المؤجر فى الوقت المناسب أو إذا لم يكن قد تخلى نهائيا للمستأجر عن حفظ العين
المؤجرة ورعايتها . لنص على الالتزام بالانذار فى المادة ٥٨٥ من القانون
المدنى صراحة .

١ — للطاعن — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يضيف إلى
ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر
المحكمة التى قرر بالطعن بقلم كاتبها وذلك لما يقتضيه هذا التقرير من حضوره
فى شخص محاميه إلى هذا القلم .

٢ — لئن كان التقنين المدنى الملغى قد خلا من نص مقابل لنص المادة ٥٨٥
من التقنين القائم الذى يوجب على المستأجر أن يبادر إلى إخطار المؤجر بكل

أمر يستوجب تدخله ، فإن رأى كان مستقرا في ظل القانون القديم على أن هذا الالتزام وإن لم ينص عليه صراحة في هذا القانون إلا أن واجب العناية بالشئ المؤجر الذي كانت تفرضه المادة ٢٧٦ من ذلك القانون على المستأجر يقتضى منه أن يبادر إلى إخطار المؤجر بكل ما يهدد سلامة العين المؤجرة أو يصيبها بضرر مما لا يستطيع المؤجر أن يعلمه عن غير طريق المستأجر متى ظهرت بوادر هذا الخطر للمستأجر بعد تسلمه العين المؤجرة فإن قصر في القيام بهذا الإخطار وأصيب المؤجر بضرر من جراء ذلك كان المستأجر مسئولاً عن تعويض هذا الضرر ، على أن الالتزام بالإخطار يسقط عن عاتق المستأجر إذا كان المؤجر قد علم بالخطر في الوقت المناسب أو إذا كان مع تسليمه العين المؤجرة إلى المستأجر لم يتخلل له نهائياً عن حفظها ورعايتها بل استبقاها لنفسه أو لأحد أتباعه إذ في هذه الحالة يفترض أنه قد علم بالخطر الذي يهدد سلامة العين ، أو كان يجب أن يعلم به من تلقاء نفسه أو عن طريق تابعه الذي عهد إليه بحفظ العين ورعايتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أنه بمقتضى عقد ايجار مؤرخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ — أجرت الطاعنة إلى المطعون عليها العائمة "سعاد" بقصد استعمالها للسكنى لمدة ستة أشهر ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٢ لغاية ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٣ بأجرة شهرية قدرها ١٢ ج — وفى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٣ غرقت هذه العائمة فأقامت المستأجرة "المطعون عليها" وابنها — الدعوى رقم ٢٠١١ سنة ١٩٤٤ كلى مصر على المؤجرة "الطاعنة"، وطلبا الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٧٦٨ ج و ٤٠٠ م قيمة التلف الذى لحق بأثاثهما الذى كان بالعائمة وبتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بالزام المؤجرة "الطاعنة" بأن تدفع للمستأجرة "المطعون عليها" وابنها مبلغ ٣٨٤ ج و ٢٠٠ م فاستأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئناف

رقمى ٩٥٢ ، ١١٣٩ سنة ٧٤ ق استئناف القاهرة وفى ١١ من أبريل سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة الاستئناف فيهما بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأجرة وابنها قطعنا على هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٥٧ سنة ١٨ ق — وبتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٥١ قضت محكمة النقض برفض الطعن — وعلى أثر ذلك أقامت الطاعنة (المؤجرة) دعواها الحالية رقم ١٨٦٨ سنة ١٩٥٦ كلى مصر على المستأجرة ” المطعون عليها “ وطلبت فيها الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٠٠٠ ج وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى الوفاء — تأسيسا على أن المستأجرة ” المطعون عليها “ تسببت فى غرق العائمة المؤجرة لها وأن للطاعنة بوصفها مالكة لهذه العائمة ومؤجرة لها أن ترجع عليها بالتعويض عما أصابها من خسارة تمثل فيما تكبدته من نفقات فى سبيل اصلاح العائمة وفى التقاضى مدة استغرقت ثمانى سنوات وعما فاتها من كسب لعدم الانتفاع بالعائمة مدة تزيد على عام وأنها تقدر هذا كله بالمبلغ المطالب به — وبتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الدرجة الأولى بالزام المستأجرة ” المطعون عليها “ بأن تؤدى لها مبلغ ٧٠٠ ج والمصاريف المناسبة — استأنفت المستأجرة ” المطعون عليها “ هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٢١ سنة ٧٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة كما استأنفته المؤجرة ” الطاعنة “ بالاستئناف الفرعى رقم ١٠٨٤ سنة ٧٥ ق — وفى ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف : (أولا) فى الاستئناف رقم ٨٢١ سنة ٧٤ ق بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها ” الطاعنة “ . (ثانيا) فى الاستئناف الفرعى رقم ١٠٨٤ سنة ٧٥ ق برفضه — فطعنت الطاعنة فى الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها المتضمن نقض الحكم — ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلد ١٨ من يناير سنة ١٩٦٤ فقررت إحالته الى هذه الدائرة وبعد استيفاء الاجراءات اللاحقة للاحالة حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلد ١١ من مارس سنة ١٩٦٥ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليها دفعت بدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد بمقولة إن الحكم المطعون فيه صدر فى ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ فكان آخر ميعاد للطعن فيه بالنقض هو يوم ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٠ وهو اليوم الثلاثون من تاريخ صدوره

طبقا للسـادتين ٥ و ٦ مـن القـانون رـقم ٥٧ لـسنة ١٩٥٩ بـشأن حـالات وإـجراءات الطـعن أـمام مـحكمة النـقض ولـما كـانت الطـاعنة لـم تـقرر بالطـعن إلـا يـوم ٤ مـن يـوليـة سـنة ١٩٦٠ أـى بـعد المـيعاد بأربـعة أـيام فإـن طـعنـها يـكون غـير مـقبول شكـلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن للطاعن — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يضيف إلى ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التي قرر بالطعن بقلم كتابها وذلك لما يقتضيه هذا التقرير من حضوره في شخص محاميه إلى هذا القلم — ولما كانت المسافة بين الاسكندرية ”موطن الطاعنة“ وبين القاهرة ”مقر محكمة النقض“ التي حصل التقرير بالطعن في قلم كتابها تزيد على مائتي كيلو متر وجب أن يزداد على ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره أربعة أيام وفقا لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات وإذا كانت الطاعنة قد قررت بالطعن في ٤ من يولييه سنة ١٩٦٠ فإن هذا الطعن يكون في حدود الميعاد القانوني بعد إضافة ميعاد المسافة ومن ثم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول — على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله — وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه على ما ذهب إليه من أن القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى — لم يكن يلزم المستأجرة بإخطار المالكه بكل أمر يستوجب تدخلها وأن المادة ٥٨٥ من التقنين المدني الجديد التي نصت على هذا الالتزام هي مادة مستحدثة لم يكن لها نظير في القانون الملغى ولا يسرى حكمها إلا على الوقائع اللاحقة على تاريخ العمل بالتقنين الجديد وإنما يجوز مساءلة المستأجرة على أساس من المسؤولية العامة وفقا لحكم المادة ١٥١ من القانون المدني القديم إذا ما توافر الخطأ وأنه وإن جاز أن يكون هذا الخطأ سلبيا فإن ذلك يستلزم الامتناع عن القيام بالالتزام يفرضه القانون، وإذا كانت المستأجرة غير ملزمة قانونا بإخطار المؤجرة بما يهدد سلامة العين فإنه لذلك لا يمكن نسبة أى خطأ إليها — ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن نص المادة ٥٨٥

الذي يلزم المستأجر باخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله ليس إلا تقنيناً لما استقر عليه الفقه والقضاء في ظل التقنين القديم كما أنه من المقرر أن الخطأ الذي هو قوام المسؤولية وفقاً لأحكام المادة ١٥١ مدني قديم والمادة ١٦٣ مدني جديد المقابلة لها هو كل إخلال بالترام قانوني ولم تفرق المادة ١٥١ مدني قديم بين العمل الإيجابي والعمل السلبي من حيث تحقق المسؤولية ومن حيث مداه ومن ثم فإن عدم قيام المطعون عليها باخطار الطاعنة بما يوجب تدخلها في الوقت المناسب لدرء الخطر عن ملكها يعتبر إخلالاً من المطعون عليها بالترام قانوني وبالتالي خطأ يستوجب مسئوليتها وفقاً لحكم المادة ١٥١ السالفة الذكر .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بانتفاء مسؤولية المطعون عليها على قوله " إن المادة ٥٨٥ من القانون المدني إنما هي مادة مستحدثة لم يكن لها مقابل في القانون المدني القديم وقد أضافت التزاماً جديداً على المستأجر — لم يكن يلتزم به من قبل — بأن يبادر إلى اخطار المؤجر بكل شيء يهدد سلامة العين مما لا يستطيع أن يعلمه من تلقاء نفسه كأن تحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة أو ينكشف عيب فيها أو يقع اغتصاب عليها فإن لم يقم المستأجر بهذا الواجب وأصيب المؤجر من جراء ذلك كان المستأجر مسئولاً — وإذا كانت التزامات المستأجر محددة في القانون المدني القديم وليس من بينها التزام الإخطار فيما نصت عليه المادة ٥٨٥ المذكورة فإنه لا يمكن مساءلة المستأجرة " المستأنفة " بالتطبيق لهذه المادة وإنما تجوز مساءلتها على أساس من المسؤولية العامة إذا ما توافرت عناصرها وهي المسؤولية التي تنعى المستأجرة على الحكم المستأنف أعمال المادة ١٦٣ من القانون المدني وأن المادة واجبة التطبيق والحالة هذه هي المادة ١٥١ من القانون القديم وهي تنص على أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر ومن المسلم في تفسير هذا النص أن الخطأ هو قوام المسؤولية المدنية وعليه يتوقف وجودها فإذا انتفى الخطأ فلا مسؤولية ولا تعويض وهذا الخطأ كما يكون ايجابياً يكون سلبياً أيضاً — وحيث إن قوام دعوى المسؤولية قبل المستأجرة المستأنفة إنما هو عمل سلبي أو ترك لعدم اخطارها عما لاحظته من عيب انكشف لها. فالرأي أن الشخص لا يسأل عن ضرر لا دخل له فيه لمجرد امتناعه عن رده إلا إذا كان مكلفاً بدفع

هذا الضرر بحكم اتفاق أو قانون — ولما كانت المستأجرة غير ملزمة قانوناً باخطار المؤجرة بكل شيء يهدد سلامة العين مما لا يستطيع أن تعلمه من تلقاء نفسها فإن مسئوليتها إنما تقوم إذا كان عقد الإيجار وهو شريعة المتعاقدين يوجب عليها القيام بهذا الالتزام، وبعد أن ذكر الحكم أن العقد خلو من نص على هذا الالتزام انتهى إلى القول "أنه متى انتفى الخطأ في جانب المستأجرة فقدت دعوى المسئولية أحد أركانها الأمر الذي يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المؤجرة دون ما حاجة إلى التطرق لبحث أوجه الاستئناف الأخرى"، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أنه وإن كان التقنين المدني المألوف الذي يحكم واقعة الدعوى قد خلا من نص مقابل لنص المادة ٥٨٥ من التقنين القائم الذي يوجب على المستأجر أن يبادر إلى اخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله — فإن الرأي كان مستقراً في ظل القانون القديم على أن هذا الالتزام وإن لم ينص عليه صراحة في هذا القانون إلا أن واجب العناية بالشئ المؤجر الذي كانت تفرضه المادة ٣٧٦ من ذلك القانون على المستأجر يقتضي منه أن يبادر إلى اخطار المؤجر بكل ما يهدد سلامة العين المؤجرة أو يصيبها بضرر مما لا يستطيع المؤجر أن يعلمه عن غير طريق المستأجر متى ظهرت بوادر هذا الخطر للمستأجر بعد تسلمه العين المؤجرة فإن قصر في القيام بهذا الإخطار وأصيب المؤجر بضرر من جراء ذلك كان المستأجر مسئولاً عن تعويض هذا الضرر — على أن الالتزام بالإخطار يسقط عن عاتق المستأجر إذا كان المؤجر قد علم بالخطر في الوقت المناسب أو إذا كان مع تسليمه العين المؤجرة إلى المستأجر لم يتخلل له نهائياً عن حفظها ورعايتها بل استبقاها لنفسه أو لأحد أتباعه إذ في هذه الحالة يفترض أنه قد علم بالخطر الذي يهدد سلامة العين أو كان يجب أن يعلم به من تلقاء نفسه أو عن طريق تابعه الذي عهد إليه بحفظ العين ورعايتها — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بانتفاء المسئولية العقدية والتقصيرية عن المطعون عليها على مجرد

ما قاله من أنه لم يكن على المستأجر في ظل التقنين القديم التزام باخطار المؤجر بما يهدد سلامة العين فانه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن وإذ كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها بهذا التقرير الخاطيء عن التحقق من توافر العناصر اللازمة لمساءلة المطعون عليها عن عدم الاخطار وبخاصة ما إذا كان للعائمة من هو مكلف من قبل المؤجرة بحفظها فانه يتعين إعادة القضية إلى تلك المحكمة لتحقيق هذه العناصر والفصل في الدعوى على ضوء ما يتكشف لها من ذلك .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٧٤)

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ القضائية (١) :

(١) تسوية الديون العقارية ” إختصاص لجنة التسوية “ ” طبيعة قرار
لجنة التسوية وأثره “ .

اختصاص لجنة تسوية الديون العقارية اختصاص نهائى . عدم جواز الطعن فيها
أمام أية جهة قضائية . حجية قرارات اللجنة قبل المتهمة والدائنين السابقة ديونهم على
تاريخ تقديم طلب التسوية . لقرار اللجنة الصادر بالتسوية فى حدود اختصاصها —
طبيعة الأحكام الانتهائية .

(ب) تسوية الديون العقارية ” أثر قرار التسوية “ تنفيذ .

قرار لجنة التسوية مبرىء لذمة المدين من كافة الديون التى لم يحدد لأصحابها نصيب
فى التوزيع . إنهاؤه كل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم
طلب التسوية بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأى طريق من طرق التنفيذ سواء
على عقارات المدين المستفعة بالتسوية أو ما تؤول ملكيته إليه بعد صدور قرار التسوية .

(ج) تسوية الديون العقارية ” سلطة لجنة التسوية عند المنازعة فى الدين “
” حجية قرار اللجنة باستبعاد الدين من التوزيع “ .

إحالة اللجنة النزاع فى وجود الدين إلى المحكمة الابتدائية أمر جوازى . عدم
استعمالها هذه الرخصة وتحديد مقدار الدين ثم تقريرها استبعاده من التوزيع ومضى ميعاد
التظلم فى هذا القرار . صيرورة القرار نهائيا لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية
وتكون له قوة الأحكام الانتهائية مانعا المحاكم من نظراى نزاع بشأن تحديد الدين
أو انشغال ذمة المدين به .

(١) نقض مدنى ١٩٦٣/٥/٢٣ فى الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ ق بجوطة المكتب الفنى

س ١٤ ص ٧١٩ .

١ - جرى قضاء محكمة النقض بأن للجنة تسوية الديون العقارية - وفقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ اختصاصا نهائيا في حصر ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها وإعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة في التوزيع وشروط سدادها. والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك كله لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا فتراثا ذمته من كافة هذه الديون إلا بالقدر الذي خصص لهم وهذا الأثر الذي يترتب على التسوية في علاقة المدين بدائنيه والحجية التي تلحقها يسبغان على قرار اللجنة الصادر بهذه التسوية - وفي حدود اختصاص اللجنة - طبيعة الأحكام الاتهابية ويجعلان لهذا القرار آثارها القانونية .

٢ - يبين من مراحل التشريع التي مر بها تعديل المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ - المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ أنه قد قصد بهذا التعديل أن يكون قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرئا لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع ومنها لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأي طريق من طرق التنفيذ ليس فقط على عقارات المدين التي انتفعت بالتسوية بل وعلى كل مال آخر تؤول ملكيته اليه بعد صدور قرار اللجنة .

٣ - اذ تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ على أنه "إذا نازع أحد الدائنين أو المدينين في وجود الدين أو صحته ورأت اللجنة احالة النزاع الى المحكمة توقف النظر في الطلب "طلب التسوية" وتحيل اللجنة القضية الى المحكمة الابتدائية المختصة ..." فان مفاد ذلك أن احالة النزاع الى المحكمة في حالة المنازعة في وجود الدين أو صحته ليس واجبا على اللجنة وانما هو أمر

جوازي متروك لتقديرها فاذا لم تر اللجنة استعمال هذه الرخصة وحددت مقدار الدين ثم قررت استبعاده من التوزيع لأن صاحبه لم يصبه نصيب في هذا التوزيع طبقاً لأحكام القانون ومضى ميعاد التظلم في قرارها هذا — وفقاً للمادة ٢٤ من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ — فإن هذا القرار يكون نهائياً لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء وتكون له قوة الأحكام النهائية وبالتالي يكون مانعاً للمحاكم من نظراًى نزاع بشأن تحديد الدين أو انشغال ذمة المدين به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن مورثة المطعون ضدهم المرحومة السيدة جلشن شريف أقامت فى ١٩٣٦/١١/٢٥ على مورث الطاعنين المرحوم الأستاذ فليب ناصيف المحامى الدعوى رقم ٣٢٠ سنة ١٩٣٧ كلى القاهرة وضمنت صحيفتها أنها بسبب كثرة سفرها إلى الخارج أصدرت فى ٩ من يونيه سنة ١٩٢٤ توكيلاً إلى المدعى عليه المذكور لإدارة جميع شئون أملاكها والأوقاف المشمولة بنظارتها واستمر قائماً بهذه الإدارة إلى أن عزلته من الوكالة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٢٦ بعد أن تبين لها تقصيره وتجاوزه حدود وكالة فى بعض تصرفاته واختلاسه مبالغ عن طريق ادراجها بغير حق فى كشوف الحساب ضمن المصروفات كما أنه تمكن بوسائل الغش والخداع والاكراه الأدبى من الحصول على عقد صورى منها ببيع فدان له بحى العجوزة إذ أوهمها أن الغرض من هذا البيع هو تهريب الفدان من دائنيها وذكر فى العقد أنه دفع جميع الثمن وقدره ٢١٠٠ ج فى حين أنه لم يدفع منه شيئاً وسجل هذا العقد فى ١٩٢٦/١/٩ ولكنه ما لبث أن تنكر لإتفاقهما واستأثر بالفدان لنفسه وتصرف فيه بالبيع على أنه ملكه وقبض من المشتري بعض ثمنه وقد انتهت مورثة المطعون ضدهم فى دعواها إلى طلب

الحكم بالزامه بأن يدفع لها (أولا) مبلغ ٢٧١٣ ج و ٩٢٠ م قيمة ما أدرجه في أقلام الحساب ضمن المصروفات واستولى عليه بغير حق (ثانيا) مبلغ ٣٦٧٥ ج قيمة التضمينات المستحقة لها عن الأضرار التي لحقتها بسبب أعمال أجراها أثناء مدة وكالته عنها وتجاوز في بعضها حدود هذه الوكالة وقصر في البعض الآخر (ثالثا) مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا لها عن الضرر الذي لحقها بسبب ضياع فقدان آنف الذكر عليها — وبتاريخ ٥ من يونيه سنة ١٩٤٥ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية في هذه الدعوى بالزام مورث — الطاعنين بأن يدفع لمورثة المطعون ضدهم مبلغ ٦٩٢٦ ج و ٢٨٤ م والمصاريف المناسبة ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف مورث الطاعنين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه بجدولها برقم ٢٣٩ سنة ٢٤ ق كما رفعت مورثة المطعون ضدهم بدورها استئنافا فرعيا قيد برقم ٣٦٤ سنة ٧٣ ق طالبة الحكم لها بما رفضه محكمة أول درجة من طلباتها وأثناء نظر الاستئنافين توفي رافعاها وحل محل كل منهما ورثته وكان من بين ما تمسك به الطاعنون في استئنافهم براءة ذممة مورثهم من المبلغ المحكوم عليه به ابتدائيا وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بتسوية الديون العقارية وقدموا تأييدا لدفاعهم هذا قرار لجنة تسوية الديون العقارية الصادر في ١٨/٥/١٩٤٨ بالتصديق على قائمة التوزيع المؤقت الصادر في طلب التسوية المقدم من مورثهم والذي قضى باستبعاد دين مورثة المطعون ضدهم المحكوم به ابتدائيا بسبب أنه يزيد على ٩٥ ٪ من قيمة عقارات المدين — وبتاريخ ١١ من يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوع الاستئناف الفرعي المرفوع من مورثة المطعون ضدهم برفضه وفي موضوع الاستئناف الأصلي بتعديل الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٣٧ المرفوعة من هذه المورثة والزام المستأنفين (الطاعنين) بأن يدفعوا للمستأنف عليهم (المطعون ضدهم) مبلغ ٢٧٠٩ ج و ٣١٨ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ أربعين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وقد طعن الطاعنون المحكوم عليهم بطريق النقض في هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم للسبب الأول وعرض الطعن على دائرة

فخص الطعون فقررت بجلسته ١٩٦٣/١١/١٩ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينحى الطاعنون في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تأويله وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف ببراءة ذمة مورثهم من دين مورثة المطعون ضدهم المحكوم به ابتدائيا تأسيسا على أن لجنة تسوية الديون العقارية قررت في ١٨/٥/١٩٤٨ التصديق على قائمة التوزيع المؤقت في طلب التسوية المقدم من مورثهم والذي قبل نهائيا وموضوعا في ١٩/٢/١٩٤٦ وقد استبعد من التوزيع دين مورثة المطعون ضدهم البالغ قدره ٧٠٣٦ ج و ٥٥٤ م قيمة المحكوم به ابتدائيا مضافا إليه مصاريف الدعوى — ضمن ما استبعد من ديون لأنها تزيد على ٩٥٪ من قيمة عقارات المدين (مورث الطاعتين) وذلك وفقا للمادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية — وقدم الطاعنون إلى محكمة الاستئناف تأييدا لدفاعهم هذا هذه القائمة وعليها تصديق اللجنة ، لكن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع بمقولة إن دين مورثة المطعون ضدهم لم يكن نهائيا وقت التقدم به إلى لجنة تسوية الديون العقارية وإنما كان دينا صدر به حكم ابتدائي مستأنف ولما يصبح نهائيا بما يجعل هذا الدين متنازعا عليه وقتئذ كما قرر الحكم أن التقدم إلى تلك اللجنة لا يمنع القضاء من الفصل في النزاع لتحديد ثبوت الدين ومقداره وأن قرار اللجنة باستبعاد دين مؤقت لا يعتبر إبراء لذمة المدين منه ولا يحول بين القضاء وبين الفصل في المنازعة فيه — ويرى الطاعنون أن هذا الذي قرره الحكم واستند إليه في رفض دفاعهم ببراءة ذمة مورثهم من دين مورثة المطعون ضدهم — ينطوي على مخالفة للقانون ذلك أن قرار لجنة تسوية الديون العقارية وفقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ — وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — له حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ، وبهذه التسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا وتبرا ذمته من كافة الديون إلا من القدر الذي خصص للدائنين في قائمة التوزيع ، والحجية التي تلحق قرار اللجنة تسبغ عليه طبيعة الأحكام وبالتالي لا يجوز للمحاكم

مخالفته — وأنه إذ كان دين مورثة المطعون ضدهم الذي في ذمة مورث الطاعن سابقا على تقديم هذا المورث طلب التسوية ولم يكن الحكم بهذا الدين إلا كاشفا له وقد قررت اللجنة قبول هذا الطلب نهائيا وموضوعا ثم صدقت في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٨ على قائمة التوزيع المؤقت التي استبعد فيها ذلك الدين بأكمله لأنه يزيد على ٩٥ ٪ من قيمة عقارات المدين وذلك وفقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ فإن مقتضى ذلك أن تبرأ ذمة مورث الطاعنين نهائيا من جميع دين مورثة المطعون ضدهم ولم يكن لمحكمة الاستئناف أن تحكم على الطاعنين بشيء من هذا الدين لمخالفة القضاء بذلك للحجية المستفادة من قرار لجنة تسوية الديون العقارية آنف الذكر .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل في تقريراته أن الطاعنين تمسكوا في مذكرتهم ببراءة ذمة مورثهم من الدين المرفوعة به الدعوى واستندوا في ذلك إلى أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بتسوية الديون العقارية كما يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن والتي سبق عرضها على محكمة الموضوع أن الطاعنين قدموا إلى محكمة الاستئناف تأييدا لدفاعهم هذا صورة رسمية من قائمة التوزيع المؤقت في الطلب رقم ٨٧٣ بإسم الأستاذ فيليب ناصيف المقبول موضوعا ونهائيا بتاريخ ١٩/٢/١٩٤٦ ومؤشر على هذه القائمة بأن اللجنة صدقت على التوزيع نهائيا بجلسة ١٨/٥/١٩٤٨ ونشر القرار بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ١٧٧ الصادر في ١٨/١١/١٩٤٨ وثابت بهذه القائمة أن دين السيدة جلسن شريف (مورثة المطعون ضدهم) وقدره ٧٠٣٦ ج و ٥٥٤ م — قيمة المحكوم لها به ابتدائيا والمصاريف — كان من بين الديون التي عرضت على اللجنة وأنها قررت استبعاده مع ديون لآخرين لأنها تزيد على ٩٥ ٪ من قيمة العقارات وفقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ — وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنين آنف الذكر بقوله ” وحيث إن ما دفع به أخيرا ورثة المرحوم فيليب ناصيف من براءة ذمتهم من دين المرحومة السيدة جلسن شريف استنادا إلى قرار لجنة التسوية العقارية الصادر بقائمة التوزيع المؤقتة والتي استبعد فيها دين السيدة جلسن لأنه يزيد على ٩٥ ٪ من قيمة العقارات وفقا لنص المادة

الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ — هذا الدفع مردود بأن هذا الدين وقت التقدم به للجنة لم يكن ديناً نهائياً وإنما كان ديناً صدر به حكم ابتدائي مستأنف ولما أصبح نهائياً أى أنه كان ديناً متنازعا فيه وقتئذ فضلا عن أن التقدم للجنة تسوية الديون العقارية لا يمنع القضاء من الفصل في النزاع في الدعوى لتحديد ثبوته ومقداره ، وثبوت الدين أمر مستقل تماما عن التنفيذ به وسابق عليه ونفس القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ نص في المادة ١٩ منه على وجوب إحالة النزاع بين الدائن والمدين في وجود الدين أو صحته إلى المحكمة لتفصل في المنازعة ومن ذلك يبين أن التقدم للجنة التسوية العقارية وقرار اللجنة لا يحول بين القضاء وبين الفصل في المنازعة في الدين ومن باب أولى لا يعتبر قرار اللجنة باستبعاد دين مؤقت إبراء لذمة المدين من ذلك الدين مادام أنه كان لا يزال محل نزاع أمام القضاء وقت صدور قرار اللجنة ولم يكن قد ثبت وجوده وصحته ومقداره وقتئذ .

وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه برفض دفاع الطاعنين ببراءة ذمة مورثهم من الدين المطالب به غير صحيح في القانون ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن للجنة تسوية الديون العقارية — وفقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ — اختصاصا نهائيا في حصر ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها ، وإعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة في التوزيع وشروط سدادها . والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك كله لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء ، إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا فترا ذمته من كافة هذه الديون إلا بالقدر الذي خصص لهم — وهذا الأثر الذي يترتب على التسوية في علاقة المدين بدائنيه والحجية التي تلحقها يسبغان على قرار اللجنة الصادر بهذه التسوية — وفي حدود اختصاص اللجنة — طبيعة الأحكام الاتهابية ويجعلان لهذا القرار آثارها القانونية كما أنه يبين من مراحل التشريع التي مر بها تعديل المادة ٢٦ على الوجه الذي صدرت به في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ والمخالف لما كان عليه هذا النص في المشروع المقدم من الحكومة للبرلمان ومن المناقشات التي دارت

(٢-٢-٢)

في مجلس النواب والشيوخ بشأن هذا التعديل أنه قصد به أن يكون قرار اللجنة مبرئاً لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع ومنها لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأي طريق من طرق التنفيذ ليس فقط على عقارات المدين التي انتفعت بالتسوية بل وعلى كل مال آخر تؤول ملكيته إليه بعد صدور قرار اللجنة — ولما كان دين مورثة المطعون ضدهم قد نشأ بحسب إقرارها في مدة وكالة مورث الطاعنين عنها أي في الفترة من ٩ يولييه سنة ١٩٢٤ حتى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ وهو تاريخ سابق على تقديم طلب التسوية من المورث الأخير — وكانت لجنة تسوية الديون العقارية قد قررت بجلسته ١٨/٥/١٩٤٨ التصديق على التوزيع نهائياً ونشر قرارها بالجريدة الرسمية في ١٨/١١/١٩٤٨ وبيّن من قائمة هذا التوزيع أن دين مورثة المطعون ضدهم في ذمة مورث الطاعنين كان من بين الديون التي عرضت على اللجنة وأنها حددته بمبلغ ٧٠٣٦ ج و ٥٥٤ م — وهو ما يوازي المحكوم به على هذا المدين ابتداءً مع مصروفات الدعوى الابتدائية وقررت استبعاده من التوزيع مع ديون أخرى مثله عادية لأنها تزيد على ٩٥ ٪ من قيمة عقارات المدين وذلك وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ كما بيّن من قائمة هذا التوزيع أن ال ٧٠ ٪ من قيمة عقارات هذا المدين قد استغرقت ديون الدائنين أصحاب الرهون الرسمية ولم يفض منها شيء لأصحاب الديون العادية ومن بينهم مورثة المطعون ضدهم — لما كان ذلك، فإن مقتضى قرار لجنة تسوية الديون العقارية باستبعاد دين هذه المورثة للسبب الذي استبعد من أجله أن تبرأ ذمة مورث الطاعنين من هذا الدين وتصبح علاقته بمورثة الطاعنين بشأنه منتهية وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض الدفع الذي أبداه الطاعنون ببراءة ذمة مورثهم من الدين المذكور فإنه يكون مخالفاً للقانون ولا يبرئه من هذه المخالفة ما قرره من أن هذا الدين كان عند صدور قرار اللجنة ما زال محل نزاع أمام القضاء وأن المادة ١٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ توجب إحالة النزاع بين الدائن والمدين في وجود الدين أو صحته إلى المحكمة لتفصل فيه ذلك أن نص هذه المادة يحرى كالاتي ”إذا نازع أحد الدائنين أو المدينين في وجود الدين أو صحته ورأت اللجنة إحالة النزاع إلى المحكمة بوقف النظر في الطاب

وتحيل اللجنة القضية إلى المحكمة الابتدائية المختصة للسير فيها وفقاً لأحكام المادتين العشرين والحادية والعشرين. ومفاد ذلك أن إحالة النزاع إلى المحكمة في حالة المنازعة في وجود الدين أو صحته ليس واجبا على اللجنة وإنما هو أمر جوازى متروك لتقديرها — فإذا لم تر اللجنة استعمال هذه الرخصة وحددت مقدار الدين ثم قررت استبعاده من التوزيع لأن صاحبه لم يصبه نصيب في هذا التوزيع طبقاً لأحكام القانون ومضى ميعاد التظلم في قرارها هذا — وهو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ — فإن هذا القرار يكون وفقاً لهذه المادة نهائياً ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء وتكون له — على ما تقدم ذكره — قوة الأحكام النهائية وبالتالي يكون مانعاً للمحاكم من نظراًى نزاع بشأن تحديد الدين أو انشغال ذمة المدين به . هذا إلى أنه وقد تبين من قائمة التوزيع النهائية أنه لم يفض من ال ٧٠ ٪ من قيمة عقارات مورث الطاعنين شيء على الاطلاق لأصحاب الديون العادية فإن تحديد دين مورثة المطعون ضدهم بأى مقدار يكون عديم الجدوى ما دام أن ذمة المدين قد برأت منه على أى حال ومهما بلغ مقداره عملاً بالمادة ٢٦ من القانون آنف الذكر .

وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من سبب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سلف بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى لبراءة ذمة المدعى عليه من الدين المطالب به وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ ولما كانت ذمة المدعى عليه قد برئت لسبب طرأ بعد رفع الدعوى الابتدائية فإنه يتعين إلزام ورثته بمصروفات هذه الدعوى أما مصروفات الاستئناف فيلتزم بها ورثة الدائن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وهباس
حلى عبد الجواد .

(٧٥)

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣ القضاية :

حكم . ”عيوب التدليل“ . ”قصور“ . ”ما يعد كذلك“ . علامة تجارية .
”التشابه بين علامتين“ .

اكتفاء محكمة الاستئناف بتأييد رأى محكمة الدرجة الأولى فى أمر يقوم على التقدير الشخصى
دون إعمال رقابتها الموضوعية كدرجة ثانية . قصور . مثال فى ”تشابه بين علامتين
تجاريّتين“ .

متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن رأى محكمة الدرجة
الأولى فى وجود التشابه بين العلامات التجارية غير سديد ، فقد كان على محكمة
الاستئناف أن تقوم بإجراء المضاهاة بين علامة كل من الطاعن والمطعون ضده
وتقول كلمتها فى ذلك إلا إنها إذ نفضت يدها من تلك المضاهاة واكتفت
بتأييد رأى محكمة الدرجة الأولى فى أمر يقوم على التقدير الشخصى دون أن
تعمل هى رقابتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على محكمة الدرجة الأولى
فى هذا الخصوص فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — فى أنه بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٠ تقدم الداعى الى إدارة

العلامات التجارية بالطلبين رقمي ٢١٠٠٨ ٤ ٢١٠١٠ طالبا تسجيل علامتين تجاريتين للروائح العطرية التي ينتجها على أساس أن تلك الروائح من المنتجات التي تدرج تحت البند ٣ من الملحق رقم ١ للقرار الوزاري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ وتمثل العلامة الأولى موضوع الطلب رقم ٢١٠٠٨ في رسم زخرفي ذي اطار ذهبي ومبطن باللون الأحمر وبداخله رسم نصفى لسيدة باللون الأخضر تسم زهرة وهذا الرسم بدوره يقع داخل اطار صغير مذهب مكتوب أسفله عبارة "رائحة دلال الحب - مصطفى يوسف الحناوى" أما العلامة الثانية موضوع الطلب رقم ٢١٠١٠ فتتمثل في رسم نصفى لسيدة ترتدى رداء أحمر اللون وتمسك بيدها زهرة تسمها وهي بداخل مستطيل طوله ستة سنتيمترات وعرضه ثلاثة سنتيمترات ذي اطار ذهبي والجزء العلوى من المستطيل ملون باللون الأزرق ومكتوب بداخله عبارة *Lotion caprice d'amour* ويقوم رسم السيدة أسفل تلك العبارة بداخل مستطيل أصغر من المستطيل الأصلي والضلع العلوى من المستطيل الصغير مقوس وذو اطار ذهبي أيضا - وأسفل رسم السيدة مستطيل صغير ملون باللون الأحمر كتب بداخله *Parfumerie Moustafa El Hennaoui* وقد قامت ادارة العلامات التجارية بفحص هذين الطلبين وقررت قبولهما والإشهار عنهما بالعدد رقم ١٣٩ من جريدة العلامات التجارية الصادرة في ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ لكن المطعون ضده الأول عارض في هذين الطلبين بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٢ بانيا معارضته على وجود تشابه كبير بين علامتي الطاعن والعلامات الثلاثة السابق تسجيلها باسمه تحت أرقام ٢٨٥٨ ، ٣٢٦٤ ، ٣٢٦٥ في ستي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ وتمثل العلامة الأولى في رسم نصفى لفتاة تمسك بمجموعة من الزهور بداخل مربع ويحيط بالرسم شكل زخرفي تحيط به بعض الزهور وأعلى الرسم كلمة *Parfum* وأسفله عبارة *Jitnet el holl* وتمثل العلامة الثانية في مستطيل ذهبي بداخله عبارة *Caprice* وتحتها عبارة "شبراويشى بمصر" - "صنع بمصر" باللغة الأجنبية أما العلامة الثالثة فهي عبارة عن مستطيل ذهبي طول ضلعه العلوى أكبر من طول ضلعه السفلى وبداخله رسم بارز لرأس سيدة وعنقها تمسك بيدها زهرة تسمها وفوق الرسم كتبت عبارة *Mo . caprice* وتحت الرسم عبارة "شبراويشى بمصر" - "صنع بمصر"

باللغة الأجنبية والعبارات المذكورة مكتوبة بلون أخضر وبتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ أخطرت ادارة العلامات التجارية الطاعن بقرارين تضمننا رفض طلي التسجيل المقدمين منه - طعن الطاعن في هذين القرارين أمام محكمة القاهرة الابتدائية وذلك بالدعويين رقمي ٥١ ، ٥٢ سنة ١٩٥٣ طالبا الغاءهما ومحكمة القاهرة الابتدائية بعد أن ضمت الدعويين قضت في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٩ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرارين المطعون فيهما بانية قضاءها على ما أثارته من وجود تشابه في المظهر العام بين علامة الطاعن موضوع الطلب رقم ٢١٠٠٨ وعلامة المطعون ضده الأول المسجلة تحت رقم ٢٨٥٨ وبين علامة الطاعن موضوع الطلب رقم ٢١٠١٠ وعلامة المطعون ضده الأول والمسجلة تحت رقم ٣٢٦٥ - رفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٤٠١ سنة ٧٦ قضائية ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ٢١ من يونيه سنة ١٩٦٠ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته الى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أن محكمة الدرجة الأولى انتهت في قضائها الى وجود تشابه بين علامتي كل من الطاعن والمطعون ضده الأول من حيث المظهر العام فاستأنف الطاعن هذا القضاء وبني استئنافه على وجود خلاف بين العلامات المشار اليها مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقوم بمعاودة اجراء المقارنة بين كل من علامتي الطاعن والمطعون ضده الأول لكنها اكتفت بالقول بأن الأسباب التي أثارها إن هي إلا ترديد لما سبق أن أثاره أمام محكمة الدرجة الأولى وردت عليه بأسباب حكمها بما فيه الكفاية منتهية الى نتيجة تقررنا عليها هذه المحكمة لنفس الأسباب الواردة بالحكم المستأنف والتي تجعلها أسبابا لها - وبذلك أغفلت محكمة الاستئناف تحقيق دناعه وحجبت نفسها عن ابداء الرأي فيه بفناء حكمها مشويا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في السبب الثالث من أسباب الاستئناف بخطأ محكمة الدرجة الأولى فيما قررته من وجود تشابه بين علامتى الطاعن وعلامتى المطعون ضده الأول مع أن هذا التشابه غير قائم وقد اكتفى الحكم في الرد على أسباب الاستئناف ومن بينها هذا السبب بقوله ” وحيث إن الأسباب التى أثارها المستأنف لم يأت فيها بجديد بل سبق إثارتها جميعها أمام محكمة أول درجة التى ردت عليها بأسباب حكمها بما فيه الكفاية وقد انتهت إلى نتيجة تقرها عليها هذه المحكمة لنفس الأسباب الواردة بالحكم المستأنف والتى تجعلها أسباباً لها “ ولما كان على محكمة الاستئناف — وقد تمسك الطاعن أمامها بأن رأى محكمة الدرجة الأولى في وجود التشابه بين العلامات غير سديد — أن تقوم بإجراء المضاهاة بين علامتى كل من الطاعن والمطعون ضده الأول وتقول كلمتها في ذلك إلا أنها إذ رفضت يدها من تلك المضاهاة واكتفت بتأييد رأى محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصى دون أن تعمل هى رقابتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على محكمة الدرجة الأولى في هذا الخصوص فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماحيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، محمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٧٦)

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٠ قضائية :

تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " تسجيل تنبيه نزع الملكية " . " سقوطه " .
تقادم . " تقادم مسقط " . " قطع مدة التقادم " .

عدم ايداع قائمة شروط البيع خلال المائتى وأربعين يوما التالية لتسجيل تنبيه نزع الملكية . سقوط تسجيل هذا التنبيه بقوة القانون واعتبار التذويه كان لم يسجل وبالتالي كانه لم يكن وفقا للمادة ٦١٣ مرافعات . فقدان هذا التنبيه آثاره القانونية ومنها قطع مدة التقادم .

إذا لم يودع الدائن مباشر الإجراءات قائمة شروط البيع خلال المائتى وأربعين يوما التالية لتسجيل تنبيه نزع الملكية فإن تسجيل هذا التنبيه يسقط بقوة القانون وفقا للمادة ٦١٥ من قانون المرافعات وبسقوطه يعتبر التنبيه وكأنه لم يسجل . وإذا كانت المادة ٦١٣ من ذلك القانون ترتب على عدم تسجيل التنبيه قبل انقضاء ستين يوما على اعلانه اعتباره كأن لم يكن فإن التنبيه يفقد بذلك كل آثاره القانونية ومن ضمنها أثره فى قطع مدة التقادم . ولا يمكن القول بأن تنبيه نزع الملكية متى تم صحيحا يبقى له أثره فى قطع التقادم اعتبارا بأنه يتضمن تكليفا للدين بالوفاء ذلك أن هذا التكليف غير منفصل عن تنبيه نزع الملكية بل هو أحد بياناته ومشملاته ومتى زال التنبيه فانه يزول بجميع مشملاته وآثاره .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده الثاني رهن بعقد رسمي تاريخه ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٢٦، ١٥٠ ف و ٢٣ ط و ٤ س مينة الحدود والمعلم بالعقد لصالح مورثة المطعون ضدهم المذكورين تحت أولا ضمنا لوفاء دين قدره ١٧١٥ ج منجا على أقساط سنوية متساوية يستحق أولها في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ وآخرها في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ وبتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ نبه المطعون ضدهم الأول على مدين مورتهم المطعون ضده الثاني بوفاء الباقي من هذا الدين وملحقاته وإلا نزع ملكيته من ٦ ف و ٣ ط و ٢٠ س وسجل هذا التنبيه في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٥ غير أن ورثة الدائنة لم يستمروا في الإجراءات ثم قاموا في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٨ بإعلان تنبيه جديد بتزع الملكية للمطعون ضده الثاني وأودعوا بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٩ قائمة شروط البيع وتحدد لنظر الاعتراضات جلسة ١٩٥٩/٦/٢٤ فقررت الطاعنة باعتبارها حائزة للعقار المنفذ عليه بالاعتراض على قائمة شروط البيع وقيد اعتراضها برقم ٣٣٩ سنة ١٩٥٩ مدني كلى طنطا وأسسته على أن الدين المنفذ به قد سقط بالتقادم إذ لم يتخذ بشأنه أى إجراء قاطع للمدة حتى تنبيه تزع الملكية الحاصل في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٨ وأنه إذ كان القسط الأخير من الدين قد استحق في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ فإن الدين يكون قد سقط بمضى المدة الطويلة وطلبت لذلك بطلان إجراءات التنفيذ. بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الاعتراض شكلا وفي الموضوع ببطلان إجراءات التنفيذ العقارى المتخذة بمعرفة المعارض ضدهم (المطعون ضدهم الأول) لانقضاء الدين المنفذ بجزء منه بالتقادم

الطويل . استأنف المطعون ضدهم الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤١ سنة ١٠ ق أمام محكمة استئناف طنطا وبتاريخ ٢١ من يونيه سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الاعتراض شكلا وبلاستمرار في التنفيذ بالنسبة لمبلغ ٣٤٧ ج و ٣٧٠ م وملحقاته وألزمت المستأنف عليها الأولى (الطاعة) المصروفات المناسبة — قررت الطاعة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحصر الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه لما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ بنى قضاءه بعدم تقادم الدين المنفذ به على أن تنبيه نزع الملكية المعلن في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ قاطع للتقادم ولو لم تعقبه إجراءات نزع الملكية، في حين أن تسجيل هذا التنبيه قد سقط طبقا للمادة ٦١٥ مرافعات لعدم إيداع قائمة شروط البيع خلال المائتين والأربعين يوما التالية له وبسقوطه يسقط التنبيه ذاته بكل آثاره بما في ذلك أثره في قطع التقادم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه برفض الاعتراض والاستمرار في التنفيذ على قوله ” إنه لاشك قانونا في أن تنبيه نزع الملكية الحاصل في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ يقطع التقادم ولو لم تعقبه إجراءات نزع الملكية إعتبارا بأنه طلب جازم بالحق المطلوب وذلك بالتطبيق لنصر المادة ٣٨٣ من القانون المدني ومن ثم يكون القسطن الأخيران المستحقان في ٣٠ من نوفمبر ١٩٤٠ و ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ لم تكتمل مدة التقادم بشأنهما ... ” ولما كان الثابت من الأوراق أن الدائنين وهم المطعون ضدهم المذكورون تحت (أولا) قد أعلنوا تنبيه نزع الملكية إلى مدينهم المطعون ضده الثاني في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ وسجلوا هذا التنبيه في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٥ غير أنهم لم يودعوا قائمة شروط البيع ، ثم عادوا وأعلنوا مدينهم بتنبيه نزع ملكية جديد في ١١ من يونيه سنة ١٩٥٨ واستمروا بعد ذلك في إجراءات التنفيذ، وكانت المادة ٦١٣ من قانون المرافعات تقضى بوجوب تسجيل تنبيه نزع الملكية قبل إنقضاء ستين يوما على إعلانه وإلا اعتبر التنبيه كأن لم يكن — وتقضى المادة ٦١٥ من ذلك القانون بأن هذا التسجيل يسقط إذا لم يعقبه خلال المائتين والأربعين

يوما التالية التأشير على هامشه بما ينبغي الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع — وكان الثابت مما تقدم أن الدائنين اذ أعلنوا تنبيه نزع الملكية الى مدينهم في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٥ وسجلو في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٥ لم يودعوا قائمة شروط البيع خلال المائتين وأربعين يوما التالية لتسجيله فإن تسجيل هذا التنبيه يسقط بقوة القانون وفقا للمادة ٦١٥ من قانون المرافعات وبسقوطه يعتبر التنبيه وكأنه لم يسجل وإذا كانت المادة ٦١٣ من ذلك القانون ترتب على عدم تسجيل التنبيه قبل انقضاء ستين يوما على اعلانه اعتباره كأن لم يكن وكانت هذه المدة قد انقضت على اعلان التنبيه الحاصل في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ فإن هذا التنبيه ذاته يعتبر كأن لم يكن ويفقد بذلك كل آثاره القانونية ومن ضمنها أثره في قطع مدة التقادم ولا يمكن القول بأن تنبيه نزع الملكية متى تم صحيحا يبقى له أثره في قطع التقادم اعتبارا بأنه يتضمن تكليفا للمدين بالوفاء بذلك أن هذا التكليف غير منفصل عن تنبيه نزع الملكية بل هو أحد بياناته ومشمولاته ومتى زال التنبيه فإنه يزول بجميع مشمولاته وآثاره — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر هذا التنبيه قاطعا للتقادم يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف بيانه تكون اجراءات التنفيذ قد اتخذت بناء على دين سقط بالتقادم اذ أن آخر قسط منه استحق في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ ولم يتخذ أى اجراء صحيح قاطع للتقادم حتى ١١ من يونيه سنة ١٩٥٨ تاريخ اعلان تنبيه نزع الملكية الثانى بعد أن كانت مدة التقادم قد اكتملت مما يتعين معه تأييد الحكم المستأنف الذى قضى ببطلان اجراءات التنفيذ .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٧٧)

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ القضائية:

(١) حكم ” الطعن فى الأحكام “ . ” القبول المانع من الطعن “ . ” الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع “ .

القبول المانع من الطعن فى الحكم . وجوب دلالة بوضوح على ترك الحق فى الطعن عن اختيار لا إزام فيه . تنفيذ الخصم حكم الإحالة إلى التحقيق لا يعتبر قبولاً لقضائه برفض الدفع ببطالان صحيفة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام . هذا الحكم واجب التنفيذ دون توقف على رضا الخصوم . الحكم فى هذا الشق القطعى لا يجوز الطعن فيه استقلالا .

(ب) قانون . ” قوانين المرافعات “ . ” سريان القانون من حيث الزمان “ . حكم . ” الطعن فى الأحكام “ . ” الطعن الفرعى “ . نقض . ” نظر الطعن بالنقض “ . ” الدفع التى يتمسك بها المطعون ضده “ .

اجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدعى عليه فى الطعن بالنقض التمسك فى مذكرة بالدفع التى سبق إيدؤها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ هذه الرخصة — وفى من قبيل الطعن الفرعى — لا أثر له على الطعون التى رفعت فى ظل المادة ١٢ سالفة الذكر . المادة ٣/١ من قانون المرافعات .

(ج) حكم . ” الطعن فى الأحكام “ . ” الخصوم فى الطعن “ . استئناف . ” إعلان الاستئناف “ . شفعة . ” الخصوم فى دعوى الشفعة “ .

رفع الاستئناف فى دعوى الشفعة بتكليف بالحضور لأنها من الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة . إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق فيه لا بالنسبة للسأنف عليهم جميعا ولا لأيهم . المادة ٣٨٤ مرافعات .

(د) دعوى . ” صحيفة افتتاح الدعوى ” . ” التوقيع عليها من محام ” .
محاماه . بطلان .

الـهـى الـوـارـد فـى المـادـة ٢٥ مـن قـانـون المـحـامـاه يـعـتـبـر فـى حـكـم المـادـة ٢٥ مـرـافـعـات
نـصـا عـلى بـطـلـان صـحـيـفـة الدـعـوى الـتـى لا يـوقـعـها مـحـام . بـطـلـان حـتـى دـون حـاجـة لـإثـبـات
تـرتـب ضـرر لـلـخـصـم وـهـو لا يـشـرـط إلـا إـذا لم يـنـص القـانـون صـراـحـة أو دـلـالـة عـلى البـطـلـان .

(هـ) دعوى . ” صحيفة افتتاح الدعوى ” . ” التوقيع عليها من محام ” .
بطلان . ” البطلان المتعلق بالنظام العام ” . محاماه .

غـرض الـشـارـع مـن إـجـبـاب تـوقـيع مـحـام عـلى صـحـف الدـعـاوى هـو رـعايـة الصـالـح العـام إـلى
جـانـب صـالـح المـحـامـين ضـمـانـا لـمـراعاة أـحـكام القـانـون . البـطـلـان المـتـرتـب عـلى عـدم تـوقـيع
مـحـام عـلى صـحـف الدـعـاوى مـتـعـلـق بـالنـظـام العـام . جـواز الدـفـع بـه فـى آيـة حـالـة كـانـت طـلـبـها الدـعـوى .

(و) قانون . ” قاعدة عدم الاعتذار بالجهل بالقانون ” . قوة القاهرة . حكم .
” قصور ” . ” ما يعد كذلك ” .

افـتـراض عـلم الكـافـة بـالقـانـون . عـدم الـاعـتـذار بـالـجـهـل إلـا إـذا حـالـت قـوة قـاهـرة
دـون وـصـول الجـريـدة الرـسـميـة بـتـائـم إـلى مـنـطـقة مـن مـناـطـق الجـمـهـوريـة . عـدم مـضـى مـدة
كـافـية بـين تـنـفـيـذ القـانـون رـقـم ٩٦ لـسـنة ١٩٥٧ و بـين إـعـلان صـحـيـفـة الدـعـوى لـيـعلم المـدـعى
بـما أـوجـبه القـانـون لا يـعـد قـوة قـاهـرة تـبـرر الـاعـتـذار بـالـجـهـل بـه . إـسـتـناد الحـكـم فـى تـبـرير
ذـلـك إـلى مـجـرـد القـول بـعـدم وـصـول عـدد الجـريـدة الرـسـميـة المـدرج بـه القـانـون إـلى المـشـتـركـين .
قـصـور .

١ — قـبـول الحـكـم المـنـاع مـن الطـعن فـيـه يـجـب أن يـكـون دـالـا عـلى تـرك الحـق
فـى الطـعن دـلـالـة وـاضـحـة لا تـحـتمـل الشـك وأن يـكـون صـادـرا عـن اخـتـيار
لا عـن إلـزام . وإـذ كان قـيـام الطـاعـنة بـاسـتـحـضـار شـهـودها تـنـفـيـذا للحـكـم القـاضـى
بـالإحـالـة إـلى التـحـقـيق لا يـعـتـبـر مـنـها قـبـولا لـما قـضـى بـه هـذا الحـكـم بـصـفـة قـطـعيـة
مـن رـفـضه دـفعـها بـبـطـلـان صـحـيـفـة الدـعـوى الـابـتـدائيـة لـعـدم التـوقـيع عـلـيـها مـن مـحـام
لأن ذـلـك التـنـفـيـذ إن هـو إلـا إـذعان مـنـها لـما لا سـبـيل لـها إـلى دـفعه لأن الحـكـم
المـذـكـور وـاجـب التـنـفـيـذ ذـون تـوقـف عـلى رـضـاء الخـصـوم كـما لم يـكـن فـى إـمـكان
الطـاعـنة أن تـطـعن فـى الشـق القـطـعى مـنـه قـبـل صـدور الحـكـم فـى المـوضـوع تـزولا عـلى

حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ، فإن الدفع بعدم جواز الطعن في الحكم المذكور لقبوله من الطاعة وتنفيذها إياه بغير تحفظ يكون في غير محله .

٢ — وإن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ الذي عمل به اعتبارا من ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٢ قد ألغى ما كانت تجيزه المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن من التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق له إيدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها إلا أن أثر هذا الإلغاء لا يسرى على الطعون التي رفعت في ظل القانون المشار إليه فيبقى للمدعى عليهم فيها الحق في التمسك بتلك الدفع ولو كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ قد أدركهم قبل أن يبدوها ، ذلك أن الرخصة التي كانت تخولها المادة ١٢ سالفه الذكر تعتبر من قبيل الطعن الفرعي لأنها تحقق بعض غاياته ويغنى استعمالها في بعض الأحوال وقد يكون المطعون ضده قد استغنى عن رفع طعن أصلي—فيما قضى به الحكم من رفض دفعه— اعتمادا على ثبوت حقه في التمسك أمام محكمة النقض دون حاجة لرفع هذا الطعن ومن ثم فإن إلغاء تلك الرخصة أو بمعنى آخر هذا النوع من الطعن الفرعي ، لا يكون له أثر على الأحكام الصادرة قبل تاريخ العمل به وذلك استنادا إلى ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات من أن القوانين الملغية لطريق من طرق الطعن لا تسرى على ما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها واعتبارا بأن ”عبارة طرق الطعن“ الواردة في هذا النص تشمل طرق الطعن بأوسع معانيها لتحقيق الحكمة التي توخاها المشرع من إيراد هذا الاستثناء وهي رعاية الحقوق المكتسبة .

٣ — متى كان الاستئناف قد رفع بتكليف بالحضور على اعتبار أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف دعوى شفعة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وقد اختصم المستأنف في صحيفة الاستئناف الشفيع المحكوم له ابتداءيا والبائعين وقام بإعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات هذا الميعاد فإن إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات هذا الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق في الاستئناف لا بالنسبة لجميع المستأنف عليهم ولا بالنسبة لأيهم ، وذلك تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات .

٤ - نص المادة الخامسة والعشرين من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صريح في النهي عن تقديم صحف الدعاوى ما لم يوقعها محام ومقتضى هذا النهي أن عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه حتماً عدم قبولها ولا يقدح في ذلك أن الشارع لم يربط البطلان بلفظة جزاء على هذه المخالفة إذ أنه - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات - قد يكون النص على البطلان بلفظة أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه ، ومتى كان النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات نصاً على بطلان الصحيفة التي لا يوقعها محام فإن هذا البطلان يقع حتماً إذا ما أغفل هذا الإجراء ودون حاجة لإثبات ترتب ضرر للنخصم على هذه المخالفة لأن ثبوت ضرر إنما يكون واجباً إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، أما في حالة النص على البطلان فإن المشرع يكون قد قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر على إغفاله في الغالب .

٥ - لما كان غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى - وهو ما درجت به المذكرة الإيضاحية لقانون المحاماة - رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين وذلك لضمان مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الصحف وقطعه المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بتحريرها مما يعود بالضرر على ذوى الشأن فإنه يجب اعتبار البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلقاً بالنظام العام يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

٦ - متى كان قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤ وأنه قد بدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٥٧/٤/١٤ فإنه يفترض علم الكافة بهذه الأحكام من هذا التاريخ ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله أو إثبات أن ظروفه الخاصة قد حالت دون علمه الفعلي بها وإنما يقبل فقط العذر بالجهل بالقانون إذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قبول اعتذار المطعون ضده بجهله نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة إلى ما قرره الطاعنة في مذكرتها من أن المدة التي مضت ما بين تنفيذ القانون

وبين إعلانها بصحيفة الدعوى لم تكن كافية ليعلم المطعون ضده رافع الدعوى بذلك النص المستحدث فإن هذا الاستناد خطأ في القانون لأن عدم كفاية هذه المدة لا يعترق قوة قاهرة ولا يبرر قبول اعتذار المطعون ضده بالجهل بالنص المذكور.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٦٩ سنة ١٩٥٧ كلى المنصورة على الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والثالث بصحيفة قدمها إلى قلم الكتاب فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٧ وأعلنها للخصوم فى ٢٣ من الشهر المذكور وطلب فيها الحكم بأحققته فى أخذ ٤ أفدنة و ٧ قراريط و ١٥ سهما المبيعة من المطعون ضدهما الثانى والثالث للطاعنة — بالشفعة مقابل الثمن الذى أودعه خزانة المحكمة وقدره ١٠٠ ج والمصروفات واستند فى طلب الشفعة إلى أن الأتبان المبيعة تجاور أطيانه من حدها القبلى وأن لأرضه حقوق ارتفاق عليها — وبتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ قضت له المحكمة الابتدائية بطلباته فرفعت الطاعنة (المشترية) استئنافا عن هذا الحكم بتكليف بالحضور وطلبت إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشفعة وقيد استئنافها برقم ٢٠ سنة ١١ ق المنصورة ودفع المطعون ضده الأول بسقوط حق المستأنفة (الطاعنة) فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على أن الاستئناف أعلن إلى البائعين بعد فوات هذا الميعاد — وبتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وحددت جلسة لنظر الموضوع — ولدى نظره تمسكت المستأنفة بعدم قبول صحيفة الدعوى الابتدائية وببطلانها لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عملا بالمادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥١ كما تمسكت بما كانت قد دفعت به أمام محكمة الدرجة الأولى من سقوط حق المطعون ضده الأول فى الشفعة لأنه رغم علمه

بأن حقيقة الثمن الذي حصل به البيع هو خمسمائة جنيه للفدان وليس مائتين وخمسين جنيتها كما ورد بالعقد فإنه لم يطلب الشفعة مقابل الثمن الحقيقي ولم يودعه خزانة المحكمة ، وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة استئناف المنصورة برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفة (الطاعنة المشتري) أن المستأنف عليه الأول (طالب الشفعة) كان يعلم قبل رفعه الدعوى بأن الثمن الوارد في العقد ليس هو الثمن الحقيقي وأنه كان يعلم قيمة هذا الثمن وأجازت المحكمة للطعون ضده الأول طالب الشفعة نفى ذلك . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٠ برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم الصادر قبله في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٠ برفض الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى — وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم للسبب الأول من أسباب الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضده الأول دفع في مذكرته بعدم جواز الطعن في الحكم الأول الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ لقبول الطاعنة له وتنفيذها إياه بغير أى تحفظ .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ذلك أن قبول الحكم المانع من الطعن فيه يجب أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن دلالة واضحة لا تختمل الشك وأن يكون صادرا عن اختيار لا عن إلزام ولما كان قيام الطاعنة باستحضار شهودها تنفيذا لما قضى به حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٠ في شقه التمهيدى لا يعتبر منها قبولا لما قضى به هذا الحكم بصفة قطعية من رفضه دفعها ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية لعدم التوقيع عليها من محام لأن ذلك التنفيذ إن هو إلا إذعان منها لما لا سبيل لها إلى دفعه لأن الحكم القاضى بالإحالة إلى التحقيق هو حكم واجب التنفيذ دون توقف على رضا الخصوم كما أنه لم يكن في إمكان الطاعنة أن تطعن في الشق القطعى من الحكم قبل صدور الحكم في الموضوع تزولا على حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن المطعون ضده الأول تمسك في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة بالدفع بسقوط حق الطاعة في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وهو الدفع الذي كان قد أبداه أمام محكمة الاستئناف وقضت برفضه في حكمها الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٥٩ واستند في حقه في إثارة هذا الدفع من جديد أمام محكمة النقض إلى نص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن أن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذي رفع هذا الطعن في ظله .

وحيث إنه وإن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به اعتبارا من ٢٧ من يوليو سنة ١٩٦٢ — أى قبل أن يقدم المطعون ضده مذكرته — قد ألغى ما كانت تجيزه المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدعى عليه في الطعن من التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق له إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها إلا أن أثر هذا الإلغاء لا يسرى على الطعون التي رفعت في ظل القانون المشار إليه فيبقى للدعى عليهم فيها الحق في التمسك بتلك الدفع ولو كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ قد أدركهم قبل أن يبدوها — ذلك أن الرخصة التي كانت تخولها المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدعى عليه في الطعن بأن يتمسك بهذه الدفع تعتبر من قبيل الطعن الفرعى لأنها تحقق بعض غاياته ويغنى استعمالها عنه في بعض الأحوال وقد يكون المطعون ضده قد استغنى عن رفع طعن أصلى عن قضاء الحكم برفض دفعه بسقوط حق الطاعة في الاستئناف اعتمادا على ثبوت حقه في التمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض دون حاجة لرفع هذا الطعن — ومن ثم فإن إلغاء تلك الرخصة وبمعنى آخر هذا النوع الخاص من الطعن الفرعى لا يكون له أثر على الأحكام الصادرة قبل تاريخ العمل به وذلك استنادا إلى ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات من أن القوانين المنغية لطريق من طرق الطعن لا تسرى على ما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها — واعتبارا بأن عبارة ”طرق الطعن“ الواردة في هذا النص تشمل طرق الطعن بأوسع معانيها لتحقيق المحكمة التي توخاها المشرع من إيراد هذا الاستثناء وهي رعاية الحقوق المكتسبة .

وحيث إنه مع ثبوت حق المطعون ضده الأول في التمسك بالدفع بسقوط حق الطاعة في الاستئناف وهو الدفع الذي سبق له إبدائه أمام محكمة الاستئناف وقضت برفضه في حكمها الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٥٩ إلا أن هذا الدفع لا يقوم على أساس من القانون ذلك أن مبناه — على ما سجله ذلك الحكم — هو أن الاستئناف وإن كان قد أعلن لصاحب الدفع (الشفيع) في الميعاد القانوني إلا أنه أعلن للبائعين (المطعون ضدهما الثاني والثالث) بعد فوات هذا الميعاد وأنه إذ كانت دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها فانه إذا لم يتم إعلانهم جميعا بالاستئناف في الميعاد سقط الحق فيه — ولما كانت محكمة الاستئناف قد ردت على هذا الدفع في حكمها الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٥٩ بقولها ” إن نص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات صريح في أنه إذا رفع الطعن عن حكم صادر في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها — كما هو الحال في دعوى الشفعة — على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم — وهذا الاستثناء قد أملت الرغبة في الاحتياط من تضارب الأحكام — وإذا كان الثابت أن المستأنف عليه الأول — الشفيع — (المطعون ضده الأول) قد أعلن في الميعاد كما أن غيره من الخصوم قد اختصم في الاستئناف وإن كان أعلن به بعد هذا الميعاد فانه أخذا بحكم المادة ٣٨٤ مرافعات يكون الدفع بسقوط حق المستأنفة (الطاعة) في الطعن بالاستئناف في غير محله ويتعين لذلك نقضه“ وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه برفض الدفع بسقوط حق الطاعة في الاستئناف تطبيق صحيح لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات ذلك أنه مادام الاستئناف قد رفع بتكليف بالحضور — على اعتبار أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف دعوى شفعة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة — وقد اختصم المستأنف في صحيفة الاستئناف الشفيع المحكوم له ابتدائيا والبائعين وقام بإعلان الاستئناف إلى الشفيع في الميعاد فإن إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات هذا الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق في الاستئناف لا بالنسبة لجميع المستأنف عليهم ولا بالنسبة لأيهم .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في الاسناد والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول

إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول دعوى الشفعة المرفوعة من المطعون ضده الأول لبطلان صحيفتها بسبب عدم التوقيع عليها من محام وفقا لما يقتضيه نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ ولما ادعى المطعون ضده المذكور أن التوقيع الموجود في أعلا الصحيفة تحت عبارة "اعلان الأخذ بالرغبة مؤشر عليه من مكتب الشهر العقارى بالسنبلاوين" هو للاستاذ عزت نصر المحامى ردت الطاعة على ذلك بأن هذا الادعاء غير صحيح وطلبت في مذكرتها من المحكمة تمكينها من الطعن في هذا التوقيع بالتزوير — وقد رفضت محكمة الاستئناف دفاعها في هذا الشأن بحكمها الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٠ وردت عليه بأن المطعون ضده الأول رافع الدعوى قدم ما يفيد أن عدد الوقائع المصرية الذى نشر فيه قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لم يصل إلى المشتركين في هذه الجريدة قبل تقديم صحيفة دعواه وأن الطاعة قد سلمت في مذكرتها بأن المدة التى مضت بين صدور وتنفيذ هذا القانون وبين إعلانها بالصحيفة لم تكن كافية لأن يعلم رافع الدعوى بالنص المستحدث الذى يستوجب توقيع المحامى على الصحيفة ورتبت المحكمة على ذلك أن العلم المفترض بالقانون قد استحال على المطعون ضده الأول باعتراف الطاعة نفسها وخلصت من ذلك إلى أن الدفع لا يقوم على أساس وأنه لا حاجة بها بعد ذلك إلى تمكين الطاعة من الطعن بالتزوير في التوقيع المنسوب للمحامى على الصحيفة لأن هذا الطعن غير مستج — وترى الطاعة أن النص في المادة ٢٥ من قانون المحاماة على عدم جواز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها يتضمن بطلان الصحيفة التى لا يستوفى فيها هذا الإجراء ، وإن علم الكافة بالقانون مفترض بمجرد نشره وأنه علاوة على أن الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية ما قدمه المطعون ضده للمحكمة مفيدا أن عدد الوقائع الرسمية التى نشر فيها قانون المحاماة لم يصل إلى المشتركين في هذه الجريدة قبل تقديمه صحيفة دعواه لقلم الكتاب — مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور في هذه الناحية — فإن تأخير وصول أعداد الجريدة إلى المشتركين لا يعتبر استحالة مادية تحول دون افتراض علمهم بالقانون متى كان قد نشر فعلا في تلك الجريدة لأن العبرة بهذا النشر وليس بثبوت علم الأفراد فعلا بالقانون واطلاعهم عليه ومن ثم يكون حكم ١٩٦٠/٢/٢٨ المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ اعتبر تأخر وصول أعداد الجريدة إلى المشتركين فيها

من الأسباب التي تحول دون افتراض علم المطعون ضده الأول بالقانون كذلك فان تفسير الحكم لأقوال الطاعنة الواردة في مذكرتها بأنها تعتبر تسليماً منها باستحالة علم المطعون ضده بنص المادة ٢٥ المستحدث — هذا التفسير ينطوي على مسخ لتلك الأقوال وخطأ في الإسناد إذ ليس فيما ورد في هذه المذكرة ما يمكن أن يؤدي إلى الفهم الذي فهمته المحكمة .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٨/٢/١٩٦٠ أورد في تدويناته ما يأتي ”وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) قدم بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٧ صحيفة دعواه الابتدائية التي طلب فيها أخذ عقار بالشفعة وسارت الدعوى إلى أن قضى فيها لصالحه ابتدائياً فاستأنفت المستأنفة (الطاعنة) هذا الحكم ودفعت أمام هذه المحكمة بعدم قبول صحيفة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عملاً بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي نص في المادة ٢٥ منه على أنه لا يجوز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها — وحيث إنه يبين من مراجعة القانون أنه صدر بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٧ وأدرج في الوقائع المصرية في ٤/٤/١٩٥٧ بالعدد ٢٨ مكرر ”ب“ ونصت المادة ٣ من قرار إصداره على أن ينشر في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون . وحيث إن القانون المذكور لم يحدد مدة معينة لسريانه ومن ثم يجب الرجوع إلى القاعدة العامة في الدستور . وحيث إن المادة ١٨٧ من الدستور قد نصت على أن تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون . وحيث إنه من مقتضى هذا النص أن القانون المذكور يعمل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره الحاصل في ٤/٤/١٩٥٧ أي بعد ١٤/٤/١٩٥٧ وذلك تأسيساً على افتراض علم الكافة به ابتداء من هذا التاريخ — وحيث إن علم الكافة مرهون بعدم قيام أسباب تحول حتماً دون قيام هذا الافتراض (تقض ٤ يونيه سنة ١٩٥٨) . وحيث إن المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) قدم ما يفيد أن عدد الوقائع المصرية المدرج به هذا القانون

لم يصل إلى المشتركين في الوقائع المصرية قبل تقديم صحيفة الدعوى حتى أن المستأنفة (الطاعنة) نفسها جاءت في مذكرتها وقالت إنه حتى يوم إعلان صحيفة الدعوى لم تكن قد مضت عشرون يوما من صدور القانون وتنفيذه إلى وقت إعلانها وهي فترة لم تكن كافية للدعى ليعلم بالنص المستحدث الذي يستوجب توقيع المحامي على الصحيفة — وبهذا يكون العلم المفترض قد استحال وذلك بإعتراف المستأنفة نفسها ... ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول صحيفة الدعوى الابتدائية وبطلانها على غير أساس متعين الرفض ولا حاجة بعدئذ إلى تمكين المستأنفة من الطعن بالتزوير في التوقيع المنسوب للمحامي على الصحيفة لأن الطعن غير منتج — ولما كان قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد نص في المادة الخامسة والعشرين منه على أنه "لا يجوز أن يحضر عن المحصوم أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا أو يقدم إليها طلبات إلا المحامون المقررون للرافعة أمامها . ولا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها — كما لا يجوز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها " — وكان هذا النص صريحا في النهي عن تقديم صحف الدعاوى ما لم يوقعها محام ومقتضى هذا النهي أن عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه ولا بد عدم قبولها ولا يقدح في ذلك أن الشارع لم يربط البطلان بلفظة جزاء على المخالفة إذ أنه — على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات — قد يكون النص على البطلان بلفظة أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه ومتى كان النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات نصا على بطلان الصحيفة التي لا يوقعها محام فإن هذا البطلان يقع حتما إذا ما أغفل هذا الإجراء ودون حاجة لإثبات ترتب ضرر الخصم على هذه المخالفة لأن ثبوت الضرر إنما يكون واجبا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان أما في حالة النص على البطلان فإن المشرع يكون قد قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر على إغفاله في الغالب — ولما كان غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى — هو على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية لقانون المحاماة — رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين وذلك لضمان مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه

الصحف وقطع المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بتحريرها مما يعود بالضرر على ذوى الشأن فإنه يجب اعتبار البطلان في هذه الحالة متعلقا بالنظام العام ومن ثم يجوز الدفع به في أى حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف — لما كان ما تقدم، وكان قانون المحاماة المتضمن هذا النص قد نشر — على ما قرره الحكم المطعون فيه — في الجريدة الرسمية في عددها الصادر في ١٩٥٧/٤/٤ وأنه قد بدأ العمل بأحكامه اعتبارا من ١٩٥٧/٤/١٤ فإنه يفترض علم الكافة بهذه الأحكام من هذا التاريخ ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله لها أو إثبات أن ظروفه الخاصة قد حالت دون علمه الفعلي بها وإنما يقبل فقط العذر بالجهل بالقانون إذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية — لما كان ذلك، فإن استناد الحكم في قبوله اعتذار المطعون ضده الأول بجهله نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة إلى ما قرره الطاعة في مذكرتها من أن المدة التي مضت ما بين تنفيذ القانون وبين إعلانها بصحيفة الدعوى لم تكن كافية ليعلم المطعون ضده رافع الدعوى بذلك النص المستحدث، هذا الاستناد خطأ في القانون لأن عدم كفايه هذه المدة — وبفرض أن الطاعة قد سلمت بعدم كفايتها — لا يعتبر قوة القاهرة ولا يبرر قبول اعتذار المطعون ضده بالجهل بالنص المتقدم الذكر كذلك فإن ما قرره الحكم من أن المطعون ضده قدم ما يفيد أن عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون المتضمن هذا النص لم يصل إلى المشتركين في هذه الجريدة قبل تقديم صحيفة الدعوى، هذا القول من الحكم يشوبه القصور لأنه لم يبين ماهية ما قدمه المطعون ضده مفيدا هذا المعنى أو يوضح كيف أفاده وما هو السبب الذي منع وصول الجريدة الرسمية إلى المشتركين، وكل هذا من شأنه أن يجهل على محكمة النقض السبيل إلى أعمال رقابتها ويتعين لذلك نقض الحكم الصادر في ١٩٦٠/٢/٢٨ والقاضى برفض الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى وذلك دون حاجة لبحث باقى أبواب الطعن ونقض هذا الحكم يستتبع نقض الحكم المؤسس عليه والصادر

في الموضوع بتاريخ ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٠ وذلك عملاً بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإذ كان خطأ محكمة الاستئناف قد حججها عن تحقيق التوقيع المنسوب إلى الأستاذ عزت نصر المحامي والموجود بأعلا صحيفة الدعوى الابتدائية وأدى بها إلى رفض تمكين الطاعنة من الطعن في هذا التوقيع بالتزوير بمقولة أن هذا الطعن غير منتج فإنه يتعين لذلك إعادة القضية إليها .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمود عباس العبراوي .

(٧٨)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . " نزاع ضريبي " . دعوى . " طريقة رفع الدعوى " . استئناف
" رفع الاستئناف " . " طريقة رفع الاستئناف " .

أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم إلى الحكومة . النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط
حق أصحابها في المطالبة بها . نزاع ضريبي . استئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور .

النزاع حول قيم كوبونات كانت مودعة لدى الشركة الطاعنة وهل لحقها
التقادم وسقط حق أصحابها في المطالبة بها أم لم يلحقها ، وبالتالي حول أيلولتها
أو عدم أيلولتها للحكومة ، هو على هذه الصورة نزاع ضريبي تحكمه المادتان ٢٨ و ٢٩
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والدعوى بشأنه تدخل في عموم الدعاوى المشار
إليها في المادة ٩٤ من هذا القانون فيكون الحكم فيها على وجه السرعة ، كما يكون
استئناف الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة
لصحيفة افتتاح الدعوى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات
لا بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه . وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن شركة ملح بور سعيد تحت التصفية أقامت الدعوى

رقم ٤٤٨ سنة ١٩٥٧ كلى الاسكندرية ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم بالزامها بأن ترد لها مبلغ ٤١٨٧ ج و ٦٤٥ م والفوائد القانونية من تاريخ حصول المصلحة عليه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وقالت شرحا لدعواها أن المصلحة طالبتها بسداد مبلغ ٩٠٢٥ ج و ٣١٢ م قيمة الكوبونات التى لحقها التقادم خلال السنوات من ١٩٤٠ الى ١٩٥٣ وآلت للحكومة بمقتضى المادتين ٢٨ و ٢٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذ أوقعت المصلحة الحجز على أموال الشركة لدى البنك الأهلى المصرى بالاسكندرية وفاء لهذا المبلغ واضطرت لسداده فى حين أن هذه الكوبونات لا تتجاوز قيمتها ٤٨٣٦ ج و ٦٦٧ م فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بالفرق - وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٤ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت رافعتها بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بورقة تكليف بالحضور طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٣ سنة ١٤ تجارى قضائية وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بىطلان الاستئناف لرفعه بتكليف بالحضور وإلزام المستأنفة بالمصروفات ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بىطلان الاستئناف لرفعه بورقة تكليف بالحضور لا بطريق الإيداع فى قلم الكتاب ، استنادا إلى أن الخلاف فى الدعوى ومداره عدد الكوبونات التى لحقها التقادم لعدم المطالبة بها لا يعتبر نزاعا ضريبيا يدخل ضمن المنازعات والدعاوى المنصوص عليها فى المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتى يقتصر نطاقها على المنازعات الخاصة بإجراءات ربط الضريبة أو مشروعيتها أو الأسس التى بنى عليها الربط ، وإلى أن مصلحة الضرائب لا تطالب الطاعنة بوصفها ممولا ملتزما بأداء ضريبة ولكن بوصفها مدينة بقيمة كوبونات سقطت حق أصحابها فى المطالبة بها وانتقلت

إلى خزانة الدولة وأصبحت ديناً لها في ذمة الشركة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن النزاع بين الطاعنة ومصلحة الضرائب يتعلق بأيلولة المبالغ التي لحقها التقادم وآلت للحكومة وفقاً للمادتين ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو نزاع ضريبي تطبق في شأنه كثير من الأحكام الواردة في هذا القانون ، وطالبت المصلحة الشركة بهذه المبالغ باعتبارها ممولاً ملتزماً بأداء ضريبة واقتضتها بموجب أورااد تنفيذية أصدرتها وفقاً للمادتين ٩١ و ٩٢ من القانون ، وقد خول المشرع مصلحة الضرائب أن تجرى ربط الضريبة على القيم المنقولة وعلى الفوائد وأيلولة المبالغ التي يلحقها التقادم وكذلك الضريبة على كسب العمل وتتقاضاها مباشرة بموجب أورااد تنفيذية بغير حاجة لعرض الأمر على بلخان الطعن ، كما خول صاحب الشأن — إن كان له ثمة اعتراض — أن يرفع دعوى باسترداد ما دفعه بغير حق وفقاً لأحكام المواد ٩٤ و ٩٧ و ٩٨ من القانون وهي تتسع لجميع الدعاوى التي ترفع من الممول أو ضاميه واستئناف الأحكام التي تصدر فيها يكون بتكليف بالحضور عملاً بالمادتين ٤٠٥ و ١١٨ مرافعات .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النزاع في الدعوى يدور حول قيم كوبونات كانت مودعة لدى الطاعنة وهل لحقها التقادم وسقط حق أصحابها في المطالبة بها أم لم يلحقها ، وبالتالي حول أيلولتها أو عدم أيلولتها للحكومة ، وهو على هذه الصورة نزاع ضريبي تحكمه المادتان ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والدعوى بشأنه تدخل في عموم الدعاوى المشار إليها في المادة ٩٤ من هذا القانون ويكون الحكم فيها على وجه السرعة ، واستئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات لا بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطالان الاستئناف لرفعه بورقة تكليف بالحضور فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جاسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
ولإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن ديكل .

(٧٩)

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "وعاء الضريبة" .
"التقدير الحكيم" .

التقدير الحكيم . خضوع الممول لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ . اعتبار
سنة ١٩٤٧/٤٦ سنة القياس . ربط الضريبة من واقع دفاتر الممول وحساباته في هذه السنة
ثم ربطها بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . عدم جواز اتخاذ الربط الأخير قياساً
لأرباح باقي السنوات . المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

طبقاً للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تتخذ الأرباح
المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير
أساساً لربط الضريبة عليهم من كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، وجرى
قضاء محكمة النقض على أنه في حكم هذا المرسوم بقانون تعتبر سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧
بالنسبة للمولين ذوى السنوات المتداخلة هي سنة القياس . وإذا كان الثابت أن
الشركة المطعون عليها لم تكن من المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير
في سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ وتم ربط الضريبة عليها من واقع دفاترها وحساباتها
المنتظمة وهو ما لا يجوز معه أعمال حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
وتطبيق قاعدة الربط الحكيم على أرباح السنوات التالية من ١٩٤٧/٤٨ إلى
١٩٥١/١٩٥٠ ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن المركز
الذي كانت عليه الشركة في سنة ١٩٤٧/٤٦ أو محاسبتها على مقتضى دفاتر منتظمة
فيها قد تغير بانعدام تلك الدفاتر فيما بعد وأن لكل سنة ضريبة يكافئها ورتب على
ذلك أنه وقد حدثت المأمورية أرباح سنة ١٩٤٨/٤٧ بطريق التقدير وقبلت

الشركة هذا التقدير فإنه يجب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٨/٤٧ قياساً لأرباح باقى سنوات النزاع عملاً بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن ادمون فلور عن نفسه وبصفته مديراً لشركة كايرو موتور (شركة توصية بالأسهم) أقام الدعوى رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٥ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب وقال شرحاً لها إن الشركة قدمت إقراراتها عن صافى أرباحها فى السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ من واقع دفاترها ورفضت مأمورية الضرائب المختصة اعتمادها وأدخلت عليها تعديلات بإضافة ١٠ ٪ من صافى هذه الأرباح مقابل ما يمكن استبعاده من بنود المصروفات وما عسى أن يضاف إلى إيرادات الشركة . وإذ عرض هذا الخلاف على لجنة الطعن بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٠ أصدرت قرارها باعتبار صافى أرباح الشركة فى السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ بالمبالغ الآتية :

١٣٨٢٥ ج و ٨٠٦ م و ٣٧٦٦٣ ج و ٨٠٣ م و ١٣٢٥٧ ج و ٢٥٥ م و ٣٩٧٧٨ ج و ٨٢٦ م على التوالى وتحديد رأس المال الحقيقى المستثمر فى أول السنوات ١٩٤٧/١٩٤٨ و ١٩٤٨/١٩٤٩ و ١٩٤٩/١٩٥٠ بالمبالغ ٤٨٨٠٥٠ ج و ٦٦٦ م و ٧٢٦٧٦ ج و ٥٧٠ م و ١٠٠٦٢٢ ج و ٥٠١ م ، فقد انتهى إلى طلب الحكم (أولاً) بإلغاء قرار اللجنة (ثانياً) اعتماد ما جاء بإقرارات الشركة المعدلة أرباحها فى السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ ومن باب الاحتياط بتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ باعتبار الأرباح المقدرة فى سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ أساساً لحط الضريبة فى السنوات التالية مع إلزام المصلحة

بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. وجرى النزاع في الدعوى من بين ما جرى - حول ما إذا كانت الشركة من الممولين ذوى الحسابات المنتظمة أم لا . وبتاريخ ١٩٥٦/١/٢ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بنذب خبير الضرائب بمكتب الخبراء الحكوميين بمدينة القاهرة لأداء المأمورية المبينة في الحكم ، ورفضت تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ استنادا إلى أن الشركة ليست من الممولين الذين يخضعون لربط الضريبة بطريق التقدير. واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٦ سنة ٧٣ ق . وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة علنا وحضوريا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الشركة المستأنفة تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على سنوات النزاع وبتطبيق هذا المرسوم على الشركة واعتبار ربح كل سنة من سنوات النزاع مائلا للربح المقدر لها في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ وألزمت مصلحة الضرائب مصاريف التقاضى عن الدرجتين وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت الشركة المطعون عليها رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن أرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ . وقد حددتها المأمورية بطريق التقدير وقبلتها الشركة فإنه يتعين اتخاذها أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية وهو خطأ ومخالفة للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ إذ يشترط لتطبيق أحكامه أن يكون الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ أو في أول سنة تالية بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه وإذا كانت سنة الأساس بالنسبة للشركة هي سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ وقد تم ربط الضريبة على أرباحها في هذه السنة وفق اقرارها المؤيد بدفاترها ومستنداتها فإن أرباح السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ لا تخضع لقاعدة الربط الحكيم .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه طبقا للسادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ "تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ فإذا لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه" وجرى قضاء هذه المحكمة على أنه في حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تعتبر سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ بالنسبة للمولين ذوى السنوات المتداخلة هي سنة القياس ومؤدى ذلك أنه يشترط لتطبيق قاعدة الربط الحكيم أن يكون الممول ممن يخضعون لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون عليها لم تكن من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ وتم ربط الضريبة عليها من واقع دفاتها وحساباتها المنتظمة وهو مالا يجوز معه إعمال أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وتطبيق قاعدة الربط الحكيم على أرباح السنوات التالية من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ - إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن "المركز الذي كانت عليه الشركة في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ ومحاسبتها على مقتضى دفاتر منتظمة فيها قد تغير بانعدام تلك الدفاتر فيما بعد ولكل سنة ضريبة كيائها فقد تحاسب الشركة على أرباحها في سنة بطريق التقدير لعدم انتظام دفاتها ثم تحاسب بعد ذلك على مقتضى دفاتر منتظمة أمسكتها بعد ذلك وثبتت نظاميتها وصلاحياتها" ورتب على ذلك أنه وقد حددت المأمورية بأرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بطريق التقدير وقبلت الشركة هذا التقدير وجب "اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ قياسا لأرباح باقى سنوات النزاع عملا بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢" فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم الابتدائى .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكى محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وصبرى أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكى ، ومحمود عباس العمرارى .

(٨٠)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . "ديانة" . "ردة" .

رده . استنابة المرتد وأمره بالرجوع إلى الإسلام . إقرار بأنه مسلم . أنره . بواعثه
ودراعيه . لاتهم .

المرتد — وهو الراجع عن دين الإسلام — لا مله له وهو لا يقر على رده
ولا على ما اختاره ديناً له ، بل يستتاب ويؤمر بالرجوع إلى الإسلام ، فإن هو
عاد إلى إسلامه عاد ملكه إلى ماله بعد أن كان قد زال عنه برده زوالاً موقوفاً .
وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن أقر فى طلب استخراج جواز سفره بأنه
"مسلم" ، وإقراره هذا مفاده أنه تاب وعاد إلى إسلامه وهى أمور تتصل
بالعقيدة الدينية التى تبنى الأحكام فيها "على الإقرار بظاهر اللسان" ولا يجوز
لقاضى الدعوى أن يبحث فى بواعثها ودواعيها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول
على هذا الإقرار وجرى فى قضائه وراء البحث فى علته والأسباب التى دعت إليه ،
فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن محمد محمود جبر أقام الدعوى رقم ٤٥٥ سنة ١٩٥٨ القاهرة

الإبتدائية ضد محمد محمود جبر الشهير برشاد وآخرين بطلب الحكم بوفاة والده
المرحوم محمود محمد جبر واستحقاقه لحصة قدرها ١ ط و ١٨ س من ٢٤ ط تنقسم
إليها تركته وتسليمها ومنع معارضة المدعى عليهم له فيها مع إلزامهم بالمصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه إن والده المرحوم محمود محمد جبر
توفي في ١٩٥٤/١٢/٣ وانحصر إرثه فيه وفي زوجته وباقي أولاده المدعى عليهم
من غير شريك ولا وارث له سواهم وليس له من يستحق وصية واجبة، ويستحق
في تركته حصة قدرها ١ ط ١٨ س ، وإذ نازعه بعض المدعى عليهم في استحقاقه
لهذه الحصة فقد انتهى إلى طلب الحكم له بها . وبتاريخ ١٩٥٩/١/٢٥ حكمت
المحكمة حضوريا بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى دعواه بكافة الطرق
القانونية وبما فيها البيعة ولينفيها المدعى عليهم عدا الخامسة والسادسة والسابعة
بذات الطرق . وبعد تنفيذ حكم التحقيق وسماع شاهدي المدعى وبجلسة
١٩٥٩/٥/٣١ دفع وكيل المدعى عليهما الأول والثاني بأن المدعى ليس ابنا للمتوفى
وبفرض بنوته فهو لا يرثه لأنه يهودي والمتوفى مسلم ولا توارث مع اختلاف
الدين . وبتاريخ ١٩٦١/١/١٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعى
بالمصاريف وأربعة جنيهات مصرية للمدعى عليهما الأول والثاني مقابل أجر
المحاماة حضوريا بالنسبة للمدعى عليهما الأول والثاني وغايبا بالنسبة للمدعى عليهما
الثالثة والرابعة ومعتبرا حضوريا بالنسبة للمدعى عليهن الخامسة والسادسة والسابعة .
وأسست قضاها على أن المدعى وإن كان ابنا للمتوفى إلا أنه ارتد عن دين الإسلام
واستمر على رده إلى تاريخ وفاة والده فلا يرثه . واستأنف المدعى هذا الحكم
لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف
برقم ٢٩ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا للاستئناف
عليهم الأربعة الأول وغايبا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل
أتعاب المحاماة للمستأنف عليهم الحاضرين - وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
التقاضي للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت
إحالة إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب تقضي الحكم وطلب المطعون
عليهم الأربعة الأول رفض الداعين لم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا

دفاعاً . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن في خصوص السببين الثالث والرابع .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه لم يعول على إقرار الطاعن في جواز سفره الذي إستخرجه قبل وفاة والده بأنه "مسلم" مستنداً في ذلك إلى أن الطاعن لم يكن يستهدف من إستخراجه إثبات ديانته وإنما كان يقصد السفر به لأعماله التجارية ، وهو خطأ ومخالفة لفقه الحنفية في هذا الخصوص ومقتضاه أن من أقر بأنه "مسلم" اعتبر مسلماً لأن الدين عقيدة بين الإنسان وربه وقد أمرنا أن نحكم في ذلك بالظاهر، وإذ أقر الطاعن بإسلامه قبل وفاة والده بأكثر من ستة شهور وجب إعتباره مسلماً من هذا التاريخ حتى وإن فرض جدلاً أنه كان مرتداً قبله ويستمر إعتباره مسلماً إلى وقت وفاة والده فيكون من ورثته ولا يصح أن يقال أن الباعث على الإقرار أمر دنيوي لا ديني لما في ذلك من مخالفة صريحة للأحكام الشرعية .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المرتد — وهو الراجع عن دين الإسلام — لاملأ له ، وهو لا يقر على رده ولا على ما اختاره ديناً له ، بل يستتاب ويؤمر بالرجوع إلى الإسلام ، فإن هو عاد إلى إسلامه عاد ملكه إلى ماله بعد أن كان قد زال عنه برده زوالاً موقوفاً ، وبفرض ردة الطاعن فالثابت في الدعوى أنه أقر في طلب استخراج جواز سفره بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣١ — وهو سابق على وفاة والده في ١٩٥٤/١٢/٣ بأنه "مسلم" وإقراره هذا مفاده أنه تاب وعاد إلى إسلامه وهي أمور تتصل بالعقيدة الدينية التي تبني الأحكام فيها "على الإقرار بظاهر اللسان" ولا يجوز لقاضي الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يبحث في بواطنها ودواعيها — وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن لأنه مرتد ولم يعول على إقراره أنه "مسلم" الثابت في طلب استخراج جواز السفر وهو سابق على تاريخ وفاة والده وجرى في قضائه وراء البحث في علته والأسباب التي دعت إليه بقوله إنه "لم يكن يستهدف من استخراج الجواز إثبات ديانته وإنما كان يقصد السفر به في سبيل أعماله التجارية وحتى يسهل استخراج جوازات" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب وبما لا جدوى معه من بحث باقي الأسباب .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن دیکل ، وأمين أحمد فتح الله .

(٨١)

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . ” وعاء الضريبة ” .

خسائر الاستغلال التجاري والصناعي . عدم جواز خصمها من الأرباح الداخلة في وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات التالية .

وقد نصت المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أنه ” إذا ختم حساب أحد السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها فإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي إلى السنة الثانية فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى السنة الثالثة ولكن لا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة تالية “ ، ومؤداها أن خسارة الاستغلال التجاري والصناعي في إحدى السنين تعتبر تكليفا على أرباح السنوات الثلاث التالية بما لا يتجاوز نطاق هذه الأرباح ، ونصت المادة ٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد على أن يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من (١) فوائد القروض وفوائد الديون التي في ذمته (٢) أقساط الإيرادات لمدى الحياة والمعاشات والنفقات الملتزم بها (٣) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد (٤) الخسائر التي يكون قد استهدف لها الممول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها ، ويعد في حكم الكاليف التبرعات والإعانات المدفوعة للحكومة والهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من الحكومة المصرية والتي يكون مركزها مصر على ألا تتجاوز قيمتها ٣ ٪ .

من الإيراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول ويشترط فى خصم المبالغ سالفة الذكر عدم دخولها فى الحساب عند تقدير الإيرادات النوعية ومؤداها أن ما يعتبر من هذه المبالغ تكليفا ويخصم من وعاء إحدى الضرائب النوعية لا يجوز خصمه من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، فإن خسائر الاستغلال التجارى والصناعى لا يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية فى السنوات التالية (١)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب العطارين أول اخطرت ورثة جوهانس كوبر بتحديد صافى ايراد مورثهم الخاضع للضريبة العامة فى سنة ١٩٥١ بمبلغ ١٥٠٠٣١ ج و ٣٩٩٩ م وفى المدة من أول يناير سنة ١٩٥٢ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ وهو تاريخ وفاته بمبلغ ٧٤٥٧٧ ج و ٩٨٦ م ، وطعنوا فى هذا التقدير لأن المأمورية لم تقم بترحيل الخسائر المحققة فى سنة ١٩٥٠ وخصمها من الأرباح الداخلة فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد عن سنة ١٩٥١ طبقا للمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وعرض الخلاف على لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١ بتحفيض ايراد المورث الصافى فى سنة ١٩٥١ إلى مبلغ ١١٧٩٠٧ ج و ٥٩٥ م و اقرار بتحديد المأمورية لايراده الصافى فى المدة من ١/١/١٩٥٢ إلى ١٠/٩/١٩٥٢ بمبلغ ٧٤٥٧٧ ج و ٩٨٦ م مع تحديد الثريجة الأولى المعفاة من الضريبة فى المدة من ١/١/١٩٥٢ إلى ١٠/٩/١٩٥٢ بمبلغ ١٠٠٠ ج ، وأقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى الاسكندرية ضد الورثة بالطعن فى هذا القرار طالبة الغاء فيما قضى به من ترحيل الخسائر التجارية

(١) ذات المبدأ تضمنه الحكم الصادر بذات الجلسة فى الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٩ ق .

المحققة في سنة ١٩٥٠ وخصمها من وعاء الضريبة العامة على الأيراد والحكم باعتبارها ١٥٠٠٣١ ج ٣٣٩م وماقضى به من احتساب الشريحة الأولى المعفاة بكامل قيمتها ١٠٠٠ ج . وبتاريخ ١٩٥٨/٤/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من تطبيق المادة ٥٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ واعتبار الأيراد الخاضع للضريبة العامة عن سنة ١٩٥١ مبلغ ١٥٠٠٣١ ج ٣٩٩م وكذا إلغاؤه فيما قضى به من احتساب الشريحة الأولى المعفاة بكامل قيمتها ١٠٠٠ ج — واحتسابها متناسبة مع المدة التي عاشها الممول من سنة ١٩٥٢ وألزم المطعون ضدهم المصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبين إلغاءه وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٤ سنة ١٤ ق ، وبتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزم المستأنفين المصروفات وألف قرش أتعابا للمحاماة . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم تطبيق المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بنخصم خسارة سنة ١٩٥٠ من الأرباح الداخلة في وعاء ضريبة الأيراد العام عن سنة ١٩٥١ — وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أوجبت الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بالضريبة العامة على الأيراد تحديد الأيرادات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوجاء الضرائب النوعية الخاصة بها ومن بين هذه القواعد المقررة بالنسبة لتحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ما نصت عليه المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من ترحيل خسارة الاستثمار وخصمها من أرباح السنوات الثلاث التالية ومؤدى ذلك وجوب ترحيل خسارة سنة ١٩٥٠ وخصمها من الأرباح الداخلة في وعاء الضريبة العامة على الأيراد في سنة ١٩٥١ ولا يمنع

من ذلك ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من خصم الخسائر التي يكون قد استهدف لها الممول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها من الإيراد الخاضع للضريبة العامة على الإيراد لأن هذا النص وقد اقتصر على ترحيل خسائر التصفية لا يمنع من ترحيل خسائر الاستثمار التي لم يكن المشرع في حاجة إلى النص عليها وهي لم تنسخ حكم المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بترحيل خسائر الاستثمار وخصمها من أرباح السنوات التالية وإلا لما أوجب المشرع اتباع القواعد المقررة في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ومنها ما نصت عليه المادة ٥٧ سالفه البيان .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وقد نصت المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أنه "إذا ختم حساب أحد السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها فإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي إلى السنة الثانية فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى السنة الثالثة ولكن لا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة تالية" ومؤداها أن خسارة الاستغلال التجاري والصناعي في إحدى السنين تعتبر تكليفا على أرباح السنوات الثلاث التالية بما لا يتجاوز نطاق هذه الأرباح ، ونصت المادة ٧ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد على أنه يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من (١) فوائد القروض وفوائد الديون التي في ذمته (٢) أقساط الإيرادات لمدة الحياة والمعاشات والتنفقات الملزم بها (٣) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد (٤) الخسائر التي يكون قد استهدف لها الممول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها ، ويعد في حكم التكاليف التبرعات والإعانات المدفوعة للحكومة والهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من الحكومة المصرية والتي يكون مركزها بمصر على ألا تتجاوز قيمتها ٣ ٪ من الإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول "ويشترط في خصم المبالغ سالفه الذكر عدم دخولها في الحساب عند تقدير

الإيرادات النوعية“ ومؤداها أن ما يعتبر من هذه المبالغ تكليفاً ويخصم من وعاء إحدى الضرائب النوعية لا يجوز خصمه من وعاء الضريبة العامة على الإيراد — فإن خسائر الاستغلال التجارى والصناعى لا يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد — باعتبارها تكليفاً على الأرباح التجارية والصناعية فى السنوات التالية ، يؤيد هذا النظر ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ بقولها ”أما باقى الإيرادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها مع مراعاة خصم خسائر الاستغلال التجارى والصناعى من وعاء الضريبة العامة على الإيراد فى سنة تحققها دون غيرها من السنوات وعلى ألا يكون لنقل هذه الخسائر طبقاً للمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليها اثر عند تحديد وعاء الضريبة العامة“ إذ هو واضح الدلالة على أن المشرع — استبعد المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من نطاق وعاء الضريبة العامة على الإيراد مكتفياً بما رأى النص عليه صراحة من خصم خسائر الاستغلال التجارى والصناعى من وعاء الضريبة العامة على الإيراد فى سنة تحققها دون غيرها من السنوات — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى عدم جواز خصم خسارة مورث الطاعنين فى سنة ١٩٥٠ من أرباحه الداخلة فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد فى سنتى ١٩٥١/١٩٥٢ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هدى ،
وأحمد حسن هبكل ، ومحمود عباس العمراوى ، وأمين أحمد فتح الله .

(٨٢)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . " رسم الأيلولة على التركات " . " ضريبة التركات " . " تقادم
الضريبة " . تقادم . " التقادم المسقط " .

رسم الأيلولة والضريبة على التركات . تقادمها من تاريخ الوفاة لا من التاريخ الذى تصبح فيه
واجبة الأداء .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه " يفرض رسم على أيلولة التركات يعتبر مستحقاً من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث " ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢ على أنه " تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاق الرسم " كما نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه " تفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من تاريخ الوفاة وتحسب على صافي قيمة تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا القانون وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه وتسرى بالنسبة إليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ " فإنها بذلك تكون قد دلت على أن الوفاة هي الواقعة المنشئة لرسوم الأيلولة والضريبة على التركات باعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في انتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزانة العامة بتحقيقه كما دلت على أنه من تاريخ نشوء الحق في رسوم الأيلولة والضريبة على التركة - وهو تاريخ الوفاة - يبدأ تقادمها . والقول بأن رسم الأيلولة والضريبة على التركات لا تتكامل عناصرها ويتكامل الالتزام بها فور تحقق الواقعة المنشئة لها ومن ثم

لا يبدأ تقادمها إلا من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء ، مردود بأن الأصل في الضرائب والرسوم أن يبدأ سريان تقادمها من تاريخ تحقق الواقعة المنشئة لها أو من " نهاية السنة التي تستحق عنها " وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧٧ من القانون المدني ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ومن أنواع الضرائب المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على المهن الحرة والضريبة العامة على الإيراد — ما لا تتكامل عناصرها ويتكامل الإلتزام بها فور تحقق الواقعة المنشئة لها ومع ذلك لم ينص القانون على أن يبدأ تقادمها من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء وإنما إلتزم في شأنها القواعد العامة في تقادم الضرائب والرسوم — هذا وبالرجوع إلى القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يبين أنه خول مصلحة الضرائب سلطة اتخاذ الإجراءات التحفظية على التركة من تاريخ الوفاة بل أجاز لها " أن تأمر عند الاقتضاء باتخاذ ما تراه من التدابير التحفظية لصيانة حقوق الخزنة العامة بما في ذلك وضع الأختام " وأن " تتولى بنفسها جرد موجودات التركة سواء بالاتفاق مع أصحاب الشأن أو من غير معاوتهم " وفي حالة قيام نزاع على صفة الوارث " أن تطلب وضع أعيان التركة تحت الحراسة القضائية " وجعل ميعاد التقادم لا يبدأ إلا من التاريخ الذي تصبح فيه رسوم الأيلولة والضريبة على التركة واجبة الأداء — مع قيام هذه السلطة — من شأنه ترك زمام السقوط بيد مصلحة الضرائب بحيث يسعها أن تتراخى ما شاءت في حصر أعيان التركة وتقديرها وإعلان الورثة ومن في حكمهم بهذا التقدير وبمقدار الرسم المستحق على كل منهم وهي مطمئنة إلى عدم سقوط حقها مهما طال الزمن ، وفي ذلك تعطيل للحكمة التي توخاها الشارع من التقادم ولحقوق ذوي الشأن في التركة قبل الإفراج عنها من غير مبرر ولا ضرورة تقتضيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٧ أخطرت مأمورية الضرائب المختصة ورثة المرحوم شحاته نكلا بتقدير تركة مورثهم بمبلغ ٨٨٧٣ ج و ٥٥٧ م ولم يقبلوا هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن حيث دفع الورثة بسقوط حق المصاحبة فى المطالبة بالضريبة ، وفى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨ أصدرت اللجنة قرارها برفض الدفع وتأييد تقديرات المأمورية ، ومن ثم فقد أقاموا الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٨ تجارى كلى المنيا ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبين إلغاءه والحكم بسقوط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بالضريبة وفى ١٢ يناير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بقبول الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بالضريبة عن تركة المرحوم شحاته نكلا عبد المسيح وبسقوطه . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٢٠ سنة ٧٦ قضائية — وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وطعننت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت المصلحة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليهما ولم تقدما دفاعا وطلبت النيابة العامة رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه فيما قضى به من أن مدة التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب فى المطالبة برسم الأيلولة والضريبة على تركة مورث المطعون عليهما تبدأ من تاريخ

وفاته استنادا إلى المادتين ١ و ٥٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وما ورد في لأئحته التنفيذية ، ووجه الخطأ والمخالفة أنه بعد أن نص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ في المادة الأولى منه على أن ” يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة “ عاد فنص في المادة ٥٢ على أنه ” تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاق الرسم “ ومراد الشارع من عبارة ” يعتبر مستحقا من وقت الوفاة “ الواردة في المادة الأولى إنما هو تحديد تاريخ نشوء رسم الأيلولة وترتبه في ذمة من آلت إليهم التركة لا تحديد تاريخ وجوب أدائه والوفاء به إذ لا يتصور أن يتم تقدير التركة بالإجراءات المرسومة في القانون ويكون الرسم واجب الأداء في يوم الوفاة ، بينما مراده من عبارة ” تاريخ استحقاق الرسم “ الواردة في المادة ٥٢ هو تاريخ وجوب أدائه وإمكان المطالبة به وهو التاريخ الذى كانت تحدده المادة ٣٩ من القانون — قبل إلغائها — بميعاد أربعة شهور من إعلان الورثة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بالتقدير الذى أجرته المصلحة لأعيان التركة وقيمة الرسوم المستحقة على كل منهم وحددته المادتان ٣٧ و ٣٨ بعد تعديلهما بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بميعاد شهر من إعلان الورثة بالتقدير وقبولهم له أو خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بقرار لجنة الطعن على حسب الأحوال ، وبجعل ميعاد السقوط لا يبدأ إلا من التاريخ الذى يصبح فيه رسم الأيلولة والضريبة على التركة واجبة الأداء يكون الشارع منطقيا ومتمشيا مع ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٣٨١ مدنى من أن سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص لا يبدأ إلا من اليوم الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء وما تقرره القواعد العامة في القانون من أن مدة السقوط لا تبدأ إلا من اليوم الذى يكون فيه استعمال الحق ممكنا ، ورسوم الأيلولة والضريبة على التركات هى أقرب إلى الديون الاحتمالية التى لا تتكامل عناصرها ويتكامل الالتزام بها إلا بعد تقدير التركة وتحديد نصيب كل وارث فيها طبقا للإجراءات المرسومة في القانون .

وحيث إن هذا الذى فى غير محله ذلك أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه ” يفرض على أيلولة التركات

رسم يعتبر مستحقاً من وقت الوفاة محسوباً على صافي نصيب الوارث " ونصت
الفقرة الأولى من المادة ٥٢ على أنه " تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا
القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاق الرسم " كما نصت المادة الأولى
من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه " تفرض على التركات ضريبة
تعتبر مستحقة من تاريخ الوفاة وتحسب على صافي قيمة تركة كل من يتوفى من تاريخ
العمل بهذا القانون وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه
وتسرى بالنسبة إليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ " فإنها بذلك تكون
قد دلت على أن الوفاة هى الواقعة المنشئة لرسوم الأيلولة والضريبة على التركات
باعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر فى إنتقال الملك من الميت إلى الحى
وينشأ حق الخزانة العامة بتحقيقه ، كما دلت على أنه من تاريخ نشوء الحق فى رسوم
الأيلولة والضريبة على التركة ، وهو تاريخ الوفاة ، يبدأ تقادمها ، والقول بأن
رسوم الأيلولة والضريبة على التركات لا تتكامل عناصرها ويتكامل الالتزام بها
فور تحقق الواقعة المنشئة لها ومن ثم لا يبدأ تقادمها إلا من التاريخ الذى تصبح
فيه واجبة الأداء ، مردود بأن الأصل فى الضرائب والرسوم أن يبدأ سريان
تقادمها من تاريخ تحقق الواقعة المنشئة لها أو من " نهاية السنة التى تستحق عنها "
وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٧ من القانون المدنى ما لم ينص القانون على غير
ذلك ، ومن أنواع الضرائب المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
والضريبة على المهن الحرة والضريبة العامة على الإيراد - ما لا تتكامل عناصرها
ويتكامل الالتزام بها فور تحقق الواقعة المنشئة لها ومع ذلك لم ينص القانون على
أن يبدأ تقادمها من التاريخ الذى تصبح فيه واجبة الأداء وإنما التزم فى شأنها
القواعد العامة فى تقادم الضرائب والرسوم ، هذا وبالرجوع إلى القانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ يبين أنه خول مصلحة الضرائب سلطة اتخاذ الإجراءات التحفظية
على التركة من تاريخ الوفاة بأن أجاز لها " أن تأمر عند الاقتضاء باتخاذ ما تراه
من التدابير التحفظية لصيانة حقوق الخزانة العامة بما فى ذلك وضع الأختام "
وأن " تتولى بنفسها جرد موجودات التركة سواء بالإتفاق مع أصحاب الشأن
أو من غير معاوتهم " وفى حالة قيام نزاع على صفة الوارث " أن تطلب وضع
أعيان التركة تحت الحراسة القضائية " ، وجعل ميعاد التقادم لا يبدأ إلا من

التاريخ الذي تصبح فيه رسوم الأيلولة والضريبة على التركة واجبة الأداء — مع قيام هذه السلطة — من شأنه ترك زمام السقوط بيد مصلحة الضرائب بحيث يسعها أن تراخي ما شاءت في حصر أعيان التركة وتقديرها وإعلان الورثة ومن في حكمهم بهذا التقدير وبمقدار الرسم المستحق على كل منهم وهي مطمئنة إلى عدم سقوط حقها مهما طال الزمن، وفي ذلك تعطيل للحكمة التي توخاها الشارع من التقادى ولحقوق ذوى الشأن فى التركة قبل الإفراج عنها من غير مبرر ولا ضرورة تقتضيه .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل .

(٨٣)

الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” التقدير
الحسكى “ .

سنة القياس . اتخاذ أرباحها معياراً حكماً لربط الضريبة في السنوات المقيسة .
المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . أرباح
تحققت في سنوات سابقة واعتبرت ديناً معدوماً ثم اضيفت الى أرباح سنة ١٩٤٧ . احتسابها في
مقام الربط الحسكى عن السنوات المقيسة .

مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة الأولى
من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ أن الشارع أراد أن يتخذ من الأرباح المقدرة
عن سنة ١٩٤٧ — بحالتها وكما هي — معياراً حكماً لربط الضريبة في السنوات
التالية من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٤ يستوى في ذلك أن تكون هذه الأرباح
نتيجة عمليات تمت في سنة ١٩٤٧ أو في سنوات سابقة وضيفت إلى أرباح هذه
السنة — وإذا كان الثابت أن مبلغ الاعتماد موضوع النزاع إنما كان نصيب
المطعون عليه في أرباح صفقة تمت سنة ١٩٤٢ وظروف الحرب وعدم إمكان
استرداده اعتبر ديناً معدوماً واستبعد من حساب الأرباح والخسائر في السنة
المذكورة ولما زالت ظروف الحرب واسترده المطعون عليه في سنة ١٩٤٦
إضافه إلى ميزانية المنشأة في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ وجرى الحكم المطعون فيه على
أنه لا يجوز احتسابه في ميزان الربط الحسكى عن السنوات المقيسة لأنه
ربح تحقق في سنة أخرى سابقة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمصل فى أن كريكور إغلاغانيان أقام الدعوى رقم ٤٢٤ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٩ طالبا إلغاء واعتبار أرباحه عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ التى تقاس عليها أرباح السنوات التالية هى مبلغ ٣٤٦ ج و ٩٨٩ م مع إلزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وقال شرحا لدعواه إن مأمورية ضرائب الموسكى قدرت أرباحه فى سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ بمبلغ ٥٤٩ ج و ٣٨٥ م قرب إلى ٥٥٠ ج منه ٣٤٦ ج و ٩٨٩ م أرباحه الفعلية و ٢٠٢ ج و ٣١٦ م نصيبه فى اعتماد كان قد فتحه بالاشتراك مع آخر على ذمة استيراد صفقة مطاط من سنغافورة فى سنة ١٩٤٢ ولظروف الحرب لم يستطع استيراد البضاعة ولم يتمكن من استرداد المبلغ إلا فى سنة ١٩٤٦ وأضافه الى أرباح هذه السنة واذ اتخذت المأمورية من هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة عليه فى السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ الى ١٩٥٣/١٩٥٤ طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ واعترض طالبا استبعاد هذا المبلغ الأخير من ربط الضريبة فى هذه السنوات لأنه ربح عارض لا يدخل ضمن الأرباح الفعلية التى تتخذ أساسا للربط الحكى وعرض الخلاف على لجنة الطعن وفى ١٩٥٧/٦/٢٩ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، فقد انتهى الى طلب الحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٥٨/٦/٣ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بتأييد القرار المطعون فيه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ المتداخلة ورفض الطعن فى هذا الشق (ثانيا) وبالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ المتداخلة إلى ١٩٥٣/١٩٥٤ بإلغاء قرار اللجنة

المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى المأمورية لتقدير أرباح تلك الفترة طبقاً للقانون وألزمته مصلحة الضرائب المصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه فيما قضى به من إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥٧/٦/٢٩ بالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٤٨/٤٧ إلى ١٩٥٤/٥٣ والحكم بتأييد هذا القرار مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٧٨ سنة ٧٥ ق، وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢١ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٤٨/٤٧ إلى ١٩٥٤/٥٣ والحكم مجدداً بقبول الطعن المرفوع من المستأنف عليه وبتعديل قرار لجنة الطعن بشأنها والصادر بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٩ وبقتصر ما يقاس عليه من أرباح سنة ١٩٤٧/٤٦ على مبلغ ٣٤٦ ج و ٩٨٩ م وبتعديل الربط الحكيم في السنوات المقيسة على أساس المبلغ المذكور وحده وبالزام المستأنف عليه بنصف المصروفات عن الدرجتين والمستأنفة بالنصف الباقي منها وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة. وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن. وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه استبعد من أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧/١٩٤٦ مبلغ ٢٠٢ ج و ٣٩٦ م أرباح اعتماد صفقة مطاط ستغافورة استناداً إلى أنه إن صححت محاسبته على أرباح هذه الصفقة في سنة القياس إلا أنه لا يجوز محاسبته عنها في السنوات المقيسة وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المطعون عليه من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير وقدرت أرباحه في سنة ١٩٤٧/١٩٤٦ بمبلغ ٥٥٠ ج وقبل هذا التقدير ولم يتغير نشاطه فيتعين اتخاذ هذه الأرباح أساساً لربط الضريبة عليه في السنوات التالية ابتداء من سنة ١٩٤٨ عملاً بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، وما تعلل به الحكم من أن اعتماد صفقة المطاط يعتبر ربحاً تحقق في سنة ١٩٤٢ مردوداً بأن

هذا المبلغ استبعد من أرباح السنة المذكورة واسترده المطعون عليه في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ فدخل في أرباح هذه السنة وهي السنة التي تم استرداده فيها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وقد نص الشارع في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أن " تتخذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات من ٤٨ إلى ١٩٥١ فإذا لم يكن للمول نشاط ما في سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة في أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه " كما نص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ على أن " يستمر العمل بأحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وذلك بالنسبة للسنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ فتتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات المذكورة " فإنه بذلك يكون قد دل على أنه أراد أن يتخذ من هذه الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بحالتها وكما هي — معيارا حكيا لربط الضريبة في السنوات التالية من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ يستوى في ذلك أن تكون هذه الأرباح نتيجة عمليات تمت في سنة ١٩٤٧ أو في سنوات سابقة وأضيفت إلى أرباح هذه السنة ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بقولها إن " القاعدة المقترحة تقضى بربط الضريبة على الإراد الحكى بدلا من الإراد الفعلى " وأن " المقصود هو مجرد اتخاذ أرباح تلك السنة أساسا حسابيا لتقدير أرباح السنوات اللاحقة " — وإذا كان الثابت أن مبلغ الاعتماد المشار إليه إنما كان نصيب المطعون عليه في أرباح صفقة تمت سنة ١٩٥٢ وظروف الحرب وعدم إمكان استرداده اعتبر دينا معلوما واستبعد من حساب الأرباح والخسائر في السنة المذكورة ولما زالت ظروف الحرب واسترده المطعون عليه في سنة ١٩٤٦ أضافه إلى ميزانية المنشأة في سنتها المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ ، وجرى الحكم المطعون فيه على أنه " لا يجوز قانونا احتسابه في مقام الربط الحكى عن السنوات المقيسة لأنه ربح تحقق في سنة

أخرى سابقة وهي سنة ١٩٤٢ " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة على المطعون عليه عن كل من السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٣/١٩٥٤ وبالتالي إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ المتداخلة إلى ١٩٥٣/١٩٥٤ من " إلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى المأمورية لتقدير أرباح تلك الفترة تطبيقا للقانون " ورفض الدعوى .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وأحمد حسن هیکل ، ومحمود عباس العمراری .

(٨٤)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . "زواج فاسد" . "ثبوت النسب" .

الجمع بين الأختين . حكمه . فساد زواج الثانية . وجوب التفريق . المفارقة بعد الدخول .
أثرها . احتقاق المهر وجوب العدة وثبوت النسب .

من شروط صحة الزواج محبة المرأة وأن لا يقوم بها سبب من أسباب التحريم
ومنها الجمع بين الأختين ، والمحققون من الحنفية على أنه إذا تزوج أحدهما
بعد الأخرى جاز زواج الأولى وفسد زواج الثانية وعليه أن يفارقها أو يفرق
القاضي بينهما ، فإن فارقها قبل الدخول فلا مهر ولا علة ولا تثبت بينهما حرمة
المصاهرة ولا النسب ولا يتوارثان ، وإن فارقها بعد الدخول فلها المهر وعليها
العدة ويثبت النسب ويعتزل من إمرأته حتى تنقضي عدة اختها — وإذا كان
الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على اعتبار عقد زواج الثانية - باطلا
ولا يثبت به نسب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن السيدة ثريا أقامت الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ كلى احوال

شخصية كفر الشيخ ضد السيدين... طلبت فيها الحكم بوفاء أختها لأبيها السيدة جل قمت الشهيرة بسلوت واستحقاقها للنصف تركتها فرضاً والزام ابني عمها المدعى عليهما بعدم التعرض لها في نصيبها، وقالت في بيان دعواها إنها أخت للتوفاة من أبيها وتستحق النصف في تركتها فرضاً وأن المدعى عليهما يستحقان النصف الباقي تعصياً إلا أنهما تعرضا لها في نصيبها فأقامت هذه الدعوى تطلب الحكم لها به، ودفع المدعى عليهما بأن المدعية ليست بنتاً شرعية للمرحوم... وبالتالي فهي ليست أختاً للتوفاة، وذلك لأن المرحوم... كان قد تزوج بالسيدة منيرة محمد كامل وأنجب منها السيدة سلوت وأثناء قيام هذه الزوجية تزوج بأخت زوجته السيدة حورية محمد كامل وأنجب منها المدعية وإذ كان الجمع بين الأختين غير جائز شرعاً فإن زواج المرحوم... بالسيدة حورية يكون باطلاً ولا يثبت به نسب المدعية للمرحوم... . وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعية بكافة الطرق أنها بنت المرحوم... وأنهارزقت منه على فراش الزوجية وأنها أخت لأب للتوفاة وتستحق في تركتها النصف فرضاً ولينفى المدعى عليهما ذلك، وبعد أن نفذ حكم التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٢ حكمت بثبوت وفاة المرحومة جل قمت الشهيرة بسلوت في ١٩٦٠/١١/٢٩ وأن المدعية أختها لأبيها وتستحق في تركتها النصف فرضاً واستأنف المحكوم عليهما (المطعون عليهما) هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا طالبين إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد استئنافهما برقم ١٤ لسنة ١٢ قضائية أحوال شخصية طنطا - وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٢ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وأسست المحكمة قضاءها على أن زواج المرحوم... بوالدة الطاعة جاء باطلاً لأنه تم أثناء قيام زوجيته بأختها والدة المتوفاة ومن ثم فهو لا يثبت به نسب ولا تصححه الإجازة وليس زواجا فاسداً كما ذهبت إليه محكمة أول درجة. وطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين اللذين ضمتهما تقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت قبول الطعن.

وحيث إن مما تنعاه الداعية في سبب الطعن أن الحكم المخعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ اعتبر أن زواج والدها المرحوم... بوالدتها

المرحومة ... أثناء قيام زوجته بأختها المرحومة ... هو زوج باطل لا يثبت به نسب الطاعة من أيها ، حالة أن الجمع بين الأختين لا يترتب عليه بطلان الزواج الأخير بل فسادده وهو مما يثبت به النسب لأن النسب كما يثبت بالزواج الصحيح يثبت بالزواج الفاسد والوطء بشبهة .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أن من شروط صحة الزواج إلمية المرأة وأن لا يقوم بها سبب من أسباب التحريم ومنها الجمع بين أختين ، والمحققون من الحنفية على أنه إن تزوج أحدهما بعد الأخرى جاز زواج الأولى وفسد زواج الثانية وعليه أن يفارقها أو يفرق القاضى بينهما ، فإن فارقها قبل الدخول فلا مهر ولا عدة ولا تثبت بينهما حرمة المصاهرة ولا النسب ولا يتوارثان وإن فارقها بعد الدخول فلها المهر وعليها العدة ويثبت النسب ويعتزل من امرأته حتى تنقضى عدة أختها — وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن ” ... تزوج بمحورية في أثناء زواجه بأختها ... وليس بعد طلاقه من الأخيرة شرعا مما يعتبر أنه عقد زواج باطل قطعاً لا يثبت به نسب ولا تصححه الإجازة اللاحقة ” — فلما كان قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ولما استند إليه الحكم الابتدائي يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٨٥)

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ قضائية :

(١) نقض ” أسباب الطعن “، ” السبب الجديد “، بطلان دعوى ” إجراءات نظر الدعوى “.

عدم التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . لا يجوز التحدى بذلك البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) استئناف ” نطاق الاستئناف “، ” الطلب الأصلي والطلب الاحتياطى “، دعوى ” الحكم فى الدعوى “، ” إغفال الفصل فى بعض الطلبات “، نقض ” أسباب الطعن “، ” ما يصلح سببا للنقض “.

رفع الاستئناف من المحكوم عليه فى الطلب الأصلي يستتبع إعتبار الطلب الاحتياطى الذى لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف . رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه غير لازم . على محكمة الاستئناف عند رفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطى . إغفالها ذلك . وجوب الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . هذا الإغفال لا يصلح سببا للطعن بالنقض (١) .

(ج) حكم ” تسبب الأحكام “، محكمة الموضوع . إثبات ” القرائن غير القانونية “.

عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث عن كل قرينة غير قانونية أدلى بها الخصوم أو أن تورد كل حججه وتتمدها متى أقامت قضاها على ما يكفى للحل .

(١) راجع نقض ١٤ / ٣ / ١٩٦٣ بجوعة المكتب الفنى من ٣ ص ٣٠٨ .

(د) محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود" .
إثبات . نقض "أسباب الطعن" . "أسباب موضوعية" .

تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . النقيض في هذا
التقدير بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم . جدل موضوعي لا تجوز
إثارته أمام محكمة النقض .

١ - إذا لم يقدم الطاعن إلى محكمة النقض ما يثبت أنه تمسك لدى محكمة
الموضوع أثناء إجراء التحقيق أو في جلسات المرافعة التالية له بالبطلان الناشئ
عن عدم إعلان المطعون ضدهما بمنطوق حكم الإحالة إلى التحقيق فلا يقبل منه
التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب
الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة
الاستئناف دون رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه ومن ثم يكون لزاما على
محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائي وقضت برفض الطلب الأصلي
أن تعرض للطلب الاحتياطي وتفصل فيه مادام لم يصدر من المستأنف عليه
صاحب هذا الطلب ما يفيد نزوله عنه . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد قصرت
قضاءها على الطلب الأصلي واغفلت بهذا الفصل في الطلب الاحتياطي اغفالا
كليا فإن هذا الطلب ما ينفك باقيا أمامها دون فصل . وعلاج اغفال الفصل
في بعض الطلبات يكون - على ما بيته المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - بالرجوع
إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ولا يقبل الطعن بالنقض
في الحكم على أساس اغفال محكمة الاستئناف الفصل في بعض طلبات
المحكوم .

٣ - متى أقامت محكمة الموضوع قضاءها على ما يكفي لجملة فانها لا تكون
بعد ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى

بها الخصوم استدلالا على دعواهم من طريق الاستنباط كما أنها غير مكلفة بأن
تورد كل حجج الخصوم وتفندها اذ أن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت
دليلها التعليل الضمني لإطراح هذه القرائن وتلك المستندات .

٤ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع
ولا سلطان لأحد عليه في ذلك الا أن يخرج بتلك الأقوال الى ما لا يؤدي اليه
مدلولها ومن ثم فإن النعي في تقدير محكمة الموضوع بشهادة الشهود بغية الوصول
الى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ،
لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه لدين للطعون ضدهم الخمسة الأول والسيدة سلسل حنا جرجس
مورثتهم ومورثة المطعون ضده السادس على المطعون ضده السابع رفعوا الدعوى
رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٠ لترع ملكيته من أربعة عشر فدانا وعشرين قيراطا وثمانية
أسهم فأقام المطعون ضده الثامن الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٢ كلى أسيوط قال
فيها أنه يملك من هذا القدر أحد عشر فدانا وتسعة قراريط وتسعة عشر سهما
اشتراها من المطعون ضده السابع وقد حكم له في القضية رقم ١٩١ لسنة ١٩٣٦
كلى أسيوط بإثبات صحة توقيع البائع له على العقد الخاص بهذه الأقطان والصادر
إليه في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ وسجل هذا الحكم واستمر واضعا يده على الأرض
المبيعة من تاريخ عند البيع — وطب الحكم بثبوت ملكيته إليها ومحو التسجيلات
الواقعة عليها — وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٢ قضى برفض الدعوى فاستأنف
المطعون ضده الثامن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٧ لسنة ١٨ ق وفي ١١ من
نوفمبر سنة ١٩٤٣ قضى بتأييد الحكم المستأنف استنادا إلى أن العقد الذي يمسك به

لا يكسبه الملكية لأنه عقد صوري — بعد ذلك أقام الطاعن الدعوى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٤٥ كلى أسيوط على المطعون ضدهم الخمسة الأول ومورتهم مسلسل حنا جرجس وعلى المطعون ضدهما السابع والثامن قائلاً فيها إنه يملك فدانين وستة قراريط وسبعة أسهم اشتراها من المطعون ضده الثامن بعقدين حرر أولهما في ٦ من فبراير سنة ١٩٣٩ وسجل في ٢٠ من مارس سنة ١٩٣٩ وهو يشمل بعض الأطنان موضوع النزاع وحرر ثانيهما في ١٣ من مايو سنة ١٩٣٩ وسجل في ٦ من يونيو سنة ١٩٣٩ ويشمل باقي الأطنان وأن المقدار المبيع له بموجب هذين العقدين يدخل ضمن الأطنان المحكوم بنزع ملكيتها في القضية رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٠ كلى أسيوط وطلب أصليا الحكم بثبوت ملكيته إليه ومحو التسجيلات الواقعة عليه واحتياطيا إلزام المطعون ضده الثامن (البائع له) بمبلغ سبعمائة وخمسين جنيها قيمة الثمن المدفوع والتعويض — دفع المطعون ضدهم الستة الأول بصورة عقدى البيع اللذين يتمسك بهما الطاعن وفي ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم الستة الأول صورة عقدى البيع سالف الذكر — وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٦ قضت بثبوت ملكية الطاعن إلى فدانين وستة قراريط وسبعة أسهم وشطب التسجيلات الواقعة عليها استنادا إلى أن المطعون ضدهم الستة الأول قد عجزوا عن إثبات صورة عقدى العقدين المذكورين وأن الحكم الصادر في القضية رقم ٦٧ لسنة ١٨ ق أسيوط الذى استند إليه الطاعنون في دفاعهم ليس له حجية على الطاعن لأنه لم يصدر في مواجهة ولم يكن ممثلا فيه — استأنف المطعون ضدهم الستة الأول هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٩٨ سنة ٢٢ ق أسيوط وتمسكوا في صحيفته وفي مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف بالدفاع الذى أبدوه أمام محكمة الدرجة الأولى وزادوا عليه أن الطاعن كان يعلم وقت تعاقد مع المطعون ضده الثامن البائع له بصورة عقد البيع الصادر لهذا الأخير من المطعون ضده السابع في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ وطلبوا أصليا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى واحتياطيا إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا علم الطاعن بصورة عقد البيع سالف الذكر — وفي ١١ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن الطاعن قد تلقى الملكية من المطعون ضده الثامن معتمدا على العقد الظاهر الصادر للأخير من المطعون ضده السابع ولا يؤثر على مركزه

صدور حكم باعتبار هذا العقد سوريا إلا إذا كان يعلم بهذه الصورية وقت تعاقد مع المطعون ضده الثامن ورفضت المحكمة إجابة طلب المطعون ضدهم الستة الأول إحالة الدعوى إلى التحقيق فقرر المطعون ضدهم الستة الأول الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم تأسيساً على أن المطعون ضدهم الستة الأول كانوا قد طلبوا من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا علم الطاعن بصورية التصرف الصادر من المطعون ضده السابع إلى المطعون ضده الثامن في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ لكن المحكمة رفضت هذا الطلب دون أن ترد عليه مع أنه دفاع جوهري يتغير به — لو صح — وجه الرأي في الدعوى — وإذا أعيدت القضية إلى محكمة استئناف أسيو طقضت في ٤ من يناير سنة ١٩٦٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق . وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ذلك أن محكمة الاستئناف قضت في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف ضدهم الستة الأول بكافة طرق الإثبات علم الطاعن وقت تعاقد مع المطعون ضده الثامن بصورية العقد الصادر إلى هذا الأخير من المطعون ضده السابع في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ على أن يكون للطاعن والمطعون ضدهما السابع والثامن النفي — وقد تضمن منطوق حكمها أن على قلم الكتاب إعلان منطوق هذا الحكم إلى من لم يحضر النطق به إلا أن قلم الكتاب لم يقم بإعلان المطعون ضدهما السابع والثامن بمنطوق ذلك الحكم مع أنه مرخص لهما بالنفي وأنها بحكم إبرامهما للعقد محل التحقيق يعرفان حقيقة وفي استطاعتهما تأييد موقف الطاعن بنفي ما وجه إلى العقد من طعن بالصورية ومن ثم فإن إغفال إعلانهم يعتبر بطلاناً في الإجراءات أثر في الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يثبت أن المطعون ضدهما السابع والثامن لم يحضرا وقت النطق بالحكم المشار إليه

وانهما لم يعلننا بمنطوقه ومن ثم يكون هذا النعى عاريا عن الدليل — هذا إلى أنه — مع افتراض أن للطاعن مصلحة خاصة تميز له قانونا التمسك بالبطلان الناشء عن عدم إعلان المطعون ضدهما سالفى الذكر بمنطوق حكم التحقيق — فإنه لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يثبت أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بهذا البطلان أثناء اجراء التحقيق أو فى جلسات المرافعة التالية له فلا يقبل . منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ذلك أنه طالب أمام المحكمة الابتدائية أصليا الحكم له بثبوت ملكيته إلى الأتيان الميينة بصحيفة الدعوى ومحو التسجيلات الواقعة عليها واحتياطيا — فى حالة عدم الحكم له بثبوت الملكية — إلزام المطعون ضده الثامن — البائع له — بدفع مبلغ سبعمائة وخمسين جنيها قيمة الثمن الذى دفعه والتعويض وإذ قضى الحكم الابتدائى للطاعن بطلبه الأصيل فلم تعد له مصلحة فى طلب الفصل فى طلبه الاحتياطى ولما استأنف المطعون ضدهم الستة الأول ذلك الحكم قضت محكمة الاستئناف بالغائه ورفض الدعوى برمتها مع أنه كان يتعين عليها بعد أن رأت عدم إجابة طلبه الأصيل أن تتناول الطلب الاحتياطى وتفصل فيه دون حاجة إلى رفع استئناف عنه من جانبه وإذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فى هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعن حين رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية تقدم إليها بطلبين أحدهما أصلى وهو تثبيت ملكيته إلى الأتيان الميينة بصحيفة الدعوى وثانيهما احتياطى وهو إلزام المطعون ضده الثامن البائع له بدفع مبلغ سبعمائة وخمسين جنيها — قيمة الثمن المدفوع والتعويض وقد حكمت المحكمة الابتدائية للطاعن بطلبه الأصيل فاستأنف المطعون ضدهم الستة الأول هذا الحكم فقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول عثمان سليم حسن (الطاعن) ولما كان الحكم المطعون فيه حين تعرض لسرد وقائع الدعوى اقتصر فى سرده لها على ما يخص الطلب الأصيل منها كما أن أسبابه الواقعية والقانونية تشير إلى أنه فى قضائه المنوه عنه قد اقتصر على الفصل فى الطلب الأصيل وحده وأغفل مهوا الفصل فى الطلب

الاحتياطي ولما كان رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف دون رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه فإنه يكون لزاما عليها إذا ما ألغت الحكم الابتدائي وقضت برفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطي وتفصل فيه ما دام لم يصدر من المستأنف عليه صاحب هذا الطلب ما يفيد نزوله عنه لما كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف باقتصارها على القضاء في الطلب الأصلي قد أغفلت سهوا الفصل في الطلب الاحتياطي اغفالا كليا فإن هذا الطلب ما ينفك باقيا أمامها دون فصل، وعلاج اغفال بعض الطلبات يكون على ما بيته المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ولا يقبل الطعن بالنقض في الحكم على أساس اغفال محكمة الاستئناف الفصل في بعض طلبات الخصوم .

وحيث إن الطاعن ينعي بالأسباب الثالث والرابع والخامس والسادس القصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه ساق أمام محكمة الاستئناف من القرائن ما ينفي علمه بصورية العقد الصادر من المطعون ضده السابع إلى المطعون ضده الثامن ومن هذه القرائن أن قيمة القدر المنزوعة ملكيته بعد استبعاد القدر المبيع له . تكفى لسداد الدين المتفذه به — ومنها أيضا عدم وجود صلة بينه وبين كل من المطعون ضدهما السابع والثامن وأنه اشترى القدر موضوع النزاع من مالك مسجل واطع اليد أمام الكافة — كما أن الطاعن بعد اجراء التحقيق قدم لمحكمة الاستئناف مذكرة وحافطة بالمستندات جرح بها شهود المطعون ضدهم وأقوالهم تجريحا من شأنه اطراح أقوالهم وعدم التعويل عليها — لكن محكمة الاستئناف لم ترد على ما ساقه من القرائن ولا على ما جرح به أقوال الشهود بخفاء حكمها قاصرا — هذا إلى أن المحكمة صدقت أقوال شهود المطعون ضدهم حين قرروا أن المطعون ضده السابع تصرف في كل ملكه بينما هو لم يتصرف إلا في أربعة أفدنة والباقي وقدره احد عشر فدانا نزعت الدائنة ملكيته منها ورسا عليها مزادها كما هو ثابت من دعوى نزاع الملكية رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٠ وبذلك جاء الحكم مخالفا للثابت في الأوراق — هذا إلى أن المحكمة

اتخذت من صفة القرابة دلائل مختلفتين فرأت في قرابة شهود الاثبات للمدين وللمطعون ضدهم ما يدعوها إلى الأخذ بأقوالهم قولاً منها إن تلك القرابة مدعاة إلى معرفتهم لحقيقة أمر المدين بينما أطرحت أقوال شهود النفي^٩ لقرابتهما بالطاعن قولاً منها إن تلك القرابة مدعاة للجمالة وبذلك جاءت أسباب حكمها متهاترة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله فانها لا تكون بعد ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم من طريق الاستنباط — كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتفندها — إذ أن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني لأطراح هذه القرائن وتلك المستندات . أما النعي على الحكم لاتخاذ من صفة القرابة دلائل مختلفتين فانه لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لشهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى "غير تلك التي أخذ بها الحكم ولما كان تقدير أقوال الشهود مرهوناً بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي اليه مدلولها — لما كان ذلك، فان كل^{١٠} يشير الطاعن بالأسباب الثالث والرابع والسادس لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . أما ما يشير بالسبب الخامس من أن الشهود الذين صدقتهم المحكمة ذكروا بيانا غير صحيح عن الأطباء التي تصرف فيها المطعون ضده السابع فانه غير منتج لعدم تأثير هذا البيان في قضاء الحكم ومن ثم يكون النعي بهذه الأسباب جميعها على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في الواقع وفي تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق وتناقض أسبابه مع منطوقه وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قرر في أسبابه أن مرقس حنا جرجس المدين قد أشهر افلاسه بحكم صادر من محكمة مصر المختلطة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ مما لا يجوز معه بعد ذلك أن يتصرف بالبيع إلى اسكندر القمص غالى في ١٩ من مارس سنة ١٩٣٦ لتعلق حق الدائنين بهذه الأتيان — في حين إن الثابت أن تصرف المدين إلى اسكندر القمص غالى حصل بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ أى قبل صدور الحكم بإشهار الافلاس هذا إلى أن الحكم

المطعون فيه قد أعمل أثر حكم الإفلاس بالنسبة للدين بتقريره عدم جواز التصرف الصادر منه إلى اسكندر القمص غالى بينما لم يعمل أثر ذلك الحكم فى حق المطعون ضدهم الستة الأول حين وجهوا اجراءات نزع الملكية إلى المدين دون التفليسة مما كان يقتضى الغاء تلك الاجراءات .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن كل ما أورده الحكم المطعون فيه فى شأن حصول التصرف بعد إفلاس المدين إنما كان كما صرح الحكم نفسه فى أسبابه زائدا على حاجة الدعوى وبعد أن استكمل الحكم أدلته واستقر قضاؤه على الغاء الحكم المستأنف على أساس أن الطاعن قد اشترى من شخص يعلم أنه غير مالك للعقار المبيع ومن ثم فهما كان فى هذا الزيد من خطأ فلا أثر له فى النتيجة التى انتهى إليها الحكم وبالتالى يكون النعى به غير متبع .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

بإدارة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ،
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(٨٦)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . ”الطعن فى الأحكام“ . ”الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع“ .
مسئولية . ”المسئولية التقصيرية“ . تعويض .

قضاء الحكم الاستثنائى فى أسبابه المنصاة بالمنطوق بوقوع خطأ من الطاعن ومسئوليته
عن تعويض الضرر الذى ترتب على عمله غير المشروع . فصل بصفة قطعية فى شق من
الموضوع وإنهاء الخصومة فى شأنه . جواز الطعن فيه استقلالاً . عدم الطعن فيه بالنقض
فى الميعاد . الطعن فى هذا الحكم مع الحكم الأخير الصادر بتقدير التعويض . سقوط الحق
فى الطعن فى الحكم الأول .

(ب) استئناف . ”نطاق الاستئناف“ . نقض . ”نطاقه“ . ”ميعاد الطعن“ .

حكم المادة ٤٠٤ : مرافعات استثناء من القواعد العامة فى الطعن فى الأحكام .
وجوب حصر تطبيقه فى نطاق الاستئناف . عدم جواز القياس عليه فى حالة الطعن
بطريق النقض .

(ج) نقض . ”أسباب الطعن“ . ”السبب الجديد“ .

عدم اعتراض الخصم على تقرير الخبير أمام محكمة الموضوع . ما يثيره الطاعن خاصاً
بمخروج الخبير عن مأموريته المحددة . سبب جديد لا يقبل الطعن به على الحكم
بطريق النقض .

(د) تعويض . ”عناصر التعويض عن العمل غير المشروع“ . ”تفويت
الفرصة“ .

تفويت الفرصة فى الكسب أمر محقق يجب التعويض عنه عند تقدير التعويض
عن العمل غير المشروع .

(هـ) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير التعويض الجابر للضرر" . تعويض .
"تقديره" . مسئولية .

بيان الحكم عناصر الضرر . تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر من سلطة محكمة الموضوع .

١ — إذا كان الحكم الاستثنائي بنسب خبير لتصفية الحساب بين طرفي الدعوى قد قطع في أسبابه المتصلة بالمنطوق بوقوع خطأ من جانب البنك الطاعن لاتخاذ إجراءات باطلة في بيع الأسهم المرهونة وبمسئوليته عن تعويض الضرر الذي لحق المطعون ضده بسبب هذا العمل غير المشروع وقد اقتصر الحكم الصادر بعد ذلك على تقدير مبلغ التعويض المستحق للمطعون ضده متقيداً في تقرير مسئولية البنك الطاعن بما قضى به الحكم الأول ، فإن هذا الحكم الأول يكون قد فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع كان مثار نزاع من الخصوم وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للحكمة إعادة النظر فيه ومن ثم يجوز الطعن فيه على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات لاشتماله على قضاء في الموضوع . فإذا كان هذا الحكم قد صدر في ٢٧/١/١٩٥٩ فإن ميعاد الطعن بالنقض يكون بالتطبيق لنص المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بالقانون المذكور في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ فإذا كان الطاعن لم يطعن فيه إلا مع الحكم الأخير الصادر في الاستئناف في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ فإن حقه في الطعن في الحكم الأول يكون قد سقط وفقاً للمادة ٣٨١ مرافعات .

٢ — لم ترد المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب الثاني عشر المخصص للأحكام العامة بطرق الطعن في الأحكام وإنما وردت في الفصل الثالث المعد للاستئناف ولم يرد لها نظير في الأحكام الخاصة بالنقض سواء في قانون المرافعات أو في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإذا كان حكم تلك المادة وهو استثناء من القواعد العامة المقررة للطعن في الأحكام نانه يجب حصر تطبيقه في نطاق الاستئناف ولا يجوز القياس عليه في حالة الطعن بطريق النقض .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في تقريراته أن الطاعن لم يبد اعتراضا ما على تقرير الخبير ولم يقدم الطاعن من جانبه إلى محكمة النقض ما ينقض قول الحكم في هذا الشأن ويدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بخروج الخبير عن المأمورية التي حددتها له المحكمة فإن كل ما يثيره الطاعن في سبب الطعن خاصا بهذا الخروج يكون سببا جديدا لا يقبل الطعن به على الحكم .

٤ — ليس في القانون ما يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للضرر من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

٥ — متى كان الحكم قد بين عناصر الضرر الذي لحق المطعون ضده فإن تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر هو من سلطة قاضي الموضوع مادام لا يوجد في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بعقد تاريخه ١٩٤٦/٥/١٥ قبل البنك الطاعن فتح اعتماد بحساب جار للمطعون ضده بضمان قراطيس مالية أودعها لديه هذا الأخير على سبيل الرهن ونص في هذا العقد على أنه يجب أن تغطي قيمة هذه القراطيس بحسب سعرها في البورصة ٥٠٪ من الرصيد المدين للحساب على الأقل فإذا انخفضت قيمتها عن هذا الحد يلتزم المطعون ضده بأن يدفع الفرق نقدا أو يقدم ضمانا تكميلا فإن لم يفعل يكون للبنك الحق في بيع الأوراق المالية المرهونة بالكيفية المبينة في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط واقتضاء دينه بالأولوية من الناتج من البيع — وقد أخذ المطعون ضده في سحب مبالغ من هذا الاعتماد حتى بلغ رصيده المدين

(٢-٤-٢)

في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ حسب كشف البنك مبلغ ١٦٠٦ ج و ٥٥٠ م وإذا كانت الأوراق المالية المرهونة قد انخفض سعرها حتى أصبحت قيمتها لا تغطي نصف هذا المبلغ فقد أرسل البنك إلى المطعون ضده بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣ خطابا مسجلا يطلب إليه فيه تسوية حسابه في ظرف ثلاثة أيام وإلا أضطر لتنفيذ شروط العقد ولما لم يستجب المطعون ضده إلى هذا الطلب استصدر البنك في ٢٢ من الشهر المذكور أمرا من قاضي الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية بتقدير مطلوبه مؤقتا بمبلغ ١٦٥٦ ج و ٩٥٥ م وبتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير وفاء لهذا المبلغ وملحقاته القانونية تحت يد بنك مصر والشركة المصرية لتجفيف الخضروات وتحديد جلسة لنظر الموضوع وقام البنك في ٢٧ من ذات الشهر بإعلان المحجوز لديهما بتوقيع هذا الحجز كما أعلن مدينه المطعون ضده به وبتاريخ الجلسة التي حددت لنظر طلب الدين وصحة الحجز وقد قيدت هذه الدعوى برقم ٢٨٤١ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة وأثناء سيرها استصدر البنك الطاعن في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أمرا من قاضي الأمور الوقتية ببيع خمسمائة سهم من أسهم الشركة المصرية لتجفيف الخضروات المرهونة لديه على أن يتم البيع بمعرفة لجنة البورصة وبالمزاد العلني بعد اتخاذ إجراءات النشر القانونية وتسليمه الناتج من البيع وبتاريخ ١٩ من الشهر المذكور قام البنك بإعلان مدينه بأن اللجنة حددت للبيع يوم ٢٤ من هذا الشهر وقد تم البيع في اليوم المذكور بسعر يتراوح ما بين ١٤٤ و ١٥٣ قرشا للسهم الواحد وبلغ صافي الناتج من البيع بعد خصم المصاريف والعمولة وقدرهما (٢٥ ج و ٢١٠ م) مبلغ ٧٢٠ ج و ٧٩٠ م وبعد أن حصل البنك على هذا المبلغ عدل طلباته في دعواه إلى طلب إلزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ١٠١٢ ج و ٥١٠ م مع الفوائد بواقع ٧٪ ابتداء من ١٥/٢/١٩٥٤ حتى السداد - ولم يتمسك في مذكرته الختامية بطلب صحة الحجز - وطلب المطعون ضده رفض الدعوى ووجهه بجلسة ١٩٥٦/٣/٧ دعوى فرعية إلى البنك الطاعن طلب فيها إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٧٤٧ ج و ٦٥٦ م تأسيسا على أن مجموع المبالغ التي سحبها وفوائدها المتفق عليها بلغ حسب تقدير الخبير الذي كانت قد ندبته المحكمة ٤٣٧٤ ج و ٣٤٤ م سدد منه ٢٨١١ ج قبل رفع الدعوى باقرار البنك يضاف إلى ذلك مبلغ ٣٣١١ ج القيمة الحقيقية لأسهمه التي باعها البنك بإجراءات مخالفة للقانون وبأقل من سعرها الحقيقي ومجموع هذين المبلغين ٦١٢٢ ج وبذلك يكون البنك قد

اقتضى منه ما يزيد على مطلوبه بمقدار المبلغ الذى رفع به دعواه الفرعية وبتاريخ ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية : (أولا) فى الدعوى الأصلية بالزام المطعون ضده بأن يدفع للبنك الطاعن مبلغ ١٠١٢ ج ٤٥١ م وفوائده القانونية بواقع ٧ ٪ من أول يناير سنة ١٩٥٥ حتى تمام الوفاء والمصروفات المناسبة . (ثانيا) فى الدعوى الفرعية برفضها وإلزام رافعها (المطعون ضده) ... بمصروفاتها . وقد أستاذف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه بجدولها برقم ٣٤٥ سنة ٧٤ ق وطلب فيه إلغاء الحكم المستأنف والحكم له بطلباته فى دعواه الفرعية ورفض الدعوى الأصلية وأسس استئنافه على أن الإجراءات التى اتخذها البنك لبيع الأسهم المرهونة هى إجراءات باطلة لمخالفتها للقانون الذى يوجب حصول البيع بالكيفية المنصوص عنها فى قانون المرافعات دون تلك المبينة فى قانون التجارة ما دام القرض المضمون بالرهن مدنيا وليس تجاريا وأن البنك باتخاذ هذه الإجراءات الباطلة قد ارتكب خطأ يستوجب تعويضه عما لحقه من ضرر بسبب بيع الأسهم بأقل من سعرها الحقيقى ولدى نظر هذا الاستئناف رفع البنك الطاعن استئنافا فرعيا بمذكرة طلب فيها رفض الاستئناف الأصيل وتعديل الحكم المستأنف بجعل المبلغ المقضى له به ١١٥١ ج ١٧١ م وفوائده التعاقدية مجمدة شهريا وبتاريخ ٢٧/١/١٩٥٩ أصدرت محكمة الاستئناف حكما حضوريا قطعت فى أسبابه (أولا) بأحقية البنك فى تقاضى فوائد مركبة من المطعون ضده على حسابه الجارى (ثانيا) بخطأ البنك فى إتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى قانون التجارة لبيع الأسهم المرهونة وبأحقية المطعون ضده فى تعويضه عن الأضرار التى لحقته بسبب إتخاذ هذه الاجراءات التى اعتبرتها المحكمة باطلة — وأسست المحكمة قضاءها بمسئولية البنك على أنه وقد ثبت لها أن المطعون ضده لم يقدم الأسهم تأمينا لعمل تجارى فان الحساب الجارى المضمون بهذا الرهن يكون عملا مدنيا بالنسبة اليه مما كان يستوجب أن يتبع فى بيع الأسهم المرهونة الاجراءات المنصوص عليها فى الفصل الثالث من الباب الثانى من قانون المرافعات دون الاجراءات المبينة فى قانون التجارة وأنه لا عبرة بقبول المطعون ضده فى العقد بيع هذه الأسهم بالاجراءات الواردة فى هذا القانون الأخير لأن اجراءات التنفيذ من قواعد النظام العام التى لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وانتهت المحكمة فى منطق حكمها هذا الى إعادة

المأمورية الى مكتب الخبراء الحكوميين لتعديل تصفية الحساب بين الطرفين على أساس نتيجة ما يجريه من تحقيق لبيان قيمة أرباح الأسهم التي باعها البنك بطريق مخالف للقانون من تاريخ البيع حتى يوم صدور ذلك الحكم وبيان سعر السهم في هذا التاريخ وهل يزيد أو ينقص عن السعر الذي بيع به — وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠ في الاستئنافين الأصلي والفرعي بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون ضده بأن يدفع للبنك الطاعن مبلغ ٢٨٩ ج و ٣٤٧ م والمصروفات المناسبة عن الدرجتين مع المقاصة في أتعاب المحاماة — وبتاريخ ١٤/٤/١٩٦٠ طعن البنك في هذا الحكم الأخير بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة إتهمت فيها الى أنها ترى رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٢٤/١١/١٩٦٣ إحالته الى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينعي الطاعن في السببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده للتعويض الذي قرره له وخصمه من دين البنك الطاعن في ذمته على أن هذا البنك قد أخطأ باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون التجارة في بيع الأسهم المرهونة وأن هذه الإجراءات وقعت باطلة لمخالفتها للقانون الذي يقضى باتباع الإجراءات المبينة في قانون المرافعات ، هذا في حين أن المطعون ضده قد قبل صراحة في العقد أن يكون بيع أسهمه المرهونة بالكيفية المبينة في قانون التجارة وقد تمت إجراءات البيع جميعها في مواجهته وبأمر من قاضي الأمور الوقية ولم يشبها خفاء أو غش ولم يطعن المطعون ضده في هذا الأمر على الرغم من أن باب الطعن فيه كان مفتوحاً أمامه مما يفيد قبوله الصريح له وللإجراءات التي أذن باتباعها في بيع الأسهم ويجعل لذلك الأمر حجية الشيء المحكوم فيه وأنه ما دام البنك الطاعن قد استعمل حقاً له مشروعاً ومقرراً له في العقد ولم يلجأ لهذه الإجراءات بقصد الكيد للمطعون ضده وإنما لمجرد الحصول على دينه بعد أن امتنع المدين عن الوفاء به فإنه لا يلتزم بأي تعويض ولو شاب تلك الإجراءات بطلان لمخالفتها للنظام العام ، هذا إلى أن المطعون ضده قد التزم في عملية ذات صفة تجارية وقبل

صراحة في العقد خضوعه لأحكام قانون التجارة على اعتبار أن الدين الذي فتح له به الحساب الجارى كان لغرض تجارى فاذا هو استعمل هذا القرض بعد ذلك في أغراض مدنية فليس له أن يتحلل من أحكام هذا القانون ويكون قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الاجراءات التى اتبعت في بيع الأسهم المرهونة مخالفا للعقد الذى هو شريعة المتعاقدين ومخالفا أيضا للقانون .

وحيث إنه لما كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ هو الذى قطع في أسبابه المتصلة بالمنطوق بوقوع الخطأ من جانب البنك الطاعن لاتخاذ اجراءات باطلة في بيع الأسهم المرهونة وبمستوليته عن تعويض الضرر الذى لحق المطعون ضده بسبب هذا العمل غير المشروع وقد اقتصر الحكم الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ على تقدير مبلغ التعويض المستحق للمطعون ضده متقيدا في تقرير مسئولية البنك الطاعن بما قضى به الحكم الأول بصفة قطعية من قيامها . لما كان ذلك، فإن النعى الوارد بالسببين المتقدمين يكون بجميع ما تضمنه موجهها إلى الحكم الصادر في ٢٧/١/١٩٥٩ وإذ كان هذا الحكم بما قطع به في أسبابه من قيام مسئولية الطاعن على النحو الوارد فيه يكون قد فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الخصوم وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه فإن هذا الحكم يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات لإشتماله على قضاء في الموضوع ولما كان ذلك الحكم قد صدر حضوريا في ٢٧/١/١٩٥٩ فإن ميعاد الطعن فيه بالنقض يكون بالتطبيق لنص المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — ثلاثين يوما من تاريخ العمل بالقانون المذكور وهو ٢١/٢/١٩٥٩ وإذ كان البنك الطاعن لم يطعن فيه إلا بالطعن الحالى الذى قرر به في ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ فإن حقه في الطعن فيه يكون قد سقط طبقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات وبالتالي يكون النعى بالسببين الأول والرابع الموجه لهذا الحكم غير مقبول . ولا يجوز الاستناد إلى المادة ٤٠٤ من هذا القانون في القول بإجازة الطعن في ذلك الحكم مع الحكم الأخير الصادر في موضوع الدعوى ولو بعد فوات ميعاد الطعن بالنسبة للحكم

الأول ذلك أنه حتى لو صح الرأي القائل بأن نص تلك المادة ينطبق على جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ولو اشتملت على قضاء موضوعي — وهو الرأي الذي لم تأخذه به هذه المحكمة في قضائها السابق — فإن المادة ٤٠٤ لم ترد في الفصل الأول من الباب الثاني عشر المخصص "للأحكام العامة" لطرق الطعن في الأحكام وإنما وردت في الفصل الثالث المعدل للاستئناف ولم يرد لها نظير في الأحكام الخاصة بالنقض سواء في قانون المرافعات أو في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإذا كان حكم تلك المادة هو استثناء من القواعد العامة المقررة للطعن في الأحكام فإنه يجب حصر تطبيقه في نطاق الاستئناف ولا يجوز القياس عليه في حالة الطعن بطريق النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب ذلك أن محكمة الاستئناف قد حصرت في حكمها الصادر في ١٩٥٩/١/٢٧ مأمورية الخبير الذي ندبته في أمرين (الأول) التعرف على أرباح الأسهم التي باعها البنك في المدة منذ تاريخ بيعها حتى يوم صدور ذلك الحكم (والثاني) بيان سعر السهم الواحد منها في اليوم المذكور ، أي يوم ١٩٥٩/١/٢٧ — وقد باشر الخبير مأموريته وانتهى في تقريره إلى أنه لم توزع أرباح لتلك الأسهم في المدة آنفة الذكر وأن سعر السهم الواحد منها كان في يوم ١٩٥٩/١/٢٦ وهو اليوم السابق لصدور الحكم مائة وتسعين قرشا — إلا أن الخبير لم يقف عند هذا الحد بل تجاوز حدود المأمورية التي رسمتها له المحكمة فراح يفسر ما ورد بأسباب الحكم تفسيراً خاطئاً بقوله إن المحكمة قصدت إلى أن تحدد لبيان الأسعار فترة تتحصر بين تاريخ بيع الأسهم بيعا جبريا وبين تاريخ صدور حكمها وأنها رأت أن تحدد فرص البيع التي كان البنك الطاعن سببا في إضاعتها على المطعون ضده بسبب إجراءات البيع الباطلة — وتأسيسا على هذا التفسير الخاطئ اعتبر الخبير أن تعويض الضرر الذي لحق المطعون ضده يكون باحتساب سعر البيع على أساس متوسط أعلى سعر بلغه السهم في سنة ١٩٥٤ وهو ٢٦٨ قرشا حيث حرم المطعون ضده — في رأيه — من فرصة البيع بهذا السعر ، وعلى الرغم مما في هذه النتيجة التي انتهى إليها الخبير من شذوذ وخروج

على حدود مأموريته فإن الحكم المطعون فيه قد اعتمدها وأخذ بها بغير تبرير ما سوى قوله إن الخبير اتخذ سبيلا قويا في ابجاثه وفي تنفيذ الحكم الذي حدد مهمته . وإذا كان الحكم لم يبين ما هو ذلك السبيل القويم الذي سلكه الخبير كما لم يفصح عن الأسباب التي دعت المحكمة إلى العدول عما سبق أن قرره في حكمها القاضي بتدب الخبير من أن يكون الأساس في احتساب ثمن بيع الأسهم هو سعرها في يوم صدور ذلك الحكم — وجعل هذا الأساس هو متوسط أعلى سعر بلغه السهم في المدة من تاريخ البيع حتى تاريخ ذلك الحكم — فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسيب .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في تقريراته أن الطاعن لم يبد اعتراضا ما على تقرير الخبير وكان الطاعن لم يقدم من جانبه إلى محكمة النقض ما ينقض قول الحكم في هذا الشأن ويدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بخروج الخبير عن المأمورية التي حددتها له المحكمة فإن كل ما يشير به الطاعن في هذا السبب خاصا بهذا الخروج يكون سببا جديدا لا يقبل الطعن به على الحكم — أما ما يعيه الطاعن على هذا الحكم من عدوله عن الأساس الذي قرره المحكمة لتقدير التعويض في حكمها القاضي بتعيين الخبير ومن قصوره في تبرير هذا العدول وتبرير أخذه بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير فإن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم الصادر في ١٩٥٩/١/٢٧ بتعيين الخبير أن محكمة الاستئناف بعد أن قطعت في أسبابه بمسئولية البنك قالت ” وبما أن المستأنف (المطعون ضده) محق في طلب تعويضه عما حصل له من اضرار وأن المحكمة في تقدير ذلك ترى بادی الرأي إعادة المأمورية إلى الخبير لتقدير هذا الضرر على أساس ما فاتته من كسب من ريع هذه الأسهم وما لحقه من ضرر من ارتفاع سعرها عن السعر الذي بيعت به “ ثم حددت المحكمة في منطوق حكمها هذا مأمورية الخبير على الوجه الآتي ” تعديل تصفية الحساب بين الطرفين على أساس نتيجة ما يجريه الخبير من تحقيق لبيان قيمة أرباح الأسهم التي باعها البنك بطريق مخالف للقانون من تاريخ البيع حتى اليوم وذلك بالانتقال إلى مركز الشركة الخاصة بهذه الأسهم والاطلاع على دفاتها لبيان ذلك وبيان سعر السهم الآن وهل هو يزيد أو ينقص عن السعر الذي بيع به “ —

ومن هذا يبين أن محكمة الاستئناف قررت في أسباب حكمها هذا أحقية المطعون ضده في تعويضه عن الأضرار التي لحقت به بسبب بيع أسهمه بطريق مخالف للقانون وذكرت أن من بين عناصر الضرر الواجب جبره ما ضاع على المطعون ضده نتيجة ارتفاع سعر أسهمه عن السعر الذي باعها به البنك — وإذا كانت المحكمة قد عهدت إلى الخبير فإيعاها إليه به بيان سعر السهم وقت صدور الحكم القاضي بنسبه إلا أنها لم تصرح في أسباب هذا الحكم أو في منطوقه باتخاذها هذا السعر أساساً لتقدير ثمن الأسهم المباعة فإذا رأت المحكمة بعد أن قدم الخبير تقريره الأخذ بما انتهى إليه من أن جبر الضرر الذي لحق المطعون ضده يتحقق باحتساب سعر بيع الأسهم على أساس متوسط الأسعار التي تم التعامل بها في سنة ١٩٥٤ وهي السنة التالية للسنة التي تم فيها البيع فإن ذلك من المحكمة لا يعتبر عدولاً عما سبق أن قررت في حكمها القاضي بنسب الخبير كما أنها وقد ذكرت في أسباب حكمها الأخير أن المطعون ضده أقر الأسس التي قام عليها تقرير الخبير وأن الطاعن لم يحضر ولم يبد اعتراضاً على هذا التقرير وأنها ترى أن الخبير قد اتخذ سبيلاً قوياً في أبحاثه وفي تنفيذ الحكم الذي حدد مهمته — وذلك بعد أن بينت ماهية الأبحاث التي أجراها الخبير وما أسفرت عنه فإن ذلك من المحكمة يكفي لحمل قضائها باعتماد النتيجة التي انتهى إليها الخبير ومن ثم يكون النعي على حكمها بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ أسس تقديره للتعويض على متوسط أعلى سعر بلغه السهم خلال السنوات من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٩ وبذلك يكون قد هياً للمطعون ضده الفرصة للاستفادة من ظروف لا تدخل له فيها وقرر له كسباً مبناه مجرد الحظ ولاحق له في الإفادة منه وتقدير التعويض على هذا النحو فيه خروج على القواعد المتعارف عليها في تأسيس التعويض والتي توجب تقديره — لو صح أن للمطعون ضده حقاً فيه — على أساس اختلاف سعر السهم يوم البيع عن السعر الذي بيع به فعلاً .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد بين عناصر الضرر الذى لحق المطعون ضده فإن تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر هو من سلطة قاضى الموضوع ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه كما أن القانون لا يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما كان للضرر من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٨٧)

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٠ قضائية :

ارتفاق . ” حقوق الارتفاق التبادلية “ . ” التنازل عن حقوق الارتفاق “ .
التزام . ” سبب الالتزام “ .

في حقوق الارتفاق انتبادلية سبب التزام مالك العقار باحترام حق الارتفاق المقرر على عقاره
لمصلحة عقار آخر هو التزام مالك هذا العقار الآخر باحترام الارتفاق المقابل لمصلحة مالك العقار
الأول . خروج أيهما عن التزامه إسقاط لحقه في التزام جاره مالك العقار الآخر . التنازل عن حقوق
الارتفاق يجوز أن يكون صراحة أو ضمنا .

في حقوق الارتفاق التبادلية يكون سبب التزام مالك العقار باحترام
حق الارتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار آخر هو التزام مالك هذا العقار الآخر
باحترام الارتفاق المقابل المقرر لمصلحة مالك العقار الأول فإذا خرج أيهما عن
الالتزام المفروض عليه وخالف شروط عقده أو قيوده فإنه يكون قد أسقط حقه
في إلزام جاره مالك العقار الآخر بتنفيذ التزامه الذى يغدو بلا سبب والتنازل
عن حقوق الارتفاق — كما يكون صريحا — يجوز أن يكون ضمنيا إذ لم يشترط
القانون لتحقيقه صورة معينة (١) .

(١) نقض ١٩٦٤/٥/٢٨ فى الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ ق بمجموعة المكتب الفنى من ١٥
ص ٧٥٨ ونقض ١٩٦٢/١/٢٥ بمجموعة المكتب الفنى من ١٣ ص ٩٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن المطعون عليه الأول بصفته أقام على الطاعن والمطعون عليها الثانية الدعوى رقم ٣٣ سنة ١٩٥١ مدنى كلى سواهج طلب فيها الحكم بإزالة المباني التي أحدثها أو أحدثها أحدهما على قطعة الأرض الميينة بصحيفة تلك الدعوى وقال في بيان دعواه إنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٠ من مايو سنة ١٩٢١ ومسجل في ١١ من مايو سنة ١٩٢٣ اشترت كنيسة نهضة القداسة التي يمثلها المطعون عليه الأول من المطعون عليها الثانية نصف قطعة أرض مسطحها ١٤٠٠ متر واشترط في العقد أن تترك المشتري عند البناء مسافة قدرها متر ونصف بطول الجهة البحرية وأن تترك البائعة أو من يتلقى حق الملكية عنها قدرا مساويا لهذه المسافة من الجهة القبلية ولما كان الطاعن وقد آلت إليه ملكية بعض باقى القطعة من البائعة المذكورة خالف هذا الشرط في المباني التي أقامها - بينما قامت الكنيسة من جانبها بتنفيذه فقد قام المطعون عليه الأول بوصفه ممثلا للكنيسة بإصدار الطاعن والبائعة له "المطعون عليها الثانية" بتنفيذ هذا الشرط ولما لم يفعلا رفع عليهما هذه الدعوى بطلباته السابقة - دفع الطاعن الدعوى بأن الكنيسة لم تراعى قيود البناء التي فرضها عقد شرائها إذ أقامت سورا على المسافة التي تعهدت بتركها فلا يجوز لها بعد ذلك أن تطالبه باحترام الشرط الوارد في عقد البيع الصادر إليه من البائعة الأصلية، هذا علاوة على أنه قد قام بالبناء على نهاية ملكه بالاتفاق بينه وبين المطعون عليه الأول بصفته . وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بنسب خير لبيان ما إذا كان الطاعن قد بنى في المسافة الممنوع عليه البناء فيها وفقا لعقد شرائه من المطعون عليها الثانية ووصف هذه المباني وما تكلفته والأضرار التي تلحقه من إزالتها - وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة الدرجة الأولى في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ بإلزام الطاعن بإزالة المباني التي أحدثها بطول قطعة الأرض

المشترأة بعقده المؤرخ في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ من الجهة القبلية بعرض متر ونصف. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٠ سنة ٣٤ قضائية أسيوط - و بجلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ورأت النيابة في مذكرتها تقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٤ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة و بالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وقصوره في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن عدم تنفيذ الكنيسة لما تعهدت به باقامتها سورا على نهاية ملكها دون أن تترك المسافة المتفق عليها - يجعله في حل من عدم تنفيذ ما التزم به من ناحيته . كما تمسك أيضا بأن اتفاقا تم بينه وبين الكنيسة على أن يبني كل منهما على نهاية ملكه بما يعتبر تعديلا للعقد وطلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات حصول هذا الاتفاق - ولم يأخذ الحكم الابتدائي ولا الحكم المطعون فيه بدفاعه آنف الذكر ورد الحكم الأول على الشق الأول من هذا الدفاع بأنه إذا صح اعتبار إقامة السور خروجاً عما التزم به المطعون عليه الأول فإن ذلك لا يبيح للطاعن أن ينحل هو الآخر بالتزامه بل إن له بدوره أن يطالب بإزالة المباني المخالفة - وقد قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه وأضاف إليها أن إقامة الكنيسة للسور لا يعتبر نقضا للقيود التي فرضت على كل عقار لمصلحة الآخر كما وأضاف رداً على الشق الآخر من الدفاع المتضمن حصول الاتفاق سالف الذكر بأن ما قرره الطاعن أمام الخبير المتدب في الدعوى من أنه أقام البناء بعد أن أقامت الكنيسة السور ينفي حصول الاتفاق المدعى به ويرى الطاعن أن هذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه في أطراح دفاعه آنف الذكر بشقيه ينطوي على مخالفة للقانون وقصور في التسبيب ذلك أن التزام الكنيسة بمراعاة قيود البناء المتفق عليها كان هو السبب في التزامه هو بمراعاة هذه القيود فإذا ما أخلت الكنيسة بالتزامها فإن ذلك يجعله في حل من احترام تعهده أما ما أضافه الحكم المطعون فيه من أن إقامة الكنيسة للسور لا يعتبر نقضا منها للقيود التي فرضت على كل عقار لمصلحة الآخر فإنه قول يشوبه القصور لأن الحكم لم يبين علة عدم اعتباره هذه المخالفة نقضا للقيود التي التزمت بها الكنيسة كذلك فإن ما رد به

الحكم المطعون فيه على دفاعه المتضمن سبق حصول اتفاق بينه وبين الكنيسة على مخالفة تلك القيود هذا الرد هو الآخر قاصر لأن قول الطاعن أمام خبير الدعوى بأنه أقام البناء بعد أن أقامت الكنيسة السور لا ينفي بتاتا حصول الاتفاق الذي ادعاه .

وحيث إن هذا النعى شديد في شقيه ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه في أسبابه أنه بعد أن كيف القيود والاشتراطات المقررة على عقار كل من الطاعن والمطعون عليه الأول بصفته بأنها حقوق ارتفاق تبادلية روعي في التزامها منفعة العقارين قال الحكم "وبما أنه يبين من الاطلاع على تقرير الخبير أن المدعى عليه الثاني (الطاعن) بعد أن التزم بماتعهده وترك فضاء قدره متران على طول قطعة الأرض التي اشتراها عاد وأقام بناء على هذا الفضاء أوصله بالبناء الأصلي وهو ما لم ينكره المدعى عليه (الطاعن) بل اعترف به ومن ثم يكون قد خالف ما التزم به وما التزمت به من نقلت اليه ملكية الأرض من ترك فضاء قدره متران — ويتعين من أجل ذلك انزال حكم القانون عليه إذا ما توافرت شروطه ولا يحول دون ذلك قوله إن المدعى قد خالف بدوره ما التزم به وأقام حول أرضه سورا لأنه حتى لو صح أن إقامة السور من جانب المدعى يعتبر خروجا على ما التزم به بموجب العقد وتعديا على حق الارتفاق المقرر لأرض المدعى عليه على عقار المدعى (المطعون عليه الأول) فإن هذا لا يعتبر مبرا لكي ينحل بدوره بالتزامه ويعتدى على حق الارتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار المدعى (المطعون عليه الأول) بل كان عليه إذا ما رأى في فعل المدعى تعديا على حقه أن يطلب بدوره التزامه بأن يحترم تعهده ويزيل البناء المخالف لا أن يخرج بدوره عن التزامه " وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب وزاد عليها قوله " كما أن إقامة الكنيسة للسور لا يعتبر نقضا للقيود التي فرضت على كل عقار لمصلحة الآخر " وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه ينطوي على مخالفة للقانون وقصور في التسبيب ذلك أنه من المقرر أنه في حقوق الارتفاق الاتفاقية المتبادلة يكون سبب التزام مالك العقار باحترام حق الارتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار آخر هو التزام مالك هذا العقار الآخر باحترام الارتفاق المقابل المقرر لمصلحة مالك العقار الأول ، فاذا خرج

أيهما عن الالتزام المفروض عليه وخالف شروط عقده أو قيوده فانه يكون قد أسقط حقه في الزام جاره مالك العقار الآخر بتنفيذ التزاه الذي يغدو بلا سبب، والتنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضميا إذ القانون لم يشترط لتحقيقه صورة معينة — لما كان ذلك، فان الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون فيما قرره ردا على دفاع الطاعن في هذا الخصوص من أن إقامة الكنيسة للسور بالمخالفة لقيود البناء التي التزمت بها لا يعتبر مبررا لإخلال الطاعن بدوره بتعهدده — كذلك فان الحكم المطعون فيه قد جاء قاصر البيان فيما قرره من أن إقامة الكنيسة للسور لا يعتبر نقضا للقيود التي فرضت على كل عقار لمصلحة العقار الآخر إذ لم يبين ما إذا كان هذا السور قد أقيم على المنطقة المحظور البناء فيها أم لا وإذا كان قد أقيم فعلا على هذه المنطقة فما هو سند الحكم في عدم اعتباره ذلك نقضا للقيود المتفق عليها كما جاء الحكم مشوبا بالقصور أيضا فيما قرره ردا على دفاع الطاعن المتضمن سبق حصول اتفاق بينه وبين الكنيسة على إقامة مبانيه على النحو الذي أقيمت به إذ أن استناد الحكم إلى ما قرره الطاعن أمام الخبير من أنه أقام البناء بعد أن أقامت الكنيسة السور — هذا القول ليس من شأنه أن يؤدي عقلا إلى نفى حصول الاتفاق المدعى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بايع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، وعباس
حلي عبد الجواد .

(٨٨)

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) [نقض . "ميعاد الطعن بالنقض" . "مبدأ الميعاد" .

احتساب ميعاد الطعن بالنقض من تاريخ الحكم إذا كان حضوريا .
ثبت أن الطاعن لم يخبر بالجهة المحددة لنظر الاستئناف المرفوع ضده . صدور
الحكم المطعون فيه ضده بغير علمه . ميعاد الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يبدأ
إلا من تاريخ علمه به .

(ب) بطلان . استئناف . "إخطار الخصوم بجلسته نظر الاستئناف" .

إيجاب المادة ٤٠٨ مرافعات — قبل إلغائها — إخطار الخصوم
بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . صدور الحكم دون ثبوت حصول هذا الإخطار .
بطلان .

١ — إذ نص المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
على أن ميعاد الطعن بالنقض يبدأ من تاريخ الحكم إذا كان حضوريا فقد
كان ذلك على تقدير منه أن الخصم الذي صدر ضده الحكم على علم بالخصومة
وما اتخذ فيها من اجراءات فاذا ثبت أنه لم يخبر بالجلسة التي حددت لنظر
الاستئناف المرفوع ضده فلم يحضر فيها وصدر الحكم في هذا الاستئناف بغير
علمه فان ميعاد الطعن في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ علمه به .

٢ — تنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات قبل إلغائها على أنه بعد إيداع
تقرير العضو المقرر يعين رئيس المحكمة الجلسة التي تنظر فيها القضية ويخبر

قلم الكتاب المصوم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل بخطاب موصى عليه . وقد تونى المشرع بهذا النص ضرورة إخطار المصوم بالجلسة حتى يتمكن من ابداء دفاعه بها من لم يكن قد قدم مذكرة أثناء التحضير ولكي يتمكن من قام بهذا الاجراء من استكمال دفاعه بالجلسة هذا الدفاع الذى يقوم على المرافعة الشفوية إلى جانب المذكرات المكتوبة . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد أصدرت حكما المطعون فيه دون التحقق من ثبوت اخطار الطاعن بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الاستئناف أمام المحكمة فإن هذا الحكم يكون باطلا مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٢٠ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة على المطعون ضده بصفته عضو مجلس الإدارة المتدب لصندوق التأمين الخاص بضباط القوات المسلحة طلب فيها إلزامه بصفته بأن يدفع له مبلغ ٩٤٥ جنيها قيمة بوليصة التأمين على الحياة رقم ٩٨١ والأرباح المستحقة له عنها . وفى ١٩٥٨/٥/٣١ حكمت المحكمة للطاعن بطلباته السابقة فأقام المطعون ضده بصفته الاستئناف رقم ٧٦٠ سنة ٧٥ ق القاهرة بعريضة قدمها إلى قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة وأعلنها فى ١٩٥٨/٦/٢٤ إلى الطاعن فى محله المختار وهو مكتب الأستاذ صلاح الدين قوره المحامى بالعجوزة . وبتاريخ ١٩٥٨/٨/١٧ قام الطاعن بإخطار قلم الكتاب بأنه أنهى توكيله للأستاذ صلاح الدين قوره واتخذ له محلا مختارا آخر هو منزل حامد مندور رقم ٩ ب بشارع الجامعة بالجيزة وطلب من قلم الكتاب إخطاره فى هذا العنوان بتاريخ الجلسة التى تحدد لنظر الاستئناف غير أنه بعد أن تم تحضير الاستئناف وحدد نظره أمام المحكمة جلسة ١٩٦٠/٦/١٥ أرسل إليه قلم الكتاب فى ٢ من الشهر المذكور الإخطار بتاريخ هذه الجلسة على عنوان محاميه الأستاذ قوره الذى سبق أن أنهى توكيله وقد رد

هذا الإخطار إلى قلم الكتاب لعدم إمكان تسليمه بسبب ترك المحامي المذكور عمله السابق ونظر الاستئناف بجلسة ١٩٦٠/٦/١٥ وفيها لم يحضر المستأنف عليه (الطاعن) وطلب المستأنف حجز الدعوى للحكم فقررت المحكمة حجزها للحكم بجلسة ١٩٦٠/٦/٣٠ وفي هذه الجلسة الأخيرة حكمت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده وبتاريخ ١٩٦٠/٨/١٦ أعلن هذا الحكم للطاعن في موطنه الأصلي بالإسكندرية برقم ٦١ شارع أيلوريس كامب شيزار - فطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٥ وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٩٦٤/١/١٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان في إجراءاته يجعله معدوماً ذلك أن الطاعن لم يخبر بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الاستئناف طبقاً لما توجبه المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات قبل إلغائها إذ أن قلم الكتاب قام بإرسال هذا الاخبار على عنوان وكيله السابق الأستاذ صلاح قوره المحامي وذلك على الرغم من أن الطاعن سبق أن أخطر هذا القلم بإلغاء توكيله للمحامي المذكور وبتخاذ محلاً مختاراً آخر في القاهرة هو منزل حامد مندور رقم ٩ ب شارع الجامعة بالجيزة . هذا إلى أن ذات الكتاب المرسل إلى هذا الوكيل السابق قد رد إلى قلم الكتاب بغير استلام وقد صدر الحكم المطعون فيه دون أن يمثل الطاعن في أية جلسة أمام محكمة الاستئناف مما يفقد الحكم أحد عناصره الأساسية بحيث يعتبر ليس فقط باطلاً بل منعدياً لا يجوز حججه الشيء المحكوم فيه ومن ثم يجوز التمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض ولو بعد فوات ميعاد الطعن في الحكم ما دام الطاعن لا دخل له في فواته .

وحيث إن الثابت من الأوراق أنه أثناء تحضير الاستئناف بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة غير الطاعن (المستأنف عليه) موطنه المختار الذي أعلن فيه بالحكم وهو مكتب محاميه الأستاذ صلاح قوره واتخذ محلاً مختاراً آخر لدى الأستاذ حامد مندور رقم ٩ ب شارع الجامعة بالجيزة وأخطر قلم كتاب محكمة

استئناف القاهرة بهذا التغير في ١٧/٨/١٩٥٨ وطلب إليه اخطاره في هذا العنوان بتاريخ الجلسة التي تحدد لنظر الاستئناف بسبب أنه ألغى توكيله للأستاذ صلاح قوره — إلا أن قلم الكتاب أرسل إليه الاخطار بتاريخ الجلسة على عنوان الأستاذ صلاح الدين قوره المحامى باعتباره مازال وكلا عن الطاعن وضمن هذا الاخطار أن الاستئناف قد أحيل من التحضير إلى المرافعة وحدد لنظره جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٠ أمام الدائرة الثالثة عشرة وقد رد هذا الخطاب إلى محكمة الاستئناف مؤشرا عليه بعدم إمكان تسليمه بسبب مغادرة المحامى المرسل إليه محل اقامته السابق . وقد نظرت الدعوى بجلسته ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٠ وفيها لم يحضر المستأنف عليه (الطاعن) وحجرت الدعوى للحكم بجلسته ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٠ وفي هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم المطعون فيه — وبين مما تقدم أن الطاعن لم يخبر بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الاستئناف المرفوع ضده ولم يحضر بجلسته المرافعة أمام المحكمة وصدر الحكم المطعون فيه بغير علم منه — ولما كان المشرع إذ نص في المادة السادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن ميعاد الطعن بالنقض يبدأ من تاريخ الحكم إذا كان حضوريا فقد كان ذلك على تقدير منه أن الخصم الذى صدر ضده الحكم على علم بالخصومة وما اتخذ فيها من إجراءات فاذا ثبت أنه لم يخبر بالجلسة التي حددت لنظر الاستئناف المرفوع ضده فلم يحضر فيها وصدر الحكم في هذا الاستئناف بغير علمه فان ميعاد الطعن في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ علمه به ولما كان علم الطاعن بالحكم المطعون فيه لم يتحقق إلا باعلانه به في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٠ فان الطاعن اذ قرر بالطعن فيه بتاريخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ يكون طعنه في الميعاد مستوفيا أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يخبر بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف وكانت المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات قبل الغائها قد نصت على أنه بعد ايداع تقرير العضو المقرر يعين رئيس المحكمة بالجلسة التي تنظر فيها القضية ويخبر قلم الكتاب

الخصوم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل بخطاب موصى عليه ، وكان المشرع قد تونخى بهذا النص ضرورة اخطار الخصوم بالجلسة حتى يتمكن من ابداء دفاعه بها من لم يكن قد قدم مذكرة أثناء التحضير ولكي يتمكن من قام بهذا الاجراء من استكمال دفاعه بالجلسة هذا الدفاع الذى يقوم على المرافعة الشفوية الى جانب المذكرات المكتوبة وكانت محكمة الاستئناف قد أصدرت حكما المطعون فيه دون التحقق من ثبوت اخطار الطاعنين بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الاستئناف أمام المحكمة فان هذا الحكم يكون باطلا مما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور النادة المستشارين : حافظ عبد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(٨٩)

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٠ القضائية:

نقض . " أسباب الطعن " . " تقرير الطعن " . " بيان أسبابه " بطلان .
وجوب بيان أسباب الطعن في التقرير به بيانا واضحا نافيا عنها الغموض والجهالة .
خلو الطعن من بيان أسبابه بالمعنى الذى تطلبه القانون يترتب عليه بطلان الطعن وعدم قبوله .

إن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أوجبت أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا . والمقصود بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفًا واضحًا كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه . فإن كانت أسباب الطعن يكتنفها الغموض والتجهيل بحيث لا تكشف عن قصد الطاعن فيما يعيبه على الحكم المطعون فيه فإنه يتعين عدم قبولها ويكون الطعن إذ خلا من بيان لأسبابه بالمعنى الذى يتطلبه القانون باطلا عملاً بالمادة ٧ ق سنة ١٩٥٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٥٣ تجارية كلى الاسكندرية على الطاعن طالبا الحكم بإلزامه أن يدفع له

مبلغ ١٤٩٢ ج و ٦٠٠ م منه ١١٤١ ج أقرضها للطاعن بموجب ستة شيكات حولها إليه و ٢٠١ ج و ٦٠٠ م قيمة أطقم صيني باعها الطاعن لحسابه بموجب فاتورة و ١٥٠ ج مقابل أجره عن العمل الذي قام به بمكتب الطاعن خلال أشهر يولييه وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٥ . واستند المطعون ضده في اثبات دعواه إلى صورة رسمية من الشكوى رقم ١٨٩٨ سنة ١٩٥٢ إدارى المنشية قائلا إن الطاعن طلب فيها امهاله للوفاء وإلى فاتورة بيع الصيني المؤرخة ١٤/٧/١٩٥٢ - دفع وكيل الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى بأنه أوفى ٣٠٠ ج من المبلغ المطالب به وطلب التأجيل للوفاء بباقي الدين . ثم دفع بمد ذلك بأنه تسلم قيمة الشيكات الستة وثمان أطقم الصيني كحصة للمطعون ضده في شركة محاصة عقدت بينهما للتجار في طوابع البريد القديمة وأنه ليس للمطعون ضده أن يطالبه بشيء قبل تصفية هذه الشركة . خاصة وأنها أسفرت عن خسارة - وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٥٣ قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام الطاعن أن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٠٤٢ ج و ٦٠٠ م باعتباره الباقي للمطعون ضده من القرض وثمان أطقم الصيني بعد خصم ما وفاه الطاعن أثناء نظر الدعوى - استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٧٣ سنة ١٠ ق . ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت قبل الفصل في الموضوع بنسب خبير حسابي حكومي " للاطلاع على دفاتر حسابات المستأنف (الطاعن) الخاصة بعملية تصدير طوابع البريد إلى الخارج وبيان عمليات التصدير التي تمت باسم المستأنف منذ حصوله على المبالغ المسلمة إليه من المستأنف ضده (المطعون ضده) لمعرفة ما اذا كانت هذه المبالغ قد أدخلت في هذه العمليات أم لا . وتحقيق ما يدعيه أولها من أن العلاقة قامت بينه وبين المستأنف ضده على أساس المشاركة بينهما ثم بيان ما حصله المستأنف (الطاعن) منها منذ قيام هذه العلاقة المدعى بها حتى الآن وما يستحقه المستأنف ضده من هذه المتحصلات " وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٠ برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة مبدية فيها الرأي برفض الطعن . وقررت دائرة فحص الطعون بتاريخ ٧/٣/١٩٦٤ إحالة الطعن الى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والاخلاق بحقه فى الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه طلب من محكمة الاستئناف تمكينه من تقديم مستندات علاوة على المقدمة منها وهذه المستندات تحوى كميات كبيرة من جمع طوابع البريد (هكذا) لم تصدر كما طلب من المحكمة إعادة المأمورية للخير ومناقشته بسبب مجانبه هذا الخبير للحكم التمهيدى مرتكنا فى ذلك على عدم وجود دفاتر تثبت عملية التصدير بينما أن كشف جمعية هواة طوابع البريد يقطع بحصول هذه العملية ويغنى عن الدفاتر وقد أخذت محكمة الاستئناف فى قضائها بوجهة نظر الخبير ولم تأخذ بالدلائل المقدمة من الطاعن أو تجيبه الى ما طلبه من إعادة المأمورية للخير ومناقشته مما يعيب حكمها بالقصور والاخلاق بحق الدفاع .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يحدد ماهية المستندات التى يدعى أن المحكمة رفضت تمكينه من تقديمها وأثرها فى الفصل فى الدعوى ، ولا يكفى فى تحديدها ما قاله من أنها تحوى كميات كبيرة من جمع طوابع بريد لم تصدر إذ فى هذه العبارة من التعميم والتجهيل ما لا يمكن أن يفهم معه دلالة هذه المستندات فى الدعوى وأثرها فى حالة تقديمها فى قضاء الحكم — كما لم يبين الطاعن وجه مخالفة الخبير للحكم التمهيدى تلك المخالفة التى يقول إنه طلب من أجلها إعادة المأمورية إلى الخبير ومناقشته — أو يبين ماهية الدلائل التى قدمها للمحكمة ولم تأخذ بها ، لما كان ذلك ، فإن النعى بهذا السبب يكون مجهولا وبالتالى غير مقبول .

وحيث إنه عن السببين الآخرين فقد عنون الطاعن السبب الأول بأنه خطأ فى تطبيق القانون . وقال فى بيانه ما نصه حرفيا "أصدرت محكمة الاستئناف فى الحكم المطعون فيه حكما تمهيدا جعلت للخير مأموريته أن يقوم بعملية الاطلاع على دفاتر حسابات الطاعن بعملية تصدير طوابع البريد إلى الخارج وبيان عملية التصدير باسم المستأنف الطاعن منذ حصوله على المبالغ من المستأنف ضده — وثابت من كشف جمعية هواة طوابع البريد عن الكمية المصدرة عن طريق إدارة النقد وأن الكمية المصدرة من ١٩٥٢/٧/٩ حتى ١٩٥٣/١٢/٩ وثابت بفاتورة بخط المطعون ضده يثبت تصدير طوابع وله ١٠٪ دليل قاطع على وجود الشركة بينهما

وهذا التصدير منذ الحصول على المبلغ وبدء الشركة ولا يوجد دفاتر منظمة للطوابع مادام هناك مراقبة من الجمعية وإدارة النقد على التصدير وتقدم أيضا كشف المصاريف وقدم الخبير تقريره دون أن يقوم بتنفيذ الحكم التمهيدي وقد أخذ بتقريره الحكم الاستثنائي مخالفاً لحكم المادة ١٥ مدني التي تبطل مثل هذا العمل ولو أشرط فيما بين الشركاء وهذا خطأ في تطبيق القانون "أما السبب الثالث فلم يصدره الطاعن بعنوان وقال في بيانه مانصه حرفياً "تداولت القضية بالاستئناف لسبب واحد في الشكل بالنسبة لجنسية المستأنف ضده لأنه اسرائيلي ورعية فرنسية وغادر البلاد فعلاً وكانت محكمة الاستئناف تطلب من وكيل المستأنف ضده (المطعون ضده) أن يقدم أثباتاً إذا كان من الذين يطبق عليهم قانون الابعاد من عدمه ورغم تأجيلها عدة مرات فلم يقدم وهذا السبب في تداول كان من جانب المستأنف ضده إلى أن صدر الحكم التمهيدي بمكتب الخبراء في ٢٢/١٠/١٩٥٨ والخبير بعد أن كان انتهاء مأموريته يسير في مناقشة الطريق وعرض صلح بمبلغ ٤٥٧ ج ولم يقبله الطاعن لعدم وجود المطعون ضده بالبلاد العربية ولأن هذا الصلح يمثل السيد وكيله ولأنه لاحق له بأي مبلغ من موضوع الدين لوجود خسارة كبيرة من واقع كشف المصاريف".

وحيث إن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض اذ أوجبت أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلاً فإنها تقصد بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفها واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه — ولما كان هذان السببان فوق ما يشوبهما من ركاكة في التعبير وتفكك في الصياغة فإنه يكتنفهما الغموض والتجهيل بحيث لا يكشفهما عن قصد الطاعن فيما يعيبه على الحكم المطعون فيه . فالسبب الأول وإن صدر بأنه خطأ في تطبيق القانون الا أنه لا تحديده لما فيه هذا الخطأ وموطنه من الحكم

وأثره فيه . أما المادة ١٥ من القانون المدني التي عزا الطاعن إلى الحكم مخالفتها فانها خاصة ببيان القانون الواجب سريانه من حيث المكان على الالتزام بالنفقة بين الأقارب ولا اتصال لها بالطعن أو بموضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه كذلك فان السبب الثالث يتضمن سرد وقائع دون بيان ما لما يعاب على الحكم — ولهذا يتعين عدم قبول هذين السببين أيضا .

وحيث إنه وقد تبين أن تقرير الطعن لم يشتمل على بيان لأسبابه بالمعنى الذي يتطلبه القانون فان الطعن يكون باطلا عملا بالمادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ويتعين لذلك عدم قبوله .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمراوى .

(٩٠)

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وعاء الضريبة “ .
” تقدير وعاء الضريبة “ . ” إجراءات ربط الضريبة “ .

محاولة الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع حول الأرباح على لجنة التقدير . وجوبها . أثر
إغفالها . عدم جواز طرح النزاع على اللجنة . مخالفة الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في اللائحة
التنفيذية للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . بطلان .

بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ — ولأئحته التنفيذية يبين أن المرحلة التي تحاول فيها مأمورية الضرائب
الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي مرحلة واجبة قدر المشرع
تحقق المصلحة في إلزامها سواء بالنسبة للممول أو لمصلحة الضرائب بحيث يترتب
على إغفال إجراء هذه المحاولة عدم جواز طرح النزاع على لجنة التقدير ، والأصل
في الإحالة أن تتم وفقا للإجراءات وفي المواعيد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية
ومنها أن تخطر مأمورية الضرائب الممول بالأرباح التقديرية التي يرى اتخاذها أساسا
لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب وتحدد له عشرين يوما لإرسال قبوله
أو ملاحظاته ، فإذا لم يقبل الممول التقدير وأرسل ملاحظات لم يقتنع بها المأمور
أو لم يبعث بملاحظات ولم يتم الاتفاق بين المأمور والممول أخطره المأمور على
النموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير إذا لم يقبل
وجهة نظره في ظرف العشرة أيام التالية لاستلام النموذج ، وإذا انقضت العشرة
أيام دون وصول إخطار بقبول التقدير أحال المأمور الموضوع إلى لجنة التقدير ،
وهذه الإجراءات والمواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها قبل

الإحالة وقدر وجهها من المصلحة في هذا الالتزام ورتب البطلان على مخالفتها — وإذ كان الثابت أن مأمورية الضرائب أخطرت الطاعن على النموذج رقم ١٩ ضرائب بالأرباح التقديرية التي رأت اتخاذها أساسا لربط الضريبة وقبل مضي العشرين يوما المحددة لإرسال قبوله أو ملاحظاته عادت فاخطرت به بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمها على إحالة الموضوع إلى اللجنة وبذلك تكون قد فوتت على الطاعن فرصة الاتفاق على تحديد أرباحه قبل إحالة النزاع إلى اللجنة على الوجه المقرر في القانون وفي ذلك ما يبطل النموذج ٢٠ ضرائب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيد جوزيف جرونشتين (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ تجارى كلى دمنهور ضد مصلحة الضرائب طلب فيها الحكم أصليا ببطلان النموذج رقم ٢٠ ضرائب وبطلان انعقاد لجنة التقدير والقرار الصادر منها في ٢٧/٦/١٩٥٠ واعتباره كأن لم يكن — واحتياطيا — إلغاء قرار اللجنة واعتماد الإقرارات المقدمة منه مع إلزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب ، وقال شرحا لدعواه إن مأمورية الضرائب المختصة أخطرت به بالنموذج رقم ١٩ ضرائب في ٢٣/٥/١٩٥٠ وأبدى ملاحظاته عليه في ١١/٦/١٩٥٠ إلا أنها بادرت وأرسلت إليه النموذج رقم ٢٠ ضرائب في ٧/٦/١٩٥٠ قبل مضي العشرين يوما المحددة لإبداء ملاحظاته على النموذج ١٩ ضرائب وقبل وصول هذه الملاحظات إلى المأمورية ، يضاف إلى ذلك أنه أخطر بالحضور أمام لجنة التقدير في يوم انعقادها مع أن القانون يحتم إخطاره قبل انعقادها بخمسة أيام وفي هذا وذاك ما يبطل النموذج رقم ٢٠ وقرار اللجنة وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطلان قرار لجنة التقدير المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن وألزمت مصلحة الضرائب

المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الممول هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالنسبة لما قضى به في شأن النموذج رقم ٢٠ طالبا إلغاءه والحكم ببطلان هذا النموذج وما ترتب على ذلك من بطلان إجراءات الإحالة إلى لجنة التقدير وقيد الاستئناف برقم ٣٦٥ سنة ٩ ق . وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبطلان الحكم المستأنف وفي الموضوع برفض طاب بطلان النموذج رقم ٢٠ المؤرخ ١٩٥٠/٦/٧ مع إلزام المستأنف بمصروفات هذا الطلب عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب التي ضمنها تقرير الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على ما أبدته بمذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب بطلان النموذج رقم ٢٠ ضرائب استنادا إلى أنه وإن كان الطاعن قد أخطر بالنموذج رقم ٢٠ قبل مضي عشرين يوما من استلام النموذج رقم ١٩ إلا أن هذا الميعاد تنظيمي لا يترتب على مخالفته البطلان لأن الطاعن لم يصبه ضرر من عدم مراعاة هذا الميعاد فإن المأمورية بأحوالها الموضوع إلى لجنة التقدير قد هيأت له بذلك السبيل لإبداء دفاعه وتقديم مستنداته أمام اللجنة باعتبارها الهيئة المختصة بالفصل في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها ، وهذا الذي أسس الحكم قضاءه عليه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله لأن ميعاد العشرين يوما الذي حددته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لكي يبدى الممول ملاحظاته على النموذج ١٩ خلالها ليس ميعادا تنظيميا لإبداء اعتراضاته ولكنه ميعاد حتمي يرتب عليه القانون نتائج معينة ، ومخالفة المأمورية لما تقضى به اللائحة التنفيذية للقانون من ضرورة انتظار ميعاد العشرين يوما التالية على استلام الممول النموذج رقم ١٩ ضرائب قبل إحالة الخلاف إلى اللجنة من شأنه أن يفقد هذا الإجراء إحدى صفاته ولا يتحقق الغرض المقصود منه وأن يفوت على الممول مصلحته التي قصد القانون حمايتها والبطلان هو جزءا عدم مراعاة الميعاد دون حاجة إلى إثبات الضرر الذي يترتب على هذه المخالفة إعمالا لحكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — ولائحته التنفيذية يبين أن المرحلة التي تحاول فيها مأمورية الضرائب الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي مرحلة واجبة قدر المشرع تحقق المصلحة في التزامها سواء بالنسبة للممول أو لمصلحة الضرائب بحيث يترتب على اغفال إجراء هذه المحاولة عدم جواز طرح النزاع على لجنة التقدير، والأصل في الإحالة على هذه اللجنة أن تتم وفقا للإجراءات وفي المواعيد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ومنها أن تخطر مأمورية الضرائب الممول بالأرباح التقديرية التي يرى اتخاذها أساسا لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب وتحديد له عشرين يوما لإرسال قبوله أو ملاحظاته، فإذا لم يقبل الممول التقدير وأرسل ملاحظات لم يقتنع بها المأمور أو لم يبعث بملاحظات ولم يتم الاتفاق بين المأمور والممول أخطره المأمور على النموذج ٢٠ ضرائب بعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير إذا لم يقبل وجهة نظره في ظرف العشرة الأيام التالية لاستلام النموذج، وإذا انقضت العشرة الأيام دون وصول اخطار بقبول التقدير أحال المأمور الموضوع إلى لجنة التقدير، وهذه الإجراءات والمواعيد حتمية لزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها قبل الإحالة وقد روجها من المصلحة في هذا الالتزام ويترتب البطلان على مخالفتها — وإذا كان ذلك، وكان الثابت أن مأمورية الضرائب أخطرت الطاعن على النموذج رقم ١٩ ضرائب بالأرباح التقديرية التي رأت اتخاذها أساسا لربط الضريبة في ٢٣/٥/١٩٥٠ وقبل مضي العشرين يوما المحددة لإرسال قبوله أو ملاحظاته عادت وفي ٧/٦/١٩٥٠ فأخطرته بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمها على إحالة الموضوع إلى اللجنة وبذلك تكون قد فوتت على الطاعن فرصة الاتفاق على تحديد أرباحه قبل إحالة النزاع إلى اللجنة على الوجه المقرر في القانون وفي ذلك ما يبطل النموذج ٢٠ ضرائب — وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم ببطلان النموذج رقم ٢٠ ضرائب .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، ومحمود عباس العمراوى ، وأمين أحمد فتح الله .

(٩١)

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . " اصدار الحكم " . " النطق به " . بطلان . " بطلان
الأحكام " .

صدور الحكم الابتدائي في جلسة مرية . بطلانه . فصل المحكمة الاستئنافية
في موضوع الدعوى باسباب مستقلة . النعى على الحكم بصدوره على غير مقتضى
القانون . غير متج

(ب) استئناف . " نطاق الاستئناف " . بطلان . " بطلان الأحكام " .
" أثره " .

استئناف محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . بطلان
الحكم . عدم إعادته القضية إلى محكمة أول درجة . وجوب الفصل في الموضوع
بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة .

(ج) ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " .
" وعاء الضريبة " . " تقدير وعاء الضريبة " . " اجراءات
ربط الضريبة " .

إحالة المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ تقدير المأمورية
ولم يقبله الممول على لجنة الطعن . مناطه . اتخاذ كافة الاجراءات التي نص
عليها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية بغية الوصول إلى اتفاق مع الممول
يصلح أساسا لربط الضريبة على أرباحه أو حصر أوجه الخلاف بينه وبين مصلحة
الضرائب وإحالتها إلى لجنة التقدير .

١ — متى كان الحكم الابتدائي قد صدر في جلسة سرية وفي ذلك ما يبطله طبقا للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات وكانت محكمة الاستئناف لم تنبه أو تنبه إلى هذا العيب الجوهرى وعرضت للموضوع وفصلت فيه بأسباب مستقلة لم تحل فيها إلى ما جاء بالحكم الابتدائي من أسباب ، فإن النعى على حكمها بأنه صدر على غير مقتضى القانون يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق موى مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها .

٢ — بطلان الحكم الابتدائي لصدوره في جلسة سرية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة القضا — لا يسوغ إعادة القضية لمحكمة أول درجة بعد أن استنفدت ولايتها بالحكم في موضوعها ويتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل فيها بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب اتباعه (١) .

٣ — بالنص في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه ”تحال جميع لمساائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ — تقدير المأمورية ولم يقبله الممول على لجنة الطعن سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم بعد إليها“ ، انما أراد به الشارع تلك المسائل أو التقديرات التي اكتملت خطواتها واتخذت بشأنها كافة الاجراءات التي نص عليها القانون ولائحته التنفيذية بغية الوصول الى اتفاق مع الممول يصلح أساسا لربط الضريبة على أرباحه أو حصر أوجه الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب وإحالتها إلى لجنة التقدير ، بأن يكون مأور الضرائب قد أخطر الممول بالأرباح التقديرية التي يرى اتخاذها أساسا لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب وحدد له عشرين يوما لإرسال قبضه أو ملاحظاته ثم عاد وفي حالة عدم الاتفاق فأخطره على النموذج رقم ٢٠ ضرائب بهزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير إذا لم يقبل وجهة نظره في ظرف العشرة أيام التالية لإستلامه النموذج ، يستوى في ذلك — بعد انقضاء العشرة أيام — أن تكون قد أحيات على لجان التقدير أو أصبحت

(١) نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٦٥ . الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية

مهيئة للاحالة عليها ، لا المسائل أو التقديرات التي لم تكن قد اكتملت خطواتها إلى ما قبل أول يناير سنة ١٩٥١ إذ يبعد أن يكون الشارع قد قصد إحالتها إلى لجان الطعن هي الأخرى بينما لم تكن قد اتخذت بشأنها هذه الاجراءات التي أوجب القانون إلزامها قبل التعديل وبعده .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن زكريا محمود العبد أقام الدعوى رقم ٨٦ سنة ١٩٥٢ تجارى دمنهور الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر في ١٢/٤/١٩٥٢ وقال شرحا لدعواه إن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت أرباحه في السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٨ بالمبالغ ٦٤٦ ج و ٧٩٧ ج و ٧٤٢ ج وأخطرته بهذه التقديرات على النموذج رقم ١٩ ضرائب قديم في ١٧/١٠/١٩٤٩ ثم عادت فأخطرته بها بمقتضى النموذج رقم ١٨ ضرائب في ١٧/٧/١٩٥١ وأخطرته بربط الضريبة العادية والاستثنائية بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب في ٦/٩/١٩٥١، وإذ كان قد اعترض على النموذج الأول في ١٥/١١/١٩٤٩ وعلى النموذج الثاني في ١٤/٨/١٩٥١ وعرضت المأمورية الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٢/٤/١٩٥٢ أصدرت اللجنة قرارها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم اعتراضه على النموذج رقم ١٩ ضرائب المعلن إليه في ٦/٩/١٩٥١ فقد انتهى إلى طلب الحكم بإلغاء هذا القرار وتقرير حقه في نظر الخلاف بينه وبين المصلحة عن سنوات النزاع مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٥٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت الطاعن المصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الممول هذا

الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغائه والحكم له بطالباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٤ سنة ١٠ تجارى قضائية . وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيبه بالحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصروفات ونحوها قرش أتعاب محاماة لمصلحة الضرائب المستأنف عليها — وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقاضى للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم يبد دفاعا وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم الابتدائي نطق به في جلسة سرية وفي ذلك ما يجعله باطلا طبقا للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات وهي توجب أن ينطق بالحكم بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه ويكون النطق به علانية وإلا كان باطلا ولا يغير من ذلك كون الدعوى تنظر في جلسة سرية وإذا أيد الحكم المطعون فيه هذا الحكم رغم بطلانه ولم يقرر إعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظرها من جديد فانه يكون قد صدر على غير مقتضى القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه بأنه وإن كان الحكم الابتدائي قد صدر في جلسة سرية وفي ذلك ما يبطله طبقا للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات إلا أنه متى كان هذا العيب قد لحق بالحكم الابتدائي وحده وكانت محكمة الاستئناف لم تنبه أو تنبه إلى هذا العيب الجوهرى وعرضت للموضوع وفصلت فيه بأسباب مستقلة لم تحل فيها إلى ما جاء بالحكم الابتدائي من أسباب فإن النعى على حكمها بأنه صدر على غير مقتضى القانون يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير متج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها ، ومردود في الوجه (الثانى) بأن بطلان الحكم الابتدائي لا يسوغ إعادة القضية لمحكمة أول درجة بعد أن استنفدت ولايتها بالحكم في موضوعها ويتعين على محكمة الاستئناف أن تمضى في الفصل فيها بحكم جديد تراعى فيه الإجراء الصحيح الواجب اتباعه .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أيد قرار اللجنة فيما قضى به من عدم قبول الطعن مستندا في ذلك إلى أن الطاعن لم يعترض على النموذج رقم ١٩ ضرائب الذي وجه إليه في ١٩٥١/٩/٦ واكتفى بسبق اعتراضه على النموذج رقم ١٨ ضرائب في ١٩٥١/٨/١٤ والنموذج رقم ١٩ ضرائب قديم في ١٩٤٩/١١/١٥ وأنه لأجل أعمال الحكم الوقتي المنصوص عليه في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يتعين إجراء تقدير من المأمورية وإخطار الممول به قبل أول يناير سنة ١٩٥١ وقد خلت الأوراق مما يدل على أن المأمورية أخطرت الطاعن بتحديداتها لأرباحه قبل أول يناير سنة ١٩٥١ وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أنه وقد أخطرت المأمورية الطاعن في ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتقديراتها لأرباحه بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب قديم واعتراض على هذه التقديرات في ١٩٤٩/١١/١٥ ولما أن صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعادت فأخطرت بتلك التقديرات في ١٩٥١/٧/١٧ اعترض بكتابته المؤرخ ١٩٥١/٨/١٤ فقد كان يتعين إحالة أوجه الخلاف إلى لجنة الطعن وفقا للحكم الوقتي الذي تضمنته الفقرة ٤ من المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ومقتضاها أن جميع التقديرات التي تمت بمعرفة المأمورية قبل أول يناير سنة ١٩٥١ ولم يوافق عليها الممول تحال تلقائيا ومن غير طلب إلى هذه اللجان يستوى في ذلك ما كان منها قبل أو بعد ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وما أحيل إلى لجان التقدير أو ما لم يحل ، وما ذهب إليه الحكم من أن ما يحال إلى لجان الطعن هي التقديرات الصادرة بعد ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ غير سليم لأن لجان التقدير ألغيت منذ هذا التاريخ ولا يتصور أن تحال إليها بعد إلغائها أية تقديرات (وثانيهما) أن الطاعن تقدم باقراراته في الميعاد وأجرت فيها المأمورية تصحيحات لم يوافق عليها وأصبح ملزما بأداء الضريبة من واقعها إلى أن يتم تحديد الأرباح بمعرفة لجنة الطعن طبقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ ومقتضاها أنه لا لزوم لربط الضريبة في مثل حالة الطاعن طالما أن المصلحة لا تحصل على أكثر مما ورد في الإقرارات وتأكيدها لهذا المعنى لم يستلزم المشرع

إخطار الممول بالنموذج رقم ١٩ ضرائب أو بأى نموذج آخر بقيمة الضريبة ، وهو لا يلزم إلا بالرد على النموذج رقم ١٨ ضرائب وطلب إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن ، وعلى ذلك لم يكن هناك مسوغ لربط الضريبة على الطاعن وإخطاره بهذا الربط على النموذج رقم ١٩ ضرائب كما لا يكون هناك مسوغ للاعتراض على هذا النموذج إذ يكفي اعتراضه على النموذج رقم ١٨ ضرائب .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه بأن النص في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ على أن "تحال جميع المسائل التي صدر فيها — قبل أول يناير سنة ١٩٥١ — تقدير المأمورية — ما لم يقبله الممول — على لجنة الطعن سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم بعد إليها " . إنما أراد به الشارع تلك المسائل أو التقديرات التي اكتملت خطواتها واتخذت بشأنها كافة الإجراءات التي نص عليها القانون ولائحته التنفيذية بغية الوصول إلى إتفاق مع الممول يصلح أساسا لربط الضريبة على أرباحه أو حصر أوجه الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب وإحالتها إلى لجان التقدير ، بأن يكون مأمور الضرائب قد أخطر الممول بالأرباح التقديرية التي يرى إتخاذها أساسا لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب وحدد له عشرين يوما لإرسال قبوله أو ملاحظاته ثم عاد وفي حالة عدم الاتفاق فأخطره على النموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير إذا لم يقبل وجهة نظره في ظرف العشرة الأيام التالية لاستلام النموذج ، يستوى في ذلك — بعد انقضاء العشرة الأيام — أن تكون قد أحيلت على لجان التقدير أو أصبحت مهياة للإحالة عليها لا المسائل أو التقديرات التي لم تكن قد اكتملت خطواتها إلى ما قبل أول يناير سنة ١٩٥١ إذ يبعد أن يكون الشارع قد قصد إحالتها إلى لجان الطعن هي الأخرى بينما لم تكن قد اتخذت بشأنها هذه الإجراءات التي أوجب القانون التزامها قبل التمديل وبعده ، والثابت في الدعوى أن مأمورية

الضرائب كانت قد أخطرت الطاعن بالأرباح التقديرية لسنوات النزاع على النموذج رقم ١٩ ضرائب في ١٧/١٠/١٩٤٩ واعترض في ١٥/١١/١٩٤٩ ثم توقفت الإجراءات عند هذا الحد ولم تستكمل إلى أن صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء لجان التقدير فأعادت أخطاره بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب في ١٧/٧/١٩٥١ ثم عادت فأخطرت به بربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب في ٦/٩/١٩٥١. ومردود في الوجه (الثاني) بأن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لم يفتح باب الطعن في مرحلة الاخطار بالنموذج رقم ١٨ ضرائب ولكن في مرحلة الاخطار بالنموذج رقم ١٩ ضرائب، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وأحمد حسين هيكل ، وأمين أحمد فتح الله .

(٩٢)

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣١ القضائية :

(أ،ب) عمل . ” آثار عقد العمل ” . ” سلطة رب العمل في تنظيم منشأته ”
” انتهاء عقد العمل ” . ” الأسباب الخاصة بفسخ العقد ” .

سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له .
عدم كفاية العامل . مثال . مأخذ مشروع . أثره . تعديل شروط العقد . إنهاؤه .
الادعاء بعدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد . عبء اثباته .

(ج) عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” الأسباب الخاصة بفسخ العقد ” .
تقدير مبرر فصل العامل . مسألة موضوعية . استقلال قاضي الموضوع بها باستخلاص
سائق . مثال .

(د) عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” الأسباب الخاصة بفسخ العقد ” .
إنهاء عقد العمل لعدم كفاية العامل . لاشأن له بقواعد التأديب وإجراءاته .

١ — من سلطة رب العمل التنظيمية تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان
الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج بحيث إذا استبان عدم كفايته اعتبر
ذلك ” مأخذا مشروعا ” لتعديل شروط عقد العمل أو إنهائه وعلى من يدعى
عدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد عبء اثباته .

٢ — عدم صلاحية العامل للنهوض باعباء وظيفته كفتش اداري يعتبر مأخذا
مشروعا لإنهاء علاقة العمل .

٣ — تقدير مبرر فصل العامل مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص سائق^(١) واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التعويض عن الفصل التعسفي مستندا في ذلك الى أن "الشركة فصلت المستأنف عليه (الطاعن) بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٥٩ استنادا إلى قرار لجنة شئون الموظفين التي قررت بجلـسة ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ (١) انتهاء خدمة المذكور بوصفه المفتش الإداري بالوجه القبلي . (٢) إعادة التعاقد معه كمتج بالشركة بنفس شروط عقد الانتاج السابق " ، وأن "مبرر الفصل على ما جاء بكتاب مدير عام الشركة إلى رئيس مكتب الشكاوى والتظلمات برئاسة الجمهورية هو عدم الصلاحية" وأنه "لا محل لمناقشة الشركة في مدى صلاحية المستأنف عليه للنهوض بأعباء وظيفته مادام لم يثبت أن الشركة عندما انتهت عمل المستأنف عليه كانت تعتمد إلى الاضرار به ولم يقدم الطاعن ما يدل على ثبوت الاضرار به لدى الشركة ، وأن لجنة شئون الموظفين التي قررت انتهاء العقد رأت إعادة التعاقد معه كمتج بنفس شروط عقد الانتاج السابق مما يؤكد أن الشركة ممثلة في لجنة شئون موظفيها لم ترع في قراراتها إلا وجه المصلحة والعدالة ولم تهدف إلى اساءة الطاعن أو إضراره وأنه بذلك لا يمكن بحال وصف قرار الفصل بالتعسف" وكانت تلك التقارير الموضوعية سائغة من شأنها أن تؤدي الى نفي وصف التعسف عن قرار الفصل ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٤ — انتهاء عقد العمل أو فسخه لعدم كفاية العامل لاشان له بقواعد التأديب واجراءاته التي نص عليها القرار الوزاري الصادر في ٤/٤/١٩٥٣ والقرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١) قـض ١٩٦٤/٢/٥ الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق . السنة ١٥ ص ١٧٣ .

ونقض ١٩٦٤/٣/١١ الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٥ ص ٣٣٠ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن فوزى يوسف الجريسي الطاعن تقدم بشكوى إلى مكتب عمل جنوب القاهرة ضد شركة الجمهورية للتأمين طالبا وقف تنفيذ قرار فصله الصادر فى ١٩٥٩/٨/٨ ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وأحاله إلى محكمة القاهرة الجزئية لشئون العمال وقيد بجدولها برقم ٤٤٤٤ لسنة ١٩٥٩ وفى ١٩٥٩/١١/١٠ قضت المحكمة بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الفصل وألزمت المدعى عليها بأن تؤدي للمدعى أجره بواقع ٣٠ جنيها شهريا من تاريخ الفصل الحاصل فى ١٩٥٩/٨/٨ حتى تاريخ الفصل فى الموضوع . وعلى إثر صدور هذا الحكم وفى ١٩٥٩/١١/٢٢ أقام الدعوى رقم ٢٠٠٣ سنة ١٩٥٩ عمال كلى القاهرة ضد الشركة يطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣١٣٩ ج منه ١٠٨٠ ج كتعويض عن الفصل التعسفى و ١٠٠٠ ج كتعويض عن الأضرار الأدبية التى لحقت به و ٣٠ ج بدل المهلة و ٢٩ ج مكافأة نهاية الخدمة وقال شرحا لدعواه إنه إلتحق بخدمة الشركة فى ١٩٥٧/٩/١ بمرتب شهرى قدره ٢٥ ج بخلاف عمولة الانتاج والمنح السنوية ومصاريف الانتقال وفى ١٩٥٩/٥/١٠ قرر مجلس إدارة الشركة تعيينه فى وظيفة مفتش إدارى بمرتب قدره ٣٠ ج بخلاف الميزات العينية الأخرى، وخلال هذه المدة كان يؤدي عمله على خير وجه واستمر إلى أن أخطرته الشركة بفصله فى ١٩٥٩/٨/٨ ، وإذا كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق فى ذمتها مكافأة نهاية الخدمة وبذل انذار فقد انتهى إلى طلب الحكم له بهذه المبالغ وبتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها أن تؤدي للمدعى مبلغ ٣٥٩ ج والمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه وأعفت المدعى من باقى المصروفات وشملت الحكم بالتنفيذ المعجل

بلا كفالة واستأنف المدعى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم بإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٢١٣٩ ج وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٧٧ سنة ٧٧ قضائية ، وكذلك استأنفته الشركة طالبة وقف تنفيذه وفي موضوع الحكم بالغائه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨١٢ سنة ٧٧ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٠/٧/٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف الأخير شكلا ورفض طلب وقف التنفيذ ، ثم عادت وفي ٢١ مايو سنة ١٩٦١ حكمت بقبول الاستئناف رقم ٧٧٧ شكلا وفي موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة بأن تؤدي إلى فوزى يوسف المجريسى مبلغ ٣٣ ج و ٧٥٠ م والمصروفات المناسبة .

وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن ؛ وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوبا بالقصور من وجوه (أولها) أنه قضى برفض طلب التعويض على أساس أنه لا معقب على تقدير رب العمل لعماله وموظفيه وبحق له فصل من يرى عدم صلاحيته وعلى العامل عبء اثبات أن رب العمل رمى بفصله إلى الإضرار به وتوافرت لديه نية الإضرار ، في حين أن حق رب العمل في فصل عماله في العقود غير محددة المدة ليس مطلقا بل ترد عليه قيود منها عدم التعسف في استعمال الحق وفقا للقواعد العامة والفقرة الثانية من المادة ٦٩٥ من القانون المدنى ، وما نصت عليه المادة ٧٤ من قانون عمال العمل الموحد من أنه "إذا فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الذى أصابه ضرر من الفسخ الحق في تعويض تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجارى بعد تحقيق ظروف الفسخ" وقد استقر القضاء على أن للعامل الحق في التعويض إذا كان الفصل في وقت غير لائق أو بدون سبب أو إذا كان غير عادل ، وعلى من قام بإنهاء العقد أن يبرر تصرفه ويقدم الدليل على مشروعيته وإلا اعتبر الفصل تعسفيا وليس حتما أن يقيم العامل

الدليل على توافر نية الإضرار به بحيث إذا أفصح رب العمل عن مبرر الفسخ وجب على المحكمة التحقق من ثبوته وكفايته للفصل ، (وثانيها) أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن لم يكن معينا تحت الاختبار ولكن بعقد بات غير محدد المدة ، فإن التكييف الصحيح لإنهائه هو أنه فصل جزائي أوجب القانون مراعاة إجراءات معينة ومن النظام العام قبل توقيعه تضمنها القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٣/٤/٤ ومقتضاها أنه لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد إبلاغه كتابة بما نسب إليه والتحقيق معه في ذلك وسماع دفاعه ويدون كل هذا في محضر يحفظ في محل العمل ، وكان واجبا على الشركة مراعاة هذه الإجراءات وإلا وقع الفصل تعسفيا . (وثالثها) أن تعيين الطاعن كان بقرار من مجلس إدارة الشركة وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ، وإلغاء هذا القرار إنما يكون من المجلس لامن لجنة شئون الموظفين ولامن مدير الشركة أو عضوها المنتدب منفردا ، فقرار لجنة شئون الموظفين بفصل الطاعن يعتبر صادرا من جهة لا تملكه ولا ولاية لها في إصداره ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع فإنه يكون قد خالف القانون وجاء قاصرا في التسبب (ورابعها) أنه أغفل الرد على ما أثاره الطاعن من أن الحكم الابتدائي خلط بين طلب التعويض للفصل التعسفي وطلب التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه بسبب ما وصفته به الشركة من عدم الصلاحية .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بأنه يدخل في سلطة رب العمل التنظيمية تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصالحة الإنتاج بحيث إذا استبان عدم كفايته اعتبر ذلك "مأخذا مشروعاً" لتعديل شروط عقد العمل أو إنهائه وعلى من يدعى عدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد عبء إثباته — وإذا كان الثابت أن الشركة المطعون عليها أنهت عقد العمل بينها وبين الطاعن لما تبين لها من عدم صلاحيته للنهوض بأعباء وظيفته كفتش إداري وهو "مأخذ مشروع" لإنهاء علاقة العمل القائمة بينهما ولم يقدم الطاعن ما ينفيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التعويض عن الفصل التعسفي مستندا في ذلك إلى أن "الشركة فصلت المستأنف عليه — الطاعن — بتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٩ استنادا إلى قرار لجنة

شئون الموظفين التي قررت بجلسته ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٩ (١) إنهاء خدمة المذكور بوصفه المفتش الإداري بالوجه القبلي (٢) إعادة التعاقد معه كمتج بالشركة بنفس شروط عقد الإنتاج السابق ، وكان مبرر الفصل على ما جاء بكتاب مدير عام الشركة إلى رئيس مكتب الشكاوى والتظلمات برئاسة الجمهورية هو عدم الصلاحية ، وأنه "لا محل لمناقشة الشركة في مدى صلاحية المستأنف عليه للنهوض بأعباء وظيفته ما دام لم يثبت أن الشركة عند ما أنهت عمل المستأنف عليه كانت تعتمد إلى الإضرار به ففضلا عن أن الأخير لم يقدم ما يدل على ثبوت نية الإضرار به لدى الشركة فإن لجنة شئون الموظفين بها التي قررت إنهاء العقد رأت إعادة التعاقد مع المستأنف عليه كمتج بنفس شروط عقد الإنتاج السابق وفي هذا ما يؤكد أن الشركة ممثلة في لجنة شئون موظفيها لم ترع في قراراتها إلا وجه المصلحة والعدالة ولم تهدف إلى إساءة المستأنف عليه أو إضراره ومن ثم فلا يمكن بحال وصف قرار الفصل بالعسف ومع ثبوت ذلك فلا حق للمستأنف عليه في التعويض" وهي تقريرات موضوعية سائغة من شأنها أن تؤدي إلى نفي وصف التعسف عن قرار الفصل ، وجرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير مبرر فصل العامل مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص سائغ - فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه فيما انتهى إليه في هذا الخصوص . ومردود في الوجه (الثاني) بأن إنهاء عقد العمل أو فسخه لعدم كفاية العامل لا شأن له بقواعد التأديب وإجراءاته التي نص عليها القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٣/٤/٤ والقرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ . ومردود في الوجه (الثالث) بأنه يبين من الأوراق أن لجنة شئون الموظفين بالشركة إنما اقترحت إنهاء خدمة الطاعن بوصفه المفتش الإداري بالوجه القبلي . وإعادة التعاقد معه كمتج بنفس شروط العقد السابق ، وقد صدر قرار الفصل من مدير الشركة وعضو مجلس الإدارة المتدب وهو مما يملكه طبقا للقواعد العامة . ومردود في الوجه (الرابع) بما سبق الرد به من أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب التعويض تأسيسا على أن الشركة "لم ترع في قراراتها إلا وجه المصلحة والعدالة ولم تهدف إلى إساءة المستأنف عليه أو إضراره ومن ثم فلا يمكن بحال وصف قرار الفصل بالعسف مع ثبوت ذلك فلا حق للمستأنف عليه في التعويض" وفي ذلك ما يكفي للرد على طلب التعويض عن الضررين المادي والأدبي - ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٥

برياسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٩٣)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ القضائية

(١) تعويض . ” عناصر التعويض ” . ” الضرر الاحتمالى ” . تنفيذ .

الضرر الموجب لتعويض . وجوب كونه ضررا محققا . الضرر الاحتمالى الغير محقق الوقوع لا يستحق عنه التعويض إلا إذا وقع فعلا .

(ب) نقض . ” أسباب الطعن ” .

قضاء الحكم عن بينة وإدراك بما لم يطلبه الخصوم يعتبر مخالفا للقانون . جواز الطعن بالنقض فيه .

١ — إن الضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون ضررا محققا بمعنى أن يكون قد وقع أو أنه سيقع حتما أما الضرر الإحتمالى الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض للطعون ضدهم على أساس أن الطاعن ما زال تحت يده حكم المديونية — رغم الوفاء — ويستطيع التنفيذ به على أموالهم إذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وكان ذلك التنفيذ الذى جعله الحكم مناطا للضرر المحكوم بالتعويض عنه غير محقق الحصول فإن الضرر الناشئ عنه يكون ضررا احتماليا لا يصح التعويض عنه وبالتالي فإن قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر يكون مخالفا للقانون .

٢ — قضاء الحكم — عن بينة وإدراك — بما لم يطلب الخصوم يجيز الطعن فيه بالنقض لمخالفته للقانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضدهم رفعوا على الطاعن الدعوى رقم ٤٠١٤ لسنة ١٩٤٨ مدنى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بإلزامه بدفع مبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات على سبيل التعويض قائلين فى تبيان دعواهم إن مورثيهم المرحومين صميحة الجبالى وعبد القادر الجبالى كانا مدينين للطاعن فى دين واحد مقداره تسعمائة وسبعة عشر جنيها بموجب إقرار مؤرخ فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٢٧ لكن الطاعن استبدل بهذا الإقرار سنداً إذنياً مؤرخاً فى ١١/١٢/١٩٢٨ دون أن يرد لهما الإقرار المذكور ثم حول هذا السند الإذنى سوريا إلى أجنبى يدعى صاروفلو بابايوانو حتى ينقصد الاختصاص للقضاء المختلط وقد رفع هذا الأجنبى المحال إليه على المدينين الدعوى رقم ١٥٥٤ لسنة ٥٤ ق تجارى أمام محكمة مصر المختلطة بقيمة السند الإذنى فحكم له بقيمته فى ٥/١١/١٩٣١ ثم عاد الطاعن وحول الإقرار المشار إليه تحويلاً سوريا إلى ذلك الأجنبى فرفع به دعوى ثانية هى الدعوى رقم ٥٠٤٩ لسنة ٥٦ ق أمام محكمة مصر المختلطة ... ما كاد المورثان يعلنان بصحيفة هذه الدعوى الثانية حتى أبلغا النيابة العامة ضد الطاعن ثم تصالحا معه بعد أن أشر لهما بخطه على صورة صحيفة الدعوى المعلنة إليهما بما يتضمن تزوله عنها وإقراره بأنه ليس له فى ذمتها سوى مبلغ ٩١٧ ج فاكتمل المورثان بذلك ولم يحضرا الجلسة المحددة لنظر الدعوى لكن الأجنبى المحال إليه وأصل السير فيها وحصل على حكم غيابي ضدهما فعارض عبد القادر الجبالى فى ذلك الحكم فقضى فى المعارضة بالتأييد ثم رفع المورثان استئنافاً عن ذلك فاستصدر الطاعن من الأجنبى المحال إليه إيصالاً مؤرخاً فى ٢٨/١١/١٩٣١ يتضمن سداد المورثان مبلغ ثمانمائة وخمسين جنيهاً قيمة المحكوم به فى تلك

الدعوى مقابل تنازلها عن الاستئناف وقد أودع هذا الإيصال لدى أمين يدعى إسكندر ناصر ريثما تتم تصفية الحساب وتحت تأثير ذلك أهمل المورثان استئنافهما فتأيد الحكم وأصبح نهائيا - ومضى المطعون ضدهم قائلين إن الطاعن استطاع بوسائله الخاصة أن يحصل على الإيصال المؤرخ ١٩٣١/١١/٢٨ المشار إليه من المودع لديه وكلف الأجنبي باتخاذ إجراءات التنفيذ العقارى بموجب الحكيم المشار إليهما حتى نزع ملكية ثمانية وثلاثين فدانا للمورثين رسا مزادها على آخرين بثمن بخس وإذا أدى الأجنبي مهمته الأصلية من جعل الاختصاص للمحاكم المختلطة تنازل عن الحكيم المشار إليهما للطاعن في ١٩٣٨/١٢/٣١ وبموجبهما دخل الطاعن في إجراءات التوزيع لكنه بعد ذلك إقرب على هذا الأجنبي ومحاميه ورفع إليهما الدعوى رقم ٨٠٧٠ لسنة ٦٥ قضائية يطالبهما فيها بمبلغ ثمانمائة ونحسين جنبها قيمة الإيصال المذكور على أساس أنهما استحصلا على تلك القيمة من مورثي المطعون ضدهم لكن هذه الدعوى رفضت ابتدائيا واستئنافيا وأشير في الحكم الاستئنافي إلى واقعة الاستبدال وتكرار الدين وبذلك بانت الحقيقة وهي أن مورثي المطعون ضدهم لم يكونا مدينين للطاعن إلا بقيمة السند الإذني المحكوم به في الدعوى رقم ١٥٥٤ لسنة ٥٤ قضائية ولو كان الطاعن اقتصر في مطالبته لهما على هذا الدين لتمكنا من السداد دون حاجة إلى نزع ملكية أطيانهما لكن الطاعن طالب بدينه مضاعفا ثم قام بإجراءات نزع الملكية بموجب الحكيم فخاف بالمطعون ضدهم ضرر يمثّل في نزع ملكية أطيانهم بثمن بخس وفي مبلغ الثمانمائة ونحسين جنبها قيمة الإيصال المنوه عنه والموجود تحت يد الطاعن وقدر المطعون ضدهم التعويض الجار لهذا الضرر بمبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات وهو ما طلبوا الحكم لهم به في هذه الدعوى ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت في ١٩٥٤/١٠/٩ بالزام المدعى عليه (الطاعن) بأن يدفع للمدعين (المطعون ضدهم) مبلغ ثمانمائة وستين جنبها على سبيل التعويض وذلك تأسيسا على أن هذا المبلغ يوازى المبلغ المحكوم به في الدعوى رقم ٥٠٤٩ لسنة ٥٦ قضائية ومصاريفه وعلى اعتبار أن الدائن قد تقاضى هذا المبلغ رفع كل من الطاعن والمطعون ضدهم استئنافا عن هذا الحكم وقيد استئناف الطاعن برقم ٦٠٧ لسنة ٧٣ ق واستئناف المطعون ضدهم برقم ٤٦١ لسنة ٧٢ ق

ومحكمة استئناف القاهرة قضت في استئناف الطاعن برفضه وفي استئناف المطعون ضدهم بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ألفين وأربعمائة وخمسة وعشرين جنيهاً — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسيب ومخالفة القانون والثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بإلزامه بمبلغ ثمانمائة وخمسة وثلاثين جنيهاً وهو قيمة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٠٤٩ لسنة ٥٦ قضائية تأسيساً على أنه — الطاعن — قد تقاضى من مورث المطعون ضدهم قيمة هذا الحكم مع أن الثابت بالحكم الابتدائي أن الطاعن وإن كان قد دخل في التوزيع بقيمة الحكمين الصادر أولهما في الدعوى رقم ١٥٥٤ لسنة ٥٤ قضائية والصادر ثانيهما في الدعوى رقم ٥٠٤٩ لسنة ٥٦ إلا أن ما حصل عليه في التوزيع ينقص عن قيمة ما حكم به له بموجب الحكم الصادر في الدعوى الأولى وهو ما ليس محل نزاع من المطعون ضدهم وبذلك جاء الحكم متناقضاً علاوة على ما شابه من قصور لفساد تسيب قضائه في هذا الخصوص كما أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن مجرد وجود الحكم الأول ذي الثمانمائة وخمسة وثلاثين جنيهاً تحت يد الطاعن واحتمال قيامه في المستقبل بتنفيذه ينشأ عنه ضرر للمطعون ضدهم وحكم لهم بالتعويض على هذا الأساس فإنه يكون مخالفاً للقانون إذ أن مثل هذا الضرر الذي صورته الحكم يعتبر ضرراً محتملاً لا يستحق التعويض عنه هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يقف عند حد الحكم بهذا المبلغ بل أضاف إليه الفوائد وما قدره من مقابل لما أصاب المطعون ضدهم من إرهاب قال به وما أنفقوه من مصاريف في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم وإذا كان مقابل الإرهاب والمصاريف لم يكن محل مطالبة من المطعون ضدهم فإن قضاء الحكم به يعتبر قضاءً بناً لم يطلبه الخصوم وبالتالي مخالفاً للقانون . كذلك فإن ما قرره الحكم في مقام التدليل على لحوق الضرر بالمطعون ضدهم من جراء التنفيذ عليهم بالحكم

الثاني رقم ٥٠٤٩ لسنة ٥٦ الذي ينازعون فيه من أنه لا خلاف في أنه لو كان التنفيذ قد اقتصر على الحكم الأول لسهل على المحكوم عليهم أن يتدبروا الأمر بسداد قيمة هذا الحكم فينقذون أطيانهم من البيع الجبرى - هذا القول لا سند له إلا خيال الحكم وهو يخالف الثابت في الأوراق وعلى الأخص ما ثبت بورقة ١٩٣١/١١/٢٨ من أن المدينين مورثي المطعون ضدهم قد صرحا للدائن الأجنبي بالاستمرار في نزع ملكية أطيانهما وفاء لقيمة الحكم المذكور وما ثبت من ملف نزع الملكية من أن هذه الأطيان كانت مثقلة بديون تستغرقها وكان لزاما على الحكم - وقد أراد مخالفة دلالة هذه الأوراق - أن يبين من أين استقى أنه كان من السهل على المدينين أن يسددوا قيمة الحكم الأول فيما لو اقتصر التنفيذ عليه وإذا لم يفعل فانه يكون مشوبا بفساد التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وإن كان قد أقام قضاءه على أن الطاعن قد تقاضى من المطعون ضدهم قيمة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٠٤٩ لسنة ٥٦ قضائية إلا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بما أورده الحكم الابتدائي في هذا الخصوص وأقام قضاءه بهذا المبلغ على أساس آخر حيث قال "ومن حيث إن هذا الحكم ذى الثمانية وخمسة وثلاثين من الجنيهات والذي لم يكن له نصيب في التوزيع لا يزال قائما بين يدي عبود مع أنه لم يكن في الواقع إلا ترديدا أو تكرارا للحكم الأول فإن عبود يستطيع أن ينفذه على آل الجبالى إذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وقد حصل عليه كما فصل الحكم المستأنف ذلك بأساليب لا تعدوا أن تكون ضربا من ضروب الغش وعلى الرغم من أنه حصل من جاروفلو أثناء سير الاستئناف المرفوع من مدينه على ما يفيد التخالص من هؤلاء الأخيرين عن قيمة الحكم المستأنف فانه استمر في إجراءات التقاضى الاستئنافية في غفلة من آل الجبالى الذين أغفلوا بتلك الإجراءات اعتمادا على هذه المخالصة فاستطاع بهذا الإغفال أن يستمر في إجراءات الاستئناف حتى قضى بتأييد الحكم المستأنف وكان في مقدوره بعد هذا التلاعب أن يراجع نفسه ويتنازل عن هذا الحكم ويكف عن تقديمه للتنفيذ ولكنه أثر أن يستمر في تلك الأساليب المتلوية ويسلك سبيل التنفيذ بمعرفة محضرى

المحاكم المختلطة وفي ذلك من الإرهاق للمدينين ما فيه — إذ حملهما من النفقات والمتاعب ما حمل ولا خلاف في أنه لو كان التنفيذ قد اقتصر على حكم واحد لسهل على المحكوم عليهم أن يتدبروا الأمر بأي وسيلة من الوسائل إما بالاقتراض أو الرهن أو ببيع بعض هذه الأعيان التي نزع ملكيتها بيعا وديا بشروط أفضل من تلك التي حصل البيع جبريا على أسامها ولا يغير من هذا ما ثبت من أن المدينين كانوا في حالة مالية غير طيبة إذ لاشك في أن ضخامة المبلغ والمصاريف التي تكبدوها في الدعوى الثانية ابتدائيا واستئنافيا سواء كانت رسمية أو غير رسمية كانت ذات أثر في عدم السداد الودي وفي عدم انقاذ الأطيان من البيع الجبري بأية صورة من الصور كما لا يغير منه أيضا أن المبلغ الذي اختص به عبود في التوزيع لم يغط الحكم الأول للسبب نفسه“ ولما كان الثابت من قرارات الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه في بيان الوقائع أن الطاعن لم يستول على شيء من قيمة الحكم الثاني الصادر في الدعوى رقم ٥٠٤٩ لسنة ٥٦ قضائية وأن كل ما حصل عليه في التوزيع يقل عن قيمة ما حكم به في الدعوى رقم ١٥٥٤ لسنة ٥٤ قضائية والذي هو ليس محل نزاع من المطعون ضدهم ولما كان من المسلم قانونا أن الضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون ضررا محققا بمعنى أن يكون قد وقع أو أنه سيقع حتما أما الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلا — وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهم — فيما قضى به من تعويض — بمبلغ يعادل قيمة المبلغ المحكوم به في الدعوى رقم ٥٠٤٩ لسنة ٥٦ ق قد أقام قضاء بهذا المبلغ على أن ذلك الحكم مازال تحت يد الطاعن ويستطيع التنفيذ به على أموال المطعون ضدهم إذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه ولما كان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم مناطا للضرر المحكوم بالتعويض عنه غير محقق الحصول ومن ثم يكون الضرر الناشئ عنه ضررا احتماليا لا يصح التعويض عنه وبالتالي يكون قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر مخالفا للقانون — كما أن الحكم حين قضى للمطعون ضدهم بمقابل الارهاق والمصاريف يكون قد خالف القانون أيضا ذلك أن الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى ومن الطلبات الختامية لمدعيها على النحو الوارد بالحكم الابتدائي المؤيد في بيان الوقائع بأسباب الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد حصروا عناصر التعويض الذي طالبوا به فيما أصابهم من الضرر من بنس ثمن الاطيان

المتزوعة ملكيتها ومن استيفاء الطاعن لمبلغ الثمانمائة وخمسين جنيتها المبينة بإيصال ١٩٣١/١١/٢٨ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لهم بمقابل الارهاق والمصاريف عن إدراك وبيئة ودون طالب منهم فان قضاءه هذا يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم وبالتالي مخالفا للقانون كذلك فان قول الحكم المطعون فيه أنه لا خلاف في أنه لو اقتصر التنفيذ على حكم واحد لأمكن للطعون ضدهم سداد قيمته ولأمكنهم بالتالي انقاذ أطيانهم من البيع الجبرى هذا القول من الحكم يشوبه القصور ذلك أن ما اعتبره أمرا مسلما ولا خلاف عليه هو في حقيقة الامر مختلف عليه فقد نازع فيه الطاعن أمام محكمة الموضوع كما أن نفس الحكم الابتدائي خالف الحكم المطعون فيه بشأنه إذ أثبت في تقريراته عجز المطعون ضدهم ومورثيهم عن سداد قيمة الحكم الأول الذى لا ينازعون فيه ودلل على ذلك بتصریح المورثين للدائن الاجنبى فى الايصال المؤرخ ١٩٣١/١١/٢٨ بالسير فى إجراءات نزع الملكية وفاء لقيمة ذلك الحكم وبما ثبت فى قائمة توزيع الديون وملف نزع الملكية من أن هنالك ديونا أخرى تثقل كاهل المدينين وانتهى الحكم الابتدائى إلى أنه كان لامناس من نزع ملكية كافة أرضهما الزراعية سواء جرى التنفيذ بالحكم الثانى الذى ينازع فيه المطعون ضدهم أو لم يجر - ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن سنده فى هذا الذى قاله مخالفا لما ورد فى الحكم الابتدائى ولما تدل عليه الأوراق التى أشار إليها ذلك الحكم ومخالفا أيضا لما أورده الحكم المطعون فيه نفسه فى أسبابه من أن حالة المدينين المالية كانت غير طيبة - وكان هذا الحكم قد اعتمد على هذا الذى قرره بغير سند - فى قضائه بالتعويض للطعون ضدهم فانه يكون مشوبا بالقصور فى هذه الناحية أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(٩٤)

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) دعوى . ” دعوى صحة التعاقد ” . ” نطاقها ” . ملكية .

دعوى صحة التعاقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية .
مقتضى ذلك أن القاضى يفصل فى تلك الدعوى فى أمر صحة البيع ثم فى إمتناع البائع
عن تنفيذ التزاماته . إلتساع نطاق تلك الدعوى لبحث أسباب بطلان العقد .

(ب) دعوى . ” عدم جواز نظر الدعوى ” . دفعوع . قوة الأمر المقضى .
بيع وفائى .

قوة الأمر المقضى . أثرها . منع الخصوم من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل
فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق
إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثرت ولم يجتثها الحكم الصادر فيها . مثال (١) .

(ج) نقض . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” . ” مخالفة حكم سابق حائز
لقوة الأمر المقضى ” . قوة الأمر المقضى .

جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشئ
المحكوم فيه رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

١ — دعوى صحة التعاقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل
الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها وهذا
يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ثم يفصل فى أمر امتناع البائع عن

(١) نقض ١٩٦٤/٥/٢١ فى الطعن ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق بمجموعة المكاتب الفنى

تنفيذ التزاماته وهل كان له عذر في هذا الامتناع أو لم يكن ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان أو صح أو يحول دون الحكم بصحة العقد ونفاذه .

٢ — متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها — فإذا كان الحكم النهائي في الدعوى الأولى قد حسم النزاع بين الخصوم وقضى بصحة عقد البيع الوفاؤى المبرم بينهم رغم الدفع في هذه الدعوى ببطلان البيع لإخفائه رهنا، فإن هذا الحكم حتى ولو لم يبحث هذا الدفع يحوز قوة الأمر المقضى في شأن صحة العقد ويمنع الخصوم أنفسهم أو خلفهم من التنازع في هذه المسألة في دعوى ثانية بطلب بطلان ذلك البيع ولا يغير من ذلك إختلاف الطلبات في الدعويين، ذلك أن طلب صحة العقد ونفاذه وطلب بطلانه متصلان إتصالا كلياً إذ علة الحكم بصحة العقد في الدعوى الأولى عدم بطلانه والقضاء بصحة العقد يتضمن حتماً أنه غير باطل .

٣ — الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه يكون جائزاً الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وذلك عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه بمقتضى عقد بيع وفاؤى تاريخه ١٩٤٥/٣/٣ باع المرحوم أحمد محمد حسين مورث المطعون ضدهم السبعة المذكورين في البند أولاً إلى المرحوم عبد السلام

حسين الهدهد مورث باقى المطعون ضدهم منزلا بمدينة المنيا لقاء ثمن قدره ١٠٥ ج و ٧٥٥ م ونص فى العقد على حق البائع فى استرداد المبيع فى مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ العقد ولما انقضت هذه المدة دون أن يستعمل البائع هذا الحق أقام المشتري وفائيا الدعوى رقم ١٥٠٠ سنة ١٩٤٨ مدنى السيدة زينب ضد هذا البائع طالبا القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع الوفاى الآنف الذكر — وقد دفع البائع تلك الدعوى ببطلان العقد تأسيسا على أنه لم يدفع فيه ثمن وتاريخ ١٩٤٩/٣/٩ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع الوفاى بانية قضاءها على ما ثبت لها من تحقق هذا الركن — استأنف البائع وفائيا المرحوم أحمد محمد حسنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٨٨ سنة ١٩٤٩ مصر الابتدائية وتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بدفاعه السابق كما دفع فى مذكرة المقدمة لجلسة ١٩٤٩/١١/٢٨ المقدمة صورتها الرسمية بملف الطعن ببطلان عقد البيع الوفاى طبقا للمادة ٣٣٩ من القانون المدنى الملغى لأن العين المبيعة بقيت فى حيازة البائع مما يجعل العقد مخفيا لرهن وفى ١٩٥٠/٥/٢٤ حكمت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية فى ذلك بالإستئناف بتأييد الحكم المستأنف ولم تتعرض المحكمة فى أسباب حكمها إلى دفاع المستأنف المؤسس على حكم المادة ٣٣٩ السالف الإشارة إليها . وفى ١٩٥٠/٨/٢ أقام البائع المرحوم أحمد محمد حسنين الدعوى رقم ١٤٧٣ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة المنيا الجزئية ضد المشتري المرحوم عبدالسلام حسين الهدهد طالبا الحكم ببطلان عقد البيع الوفاى المؤرخ ١٩٤٥/٣/٣ والصادر منه إلى هذا الأخير وبطلان الحكم السابق المترتب عليه والصادر من محكمة السيدة زينب فى القضية رقم ١٥٠٠ سنة ١٩٤٨ والمؤيد استئنافيا فى القضية رقم ٩٨٨ سنة ١٩٤٩ — استئناف مصر الابتدائية والغاء كافة التسجيلات التى توقعت بناء على ذلك وقال المدعى (البائع) سندا لدعواه إن عقد بيع الوفاء المشار إليه قد قصد به إخفاء رهن عقارى لأن العين المبيعة بقيت فى حيازته ومن ثم يعتبر باطلا لا أثر له سواء بصفته بيعا أو رهنا طبقا لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدنى الملغى — ولدى نظر الدعوى تدخل الطاعن فيها منضما إلى المشتري المدعى عليه (مورث المطعون ضدهم المذكورين فى البند ثانى) فى طلب رفض الدعوى وبني تدخله على أنه تملك العين موضوع النزاع بشرائه لها من المدعى عليه بعقد مسجل فى ١٩٥١/٣/١٩ — كما تدخلت عائشة محمد عبد الله منضمة إلى المدعى البائع فى طلباته قائلة إنها اشترت منه العين

ذاتها بعقد مسجل في ١٩٥١/٣/٢٢ وقررت المحكمة قبولها خصمين متدخلين في الدعوى وقد دفع الطاعن بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ١٥٠٠ سنة ١٩٤٨ مدنى السيدة واستئنافها رقم ٩٨٨ سنة ١٩٤٩ س مصر الابتدائية وقال إن القضاء فيهما بصحة ونفاذ عقد البيع الوفاى محل النزاع من شأنه أن يمنع إثارة أى نزاع بشأن صحة هذا العقد من جديد — وبتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة المنيا الجزئية برفض هذا الدفع وبجواز نظر الدعوى تأسيسا على ما ذكرته من أن النزاع كان يدور في الدعوى الأولى حول استيفاء العقد لركن الثمن وعدم استيفائه له أما السبب الذى أسس عليه البطلان في الدعوى الحالية وهو أن العقد قد قصد به إخفاء رهن فانه سبب جديد لم يسبق طرحه في الدعوى الأولى — وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٣٠ قضت المحكمة ببطلان عقد البيع الوفاى المؤرخ ١٩٤٥/٣/٣ وبطلان الحكم الصادر في القضية رقم ١٥٠٠ سنة ١٩٤٨ مدنى السيدة زينب والمؤيد في الاستئناف رقم ٩٨٨ سنة ١٩٤٩ س مصر الابتدائية وإلغاء كافة التسجيلات المترتبة عليها واستندت في قضائها بذلك إلى ما قالته في أسباب حكمها من أنه قد ثبت لها أن عقد البيع الوفاى الآنف الذكر كان مقصودا به إخفاء رهن حيازة مقارى ومن ثم يكون باطلا لا أثر له سواء بصفته بيعا أو رهنا وذلك تطبيقا لحكم المادة ٣٣٩ من القانون المدنى الملغى الذى انعقد العقد في ظله . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة المنيا الابتدائية بالاستئناف رقم ٢٥٨ سنة ١٩٥٦ وتمسك في استئنافه بدفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وبجلسة ١٩٥٩/٤/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف مستندة إلى ذات الأسباب التى أقامت عليها محكمة الدرجة الأولى قضائها — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ورأت النيابة في مذكرتها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٩٦٢/١٢/٢ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته لحكم انتهائى سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم في ذات النزاع وحاز قوة الشئ المحكوم فيه وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان عقد البيع الوفاى

المؤرخ ١٩٤٥/٣/٣ لأنه يخفى رهنا قد خالف الحكم السابق صدوره من محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٤ في الاستئناف رقم ٩٨٨ سنة ١٩٤٩ بين الخصوم أنفسهم والذي قضى بصحة ونفاذ ذلك العقد لاستيفاء أركانه ولما كان هذا الحكم انتهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم به فقد كان من المتعين على الحكم المطعون فيه التزام بحجته واعتبار العقد صحيحا أما وقد أغفل ذلك وقضى ببطالان العقد على خلاف ما قضى به الحكم السابق فانه يجوز الطعن فيه بالنقض عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أن المرحوم عبد السلام حسين الهدهد مورث المطعون ضدهم المذكورين في البند (ثانيا) سبق أن رفع الدعوى رقم ١٥٠٠ سنة ١٩٤٨ مدنى جزئى السيدة ضد المرحوم أحمد محمد حسنين مورث المطعون ضدهم الواردة أسمائهم في البند (أولا) طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الوفاى الصادر له من هذا الأخير فى ١٩٤٥/٣/٣ فقضت المحكمة للمشتري بطلانته وتأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ٩٨٨ سنة ١٩٤٩ محكمة مصر الابتدائية فى ١٩٥٠/٥/٢٤ وكان من بين ما أثاره البائع فى هذه الدعوى بطلان عقد البيع الوفاى لأنه يخفى رهنا . بعد ذلك رفع هذا البائع فى ١٩٥٠/٨/٢ الدعوى الحالية رقم ١٤٧٣ سنة ١٩٥٠ مدنى جزئى المنيب ضد المشتري طالبا بطلان ذات العقد الذى سبق القضاء بصحته ونفاذه بدعوى أنه يخفى رهنا طبقا للمادة ٣٣٩ من القانون المدنى الملغى فتدخل الطاعن منضما إلى المشتري المرحوم عبد السلام حسين الهدهد فى طلب رفض الدعوى وبني تدخله على أنه اشترى منه المنزل موضوع النزاع بموجب عقد مسجل فى ١٩٥١/٣/١٩ وقبلته المحكمة خصما واتهمت إلى القضاء ببطلان عقد البيع الوفاى تأسيسا على أنه يخفى رهنا فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة المنيا الابتدائية التى قضت بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف ولما كان الحكم الصادر فى الدعوى الأولى رقم ٩٨٨ سنة ١٩٤٩ س القاهرة الابتدائية قد حسم النزاع بين المرحوم أحمد محمد حسنين والمرحوم عبد السلام حسين الهدهد فى خصوص صحة عقد البيع الوفاى المؤرخ ١٩٤٥/٣/٣ وقضى بصحته ونفاذه وقد كان الدفع ببطلان هذا العقد لإخفائه رهنا ماثرا من البائع فى هذه الدعوى وإن لم تبحثه المحكمة وكانت دعوى صحة التعاقد تستلزم أن يكون

من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ثم يفصل فى أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته وهل كان له عذر فى هذا الامتناع أو لم يكن ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد ونفاذه - لما كان ذلك، فإن الحكم السابق وهو حكم نهائى يحوز قوة الأمر المقضى فى شأن صحة العقد ويمنع الخصوم أنفسهم أو خلفهم من التنازع فى هذه المسألة بالدعوى الثانية ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات فى الدعويين ذلك أن طلب صحة العقد ونفاذه وطلب بطلانه متصلان اتصالاً عالياً إذ علة الحكم بصحة العقد فى الدعوى الأولى عدم بطلانه والقضاء بصحة العقد يتضمن حتماً أنه غير باطل - ومتى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ويكون الحكم المطعون فيه إذ صدر على خلاف الحكم السابق فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وذلك عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإذ كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يكون مقبولاً شكلاً.

وحيث إنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه لما سلف بيانه من مجيئه على خلاف حكم سابق حاز لقوة الشئ المحكوم فيه والقضاء فى موضوع الاستئناف بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، محمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد

(٩٥)

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٠ القضائية

(أ) إلترام . " تجديد الإلتزام " . " عناصر التجديد " .

تجديد الإلتزام بتغيير المدين . . تمامه بغير حاجة لرضاء المدين الأصلي أو لعلفه .
المادة ٣٥٢/٢ من القانون المدنى .

(ب) إلترام . " تجديد الإلتزام " . " عدم افتراضه " .

عدم افتراض التجديد لا يقتضى صراحة النص عليه فى العقد . قيامه إذا استخلص
بوضوح من الظروف . م ١/٣٥٤ من القانون المدنى .

١ — تجديد الإلتزام بتغيير المدين يتم طبقا للمادة ٣٥٢/٢ من القانون المدنى
بغير حاجة لرضاء المدين الأصلي . ومتى كان لا حاجة لهذا الرضاء لا فى
انعقاد التجديد ولا فى نفاذه فإن علم المدين الأصلي بالتجديد لا يكون لازما
لحصوله .

٢ — كون التجديد لا يفترض وهو ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة
٣٥٤ من القانون المدنى لا يقتضى أن ينص صراحة فى العقد على التجديد
بل إنه يقوم أيضا — وعلى ما تقرره تلك المادة — إذا كان يستخلص بوضوح
من الظروف (١) .

(١) نقض مدنى ١١/٢/١٩٦٥ مجموعة المكتب الفنى من ١٦ ص ١٥٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدهم استصدروا بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٩ أمرا من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية يقضى بإلزام حسين السيد والطاعنين بأن يؤدوا لهم مبلغ ٨٤٠٠ ج الأول من ماله الخاص والباقي من تركة مورثهم المرحوم يوسف عفيفى وذلك استنادا إلى سنيين إثنين تجاريين مؤرخين ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ كل منهما بمبلغ ٤٢٠٠ ج وموقعين من حسين السيد والمرحوم يوسف عفيفى ويستحق السند الأول فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٩ والسند الثانى فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٩ — استأنف حسين السيد هذا الأمر بالاستئناف رقم ١١٤٧ سنة ٧٦ ق القاهرة وتدخل الطاعنون فى الاستئناف متضمنين إلى المستأنف وطلبوا جميعا إلغاء أمر الأداء وبنوا استئنافهم على أن حسين السيد والمرحوم يوسف عفيفى كانا شريكين فى شركة تضامن غرضها توريد ما يلزم للصالح الحكومية والجيش المصرى وأنهما بهذه الصفة تعاقدتا مع المطعون ضدهم بالعقد المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ والعقد اللاحق له والمؤرخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ على أن يقوم المطعون ضدهم بتمويل عملية توريد بيض للجيش المصرى رسا عطاؤها على مورث الطاعنين وشريكه حسين السيد وقد استلم الأخيران مبلغ ١٢٦٠٠ ج من المطعون ضدهم على ذمة تنفيذ العملية وفى مقابل ذلك حررا لصالح الأخيرين ثلاث سندات إذنيه كل منها بمبلغ ٤٢٠٠ ج استحقاق ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٩ ، ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٩ ، ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٩ على التوالى وأن السنيين الأخيرين هما موضوع أمر الأداء وأنه إذ كانت قيمة هذين السنيين تمثل ديناً فى ذمة شركة حسين السيد ويوسف عفيفى وكانت هذه الشركة قد انقضت بوفاة هذا الشريك الأخير

في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٩ وأقيمت الدعوى رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة بتصفية أعمالها فإنه لم يكن من الجائز إلى أن تتم هذه التصفية أن يلزم الطاعنون في أموالهم الخاصة بهذا الدين الذى على الشركة وأضاف الطاعنون أن الاتفاق المؤرخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٩ المبرم بين المطعون ضدهم وحسين السيد على أثر وفاة مورثهم والذى التزم بمقتضاه حسين السيد وحده بسداد كل الديون المستحقة طبقا لاتفاق أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ قد تضمن تجديدا للدين بتغيير المدين ومن مقتضاه أن تبرأ ذمة مورثهم من الدين — بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأيد أمر الأداء المستأنف وأسست قضاءها على أن عقدي أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ و ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ يفيدان أن حسين السيد ويوسف عفيفى لم يتعاقدا بصفتهما صاحبي شركة وإنما بصفتهما الشخصية وأن ذلك قد تأيد بما هو ثابت من السندين الإذنيين موضوع النزاع من أنهما قد وقعا عليهما بغير ذكر للشركة وأن الاتفاق المؤرخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٩ لم يتضمن تجديدا للدين. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وفي الجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى من أسباب الطعن القصور في التسيب والخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن ملحق العقد المحرر بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٩ والمبرم بين المطعون ضدهم والأستاذ حسين السيد يتضمن تجديدا للدين بتغيير المدين وأن هذا التجديد ينقض به هذا الدين قبل مورثهم وبالتالي فلا يلزمون بوفائه من تركته وقالوا إن سندهم في ذلك هو البند الرابع من هذا العقد الذى التزم بمقتضاه حسين السيد منفردا بالوفاء للمطعون ضدهم بجميع السندات المذكورة في العقد الأصيل المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ — ومن بينها السندان موضوع أمر الأداء — في المواعيد المنصوص عليها فيها سواء بالنسبة لأقساط التمويل أو بالنسبة لأقساط العمولة — وأن المطعون ضدهم إذ قبلوا ذلك وارتضوا حسين السيد مدينا منفردا لهم وأحلوه محل الشركة أو الشريكين

حسين السيد ويوسف عفيفي في الوفاء بقيمة هذه السندات دون أن يحتفظوا بحقوقهم قبل المدين الآخر المتضامن — مورث الطاعنين — فإن ذلك يعتبر تجديداً للدين بتغيير المدين تبرأ به ذمة المدين الآخر مورث الطاعنين عملاً بالمادة ٢٨٦ من القانون المدني إلا أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في الرد على كل ذلك بقوله إن هذا الدفاع غير سديد لأن التجديد لا يفترض ولا يمكن أن يتم بغير علم المدين الأصلي الذي لم يكن طرفاً فيه ولا بغير رضا الدائن وهي أسباب لا تكفي لحمل قضاء الحكم في هذا الخصوص فضلاً عن مخالفتها للقانون إذ لا يشترط لحصول التجديد موافقة المدين عليه أو علمه به . كما أن موافقة الدائنين ثابتة من توقيعهم على العقد الذي تضمن التجديد .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن العقد المؤرخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٩ والمحور بين المطعون ضدهم والأستاذ حسين السيد قد تضمن تجديداً للدين بتغيير المدين إذ إنتم في هذا الأخير منفرداً قبل المطعون ضدهم بالوفاء لهم بقيمة جميع السندات التي كان متعهدوا بوفائها هو وشريكه المرحوم يوسف عفيفي بمقتضى العقد المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ والتي من بينها السندان موضوع النزاع وأن المطعون ضدهم الدائنين قد قبلوا هذا التجديد ونفذوه بأن سمحوا بكتاب الضمان المحرر باسم الشريكين وأعطوا حسين السيد خطاب ضمان جديد باسمه وتعاملوا معه على أساس أنه مدينهم الوحيد متخليين عن ضمان يوسف عفيفي وأن من مقتضى حصول هذا التجديد أن ينقضي الدين القديم بتوابعه وتبرأ منه ذمة مورثهم المذكور وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله ” إنه غير سديد ما يقال بأن تجديداً للدين قد تم عن طريق اعتبار حسين السيد وحده هو المسئول عن السندات الاذنية دون تركة يوسف عفيفي إذ التجديد لا يفترض ولا يمكن أن يتم بغير علم المدين الأصلي الذي لم يكن طرفاً فيه ولا برغم أنف الدائن ” وهذا الذي قرره الحكم رداً على دفاع الطاعنين بحصول التجديد ينطوي على مخالفة للقانون وقصور في التسيب ذلك أن تجديد الالتزام بتغيير المدين يتم طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٥٢ من القانون المدني بغير حاجة لرضا المدين الأصلي ومتى كان لا حاجة لهذا الرضاء لا في انعقاد ” تجديد

ولا في نفاذه فان علم المدين الأصلي بالتجديد لا يكون لازما لحصول التجديد ومن ثم يكون الحكم اذ قرر أنه لا يمكن أن يتم التجديد في هذه الحالة بغير علم المدين الأصلي مخالفا للقانون كذلك فإنه وإن كان صحيحا ما قرره الحكم من أن التجديد بتغيير المدين لا يمكن أن يتم بغير موافقة الدائن إلا أنه لما كان الطاعنون قد تمسكوا في دفاعهم بأن الدائنين المطعون ضدهم قد وافقوا على التجديد المدعى بحصوله بدليل أنهم وقعوا على العقد المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٩ الذي تضمن هذا التجديد وأنهم قاموا من جانبهم بتنفيذ هذا التجديد بأن سحبوا خطاب الضمان السابق تحريره لصالح الشركة وأعطوا حسين السيد مدينتهم الجديد خطاب ضمان جديد باسمه وتعاملوا معه على أساس أنه مدينتهم الوحيد وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث ما تضمنته هذا الدفاع وبحث القرائن التي ساقها الطاعنون لمحكمة الموضوع لتأييد حصول التجديد الذي ادعوه وكان ما قرره الحكم من أن التجديد لا يفترض لا يكفي بمجرد ردائه على ذلك الدفاع لأن كون التجديد لا يفترض وهو ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٥٤ من القانون المدني لا يقتضي أن ينص صراحة في العقد على التجديد بل إنه يقوم أيضا — وعلى ما تقرره تلك المادة — إذا كان يستخلص بوضوح من الظروف وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تقرير قاعدة أن التجديد لا يفترض دون إعمال هذه القاعدة على واقعة الدعوى وبيان ما إذا كان العقد الذي قال الطاعنون عنه أنه يتضمن التجديد يدل دلالة واضحة على نية التجديد أو لا يدل فان هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور في هذه الناحية علاوة على مخالفة للقانون على النحو السالف بيانه مما يستوجب نقض الحكم بغير حاجة لبحث باقي الأسباب .

جاسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز نصار ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمرأوى .

(٩٦)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية"

وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " .

التسوية بين أولاد الواقف لصلبه وأولاد ابنه لصلبه ذكورا وإناثا في الاستحقاق لكل منهم بنصيبين . النص على استحقاق ذرية بنت ولده الانثى وذرية الانثى من أولاده لصلبه لنصيب واحد . استحقاق الانثى من أولاد الذكور . انتقال نصفه الى أولادها ذكورا وإناثا .

متى كان الواقف قد أنشأ وقفه " على نفسه أيام حياته ثم من بعده فالنصف اثني عشر قيراطا بعد الخيرات يكون وقفا على أولاده ذكورا وإناثا ماعدا ابنته فاطمة الكبيرة وعلى أن أولاده لصلبه ماعدا فاطمة ، الذكر والانثى منهم في ذلك سواء ، وان أولاد ابنه لصلبه الذكور والاناث كل واحد منهم بنصيبين فان تزوجت بنت ولده الانثى واعقبت ذرية يكون لذريتها نصيب واحد سواء أكانوا ذكورا أو إناثا . وكل من كان من ذرية الذكور سواء كان ذكرا أو أنثى فله نصيبان ، وأن الأنثى من أولاد الذكور إذا تزوجت واعقبت ذرية فلذريتها نصيب واحد سواء كانوا ذكورا أو إناثا ، وأن الانثى من أولاده لصلبه إذا تزوجت واعقبت ذرية يكون لذريتها نصيب واحد أيضا سواء كانوا ذكورا أو إناثا يذفع كل منهم بحصته من ذلك على الحكم المذكور ... ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه

الإنسان عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوى طبقته مضافا لما يستحقونه من ذلك فإن لم يوجد أحد من أهل درجته وذوى طبقته يكون ذلك لأقرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين" فان ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف قد سوى في الاستحقاق بين أولاد ابنه لصلبه ذكورا وإناثا لكل منهم نصيبان مما هو موقوف عليهم ، وجعل استحقاق الأثني من أولاد الذكور ينتقل نصفه إلى أولادها ذكورا وإناثا . وإذا كان الثابت أن والدة المطعون عليها هي بنت ابن ابن الواقف وبوفاتها ينتقل نصف استحقاقها لأولادها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن استحقاقها ينتقل كله لا نصفه إلى أولادها — وهى اثني من أولاد الذكور — فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة / سعاد أحمد مراد ذو الفقار أقامت الدعوى رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية القاهرة ضد كل من (١) الدكتور محمد مفيد ذو الفقار بصفته حارسا على وقف الأمير أحمد أغا التريحمان (٢) السيد محمد مفيد ذو الفقار (٣) السيدة فاطمة محمد ذو الفقار (٤) السيدة نفيسة محمد ذو الفقار بطلب الحكم باستحقاقها لحصة قدرها ١ ط ١٠,٤ من ٢٤ ط فى وقف الأمير أحمد أغا تعادل $\frac{٢}{٧١}$ من ريع الوقف مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت بيانا لدعواها إن الأمير أحمد أغا

الترجمان وقف ما هو مبين في كتاب وقفه الصادر من الباب العالي بمصر في ٢٦ من شوال عام ١٢٥٣ وأنه أنشأ وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون نصفه على خيرات عينها والباقي على أولاده ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ما عدا ابنته الكبرى فاطمة التي لا دخل لها في حصة أولاده على أن يكون لكل من أولاده لصلبه الذكور والإناث نصيبان فإن تزوجت بنت ولده الأنثى وأعقت ذرية يكون لذريتها نصيب واحد سواء أكانوا ذكورا أو إناثا وكل من كان من ذريته الذكور سواء كان ذكرا أم أنثى فله نصيبان وأن الأنثى من أولاده الذكور إذا تزوجت وأعقت ذرية فلذريتها نصيب واحد سواء أكانوا ذكورا أو إناثا ينتفع كل واحد من الموقوف عليهم بحصته بسائر حقوق الانتفاع الشرعية ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تهجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل وقد توفي الواقف مصرا على وقفه وبوفاته انحصر ريع الوقف في إبنه أحمد ترجمان الشهير بأحمد ذو الفقار الذي توفي عن أولاده محمد وعباس حلمى وزينب ونفيسة وحسن شاه وفاطمة خاتون ، وقد توفوا جميعا أيضا ومن بينهم محمد ذو الفقار الذي توفي في سنة ١٩١٢ م عن أولاد منهم أحمد مراد والد المدعية الذى توفي عنها وعن إختوها كما توفي عباس حلمى عن إبنته زينب والدة المدعية وبوفاته استحققت إبنته المذكورة حصة والدها وقد توفيت زينب عباس حلمى عن أولادها سعاد - المدعية - والدكتور محمد ذو الفقار وفكرية وناريمان ويرجيزار فانتقلت حصتها إليهم بالسوية ثم توفيت ناريمان ويرجيزار فانحصرت حصتها في الأحياء من أولادها وهم سعاد المدعية وأخوها الدكتور محمد ذو الفقار وأختها فكرية ، وإذ ينازعها المدعى عليهم فيما آل إليها عن والدتها دون ما آل إليها عن والدها وطبقا لشرط الواقف تستحق والدتها نصيبين في نصف ريع الوقف وبوفاتها تستحق المدعية ثلثه فقد طلبت الحكم لها به مضافا لما تستحقه عن والدها منه $\frac{1}{18}$ عن والدتها و $\frac{1}{36}$ عن والدها

فتكون جملة استحقاقها $\frac{42}{74}$ من نصف الوقف توازى ١ ط ١٠,٤ من ٢٤ ط ينقسم إليها ، ودفع المدعى عليهم الثلاثة الآخرون الدعوى بعدم السماع لمضى المدة المانعة من سماعها وطلبوا من باب الاحتياط رفضها ، وبتاريخ ١٩٦١/٢/٢٧ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم السماع لمضى المدة وبرفض الدعوى وألزمت المدعية المصاريف ، واستأنفت السيدة سعاد أحمد مراد ذو الفقار هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والقضاء لها بطلباتها مع إلزام المستأنف عليهم بالمصاريف وأتعاب المحاماه عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٠ سنة ٧٨ قضائية القاهرة أحوال شخصية ، ودفعت النيابة العامة ببطلان الحكم المستأنف لعدم ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى الرأى فى الدعوى . وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وببطلان الحكم المستأنف وفى الموضوع باستحقاق المستأنفة السيدة / سعاد أحمد مراد إلى ١ ط و١٠,٤ من ٢٤ ط ينقسم إليها الوقف مع إلزام المستأنف عليهم بنصف المصاريف عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه . وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث تنازل الطاعنون عن السبب الاول وأصروا على طلب نقض الحكم لباقي الأسباب وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن إنشاء الوقف ظاهر الدلالة على أن الواقف قصد أن يميز أولاد الظهور على أولاد البطون بما لا يوجب الإغراق فى التفسير والتأويل لعباراته الواضحة الصريحة نخص أولاد الظهور بنصيبين وأولاد البطون بنصيب واحد واشترط صراحة أنه إذا تزوجت إحدى بنات أولاده وانجبت ذرية حرمت من نصف نصيبها ولا تستحق ذريتها سوى النصف الآخر ، وقضى الحكم المطعون فيه باستحقاق ذرية زينب بنت عباس حلمى ابن أحمد ترجمان ابن الواقف — وهى من بنات أولاد الواقف — كامل حصة مورثهم وكان سبيله إلى ذلك وإلى حمل كلام الواقف على غير هذا

المعنى الذى أرادته إلغاء بعض شروط الإنشاء وإهدارها والحكم بعدم إعمالها كلية بمقولة "إن العبارة الواردة فى هذا الإنشاء لا تمل إلا على أن الواقف أراد التسوية بين الذكر والأنثى من أولاده وذريته بأن جعل لكل منهم نصيبين . . . " وبذلك انتهى إلى نتيجة خاطئة ومخالفة لما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أنه يحمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أرادته ومقتضاها إعمال كلام الواقف لا إلغاءه ما دام لا يتعارض مع إرادته الظاهرة ، وإذ كانت عبارة الواقف تقتضى بأنه "إن تزوجت بنت ولده الأنثى وأعقت ذرية يكون لذريتها نصيب واحد " وجاءت تلك العبارة عقب العبارة التى سوى فيها الواقف بين أبنائه لصلبه فى الاستحقاق فجعل لكل نصيبين ثم عاد فأكدها هذا المعنى الواضح مرة أخرى بعبارة أقوى هى " أن الأنثى من أولاد الذكور إذا تزوجت وأنجبت ذرية فلذريتها نصيب واحد سواء كانوا ذكورا أو إناثا " ولا سبيل أمام صراحة هذا النص ودلالة عباراته إلى القول بأن مفهوم هذه العبارة هو التسوية بين جميع المستحقين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وفى النتائج التى انتهى إليها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه بالرجوع إلى الإشهاد المؤرخ ٢٦ من شوال سنة ١٢٣٥ هجرية يبين أن المرحوم أحمد أغا الترجمان أنشأ وقفه "على نفسه أيام حياته " ثم من بعده فالنصف اثنى عشر قيراطا بعد الخيرات ويكون وقفا على أولاده ذكورا وإناثا ما عدا ابنته فاطمة الكبيرة المرزوقة له من الحرمة ندية فانها لا دخل لها فى حصة أولاده المذكورة من الوقف المذكور بل هى على الحكم الذى ذكر فيه ، وعلى أن أولاده لصلبه ما عدا فاطمة الكبيرة المذكورة الذكر والأنثى منهم فى ذلك سواء ، وأن أولاد ابنه لصلبه الذكر والإناث كل واحد منهم بنصيبين فإن تزوجت بنت ولده الأنثى وأعقت ذرية يكون لذريتها نصيب واحد سواء أكانوا ذكورا أو إناثا ، وكل من كان من ذرية الذكور سواء كان ذكرا أو أنثى فله نصيبان ، وأن الأنثى من أولاد الذكور إذا تزوجت وأعقت ذرية فلذريتها نصيب واحد سواء كانوا ذكورا أو إناثا ، وأن الأنثى من أولاده لصلبه إذا تزوجت وأعقت ذرية يكون

لذريتها نصيب واحد أيضا سواء كانوا ذكورا أو إناثا ينتفع كل منهم بحصته من ذلك على الحكم المذكور... ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الإثنان عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفلا من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وان سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوى طبقته مضافا لما يستحقونه من ذلك فإن لم يوجد أحد من أهل درجته وذوى طبقته يكون ذلك لأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين " وظاهر هذا الإنشاء يدل - وفي نطاق الخصومة المعروضة - على أن الواقف سوى في الاستحقاق بين أولاد ابنه لصلبه ذكورا وإناثا لكل منهم نصيبان مما هو موقوف عليهم ، وجعل استحقاق الأنثى من أولاد الذكور ينتقل نصفه إلى أولادها ذكورا وإناثا - وإذا كان الثابت أن المرحومة زينب بنت عباس حلمي والددة المطعون عليها هي بنت ابن ابن الواقف توفيت في سنة ١٩٢١ وبوفاتها ينتقل نصف استحقاقها لأولادها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن استحقاقها ينتقل كله لا نصفه إلى أولادها - وهي أنثى من أولاد الذكور - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثالث .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(٩٧)

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض . ”أسباب الطعن“ . ”الأسباب المتعلقة بالنظام العام“ . نظام
عام . تزوير .

التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى عناصر الإلمام بهذا
السبب . التمسك بصدور حكم نهائى ببراءة الطاعن من التزوير بعد صدور الحكم
المطعون فيه الصادر فى دعوى التزوير المدنية . لا يقبل .

(ب) محكمة الموضوع . ”سلطتها فى تقدير الدليل“ . إثبات . ”القرائن
القضائية“ . ”الإثبات بالبينة“ . تزوير .

استنباط القرائن القضائية فى الدعوى وتقدير أقوال الشهود فيها من المسائل
الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع ويعتمد عليها فى تكوين عقيدته . لارقابة
عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كان ذلك بأسباب سائفة .

١ - جرى قضاء محكمة النقض^(١) على أنه يشترط لجواز التمسك أمام محكمة
النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن
يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن

(١) راجع قض ١٩٦٤/٣/٥ فى الطعن ١٦٦ سنة ٢٩ ق مجموعة المكتب الفنى ص ١٥
ص ٢٨٩ وراجع قض ١٩٦٥/٣/٢٥ فى الطعن ٢٧٦ سنة ٣٠ ق مجموعة المكتب الفنى ص ١٦
ص ٣٨٤ ونقض ١٩٦٣/١/٢٤ ص ١٤ ص ١٦٢ .

بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجه فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للدفع بهذا السبب . فإذا كان الثابت أن السبب الذي يتمسك به الطاعن — وهو صدور حكم نهائي من المحكمة الجنائية ببراءته من التزوير الذي ادعى به في الدعوى المدنية — قد جد بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن في وسع محكمة الموضوع تبينه فإن هذا السبب يكون غير مقبول .

٢ — استنباط القرائن القضائية في الدعوى وتقدير أقوال الشهود منها من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان ما استخلصه منها من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . فإذا كانت محكمة الاستئناف إذ قضت برد وبطلان بعض عبارات الورقة المطعون فيها قد استندت إلى اعتبارات سائغة اعتمدت فيها على ما استخلصته من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة الدرجة الأولى ومن القرائن القضائية التي ساقها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه فإنها تكون قد مارست سلطتها الموضوعية في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده استصدر بتاريخ ١٩٥٥/٥/٨ أمرا بالزام الطاعن أن يؤدي له مبلغ ٤٥٠ ج والفوائد القانونية بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق في ١٩٥٢/١٠/٥ حتى السداد باعتبار أن هذا المبلغ هو الباقي له قبل الطاعن من قيمة السند الإذني المؤرخ ١٩٥٢/٩/٥ والبالغة ٥٠٠ ج قبض منها مبلغ ٥٠ ج

بموجب إيصال تاريخه ١٩٥٤/٣/١٦ — عارض الطاعن في هذا الأمر طالبا تعديله إلى ١٢٠ ج تأسيسا على أنه أوفى للمطعون ضده مبلغ ٣٨٠ ج ، من ذلك مبلغ الخمسين جنيها مائة الذكر ومبلغ عشرة جنيها كان يدفعه شهريا من تاريخ الاستحقاق حتى أول فبراير سنة ١٩٥٤ ، وقد ثبت كل ذلك بالإيصال المؤرخ ١٩٥٤/٣/١٦ ، كما دفع مبلغ تسعة جنيها شهريا ابتداء من مارس سنة ١٩٥٤ حتى أبريل سنة ١٩٥٥ ومبلغ ٣٠ ج في ١٩٥٥/٤/٢٦ ، وطلب الطاعن إثبات وفائه بهذه المبالغ الأخيرة بالينة — طعن الدائن (المطعون ضده) بالتزوير في الإيصال المؤرخ ١٩٥٤/٣/١٦ وتمسك بأنه لم يقبض سوى مبلغ خمسين جنيها من قيمة السند وأن العبارات الواردة بصدر الإيصال والتي ينسب إليه فيها أنه كان يتسلم عشرة جنيها شهريا قد أضيفت بالفراغ الموجود بأعلى السند، وأعلن شواهد التزوير — نقضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٨ بقبول الشاهدين الأول والثالث منها وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مدعى التزوير (المطعون ضده) بكافة الطرق القانونية أن الإيصال المطعون عليه كان جزؤه الذي يعلوا كلمة "استلمت" فراغا ثم قام الطاعن بملء هذا الفراغ بإثباته العبارة التي تبدأ بكلمة (أقرر) وتنتهي بحرف "قد" وصرحت للطاعن بنفي ذلك — وبعد أن سمعت محكمة الدرجة الأولى أقوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٠ برفض الادعاء بالتزوير وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات أنه أوفى المطعون ضده تسعة جنيها شهريا في المدة من مارس سنة ١٩٥٤ حتى أبريل سنة ١٩٥٥ خصما من قيمة السند . وبعد أن تم هذا التحقيق قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٤ بتعديل أمر الأداء المعارض فيه وإلزام المعارض (الطاعن) بأن يدفع للمعارض ضده (المطعون ضده) مبلغ ٢٣٥ ج و ٤١٠ م والفوائد بواقع ٧ ٪ اعتبارا من ١٩٥٥/٣/١٦ — فاستأنف المطعون ضده هذين الحكمين الصادر أولها بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٠ وثانيهما بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٤ ، وقيد الاستئناف برقم ٢٤٢ سنة ٣٢ ق أسيوط . ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٠/٥/٨ (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٠ وبرد وبطلان العبارة المطعون عليها بالتزوير والمضافة إلى الإيصال المؤرخ ١٩٥٤/٣/١٦ (ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف الصادر

بجلسة ١٩٥٧/٣/٢٤ في المعارضة رقم ٣٤٧ سنة ١٩٥٥ كلى أسيوط إلى إلزام المستأنف ضده (الطاعن) بأن يدفع للمستأنف (المطعون ضده) مبلغ ٤٥٠ ج والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الحاصل في ١٩٥٢/١٠/٥ - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة مبدية الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٧ إحالته إلى هذه الدائرة . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٦ قدم الطاعن مذكرة شارحة ضمنها سببا جديدا قال إنه متعلق بالنظام العام وحاصله أنه حكم نهائيا من القضاء الجنائي بعد صدور الحكم المطعون فيه وبعد التقرير بالنقض ببراءته من تهمة إحداث تزوير بالايصال المقضى برده وبطلانه وأن لهذا الحكم الجنائي حجته أمام القضاء المدني . وقدمت النيابة مذكرة تكميلية أبدت فيها الرأي بعدم قبول هذا السبب الجديد وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة ما أبدته من رأى بمذكرتها .

وحيث إن السبب الذى أبداه الطاعن بمذكرته الشارحة باعتباره متعلقا بالنظام العام يتحصل في أنه بعد أن قضت محكمة الاستئناف برد وبطلان بعض عبارات الايصال أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضد الطاعن بالجنحة رقم ١٠٠١ سنة ١٩٦٠ بندرتان أسيوط مسندة إليه أنه ارتكب تزويرا ماديا في محرر عوفي عن طريق اضافة كلمات إلى أصل المحرر مع علمه بذلك وأنه استعمل المحرر المزور بأن تقدم به إلى المحكمة المدنية في القضية رقم ٢٤٢ سنة ٣٢ ق أسيوط . وقد قضت محكمة الجنح في ١٩٦١/١١/١١ بحكم أصبح نهائيا لعدم إستئنافه ببراءة المتهم الطاعن ورفض الدعوى المدنية وأقامت قضاءها على أن الشك يداخل المحكمة فيما إذا كانت العبارة المدعى بتزويرها موجودة في أصل السند وقت التوقيع عليه أم اضيفت إليه بعد ذلك وأن هذا الشك يفسر لصالح المتهم ، ولما كان لهذا الحكم الجنائي النهائي حجته أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا ، وكان لم يفصل في الدعوى الحالية بحكم بات في موضوعها لأنها ما زالت مطروحة على محكمة النقض ، فان المحكمة المدنية تلتزم باحترام الحكم الجنائي بحيث لا يجوز لها ان تحكم في الدعوى المدنية على تقيض ما فصل فيه من عدم ثبوت إضافة بعض عبارات الايصال بطريق التزوير لأن فصله في ذلك كان فصلا في أمر ضرورى .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجهه فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للدفع بهذا السبب . ولما كان الثابت أن السبب الذى يتمسك به الطاعن جد بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن فى وسع محكمة الموضوع تبينه فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب والتناقض والفساد فى الاستدلال فى خصوص قضائه برد وبطلان العبارات المدعى بتزويرها ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائى إذ قضى برفض الادعاء بالتزوير فى العبارات الثابتة بأعلى الإيصال المؤرخ ١٦/٣/١٩٥٤ والى نصها "أقرر أنا الموقع أدناه بأنه علاوة على مبلغ العشرة جنيهاً المسلمة شهرياً منأولة زوجتى من تاريخ ابتداء الكيالة المحررة بينى وبين حضرة الدكتور لبيب مقار الميرى خصماً من قيمتها قديماً" قد استند إلى أن استبعاد هذه العبارات يجعل عبارات الإيصال التالية لها والمعترف بصحتها غير متناسقة ومبتورة لأن الأخيرة تضمنت جملة "من أصل الكيالة المذكورة" مما يقطع بأن ثمة كيالة أشير إليها من قبل فى الإيصال أى فى العبارات المدعى بتزويرها — ولكن الحكم المطعون فيه خالف الحكم الابتدائى بقوله إن هذه الجملة ليس من شأنها أن تثير ريبه الدائن (المطعون ضده) لأنه ما كان ليخطر على باله أن مدينه (الطاعن) سيعمد إلى تزوير الإيصال بإضافة عبارة أخرى بالفراغ العلوى منه وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا يتفق مع ما أورده فى أسبابه الأخرى من وصفه للدائن بأنه الرجل الحريص فى معاملته مع مدينه ، مما يجعل الحكم مشوباً بالتناقض والاستخلاص غير السائق — هذا إلى أن الحكم الابتدائى استبعد لأسباب سائغة أن يقبل الدائن (المطعون ضده) التوقيع على إيصال نصفه العلوى فراغ دون ملئه بخطوط ، واستند فى نفى وجود هذا الفراغ إلى ما أثبتته فى أسبابه من اطلاع المحكمة على الإيصال وفحصها إياه وتحقيقها من أنه لا توجد مغايرة بين شطريه المعترف به والمطعون عليه سواء فى طريقة الكتابة أم أسلوبها أم نوع الخبر ودرجة تركيزه ، لكن الحكم المطعون

فيه سكت عن مواجهة ذلك أو الرد عليه - ويضيف الطاعن أن محكمة الاستئناف اتخذت من شهادة رياض إلياس ميخائيل أساما لحكمها المطعون فيه مصرحة بأنها تطمئن إليها رغم الخصومات الثابتة بين الشاهد والطاعن مغفلة ما سجله الحكم الابتدائي من أن هذا الشاهد مطعون في صدقه وذمته للاتهامات الجنائية المسندة إليه ، بجاء الحكم المطعون فيه قاصر البيان في الرد على ما سجله الحكم الابتدائي مخالفاً للثابت بالأوراق من تجريح منصب على ذمة هذا الشاهد باتهامه في تزوير وتبديد وإعطاء شيك بدون رصيد ، كما عولت محكمة الاستئناف على ما قرره هذا الشاهد بالتحقيق من أن الطاعن لم يسدد للمطعون ضده سوى خمسين جنيهاً ، دون أن تناقش ما أورده الحكم الابتدائي في هذا الخصوص من أن الأقساط المسددة قبل ذلك ثابتة بحسابات صيدلية الطاعن .

وحيث إن هذا النعى في جميع أوجهه مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان العبارة المدعى بتزويرها في الإيصال المؤرخ ١٩٥٤/٣/١٦ استند إلى الأسباب الآتية ” وحيث إنه بالنسبة لشهود الطاعن بالتزوير (المطعون ضده) فقد شهد رياض إلياس ميخائيل الشاهد على هذا الإيصال بأن العبارات المطعون بإضافتها إلى صلب الإيصال المؤرخ ١٩٥٤/٣/١٦ لم تكن موجودة وقت أن وقع المستأنف (المطعون ضده) على الإيصال وأنه سلم إلى المستأنف ضده (الطاعن) بعد التوقيع مما يعني أن المستأنف ضده قد أضاف إلى الإيصال العبارات المطعون فيها بعد التوقيع على الإيصال من المستأنف (الطاعن) . وترى المحكمة أنه وإن كانت هناك خصومات ثابتة بين هذا الشاهد وبين المستأنف ضده (الطاعن) إلا أنها لا تمنع من تقدير شهادته وأخذ المحكمة بها إذا ما اطمأنت إليها . وترى المحكمة الأخذ بأقوال هذا الشاهد في هذا الخصوص والاطمئنان إليها خصوصاً وأنه قد ساندتها شهادة كل من راغب الياس ومترى عبد الشهيد إذ قطعاً في شهادتهما أنها ما إطلعا على الإيصال المطعون فيه ولم تكن العبارات المطعون عليها في الإيصال - الخ كما أن الثابت من أقوال شهود المستأنف ضده (الطاعن) الذين سمعوا في التحقيق أن زوجة المستأنف لم تكن تعطى إيصالات أو أوراق ممضاة باسمها وأن المستأنف (المطعون ضده) على حد قسولهم رفض التوقيع على إيصال

استلامه مبلغ الثلاثين جنيها التي أثير إليها في التحقيقات مما يقطع بحرص المستأنف في معاملته فإذا أضيف إلى ذلك أن المستأنف ضده (الطاعن) أشار في مذكرته إلى أن المبالغ التي كانت تدفع شهريا لزوجته المستأنف كانت تمثل في الواقع فائدة ربوية كان مفهوما أنها لا تستنزل من أصل الدين ، وأن من شأن ذلك وقد بان حرص المستأنف (المطعون ضده) في معاملته مع المستأنف ضده أن يحرص على أن لا يثبت في الإيصال الذي وقع به بإستلامه هو أو زوجته لأي مبالغ سابقة على اعتبارها خصما من الكبيالة المستحقة على المستأنف ضده (الطاعن) ، الأمر الذي لا يدع مجالا للشك بأن هذه العبارات المطعون فيها لم تكن تحت نظر المستأنف (المطعون ضده) وقت التوقيع على الإيصال . ”وحيث إن وجود كلمة ”المذكورة“ الموجودة في صلب الإيصال المطعون فيه التي قد تشير إلى وجود كتابة سابقة بشأن الكبيالة والتي اعتمد عليها الحكم المستأنف للقول بأن وجودها في صلب الإيصال من شأنه أن يؤدي إلى القول بصحة العبارات المطعون فيها ، فترى المحكمة أن وجود مثل هذه الكلمة في صلب الإيصال كان عن قصد من المستأنف ضده وأنه ضمن الإيصال هذه الكلمة بعد أن أزمع إضافة العبارات المطعون فيها حتى يضمن على هذه العبارات مظاهر الصحة ، على أن وجود مثل هذه الكلمة في الإيصال وإن كان لا يتماشى مع صلب الإيصال إلا أن المحكمة ترى أنه لم يكن من شأنها أن تثير ريبة المستأنف لأنه ما كان ليخطر على باله أن المستأنف ضده (الطاعن) سيعتمد إلى تزوير الإيصال بطريقة إضافة العبارات المطعون فيها في الفراغ العلوي الذي شهد الشهود بوجوده في الورقة قبل توقيع المستأنف (المطعون ضده) عليها “ — ولما كان استنباط القرائن القضائية في الدعوى وتقدير أقوال الشهود فيها من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان ما استخلصه منها من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكانت محكمة الاستئناف إذ قضت برد وبطلان بعض عبارات الورقة المطعون فيها قد استندت إلى اعتبارات سائغة اعتمدت فيها على ما استخلصته من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة الدرجة الأولى ومن القرائن القضائية التي ساقها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه، فانها تكون قد مارست سلطتها الموضوعية

في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى . أما ما يدعيه الطاعن من وجود تناقض بالحكم بسبب وصفه المطعون ضده بالرجل الحريص في موضع من أسبابه وتحصيله في موضع آخر أنه لم تكن لإحدى عبارات الإيصال المؤرخ ١٦/٣/١٩٥٤ أن تشير ريبته ، فهذا الادعاء على غير أساس ، ذلك أن وصف المطعون ضده بالحرص لا يتعارض مع عدم توقعه أمرا ذكر الحكم عنه أنه لم يكن ليثير الريبة في نفسه - كما لا يعيب الحكم إغفاله الرد على بعض أوجه التجريح التي رمى بها الطاعن أحد الشهود مادام قد صرح في أسبابه باطمئنانه إلى أقوال هذا الشاهد رغم تجربته - ولا يعيب الحكم المطعون فيه أيضا إغفاله الرد على بعض ما أورده الحكم الابتدائي من أسانيد لرفض الادعاء بالتزوير ذلك أنه إذا ما ألغت محكمة الاستئناف - كما ابتدئنا فأنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ماورد في ذلك الحكم من أدلة ، مادام حكمها مبني على أسباب تكفي لحمله وواضح منها كيف كونت عقيدتها فيما قضت به - لما كان ذلك ، وكانت جميع الأوجه التي تضمنها السبب الأول للطعن لا تعدو في حقيقتها أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل إثارته امام محكمة النقض فان النعي بهذا السبب في جميع ما تضمنه يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن السبب الثاني فانه لما كان الطاعن قد رتبته على احتمال أن ينقض الحكم المطعون فيه للسبب الأول ، وكانت هذه المحكمة قد انتهت على ما سلف بيانه إلى رفضه ، فان النعي في سببه الثاني لا يصادف محلا .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
 محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، والسيد عبد المنعم انصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد .

(٩٨)

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) وفاء . عقد . ” عيوب الرضا “ . ” الغلط “ . بطلان . ” إبطال العقد “
 ” أثره “ .

الوفاء اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين — بمثابة تصرف قانوني .
 وجوب خلو التراضي على انوفاء من عيوب الإرادة وإلا كان قابلاً للإبطال . اعتقاد
 الموفى (غير المدين) خطأ بأن الدين الموفى به حال بمحكم نهائي ومقرره فوائد . غلط
 جوهري بشأن صفة من صفات الدين أساسية في إعتباره ، لولاه ما كان الوفاء . علم الموفى
 له بهذا الغلط الدافع من شأنه أن يؤدي إلى إبطال الوفاء وإعادة الطرفين إلى ما كانا عليه
 قبل حصوله .

(ب) وفاء . ” الوفاء مع الحلول “ . بطلان . عقد .

الوفاء الباطل (من غير المدين) لا يترتب عليه حلول الموفى محل الدائن الموفى له
 في تأميناته . الحلول أثر للوفاء الصحيح . للوفى في الوفاء الباطل حق الرجوع على الموفى
 له بما أوفاه به .

(ج) تنفيذ . ” تنفيذ عقارى “ . حكم . ” ماهية الحكم “ .

حكم نزع الملكية في ظل قانون المرافعات القديم ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام
 الفاصلة في الخصومات .

(د) حكم ” عيوب التدليل “ . قصور . ” ما لا يعد كذلك “ . ” القصور
 في الأسباب القانونية “ . نقض ” سلطة محكمة النقض “ .

قصور الحكم في الإفصاح عن السند القانوني لقضائه أو خطئه فيه . لا يبطل الحكم .

(هـ) محكمة النقض. "سلطة محكمة النقض في التكييف". محكمة الموضوع.

التكييف القانوني للوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه من سلطة محكمة النقض.

١ — الوفاء إتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين فهو بهذه المثابة تصرف قانوني يجرى عليه من الأحكام ما يجرى على سائر التصرفات القانونية فلا بد فيه من تراضى الطرفين على وفاء الالتزام. ويشترط في هذا التراضى أن يكون خاليا من عيوب الإرادة فإذا داخل الوفاء عيب منها كان قابلا للإبطال. فإذا كانت محكمة الموضوع قد حصلت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة أن الموفى ما قبل الوفاء إلا لاعتقاده بأن الدين الذي أوفى به حال بحكم نهائي وأنه تبين بعد ذلك عدم تحقق هذه الصفة في الدين فإن الموفى يكون قد وقع في غلط جوهري بشأن صفة من صفات الدين الموفى به كانت أساسية في إعتباره إذ لولا هذا الغلط ما كان الوفاء. فإذا كان الموفى له على علم بهذا الغلط الدافع إلى الوفاء فإن من شأن هذا الغلط أن يؤدي إلى إبطال الوفاء متى طلب الموفى ذلك وأن يعود الطرفان إلى الحالة التي كانا عليها قبل حصوله ومن ثم يلتزم الموفى بأن يرد المبلغ الذي قبضه.

٢ — لا يترتب على الوفاء الباطل حلول الموفى محل الموفى له في تأميناته لأن هذا الحلول إنما ترتب على الوفاء الصحيح.

٣ — حكم نزع الملكية — في ظل قانون المرافعات الأهلى الملغى — ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو لا يعدو أن يكون إيذانا من المحكمة ببيع العقار المنفذ عليه بشروط وإجراءات معينة فهو لا يفصل في تحديد الدين أو استحقاقه ولا يرتب حقا أو يسقط حقا لأحد الخصوم فيما يتعلق بموضوع هذا الدين ولزومه.

٤ — متى كان منطوق الحكم موافقا للقانون فإنه لا يبطله قصوره في الإفصاح عن السند القانوني لقضائه أو خطئه فيه إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك وأن تصحح ما وقع في تقريراته القانونية من خطأ.

٥ — لمحكمة النقض أن تعطى الوقائع الثابتة في الحكم المطعون فيه —
كيفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد في هذا التكييف على غير ما حصته
محكمة الموضوع من هذه الوقائع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن — في أن مورث المطعون ضدهم أقام في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤
على البنك الطاعن الدعوى رقم ٣٢٠١ سنة ١٩٤٤ كلى القاهرة وطلب في صيغتها
إلزام هذا البنك بأن يدفع له : (أولا) مبلغ ٣٥٣٣ ج ٧٦٧ م مع فوائده بواقع ٩٪
ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤١ حتى السداد . (ثانيا) مبلغ خمسمائة جنيه
على سبيل التعويض وقال في بيان دعواه إن البنك الطاعن كان يداين محمد حسن
عامر بمبلغ ٣٦١٣ ج و ٩ م مضمون برهن تأميني في المرتبة الأولى على ٦٩ ف
و ١٦ ط ٨ م ولما تأخر المدين في الوفاء بهذا الدين اتخذ ضده البنك إجراءات
لنزع ملكية هذه الأطنان واستصدر بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٠ حكما بنزع الملكية
في الدعوى رقم ١٦١ سنة ١٩٤٠ كلى الإسكندرية وأنه لما علم مورث المطعون
ضدهم بهذه الإجراءات وكان هو الآخر دائنا لنفس المدين ولكن متأخرا عن
البنك الطاعن في المرتبة فقد اتصل بالأخير وتفاوض معه على أن يوفيه دينه ويحل
محلّه في تأميناته وفي إجراءات التنفيذ التي اتخذها ضد مدينتهما واشترط للوفاء أن
يكون دين البنك قد حل بحكم نهائي ومستحق له فوائده بواقع ٩٪ ولما أكد له
البنك توافر هذا الشرط في الدين قام بوفائه للبنك مع فوائده المستحقة حتى
١٩٤١/١١/٣٠ وقد بلغ ما دفعه ٣٥٣٣ ج و ٧٦٧ م — غير أن البنك الطاعن
لم يقم بعد ذلك بتحرير عقد الحل والاتفاق الذي تعهد بتحريره له وقد حكم
بتاريخ ١٩٤٢/١١/١٨ بطلان إجراءات نزع الملكية التي كان قد اتخذها البنك

وحل محله فيها وذلك بسبب اغفال البنك لإعلان الحائز ابراهيم محمد صالح بها .
وعلى أثر ذلك وجه انذارا إلى البنك في ١٩٤٣/٢/٤ محله فيه المسؤولية عما حدث
وما قد يحدث له من اضرار بسبب هذا التقصير كما أنه رأى في سبيل اسقاط
كل ذريعة يمكن أن يتذرع بها البنك في المستقبل أن يسير في إجراءات نزع
الملكية إلى النهاية فقام بتجديدها في مواجهة الحائز إلا أن هذا عاد واعترض
عليها بالدعوى رقم ٢٧٤ سنة ١٩٤٣ كلى الاسكندرية التي اقامها بوصفها
معارضة في التنبيه وأسمها على أن مورث المطعون ضدهم متخذ الإجراءات لاصفة
له في المطالبة بدين البنك وعلى أن هذا الدين مقسط على ثلاثين قسطا سنويا وقد قام
بسداد الأقساط المستحقة منه فلا يجوز التنفيذ بباقي الدين لعدم استحقاقه وقد
قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية في هذه المعارضة بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢٩
بالغاء تنبيه نزع الملكية المؤرخ ١٩٤٣/٢/١٣ وشطب التسجيلات المترتبة عليه
وأقامت قضاءها بذلك على أنه وإن كان حلول مورث المطعون ضدهم محل البنك
قد وقع صحيحا إلا أنه ليس لهذا المدعى أن يطالب بدين البنك مادام الحائز قد قام
بوفاء الأقساط المستحقة منه وأنه لم يتأخر في الوفاء بأكثر من ثلاثة أقساط وقالت
المحكمة عن الشرط الوارد في عقد القرض المبرم بين البنك ومدينه والذي يقضى
بأن التأخير في الوفاء بأحد الأقساط يجعل الدين كله واجب الأداء فورا — إن
هذا الشرط إن هو إلا شرط تهديدى القرض منه حث المدين على الوفاء في الميعاد —
ومضى مورث المطعون ضدهم قائلا في صحيفة دعواه إنه استأنف هذا الحكم
أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٨٢ سنة ٢ ق محافظة منه على
حقوق البنك إلى النهاية وحتى لا يرمى بالتقصير في شيء ولما قضى في هذا
الاستئناف بوقفه لوفاء الحائز أقام دعواه هذه ضد البنك تأسيسا على أن هذا قد
أخطأ بقبوله الوفاء منهم رغم علمه بعدم تحقق الشرط الذي شرط لهذا الوفاء
والذى ما كان يقبل المدعى الوفاء لو علم بعدم توافره وهذا الشرط هو أن يكون
الدين مستحقا مع فوائده بواقع ٩٪ بموجب حكم نهائي صادر في مواجهة المدين
وقد ثبت بحكم قضائي أن هذا الشرط لم يكن متوافرا وقت الوفاء لأن الدين غير
مستحق وأنه ترتب على خطأ البنك أن حرم المدعى من الحصول على المبلغ الذى
دفعه له علاوة على تعطيله في الحصول على دينه الأصلي قبل المدين وعلى ما تكبده

بسبب خطأ البنك من نفقات كثيرة مما يجعل له حقا في طلب التعويض عن هذه الأضرار علاوة على طلب رد المبلغ الذي دفعه — ولدى نظر الدعوى بـجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قدم مورث المطعون ضدهم مذكرة عدل فيها طلباته إلى طلب الحكم (أولا) ببطلان التعاقد الذي تم بينه وبين البنك المدعى عليه بموجب الخطابين المؤرخين ٢٩ نوفمبر وأول ديسمبر سنة ١٩٤١ أو فسخه مع إلزام البنك بأن يدفع له مبلغ ٣٤٠٣ ج و ٧٦٧ م والفوائد بواقع ٩ ٪ ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤١ حتى تمام الوفاء (ثانيا) بإلزام البنك بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض وأسس طلب البطلان على وقوعه في غلط جوهري إذ أنه ما قبل الوفاء للبنك إلا على أساس أن دينه مستحق الأداء مع فوائده بموجب حكم نهائي وقد ثبت بعد الوفاء أنه غير مستحق — وعلى حصول غش من البنك لولاه ما حصل الوفاء وهذا الغش يتمثل في إيهام البنك إياه أن دينه واجب الأداء في حين أنه ليس كذلك كما حكم القضاء — وبني طلب الفسخ على تخلف البنك عن تنفيذ ما التزم به من تحرير عقد حلول اتفاق له — وبجلسة ١٠/١٢/١٩٤٥ المذكورة قضت المحكمة الابتدائية بوقف الدعوى حتى يفصل في الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في ٢٩/٦/١٩٤٣ بإلغاء تنبيه نزع الملكية ولما قضى بتاريخ ٥/٦/١٩٤٩ برفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف عجل مورث المطعون ضدهم دعواه وبتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٨ حكمت فيها محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٣٤٠٣ ج و ٧٦٧ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٩/٥/١٩٤٤ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤ ٪ من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى السداد — فاستأنف البنك الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٥٩٧ سنة ٧٦ ق وبتاريخ ١٩/٦/١٩٦٠ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن البنك المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت بـجلسة ٤/٢/١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة — وبالبجلسة المحددة انظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وخالف الثابت بالأوراق في تكييفه لحلول مورث المطعون ضدهم محل البنك الطاعن ذلك أنه كيف هذا الحلول بأنه حلول اتفاقى وليس حلولاً قانونياً مع أن الثابت من القضية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٤٣ كلى الاسكندرية التى كانت مضمومة للدعوى الحالية والتى أقامها الحائز معارضا فى إجراءات نزع الملكية المتخذة من مورث المطعون ضدهم أن هذا المورث باشرتلك الإجراءات باعتباره حالا حلولاً قانونياً محل البنك الطاعن بعد أن حكم بطلان الإجراءات الأولى التى كان قد اتخذها البنك وقد أقر إقراراً قضائياً فى تلك الدعوى بأن حلوله محل البنك الطاعن لم يكن بموجب عقد حلول وإنما هو حلول بقوة القانون نتيجة وفائه دائناً مقدماً عليه بما له من تأمينات وقد تعرضت المحكمة فى حكمها الذى أصدرته فى الدعوى المذكورة لتكييف هذا الحلول وانتهت إلى أنه حلول قانونى بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦٢ من القانون المدنى القديم - كما أقر مورث المطعون ضدهم أيضاً فى الخطابات التى أرسلها إلى البنك وفى الإنذار الذى وجهه إلى الأخير فى ١٩٤٣/٢/٤ بأن حلوله محله كان حلولاً قانونياً بالتطبيق لتلك المادة وليس حلولاً اتفاقياً ، هذا إلى أنه لما كان الحلول الاتفاقى فى رهن تأمينى لا يمكن أن يتم إلا بموجب عقد رسمى فإنه ما دام لا يوجد هذا العقد تحت يد مورث المطعون ضدهم فإن حلوله لا يمكن أن يكون اتفاقياً - ولما كان كل ما تقدم يقطع بأن مورث المطعون ضدهم وإن كان قد سعى فى بادئ الأمر للحصول على حلول اتفاقى إلا أنه ما لبث أن عدل عن ذلك بإرادته المنفردة واكتفى بالحلول القانونى قبل مدينه ومدين البنك واستغنى بذلك عن تحرير العقد الرسمى الذى كان لابد منه للحلول الاتفاقى وكان الطاعن لم يضمن له سلامة إجراءات التنفيذ التى أحله فيها محله فإنه لا يكون مسئولاً إلا عن وجود الحق الذى تم الوفاء به فلا يضمن خصائصه ولا توابعه ولا تأميناته ومن باب أولى لا يضمن صحة إجراءات التنفيذ التى اتخذت لإستيفاء هذا الحق وما دام قد ثبت وجود الدين الذى أوفى به مورث المطعون ضدهم فإن هذا الموفى لا يستطيع الرجوع على البنك الطاعن لاسترداد ما دفعه حتى ولو لم تتوافر فى الدين الخصائص والتوابع التى اعتقد أنها متوافره فيه أو تبين عدم سلامة إجراءات التنفيذ التى اتخذها البنك لإستيفاء هذا الدين وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه

حلول مورث المطعون ضدهم محل البنك الطاعن حلولا اتفاقيا وألزم الأخير برد ما قبضه على أساس هذا الحلول وذلك على الرغم من عدم حصول أى اتفاق على هذا الحلول أو تحرير عقد رسمى به كما يتطلب القانون فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون كما خالف الحقائق الثابتة فى الأوراق .

ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تكييف السند القانونى لقضائه بإلزام الطاعن برد المبلغ وقصر فى التسيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن مورث المطعون ضدهم عندما رفع دعواه أسسها على أن وفاءه كان بشروط معينة اتضح له فيما بعد عدم توافرها بسبب خطأ البنك الطاعن وأنه ترتب على هذا الخطأ عدم حصوله على حقه من المدين مما يجزله قانونا طلب رد ما دفعه مع التعويض ثم عاد وعدل طلباته بمذكرة قدمها بالجلسة ١٠/١٢/١٩٤٥ وطلب بطلان أو فسخ التعاقد المبرم بينه وبين البنك الطاعن بموجب الخطابين المؤرخين ٢٩/١١/١٩٤١ وأول ديسمبر سنة ١٩٤١ مع إلزام البنك برد المبلغ المدفوع وبنى طلب البطلان على وقوعه فى غلط جوهرى فى الشيء موضوع التعاقد وعلى وقوع غش أيضا من البنك المتعاقد الآخر وأسس طلب الفسخ على أن هذا البنك لم يقم بتنفيذ ما التزم به من تحرير عقد الحلول الاتفاقى وقد سجلت محكمة أول درجة فى حكمها الصادر فى ١٠/١٢/١٩٤٥ بوقف الدعوى أن المدعى عدل طلباته على هذا النحو ولكنها عندما فصلت فى الدعوى بحكمها الصادر فى ٢٩/٤/١٩٥٨ أغفلت هذه الطلبات الجديدة ولم تبين الأساس القانونى لقضائها بإلزام الطاعن برد المبلغ ولما استأنف الطاعن هذا الحكم حاب عليه فى صحيفة الاستئناف إغفاله التعرض لتلك الطلبات وعدم بيانه الأساس القانونى لقضائها وذكر أن أساس إلزامه برد المبلغ فى الطلبات الجديدة يختلف عن الأساس الذى استند إليه المدعى فى عريضة دعواه وأنه ما دام أن هذا المدعى قد ادعى وجود تعاقد وطلب بطلانه أو فسخه فإنه كان على المحكمة أن تبحث إذا كان ثمة تعاقد قد تم أم لا وقد قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى وردت على هذا الدفاع بأن طلب البطلان أو الفسخ لا يعد تعديلا للطلب الأصيل بل هو طلب إضافى يظل معه الطلب الأصيل الخاص برد المبلغ قائما وأن القضاء بهذا الرد يفيد على فرض وجود تعاقد أن المحكمة قد استجابت ضمنا للطلب الجديد

الزائد واعتبرت العقد مفسوخا وإن كان لم يتم تعاقد كما يقرر البنك فإن المبلغ المدفوع يكون واجبا رده أيضا ويرى الطاعن أن هذا الذي قاله الحكم المطعون فيه لا يصلح سنداً لإلزامه برد المبلغ لأنه ما دام الحكم لم يقطع بقيام هذا التعاقد فإنه يكون فاقد الأساس القانوني لقضائه بذلك وأنه إذا كان هذا التعاقد قائماً في رأى الحكم فقد كان عليه أن يبين هل أسباب البطلان للغلط والغش أو أسباب الفسخ التي ادعاها ذلك المورث متوافرة أو غير متوافرة وهل من الممكن أن يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد ومن الذي تسبب في الفسخ إذا كانت المحكمة قد اعتبرت العقد مفسوخا وهل تم الإعذار الذي يتطلبه القانون في حالة الفسخ أو لم يتم وأثر عدم حصول هذا الإعذار — وإذ قصر الحكم في بيان ذلك كله واعتبر العقد مفسوخا دون بيان سبب الفسخ فإنه يكون قاصراً علاوة على مخالفته للقانون .

وحيث إن الوفاء اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين فهو بهذه المثابة تصرف قانوني يجري عليه من الأحكام ما يجري على سائر التصرفات القانونية فلا بد فيه من تراضى الطرفين على وفاء الالتزام ويشترط في هذا التراضى أن يكون خالياً من عيوب الإرادة فإذا داخل الوفاء عيب منها كان قابلاً للإبطال — ولما كانت محكمة الاستئناف قد حصلت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة مستمدة من أوراق الدعوى أن وفاء مورث المطعون ضدهم للبنك الطاعن كان على أساس شروط معينة قبلها هذا البنك من بينها أن يكون الدين حالاً بحكم نهائي ومقرراً له فوائده بواقع ٩ ٪ — وأن الموفى ما قبل الوفاء إلا لاعتقاده بأن الدين الذي أوفى به مستوف لهذه الصفة وقت الوفاء، وقد ساعد على اعتقاده بذلك ما ذكره له البنك في الخطاب الذي أرسله إليه في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤١ رداً على خطابه الذي طلب فيه من البنك أن يؤيد كتابة موافقته على الشروط التي شرطها المورث الموفى للوفاء — ما ذكره البنك من أن هذا المورث سيجد عند اطلاعه على مستندات المديونية التي تحت يده البنك ما يرغبه ، كما ساعد على هذا الاعتقاد اتخاذ البنك إجراءات نزع ملكية ضد مدينه وفاء للدين بتمامه — كما حصل الحكم المطعون فيه أن البنك لم يكن حسن النية في تصرفاته — مع ذلك المورث إذ تعمد في خطاباته تجاهل شرط حلول الدين بموجب حكم نهائي لورثته

بأنه غير متحقق وتوصلا في السكوت إلى الحصول على الدين من المورث — وقال الحكم أيضا في التدليل على سوء نية البنك ” إن الثابت أن البنك لم يكن حسن النية إذ كما سبق كان حريصا على قبض دينه دون تقيده بشروط الدفع وأنه كان يهرب منها عند ما كان الدافع يطالب بالرد عليها صراحة بدليل أنه — أى البنك — أحال على مستندات المديونية نفسها وما يرغب المورث الدافع وثابت أنه ليس بها ما يرغبه وفي تجهيل البنك الرد صراحة اكتفاء بقوله ” ما يرغبه ” ما يتنافى مع حسن النية في التعامل “ . ونفى الحكم سوء النية وقصد الاغتيال اللذين نسبهما البنك الطاعن إلى مورث المطعون ضدهم بقوله ” إن المورث دفع المبلغ الذى طالبه به البنك كاملا وبشروط معينة ولما لم يجدها المورث متوافرة عاد وطالب برد مبلغه المدفوع فلا اغتيال إذن ... أما إذا كان المورث عاد واتخذ إجراءات جديدة بعد القضاء ببطلان الإجراءات الأولى التى بدأها البنك والتى تدخل فيها المورث فقد كان ذلك التجديد تحت تأثير اعتقاده باستحقاق الدين بأكمله أى أنه حال الأداء كما زعم له البنك إلا أنه ثبت فى القضية رقم ٢٧٤ سنة ١٩٤٣ كلى الإسكندرية والتى يتمسك البنك بحكمها أن ذلك غير صحيح وأن الدين لازال باقيا أى غير حال الأداء وفى اتخاذ الإجراءات الجديدة ما يفيد حسن نية المورث اعتقادا دامت بصحة ما قرره له البنك إلا أنه ثبت العكس بإقرار البنك الآن “ وانتهى الحكم من تحصيله للوقائع على هذا النحو إلى القول ” وعلى ذلك يكون الدفع من المورث غير سليم لعدم توافر أهم شرائطه وهو حلول الدين بحكم نهائى ولا صبرة إلا بما اتفق عليه وثبت من المكاتبات المتبادلة السابق الإشارة إلى بعضها “ وقال الحكم فى موضع آخر ” وإذا يكون الدفع للبنك بموجب الشيك غير صحيح ولا سند له مما يوجب إعادة الأمور إلى أصلها بإعادة المبلغ إلى صاحبه “ — ولما كان التكييف القانونى الصحيح لهذا الذى حصلته محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية هو أن مورث المطعون ضدهم الموفى قد وقع فى غلط جوهرى بشأن صفة من صفات الدين الموفى به كانت أساسية فى اعتباره وأنه لولا هذا الغلط ما كان الوفاء وأن البنك الطاعن — الموفى له — كان على علم بهذا الغلط وبأنه هو الدافع إلى الوفاء — لما كان ذلك ، وكان من شأن الغلط الذى وقع فيه مورث المطعون ضدهم على هذا النحو أن يؤدى إلى إبطال الوفاء متى طلب هذا المورث إبطاله لهذا السبب وكان الثابت من الوقائع السالف بيانها أنه طلب هذا الإبطال فى طلباته الختامية أمام محكمة

الدرجة الأولى فإن إعمال حكم القانون على وجهه الصحيح كان يوجب على محكمة الموضوع إبطال الوفاء لقيام سبب البطلان من واقع ما حصلته هي في حكمها المطعون فيه وإذ كان ما يترتب على إبطال الوفاء هو أن يعود الطرفان إلى الحالة التي كانا عليها قبل حصوله فيلتزم الموفى له بأن يرد المبلغ الذي قبضه . وكان الحكم ولو أنه لم يصرح بإبطال العقد إلا أنه انتهى إلى ترتيب هذه النتيجة في أسبابه ومنطوقه وقضى بالزام البنك الطاعن برد هذا المبلغ كما قضى بفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بالتطبيق لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني الملغى والمادة ٢٢٦ من القانون القائم فإن هذا الحكم يكون موافقا للقانون في نتيجته ولا يبطله بعد ذلك قصوره في الإفصاح عن السند القانوني لقضائه أو خطؤه فيه إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك وأن تصحح ما وقع في تقريراته القانونية من خطأ ما دام منطوقه موافقا للقانون كما أن لهذه المحكمة أن تعطى الوقائع الثابتة في الحكم كيفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد في هذا التكييف على غير ما حصلته محكمة الموضوع من هذه الوقائع ، ومتى ثبت أن قضاء الحكم المطعون فيه مستقيم على أساس أن الوفاء كان عن غلط وقع فيه الموفى مما يجعل هذا الوفاء ذاته باطلا فإن محكمة الموضوع لم تكن بعد ذلك بحاجة لأن تبحث نوع الحلول الذي يترتب على هذا الوفاء لأن الحلول إنما هو أثر للوفاء الصحيح فلا يكون هناك محل لبحثه إذا كان الوفاء باطلا وبالتالي يكون جميع ما يشير الطاعن في هذين السببين بشأن خطأ الحكم في تكييف هذا الحلول وقصوره في تسبب قضائه بخصوصه غير منتج لوروده على ما يعتبر تزييدا من الحكم وما لم يكن يقتضيه الفصل في الدعوى — أما ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصوره في بحث ما إذا كان الأثر المترتب على إبطال العقد وهو إعادة الطرفين إلى الحالة التي كانا عليها قبل حصول الوفاء ممكنا تحقيقه أم لا فردود بأنه ما دام الطاعن لا يدعى بأنه تمسك لدى محكمة الموضوع ردا على طلب الإبطال الذي أبداه خصمه باستحالة تحقيق ذلك الأثر فإن عدم تعرض المحكمة من تلقاء نفسها لبحث ذلك لا يعد قصورا منها متى كانت أوراق الدعوى خالية مما يحول دون إمكان تحقيق هذا الأثر .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأه في تكييف حكم تزاع الملكية وفي مساءلته عن النتائج المترتبة على بطلان هذا الحكم —

وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما شرطه مورث المطعون ضدهم في مفاوضاته معه من أن يكون الدين مستحق الأداء مع فوائده بواقع ٩٪. هذا الشرط كان متوافرا وقت الوفاء لأن الدين كان مستحقا ومقررا له هذه الفوائد بموجب حكم نزع الملكية الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ في الدعوى رقم ١٦١ سنة ١٩٤٠ كلى الإسكندرية إذ قضى هذا الحكم بنزع الملكية وفاء لدين البنك الطاعن الذى قدره هذا الحكم بمبلغ ٣٦١٣ ج و ٩ م مع الفوائد بواقع ٩٪ - لكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن حكم نزع الملكية ليس حكما بالدين وإنما هو حكم باتمام إجراءات معينة وهو قول يراه الطاعن خطأ فى القانون لأن حكم نزع الملكية طبقا لقانون المرافعات الأهلى هو حكم صريح باستحقاق الدين إستحقاقا نهائيا وبالزام المدين بأدائه وإذا كان حكم نزع الملكية الذى صدر لمصلحة الطاعن قد أبطل بعد ذلك فان الطاعن لا يسأل عن نتائج هذا الإبطال لأنه لم يضمن لمورث المطعون ضدهم سلامة إجراءات نزع الملكية التى كان قد إتخذها ومن ثم فقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ ألزمه برد المبلغ على أساس النتائج المترتبة على بطلان حكم نزع الملكية .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن حكم نزع الملكية - فى ظل قانون المرافعات الأهلى الملغى - ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات وإنما هو لا يعدو أن يكون إيذانا من المحكمة ببيع العقار المنفذ طيه بشروط وإجراءات معينة فهو لا يفصل فى تحديد الدين أو إستحقاقه ولا يرتب حقا أو يسقط حقا لأحد الخصوم فيما يتعلق بموضوع هذا الدين ولزومه - وإذا صبره الحكم المطعون فيه كذلك فانه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون ذلك أنه قضى بالزامه برد الدين الموفى به على الرغم من أن الحائز أودع قيمة هذا الدين خزانة المحكمة دلى ذمة هذا المورث وامتنع الأخير عن استلامه بغير وجه حق ، ولقد سلم الحكم المطعون فيه بصحة هذا الإيداع لكنه برد إمتناع مورث المطعون ضده عن إستلام المبلغ المودع بأن هذا المورث ليس دائنا للحائز الذى قام بالإيداع وهو قول يناوئى على خطأ فى القانون إذ أن قيام هذا المورث بوفاء

البنك الطاعن بدينه قبل المدين يترتب عليه بقوة القانون إنقضاء دين البنك وحلول المورث الموفى محله في حقه قبل هذا المدين بحيث يصبح وحده الدائن للأخير فامتناعه عن إستلام المبلغ المودع يعد امتناعا عن قبول الوفاء بغير حق وبالتالي لا يجوز له الرجوع على البنك بالدين الذي أوفاه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه متى كان الوفاء ذاته قد وقع باطلا على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأولين فإنه لا يترتب على هذا الوفاء الباطل حلول الموفى محل الموفى له في تأميماته لأن هذا الحلول إنما يترتب على الوفاء الصحيح . ولما كان من شأن ابطال الوفاء الحاصل من مورث المطعون ضدهم إعادة الموفى والموفى له إلى الحالة التي كانوا عليها قبل حصول هذا الوفاء فإن مورث المطعون ضدهم يكون محقا في الرجوع على البنك الطاعن بما كان قد أوفاه به ويكون إمتناع هذا المورث عن إستلام المبلغ الذي أودعه الحائز مبررا إذ ما دام قد اعتبر وفاءه باطلا فإنه لم يكن له قبول هذا المبلغ حتى لا يحتاج بذلك القبول ضده على أنه إجازة منه للوفاء تسقط حقه في طلب إبطاله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وجاس حلى
عبد الجواد .

(٩٩)

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(ا) مسئولية . ” مسئولية تقصيرية ” . ” مسئولية الدولة عن المرافق العامة ” .

حرية جهة الادارة في إدارة المرافق العامة — ومن بينها مرافق الأمن — وتنظيمها .
لا يمنع ذلك القضاء من تقرير مسؤولية الادارة عن الضرر الذى يصيب الغير متى كان
ذلك راجعاً إلى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام أو الاشراف عليه .

(ب) مسئولية . ” مسئولية تقصيرية ” . ” الخطأ ” . ” مسئولية الدولة عن المرافق العامة ” .

استخلاص الحكم خطأ جهة الادارة مما يستوجب مسئوليتها عن التعويض من عدم
وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة التى وقع فيها الحادث وفى الظروف غير العادية
التي حدث فيها سواء كان ذلك راجعاً إلى عدم صدور أوامر إليهم أو مخالفتهم لمصدر
من أوامر . استخلاص سائق

(ج) نقض . ” سلطة محكمة النقض ” . ” مسائل الواقع ومسائل القانون ” .
مسئولية ” مسئولية تقصيرية ” . ” أركان المسئولية ” .

وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ من مسائل القانون التى يخضع فيها
قاضى الموضوع لرقابة محكمة النقض . قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل
الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع .

١ - إنه وإن كان لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة - ومن بينها مرفق الأمن - وحق تنظيمها والإشراف عليها إلا أن ذلك لا يمنع القضاء - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من حق التدخل لتقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعاً إلى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام أو الإشراف عليه - والمحكمة وهي بسبيل تحقيق الخطأ المنسوب إلى جهة الإدارة غير ملزمة ببيان وسيلة تلافيه إذ أن ذلك من شأن جهة الإدارة وحدها عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه - قد إعتبر عدم وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة التي وقع فيها الحادث وفي الظروف غير العادية التي حدث فيها سواء أكان ذلك راجعاً إلى عدم صدور أوامر إليهم بالتواجد في هذه المنطقة أو إلى مخالفتهم لما صدر لهم من أوامر ، إعتبر ذلك خطأ من جانب الحكومة يستوجب مسئوليتها . فانه لا يكون مخطئاً في استخلاص توفر ركن الخطأ .

٣ - وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ هو من المسائل القانونية التي ينحصر فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض . أما قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر فهو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب إلا أن يشوب حكمها عيب في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت على الطاعنة " وزارة الداخلية " الدعوى رقم ١٤٠٦ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة وطلبت فيها الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٩٠٠ ج على سبيل التعويض - وقالت بياناً لدعواها إنه بتاريخ

٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أجرى سباق دولى للسباحة بنهر النيل بين مدينتي حلوان والقاهرة — وفى صباح ذلك اليوم أخذت الجماهير الغفيرة تحتشد على ضفة النيل بشارع الجبلالية — حيث ترسو عائمة المطعون عليها وغيرها من العائمات — وذلك لمشاهدة المتسابقين — وما كادت هذه الجماهير ترى أحد السباحين المصريين فى الطليعة حتى اندفعوا إلى الشاطئ يريدون الاقتراب منه لتشجيعه وحاولوا لهذا الغرض اقتحام العائمات على سكاكها وقد هم فريق منهم بدخول عائمة مجاورة لعائمة المطعون عليها غير أن أصحابها تمكنوا من ردهم على أعقابهم باطلاق النار فى الهواء بقصد الإرهاب — بعد أن استغاثوا برجال الشرطة دون جدوى — ولكن هؤلاء الجماهير ما لبثوا أن اقتحموا عائمة المطعون عليها واقتلعوا بابها الخارجى وتدفقت جموعهم إلى داخل العائمة ولم يكن فيها من يستطيع منعهم من الدخول إذ لم يكن غير المطعون عليها وهى مريضة طريحة الفراش ومعها خادمتها وكان من نتيجة ذلك أن أخذت العائمة تميل ثم غاصت بالنهر لاختلال توازنها وتمكن بعض الجيران من انتشال المطعون عليها بعد أن كانت قد أوشكت على الغرق وأسرع البعض الآخر إلى استدعاء رجال الشرطة الذين لم يحضروا إلا بعد وقوع الحادث إذ لم يكن أحد منهم موجودا بالمنطقة التى وقع فيها وقد حرر محضر عن الواقعة قيد برقم ٢٩ أحوال الزمالك ولما كان غرق العائمة قد نجم عنه تلفها وتلف المنقولات التى كانت بها فقد بادرت المطعون عليها إلى رفع دعوى إثبات الحالة رقم ١٦٦ سنة ١٩٥٤ مستعجل مصر وفيها نذبت المحكمة أحد الخبراء المهندسين الذى باشر المأمورية التى نيّطت به وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن سبب غرق العائمة يرجع إلى زيادة الحمولة عليها وقدر ما أصابها من تلف بمبلغ ٧٠٠ ج كما قدر قيمة المنقولات التالفة بمبلغ ٥٠٠ ج وذلك بخلاف المنقولات والمفروشات والملابس التى فقدت والنّى تعذر عليه تقدير قيمتها — وعلى أثر ذلك أقامت المطعون عليها دعواها الحالية بالمبلغ المطالب به وهو ما تستحقه كتعويض عما لحقها من أضرار — دفعت وزارة الداخلية الدعوى بأن الحكومة فى تنظيمها لقوات الأمن لا تخضع لرقابة المحاكم لأن ذلك يدخل فى صميم أعمال السيادة هذا علاوة على أن رجال الشرطة لم يقع منهم أى خطأ يستوجب مساءلتها .

وبتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض

الدعوى — استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٩١٨ سنة ٧٥ ق وبتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى المطعون عليها وبالزام وزارة الداخلية "الطاعنة" بأن تدفع للمطعون عليها مبلغ ٧٠٠ ج من تلف العائمة وبإحالة الدعوى إلى التحقيق في خصوص طلب التعويض عن فقد المتقولات . طعننت وزارة الداخلية في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن هذا الطعن بنى على خمسة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد شابه تناقض في الأسباب ينطوى على مخالفة للقانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن هذا الحكم بعد أن بين حكم القانون على وجهه الصحيح بتقريره أن تنظيم الأمن وتوزيع قواته يعد من أعمال السيادة التي تخرج عن رقابة المحاكم — عاد بعد ذلك وأقام قضاءه بمسائلة الطاعنة على القول بأن مجرد عدم وجود رجال الأمن في مكان وقوع الحادث يتحقق به ركن الخطأ الموجب لمسئوليتها — وإذا كان هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه ينطوى على تعرض منه لطريقة توزيع قوات الأمن التي سبق أن سلم بأنها من أعمال السيادة التي يمتنع على القضاء التعرض لها فإن هذا الحكم يكون مخالفا للقانون ومتناقضا مع نفسه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن ما جاء بالحكم المطعون فيه في شأن ما تثيره الطاعنة بهذا السبب هو قوله "وحيث إنه وإن صح أن تنظيم الأمن وتوزيع قواته وتسليمها هي من أعمال السيادة فإن ما عدا ذلك مما يتعلق بقيام قوات البوليس بواجباتها وباتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ كل ما أمرت به القوانين إنما هي اجراءات إدارية فإن قصرت أو أهملت في تنفيذ واجباتها أو نفذتها على غير ما تقضى به القوانين أو اللوائح أو تباطأت أو تأخرت في تنفيذ هذه الواجبات أو لم تقوم بها إطلاقا فتكون الحكومة مسئولة عن أعمال من وكلت إليهم أمر المحافظة على الأمن وعن تقصيرهم أو إهمالهم في القيام

بما فرضه عليهم الواجب إذا ما قام الدليل المقنع والاثبات الكافي على هذا التقصير أو الإهمال ومن ثم لا يمكن القول بأن إهمال رجال البوليس أو تراخيهم في منع الجرائم وفي قمعها وفي المحافظة على الأمن والنظام يعتبر من التدابير الخاصة بالأمن الداخلي كعمل من أعمال السيادة التي تباشرها الحكومة بمقتضى سلطتها العليا — وحيث إن قانون نظام القضاء لم يمنع المحاكم من نظر القضايا الخاصة بما يقع من تقصير أو إهمال إذا ثبت وقوعه في إجراءات حفظ الأمن — وحيث إنه متى تقرر ذلك وكان الثابت أن دفاع المستأنفة (المطعون عليها) قائم على أساس مسئولية الوزارة المستأنف عليها (الطاعنة) عن إهمال رجال البوليس لعدم وجودهم في مكان الحادث رغم ما كان متوقعا من احتشاد الجماهير لمناسبة السباق النهري كان للمحاكم متى رفع النزاع إليها حق النظر فيه لتقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير“ ثم خلاص الحكم بعد ذلك إلى القول بأن تقصير رجال الشرطة وإهمالهم في الوجود بمكان الحادث سواء كان ذلك لعدم صدور أوامر لهم أو لعدم تنفيذهم لهذه الأوامر هو الذي أدى إلى وقوعه وترتب على ذلك غرق العائمة وحصول ضرر للمستأنفة (المطعون عليها) وأن ذلك يجعل الوزارة مسئولة عن التعويض لتوافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر، وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيح في القانون ولا تناقض فيه ذلك أنه وإن كان لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة — ومن بينها مرفق الأمن — وحق تنظيمها والإشراف عليها إلا أن ذلك لا يمنع القضاء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من حق التدخل لتقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعا إلى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شؤون المرفق العام أو الإشراف عليه — والمحكمة وهي بسبيل تحقيق الخطأ المنسوب لجهة الإدارة غير ملزمة ببيان وسيلة تلافيه لأن ذلك من شأن جهة الإدارة وحدها عملا بمبدأ الفصل بين السلطات.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه حين استظهر خطأ الطاعنة وتقصيرها ذهب إلى أن هذا الخطأ ثابت في جانبها من عدم وجود رجال الشرطة في مكان الحادث وقت وقوعه لمنع اقتحام الجماهير للعائمة ومؤدى ذلك أن الحكم يتطلب

وجود رجل الشرطة في مكان وقوع الحادث بحيث إذا لم يوجد به مصادفة وقت وقوعه عد ذلك خروجاً منه على واجبات وظيفته ومخالفة منه في أدائها على ما يقضى به قانون مرفق الأمن — فيحدد الخطأ وتتقرر المسؤولية بناء على هذه المخالفة القانونية مع أن قاعدة تسيير مرفق الأمن ونظامه لا يلزمان رجل الأمن والشرطة بأن يكون موجوداً في كل مكان أو أمام كل منزل أو مسكن — والخطأ الموجب للمسؤولية الوزارة لا يكون إلا في حالة عدم خضوع رجل المرفق لقانون مرفقه وللوسيلة التي رسمها له في شأن أداء الخدمة العامة مما يضر بالغير فهو محدد بعدم أداء الموظف واجبه الوظيفي بحسب تنظيم المرفق أو بخروجه على هذا التنظيم كما تعيب الطاعنة على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون أيضاً فيما قرره من أن تحديد الخطأ متروك لتقدير محكمة الموضوع مع أن الخطأ أحد الأركان القانونية للمسؤولية وللمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كانت الوقائع الثابتة في الحكم تكون أو لا تكون خطأ بالمعنى القانوني الصحيح — وإذ كان عدم وجود رجال الأمن بمكان الحادث وهو ما اعتبره الحكم خطأ من جانب الوزارة إنما هو عمل سلبى لا يعد خطأ في ذاته إلا إذا كان من شأن وجود أحد من رجال الأمن بمكان الحادث أن يمنع وقوعه وكان الثابت في الدعوى أن الجماهير دخلت العائمة على دفعات بموافقة خادمتي المطعون عليها ولم تحاول أيهما منع أحد من الدخول ولم يستغيثا برجال الشرطة — وما كان لرجال الشرطة أن يتعرضوا لأشخاص يدخلون بيوتاً بها أهلها دون أن يستنجد بهم أحد منهم أو من أتباعهم فإن وجود رجل الأمن بمكان وقوع الحادث أو عدم وجوده لم يكن ليغير من النتيجة التي انتهى إليها الحادث مما ينتفى معه تحقق الخطأ في جانب الوزارة .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه لم يتطلب أن يكون رجل الشرطة موجوداً أمام كل مسكن وإنما اعتبر عدم وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة التي وقع فيها الحادث وفي الظروف غير العادية التي حدث فيها سواء كان ذلك راجعاً إلى عدم صدور أوامر إليهم بالتواجد في هذه المنطقة أو إلى مخالفتهم لما صدر لهم من أوامر اعتبر ذلك خطأ من الحكومة يستوجب مسؤوليتها وهو استخلاص من الحكم سائق ولا عيب فيه —

ومردود في شقه الثاني بأنه وإن كان صحيحا في القانون أن وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض فإنه قد تبين لهذه المحكمة أن وصف محكمة الموضوع للأفعال التي وصفتها بأنها خطأ هو وصف صحيح - والنعي في شقه الأخير مردود بأنه لما كانت محكمة الاستئناف قد انتهت بعد استعراضها لأقوال الشهود الواردة في محضر ضبط الواقعة إلى أن دخول الجماهير إلى العائمة كان بغير إذن أو موافقة من خادمتي المطعم عليها ودلت على ذلك بأسباب سائغة وكان لا معقب عليها في هذا الاستخلاص لتعلقه بأمر موضوعي فإن النعي بهذا الوجه وهو قائم على أن دخول الجماهير كان بإذن من الخادمتين يكون منهار الأساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثاني وبالسبب الخامس - على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إن الثابت من محضر العوارض أن دخول الجماهير إلى العائمة كان على مرأى من خادمتي المطعم عليها ولم تحاولا منعهم من الدخول ولم تستنجدا برجال الشرطة وهذا يدل على أنهما سمحتا لهم بالدخول وقد أيد ذلك بعض الطلبة إذ قرروا بأن الخادمتين قد أذننا لهم بالدخول إلى العائمة كما ثبت أن من دخلوا العائمة كان دخولهم إليها على دفعات ثم تجمعوا بعد ذلك في الجانب الغربي من العائمة مما أدى إلى ميلها وغرقها ورتبت الطاعنة على ذلك أنه لما كانت العبرة في السبب كركن في المسؤولية هي أن يكون متجعا فإنه مع افتراض خطأ رجال الأمن في عدم وجودهم بمكان وقوع الحادث فإنه ليس من شأن هذا الخطأ في ذاته إحداث الضرر بل هو وقع نتيجة حتمية لسبب أجنبي مباشر هو سماح الخادمتين للجموع بالدخول ولو بموقفهما السلبي ثم تكاثر من بالعائمة بالجانب الغربي منها وهذه الواقعة الأخيرة كافية وحدها لتكون سببا مباشرا في غرق العائمة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى غير هذا النظر الصحيح في بيان رابطة السببية بين تقصير الطاعنة وبين الضرر الذي أصاب المطعمون عليها فإنه يكون قد اخطأ تطبيق القانون - كما أن في أطراحه لأقوال الشهود وأخذه بأقوال الخادمتين في أنهما لم يسمحا لأحد بالدخول ما يجعله مشوبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد وقائع الدعوى وناقش دفاع الخصوم ووازن بين أقوال الشهود انتهى إلى أن دخول الجماهير إلى العائمة كان بغير إذن من الخادمتين على ما سبق القول — ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض — وإذا كان الحكم قد أخذ بأقوال الخادمتين واطرح أقوال الطالبين فإنه لا معقب عليه في ذلك لأن ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر هو من إطلاقات قاضي الموضوع لاسلطان عليه فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه والنعى مردود في شقه الثاني بأن الحكم استند في قيام علاقة السببية بين خطأ الطاعة وتلف العائمة على قوله ” وحيث إنه عما اثارته وزارة الداخلية في مذكرتها بشأن استغراق اخطاء خادمتي المستأنفة ” المطعون عليهم “ لما يكون قد وقع من جانبها من اخطاء فترى المحكمة أنه من المتفق عليه قانوناً أنه إذا تعددت الأسباب المنتجة للضرر فإنه ينظر في هذه الحالة إلى السبب المنتج دون السبب العارض وإن كان كلاهما قد تدخل في إحداث الضرر إلا أن السبب المنتج هو السبب المباشر الذي يحدث الضرر بخلاف السبب العارض غير المألوف الذي لا يحدث عادة هذا الضرر ... وحيث إنه بتطبيق ما تقدم على واقعة الدعوى الحالية يبين أن السبب المنتج المباشر المستغرق الذي أدى إلى وقوع الضرر بعائمة المستأنفة ” المطعون عليها “ وغرقها هو عدم وجود قوات من رجال البوليس في مكان وقوع الحادث لمنع اقتحام الجماهير لعائمة المستأنفة ” المطعون عليها “ ولا تعول المحكمة في هذا الصدد على ما تقول به الوزارة من أن تصريح خادمتي المستأنفة ” المطعون عليها “ لطالبين اثنين بدخول العائمة كان هو السبب في اقتحام الجماهير للعائمة إذ فضلاً عن أنه لم يثبت من أقوال الخادمتين اللتين مثلتا في التحقيق المرفق بالأوراق أنهما أذنتا لأحد بالدخول فإن أقوال الطالبين اللذين مثلتا في التحقيق إنما صدرت منهما لدرة المسؤولية عن أنفسهما من اقتحامهما للعائمة ضمن باقي أفراد الجمهور وحيث إنه وقد وضح مما تقدم أن تقصير رجال الشرطة وإهمالهم في الوجود بمكان الحادث سواء كان ذلك لعدم صدور أوامر إليهم أو لعدم تنفيذهم لهذه الأوامر هو الذي أدى إلى وقوعه وترتب على ذلك غرق العائمة وحصول ضرر للمستأنفة فإن ذلك يجعل الوزارة مسئولة عن التعويض لتوافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر كما تقدم بيانه “ ولما كان ما قرره الحكم

من وجوب الوقوف عند السبب المنتج دون السبب العارض واعتبار صاحب السبب المنتج هو وحده المسئول لا مخالفة فيه للقانون — وكانت الأسباب التي أوردها للتدليل على قيام علاقة السببية بين خطأ الطاعنة والضرر الذي أصاب المطعون عليها سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وكان قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب إلا أن يشوب حكمها عيب في التسيب — فإن هذا النعي برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول إن مفاد أقوال ضابط البوليس في محضر العوارض التي لم يثبت عكسها أن مرفق الأمن لم يعتره أي خلل يمكن أن ينسب إليه لتقرير مسئوليته — إذ اتخذت الوزارة للأمر عدته فخصصت عشرين جندياً لحفظ الأمن بالمنطقة الواقعة بها عائم المطعون عليها وكان على رأسهم ضابط قام بتوزيعهم بين كوبري الجلاء والزمالك ومفاد ذلك أن ثمة قوة إضافية كانت مهمتها المرور في أرجاء المنطقة التي توجد بها العائمة وأن الضابط كان على مقربة من مكان الحادث وخف إليه وإذ ذكر الحكم المطعون فيه ما يتنافى مع هذه الواقعة الحاسمة في الدعوى والثابتة في أوراقها . ونفى وجود أحد من رجال الأمن بمكان الحادث وقرر بناء على ذلك مسئولية الوزارة فانه يكون قد خالف الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه لم ينف وجود قوة إضافية — في يوم الحادث وإنما سجلت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية أن أحداً من رجال هذه القوة لم يكن موجوداً بالمنطقة التي وقع فيها الحادث واعتبرت ذلك خطأ تسأل الوزارة عن نتائجه وليس في هذا الذي قرره الحكم مخالفة للثابت بالأوراق — وإذا كانت المحكمة لم تأخذ بأقوال الضابط فان هذا من إطلاقاتها لتعلقه بتقدير أقوال الشهود في الدعوى وتقدير الدليل فيها .

وحيث إن السبب الرابع — يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور يبطله ذلك أن الوزارة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها لم تقصر في أداء واجبها

إذ عيئت يوم الحادث — في المنطقة التي تقع بها عاصمة المطعون عليها قوة إضافية قوامها عشرون جنديا على رأسهم ضابط جعلت مهمتهم المرور بأرجاء تلك المنطقة ورغم أن الحكم قد حصل هذا الدفاع وأثبتته في أسبابه إلا أنه أغفل الرد عليه ولو أنه عني ببعثه وتعرض لمناقشته لأمكن أن يتغير وجه الرأي في الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه ما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم وجود أحد من رجال الأمن في المنطقة التي وقع فيها الحادث فإنه لم يكن بعد في حاجة إلى أن يبحث ما إذا كانت الطاعنة قد عيئت قوة إضافية في تلك المنطقة أم لا إذ أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم والرد على كل منها استقلالاً وحسبها أن تقيم حكمها على ما يحمله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
ولإبراهيم عمر هندی ، ومبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكمل .

(١٠٠)

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . " الأجر " . " آثار عقد العمل " . " سلطة رب العمل في تنظيم
منشأته " . تحكيم .

إجراء تعديل في آلات المصنع والأصناف المنتجة . تنظيم لإنشاء يملكه رب العمل ولا يخول العامل
الحق في المطالبة بزيادة فئات الأجر المتفق عليها .

قيام رب العمل بإجراء تعديل في آلات المصنع والأصناف المنتجة هو تنظيم
للمنشأة يملكه بغير معقب ، ولا يعتبر تغييرا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية
يخول العمال الحق في المطالبة بزيادة فئات الأجور المتفق عليها ، وإذ كان القرار
المطعون فيه قد خالف هذا المنظر واتخذ من التغيير الذي أجرته الشركة في وسائل
العمل وما ترتب عليه من صعوبات مؤقتة أثرت في الإنتاج مبررا لوضع حد ثابت
للأجور بصفة دائمة ولم يقصره على صعوبة الإنتاج في فترة النزاع التي وافقت
الشركة على زيادة فئات الأجر خلالها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن نقابة عمال شركة المحلات الصناعية للخير والقطان قدمت شكوى لمكتب العمل بشبرا طالبة تنفيذ المحضر الودى الذى تم بين العمال والشركة فى ١٢/٣/١٩٥٩ . واذ لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع فقد أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث قيد بجدول منازعات التحكيم برقم ١٩ سنة ١٩٦٠ . وبتاريخ ١٢/٣/١٩٦٠ قررت الهيئة ندب خير للانتقال إلى مقر الشركة ومصنعها وتحقيق ما إذا كانت الشركة أدخلت عوامل أثرت فى ضعف الانتاج فى صالة مصنع نسيج ١/ بتعديل فى الآلات وتغيير فى الأصناف وسحب مساعدى العمال وما إذا كان قد ترتب على ذلك انخفاض فى مستوى أجور العمال ونسبة ذلك الانخفاض بالمقارنة بين العمل قبل التعديل وبعده ، وبعد أن باشر الخبير المأمورية عادت وبتاريخ ١٠/٦/١٩٦١ فقررت (أولا) أحقية عمال مصنع نسيج ١ صالة ج فى أجورهم على أساس متوسط ما كانوا يتقاضونه خلال الثلاثة الشهور السابقة على ديسمبر سنة ١٩٥٩ (ثانيا) استبعاد الطلب الخاص بتعيين عمال مساعدين لهم . وطعنت الشركة فى هذا القرار بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة ولم تبد دفاعا وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن القرار المطعون فيه قضى بأحقية عمال مصنع نسيج ١/ صالة ج لأجورهم على أساس متوسط ما كانوا يتقاضونه خلال الثلاثة الشهور السابقة على ديسمبر سنة ١٩٥٩ وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور فى التسيب

من وجهين (أولهما) أن النزاع في الدعوى يدور حول فئات أجور تتحدد بالإنتاج وتناسب مع صعوبة منتجات معينة ويتعين قصرها على الإنتاج في فترة النزاع لأن الأجر اليومي لعامل الإنتاج يتراوح صعودا وهبوطا حسب إنتاجه ما لم تكن هناك عوامل طارئة من جانب رب العمل أثرت فيه كتغيير الصنف المطلوب إنتاجه أو عدم صلاحية الآلة التي يعمل عليها ففي مثل هذه الأحوال يكون من حق العامل أن يطالب بفئة للأجر تزيد عما كان يتقاضاه في الظروف العادية عن طريق قضاء التحكيم وللفترة الزمنية التي تظل فيها الصعوبات التي أدت إلى ضعف الإنتاج قائمة بحيث إذا أصبحت الظروف طبيعية تعين الرجوع إلى فئات الأجور السابقة ، وإذا قضى القرار المطعون فيه بأحقية العمال لأجورهم على أساس متوسط معين وبصفة مطلقة ورغم زوال الظروف الطارئة التي أوجدت صعوبات في العمل فانه يكون قد نقل هؤلاء العمال من فئة عمال بالإنتاج إلى فئة عمال بيومية ثابتة في حدها الأدنى ومطلقة في الحد الأعلى وخالف نصوص عقد العمل (وثانيهما) أنه عول في قضائه على تقرير الحبير في حين أن الحبير انتهى في تقريره إلى إلزام الشركة بدفع فروق الأجور عن فترة النزاع على أساس مشروع الصلح الذي تم بين الشركة والعمال وهي الفترة من أول مايو إلى سبتمبر سنة ١٩٥٩ لا الثلاثة شهور السابقة على ديسمبر سنة ١٩٥٩ وهي لاحقة لفترة النزاع وأنه أطلق عبارة (أجورهم) دون أن يبين ما إذا كان يقصد أجور العمال في فترة النزاع أو أجورهم بصفة عامة في الحاضر والمستقبل .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن قيام رب العمل بإجراء تعديل في آلات المصنع والأصناف المنتجة هو تنظيم للنشأة يملكه بلا معقب ولا يعتبر تغييرا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية يخول العمال الحق في المطالبة بزيادة فئات الأجور المتفق عليها ، وإذا كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر واتخذ من التغيير الذي أجرته الشركة في وسائل العمل وما ترتب عليه من صعوبات مؤقتة

أثرت في الإنتاج مبررا لوضع حد ثابت للأجور بصفة دائمة ولم يقصره على صعوبة الإنتاج في فترة النزاع التي وافقت الشركة على زيادة فئات الأجر خلالها، كما اتخذ من تقرير الخبير سنداً لقضائه في حين أن الثابت من هذا التقرير أن الشركة سبق أن وافقت على رفع فئة الألف بنط من صنف الفيسكو ٢٧٠ وما يماثله في صعوبات العمل من ٢٦٠ ملياً إلى ٢٨٠ ملياً على أن تلتزم بدفع فروق الأجور في فترة النزاع التي بدأت في أول مايو سنة ١٩٥٩ وانتهت في سبتمبر سنة ١٩٥٩ إذ كان ذلك، فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هدى ، وأحمد حسن هيكمل ، وأمين أحمد فتح الله .

(١٠١)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

(١) قوة الأمر المقضى . دعوى . "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى" .

قوة الأمر المقضى . شروطه . وحدة الموضوع . مثال .

(ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
"الطلاق" .

اختلاف الطرفين ملة وطائفة . دينوتها . بوقوع الطلاق . تطبيق الشريعة الاسلامية .
جواز التطلق بالارادة المفردة .

١ — من شروط الأخذ بقريضة قوة الأمر المقضى وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من القانون المدنى وحدة الموضوع فى كل من الدعويين ، وإذ كان الحكم الصادر فى الدعوى الأولى إنما صدر بشأن الطلاق الذى أوقعه المطعون عليه بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٩ فى حين أن النزاع القائم فى الدعوى الثانية يدور حول إثبات طلاق آخر هو الطلاق الحاصل بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٩ ، فإن شرط اتحاد الموضوع فى الدعويين يكون غير متوافر ، والقول بأن الحكم الأول حسم النزاع من ناحية عدم جواز إيقاع الطلاق بأرادة الزوج المنفردة مردود بأن حجية الحكم فى هذا الخصوص لا تتعدى نطاق الدعوى التى صدر فيها .

٢ - متى كان الحكم قد استخلص من أوراق الدعوى وفى حدود سلطته الموضوعية أن الزوج انضم إلى طائفة الأقباط الإنجليين قبل رفع الدعوى بينما تنتمى الزوجة إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس وكلاهما يدين بالطلاق ، وطبق فى شأنهما أحكام الشريعة الإسلامية وهى تميز للزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة^(١) ، فانه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - عل ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٢/١/١٩٦١ أقام الدكتور رمسيس ميخائيل الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٦١ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية ضد السيدة / كاميليا أنيس طالبا الحكم بإثبات الطلاق الحاصل منه لها بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٩ فى دعوى النفقة رقم ٢٨٠ سنة ١٩٥٩ أحوال شخصية روض الفرج استنادا إلى أنه من طائفة الانجليين وهى من طائفة الأقباط الأرثوذكس فهما مختلفان فى الملة وتسمى فى حقهما أحكام الشريعة الإسلامية التى تجعل للزوج أن يوقع الطلاق بإرادته المنفردة ، ودفعت المدعى عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١١١ سنة ٧٧ قضائية استئناف القاهرة . وبتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بإثبات طلاق المدعى للمدعى عليها والحاصل بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٩ بحضور جلسة القضية رقم ٢٨٠ سنة ١٩٥٩ روض الفرج للأحوال الشخصية بوصفه طلاقا رجعيا

(١) قض ١٩٦٣/٢/٦ . الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية . السنة ١٤ .

وألزمت المدعى عليها بالمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت السيدة / كاميليا أنيس هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ومن باب الاحتياط بعدم سماعها تطبيقا للمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٩ سنة ٧٩ قضائية ، كما استأنفه الدكتور رمسيس ميخائيل طالبا تعديل وصف الطلاق بجعله طلاقا بائنا ومنع تعرض المستأنف عليها له في شئون الزوجية اعتبارا من تاريخ حصول الطلاق وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٩ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصروفات استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة .

وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة ولم تبد دفاعا وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن المطعون عليه كان قد أقام الدعوى رقم ٣٩٥ سنة ١٩٥٩ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية بطلب إثبات الطلاق الذي أوقعه عليها بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٤ وحكم فيها بالرفض على أساس أن طائفة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمى إليها الزوجان لا تدين بالطلاق وإنما تعترف بنظام التطليق وأن الطلاق في المسيحية لا يتم بمشيئة أحد الزوجين أو كليهما ، واستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١١١ سنة ٧٧ قضائية حيث قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى وأقامت قضاياها على أن الطرفين وإن كانا مختلفي الملة إلا أنهما لا يدينان بوقوع الطلاق المدعى به فلا تسمع الدعوى إعمالا للمادة ٩٩ من اللائحة الشرعية ، ثم عاد المطعون عليه فأقام هذه الدعوى بطلب الحكم بإثبات طلاق آخر أوقعه بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٣ ودفعت الطاعنة بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها إلا أن الحكم

المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استنادا إلى اختلاف الموضوع في الدعويين وإلى أن حجية الأحكام لا تنصرف إلا لما فصل فيه الحكم من وقائع أما المسائل القانونية البحتة فلا تحوز حجية ووجه الخطأ في ذلك أن مقطع النزاع سبق الفصل فيه بحكم نهائي بين الطرفين أثبت أنهما لا يدينان بوقوع الطلاق ومن ثم فلا تجوز إعادة طرح هذا النزاع من جديد احتراماً لقوة الشيء المحكوم فيه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن من شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من القانون المدني وحدة الموضوع في كل من الدعويين ، ويبين من الأوراق أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١١١ سنة ٧٧ قضائية إنما صدر بشأن الطلاق الذي أوقعه المطعون عليه بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٩ في الدعوى رقم ٣٩٥ سنة ١٩٥٩ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية في حين أن النزاع الحالي يدور حول إثبات طلاق آخر هو الطلاق الحاصل بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٩ في الدعوى رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٩ روض الفرج للأحوال الشخصية ، وهو ما يجعل شرط اتحاد الموضوع في الدعويين غير متوافر والقول بأن الحكم السابق قد حسم النزاع من ناحية عدم جواز إيقاع الطلاق بإرادة الزوج المنفردة مردود بأن حجية الحكم في هذا الخصوص لا تتعدى نطاق الدعوى التي صدر فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في الدعوى على خلاف الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١١١ سنة ٧٧ قضائية استئناف القاهرة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بإثبات الطلاق الذي أوقعه المطعون عليه وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن الزوجين ينتميان لطائفة الأقباط الأرثوذكس وأن ما ادعاه المطعون عليه من أنه غير ملته إلى قبطي إنجيلي ادعاء غير جدي لا يسانده الظاهر الرسمي الثابت من كتاب بطريركية الأقباط الأرثوذكس المؤرخ ٢٤/١٢/١٩٥٩ من أنه قبطي أرثوذكس لعدم صدور قرار في تاريخ معين من مجلس الكنيسة الإنجيلية بانضمامه إليها ، وأن شهادة راعي هذه الكنيسة لم تحدد التاريخ الذي انضم فيه إلى الطائفة الإنجيلية واعتمد الكاهن الإنجيلي في أقواله على هذه الشهادة وهي عديمة القيمة وبالتالي يتعين تطبيق شريعة الأقباط الأرثوذكس دون سواها على واقعة النزاع وفقاً

للفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهذه الشريعة لا تقر نظام الطلاق بمشيئة أحد الزوجين أو كليهما وإنما تدين بنظام التطلق.

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص دلي أن الثابت "من المستندات المقدمة في الدعوى أن الزوج من طائفة الانجيليين إذ قدم شهادة من وكيل بطريركية مصر تفيد ذلك ومؤرخة ١٩٥٩/٤/٤ كما قدم كتابا آخر من وكيل شريعة الأقباط الأرثوذكس وهي مؤرخة ١٩٥٩/٤/٥" وأنه "يبين من هاتين الشهادتين بجلاء أن الدكتور رمسيس ميخائيل إنجيلي المذهب بينما زوجته أرثوذكسية ومن ثم يتعين إعمال قواعد الشريعة الإسلامية بشأن طلاقهما ، ولما كان مذهب كل منهما يدين بالطلاق فإنه عملا بنص المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ يجوز سماع الدعوى به وطبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يتعين تطبيق المادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ وتوجب الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية على أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وهي تجيز للزوج الذي أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة" ويبين من هذا الذي أقيم عليه الحكم أنه استخلص من مستندات الدعوى وفي حدود سلطته الموضوعية أن الطرفين مختلفا الملة إذ انضم الزوج إلى طائفة الأقباط الانجيليين قبل رفع الدعوى بينما تنتمي الزوجة إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس وكلاهما يدين بالطلاق ومن ثم فإنه طبقا للمادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يتعين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وهي تجيز للزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، والسيد عبد المنعم العراف ، وعباس
حلي عبد الجواد .

(١٠٢)

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ القضائية^(١) :

(أ) أهلية . حق التقاضي . حراسة ” الحراسة على أموال الفرنسيين “ .

حظر الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات
وتنفيذ أي التزام مالي أو غير مالي مترتب على عقود سابقة ومنعهم من حق
التقاضي . هذا الحظر والمنع ليس سلباً للأهلية وإنما هو منع من مباشرة
هذه التصرفات .

(ب) حراسة . ” حراسة إدارية “ . ” سلطة الحارس “ . ” انتهاء الحراسة “
” نيابة قانونية “ . ” أعمال الإدارة “ . حق التقاضي .

في الفترة بين انتهاء الحراسة الإدارية بالأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨
وانتهاءها فعلاً باستلام الرعايا الفرنسيين أموالهم يحتفظ الحارس بسلطة إدارة هذه
الأموال . اعتبار ذلك نيابة قانونية غير مخصصة بنوع العمل القانوني .
ليس للحارس بمقتضاها صفة إلا في أعمال الإدارة ومنها حق التقاضي بالنسبة لهذه
الأعمال .

وفاء الديون من أعمال الإدارة . المادة ٧٠١ مدني .

وفاء الديون الثابتة في الذمة من سلطة الحارس . حقه في التقاضي — مدعياً
أو مدعى عليه فيما ينشأ عن هذا الوفاء .

(ج) حراسة . ” سلطة الحارس “ . حق التقاضي . نيابة .

تحويل الحارس — كاتب — حق التقاضي فيما ينشأ عن أعمال الإدارة
من تنازعات لا يمنع الأصل من ممارسة هذا الحق ما دام لم يمنع
من ذلك .

(١) تضمن الحكم الصادر بذات الجلسة في الطعن ٣٠٩ لسنة ٣٠ ق ذات المبادئ .

(د) حق . " حق التقاضى " . نيابة . " النيابة فى الخصومة " . وكالة .

حق التقاضى يغير المرافعة أمام القضاء . حق التقاضى رخصة لكل فرد فى الالتجاء إلى القضاء . المرافعة أمام القضاء نيابة فى الخصومة للدفاع أمام القضاء وتستلزم وكالة خاصة .

(هـ) اعتراض الخارج عن الخصومة . " مناطه " .

شرط قبول اعتراض الخارج عن الخصومة أن يكون المعارض ممن يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن مائلا فى الخصومة الشخصية وأن يثبت المعارض غش من كان يمثل أو تواطؤه أو إهماله الجسيم .

١ — يبين من نصوص المواد الثالثة والرابعة والخامسة من الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم أنها حظرت على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات والعمليات التجارية وكذلك تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية تمت فى تاريخ سابق على تنفيذ هذا الأمر كما منعتهم من حق التقاضى أمام أية جهة قضائية فى مصر . هذا الحظر وذلك المنع لا يتضمنان سلبا لأهلية الرعايا الفرنسيين وإنما هو منع لهم من مباشرة الأعمال المشار إليها ومنها حق التقاضى لأسباب اقتضتها مصلحة الدولة .

٢ — إذا كان الأمر العسكرى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ الخاص بإنهاء الحراسة قد أنهى العمل بالأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فقد كان مقتضى هذا الإنهاء أن يعود حق التقاضى إلى الرعايا الفرنسيين منذ تاريخ هذا الأمر إلا أن المشرع تصور أن هناك فترة قد تمضى بين إنهاء الحراسة حكما بصدور الأمر العسكرى المشار إليه وبين إنهائها فعلا بتسلم هؤلاء الرعايا أموالهم فنص فى المادة الثانية من الأمر رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ على أنه " يحتفظ الحارس العام والحراس الخاصون بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة فى الحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها أو وكلائها " وبهذا النص أناب المشرع الحراس نيابة قانونية فى إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة فى حراستهم . ولما كانت هذه النيابة واردة فى ألفاظ عامة ولا تخصيص

فـيها لنوع العمل القانوني الحاصل فيه الإنابة فإنها حسبـا تقضى الفقرة الأولى من المـادة ٧٠١ من القانون المدني لا تخول الحارس صفة إلـا في أعمال الإدارة وما يستتبع ذلك من حق التقاضى فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات . ولما كانت الفقرة الثانية من المـادة ٧٠١ من القانون المدني ، نصت على أن وفاء الديون يعد من أعمال الإدارة فإن وفاء الديون متى كانت ثابتة في الذمة يدخل في سلطة الحارس ويدخل في سلطته تبعا لذلك حق التقاضى فيما ينشأ عن هذا الوفاء من منازعات فيصح أن يكون مدعيا أو مدعى عليه فيها .

٣ — تخويل الحارس الذى يقوم بالإدارة حق التقاضى فيما ينشأ عن تلك الأعمال من منازعات باعتباره نائبا قانونيا — لا يقتضى سلب هذا الحق من الأصل الذى يبقى له الحق دائما في ممارسة ما هو مخول للنائب ما دام لم يمنع من ذلك .

٤ — حق التقاضى غير المرافعة أمام القضاء ، وحق التقاضى رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء أما المرافعة أمام القضاء التى تستلزم وكالة خاصة — وفقا للمادة ١/٧٠٢ من القانون المدني — فهى النيابة في الخصومة للدفاع أمام القضاء وقد اختص بها المشرع أشخاصا معينين حسبـا تقضى المـادة ٢٥ من قانون المحاماة .

٥ — يشترط لقبول إعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها حسبـا تقضى الفقرة الأولى من المـادة ٤٥٠ من قانون المرافعات شرطان أولهما ، أن يكون المعارض ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن مائلا في الخصومة الشخصية و ثانيهما أن يثبت المعارض فـش من كان يمثله أو تواطؤه أو إهماله الجسيم . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاعتراض إستنادا إلى مجرد ما قال به من أن الطاعنين المعارضين كانوا ممثلين في الخصومة بواسطة الحارس وحجب نفسه بذلك عن تحقيق ما ادعاه الطاعنون من وقوع إهمال جسيم من ممثلهم هذا فإن الحكم يكون مخطئا في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها أما حاضنة للطفل روفائيل طوريل رفعت على السيد / موسى عرفة بصفته حارسا عاما على الطاعنين وشركة الأقطان المتحدة بالاسكندرية . وعلى السيد / فريد مصطفى بصفته حارسا على شركة الأقطان المتحدة بالاسكندرية وعلى السيد / على علوبه بصفته رئيس مجلس إدارة شركة أقطان القاهرة الدعوى رقم ١٤٧٧ سنة ١٩٥٧ طالبة الحكم بإلزامهم بصفتهم بدفع مبلغ مائة وخمسين جنيها قيمة النفقة الشهرية المستحقة لها ولابنها روفائيل ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ قائلة فى تبيان دعواها إنها كانت زوجة للسيد / رينيه طوريل ورزقت منه بالطفل روفائيل إلا أنها طلقت منه بموجب الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وقبل صدور هذا الحكم أبرما اتفاقا مؤرخا فى ١٥ من مايو سنة ١٩٥١ تضمن تنظيم العلاقات المالية بينهما بعد الطلاق وقد نفذ هذا الاتفاق منذ تاريخ سريانه فى أول يونيه سنة ١٩٥١ حتى ٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ حيث أرسل لها زوجها السابق خطابا أظهر فيه عدم استطاعته دفع النفقة المتفق عليها ومبدىا رغبته فى خفضها إلى مائة جنية ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٣ فلم تقبل ورفعت عليه مدة دعاوى وإذ ذاك تدخل أندريه وجان طوريل شقيقا الزوج السابق " الطاعنان " لحل النزاع وديا وقد تم لها ذلك بإبرام عقد يحل محل الاتفاق المؤرخ فى ١٥ من مايو سنة ١٩٥١ وهو العقد المؤرخ فى ٧ من يوليه سنة ١٩٥٣ والذى أبرم بين المطعون ضدها الأولى وبين الطاعنين والزوج السابق وشركة الأقطان المتحدة والذى تضمن فى بنده الثانى إلزام الطاعنين وشركة الأقطان المتحدة متضامنين بأن يدفعوا إلى المطعون ضدها الأولى مائة جنية شهريا

إبتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ وإلى إنهما روفائيل طوريل مبلغ
ستمائة جنيه سنويا ويدفع المبلغان على أقساط كل ثلاثة أشهر بحيث يستحق
القسط الأول في أول مايو سنة ١٩٥٣ على أن ينتهي هذا الإلتزام
في ٢١ من يولييه سنة ١٩٦٧ تاريخ بلوغ الطفل روفائيل سن الحادية والعشرين
وأضافت المطعون ضدها الأولى أن العقد المؤرخ في ٧ من يولييه سنة ١٩٥٣ ظل
منفذا واستمر الطاعنان يدفعان النفقة إلى أن صدر الأمر العسكري رقم ٥
لسنة ١٩٥٦ الخاص بالإتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والتدابير الخاصة
بأموالهم وعين المطعون ضده الثاني حارسا على الطاعنين باعتبارهما من الرعايا
الفرنسيين وقد امتنع هذا الحارس عن دفع النفقة إبتداء من نفقة شهر سبتمبر
سنة ١٩٥٦ مما أدى بها إلى رفع الدعوى رقم ١٤٧٧ سنة ١٩٥٧ طالبة الحكم
بالطلبات المنوه عنها وتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاسكندرية
الابتدائية برفض الدعوى فرفعت المطعون ضدها الأولى استئنافا عن
هذا الحكم قيد برقم ٣٨٣ سنة ١٤ قضاية ووجهت استئنافها إلى المطعون
ضده الثاني بصفته حارسا عاما على أموال الفرنسيين وممثلا للطاعنين ومحكمة
استئناف الاسكندرية قضت في ٩ من يناير سنة ١٩٦٠ بحضوريا بإلغاء الحكم
المستأنف بالنسبة إلى السيدين أندريه طوريل وجان طوريل المشمولين
بحراسة المستأنف عليه الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين (المطعون
ضده الثاني) وإلزامهما بأن يدفعا بالتضامن بينهما إلى المستأنفة (المطعون ضدها
الأولى) السيدة / رينيه نجار مبلغ مائة وخمسين جنيها شهريا ابتداء من أول سبتمبر
سنة ١٩٦٠ حتى بلوغ قاصرها "روفائيل طوريل" سن الرشد في ٢٠ من يولييه
سنة ١٩٦٧ وبتأييد الحكم فيما عدا ذلك طعن الطاعنان بشخصيهما في هذا الحكم
بطريق المعارضة وقيدت معارضتهما برقم ٣٨٣ سنة ١٤ قضاية وطلبا إلغاء
الحكم المعارض فيه وبطلان الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها الأولى
وأسسوا معارضتهما على أنه وإن كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
قد وصف بأنه حكم حضوري إلا أنه في الحقيقة قد صدر في غيبتهما لأنه بصدور
الأمر العسكري رقم ٣٦ سنة ١٩٥٨ في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بانتهاء الحراسة
على أموالهما لم يعد للمطعون ضده الثاني حق تمثيلهما في التقاضي ومن ثم يكون
تمثيلهما في الاستئناف غير صحيح ويصبح الحكم في حقهما غاييا مما يجيز لهما

المعارضة فيه — كما طعن الطاعنان بشخصيهما أيضا على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وقيد الاعتراض برقم ٧٣ سنة ١٩٦٠ قضائية وطلبا إلغاء الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف قائلين إنه إذا صح أن المطعون ضده الثاني يمثلهما في التقاضي أمام محكمة الاستئناف فإنه يجوز لها الاعتراض على ذلك الحكم على أساس أن المطعون ضده المذكور قد أهمل اهمالا جسيما بعدم ابدائه دفاعا ما عنهما في موضوع الاستئناف ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ١٤ من مايو سنة ١٩٦٠ في المعارضة بعدم قبولها لرفعها عن حكم حضوري كما قضت في الاعتراض بعدم قبوله لرفعه من ممثلين في الخصومة، طعن الطاعنان في هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وفي بيان ذلك يقولان إنهما فرنسيان وأنه في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالأتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم وقد نص هذا الأمر في مادته الخامسة على منع هؤلاء الرعايا من حق التقاضي كما نص في مادتيه الثامنة والتاسعة على تعيين حراس لإدارة أموالهم وجعل من مهمة هؤلاء الحراس النيابة عن هؤلاء الرعايا كما جعل لهم حق التقاضي باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم لكنه بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وقعت اتفاقية زيورخ بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية فرنسا وتنفيذا لهذه الاتفاقية صدر الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ وقد نص في مادته الأولى على إنهاء العمل بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة إلى الرعايا الفرنسيين كما نص في مادته الثانية على احتفاظ الحارس العام والحراس الخاصين بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة تحت الحراسة إلى أن تسلم إلى أصحابها أو وكلائهم وكان من مقتضى ذلك أن يعود إلى الطاعنين حق التقاضي الذي كان قد سلبه منهما الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وألا يبقى للحراس

سوى حق الإدارة المؤقتة دون حق التقاضى ولازم ذلك قانونا أنه كان يتعين على المطعون ضدها الأولى حينما رفعت في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ الاستئناف رقم ٣٨٣ سنة ١٤ قضائية عن الحكم الابتدائى الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ أن توجهه إلى الطاعنين شخصيا لكنها وجهته إلى الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين باعتباره ممثلا لهما مما ترتب عليه عدم حضورهما في أى جلسة من جلسات الاستئناف وبذلك يكون الحكم الاستئنافى قد صدر غيابيا بالنسبة لهما مما يجيز لهما الطعن فيه بطريق المعارضة — لكن الحكم المطعون فيه اعتبر أن رفع الاستئناف وتوجيهه إلى الحارس كان صحيحا باعتباره ممثلا للطاعن في خصوص المطالبة بالدين وأن الحكم بناء على ذلك يكون قد صدر حضوريا بالنسبة لهما وتكون المعارضة منهما غير مقبولة بخفاء بذلك مخطئا في تطبيق القانون وفي تأويله .

وحيث إن الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم قد نص في مادته الثالثة على أنه "يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر" كما نص في مادته الرابعة على أنه "يحظر أن ينفذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تمت لمصلحة الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين في تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا الأمر أو لاحق له" ونص في مادته الخامسة على أنه "لا يجوز لأى شخص من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة" وقد اقتضى هذا الحظر تعيين حراس لإدارة أموال هؤلاء الرعايا حسبما جاء بالمادة الثامنة من هذا الأمر كما جاءت المادة التاسعة منه مينة مهمة الحراس فنصت على أن "تكون مهمة الحراس النيابة عن الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين ولا تسرى عليهم النواهي المنصوص عليها في المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا الأمر — ويتولون استلام وإدارة الأموال الموضوعة في الحراسة وجردها ولهم بوجه خاص أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لتحصيل ما لأولئك الرعايا من الديون ولدفع ما عليهم منها وأن يقبضوا ما يدفع لهم وأن

يعطوا المخالصات . وللحراس حق التقاضي باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم“
 وبتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ عقد اتفاق عام بين الجمهورية العربية المتحدة
 والجمهورية الفرنسية لتسوية المشاكل التي قامت بينهما بسبب أحداث أكتوبر
 ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ولإعادة العلاقات الثقافية والاقتصادية والمالية بين البلدين
 وجاء في المادة الثالثة من هذا الاتفاق ”تتعهد حكومة الجمهورية العربية
 المتحدة بأن ترفع ابتداء من تاريخ العمل بهذا الاتفاق التدابير الخاصة ضد الرعايا
 الفرنسيين أو بالنسبة لأموالهم وحقوقهم وذلك وفقاً لأحكام هذا الاتفاق وملحقاته“
 وقد جاء بالفقرة ٣ من المادة الثانية من البروتوكول الثانى الملحق بالاتفاق
 المذكور أنه ”للحصول على رفع الحراسة يقدم الملاك الفرنسيين للأموال أو الحقوق
 التي وضعتها السلطات المصرية تحت الحراسة أو خلفائهم طلباً إلى الحارس العام
 في ميعاد سنة من تاريخ العمل بالاتفاق العام وذلك إما بأنفسهم أو بواسطة وكيل“
 كما جاء بالفقرة د من هذه المادة أنه ”في الفترة من تاريخ بدء العمل بالاتفاق
 العام إلى تاريخ رفع الحراسة فعلاً يواصل الحراس مباشرة سلطتهم في إدارة
 الأموال التي ظلت تحت إشرافهم“ وبتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ صدر
 قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٥٨ بالموافقة على الاتفاقية التي عقدت
 في زيورخ بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ بين الجمهورية العربية المتحدة
 والجمهورية الفرنسية — وقد أصدر بعد ذلك وزير الخارجية قراراً بنشر الاتفاق
 العام والبروتوكولات والخطابات المتبادلة الملحقة في الجريدة الرسمية على أن يسرى
 مفعولها من تاريخ التوقيع في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وتم هذا النشر
 فعلاً . وبتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ صدر الأمر العسكري رقم ٣٦
 لسنة ١٩٥٨ ونص في مادته الأولى على ”إنهاء العمل بالأمر العسكري رقم ٥
 لسنة ١٩٥٦ بالنسبة إلى الرعايا الفرنسيين“ كما نص في مادته الثانية على أن
 ”يحتفظ الحارس العام والحراس الخاصون بسلطة إدارة أموال الرعايا
 الفرنسيين الموضوعة تحت الحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها أو وكلائهم
 وفقاً للإجراءات التي يقرها وزير الاقتصاد والتجارة والحارس العام كل في حدود
 اختصاصه“ وبين منصوص المواد الثالثة والرابعة والخامسة من الأمر
 العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بفرض الحراسة على النحو المشار إليه أنها
 حظرت على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات والعمليات التجارية وكذلك

تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية تمت فى تاريخ سابق على تنفيذ هذا الأمر كما منعتهم من حق التقاضى أمام أية هيئة قضائية فى مصر وهذا الحظر وذلك المنع لا يتضمنان سلبا لأهلية الرعايا الفرنسيين وإنما هو منع لهم من مباشرة الأعمال المشار إليها ومنها حق التقاضى لأسباب اقتضتها مصلحة الدولة وإذ كان الأمر العسكرى رقم ٣٦ سنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ الخاص بإنهاء الحراسة قد أنهى العمل بالأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فإن مقتضى هذا الإنهاء أن يعود حق التقاضى إلى الرعايا الفرنسيين منذ تاريخ صدور هذا الأمر إلا أن المشرع تصور أن هناك فترة قد تمضى بين إنهاء الحراسة حكما بصدر الأمر العسكرى المشار إليه وبين إنهاؤها فعلا بتسلم هؤلاء الرعايا أموالهم التى كانت موضوعة تحت الحراسة نخول الحراس فى هذه الفترة الحق فى إدارة أموال هؤلاء الرعايا وذلك بأن نص فى المادة الثانية من الأمر العسكرى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ على أن "يحتفظ الحارس العام والحراس الخاصون بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة فى الحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها أو وكلائهم" وبهذا النص أناب المشرع الحراس نيابة قانونية فى إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة فى حراستهم وإذ كانت هذه النيابة واردة فى ألفاظ عامة ولا تخصيص فيها لنوع العمل القانونى الحاصل فيه الإنابة فإنها حسبما تقضى الفقرة الأولى من المادة ٧٠١ من القانون المدنى لا تخول الحارس صفة إلا فى أعمال الإدارة وما يستتبع ذلك من حق التقاضى فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدنى نصت على أن وفاء الديون يعد من أعمال الإدارة ومن ثم فوفاء الديون متى كانت ثابتة فى الذمة يدخل فى سلطة الحارس ويدخل فى سلطته تبعا لذلك حق التقاضى فيما ينشأ عن هذا الوفاء من منازعات فيصح أن يكون مدعيا أو مدعى عليه فيها ومن ثم وترتبا على ما تقدم تكون المطعون ضدها حينما رفعت الاستئناف رقم ٣٨٣ سنة ١٤ قضائية فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ووجهته إلى الحارس العام باعتباره نائبا عن الطاعتين تكون قد وجهت الاستئناف إلى ذى صفة ويكون تمثيل الحارس للطاعتين فى الاستئناف تمثيلا صحيحا وبالتالي فإن الحكم الصادر فى هذا الاستئناف يكون حضوريا بالنسبة للطاعتين فلا تقبل منهما المعارضة فيه ولا يقدر فى هذا النظر تحدى

الطاعين بالفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني من وجوب وكالة خاصة في المرافعة أمام القضاء ذلك أن حق التقاضي غير المرافعة أمام القضاء إذ أن حق التقاضي إنما هو رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء أما المرافعة أمام القضاء التي تستلزم وكالة خاصة فهي النيابة في الخصومة للدفاع أمام القضاء وقد اختص بها المشرع أشخاصا معينة حسبما تقضى المادة ٢٥ من قانون المحاماة وإذا كان الحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة المرفوعة من الطاعين قد انتهى في قضائه إلى هذه النتيجة فإن النعي الوارد على قضائه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعين ينعان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه مع منطوقه ذلك أن أسباب ذلك الحكم قررت حق الحارس في تمثيل الطاعين أمام القضاء باعتباره نائبا قانونيا عنهما مما يقتضاه أن الطاعين يعتبران ناقصي أهلية فاذا ما جاء الحكم بعد ذلك وقضى في منطوقه بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم حضوري دون القضاء بعدم قبولها لرفعها من غير ذي أهلية بعد أن أتاحت لهما المحكمة فرصة إبداء دفاعهما فإن مقتضى ذلك التقرير بتمام أهليتهما مما يعتبر معه منطوق الحكم متناقضا مع أسبابه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جاء في الرد على السبب الأول من أن منع الرعايا الفرنسيين من حق التقاضي حسبما جاء بالمادة الخامسة من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ لاصلة له بالأهلية بل إنه منع إقتضته مصلحة عليا ومن ثم فإن النعي لا أساس له هذا علاوة على أنه غير منتج .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الصادر في الاعتراض المرفوع منهما الخطأ في تطبيق المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما إعترضا على الحكم الإستثنائي إعتراض الخارج عن الخصومة تأسيسا على ما إفتراه جدلا من أن الحارس كان يمثلهما في الاستئناف المرفوع عليهما من المطعون ضدها الأولى وأن ذلك الحارس أهل الدفاع عنهما وذلك تطبيقا لنص المادة ٤٥٠ المشار إليها - لكن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاعتراض إستنادا على أن الطاعين كانا ممثلين في الخصومة مع أن شرط قبول الاعتراض أن يكون المعارض ممثلا في الخصومة

وأن يصدر الحكم المعارض عليه بناء على إهمال من يمثله إهمالا جسيما وبذلك جاء الحكم مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه يشترط لقبول إعتراض الخارج عن الحصومة على الحكم الصادر فيها حسبما تقضى الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات شرطان (أولهما) أن يكون المعارض ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن مائلا في الحصومة الشخصية (وثانيهما) أن يثبت المعارض غش من كان يمثله أو تواطؤه أو إهماله الجسيم — ولما كان الثابت في خصوصية هذه الدعوى وكما سبق القول أن الحارس كان يمثل الطاعنين في الاستئناف باعتباره نائبا قانونيا عنهما ومن ثم فإن الحكم المعارض عليه الصادر ضد هذا النائب يعتبر حجة على الطاعنين وإذا لم يكونا مائلين في الحصومة بشخصيهما فإن الاعتراض منهما يكون مقبولا إذا ما توافر الشرط الثاني سالف الذكر وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر وقضى بعدم قبول الاعتراض إستنادا إلى مجرد ما قال به من أن الطاعنين المعارضين كانا ممثلين في الحصومة فإنه يكون مخطئا في القانون وقد حجه هذا الخطأ عن بحث الشرط الثاني — أما ما تشره النيابة العامة من عدم قبول الاعتراض من الطاعنين تأسيسا على عدم أهليتهما للتقاضى فإنه غير شديد ذلك أنه كما سبق القول فإن منع الرعايا الفرنسيين من حق التقاضى طبقا لما جاء بالمادة الخامسة من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ لا يعتبر سلبا للأهلية بل إنه منع إقتضته مصلحة عليا كما سبق القول وإذا كان هذا المنع قد زال بصدور الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ فقد عاد إلى هؤلاء الرعايا حق التقاضى ولا يؤثر في ذلك أن يكون للحارس المخول له القيام بأعمال الإدارة حق التقاضى فيما ينشأ عن تلك الأعمال من منازعات إذ أن تحويل النائب هذا الحق لا يقتضى سلبه من الأصل الذى يبقى له الحق دائما في ممارسة ما هو مخول للنائب ما دام لم يمنع منه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الاعتراض المرفوع من الطاعنين ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

الجمعية العامة للامانة العامة جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين:
حافظ محمد بدوي، ومحمد صادق الرشيدى، والسيد عبد المنعم الصراف، وعباس حلمى عبد الجواد.

(١٠٣)

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” . إجارة . ” إيجار
الأماكن ” .

عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى المنازعات الناشئة
عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . صدور الحكم من محكمة استئنافية .
جواز الطعن فيه بطريق النقض .

(ب) إجارة . ” إيجار الأماكن ” . استئناف . ” الأحكام الجائز استئنافها ” .
الزراع حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها . استناد المطعون عليه إلى
الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستناد الطاعن إلى ورقة ضد من وكيل المطعون عليه بشأن
تخفيض الأجرة الثابتة بالعقد . عدم خضوع هذا النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ ولو كان مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق هذا القانون
أو عدم تطبيقه .

منازعات القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هى المنازعات التجارية التى يستلزم الفصل
فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائى .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإن الطعن
فيه بالنقض لمخالفة القانون يكون جائزا عملا بالمادة الأولى من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ولا وجه لما
يشير المطعون ضده من أن الطعن فى الحكم بطريق النقض غير جائز وفقا للمادة ١٥
من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن

واردا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

٢ — إذا كان النزاع بين الطرفين في الدعوى قد احتدم حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها بينهما فاستند المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستند الطاعن إلى ما جاء بورقة الضد المقدمة منه والمحرورة من وكيل المطعون عليه بشأن تخفيض الأجرة الثابتة بالعقد ، فإن الفصل في هذا النزاع لا يخضع بطبيعته لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما لأحكام القانون المدني ولئن كانت هذه المنازعة تعتبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالمعنى الذى تتطلبه المادة الخامسة عشرة منه إذ المقصود بالمنازعات التى تشير إليها المادة المذكورة إنما هى المنازعات التجارية التى يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائى ، وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل فى هذه المنازعة وتغلغل فى تفسير ورقة الضد وبحث صحتها ومداهها وأثرها على المؤجر يكون خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه على ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧^(١).

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٧٨٠ سنة ١٩٦٠ أمام دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية طالبا إخلاءه من العين الميئنة

(١) راجع قضا ١٤/٥/١٩٦٤ فى الطعن رقم ٢٩٥ من ٢٧ ق من ١٥ ص ٢٦٣ ورقضا ٢٨/١/١٩٦٥ فى الطعن ١٨٥ لسنة ٣٠ جلسة ٢٨/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٤٢.

بالعريضة وقال شرحا لدعواه إنه بمقتضى عقد إيجار تاريخه أول يناير سنة ١٩٥٨ استأجر منه الطاعن دكانا مينا بالعريضة بأجرة شهرية مقدارها ستة وعشرون جنيا وقام الطاعن بدفع الأجرة على هذا النحو حتى أول مايو سنة ١٩٥٩ إذ ادعى أن الأجرة المستحقة عليه هي عشرون جنيا في الشهر وليست ٢٦ ج شهريا كما هو متفق عليه في عقد الإيجار ولما رفض المطعون عليه استلامها بهذا القدر قام الطاعن بإيداعها خزانة المحكمة مخصوما منها مصاريف الإيداع وظل الطاعن يودع الأجرة شهريا خزانة المحكمة على أساس أنها عشرون جنيا حتى وجه إليه المطعون ضده إنذارا في ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠ على يد محضر نبه عليه فيه بضرورة سداد الأجرة المستحقة عليه طبقا لعقد الإيجار وإلا فإنه سيضطر إلى طلب إخلائه من العين المؤجرة ولما لم يستجب الطاعن أقام عليه المطعون ضده دعواه بالطلبات السابقة واستند إلى نص المادة الثانية فقرة أولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى قائلا إنه وإن كانت الأجرة قد حددت في العقد بمبلغ ٢٦ ج شهريا إلا أن هناك ورقة ضد موقعة من وكيل الطاعن الذي أبرم عقد الإيجار ومحرورة في ذات تاريخ هذا العقد جاء فيها أن حقيقة الأجرة هي عشرون جنيا وقدم الطاعن هذه الورقة للمحكمة وخلص إلى أن حقيقة النزاع في هذه الدعوى إنما يدور حول تحديد القيمة الإيجارية الحقيقية للعين المؤجرة وأنه بصورته هذه يخرج عن نطاق الاختصاص النوعي للمحكمة لأنه ليس بناشئ عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له - وفي ١٩٦٠/٤/٢٤ حكمت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى وبإخلاء المدعى عليه (الطاعن) من العين المينة الحدود والمعالن بصحيفة الدعوى مع إلزامه بالمصروفات . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٢٣ سنة ٧٧ ق وبتاريخ ١٩٦٠/٥/١٧ حكمت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف . طعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلية ١٩٦٣/٥/٢٨ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضده دفع في مذكرته بعدم جواز الطعن بالنقض عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفته القانون يكون جائزا عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ولا وجه لما يثيره المطعون ضده من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون بتقريره عدم جواز الاستئناف فيما قضى به الحكم الابتدائي في مسألة أولية لا يحكمها القانون الاستثنائي وقال الطاعن بيانا لذلك إن الفصل في طلب الإخلاء بسبب التأخر في وفاة الأجرة كان يقتضي الفصل أولا في تعيين الأجرة الحقيقية التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين واستخلاص نيتيهما من عبارات عقد الإيجار الذي استند إليه المطعون ضده وورقة الضد التي تمسك بها الطاعن وذلك وفقا لوسائل الإثبات والقواعد العامة وهي مسألة أولية لا تدخل فيما تناوله القانون الاستثنائي ونظمه لأن العين المؤجرة وهي منشأة في سنة ١٩٥٣ لم تكن تخضع في تحديد أجرتها عند تأجيرها في يناير سنة ١٩٥٨ إلى أحكام القوانين الاستثنائية بل كان تعيين أجرتها باتفاق الطرفين حرا تحكمه القواعد العامة دون سواها . فإذا اختلف على ماهية هذا الاتفاق أو على مضمونه فإن هذا الخلاف لا يعتبر ناشئا عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإذا فصلت فيه محكمة الإيجارات فإنها لا تفصل فيه تطبيقا لهذا القانون ولا بمقتضى اختصاصها الاستثنائي بل بمقتضى اختصاصها الأصل العادي وتطبق عليه أحكام القانون العام وبالتالي يكون حكمها في شأنه خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه أو عدمه ويضيف الطاعن أن الحكم الابتدائي قد عرض لدفاعه الخاص بتمسكه بورقة الضد التي تثبت أن حقيقة الأجرة المتفق عليها بين الطرفين هي عشرون جنيها لا ستة وعشرون جنيها وفصل في هذه المسألة الأولية التي تخرج

عما نظمه القانون الاستثنائي ومن ثم فإن قضاءه في ذلك يكون خاضعا للقواعد العامة وبالتالي قابلا للطعن فيه بالاستئناف .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه وإن كان قد أقام دعواه على الطاعن يطلب الإخلاء للتأخير في دفع الأجرة استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا أن الطاعن دفع الدعوى بأن الأجرة الثابتة بعقد الإيجار المبرم بين الطرفين ومقدارها ستة وعشرون جنيا شهريا ليست هي الأجرة الحقيقية وأن الأجرة الحقيقية هي عشرون جنيا شهريا وفقا لما هو ثابت بورقة الضد التي حررها وكيل المالك الذي أبرم عنه عقد الإيجار وفي وقت تحرير هذا العقد والتي تضمنت تخفيض الأجرة ستة جنيهات في مدة الإجارة وتمسك الطاعن بهذا الدفاع وقال إن الفصل في طلب الإخلاء للتأخير في دفع الأجرة طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما يقتضي أولا الفصل في تحديد الأجرة المتفق عليها بين الطرفين وهل هي مبلغ ستة وعشرون جنيا وفقا لعقد الإيجار أم مبلغ عشرون جنيا وفقا لورقة الضد المقدمة منه وأن النزاع على هذا النحو هو من المنازعات الخاضعة للقواعد العامة وليست للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقد بحثت المحكمة الابتدائية هذا الدفاع و انتهت إلى الحكم بالإخلاء لثبوت تأخير الطاعن في الوفاء بالأجرة الواردة في عقد الإيجار وقالت ردا على دفاع الطاعن آنف الذكر "وحيث" إن هذه المحكمة ترى بعد مراجعتها لأوراق الدعوى ومستنداتها أن المدعى عليه ليس جادا في منازعته هذه وذلك بدليل ما يأتي (أولا) أن ظاهر الورقة التي قدمها المدعى عليه والتي أسماها بورقة ضد لاتفيد في نصها أو في مضمونها أو في مجموع مفهومها أنها خفضت الأجرة من ٢٦ ج شهريا إلى ٢٠ ج بما في ذلك الرسوم البلدية وأنها لا تسعف المدعى عليه من قريب أو بعيد في الموقف الذي اتخذته لنفسه في النزاع الدائر بينه وبين المدعى هذا وما هو جدير بالتنويه في هذا الصدد أن هذه المحكمة وهي تعرض لهذه الورقة إنما تعرض لها لا لتحقيق في موضوعها وإنما لتستشف من واقع ظاهر نصها ومدلوله مدى جدية المنازعة التي يثيرها المدعى عليه ذلك أنه بالرجوع إلى الورقة المذكورة والمقدمة من المدعى عليه تحت رقم ٢ حافظة مستندات المغلاة تحت رقم ٥ ملف يبين ما يأتي (١) أن الورقة

المذكورة قد تضمنت العبارة الآتية : ” نفيذ أننا نوافق على تنازلنا عن مبلغ ستة جنيهات من أجرة الدكان المذكور عاليه في المدة المتفق عليها في العقد وهي ستة أشهر “ وهي عبارة كما هو ظاهر لا تفيد أصلاً أن أجرة العين المؤجرة قد خفضت من مبلغ ٢٦ ج شهرياً بخلاف الرسوم البلدية إلى مبلغ عشرين جنيهاً بما في ذلك الرسم البلدي كما يزعم المدعى عليه وإنما إن صحت هذه الورقة فإن مدلول مضمونها يفيد أن ما حصل التنازل عنه هو مبلغ ستة جنيهات عن مدة الإجارة كلها والبالغة ستة أشهر أى بواقع جنيه في الشهر فقط وأن هذا المبلغ المتنازل عنه لا يمس الرسوم البلدية المستحقة على العين المؤجرة والتي يتحملها شاغلها طبقاً لحكم القانون إذ الثابت من مطالعة الورقة المذكورة أنها لم تتكلم عن الرسم البلدي المذكور من قريب أو بعيد الأمر الذي يكشف في كثير من الواضوح عن افتقار منازعة المدعى عليه لسندها الذي يدعيه (٢) أن السطر الأخير من الورقة المذكورة والمدونة بمعرفة من يدعى رفاعى أبو العلا والمقول بأنه كان وكيلاً للمدعى وقت تحريره لهذه الورقة هذا السطر الأخير جاء نصه كالآتي : ” وهذا كله رهن موافقة السيد الدكتور حسن مختار ممتاز “ ثم مشطوب على هذه العبارة بالمداد الأسود الأمر الذي يوحى بصدق دفاع المدعى بخصوص هذه الورقة من أنها اصطنعت بغير علمه وبدون موافقته (ثانياً) أن منازعة المدعى في جدية هذه الورقة وبالتالي عدم إقراره لها كان يستدعى من المدعى عليه أن يطلب اختصاص المدعى رفاعى أبو العلا محرر هذه الورقة ضامناً له في الدعوى أما وأنه قد قصر دفاعه في الدعوى على التمسك بورقة منكورة من المدعى ودون أن يختصم محررها أو حتى يطلب إدخاله في الخصومة القائمة لأمر يشكك كثيراً في جدية هذه الورقة وبالتالي في مضمونها . . . “ ولما كان يبين مما تقدم أن النزاع بين الطرفين قد احتدم حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها بينهما فاستند المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستند الطاعن إلى ما جاء بورقة الضد المقدمة منه والمحيرة من وكيل المطعون عليه الذي أبرم عقد الإيجار بشأن تخفيض الأجرة الثابتة بالعقد وكان الفصل في هذا النزاع لا يخضع بطبيعته لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما لأحكام القانون المدني كما أن هذه المنازعة وإن كانت تعتبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام

هذا القانون بالمعنى الذى تتطلبه المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ المقصود بالمنازعات التى تشير إليها المادة المذكورة إنما هى المنازعات التجارية التى يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائى وعلى ذلك يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل فى هذه المنازعة على النحو الوارد بأسبابه المتقدمة وتغلغل فى تفسير ورقة الضد وبحث صحتها ومداهها وأثرها على المؤجر المطعون ضده فإن هذا الحكم يكون خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه على ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإذ جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن ذلك الحكم يخضع للحظر من الطعن الوارد فى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدري ،
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١٠٤)

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٠ القضائية :

قوة الأمر المقضى . نظام عام . نقض . ”الأحكام الجائز الطعن فيها“ .
”مخالفة حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى“ .

قضاء الحكم بىطلان الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور على خلاف
حكم نهائى سابق صادر فى استئناف آخر عن ذات الحكم المستأنف وحائز لقوة الأمر المقضى .
وجوب احترام حجية الحكم النهائى السابق عنه نظر الاستئناف الثانى ولو كان قد خالف صحيح القانون
أو قاعدة من النظام العام . قوة الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام وتغضى الخطأ فى القانون .
جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائى ولو كان صادرا من محكمة
ابتدائية وسواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق أم لم يدفع .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بىطلان الاستئناف المرفوع بعريضة
لوجوب رفعه بتكليف بالحضور وذلك على خلاف حكم سابق فى استئناف آخر
عن ذات الحكم المستأنف — قضى نهائيا بىطلان الاستئناف لوجوب رفعه
بعريضة تودع قلم الكتاب — وكان الحكم الاستئنافى الأول حكما نهائيا صدر بين
الخصوم أنفسهم وفصل فى ذات النزاع وحاز قوة الشيء المحكوم فيه فى خصوص
ما قضى به قطعا فى منطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا المنطوق من بطلان الاستئناف
المرفوع بتكليف بالحضور وصحة الاستئناف المرفوع بعريضة تقدم لقلم الكتاب
فإنه يتعين احترام حجية هذا الحكم النهائى عند نظر الاستئناف الثانى عن ذات
الحكم المستأنف ولو كان الحكم الاستئنافى الأول قد خرج فى قضائه على صحيح القانون
أو خالف قاعدة من قواعد النظام العام لأن قوة الأمر المقضى تسمو —
فى هذا المقام — على قواعد النظام العام وتغضى الخطأ فى القانون وبالتالى يجوز

الطعن بالنقض في الحكم الثاني الذي ناقض الحكم السابق ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك سواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق أم لم يدفع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مصلحة الجمارك (الطاعنة) حصلت على حكم غيابي في الدعوى رقم ٧١٤ سنة ١٩٤٨ مدنى الموسيقى قضى بإلزام المطعون ضده بأن يدفع لها مبلغ ٩٠٠٠م ونفذت هذا الحكم بأن أوقعت بموجبه حجزا على متقولات هذا المطعون ضده فأقام إشكالا في التنفيذ قيد برقم ٤٧٣١ سنة ١٩٥٥ مستعجل القاهرة طلب فيه وقف إجراءات البيع استنادا إلى سقوط الحكم المنفذ به لمضى أكثر من ستة أشهر على صدوره بغير تنفيذه ، وقضى استئنافيا في هذا الإشكال بوقف إجراءات التنفيذ ريثما ينحسم النزاع موضوعا حول سقوط الحكم المنفذ به — وعلى إثر ذلك أقامت الطاعنة الدعوى رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٧ أمام محكمة الموسيقى الجزئية طالبة القضاء بعدم سقوط الحكم الغيابي أداة التنفيذ وبلا استمرار في تنفيذه ، فدفع المطعون ضده بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أنها غير مقدرة القيمة وبالتالي تختص المحكمة الابتدائية بنظرها وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بتكليف بالحضور أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيد استئنافها برقم ١٧٩٢ سنة ١٩٥٨ استئناف مصر — وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٠ قضت تلك المحكمة — بهيئة استئنافية — حضوريا ببطلان الاستئناف مؤسسة قضاءها على أن الدعوى المستأنف حكمها ليست من الدعاوى التي تضمنتها المادة ١١٨ من قانون المرافعات وأن الاستئناف يجب أن يرفع وفق ما نصت عليه المادة ٥٠٥/٤ من قانون المرافعات بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة

وبالتالى يكون الاستئناف المرفوع بتكليف بالحضور باطلا — وكانت الطاعة قد أقامت أمام نفس المحكمة استئنافا آخر عن ذات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٧ مدنى الموسيقى وذلك بعريضة قدمت إلى قلم الكتاب فى ١١/٢١/١٩٥٩ وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧٩٠ سنة ١٩٥٩ استئناف القاهرة وقضت فيه محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بطلانه أيضا تأسيسا على أن الاستئناف كان يجب رفعه بتكليف بالحضور لأن الدعوى المستأنف حكمها هى منازعة موضوعية فى التنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة عملا بنص المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات ، وأنه وقد تنكبت المستأنفة (الطاعة) الطريق القانونى فى رفع الاستئناف ورفوته بعريضة أودعتها قلم الكتاب فإن المحكمة تقضى من تلقاء نفسها ببطلانه — وقد طعنت الطاعة فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض على أساس مجيئه على خلاف الحكم السابق صدوره من نفس المحكمة ، وقدمت النيابة العامة مذكرة مبدية فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بإحالة إلى هذه الدائرة — وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن الطاعة تؤسس طعنها فى الحكم المطعون فيه على أنه قد جاء على خلاف حكم سابق حاز لقوة الشئ المقضى بين الخصوم أنفسهم . وفى بيان ذلك تقول إن هذا الحكم قضى ببطلان الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى الدعوى رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٧ الموسيقى استنادا إلى أنه كان يتعين رفع الاستئناف بتكليف بالحضور بالطرق العادية لا بعريضة ، بينما كان قد صدر قبل ذلك بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٠ حكم فى استئناف آخر كانت قد رفعته الطاعة بتكليف بالحضور عن ذات الحكم المستأنف ، قضى ببطلان الاستئناف استنادا إلى أنه كان يتعين رفعه بعريضة تقدم لقلم الكتاب لا بتكليف بالحضور ، وأنه لما كان هذا الحكم السابق قد صدر بين الخصوم أنفسهم وفى النزاع بعينه وحاز قوة الأمر المقضى فإن الحكم المطعون فيه إذ ناقضه يكون مع صدوره من محكمة ابتدائية جائز الطعن فيه بطريق النقض تطبيقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومتعينا نقضه لهذا السبب .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أن محكمة القاهرة الابتدائية قضت - بهيئة استئنافية - بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٠ في الاستئناف رقم ١٧٩٢ سنة ١٩٥٨ المقام من الطاعة على المطعون ضده بتكليف بالحضور عن الحكم رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٧ الصادر من محكمة الموسيقى الجزئية - ببطلان ذلك الاستئناف لوجوب رفعه بعريضة تودع بقلم الكتاب ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ في استئناف آخر مقام عن ذات الحكم من الطاعة على المطعون ضده ببطلان هذا الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور ، وكان الحكم الاستئنافي الأول الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٦٠ حكماً نهائياً صدر بين الخصوم أنفسهم وفصل في ذات النزاع وحاز قوة الشيء المحكوم فيه في خصوص ما قضى به قطعياً في منطوقه وفي أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق من بطلان الاستئناف المرفوع بتكليف بالحضور وصحة الاستئناف المرفوع بعريضة تقدم بقلم الكتاب ، فإنه كان يتعين احترام حجية هذا الحكم النهائي عند نظر الاستئناف الثاني المقام من الطاعة على المطعون ضده عن ذات الحكم المستأنف ، حتى ولو كان الحكم الاستئنافي الأول قد خرج في قضائه على صحيح حكم القانون أو خالف قاعدة من قواعد النظام العام . لأن قوة الأمر المقضى تسمو - في هذا المقام - على قواعد النظام العام وتغطي الخطأ في القانون - وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببطلان الاستئناف المرفوع بعريضة أودعت بقلم الكتاب فإنه يكون قد ناقض الحكم السابق وأهدر ما حازه هذا الحكم من قوة الشيء المحكوم فيه ، وبالتالي يكون الطعن فيه بالنقض جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية عملاً بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وذلك سواء أكانت الطاعة قد دفعت أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق أم لم تدفع - ولما كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه لمجيئه على خلاف الحكم السابق والصادر في ٩ مارس سنة ١٩٦٠ .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٠٥)

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور . ما يعد كذلك ” . دفاع .
” دفاع جوهرى ” .

إغفال الحكم بحث الدفع بصورية العقد — الذى عول عليه فى قضائه — صورية
مطلقة مع كونه دفاعا جوهريا . قصور .

(ب) صورية . ” صورية مطلقة ” . ” أثرها ” . تسجيل . ” أثره فى نقل
الملكية ” . بيع . بطلان .

عقد البيع الصورى صورية مطلقة باطل لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع ولو كان مسجلا .
التسجيل لا يصح العقد الباطل .

(ج) تسجيل . ” المفاضلة بين عقدين مسجلين ” . ملكية .

المفاضلة بالتسجيل بين عقدين مصادرين من مالك واحد — لا تكون إلا بين
عقدين صحيحين .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه على العقد الذى طعن
فيه الطاعن بالصورية المطلقة فإن إغفال هذا الحكم بحث دفاع الطاعن المتضمن
صورية هذا العقد صورية مطلقة — يجعله مشوبا بالقصور .

٢ — إذا ثبتت صورية عقد البيع صورية مطلقة فإنه يكون باطلا ولا يترتب عليه نقل ملكية القدر المبيع ولو كان مسجلا إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقدا باطلا .

٣ — المفاضلة بين عقدي بيع صادرين من مالك واحد بأسبقية التسجيل لا تكون إلا بين عقدين صحيحين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى المنصورة ضد المطعون ضدهم من الثالث للأخيرة وسجل عريضتها في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وقال في بيان هذه الدعوى إنه بعقد بيع ابتدائي تاريخه ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ اشترى من المطعون ضده الثالث أرضا زراعية مساحتها ١ ف و ٤ ط شائعة في ٢ ف و ٤ ط و ٢٣ س موضحة الموقع والحدود بصحيفة افتتاح الدعوى لقاء ثمن قدره ٣٢٧ ج وأنه لما كانت الأطيان المبيعة مكلفة باسم مورث المطعون ضدهم من الثالث للأخيرة — المرحوم ميخائيل برسوم — فإنه يطلب القضاء على المطعون ضده الثالث في مواجهة باقى الورثة وهم المطعون ضدهم من الرابعة للأخيرة بصحة ونفاذ عقد البيع السالف ذكره — بجلسته ١٢/٣/١٩٥٦ طلب سلام شحتو حسنين وحسنين سلام شحتو (المطعون ضدهما الأول والثاني) التدخل في هذه الدعوى قائلين إنهما اشتريا بعض هذا القدر من المطعون ضده الثالث بعقد ابتدائي تاريخه ٣/٤/١٩٥٥ وطلبا رفض الدعوى ثم أقاما بعد ذلك الدعوى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة ضد المطعون ضدهم من الثالث للأخيرة

و ضد الطاعن وسجل عريضتها في ١٩٥٦/٣/٢٣ وانتهيا فيها إلى طلب القضاء لهما بصحة ونفاذ عقدهما المؤرخ ١٩٥٥/٤/٣ والمتضمن بيع المطعون ضده الثالث لهما ١ ف و ٤ ط أرضا زراعية شائعة في ٢ ف ٢ ط و ٢٢ س وطعنا بصورية عقد البيع الصادر للطاعن في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ — وبجلسة ١٩٥٨/٤/٢ قررت محكمة المنصورة الابتدائية ضم الدعويين للإرتباط ثم قضت بجماعة ١٩٥٨/٦/١١ بقبول تدخل المطعون ضدهما الأول والثاني خصوما ثلثا في الدعوى رقم ٧٤٦ سنة ١٩٥٥ كلى المنصورة وقبل الفصل في موضوع الدعويين بإحالتهم إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهما الأول والثاني صورية عقد الطاعن وبعد أن استتمت المحكمة إلى شهود الطرفين قضت في ١٩٥٩/١/٢٨ (أولا) في الدعوى رقم ٧٤٦ سنة ١٩٥٥ بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٥/٩/٢ الصادر من صبحى برسوم ميخائيل للدعى (الطاعن) والمتضمن بيعه ١ ف و ٤ ط شائعة في ٢ ف و ٢ ط و ٢٢ س مينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٣٢٧ ج وذلك في مواجهة باقى المدعى عليهم (المطعون ضدهم) (ثانيا) وفي الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٦ برفضها مع إلزام المدعين فيها (المطعون ضدهما الأول والثاني) بالمصروفات وأقامت قضاءها بذلك على أن تسجيل عريضة دعوى الطاعن أسبق من تسجيل عريضة دعوى المطعون ضدهما الأولين وأن طعن الأخيرين بصورية عقد الطاعن غير جدى استأنف المطعون ضدهما الأول والثاني هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١١/٦٤ ق طالين إلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه الأول (الطاعن) بالمصروفات وقالوا إنهما يقصران استئنافهما على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٤٦ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى المنصورة وأنهما قد تخليا عن التمسك بعقد البيع الصادر لهما من صبحى ميخائيل برسوم والمؤرخ ١٩٥٥/٤/٣ وأقاما استئنافهما على أنهما اشتريا من المطعون ضدهم الرابعة والخامس والثامنة وهم بعض ورثة المرحوم ميخائيل برسوم ما خصهم شرعا فى تركة مورثهم ومساحته ٢٢ ط و ١٢ س بعقد مسجل فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ وانتقلت ملكية هذا القدر إليهما ولما كان المطعون ضده الثالث صبحى ميخائيل قد باع للطاعن بعقد ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ١ ف و ٤ ط شائعة فى تركة مورثه البالغة ٢ ف و ٢ ط و ٢٢ س فإنه يكون قد تصرف فيما يربو على نصيبه الميراثى بما يرد حتما على الأرض المبيعة لهما وهو ما يسوغ لهما

دفع التصرف الصادر إلى الطاعن بما يحسره من ملكهما — ودفع الطاعن أمام محكمة الاستئناف بصورية العقد الذي تمسك به المطعون ضدهما الأول والثاني المسجل في ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ صورية مطلقة وذلك بمذكرته المقدمة لجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ والتي أحال في صدرها إلى المذكرة المقدمة منه لمحكمة الدرجة الأولى وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٧٤٦ سنة ١٩٥٥ مدني كلي المنصورة وبصححة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ الصادر للطاعن بالنسبة لما مساحته تسعة قراريط وثلاثة وعشرون مهما فقط شائعة في مساحة قدرها ٢ ف و ٢ ط و ٢٢ س مبينة الموقع والحدود بالعقد المذكور وبصحيفة الدعوى وذلك في مواجهة المستأنف عليهم من الثالثة للأخيرة واستندت محكمة الاستئناف في قضائها بذلك إلى أن عقد ١٦ يونيه سنة ١٩٥٦ قد نقل ملكية القدر الوارد فيه إلى المطعون ضده الثاني وأن الطاعن ليس له أن يطلب صححة ونفاذ التصرف الصادر إليه إلا بالنسبة لما بقي في تركة مورثه بعد استبعاد ما سبق أن تصرف فيه الورثة بعقود مسجلة، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٦٤ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه عن الإحاطة بدفاع جوهرى له وعدم الرد عليه مما يبطل الحكم ذلك أن الطاعن تمسك في صدر مذكرته التي قدمها لمحكمة الاستئناف بما جاء بمذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى والتي دفع فيها صراحة بصورية العقد المسجل في ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ الذي تمسك به المطعون ضدهما الأولان في الاستئناف وصول عليه الحكم المطعون فيه في قضائه ودلل الطاعن على هذه الصورية في مذكرته الآنف

ذكرها بأن المطعون ضدها المذكورين كانا يعلمان بأن البائعين لهما سبق أن باعوا هذا القدر لأخيم صبحي ميخائيل وأنهم لم يقصدوا من هذا التصرف سوى المضاربة — إلا أن محكمة الاستئناف لم تفطن إلى هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه مع ماله من أثر في الدعوى إذ لو ثبتت صورية هذا العقد فإنه لا ينتقل الملكية إلى المطعون ضدهما الأولين ولو كان مسجلا وبالتالى فلا يحتاج به الطاعن ولا يكون للمطعون ضدهما شأن في منازعته في دعواه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف لجلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ والمقدمة صورتها الرسمية بملف الطعن بما جاء بمذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى التى طعن فيها بالصورية المطلقة على العقد المسجل في ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ والصادر من بعض ورثة ميخائيل برسوم إلى المطعون ضده الثانى متضمنا بيع هؤلاء الورثة له ٢٢ ط و ١٢ س شائعة — والذي استند اليه المطعون ضدهما الأولان في منازعتهما للطاعن في دعواه وقد بين الطاعن في مذكرته هذه الأسانيد التى يعتمد عليها في طعنه بهذه الصورية — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع والرد عليه بل ولم يشر اليه في أسبابه مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى إذ لو ثبتت صورية ذلك العقد صورية مطلقة حسبما يدعى الطاعن فإن هذا العقد يكون باطلا ولا يترتب عليه نقل ملكية القدر الوارد فيه إلى هذين المطعون ضدهما ولو كان مسجلا إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقدا باطلا ومتى أضخى المطعون ضدهما المذكوران غير مالكين لذلك القدر فقد أسند منازعتهما للطاعن في دعواه ذلك أنهما بعد أن تخليا في استئنافهما عن التمسك بعقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٥٥/٤/٣ الصادر اليهما من المطعون ضده الثالث لم يسبق لهما من سند أو شأن في منازعة الطاعن في دعواه سوى ما قالاه به من أنهما يمتلكان بموجب العقد المسجل في ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ بعض الأطنان التى يشملها عقد الطاعن الذى رفع به دعواه

وأن لهما بهذه الصفة أن يدافعا عن ملكهما فاذا تبين أن عقدهما الذي يستندان إليه في تلك المنازعة لا وجود له قانونا وبالتالي غير مملك لهما كانت هذه المنازعة منهما غير مقبولة كما يصبح ولا محل للمفاضلة التي أجراها الحكم المطعون فيه بين عقد الطاعن وعقد المطعون ضدهما الأولين لأن أعمال هذه المفاضلة لا يكون إلا بين عقدين صحيحين — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على عقد ١٦ يونيه سنة ١٩٥٦ الذي طعن فيه الطاعن بالصورية المطلقة فإن إغفال هذا الحكم بحث دفاع الطاعن المتضمن صورية هذا العقد صورية مطلقة يجعله مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هبكل .

(١٠٦)

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دعوى . " تمثيل النيابة العامة في الدعوى " . نقض . " المصلحة
في الطعن " . بطلان .

المنازعات الضريبية . خلو الحكم الابتدائي مما يدل على تمثيل النيابة . عدم تقيده
محكمة الاستئناف إلى هذا النقص أو تنبيهها إليه . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية
لحمله . لا بطلان .

(ب) ضرائب . " الضريبة على المهن غير التجارية " . " وعاء الضريبة " .
" تقدير وعاء الضريبة " . حكم . " عيوب التدليل " . " الفساد
في الاستدلال " . " ما يعد كذلك " .

عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات . تقدير المصروفات جزافا بخمس
الارادات . المادة ٧٣ / ٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

١ - متى كان الحكم الابتدائي قد صدر في منازعة متعلقة بالضرائب وخلا
مما يدل على تمثيل النيابة في الدعوى وكانت محكمة الاستئناف لم تنبه أو تنبيه
إلى ما شاب هذا الحكم من نقص في بياناته ومضت في نظر الدعوى وانتهت
إلى تأييده بأسباب مستقلة تكفي لحمله ، فإن النعي على حكمها بالبطلان
لا يكون من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها ما دامت محكمة
الاستئناف قد حققت غرض الشارع .

٢ — طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافا بنحو الإيرادات . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الخبير قدر المصروفات في سنوات النزاع على نحو يخالف ما قدرها به الممول مستندا في ذلك إلى ما قدمه الممول من مستندات ومفاد ذلك — بفرض استقلال حساب الإيرادات عن حساب المصروفات — أن حسابات المطعون عليه فيما يتعلق بالمصروفات غير منتظمة وهو ما كان يتعين معه تقديرها جزافا بنحو المصروفات — إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن حسابات المطعون عليه منتظمة فانه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب عابدين أول قدرت صافي إيراد المطعون عليه الخاضع لضريبة أرباح المهن غير التجارية في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ بمبلغ ١٦٨٠ ج ، ١٢٩٥ ج ، ١١٠٢ ج و طعن في هذا التقدير لدى لجنة الطعن المختصة التي أصدرت قرارها في ١٩٥٢/١٠/٣١ بتخفيض تقديرات المأمورية إلى ١٠٩٦ ج ، ٨٠٨ ج ، ٧٨٩ ج وأقام الممول الدعوى رقم ١٢٣١ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار اللجنة وطلب إلغاء واعتبار نتيجة أعماله خسارة قدرها ١٦٦ ج و ٨٢٣ م ، و ١٨٢ ج ، ٢٠٤ ج و ٣٢٠ م في سنوات النزاع على التوالى مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٩٥٦/٦/١٤

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنسب مكتب الخبراء للانتقال إلى عيادة الطاعن والاطلاع على دفاتره وما يقدم له من المستندات من الطرفين وبيان ما إذا كانت هذه الدفاتر نظامية وقانونية وتقدير صافي أرباح الطاعن في سنوات النزاع على أساسها إن ثبت له ذلك وفي حالة عدم نظاميتها فيقدر صافي الأرباح على حالات المثل ، وبعد أن باشر مكتب الخبراء مأموريته عادت وبتاريخ ١٩٥٨/٢/٢١ وحكمت حضوريا بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه واعتبار أرباح الطاعن كالآتي : ٧٢٢ ج عن سنة ١٩٥١ ، ٣٥٣ ج عن سنة ١٩٥٢ ، ٣٧٣ ج عن سنة ١٩٥٣ مع إلزام المطعون ضدها بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه ورفض الدعوى وتأييد قرار لجنة الطعن ، وقيد استئنافها برقم ٣٦٢ سنة ٧٥ قضائية القاهرة ، وجرى الخلاف فيه من بين ما جرى — حول طريقة تحديد مصروفات أصحاب المهن غير التجارية وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وبإلزام المستأنفة بمصاريف الاستئناف ومبلغ ٥ ج مقابل أتعاب المحاماه . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أنه وقد خلا الحكم الابتدائي مما يدل على تمثيل النيابة في الدعوى فانه يكون باطلا لمخالفته نص المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي فانه يكون باطلا كذلك .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائي قد صدر في منازعة متعلقة بالضرائب وخلافا مما يدل على تمثيل النيابة في الدعوى وكانت محكمة الاستئناف لم تنبه أو تنبهه إلى ما شاب هذا الحكم من نقص

في بياناته ومضت في نظر الدعوى وانتهت إلى تأييده بأسباب مستقلة تكفي لجملة فإن النعى على حكمها بالبطلان لا يكون من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها ما دامت محكمة الاستئناف قد حققت غرض الشارع .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثاني أن الحكم الابتدائي أخطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون حيث عول في قضائه على تقرير الخبير واعتبر حسابات المطعون عليه فيما يتعلق بالمصروفات منتظمة بينما الثابت من بياناته أن الخبير قدرها مستندا في ذلك إلى المستندات وإلى تقديره وحيث رتب على هذا الاستدلال الخاطئ إغفال حكم الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضى بتقدير المصروفات جزافا بنحو خمس الإيرادات في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في هذا الخصوص وأحال إليه في أسبابه فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافا بنحو خمس الإيرادات ، والثابت في الدعوى أن المطعون عليه قدر المصروفات في سنوات النزاع من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ — طبقا لإقراراته — بالمبالغ الآتية وهي ٨٧٣ ج و ٣١٦ م ، ٩٥١ ج و ٨٢٧ م ، ٨٢٨ ج و ٩٥٣ م بينما قدرها الخبير بمبلغ ٦٤٧ ج و ٧٧٣ م ، ٦٥٦ ج و ٩٧٠ م ، ٦١٢ ج و ٩٧٥ م ” مستندا في ذلك إلى ما قدمه إليه الممول من مستندات وإلى تقديره طبقا لما هو وارد في تقريره ” ومفاد ذلك — وبفرض استقلال حساب الإيرادات عن حساب المصروفات — أن حسابات

المطعون عليه فيما يتعلق بالمصروفات غير منتظمة وهو ما كان يتعين معه تقديرها جزافا بنخس المصروفات، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن حسابات المطعون عليه منتظمة فانه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جاسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٥

برياسة السيد المستشار / أحمد زكى محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
ولإبراهيم عمر هندی ، ومحمود عباس العمراوى ، وأمين أحمد فتح الله .

(١٠٧)

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٠ القضائية :

عمل . "إصابات العمل" . "التعويض عنها" . تعويض . "التعويض القانونى" .

إصابات العمل وما يتخلف عنها من عاهات مستديمة . التعويض عنها . تعويض قانونى رسم
الشارع معاملة ووضع له معيارا يدور ويتحرك مع الأجر ونسبة العاهة . المادتان ٣٠ و ٣١ من
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ لا سلطة تقديرية لقاضى الدعوى . مثال .

التعويض عن إصابات العمل وما يتخلف عنها من عاهات مستديمة وفقا
لأحكام المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات
العمل ، هو تعويض قانونى رسم الشارع معاملة ووضع له معيارا يدور ويتحرك
مع الأجر ونسبة العاهة وحدد نطاقه بما لا يقل عن ١٨٠ ج ولا يزيد عن ٧٠٠ ج
فى حالتى العاهة الكلية والجزئية ، ولم يترك لقاضى الدعوى سلطة تقديره ،
وإذ قضى الحكم المطعون فيه للطعون عليه بتعويض قدره ٤٠٠ ج بينما الثابت
فى الدعوى أن أجره اليومى ٢٦٥ م وهو بذلك لا يستحق تعويضا عن العاهة
الكلية أكثر من ٣١٨ ج ونسبة مئوية منه عن العاهة الجزئية التى تخلفت لديه
لا تقل عن الحد الأدنى وهو ١٨٠ ج ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عبد العزيز محمد إبراهيم كان يعمل نساجا بمصنع الكرنك للغزل ونسيج القطن بأجر يومى قدره ٢٦٥ م وفى ١٣/١/١٩٥٦ أصيب فى إصبعه — وفى ٥/٣/١٩٥٦ أخطره المصنع بفصله ، وإذ تقدم إلى مكتب العمل طالبا إلغاء قرار الفصل ، ولم يتمكن المكتب من تسوية الخلاف وأحاله إلى محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة ، وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى فقد أقام الدعوى رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٦ عمال كلى القاهرة ضد كل من مدير المصنع وشركة نيوانديا للتأمين على الحياة والحوادث يطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له متضامتين مبلغ ٥٠٠ ج ، وقال شرحا لدعواه أنه أصيب أثناء عمله وبسببه وتخلفت عن هذه الإصابة عاهة مستديمة هى فقد إصبعه السبابة والسلامية الظفرية للإصبع الوسطى بيده اليمنى مع ضعف بقبضتها وأنه يستحق هذا المبلغ كتعويض عن إصابته وفى أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٤٧ ج و ٧٠٠ م وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبشرط تقديم الكفالة وتأجيل الدعوى لجلسة ١٢/١/١٩٥٨ لمناقشة المدعى وأبقت الفصل فى المصاريف ثم عادت وبتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٨ حكمت حضوريا بالزام المدعى عليهما متضامنين بالمصروفات المناسبة لمبلغ ٤٧ ج و ٧٠٠ م المحكوم به بجلسة ١/١٢/١٩٥٧ وأعفت المدعى من باقى المصروفات وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبشرط تقديم الكفالة واستأنف المدعى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بباقى طلباته مع المصاريف والأتعاب من الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٢٧ لسنة ٧٦ قضائية وبتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفع للمستأنف مبلغ ٤٠٠ ج والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه وإعفاء المستأنف من باقي المصروفات ورفض ما عدا ذلك من الطلبات وطعنت شركة التوكيلات المتحدة للتأمين بصفتها وكيله عن شركة تيوانديا للتأمين في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الميينين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه الأول بتعويض قدره ٤٠٠ ج مستندا في ذلك إلى أن محكمة أول درجة ، حين قدرت هذا التعويض بمبلغ ٤٧ ج و ٧٠٠ م أغفلت الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ وهي توجب ألا يقل التعويض عن ١٨٠ ج ولا يزيد عن ٧٠٠ ج وإلى أن العاهة التي تخلفت عن الإصابة وهي فقد الاصبع السبابة والسلامية الظفرية للاصبع الوسطى لليد اليمنى مع ضعف بقبضة اليد اليمنى تقدر درجة العجز الناشئة عنها بحوالي ١٥ ٪ بلغت من الجسامة إلى الحد الذي أصبح معه المطعون عليه غير قادر على متابعة عمله كنساج وترى المحكمة تقدير التعويض المناسب بمبلغ ٤٠٠ ج ، وهو خطأ ومخالفة لأحكام المادتين ٣٠ ، ٣١ من قانون إصابات العمل رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ومقتضاها أنه في حالة نشوء عاهة مستديمة كلية يلزم صاحب العمل بأن يدفع للعامل المصاب تعويضا يوازي أجر ١٢٠٠ يوم على ألا يقل عن ١٨٠ ج ولا يزيد عن ٧٠٠ ج وفي حالة نشوء عاهة جزئية يلزم بأن يدفع نسبة مئوية من مبلغ التعويض المقدر للعاهة الكلية حسب ما هو مبين بالجدول المرافق للقانون أوفي الشهادة الطبية مع مراعاة هذه النسبة في الحدين الأدنى والأعلى ، وبتطبيق هذه الأحكام على واقعة الدعوى يكون التعويض المستحق للمطعون عليه الأول هو ٤٧ ج و ٧٠٠ م عبارة عن ١٥ ٪ من تعويض العاهة الكلية وهو ما عرضته عليه الشركة ورفض استلامه وقضت به محكمة أول درجة والقول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣١

من القانون توجب ألا يقل التعويض عن ١٨٠ جنيه ولا يزيد عن ٧٠٠ جنيه متى كانت العاهة الجزئية التي تخلفت لدى العامل غير واردة في الجدول المرافق للقانون فيه تحميل للنص بأكثر مما يحتمل ويتعارض مع الفقرة الأولى وفي الأخذ به خروج عن قصد الشارع ومساواة التعويض عن العاهة الجزئية بالتعويض عن العاهة الكلية .

وحيث إنه بالرجوع إلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل — وهو القانون الذي يحكم واقعة الدعوى يبين أنه نص في المادة ٣٠ منه على أنه "إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة كلية فيدفع للعامل المصاب تعويض يوازي أجر ١٢٠٠ يوم . ويجب ألا يقل مقدار التعويض في هذه الحالة عن ١٨٠ ج وألا يزيد عن ٧٠٠ ج" ونص في المادة ٣١ على أنه "إذا نشأ عن الإصابة عاهة جزئية مستديمة فيقدر التعويض وفقا للقواعد الآتية :

(١) إذا كانت الإصابة من الإصابات الميئة في الجدول المرافق لهذا القانون ألزم رب العمل أن يدفع نسبة مئوية من مبلغ التعويض المقدر لحالة العاهة المستديمة الكلية على حسب ما هو مبين بالجدول المذكور .

(٢) إذا لم تكن الإصابة من الإصابات الميئة في الجدول سالف الذكر فيقدر التعويض الذي يلزم رب العمل بدفعه بنسبة ما أصاب العامل من العجز في قدرته على الكسب طبقا للشهادة الطبية ، ويجب في هاتين الحالتين مراعاة الحدين الأدنى والأعلى المنصوص عليهما في المادة السابقة " ومؤدى هذه النصوص أن التعويض عن إصابات العمل وما يتخلف عنها من عاهات مستديمة هو تعويض قانوني رسم الشارع معاملة ووضع له معيارا يدور ويتحرك مع الأجر ونسبة العاهة وحدد نطاقه بما لا يقل عن ١٨٠ ج وما لا يزيد عن ٧٠٠ ج في حالة العاهة الكلية والجزئية ولم يترك لقاضي الدعوى سلطة تقديره — وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للطعون عليه

الأول بتعويض قدره ٤٠٠ ج بينما الثابت في الدعوى أن أجره اليومي ٢٦٥ مليا وهو بذلك لا يستحق تعويضا عن العاهة الكلية أكثر من ٣١٨ ج ونسبة مئوية منه عن العاهة الجزئية التي تخلفت لديه بما لا يقل عن الحد الأدنى وهو ١٨٠ ج فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا الاعتبار وحده .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف والحكم للطعون عليه الأول بتعويض قدره ١٨٠ ج .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل .

(١٠٨)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية":

(أ) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالأجانب " . " الطلاق والتطليق " .

تسبب أحد الزوجين بخطئه في تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطاع معه دوام العشرة . جواز طلب التطليق . عدم الاستناد بالأسباب التي مضت عليها سنة من تاريخ علم الزوج المعتدى عليه بها أو عشر سنوات من تاريخ وقوعها . جواز الاستناد إليها لتقديم دعوى تطليق مؤسمة على أسباب أخرى .

(ب) تزوير . دعوى . " الادعاء بالتزوير " . " قبول الادعاء بالتزوير " .

عدم تعويل الحكم على صحة الاتفاق على الانفصال . النعي عليه بالخطأ لعدم تحقيق الطعن بالتزوير فيه . غير متج .

١ - وفقا للمواد ١٤٤٢ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ من القانون المدني اليوناني يجوز لكل من الزوجين أن يطلب التطليق إذا تسبب الزوج الآخر بخطئه في تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، ولا يعتد بأسباب التطليق التي مضت عليها سنة من تاريخ علم الزوج المعتدى عليه بها أو عشر سنوات من تاريخ وقوعها ، ويجوز مع ذلك الاستناد إليها لتقديم دعوى مؤسمة على أسباب أخرى .

٢ - إذا لم يعول الحكم في قضائه برفض دعوى التطليق على صحة الاتفاق على الانفصال أو تزويره ، فإن النعي عليه بالخطأ في عدم تحقيق واقعة الطعن بالتزوير في هذا الاتفاق يكون غير متج ولا أثر له .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة سوتوريا تسيكس أقامت الدعوى رقم ٧٨ سنة ١٩٥٨ الاسكندرية الجزئية — أحوال شخصية أجنبى — ضد زوجها السيد / شارل تسيكس طلبت فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع لها نفقة شهرية قدرها مائة جنيه مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، كما أقام السيد / شارل تسيكس الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٥٨ كلى الإسكندرية — أحوال شخصية أجنبى — ضد زوجته طلب فيها الحكم بتطليقها على خطئها وتحت مسئوليتها وحدها مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه إنه عقد زواجه على المدعى عليها فى سنة ١٩٢٠ وكان على غير وفاق معها إذ كثيرا ما كانت تتشاجر معه ومع جيرانهما وخدمتهما لحدة فى طبعها مما نفر الجميع منها ووقفت حائلا بينه وبين عملائه حتى أساءت إلى صلاته الاجتماعية وأصبحت الحياة معها لا نطاق وفى ١٩٢٩/٢/٢٢ تحرر بينهما عقد أثبتا فيه أن حياتهما المشتركة أصبحت غير ممكنة واتفقا على الانفصال غير أن الأهل والأصدقاء تدخلوا بينهما فعاودا الحياة المشتركة ثم ما فتئت الزوجة أن عادت إلى سيرتها الأولى مما حدا به إلى هجر منزل الزوجية فى سنة ١٩٤٩ وظل بعيدا عنه إلى أن رفع دعواه بطلب التطليق لهذه الأسباب ، ولما أضافه فى مذكرته المؤرخة فى مارس سنة ١٩٥٨ من أنه استجبت لديه أسباب أخرى تسانده لم يتصل علمه بها إلا مؤخرا حاصلها أن الزوجة رغم انفصالها فى سنة ١٩٤٩ استمرت تقنف فى حقه لدى جميع من يعمل معهم بخطابات مبهمة إمعانا منها فى الخط من كرامته والمساس بأعماله ورفضت اللحاق به عند مرضه وخانته أكثر من مرة ، وأنكرت الزوجة إدعاءات زوجها وتمسكت بتقادم الوقائع التى يستند إليها

في طلب التطلق طبقا للسادة ١٤٤٨ من القانون المدني اليوناني وقالت إنها عاشت معه على وفاق زهاء ثلاثين عاما ثم هجرها في سنة ١٩٤٩ بسبب علاقة غير مشروعة مع سيدة أخرى وأنه امتنع عن الإنفاق عليها مما اضطرها إلى رفع دعوى النفقة ، وقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ١٨/١/١٩٦٠ قضت المحكمة حضوريا باختصاصها بنظرهما وقبل الفصل في موضوعهما بأحالتهم إلى التحقيق ليثبت الزوج بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن زوجته كانت تتشاجر معه ومع جيرانهما وأصدقائهما وتسيء معاملته وأنه انسحب من الحياة الزوجية لذلك واستمرت زوجته بعد ذلك في التشهير به والكيد له وأنها خاتمه وتاريخ كل هذه الوقائع وعلمه بها ولتنفى الزوجة ذلك بذات الطرق وتثبت مقدار موارده المالية ، ونفذت المحكمة حكم التحقيق وسمعت شهود الطرفين وفي ٥/١٢/١٩٦١ طعنت الزوجة بالتزوير في عقد الانفصال المؤرخ ٢٢/٢/١٩٢٩ ونفت توقيعها عليه . وبتاريخ ١٩/٣/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا . (أولا) بعدم قبول الادعاء بالتزوير (ثانيا) بتطلاق المدعى من المدعى عليها على خطئها وتحت مسئوليتها وحدها وإلزامها بالمصاريف وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . ورفضت دعوى النفقة وألزمت الزوجة بمصروفاتها . واستأنفت الزوجة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغائه والحكم لها بالنفقة وقيد استئنافها برقم ١٣ سنة ١٨ قضائية أحوال شخصية الاسكندرية . وبتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (١) برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الادعاء بالتزوير في الورقة المؤرخة ٢٢/٢/١٩٢٩ (٢) بإلغائه فيما قضى به من تطلاق المستأنفة من زوجها بخطئها وتحت مسئوليتها ورفض طلب التطلاق (٣) بإلغائه فيما قضى به من رفض دعوى النفقة وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع لزوجته المستأنفة نفقة شهرية شاملة قدرها خمسة وعشرون جنيها اعتبارا من تاريخ رفع الدعوى في مايو سنة ١٩٥٨ وألزمت المستأنف عليه المصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وطعن الزوج في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صمم الطاعن على طلب نقض الحكم

المطعون فيه وطابت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على ما أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض دعوى التطلق على أن الوقائع التي نسبها الطاعن لزوجته وأقام عليها دعواه اتقضى عليها عشر سنوات ولم تعد بذلك صالحة لطلب التطلق — وهذا الذي أسس الحكم قضاءه عليه خطأ ومخالفة للقانون من وجوه (أولها) أن القانون المدني اليوناني وهو يتحدث عن تصدع الرابطة الزوجية كسبب لدعوى التطلق لم يقصد مجموع الوقائع الدافعة إلى طلب التطلق والتي ينسبها الزوج لزوجته ولكن الحالة المستعصية التي نجمت عن هذه الوقائع وجعلت الحياة المشتركة بينهما غير ممكنة ، وقد خلط الحكم بين سبب تصدع الحياة الزوجية والوقائع التي أدت إليه ، وأخطأ حين أخذ بمادية الزمن المنقضى على حدوث تلك الوقائع مع إغفال عامل الاستمرار في هذا التصدع والانحيار (وثانيها) أنه اعتبر أن الوقائع التي بنى عليها طلب التطلق مضى عليها عشر سنوات حالة أن الانفصال — وبه يتحدد موقف الطاعن من اعتبار الحياة المشتركة مستعصية — إنما وقع في ١٩٤٩/٧/٤ والدعوى رفعت في مايو سنة ١٩٥٨ ولم تنقض على هذه الوقائع عشر سنوات (وثالثها) أنه قرر أن الطاعن كان يعلم قبل انفصاله عن زوجته بالوقائع التي يريد إحياءها بالحوادث الجديدة لإفاته أن تلك الحوادث ، ومنها لعب القمار ومقارفة السحر وعدم الإنجاب ، متصلة وذات طابع قائم وأثر مستمر ويجوز التحدى بها في أى وقت يختاره الزوج المضرور (ورابعها) أنه هون من الأثر القانوني لما أخذه الطاعن على زوجته من أفعال شائنة جديدة بدعوى أنه اتقضى عليها عشر سنوات حالة أن الطاعن لم ينظر إليها إلا من ناحية تدعيم حالة التصدع وبما يجعل العلم بها أشد وقعاً في نفس الزوج الذي يشعر أنه ظل تلك السنين مخدوعاً في براءة زوجته وأمانتها (وخامسها) أنه تشكك في صلاحية الوقائع التي استند إليها الحكم الابتدائي في الإستجابة إلى طلب التطلق دون مناقشة هذه الوقائع والرد عليها على استقلال (وسادسها) أنه اكتفى ببيان تقادم الوقائع التي أقيم عليها التصدع وأطرح واقعة التصدع في ذاتها ومن المتسبب فيه من الطرفين وهو أمر واجب تحقيقه لإمكان تطبيق المادة ١٤٤٢ من القانون

المدنى اليونانى (ومابعها) أنه أخطأ فى عدم تحقيق واقعة الطعن بالتزوير فى اتفاق الانفصال المؤرخ ١٩٢٩/٢/٢٢ بعد أن طلب الطاعن اعتبارها سببا جديدا للتطليق ولم يكن الحكم الابتدائى فى حاجة إلى تحقيقها وقد انتهى إلى إجابة طلب التطليق لأسباب أخرى .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله — ذلك أنه وفقا للمواد ١٤٤٢ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ من القانون المدنى اليونانى يجوز لكل من الزوجين أن يطلب التطليق إذا تسبب الزوج الآخر بخطئه فى تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطيع معه دوام العشرة ، ولا يعتد بأسباب التطليق التى مضت عليها سنة من تاريخ علم الزوج الممتدى عليه بها أو عشر سنوات من تاريخ وقوعها ، ويجوز مع ذلك الاستناد إليها لتدعيم دعوى مؤسسة على أسباب أخرى — وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض دعوى التطليق على أن الوقائع القديمة التى نسبها الزوج لزوجته وأدت إلى تصدع الحياة الزوجية بينهما قد تهاذمت بمضى سنة من تاريخ علم الزوج بها أو بمضى عشر سنوات من تاريخ وقوعها وذلك فى قوله إنه ” والحوادث المتحدت عنها ترجع فى القليل إلى سنة ١٩٤٩ فانه يسقطها عن أن تكون — وحدها — سببا للتطليق ثبوت علم الزوج المستأنف عليه بها إعمالا لحكم المادة ١٤٤٨ من القانون المدنى اليونانى “ وأن ” الحوادث المذكورة بصرف النظر عن ثبوتها من عدمه وهى منكورة من الزوجة المستأنفة هى مما يعلمه الزوج قطعا من وقوعها إما لأنها بطبيعتها جعلت الزوج طرفا فيها (مشاجرات — غيرة هستيرية مصحوبة بالشائيم — قسوة مع الخدم — استيلاء على نقود) وأما باقراره هو فى مذكرته لعلمه بها (القمار — أعمال السحر) “ وأنه ” لهذا يتعين أن يستبعد مما شهد به شهود المستأنف عليه ما انصب على هذه الوقائع استبعادا من شأنه ألا يجعل هذه الوقائع بذاتها ومستقلة عن غيرها الجديده سببا من أسباب الطلاق . . “ وأنه ” يلحق بالحكم المتقدم ما يكون من وقائع يقول الزوج المستأنف عليه إنها وقعت ولم يعلم بها إلا قبل رفع الدعوى أو بعدها وكل ما ثبت مضى أكثر من عشر سنوات عليه . . ومن هذا القبيل دعوى السلوك الشائن المنسوب إلى الزوجة والمنكور منها — إذ انحصرت دعاوى الزوج وشهوده فى أن الزوجة

كانت قديما تحب الغزل (شهادة أندريه قسطنطين) وكان ذلك من ثلاثين أو أربعين سنة . وأنها كانت على علاقة بالمدعو اسبيرو كاسياتس منذ ٣٠ سنة (شهادة إيلين كاسياتس) والمدعوليفى فى سنة ١٩٤١ (شهادة بلانش رياض) وأنها كانت مغرمة بالتردد على فندق سان استفانو وتطيل النظر فى الغرفة التى كان يقيم فيها عازف كان من أكثر من عشر سنين (شهادة جان إداموبولو) “ وأن ” الوقائع المتقدمة — بقطع النظر عن ثبوتها — كلها قد مضى عليها باقرار المتحدثين بها ما يزيد على عشر سنين فان الوقائع المذكورة تضعف عن أن تكون سببا للتطبيق إعمالا لحكم المادة ١٤٤٨ من القانون المدنى اليونانى . . . “ كما بين من الحكم المطعون فيه أنه رفض الأسباب الجديدة المؤسس عليها دعوى التطلق استنادا على أنها لم يقيم على صحتها دليل — وأنها ليست على درجة من الجسامة بحيث لا تتقدم بها الأسباب القديمة وذلك بقوله إنه ” يبقى بعدئذ ما يدعيه الزوج المستأنف من وقائع يقول إنها جديدة تالية للانفصال الحادث فى سنة ١٩٤٩ — ومن هذا القبيل يتحدث عن أربعة أمور (١) الإمعان فى الأعمال السحرية (٢) ارسالها خطابات مجهلة تسمى إليه فى الأوساط التى يعمل فيها (٣) محاولة فتح خزانته الحديدية أثناء غيابه (٤) اعراضها عن زيارته أثناء مرضه رغم دعوتها لذلك . . . “ وأنه ” عن الخطابات المجهلة فما من دليل على أنها مرسلتها وعن السحر والشعوذة والإمعان فهما فانه رجوعا إلى أقوال شهوده لا يستبين أن أيامهم تحدث عنها منسوبة إلى تاريخ حديث يقع قطعاً بعد الانفصال وتبقى محاولة فتح الخزانة الحديدية واعراض الزوجة عن زيارته أثناء مرضه والواقعة الأخيرة حتى إن صحت قد تكون موقفاً مفهوماً من زوجة هجرها زوجها وأما محاولة فتح الخزانة أو محاولة منعه هو من فتحها فليس من هذين الأمرين مس إلى علاقة زوجية تصدعت من قبل الانفصال ، وأما عن الاساءة إليه فى وسطه فلهذا معنى ما رده بعض شهوده من أنها كانت تنكر عليه اعطاءها مالا فان كان هذا هو المقصود فان شكواها حتى إن صدرت منها فى هذا الشأن صحيحة

بما ثبت باقراره هو من أنه قطع عنها النفقة من ثلاث سنين سابقة ... “
ومن ثم انتهى إلى ”أن أسباب التطلق هي بين قديم تقادم بمضى أكثر من عشر
سنين عليه أو بمضى أكثر من سنة على تاريخ العلم به وبين جديد لم يقم عليه دليل
ولا هو على كل حال يفسر الجسامة بحيث يقبل أن يتدعم بالقديم الذي تقادم
ليصلب عوده ويصلح مع القديم سببا للتطلق ... “ وهي قرارات موضوعية
وقانونية سائغة ولا مخالفة فيها لأحكام القانون المدني اليوناني ، وإذ لم يعول
الحكم في قضائه برفض دعوى التطلق على صحة الاتفاق على الانفصال أو تزويره
فان النعى عليه بالخطأ في عدم تحقيق واقعة الطعن بالتزوير في هذا الاتفاق يكون
غير مستج ولا أثر له في قضائه .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبدالسلام طبع نائب رئيس المحكمة، وبحضرة السادة المستشارين: حافظ محمد بدوي، ومحمد صادق الرشيدى، والسيد عبدالمعصى الصراف، وعباس حلى عبد الجواد.

(١٠٩)

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١، ب) دعوى . ” إجراءات نظر الدعوى “ . ” تقرير التلخيص “ .
” مشتملاته “ .

بطلان إحالة تقرير التلخيص على صحيفة الاستئناف . اعتبارها جزءاً متما للتقرير .
لا بطلان . وجوب إعادة تلاوة تقرير التلخيص من جديد إذا تغير أحد أعضاء المحكمة .
لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .

(ج) إثبات . ” طرق الإثبات “ . ” الإقرار “ . ” ماهية الإقرار “ .
حكم . ” عيوب التدليل “ . ” القصور “ . ” ما لا يعد كذلك “ .

طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبتت صحته فعلى أساس أنه
وصية باطلة لصدوره في اللحظات الأخيرة من حياة مورثهم . لا يعتبر إقراراً بصحة
العقد ولا ينطوى على تزول من الحق في مطالبة الخصم بإثبات ما يدعيه .

(د) دعوى . ” تكيف الدعوى “ . تزوير . إثبات . ” طرق الإثبات “ .

تكيف الواقعة المنسوبة إلى الطاعة بأنها تزوير لاختيانه أمانة . إجازة إثباتها
بكل الطرق . حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير .
م ٢٩٠ مرافعات .

(هـ) حكم . ” الحكم بما لم يطلبه الخصوم “ . ” ما لا يعد كذلك “ . تزوير .

حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير .
استعمالها هذا الحق لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(و) دعوى . " تكيف الدعوى " .

تكيف الدعوى بكيفها الصحيح أمر يتعين على القاضى أن يقوم به من تلقاء نفسه .

(ز) حكم . " الحكم على خلاف حكم نهائى سابق " . إثبات . " حجية الأمر المقضى " . قوة الأمر المقضى .

إجازة الإثبات بالبيئة لاعتبار الواقعة تزويرا . لا يعتبر إساءة لمركز الطاعن طالما أن الحكم الابتدائى أجاز الإثبات بالبيئة .

١ — إذا كان تقرير التلخيص قد تضمن بيانا لموضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفعهم ودفاعهم فيها وأشار إلى بعض أسباب الاستئناف وأحال فى باقىها إلى صحيفة الاستئناف ، فإنه يكون متضمنا جميع البيانات التى أوجب القانون إشماله عليها ولا يغير من ذلك إشارة التقرير — استئاما لبعض عناصره — إلى ما جاء بصحيفة الاستئناف فى شأنها إذ أن هذه الإحالة تفيد أن الحكم اعتبر ما أحال إليه جزءا متمما للتقرير على تقدير منه بوجوب تلاوته بنص (١) .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان يجب تلاوة تقرير التلخيص عند تغيير بعض أعضاء الهيئة إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى فى هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفى تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذى تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعيا لوضع تقرير جديد إذ تتحقق بهذه التلاوة الغاية من إيجاب وضع التقرير وتلاوته (٢) .

٣ — لا يعتبر إقرارا ما يسلم به الخصم لإضطرارا واحتياطا لما عسى أن تنجم إليه المحكمة من إجابة خصمه إلى بعض طلباته فإذا كان المطعون ضدهم قد اتهموا فى مذكرتهم إلى طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبتت صحته فعلى أساس أنه وصية باطلة لصدوره فى اللحظات الأخيرة من حياة

مورثهم فإن القول بالأساس الثانى لا يعتبر بمثابة إقرار من المطعون ضدهم بصحة العقد (١) ، كما أن هذا التسليم لا ينطوى على نزول من جانب صاحبه عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى فهم الواقع من أصل الورقة التى حرر عليها عقد البيع موضوع الدعوى إلى أنها سلمت من مورث المطعون ضدهم إلى زوج الطاعنة باعتباره ويلا عنه فى أعماله القضائية وقد صدرت هذه الورقة بعبارة طلب سماد ثم ترك تحت هذه العبارة فراغ ملئه بالبيانات اللازمة للطلب ووقع المورث بعد هذا الفراغ ثم حصلت الطاعنة على هذه الورقة ونزعت الجزء المشتمل على العنوان وملأت فراغ الورقة لشروط عقد البيع مثار النزاع ، فإن التكييف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلت المحكمة هو أنها تزوير إذ أن إزالة العنوان الذى كان مكتوبا بصدر الورقة للدلالة على طلب السماد إنما هو تغيير للحقيقة بالحذف وقد صاحب هذا الحذف إنشاء العقد المزور الذى كتب فوق الإمضاء فأصبح الإعلان تزويرا اجتمع فيه طريقتان من طرق التزوير المأدى إحداها حذف بيان من المحرر وثانيهما إصطناع عقد البيع ، ومن ثم فإن لمحكمة الموضوع إذ أجازت إثبات هذه الواقعة بكافة الطرق لم تخالف القانون .

٥ — طبقا للسادة ٢٩٠ مرافعات يجوز للمحكمة أن تحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير ، فإن هى استعملت حقها هذا فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم .

٦ — تكييف الواقعة بكيفها الصحيح أمر يتعين على القاضى أن يقوم به من تلقاء نفسه ولو لم يطلب إليه أى من الخصوم ذلك (٢) .

٧ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجواز الإثبات بالينة مبرا هذا التجويز بما انتهى إليه من تكييف الواقعة بأنها تزوير لا خيانة أمانة ولم يخرج بذلك عما قضى به الحكم الابتدائى — المقول بنهائيته — من جواز

(١) نقض ١٩٦٢/٥/٣ الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٥٧١ .

(٢) نقض ١٩٦٤/٢/٢٠ الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٢٥٤ .

إثبات ما اشتمل عليه العقد بالبيئة فإنه لا يكون قد أساء إلى مركز الطاعن ما دام ما انتهى إليه من تكيف للواقعة هو التكيف الصحيح لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٤٢ سنة ١٩٥٣ كلى أمام محكمة أسبوط الابتدائية طالبة الحكم بإثبات صحة التعاقد عن عقد البيع العرفى المؤرخ فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ والصادر إليها من مورث المطعون ضدهم ببيع أربعة عشر فدانا نظير ثمن قدره ألفان وثمانمائة جنيه مع التسليم . دفع المطعون ضدهم الدعوى بأن عقد البيع موضوع هذه الدعوى هو عقد مزور وأضافوا بأن ظروف تحريره تدل على أنه اصطنع فى اللحظات الأخيرة من حياة المورث فiaخذ حكم الوصية وإذا لم تحرر بخط المتوفى أو لم يصدق على توقيعه عليها فإنها تعتبر باطلة وبتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرر الحاضر عن المطعون ضدهم بالطعن بالتزوير على عقد البيع المذكور مؤيدا طعنه بشواهد عدة حاصل الشاهد الأول منها أن مورث المطعون ضدهم سلم إلى الأستاذ سعد أبورويش باعتباره محاميا عنه فى قضاياهم وزوجا لحفيدته الطاعنة ورقة ممضاة منه على بياض أثبت فى أعلاها طلب سداد لزراعة القطن وترك البياض ليملاه المحامى ببيان الأطيان المطلوب السداد عنها إلا أنه قامت عقبات دون الطلب المذكور واستغنى عنه المورث لكن الورقة ظلت تحت يد المحامى فلا فراغها بصيغة عقد بيع نسب صدوره من مورث المطعون ضدهم إلى الطاعنة ببيع أربعة عشر فدانا نظير ثمن قدره ٤٨٠٠ ج ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليهم (المطعون ضدهم) بكافة الطرق القانونية ما تضمنه الشاهد الأول على أن يكون للدعية (الطاعنة) النفى مقيمة قضاءها فى هذا الصدد على أن ما ينسبه المطعون

ضدهم إلى الطاعة بالشاهد الأول من شواهد التروير يعتبر خيانة أمانة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات فلا يجوز الإثبات بشهادة الشهود أو القرائن إلا إذا وجد مانع أدبي وأن في العلاقة بين زوج الطاعة ومورث المطعون ضدهم باعتبار ذلك الزوج ويكلا عن الأخير في قضاياهم وزوجا لحفيدة ما يعتبر مانعا أدبيا يحول دون الحصول على كتابة تثبت الغرض الذي من أجله سلمت الورقة على بياض وبعد أن نفذت المحكمة حكم التحقيق بسماع شهود الطرفين إثباتا ونفيا قضت في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٥ برفض الدعوى مقيمة قضاها — بعد إطراحها أقوال الشهود جميعا على ما ساقته من عندها من قرائن رأت منها أنها تستيقن من ظاهر العقد وملايساته أن مورث المطعون ضدهم قد وقع على ورقة على بياض ثم سلمها إلى الأستاذ سعد أبورويش زوج الطاعة لشأن من شئونه القانونية التي يباشرها عنه ذلك المحامي وهو شأن لم يكشف عنه التحقيق — لكن المحامي ملأ فراغ الورقة بصيغة عقد البيع موضوع الدعوى وهي واقعة اعتبرتها المحكمة خيانة أمانة — رفعت الطاعة استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ١١٦ سنة ٣٣ قضائية ومحكمة استئناف أسبوط قضت في ٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ بتأييد الحكم المستأنف — طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٤ الذي أيده الحكم المطعون فيه أنه قد شابه بطلان جوهرى لمخالفته نص المادة ١١٦ من قانون المرافعات لأن ذلك الحكم الابتدائي لم يرد به ذكر لتلاوة تقرير التلخيص الذي أوجبت المادة ١١٦ المشار إليها وضعه وتلاوته ومن ثم يكون هذا الحكم باطلا ويكون باطلا بالتالى محضر التحقيق الذى عمل تنفيذا له — كما أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان أيضا ... ذلك أنه وإن ورد به ما يفيد تلاوة محكمة الاستئناف تقرير التلخيص إلا أن التقرير الذى تلى على ما يبين من صورته المقدمة بملف الطعن ليس هو التقرير الذى عناه المشرع في المادة ١١٦ المشار إليها إذ لم يشر إلى أن محكمة

الدرجة الأولى قد التفتت عن الطعن بالتزوير الذى صور به المطعون ضدهم طعنهم على عقد البيع واعتبرته فى حقيقته خيانة أمانة — كما لم يشر التقرير أيضا إلى تنازل المطعون ضدهم عن الطعن بالتزوير مع ما لهما من الأمرين من الأثر فى تبيان موضوع الدعوى وطلبات الخصوم فيها هذا إلى أن هذا التقرير عند تعرضه لدفاع الخصوم ودفاعهم قد أحال فى معظمها على صحيفة الاستئناف وبذلك جاء عديم الجدوى غير محقق للغرض منه — كما أن السيد المستشار وازع التقرير لم يكن من بين أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه مما كان يتعين معه وضع تقرير جديد وتلاوته .

وحيث إن النعى مردود فى شقه الأول بأنه وإن خلت الصورة الرسمية للحكم الابتدائى والتى قدمتها الطاعة لهذه المحكمة مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص إلا أنه من المقرر أنه يجوز الاستدلال من محاضر الجلسات على تلاوة تقرير التلخيص فى حالة خلو الحكم من هذا البيان وإذا كانت الطاعة لم تقدم لهذه المحكمة سوى محضر جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ الذى أشار إلى أن القضية أجلت لجلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ولم تقدم الطاعة صورة رسمية من محضر هذه الجلسة الأخيرة لثبت خلوها أيضا مما يفيد حصول تلك التلاوة فإن نعيها على الحكم بالبطلان لعدم تلاوة المحكمة تقرير التلخيص يكون عاديا عن الدليل — والنعى مردود فى شقه الثانى بأنه يبين من الصورة الرسمية لتقرير التلخيص الذى تلتته محكمة الاستئناف والمقدمة بملف الطعن أن هذا التقرير تضمن بيانا لموضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفاعهم ودفوعهم فيها وأشار إلى بعض أسباب الاستئناف وأحال فى باقىها إلى صحيفة الاستئناف — ولما كان كل ما أوجبه القانون فى المادتين ٤٠٧ و ٤٠٨ من قانون المرافعات أن يضع العضو المقرر فى الدائرة الاستئنافية تقريرا يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفوعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة ومن ثم فإن التقرير على النحو المشار إليه يكون متضمنا لجميع البيانات التى أوجب القانون اشتماله عليها — ولا يغير من ذلك أن أشار التقرير — استتماما لبعض عناصره — إلى ما جاء بصحيفة الاستئناف فى شأنها إذ أن هذه الإحالة تفيد أن الحكم اعتبر ما أحال إليه جزءا متما للتقرير على تقدير منه بوجوب تلاوته

بنصه أما ما تنعاه الطاعة من إغفال وضع تقرير جديد وتلاوته عند تغيير بعض أعضاء الهيئة فردود بأنه وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد عند حصول هذا التغيير إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذي تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعيا لوضع تقرير جديد وتحقيق بهذه التلاوة الغاية من إيجاب وضع التقرير وتلاوته ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة المواد ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ من قانون المرافعات وفي بيان ذلك تقول إنها تقدمت في يوم ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ إلى قلم كتاب محكمة استئناف أسبوط للاطلاع على مسودة الحكم فلم تجدها بالملف فطلبت من الكاتب المختص شهادة بذلك لكنه امتنع عن إعطائها تلك الشهادة مما حدا بها إلى إبلاغ الأمر إلى رئيس نيابة استئناف أسبوط الذي أصدر أمرا إلى الكاتب المختص لإعطائها الشهادة المطلوبة فحررها الكاتب شهادة فخواها أن مسودة الحكم أودعت في ١٩٦٠/٤/٦ وقد طلبت الطاعة الإطلاع على هذه المسودة إلا أن الكاتب رفض ذلك لأن الملف وما به من مسودة الحكم ونسخته الأصلية لم يكن موجودا بالمحكمة فاضطرت الطاعة لإبلاغ الأمر إلى النيابة لإجراء التحقيق في ذلك ولما كان التحقيق لم ينته خلال ميعاد الطعن فإن الطاعة لم تستطع أن تقدم صورة منه للدلالة على أن مسودة الحكم ونسخته الأصلية لم يودعا في الميعاد القانوني وهو الأمر المخالف لنص المادتين ٣٤٨ ، ٣٥٠ من قانون المرافعات مما يشوب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان عدم إيداع مسودة الحكم عقب النطق به إذا كان النطق به محدد له جلسة غير جلسة المرافعة موجبا لبطلان الحكم حسبما تقضى بذلك المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات إلا أنه لما كانت الطاعة لم تقدم الدليل على عدم إيداع المسودة عقب النطق بالحكم كما لم تقدم ما يدل على إجراء التحقيقات المشار إليها بسبب الطعن فإن نعيها بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب لعدم رده على ما أبدته من دفاع جوهرى وفي بيان ذلك تقول إن المطعون ضدهم أبدوا دفاعهم في الدعوى في المذكرة التى قدموها إلى محكمة الدرجة الأولى والتى قدمت الطاعة صورة رسمية منها أمام هذه المحكمة وحاصل دفاعهم كما جاء بهذه المذكرة أنهم طعنوا على عقد البيع بالتزوير وأضافوا طعنا آخر هو أن العقد عمل فى اللحظات الأخيرة من حياة مورثهم مما يعتبر معه العقد وصية باطلة لعدم تحريرها كلها بخط المتوفى أو التصديق على توقيعه عليها — وتقول الطاعة إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن طعنهم على العقد بالوصية يعتبر إقرارا منهم بصدوره من المورث وأنه لما كان المطعون ضدهم قد تنازلوا عن الطعن بالتزوير أمام محكمة الدرجة الأولى فقد كان يجب أن يحاجوا بهذا الإقرار وأن يقضى فى الدعوى على أساسه — لكن الحكم المطعون فيه رغم تمسك الطاعة بهذا الدفاع الجوهرى والذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى لم يعن بالرد عليه بجاء مشوبا بالقصور . هذا إلى أن فى عدم إعمال حكم الإقرار باعتباره حجة قاطعة على المقر مخالفة لنص المادتين ٤٠٨ و ٤٠٩ من القانون المدنى كما أن الحكم قد خالف القانون أيضا حين أجاز إثبات عكس ما ورد فى عقد البيع بالبينة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه ردا على ما أثارته الطاعة من أن الطعن على العقد بالوصية يعتبر إقرارا بصحته — أورد ما يلى ” كما أن الطعن عليه ” أى على عقد البيع “ من جانب المدعى عليهم (المطعون ضدهم) فى أول مذكرة بأنه لو صح ينطوى على وصية باطلة وذلك بعد الطعن عليه بالتزوير فلا تناقض فيما ذهبوا إليه وليس فى ذلك ما يضمنى على العقد الإقرار بصحته وإنما هو دفع إحتياطى لما عساه أن تنتهى إليه عقيدة المحكمة بصدد الطعن بالتزوير “ وهذا الذى قرره الحكم فيه الرد الكافى على ما أثارته الطاعة من دفاع فى هذا الخصوص ذلك أن المطعون ضدهم اتهموا فى المذكرة المشار إليها إلى طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبتت صحته فعلى أساس أنه وصية باطلة لصدوره فى اللحظات الأخيرة من حياة مورثهم ، والقول بالأساس الثانى لا يعتبر بمثابة إقرار من المطعون ضدهم بصحة العقد إذ أنه لا يعتبر إقرارا ما يسلم به الخصم اضطرابا

واحتياطاً لما عسى أن تتجه إليه المحكمة من إجابة الخصم إلى بعض طلباته إلا أن هذا التسليم لا ينطوي على نزول من جانب صاحبه عن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين قرر أن تسليم المطعون ضدهم بأن العقد يعتبر وصية باطلة لا يعتبر إقراراً حتى يكون حجة على المطعون ضدهم — لا يكون مخالفاً للقانون — أما النعي على الحكم بتجويزه للإثبات بالبيئة فيما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي فمردود بأن الحكم المطعون فيه قد خالف الحكم الابتدائي في تكييفه للواقعة المنسوبة إلى الطاعنة فلم يعتبرها خيانة أمانة كما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائي بل اعتبرها تزويراً تأسيساً على ما انتهى إليه في فهم الواقع من أن أصل الورقة التي حرر عليها عقد البيع موضوع الدعوى صدرت من مورث المطعون ضدهم إلى زوج الطاعنة باعتباره وكيله عنه في أعماله القضائية وقد صدرت هذه الورقة بعبارة طلب سداد ثم ترك تحت هذه العبارة فراغ ملئ بالبيانات اللازمة للطلب ووقع المورث بعد هذا الفراغ ثم حصلت الطاعنة على هذه الورقة ونزعت الجزء المشتعل على العنوان وملأت فراغ الورقة بشروط عقد البيع مثار النزاع ولما كان التكييف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلتها المحكمة هو أنها تزوير إذ أن إزالة العنوان الذي كان مكتوباً بصدر الورقة للدلالة على طلب السداد إنما هو تغيير للحقيقة بالحذف وقد صاحب هذا الحذف إنشاء العقد المزور الذي كتب فوق الإمضاء فأصبح الإعلان تزويراً اجتمع فيه طريقتان من طرق التزوير المبادئ إحداهما حذف بيان من المحرر واثنيهما اصطناع عقد البيع — ولما كان يجوز للمحكمة بناء على نص المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات وأولم يدع أمماً بالتزوير أن تحكم بتزوير الورقة فإن محكمة الاستئناف إذ كيفت الواقعة بأنها تزوير وأجازت بالتالي إثباتها بكل الطرق ثم استعملت حقها في الحكم بتزوير الورقة فإنها لا تكون مخالفة للقانون ويستوى في ذلك أن لم يطعن على الورقة بالتزوير أو طعن عليها وتنازل الطاعن عن طعنه ومن ثم يكون النعي برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الرابع والسابع والثامن على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيساً على أن عقد البيع هو عقد مزور مع أن المطعون ضدهم قد

تنازلوا عن الإدعاء بالتزوير بفناء قضاء المحكم في هذا الخصوص قضاء بما لم يطلبه الخصوم — كما أن الحكم في قضائه بالتزوير قد خالف قضاءا نهائيا وهو القضاء الصادر به حكم المحكمة الابتدائية في ١٩٥٤/١/٢٧ والذي اعتبر الواقعة خيانة أمانة. هذا إلى أن القضاء بالتزوير قد أساء إلى مركز الطاعة وأفاد المطعون ضدهم مع أنها هي التي استأنفت الحكم الابتدائي ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه وأضافت الطاعة أن تكييف الحكم المطعون فيه للواقعة على أنها تزوير بطريقتي الحذف والاصطناع إنما هو تكييف غير صحيح لأن شرط اعتباره كذلك أن يثبت على وجه اليقين ما كان مكتوبا في أعلا الورقة ثم حذف وكلا الحكمين الابتدائي والاستئنافي لم يثبت ذلك .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السبب السابق من أنه يجوز للمحكمة بناء على نص المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات ولو لم يدع أمامها بالتزوير أن تحكم بتزوير الورقة فإذا استعملت المحكمة حقها هذا فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم أما النعي على الحكم بخالفته قضاء المحكمة الابتدائية النهائي فردود بأنه ليس في الأوراق ما يفيد أن هذا القضاء قد أصبح نهائيا بل إن الطاعة قد استأنفته مع الحكم الصادر في الموضوع كما هو ثابت من صحيفة الاستئناف على أن ما فعلته المحكمة لا يعدو أنها كيفت الواقعة بكيفية الصحيح والتكييف أمر يتعين على القاضي أن يقوم به من تلقاء نفسه ولو لم يطلب إليه أى من الخصوم ذلك ولا يعتبر هذا التكييف مخالفة للقضاء النهائي الذي تضمنته قضاء المحكمة الابتدائية في ١٩٥٤/١/٢٧ لأن ما فصل فيه ذلك الحكم هو جواز إثبات ما اشتمل عليه العقد بالبيئة والحكم المطعون فيه لم يخرج عن هذا القضاء النهائي حين قضى بجواز الإثبات بالبيئة وإن كان قد برر هذا التجاوز بأن الواقعة تعتبر تزويرا ولا يعتبر ما أسبغه الحكم المطعون فيه على الواقعة من تكييف صحيح إساءة لمركز الطاعة ما دام الحكم المطعون فيه لم يخرج في قضائه عما قضى

به الحكم الابتدائي من جواز الإثبات بالبينة — وما دام ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تكليف الواقعة هو التكليف الصحيح لها فانه لا يهم بعد ذلك أن يكون الحكم لم يبين دلي وجه اليقين ما تناوله المحذف إذ بحسبه أن يثبت — في حدود سلطته التقديرية — أن ذلك الجزء المحذوف أيا كان مضمونه — لم يكن متعلقا بتحرير عقد بيع .

وحيث إن الطاعنة تنهى بالسببين الخامس والسادس على الحكم المطعون فيه التخاذل ومخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم لم يبين على وجه اليقين خوى العنوان المحذوف و بالتالى فلم يبين الغرض الحقيقي الذى من أجله سلمت الورقة كما لم يبين كيف حصلت الطاعنة على توقيع المورث مكتفيا بالقول بأن الورقة سلمت على بياض والأمر على هذا النحو لا يكون قاطعا في تزوير العقد لاحتمال أن يكون من بين أغراض تسليم الورقة على بياض هو ملء فراغ الورقة به — مد البيع وبذلك جاء الحكم متخاذلا في هذا الصدد — هذا إلى أن إثبات ملء هذا الفراغ بما يخالف ما اتفق عليه لا يكون إلا بالكتابة وتضيف الطاعنة أنه مع افتراض وجود المانع الأدبي على النحو الذى صورته الحكم فإن ذلك كان يستلزم تكليف المطعون ضدهم بإثبات أن الورقة سلمت على بياض لغرض معين متفق عليه مع المورث وأن الطاعنة خالفت هذا الاتفاق وإذ لم يثبت الحكم هذا الغرض المعين فقد انهار أساس القول بالمانع الأدبي لأن تسليم الورقة على بياض لا يمنع الاتفاق على ملء فراغ الورقة بعقد البيع وبذا جاء الحكم مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على الأسباب المتقدمة من أنه لا يهم في الأمر بيان ما كان في الجزء المتزوع من الورقة ما دامت المحكمة قد نفت في حدود سلطتها الموضوعية أن الجزء المتزوع من الورقة كان متعلقا بعقد البيع وأن الغرض الذى من أجله سلمت الورقة هو تحرير عقد بيع أما ما تثيره الطاعنة في خصوص المانع الأدبي فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى في قضائه إلى أن الواقعة تعتبر تزويرا يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات فإن الحكم لم يكن بعد بحاجة إلى الالتجاء إلى المانع الأدبي لتبرير الإثبات بالبينة ومن ثم يكون

ما جاء بالحكم في شأن توافر المانع الأدبي الذي قال به الحكم الابتدائي تزييدا يستقيم الحكم بدونه ويكون النعي على ماورد بالحكم في هذا الخصوص غير مستج.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب التاسع على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب لعدم الرد على ما أثارته من دفاع وفي بيان ذلك تقول إنها تحدثت في صحيفة الاستئناف وفي مذكرتها التي قدمتها لمحكمة الاستئناف عن فساد ما استند إليه المطعون ضدهم من القرائن وقدمت المستندات الدالة على صحة ما تقول إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع بجاء مشوبا بالقصور .

وحيث إن النعي على هذه الصورة يعتبر نعيًا مجهولًا إذ لم تبين الطاعنة أوجه الدفاع أو المستندات التي تمسكت بها والتي تدعى أن الحكم المطعون فيه قصر في الرد عليها كما لم تبين مواطن القصور في الحكم ومن ثم يكون النعي غير مقبول.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ،
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١١٠)

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١، ب) قرار إدارى . مسئولية . ”مسئولية الادارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون“ . تقادم . ”التقادم المسقط“ .

مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل
خبر المشرع . سقوطها بالتقادم العادى .

(ج) موظفون . ”سن التقاعد لموظفى المجالس البلدية“ .

عدم سريان احكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩
على موظفى المجالس البلدية والقروية لاستقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة . خضوعهم
لنصوص القانونية واللوائح المنظمة لشئونهم فى قرارى مجلس الوزراء فى ٢٨/٨/١٩٤٥
و ٩/٦/١٩٤٥ — جعل سن الاحالة إلى المعاش هى الستون بالنسبة للموظف الدائم
فى تلك المجالس الذى ينتفع بصندوق التوفير ويشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية
المجالس ذات مرتب مهنى .

(د) موظفون . ”علاقة الموظف بالسلطة العامة“ . قانون . ”سريان
القانون من حيث الزمان“ . ”الحق المكتسب“ . علاقة الموظف بالسلطة
العامة ليست علاقة تعاقدية بل هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين
واللوائح .

للحكومة تغيير المركز القانونى للموظف وتعديله فى أى وقت بتنظيم عام جديد وفقا لما
يقتضيه الصالح العام . سريان القوانين المعدلة لتلك المراكز بأثر فوري على شاكلها .
لا مساس فى ذلك بحق مكتسب . ليس للموظف الحق فى عدم إحالته إلى المعاش إلا
فى سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن فى ظل قانون يجعل سن الاحالة إلى المعاش
هى الخامسة والستون .

١ — مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون ليس مصدرها العمل غير المشروع وإنما القانون .

٢ — الأصل في ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة أنها تخضع لقواعد التقادم الواردة في القانون المدني ما لم يوجد تشريع خاص بها يقضى بغير ذلك .

٣ — نص المادة الخمسين من القسم الثاني من اللائحة المالية للخزانة والحسابات — الذى يقضى بأن الماهيات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ليس إلا ترديدا لما نصت عليه المادة ٢١١ من القانون المدني القديم و٣٧٥ من القانون المدني القائم من أن المرتبات والأجور والمهايا تتقادم بخمس سنوات — وما كان لهذه اللائحة وهى فى مرتبة أدنى من التشريع أن تعدل من أحكام التقادم الواردة فى القانون ، فإذا كان المطعون ضده لم يطالب بمرتب تأخرت الدولة فى أدائه وإنما بتعويض مقابل الضرر الذى لحقه بسبب فرار إدارى مدعى بمخالفته للقانون كان هذا التعويض يختلف عن المرتب فى طبيعته وسبب استحقاقه فالمرتب دورى متجدد وهاتان الصفتان هما الضابطان للحقوق التى نص القانون المدني قديمه وجديده على تقادمها بالتقادم الخمسى ذلك القانون الذى نقلت عنه اللائحة المالية حكمه فى خصوص مهايا الموظفين — والمرتب أيضا هو مقابل عمل يؤديه الموظف للدولة هذا بينما التعويض لا يدور ولا يتجدد وهو ليس مقابلا لعمل وإنما جبر لضرر — لما كان ذلك، فإن هذا التعويض لا يجري عليه ما يجري على المرتب من تقادم بخمس سنوات وإنما يخضع فى تقادمه للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٢٠٨ من القانون المدني القديم والمادة ٣٧٤ من القانون القائم فلا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة^(١) مادام أنه لم يرد فى شأنه نص خاص يقضى بتقادمه بمدة أقصر .

٤ — طبقا لما نصت عليه المادة ٦٧ من قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمادة ٦٦ من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لا تسرى أحكام هذين القانونين إلا على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم فى ميزانية الحكومة العمومية — وعلى موظفى المصالح الست الواردة على سبيل

(١) قض ١١/٤/١٩٦٣ الطعون أرقام ٢٢٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق .

الحصر في كل من المادتين المذكورتين استثناء من تلك القاعدة — أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين التابعين لمصالح أوجهات غير مدرجة ميزانياتها في الميزانية العامة للحكومة — ومنهم موظفو ومستخدمو المجالس البلدية والقروية الذين لم يشملهم الاستثناء السابق — فلا تجرى عليهم أحكام قانوني المعاشات سالف الذكر وذلك لاستقلال تلك المجالس منذ انشائها بميزانياتها عن ميزانية الحكومة — وإنما يخضع موظفو ومستخدمو المجالس البلدية والقروية للنصوص القانونية والأئحة المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ بالاستناد إلى الأئحة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ والخاص بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي تلك المجالس وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم وقد جعلت المادة الثانية من ذلك القرار الاشتراك في صندوق التوفير إلزامياً لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجلس المحلي بعد إنشاء هذا الصندوق على استثناء العمال المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة في الحدود المبينة في المادة المذكورة ونصت المادة ١٢ من القرار المذكور على أن المستخدمين الذين يكونون في خدمة المجلس المحلي حين إنشاء صندوق التوفير بموجب هذه الأئحة ويكونون جامعين للشروط المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية يحق لهم الاشتراك في صندوق التوفير، وأجازت هذه المادة للمجلس بعد موافقة وزارة الداخلية أن يرخص للمستخدمين المذكورين بحسبان اشتراكهم في صندوق التوفير من تاريخ دخولهم الخدمة وذلك بالشروط المبينة في المادة المذكورة، كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ بلائحة توظف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعمالها هذا القرار الذي صدر استناداً إلى التفويض الوارد في المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام تلك المجالس نص في المادة ١٥ منه على أن "تطبق لأئحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزاري بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ في جميع المجالس البلدية والقروية — على أن تتبع بالنسبة للموظفين والمستخدمين الغير مشتركين في هذا الصندوق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩" وعرفت المادة ١٧ من قرار مجلس الوزراء المشار إليه الموظف الدائم بأنه الذي يشغل وظيفة دائمة مدرجة في ميزانية المجلس ذات مرتب شهري ويكون

ممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير — ومؤدى هذه النصوص وباقي نصوص القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ التي تبين كيف يجري الاستقطاع من ماهيات الموظفين المشتركين في صندوق التوفير ومآل الأموال المستقطعة وطريقة تصفياتها ، أن المشرع قصد احلال صندوق التوفير لموظفي المجالس البلدية والقروية محل نظام المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة وجعل سن الاحالة إلى المعاش هي الستون بالنسبة للموظف الدائم في تلك المجالس الذي ينتفع بصندوق التوفير أسوة بالموظف الذي يشغل وظيفة دائمة في الحكومة وينتفع بالمعاش^(١) .

هـ — علاقة الموظف بالحكومة وبمن في حكمها كالمجالس البلدية والقروية ليست علاقة تعاقدية وانما هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف في هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز للحكومة تغييره وتعديله في أى وقت بتنظيم عام جديد وفقا لما يقتضيه الصالح العام وتسرى القوانين المعدلة لهذه المراكز بأثر فوري على شاغليها ولو كانوا يشغلونها من قبل صدور هذه القوانين ودون أن يكون لهؤلاء الاحتجاج بأنهم اكتسبوا حقا ذاتيا في ظل قانون أو نظام سابق^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده التحق بخدمة المجالس البلدية في ٩ من سبتمبر سنة ١٩١١ وظل يتدرج في وظائفها إلى أن شغل وظيفة رئيس حسابات مجلس بلدى منوف وهى وظيفة في الدرجة السادسة ذات مرتب

(٢٠١) قض ١٩٦٢/١٢/٢٧ الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق السنة ١٣

شهري ومدرجة في ميزانية المجلس وينتفع صاحبها بصندوق التوفير الخاص بموظفي ومستخدمى المجالس البلدية والقروية — وفى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بلغ المطعون ضده سن الستين فأحيل إلى المعاش اعتبارا من هذا التاريخ وفى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أقام أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٤٥٢٣ سنة ١٩٥٤ على الطاعنين (وزارة الشؤون البلدية والقروية ومجلس بلدى منوف) طالبا الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ١٤٨٩ ج و ٨٧٠ م وقال فى بيان دعواه إنه إذ كان من الموظفين غير المثبتين فإنه طبقا لأحكام قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ لا يحال إلى المعاش إلا فى سن الخامسة والستين ويكون لذلك قرار إحالته إلى المعاش عند بلوغه من الستين قد جاء مخالفا للقانون وأن من حقه أن يطالب بالتعويض عن الأضرار التى ألحقها به هذا القرار وهى تتمثل فى حرمانه من مرتب الخمس سنوات الباقية له وحصلته فى صندوق التوفير عن تلك السنوات وقدر ذلك كله بالمبلغ المطالب به — دفع الطاعنان الدعوى بأن قانونى المعاشات رقمى ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لا ينطبقان على حالة المطعون ضده وإنما تنطبق عليه القوانين واللوائح الخاصة بموظفى المجالس البلدية والقروية وإنه لما كان معينا على درجة دائمة ومشارك فى صندوق التوفير فإن إحالته إلى المعاش عند بلوغه من الستين قد وقعت موافقة لأحكام لأئحة صندوق التوفير الخاصة بموظفى المجالس المحلية الصادرة فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ ولأئحة استخدام هؤلاء الموظفين الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٥ — وبتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض فاستأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئناف المطعون ضده برقم ٧٠٣ سنة ٧٤ قضائية وطلب فيه تعديل الحكم المستأنف وزيادة التعويض المحكوم له به إلى ما كان قد طلبه أمام المحكمة الابتدائية ، وقيد استئناف الطاعنين برقم ٧٨٧ سنة ٧٤ قضائية وطلبا فيه إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بسقوط حق المطعون ضده فى المطالبة لانقضاء أكثر من خمس سنين على تاريخ إحالته على المعاش قبل رفع دعواه وذلك عملا بالمادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات وطلبا احتياطيا رفض الدعوى استنادا

إلى دفاعهما الذى أبدياه أمام محكمة أول درجة—وبتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوع الاستئناف الأول المرفوع من المطعون ضده بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ أربعمائة جنيه وفى موضوع الاستئناف الثانى المرفوع من الطاعنين برفضه — وأقامت المحكمة قضاءها برفض الدفع بالسقوط على أن حق المطعون ضده فى المطالبة لا يسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة طبقا لنص المادة ٢٠٨ من القانون المدنى القديم و٣٧٤ من القانون القائم وأقامت قضاءها فى الموضوع على أن المطعون ضده يعتبر وفقا للمادة الثانية من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ من الموظفين المؤقتين لأنه لم يكن يجرى على راتبه حكم الاستقطاع للمعاش وأنه طبقا للمادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ تكون سن الإحالة إلى المعاش بالنسبة إليه هى سن الخامسة والستين وأن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ واللوائح الصادرة تنفيذا له لا تطبق على حالة المطعون ضده لأنها لا تسرى بأثر رجعى وأن تعديل المراكز القانونية بقوانين لاحقة مشروط بعدم المساس بالحقوق التى اكتسبها الموظف فى ظل قوانين أو لوائح سابقة — وقد طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم فى خصوص السبب الثانى وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت فى ٤ من يناير سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأىها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعيان فى ثلاثة أسباب على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ويقولان فى بيان السبب الأول إنهما دفعا لدى محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون ضده فى المطالبة لمضى أكثر من خمس سنوات على إحالته إلى المعاش قبل رفع دعواه واستندا فى ذلك إلى نص المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية لليزانية والحسابات الذى يقضى بأن الماهيات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة وإلى ما انتهى إليه القضاء الإدارى فى تفسير هذه المادة من أن التعويض عن الحرمان من المرتب يأخذ حكم المرتب ويجرى مجراه . لكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على ما قاله من أن نص تلك المادة

لا ينطبق على حالة الدعوى لأن المطالب به فيها إنما هو تعويض لا يسقط الحق في المطالبة به إلا بمضي خمس عشرة سنة وليس مرتباً ويرى الطاعنان أن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاء خطأ في القانون لما هو مقرر في فقه القانون الإداري من أن مسؤولية الحكومة عما تصدره من قرارات إدارية بشأن الموظفين ومن بينها القرارات الصادرة بفصلهم هي مسؤولية مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع وأن علاقة الحكومة بموظفيها علاقة تنظيمية عامة لا تحكمها نصوص القانون المدني وإنما أحكام القوانين واللوائح الصادرة بشأن هؤلاء الموظفين ومن بين هذه الأحكام نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية سالف الذكر وأنه إذا كان مبني طلب التعويض في الدعوى الحالية أنه مقابل حرمان المطعون ضده من مرتبه بسبب فصله في سن الستين فإن هذا التعويض يأخذ حكم المرتب ويجرى مجراه فيسقط الحق فيه إذا لم يطالب به في مدة خمس سنوات عملاً بنص تلك المادة وذلك على أساس أن التعويض المترتب على الإخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام إذ هو نظيره والمقابل له .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان صحيحاً أن مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون ليس مصدرها العمل غير المشروع وإنما القانون إلا أن هذه المحكمة سبق أن قررت في حكمها الصادر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ في الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ قضائية أن الأصل هو أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة في القانون المدني ما لم يوجد تشريع خاص بها يقضي بغير ذلك ولما كان نص المادة الخمسين من القسم الثاني من اللائحة المالية للخزينة والحسابات الذي يقضي بأن الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبة للحكومة — هذا النص إن هو إلا ترديد لما نصت عليه المادة ٢١١ من القانون المدني القديم و٣٧٥ من القانون القائم من أن المرتبات والأجور والمهايا تتقادم بخمس سنوات — وما كان لهذه اللائحة وهي في مرتبة أدنى من التشريع أن تعلل من أحكام التقادم الواردة في القانون — وكان المطعون ضده لم يطالب بمرتب تأخرت الدولة في أدائه له وإنما بتعويض مقابل الضرر الذي لحقه بسبب قرار إداري مدعي بخالفته للقانون وهذا التعويض يختلف عن المرتب في طبيعته وسبب استحقاقه فالمرتب دورى متجدد وهاتان الصفتان هما الضابطان للحقوق التي نص

القانون المدنى قديمه وجديده على تقادمها بالتقادم الحسى ذلك القانون الذى نقلت عنه اللائحة المالية حكمه فى خصوص مهايا الموظفين — والمرتب أيضا هو مقابل عمل يؤديه الموظف للدولة هذا بينما التعويض لا يدور ولا يتجدد وهو ليس بمقابل لعمل وإنما جبر لضرر — لما كان ذلك، فان هذا التعويض لا يجرى عليه ما يجرى على المرتب من تقادم بخمس سنوات وإنما يخضع فى تقادمه للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٢٠٨ من القانون المدنى القديم والمادة ٣٧٤ من القانون القائم فلا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة — مادام أنه لم يرد فى شأنه نص خاص يقضى بتقادمه بمدة أقصر — وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر فى قضائه برفض الدفع بالسقوط فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن حاصل الوجهين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه طبق على حالة المطعون ضده قانونى المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ مع أن هذين القانونين لا يسريان إلا على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم فى ميزانية الحكومة العمومية وذلك بصريح نص المادة ٦٧ من القانون الأول والمادة ٦٦ من القانون الثانى، مع استثناء الطوائف المشار إليها فى هاتين المادتين التى ليس من بينها موظفو المجالس البلدية والقروية وبذلك يخرج هؤلاء الموظفون من نطاق تطبيق قانونى المعاشات سالفى الذكر ويخضعون للقوانين واللوائح الخاصة بهم ومنها لائحة صندوق التوفير الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام المجالس البلدية والقروية ولائحة الاستخدام التى أصدرها مجلس الوزراء فى ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ بموجب التفويض الوارد فى المادة ٥٥ من ذلك القانون — وإذا كان القرار الوزارى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ قد نص على أن المستخدمين المشتركين فى صندوق التوفير تصفى حصتهم فيه فى حالات معينة منها الإحالة إلى المعاش فى سن الستين مما مؤداه أن الاشتراك فى هذا الصندوق بالنسبة لموظفى المجالس البلدية والقروية يقابل التثبيت بالنسبة لموظفى الحكومة فيتساوى موظف المجلس المشترك فى صندوق التوفير مع موظف الحكومة المثبت من حيث الإحالة إلى المعاش فى سن الستين وقد جاء قرار مجلس الوزراء

الصادر في ٩ يونيو سنة ١٩٤٥ مؤيدا ذلك فعرفت المادة ١٧ منه الموظف الدائم بأنه الذى يشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية المجلس ذات مرتب شهرى وممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير ونصت المادة ١٥ على تطبيق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزارى بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ فى جميع المجالس البلدية والقروية على أن تتبع بالنسبة إلى الموظفين غير المشتركين فى الصندوق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق على حالة المطعون ضده قانون المعاشات المذكور وقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ واعتبر من الإحالة إلى المعاش بالنسبة إليه هى الخامسة والستون مع ما هو ثابت من أنه كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية المجلس وكان مشتركا فى صندوق التوفير وإذا قرر الحكم أن موظف المجلس لا يعتبر دائما إلا إذا جرى على راتبه حكم الاستقطاع الوارد فى قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون بتطبيقه قانونى المعاشات سالفى الذكر فى غير مجال تطبيقهما — كما أنه إذ رفض تطبيق لائحة الاستخدام الخاصة بموظفى المجالس البلدية والقروية والصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٩ يونيو سنة ١٩٤٥ بمقولة إنها صدرت بعد تعيين المطعون ضده و بعد تثبيته وأنها خلت من النص على الرجعية وأن المطعون ضده قد اكتسب قبل صدورها حقا فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون أيضا ذلك أن هذه اللائحة تسرى بأثر فوري على جميع موظفى المجالس الموجودين فى الخدمة وقت صدورها دون أن يعتبر ذلك تطبيقا لها بأثر رجعى ودون أن يكون للمطعون ضده أن يتمسك باكتسابه قبل صدورها حقا فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين لأن مركز الموظف فى علاقته بالحكومة هو مركز تنظيمى أو لائعى عام وللحكومة دائما الحق فى تعديله بما تسنه من قوانين ولوائح تنظيمية عامة تسرى على جميع الموظفين شاغلين لهذه المراكز من وقت صدورها .

وحيث إن المادة ٦٧ من قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمادة ٦٦ من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنصان على أنه لا تسرى أحكام هذين القانونين إلا على الموظفين والمستخدمين المربوطة ما هيأتهم

في ميزانية الحكومة العمومية — وعلى موظفي المصالح الست الواردة على سبيل الحصر في كل من المادتين المذكورتين استثناء من تلك القاعدة — أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين التابعين لمصالح أو جهات غير مدرجة ميزانياتها في الميزانية العامة للحكومة — ومنهم موظفو ومستخدمو المجالس البلدية والقروية الذين لم يشملهم الاستثناء السابق — فلا تجرى عليهم أحكام قانوني المعاشات سالف الذكر وذلك لاستقلال تلك المجالس منذ انشائها بميزانياتها عن ميزانية الحكومة — وإنما يخضع موظفو ومستخدمو المجالس البلدية والقروية للنصوص القانونية والأئحية المنظمة لشؤونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ بالاستناد إلى اللائحة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ والخاص بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي تلك المجالس وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم وقد جعلت المادة الثانية من ذلك القرار الاشتراك في صندوق التوفير إلزامياً لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجلس المحلي بعد إنشاء هذا الصندوق مع استثناء العمال المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة في الحدود المبينة في المادة المذكورة، ونصت المادة ١٢ من القرار المذكور على أن المستخدمين الذين يكونون في خدمة المجلس المحلي حين إنشاء صندوق التوفير بموجب هذه اللائحة ويكونون جامعين للشروط المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية يحق لهم الاشتراك في صندوق التوفير، وأجازت هذه المادة للمجلس بعد موافقة وزارة الداخلية أن يرخص للمستخدمين المذكورين بحسبان اشتراكهم في صندوق التوفير من تاريخ دخولهم الخدمة وذلك بالشروط المبينة في المادة المذكورة، كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ يونيو سنة ١٩٤٥ بلائحة توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعمالها هذا القرار الذي صدر استناداً إلى التفويض الوارد في المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام تلك المجالس نص في المادة ١٥ منه على أن "تطبق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزاري بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ في جميع المجالس البلدية والقروية — على أن تتبع بالنسبة للموظفين والمستخدمين الغير مشتركين في هذا الصندوق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩" وعرفت المادة ١٧ من قرار

بمجلس الوزراء المشار إليه الموظف الدائم بأنه الذى يشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية المجلس ذات مرتب شهرى ويكون ممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير - ومؤدى النصوص المتقدمة وبقى نصوص القرار الوزارى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ التى تبين كيف يجرى الاستقطاع من ماهيات الموظفين المشتركين فى صندوق التوفير ومآل الأموال المستقطعة وطريقة تصفيها - مؤدى ذلك كله أن المشرع قصد إحلال صندوق التوفير لموظفى المجالس البلدية والقروية محل نظام المعاشات بالنسبة لموظفى الحكومة وجعل سن الإحالة إلى المعاش هى الستون بالنسبة للموظف الدائم فى تلك المجالس الذى ينتفع بصندوق التوفير أسوة بالموظف الذى يشغل وظيفة دائمة فى الحكومة وينتفع بالمعاش لما كان ما تقدم ، وكانت علاقة الموظف بالحكومة وبين فى حكمها كالمجالس البلدية والقروية ليست علاقة تعاقدية وإنما هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف فى هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز للحكومة تغييره وتعديله فى أى وقت بتنظيم عام جديد وفقا لما يقتضيه الصالح العام وتسرى القوانين المعدلة لهذه المراكز بأثر فوري على شاغلها ولو كانوا يشغلونها من قبل صدور هذه القوانين ودون أن يكون لهؤلاء الاحتجاج بأنهم اكتسبوا حقا ذاتيا فى ظل قانون أو نظام سابق - ومن ثم فإن أحكام القرار الوزارى الصادر فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ وأحكام قرار مجلس الوزراء فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٥ السالف الإشارة إليهما تسرى على المطعون ضده ما دام أنه كان فى الخدمة وقت العمل بتلك الأحكام دون أن يعتبر ذلك نفاذا لها بأثر رجعى أو مساسا بحق اكتسبه المطعون ضده فى أن لا يحال إلى المعاش قبل بلوغه سن الخامسة والستين إذ لا يعتبر الموظف قد اكتسب حقا فى ذلك إلا إذا كان قد بلغ هذه السن فعلا فى ظل قانون يجعل من الإحالة إلى المعاش هى الخامسة والستون - لما كان ذلك كله ، وكان الثابت من الأوراق المقدمة بملف الطعن والتى سبق عرضها على محكمة الموضوع أن المطعون ضده التحق بخدمة المجالس البلدية فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩١١ وأنه تقرر لإنهاء خدمته اعتبارا من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ لبلوغه سن الستين وكان فى هذا الوقت يشغل وظيفة رئيس حسابات بمجلس بلدى منوف وهى وظيفة دائمة ومدرجة فى ميزانية المجلس وذات مرتب شهرى وأن المطعون ضده كان مشتركا فى صندوق

التوفير فان مقتضى ذلك أن يكون قرار إحالته إلى المعاش عند بلوغه من الستين موافقا للقانون وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذا القرار مخالفا للقانون وقضى بمسئولية الطاعنين وبإلزامهما بالتعويض على أساس اعتباره المطعون ضده من الموظفين المؤقتين الذى يجرى عليهم حكم الاستقطاع ويحكمهم قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وأن لأئحة توظيف موظفى المجالس البلدية والقروية الصادرة فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٥ لا تسرى على المطعون ضده لالتحاقه بالخدمة وتثبته قبل صدورها فان هذا الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه فى خصوص السببين الثانى والثالث .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل .

(١١١)

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” إجراءات ربط الضريبة “ .

إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . تقديم الممول إقرارات بأرباحه . إخطاره بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب قبل إخطاره بالربط على النموذج رقم ١٩ ضرائب . عدم تقديم الممول إقرارات بأرباحه . إخطاره بالربط بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب .

بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قبل وبعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ — ولائحته التنفيذية يبين أنه فرق في إجراءات ربط الضريبة بين الممولين الذين يقدمون إقرارات بأرباحهم والممولين الذين لا يقدمون هذه الإقرارات فأتاح للأولين فرصة تبادل الرأي مع مصلحة الضرائب في شأن ما انطوت عليه إقراراتهم لعلهم أن يتنحسروا معها إلى اتفاق تنحسم به المنازعات التي تقوم بين الطرفين بأن أوجب على مصلحة الضرائب إخطارهم بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب لكي يبدوا ما عساه يعن لهم من ملاحظات عليها بحيث إذا وافقت المصلحة عليها انحسم النزاع وإن لم تقتنع أخطرتهم بالربط على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، أما الممولين الذين لا يقدمون إقرارات بأرباحهم فإن مصلحة الضرائب تتولى إخطارهم بربط الضريبة على الأساس الذي تراه بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب . وإذا كان الثابت أن المطعون عليهما لم يقدموا لمصلحة الضرائب إقرارات بأرباحهما ووجهت إليهما المصلحة النموذج رقم ١٩ ضرائب بتقدير أرباحهما وربط الضريبة على مقتضاها فإنها بذلك تكون قد التزمت أحكام القانون بما لاوجه معه للقول ببطلان هذا النموذج وما ترتب عليه من إجراءات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقسور والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن حنا عوض المطعون عليه الأول كان شريكا مع آخر فى تجارة
المصوغات واستمرت الشركة إلى أن حلت فى نهاية سنة ١٩٤٨ فزاول نشاطه
منفردا منذ أول يناير سنة ١٩٤٩ واستمر إلى أن عقد مع المطعون عليها الثانية
شركة تضامن جديدة لمزاولة نفس النشاط فى ١٩٤٩/٣/٦ ، وقد أخطرت مأمورية
ضرائب طنطا بصفته الشخصية وبصفته مديرا لهذه الشركة بربط الضريبة على
النموذج رقم ١٩ ضرائب و بمقتضاه قدرت أرباحه منفردا فى الفترة من أول يناير
سنة ١٩٤٩ إلى ١٩٤٩/٣/٥ بمبلغ ٩٥ ج كما قدرت أرباحهما فى الفترة
من ١٩٤٩/٣/٦ إلى ١٩٤٩/١٢/٣١ بمبلغ ٧٥٥ ج وفى سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٠٢٥ ج
مع اتخاذ هذا التقدير الأخير أساسا للربط فى السنوات التالية من سنة ١٩٥١ إلى
سنة ١٩٥٣ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ والقانون
رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ ، وطعن الممولان فى هذا التقدير أمام لجنة الطعن ودفعوا
ببطلان الاجراءات لعدم اخطارهما بالنموذج رقم ١٨ ضرائب قبل توجيه النموذج
رقم ١٩ ضرائب إليهما عملا بالمادتين ٤٥ ، ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
والمادة ٢٤ من لائحته التنفيذية وفى الموضوع اعترضوا على أسس التقدير .
وبتاريخ ١٩٥٥/٥/٦ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفض الدفع
الخاص ببطلان الاجراءات وتخفيض صافى ربح المطعون عليه الأول وحده
فى المدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ إلى ١٩٤٩/٣/٥ لمبلغ ٦٥ ج وبتخفيض صافى
ربح الشركة لمبلغ ٥٤٥ ج فى المدة من ١٩٤٩/٣/٦ إلى ١٩٤٩/١٢/٣١ ولمبلغ
٧٥٥ ج فى سنة ١٩٥٠ وبسريان هذا التقدير الأخير على السنوات التالية
من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٣ ، وأقام الممولان الدعوى رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٥
تجارى كلى طنطا بالطعن فى هذا القرار طالبين الغاءه والحكم لها بطلباتهما .

وبتاريخ ١٢/١١/١٩٥٧ قضت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع
بالغاء قرار لجنة طعن ضرائب طنطا الصادر بتاريخ ٦/٧/١٩٥٥ وببطلان
النموذج رقم ١٩ ضرائب المؤرخ في ١١/١٢/١٩٥٤ وما ترتب عليه من اجراءات
وألزمت مصلحة الضرائب المصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة
واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة الغاءه
وتأييد قرار اللجنة وقيد استئنافها برقم ٤٩ سنة ٩ قضائية - وبتاريخ ١٠/٣/١٩٦٠
حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم
المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات ومبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب
المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين
الذين ضمنتهما تقرير الطعن . وعرض الطعن على دائرة فخص المطعون وقررت
إحالة إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب
المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم تحضر المطعون عليها الثانية ولم تبد دفاعا
وصممت النيابة العامة على ما أبدته في مذكرتها وطلبت نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة في سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف
الثابت في الأوراق إذ أقام قضاء ببطلان النموذج رقم ١٩ ضرائب على أن المطعون
عليهما قدما لإقرارا بأرباحهما عن السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩
وسددا الضريبة عن السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ بينما لم تتكون الشركة
القائمة بين المطعون عليهما إلا في مارس سنة ١٩٤٩ ويستحيل أن تكون هذه
الإقرارات مقدمة من الشريكين فيها بل هي مقدمة من الشركة السابقة التي كانت
قائمة بين المطعون عليه الأول ومن يدعى وليم عبده ورتب الحكم على ذلك ببطلان
النموذج رقم ١٩ ضرائب الموجه من المصلحة إلى المطعون عليهما في ١١/١٢/١٩٥٤
وما ترتب عليه من اجراءات استنادا إلى ما ذهب إليه من ضرورة توجيه النموذج
رقم ١٨ ضرائب قبل توجيه النموذج رقم ١٩ ضرائب سواء قدم الممول إقرارات

بأرباحه أو لم يقدم — وهذا الذى استند إليه الحكم خطأ وتأويل غير شديد لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية . إذ يبين من المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٤ من لائحته التنفيذية أن المشرع فرق في إجراءات تقدير الضريبة وربطها بين الممولين الذين ينفذون أحكام القانون بتقديم إقرارات بأرباحهم وبين أولئك الذين امتنعوا عن تقديم هذه الإقرارات فالذين يتقدمون بإقراراتهم وترى مصلحة الضرائب إجراء تصحيح أو تعديل فيها تخطرهم بعناصر الربط على النموذج ١٨ ضرائب ثم تعود فتخطرهم بربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، أما الذين لا يقدمون لمصلحة الضرائب إقرارات بأرباحهم فلا يخطرهم بعناصر الربط على النموذج رقم ١٨ ضرائب وإنما تقدر المصلحة أرباحهم على النموذج رقم ١٩ ضرائب وتخطرهم به ، والحكم المطعون فيه إذ تاول نص المادة ٤٥ على غير هذا النحو يكون قد أهدر دلالاتها التشريعية وخالف مراد الشارع منها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قبل وبعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ — ولائحته التنفيذية ، يبين أنه فرق فى إجراءات وربط الضريبة بين الممولين الذين يقدمون إقرارات بأرباحهم والممولين الذين لا يقدمون هذه الإقرارات فأتاح للأولين فرصة تبادل الرأى مع مصلحة الضرائب فى شأن ما انطوت عليه إقراراتهم لعلهم أن ينتهوا معها إلى اتفاق تتحسم به المنازعات التى تقوم بين الطرفين بأن أوجب على مصلحة الضرائب إخطارهم بعناصر ربط الضريبة على النموذج ١٨ ضرائب لكي يبدوا ما عساه يمن لهم من ملاحظات عليها بحيث إذا وافقت المصلحة عليها انحسم النزاع وإن لم تقتنع أخطرتهم بالربط على النموذج ١٩ ضرائب ، أما الممولين الذين لا يقدمون إقرارات بأرباحهم فإن مصلحة الضرائب تتولى إخطارهم بربط الضريبة على الأساس الذى تراه

بمقتضى النموذج ١٩ ضرائب — وإذ كان الثابت أن المطعون عليهما لم يقدموا لمصلحة الضرائب اقرارات بأرباحهما عن مدة النزاع فوجهت اليهما المصلحة النموذج رقم ١٩ ضرائب بتقدير أرباحهما وربط الضريبة على مقتضاها وبذلك تكون قد التزمت أحكام القانون بما لا وجه معه للقول بطلان هذا النموذج وما ترتب عليه من اجراءات — إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان النموذج ١٩ ضرائب وما ترتب عليه من اجراءات لعدم سبق توجيه النموذج رقم ١٨ ضرائب للمطعون عليهما — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندی ،
وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هیکل ، ومحمود عباس العمرادی .

(١١٢)

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) ضرائب . ” الضريبة على القيم المنقولة “ . ” وعاء الضريبة “ .
بدل التمثيل لأعضاء مجالس إدارة الشركات . عدم خضوعه للضريبة على القيم
المنقولة .

(ب) ضرائب . ” الضريبة على القيم المنقولة “ . ” وعاء الضريبة “ .
ما يتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات من مبالغ نظير أعمال وخدمات . خضوعه
للضريبة على القيم المنقولة . مثال .

١ - النص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن تسرى الضريبة على القيم المنقولة
”على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة
أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر“، إنما أراد به الشارع أن يخضع للضريبة
ما يؤخذ من أرباح الشركات ” لمصلحة أعضاء مجلس الإدارة “ وهو لا يتسع
لبدل التمثيل الذى ينحصر لتغطية مصروفات تتعلق بشئون الوظيفة وتعود
بالفائدة على الشركات، ما لم يخرج في حقيقته وجوهره عن هذا الوصف أو يكون
مبالغاً فيه ^(١) يؤيد ذلك أن بدل التمثيل لم يكن يخضع للضريبة على كسب العمل
ولما أراد الشارع إخضاعه لها أصدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ وهو ما لم
يفعله بالنسبة للضريبة على القيم المنقولة، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بخضوع
بدل التمثيل للضريبة على القيم المنقولة بينما لم تنازع المصلحة في طبيعته ولا مقداره
فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(١) هذا المبدأ تضمنه الحكم الصادر بجلسته ١٦/٦/١٩٦٥ في الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٠ ق .

٢ — يبين من الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن الضريبة على القيم المنقولة تسرى على "كل ما يمنح بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت والأتعاب الأخرى على اختلافها" كما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون أن الشارع أراد بهذا التعديل إخضاع ما يتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات من مبالغ نظير أعمال وخدمات يؤدونها للشركات كوظيفة مهندس مستشار أو محام مستشار أو محاسب أو خبير فني للضريبة على القيم المنقولة، ومن ثم فإن أتعاب الاستشارات القانونية التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة تخضع لهذا النوع من الضريبة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن دار الهلال — وهي شركة مساهمة مصرية — أقامت الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٧ ضرائب القاهرة ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٧ طالبة الغاء فيما تضمنته من سريان ضريبة التوزيعات على مبالغ مجموعها ٥٥٥٥ ج واعتبار أرباحها في المدة من أول فبراير إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ طبقاً لإقراراتها وقالت شرحاً لدعواها إنها دفعت مبلغ ١٠٦٠ ج بدل تمثيل إلى كل من رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب ، كما دفعت مبلغ ٣٤٣٥ ج للأستاذ محمد فكرى أباطة عضو مجلس إدارة من ذلك ٩٨٠ ج بدل تمثيل ، ١٧٠٥ ج مرتب وإعانة غلاء عن رئاسة تحرير مجلة المصور و ١٩٠٠ ج أجر مقالات إضافية نشرها في مجلتي الهلال والإثنين ، ٥٦٠ ج أتعاب استشارات قانونية لمصلحة الدار ، وأن هذه المبالغ تعتبر ضمن التكاليف التي تخصم من الأرباح ولا تخضع لضريبة التوزيعات ،

لأن بدل التمثيل إنما دفع لرئيس وعضوى مجلس الإدارة لانفاقه في الوجوه المتصلة بنشاط الشركة بوصفها مؤسسة صحفية كبرى وهو بدل معتدل بالنسبة لصافي أرباحها التى بلغت ٤٩٩١٧ ج و ٨١٤ م فى سنة المحاسبة ولأن مرتب الأستاذ فكرى أباطه وما حصل عليه من أجور عن المقالات الاضافية والاستشارات القانونية لا يدخل فى نطاق التوزيعات وإنما يخضع لضريبة كسب العمل ، وإذ رفضت اللجنة اعتبار المبالغ المذكورة ضمن مصروفات الشركة وأخضعتها للضريبة على القيم المنقولة فقد انتهت الى طلب الحكم لها بطلبتها . وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء قرار اللجنة المطعون فيه وتقدير أرباح دار الهلال عن الفترة من أول فبراير إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ طبقا لما جاء فى اقراراتها المعدلة وبالغاء ما جاء فى القرار المطعون فيه خاصا بسريان ضريبة التوزيعات على المبالغ المختلفة الموضحة بهذا الحكم والبالغ مجموعها ٥٥٥٥ ج مع الزام المطعون عليها بالمصاريف ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة الغاء وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٧ تجارى سنة ٧٦ قضائية . وبتاريخ ١٧/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم خضوع بدل التمثيل الممنوح لرئيس مجلس إدارة الشركة المستأنف عليها وعضو مجلس الإدارة المتלב وعضو المجلس المذكور الأستاذ محمد فكرى أباطة وكذا ما منح لهذا الأخير بصفة أتعاب عن استشارات قضائية وذلك فى ميزانية سنة ١٩٥١ لضريبة القيم المنقولة والتقرير باخضاعها للضريبة المشار إليها وبرفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وبالزام الشركة المستأنف عليها بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وطعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب تقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها الأولى وطلبت تقض الحكم للسبب الأول .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بخضوع بدل التمثيل الممنوح لرئيس مجلس إدارة الشركة وعضوى مجلس الإدارة للضريبة على القيم المنقولة وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور من وجهين (أولهما) أن بدل التمثيل ينفق في شئون تتعلق بمصلحة الشركة ولا يعتبر إيرادا لمن يتولى إنفاقه وفي إخضاعه للضريبة على القيم المنقولة مخالفة للقواعد الأساسية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى لا تخضع لهذه الضريبة سوى الإيرادات ، وليس في نص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من هذا القانون ما يجيز الخروج على القواعد المذكورة إذ أن هذه الفقرة إنما تخضع للضريبة المبالغ التى تؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجلس الإدارة وهى لا تشمل بالبداية المبالغ التى تسلم للعضو لإنفاقها فى الوجوه اللازمة لتحقيق أغراض الشركة ، كما أنها تخضع للضريبة ما يمنح لهؤلاء الأعضاء من مقابل حضورهم بالجلسات ومن المكافآت والأتعاب الأخرى وهى مبالغ يتقاضاها العضو لنفسه ولمصلحته الخاصة ولا يدخل فى نطاقها بدل التمثيل الذى ينفق فى منفعة الشركة (وثانيهما) أن الشركة تمسكت فى دفاعها لدى محكمة الموضوع بأن بدل التمثيل إنما ينفق فيما يعود على الدار بالفائدة إذ يتعين على رئيس مجلس الإدارة وعضوى المجلس بوصفهم ممثلين لمؤسسة صحفية أن يكونوا على اتصال وثيق بأقطاب السياسة ورجال الأعمال وأعضاء الهيئات الدبلوماسية وغيرهم ممن يؤدون للدار خدمات تحريرية وإعلانية تساعد على تحقيق نشاطها وتأدية رسالتها وهو ما يستلزم نفقات مختلفة يغطيها بدل التمثيل ولم يرد الحكم على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور ويبطله .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن تسرى الضريبة على القيم المنقولة " على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر... " إنما أراد به الشارع أن يخضع للضريبة ما يؤخذ من أرباح الشركات "لمصلحة

أعضاء مجلس الإدارة “ وهو لا يتسع لبذل التمثيل الذى يخصص لتغطية مصروفات تتعلق بشئون الوظيفة وتعود بالفائدة على الشركة ، ما لم يخرج فى حقيقته وجوهره عن هذا الوصف ، أو يكون مبالغاً فيه ، يؤيد ذلك أن بدل التمثيل لم يكن يخضع للضريبة على كسب العمل ولما أراد الشارع إخضاعه لما أصدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ وهو ما لم يفعله بالنسبة للضريبة على القيم المنقولة — واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على خضوع بدل التمثيل للضريبة على القيم المنقولة بينما لم تنازع المصلحة فى طبيعته ولا مقداره ولم يرد على دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وجاء مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب.

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخضع أتعاب الاستشارات القانونية المدفوعة إلى الأستاذ محمد فكرى أباطه وقدرها ٥٦٠ ج للضريبة على القيم المنقولة وهو خطأ ومخالفة للقانون وتناقض ، إذ أن هذا المبلغ فى حقيقته كسب عمل ولا تسرى عليه الضريبة على القيم المنقولة التى نصت عليها الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأراد بها الشارع منع تلاعب الشركات المساهمة بمنع مبالغ لأعضاء مجالس الإدارة نظير عضويتهم هذه مع تسميتها أتعاباً أو مكافأة تهرباً من سداد ضريبة إيراد رؤوس الأموال المنقولة ، وقد بينت الشركة فى دفاعها أن هذا الفرض متف بالنسبة للأستاذ فكرى أباطه الذى كان يتقاضى هذه الأتعاب قبل تحويل شركة دار الهلال إلى شركة مساهمة وهى لا تتجاوز ٥٦٠ ج فى سنة النزاع بما يدل على عدم المغالاة فيها وإذ سلم الحكم المطعون فيه بعدم خضوع مرتبات الأستاذ فكرى أباطه بوصفه رئيس تحرير مجلة المصور ومحرراً لمجلتى الهلال والإثنين للضريبة على القيم المنقولة فقد كان يتعين عليه أن يسوى بينها وبين أتعاب الاستشارات القانونية .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يبين أنه نص فى الفقرة الرابعة من المادة

الأولى منه على أن تسرى الضريبة على "كل ما يمنح بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت والأتعاب الأخرى على اختلافها" كما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون أن الشارع أراد بهذا التعديل إخضاع ما يتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات من مبالغ نظير أعمال وخدمات يؤدونها للشركة كوظيفة مهندس مستشار أو محام مستشار أو محاسب أو خبير فني للضريبة على القيم المنقولة ، ومن ثم فإن أتعاب الاستشارات القانونية التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة تخضع لهذا النوع من الضريبة ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار، ومصري
أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمراوى .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية". "وعاء الضريبة".
ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون .
لا يعد من التكاليف ولا يجوز خصمه في تحديد وعاء الضريبة . تحقق الديون في ذمة الممول بحكم
نهائى . خصمها من مجموع أرباح السنة التى يحكم بها فيها .

النص فى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن يكون تحديد صافى الأرباح
الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها
الشركة أو المنشأة بعد خصم جميع التكاليف التى أوردتها ، وعلى أنه لا تنخصم من
مجموع الأرباح التى تحتسب عليها الضريبة "المبالغ التى تأخذها الشركات أو
المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطى على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال
احتياطى خاص لتغطية خسارة محتملة" . يدل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض — على أن المشرع حرم فى خصوص تحديد الوعاء الذى تربط عليه الضريبة
خصم ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد
مقابل لوفاء الديون سواء كانت تلك الديون محققة فى ذمة الممول أو متنازعا
فى تحققها واعتبر المشرع أن تلك المبالغ المحتجزة من مجموع الربح لا تعد من
التكاليف التى يجوز خصمها فإذا ما تحققت هذه الديون فى ذمة الممول بحكم
نهائى كان له خصمها من مجموع الأرباح فى السنة التى تثبت فيها بمقتضى هذا
الحكم (١) وإذ كان الثابت فى الدعوى أن الدين محل النزاع لم يثبت فى ذمة
المطعون عليه إلا بالحكم النهائى الصادر فى سنة ١٩٤٧ فإنه يتعين خصمه من
أرباح هذه السنة .

(١) نقض ١٩٦٢/٢/٧ . الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق . السنة ١٣ ص ١٦٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن السيد / عبد المجيد عمر السجيني أقام الدعوى رقم ١٧٩ سنة ١٩٥١
تجارى كلى المنصورة ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر
بتاريخ ١٦/٤/١٩٥١ واعتبار أرباحه عن السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٣
بمبلغ ١٤٠ ج و ١٥٠ ج و ٧٠ ج على التوالى وقال شرحا لدعواه إن مأمورية
الضرائب المختصة قدرت صافى أرباحه عن سنوات النزاع بمبلغ ٧٥٥ ج و ٣١٢٥ ج
و ١٥٩٠ ج وإذ أحيل الخلاف إلى اللجنة وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥١ أصدرت
قرارها بتقديرها بمبلغ ٥٢٠ ج و ٢٠٥٥ ج و ٨٥٠ ج على التوالى فقد انتهى
إلى طلب الحكم له بطلباته . وجرى النزاع فى الدعوى — من بين ما جرى —
حول مبلغ ٧٧٨ ج و ٨٨٥ م قيمة الخسارة التى منى بها نتيجة معاملاته مع السيد /
عبد العزيز رضوان ، وهل تخصم من أرباح سنة ١٩٤٢ التى تمت فيها المعاملة
واتخذت إجراءات المطالبة خلالها أم تخصم من أرباح سنة ١٩٤٧ التى صدر فيه
الحكم النهائى بإلزامه بها . وبتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٢ حكمت المحكمة حضوريا
وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مكتب الخبراء الحكوميين بالمنصورة لنذب
أحد خبرائه فى شئون الضرائب لفحص نشاط الممول واعتراضاته ورد مصلحة
الضرائب عليها وتقدير صافى أرباحه فى سنى النزاع وبيان الأسس التى يستند
إليها فى تقريره ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته ، عادت وبتاريخ ١/٦/١٩٥٤
فحكمت حضوريا بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه وتقدير أرباح الطاعن فى سنوات
النزاع بالمبالغ الآتية ٥٠٩ ج عن سنة ١٩٤١ و ١٢٢١ ج عن سنة ١٩٤٢ و ٧٧٢ ج
عن سنة ١٩٤٣ وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة وشملت الحكم
بالنفاذ المعجل وبدون كفالة . واستأنف الممول هذا الحكم لدى محكمة استئناف
المنصورة بالنسبة لأرباح سنى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ طالبا إلغاء واعتبار أرباحه

فيهما طبقا لتقديراته السابقة وقيد استئنائه برقم ١٨٢ سنة ٦ تجارى ، وكذلك استأنفته مصلحة الضرائب فى خصوص أرباح سنة ١٩٤٢ طالبة إلغاءه وتأيد قرار اللجنة بشأنها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٣ سنة ٦ تجارى ق ، وقررت المحكمة ضم الاستئناف رقم ١٨٣ سنة ٦ ق إلى الاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٦ ق وبتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف مصروفات استئنائه وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بنخصم خسارة المطعون عليه التى حكم عليه بها فى سنة ١٩٤٧ ومقدارها ٧٧٨ ج و ٨٨٥ م من وعاء الضريبة عن سنة ١٩٤٢ استنادا إلى أن هذه الخسارة بدأت وتحققت فى هذه السنة وتوقع الحجز على أمواله خلالها إعمالا لمبدأ سنوية الضريبة وبالتطبيق للمادة ٣٨ من قانون الضرائب ، وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تعتبر المبالغ المحتجزة من مجموع الربح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون المحقة أو المتنازع فى تحققها من التكاليف التى يجوز خصمها من وعاء الضريبة ، فلا يجوز للول خصمها إلا إذا ثبتت فى ذمته بحكم نهائى ومن مجموع أرباح السنة التى ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم ، ولا وجه للقول بأن الأحكام مقررة ويتعين خصم الدين من أرباح السنة التى نشأ فيها لأن أرباح كل سنة إنما تتحمل التكاليف الفعلية فيها ، وإذ كان الدين محل النزاع لم يثبت فى ذمة المطعون عليه إلا بالحكم الصادر فى سنة ١٩٤٧ تعين خصمه من أرباحها دون أرباح سنة ١٩٤٢

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها الشركة أو المنشأة بعد خصم

جميع التكاليف التي أوردتها ، وعلى أنه لا تنضم من مجموع الأرباح التي تحتسب عليها الضريبة ” المبالغ التي تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطي خاص لتغطية خسارة محتملة “ — يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع حرم في خصوص تحديد الوعاء الذي تربط عليه الضريبة خصم ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون سواء كانت تلك الديون محققة في ذمة الممول أو متنازعا في تحققها واعتبر المشرع أن تلك المبالغ المحتجزة من مجموع الربح لا تعد من التكاليف التي يجوز خصمها فإذا ما تحققت هذه الديون في ذمة الممول بحكم نهائي كان له خصمها من مجموع الأرباح في السنة التي ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم — ولما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الدين محل النزاع لم يثبت في ذمة المطعون عليه إلا بالحكم النهائي الصادر في سنة ١٩٤٧ فإنه يتعين خصمه من أرباح هذه السنة لا من أرباح سنة ١٩٤٢ — وإذ جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ١٨٣ سنة ٦ تجارى قضائية المنصورة بعدم خصم مبلغ ٧٧٨ ج و ٨٨٥ م قيمة الخسارة من أرباح سنة ١٩٤٢ واعتبار أرباح هذه السنة مبلغ ٢٠٠٠ ج و ٢٠٠ م .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز
نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس المراوى .

(١١٤)

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تعليم . "تنظيم المدارس الخاصة" . حكم . "ميوب التدليل" .
"القصور" . "ما بعد ذلك" .

إلتزام المدارس الخاصة باتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التي تصدرها
وزارة التربية والتعليم . القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ . تمسك الطاعة بأن شهادة
الفنون الطرزية قسم ثانوى تعسبر مؤهلا تربويا طبقا لمنشور وزارة التربية والتعليم
في يناير ١٩٥٩ وبالكتاب الدورى رقم ١١٧ في ١٩٥٩/٧/٩ الذى يحتم الرجوع
إلى المكتب الفنى لإدارة التعليم الأجنبي قبل لإنهاء العقد . عدم الرد على ذلك الدفاع .
قصور .

(ب) تعليم . "تنظيم المدارس الخاصة" .

وجوب إعداد المدارس الحرة لائحة داخلية تنظم شئون العمل بها وتحدد حقوق
العاملين فيها بحيث تكون أجورهم مماثلة لمساكنات نظرائهم فى المدارس الحكومية على
الأقل . إلتزام المدارس الحرة بتلك الأحكام .

١ — توجب الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨
فى شأن تنظيم المدارس الخاصة وكذلك المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون
المذكور ، على إدارة المدارس الخاصة اتباع القرارات والتعليمات والمنشورات
التي تصدرها وزارة التربية والتعليم فى شأن تنظيم المدارس الخاصة ، وإذا تمسكت
الطاعة فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها تحمل شهادة الفنون الطرزية قسم ثانوى
وتعتبر بذلك حاملة لمؤهل تربوى يبيح لها العمل بالمدرسة كـ مدرسة أشغال طبقا
لمنشور وزارة التربية الصادر فى يناير سنة ١٩٥٩ كما تمسكت بالكتاب الدورى

رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥٩/٧/٩ الذى يحتم الرجوع إلى المكتب الفنى لإدارة التعليم الأجنبى قبل إنهاء العقد ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى ، وقد خلا الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إليه فى أسبابه من الرد على هذا الدفاع ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

٢ — يبين من الفقرة السادسة من المادة ٦٩ من القرار الوزارى رقم ٢٠ الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ تنفيذا للمادة الثانية من انقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الحرة ، أن وزير التربية — وبتفويض من المشرع — أوجب على إدارة المدرسة الحرة أن تعد لائحة داخلية تنظم شئون العمل بها وتحدد حقوق العاملين فيها بحيث تكون أجورهم مماثلة لمساھيات نظرائهم فى المدارس الحكومية على الأقل ، وهى ذات الأحكام التى كانت تتضمنها الفقرة السابعة من المادة ٧٠ من القرار رقم ٥١٢ الصادر بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٦ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم المدارس الحرة والذى استبدل به القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ — وهى أحكام ملزمة على إدارة المدارس الخاصة مراعاتها والعمل بها — وإذ لم يعتد الحكم المطعون فيه بما قرره اللائحة التنفيذية للقانونين رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ ورقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الأجر وبيان نطاقه ومداه استنادا إلى قوله إن ” ما نص عليه من استنارة المدارس الحرة بما هو متبع فى شأن مدرسى الوزارة لا يرتفع قانونا إلى مرتبة الإلزام بما هو متبع فعلا بمدارس الحكومة ... “ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بمقتضى عقد العمل المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ تعاقدت الأنسة سميرة شنوده (الطاعنة) مع إدارة المدرسة الأمريكية للبنات

بالمنصورة على أن تعمل مدرسة بهذه المدرسة لمدة سنة تقبى في آخر أغسطس سنة ١٩٥١ و بأجر شهرى قدره ستة جنيهات واستمرت علاقة العمل تتجدد سنويا بعقود مترادفة إلى أن أخطرتها إدارة المدرسة في أول يونيو سنة ١٩٥٩ بعدم رغبتها في تجديد العقد الأخير منها وهو ينتهى في آخر أغسطس سنة ١٩٥٩ فتقدمت بشكوى إلى مكتب العمل بالمنصورة طلبت فيها وقف تنفيذ قرار الفصل قائلة إنه لا يستند إلى مبرر يوجب ، وردت إدارة المدرسة بأنها لم تجدد عقد الطالبة لتقصيرها في أداء واجباتها ولعدم حصولها على مؤهل تربوى ، ولما لم يستطع مكتب العمل التوفيق بين الطرفين أحالها إلى محكمة شئون العمال المستعجلة بالمنصورة حيث أدخلت مراقبة التعليم في المنصورة خصما في الدعوى لتدلى بمعلوماتها وتقديم مالدتها من مستندات . وبتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بوقف تنفيذ قرار الفصل مع إلزام إدارة المدرسة بأن تؤدي لها راتبها الشهرى بواقع ٨ ج و ٥٠٠ م ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ وإحالة الأوراق إلى محكمة بندر المنصورة المختصة للفصل في موضوعها ، وإذ حددت المدعية طلباتها الموضوعية بمبلغ ١٨٥٨ ج و ٦٨٧ م هى مجموع فروق المرتب الشهرى طوال مدة الخدمة والعلاوات الدورية وما تستحقه من إعانة غلاء معيشة بواقع ٧٥ ٪ من المرتب مع بدل الإنذار وتعويض قدره ألف جنيه — فقد أحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة المنصورة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٩٢٩ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة ، وهناك عدلت المدعية طلباتها إلى مبلغ ١٩٤٣ ج و ٥٨٠ م، وقالت فى بيان دعواها إن إدارة المدرسة تعسفت معها عندما فصلتها بسبب المؤهل التربوى حالة أن وزارة التربية والتعليم أصدرت منشورا يتضمن أن كل من كان يحمل شهادة الفنون الطرزية قسم ثانوى أو ما يعادلها والتحق بالعمل قبل سنة ١٩٥٥ يظل فى مدرسته قائما بالتدريس — إلى أن تصدر الوزارة قرارا بنقله إلى أعمال كتابية أو فنية ، وردت إدارة المدرسة بأن العقد بينها وبين المدعية محدد المدة وقد قامت بالتنبيه عليها بفسخه قبل انتهائه بثلاثة شهور وهى لا تستحق شيئا من مقابل الإنذار ولا المكافأة ولا التعويض ولا فرق المرتب لأن فصلها كان بسبب الاستجابة إلى ما طلبته وزارة التربية والتعليم من فصل المدرسين غير المؤهلين تربويا كما أنها لا تستحق إعانة غلاء معيشة لعدم انطباق أحكام الأمر العسكرى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠

عليها . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٠ قضت المحكمة بإلزام إدارة المدرسة بأن تدفع للمدعية ١٢ ج و ٧٥٠ م والمصروفات وأعفت المدعية من باقى المصروفات وهو قيمة ما بقى لها من المكافأة ورفضت الحكم لها ببدل الإنذار وبفروق المرتب والتعويض وإعانة الغلاء . واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩ سنة ١٣ قضائية . وبتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإخراج المستأنف ضده الثانى (مراقبة التعليم بالمنصورة) من الدعوى ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وإعفاء المستأنفة من رسوم الاستئناف وبالزامها بأن تدفع مبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليه الأول . وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب التى ضمنها تقرير الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم تحضر المطعون عليها الثانية ولم تبد دفاعاً وصممت النيابة العامة على ما أبدته فى مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة فى السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه القصور إذ اعتبر أن عدم حصول الطاعنة على مؤهل تربوى مبرر لفصلها — حالة أنها تحمل شهادة الفنون الطرزية قسم ثانوى وهى مؤهل تربوى يجيز لها العمل كمدرسة أشغال طبقاً لمنشور وزارة التربية والتعليم الصادر فى يناير سنة ١٩٥٩ وقد تمسكت الطاعنة فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بهذه النشرة وطلبت إعمالها إذ هى مثبتة بقرار وزارى ملزم لإدارة المدرسة ويتعين عليها إتباعه تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٨ وطلبت من المطعون عليه الثانى أن يقدمها ولكنه لم يقدم بذلك وكان على محكمة الاستئناف تحقيق دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص وإذ هى لم تفعل ولم ترد على هذا الدفاع بشئ فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن مخالفة القانون ، يضاف إلى ذلك أنه بتاريخ ١٩٥٩/٧/٩ وقبل انتهاء العقد صدر الكتاب الدورى رقم ١١٧ وهو يحتم الرجوع إلى المكتب الفنى لإدارة التعليم الأجنبى قبل إلغاء العقود والإعارات أو عدم تجديدها .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها تحمل شهادة الفنون الطرزية قسم ثانوى وتعتبر بذلك حاملة لمؤهل تربوى يبيح لها العمل بالمدرسة كمدرسة أشغال طبقا لمنشور وزارة التربية الصادر في يناير سنة ١٩٥٩ كما تمسكت بالكتاب الدورى رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥٩/٧/٩ الذى يحتم الرجوع الى المكتب الفنى لإدارة التعليم الأجنبي قبل إنهاء العقد ، وقد خلا الحكم الابتدائى — الذى أحال الحكم المطعون فيه اليه فى أسبابه — من الرد على هذا الدفاع ، وإذ كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المدارس الخاصة وكذلك المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور توجبان على إدارة المدارس الخاصة اتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التى تصدرها وزارة التربية والتعليم فى شأن تنظيم المدارس الخاصة مما يجعل الدفاع الذى تمسكت به الطاعة دفاعا جوهريا قد يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم فى هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم لم يقض للطاعة بفروق المرتب تأسيسا على أن القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة لا ينطبق على موظفى المؤسسات الخاصة وأن القرار الوزارى رقم ٥١٢ الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٦ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٨٣ سنة ١٩٥٥ وما جاء فيه بخصوص نظم تعيين الموظفين والمدرسين فى المدارس الحرة والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم ووجوب الاسترشاد بالنظم المتبعة فى المدارس الحكومية وإعمالها فى المدارس الحرة لا يرتفع إلى مرتبة الإلزام فضلا عن أن الرابطة بين الموظفين والإدارة فى المدارس الحكومية هى رابطة تنظيمية بينما هى فى المدارس الحرة رابطة عقدية ولا يوجد ما يمنع المدارس الحرة من التعاقد على مرتب أقل مما ترتبه الحكومة لمدرسيها ممن يحملون نفس المؤهل ، وهذا الذى أسس الحكم قضاءه عليه خطأ ومخالفة للقانون إذ أن المادة ٦٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٨ الصادر بها القرار الوزارى رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٧ تنص على أن المدارس الخاصة التى تتقاضى مصروفات عليها ضمنا لاستقرار أحوال موظفيها أن تسترشد فيما يتعلق بتعيين هؤلاء الموظفين وبالنظم المقررة لعلاواتهم وترقياتهم

(٢ - ١٠ - م)

وأجازاتهم ومكافآتهم بما هو متبع في المدارس الحكومية لمثل حالات هؤلاء الموظفين ، علاوة على أن هذا القرار استلزم أن تكون ماهيات موظفي هذه المدارس مماثلة لماهيات نظرائهم في المدارس الحكومية وهو ما لم يتبعه المطعون عليه الأول وأغفل الحكم المطعون فيه مراعاته .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أن المشرع عندما أصدر القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الحرة فوض في المادة الثانية منه وزير التربية والتعليم في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، وقد أصدر وزير التربية والتعليم المركزي القرار رقم ٢٠ بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور وتضمنت الفقرة السادسة من المادة ٦٩ منها وجوب اشتغال اللائحة الخاصة للمدرسة الحرة على ” نظام تعيين الموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والمرتبات التي يمنحونها عند التعيين والنظم المقررة للعلاوات التي تمنح لهم وترقياتهم وإجازاتهم والمكافآت التي تمنح لهم عند ترك الخدمة وضمانا لاستقرار أحوال المدرسين تستنير تلك المدارس بما هو متبع في مثل حالاتهم بالمدارس الرسمية على أن تكون ماهيات هؤلاء المدرسين عند التعيين مماثلة لماهيات نظرائهم في المدارس الرسمية على الأقل مع مراعاة أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي في الإقليم الجنوبي أو قانون العمل في الإقليم الشمالي “ ، ويبين من ذلك أن وزير التربية — وبتفويض من المشرع — أوجب على إدارة المدرسة الحرة أن تعد لائحة داخلية تنظم شئون العمل بها وتحدد حقوق العاملين فيها بحيث تكون أجورهم مماثلة لماهيات نظرائهم في المدارس الحكومية على الأقل ، وهي ذات الأحكام التي كانت تتضمنها المادة ٧/٧٠ من القرار رقم ٥١٢ الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٦ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٨٣ سنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم المدارس الحرة والذي استبدل به القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٨ — وهي أحكام ملزمة على إدارة المدارس الخاصة مراعاتها والعمل بها — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بما قرره اللائحة التنفيذية للقانونين رقم ٥٨٣ سنة ١٩٥٥ ورقم ١٦٠ سنة ١٩٥٨ في شأن الأجر وبيان نطاقه ومداه استنادا إلى قوله إن ” ما نص عليه من استنارة المدارس الحرة بما هو متبع في شأن مدرسي الوزارة

لا يرتفع قانوننا إلى مرتبة الإلزام بما هو متبع فعلا بمدارس الحكومة ... — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما قضى به من رفض طلب علاوة غلاء المعيشة استنادا إلى أن المدرسة المطعون عليها مؤسسة لا تبغى الكسب المادى — حالة أنها تفرض على التلميذات فيها مصاريف باهظة ابتغاء الكسب المادى وهى بذلك تلتزم بأن تؤدى لموظفيها إعانة غلاء المعيشة ، وقد ترتب على خطأ الحكم فى احتساب الأجر مضافا إليه علاوة الغلاء الخطأ فى تحديد المكافأة .

وحيث إن هذا النعى مردود بما ورد فى الحكم المطعون فيه من أن "ما ذهبت إليه المستأنفة من القول بأن هدف المدرسة الأساسى هو تحقيق الربح غير صحيح فالثابت من لائحتها الداخلية المعتمدة من منطقة المنصورة التعليمية أنها تابعة للإرسالية الأمريكية بالقاهرة ومقرها فى الخارج بالولايات المتحدة وأن المدرسة تتحمل كل مصروفاتها وتقوم الإرسالية بدفع العجز إن وجد وهى تشرف على الميزانية كل عام بواسطة مندوبيها أما الأرباح فتصرف فى المدرسة على المبنى والأثاث وتحسين حال الموظفين وجميع النواحي التربوية فقط كما أن الإرسالية تقوم بدفع الضمان المالى عنها للوزارة رأسا عن مدارسها — وهو المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المدارس الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة . وهو ما يوازى التزامات المدرسة المالية لمدة ستة شهور ويتحدد الإيداع أو الضمان فى أول كل عام دراسى — مما يقطع بأن هدف المدرسة هو أداء رسالتها التعليمية وليس تحقيق الربح ... " ، وهى قرارات موضوعية سائغة وفيها الرد الكافى على ما جاء فى وجه النعى ومن ثم — وفى نطاق هذا الوجه — يتعين رفضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فى خصوص السببين الأول والثانى ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبدالسلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وهباص حلى هب الجواد .

(١١٥)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٠ القضائية :

دعوى . ” دعوى عدم نفاذ التصرف “ . ” أثر الحكم فيها “ . تنفيذ .
” المناقضة في التوزيع “ . رهن . دائن .

الحكم بعدم نفاذ التصرف الذى اجراه المدين إضرارا بالدائنين . أثره . إدخال الحق
المتصرف فيه فى الضمان العام للدائنين وإخراج الدائن الذى تواطأ مع المدين إضرارا بباقي
الدائنين من مجموعهم . عدم اشتراك ذلك الدائن معهم فى حصيلة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ .

إذا كان طلب عدم نفاذ التصرف (الدعوى البوليصية) منصبا على التصرف
بأكمله قرضا ورهنا باعتباره تصرفا اجراه المدين إضرارا بالدائنين وأجابت المحكمة
الدائن إلى طلبه فإن قضاءها فى هذا الخصوص — فضلا عما يترتب عليه
من إدخال الحق المتصرف فيه فى الضمان العام للدائنين — من شأنه إخراج الدائن
الذى تواطأ مع المدين إضرارا بباقي الدائنين من مجموع هؤلاء الدائنين فلا يشترك
معه فى حصيلة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ عليه وليس له أن يقتضى ما له
من دين فى ذمة مدينه إلا مما عسى أن يبقى من هذه الحصيلة بعد التنفيذ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الثانى باعتباره دائئا للمطعون ضده الأول بمبلغ ٢٣٣٠ ج و ٦١٤ م بموجب الحكم رقم ٢٦٨٧ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة — اتخذ إجراءات حجز العقارى على أربعة أفدنة وكسور مملوكة لمدينه ، وذلك فى القضية رقم ٣٥ سنة ١٩٥٤ بيوع كلى المنصورة وإذ تبين للمطعون ضده الثانى (الدائن الحاجز) أن مدينه قد رهن هذا العقار ضمن عقارات أخرى إلى الطاعنة بموجب عقد رهن رسمى تأمينا لدين قدره ٩٠٠٠ ج فقد أقام الدعوى رقم ٨٤ سنة ١٩٥٥ كلى دمياط طلب فيها عدم نفاذ عقد الرهن فى حقه استنادا إلى نص المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدنى — ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٧ بعدم نفاذ عقد الرهن الرسمى التأمينى المؤرخ ١٥/١١/١٩٥٣ والمشهد فى ٢٦/١١/١٩٥٣ برقم ٤٨٢٧ المنصورة وذلك فى حق المطعون ضده الثانى وأسست قضائها على أن هذا التصرف قد تم بطريق الغش والتواطؤ بين المطعون ضده الأول وزوجته الطاعنة لإضرار بالمطعون ضده الثانى وترتب عليه إفقار المدين (المطعون ضده الأول) وزيادة إعساره مما تتوافر معه شرائط الدعوى البوليصة طبقا للمادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدنى — بعدئذ سار المطعون ضده الثانى فى إجراءات الحجز على عقار مدينه ورسا المزاد على السيد / محمد محمد حسن شبانه بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ فى القضية رقم ٣ لسنة ١٩٥٧ بيوع دمياط ، وأودع الرامى عليه المزاد الثمن خزانة المحكمة ، وحررت قائمة التوزيع المؤقتة برقم ١ سنة ١٩٥٩ كلى دمياط بالثمن المودع وقدره ١٤٥٠ ج ، واستبعد قاضى التوزيع دين الطاعنة المضمون بالرهن والمقضى

بعدم نفاذه في حق المطعون ضده الثاني . فناقضت الطاعنة في القأمة وقيدت المناقضة برقم ١٨٣ سنة ١٩٥٩ كلى دمياط . ومحكمة دمياط الابتدائية قضت بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٠ برفض المناقضة — استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٧ سنة ١٢ ق . ومحكمة استئناف المنصورة قضت بتاريخ ٧ من ابريل سنة ١٩٦٠ بتأييد الحكم المستأنف مؤسسة قضاءها على أن الحكم الصادر بعدم نفاذ عقد الرهن يتضمن في ذاته عدم نفاذ القرض وربتت على ذلك استبعاد دين الطاعنة من التوزيع حتى يستوفى باقى الدائنين حقوقهم — طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة مبدية فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها باحالة إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى في سبب واحد على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم خطئ بين عقدى الرهن والقرض فسحب أثر الحكم بعدم نفاذ عقد الرهن إلى ذات الدين المضمون بالرهن ، في حين أن أثر الحكم بعدم نفاذ الرهن هو زوال الضمان الخاص عن الدين وعودة المال المرهون إلى الضمان العام للدائنين وصيرورة الدائن المرتهن دائنا عاديا يتخاص مع سائر الدائنين . وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك برفض المناقضة في استبعاد دين الطاعنة من قائمة توزيع ثمن المبيع المودع خزانة المحكمة رغم أنها دائنة عادية تتخاص مع سائر الدائنين العاديين ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض المناقضة في التوزيع التي رفعتها الطاعنة بسبب استبعاد دينها ، قد أسس قضاءه على ما استظهره من أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٤ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمياط بعدم نفاذ الرهن التأمينى المشهر برقم ٤٨٢٧ فى ١١/٢٦/١٩٥٣ قد تضمن فى ذاته القضاء بعدم نفاذ القرض نفسه . وهذا الذى استخلصه الحكم المطعون فيه هو تفسير سائغ يطابق ماقرره حكم عدم النفاذ المشار إليه ، إذ أنه وإن جاء بهذا الحكم الأخير أن المطعون ضده الثانى طلب عدم نفاذ عقد الرهن التأمينى ، إلا أنه يبين مما استخلصه هذا الحكم أن المطعون ضده المذكور قصد

بهذا الطلب عدم نفاذ التصرف برمته قرضا ورهنا استنادا إلى المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ دون المادة ٢٤٢ من القانون المدني . هذا وقد جاء بتقريرات حكم عدم النفاذ السالف الذكر أن القرض قد أبرم بين المطعون ضده الأول وزوجته الطاعنة إضرارا بالمطعون ضده الثاني ، وأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن لها مالا ظاهرا يحتمل معه أن تقرض زوجها ٩٠٠٠ ج قيمة دين الرهن — ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن حكم عدم النفاذ يشمل القرض والرهن معا فإنه إذ رتب على ذلك دخول المال المرهون في الضمان العام وعدم مزاحمة الطاعنة للدائنين الذين أفادوا من الحكم المذكور باشتراكهم في حصيلة التنفيذ على هذا المال ، فإنه لا يكون مخالفا للقانون، ذلك أنه إذا كان طلب عدم النفاذ منصبا على التصرف بأكمله قرضا ورهنا باعتبارهما تصرفا أبراه المدين إضرارا بالدائنين وأجابت المحكمة الدائن إلى طلبه ، فإن قضاءها في هذا الخصوص — فضلا عما يترتب عليه من ادخال الحق المتصرف فيه في الضمان العام للدائنين — من شأنه انحراج الدائن الذي تواطأ مع المدين إضرارا بباقي الدائنين من مجموع هؤلاء الدائنين فلا يشترك معهم في حصيلة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ عليه، وليس له أن يقتضى ماله من دين في ذمة مدينه إلا مما عسى أن يبقى من هذه الحصيلة بعد التنفيذ — لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ مجدي ،
ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد .

(١١٦)

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دعوى . ” دعوى البطلان الأصلية ” . ” تنفيذ عقارى ” . غير .
بطلان .

عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها حكم
مرسى المزاد . شرطه . أن يكون المدين طرفاً في الاجراءات . عدم إعلان المدين
بإجراءات التنفيذ وعدم تمثيله فيها . أثره . اعتباره من الغير وتقرير حقه في التمسك
بالعيب في الاجراءات بما فيها حكم مرمى المزاد بطريق الدعوى الأصلية .

(ب) وصى ” العزل من الوصاية ” . تنفيذ . ” تنفيذ عقارى ” .
بطلان .

قرار المجلس الحسى بانفراد الوصى المنضم بادارة التركة . معناه . عزل الوصى
الأول من الوصاية . أثره . زوال صفته في تمثيل القاصر في التقاضى .

(ج) تنفيذ . ” تنفيذ عقارى ” . بطلان . ” ما يصحح البطلان ” .

إعلان الصورة التنفيذية من حكم مرمى المزاد إلى المدين . المقصود منه . طلب
إخلاء العقار وتسليمه للشئى . عدم تصحيح الاعلان على هذا النحو للبطلان الذى لحق
الاجراءات السابقة .

(د) بطلان . تنفيذ . ” تنفيذ عقارى ” . تقادم . ” تقادم مكسب ” .

ادعاء الرامى عليه المزاد أمام محكمة الموضوع تملكه العقار الرامى مزاده عليه
بالتقادم المكسب . لا يمنع من القضاء ببطلان حكم مرمى المزاد ما دام أن طالب
البطلان لم يطلب تسليم العقار الرامى مزاده .

١ — إن ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ بما فيها حكم مرسى المزداد استنادا إلى انقضاء دين طالب التنفيذ أو بطلان سنده إذا ما تعلق بالعين المبيعة حق للغير ، ذلك شرطه أن يكون المدين طرفا في إجراءات التنفيذ فإذا لم يكن طرفا فيها بأن لم يعلن بها فإنه يعتبر حينئذ من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون له في هذه الحال أن يتمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرسى المزداد بطريق الدعوى الأصلية .

٢ — صدور قرار المجلس الحسبي بانفراد الوصى المنضم بإدارة التركة لسوء إدارة الوصى الأول يعتبر عزلا — في المعنى — لهذا الأخير من الوصاية — ومتى زالت عن ذلك الوصى الأخير صفة القيام بأعمال الوصاية زالت عنه صفة تمثيل القاصر في التقاضي وأصبحت تلك الصفة قائمة للوصى الجديد^(١) وترتبط على ذلك فإن إجراءات التنفيذ التالية لتعيين الوصى الأخير يجب أن توجه إليه حتى يعتبر حجة على القاصر الذي يمثله فإذا لم توجه إليه كان هذا القاصر من الغير الذين لم يشتركوا في إجراءات التنفيذ ويكون له الحق في رفع دعوى أصلية ببطلان حكم مرسى المزداد .

٣ — توجيه إعلان الصورة التنفيذية من حكم مرسى المزداد إلى المدين لا يقصد به إلا طلب إخلاء العقار وتسليمه للراعى عليه المزداد والإعلان على هذا النحو لا يصحح البطلان الذى لحق الإجراءات السابقة .

٤ — لا يمنع من القضاء ببطلان حكم مرسى المزداد لابتنائه على إجراءات باطلة ، إدعاء الراعى عليه المزداد أمام محكمة الموضوع تملكه العقار الراعى مزاده عليه بالتقادم المكسب إذ أن هذه المنازعة لا تتجه إلى طلب بطلان حكم مرسى المزداد ما دام أن طالب البطلان لم يطلب تسليم العقار الراعى مزاده ولا تتأثر بهذه المنازعة دعوى البطلان وإنما يبقى للراعى عليه المزداد الحق في رفع دعوى مستقلة بهذا الادعاء .

(١) راجع نقض ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ في الطعن رقم ١٩٩ لسنة ١٧ ق يجموعة المكتب الفنى السنة الأولى ص ٢٦٠

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد امتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعنين رفعوا فى ١٩/٥/١٩٥٣ الدعوى رقم ٣٠٤٨ سنة ١٩٥٣ أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى أربعة عشر قيراطا واثنى عشر سهما فى كامل أرض وبناء المنزل المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى قائلين فى تبيانها إن مورثهم المرحوم حسين مسلم عبد الله توفى فى ٢٠/٦/١٩٣٣ وانحصر ارثه فى زوجته زينب سيد عوض وأولاده منها محسن ونفيسة البالغين ومحمد وغاليه القاصرين وفى زوجته الثانية نفيسة على عبد الله وابنتيه منها شامه وناعسه القاصرتين وفى أولاده من زوجة ثالثة توفيت قبله وهم عبد الحميد وزبيدة وخضرة القصر وفاطمة البالغة سن الرشد وبتاريخ ٢٥/٧/١٩٣٣ وبموجب قرار من المجلس الحسى عينت الزوجة زينب سيد عوض وصية على ولديها محمد وغالية كما عينت الزوجة نفيسة على عبد الله وصية على ابنتها شامه وناعسه وكذلك عين محسن وصيا على إخوته عبد الحميد وزبيدة وخضرة وفى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٣٣ تنازلت الوصيتان زينب ونفيسة عن وصايتهما لمحسن الذى أصبح وصيا على جميع القصر سالفى الذكر وظل وصيا عليهم حتى ٢٦/٥/١٩٣٦ حيث صدر قرار من المجلس الحسى بتعيين سيد صالح حماد وصيا على القصر منضيا إلى محسن حسين مسلم مع إذنه بالانفراد بالإدارة وذلك لسوء إدارة الأخير وبتاريخ ٣/٥/١٩٣٨ صدر قرار من المجلس الحسى بضم وصى آخر هو محمد جمعه إبراهيم إلى الوصى سيد صالح حماد مع إذنه بالانفراد بالإدارة وذلك لإهمال الأخير بسبب انشغاله بأعمال أخرى — وكان من بين ما تركه المورث عنه منزل كائن بشارع زين العابدين رقم ٦٩ سابقا وحاليا بشارع

سكة حديد الإمام رقم ٥٧ — وقد اشترى المطعون ضده الأول تسعة قرار يظ
واثني عشر منها من ذلك المنزل وهو النصيب الميراثي للورثة البالغ زينب
سيد عوض ونفيسة على عبد الله زوجتا المورث ومحسن وفاطمة ونفيسة أولاده —
وحدث في سنة ١٩٣٤ أن توفيت ناعسة فورثتها أمها وشقيقتها شامه واخوتها
لأبيها ثم توفيت شامه في سنة ١٩٣٩ فورثها زوجها حسين صالح العربي وابنتها
منه ووالدتها نفيسة على عبد الله واخوتها لأبيها ثم توفيت غالية في سنة ١٩٤٣
فورثتها والدتها زينب سيد عوض واخوتها محسن ومحمد ونفيسة ولما أراد
الطاعنون محاسبة المطعون ضده الأول عن نصيبهم الشائع في المنزل المذكور
والآيل إليهم بالميراث عن والدهم وعن أخواتهم ناعسة وشامه وغالية المتوفيات
قاصرات بعد والدهن أنكر عليهم حقهم مما حدا بهم إلى رفع هذه
الدعوى طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهم لهذا القدر ولما دفع المطعون ضده الأول
هذه الدعوى بأنه تملك المنزل المذكور جميعه حيث كان قد رسا عليه بموجب
حكم مرسى مزاد صادر من المحكمة المختلطة في ١٩٣٨/٥/٢٨ بناء على طلب باقى
المطعون ضدهم الذين كانوا دائنين للمورث ضد ورثة المرحوم حسين مسلم ومنهم
الطاعنون إزاء ذلك عدل الطاعنون طلبهم إلى طلب الحكم ببطالان حكم مرسى
المزاد المذكور وذلك فيما يتعلق بنصيبهم تأسيسا على عدم اعلانهم بالإجراءات
اعلانا صحيحا فدفع المطعون ضده الأول هذه الدعوى بعدم قبولها على أساس
أن الطاعنين كانوا ممثلين فى الإجراءات تمثيلا صحيحا — كما دفع بعدم قبول
الدعوى بالنسبة للسيدتين زينب سيد عوض ونفيسة على عبد الله لانعدام
مصلحتهما — ودفع أخيرا بتملكه العقار الراسى مزاده عليه بالتقادم المكسب
ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت فى ١٩٥٨/١١/١٧ بعدم قبول الدعوى استنادا
إلى أن الطاعنين كانوا ممثلين فى الإجراءات فلا تقبل منهم الدعوى
الأصلية ببطالان حكم مرسى المزاد . استأنف الطاعنون هذا الحكم
أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠٨ لسنة ٧٦ ق حيث تمسكوا فيه
ببطالان الإعلان بالبيع الحاصل فى ١٩٣٨/٥/٥ لتوجيهه الى محسن حسين مسلم
باعتباره وصيا عليهم مع أن تلك الوصاية كانت قد زالت عنهم بموجب قرار
المجلس الحسى الصادر فى ١٩٣٦/٥/٢٦ ومن ثم فلم يعد له صفة فى تمثيلهم ومحكمة
استئناف القاهرة قضت فى ١٩٦٠/٤/١٦ بتأييد الحكم المستأنف بانية قضاءها

على أن الإجراءات قد تمت صحيحة وذكرت في حكمها أن محكمة الدرجة الأولى حين قضت بعدم القبول كانت تقصد الرفض وأن كلا من الرفض وعدم القبول يتضمنان معنى واحداً — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن ما ينعاه الطاعنون بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن الدعوى الأصلية ببطلان حكم مرسومي المزاد لا تقبل ممن كان طرفاً في الإجراءات وقد كان الطاعنون طرفاً فيها باعتبارهم ممثلين في شخص وصيهم محسن حسين مسلم ولكن الحكم المطعون فيه وإن رأى أن القرار الصادر بتعيين وصي منضم إلى محسن حسين مسلم مع إذن الوصي الجديد بالانفراد في الإدارة يعتبر في حكم العزل لمحسن حسين مسلم فلا يعتبر الأخير ممثلاً للطاعنين في الإجراءات إلا أنه أيد النتيجة التي انتهت إليها الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن العين المتنازع عليها قد تعلق بها حق للغير هو المطعون ضده الأول الراسي عليه المزاد — ويرى الطاعنون أن ذلك غير صحيح في القانون لما هو مسلم به من أن للدين الذي لم يعلن بإجراءات البيع إعلاناً صحيحاً الحق في رفع دعوى أصلية ببطلان حكم مرسومي المزاد وأنه لما كان إعلان الطاعنين بالإجراءات قد وقع باطلاً لتوجيهه إلى محسن حسين مسلم باعتباره وصياً عليهم مع أن صفته كوصي كانت قد زالت عنه بموجب قرار المجلس الحسبي الصادر في ١٩٣٦/٥/٢٦ فلم يعد له الحق في تمثيلهم فإن دعواهم ببطلان الإجراءات تكون مقبولة — وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه دعواهم مرفوضة أو غير مقبولة فإنه يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعامين خاص من الأولى إلى أن الدعوى تعتبر غير مقبولة ومن الثانية إلى أن الدعوى قينة بالرفض وأقام الدعامة الأولى على ما قال به من أنه وإن كان تعيين وصي جديد منضم للوصي الأول والإذن للوصي الجديد بالانفراد فيه معنى العزل إلا أن العين محل التنفيذ

وقد رسا مزادها على المطعون ضده الأول الذى يعتبر من الغير فقد تعلق بها حق للغير وبالتالي يمتنع رفع دعوى أصلية ببطلان الإجراءات بما فيها حكم مرمى المزاد — وقد استند الحكم فى نظره هذا إلى ما قال عنه أنه المستقر من قضاء محكمة النقض — وذلك من الحكم غير صحيح قانونا واستشهاد بقضاء محكمة النقض فى غير موضعه إذ أن قضاء هذه المحكمة وإن كان مستقرا على عدم جواز رفع الدعوى الأصلية ببطلان الإجراءات بما فيها حكم مرمى المزاد استنادا إلى انقضاء دين طالب التنفيذ أو بطلان سنده إذا ما تعلق بالعين المبيعة حق للغير إلا أن شرط ذلك أن يكون المدين طرفا فى إجراءات التنفيذ فإذا لم يكن طرفا فيها بأن لم يعلن بها فإنه يعتبر حينئذ من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون له فى هذه الحال أن يتمسك بالعيب فى الإجراءات بما فيها حكم مرمى المزاد بطريق الدعوى الأصلية — لما كان ذلك، وكان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن المجلس الحسبى أصدر قرارا فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٣٦ بتعيين سيد صالح حماد وصيا منضما للوصى محسن حسين مسلم مع إذنه بالإفراد بإدارة التركة وذلك لسوء إدارة هذا الأخير كما أصدر فى ٣ من مايو سنة ١٩٣٨ قرارا بضم محمد جمعه إبراهيم إلى الوصى سيد صالح حماد مع إذنه بالإفراد فى الإدارة وذلك لإهمال الأخير شئون الوصاية وانشغاله عنها بأعمال أخرى وكان صدور القرار الأول بإفراد سيد صالح حماد بالإدارة إنما هو عزل للوصى محسن حسين مسلم فى المعنى أقيم على أسباب مؤدية إليه وكذلك بالنسبة للقرار الثانى فإنه يعتبر عزلا للوصى سيد صالح حماد من الوصاية ومتى زالت عن ذلك الوصى الأخير صفة القيام بأعمال الوصاية زالت عنه صفة تمثيل القصر فى التقاضى وأصبحت تلك الصفة قائمة للوصى الجديد محمد جمعه إبراهيم وحده وترتبيا على ذلك فإن إجراءات التنفيذ التالية لتعيين هذا الوصى الأخير كان يجب أن توجه إليه حتى تعتبر حجة على الطاعنين الذين كان يمثلهم فإن كانت لم توجه إليه كما سيأتى بيانه فإن هؤلاء الطاعنين يعتبرون من الغير الذين لم يشتركوا فى إجراءات التنفيذ ويكون لهم على هذا الأساس الحق فى رفع دعوى أصلية ببطلان حكم مرمى المزاد — ولما كان الحكم المطعون فيه وإن انتهى بحق إلى أن تعيين كل من سيد صالح حماد ومحمد جمعه إبراهيم يعتبر عزلا لمحسن حسين مسلم إلا أنه لم يرتب على ذلك نتيجة من جواز قبول الدعوى الأصلية ببطلان حكم مرمى المزاد المرفوعة من الطاعنين الذين لم يكونوا طرفا

في الإجراءات لعدم توجيهها إلى من كان يمثلهم ومن ثم يكون مخالفا للقانون في هذا الخصوص — كما خالف القانون أيضا في دعائه الثانية التي أقام عليها قضاءه حين اعتبر أن الإعلان عن البيع باللصق الحاصل في ١٩٣٨/٥/٥ على منزل محسن حسين مسلم باعتبار أنه كان وصيا على الطاعنين تعتبر معه الإجراءات صحيحة ذلك أن الثابت من وقائع هذه الدعوى كما سجلها الحكم المطعون فيه أن قائمة شروط البيع أودعت في ١٩ من يناير سنة ١٩٣٤ وقد أعلن بها ورثة المدين ومنهم الطاعنون في ١٩٣٤/١/٢٧ فتقدم محسن حسين مسلم بصفته وصيا على الطاعنين بمعارضة في هذه القائمة وقد رفضت هذه المعارضة وحدد للبيع جلسة ١٩٣٤/٤/٢٥ ثم أجل البيع لجلسة ١٩٣٤/٦/٢٠ وفيها شطبت الدعوى وبموجب المحضر المحرر بقلم الكتاب في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٣٤ حدد للبيع جلسة ١٩٣٤/١٠/١٧ وفيها شطبت الدعوى وبموجب المحضر المؤرخ ٦ من أبريل سنة ١٩٣٨ والمحرر بقلم الكتاب حدد للبيع جلسة ١٩٣٨/٥/٢٨ ولما كان القانون المختلط المنطبق على وقائع هذه الدعوى ينص في المادتين ٦٣٧ و ٦٤٢ منه على أن ميعاد البيع يحدد عند الفصل في المعارضة في قائمة شروط البيع فإن لم تقدم معارضة يحدد هذا الميعاد باتفاق بين طالب التنفيذ وكاتب المحكمة ولم ينص على وجوب إعلان المدين بذلك الميعاد إلا أنه من الجانب الآخر قد نص في المادة ٦٤٥ منه على وجوب الإشهار عن البيع بلصق إعلانات موقع عليها من الطالب أو من وكيله وتكون مشتملة على بيانات معينة واردة في تلك المادة ومنها اليوم والساعة والمحل اللأني يجري فيها المزاد كما أوجب في المادة ٦٤٧ منه أن تلصق هذه الإعلانات على باب محل المدين المحجوز عليه حتى يكون المدين على علم بالبيانات الواردة في الإعلانات ومنها اليوم المحدد للبيع ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن صورة الإعلان المقدمة بملف الطعن أن اللصق قد تم في ١٩٣٨/٥/٥ على منزل محسن حسين مسلم باعتباره وصيا على الطاعنين وكان الثابت على ما سلف بيانه أن محسن حسين مسلم كان معزولا من الوصاية من قبل هذا التاريخ وحل محله محمد جمعة إبراهيم فان اللصق على هذا الوجه لم يتم على منزل الممثل الحقيقي للمدين ومن ثم فقد وقع هذا الإجراء باطلا كما أن إجراءات مرسى المزاد قد تمت في مواجهة محسن حسين مسلم وهو كما سبق لم يكن الممثل الحقيقي للمدين وبذلك يكون حكم مرسى المزاد قد وقع باطلا أيضا لابتنائه على إجراءات باطلة — وإذ جرى الحكم المطعون فيه

على خلاف هذا النظر فانه يكون مخالفا للقانون — وغير صحيح ما قرره هذا الحكم بأن هذا البطلان قد تصحح بقيام المطعون ضده الأول الراعى عليه المزاىء فى ١٩٣٨/٨/٦ باعلان الصورة التنفيذية لحكم مرمى المزاىء الى الطاعنين فى شخص ممثلهم الحقيقى محمد جمعه ابراهيم — ذلك أن هذا — الإعلان لا يقصد من توجيهه للمدين إلا طلب إخلاء العقار وتسليمه للمشتري والإعلان على هذا النحو لا يصح البطلان الذى لحق الإجراءات السابقة .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببطلان حكم مرمى المزاىء وما ترتب عليه من آثار وذلك بالنسبة للقدر الذى قصر الطاعنون البطلان عليه . ولا يمنع من ذلك ادعاء المطعون ضده الأول أمام محكمة الموضوع تملكه العقار الراعى مزاده عليه بالتقادم المكسب إذ أن هذه المنازعة لا تنجبه إلى طلب بطلان حكم مرمى المزاىء مادام أنه لم يطلب تسليم العقار الراعى مزاده ولا تتأثر بهذه المنازعة دعوى البطلان . وما زال للمطعون ضده الأول الحق فى رفع دعوى مستقلة بهذا الادعاء إن شاء .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ،
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم العصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١١٧)

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تعويض . ”التعويض عن الضرر المستقبل“ . ضرر .

ضرر مستقبل . التعويض عنه متى كان محقق الوقوع .

(ب) تعويض . ”تقدير التعويض“ .

الضرر الناجم عن هدم المنزل لعيب فيه . التعويض عنه . شموله مادفع إلى المكاو
من أجرة المقارلة ومصاريف الهدم وما يفوت من كسب يتمثل فى الحرمان من الانتفاع
بالمبنى فى المدة اللازمة للهدم وإعادة البناء . إقصاه بقدر قيمة إقصاء المبنى .

(ج) مقاول . ”إلتزامات المكاو“ . مسئولية . ”المسئولية العقدية“ .
”مسئولية المكاو“ .

تسلم رب العمل البناء . العيوب الخفية التى لا يستطيع صاحب البناء كشفها عند
التسلم . ضمان المكاو والمهندس عنها . عدم سقوطه بالتسليم .

(دوه) مقاول . ”إلتزامات المكاو“ . مسئولية ”المسئولية العقدية“ .
”مسئولية المكاو“ . حكم . ”عيوب التدليل“ . ”القصور“ .
”مالا يعد كذلك“ .

مسئولية المكاو . م ٦٥١ مدنى . قيامها بحصول تدهم بالمبنى خلال مدة الضمان
ولو كان ناشئا عن عيب فى الأرض ذاتها . إلتزام المكاو إلتزام بنتيجة هى بقاء
البناء سليما متونا لمدة عشر سنوات . لاجابة لاثبات خطأ فى جانب المكاو .

١ - التعويض كما يكون عن ضرر حال فانه يكون أيضا عن ضرر مستقبل متى كان محتمق الوقوع فاذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى أن هدم المبنى أمر محتم ولا محيص من وقوعه ، فانها إذ قدرت التعويض المستحق للطعون ضدها على أساس وقوع هذا الهدم ، لا تكون قد قدرته عن ضرر احتمالي وإنما عن ضرر مستقبل محتمق الوقوع .

٢ - لا وجه لتضرر الطاعن من تقدير التعويض على أساس هدم المنزل ما دامت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن إصلاح العيب الموجود في أساس المبنى - وهو ما كان يقتضيه الحكم بالتنفيذ العيني - يتكلف أضعاف ما انتهت المحكمة إلى القضاء به من تعويض .

٣ - تسلم رب العمل البناء تسليما نهائيا غير مقيد بتحفظ ما من شأنه أن يغطي ما بالمبنى من عيوب كانت ظاهرة وقت حصول هذا التسليم أو معروفة لرب العمل ، أما ما عدا ذلك من العيوب مما كان خفيا لم يستطع صاحب البناء كشفه عند تسليمه البناء فان التسليم لا يغطيه ولا يسقط ضمان المقاول والمهندس عنه . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن العيب الموجب لضمان المقاول ناشئ عن خطئه في ارساء الأساسات على أرض طفلية غير صالحة للتأسيس عليها وعدم النزول بهذه الأساسات الى الطبقة الصلبة الصالحة لذلك وأن التسليم لا ينفي ضمان المقاول لهذا العيب فانه لا يكون قد خالف القانون لأن هذا العيب يعتبر من غير شك من العيوب الخفية التي لا يغطيها التسليم .

٤ - يكفي لقيام الضمان المقرر في المادة ٦٥١ ساقفة الذكر حصول تهمد بالمبنى ولو كان ناشئا عن عيب في الأرض ذاتها وبحسب الحكم اقامة قضائه بمسئولية المقاول طبقا لهذه المادة على حدوث هذا التهمد خلال مدة الضمان .

٥ - التزام المقاول والمهندس الوارد في المادة ٦٥١ من القانون المدني هو التزام بنتيجة هي بقاء البناء الذي يشيدانه سليما ومتينا لمدة عشر سنوات بعد تسليمه ومن ثم ينبت الإخلال بهذا الإلتزام بمجرد اثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ١٩٦١ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة طالبة الحكم (أولا) بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٤٨٨٤ ج و ٥٠٠ م (ثانيا) ببراءة ذمتها من مبلغ ٣٤٠ جنيتها الباقى من أجر المقاولة والمحور به سندات بيد المدعى عليه تاريخها ١٩٥٣/٤/٢٥ وتستحق الأداء كل شهر ابتداء من ١٩٥٤/٩/٥ (ثالثا) بأحققتها فى إزالة المبنى المشار إليه بالصحيفة — وقالت المطعون ضدها فى بيان دعواها إنه بموجب عقد تاريخه ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٢ اتفقت مع الطاعن على أن يقوم بتشيد عمارة لها من دور واحد على قطعة أرض مملوكة لها بحى المعادى ونص فى البند "ثالثا" من العقد على أن الطاعن "يتعهد بأن يسلم المبنى كاملا مما جميعه تسليم مفتاح مطابقا للمواصفات فى بحر خمسة شهور من تاريخ توقيع العقد وأن يعمل الأساس على اعتبار أنه يتحمل أربعة أدوار وأنه هو المسئول عن هذا حيث إنه المصمم والمنفذ" وأنه حدث بعد تسليمها المبنى أن ظهرت فيه عيوب فأخطرت الطاعن بها وقد حاول إصلاحها دون جدوى واستفحلت تلك العيوب حتى أصبح المبنى فى حالة خطيرة وغير صالح إطلاقا وإزاء ذلك أقامت الدعوى المستعجلة رقم ٦١٩ سنة ١٩٥٥ مستعجل القاهرة بطلب اثبات حالة المبنى وندب فيها خبير لهذا الغرض وقدم تقريرا أبان فيه ما فى المبنى من عيوب جوهرية ومخالفات عديدة للمواصفات المتفق عليها وانتهى فى هذا التقرير إلى أن المبنى بحالته يستحيل عليه تحمل إقامة أى أدوار فوقه — ومضت المطعون ضدها قائلة إنه لما كانت المقاولة نظير مبلغ ٣٢٠٠ جنيه تسلم منه الطاعن ٢٨٧٠ جنيتها والباقي وقدره ٣٣٠ جنيتها حررت به سندات لصالحه وكان المبنى غير صالح ويتحتم هدمه وإعادة بنائه فقد طالبت الزام الطاعن برد ما قبضه وقدره ٢٨٧٠ جنيتها مضافا إليه مبلغ ٥٠٠ جنيه مقابل تكاليف هدم البناء ومبلغ ١٥٠٠ جنيه

تعويضاً لها عن حرمانها من الانتفاع بالمبنى في المدة اللازمة للهدم وإعادة البناء وغير ذلك من الأضرار التي أصابها ومبلغ ١٤ ج و ٥٠٠ م مصاريف دعوى إثبات الحالة كما طلبت الحكم ببراءة ذمتها من المبلغ الباقي عليها من أجر المقاوله والمحور به سندات لصالح الطاعن وبأحقيتها في إزالة المبنى . دفع الطاعن الدعوى بأن مسئوليته عن المبنى قد انتهت بتسليمه للطعون ضدها بموجب محضر تسليم نهائي حرر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ . وقال عن العيوب التي ظهرت بأنها مجرد شروخ عادية يمكن اصلاحها بسهولة وبتكاليف زهيدة وطعن في تقرير خبير اثبات الحالة فأصدرت المحكمة الابتدائية في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ حكماً بنسب الخبير الهندسى عبد الحليم حلمى لمعاينة المبنى وبيان ما به من عيوب لا تستطيع مثل المدعية اكتشافها وقت حصول التسليم وبيان مدى خطورة هذه العيوب وتقدير التعويض المستحق للمدعية في حالة عدم امكان اصلاحها ووجوب هدم المبنى ولما قدم هذا الخبير تقريره مؤيداً فيه رأى خبير دعوى إثبات الحالة اعترض الطاعن على هذا التقرير وطلب من المحكمة نذب خبير فنى في أمور الخرسانة المسلحة فأجابته المحكمة الى هذا الطلب ونذبت الدكتور العروسى أستاذ مادة الخرسانة بكلية الهندسة بجامعة عين شمس وقدم هذا الخبير تقريراً أثبت فيه العيوب الموجودة في المبنى وما وقع من الطاعن من مخالفات للمواصفات المبينة بالعقد وانتهى الخبير الى أنه وإن كان يتفق مع الخبيرين السابقين فيما انتهوا إليه من أن المبنى بحالته لا يمكن أن يتحمل أى أدوار عليه إلا أنه يختلف معهما في تعليل ذلك إذ هو يرى أن السبب الرئيسى لما وجد في المبنى من عيوب ولعدم قدرته على تحمل أدوار عليه لا يرجع إلى نقص في التسليح أو عيوب في الخرسانة كما قرر الخبيران السابقان وإنما مرده إلى أن الأساسات وضعت على تربة طفلية غير صالحة للتأسيس عليها وأنه كان من الواجب النزول بالأساسات إلى الطبقة الصلبة الصالحة — ولم يرض الطاعن أيضاً بهذا التقرير وقدم رداً عليه تقريرين من خبيرين استشاريين وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضدها مبلغ ٢٥٢٠ جنيهاً ومصاريف هذه الدعوى ودعوى إثبات الحالة وأمسست حكمها بهذا المبلغ على ما بان لها من أن العقار يتحتم هدمه وإعادة بنائه وأن التعويض المقضى به يشمل مبلغ ٢٨٧٠ جنيهاً قيمة ما قبضه الطاعن لأن هذا المبلغ يعتبر خسارة على المطعون ضدها

قد تحققت ومبلغ ١٥٠ جنيا مقابل مصاريف الهدم و ١٥٠ جنيا مقابل حرمان الأخيرة من الانتفاع بالمبنى في المدة اللازمة للهدم وإعادة البناء فيكون المجموع ٣١٧٠ جنيا خصمت منه المحكمة مبلغ ٦٥٠ جنيا قيمة ما قدره الخبير ثمنا للأنقاض وخزان الصرف وحكمت بالباقي وقد استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٨٣ سنة ٧٦ ق وبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٦٠ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من ثلاث أوجه ويقول في بيان الوجه الأول إن المطعون ضدها عندما رفعت دعواها ضده طلبت في صحيفة الحكم بأحققتها في إزالة المبنى وبإلزام الطاعن برد ما قبضه مع التضمينات عن حرمانها من الانتفاع بالمبنى مدة الهدم وإعادة البناء وقد اختار الحكم الابتدائي القضاء لها بالتضمينات ولم يقض بالتنفيذ العيني واستند في احتسابه لعناصر هذه التضمينات إلى ما جاء بتقرير الخبير الدكتور العروسي في هذا الشأن وهذا الخبير قدر التعويض على اقتراض هدم المبنى لإعادة بنائه وعلى هذا الأساس قدر قيمة المبنى بمبلغ ٥٥٠ جنيا باعتبار أنه مستحق الهدم بينما أجز المقاول المتفق عليه هو مبلغ ٣٢٠٠ جنيه وقد اعتنقت محكمة الاستئناف مذهب الحكم الابتدائي في تقدير التعويض ، وإذ كان الضرر الذي أصاب المطعون ضدها مقصورا في الفرق بين قيمة المبنى سليما أى قادرا على تحمل الأدوار الثلاثة وقيمته معيبا غير قادر على ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بهدم المبنى فإنه إذ قدر التعويض على اقتراض حصول هذا الهدم يكون قد خالف قواعد تقدير التعويض الواردة في المادة ٢٢١ من القانون المدنى والتي توجب تقدير التعويض في هذه الحالة على أساس بقاء المبنى لا على أساس هدمه كما خالف الحكم القانون بإلزامه الطاعن بمصاريف الهدم مع أنه أمر غير محقق ما دام الحكم لم يقض به والضرر الذى يعرض هو الضرر الحقيقى أو المحقق الوجود لا الضرر الاحتمالى كذلك فإن الحكم عندما قضى

بالإزام الطاعن برد جميع ما قبضه قد فاته أن يخصم من هذا المبلغ ما قبضته المطعون ضدها من غلة المنزل في مدة السبع سنوات التي استغلتها فيها بحالته كما فات الحكم أيضا أن الطاعن يداينها بباقي أجر المقاولة وأنها تأخرت في الوفاء به رغم المطالبة الرسمية مما يجعلها مسئولة عن دفع الفوائد القانونية ويحصل الوجه الثانى فى ان الحكم المطعون فيه أسقط الدلالة القانونية لمحضر التسليم النهائى الذى وقعه الطرفان فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ والتي مقتضاها إبراء ذمة المكاول (الطاعن) وعدم مساءلته عن أى عيب كان موجودا بالمبنى وقت التسليم لرضاء صاحب المبنى بحالته الظاهرة التى كان عليها فى هذا الوقت ويحصل الوجه الثالث فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق المادة ٦٥١ من القانون المدنى على واقعة النزاع وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم انطباق هذه المادة لأن ما وجد فى المبنى من شروخ وشقوق أثبتها الخبير الدكتور العروسى لا يعتبر تهديدا كليا أو جزئيا ولا خلا خطيرا يهدد سلامة البناء أو متانته تهديدا حالا وإنما يعتبر — لو أخذ برأى هذا الخبير — عيبا فى قدرة البناء على تحمل أدوار عليا بسبب إقامته على طبقة طفلية غير صالحة وعدم الهبوط بالأساسات إلى الطبقة الصالحة وهذا يعتبر نقصا فى التنفيذ يصلح مبرا للتعويض فى حدود هذه المخالفة ولكنه لا يسوغ تطبيق المادة ٦٥١ وقد رد الحكم على هذا الدفاع بأن الواضح من تقرير الخبير المذكور حدوث تهدم جزئى فى مبنى النزاع وأن به من العيوب ما يهدد متانته التى اتفق المتعاقدان على وجوب توافرها له وهذا القول من الحكم ينطوى فى شقه الأول على خطأ فى الإسناد إذ لم يرد فى تقرير الخبير أو محاضر أعماله أى ذكر لوجود تهدم جزئى فى البناء بل إن ما قاله الخبير هو وجود مخالفة للمواصفات وللأصول الفنية وينطوى شقه الثانى على مخالفة للقانون لأن المشرع فى المادة ١/٦٥١ لم يقصد المتانة التى يتفق عليها العاقدان وإنما المتانة التى تتوافر فى البناء القائم بالفعل ومن الخطأ القول بجواز تطبيق هذه المادة على المباني المستقبلية ولا يمنع من توافر المتانة فى المبنى محل النزاع عجزه عن تحمل أدوار أخرى بسبب إرساء الأساسات على الطبقة الطفلية غير الصالحة للتأسيس عليها لأن هذا ليس بعيب فى البناء ذاته وإنما هو عيب فى الأرض التى أرسيت عليها الأساسات وليس من شأنه تهديد سلامة المبنى القائم أو متانته فى الحال لأن التهديد — بحسب رأى الخبير الذى أخذ به

الحكم المطعون فيه — إنما يكون إذا بنيت أدوار أخرى أى أنه تهديد باعتبار ما سيكون .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وإن لم يقض في منطوقه بهدم المبنى إلا أنه والحكم المطعون فيه قد اتبها في أسبابهما إلى أن العيوب الموجودة في المبنى يتحتم معها هدمه وأضاف الحكم المطعون فيه قوله ” إنه لا فائدة من إصلاح العيوب الموجودة ما دام الأساس غير صالح لإقامة أدوار عليه وأن الأساسات الحالية لا يمكن إصلاحها بتكاليف معقولة لأن إصلاحها يتكلف أضعاف التكلفة فيما لو أزيل المبنى وأقيم غيره بالطريقة الصحيحة “ ومتى كانت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الهدم أمر محتم ولا محيص من وقوعه فإنها إذ قدرت التعويض المستحق للمطعون ضدها على أساس وقوع هذا الهدم لا تكون قد قدرته عن ضرر احتمالي وإنما عن ضرر مستقبل محقق الوقوع وهذا جائز لأن التعويض كما يكون عن ضرر حال فانه يكون أيضا عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع هذا إلى أنه لا وجه لتضرر الطاعن من تقدير التعويض على أساس هدم المنزل ما دامت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن إصلاح العيب الموجود في أساس المبنى — وهو ما كان يقتضيه الحكم بالتنفيذ العيني — هذا الإصلاح يتكلف أضعاف ما انتهت المحكمة إلى القضاء به من تعويض ، كذلك فانه ما دام الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الهدم أمر محقق الوقوع فانه إذ جعل التعويض شاملا لما سيلحق المطعون ضدها حتما في حالة هدم المبنى من خسارة تمثل في المبلغ الذي دفعته للطاعن من أجر المقاوله ومصاريف الهدم وما سيفوتها من كسب يتمثل في حرمانها من الانتفاع بالمبنى في المدة اللازمة للهدم وإعادة البناء وخضم من مجموع ذلك كل ما ستفيده المطعون ضدها من أنقاض المبنى بعد هدمه إذ قدر الحكم المطعون فيه التعويض على هذا الأساس فانه لا يكون قد خالف القاعدة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ من القانون المدني لأن هذه المادة تقضى بأن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب . أما ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم يخصم من المبلغ الذي ألزمه به مقابل استغلال المطعون ضدها للمبنى بحالته منذ أن تسلمته

في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ فإن الحكم المطعون فيه قد علل عدم خصم هذا المقابل بقوله "إن ما أصابته المستأنف ضدها (المطعون ضدها) من استغلال المبنى في هذه المدة يمثل ريع الأرض التي تملكها وفائدة المبالغ التي أنفقتها في إقامة البناء منذ دفعتها حيث تستوفي بعضها بطريق التعويض" ومفاد ذلك أن الحكم لم يغفل عند تقديره للتعويض ما أفادته المطعون ضدها من استغلال المبنى بحالته وإنما هو قد اعتبر هذه الفائدة مقابل ما تستحقه المطعون ضدها في ذمة الطاعن من ريع أرضها المقام عليها المبنى وفوائد المبالغ التي دفعتها له من أجر المقاول — أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من إغفاله احتساب الفوائد القانونية المستحقة له عن المبلغ المتبقى له في ذمة المطعون ضدها من أجر المقاول فانه لما كان الطاعن لم يقدم لمحكمة النقض ما يدل على أنه طلب من محكمة الموضوع القضاء له بهذه الفوائد أو استزائها مما هو مستحق عليه من تعويض فان نعيه على الحكم إغفال هذا الطلب يكون على غير سند . والنعي مردود في وجهه الثاني بأنه وإن كان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن التسليم لا ينفي قيام الضمان المنصوص عليه في المادة ٦٥١ غير صحيح على إطلاقه لأن القانون وإن كان قد مد ضمان المقاول والمهندس إلى ما بعد تسلم المبنى على خلاف ما يقتضيه عقد المقاول من انقضاء الالتزام بالضمان بتسليم البناء مقبولا بحالته الظاهرة التي هو عليها إلا أنه لا يترتب على ذلك أن التسليم يغطي جميع العيوب ما كان منها ظاهرا أو خفيا بل إن الذي جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن تسلم رب العمل البناء تسليما نهائيا غير مقيد بتحفظ ما من شأنه أن يغطي ما بالمبنى من عيوب كانت ظاهرة وقت حصول هذا التسليم أو معروفة لرب العمل أما ما عدا ذلك من العيوب مما كان خفيا لم يستطع صاحب البناء كشفه عند تسليمه البناء فان التسليم لا يغطيه ولا يسقط ضمان المقاول والمهندس عنه — وإن كان ما قرره الحكم في هذا الخصوص غير دقيق لأنه غير صحيح على إطلاقه كما تقدم الذكر إلا أنه لما كان هذا الحكم قد انتهى على ما يبين من أسبابه إلى أن العيب الموجب لضمين الطاعن ناشئ عن خطئه في ارساء الأساسات على أرض طفلية غير صالحة للتأسيس عليها وعدم النزول بهذه الأساسات إلى الطبقة الصلبة الصالحة لذلك وكان هذا العيب يعتبر من غير شك من العيوب

الخفية التي لا يغطيها التسليم فإن الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى اعتبار أن التسليم لا ينفي ضمان الطاعن لهذا العيب فانه يكون قد انتهى الى نتيجة موافقة للقانون ويكون النعي عليه لما ورد في تقريراته القانونية في هذا الخصوص من خطأ غير متيج. والنعي مردود في وجهه الثالث بأن الحكم المطعون فيه رد على ما اثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من عدم انطباق المادة ٦٥١ من القانون المدني لعدم حصول تهم كلى أو جزئى في البناء - رد على ذلك بقوله "وحيث إن الواضح من تقرير الخبير العرومى أن مبنى النزاع قد حدث به تهم جزئى وأن به من العيوب ما يهدد متانته التي اتفق المتعاقدان على وجوب توافرها له وقد أوضح الخبير في محضر أعماله ما بالمبنى من تهم ومنه أن بعض الأعمدة أسفل الميد قد انفصل جزئيا عن الميد وباقي الأعمدة من أعلى في مساحة تبلغ نحو النصف بحيث فقدت الأعمدة نحو نصف قطاعها تحت سطح الأرض ونشأ عن ذلك الانفصال بين الميد والأعمدة وأن الأرض لم تقو على حمل الدور الذى أقيم عليها فحدث هبوط غير متساو للأساسات نشأ عنه شروخ عديدة تكاد تكون موزعة في المبنى جميعه وقد كادت الشروخ تعم جميع الحوائط ما بين رأسية وأفقية وقد نفذ بعضها من داخل الحائط إلى واجهتها الخارجية كما وجدت الشروخ كذلك فوق كمرات السقف وبطولها وشمل الهبوط جميع الأرضيات إلا قليلا ومالت إحدى واجهات المبنى وهى الواجهة القبيلة التي بها دورات المياه ... " ولما كان يبين من مطالعة الصورة الرسمية لتقرير الخبير الدكتور العرومى ومحضر أعماله أن ما نقله الحكم عنهما لا مخالفة فيه للثابت بهما ولئن كان الخبير لم يصف ما حدث بالمبنى مما أشار إليه الحكم نقلا عن تقريره ومحضر أعماله بأنه تهم جزئى فإن إضفاء هذا الوصف عليه من المحكمة لا يعتبر خطأ منها في الاسناد إذ من حقها بل من واجبها أن تتحقق مما إذا كان ما حدث بالمبنى يعتبر تهدما أو عيبا مما يضمنه المقاتل بمقتضى المادة ٦٥١ من القانون المدني لأن هذا شرط من شروط انطباق تلك المادة التي استندت إليها المطعون ضدها في دعواها - لما كان ذلك، وكانت المحكمة في وصفها لما حدث بالمبنى على النحو الذى بيته في حكمها - بأنه تهم جزئى لم تجاوز سلطتها الموضوعية أو تخالف القانون وكان يكفى لقيام

الضمان المقرر في المادة ٦٥١ سالفه الذكر حصول هذا التهدم ولو كان ناشئا عن عيب في الأرض ذاتها فإنه كان بحسب الحكم المطعون فيه لإقامة قضائه بمسئولية الطاعن طبقا لهذه المادة إثبات حدوث هذا التهدم خلال مدة الضمان وبالتالي يكون كل ما قرره بعد ذلك من وجود عيوب أخرى بالمبنى من شأنها تهديد متانة البناء التي اتفق المتعاقدان على وجوب توافرها زائدا على حاجة الدعوى لم يكن يقتضيه الفصل فيها ومن ثم يكون النعى على ما ورد في هذا التقرير - أيا كان وجه الصواب فيه - غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أسس قضاءه على ما جاء بتقرير الخبير الدكتور العروسي من أن الطاعن أخطأ بارساء الأساسات على الطبقة الطفلية من الأرض وإذا كان يشترط لتقرير مسئوليته عن هذا الخطأ أن يثبت أن العيب في الأرض كان مما يسهل عليه كشفه وفقا لقواعد الفن فإن كان العيب مما يصعب عليه كشفه فإنه يكون في حكم القوة القاهرة المعفية من المسئولية وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن هذا العنصر الهام في تحديد المسئولية فإنه يكون قد قصر في الأسباب اللازمة لحمل قضائه بمسئولية الطاعن تأسيسا على المادة ٢/٦٥١ من القانون المدني كذلك فإن الحكم قد أخذ برأى خبير الحرسانة المسلحة الدكتور العروسي في تربة الأرض وصلاحياتها لتحمل الأساسات والبناء وأسقط رأى خبير ميكانيكا التربة الدكتور صبرى مع أن ظاهر الحال يشهد برجاجة رأى الأخير لتخصصه ثم لعدم وقوع أى تهدم في المبنى مع مضي أكثر من سبع سنوات على تسليمه كما أن الحكم رفض تعيين خبير مرجح أو حتى مناقشة الخبيرين معا فيما اختلفا عليه دون أن يورد أسبابا كافية لحمل قضائه في هذا الخصوص أو يبين أسباب اقتناعه برأى الخبير الدكتور العروسي وترجيحه لهذا الرأى على رأى الخبير الأخصائى الاستشارى الدكتور صبرى . ثم إن الحكم قد أخطأ في الاسناد إذ نسب إلى الخبير الدكتور العروسي أنه قرر

بوجود عيب يترتب عليه تهديد سلامة المبنى في حين أن هذا الخبير إنما جعل التهديد معلقا على بناء الأدوار الثلاثة أى أنه تهديد مستقبل .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن العيب في الأرض الموجب للضمان المقرر في المادة ٦٥١ من القانون المدني هو عيب كان يتعذر عليه كشفه فيأخذ حكم القوة القاهرة ومن ثم فليس له أن يتحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناظره من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع وحسب الحكم المطعون فيه لإقامة قضائه بمسئولية الطاعن وفقا للمادة ٦٥١ سالف الذكر أنه أثبت وجود عقد مقاوله محله منشآت ثابتة وحدث تدهم جزئى بها خلال مدة الضمان ناشئ عن عيب في الأرض التي أرسى عليها الأساس ولم يكن على الحكم بعد ذلك أن يثبت وجود خطأ في جانب الطاعن (المقاول) لأن إلزام المقاول والمهندس الوارد في المادة ٦٥١ هو إلزام بنتيجة هي بقاء البناء الذي يشيدانه سليما ومتينا لمدة عشر سنوات بعد تسليمه ومن ثم يثبت الاخلال بهذا الالتزام بمجرد إثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما . ولئن كان قيام القوة القاهرة وما في حكمها تنفى به مسئولية الطاعن عن الضمان إلا أنه ليس على محكمة الموضوع أن تفترض وجود هذا السبب وتبحثه بل يجب أن يدعيه الطاعن وفقا لمسئوليته حتى تنترم المحكمة ببحثه . والنعى مردود في شقه الثانى بأن ترجيح رأى خبير على رأى خبير آخر هو من إطلاقات محكمة الموضوع إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه كما أنه لا تريب عليها إذا هي لم تجب طلب مناقشة الخبراء الذين لم تتفق تقاريرهم مع تقرير الخبير الذى أطمأنت إليه وأخذت به وإذا هي لم تعين خبيرا مرجحا لأنها صاحبة السلطة في تقدير ما إذا كان هذا الإجراء أو ذاك متجبا في الدعوى أو غير متج و لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أسباب ردا على طلب مناقشة الخبراء وتعيين خبير مرجح يفيد أن المحكمة لم تر حاجة إلى أحد هذين الإجراءين لاقتناعها بصحة النتيجة التي انتهى إليها الخبير الدكتور العرومى ولوضوح وجه

الحق في الدعوى فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي — أما ما يعنيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في الإسناد فإنه بفرض صحته غير منتج لما سلف ذكره من أن ماقرره الحكم من وجود عيب في البناء يترتب عليه تهديد متانته كان استطرادا زائدا على حاجة الدعوى إذ كان بحسب الحكم ما أثبتته من حدوث تهدم جزئي في البناء ومن ثم فإن وقوع خطأ في الإسناد في هذا التقرير الزائد لا يؤثر على سلامة الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلي عبد الجواد .

(١١٨)

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ القضائية :

أموال عامة . الحيوانات . تقادم . ” تقادم مكسب “ .

عدم فقدان الحيوانات صفتها كمال عام بمجرد ابطال الدفن فيها وانما بانتهاء تخصيصها للنفعة العامة واندثار معالمها وآثارها كجبانة . جواز تملكها بالتقادم من ذلك التاريخ .

لما كان الغرض الذي من أجله خصصت الحيوانات للنفعة العامة ليس بمقصود على الدفن وحده بل يشمل أيضا حفظ رفات الموتى وينبني على ذلك أن الحيوانات لا تفقد صفتها كمال عام بمجرد ابطال الدفن فيها وانما بانتهاء تخصيصها للنفعة العامة واندثار معالمها وآثارها كجبانة ومن تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل في عداد الأملاك الخاصة ، فان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أرض الجبانة قد فقدت صفتها كمال عام من تاريخ ابطال الدفن فيها وجعل هذا التاريخ بداية لجواز تملكها بوضع اليد فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن مصلحة المساحة الطاعنة رفعت على مورث المطعون ضدهما الدعوى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٤ كلى أمام محكمة سوهاج الابتدائية قائلة في صحيفة إن مورث المطعون ضدهما المرحوم على شعيب تعدى على القطعة رقم ٣٤ بحوض الأزهار رقم ٤٩ وهى من الأراضى المخصصة للنفعة العامة بكتابة لدفن أموات المسلمين وذلك بأن أقام منزلا على جزء منها مساحته أربعة وثلاثون مترا وأربعة وستون سنتيمترا وانتهت الطاعنة إلى طلب الحكم بالزام هذا المورث بإزالة المباني القائمة على الأرض المذكورة وتسليمها إليها خالية مما عليها وإلا تزيلها هى بمصاريف ترجع بها عليه - دفع مورث المطعون ضدهما الدعوى بأن المنزل المطلوب إزالته قد أقيم منذ خمسين عاما ، ورأت محكمة الدرجة الأولى أن مفاد هذا الدفاع هو أن تخصيص الأرض للنفعة العامة قد انتهى بإقامة البناء عليها وأنه قد تملكها بوضع اليد المدة المكسبة للملكية فأصدرت فى ١٩٥٥/١١/٣٠ حكما قبل الانفصل فى الموضوع قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مورث المطعون ضدهما أن وضع يده على أرض النزاع قد توافرت فيه الشرائط القانونية المكسبة للملكية على أن يكون للطاعنة النفى وبعد أن سمعت المحكمة شهادة شاهدى الاثبات قضت فى ١٩٥٦/٤/٢٥ برفض الدعوى بانية قضاءها على أن مورث المطعون ضدهما قد تملك الأرض موضوع النزاع بالتقادم المكسب - استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤ سنة ٣٣ ق ومحكمة استئناف أسيوط قضت فى ١٩٥٩/٥/٢ قبل الفصل فى الموضوع بنسب مكتب الخبراء الحكوميين بسوهاج ليعهد إلى أحد خبرائه المهندسين بالانتقال إلى العين موضوع النزاع لمعاينتها وبيان مساحتها وموقعها وهل هى جزء من جبانة وهل زال التخصيص للنفعة العامة باندثار معالمها وآثارها وما جاورها وبيان صلة عين النزاع بالجبانة وهل الجبانة مازالت باقية وتاريخ ذلك كله وبيان التعدى المنسوب إلى المستأنف عليهما ومورثهما (المطعون ضدهما) وتاريخه ومدته وبعد أن قدم الخبير تقريره فى ١٩٦٠/١١/٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن

وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطائفة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم قد انتهى في قضائه إلى أن قطعة الأرض المتنازع عليها والتي كانت مخصصة للنفعة العامة بكتابة لدفن أموات المسلمين قد فقدت صفتها العامة منذ سنة ١٩٠٠ بإبطال الدفن فيها من هذا التاريخ مع أن إبطال الدفن لا يكفي لفقد الكتابة صفتها العامة بل ينبغي نقل رفات الموتى منها وزوال معالمها وآثارها .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما يأتي "ومن حيث إنه ثبت من تقرير الخبير ومن النتائج التي انتهى إليها في تقريره أن الأرض المتنازع عليها كانت مخصصة بكتابة لدفن أموات المسلمين ثم ألغى الدفن فيها منذ سنة ١٩٠٠ بسبب الاستغناء عنها بعمل جبانة أخرى — وأن أرض النزاع اندثرت معالم الجبانة منها وليس لها أثر بسبب قيام الأهالي ومنهم مورث المستأنف ضدهما (المطعون ضدهما) بإنشاء مساكن بها وببعض العشش وهذا يعني وعلى ضوء القواعد القانونية وما استقر عليه قضاء محكمة النقض أن أرض النزاع زال عنها تخصيصها للنفعة العامة من سنة ١٩٠٠ أي من أكثر من ستين سنة وتبعاً لذلك أصبحت هذه الأرض في عداد الأملاك الخاصة وتأخذ حكمها من حيث إمكان تملكها بوضع اليد المكسب للملكية" ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن ذكر في أسبابه أن الخبير أثبت أن أرض النزاع قد اندثرت معالم وآثار الجبانة منها إلا أنه عند انزال حكم القانون على الواقع الذي حصله اعتبر أن الجبانة قد فقدت صفتها كمال عام منذ سنة ١٩٠٠ تاريخ إبطال الدفن فيها وجعل هذا التاريخ بداية لإمكان تملك أرضها بوضع اليد — ولما كان الغرض الذي من أجله خصصت الجبانة للنفعة العامة ليس بمقصود على الدفن وحده بل يشمل أيضاً

حفظ رفات الموتى و يتبنى على ذلك أن الجبانات لا تفقد صفتها كمال عام بمجرد إبطال الدفن فيها وإنما بانهاء تخصيصها للنفقة العامة واندثار معالمها وآثارها كجبانة ومن تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل في عداد الأملاك الخاصة—لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أرض الجبانة قد فقدت صفتها كمال عام من تاريخ إبطال الدفن فيها وجعل هذا التاريخ بداية لجواز تملكها بوضع اليد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور المادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد مادي الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد .

(١١٩)

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٠ القضائية:

(اوب وج) شركات . "تصفية الشركات" . دعوى . "شروط قبول الدعوى" . "الصفة في الدعوى" .

بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصية وإلى حين انتهائها .
اتفاق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة لإجراء تصفية . التزامهم بها متى كانت لاتخالف النظام العام . زوال الشخصية المعنوية للشركة بتمام التصفية .

(د) دعوى . "شروط قبول الدعوى" . "الصفة في الدعوى" .

عدم تقديم ما يدل على أن الدين المطالب به لم يوف لا تحقق به مئة جميع الشركاء في المطالبة به .

١ — عند حل الشركة تبقى شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية .

٢ — إذا اتفق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة تجرى بها التصفية فإن هذا الاتفاق يكون ملزماً لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام .

٣ — متى تمت التصفية وتحدد الصافي من أموال الشركة انتهت مهمة المصفي وزالت الشخصية المعنوية للشركة نهائياً ويلتزم المصفي بأن يضع بين أيدي الشركاء الأموال الباقية التي تصبح ملكاً مشاعاً للشركاء تجرى قسمته بينهم ، كما يجب عليه أن يطلب طبقاً للأوضاع المقررة لتقيد محو قيد الشركة من السجل التجاري خلال شهر من إقفال التصفية ، فإذا لم يقدم طلب المحو كان لمكتب السجل التجاري

أن يحو القيد من تلقاء نفسه وذلك إعمالاً لحكم المادة ١٣ من قانون السجل التجارى — فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أعمل القواعد التى اتفق عليها الشركاء بشأن التصفية ورتب على انقضاء الأجل الذى حدده لوجوب الانتهاء من التصفية زوال الشخصية المعنوية للشركة نهائياً فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٤ — إذا رفعت دعوى من شركة بالمطالبة بدين لها على الغير ثم حكم بانقطاع سير الخصومة لانقضاء هذه الشركة — فإن مجرد حضور جميع الشركاء أمام المحكمة وطلبهم استئناف السير فى تلك الدعوى بغير تقديم ما يدل على أن الدين المطالب به لم يصف لا تحقق به صفتهم فى المطالبة به لاحتمال أن يكون هذا الدين قد شملته التصفية وآل إلى أجنبي عن الشركاء — فاذا كانت المحكمة قد أرادت التحقق من هذا الأمر فطلبت إلى الشركة الطاعنة تقديم عقد التصفية الثابت بالتاريخ ولما امتنعت عن تقديمه اعتبرت الدليل غير قائم على بقاء هذا الدين بغير تصفية ورتبت على ذلك عدم ثبوت صفة الشركاء فى المطالبة به ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن إيلي بولاد بصفته ممثلاً للشركة الشرقية للتجارة والصناعة أقام على الشركة المطعون عليها الدعوى رقم ٣١٦ سنة ١٩٥١ تجارى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بالزامها بدفع مبلغ ٦٤٧٢ ج و ٧١٨ م والفوائد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وبعد أن تداولت القضية بالجلسات طلبت الشركة المدعى عليها انقطاع سير الخصومة لزوال صفة المدعى لأن الشركة التى كان يمثلها قد انقضت وتمت تصفيتها — وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة الابتدائية بانقطاع سير الخصومة مؤسسة قضاءها على أن الشركة الشرقية للتجارة والصناعة "إيلي ت. بولاد وشركاه" قد انحلت وتمت تصفيتها

بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ وصدر قرار بإشطبها من السجل التجارى فى ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ - كما يشهد بذلك المستخرج الرسمى الصادر من مكتب السجل التجارى والمحور فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٧ - استأنفت الشركة الطاعنة بالاستئناف رقم ١٦٧ سنة ١٥ ق اسكندرية طالبة الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها وبنت استئنافها على القول بأنه وإن كانت الشركة قد انقضت واتفق الشركاء فيما بينهم على تصفيتها إلا أن شخصيتها الاعتبارية تظل قائمة قانوناً رغم انحلالها بالقدر اللازم لإنهاء تصفيتها التى لم تتم ومحكمة استئناف الاسكندرية حكمت فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بالنقض بتقرير فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ - وبعد استيفاء إجراءات الطعن قدمت النيابة مذكرة برأيها تضمنت طلب رفض الطعن - وبتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٦٤ نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسته ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٥ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب تنعى الشركة الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما ذهب إليه من اعتبار أن الشركة الطاعنة قد انقضت وانتهت تصفيتها وزالت بذلك شخصيتها الاعتبارية استناداً إلى ما ورد فى عقد الشركة ومستخرج السجل التجارى متجاهلاً ما هو ثابت من أن التصفية لم تكن قد تمت لعدم استيفاء الشركة كل ما لها من حقوق بدليل مطالبتها الشركة المطعون عليها بالدين المرفوعة به الدعوى وبالتالى فلم تزل عن الشركة الطاعنة الشخصية المعنوية وأنه على فرض أن الشخصية الاعتبارية قد زالت عنها فإن محاميا أثبت حضوره عن أشخاص الشركاء جميعاً أمام محكمة أول درجة وقدم لها سند التوكيل الذى يميز له هذا الحضور على ما هو ثابت من محضر جلسة ١٩٥٨/٤/٦ وذلك ليفيد من حكم المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات وتستأنف الخصومة سيرها فى مواجهة الشركاء إلا أن تلك المحكمة لم تعمل حكم المادة المذكورة استناداً إلى ما قاله خطأ

من أنه لم يتم لديها دليل من الأوراق على أن هؤلاء الشركاء صفة في الاستمرار في الإجراءات — وتضيف الشركة الطاعنة أن محكمة الاستئناف قد ناقضت الحكم الابتدائي الذي أيدته لأسبابه إذ اعتبرت الشركاء هم أصحاب الحق في الاستمرار في الإجراءات في الوقت الذي اعتبرتهم فيه محكمة أول درجة عديمي الصفة .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما أورده في قوله ”وحيث إنه يبين من مطالعة الصورة الفوتوغرافية لعقد تأسيس الشركة التي ليست محل خلاف بين الطرفين على كونها صورة حقيقية لعقد الشركة المذكورة أنه جاء بها بالبند الأول أنه قد تكونت شركة توصية بسيطة بين ايلي توفيق بولاد بصفته شريكا مسئولاً من جهة وبين نيحل كحيل (بصفته ولياً طيعاً على ابنته ليلي لوزير كحيل) وجورج بولاد بصفتهما شريكين موصيين عنوانها ليلي . ت . بولاد وشركاه واسمها التجاري الشركة الشرقية للتجارة والصناعة ونص بالبند الثالث على أن مدة الشركة خمس سنوات ميلادية من أول مايو سنة ١٩٤٧ حتى ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٢ وأنها قابلة للتجديد مدة أخرى بنفس الشروط ما لم يحصل إخطار بانتهاء من أحد الشركاء بموجب خطاب موصى عليه يرسل إلى الآخرين قبل نهاية المدة السارية بثلاثة أشهر ونص بالبند الثالث عشر على كيفية توزيع الأرباح ونص بالبند السادس عشر على أنه في جميع أحوال انحلال الشركة تجرى التصفية بمعرفة الشركاء أنفسهم أو الباقيين منهم على قيد الحياة ويجب أن تنتهي التصفية خلال ستة أشهر من تاريخ الإنحلال فإذا انقضت هذه المهلة وتبين وجود أعمال لم تصف قسمت وفقاً للبند الثالث عشر من هذا العقد ولما كانت الشركة المستأنفة ” الطاعنة “ قد انقضت بانقضاء مدتها المحددة بالعقد سالف الذكر كما أقرت بذلك المستأنفة ” الطاعنة “ في صحيفة استئنافها ومن ثم تكون الشركة المستأنفة ” الطاعنة “ قد انقضت في أول مارس سنة ١٩٥٢ ومدة تصفيتها بمعرفة الشركاء ستة شهور من هذا التاريخ وعلى ذلك فقد انتهت مدة التصفية اتفاقاً في آخر أغسطس سنة ١٩٥٢ وتعين قسمة ما بقي من أعمال لم تصف وفقاً لما جاء بالبند الثالث عشر سالف الذكر ومن ثم أصبح كل شريك بعد انقضاء مهلة التصفية

مالكا لنصيبه المقرر له وأصبح من حقه وحده أن يطالب به بصفته الشخصية إذ أن الشركة قد زالت من الوجود وانتهت تصفيتها اتفاقا في آخر أغسطس سنة ١٩٥٢ وتعين قسمة ما بقي من أعمال لم تصف وفقا لما جاء بالبند الثالث عشر سالف الذكر ومن ثم أصبح كل شريك بعد انقضاء مهلة التصفية مالكا لنصيبه المقرر له وأصبح من حقه وحده أن يطالب به بصفته الشخصية كما انتهت شخصية الشركة بمجرد انتهاء مدة التصفية وأصبح الشركاء في حالة شيوع بالنسبة للأموال التي بقيت بعد ذلك . ولما كانت الدعوى المستأنفة قد رفعت من الشركة الشرقية للتجارة والصناعة شركة توصية عاملة باسم شريكها المسئول إيلي بولاد وأعلنت صحيفتها في ١١ من أبريل سنة ١٩٥١ ومن ثم تكون الدعوى قد رفعت صحيحة ابتداء ممن يملك المقاضاة باسم الشركة إلا أنه طرأ عليها بعد ذلك ما جعل الشركة تنقضي بانقضاء مدتها وتنتهي مدة تصفيتها فزالت صفة إيلي بولاد كمدير مسئول أو كمصنف للشركة وقد جاء مؤكدا لذلك ما نص عليه في المستخرج من السجل التجاري من أن الشركة قد انحلت اعتبارا من ١٩٥٢/٢/٢٩ وتمت تصفيتها وذلك بموجب عقد عرفي ثابت التاريخ وغير مشرعه ومن أن المستأنفة "الطاعنة" لم تقدم عقد تصفيتها لتثبت أنها لم تصف ولتحتاج به قول خصمها من أنها صفيت وما جاء بالمستخرج الرسمي تأييدا له " - وجاء بالحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه ما يلي "أما قول الحاضر عنه بجلستات المرافعة أنه يستمد صفته في الاستمرار في إجراءات التقاضي من كونه وكيلا عن جميع الشركاء بالاستمرار في تلك الإجراءات لاسيما والمسلم به من وكيلهم وجود عقد تصفية منهم ثابت التاريخ وأن المحكمة نستخلص من إصراره على عدم تقديمه ما يؤيد ما ذهب إليه من انعدام صفتهم في الاستمرار في إجراءات المرافعة في الدعوى الحالية " وهذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه في إقامة قضائه لا مخالفة فيه للناون ذلك أنه وإن كان من المقرر أنه عند حل الشركة تبقى شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية إلا أنه إذا اتفق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة تجري بها التصفية فإن هذا الاتفاق يكون ملزما لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام ومتى تمت التصفية وتحدد الصافي من أموال الشركة انتهت مهمة المصنف وزالت الشخصية المعنوية للشركة نهائيا ويلتزم المصنف بأن يضع بين أيدي الشركاء الأموال الباقية التي تصبح

ملكاً مشاعاً للشركاء تجرى قسمته بينهم — كما يجب عليه أن يطلب طبقاً للأوضاع المقررة للقيد محو قيد الشركة من السجل التجارى خلال شهر من إقفال التصفية — فإذا لم يقدم طلب المحو كان لمكتب السجل التجارى أن يحو القيد من تلقاء نفسه وذلك إعمالاً لحكم المادة ١٣ من قانون السجل التجارى — وإذا عمل الحكم المطعون فيه القواعد التى اتفق عليها الشركاء فى عقد الشركة بشأن التصفية ورتب على انقضاء الأجل الذى حددوه لوجوب الإنتهاء من التصفية زوال الشخصية المعنوية للشركة نهائياً فإنه لا يكون قد خالف القانون — والنهى مردود فى شقه الثانى بأن مجرد حضور جميع الشركاء أمام محكمة الموضوع بغير تقديم ما يدل على أن الدين المطالب به لم يصف لا تتحقق به صفتهم فى المطالبة به لإحتمال أن يكون هذا الدين قد شملته التصفية وآل إلى أجنبى عن الشركاء ولذلك أرادت محكمة أول درجة التحقق من هذا الأمر فطلبت إلى الشركة الطاعنة تقديم عقد التصفية الثابت بالتاريخ ولما امتنعت عن تقديمه اعتبرت الدليل غير قائم على بقاء هذا الدين بغير تصفية ورتبت على ذلك عدم ثبوت صفة الشركاء فى المطالبة به ولا مخالفة فى هذا الذى رأته للقانون — أما التناقض المدعى به فلا وجود له إذ لا تناقض بين ما قرره محكمة الإستئناف من أنه بعد انتهاء مهلة التصفية المحددة فى عقد الشركة يصبح كل شريك طبقاً للعقد مالكا لنصيبه ومن حقه المطالبة به بصفته الشخصية وبين ما انتهى إليه الحكم الابتدائى من انعدام صفة الشركاء فى المطالبة بالدين المتنازع عليه لعدم ثبوت أنه من الديون المتبقية بعد التصفية والتى أوردت محكمة الإستئناف القاعدة المتقدمة فى خصوصها .

وحيث إن الشركة الطاعنة — تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون لمجيئته على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم فيه بين الخصوم أنفسهم وفى بيان ذلك تقول إنها رفعت دعواها الحالية على الشركة المطعون عليها بعدة طلبات . وبتاريخ ١٩٥٦/٤/١ قضت المحكمة الابتدائية بالزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع لها مبلغ ٤٩٨ جنيهاً وإعادة القضية إلى الخبير لتحقيق باقى الطلبات . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٩ سنة ١٢ ق اسكندرية وطلبت فيه الحكم بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة من يمثل الشركة الطاعنة لانحلالها وانتهاء تصفيتها . وفى ٧ من مايو

سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف برفض طلب الشركة المطعون عليها وأقامت قضاءها على أن مطالبة الشركة الطاعنة بدين لها قبل الشركة المطعون عليها دليل على بقاء حالة التصفية — إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا القضاء وحكم في النزاع الحالي بانعدام شخصية الشركة الطاعنة وانتهاء حالة التصفية .

وحيث إنه لما كانت الشركة الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من الحكم النهائي السابق الذي تدعى بأن الحكم المطعون فيه قد ناقضه فإن هذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعنة تنعى باسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه قيامه على إجراءات باطلة من وجهين (الأول) أن محكمة الاستئناف فصلت في الاستئناف دون أن يكون أمامها كافة المستندات التي كانت مودعة بالملف الابتدائي وقد طلبت الطاعنة من محكمة الاستئناف ضم هذه الأوراق وأصدرت المحكمة بجلسته ١٩٦٠/٥/١٨ قرارا بضمها إلا أنها لم تحفل بعد ذلك بتنفيذ هذا القرار وقضت في الاستئناف على الرغم من أن الطاعنة استندت في مذكرتها إلى دفاع أبدته أمام محكمة أول درجة وثبت في محاضر الجلسات التي لم تكن مضمومة إلى الملف الاستئنافي ولو أن محكمة الاستئناف اطلعت على هذه المحاضر لتغير حكمها لما هو ثابت فيها من أن جميع الشركاء في الشركة الطاعنة قد حضروا أمام محكمة أول درجة وطلبوا استئناف السير في الخصومة — وحاصل الوجه الثاني أنه بجلسته ١٩٦٠/١٠/١٢ حضر محام وبعد أن أثبت حضوره عن الشركة المطعون عليها قرر انتهاء وكالته عن تلك الشركة لزوالها من الوجود ومع ذلك فإن محكمة الاستئناف قد قبلت حضوره في الجلسات التالية وسمحت له بالمرافعة عن الشركة المطعون عليها في غيبة الشركة الطاعنة وأخذت المحكمة بدفاعه فيها وحكمت له بمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وهذا كله من شأنه أن يبطل الحكم لاقتنائه على إجراءات باطلة .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير منتج لما سلف ذكره في الرد على السبب الأول من أن حضور الشركاء جميعا وطلبهم استئناف السير في الخصومة لا يتحقق به صفتهم في المطالبة بالدين المتنازع عليه طالما أنهم لم يقدموا ما يدل على أن

هذا الدين لم يصف — والنعى فى وجهه الثانى غير سديد ، ذلك أنه وإن كان الحاضر عن الشركة المطعون عليها قد قرر بـجلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٠ انتهاء وكالته عن الشركة المطعون عليها لزوالها من الوجود إلا أن الشركة الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المحامى المذكور استمر بعد ذلك فى الحضور والمرافعة عن الشركة المطعون عليها ولا عبرة بصورة المذكرة المقدمة من الطاعنة بحافظة مستندات المودعة ملف الدعوى لأن هذه الصورة ليست صورة رسمية كما أن الحكم لم يعول فى قضائه على ما جاء بها أما عن أتعاب المحاماه المقضى للشركة المطعون عليها بها فإنها مقابل الجهد الذى بذله محامياها قبل أن يقرر انسحابه وبذلك يكون هذا الوجه أيضا على غير أساس .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد الدكتور / عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى
عبد الجواد .

(١٢٠)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣ القضائية :

(١) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” مالا يعد كذلك ” .

تقديم مذكرة ومستندات بعد انقضاء الأجل المصرح بتقديم مذكرات فيه ودون
الإذن بتقديم مستندات . حق المحكمة في استبعادها . قبول الخصم للمذكرة وطلبه مهلة
للرد عليها . لا يحول بين المحكمة وبين استعمال حقها في رفض المذكرة .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع ” . ” في تحقيق الدعوى ” .
” في تقدير الدليل ” .

سلطة محكمة الموضوع في تحقيق الدعوى . رفضها طلب الانتقال إلى مصلحة الشهر
المقار للاطلاع على تحقيقات وضع اليد . اكتفاؤها بالتحقيقات التي أجرتها . إقامتها
حكمها على أسباب سائفة . لا قصور .

١ — متى كانت المذكرة والمستندات التي استبعدتها المحكمة قد قدمها الطاعن
بعد انقضاء الأجل المصرح له بتقديم مذكرات فيه وكانت المحكمة لم تأذن له
بتقديم مستندات ، فإنه لا عليها إن هي رفضت قبول تلك المذكرة وما أرفق بها
من مستندات ولا يغير من الأمر تأشيرة محامى الخصم على هذه المذكرة بما يفيد
قبوله لها وطلبه مهلة للرد عليها إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يحول بين المحكمة
وبين استعمالها حقها في رفض المذكرة متى كانت قد قدمت بعد فوات الميعاد
وإجابة المحكمة للخصم إلى ما طلبه في هذه الحالة هو من إطلاقاتها التي لا يعاب
عليها عدم الاستجابة إليها .

٢ — تحقيق الدعوى من سلطة محكمة الموضوع وهى ليست ملزمة بإجابة طلب الطاعنين الانتقال إلى مصلحة الشهر العقارى بغية الاطلاع على التحقيقات التى أجرتها تلك المصلحة عن وضع اليد مادامت المحكمة قد قامت بتحقيق الدعوى بنفسها وأقامت حكمها على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٤ سنة ١٩٥٤ كلى الجيزة ضد الطاعنين وذكرت فى بيانها أنها تمتلك ٢٨٨ مترا مربعا بما عليها من مبان وقد آلت إليها ملكيتها بالشراء من زوجها المرحوم حسنين مصطفى بعقد بيع مشهر فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ برقم ٣١٩٢ جيزة — وأنه لما كان الطاعنان ينازعانها ملكية تلك العقارات ويضعان اليد على جزء منها بلا سبب ، فقد أقامت عليهما دعواها الحالية طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها لتلك العقارات مع تسليدها إليها — وبتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة — قبل الفصل فى الموضوع — بنadb خبير لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت تلك المحكمة فى ٢١ من مارس سنة ١٩٥٧ للمطعون عليها بطلباتها . استأنف الطاعنان هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٧٨ سنة ٧٤ قضائية — وامتند أولهما فى ملكية العين محل النزاع إلى وضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية — وبجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن الأول أنه تملك العقارات المتنازع عليها بالتقادم الطويل ولتنفى المطعون عليها ذلك . وبعد سماع الشهود قضت المحكمة بجلسته ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بتأييد الحكم المستأنف . وفى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ طعن الطاعنان فى هذا الحكم

بطريق التقض ولدى عرض الطعن على دائرة فحص الطعون تمسكت النيابة بالرأى الذى ضمنته مذكرتها بطلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بطلانه لإخلاله بحقوقهما في الدفاع وفي بيان ذلك يقولان إن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٥/١٠/١٩٦٠ حجز القضية للحكم بجلسته ٢٧/١١/١٩٦٠ وصرحت للطرفين بتبادل المذكرات في ظرف عشرين يوما وجعلت المدة مناصفة تبدأ بالمستأنفين "الطاعنين" وصرحت لهذين الأخيرين بالرد في اليومين التاليين على أن يكون للمستأنف عليها "المطعون عليها" التعقيب إلى ما قبل الجلسة بخمسة أيام . وأنهما لم يقدموا مذكرة شارحة اكتفاء بالمذكرة المقدمة منهما من قبل إلا أنهما لما وجدا في مذكرة المطعون عليها التى أطلنا بها في موعدها المحدد أنها تضمنت دفاعا جديدا لم تشره من قبل وحاصله أن العقارات محل النزاع مكلفة باسم البائع لها فقد قدما للمحكمة بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٠ مذكرة بالرد على هذا الدفاع أرفقا بها حافظة مستندات تنطوي على ستة كشوف رسمية مستخرجة من محافظة الجيزة — تدل على أن العقارات محل النزاع في تكليف الطاعن الأول خلافا لما تدعيه المطعون عليها — وقد أعلنت هذه المذكرة وما أرفق بها من مستندات إلى محامى المطعون عليها فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ فأشر عليها بطلب إعادة القضية إلى المرافعة أو مد أجل الحكم حتى يتسنى له الرد على ما تضمنته هذه المذكرة ولكن محكمة الاستئناف قررت فى ١٩/١١/١٩٦٠ استبعاد مذكرتهما وما أرفق بها من مستندات على الرغم من أن محامى المطعون عليها قد قبلها وأن الميعاد المحدد لهذه المطعون عليها للتعقيب لما ينتهى اذ كانت غايته ٢٢/١١/١٩٦٠ ويرى الطاعنان أن المحكمة قد أخلت بذلك بحق الطاعن الأول فى الدفاع لما تضمنته حافظته التى استبعدتها المحكمة من مستندات تؤيد وضع يده إذ أنها كانت تحتوى — علاوة على كشوف التكليف على صورة رسمية من عريضة دعوى كانت المطعون عليها قد أقامتها على الطاعنين ببيع العقارات المتنازع عليها واقرت فيها بأنهما الواضعان اليد عليها .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٥/١٠/١٩٦٠ حجز القضية للحكم بجلسته ٢٧/١١/١٩٦٠ وصرحت بتقديم مذكرات في ظرف عشرين يوما وجعلت المدة مناصفة تبدأ بالمستأنفين (الطاعنين) مع الإذن لهما في الرد في اليومين التاليين على أن يكون للمستأنف عليها (المطعون عليها) التعقيب إلى ما قبل الجلسة بخمسة أيام دون أن تأذن بتقديم مستندات ولما كانت المذكرة والمستندات التي استبعدتها المحكمة قد قدمها — الطاعنان في ١٧/١١/١٩٦٠ — بعد انقضاء الأجل المصرح لهما بتقديم مذكرات فيه وأن المحكمة لم تأذن لهما بتقديم مستندات فانه لا عليها إن هي رفضت قبول تلك المذكرة وما أرفق بها من مستندات ولا يغير من الأمر تأشير محامي الخصم على هذه المذكرة بما يفيد قبوله لها وطلبه مهلة للرد عليها إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يحول بين المحكمة وبين استعمال حقها في رفض المذكرة متى كانت قد قدمت بعد فوات الميعاد وإجابة المحكمة الخصم إلى ما طلبه في هذه الحالة هو من إطلاقاتها التي لا يعاب عليها عدم الاستجابة إليها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه استخلاصه من أقوال الشهود ما هو غير سائغ ومناقضة الثابت في الأوراق علاوة على مخالفته للقانون — وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه استخلص من أقوال شاهدي الإثبات أنها لا تؤدي إلى اكتساب الطاعن الأول ملكية أعيان النزاع بالتقادم الطويل المملك بشرائطه القانونية قولاً منه بأن هذه الأقوال اقتضت على الملكية وجاءت مبتسرة في شأن واقعة وضع اليد إذ أن شهادة الشاهد الأول تحصل في أن طرفي الخصومة يشغلان المنزل باقامتهما فيه سوياً فلا ينفرد أحدهما بوضع يده عليه كما انصبت شهادة الشاهد الثاني على أن الطاعن الأول كان يشغل أعيان النزاع وقت إنشائها ولم يعرض لبيان واضح اليد في المدة اللاحقة على ذلك — ويرى الطاعنان أن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على استخلاص غير سائغ ويخالف الثابت في محضر التحقيق الذي أجرته المحكمة إذ الثابت منه أن الشاهد الأول قد شهد بأن الطاعن الأول أقام المباني على الأرض الفضاء وقت شرائه لها منذ نيف وأربعين عاماً وأنه شغل الدكاكين بتجارته وأن المطعون عليها تشاركه السكنى في المنزل ومؤدى هذه الشهادة أن الطاعن الأول

قد حاز أعيان النزاع بوصفه مالكا لها مدة تزيد على الأربعين عاما كما أن أقوال الشاهد الثاني صريحة في أن تلك الأعيان كانت في حيازة الطاعن الأول منذ بدء عهده بالتجارة وما تزال في حيازته ، ويضيف الطاعنان أن الحكم المطعون فيه إذ استند في أطراح شهادة الشاهد الثاني من شاهدي النفي التي جاءت في صالح الطاعن إلى أن هذه الشهادة تناقض أقوال هذا الشاهد التي أدلى بها أمام الخبير فإن الحكم يكون قد جعل التحقيق الذي أجراه الخبير في مرتبة التحقيق الذي أجرته المحكمة بنفسها وفي هذا مخالفة للقانون كما أن الحكم قد أطرح أقوال شاهد النفي الأول — وهي قاطعة في ثبوت وضع يد الطاعن الأول على أعيان النزاع المدة الطويلة المكتسبة للملكية — دون أن يذكر سببا يبرر عدم أخذه بها .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بأنه يبين من محضر التحقيق المقدمة صورته الرسمية من الطاعنين بملف الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يخالف الثابت بأقوال الشهود ولم يستخلص منها ما هو غير سائغ إذ اقتضت شهادة الشاهد الثاني من شاهدي الإثبات على أن الطاعن الأول وضع اليد وقت إقامة المياني من أربعين سنة خلت ولم تتناول شهادته المدة اللاحقة على ذلك كما أن الشاهد الأول وإن قرر ما يؤدي إلى أن الطاعن الأول كان يضع اليد على العقارات محل النزاع إلا أنه قرر في الوقت ذاته أن المطعون عليها كانت تضع اليد أيضا مما يجعل حيازة الطاعن مشوبة بعيب الغموض لمخالطة يد المطعون عليها ليده والنعي مردود ثانيا بأنه لا محل لما ينعاه الطاعنان من أن المحكمة لم تأخذ بأقوال شاهدي النفي ذلك أنها أطرحت أقوالهما لعدم اطمئنانهما إلى شهادتهما وهي غير ملزمة بإبداء أسباب لتبرير ذلك لأن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرجها عما يؤدي إليه مدلولها — لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض هذا إلى أن الحكم قد استند في أطراحه أقوال شاهد النفي الثاني إلى أنه وقد عجز الطاعن الأول "مدعى الملكية" عن إثبات ما كلفته المحكمة بإثباته فلا عليها إن هي لم تلتفت بعد ذلك إلى ما قرره هذا الشاهد — وليس في هذا مخالفة للقانون .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من ثلاثة أوجه (الأول) أن الطاعنين طلبا إلى محكمة الاستئناف الانتقال إلى مكتب الشهر العقارى بالجيزة للاطلاع على أوراق التحقيق الخاصة بالطلب رقم ٢١٣٥ سنة ١٩٥٢ والذي أجرته مصلحة الشهر العقارى مع مندوبها بسبب تحريره محضرا بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٦ أثبت فيه على خلاف الحقيقة أن ملكية البائع للمطعون عليها قد آلت إليه بطريق وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وهو ما استند إليه هذا البائع في التدليل على ملكيته في العقد الصادر منه إلى زوجته المطعون عليها وقد طلب الطاعنان إلى المحكمة الانتقال بعد أن صرحت لهما باستخراج صورة رسمية من التحقيق المشار إليه ورفضت مصلحة الشهر العقارى إعطاءهما هذه الصورة وقدمتا للمحكمة ما يدل على هذا الرفض - غير أن المحكمة أضفلت الرد على هذا الطلب مع ما لذلك التحقيق من أهمية في إثبات أن أعيان النزاع كانت في وضع يد الطاعن الأول دون البائع للمطعون عليها "الثاني" تمسك الطاعنان أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها أقرت في عريضة الدعوى الابتدائية أن الأعيان محل النزاع في وضع يد الطاعن الأول وقد سبق لها أن ذكرت ذلك في صحيفة الدعوى رقم ١٢٣٧ سنة ١٩٥٣ مدنى امبابة التى كانت قد أقامتها على الطاعنين وطلبت فيها الحكم بالزامهما ببيع هذه الأعيان ولم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على هذا الدفاع الجوهرى (الثالث) أغفل الحكم المطعون فيه الإشارة إلى مستندات الطاعن الأول التى قدمها للتدليل على وضع يده على العقارات محل النزاع ولم يبحث دلالتها على ذلك إيجابا أو نفيا فقد استدل الطاعن الأول على وضع يده على تلك العقارات بما أورده في مذكراته من أنه قد تقرر ربط العوائد على أملاكه المذكورة بمقتضى إعلانات تاريخها ١٩٥٨/٦/٢ ونفذ هذا الربط وأنه قام بدفع العوائد فعلا بموجب قسائم انطوت عليها حافظة مستنداته التى قدمها إلى محكمة الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن الرد على هذا الدفاع بما يجعله قاصر البيان فضلا عن أنه أخل بحقه في الدفاع على ما سبق الإشارة إليه في السبب الأول عند ما استبعد كشوف التكليف الرسمية التى قدمها للاستدلال بها على وضع يده .

وحيث إن هذا النعي مرود في وجهه الأول بأن تحقيق الدعوى هو من سلطة محكمة الموضوع وهي ليست ملزمة بأحابة طلب الطاعنين الانتقال إلى مصلحة الشهر العقاري بغية الاطلاع على التحقيقات التي أجرتها تلك المصلحة عن وضع اليد ما دامت قد قامت بتحقيق الدعوى بنفسها وأقامت حكمها على أسباب سائغة مما أشير إليه في الرد على السبب السابق . والنعي في وجهه الثاني مردود بأن المطعون عليها أوردت بصحيفة دعواها الابتدائية أن الطاعنين يضعان اليد على بعض أعيان النزاع بطريق الغصب كما أن المطالبة بالريع في الدعوى الأخرى يتضمن هذا المعنى ذاته فلا يعتبر إقرارا بوضع اليد الذي من شأنه أن يؤدي إلى اكتساب الملكية بالتقادم كما أن هذا النعي مردود في خصوص المستندات التي استبعدتها المحكمة بما سبق الرد به على السبب الأول أما بالنسبة للمستندات التي كانت مقدمة لمحكمة الاستئناف فإنها لتعلقها بربط عوائد الملك ودفعها منذ سنة ١٩٥٨ فانه لا يجوز الاستدلال بها على وضع اليد عن مدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى وهو ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — ومتى كانت أوجه الدفاع الثلاثة التي ينعي الطاعنان على الحكم القصور لعدم الرد عليها لم يكن ليتغير بها وجه الرأي في الحكم فان النعي بهذا القصور يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنين — ينعيان بالسبب الرابع وهو الأخير — على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن من بين ما قام عليه الحكم قضاءه أن المطعون عليها قد استندت في اثبات ملكيتها إلى عقد البيع الصادر إليها من مورث الطاعن الأول وبذلك يتمتع على هذا الأخير بصفته خلفا عاما لمورثه منازعة المشتري فيما آل إليها من حقوق بموجب هذا العقد وهو إذ ينبي دفاعه في طلب رفض دعوى المطعون عليها على — تملكه العين بوضع اليد فان هذا الدفاع من جانبه يعتبر في الحقيقة من قبيل المنازعة المتمتعة عليه قانونا بمقتضى إزام القانون لمورثه بضمان — بالتعرض — ويقول الطاعنان إن هذا الذي قرره الحكم ليس صحيحا على إطلاقه لأن المطعون عليها لم ترفع الدعوى على الطاعن الأول باعتباره وارثا لوالده البائع وإنما على اعتبار أنه يدعى الملكية لنفسه بدليل أنها لم تختصم باقي ورثة البائع لها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون عليها بالملكية أقام قضاءه دلي ما صرح به في أسبابه على دعامين مستقلتين إحداهما عن الأخرى (الأولى) عجز الطاعن الأول عن إثبات تملكه أعيان النزاع بالتقادم الطويل المملك بشرائطه القانونية (والثانية) التزامه بعدم التعرض للطعون عليها في المبيع باعتبارها مشتريه من مورثه الذي يلتزم بضمان عدم التعرض وأن هذا الالتزام ينتقل إلى ورثته من بعده . وإذ كانت الدعامة الأولى قد استقامت وهي كافية وحدها لحمل الحكم فإن النعي على الدعامة الثانية بفرض صحته يكون غير مستج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد مناز نصار ،
ولإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأمين أحمد فتح الله .

(١٢١)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وعاء الضريبة “ .
المدير الشريك المتضامن يأخذ حكم الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود
ما يصيبه من ربح . ما يأخذه في مقابل عمله هو حصة في الربح . خضوع مرتبه بقدر ما تتسع له
أرباح الشركة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . عدم تحقيق أرباح في سنوات سابقة .
إدراج حصته في الربح عن هذه السنوات في ميزانية السنة الأخيرة . اعتبار الربح متحققا
في هذه السنة .

مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم
هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — سواء بسواء ، مركز التاجر الفرد
صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه
أجرا مقابل إدارته إياها ولا فرق بين الإثنين ^(١) . وحقيقة الأمر في عمل مدير
الشركة أنه يعتبر ضمن حصته في رأس المال ، فما يأخذه في مقابل عمله هذا
يكون بحسب الأصل حصة في الربح مستحقة لشريك ، لا أجرا مستحقا لأجير ،
وبالتالي وبقدر ما تتسع له أرباح الشركة يكون مرتبه خاضعا للضريبة على
الأرباح طبقا للمادة ٣٠ والفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ — وإذا كانت الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية
هي تحقق الربح وكان الثابت في الدعوى أن الشركة لم تحقق أرباحا إلا في سنة ١٩٤٩

(١) نقض ١٧/٤/١٩٦٣. الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٨ ق . السنة ١٤ ص ٥٣٩ .

حيث أدرجت في ميزانية هذه السنة — ولأول مرة — حصة المطعون عليه في الربح منذ أول يولييه سنة ١٩٤٥ إلى آخر سنة ١٩٤٩ فإن مفاد ذلك أن الربح لم يتحقق إلا في هذه السنة الأخيرة، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن الضريبة تفرض سنويا وعلى أرباح صافية تكون المنشأة قد حققتها في السنة المفروضة عليها تلك الضريبة وأن الشركة بعد أن تبين مركزها من حيث نشاطها الرابع في ختام سنة ١٩٤٩ قامت بصرف حصة المطعون عليه وهي في الواقع حصة مقتطعة من الأرباح المحققة في تلك الميزانية وأن تحقق تلك الحصة في الربح إنما يكون في سنة ١٩٤٩ وحدها، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب عابدين ثان قدرت أرباح محمد سيديس في سنة ١٩٤٩ من أوجه نشاطه المتعددة بمبلغ ٤٥٥٧٨ ج و ١١٥ م منه مبلغ ٢٢٥٠٠ ج مقابل نشاطه في إدارة شركة الزجاج المسطح ولم يرتض هذا التقدير وعرض الخلاف على لجنة الطعن حيث طلب الطاعن — من بين ما طلب — احتساب أن صافي حصته عن إدارته شركة الزجاج المسطح في سنة ١٩٤٩ هو مبلغ ٥٠٠٠ ج فقط وإذ رفضت اللجنة طلبه فقد أقام الدعوى رقم ١٩٥ سنة ١٩٥٦ تجاوى كلى القاهرة يطلب الحكم بتعديل قرار اللجنة واعتبار صافي حصته من أرباح شركة الزجاج المسطح مبلغ ٥٠٠٠ ج ، وقال شرحا لدعواه إنه في سنة ١٩٤٥ تكونت شركة الزجاج المسطح — وهى شركة توصية بالأسمهم — ونص في البند ١٢ من عقد تكوينها على أن يتولى المدعى إدارتها مقابل نسبة من صافي الأرباح قدرها ٤٠ ٪ وعلى ألا يقل أجره عن ٥٠٠٠ ج سنويا وأن

أتعابه ظلت دينا في ذمة الشركة حتى تجمع له الحد الأدنى المتفق عليه وهو مبلغ ٢٢٥٠٠ ج عن المدة منذ إنشاء الشركة حتى سنة ١٩٤٩ فهو يمثل مستحقاته قبل الشركة عن عدة سنوات ولا يخص سنة ١٩٤٩ إلا مبلغ ٥٠٠٠ ج عملا بمبدأ استقلال السنوات الضريبية بعضها عن بعض . وفي ١١/٢/١٩٥٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت الطاعن المصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الممول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتعديل حصته عن شركة الزواج المسطح في سنة ١٩٤٩ إلى مبلغ ٥٠٠٠ ج مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٢ سنة ٧٦ ق . وفي ٣/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف بمصروفاته وبمبلغ عشرة جنيهات أتعابا للمحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرتها الأولى طلبت فيها رفض الطعن ثم عادت في مذكرتها الثانية وعدلت عن رأيها الأول وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه عيب في الاستدلال إذ لم يعتد بمبدأ استقلال السنوات المالية الذي تضمنته المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عندما اعتبر أن مبلغ ٢٢٥٠٠ ج الذي قبضه الطاعن من شركة الزواج المسطح في سنة ١٩٤٩ يمثل حصته لديها عن إدارته وأدخله كاملا ضمن إيراد سنة ١٩٤٩ الذي تحتسب على أساسه ضريبة الأرباح التجارية استنادا من الحكم إلى أنه لم تكن لشركة الزواج ميزانية مستقلة عن كل سنة وأن أول ميزانية كانت في سنة ١٩٤٩ وإلى ما استخلصته من البند الثامن عشر من عقد تكوين الشركة ، في حين أن هذا المبلغ يمثل مستحقات الطاعن لدى الشركة من أول يونيو سنة ١٩٤٥ حتى آخر سنة ١٩٤٩ نظير قيامه بأعمال الإدارة في تلك المدة فيلزم تقسيمه

على تلك السنوات وينخص سنة ١٩٤٩ منه مبلغ ٥٠٠٠ ج ، وذلك أن المناط في فرض ضريبة الأرباح التجارية هو تحقق الربح في كل سنة سواء تم قبضه أو لم يتم ، ولا يجوز أن يضاف إيراد تحقق في سنة إلى إيراد سنة أخرى ، كما أنه لا شأن لميزانية الشركة ولا تأثير لكون أول ميزانية لها كانت في نهاية سنة ١٩٤٩ إذ أن محل البحث هو الوعاء الضريبي الخاص بالشريك المتضامن فالذي يعتد به هو ميزانية هذا الشريك وما استحقه من إيراد قبل الشركة سواء قبضه أم لم يقبضه ، وحق الطاعن في تقاضى مبلغ ٥٠٠٠ ج كل سنة عن إدارته الشركة أمر محتمق طبقا للبند الثانى عشر من عقد تأسيس الشركة بصرف النظر عن وجود أرباح للشركة من عدمه وسواء وضعت الشركة ميزانية أم لم تضع فالشركة تعتبر مدينة للطاعن في نهاية كل سنة بهذا المبلغ مما يتعين معه رد استحقاقه في كل عام إلى وعاء السنة المالية التى استحق له فيها بغض النظر عن وقت قبضه فعلا .

وحيث إن هذا السبب مردود ، ذلك أن مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ، سواء بسواء ، مركز التاجر الفرد صاحب المنشأة الذى لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحها أجرا مقابل إدارته إياها ، ولا فرق بين الإثنين . وحقيقة الأمر في عمل مدير الشركة أنه يعتبر من ضمن حصته في رأس مال الشركة ، فما يأخذه في مقابل عمله هذا يكون بحسب الأصل حصة في الربح مستحقة لشريك ، لا أجرا مستحقا لأجير ، وبالتالي وبقدر ما تنسم له أرباح الشركة يكون مرتبه خاضعا للضريبة على الأرباح طبقا للمادة ٣٠ والمادة ٣٤ فقرة أخيرة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وإذ كانت الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي تحقق الربح وكان الثابت في الدعوى أن الشركة لم تحقق أرباحا إلا في سنة ١٩٤٩ حيث أدرجت في ميزانية هذه السنة — ولأول مرة — مبلغ ٢٢٥٠٠ ج حصة المطعون عليه في الربح منذ أول يولييه سنة ١٩٤٥ حتى آخر سنة ١٩٤٩ فإن مفاد ذلك أن الربح لم يتحقق إلا في هذه السنة الأخيرة ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى على أنه "لما كانت الضريبة

تفرض سنويا وعلى أرباح صافية تكون المنشأة قد حققتها في السنة المفروضة عليها تلك الضريبة فان مؤدى ذلك أن الشركة لم تبين مركزها من حيث نشاطها الرابع إلا في ختام سنة ١٩٤٩ التي وضعت ميزانيتها لأول مرة فيها ، وبالتالي تكون تلك السنة في حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي السنة التي تولد لها فيها الربح وتحقق على وجه لا لبس فيه ، وعليه فاذا قامت الشركة في ميزانية السنة المذكورة بصرف مبلغ ٢٢٥٠٠ ج للمستأنف وكان هذا المبلغ هو في الواقع حصة مقتطعة من الأرباح المحقة في الميزانية المشار إليها فإن تحقق تلك الحصة في الربح للمستأنف إنما يكون في سنة ١٩٤٩ وحدها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو شابه عيب في الامتدلال .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلي
عبد الجواد .

(١٢٢)

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(ا ، ب) ” تقادم ” ” تقادم مكسب ” . حيازة .

الهدوء كشرط للحيازة المكسبة للكية . المقصود به . عدم اقترانها بالاكراه من جانب
الحائز وقت بدئها . التعدي الذي يقع أثناء الحيازة لا يشوب هدوءها . توجيه إنذار إلى الحائز من
منازعه لا ينفي صفة الهدوء عن الحيازة .

١ — المقصود بالهدوء الذي هو شرط للحيازة المكسبة للكية ألا تقترن
الحيازة بالإكراه من جانب الحائز وقت بدئها فإذا بدأ الحائز وضع يده هادئاً ،
فان التعدي الذي يقع أثناء الحيازة ويمنعه الحائز لا يشوب تلك الحيازة التي
تظل هادئة رغم ذلك .

٢ — مجرد توجيه إنذار إلى الحائز من منازعة لا ينفي قانوناً صفة الهدوء
عن الحيازة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل
في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ مدني كلي بنها ضد

الطاعنين بعريضة معلنة إليهم في ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٢ طلبت فيها تثبيت ملكيتها إلى ١ ف و ١٢ ط شيوعا في الأربعة أفدنة الميمنة الحدود والمعالم بالعريضة وتسليمها إليها وقالت في بيان ذلك إنها اشترت هذه الأقطان بموجب عقد بيع مؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٣٨ صادر لها من والدتها هانم اسماعيل دياب وحكم بصحة التوقيع عليه من محكمة الموسيقى في القضية رقم ٢٤٠٧ سنة ١٩٣٨ وسجل الحكم في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ . ولما كان الطاعنون ينازعونها في ملكية هذا القدر فقد أقامت دعواها بطلباتها السابقة — دفع الطاعنون الدعوى بأنهم تملكوا القدر المتنازع عليه بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية إذ أنه يدخل ضمن عقد شرائهم المسجل في ٢٠/٨/١٩٣٦ الصادر لهم بمن يدعى خريستودين الذي تملك بدوره هذا القدر ضمن ١٥ ف و ١٥ ط بموجب حكم مرسى مزاد صادر له من محكمة مصر المختلطة في ١٤/١١/١٩٣٤ ومسجل برقم ٧٩٠٤ وتنفذ بمحضر تسليم رسمي مؤرخ ٥/٦/١٩٣٥ وأنهم وضعوا اليد على الأقطان المبيعة إليهم بما في ذلك القدر المتنازع عليه من تاريخ شرائهم من مدة زادت على خمس عشرة سنة سابقة على رفع الدعوى . وفي ٢٢/١٢/١٩٥٤ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بنadb مكتب الخبراء للانتقال إلى العين موضوع النزاع وبحث سند ملكية كل من الطرفين وبيان ما إذا كان القدر المتنازع عليه يدخل ضمن الأقطان الواردة في حكم مرسى المزاد أم لا — وتحقيق وضع اليد وسببه . وبعد أن باشر الخبير مهمته وقدم تقريره منتهيا فيه إلى أن الأقطان موضوع النزاع لا تدخل ضمن حكم مرسى المزاد ، حكمت المحكمة في ٢٤/٢/١٩٥٨ بتثبيت ملكية المدعية (المطعون ضدها) إلى ١ ف و ١٢ ط شيوعا في الأربعة أفدنة الميمنة الحدود والموقع بصحيفة إفتتاح الدعوى وتسليم هذا القدر إليها — استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٨٩ سنة ٧٥ ق القاهرة وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٢٤/١٢/١٩٦٣ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أنه ذكر في أسبابه أن الأطيان موضوع النزاع كانت في وضع يد البائعة للطعون ضدها حتى سنة ١٩٣٥ حين استولى عليها خريستو دين تنفيذا لحكم مرسى المزاد وفي سنة ١٩٣٦ وضع الطاعنون اليد عليها وأن حيازة خريستو دين والطاعنين من بعده لم تكن مبرأة من العيوب وقد استدل الحكم على عدم هدوء حيازة الطاعنين وتعكيرها بالإنداز المرسل من هانم إسماعيل دياب وآخرين إلى محمد محمد رفاعي في ١٠/٦/١٩٣٥ وبالدهويين رقمي ٥٦٥ سنة ١٩٤١ ٣٩٤٦ سنة ١٩٤٢ شين القناطر المرفوعتين من الطاعنين ضد عبد الوهاب فودة وأخيرا بالدهوي رقم ٧٢٥ سنة ١٩٤٢ الوايلي والتي جاء في تقرير الخبير فيها أن البائعة هانم إسماعيل دياب كانت في نزاع مستمر مع الطاعنين على ملكيتها لفدانين ادعت أن الطاعنين يغتصبونهما — واستخلص الحكم المطعون فيه من ذلك أن حيازة الطاعنين للأطيان موضوع النزاع لم تكن حيازة هادئة حتى سنة ١٩٤٢ مما يجعل متمسكهم بالتقادم الطويل على غير أساس — ويقول الطاعنون إن هذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه مخالف للقانون إذ أن الإعتبارات التي أوردها ورتب عليها أن حيازة الطاعنين كانت غير هادئة ومعيبة لا تنفي صفة الهدوء عن الحيازة بالمعنى المقرر في القانون ذلك أن الحيازة متى بدأت هادئة بقيت كذلك ولا يعيب هدوءها التعدي الذي قد يقع في أثناء الحيازة ويمتنع الحائر .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعنين بشأن تملكهم عين النزاع بمضى المدة الطويلة بقوله "أما متمسكهم (الطاعنين) بالتملك بالتقادم الطويل فهو لا يستند إلى أساس إذ يستخلص من شهادة شهود الطرفين ومن إقرار المستأنفين أنفسهم أن الأطيان موضوع النزاع كانت في وضع يد البائعة للمستأنف عليها (المطعون ضدها) هانم إسماعيل دياب — حتى سنة ١٩٣٥ حين استولى عليها الخواجة خريستو دين تنفيذا لحكم مرسى المزاد ومن بعده ومن سنة ١٩٣٦ وضع المستأنفون (الطاعنون) اليد عليها حتى الآن ولكن حيازة الخواجة خريستو دين والمستأنفين لم تكن مبرأة من العيوب إذ لم تكن حيازة هادئة بدلالة الإنداز المرسل من هانم إسماعيل دياب وآخرين

إلى محمد رفاعى فى ١٠/٦/١٩٣٥ وبذلالة الدعوى رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٤١
شبين القناطر ورقم ٣٤٩ لسنة ١٩٤٢ شبين القناطر المرفوعتين من المستأنفين
ضد عبد الوهاب فوده زوج البائعة هانم إسماعيل دياب ووكيلها وأخيرا بذلالة
الدعوى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٤٢ الوايل المضمومة والتي جاء فى تقرير الخبير فيها
أن البائعة هانم إسماعيل دياب كانت فى نزاع مستمر مع المستأنفين على ملكيتها
لفدانين ادعت بأن المستأنفين يقتصبونها وحدث نزاع على وضع اليد خشى منه
على الأمن فاصدر مأمور مركز قلوب تعليمات لعمدة ناحية بلقس لمعالجة
الأمن فعقد الأخير مجلسا عرفيا لفض النزاع فى سنة ١٩٤٠، ويستخلص من ذلك
أن حيازة المستأنفين (الطاعنين) للقدر موضوع النزاع لم تكن حيازة هادئة حتى
سنة ١٩٤٢ على الأقل ومتى كان الأمر كذلك فإن تمسك المستأنفين بالتملك بالتقادم
الطويل يكون على خير أساس إذ الدعوى الحالية رفعت سنة ١٩٥٢ . ولما كان
الثابت من بيانات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الانذار الموجه
من هانم إسماعيل دياب الى محمد رفاعى ورئيس قسم المساحة بالقلوبية
فى ١٠/٦/١٩٣٥ قد تضمن اخطارهما بأن الأطيان التى يرغب المنذر الأول
شراءها تدخل فى ملكيتها . كما أن الثابت من حافظة مستندات الطاعنين
المقدمة لهذه المحكمة أن الدعوى رقم ٥٦٥ سنة ١٩٤١ مدنى شبين القناطر قد رفعها
الطاعنون ضد من يدعى عبد الوهاب فوده وآخرين يطلب منع تعرضهم للدعين
(الطاعنين) فى وضع يدهم على الأطيان موضوع النزاع وقد حكم للدعين بطلباتهم ،
كما أن الدعوى الثانية وصحة رقمها ٣٩٤ سنة ١٩٤٢ مدنى شبين القناطر قد رفعت
أيضا من الطاعنين ضد عبد الوهاب فوده يطلب منع تعرضه للأطيان الميينة
بعريضة الدعوى الأولى وقد حكم بشطب هذه الدعوى — أما الدعوى الثالثة
رقم ٧٢٥ سنة ١٩٤٢ الوايل فقد أقامتها هانم إسماعيل دياب ضد عبدالعزيز أحمد
وآخر يطلب فسخ عقد البيع الصادر منها للدعى عليهما والمتضمن بيعها لهما فدانا
بثمن قدره ١١٠ ج وتسليم هذه الأرض لهما ، وقد تدخل فى هذه الدعوى الطاعنون
طالبين رفضها لأنهم يملكون هذا القدر المبيع ويضعون اليد عليه بطريق الشراء
بالعقد الصادر لهم من خريستودين فى ٢٠/٨/١٩٣٦ وقضى برفض الدعوى استنادا
إلى هذا الدفاع . ولما كان المقصود بالهدوء الذى هو شرط للحيازة المكسبة
للكية ألا تقترن الحيازة بالإكراه من جانب الحائز وقت بدئها فإذا بدأ الحائز

وضع يده هادئاً فإن التعدى الذى يقع أثناء الحيازة ويمنعه الحائز لا يشوب تلك الحيازة التى تظل هادئة رغم ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى هذا الخصوص على أن هناك نزاعاً يعيب الحيازة استناداً إلى الإنذار الموجه إلى محمد رفاعى والد الطاعنين فى ١٠/٦/١٩٣٥ وإلى الدعاوى السالف الإشارة إليها وكان مجرد توجيه إنذار إلى الحائز من منازعه لا ينفى قانوناً صفة الهدوء عن الحيازة وكان الطاعنون قد اتخذوا من هذه الدعاوى على النحو المتقدم موقف المدافع عن حيازتهم بما لا يصح معه القول قانوناً بأن حيازتهم كانت معيبة لهذا السبب لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٢٣)

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ القضائية : (١)

(١) نقل . ”نقل بحرى“ . ”سند الشحن“ . ”أطرافه“ . تحكيم .

قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . الإحالة فى سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد فى مشاركة الايجار . مقتضاها التزام المرسل إليه بشرط التحكيم لعله به من سند الشحن المرسل إليه وعدم جواز رفع دعواه مباشرة إلى المحاكم قبل الالتجاء إلى التحكيم .

(ب) نقل . ”نقل بحرى“ . ”سند الشحن“ . ”أطرافه“ . غير . تحكيم .

اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . شمول شرط التحكيم لجميع المنازعات الناشئة عن عقد النقل . عملية تفريغ السفينة . جزء متمم لعملية النقل . المطالبة بمقابل كسب الوقت الناتج عن الإسراع فى التفريغ من المنازعات التى ينصرف إليها شرط التحكيم . وجوب عرض النزاع على التحكيم قبل الالتجاء إلى المحاكم .

(ج) تحكيم . صلح .

عدم تفويض المحكمين بالصلح . اعتبارهم محكمين بالقضاء . لاجابة لذكرهم بأسمائهم فى مشاركة التحكيم .

(١) نقض ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق السنة ١٦ ص ٢٢٠ . وقد تضمنت الأحكام الصادره بجلستى ١٧ و ٢٤/٦/١٩٦٥ فى الطعون رقم ١٦٤ و ٢٧٣ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٤٠٢ و ٤٠٥ لسنة ٣٠ ق و ٣٦٥ و ٣٦٦ لسنة ٣١ ق ذات المبادئ التى تضمنها هذا الحكم .

(د) نقل . "نقل بحرى" . "سند الشحن" .

الإحالة في سند الشحن إلى الشروط الواردة في مشاركة إيجار السفينة . فيما لم يرد بشأنه نص خاص بسند الشحن . مثال .

(هـ) تحكيم . قوة قاهرة .

القوة القاهرة لا تهدر شرط التحكيم المتفق عليه . أثرها . وقف سريان الميعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم إن كان له ميعاد .

١ - — توجب المادة ٩٩ من قانون التجارى البحرى ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن ، كما أوجبت المادة ١٠٠ من هذا القانون أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها كل من الشاحن والربان وخصت المرسل إليه بأحدى هذه النسخ ، ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقررة أن سند الشحن المحور بالكيفية السالف ذكرها يكون معتمدا بين جميع المالكين وهم من عبر عنهم في النص الفرنسى لهذه المادة *Les parties interessées au chargement* أى الأطراف ذوو الشأن فى الشحن ، والربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد أن قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة فى عملية الشحن يتكافأ مركزه — حين يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى نطاق سلطته الموضوعية إلى أن سند الشحن قد تضمن الإحالة إلى شرط التحكيم الوارد فى مشاركة الإيجار وأن الوزارة الطاعنة قد علمت بهذا الشرط فى حينه ، فإن مقتضى ذلك أن تلتزم به ولا يكون لها أن ترفع دعواها مباشرة إلى المحاكم قبل الالتجاء إلى التحكيم .

٢ - متى كان شرط التحكيم الذى أحال إليه سند الشحن عاما شاملا لجميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ عقد النقل وكانت عملية تفريغ حمولة السفينة تعتبر على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ و ٩١ من قانون التجارة البحرى جزءا متما لعملية النقل تكون معها كلاً تسرى عليه أحكام عقد النقل البحرى ، فإن

مطالبة الوزارة الطاعنة بمقابل كسب الوقت الناتج عن اسراعها في التفريغ وهو يمثل جزءا من الأجر يقتطع منه نظير المنفعة التي عادت على السفينة من تفريغها في مدة تقل عن المدة المحددة أصلا ، وكانت مشارطة ايجار السفينة قد تضمنت أيضا نصوصا صريحة لتنظيم عملية التفريغ ومواعيدها ومقابل التأخير ومكافأة السرعة ، وهو من نصوص مشارطة الايجار التي شملتها الاحالة الواردة في سند الشحن ، فان المطالبة المتفرعة عن التفريغ طبقا لهذا النص تكون من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدوى لرفعها قبل عرض النزاع على التحكيم ، لم يخالف القانون إذ أن الوزارة لا تعتبر من الغير بل إنها بوصفها مرسله إليها طرف ذو شأن في سند الشحن بما حواه من نصوص وردت به أو اندججت فيه نتيجة الإحالة إليها .

٣ — إذا لم ينص في مشارطة التحكيم على تفويض المحكمين بالصلح فانهم يكونون محكمين بالقضاء ، ومن ثم فلا حاجة لما تتطلبه المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات من ذكر المحكمين بأسمائهم في مشارطة التحكيم . لأن هذا البيان لا يكون واجبا إلا حيث يكون المحكمون مفوضين بالصلح .

٤ — الإحالة الواردة في سند الشحن إلى الشروط الواردة في مشارطة ايجار السفينة إنما تكون فيما لم يرد بشأنه نص خاص بسند الشحن ، وإذا كان شرط التحكيم الوارد بمشارطة ايجار السفينة قد نص على أن يكون عرض النزاع على هيئة التحكيم بنيويورك وكان شرط التحكيم الذي أحال إليه سند الشحن في البند العاشر قد نص على أن يكون مقر التحكيم في لندن ، فان هذا الشرط هو الذي يجب إعماله دون الشرط الوارد في مشارطة ايجار السفينة .

٥ — قيام القوة القاهرة لا يكون من شأنه إهدار شرط التحكيم المتفق عليه وإنما كل ما يترتب عليه هو وقف سريان الميعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم إن كان له ميعاد محدد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن وزارة التموين رفعت على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٣٢٤ سنة ٥٧ تجارى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة الحكم بالزامها بدفع مبلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وسبعة وثلاثين جنيتها وخمسمائة وإثنى عشر مليا والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد قائلة فى تبيان دعواها إنها استوردت كمية من الدقيق وتم شحنها على الباخرة "ترانسبورتر" التى يمثل ملاكها الشركة المطعون ضدها وقد قام بنك التسليف باستلام الدقيق نيابة عن الوزارة الطاعنة فتم التفريغ قبل الوقت المحدد له بخمسة عشر يوما وثمان عشرة ساعة وأربعين دقيقة وقد كان ذلك نتيجة الإسراع فى التفريغ وأنه بناء على مشاركة إيجار السفينة فان الوزارة تستحق مقابل ذلك تسعة آلاف وأربعمائة وسبعين دولارا بواقع ستائة دولار يوميا أى ما يعادل المبلغ المرفوعة به الدعوى دفعت الشركة المطعون ضدها الدعوى بعدم قبولها تأسيسا على أن سندی الشحن اللذين يحكان العلاقة بينهما تضمننا فى البند العاشر منهما وجوب تطبيق شرط التحكيم الوارد بمشارطة ايجار "ستروكون" مما يتعين معه عرض النزاع على التحكيم ردت الوزارة الطاعنة على ذلك الدفاع بأنها إنما تستند فى اقتضاء مقابل كسب الوقت إلى مشارطة الإيجار دون سند الشحن وأن مشارطة الإيجار هى التى نظمت عملية التفريغ وما يترتب عليها من استحقاق مقابل كسب الوقت وأنه وإن كان الأصل أن آثار العقد لا تنصرف إلا إلى عاقيه إلا أنه يسوغ للعاقدين الاتفاق على إنشاء حق للغير طبقا لنص المادة ١٥٤ من القانون المدنى وقالت الوزارة عن شرط التحكيم الوارد بمشارطة الإيجار إنه لا ينطبق إلا على المنازعات التى تنشأ بين ملاك السفينة ومستأجريها فلا ينصرف إلى المنازعة الحالية . كما أن شرط التحكيم مع التسليم بصحته وانطباقه قد استحال تنفيذه

في مدينة لندن بسبب قطع العلاقات السياسية بين مصر وإنجلترا مما يعتبر في حكم القوة القاهرة المانعة من تنفيذ شرط التحكيم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت في ١٩٥٩/٣/٢٩ بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم استأنفت الوزارة الطاعة هذا الحكم بالاستئناف ٢٧٥ لسنة ١٥ ق ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ٨ من يونيه سنة ١٩٦٠ بتأييد الحكم المستأنف طعنت الوزارة الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم أقام قضاؤه على أساس أن الشاحن في إبرامه مشارطة الإيجار مع الشركة المطعون ضدها يعتبر نائباً عن الطاعة نيابة ناقصة فينصرف إليها أثر تلك المشارطة . وعلى أن الوزارة الطاعة وقد استندت في دعواها إلى مشارطة إيجار السفينة تعتبر قابلة لما ورد بها من شروط ومن بينها شرط الإحالة إلى التحكيم . كما أن سند الشحن وقد تضمن شرط الإحالة إلى التحكيم يعتبر حجة على الوزارة الطاعة وبمثابة عقد نقل بالنسبة لها — وترى الطاعة أن ما ذهب إليه الحكم غير صحيح إذ أن الشاحن قد أبرم مشارطة الإيجار باسمه فينصرف أثرها إليه دون المرسل إليه ومن ثم فلا نيابة بينها وبين الشاحن هذا إلى أن الوزارة حين استندت في المطالبة بمقابل كسب الوقت إلى نص البند التاسع من مشارطة إيجار السفينة فقد كان ذلك على أساس أن هذا النص ينشئ لها حقاً مباشراً في مقابل كسب الوقت وليس على أساس أن هذه المشارطة تسرى عليها باعتبارها طرفاً فيها وذكرت الوزارة أنها تفيد من النص المشار إليه استناداً إلى أنه اشتراط تم بين الشاحن والناقل لمصلحتها وأنها منه في مقام الاستفادة وهذا الاشتراط يعتبر عقداً منبهت الصلة عن مشارطة الإيجار، تلك المشارطة التي تبقى سارية بين طرفيها وهما الشاحن والناقل وفي أعمال أثرها على الوزارة الطاعة فيما تضمنته هذه المشارطة من شرط التحكيم خروج على نسبية أثر العقود ولا يغير من هذا النظر النص في سند الشحن على إدماج شروط عقد النقل ومنها شرط

الإحالة إلى التحكيم في هذا السند إذ أن شرط الإحالة إلى التحكيم سواء ورد في مشاركة إيجار السفينة أو في سند الشحن مقصور على تسوية النزاع الناشئ عن عقد النقل ولا يشمل النزاع موضوع هذه الدعوى لأنه ليس ناشئاً عن عقد النقل إذ أن عملية التفريغ تعتبر مستقلة عن مشاركة الإيجار وسند الشحن — وأضافت الطاعنة بأنه لا وجه للاحتجاج عليها بالمادة ١٠١ من قانون التجارة البحرية تأسيساً على أن سند الشحن يعتبر حجة على كل من اكتسب بأية صفة كانت مصلحة تتعلق بواقعة الشحن ولو لم يكن طرفاً فيه وأن الوزارة تحتاج ترتيباً على ذلك بما جاء في سند الشحن من الإحالة إلى شرط التحكيم — لا وجه للاحتجاج بذلك لأن حجة سند الشحن بالنسبة للمرسل إليه مقصورة على واقعة الشحن وما يتصل بها من بيانات عن البضاعة والأجرة والتأمين دون باقي شروط العقد التي تتعلق بمسئولية طرفيه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأعمال شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار وسند الشحن فإنه يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٩٩ من قانون التجارة البحرية توجب ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن كما أن المادة ١٠٠ من هذا القانون توجب أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية موقع عليها من كل من الشاحن والربان وخصت المرسل إليه بإحدى هذه النسخ ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون معتمداً بين جميع المالكين وهم من عبر عنهم في النص الفرنسي لهذه المادة : *Les parties intéressées au chargement*. أى الأطراف ذو الشأن في الشحن ولما كان الربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها — يفيد أن قانون التجارة البحرية يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل . ومركز الشاحن فإنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به — ولما كان سند الشحن قد تضمن في البند العاشر إحالة صريحة إلى شرط التحكيم الوارد بمشارطة إيجار ستروكون — فإن مؤدى هذه الإحالة أن يلتزم المرسل إليه وهو طرف ذو شأن

في هذا السند — بهذا الشرط — وذلك باعتباره جزءا من سند الشحن بعد أن نص في هذا السند على وجوب تطبيقه أما ما تقوله الطاعنة من أن مقابل كسب الوقت قد اشترط لمصلحتها بمشارطة إيجار السفينة بوصفها من الغير فتستفيد منه على هذا الأساس ولا تحتاج بباقي شروط سند الشحن ومنها شرط التحكيم — هذا القول غير سديد طالما أن التكييف الصحيح على النحو المتقدم ذكره والذي جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن الطاعنة لا تعتبر من الغير بل إنها بوصفها مرسلة إليها طرف ذو شأن في سند الشحن بما حواه من نصوص وردت به أو اندججت فيه نتيجة الإحالة إليها وإذ جاء شرط التحكيم الذي أحال إليه البند العاشر من سند الشحن عاما شاملا لجميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ عقد النقل وكانت عملية تفريغ حمولة السفينة تعتبر على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ و ٩١ من قانون التجارة البحرية جزءا متما لعملية النقل تكون معها كلا تسرى عليه أحكام عقد النقل البحري — وكانت الطاعنة تطالب بمقابل كسب الوقت الناتج عن اسراعها في التفريغ وهو يمثل جزءا من الأجر يقطع منه نظير المنفعة التي عادت على السفينة من تفريغها في مدة تقل عن المدة المحددة أصلا وكانت مشارطة إيجار السفينة قد تضمنت أيضا نصا صريحا هو نص المادة التاسعة منها — لتنظيم عملية التفريغ ومواعيدها ومقابل التأخير ومكافأة السرعة وكان هذا النص من بين نصوص مشارطة الإيجار التي شملتها الإحالة الواردة في سند الشحن فإن المطالبة المتفرعة عن التفريغ طبقا لهذا النص تكون من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم — ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على التحكيم لم يخالف القانون — أما ما ورد بسبب الطعن من أن الحكم المطعون فيه اعتبر الشاحن نائبا نيابة ناقصة عن الطاعنة في إبرام مشارطة الإيجار فانه نعى وارد على غير محل لأن الحكم المطعون فيه لم يستند فيما استند إليه إلى قيام النيابة الناقصة بين الشاحن والمرسل إليه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه أعمل شرط التحكيم الوارد بمشارطة إيجار السفينة وبالبند العاشر من سند الشحن مع أن هذا الشرط وقع باطلا لمخالفة نص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من معاهدة بروكسل الواجبة التطبيق لأن المحكمين وقد فوضوا في شرط

التحكيم بالصلمح يعفون من التقيد بقواعد القانون وبالتالي بأحكام المعاهدة مع أنها تتعلق بالنظام العام — كما أن شرط التحكيم مع تفويض المحكمين بالصلمح باطل أيضا بالتطبيق لنص المادتين ٨٢٣ و ٨٢٤ من قانون المرافعات وذلك لعدم ذكر أسماء المحكمين في مشاركة التحكيم ولعدم النص فيها على أن عددهم يجب أن يكون و٢ا .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن نص شرط التحكيم الوارد بمشارطة ايجار ستروكون والذي أقال إليه سند الشحن نص بأن كل نزاع ينشأ من وقت لآخر عن هذا العقد — اذا لم يتفق الطرفان — عند قيامه — على احواله إلى محكم واحد يحال إلى التحكيم النهائي من محكمين اثنين من رجال الأعمال في مدينة لندن يكونان عضوين في (البلطيق) ومن المختصين في المسائل البحرية أوفى تجارة الحبوب على أن يعين كل طرف واحدا منهما ولهذين المحكمين حق تعيين حكم مرجح — ويبين من هذا الشرط أنه لم يتضمن تفويض المحكمين بالصلمح وما دام الأمر كذلك فإنهم يكونون محكمين بالقضاء — وبالتالي يكون ما ادعته الطاعنة من مخالفة الشرط للمادة الثامنة من معاهدة بروكسل لأنه يتضمن تفويض المحكمين بالصلمح منهار الأساس . ومتى ثبت أن شرط التحكيم المذكور لا يتضمن تفويض المحكمين بالصلمح فإن المتعاقدين يكونان في حل من اتباع ما تستلزمه المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات من ذكر المحكمين بأسمائهم في المشاركة لأن هذا البيان لا يكون واجبا إلا حيث يكون المحكمون مفوضين بالصلمح ولما كان ما تقدم، وكان شرط التحكيم كما يبين من نصه السالف بيانه قد أوجب أن يكون عدد المحكمين و٢ا فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون فيما أوجبه من ضرورة عرض النزاع على التحكيم رغم تمسك الطاعنة بأنه مع افتراض صحة شرط التحكيم فإن قطع العلاقات السياسية بين مصر وانجلترا في سنة ١٩٥٦ والذي استمر حتى بعد رفع الدعوى يعتبر قوة قاهرة تعفى الوزارة من الالتجاء إلى التحكيم وتجعل دعواها أمام القضاء مقبولة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على ما تمسكت به الطاعنة من قيام قوة القاهرة على النحو المبين بسبب الطعن بأن "شرط التحكيم الوارد بمشارطة ايجار السفينة قد نص على أن يكون عرض النزاع على هيئة التحكيم بنيويورك ولم تدع الطاعنة بأن عقبة ما قامت في سبيل عرض النزاع على التحكيم في ذلك المقرر". ولما كان شرط التحكيم الذي أحال إليه سند الشحن في البند العاشر منه قد نص على أن يكون مقر التحكيم في لندن فإن هذا الشرط هو الذي يجب إعماله دون الشرط الوارد في مشارطة ايجار السفينة لأن الاحالة الواردة في سند الشحن إلى الشروط الواردة في تلك المشارطة إنما تكون فيما لم يرد بشأنه نص خاص بسند الشحن ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ حين اعتد بشرط التحكيم الوارد بمشارطة الايجار دون الشرط الوارد بسند الشحن إلا أن هذا الخطأ غير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ذلك أن قيام القوة القاهرة لا يكون من شأنه إهدار شرط التحكيم المتفق عليه وإنما كل ما يترتب عليه هو وقف سريان الميعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم إن كان له ميعاد محدد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١٢٤)

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ القضائية: (١)

(أ) نقل . ” نقل بحرى ” . ” سند الشحن ” . ” أطرافه ” . تحكيم .

قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . تكافؤ
مركزه ومركز اشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط
الأخير به . الاحالة فى سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد فى مشاركة الايجار . مقتضاها
التزام المرسل إليه بشرط التحكيم لعله به من سند الشحن المرسل إليه وعدم جواز رفع
دعواه مباشرة إلى المحاكم قبل الالتجاء إلى التحكيم .

(ب) نقل . ” نقل بحرى ” . ” سند الشحن ” . ” أطرافه ” . غير .
تحكيم .

اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط
التحكيم . شمول شرط التحكيم لجميع المنازعات الناشئة عن عقد النقل . عملية تفريغ
السفينة . جزء متمم لعملية النقل . المطالبة بمقابل كسب الوقت الناتج عن الاسراع فى
التفريغ من المنازعات التى ينصرف إليها شرط التحكيم . وجوب عرض النزاع على التحكيم
قبل الالتجاء إلى المحاكم .

(١) قض ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ فى الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٦ ص ٢٢٠ .
وقد تضمنت الأحكام الصادرة بمجلسى ١٧ و ٢٤/٦/١٩٦٥ فى الطعون أرقام ١٦٤ و ٢٧٣ و ٢٩٧
و ٢٩٨ و ٤٠٢ و ٤٠٥ لسنة ٣٠ ق و ٣٦٥ و ٣٦٦ لسنة ٣١ ق ذات المبادئ التى تضمنها
هذا الحكم .

(ج) تحكيم . صلح .

عدم تفويض المحكمين بالصلح . اعتبارهم محكمين بالقضاء . لا حاجة لذكرهم
باسمائهم في مشاركة التحكيم .

١ — توجب المادة ٩٩ من قانون التجارة البحري ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن كما أوجبت المادة ١٠٠ من هذا القانون أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها من كل من الشاحن والربان وخصت المرسل إليه بأحدى هذه النسخ ، ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون معتمدا بين جميع المالكين وهم من عبر عنهم في النص الفرنسي لهذه المادة *Les parties intéressées au chargement* أى الأطراف ذوو الشأن في الشحن ، ومن ثم فإن الربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد أن قانون التجارة البحري يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكفا مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن سند الشحن قد أحال صراحة إلى شرط التحكيم الوارد بمشارطة إيجار ستروكون ، فإن مؤدى هذه الإحالة أن يلتزم المرسل إليه — وهو طرف ذو شأن في هذا السند — بهذا الشرط وذلك باعتباره جزءا من سند الشحن بعد أن نص في هذا السند على وجوب تطبيقه .

٢ — إذ كانت الوزارة الطاعنة لا تعتبر من الغير بل إنها بوصفها مرسله إليها طرف ذو شأن في سند الشحن بما حواه من نصوص وردت به أو اندمجت فيه نتيجة الإحالة إليها ، وكان شرط التحكيم الذى أحال إليه سند الشحن عاما شاملا لجميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ عقد النقل وكانت عملية تفريغ حمولة السفينة تعتبر على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ و ٩١ من قانون التجارة البحري جزءا متما لعملية النقل تكون معها كلا تسرى عليه أحكام عقد النقل البحري فإن مطالبة الوزارة الطاعنة بمقابل كسب الوقت الناتج عن إسراعها في التفريغ وهو يمثل جزءا من الأجر يقطع منه نظير المنفعة التى عادت على السفينة من تفريغها

في مدة تقل عن المدة المحددة أصلا ، وكانت مشاركة إيجار السفينة قد تضمنت أيضا نصا صريحا — هو نص المادة التاسعة منها — لتنظيم عملية التفريغ ومواعيدها ومقابل التأخير ومكافأة السرعة ، وهو من نصوص مشاركة الإيجار التي شملتها الإحالة الواردة في سند الشحن ، فان المطالبة المتفرعة عن التفريغ طبقا لهذا النص تكون من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على التحكيم ، لم يخالف القانون .

٣ — إذا لم ينص في مشاركة التحكيم على تفويض المحكمين بالصلح فلازم يكونون محكمين بالقضاء ، ومن ثم فلا حاجة لما تتطلبه المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات من ذكر المحكمين بأسمائهم في مشاركة التحكيم لأن هذا البيان لا يكون واجبا إلا حيث يكون المحكمون مفوضون بالصلح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الوزارة الطاعنة رفعت على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٣٢٦ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة الحكم بالزامها بدفع مبلغ ألفين وستمائة وأربعة وثمانين جنيها وسبعمائة وستة مليات والمصاريف قائلة في تبيان دعواها إنها استوردت كمية من الدقيق على البأخرة "جيا كوموفاسيو" التي تمثلها المطعون ضدها وقد قام بنك التسليف باستلام الدقيق نيابة عن الطاعنة فتم التفريغ قبل الوقت المحدد له بمدة قدرها خمسة عشر يوما وخمس ساعات وست وثلاثون دقيقة وذلك نتيجة الإسراع في تفريغ حمولة السفينة ، وأنه بناء على مشاركة إيجار السفينة تستحق الوزارة الطاعنة مقابل كسب وقت قدره ألفان وستمائة وأربعة وثمانون جنيها وسبعمائة وستة مليات وهو

المبلغ المرفوع به الدعوى . دفعت الشركة المطعون ضدها الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة استنادا إلى أن الوزارة الطاعنة لم تكن طرفا في مشاركة الإيجار . كما دفعت بعدم قبولها تأسيسا على أن مشاركة الإيجار التي تتمسك بها الطاعنة تضمنت شرطا يوجب عرض المنازعات التي تنشأ عن تلك المشاركة على التحكيم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٤ برفض الدفيعين ثم قضت في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بإلزام الشركة المطعون ضدها بدفع مبلغ ألفين وستمائة وواحد وستين جنيها وسبعائة وستة وسبعين مليا والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذين الحكمين بالاستئناف رقم ٧٨ لسنة ١٦ ق تجارى ، ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ٥ من يونيه سنة ١٩٦١ بإلغاء الحكمين المستأنفين و بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم — طعنت الوزارة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أساس أن الشاحن فى إبرامه مشاركة الإيجار مع الشركة المطعون ضدها يعتبر نائبا عن الطاعنة نيابة ناقصة فينصرف إليها أثر تلك المشاركة — وعلى أن الوزارة وقد استندت فى دعواها إلى مشاركة إيجار السفينة تعتبر قابلة لما ورد بها من شروط ومن بينها شرط الإحالة إلى التحكيم — كما أن سند الشحن وقد تضمن شرط الإحالة إلى التحكيم يعتبر حجة على الوزارة الطاعنة وبمناوبة عقد نقل بالنسبة لها وترى الطاعنة أن ما ذهب إليه الحكم غير صحيح إذ أن الشاحن قد أبرم مشاركة الإيجار باسمه فينصرف أثرها إليه دون المرسل إليه ومن ثم فلا نيابة بينها وبين الشاحن — هذا إلى أن الوزارة الطاعنة حين استندت فى المطالبة بمقابل كسب الوقت إلى نص البند التاسع من مشاركة إيجار السفينة فقد كان ذلك على أساس أن هذا النص ينشئ

لها حقا مباشرا في مقابل كسب الوقت وليس على أساس أن هذه المشاركة تسرى عليها باعتبارها طرفا فيها . وذكرت الطاعنة أنها تفيد من النص المشار إليه استنادا إلى أنه اشتراط تم بين الشاحن والناقل لمصلحتها وأنها منه في مقام الاستفادة وهذا الاشتراط يعتبر عقدا منبت انصلة عن مشاركة الإيجار تلك المشاركة التي تبقى سارية بين طرفيها وهي الشاحن والناقل وفي أعمال أثرها على الوزارة الطاعنة فيما تضمنته من شرط التحكيم خروج على نسبية أثر العقد . ولا يغير من هذا النظر أن أدمجت شروط عقد النقل ومنها شرط الإحالة إلى التحكيم في سند الشحن وصارت جزءا منه — إذ أن شرط التحكيم سواء ورد في مشاركة إيجار السفينة أو في سند الشحن مقصور على تسوية النزاع الناشئ عن عقد النقل ولا يشمل النزاع موضوع هذه الدعوى لأنه ليس ناشئا عن عقد النقل ذلك أن عملية التفريغ تعتبر مستقلة عن عقد النقل — وأضافت الطاعنة بأنه لا وجه للاحتجاج عليها بالمادة ١٠١ من قانون التجارة البحري تأسيسا على أن سند الشحن يعتبر حجة على كل من اكتسب بأية صفة كانت مصلحة تتعلق بواقعة الشحن ولو لم يكن طرفا فيه وأن الوزارة تحتاج ترتيبا على ذلك بما جاء في سند الشحن من الإحالة إلى شرط التحكيم — لا وجه للاحتجاج بذلك لأن حجية سند الشحن بالنسبة للمرسل إليه مقصورة على واقعة الشحن وما يتصل بها من بيانات عن البضاعة والأجرة والتأمين دون باقي شروط العقد التي تتعلق بمسئولية طرفيه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأعمال شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار وسند الشحن فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٩٩ من قانون التجارة البحري توجب ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن — كما أن المادة ١٠٠ من هذا القانون توجب أن يكون سند الشحن من أربع نسخ أصلية موقع عليها من كل من الشاحن والربان وخصمت المرسل إليه بأحدى هذه النسخ ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون معتمدا بين جميع المالكين وهم من عبر عنهم في النص الفرنسي لهذه المادة Les parties intéressées au chargement أي الأطراف

ذوو الشأن في الشحن — ولما كان الربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد أن قانون التجارة البحري يجعل من المرسل إليه طرفاً، إذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن فإنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به — ولما كان سند الشحن قد تضمن في البند العاشر منه إحالة صريحة إلى شرط التحكيم الوارد بمشارطة إيجار منتر وكون فإن مؤدى هذه الإحالة أن يلتزم المرسل إليه — وهو طرف ذو شأن في هذا السند بهذا الشرط وذلك باعتباره جزءاً من سند الشحن بعد أن نص في هذا السند على وجوب تطبيقه. أما ما تقوله الطاعة من أن مقابل كسب الوقت قد اشترط لمصلحتها بمشارطة إيجار السفينة بوصفها من الغير فتستفيد منه على هذا الأساس ولا يحتاج بباقي شروط سند الشحن ومنها شرط التحكيم — هذا القول غير صحيح في القانون طالما أن التكييف الصحيح على النحو المتقدم ذكره والذي جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن الطاعة لا تعتبر من الغير بل إنها بوصفها رسالة إليها طرف ذو شأن في سند الشحن بما حواه من نصوص وردت به أو اندججت فيه نتيجة الإحالة إليها وإذا جاء شرط التحكيم الذي أحال إليه البند العاشر من سند الشحن عاماً شاملاً لجميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ عقد النقل وكانت عملية تفريغ حمولة السفينة تعتبر على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ و ٩١ من قانون التجارة البحري جزءاً متمماً لعملية النقل تكون معها كلاً تسرى عليه أحكام عقد النقل البحري — وكانت الطاعة تطالب بمقابل كسب الوقت الناتج عن إسراعها في التفريغ وهو يمثل جزءاً من الأجر يقطع منه نظير المنفعة التي عادت على السفينة من تفريغها في مدة تقل عن المدة المحددة أصلاً — لما كان ذلك، وكانت مشارطة إيجار السفينة قد تضمنت أيضاً نصاً صريحاً هو نص البند التاسع منها لتنظيم عملية التفريغ ومواعيدها ومقابل التأخير ومكافأة السرعة وكان هذا النص من بين نصوص مشارطة الإيجار التي شملتها الإحالة الواردة في سند الشحن فإن المطالبة المتفرعة عن التفريغ طبقاً لهذا النص تكون من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم — ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لاشتراط عرض النزاع على التحكيم لم يخالف القانون أياً كان وجه الرأي في الأساس الأخير

الذى استند إليه من اعتبار الشاحن نائباً عن المرسل إليه إذ باقتراض خطأ الحكم في ذلك الأساس فإن النعى به يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه أعمل شرط التحكيم الوارد بمشارطة إيجار السفينة وبالبند العاشر من سند الشحن مع أن هذا الشرط وقع باطلاً لمخالفة نص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من معاهدة بروكسل الواجبة التطبيق لأن المحكمين وقد فوضوا في شرط التحكيم بالصلح يعفون من التقيد بقواعد القانون وبالتالي بأحكام المعاهدة مع أنها تتعلق بالنظام العام — كما أن شرط التحكيم مع تفويض المحكمين بالصلح باطل أيضاً بالتطبيق لنص المادتين ٨٢٣ و ٨٢٤ من قانون المرافعات وذلك لعدم ذكر أسماء المحكمين في مشارطة التحكيم ولعدم النص فيها على أن عددهم يجب أن يكون وتراً .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن شرط التحكيم الوارد بمشارطة إيجار ستروكون الذى أحال إليه سند الشحن نص على أن كل نزاع ينشأ من وقت لآخر عن هذا للعقد — إذا لم يتفق الطرفان — عند قيامه — على إحالته الى محكم واحد يحال إلى التحكيم النهائى من محكمين اثنين من رجال الأعمال في مدينة لندن يكونان عضوين في البلطيق ومن المختصين في المسائل البحرية أوفى تجارة الحبوب على أن يعين كل طرف واحد منهما ولهذين المحكمين حق تعيين حكم مرجح — وبين من هذا الشرط أنه لم يتضمن تفويض المحكمين بالصلح وما دام الأمر كذلك فلأنهم يكونون محكمين بالقضاء وبالتالي يكون ما ادعته الطاعنة من مخالفة الشرط للمادة الثامنة من معاهدة بروكسل لأنه يتضمن تفويض المحكمين بالصلح منهار الأساس ومتى ثبت أن شرط التحكيم المذكور لا يتضمن تفويض المحكمين بالصلح فإن المتعاقدين يكونان في حل من اتباع ما تستلزمه المادة ٨٢٤ من قانون المرافعات من ذكر المحكمين بأسمائهم في المشارطة لأن هذا البيان لا يكون واجباً إلا حيث يكون المحكمون مفوضين بالصلح — ولما كان ما تقدم، وكان شرط التحكيم كما يبين من نصه السالف بيانه قد أوجب أن يكون عدد المحكمين وتراً — فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكى محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هدى ،
وصبرى أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكى ، ومحمود عباس العمراوى .

(١٢٥)

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ”الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية“ .

مكاتب الشراء التى تنشئها الشركات الأجنبية فى مصر . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية .
تقدير أرباحها تقديراً حكماً .

مكاتب الشراء التى تنشئها الشركات الأجنبية فى مصر تخضع للضريبة على الأرباح
التجارية ، حكمها فى ذلك حكم بيوت التصدير بالعمولة ، وتقدر الأرباح التى
يمكن أن تنشأ عن نشاطها تقديراً حكماً . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن شركة
أرامكو فيما وراء البحار أنشأت فرعاً لها فى مصر يتولى شراء البضائع وتوريد العمال
وغير ذلك من الخدمات اللازمة لشركتى الزيوت العربية وخطوط البترول السعودية
وأخضعت مصلحة الضرائب هذه العمليات للضريبة على الأرباح التجارية
وقدرت أرباحها تقديراً حكماً كما لو كان القائم بها بيتاً من بيوت التصدير التى
تعمل لحسابها وأقر الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه لا يكون قد خالف
القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٧٠٥ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى

القاهرة ضد شركة أرامكو فيا وراء البحار بالطعن في قرار لجنة طعون ضرائب القاهرة - الدائرة الثانية - الصادر بتاريخ ١١/١١/١٩٥٦ طالبة إلغاء واعتبار نشاط المنشأة التابعة لتلك الشركة والموجودة في مصر خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية واعتبار الخسائر التي ترتبت على نشاطها في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ هي ٧٤٩٥ ج و ٦٢٩ م ، ٦١٩٤ ج و ٥٠٤ م ، ٤٢٨٠ ج و ٨٧٥ م ، ٥١٦١ ج و ٦٥١ م ، ٥٤٨٦ ج و ٩٨٩ م ، ٧٥٧٤ ج و ٦٣٩ م مع إلزام المدعى عليها المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت بيانا لدعواها إن المنشأة المذكورة فرع لشركة مساهمة أجنبية مركزها الرئيسي في نيويورك ونشاطها ينحصر في تقديم خدمات لشركتي الزيوت العربية وخطوط البترول السعودية هي شراء ما يلزم هاتين الشركتين من بضائع وإرسالها إليهما في الظهران وخدمة القادمين والمسافرين من موظفيهما وتوريد العمال اللازمين لها وأن المنشأة قدمت إقراراتها بنتيجة أعمالها في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ ظهر منها أنها خالية تماما من الإيرادات وأن مصروفاتها في هذه المدة بلغت ١٢٢٦٥ ج و ٧٠٨ م ، ٦٠١٥ ج و ٣٧٩ م ، ٦٣٠٩ ج و ٤١٤ م ، ٦٤٩٣ ج و ٩٥٥ م ، ٩٣٦٣ ج و ٨٢٥ م وقدت لها المأمورية إيرادات اقتراضية تعادل ١٠٪ من قيمة مشترواتها في مصر وعشرة جنيهاً عن كل عامل كما عدلت بعض بنود مصروفاتها فأصبحت خسائرها على الترتيب هي ٧٤٩٥ ج و ٦٢٩ م ، ٦١٩٤ ج و ٥٠٤ م ، ٤٢٨٠ ج و ٨٧٥ م ، ٥١٦١ ج و ٦٥١ م ، ٥٤٨٦ ج و ٩٨٩ م ، ٧٥٧٤ ج و ٦٣٩ م ، وإذا أخطرت مصلحة الضرائب المنشأة بذلك على النموذج رقم ١٩ ضرائب واعتضت عليه وأحيل الخلاف إلى لجنة طعون ضرائب القاهرة - الدائرة الثانية - التي أصدرت قرارها في ١١/١١/١٩٥٦ باعتبار نشاط المنشأة في سنوات المحاسبة غير خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها . وردت المدعى عليها بأنها لا تحصل على عمولة أو أجر لقاء ما تبشره من عمل وأنها تقوم ببعض الخدمات لشركتي الزيوت العربية وخطوط البترول السعودية مقابل المصاريف والتنفقات فقط ولا تحقق أرباحا ، وبتاريخ ٦/٦/١٩٥٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ ١١/١١/١٩٥٦ واعتبار نشاط المنشأة المطعون ضدها خاضعا لضريبة الأرباح التجارية

والصناعية واعتبار الخسائر التي ترتبت على هذا النشاط في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ كلها خسائر بالمبالغ الآتية على التوالي ٧٤٩٧ ج و ٦٢٩ م ، ٦١٩٤ ج و ٥٠٤ م ، ٤٢٨٠ ج و ٨٧٥ م ، ٥١٦١ ج و ٦٥١ م ، ٥٤٨٦ ج و ٩٨٩ م ، ٧٥٧٤ ج و ٦٣٥ م وألزم المطعون ضدها بالمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل الأتعاب واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه بكامل أجزائه والحكم باعتماد الخسارة الثابتة باقراراتها عن سنوات النزاع مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠٤ سنة ٧٦ قضائية . وبتاريخ ١٠/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف والزام الشركة المستأنفة بمصروفات استئنافها وبمبلغ عشرين جنيها مصريا أتعابا للمحاماة . وطعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم يبد دفاعا وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها الى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوبا بالقصور من وجوه (أولها) أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لا تفرض إلا على الأرباح الحقيقية للمول مما لا يتأتى معه أن تقدر له أرباح وهمية لم تتحقق ، ومع تمسك الطاعنة بأنها لم تحقق إيرادا لأنها لا تحصل لقاء الخدمات التي تؤديها على عمولة وعدم منازعة مصلحة الضرائب فيما قررت في هذا الخصوص إلا أنها افترضت إيرادات وهمية لا وجود لها ولا دليل عليها وعدلت اقراراتها بما يساير هذا الافتراض ، وإذا أقر الحكم المطعون فيه مصلحة الضرائب فيما جرت عليه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (وثانيها) أن الأصل في الضريبة أنها تربط على الأرباح الحقيقية للمول من واقع اقراراته المؤيدة بمستندات صحيحة وبحسابات منتظمة أو بطريق التقدير في الأحوال الميينة في القانون ومنها عدم وجود حسابات منتظمة ، ورغم أن حسابات الطاعنة أمينة ومنتظمة ومؤيدة بالمستندات ولم يكن هناك ما يدعوا للتقدير الجزافي وهو ما كان يتعين معه الاعتداد بأرباحها الحقيقية والأخذ بها فإن مصلحة

الضرائب لحأت إلى التقدير الجزافي وافترضت للطاعنة إيرادات وهمية وأقرها الحكم المطعون فيه بحجة أن حقها في تصحيح اقرارات الممول أو تعديلها "ليس مقصورا على اجراء تصحيحات على الاقرارات وهي عملية حسابية بحتة وإنما يتعداه أيضا إلى إدخال تعديلات عليها بادراج ايراد اغفلت الاقرارات ادراجه أو استبعاد مصروف ورد فيها ورده إلى اجمالي الربح" في حين أن حق المصلحة في تصحيح الاقرار أو تعديله طبقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قاصر على الأخطاء الظاهرة وبما يتفق والوثائق والمستندات المرفقة معه ولا يتعداه الى تقدير ايرادات وهمية لاجود لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلط بين حق المصلحة في تصحيح الاقرار أو تعديله وحقها في تقدير الأرباح جزافا (وثالثها) أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأن شركة أرامكوفيا وراء البحار مستقلة عن شركتي الزيوت العربية وخطوط البترول السعودية وما يباشره مكتبها في القاهرة من أعمال إنما يقوم به لحسابه الخاص دون أجر أو عمولة وله ميزانية مستقلة عن ميزانية المركز الرئيسي الذي لم يحقق ربحا في سنوات النزاع ، ورد الحكم على هذا الدفاع بأنه "والثابت من الأوراق أن لشركة أرامكوفيا وراء البحار - وهي مشروع أجنبي مركزه الرئيسي بالخارج - مكتب بمصر يقوم عن طريق توجيه هذا المشروع بشراء البضائع من مصر وشحنها بالسفن لبعض عملائه من شركات أخرى في البلاد العربية والسعودية وبتوفير وسائل السفر والإقامة الوقتية لموظفي تلك الشركات العميلة كما يقوم بتوريد ما يلزم تلك الشركات من أيدى عاملة فانه يكون صحيحا في حساب تحديد الإيراد السنوي تقويم هذه الخدمات". وهذا الرد لا يواجه ما تمسكت به الطاعنة من دفاع جوهرى قديتغير معه وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملته ، ذلك أن مكاتب الشراء التي تنشأ الشركات الأجنبية في مصر تخضع للضريبة على الأرباح التجارية حكمها في ذلك حكم بيوت التصدير بالعمولة وتقدر الأرباح التي يمكن

أن تنشأ من نشاطها تقديرا حكيا ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن شركة أرامكوفيا وراء البحار أنشأت فرعا لها في مصر يتولى شراء البضائع وتوريد العمال وغير ذلك من الخدمات اللازمة لشركتي الزيوت العربية وخطوط البترول السعودية وأخضعت مصلحة الضرائب هذه العمليات للضريبة على الأرباح التجارية وقدرت أرباحها تقديرا حكيا كما لو كان القائم بها بيتا من بيوت التصدير التي تعمل لحسابها ، وأقر الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو أغفل الرد على دفاع الطاعنة — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
ولإبراهيم عمر هندی ، وأحمد حسن هیکل ، ومحمود عباس الصراوى .

(١٢٦)

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” التنازل
عن المنشأة “ .

التنازل عن المنشأة . مسئولية التنازل له عن الضرائب المتأخرة المستحقة على المنشأة . لا تمتد إلى
أرباح التنازل .

مسئولية التنازل له عن كل أو بعض المنشأة وفقا للسادة ٥٩ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ يقتصر نطاقها
على ما استحق من ضرائب متأخرة على المنشآت المتنازل عنها قبل التنازل ولا تمتد
إلى أرباح التنازل . وإذ كان النزاع فى الدعوى يدور حول مسئولية التنازل له
عن الضريبة المستحقة على أرباح التنازل وجرى الحكم المطعون فيه على عدم
مسئوليته عنها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى

كفر الشيخ ضد كل من أندريا خريستو يواجيد أنيس واقليم جورجى زاريس بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٢ طالبة إلغاءه وتأيد قرار مأمورية ضرائب دسوق باعتبار المدعى عليه الثانى مسئولاً بالتضامن مع المدعى عليه الأول عن الضريبة المستحقة على أرباح بيع الخبز وقدرها ٨٠٠ ج وقالت شرحاً لدعواها إن المدعى عليه الأول وحده أخطر المأمورية فى ١٩٥٤/٦/٢٠ ببيع الخبز للمدعى عليه الثانى ولم يقيم الأخير بهذا الإخطار وأخطرتهم المأمورية بالنموذجين رقمى ١٨ و ١٩ ضرائب بالضريبة المستحقة عن التنازل باعتبار المدعى عليه الثانى مسئولاً عنها بالتضامن مع المدعى عليه الأول وإذ هولت اللجنة فى قضائها على أن علم المصلحة بالتنازل يتحقق بالإخطار الموجه لها من المدعى عليه الأول وحده ، فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها السابقة . وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت الطاعنة المصروفات ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه وتأيد قرار المأمورية وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٠ سنة ٩ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٦٠/٣/١٧ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام مصلحة الضرائب المستأنفة المصروفات ونحو مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الثانى رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الأول ولم يبد دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم مسئولية المطعون عليه الثانى — المتنازل له — عن الضريبة على الأرباح الناشئة عن بيع المنشأة استناداً إلى أن الأرباح الرأسمالية يسأل عنها البائع دون المشتري لأنها لا تتحقق إلا عند دخول الثمن فى مال البائع وهو لا يكون إلا بعد انعقاد البيع بينما لا يلزم القانون المشتري إلا بالضرائب المستحقة قبل البيع ، وهذا من الحكم

خطأ ومخالفة للقانون لأن الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تخضع للضريبة الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة عن جميع العمليات التي تباشرها سواء اتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة التنازل عن أى عنصر من عناصر أصولها أثناء قيامها أو عند انتهاء عملها ، ومؤدى المادتين ٥٨ و ٥٩ من هذا القانون أنه في حالة وقف المنشأة أو التنازل عنها تستحق الضريبة على الأرباح التي حتمتها حتى تاريخ وقوفها أو التنازل عنها بما في ذلك الربح الناتج عن بيعها أو بيع بعض أصولها لأنه مما يدخل في مجموع العمليات التي باشرتها وقد تحقق بسبب التنازل وعند حصوله لا بعده ويتعين مساءلة المتنازل له عنه ، وإذ لم يخطر المطعون عليه الثانى المصلحة بالتنازل فانه يكون مسئولاً بالتضامن مع المطعون عليه الأول عن الضريبة المستحقة عن الأرباح الناتجة عن هذا التنازل .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن التنازل عن كل أو بعض المنشأة وفقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ (يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة) ” ويجب على المتنازل والمتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوما من تاريخ حصوله ويكون كل من المتنازل والمتنازل له مسئولاً بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل “ ” ويكون للمتنازل له أن يطلب من مصلحة الضرائب أن تخطره ببيان عن الضرائب المستحقة لها على المنشآت المتنازل عنها “ ” وعلى مصلحة الضرائب أن توافيه بالبيان المذكور في مدى ستين يوما من تاريخ الطلب ويكون التضامن المنصوص عليه في هذه المادة قاصرا على المبالغ الواردة في هذا البيان وذلك بغير مساس بحق المصلحة قبل المتنازل فإذا لم تخطر المصلحة المتنازل له في مدى المدة المذكورة بالمستحق لها برئت ذمة المتنازل له من كل مسئولية “ ومن دلالة الحال في هذه النصوص ومن الأعمال التحضيرية للقانون يبين أن مسئولية المتنازل له يقتصر نطاقها على ما استحق من ضرائب متأخرة على المنشآت المتنازل عنها قبل التنازل ولا تمتد إلى أرباح التنازل ، وإذ كان النزاع في الدعوى يدور حول مسئولية المتنازل له عن الضريبة المستحقة على أرباح التنازل وجرى الحكم المطعون فيه على عدم مسئوليته عنها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد

(١٢٧)

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض ” المصلحة في الطعن ” .

ويجب توافر المصلحة في الطعن وقت رفعه . زوالها بعد ذلك لا أثر له .

(ب) حجز . ” حجز إداري ” . ” وقف إجراءات البيع ” . ” قضاء مستعجل ” .
” الإشكال في التنفيذ ” . تنفيذ .

وقف إجراءات البيع الإداري لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كافي إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضي في إجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ، ما لم يتم انتزاع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزائن الجهة الحاجزة . للمحكمة مع ذلك أن تقضي بوقف إجراءات البيع إذا كان في أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولو لم يحصل إيداع .

١ — يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن أن تكون قائمة وقت رفعه فلا يحول دون قبوله زوالها بعد ذلك . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعنة بالمصروفات وأتعاب المحاماة فإن هذا القضاء يكون ضاراً به ولها مصلحة في دفعه بالطعن فيه بطريق النقض .

٢ — يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري — وهي كما أفصحنا المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها في الحجز الإداري — بالمادتين ٤٨٠ و ٥٣٧ من قانون المرافعات — أن المشرع

رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإدارى مترتبا على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال فى إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد ، فاشتراط لوقف هذه الإجراءات — فى حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها — أن يقوم المنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة المحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تمضى فى إجراءات المحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار الفصل فى هذه المنازعة، ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقا للقانون العام بما فى ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع إذا وجدت فى أسباب المنازعة ما يبرره إذ الخطاب فى المادة ٢٧ سالف الذكر بعدم وقف إجراءات المحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع ، موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم كما أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام المحاكم فى حالة عدم الإيداع أو تقييد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة فى هذه الحالة فإذا أدرك حكم القاضى بوقف البيع بالإجراءات قبل تمام البيع امتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه فى ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٦ أوقعت مصلحة الأموال المقررة حجزا عقاريا إداريا على ١ ف و ٢٠ ط و ٥ س مملوكة لورثة حبيب كامل تويج وفاء لمبلغ ٣٥٤ ج و ٣٥٥ م قيمة الرسوم المستحقة عليهم لتلك المصلحة عن تدخين ورش أشجار حديقته فى السنوات من سنة ١٩٤٨ حتى ١٩٥٣ وحدد للبيع يوم ٢٠/١٠/١٩٥٨ وفى ١٨ و ١٩/١٠/١٩٥٨ أقام المطعون عليه وهو أحد الورثة المحجوز عليهم دعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية قيدت بجدولها برقم ٨٨٥ سنة ١٩٥٨ طلب فيها الحكم بإبراء ذمته من الدين المحجوز من أجله — كما طلب بطريق التيمية — الحكم بصفة مستعجلة بوقف إجراءات البيع حتى يتم الفصل

في الطلب الموضوعي وأسس دعواه على أن حق المصلحة في المطالبة بالرسوم المستحقة لها حتى سنة ١٩٥٢ قد سقط بالتقادم طبقا لنص المادة ٣٧٧ من التقنين المدني - وأنها اقتضت أكثر من الرسوم المستحقة لها عن سنة ١٩٥٣ وقدرها ١٢ ج و ٣٤٧ م وطلبت مصلحة الأموال المقررة المدعى عليها رفض الدعوى لعدم إيداع المطعون عليه المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجز إعمالا لنص المادتين ٢٧ و ٧٢ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ وفي ١٥/١١/١٩٥٩ قضت المحكمة المذكورة بصفة مستعجلة بوقف بيع العقار المحجوز والمحدد ليومه ٢٠/١٠/١٩٥٨ حتى يفصل نهائيا في النزاع الموضوعي - استأنفت مصلحة الأموال المقررة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٢ سنة ١١ ق استئناف المنصورة - طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض دعوى المطعون عليه - وبتاريخ ٦/٤/١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة "الطاعة" بالمصروفات وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ضمنها طلب نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن تأسيسا على أنه قام بعد رفع الطعن بإيداع المبلغ المحجوز من أجله وأن الجهة الحاجزة قد أوقفت التنفيذ نتيجة لهذا الإيداع وبذلك تنتفى مصلحتها في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن أن تكون قائمة وقت رفعه فلا يحول دون قبوله زوالها بعد ذلك . هذا إلى أنه وقد قضى الحكم المطعون فيه بالزام الطاعة بالمصروفات وأتعاب المحاماة فإن هذا القضاء يكون ضارا بها ولها مصلحة في دفعه بالطعن فيه بطريق النقض ومن ثم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن هذا الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه بنى على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف اجراءات البيع — دون أن يقوم المطعون عليه بإيداع المبلغ المحجوز من أجله قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن المادة ٧٢ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ — قد نصت على سريان أحكام المادة السابعة والعشرين منه على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وقد أوجبت هذه المادة الأخيرة على من ينازع في حجز إداري توقعه الإدارة إن هو أراد أن توقف الإدارة أو القضاء إجراءات التنفيذ المتخذة قبله أن يقوم بإيداع المبلغ المحجوز من أجله ويخصصه لدين الجهة الحاجزة قبل رفع منازعته التي يتعين عليه أن يرفعها خلال ثمانية أيام من الإيداع وقبل اليوم المحدد للبيع بثلاثة أيام على الأقل . وترى المصلحة الطاعنة أن حكم هذه المادة عام يشمل جميع المنازعات مهما كان سببها وسواء كانت موضوعية أو مستعجلة وأيا كان رافعها وسواء أكان المحجوز عليه أو الغير — ولا وجه لتخصيص حكمها بالمنازعات التي تنظر على وجه السرعة دون المنازعات المستعجلة كما ذهب إلى ذلك خطأ الحكم المطعون فيه لأنه مهما قيل في استقلال الطلب المستعجل واختلاف طبيعته عن الطلب الموضوعي في الدعوى واختلاف سلطة القاضي في الفصل فيه تبعا لذلك فإنه لا يمكن تجريد الطلب المستعجل من التبعية للطلب الموضوعي — وتضيف الطاعنة أنه مهما كان مبلغ الصحة في النظر الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه فإن المنازعة التي كانت معروضة عليه قد توافرت فيها صفة إحدى المنازعات التي ذكرتها المادة ٢٧ واستوجبت فيها الإيداع للقضاء بوقف البيع إذ هي في شقها الموضوعي منازعة في أصل المطلوبات لأن المطعون عليه أقامها على أساس الادعاء بعدم استحقاق الرسوم المحجوز من أجلها ومن ثم فقد كان واجبا على الحكم أن يرفض وقف البيع الذي طلب فيها بطريق التبعية طالما لم يقدم المطعون عليه بالإيداع الذي استوجبه المادة ٢٧ سالفة الذكر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بوقف البيع فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والتي تقضى المادة ٧٢ بسريان حكمها على المنازعات القضائية الخاصة

بيع العقار وإن نصت على أنه — لاتوقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق بأصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو بالاسترداد ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز — إلا أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام المحاكم في حالة عدم قيام المنازع بالإيداع أو تقييد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن المادة ٢٧ حددت ما يتخذ في حالة وجود منازعات قضائية وهي مادة مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها في الحجز الإدارية والاحالة إلى قانون المرافعات في هذا الصدد تنصرف إلى مواده الخاصة بإشكالات التنفيذ وسائر المنازعات المتعلقة به وبدعوى الاسترداد . والمادة ٤٨٠ تقضى بوقف التنفيذ لمجرد رفع الإشكال إلا إذا رأى المحضر المضي فيه على سبيل الاحتياط وفي هذه الحالة لا يجوز له أن يتمه قبل أن يصدر القاضي حكمه في الإشكال والمادة ٥٣٧ توجب وقف البيع إذا رفعت دعوى استرداد الأشياء المحجوزة — والذي يبين من مقارنة المادة ٢٧ آنفة الذكر بالمادتين المذكورتين أن المشرع تقديرا منه للسرعة والضمان الواجب توافرها في الحجز الإدارية رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإداري مترتبا على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد فاشترط لوقف هذه الإجراءات في حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها أن يقوم المنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة للقضاء أن تمضي في إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقا للقانون العام بما في ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع إذا وجدت في أسباب المنازعة

ما يبرره ، إذ الخطاب في المادة ٢٧ بعدم وقف إجراءات المجز والبيع ما لم يحصل الإيداع موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم على ما يبين من مقارنة هذه المادة بالمواد المأخوذة هي منها على النحو السالف بيانه . فإذا أدرك حكم القاضي بوقف البيع الإجراءات قبل تمام البيع امتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها وليس في الأخذ بهذا النظر تعطيل لحكم المادة ٢٧ إذ للجهة الحاجزة أن تمضي في إجراءات البيع حتى غايته على الرغم من رفع المنازعة إلى القضاء ما دام لم يصدر حكم فيها بالوقف — وبذلك يتحقق غرض الشارع من توفير السرعة والضمان اللذين أراد توفيرهما للحجوز الإدارية وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فإنه لا يكون مخالفا للقانون أيا كان وجه الصواب في الأساس الذي استند اليه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، وصباس حلى عبد الجواد .

(١٢٨)

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(ا) وارث . ” حجية إقرارات المورث “ . اثبات . ” أحوال الاثبات بالينة “
وصية .

حجية إقرارات المورث قبل الوارث . للوارث المضار بها إثبات أنها في حقيقتها
وصية قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث بكافة طرق الاثبات .

(ب) وصية . ” القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى “ . اثبات .
” القرائن القانونية “ .

فرضا قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى : احتفاظ
المنصرف بحيازة العين المتصرف فيها - واحتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين وذلك
مدى حياته . لا يكفى انتفاع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون
ذلك مستندا إلى مركز قانونى يخوله حق الانتفاع .

(ج) وصية ” ماهيتها “ .

الوصية تبرع أضيف التملك فيه إلى ما بعد الموت . استناد الحكم في اعتبار العقد
ساترا لوصية على ما لا ينفى التجيز عن العقد . قصور . مثال .

١ - الأصل فى إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى
يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الإثبات وإذا كان القانون
قد أعفى من يضار من الورثة بهذه الإقرارات من الدليل الكتابى فى حالة ما إذا
طعنوا فيها بأنها فى حقيقتها وصية وأنه قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث

فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيها يكفي لإهدار حجية هذه الإقرارات بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الإثبات فإن هم عجزوا بقيت لهذه الإقرارات حجيتها عليهم .

٢ — مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدنى أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا بإجتماع شرطين الأول هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها والثانى احتفاظه بحقه فى الانتفاع بهذه العين على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته . ولايكفى لقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون مستندا فى هذا الانتفاع إلى مركز قانونى يخوله حقا فى هذا الانتفاع .

٣ — يشترط لاعتبار العقد ساترا لوصية أن يثبت اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موته وإذ كان استناد الحكم فى اعتبار العقد ساترا لوصية على أن المشتري ابن البائع وأنه كان يقوم بمعاونة والده فى زراعة الأرض حتى وفاته ولم يثبت اتخاذ أية إجراءات لشهر عقد البيع وليس من شأن ذلك أن يؤدى عقلا إلى ما انتهى إليه من نفى التنجيز عن العقد واعتباره ساترا لوصية فإن الحكم يكون قد شابه قصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٦ كلى الجزية . وقال فى صحيفة إتهامه بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ فى أول فبراير سنة ١٩٥٤ اشترى من والده المرحوم "على على أبو طالب" مورث الطرفين ٢٣ ط و ٥ س

أطيانا زراعية مبينة بالعقد وبصحيفة تلك الدعوى لقاء ثمن مقبوض قدره ٣٠٠ ج وأنه شرع في شهر هذا العقد أثناء حياة والده إذ تقدم إلى مصلحة الشهر العقاري بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٥ بطلب موقع عليه منهما لاستخراج كشف تحديد عن الأطيان محل النزاع إلا أن البائع له قد عاجلته منيته قبل إتمام إجراءات الشهر - وإذ امتنع ورثته من بعده عن التوقيع على العقد النهائي فقد أقام الطاعن دعواه بطلب الحكم بصحة ونفاذ ذلك العقد مع تسليم الأطيان المبيعة إليه - دفع المطعون عليهم الدعوى بأنهم لا يعلمون أن الختم الموقع به على العقد هو لمورثهم فوجهت إليهم المحكمة اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من القانون المدني فحلفوها ثم قضت بتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات القانونية أن مورث المطعون عليهم قد وقع بختمه على عقد البيع ولينفى المطعون عليهم ذلك بذات الطرق - وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين دفع المطعون عليهم بصورية عقد البيع وأنه يخفى وصية وبجلسة ١٩/١/١٩٥٨ أصدرت المحكمة حكماً بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن العقد محل النزاع صوري صورية مطلقة (كذا) لم يدفع فيه ثمن وأنه يخفى وصية على أن يكون للطاعن النفي بذات الطرق - وقد سمعت المحكمة شهود المطعون عليهم ولم يحضر الطاعن شهوداً وقال إنه يكتفى بشهوده الذين سمعتهم المحكمة في تحقيق الدفع بالجهالة - وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٨ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى وأسست قضاها على أن العقد صوري وأنه يخفى وصية ولم يدفع فيه ثمن - استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٩٧ لسنة ٧٥ وطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته - وبتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٠ حكمت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢١/١/١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في المذكرة المقدمة منها والمتضمن نقض الحكم نقضاً جزئياً لخطئه في تطبيق أحكام الوصية . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة الابتدائية قضت برفض الدعوى تأسيسا على ما قالته في حكمها من أن العقد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه صوري وأنه يستر وصية ولم يدفع فيه ثمن وكان سندها في ذلك أمرين الأول ما استخلصته من أقوال شهود المطعون عليهم من أن العقد يخفى وصية — والأمر الثاني أن الطاعن عجز عن إثبات قيامه بأداء الثمن وعن إثبات عدم صورية عقده وأضاف الحكم الابتدائي إلى ذلك أن الطاعن ابن للبائع وأنه كان يعاونه في زراعة الأرض حتى وفاته ولم يثبت أن المشتري اتخذ إجراءات شهر العقد حال حياة مورثه — وقد أخذت محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي المتقدمة الذكر وأضافت إليها أن العقد يعتبر ساترا لوصية إعمالا لحكم المادة ٩١٧ من التقنين المدني لأن أطيان النزاع لم تكن في حياة الطاعن بل كانت في حياة باقي إخوته بدليل أنه ضمن طلباته أمام المحكمة الابتدائية الحكم بتسليمها إليه — ويرى الطاعن أن أقوال شهود المطعون عليهم ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما استخلصه الحكم منها لأنها شهادة سلبية محضه اقتصر على عدم العلم بصدور العقد من المورث دون نفي صدوره منه أو إثبات أنه يخفى وصية هذا إلى أنهم شهدوا بأن الطاعن هو الذي كان يقوم بزراعة أطيان النزاع كذلك فإن ما قرره الحكم من أن الطاعن ابن للبائع وأنه لم يتخذ إجراءات شهر عقده ليس من شأنه أيضا أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من اعتبار هذا العقد مخفيا لوصية فضلا عن أن الثابت في أوراق الدعوى أن الطاعن — خلافا لما قرره الحكم — شرع في شهر عقده حال حياة مورثه أما استدلال الحكم على إخفاء العقد لوصية بعجز الطاعن عن إثبات أدائه الثمن وبعجزه عن إثبات عدم صورية العقد فانه ينطوي على قلب لأوضاع الإثبات وبالتالي على مخالفة للقانون ذلك أنه وقد صدر التصرف المطعون عليه من مورث المطعون عليهم إلى الطاعن منجزا كما يدل على ذلك ما ورد في العقد من نصوص خاصة بدفع الثمن ووضع يد المشتري على الأطيان المباعة فإن الطاعن غير مكلف بعد ذلك بإثبات قيامه بدفع الثمن أو إثبات عدم صورية التصرف الصادر إليه بل إن المطعون عليهم يقع عليهم عبء إثبات ما ادعوه من أن العقد صوري وأنه يخفى وصية ويضيف الطاعن أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق القانون باتخاذها

من طلب الطاعن بصحيفة دعواه الابتدائية الحكم له بتسليم أطيان النزاع قرينة على أن العقد ينحى وصية تطبيقاً لحكم المادة ٩١٧ مدني ذلك لأن هذه المادة لا تنطبق إلا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها ولم يتوافر أحد هذين الأمرين في التصرف الصادر إلى الطاعن .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل دفاع الطرفين وأورد مؤدى أقوال شهودهما انتهى إلى القول "ومن حيث إن المحكمة ترى أنه ثبت مما أجرتة من تحقيقات أن العقد محل هذه الدعوى هو عقد صوري وينحى وصية صادرة من المرحوم على علي أبو طالب مورث طرفي الدعوى إلى المدعى "الطاعن" ولم يدفع فيه الثمن وذلك للأسباب الآتية (١) المدعى "الطاعن" ابن المورث وكان يقوم بمعاونة والده في زراعة الأرض حتى وفاته ولم يثبت اتخاذ المدعى أية إجراءات لإشهر عقد البيع (٢) لم يثبت المدعى "الطاعن" واقعة دفعه الثمن إلى البائع واستند إلى أقوال شهود شهدوا بأنهم علموا فقط بدفعه الثمن (٣) تطمئن المحكمة إلى أقوال شهود المدعى عليهم بينما عجز المدعى عن تقديم شهود على عدم صحة العقد — ولما استأنف الطاعن هذا الحكم وتمسك في أسباب استئنافه بأن عقده عقد بيع منجز أقرت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي على ما انتهى إليه من اعتبار العقد ساتراً لوصية وقالت في حكمها المطعون فيه "وحيث إن الحكم المستأنف أصاب فيما قضى به من رفض الدعوى للأسباب التي أسس قضاءه عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة — ومن حيث إن المادة ٩١٧ من القانون المدني تنص على أنه إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقيم دليل يخالف ذلك والمستأنف طلب في صحيفة دعواه الابتدائية الحكم له بتسليم الأرض موضوع النزاع مما يقطع بأنها لم تكن في حيازته بل في حيازة باقي إخوته وإلا لما طلب الحكم بالزامهم بالتسليم مما يؤيد صحة ما قضى به الحكم المستأنف".

وحيث إن ما استند إليه الحكم في اعتبار العقد يستر وصية من أن الطاعن ابن للبائع وكان يقوم بمعاونة والده في زراعة الأرض حتى وفاته ولم يثبت اتخاذه أية إجراءات لشهر عقد البيع ذلك ليس من شأنه أن يؤدي عقلا إلى ما انتهى إليه الحكم من نفى التنجيز عن العقد واعتباره ساترا لوصية هذا إلى أن ما قرره الحكم من أن الطاعن لم يتخذ أية إجراءات لشهر عقده يخالف ما كان ثابتا أمام محكمة الموضوع من أنه تقدم للشهر العقاري بطلب موقع عليه منه ومن والده بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ أما عن أقوال شهود المطعون عليهم التي استند إليها الحكم وقال إنه يطمئن إليها فانه لما كان يبين من مراجعة هذه الأقوال في محضر التحقيق المقدمة صورته بملف الطعن أنها جاءت سليمة محضة واقتصرت على عدم علمهم بصدور العقد من المورث مع أن صدوره منه أصبح أمرا غير منقوض من المطعون عليهم بعد أن تنازلوا عن الطعن في العقد بالجهالة وقصروا طعنهم فيه على أنه يخفى وصية وكان يشترط لاعتبار العقد المطعون فيه ساترا لوصية أن يثبت اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موته وهو ما لم تناوله مطلقا شهادة شهود المطعون عليهم فان استنتاج الحكم من أقوال هؤلاء الشهود أن العقد المطعون فيه يستر وصية هو نوع من الاستحالة العقلية كذلك فان استدلال الحكم على أن العقد يستر وصية بعجز الطاعن عن إثبات واقعة دفعه الثمن إلى البائع وإثبات عدم صورية العقد الصادر إليه — هذا الاستدلال ينطوي على مخالفة لقواعد الإثبات وذلك بنقل عبئه على عاتق المتصرف إليه مع أن الأصل في إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملازمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها وإذا كان القانون قد أعفى من يضار من الورثة بهذه الإقرارات من الدليل الكتابي في حالة ما اذا طعنوا فيها بأنها في حقيقتها وصية وأنه قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيها يكفي لإهدار حجة هذه الإقرارات بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات فإذا ما عجزوا بقيت لهذه الإقرارات حجتها عليهم — وإذا كان المطعون عليهم لم يثبتوا أن العقد يخفى وصية على خلاف ما ورد فيه من نصوص خاصة بدفع الثمن ووضع يد المشتري على الأطنان المبيعة فان هذا العقد يبقى حجة عليهم بما تضمنه من نصوص دالة على التنجيز ولا يتطلب من الطاعن أن يثبت دفعه الثمن أو عدم صورية هذا العقد

إذ هو غير مكلف إلا بنفى ما يثبت خصومه — كذلك فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه أخطأ في تطبيق المادة ٩١٧ من التقنين المدني على واقعة النزاع — فإنه نعى صحيح ذلك أن المادة المذكورة تنص على أنه "إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته اعتبر المتصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يتم دليل يخالف ذلك". ومفاد هذا النص أن القرينة القانونية المنصوص عليها في هذه المادة لا تقوم إلا باجتماع شرطين الأول هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها والثاني احتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته — ولا يكفي لقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون مستندا في هذا الانتفاع إلى مركز قانوني ينحوله حقا في هذا الانتفاع — ولما كان كل ما سجله الحكم المطعون فيه في أسبابه وهو بصدد التحدث عن هذه القرينة — أن الأطيان المتصرف فيها ظلت في حيازة المطعون عليهم بعد وفاة والدهم المتصرف دون أن يثبت الحكم أن المورث احتفظ بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته فإن الحكم يكون مخطئا في استناده إلى هذه المادة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بخالفة القانون والقصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١٢٩)

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) عقد . ” العقد القابل للإبطال ” . ” الاستغلال والتواطؤ ” . أهلية .

للتصرف الصادر من ذى غفلة أو من سفاهة قبل تسجيل قرار الحجر عليه . قابليته للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . لا يشترط اجتماع الأمرين ، توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف الذى يعمد إلى التصرف فى أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

(ب) عقد . ” العقد القابل للإبطال ” . ” الاستغلال ” أهلية .
محكمة الموضوع .

تعادل ما يفيد السفيه أو ذى الغفلة من تصرفه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر مع التزاماته أو عدم تعادلها من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص انعدام التعادل بأسباب سائفة لا معقب عليه .

١ - يكفى وفقا للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدنى لإبطال التصرف الصادر من ذى غفلة أو من السفاهة قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ ، فلا يشترط اجتماع هذين الأمرين بل يكفى توافر أحدهما . والمقصود بالاستغلال هنا أن يعلم الغير بسفه شخص أو بغفلته فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة . أما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفيه أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعمد إلى التصرف فى أمواله لمن يتواطأ مع علمه ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

٢ — تقدير ما اذا كانت الفائدة التي حصل عليها السفيه أو ذو الغفلة من التصرف الذي أصدره قبل تسجيل قرار الحجر تتعادل مع التزاماته أو لا تتعادل هو، مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص انعدام هذا التعادل في التصرف الصادر إلى الطاعن من أن الثمن الذي اشترى به لا يتناسب البتة مع القيمة الحقيقية للعين المبيعة وقت التعاقد وكان هذا الاستخلاص من الحكم مستمداً من وقائع تؤدي إليه فإنه لا معقب عليه في ذلك .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام في ٧ من يناير سنة ١٩٥٧ الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٧ كلى بنى سويف ضد بكرى مرمى حسن طالبا الحكم بصحة التعاقد الحاصل بينهما بعقد البيع العرفي المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ المتضمن بيع المدعى عليه المذكور له ٤ ف و ٣ ط و ١ س المينة بالصحيفة نظير ثمن قدره ألف جنيه وتسليم هذا القدر له وقال في بيان دعواه إن المدعى عليه باعه هذا القدر وقبض من الثمن ٤٥٥ جنيها وقت تحرير العقد واشترط دفع الباقي وقدره ٥٤٥ جنيها عند توقيعه على العقد النهائي وأنه إذ كانت العين المبيعة من استحقاق البائع في وقف أحمد الصايم فقد تعهد هذا البائع في العقد باتخاذ إجراءات شهر الوقف بمصاريف من عنده وبتقديم المستندات الدالة على ملكيته للأطيان المبيعة حتى يمكن تحرير العقد النهائي وتسجيله لكنه لم يف بالتزامه مما اضطر الطاعن لرفع هذه الدعوى عليه بالطلبات السابقة . وبناريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ قام الطاعن بإيداع باقي الثمن خزانة المحكمة وأعلن البائع بصورة من محضر الإيداع . وبجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بانقطاع مير الخصومة لفقد البائع أهلية

الخصومة بسبب توقيع الحجر عليه في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ للسفه والغفلة .
وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٥٧ عجل الطاعن دعواه في مواجهة المطعون ضدها
بصفقتها قيمة على البائع فطعنت هذه في العقد بالبطلان تأسيسا على أنه صدر
من المحجور عليه أثناء قيام حالة السفه والغفلة به وأن الطاعن كان يعلم بهذه
الحالة وقت إبرام العقد وتواطأ مع المحجور عليه على إبرامه مستغلا حالته هذه،
وبتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت
المطعون ضدها بكافة طرق الإثبات أن عقد البيع المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦
صدر من محجورها نتيجة تواطئه مع المشتري واستغلال الأخير له وصرحت
للطاعن بالنفي وبعد أن سمعت المحكمة شهود المطعون ضدها تنازل الطاعن عن
سماع شهوده بحجة أن شهود الإثبات لم يثبتوا شيئا مما كلفت المطعون ضدها
بإثباته . وبتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة الابتدائية للطاعن
بطلباته فاستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة
وقيد استئنافها برقم ١٧٨ سنة ٧٦ قضائية وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠
حكمت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن
مقيمة قضاها على أن العقد باطل لأن البائع كان عند إبرامه في حالة سفه وغفلة
وكان التعاقد نتيجة استغلال وتواطؤ . طعن في هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى رفض الطعن . ولما عرض الطعن على دائرة
فحص الطعون قررت بجلسته ١٢ مايو سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة
المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن في أولها على الحكم
المطعون فيه استناده إلى وقائع لا سند لها من أوراق الدعوى وفي بيان ذلك يقول
إن الحكم استند أساسا في إثبات قيام التواطؤ والاستغلال إلى ثلاث مسائل
وصفها بأنها قرائن (الأولى) أن عقد البيع حرر ووقع عليه شهوده بمداد مغاير
للمداد الذي وقع به المحجور عليه مما استنتجت منه محكمة الاستئناف أن الطاعن
أعد العقد مقدما ثم انتهز فرصة انغماس المحجور عليه في لهوه واستوقعه عليه
(الثانية) ما قرره شاهد الإثبات حسن عبد الله والد إحدى زوجات المحجور
عليه من أن الطاعن أصر على إبرام العقد رغم تنبيه الشاهد له بأن من يريد التعاقد

معه قد حصر عليه (الثالثة) أن العقد لم يثبت وجوده رسمياً إلا في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ تاريخ إيصال الخطاب المسجل الذي أرسله الطاعن إلى البائع لمطالبته بتقديم المستندات اللازمة لتحديد العقد النهائي مما رتب عليه الحكم المطعون فيه أن العقد حرر بعد علم الطاعن بتقديم طلب الحجر من القيمة ذلك الطلب الذي قدم في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ - ويرى الطاعن أن هذه المسائل الثلاث التي جعلها الحكم عماده في القول بحصول التواطؤ والاستغلال لاسند لها من الواقع أو من أوراق الدعوى ذلك أن الواضح من أصل العقد المقدم من الطاعن بملف الطعن أن المداد الذي وقع به البائع هو بعينه المداد الذي كتبت به عبارات العقد وتوقيعات الشهود - وأنه حتى لو فرض جدلاً صحة ما ذهب إليه الحكم من أن لون المداد الذي وقع به البائع مخالف للون المداد الذي كتبت به باقي عبارات العقد فإن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم على ذلك من أن العقد أهد في زمن ومكان غير الزمن والمكان الذي حصل فيه التوقيع عليه من البائع إذ كثيراً ما يحدث أن يوقع الشخص على المحرر بقلمه الذي يكون مختلفاً في مداده عن مداد المحرر الذي يوقع عليه - أما عن أقوال الشاهد حسن عبد الله فيقول الطاعن إن الحكم أسند إلى هذا الشاهد ما يخالف الثابت في محضر التحقيق الذي أدلى فيه بشهادته فهو قد قرر أن العقد حرر بعد توقيع الحجر مما يقطع بكذبه لأن العقد قد ثبت تاريخه قطعاً قبل توقيع الحجر الذي لم يوقع إلا في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ لكن الحكم في سبيل تبرير الوصول إلى النتيجة التي أراد الوصول إليها أول أقوال الشاهد بأنه حين قرر أن العقد حرر بعد توقيع الحجر إنما قصد بذلك أن العقد حرر بعد تقديم طلب الحجر وهذا من الحكم تأويل وتخريج لأقوال الشاهد لا يمكن أن يؤدي إليهما معناها لأنها صريحة في أنه يعلم بأن الحجر وقع في سنة ١٩٥٧ ومع ذلك فقد أصر على أن العقد انعقد بعد توقيع هذا الحجر فعلاً . ويقول الطاعن عن المسألة الثالثة التي استند إليها الحكم إن ما قرره هذا الحكم من أن العقد لم يثبت قيامه رسمياً إلا في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ مخالف لما هو مؤشربه من مصلحة الشهر العقاري على عريضة دعواه الابتدائية من أن طلب الشهر قدم منه في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ مما يقطع بأن العقد كان موجوداً من قبل هذا اليوم أي من قبل تقديم طلب الحجر لأن هذا الطلب لم يقدم إلا في هذا التاريخ .

وحيث إنه يكفي وفقا للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني لإبطال التصرف الصادر من ذي غفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ ، فلا يشترط اجتماع هذين الأمرين بل يكفي توافر أحدهما ، والمقصود بالاستغلال هنا أن يعلم الغير بسفه شخص أو بغفلة فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، أما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفه أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعتمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد سجل في تقريراته أن حالة السفه والغفلة كانت قائمة بالبائع وشائعة من قبل إبرامه عقد البيع محل النزاع بمدة طويلة ودلل الحكم على ذلك بما ثبت من التحقيق الذي أجرته محكمة الأحوال الشخصية التي أوقعت الحجر من أن المحجور عليه (البائع) كان يبذر أمواله على ملذاته ويضيعها فيما لا مصلحة له فيه وفي وجوه لا يرتضيها العقل ولا يقرها الشرع وأنه منذ صدور قانون إنهاء الوقف على غير الخيرات أخذ في التصرف في أملاكه بالبيع بغير مقتض وقبيل إنهاء الوقف كان يعتمد إلى تأجير أطيانه ومن بينها العين المبيعة لمدة طويلة ومتلاحقة وبإيجار بخس ويقبض الأجرة مقدما وينفقها في هواية اقتناء الخيل والحمر للطواف بها في الحفلات وأنه ثبت من عقد الإيجار المؤرخ ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ أنه أجر للطاعن أربعة أفدنة وإثنى عشر قيراطا لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول يونيه سنة ١٩٤٤ بواقع الفدان ستة جنيهاً وقبض أكثر من نصف الإيجار مقدما كما ثبت من العقد المؤرخ ١٣ يونيه سنة ١٩٥٠ أنه أجر ذلك القدر للطاعن لمدة ثلاث سنوات أخرى بواقع إيجار الفدان الواحد سبعة جنيهاً ونصف وقبض الإيجار مقدما حداً مبلغ ثلاثين جنيهاً احتجزها المستأجر (الطاعن) لحساب الأموال الأميرية وقال الحكم أنه لا شك في بخس قيمة هذا الإيجار بمراعاة قيمة الضريبة المقررة على الأطيان ومراعاة الثمن الذي بيعت به وما قرره الطاعن نفسه في المذكرة التي قدمها لمحكمة الدرجة الأولى بـ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٨ من أن القيمة الإيجارية للفدان كانت قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي تتراوح بين أربعين وخمسين جنيهاً ، وبعد أن دلت المحكمة على بخس الثمن الذي تم به البيع للطاعن بعدم تناسبه مع القيمة الحقيقية لمثل العين المبيعة بمراعاة سقمها وقيمة الضريبة

المقررة عليها خلصت إلى القول "وحيث إنه من كل ذلك يكون قد قام لدى هذه المحكمة أن المستأنف ضده (الطاعن) كان على اتصال بالمحجور عليه من سنة ١٩٤٤ وعلم بحالة السفه والغفلة التي هو عليها فاتهمز فرصة قيام المحجور عليه على إدارة حصة له في وقف واستأجر منه بعض أعيان هذه الحصة بإيجار بنحس ولمدة طويلة ودأب على استغلال هواية عرفها لدى المحجور عليه فقدم له بعض الدواب التي يستخدمها في الطواف على الاحتفالات ويسر له أمر اقتنائها بما عجله له من أجرة الأطيان ثم تعقبه بعد ذلك لما أن أطلقت يده في أعيان حصته في الوقف بعد أن صدر القانون الخاص بإنهاء الوقف على غير جهات البر واشترى منه العين موضوع الدعوى بعد أن عرف زهده في أطيانه مؤثرا عليها شراء الدواب تحقيقا لهوايته السابقة " ولما كان هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى قيام الإستغلال الذي يكفي بذاته لإبطال العقد دون حاجة إلى قيام تواطؤ إلى جانبه وكانت المسألتان الثانية والثالثة المشار إليهما بسبب الطعن قد أوردهما الحكم للتدليل على قيام التواطؤ وليس في مقام إثبات الإستغلال كما أن القرينة الأولى المستمدة من اختلاف المداد المحرر به صلب العقد عن المداد الذي وقع به البائع هذه القرينة غير مؤثرة لا في قيام التواطؤ أو الإستغلال فإن النعي بهذا السبب يكون بفرض صحته غير منتج مادام أنه لا يتجه إلى قرارات الحكم بشأن توفر عنصر الإستغلال الذي يكفي وحده لحمل النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن مبنى السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقيم على استدلال غير سائغ ووقائع لا سند لها من الحقيقة وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن هذا الحكم أخذ من قول شيخ البلدة أمام محكمة الأحوال الشخصية التي قضت بتوقيع الحجر ما اعتبره دليلا قاطعا على أن حالة البائع التي استوجبت الحجر كانت قديمة وترجع إلى عهد إصدار قانون الوقف على غير الخيرات وهذا من الحكم استخلاص غير سائغ لأن مجرد شهادة شاهد لا تعتبر دليلا قاطعا لاسيما إذا تعلقت بواقعة مادية تنفيها الأوراق اذ أن المطعون ضدها لم تقدم الدلائل على حصول تصرفات من المحجور عليه في سنة ١٩٥٢ سوى بيعة ٢٣ ط و ٦ من بسعر مرتفع وتصرف آخر صدر منه ومجمل في سنة ١٩٥٤ كما أن المفهوم من طلب توقيع الحجر الذي

قدمته إلى محكمة الأحوال الشخصية أن الثمانية الأفدنة التي باعها المحجور عليه قد بيعت في السنة السابقة لتقديم هذا الطلب مما ينفي ما قرره الحكم من أن حالة السفه والغفلة حالة قديمة ، كذلك فإن استدلال الحكم على أن هذه الحالة كانت شائعة ومعروفة بعلم رجال الإدارة المحلية بها هو استدلال غير سائغ لأن ما يتصل بعلم هؤلاء بحكم عملهم لا يكون شائعا ومعلوما للكافة كما أن ما يعتبر معلوما في بلدة لا يجوز افتراض علم أهالي البلاد الأخرى به وبالتالي ما كان يجوز افتراض علم الطاعن بحالة المحجور عليه لأنه لا يقيم في نفس بلده ، ثم إن ما قرره الحكم من أن المحجور عليه كان قبل انتهاء الوقف يعمد إلى تأجير أطيانه لمدة طويلة متلاحقة يخطو على مقدمة غير صحيحة لأن عقود الايجار المقدمة من المطعون ضدها لمحكمة الموضوع ليس بينها سوى عقدي ايجار بين المحجور عليه والطاعن وهما غير متلاحقين إذ أحدهما عن ثلاث سنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٧ والثاني عن ثلاث سنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣ وإذا كان الايجار قد وصل في هذين العقدين إلى ستة جنيهاً وسبعة ونصف فذلك لأن هذا السعر هو الذي كان جارياً في المنطقة التي بها الأطيان المؤجرة هذا إلى أن الحكم قد ذكر في مقام التدليل على الاستغلال أن الطاعن ضمن العقد ما شاء أن يضعه من شروط وجد من المحجور عليه استجابة لقبولها دون أن يبين الحكم ماهية هذه الشروط كما أنه استند في قضائه إلى واقعيتين لاسند لهما من أوراق الدعوى ، الأولى ذبوع أمر البدء في اتخاذ إجراءات الحجر على البائع وذبوع تماديته في الخروج عن ملكه وعلم الطاعن بذلك ، والثانية علم الطاعن بواقعة التأجير لمدة طويلة وقبض الأجرة مقدماً .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه وإن ذكر أن فيما شهد به نائب عمدة بنى سويف وشيخ البلدة أمام محكمة الأحوال الشخصية الدليل القاطع على أن حالة المطلوب الحجر عليه التي استوجبت توقيع الحجر كانت قديمة وشائعة وترجع إلى عهد إصدار قانون إنهاء الوقف في سنة ١٩٥٢ إلا أن ذلك الحكم لم يقتصر في التدليل على هذه الواقعة بأقوال هذين الشاهدين بل إنه — على ما تقدم ذكره في الرد على السبب الأول — ساق للتدليل على ذلك عدة قرائن أخرى منها تأجير المحجور عليه أرضه للطاعن ولغيره ابتداء من سنة ١٩٤٤ لمدة

طويلة متلاحقة وبايجار بنحس وتصرفه في أطيانه بالبيع بعد صدور قانون إنهاء الوقف بأثمان زهيدة وانفاقه أمواله في ملذاته وهواية اقتناء الدواب للطواف بها على الحفلات — لما كان ذلك، وكان قاضي الموضوع حرا في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها وكانت القرائن التي اعتمد عليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من قيام حالة السفه والغفلة بالبائع وذيوعها من قبل إبرامه عقد البيع محل النزاع وعلم المشتري الطاعن بهذه الحالة عند استصدار هذا العقد منه وكان الحكم المطعون فيه خلافا لما يقوله الطاعن بسبب الطعن — لم يذكر أن عقود الإيجار الصادرة إليه من المحجور عليه كانت متلاحقة بل إن حقيقة ما ذكره هو أن المحجور عليه كان قبل إنهاء الوقف يعتمد إلى تأجير أطيانه — للطاعن وغيره — لمدة طويلة ومتلاحقة ولم يسند إلى الطاعن استئجاره أرضا من المحجور عليه سوى مرتين الأولى بعقد ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ لمدة ثلاث سنوات والثانية بعقد ١٣ يونيو سنة ١٩٥٠ لمدة ثلاث سنوات أيضا — لما كان ما تقدم، فإن ما يثيره الطاعن بهذا السبب خاصا بتدليل الحكم على قيام حالة السفه والغفلة بالبائع وعلم الطاعن بهذه الحالة وقت إبرامه العقد معه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض — أما ما جاء بسبب النعي بشأن ما قرره الحكم من ذيوع أمر البدء في اتخاذ إجراءات الحجر على البائع وعلم الطاعن بذلك فإن هذا النعي غير منتج لوروده على قرارات الحكم في مقام التدليل على التواطؤ وهو ما لم يكن بحاجة إليه بعد أن أثبت توفر عنصر الاستغلال الذي يكفي وحده لحمل النتيجة التي انتهى إليها على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق كذلك فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم من إغفاله بيان الشروط التي فرضها الطاعن على المحجور عليه في العقد بعد أن وجد استجابة منه إليها — هذا النعي مردود بأنه بحسب الحكم لإثبات باق عناصر الاستغلال ما ذكره من أن من بين تلك الشروط بنحس الثمن بنحسا لا يتناسب البتة مع القيمة الحقيقية للعين المبيعة .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب وإغفال دفاع جوهرى له وفي بيان ذلك يقول إنه يشترط لقيام الاستغلال الذي يؤدي إلى إبطال التصرف الصادر من ذي الغفلة

أو السفية قبل تسجيل قرار الحجر وفقا للادة ١١٥ من القانون المدني أن يكون ما يعطيه المتصرف غير متعادل مع ما يأخذه وهذا يقتضى ثبوت أن الثمن الذى اشترى به الطاعن غير متعادل مع ثمن المثل للعين المبيعة ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بعدم تناسب الثمن الوارد فى العقد مع القيمة الحقيقية للعين المبيعة دون أن يبين ما هى هذه القيمة الحقيقية لمثل تلك العين حتى تستطيع محكمة النقض مراقبته فى تطبيق عنصر الاستغلال الذى قال بتوفره فانه يكون قاصر اليان فى هذا الخصوص قصورا منظويا على مخالفة القانون — هذا إلى أن الحكم فيما قرره من عدم تناسب الثمن مع القيمة الحقيقية للعين المبيعة قد خالف الثابت بالأوراق وأهدر دفاعا تقدم به الطاعن وعززه بالمستندات فقد تمسك فى مذكراته التى قدمها الى محكمة الموضوع بأن الثمن الذى اشترى به يتناسب مع القيمة الحقيقية للعين المبيعة وقدم تأييد ذلك عقودا تفيد بيع آخرين لمشتريين غيره أطيانا مماثلة لهذه العين بأثمان تقل عن الثمن الذى اشترى به لكن محكمة الاستئناف لم تعر هذه المستندات القاطعة التفاتا ولم تشر إليها بكلمة فى حكمها مما يشوبه بالقصور أيضا .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن بين حالة السفه والغفلة التى كان يتردى فيها البائع ودلل على علم الطاعن بهذه الحالة واستغلاله لها بقصد سلب مال البائع بثن بنحس قال الحكم ”هذا فضلا عن عدم تناسب قيمة الثمن الوارد بالعقد مع القيمة الحقيقية لمثل العين المبيعة بمراعاة سقمها وقيمة الضريبة المقررة عليها ذلك لأن قيمة الأطيان فى السوق أكثر من القيمة المقررة للأطيان الخاضعة لقانون الإصلاح الزراعى لاسيما أن المستأنف ضده (الطاعن) مقر بأن ايجارها الحقيقى كان فى سنة ١٩٥٢ قبل صدور قانون الإصلاح يقدر بأربعين أو خمسين جنيها“ . ولما كان تقدير ما اذا كانت الفائدة التى حصل عليها السفية أو ذو الغفلة من التصرف الذى أصدره قبل تسجيل قرار الحجر تتعادل مع التزاماته أو لا تتعادل هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص انعدام هذا التعادل فى التصرف الصادر إلى الطاعن من أن الثمن الذى اشترى به لا يتناسب البتة مع القيمة الحقيقية للعين المبيعة وقت التعاقد وكان هذا الاستخلاص من الحكم مستمدا من وقائع تؤدى

إليه فانه لا معقب عليه في ذلك — ولم يكن على الحكم بعد هذا أن يحدد القيمة الحقيقية للعين المبيعة لأن هذا اتيان غير لازم مادام المشرع لم يضع معايير محددة يجب إتباعها عند تقدير الفائدة التي حصل عليها المتصرف إليه بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع — أما ما ينصاه الطاعن على الحكم من إغفاله الإشارة إلى عقود البيع التي قدمها للتدليل على أن الثمن الذي اشترى به مناسب فمردود بأن الحكم أشار إلى هذه العقود عند تحصيله دفاع الطاعن وهو وإن كان لم يرد عليها صراحة إلا أن في تصريحه بأنه اعتمد في تقدير القيمة الحقيقية للعين المبيعة على سقمها وقيمة الضريبة المربوطة عليها والقيمة الإيجارية لها قبل تحديدتها بقانون الإصلاح الزراعي ما يفيد إطرأحه تلك المستندات وما يحمل الرد الضمني على دفاع الطاعن المستند إليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١٣٠)

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٠ القضائية :

إصلاح زراعى . " حماية مستأجر الأرض الزراعية " . إجاره . " وضع اليد بطريق الخفية " .

المقصود بالاستغلال بطريق الخفية هو ما كان بغير عقد . عدم استفادة واضع اليد بغير عقد إيجار من الحماية التى أسبغها قانون الإصلاح الزراعى على مستأجر الأراضى الزراعية .

متى كانت محكمة الموضوع قد نفت فى حدود سلطتها التقديرية انعقاد إجارة بين مصلحة الأملاك والطاعنين بشأن الأرض محل النزاع فيها وانتهت إلى أن وضع يد الطاعنين كان بغير سند من القانون وأن المبالغ التى كانت تحصلها منهم المصلحة المذكورة إنما كانت مقابل استغلالهم لها بطريق الخفية وكان الاستفادة من المادة ١ فقرة هـ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الجزاء الإدارى أن المقصود بالاستغلال بطريق الخفية هو ما كان بغير عقد ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الطاعنين لا يحق لهم التمسك بقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى البقاء فى الأرض محل النزاع لا يكون مخالفاً للقانون ذلك أن قانون الإصلاح الزراعى بما أورده من نصوص فى الباب الخامس منه لا يحى إلا مستأجر الأراضى الزراعية أما من كان وضع يده بغير عقد إيجار فلا تشمل هذه الحماية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأول والثانى أقاما فى ١٠/١/١٩٥٥ الدعوى رقم ٨٧ سنة ١٩٥٥ كلى المنصورة واتبها فيها إلى اختصاص الطاعتين والمطعون ضدهما الثالث والرابع (وزير الاقتصاد ومصلحة الأملاك الأميرية) وإلى طلب الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بوضع الأقطان المبينة بالصحيفة تحت الحراسة القضائية (ثانيا) بطرد المدعى عليهم من هذه الأقطان وتسليمها لهما (للدعين) مع إلزام هؤلاء المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا لهما مبلغ ٣٢٤ ج قيمة الريع من ١٢/٥/١٩٥٠ حتى ١٢/٥/١٩٥٤ وما يستجد منه بواقع ٨١ ج سنويا لحين وضع الأقطان تحت الحراسة أو التسليم — وقال المطعون ضدهما الأولان فى بيان دعواهما إن مصلحة الأملاك كانت قد أشهرت عن بيع تلك الأقطان بالمزاد العلنى ورسا مزاد ١٠ ف و ٣ ط و ٢٢ س منها على أولهما و ١٠ ف و ٣ ط و ١٩ س على ثانيهما وذلك بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٠ واعتمدت المصلحة البيع لهما فى ١٢/٥/١٩٥٠ ولما تأخرت فى تحرير العقد النهائى وتسليم الأقطان إليهما استصدرا ضدهما حكما فى الدعوى رقم ٤٧٩ سنة ١٩٥٥ كلى المنصورة بصحة ونفاذ البيع والتسليم وقد أغنتهما مصلحة الأملاك عن تنفيذ هذا الحكم بأن سلمتهما الأقطان المبيعة فى ٧/٨/١٩٥٤ ولما أرادا استغلالها تعرض لهما الطاعنون بدعوى أنهم يستأجرون هذه الأقطان من مصلحة الأملاك وعمل تحقيق عن هذا التعرض قيد برقم ٣٨٩ سنة ١٩٥٤ إدارى بلفاس سئل فيه مندوب المصلحة فذكر أن تلك الأقطان كانت تحصر على بعض الطاعنين ويحصل ريعها منهم على أساس أنهم يزرعونها خفيه ونفى

وجود علاقة ايجارية بينهم وبين المصلحة، وقد أصدرت النيابة في ١٩٥٤/١٢/٢٥ أمرا في هذه الشكوى بحماية وضع يد الطاعنين مما حدا بالمطعون ضدهما الأولين لرفع هذه الدعوى بطلباتها السابقة — دفعت مصلحة الأملاك الدعوى قبلهما بأنها وقد قامت بالتزامها بتسليم الأقطان المبيعة للمشتريين فإنها لا تسأل عن التعرض المادى الحاصل لهما من الطاعنين بعد حصول هذا التسليم — وتحصل دفاع هؤلاء الطاعنين في أنهم يزرعون الأقطان المبيعة بطريق الإيجار من مصلحة الأملاك وأن هذه المصلحة كانت تحصل منهم الأجرة سنويا ابتداء من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٤ بموجب إيصالات تحت يدهم وأن قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ يحميهم بوصفهم مستأجرين ويمنع طردهم من الأقطان المؤجرة لهم وبتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١ قضت المحكمة الابتدائية بصفة مستعجلة بوضع الأقطان محل النزاع تحت الحراسة القضائية وعينت مدير مصلحة الأملاك الأميرية حارسا عليها ثم حكمت بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٢ (أولا) بطرد الطاعنين من هذه الأقطان وتسليمها للمطعون ضدهما الأولين. (ثانيا) وقبل الفصل في موضوع طلب الريع بنذب مكتب الخبراء لتقدير الريع المناسب لتلك الأقطان عن المدة من سنة ١٩٥٥ إلى تنفيذ حكم الحراسة وقطعت المحكمة في أسباب حكمها هذا بعدم أحقية المطعون ضدهما في الريع عن المدة السابقة لسنة ١٩٥٥ — استأنف الطاعنون هذا الحكم فيما قضى به ضدهم وقيد استئنافهم برقم ١٣٣ سنة ١١ ق ، ومحكمة استئناف المنصورة قضت بتاريخ ١٩٦٠/١١/٧ بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت بجلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأنهم يضعون اليد على الأقطان محل النزاع بطريق الاستئجار من مصلحة الأملاك الأميرية ابتداء من سنة ١٩٤٧ بموجب شروط تحت

يدها وهي ما تسمى بشروط تأجير أطيان الحكومة وأن هذه الشروط مودعة بدوسيه المصلحة رقم ٣٦٦/٨/٢٥٨ ورقم ١١٤ و ١١٦ و ١١٧ وطلبوا ضم هذا الملف لكن محكمة الموضوع تجاهلت هذا الدفاع وقضت بطردهم من الأطيان تأسيسا على عدم وجود علاقة إيجارية بينهم وبين المصلحة وأنهم كانوا يزرعون هذه الأطيان خفية و بغير سند وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون وقاصر التسبيب من الأوجه الآتية : (أولا) قدم الطاعنون لمحكمة الموضوع للتدليل على قيام علاقة إيجارية بينهم وبين مصلحة الأملاك إيصالات عن جزء من الأرض المربوطة على بعضهم باعتبارهم يزرعونها خفية وإيصالات أخرى تثبت دفعهم الأجرة تنفيذا للعقد الذي تحت يد المصلحة وصورة من عقد الإيجار تتضمن رقم القطعة ، وعلى الرغم من أن عقود الإيجار التي تصدرها مصلحة الأملاك لا تحوى أكثر من هذا البيان ومن أن هذه المصلحة لم تنكر صدور العقد المقدم منهم فإن الحكم المطعون فيه أطرحه بحجة أنه لا ينطبق على الأرض محل النزاع مخالفا بذلك الثابت فيه كما أطرح الإيصالات بمقولة إنها جميعا عن مبالغ دفعت نظير زراعة خفية ولا تنفي قيام علاقة إيجارية مغفلا بذلك التعرض للإيصالات الثابت فيها صراحة أنها عن أجرة بعقد (ثانيا) : طلب الطاعنون من محكمة الموضوع إزاء انكار مصلحة الأملاك وجود عقد إيجار بينها وبينهم ضم ملف المصلحة المودعة به شروط تأجير الأطيان لهم — لكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الطلب استنادا إلى ما قالته من أنهم (الطاعنين) لم يبينوا الدلائل والظروف التي تؤيد وجود هذه الشروط بالملف المطلوب ضمه وهو قول مخالف للواقع لأن ملف الدعوى يفيض بهذه الدلائل والظروف ومنها صورة عقد الإيجار الذي لم تطعن عليه المصلحة وإيصالات السداد والشكوى الإدارية المضمومة ووضع يد الطاعنين على العين وتعيينهم رقم الملف ورقم الأوراق المطلوبة (ثالثا) أطرح الحكم المطعون فيه لإيصالات المقدمة من الطاعنين بمقولة إنه لا يوجد بها ما يدل على أنها تنطبق على الأرض محل النزاع وأنها عن إيجار خفية مما ينفي وجود تعاقد، وهذا القول من الحكم متناقض وينطوي على مخالفة للقانون والمنطق ذلك أن الإيصالات المقدمة من الطاعنين ليست جميعها عن إيجار خفية ثم إنها إذا كانت لا تنطبق على الأرض موضوع النزاع فيستوى بعد ذلك أن تكون عن وضع يد خفية أو غير خفية (رابعا) أن ما قاله الحكم المطعون فيه من أن بعض

الطاعنين اعترف في الشكوى الادارية بزراعة الأطيان محل النزاع خفية وأنها كانت تنحصر عليهم على هذا الأساس قول مشوب بالقصور إذ لم يبين الحكم مؤدى أقوال هذا البعض من الطاعنين وموضع هذه الأقوال من الأوراق وما استخلصته المحكمة منها حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة هذه الأقوال وما إذا كانت تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها أولا تؤدي (خامسا) أنه بفرض التسليم جدلا بصحة ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من وجود إيجار خفية فإن هذا النوع من الإيجار يحميه قانون الاصلاح الزراعى ويمنع المؤجر من أن يستقل بانهاؤه لأن المادة ٣٥ من هذا القانون قد أطلقت القول عن إيجار الأرض الزراعية ولم تخصصه بنوع معين من هذا الإيجار ، ولم تشترط المادة ٣٦ وجود عقد مكتوب وأوجبت المادة ٣٩ مكررا امتداد جميع العقود .

وحيث إن النعى فى وجهيه الأول والثالث مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند فى أطراحه عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٠/١/٢٦ الذى قدمه الطاعنون لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إلى أنه لا يوجد به ما يدل على أن الأطيان موضوعه هى نفس الأطيان محل النزاع ، ولما كان يبين من هذا العقد المقدم من الطاعنين بملف الطعن أنه غير مبين به رقم الحوض أو القطعة أو حدود الأرض المؤجرة ولم يتضمن أية بيانات عنها سوى أن مقدارها عشرون فدانا وأن رقم الجزء هو ٢٥٧ وهو بيان لا يفيد بحال فى تعيين هذه الأرض ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما استخلصه من هذا العقد قد خالف الثابت فيه ، وإذ أطرحه فذلك منه تقدير للدليل مما يستقل به قاضى الموضوع ولا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض أما ما يقوله الطاعنون من أن مصلحة الأملاك لم تنكر صدور هذا العقد فردود بأنه علاوة على أن هذا القول يتناقض مع ما قرروه هم أنفسهم فى الوجه الثانى من أوجه النعى من أن المصلحة أنكرت وجود عقد إيجار بينها وبينهم عن الأطيان محل النزاع فإن الثابت أيضا من قرارات الحكم المطعون فيه أن الحاضر عن مصلحة الأملاك أنكر صراحة وجود عقد إيجار من المصلحة للطاعنين وقال إنهم كانوا يزرعون الأطيان خفية وكانت تنحصر عليهم ويحصل ريعها منهم على هذا الأساس ، وهذا الذى أسنده الحكم إلى الحاضر عن مصلحة الأملاك قد ثبت صدوره منه بمحضر جلسة أول مارس سنة ١٩٥٥ الذى قدم الطاعنون صورة رسمية منه لمحكمة

النقض ضمن ما قدموه من مستندات لتأييد الطعن — أما عن الإيصالات المقدمة من الطاعنين إلى محكمة الموضوع فقد استند الحكم المطعون فيه في إطراحها كدليل على قيام علاقة ايجارية بين الطاعنين والمصلحة بشأن الأتيان محل النزاع على ما قاله من أن جميع هذه الإيصالات لا يوجد بها دليل على انطباقها على العين موضوع النزاع علاوة على أنه استبان من فحصها أن الثابت بها جميعها أنها عن ايجار خفية مما ينفي قيام تعاقد بين الطاعنين والمصلحة ولما كان يبين من الإيصالات المقدمة من الطاعنين بملف الطعن أنه وإن كان من بينها ايصالان محرران في ١٩٦٠/١٠/٢٤ ورد بهما أن المبلغ المدفوع من أصل المطلوب من ايجار بعقد زراعة المعصرة إلا أنه وقد ثبت أن محكمة الاستئناف انتهت من سماع الدعوى بجلسة ١٩٦٠/١٠/٦ وقررت بهذه الجلسة ارجاء اصدار الحكم بجلسة ١٩٦٠/١١/٧ وأذنت للخصوم بتقديم مذكرات في أسبوعين وجعلت المدة مناصفة بينهما ولم تأذن بتقديم مستندات وصدر الحكم فعلا بجلسة ١٩٦٠/١١/٧ وكان تاريخ الإيصاليين سالف الذكر لا حقا لتاريخ الجلسة التي حجزت فيها القضية للحكم بل ولاحقا أيضا لنهاية الميعاد المحدد لتقديم المذكرات وكان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد قبول المحكمة مستندات في فترة حجز القضية للحكم ، كما أن الطاعنين لم يقدموا من جانبهم صورة رسمية من الحافظة التي قدموا بها الإيصاليين المشار اليهما لمحكمة الاستئناف ، فان ادعاهم بعرض هذين الإيصاليين على محكمة الاستئناف يكون حاربا عن الدليل ، ولا يصلح للتدليل على ذلك وجود تأشيرة عليهما من كاتب الحفظ بأنهما نظرا في الاستئناف رقم ١٣٣ سنة ١١ ق ، إذ متى كانت المحكمة لم تأذن بتقديم مستندات في فترة حجز القضية للحكم فان قبول مستندات من الخصوم في هذه الفترة لا يكون إلا بأمر منها ، وإذا كان الطاعنون قد عجزوا عن تقديم الدليل على سبق عرض الإيصاليين على محكمة الموضوع عرضا صحيحا فانه لا يجوز لهم التحدي بهما أمام محكمة النقض ، كما يكون نعيمهم على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله التعرض لهما على غير سند ، ولما كان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من الإيصالات الأخرى التي ثبت عرضها على محكمة الموضوع ليس فيه مخالفة للثابت بها ولا خروج عما يؤدي اليه مدلولها فلا معقب عليه في ذلك — أما عن التناقض المدعى به في الوجه الثالث فانه لا وجود له في الحكم إذ أن ما أضافه من أن جميع الإيصالات ثبت بها أنها عن وضع يد خفية لا يتناقض

مع ما سبق أن قرره من أن هذه الإيصالات ليس فيها ما يدل على انطباقها على العين موضوع النزاع ، إذ مفاد هذه الإضافة أن الحكم ناقش الإيصالات بفرض انطباقها على هذه العين ورأى أنها حتى على هذا الفرض لا تدل على انعقاد إجارة بين المصلحة والطاعنين .

وحيث إن النعى في وجهه الثالث مردود بأن الحكم المطعون فيه استند في رفض طلب ضم الملف إلى قوله ” إن البند الرابع من المادة ٢٥٤ مرافعات يوجب لإجابة هذا الطلب أن يبين الخصم في طلبه الدلائل والظروف التي تؤيد وجود الورقة تحت يد خصمه ، وأن المستأنفين (الطاعنين) لم يقدموا ما يؤيد وجود عقد الإيجار المقال بصدوره لها عن الأرض موضوع النزاع بالملف المطلوب ضمه وأن ما قدموه تأييدا لطلبهم في هذا الصدد لا يصلح دليلا على وجود عقد إيجار بالملف المطلوب ضمه للأسباب السالف ذكرها (وهي الأسباب التي تضمنت أن إيصالات السداد المقدمة من الطاعنين ورد بها أنها من إيجار خفيه وأن المصلحة أنكرت وجود عقد إيجار بينها وبينهم وأن بعض الطاعنين أقر في الشكوى الإدارية بزراعة الأطنان خفيه) ” ولما كانت المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات توجب على من يطلب من الخصوم إلزام خصمه بتقديم ورقة تحت يده أن يبين في طلبه أمورا معينة منها الدلائل والظروف التي تؤيد أن الورقة تحت يد الخصم ، وكان تقدير الدلائل والظروف التي يعرضها الخصم لتأييد وجود الورقة تحت يد خصمه هو مما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل فإن النعى بهذا السبب لا يبدو أن يكون مجادلة من الطاعنين في أمر موضوعى فلا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إن النعى في وجهه الرابع مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يغفل بيان مضمون أقوال بعض الطاعنين التي استند إليها أو بيان موضع هذه الأقوال من الأوراق ، إذ ورد بالحكم في هذا الخصوص ” فإذا أضيف إلى ما تقدم أن بعض المستأنفين (الطاعنين) قد اعترف في الشكوى الإدارية السابق الإشارة إليها (يقصد الشكوى رقم ٣٨٩ سنة ١٩٥٤ إدارى بلفاس التي ذكرها في الأسباب السابقة) بأنه يزرع هذه الأطنان خفية وأنها تحصر عليهم على هذا الأساس “ ، وفي هذا الذى قرره الحكم بيان كاف لمضمون أقوال بعض الطاعنين التي استند

إليها الحكم وموضعها من الأوراق ، كما أن الحكم قد بين ما استخلصه من أقوال الطاعنين من أن وضع يدهم كان خفية ، ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإيراد نص هذه الأقوال وحسبها أن تورد مضمونها وموضعها من الأوراق وما استخلصته منها وكان الطاعنون لم يضمنوا طعنهم نعيًا على الحكم بخطئه في الإسناد أو مخالفة الثابت بتلك الشكوى فيما أسنده إلى بعضهم من أقوال فيها ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن النعي في وجهه الخامس مردود بأنه لما كانت محكمة الموضوع قد نقت في حدود سلطتها التقديرية انعقاد اجارة بين مصلحة الأملاك وبين الطاعنين بشأن الأرض محل النزاع و انتهت إلى أن وضع يد الطاعنين على هذه الأرض كان بغير سند قانوني وأن المبالغ التي كانت تحصلها منهم المصلحة عنها إنما كانت مقابل استغلالهم لها بطريق الخفية وكان المستفاد من الفقرة ٥ من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ في شأن الجزاء الإداري أن المقصود بالاستغلال بطريق الخفية هو ما كان بغير عقد ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الطاعنين لا يحق لهم التمسك بقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالبقاء في الأرض محل النزاع لا يكون مخالفا للقانون ، ذلك أن قانون الإصلاح الزراعي المشار إليه بما أورده من نصوص في الباب الخامس منه لا يحمي إلا مستأجر الأراضي الزراعية فن كان وضع يده بغير عقد إيجار لا تشمل هذه الحماية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
ولإبراهيم عمر هندی ، ومبري أحمد فرحات ، ومحمد عباس العمراري .

(١٣١)

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ضرائب . "دعوى الضرائب" . دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة"
"تمثيل النيابة العامة" . نيابة عامة . "تمثيل النيابة العامة في قضايا
الضرائب" .

وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب . إبداء الرأي فيها . فيرجو بي .

(ب) ضرائب . "دعوى الضرائب" . دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" .
تقرير التلخيص .

دعوى الضرائب . نظرها على وجه السرعة . لاجل اوضع تقرير تلخيص فيها وتلاوته .

(ج) ضرائب . "الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة" . وعاء
الضريبة .

الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها ولا تضع من نشاطها في مصر ميزانية
مستقلة . نصيب فرع مصر من استثماراتها العالمية . خضوعه للضريبة على إيراد رؤوس
الأموال المنقولة .

١ - وإن نصت المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تكون
النيابة العامة ممثلة في قضايا الضرائب إلا أنها لا توجب عليها إبداء الرأي فيها .

٢ - دعاوى الضرائب تنظر على وجه السرعة وفقا للمادة ٩٤ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبالتالي فهي مما لا توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات
وضع تقرير تلخيص فيها يتلى في الجلسة قبل بدء المرافعة .

٣ — نصيب فرع مصر من الاستثمارات العالمية للشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها ولا تضع عن نشاطها في مصر ميزانية مستقلة — يخضع جملة لضريبة الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١، إذ هو ناتج استثمار رؤوس أموال متقولة مصرية اختلطت بمال الشركة ويصعب — مع عدم وجود ميزانية مستقلة عن نشاط فرع مصر — تتبعها في مختلف نواحي نشاطها في الخارج والغالب الأعم أن يجري استثمارها في شكل قروض وسلفيات وأوراق مالية وديون وودائع وتأمينات تخضع للضريبة على القيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى والمادتين الرابعة والخامسة عشرة من القانون، وإذ أن مال الشركة الذي تستخدمه في أعمالها ومشاريعها ولا يخصص منه قسم لكل بلد من البلاد التي يمتد إليها نشاطها يكون وحدة لا تتجزأ والإيرادات الناتجة منه توزع على أصحاب الحق فيها جملة واحدة من غير رد كل جزء منها إلى مصدره . إذ كان ذلك ، وكان النزاع يدور حول نصيب فرع مصر في الاستثمارات العالمية وخضوعه للضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة في مصر ، وقضى الحكم المطعون فيه بخضوعه للضريبة ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن شركة مانيفا كتنشز وهي شركة للتأمين على الحياة مركزها الرئيسي في مدينة تورنتو بكندا ولها فرع في مصر، أقامت الدعوى رقم ٢٧٩ سنة ١٩٥٠ تجاري كلى القاهرة ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم إلزامها أن ترد لها مبلغ

(١) هذا المبدأ تضمنه الحكم الصادر بذات الجلسة في الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٦ ق .

٣٠٨ ج ٩٢٣ م وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد ، كما أقامت الدعوى رقم ٨١٢ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى القاهرة بطلب الحكم بالزامها بأن ترد لها مبلغ ٤٤٦٦ ج و ٤٢٠ م وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد ، وقالت شرحا للدعويين إن المبلغ المطالب به في الدعوى الأولى عبارة عن الضرائب المستحقة في سنة ١٩٣٩ على فوائد السلفيات الممنوحة من الشركة في دائرة احتياطها الحسابي وتعتبر من الديون المتصلة بمباشرة المهنة طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإيرادات عقارات كائنة بالخارج لا تخضع لضريبة الكتاب الأول ، والمبلغ المطالب به في الدعوى الثانية عبارة عن الضرائب المستحقة عن فوائد السلفيات وإيرادات العقارات في المدة من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٥ والضريبة الاستثنائية عن سنة ١٩٤٠ وقررت المحكمة ضم الدعويين . وبتاريخ ١٨/٢/١٩٥٤ حكمت : (أولا) بأن الإيرادات العقارية المملوكة للشركة والكائنة في الخارج لا تخضع لضريبة القيم المنقولة . (ثانيا) بأن فوائد السلفيات الممنوحة من الشركة في دائرة احتياطها الحسابي والمضمونة بتأمين عقارى تعفى من ضريبة القيم المنقولة باعتبارها متصلة بمباشرة المهنة . (ثالثا) بأن الاحتياطي الحسابي للشركة لا يدخل ضمن رأس المال الحقيقي المستثمر . (رابعا) تكليف مصلحة الضرائب بتقديم كشف حساب المبالغ الواجب ردها للشركة نتيجة تطبيق المبادئ السابقة ، وبعد تقديم كشف الحساب ، عادت وبتاريخ ١٥/٤/١٩٥٤ فحكمت حضوريا بالزام مصلحة الضرائب بأن ترد إلى الشركة مبلغ ٤٠٠٧ ج و ٧٧٤ م والفوائد بواقع ٤ ٪ بالنسبة لمبلغ ٣٠٨ ج ٩٢٣ م من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١١/١/١٩٥٠ وبواقع ٤ ٪ بالنسبة لباقي المبلغ المحكوم به من تاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ وذلك لغاية ٣/٩/١٩٥٠ في الحالتين مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب المحاماة ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٤٠ سنة ٧١ قضائية . وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكمين المستأنفين الصادرين في الدعويين ٢٧٩ سنة ٥٠ ورقم ٨١٢ سنة ٥٠ تجارى كلى مصر وبأحقية مصلحة الضرائب في تحصيل مبالغ الضريبة موضوع النزاع وبالزام

الشركة المستأنف عليها المصروفات عن الدرجتين ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عنهما لمصلحة الضرائب ، وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير والسبب الذي أضافته في مذكرتها الشارحة وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها السابقة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الذي تمسكت به الطاعنة في مذكرتها الشارحة أن المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب تمثيل النيابة في قضايا الضرائب وإبداء الرأى فيها وإذ خلا الحكم المطعون فيه من ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى الرأى فى القضية فإنه يكون باطلا طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه وإن نصت المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تكون النيابة العامة ممثلة فى قضايا الضرائب إلا أنها لا توجب عليها إبداء الرأى فيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه مسخ وقائع الدعوى إذ أقام قضاءه فيها على واقعة غير صحيحة هى أن الشركة الطاعنة لم تدخل ضمن إيراداتها الخاضعة للضريبة فى مصر ناتج استثمار ٤٠ ٪ من الاحتياطي الحسابي فى الخارج الذى يصرح لها به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ فى حين أن الشركة أدرجت فى حساب إيراداتها الخاص بفرع مصر كافة إيرادات الاستثمار المحلى والخارجى بدليل أن الأرقام التى أظهرتها فى إقراراتها أكبر من الأرقام التى توصلت إليها المصاححة فى تحديد ما ينخص فرع مصر من إيرادات الاستثمارات وقد بينت الشركة تفصيل هذه الحسابات والإيرادات الناتجة من كل نوع من أنواع الاستثمار الخارجى ومنها إيرادات العقارات وفوائد السلفيات المضمونة برهن عقارى ، وإذا كانت مصلحة الضرائب لم تعتمد الطريقة الحسابية الدقيقة — الاكتوارية — التى اتبعتها الشركة لتحديد نصيب فرع مصر من الاستثمارات

العالمية وبلحات إلى طريقة حسابية أخرى إلا أن هذا لا يعنى أن الشركة لم تدخل في حساب إيراد فرع مصر كافة الإيرادات الناتجة من الاستثمار الخارجى للتهرب من دفع الضريبة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه لم يقيم قضاءه في الدعوى على أن الطاعة لم تضمن إقراراتها كافة الاستثمارات التي تمت في مصر أو في الخارج ومن ثم فهو لم يمسح الواقع فيها .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثانى أن ملف الاستئناف خلو من تقرير التلخيص كما خلت محاضر الجلسات مما يفيد تلاوة هذا التقرير قبل بدء المرافعة وإغفال هذا الاجراء الجوهري الذي نصت عليه المادتان ١١٦ و ١١٦ من قانون المرافعات يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن دعاوى الضرائب تنظر على وجه السرعة وفقا للمادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبالتالى فهي مما لا توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات وضع تقرير تلخيص فيها يتلى في الجلسة قبل بدء المرافعة .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من هذا السبب أن الدعوى مما يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وفقا للمادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وميعاد استئنافها عشرة أيام وفقا للمادة ٢/٤٠٢ من قانون المرافعات ، وإذ كان الحكم الابتدائى قد أعلن للصحة في أول يوليو سنة ١٩٥٤ بينما لم تستأنفه إلا في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٤ فإن الاستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد وكان يتعين على المحكمة أن تحكم بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها طبقا للمادة ٣٨١ مرافعات ، وفي المذكرة الشارحة أضافت الطاعة أن هذا السبب من النظام العام ويجوز لها ابدائه وتقديم الدليل عليه لأول مرة أمام محكمة النقض وفي أية حالة يكون عليها الطعن وعولت في اثباته على طلب ضم ملف الاستئناف طبقا للمادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعة لم تقدم الدليل على إعلان الحكم الابتدائى وكان يتعين عليها تقديمه وقت التقرير بالطعن وفقا للمادة ٤٢٩

من قانون المرافعات وإذ هي لم تفعل فإن النعى على الحكم لهذا الوجه يكون طارياً عن الدليل ولا محل لطلب ضم ملف الدعوى إذ أن هذا الإجراء لا يكون إلا بالنسبة للطعون التي رفعت بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن حاصل الأوجه الثالث والرابع والخامس (١) أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن كافة إيرادات الاستثمارات العالمية للشركة موزعة حكماً في مصر وأخضعها للضريبة على القيم المنقولة استناداً إلى المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في حين أن المبالغ التي تعتبر موزعة حكماً في مصر طبقاً لهذه المادة هي صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بما فيها الإيرادات المخصصة منها بمقتضى المادة ٣٦ من القانون وما ذهبت إليه المصلحة من أن كافة الإيرادات الناتجة من الخارج تعتبر مستثمرة حكماً في أوراق مالية وتخضع قبل إدراجها في حساب الإيرادات المصرية للضريبة على القيم المنقولة طبقاً للمادة الرابعة خطأ ومخالفة للفقرة ٢ من المادة ١١ — وهذا الخطأ من الحكم انتهى به إلى عدم مواجهة موضوع النزاع ومداره مدى خضوع إيرادات العقارات المملوكة للشركة في الخارج وفوائد السلفيات الممنوحة في دائرة الاحتياطي الحسابي والمضمونة برهن عقارى لضريبة القيم المنقولة طبقاً للفقرة السادسة من المادة ١٥ من القانون . (٢) كذلك أخطأ الحكم حين استند إلى المادتين الثالثة والرابعة من القانون فيما قضى به من خضوع ما ينحصر فرع مصر من إيرادات الاستثمار والخارجي للضريبة على القيم المنقولة ، إذ أن مؤدى المادة الثالثة أن تعامل الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر معاملة الشركات المصرية وفي فرض الضريبة على الإيرادات الإجمالية للشركة إخلال بمبدأ المساواة إذ أن إيرادات العقارات وفوائد السلفيات المضمونة برهن عقارى لا تخضع للضريبة على القيم المنقولة بالنسبة للشركات المصرية ، وإذ أن المادة الرابعة إنما تتحدث عن إيرادات رؤوس أموال منقولة مملوكة لمصرى أو أجنبي مستوطن في مصر والنزاع بين الشركة والمصلحة ينصب على إيرادات عقارات وفوائد سلفيات .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن نصيب فرع مصر من الاستثمارات العالمية للشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها ولا تضع عن نشاطها في مصر ميزانية مستقلة، يخضع جملة لضريبة الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١، إذ هو ناتج استثمار رؤوس أموال منقولة مصرية اختلطت بمال الشركة ويصعب مع عدم وجود ميزانية مستقلة عن نشاط فرع مصر — تتبعها في مختلف نواحي نشاطها في الخارج والغالب الأعم أن يجرى استثمارها في شكل قروض وسلفيات وأوراق مالية وديون وودائع وتأمينات تخضع للضريبة على القيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى والمادتين الرابعة والخامسة عشرة من القانون، إذ أن مال الشركة الذي تستخدمه في أعمالها ومشاريعها ولا ينحصر منه قسم لكل بلد من البلاد التي يمتد إليها نشاطها يكون وحدة لا تتجزأ والإيرادات الناتجة منه توزع على أصحاب الحق فيها جملة واحدة من غير رد كل جزء منها إلى مصدره، ولا وجه للتحدي بأن فرع الشركة يستثمر رؤوس أمواله المصرية في الخارج وناتج هذا الاستثمار لا يخضع للضريبة في مصر إذ هو تحايل على حكم القانون للتخلص من عبء الضريبة يلبي عليه التمييز بين هذا النوع من الشركات وبين سائر الشركات المصرية والشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وحدها إذ تعمل في مصر وفي غيرها وتضع عن نشاطها في مصر ميزانية مستقلة بغير مبرر وبالمخالفة لأحكام القانون، كما لا وجه للتحدي بأنه يدخل ضمن عناصر الاستثمار إيرادات أموال عقارية وإيرادات أموال منقولة موجودة في الخارج عبارة عن فوائد ديون وتأمينات وودائع لا تخضع للضريبة على القيم المنقولة في مصر أو يدخل ضمنها فوائد سلفيات وفوائد ديون مضمونة برهون عقارية وفوائد سلفيات متصلة بمباشرة المهنة لو تحققت في مصر لكأنتم تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون، طالما أن الشركة لا تضع عن نشاطها في مصر ميزانية مستقلة يمكن عن طريقها تحقيق عناصر الاستثمار—وإذ كان ذلك، وكان النزاع في هذا الخصوص يدور حول نصيب فرع مصر في الاستثمارات العالمية وخضوعه للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة في مصر وقضى الحكم المطعون فيه بخضوعه للضريبة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكى محمد ، وبحضور السادة المستشارين : ابراهيم عمر هندى ،
وصبرى أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكى ، ومحمود عباس المراوى .

(١٣٢)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ”الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة“ . ”وهاء الضريبة“ .

فوائد القروض والسلفيات التى يعقدها المركز الرئيسى للشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر
وفى الخارج . ما يتحمل به فرع الشركة فى مصر . خضوعه للضريبة على القيم المنقولة .

وفقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة
الثالثة منه بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ تخضع فوائد القروض
والسلفيات التى تعقدها الشركات المصرية أو الشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر
وحدها للضريبة على القيم المنقولة ، وكذلك فوائد القروض والسلفيات التى تعقدها
فروع الشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر وفى الخارج حيث لا وجه للتمييز
بينها وبين الشركات المصرية أو الشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر وحدها
فى هذا الخصوص ، وبالتالى فانه يخضع للضريبة ما يتحمل به فرع الشركة
فى مصر من فوائد القروض والسلفيات التى يعقدها المركز الرئيسى وتعتبر تكليفا
على الربح الناتج من استثمار رؤوس أموال الشركة فى مصر وفى الخارج كما لو كان
هذا الفرع هو الذى عقد السلفة مع الغير أو مع المركز الرئيسى نفسه وفى نطاق
ما تحملت به أرباحه من عباؤها (١) .

(١) هذا المبدأ تضمنه الحكم الصادر بطلبات الجلسة فى الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٨ ق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن شركة الخطوط الجوية البلجيكية (ساينا) الكائن مركزها الرئيسى بمدينة بروكسل بلجيكا أنشأت فرعا لها بمصر فى إبريل سنة ١٩٤٧ ورأت مصلحة الضرائب إخضاعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وقامت مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بفحص ميزانيتها العالمية عن سنتى ١٩٥١/١٩٥٢ - وأجرت تعديلات فيها وحددت نصيب فرع مصر من أرباح الشركة وفوائد السلفيات بمبلغ ١٦٧٠ ج و ٧٣٨ م ربحا و ٢٢٩ ج و ٩٤٨ م فوائد سلفيات عن سنة ١٩٥١ و ١٠٤٢ ج و ٤٠٨ م ربحا و ٢٧٥ ج و ١٢٢ م فوائد سلفيات عن سنة ١٩٥٢ وأخطرتها بهذه التقديرات على النموذج رقم ١٨ ضرائب ثم عادت فأخطرتها بربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ولم توافق الشركة على هذا الربط وإذ أحيلت أوجه الخلاف بينهما إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٠ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاء والحكم بعدم خضوع الفوائد التى دفعها المركز الرئيسى فى الخارج لضريبة القيم المنقولة فى مصر واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٨ أساسا لربط الضريبة فى سنتى النزاع تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت الطاعنة المصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أعاب المحاماة . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٠ سنة ٧٥ ق تجارى . وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٧ حكمت المحكمة علنا وحضوريا بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بربط الضريبة على الفوائد المدفوعة في خارج مصر وبإلغاء هذا الربط (ثانيا) بتأييد الحكم فيما قضى به من عدم سريان القانونين رقمي ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ و ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ على حساب سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ (ثالثا) بإلزام الطرفين بمصاريف الدعوى عن الدرجتين مناصفة فيما بينهما وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة فيهما . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن .

وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى رأيها السابق وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع فوائد السلفيات في ستي التراجع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة في مصر استنادا إلى أن الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تشترط لخضوع هذه الفوائد للضريبة أن تكون قد تحققت من مصدر آخر غير الربح السنوي وهو ما لم يقيم عليه دليل في الدعوى ، وإلى عدم سريان الفقرة الثالثة من المادة الأولى من هذا القانون على الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها ومنها الشركة المطعون عليها ، وهو خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما نصت عليه من إخضاع مختلف أنواع الإيرادات — ومنها فوائد السلفيات — للضريبة على القيم المنقولة في مصر تشمل جميع الشركات والمنشآت المصرية أو أجنبية وسواء كانت هذه الأخيرة تعمل في مصر وحدها أو في مصر وفي غيرها وليس في عبارتها ما يفيد قصر أحكامها على الشركات المصرية دون الشركات الأجنبية ، والقول بأن المادة الثالثة من القانون لا ينصرف حكمها إلا إلى الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وحدها مردود بأن عبارة المادة من العموم والإطلاق بما يجعلها شاملة للشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها (وثانيهما) أن الحكم فيما انتهى إليه من عدم خضوع فوائد السلفيات المسددة في الخارج للضريبة في مصر إلا إذا كانت ناتجة من موارد غير الربح السنوي

استنادا إلى الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ يكون قد خلط بين قواعد استحقاق الضريبة وطرق تحصيلها وميز الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها على الشركات المصرية والشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وحدها بغير مبرر وإذ لا محل للفرقة — بالنسبة لفوائد السلفيات التي تعقدها الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي الخارج — بين الفوائد المسددة من الربح السنوي وتلك المسددة من موارد غير هذا الربح لأن حكمة الخضوع في الحالين واحدة وهي مساهمة موارد فرع الشركة في مصر في تكوين الموارد التي استعملت في الدفع .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه وفقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة الثالثة منه — بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ — تخضع فوائد القروض والسلفيات التي تعقدها الشركات المصرية أو الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وحدها للضريبة على القيم المنقولة ، وكذلك فوائد القروض والسلفيات التي تعقدها فروع الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي الخارج حيث لا وجه للتمييز بينها وبين الشركات المصرية أو الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وحدها في هذا الخصوص ، وبالتالي فإنه يخضع للضريبة ما يتحمل به فرع الشركة في مصر من فوائد القروض والسلفيات التي يعقدها المركز الرئيسي وتعتبر تكليفا على الربح الناتج من استثمار رؤوس أموال الشركة في مصر وفي الخارج كما لو كان هذا الفرع هو الذي عقد السلفة مع الغير أو مع المركز الرئيسي نفسه وفي نطاق ما تحملت به أرباحه من أرباحها . وإذ كان الثابت أن النزاع في الدعوى يدور حول مبالغ تبين من الفحص أنها فوائد سلفيات عقدتها المركز الرئيسي للشركة في الخارج وقدرت مراقبة ضرائب الشركات المساهمة نصيب فرع مصر منها في ستي ١٩٥١ و ١٩٥٢ بمبلغى — ٢٢٩ ج و ٩٤٨ م و ٢٧٥ ج و ١٢٢ م ولم تنازع الشركة في مقدارها ، فإن هذه الفوائد تخضع للضريبة على القيم المنقولة — وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على عدم خضوعها للضريبة استنادا إلى أن فوائد السلفيات التي تدفعها الشركات

الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها لا تخضع للضريبة في مصر إلا إذا كانت ناتجة من موارد غير الربح السنوي طبقا للفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ١٢٠ سنة ٧٥ ق تجارى برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من اخضاع فوائد السلفيات للضريبة .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندي ،
وصبري أحمد فرحات ، ومحمود عباس العمراوى ، وأمين أحمد فتح الله .

(١٣٣)

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "التقدير الحكيم" .

المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . التقدير الحكيم . شرطه . وحدة الممول في سنة
القياس والسنوات المقيسة . مباشرة الوارث نشاط مورثه وتجارجه مع باقى الورثة . لا يعتبر
استمراره .

النص فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على اتخاذ
الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة
بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم من كل من السنوات من ١٩٤٨
إلى ١٩٥١ ، يفترض — فضلاً عن وحدة النشاط — وحدة الممول فى سنة القياس
والسنوات المقيسة وهى لا تتحقق بمباشرة الوارث نشاط مورثه بعد وفاته —
وإذ كان الثابت فى الدعوى أنه بعد وفاة مورث المطعون عليه فى سنة ١٩٥١
استقل هو بمباشرة مورثه وبدأ يباشر نشاطه بها بعد أن تخارج عنها مع باقى الورثة
وجرى الحكم المطعون فيه على أن نشاطه هذا يعتبر استمراراً لنشاط مورثه واتخذ
من أرباح المورث فى سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة على المطعون عليه
فى سنوات النزاع عملاً بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، فإنه
يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المرحوم أحمد ابراهيم شلبي كان يملك منشأة فردية لتجارة الخردوات وتوفى فى ١٩٥١/٤/٤ عن ورثة منهم محمود طلعت أحمد شلبي (الطاعن) الذى استقل باستغلال المنشأة منذ وفاة والده ، وقدرت مأمورية الضرائب المختصة أرباحه عن المدة من ١٩٥١/٤/١٠ إلى ١٩٥١/١٢/٣١ بمبلغ ٥٦٢ ج وعن سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٧٢٢ ج مع سريان هذا التقدير الأخير على كل من سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، تطبيقا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ ، ولم يرتض هذا التقدير وعرض الخلاف على لجنة الطعن ، وفى ١٩٥٧/١١/١٦ أصدرت قرارها بخفض صافي أرباح المدة من ١٩٥١/٤/١٠ إلى ١٩٥١/١٢/٣١ لمبلغ ٣٤١ ج وفى سنة ١٩٥٢ لمبلغ ٤٦٨ ج وبسريان هذا التقدير الأخير على سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، وأقام الممول الدعوى رقم ١٩٧ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى الزقاريق بالطعن فى هذا القرار طالبا الحكم أصليا ببطلان إجراءات الربط لعدم إخطاره بالنموذج رقم ١٨ ضرائب واحتياطيا اتخاذ ربح المنشأة فى سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات اللاحقة حتى سنة ١٩٥٤ ، وقال شرحا لدعواه إن والده كان يدير المنشأة وقدرت المأمورية أرباحه بمبلغ ٢١٥ ج فى سنة ١٩٤٧ وبعد وفاته تمخارج مع باقى الورثة واختص بالمنشأة التى لم يتغير نشاطها وعلى ذلك وتطبيقا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ يتعين اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة فى السنوات التالية . وفى ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وبأحقية الطاعن فى اتخاذ ربح المنشأة فى سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة فى سنوات النزاع وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف

المنصورة طالبة إلغاءه وتأيد قرار اللجنة تأسيسا على أن المستأنف عليه لم يكن له أى نشاط تجارى فى سنة ١٩٤٧ وبالتالى لا يسوغ اتخاذ أرباح هذه السنة أساسا لربط الضريبة فى السنوات التالية ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٩ سنة ٢ تجارى قضائية ، وفى ١٩٦٠/٣/٣١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وبإلزام المستأنفة مصروفات الاستئناف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب تقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة مذكرتها الثانية صممت فيها على ما جاء بمذكرتها الأولى من طلب قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باتخاذ أرباح مورث المطعون عليه فى سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة فى السنوات التالية استنادا إلى أن نشاط المطعون عليه يعتبر استمرارا لنشاط والده ومورثه فى حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ والقانون ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ ورتب على ذلك أن نشاط المطعون عليه يعتبر قائما منذ سنة ١٩٤٧ باعتباره استمرارا لذات النشاط السابق ، وهذا خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن التشريع الضريبي يفرض الضريبة على الممول لا على المنشأة بحيث إذا توفى وانتقلت ملكيتها للوارث أو لغيره يعتبر كل منهما صاحب منشأة جديدة وممولا جديدا ، ولا يتصور أن يكون نشاط الوارث استمرارا لنشاط المورث ، وإذ لم يكن للمطعون ضده نشاط سابق على ١٠/٤/١٩٥١ فإنه يتعين إعمال الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ فى ربط الضريبة عليه وهى صريحة فى أنه إذا لم يكن للممول نشاط ما فى سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلالها اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على أنه " امتثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير

أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساساً لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه “ يفترض — فضلاً عن وحدة النشاط — وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة وهي لا تتحقق بمباشرة الوارث نشاط مورثه بعد وفاته — وإذا كان الثابت في الدعوى أنه بعد وفاة مورث المطعون عليه في ١٩٥١/٤/٤ استقل المطعون عليه بمنشأة مورثه بعد أن تخارج عنها مع باقي الورثة وبدأ يباشر نشاطه من ١٩٥١/٤/١٠ ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن نشاط المطعون عليه يعتبر استمراراً لنشاط مورثه واتخذ من أرباح المورث في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة على المطعون عليه في سنوات النزاع تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

- برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندي .
وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمود عباس العمراوى .

(١٣٤)

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

(١) وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " . دعوى . " الصفة
في الدعوى " .

- الدعوى بطلب تفسير شرط الواقف . لا تقبل إلا من ذى شأن من أهل الوقف .
ضرورة ثبوت صلته بالوقف أو إثبات هذه الصلة عند الإنكار .

(ب) استئناف . " الأثر الناقل للاستئناف " .

تظر محكمة الاستئناف الدعوى على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع
مقدمة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة . للحكوم له التمسك بما كان
قد قدمه منها إلى محكمة أول درجة ولم تقبله . لاجابة إلى استئناف فرعى أو مقابل .

(ج) إثبات . " طرق الإثبات " . " الاقرار " . " الاقرار غير القضائي " .

- الاقرار . شرطه . صدوره من الخصم من قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصه .
وجوب إفادة الصيغة ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم .

١ - الدعوى بطلب تفسير شرط الواقف لا تقبل إلا من ذى شأن من أهل
الوقف مستحقا كان أو موقوفا عليه لم تأت نوبته في الاستحقاق بعد ،
وهي تفترض فيمن يطلب تفسير الشرط ثبوت صلته بالوقف وبمن تلقى - أو عساه
أن يتلقى - الاستحقاق عنه أو وجوب إثبات هذه الصلة عند الإنكار (١) .

(١) هذا المبدأ تضمنه الحكم الصادر بذات الجلسة في الطعن رقم ٩ لسنة ٣٣ ق احوال
شخصية .

٢ — طبقا للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات يتعين على محكمة ثانى درجة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة بحيث يكون الخصم المحكوم له أن يتمسك في الاستئناف المرفوع من خصمه بما لم تكن محكمة أول درجة قد قبلته من أوجه دفاعه ودفعه دون حاجة إلى رفع استئناف فرعى أو مقابل^(١).

٣ — يشترط في الاقرار أن يكون صادرا من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفي صيغة تفيد ثبوت الحق المقرب به على سبيل اليقين والجزم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة للأحوال الشخصية ضد كل من (١) محفوظ حسين أبو عميرة بصفته حارسا على وقف المرحوم شهاب الدين أبى العباس أحمد النوبى الأنصارى ومستحقا فيه (٢) أمين عبد السلام الدمنهورى بصفته حارسا على الوقف المذكور ومستحقا فيه بطلب الحكم باستحقاقهم فى وقف المرحوم شهاب الدين أبى العباس أحمد النوبى الأنصارى الصادر فى ١٢ من ذى الحجة عام ١٠٦٠ هجرية ومنع معارضة المدعى عليهما لهم فيه والزامهما بالمصاريف والأتعاب ، ثم عادوا وقصروها على طلب تفسير شرط الواقف وهل الوقف

(١) قض ١٩٦٣/٥/٢٣ الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ ق . السنة ١٤ ص ٧١٩

مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً أو ترتيباً جملياً وذلك في نطاق قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وقانون إنهاء الوقف على غير الخيرات رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وقالوا بياناً لدعواهم إن المرحوم شهاب الدين أبو العباس أحمد النوبى الأنصارى وقف الأعيان الموضحة في حجة الوقف الصادرة بحكمة بابى سعادة والخرق بتاريخ ١٢ من ذى الحجة عام ١٠٦٠ هجرية على خيرات عينها والباقي بعد ذلك على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم ذريتهم ونسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ الأنثيين الطبقة العليا منهم أبداً تحجب الطبقة السفلى يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الإثنان فما فوقهما عند الاجتماع فإذا انقضوا جميعاً صرف ذلك لأولاد أخيه الشيخ سليمان والشيخ أبو بكر والشيخ عبد الله وأخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين على النص والترتيب المذكور ، وقد توفى الواقف وانقضت ذريته كما مات أولاد أخيه المذكورين وانقضت ذريتهم ولم يبق منهم سوى الشيخ محمد النوبى فأنحصر فيه فاضل ريع الوقف ويعتبر الطبقة الأولى وقد توفى كما توفى أفراد الطبقات الثانية والثالثة والرابعة وأن محمد على الصندبلى والد الفريق الأول من المدعين آل إليه الاستحقاق عن فاطمة بنت أحمد بن الشيخ محمد النوبى وقد توفى وآل نصيبه وقدره $\frac{2}{8}$ من ريع الوقف إلى أولاده وينقسم بينهم ، ومحمد على الصندبلى والد الفريق الثانى آل إليه الاستحقاق عن فاطمة المذكورة وقد توفى وآل نصيبه وقدره $\frac{2}{8}$ إلى أولاده وينقسم بينهم وحسن محمد على الصندبلى والد الفريق الثالث آل إليه الاستحقاق عن جدتهم العليا فاطمة وقد توفى وآل نصيبه وقدره $\frac{2}{8}$ إلى أولاده وينقسم بينهم ، ونبوية محمد على الصندبلى والدة نفوسة مصطفى أمين آل إليها الاستحقاق عن فاطمة أيضاً وقد توفيت وآل نصيبها وقدره $\frac{1}{8}$ إلى ابنتها ، وفاطمة محمد على الصندبلى آل إليها الاستحقاق عن جدتها فاطمة . وقد توفيت وآل نصيبها وقدره $\frac{1}{8}$ إلى أولادها من المدعين ، وسكينة محمد على الصندبلى آل إليها الاستحقاق عن جدتها فاطمة وقد توفيت وآل نصيبها وقدره $\frac{1}{8}$ إلى أولادها ، وسيدة بنت سكينة محمد على الصندبلى آل إليها الاستحقاق كذلك عن فاطمة وقد توفيت وآل نصيبها وقدره $\frac{1}{8}$ إلى أولادها من المدعين وإذا نازعهم المدعى عليهما في استحقاقهم وفي تفسير شرط الواقف فقد اتفقا إلى طلب الحكم لهم بطلباتهم وطلب المدعى عليهما رفض الدعوى لأن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً جملياً .

وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٩ حكمت المحكمة حضوريا بأن شرط الواقف يقتضى أن الوقف المذكور مرتب الطبقات ترتيبا جمليا بحيث لا يستحق أحدهم أفراد طبقة إلا إذا انقرض جميع أفراد الطبقة السابقة عليها وألزم المدعين بالمصاريف وستة جنيهاً أتعاب محاماة للمدعى عليهما . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم المينة بدعواهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٣ سنة ٧٦ قضائية ، ودفع المستأنف عليهما بعدم قبول الاستئناف لاشتماله على طلبات جديدة كما دفعا الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة ، وأثناء نظر الاستئناف طلب كل من محمد يوسف حسنى وأمين على البلبدى بصفته قيا على والدته رمانة على وصلاح الدين محمد محمود وجمال الدين محمد محمود وأمين محمد محمود وزينب حسنين مكاوى التدخل فيه منضمين إلى المستأنف عليهما فى طلباتهما ودفعا بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر الدعوى . وبتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا (ثانيا) ببطلان الحكم المستأنف لعدم بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى فى الدعوى (ثالثا) بقبول كل من محمد يوسف حسنى وأمين على البلبدى بصفته قيا على والدته رمانة على خصما ثالثا منضميا للمستأنف عليهما ورفض طلب باقى طالبي التدخل (رابعا) برفض مادفع به المستأنف عليهما والمتدخلان من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها ومن عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة وبقبولها (خامسا) وفى الموضوع بأن شرط الواقف يقتضى بأن وقفه المذكور مرتب الطبقات أفراديا وأن من مات من الطبقة الخامسة قبل استحقاقه لشيء من ريع الوقف أو بعض استحقاقه ينتقل بوفاته ما استحقه أو كان يستحقه إلى ذريته أحياء وأمواتا فما خص الحى أخذه وما خص المتوفى عن ذرية أخذته ذريته على أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ويكون ما استحقه كل منهم ملكا له (سادسا) بالزام المستأنف عليهما والمتدخلين محمد يوسف حسنى وأمين على البلبدى المصروفات عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون حيث تدخل كل من محمد محمود إبراهيم والتابعى على محب اللذين أقبا

حارسين على الوقف وقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعنين دفعوا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة إذ هي لا تقبل إلا ممن كان مستحقا في الوقف ولم يثبت المدعون أن لهم نسبا يصلهم بالوقف ويجعلهم مستحقين فيه ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع استنادا إلى أنه يعتبر طعنا في حكم محكمة أول درجة الذي لم يستأنفه الطاعنون ، وإلى أن المستأنفين أثبتوا صفقتهم وحقهم في الاستحقاق بما ورد في مذكرة الطاعنين وما قدموه من مستندات ، وهذا الذي أسس الحكم قضاءه عليه خطأ في القانون وفساد في الاستدلال وقصور من وجهين (أولهما) أن الطاعنين ما كانوا في حاجة إلى رفع استئناف أصلي للتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة ثانية لأن للاستئناف عليه أن يبدى أمامها ما لديه من دفع وأوجه دفاع (وثانيهما) أن الطاعنين لم يسلموا بأن المطعون عليهم يستحقون شيئا في الوقف ولا أنهم من ذرية الواقف حيث أنكروا في جميع مراحل النزاع أن أحمد النوبى خلف جدتهم العليا "فاطمة" كما تشهد بذلك محاضر الجلسات ، وما جاء في مذكراتهم ومنها المذكرة المقدمة لجلسة ١٥/١١/١٩٥٩ وهى أول جلسة تالية لجلسة ١٨/١٠/١٩٥٩ من أن "المدعين ليسوا من ذرية الواقف إطلاقا وأن ما جاء سهوا في محضر جلسة ١٨/١٠/١٩٥٩ من أنهم من ذرية الواقف ليس صحيحا" وما استند إليه الحكم من أنه — جاء في مذكرة الطاعنين المقدمة لجلسة ٢٨/١٢/١٩٦١ أنه ثبت بمحضر جلسة ٢٠/٣/١٩٥٤ أن الخلاف بين الجميع ينحصر فيما إذا كانت ذرية من توفى قبل الاستحقاق تستحق نصيب أصلها وأن الجميع طلبوا حكما تفسيريا لشرط الواقف وأن هذا يفيد تسليمهم بصفة المطعون عليهم في الاستحقاق — مردود بأن عبارة هذه المذكرة لم يقصد منها شيء من ذلك وقد حررت لبيان عدم قبول الطلبات الجديدة التى تقدم بها الخصوم أمام الاستئناف بعد أن حصروا طلباتهم أمام محكمة أول درجة في طلب التفسير فأوردوا هذه العبارة . نقلا عن محضر الجلسة ليثبتوا بها أن المدعين إنما حصروا طلباتهم في نطاق التفسير ، وهذا الفهم غير السليم من الحكم أدى به إلى

عدم الاعتداد بدفاع الطاعنين من أن عبارة "لا ينازعون" الواردة بمحضر جلسة ١٨/١٠/١٩٥٩ هي مجرد خطأ مادي من كاتب الجلسة وصحتها أنهم "ينازعون" ودليل هذا الخطأ المادي واضح من أقوالهم قبل وبعد ١٨/١٠/١٩٥٩ سواء في مذكراتهم العديدة أو في محاضر الجلسات وسياق المحضر يقطع بهذا الخطأ ، وهذه العبارة لا تعد إقراراً لأن الإقرار يجب أن يكون خالياً من أى شبهة وبمقتضى المادة ٢٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ يبطل إقرار الموقوف عليه لغيره بكل أو بعض استحقاقه كما يبطل تنازله عنه ، ومثل هذا الإقرار لو صح وجوده جديلاً لا يثبت به نسب لأنه إقرار بالنسب على الغير وما ذهب إليه الحكم من أن المستندات المقدمة من المطعون عليهم — ومنها المستند المحرر في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨ هجرية الخاص بحصر تركة المتوفاة فاطمة أحمد النوبى والمستند المحرر في سنة ١٢٦٠ هجرية الخاص بحصر تركة الشيخ على القطان تدل على أنهم من ذرية أنحى الواقف مردود بأن هذه الأوراق لا يصح اعتبارها من الوجهة القانونية دليلاً على نسب المدعين إلى أخ الواقف إذ هي من قبيل الإشهادات التي تحرر على مسئولية صاحبها ولا تعتبر حجة على الغير وهي محررات لحصر التركة لا لإثبات النسب ومع تمسك المطعون عليهم بها فقد سبق أن كلفتهم محكمة أول درجة إثبات نسبهم وعجزوا .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أن الدعوى يطلب تفسير شرط الواقف لا تقبل إلا من ذى شأن من أهل الوقف مستحقاً كان أو موقوفاً عليه لم تأت نوبته في الاستحقاق بعد ، وهي تفترض فيمن يطلب تفسير الشرط ثبوت صلته بالوقف وبمن تلقى — أو عساه أن يتلقى — الاستحقاق عنه أو وجوب إثبات هذه الصلة عند الإنكار — وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنين أنكروا على المطعون عليهم صلتهم بالوقف وبالمرحوم أحمد النوبى ابن أنحى الواقف الذى يدعون أن جدتهم العليا "فاطمة" تلقت الاستحقاق عنه ودفعوا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وقالوا إنهم لم يوافقوا على طلب تفسير شرط الواقف بل كان سبيلهم إنكار استحقاق المطعون عليهم في الوقف — ورد الحكم المطعون فيه بأن "الدعوى قائمة على أن للدعين صلة بالنسب والنسب بأولاد أنحى الواقف الموقوف عليهم وأن هذه الرابطة والبنوة تجعل

لهم صلة في الوقف واستحقاقا فيه فهي في حقيقتها دعوى إذا ثبتت تجعل للدعين صفة في الوقف واستحقاقا وتكييفها القانوني إذن أنها دعوى إثبات صفة ولا يتأتى أن يقال لمن يريد إثبات صفة في حق من الحقوق أن يقال له إنك لا صفة لك في إثبات هذه الصفة ولو قيل للمدعى الميراث إنه لا صفة له في إثبات صفة الوراثة لضاعت حقوقه ولكان ذلك عبثا وإنما يتأتى هذا الدفع عند المطالبة بحق تعطيه له صفة الاستحقاق وصفة الوراثة وصفة البنوة وهكذا ومن ثم يكون الدفع لا وجه له ويتعين رفضه " وأن ما ذكره الطاعنون من أنهم لم يوافقوا على طلب تفسير شرط الواقف بل كان سبيلهم في دفاعهم إنكار أن المستأنفين من ذرية إخوة الواقف وإنكار استحقاقهم في الوقف وأن التفسير لا يجوز إلا إذا اتفق عليه الخصوم جميعا مردود بأنه " تعتبر طعنا في الحكم المستأنف وطعنا في الأساس الذي قام عليه الحكم وهم لم يستأنفوه في موعده وليس في مواد الاستئناف باللائحة الشرعية ما يجيز الاستئناف الفرعي أو الاستئناف المقابل " وأنه بالرجوع إلى محضر جلسة ١٨/١٠/١٩٥٩ أمام محكمة أول درجة في القضيتين ٢٥٣ ، ٢٥٤ سنة ١٩٥٨ المقدم عن أولاهما الاستئناف رقم ١٩٢ سنة ٧٦ ق وعن الثانية هذا الاستئناف " يبين أن وكلاء المدعين في الدعويين المذكورين قالوا إن النزاع بيننا منحصر في تفسير شرط الواقف وهل ترتيب الطبقات جملي بحيث لا تستحق ذرية من مات من أى طبقة قبل انقراض أفراد الطبقة ولا تحمل الذرية محل الأصول إلا بعد انقراض جميع أفراد الطبقة العليا أم ترتيب أفرادى بحيث إن من مات يحل فرعه محله ويكون مستحقا في الوقف ، وقصروا الدعوى على طلب تفسير شرط الواقف في حدود قوانين الوقف والفقهاء وقال وكلاء المدعى عليهما في الدعويين إنه لا نزاع بيننا في أن المدعين من ذرية الواقف ولكن أصولهم لم يكونوا مستحقين في الوقف لأنهم ماتوا قبل انقراض الطبقة الرابعة " . وأن " وكلاء المستأنف عليهما قالوا بمذكراتهم المقدمة بجلسة ٢٨/١٢/١٩٦١ إنه ثبت بمحضر جلسة ٢/٣/١٩٥٤ أن الخلاف بين الجميع منحصر فيما إذا كان ذرية من توفى قبل الاستحقاق يستحق نصيب أصله أولا وطلبوا جميعا صدور حكم تفسيري لشرط الواقف في ذلك مكتفين به ووافقوا جميعا على أن النزاع ينحصر في ذلك فقط وقد أورد مثل ذلك وكيل المتدخلين في مذكرته المقدمتين لهذه المحكمة وإذن فمحاولة

المستأنف عليهما والخصم الثالث التنصل من هذا الاتفاق وقولهم إن كاتب محضر جلسة ١٨/١٠/١٩٥٩ قد أخطأ فذكر على لسان محامي المستأنف عليهما أنه لا ينزع في أن المدعى من ذرية الواقف وقالوا إن صحة ذلك أنه ينزع في أن المدعى من ذرية الواقف وأن كاتب الجلسة أخطأ فزاد كلمة — لا — وهذا القول غير سديد لما ذكرنا ولأن سياق الحديث بمحضر الجلسة وهو طويل يدل على أن ما كتبه كاتب الجلسة بمحضره صحيح وإذن فالمحكمة لا تلتقي بالالتهام الدفاع “ وأنه عما ذكره المستأنف عليهم من أنهم قدموا الدليل على أن المستأنفين ليسوا من ذرية الواقف فإن ” المستندات المقدمة من وكيل المستأنفين تدل على أنهم من ذرية الواقف وخاصة المستند المحرر في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨ هـ الخاص بمحضر تركة المتوفاة وبيان ذريتها وهو دفتر مقيد برقم ٢٩٨ سلسلة مادة ١٢٦ صحيفة ٦٧ قسيمة عسكرية قديم الذي دل على وفاة فاطمة بنت أحمد النوبى القباني وانحصار ميراثها في زوجها على عهد القطان وفي والدها الضابط الشيخ أحمد النوبى القباني وفي ولديها محمد وأحمد القاصرين من غير شريك ولا وارث لها سواهم والمستند الآخر الدال على حصر تركة الشيخ على القطان سنة ١٢٦٠ وتضمن وفاة الشيخ على الشهير بالصندلجى العقاد بن المرحوم الشيخ محمد الصندلجى وانحصار ميراثه في زوجته نفوسه محمد حنفى وأولاده الثلاثة محمد الصندلجى المرزوق من زوجته فاطمة أحمد النوبى فهذان المستندان يدلان على أن محمد النوبى الذى اعتبر الطبقة الأولى بالاتفاق خلف أحمد وهو من الطبقة الثانية باتفاق وأحمد هذا رزق بفاطمة — كما دل على ذلك المستند الأول — فهى من الطبقة الثانية بدلالة هذا المستند وأنجبت فاطمة هذه محمد الصندلجى — بدلالة المستند الثانى — وهو من الطبقة الرابعة وهو مورث المستأنفين وإذن فدفاع المستأنف ضدهما الأولين والمتدخلين في هذا الشأن غير سديد “. وبما انبنى عليه في النهاية أن عرض الحكم لتفسير شرط الواقف وقطع برأى في المراد منه — في حين أنه وفقا للسادة ٤١٠ من قانون المرافعات يتعين على محكمة ثانى درجة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة بحيث يكون الخصم المحكوم له أن يتمسك في الاستئناف المرفوع من خصمه بما لم تكن محكمة أول درجة قد قبلته من أوجه دفاعه ودفعه دون حاجة إلى

رفع استئناف فرعى أو مقابل — وفي حين أنه يشترط في الإقرار أن يكون صادرا من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفي صيغة تفيد ثبوت الحق المقرب به على سبيل اليقين والجزم ، وحمل العبارة الواردة في محضر جلسة ١٨/١٠/١٩٥٩ وأقوال الطاعنين في المذكرة المقدمة لجلسة ٢٨/١٢/١٩٦١ على أنها إقرار بالحق وتسليم بالصفة المدعى بها لا تساعد عليه مجريات الخصومة ومسلك الطاعنين فيها والتزامهم موقف الإنكار لصلة المطعون عليهم بالوقف في جميع مراحلها كما تكشف عن ذلك محاضر الجلسات ومذكراتهم المودعة ملف الدعوى قبل وبعد جلسة ١٨/١٠/١٩٥٩ ، والقول من الحكم بأن المستند المحرر في ١٨ ربيع آخر سنة ١٢٤٨ هـ الخاص بحصر تركة فاطمة — والمستند المحرر سنة ١٢٦٠ هـ الخاص بحصر تركة الشيخ علي القطان يدلان على أن عهد النوبى خلف أحمد وأحمد رزق بفاطمة ، ينطوى على فساد في الاستدلال إذ لم يبين الحكم وجه الاحتجاج بهما في إثبات نسب فاطمة كما لم يبين وجه حجيتهما على الطاعنين، وإذا كان ذلك، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور وفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل .

(١٣٥)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

وقف . " الاستحقاق في الوقف " . دعوى . " شروط قبول الدعوى " .
" الصفة في الدعوى " .

دعوى الاستحقاق في الوقف . لا تقبل إلا من ذى شأن له صلة بالوقف . التعرض لموضوع
الاستحقاق قبل تحقيق هذه الصلة والتحقق منها . خطأ .

دعوى الاستحقاق في الوقف لا تقبل إلا من ذى شأن له صلة بالوقف هو
ومن يدعى أنه تلقى الاستحقاق عنه بحيث لا يكون لقاضي الدعوى أن يعرض
لموضوع هذا الاستحقاق أو أن يمهد لقضائه فيه قبل تحقيق هذه الصلة والتحقق
منها . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنين أنكروا صلة المطعون عليهم
بالوقف و بمن يدعون أنهم تلقوا الاستحقاق عنه ، وكان الحكم المطعون فيه قد
تخلّى عن تحقيق هذه الصلة وأحال النظر فيها إلى محكمة أول درجة بعد أن كانت
قد استنفدت ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها وعرض — مع ذلك —
لموضوع الاستحقاق ومهد للقضاء فيه بقوله إن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً
أفرادياً وأن من مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه وفقاً للمادة ٣٣
من قانون الوقف ورتب على ذلك أن الدعوى تكون مسموعة شرعاً ومقبولة
قانوناً ولا مانع من السير فيها لإثبات أنهم من ذرية الموقوف عليها ، فإنه يكون
قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (١) .

(١) هذا المبدأ تضمنه الحكم الصادر بذات الجلسة في الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق أحوال

شخصية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن محمد عبد السلام زكى محمد وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٢٥٥ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد محفوظ حسن أبو عميرة وآخر بصفتهم مستحقين وحارسين على وقف شهاب الدين أبى العباس أحمد النوبى يطلبون الحكم باستحقاق كل منهم للحصة الميمنة فى العريضة . وقالوا شرحا لدعواهم إنه بموجب الاشهاد المؤرخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٠٦٠ هـ وقف المرحوم شهاب الدين أبو العباس أحمد النوبى الأعيان الميمنة به على خيرات عينها والباقي على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم الطبقة العليا منهم أبدا تحجب الطبقة السفلى يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الإثنان فما فوقهما عند الاجتماع فاذا انقرضوا بأسرهم صرف فائض الربيع لأولاد أخيه الشيخ سليمان والشيخ أبو بكر والشيخ عبد الله وإخوتهم للذكر مثل حظ الأنثيين على النص والترتيب المشروحين أعلاه إلى حين انقراضهم أجمعين يكون ذلك بلحمة برعينها الواقف فى كتاب وقفه . وقد مات الواقف والوقف باق على حاله وانقرضت ذريته كما مات أولاد أخيه وانقرضت ذريتهم ولم يبق منهم سوى الشيخ محمد النوبى بن موسى بن محمد بن عبد المعطى بن سليمان بن الشيخ سليمان أخ الواقف فانحصر فيه فاضل الربيع ويعتبر هو الطبقة الأولى وقد توفى الشيخ محمد النوبى عن أولاده عائشة وأحمد وخديجة وفطومة ثم توفيت فطومة محمد النوبى عن بنتها زهرة وحفيظة وعبد السلام وانتقل الاستحقاق إلى أفراد الطبقة الرابعة الذين انقرضوا جميعا وأصبح المستحقون لربيع الوقف هم أفراد الطبقة الخامسة ذكورا وإناثا يستحق الذكر فيه $\frac{1}{8}$ والأنثى $\frac{1}{8}$ وانتقل من بعدهم إلى أولادهم ومنهم المدعون لأن الوقف مرتب الطبقات ترتيبا أفراديا لا يجب أصل فرع غيره .

وأنكر المدعى عليهما صلة المدعين بالوقف وقال إن المدعين ليسوا من ذرية أولاد إخوة الواقف وأن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً جملياً فلا يستحق فرع من مات إلا إذا انقرض جميع أفراد طبقة أصله . وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٩ حكمت المحكمة حضورياً برفض الدعوى وألزمت المدعين بالمصاريف وأربعة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة للمدعى عليهما . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالين الغاءه والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩١ سنة ٧٦ قضائية . وتدخل في الاستئناف كل من محمد يوسف حسنى وأمين على البلدى بصفته قياً على والدته وآخرين منضمين للاستئناف عليهما في دفاعهما ودفعوا جميعاً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة كما دفع المتدخلون بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أساس أنها لا تدخل في اختصاص دائرة الأحوال الشخصية وإنما تدخل في اختصاص الدائرة المدنية . وبتاريخ ١٩٦٣/١/١٣ حكمت المحكمة حضورياً (أولاً) بقبول الاستئناف شكلاً (ثانياً) ببطالان الحكم المستأنف (ثالثاً) بقبول تدخل كل من محمد يوسف حسنى وأمين على البلدى بصفته قياً على والدته السيدة رمانة على خصمين منضمين للاستئناف عليهما ورفض طلب باقى المتدخلين (رابعاً) برفض ما دفع به المستأنف عليهما الأولان والمتدخلان من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها ومن عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة وبقبولها (خامساً) وفي الموضوع باعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها طبقاً للنهج الشرعى (سادساً) لإزام المستأنف عليهما والمتدخلين محمد يوسف حسنى وأمين على البلدى بصفته مصر وفات الاستئناف وبمبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة عنه . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون حيث تدخل كل من محمد محمود إبراهيم والتابعى على محب اللذين أقياً حارسين على الوقف بدلاً من حارسيه السابقين وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب ورثة المطعون عليه الثانى رفض الطعن ولم يحضر باقى المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعاً . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعنين دفعوا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة إذ لاصفة للمطعون عليهم في الادعاء ولاصلة لهم بالوقف وكان على الحكم المطعون فيه أن يبدأ يبحث هذه الصفة ولكنه أغفل ذلك وقضى ببطلان الحكم الابتدائي لعدم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية ثم خاض في بيان شروط الوقف وما إذا كان مرتب الطبقات ترتيباً جلياً أو أفرادياً وانتهى إلى أنه مرتب الطبقات ترتيباً جلياً ثم أعاد القضية إلى محكمة أول درجة لبحث صفة الخصوم ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن الدعوى لا تقبل إلا من ذى صفة بحيث إذا كانت صفة المدعى غير ثابتة تعين على المحكمة أن تبدأ بتحقيقها ولا يسوغ لها أن تقضى فيها برأى مع تسليمها بأن الصفة لم تثبت وأن سلسلة النسب وطبقات المستحقين لم تبحث ومتى كان الخصوم عاطلين عن الصفة لا يكون لهم وجه في أن يجادلوا في أمر الوقف وشروطه وهل هو مرتب الطبقات ترتيباً جلياً أو أفرادياً . و(ثانيهما) أنه بعد أن قضت المحكمة ببطلان الحكم المستأنف ما كان لها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة التي استنفدت ولايتها عليها بعد أن قضت في موضوعها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن دعوى الاستحقاق في الوقف لا تقبل إلا من ذى شأن له صلة بالوقف هو ومن يدعى أنه تلقى الاستحقاق عنه بحيث لا يكون لقاضى الدعوى أن يعرض لموضوع هذا الاستحقاق أو أن يمهّد لقضائه فيه قبل تحقيق هذه الصلة والتحقق منها ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنين أنكروا صلة المطعون عليهم بالوقف وبالمرحوم الشيخ محمد النوبى من ذرية أولاد أخ الواقف الذى يدعون أن جدتهم العليا فطومة تلقت الاستحقاق عنه ، وكان الحكم المطعون فيه قد تخلّى عن تحقيق هذه الصلة وأحال النظر فيها إلى محكمة أول درجة بعد أن كانت قد استنفدت ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها ، وعرض —

مع ذلك — لموضوع الاستحقاق ومهد للقضاء فيه بقوله ”وبما أنه يتضح مما سبق أن الترتيب في هذا الوقت ترتيب أفرادى وفقا للمادة ٣٢ من قانون الوقف وأن من مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه وفقا لما نص عليه بهذه المادة وإذن فالأساس الأول الذى قامت عليه دعوى المستأنفين أمام محكمة أول درجة وهو أن الوقف أفرادى أساس صحيح يجعل دعواهم مسموعة شرعا ومقبولة قانونا ولا مانع من السير فيها لإثبات أنهم من الذرية الموقوف عليها“ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد الدكتور/ عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلي عبد الجواد .

(١٣٦)

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) استئناف . ” الخصوم في الاستئناف ” . ” التدخل الانضمامي ” .
دعوى .

طلب التدخل أمام محكمة الاستئناف بالانضمام للسئناف في طلب رفض الدعوى دون
أن يطلب المتدخل لنفسه حقا ذاتيا يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة ، تدخل انضمامي
لاتدخل هجومي . جواز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تفسير العقود ” . نقض ” سلطة محكمة
النقض ” . عقد . ” تفسير العقود ” .

سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لاسلطان عليها
في ذلك لمحكمة النقض مادامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته .

١ — إذا طلب شخص قبول تدخله أمام محكمة الاستئناف خصما منضمما للاستئناف
في طلب رفض الدعوى واقتصر على إبداء وجه دفاع لتأييد هذا الطلب ولم يطلب
الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخدمة فإن تدخله على هذا النحو —
أيا كانت مصلحته فيه لا يعد تدخلا هجوميا وإنما هو تدخل انضمامي يجوز
طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف طبقا لنص المادة ٤١٢ مرافعات .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف
عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ،
ولاسلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى
الذي حصلته محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٤٢ سنة ١٩٥٧ كلى مصر طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٠٧٣ ج و ٥٧٥ م والمصاريف . وقال تليانا لدعواه إنه بمقتضى عقد محرر فى ٥ مارس سنة ١٩٥٥ اتفق مع المطعون عليه المذكور على أن يصنع له بمصنعه ” المعروف بمصنع النسر ” وبأمكنة أخرى المسحوق الأبيض الذى يقوم المطعون عليه بتوريده له بأن يجعل من هذا المسحوق حجارة لمسح الأحذية بواقع خمسة جنيهات للألف قطعة ثم خفض السعر إلى أربعة جنيهات ونصف ، وقد قام الطاعن بتنفيذ التعاقد من جانبه وسلم المطعون ضده الأول ٨٨٤٢٣٩ حجرا بموجب إيصالات ، وقبض جزءا من الثمن وتبقى له منه المبلغ المرفوع به هذه الدعوى . وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة الابتدائية للطاعن بطلباته — استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٨ سنة ٧٦ ق استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى — وأثناء نظر الاستئناف طلب المطعون عليه الثانى ” محمد محمود حماد ” دخوله خصما فى الدعوى منضما إلى المستأنف ” المطعون عليه الأول ” فى طلباته وبتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٢ قضت محكمة الاستئناف بقبول تدخله وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن — وأصدرت دائرة الفحص قرارها ١٩٦٣/١٢/٧ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الإجراءات التالية للأحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسته ١٩٦٥/١/٢٨ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من قبول تدخل المطعون عليه الثانى . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بعدم جواز هذا التدخل لأول مرة في الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع واستند إلى المادة ٤١٢ من قانون المرافعات التى تجيز التدخل في الاستئناف لمن يطلب الانضمام إلى أحد الخصوم أو ممن يجوز له الاعتراض على الحكم عملاً بالمادة ٤٥٠ وما بعدها ، كما استند إلى أن المحكمة طبقاً لنص المادة ٢٥٩ مرافعات أن تأذن — أثناء سير الدعوى — في إدخال الغير لتقديم أوراق تحت يده يستند إليها أحد الخصوم — ويرى الطاعن أن هذا الذى قرره الحكم خطأ في القانون ذلك أن تدخل المطعون عليه الثانى لم يكن في حقيقته تدخلاً انضمامياً — بل هو تدخل هجومى ، إذ أنه وإن طلب رفض الدعوى إلا أنه أقام طلبه هذا على أساس أحقيته للحق المرفوعة به هذه الدعوى بأن زعم أنه هو دون الطاعن الذى تعاقد في ١٥/١١/١٩٥٥ مع المطعون عليه الأول على تصنيع كمية الأحجار التى يطالب الطاعن بباقي ثمنها . هذا إلى أن ما قرره الحكم من أن المطعون ضده الثانى يملك الاعتراض على الحكم المستأنف عملاً بنص المادة ٤٥٠ مرافعات ليس صحيحاً ذلك لأن المطعون عليه الثانى لا يندرج تحت أية طائفة من الطوائف التى عدتها تلك المادة ، ولا يمكن اعتباره شريكاً سابقاً للطاعن في تنفيذ التعاقد كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه ، إذ أن الطاعن لم يرفع الدعوى بصفته ممثلاً لشركة تضم المطعون عليه الثانى وإنما رفعها باسمه الشخصى وحسابه . ولا يبرر تدخل المطعون عليه الثانى استناد الحكم إلى المادة ٢٥٩ من قانون المرافعات لأنه لم يكن معروضاً على المحكمة أمر تقديم أوراق تحت يده يستند إليها أحد الخصوم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان المطعون عليه الثانى قد طلب قبول تدخله — أمام محكمة الاستئناف خصماً منضمماً للاستئناف ” المطعون عليه الأول “ في طلب رفض الدعوى واقتصر على إبداء وجه دفاع لتأييد هذا الطلب — ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتى يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة — فإن تدخله على هذا النحو — أياً كانت مصلحته فيه لا يكون تدخلاً هجومياً وإنما هو تدخل انضمامى يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف

طبقا لنص المادة ٤١٢ مرافعات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول التدخل على هذا الأساس فإنه لا يكون مخالفا للقانون — وفي هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم ، ومن ثم يكون ما أورده بعد ذلك لتأييد قبول التدخل من قبيل الزيد ، فأيا كان خطأ الحكم فيه فإن النعى به يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى مذكرته المقدمة للجلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ بصورية الاتفاق الذى زعم المطعون عليهما تحريره بينهما فى ١٩٥٥/١١/١٥ وأنكر صدور الخطاب الذى نسب إليه أنه أملاه فى ١٩٥٦/١/٤ للدعوزكى محمد حسنين متضمنا إعتذاره للمطعون عليه الأول عن تقصير صدر منه فى تنفيذ اتفاق ٥ من مارس سنة ١٩٥٥ ويطلب منه الاستمرار فى العمل معه — إلا أن الحكم المطعون فيه خالف ما انتهى إليه قضاء محكمة أول درجة واعتمد بالأوراق العرفية المشار إليها واتخذها حجة عليه رغم إنكاره لها وعدم ثبوت تاريخها بخفاء قضاؤه بذلك مخالفا للقانون .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند فى تقريره بالاعتداد بالعقد المؤرخ فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ المبرم بين المطعون عليهما واعتباره حجة على الطاعن إلى ما حصله من ورود مضمونه فى الاتفاق المحرر بينه وبين المطعون عليه الثانى بأن يقوم هذا الأخير بتنفيذ الالتزام موضوع النزاع بدلا من الطاعن وبأن يشرك المطعون عليه الثانى الطاعن فى تنفيذ هذا الالتزام . كما استند الحكم إلى ما تضمنته المخالصة المؤرخة فى ١٩٥٦/٣/٢٩ والموقع عليها من الطاعن من أن هذا الأخير قد تخالص مع المطعون عليه الثانى عن العملية موضوع اتفاق ١٣/١/١٩٥٦ السالف الإشارة إليه — وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيح فى القانون ذلك أنه لما كان الطاعن لم ينكر توقيع على عقد ١٣/١/١٩٥٦ ولم يجهد التخالص المؤرخ ١٩٥٦/٣/٢٩ ولا التاريخ الثابت على الورقتين المذكورتين وكانت المخالصة السابق ذكرها قد أشارت إلى اتفاق ١٣/١/١٩٥٦ الذى ورد به مضمون عقد ١٩٥٥/١١/١٥ فإن هذا العقد الأخير يكون ثابت التاريخ عملا بالمادة ٣٩٥ فقرة ب من التقنين المدنى — ولما كان الطاعن لم يطعن على ذلك العقد بالصورية إلا لمجرد أنه غير ثابت التاريخ وقد نفى

الحكم المطعون فيه ذلك فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون إذ اعتد بهذا العقد يكون نعيًا غير سديد — ولما كان الحكم قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية — من عقد ١٩٥٥/١١/١٥ الذي اعتبره حجة على الطاعن على النحو السالف بيانه — عدم قيام علاقة بين هذا الأخير وبين المطعون عليه الأول وكان هذا كافيًا بذاته لمل قضائه فإنه لم يكن بحاجة بعد ذلك إلى بحث القرينة المستمدة من خطاب ١٩٥٦/١/٤ ويكون بحثه لها تزيدها يستقيم الحكم بدونه ؛ ولا يعيبه ما قد يشوبه من خطأ بصدد هذا البحث ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير متبع .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومسح الواقع في الدعوى وذلك من وجهين : (الأول) أن الحكم المطعون فيه نفى وجود أية رابطة قانونية مباشرة بين الطاعن والمطعون عليه الأول لاحقة على ١٩٥٥/٩/١٤ في خصوص تصنيع المسحوق معتمدا في ذلك على الخطاب الذي نسب إلى الطاعن توجيهه إلى المطعون عليه الأول في ٤ من يناير سنة ١٩٥٦ كما اعتمد أيضا على الاتفاق المحرر بين المطعون عليهما في ١٥/١١/١٩٥٥ مع أن المطعون عليه الأول أقر في مذكراته المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى وبعض المستندات المقدمة إلى محكمة الاستئناف باستمرار التعامل بينه وبين الطاعن إلى ما بعد المحاكمة المحررة في ١٩٥٥/٣/٢٩ — ويضيف الطاعن أن الحكم قد نسب إليه أنه أقر في المشاركة التي تمت بينه وبين المطعون عليه الثاني في ١٣/١/١٩٥٦ بأن عملية تصنيع المسحوق موضوع هذه المشاركة قد تم التعاقد بشأنها بين المطعون عليهما دون أن يكون للطاعن صلة بها مع أن المستند المذكور يفيد أن العملية موضوع المشاركة تمت بين الطاعن والمطعون عليه الأول ولم تتم — خلافا لما ذهب إليه الحكم المذكور بين المطعون عليهما (الوجه الثاني) استدلال الحكم المطعون فيه على نفى وجود رابطة قانونية مباشرة بين الطاعن والمطعون عليه الأول لاحقة على ١٩٥٥/٩/١٤ في خصوص تصنيع المسحوق بأدلة لا تؤدي إليها فالمشاركة من الباطن بين الطاعن والمطعون عليه الثاني وتخالص الطاعن مع المطعون عليه الثاني وتوقيع بعض أذونات التوريد بالصادرة من المطعون عليه الأول وعلى مطبوعاته من الطاعن والمطعون عليه الثاني — كل ذلك لا يؤدي إلى نفى العلاقة المباشرة

بين الطاعن والمطعون عليه الأول . هذا فضلا عن أن نفى هذه العلاقة يناقض ما أثبتته المحكمة الابتدائية من أن المطعون عليه الأول لم ينكر استلامه الحجارة المذكورة ببعض الإيصالات المحررة بعد تاريخ التخالص . وكذلك ناقض الحكم المطعون فيه الدليل المستفاد من شهادة شهود الطاعن والتي لم يستطع المطعون عليه الأول نفيها .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن في هذا السبب من أن الحكم المطعون فيه قد مسخ عبارات عقد المشاركة الذي أبرم بينه وبين المطعون عليه الثاني في ١٣/١/١٩٥٦ حين فسر به بأن عملية تصنيع المسحوق موضوع هذه المشاركة قد تم التعاقد بشأنها بين المطعون عليه مع أن عباراته لا تحقق هذا المعنى — هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه بقوله "... إن هذه المحكمة تخلص مما تقدم أن عقدا أبرم بين المستأنف والمتدخل لتصنيع بودرة المستأنف وجعلها حجارة وأن هذا العقد لاحق على المحاسبة التي تمت في ١٤/٩/١٩٥٥ بين المستأنف والمستأنف عليه وأن الأخير كان ملما بمضمون هذا العقد المؤرخ ١٥/١١/١٩٥٥ واشترك مع المتدخل في تنفيذه كما يبين ذلك من الإقرار الصادر منه في ١٣/١/١٩٥٦ والذي اعترف فيه بأنه تحاسب مع المتدخل بخصوص مشاركته في تنفيذ تصنيع بودرة المستأنف وهذا الإقرار يهدم زعمه بأن عقد ٥/٣/١٩٥٥ قد تجدد وبأنه قام هو استقلالا باستلام البودرة وتصنيعها فإذا أضيف إلى ما تقدم أن بعض الإيصالات التي ارتكن عليها الحكم المستأنف مذيلة بتوقيع المتدخل والمستأنف عليه معا وأن تلك الإيصالات تقطع بوجود مشاركة بينهما في تنفيذ العملية التي تعاقد عنها المتدخل بمفرده أي أن المستأنف عليه قام بالتنفيذ مع الأخير من الباطن وإذا أضيف أيضا أن المستأنف عليه لم يجحد أي من المستندات المقدمة في الدعوى والمذيلة بتوقيعه يكون قد عجز عن إثبات دعواه قبل المستأنف لعدم وجود رابطة قانونية مباشرة بينهما". ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين ، وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ، ولا سلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع — وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من انتفاء قيام علاقة مباشرة بين الطاعن والمطعون عليه الأول

لاحقة على ١٩٥٥/٩/١٤ هو مما تحتمله عبارات اقرار ١٩٥٦/١١/١٣ فان النعى على الحكم بمسح هذا الاقرار ومخالفة الثابت فيه يكون على غير اساس — ومتى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى نطاق سلطته الموضوعية انتفاء الرابطة القانونية بين الطاعن والمطعون عليه على النحو السابق بيانه ودلل على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه فان باقى ما يشيره الطاعن بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ،
وعباس حلى عبد الجواد .

(١٣٧)

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(ا) مسئولية . ” مسئولية تقصيرية ” . ” معيار المسئولية ” .

التزام رجال الضبط القضائي باقامة حارس على الأمتعة والأثاثات التي
تضبط في المحال المدارة للفجور أو الدعارة بعد صدور القانون رقم ٣٠٣
لسنة ١٩٥٣ .

وضع الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة
في الجرائم . جوازه لرجال الضبط القضائي . واجب جهة الادارة في هذه
الحالة في حراسة هذه الأماكن ومحتوياتها حراسة خاصة . تقصيرها في ذلك
خطأ موجب لمسئوليتها عن الضرر الناتج عنه كما لو حدثت سرقة لهذه
المحتويات .

(ب) مسئولية . ” مسئولية تقصيرية ” . ” عناصر المسئولية ” . ” السبب
المنتج للضرر ” .

استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائفة توافر الخطأ الذي لولاه لما وقع
الضرر . اعتبار هذا الخطأ السبب المنتج والمؤثر في إحداث الضرر وليس سببا عارضا .
تحقق المسئولية عن الضرر في هذه الحالة .

١ — إنه وإن لم يكن رجال الضبط القضائي ملزمين قبل صدور القانون
رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ باقامة حارس على الأمتعة والأثاثات التي تضبط في المحال

المدارة للفجور أو الدعارة وهي المحال المشار إليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافأة الدعارة إلا أنه إذا كان سند وزارة الداخلية (الطاعنة) في وضع الأختام على مسكن المطعون ضدها هو نص المادة ٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية الذي يقضى بأن "لأمورى الضبط القضائي أن يضعوا الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها". وكان هذا النص وإن جعل إقامة الحارس في حالة وضع الأختام أمرا جوازا لأمورى الضبط القضائي متروكا لتقديرهم إلا أنه لما كان يترتب على وضع الأختام على مسكن شخص منعه من دخوله ومن مباشرة سلطانه كحائز على الأمتعة التي بداخله وبالتالي فقد سيطرته عليه وعلى هذه الأمتعة فإن ذلك يقتضى إذا ما رأى رجال الضبط ألا يستعملوا الرخصة المخولة لهم في إقامة حارس على هذا المسكن — أن تقوم جهة الإدارة بواجب حراسته ورعاية محتوياته بحيث إذا قصرت في القيام بهذا الالتزام الذى تفرضه الحيلة الواجبة في عدم الإضرار بالغير كان ذلك منها خطأ يستوجب مسئوليتها عن الضرر الناتج عنه ولا يكتفى في هذه الحراسة بمجرد حراسة الأمن العادية التى توليها الإدارة لسائر الأماكن التى فى حيازة أصحابها بل يجب فرض حراسة خاصة على المكان الذى وضعت الأختام عليه بعد أن أقصى صاحبه عنه وحيل بينه وبين رعاية أمتعته بنفسه .

٢ — متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأسباب سائغة أن خطأ الحكومة (الطاعنة) هو الذى أدى إلى وقوع السرقة وأنه لولا هذا الخطأ ما كانت لتقع بالصورة التى وقعت بها وما كان الضرر الذى لحق المطعون ضدها ، فإن هذا الخطأ يكون من الأسباب المتبعة والمؤثرة فى إحداث الضرر وليس سببا عارضا وبالتالي تتحقق به مسئولية الحكومة عن هذا الضرر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه فى العشرين من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ضبط بوليس الآداب بمدينة القاهرة شقة المطعون ضدها تدار للدعارة فقام باغلاقها ووضع الأختام عليها . وأقامت النيابة العمومية الدعوى الجنائية ضد المطعون عليها وأخرى بالجنحة رقم ٦٢٧ سنة ١٩٥٢ الوايلى وقضى فيها ابتدائيا باداتهما فاستأنفت المطعون ضدها وزميلتها هذا الحكم . وفى ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الجنح المستأنفة بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهمتين فتقدمت المطعون ضدها بطلب للنياية العامة لاستلام الشقة فأذنت لها بتاريخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣ . ولما توجهت إليها بصحبة أحد رجال البوليس وجدت بابها مفتوحا ومحتوياتها مسروقة وحرر عن ذلك محضر اللجنة رقم ٤١٦٨ سنة ١٩٥٣ الوايلى وقيدت الواقعة ضد مجهول وقررت النيابة حفظها مؤقتا — وبتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ أقامت المطعون ضدها على الوزارة الطاعنة الدعوى رقم ٢١٨٦ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى مصر طالبة إلزامها بأن تدفع لها على سبيل التعويض مبلغ ثمانمائة جنيه والمصروفات استنادا إلى أن السرقة حصلت نتيجة خطأ رجال الشرطة التابعين لها إذا اكتفوا بوضع الأختام على باب مسكنها دون تعيين حارس عليه بعد نزعها من حيازتها وأن هذا الإهمال أغرى العابثين بالقانون على سرقة محتويات المسكن التى تقدر بالمبلغ المطالب به . دفعت الوزارة الطاعنة الدعوى بانتفاء مسئوليتها لعدم وقوع خطأ من جانبها أو جانب تابعيها وقالت إنه لا إلزام عليها بفرض حراسة خاصة على الأمكنة التى توضع الأختام عليها . وفى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بالزام وزير الداخلية بصفته بأن يدفع للدعية المطعون ضدها مبلغ ٢٠٠ ج والمصاريف —

استأنفت الوزارة الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ٧٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعنت الوزارة الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة في السببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بمسئوليتها على أن رجال الشرطة إذ أغلقوا مسكن المطعون ضدها ووضعوا الأختام على بابه يكونون قد حرموها من حق التصرف فيما تملك واستعماله وسلبوها حيازة المنقولات ومنعوها من رعايتها وأن الحكومة حين تقصى المالك عن ملكه تحمل محله وتصبح ملزمة التزاما قانونيا بأن تبذل في رعاية هذا الملك والمحافظة عليه ما يبذله الرجل المعتاد اليقظ . وهذا النظر من الحكم خطأ في تكييف واقعة الضبط ومخالف للقانون ذلك أن الوزارة الطاعة لم تسلب المطعون ضدها حيازة المنقولات الموجودة بمسكنها الذي ضبط يدار للدعارة وإنما هي قد استعملت حقا خوله لها القانون في غلق الشقة وضبط المنقولات التي كانت بداخلها بوصفها أداة للجريمة عرضة للحكم بمصادرتها إذا ما حكم بإدانة صاحبها ، والضبط في هذه الحالة إجراء وارد على الملك لا على الحيازة وهو إجراء وقائي لمنع المالك من التصرف فيما هو محل للضبط تتولاه السلطة العامة المنوط بها التحقيق فهو في الواقع حبس المال على ذمة الفصل في الدعوى مع بقاء الحيازة على أصلها لصاحبها ما دامت لم تنتقل منه بقوة الإرادة أو بالقانون أو بحكم قضائي والمال المضبوط كالمال المحجوز لا يزال على ملك صاحبه إلى أن يصادر أو يباع قضائيا ولا يزال كذلك في حيازة صاحبه إلى أن ينتقل إلى حارس يعين وقت الضبط أو عند الحجز طبقا للقانون ومالم يعين حارس عليه يعتبر المالك حائرا إبقاء على أصل حيازته التي لم تسلب بنقل سيطرته على المنقولات إلى آخر ولقد كان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قبل إضافة المادة ١٠ مكررا إليه بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ الذي صدر بعد الواقعة لا يلزم الجهة التي أجرت الضبط

بتعيين حارس على الأشياء المضبوطة وكان مرجع الأمر في ذلك إلى القواعد العامة في قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٥٣ من هذا القانون تنص على أن لأموري الضبطية القضائية أن يضعوا الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها — ومفاد ذلك أن إقامة الحارس على تلك الأماكن كان أمرا جوازا لرجال الضبط متروكا لتقديرهم وقد ترك بوليس الآداب مسكن المطعون ضدها في حراسة رجال الأمن وفقا لمقتضيات مرفق الأمن ولم تر جهات الأمن المختصة بحسب تقديرها ما يدعو لتعيين حارس خاص على هذا المسكن . ولئن كان على رجل البوليس باعتباره مسئولا عن الأمن في دائرة اختصاصه أن يؤدي واجب الحراسة العامة المكلف به ويحاول منع الجرائم قبل وقوعها فإنه إذا وقعت الجريمة رغم ذلك لا يكون مسئولا عنها هو أو الوزارة التي يتبعها إلا إذا ثبت اشتراكه فعلا فيها . وإذ لم يثبت شيء من ذلك في خصوص هذه الدعوى فما كان هناك وجه لمساءلة الطاعنة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على مجرد واقعة الضبط انتقال واجب رعاية المنقولات المضبوطة من مالكها إلى الشرطة فإنه يكون مخالفا للقانون . وتنعى الوزارة الطاعنة بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أعمل معيار المسؤولية التقصيرية في الخطأ في غير موضعه بحسابته رجل الأمن بحساب حارس الوديعة مع أن رجل الأمن يحاسب بقدر ما هو مكلف به من إجراء الأمن — ومن المقرر أن رجل الأمن لا يسأل لمجرد وقوع السرقة بل يجب بيان أن ثمة تقصير من جانبه في واجبات وظيفته أدى إلى وقوع السرقة . وليس في الحكم المطعون فيه شيء من ذلك بل ذهب الحكم إلى أن هدم تعيين حارس على مسكن المطعون ضدها يعتبر تقصيرا من جانب الحكومة في الرماية في حين أنه ليس على رجل الأمن إذا ما كلف بالضبط أو باشره إلا أن يتولى حراسة الشيء المضبوط في الحدود المرسومة للأمن وليس من المعقول ولا من المعتاد أن يقف حارس بالليل وبالنهار على كل شيء مضبوط لاستحالة ذلك عملا .

وحيث إن النعي بالأسباب المتقدمة مردود ، ذلك أنه يبين من أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه المؤيد له أنه قد أقام قضاءه

بمسئولية الوزارة الطاعنة على الخطأ الثابت في جانب رجال البوليس استنادا إلى ما قاله من أن الحكومة " وإن لم تكن ملزمة اتفاقا أو قضاء أو قانونا قبل صدور القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ بأن تقيم حراسة على الحاجيات المضبوطة فإنها كانت ملتزمة التزاما قانونيا ببذل عناية الرجل العادى في المحافظة على تلك الحاجيات بعد أن سلبت حيازتها من المدعية فخرمتها من رعايتها بوضع الأختام على باب الشقة فأصبحت هذه الرعاية في ذمة الحكومة ، ورعاية الرجل العادى لا تقتصر ولا شك على مجرد غلق الشقة ووضع الأختام عليها وتركها عدة شهور من تاريخ الضبط في ١٩٥٢/٩/٢٠ حتى القضاء بالبراءة في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٣ الأمر الذى لم تجحده الحكومة ولم تزعم أنها قد فعلت أكثر من الغلق ووضع الأختام - وما دام الأمر كذلك ولم تبذل الحكومة العناية الواجبة لرعاية الحاجيات المضبوطة كما يبذلها رب الأسرة المعنى بأموره فإنها تكون مخطئة ويكون ركن الخطأ ثابتا بيقين في جانبها ". وأضاف الحكم المطعون فيه قوله "إن الحكومة لم تبذل العناية الواجبة لرعاية الحاجيات المضبوطة من قبلها وكل ما فعلته أنها أغلقت الباب وختمته دون بذل أى مجهود آخر من تفقد المسكن أو توكيل أحد بحراسته مما أفسح المجال للطامعين وأغرى العابثين لتدبير السرقة وهم مطمئنون خلافا لما هو عليه الحال فيما إذا كانت الشقة في عهدنة المالك المستأنف ضدها (المطعون ضدها) وهذا هو عين التقصير والإهمال ". وهذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الوزارة الطاعنة لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه وإن لم يكن رجال الضبط القضائي ملزمين قبل صدور القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ بأقامة حارس على الأمتعة والأثاثات التى تضبط فى المحال المدارة للفجور أو الدعارة وهى المحال المشار إليها فى المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة إلا أنه لما كان سند الوزارة الطاعنة فى وضع الأختام على مسكن المطعون ضدها هو نص المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية الذى يقضى بأن " لأمورى الضبط القضائي أن يضعوا الأختام على الأماكن التى بها آثار أو أشياء تفيد فى كشف الحقيقة ، ولهم أن يقيموا حراسا عليها ". وكان هذا النص وإن جعل إقامة الحارس فى حالة وضع الأختام أمرا جوازيا لأمورى الضبط القضائي متروكا لتقديرهم إلا أنه لما كان يترتب على وضع الأختام على مسكن شخص منعه

من دخوله ومن مباشرة سلطانه كحائز على الأمتعة التي بداخله وبالتالي فقد سيطرته عليه وعلى هذه الأمتعة ، فان ذلك يقتضى — إذا ما رأى رجال الضبط ألا يستعملوا الرخصة المخولة لهم في إقامة حارس على هذا المسكن — أن تقوم جهة الإدارة بواجب حراسة ورعاية محتوياته بحيث إذا قصرت في القيام بهذا الالتزام الذى تفرضه الحيلة الواجبة في عدم الإضرار بالغير كان ذلك منها خطأ يستوجب مسئوليتها عن الضرر الناتج عنه ، ولا يكتفى في هذه الحراسة بمجرد حراسة الأمن العادية التى توليها الإدارة لسائر الأماكن التى فى حيازة أصحابها ، بل يجب فرض حراسة خاصة على المكان الذى وضعت الأختام عليه بعد أن أقصى صاحبه عنه وحيل بينه وبين رعاية أمتعته بنفسه — لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد سجلت في حدود سلطتها التقديرية أن الحكومة لم تبذل العناية الواجبة لرعاية الأمتعة المضبوطة فى مسكن المطعون ضدها وأنها اقتصرت على وضع الأختام عليه ولم تبذل أى جهد لحراسته واعتبرت المحكمة هذا التقصير من الطاعة انحرفا عن السلوك المألوف للشخص العادى ، وبالتالي خطأ يستوجب مسئوليتها عن الضرر الذى لحق المطعون ضدها بسببه ، فان النعى على حكمها بالأسباب المتقدمة يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ لم يبين علاقة السببية بين الخطأ الذى ينسب لرجال البوليس وبين الضرر الذى حدث — ذلك أن السببية لا تقوم إلا إذا ثبت أن الإهمال المسند لرجل الأمن هو ذات السبب المباشر الذى أدى الى وقوع السرقة وهو ما لم يفصح عنه الحكم المطعون فيه كما أن الثابت أنه إلى جانب الخطأ غير المتعمد المنسوب لوزارة الداخلية يقوم خطأ متعمد قام به السارق وكان على المحكمة الاستثنائية أن تقف عند خطأ السارق بوصف أنه السبب المنتج فى إحداث الضرر الذى لحق المطعون ضدها . أما خطأ الطاعة المزعوم فليس إلا ظرفا استغله السارق لاتمام قصده من إحداث الضرر فهو سبب عارض لا يعتد به فى تحديد المسئولية — وإذ لم يعمل الحكم المطعون فيه هذا المعيار واعتد بالسبب العارض دون المنتج فقد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ الذى أثبتته فى جانب الطاعة

وبين الضرر الذى لحق المطعون ضدها بقوله : " إنه كان من نتيجة إهمال الحكومة أن تشجع اللصوص لارتكاب السرقة فوق الضرر — وأن القول بأن السرقة ممكنة الوقوع فى أى وقت فلم تكن نتيجة إهمال الحكومة وبالتالي تنقطع علاقة السببية بين خطئها وبين الضرر مردود بأن السرقة كما حصلت ما كانت لتقوم بصورتها هذه لو أن الحكومة قد اتخذت حيلتها ورعت الشقة ومحتوياتها الرعاية العادية ، وأن ما شجع السارقين على نقل الكثير من الحاجيات ومنها ما ثقل وزنه هو الإهمال فى رعايتها حتى بدت وكأنها من الأموال المتروكة وما كان اللص ليجتريء على سرقة هذه الحاجيات من شخص فى ظروف عادية يرهاها رعاية الرجل العادى ". ولما كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأسباب سائغة أن خطأ الحكومة هو الذى أدى الى وقوع السرقة بالصورة التى وقعت بها وأنه لولا هذا الخطأ ما كانت لتقع بهذه الصورة وما كان الضرر الذى لحق المطعون ضدها فان هذا الخطأ يكون من الأسباب المنتجة والمؤثرة فى إحداث الضرر وليس سببا عارضا وبالتالي تتحقق به مسئولية الطاعنة عن الضرر الذى لحق المطعون ضدها ويكون النعى على الحكم بخالفة القانون فى هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١٣٨)

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٠ القضائية :

وكالة . ” الوكالة بالخصومة “ . نقض . ” سلطة محكمة النقض “ .

الوكالة فى إبرام عقد بيع لاتجعل للوكيل صفة فى تمثيل الموكل فى الخصومات التى تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد اتفاق يقضى بذلك . تقرير الحكم المطعون فيه أن الوكالة ليست قاصرة على إبرام العقد وتجهيله بيان حدود هذه النيابة وهل تشمل التمثيل فى الدعاوى أولا مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

الوكالة فى إبرام عقد البيع لاتجعل للوكيل صفة فى تمثيل الموكل فى الخصومات التى تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد اتفاق يقضى باضفاء هذه الصفة على الوكيل . فإذا كان الحكم المطعون فيه وقد قرر أن وكالة الطاعنة عن الشركة البائعة ليست قاصرة على إبرام العقد بل إنها نائبة عن تلك الشركة فى الديار المصرية دون أن يبين حدود هذه النيابة وما إذا كانت تشمل تمثيل الشركة الأصلية فى الدعاوى التى ترفع عليها فى الديار المصرية أو لاتشمل ذلك ، فإن الحكم بتجهيله حدود النيابة التى قال بقيامها يكون قد أعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بموجب عقد تاريخه ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باعت

الشركة الطاعنة بصفتها وكيالة عن شركة " باركس وشركاه " ومقرها لندن إلى الشركة المطعون ضدها عشرة أطنان من البن البرازيلي من نوع معين بسعر الطن عشرة جنيهات استرليني وتسعة عشر شلنا على أن تتحمل المشتري مصاريف التأمين على البضاعة وتقوم بأداء الثمن عن طريق فتح اعتماد غير قابل للرجوع فيه لمصلحة الشركة البائعة وتعهدت هذه الشركة الأخيرة بأن ترفق بمستندات شحن البضاعة شهادة رسمية تثبت استيفاءها للشروط التي تتطلبها القوانين المصرية في البن المستورد وقد قامت الشركة المطعون ضدها (المشتري) من جانبها بفتح الاعتماد النقدي المطلوب لدى البنك العثماني وبالتأمين على البضاعة ، وعند وصول الرسالة إلى ميناء الاسكندرية تبين عدم ارفاق الشهادة الرسمية المطلوبة مما حدا بالبنك إلى الامتناع عن سداد قيمة الاعتماد ولما قامت مراقبة الأغذية التابعة لوزارة الصحة بفحص هذه الرسالة رفضت الافراج عنها صحيا لمخالفتها للشروط المطلوبة في البن المستورد وأمرت باعادة تصديرها إلى الخارج في مدة حددتها وإلا قامت باعدامها فسارعت الشركة المطعون ضدها بإخطار الشركة البائعة بذلك وهذه قامت بسحب الرسالة من الجمرك وأعادت تصديرها إلى الخارج - وعلى أثر ذلك أقامت الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ١١٣٧ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى الاسكندرية على الشركة الطاعنة وعلى شركة باركس البائعة وطلبت الزامهما متضامنين بأن يدفعا لها على سبيل التعويض مبلغ ٦٨٦ ج ٦٠٧ م قائلة إن هذا المبلغ هو قيمة ما لحقها من خسارة وما فاتها من كسب بسبب عدم وفاء البائعة بالتزاماتها الواردة بالعقد ، ثم عادت المطعون ضدها وعدلت دعواها مقتصرة في توجيهها إلى الشركة الطاعنة عن نفسها وبصفتها ممثلة للشركة البائعة ووكيلة عنها - دفعت الشركة الطاعنة بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أنه لا يجوز توجيهها إليها بصفتها الشخصية لأنها قد أبرمت العقد بصفتها وكيالة عن شركة باركس البائعة لا بصفتها الشخصية وأنه ما دام اسم البائعة الأصلية كان ظاهرا وقت التعاقد ومعلوما للشركة المدعية (المشتري) فإنها (الطاعنة) لا تعتبر في ابرامه وكيلا بالعمولة حتى يصح مقاضاتها شخصا بل مجرد وكيل عادى فينصرف أثر العقد إلى الأصيل ولا يجوز رفع الدعوى الناشئة عن تنفيذ العقد إلا عليه ، كما لا يجوز توجيه الدعوى إليها بصفتها وكيالة عن البائعة لأن وكالتها عنها

كانت مقصورة على إبرام العقد دون تنفيذه ولا تمتد إلى تمثيل الشركة البائعة أمام القضاء - وبتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٦٥ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بالزام شركة أ. ن كرايس (الطاعنة) بصفتها وكالة عن شركة باركس وشركاه بأن تدفع للدية (المطعون ضدها) مبلغ ٥٧٣ ج و ٦٢١ م والمصاريف المناسبة وقضت المحكمة في أسباب حكمها برفض الدعوى الموجهة إلى الطاعنة بصفتها الشخصية تأسيسا على أنها لم تكن في إبرام العقد وكلا بالعمولة بل مجرد وكيل عادي - استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٣١ سنة ١٦ ق تجارى وتمسكت بالدفع بعدم قبول الدعوى الذى أبدته أمام المحكمة الابتدائية وبتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تضيف إليها شيئا فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأىها السابق .

- وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن وكالتها للشركة البائعة كانت مقصورة على إبرام العقد نيابة عنها ولا تمتد إلى تنفيذه ولا إلى تمثيل تلك الشركة أمام القضاء ، لكن الحكم الابتدائي الذى أيدى الحكم المطعون فيه لأسبابه رفض هذا الدفع استنادا إلى ما قاله من أن الواضح من أوراق الدعوى أن وكالة الطاعنة ليست قاصرة فقط على إبرام العقد بل إنها نائبة عن الشركة البائعة على نحو ما هو واضح من الخطابات العديدة الصادرة منها وأنه لا يوجد في القانون المصرى ما يحول دون إجراء إعلان الخصم بالدعوى في وجه وكيله ويكفى لصحة الإعلان في هذه الحالة أن يجرى اسم الوكيل مقرونا باسم الموكل واستند الحكم في تأييد رأيه هذا إلى قضاء لمحكمة النقض صادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣ ، وترى الطاعنة أن ذلك القضاء الذى استند إليه الحكم المطعون فيه لا يؤازره لأنه إنما صدر بصدد صحة إجراء إعلان الخصم في مواجهة وكيله وجواز تسليم صورة الإعلان

لهذا الوكيل ولم يتعد ذلك إلى تقرير مارتبه عليه الحكم المطعون فيه خطأ من انصراف آثار العقد إلى الوكيل وإمكان مقاضاته والحكم عليه بهذه الآثار ، وأنه علاوة على أن ما استنتجه الحكم من الخطابات المتبادلة بينها وبين المطعون ضدها من أن الطاعة نائبة عن الشركة البائعة في الديار المصرية هو استنتاج مخالف للحقيقة لأن هذه الخطابات لم تتضمن على الإطلاق قيام هذه النيابة ، فانه حتى بفرض صحة هذا الاستخلاص فان هذه النيابة لا تنصرف إلى الدعاوى المرفوعة على الأصيلة والمرافعة نيابة عنها أمام القضاء ، والحكم المطعون فيه إذ أجاز توجيه الدعوى إلى الطاعة والحكم عليها بالحقوق المترتبة على العقد قد أهدر حكم المادة ١٠٥ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا أبرم النائب في حدود نيابته عقدا باسم الأصيل فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصيل ، وما دام الحكم قد أثبت أن وكالة الطاعة عن الشركة البائعة كانت مجرد وكالة عادية وليست وكالة بالعمولة فان من الخطأ في القانون أن يقرر بعد ذلك بانصراف هذه الوكالة إلى إجراءات الخصومة التي قامت بين الشركة المطعون ضدها وبين الشركة البائعة بشأن التعاقد الذي تم بينهما .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه رد على الدفع بعدم قبول الدعوى الذي أبدته الطاعة تأسيسا على انعدام صفتها في تمثيل شركة باركس البائعة في هذه الدعوى ، رد على هذا الدفع بقوله ” وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى المبدى من المدعى عليها (الطاعة) بصفتها وكالة عن شركة باركس تأسيسا على أن وكالة المدعى عليها عن شركة باركس ليست قاصرة فقط على إبرام العقد كما تقرر بل إنها نائبة عنها بالديار المصرية ، إذ أنها ظلت ترسل المدعية بعد إبرام العقد بصفتها وكالة عن الشركة المذكورة على نحو ما هو واضح من الخطابات العديدة الصادرة منها . وحيث إنه لا مراء في أنه لا يوجد في القانون المصري ما يحول دون اجراء اعلان الخصم بالدعوى في وجه وكيله ويكفى لصحة الإعلان في هذه الحالة أن يجرى اسم الوكيل مقرونا باسم الموكل (يراجع في ذلك الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٥/٦/١٩٣٣) ، وأنه متى تقرر ذلك واتضح أن النزاع يدور بين الطرفين في خصوص هذه الدعوى

حول صفقة البن التي أبرمتها المدعى عليها بصفتها وكالة عن شركة باركس فيكون الدفع بعدم القبول السابق ذكره على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه لما كانت الوكالة في إبرام عقد البيع لا تجعل للوكيل صفة في تمثيل الموكل في الخصومات التي تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد اتفاق يقضى بإضفاء هذه الصفة على الوكيل ، وكان الحكم المطعون فيه وإن استخلص من الخطابات المرسلة من الشركة الطاعنة إلى الشركة المطعون ضدها أن وكالة الطاعنة عن شركة باركس البائعة ليست قاصرة على إبرام العقد بل إنها (الطاعنة) نائبة عن تلك الشركة في الديار المصرية إلا أن الحكم لم يبين حدود هذه النيابة وما إذا كانت تشمل تمثيل الشركة الأصلية في الدعاوى التي ترفع عليها في الديار المصرية أو لا تشمل ذلك — لما كان ذلك ، وكانت القاعدة التي قررها قضاء النقض الذي استند إليه الحكم المطعون فيه خاصة بإجازة إعلان الخصم في مواجهة وكيله وتسليم صورة الإعلان لهذا الوكيل وهذه القاعدة لا تعدو أن تكون تقريراً لما تنص عليه المادة ١٢ من قانون المرافعات من جواز تسليم ورقة الإعلان إلى وكيل الشخص المراد إعلانه إذا لم يجده المحضر في موطنه — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه بتجهيله حدود النيابة التي قال بقيامها يكون قد أعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه للقانون مما يستوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ،
ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلي عبد الجواد .

(١٣٩)

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . ”تسيب الأحكام“ .

مغايرة دعامة الحكم الابتدائي لدعامة الحكم المطعون فيه . مدم اندماج أسباب
الحكم الأول ضمن أسباب الحكم المطعون فيه ولو انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي
في منطوقه وما لا يتعارض من أسبابه .

(ب) استئناف . ”نطاق الاستئناف“ . ”استئناف فرعي“ .

على محكمة الاستئناف الفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأنف عليه أمام
محكمة الدرجة الأولى سواء ما أخفقت الفصل فيه أو ما قضت فيه بغير مصلحته دون
حاجة لرفع استئناف فرعي متى حكم لمصلحته في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه .
طلب تأييد الحكم المستأنف لا يعد تنازلاً عن أوجه الدفاع التي لم يأخذ بها الحكم
الابتدائي .

(ج) محكمة الموضوع . عقد . ”تفسير العقد“ .

سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغة العقود والشروط المختلف عليها . لارقابة عليها
من محكمة النقض متى كانت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه وإن انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي قد
صرح بأنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع أسبابه هو وكان
الحكم المطعون فيه قد أقيم على دعامة تختلف عن الدعامة التي أقيم عليها الحكم
الابتدائي فإن الطعن الموجه إلى دعامة الحكم الابتدائي التي لم يأخذ بها الحكم
المطعون فيه لا يكون مقبولا .

٢ - على محكمة الاستئناف طبقا للسادة ٤١٠ من قانون المرافعات أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه. قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد قضت فيها لغير مصلحته وذلك دون حاجة لرفع استئناف فرعى ما دام أن المحكمة قد انتهت إلى الحكم لمصلحته في الدعوى ولم يثبت أنه قد تنازل عن تلك الأوجه ولا يعد طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف لأسبابه تنازلا منه عن باقي أوجه دفاعه التي لم يأخذ بها الحكم الابتدائي .

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغة والشروط تحمل المعنى الذي حصلته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضده دافع على الطاعن الدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ أمام محكمة المنصورة الابتدائية طالبا الحكم بالزامه بدفع مبلغ ٧٥١٣٣ ج و ٣٣٩ م قائلا في تبيان دعواه إن الطاعن كان يعمل لديه كوكيل لدائره مدة عشر سنوات تقريبا وأنه بحكم عمله هذا كان يقوم بقبض وصرف المبالغ الخاصة بشئون الدائرة وقد وضع لذلك نظاما حسابيا غير سليم يتم عما انطوت عليه نفسه من اختلاس أمواله وهو ما لم يتبينه المطعون ضده إلا بعد أن عهد إلى خبير حسابي بفحص الدفاتر الموقعة عليها من الطاعن ومطابقتها بمستندات الصرف فقد اتضح لهذا الخبير أن كثيرا من المصروفات غير مؤيد بالمستندات وأن بعض صفحات المصروفات مكررة القيد وأن مصروفات دفعت قيمتها من المطعون

ضده أضيفت على المصروفات خصما من عهدة الطاعن دون تعليلها على الإيرادات — وقد أسفر ذلك كله عن انشغال ذمة الطاعن بالمبلغ المطالب به، دفع الطاعن الدعوى بأن المطعون ضده عهد إلى خير بتصفية الحساب بينهما وقد كشفت هذه التصفية عن مديونية المطعون ضده له بمبلغ خمسمائة جنيه وذلك على ما هو ثابت من إقرار المطعون ضده في الخطاب المؤرخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٦ والموجه منه إلى الطاعن والذي جرى نصه كالآتي : ” السيد عبد الحميد خضر يوسف — بعد التحية — حيث إنه قد تمت المحاسبة النهائية بيننا وظهر لكم مبلغ خمسمائة جنيه مصرى لا غير كتأخر مرتب حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٦ فعلى ذلك يكون أى إيصال يظهر بعد ذلك سواء ان كان بطرفكم أو بطرفنا لا يعتد به ويعتبر كأن لم يكن كما صرحنا لكم باستقطاع مبلغ الخمسمائة جنيه متأخر المرتب السالف الذكر والمستحق لكم بعد تصفية الحساب بيننا حتى تاريخه من المبلغ الذى سيصرف من الإصلاح الزراعى والمتبقى لنا من ثمن الطوب المورد إلى بلدة درين الجديدة ... ” وفى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٩ قضت محكمة المنصورة الابتدائية قبل الفصل فى الموضوع بنذب مكتب الخبراء الحكومى بالدقهلية ليعهد إلى أحد خبراءه الحسابيين بالاطلاع على دفاتر دائرة المدعى (المطعون ضده) ومراجعتها وتصفية الحساب بين المدعى ووكيله المدعى عليه (الطاعن) من واقع الحسابات المثبتة بهذه الدفاتر وذلك فى المدة من سنة ١٩٤٨ حتى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ تاريخ عزله (الطاعن) مقيمة قضاءها على أن المخالصة المقدمة من الطاعن والمحيرة فى صورة الخطاب المشار إليه إنما حررت بصيغة مجملة مبهمه إذ لم يرد بها أى بيان عن الإيرادات والمصروفات ومثل هذه المخالصة لا تبرئ ذمة الطاعن ولا تمنع المطعون ضده من مطالبة وكيله بتقديم الحساب . استأنف الطاعن هذا الحكم وبتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة استئناف المنصورة بتأييد الحكم المستأنف مؤسسة قضاءها على أن المخالصة المشار إليها وإن تضمنت أن محاسبة نهائية قد تمت بين الطرفين إلا أنه يستفاد من مجموع عبارتها أنها متعلقة بتصفية المرتب فقط — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن المخالصة لا تعتبر حجة على المطعون ضده وبالتالي فلا تمنع من إلزام الطاعن بتقديم الحساب وذلك تأسيساً على ما استخلصه من عبارتها من أنها جاءت مرسلة لا تدل على أنها كانت نتيجة حساب تفصيلي إطلع عليه من أصدرها ويرى الطاعن أن هذا الذي استند إليه الحكم غير صحيح ذلك أن الثابت بالشكوى الإدارية رقم ١٢٣٩ سنة ١٩٥٧ إداري طلخا والتي كان قد قدمها المطعون ضده إلى النيابة العامة متهما الطاعن باختلاس أمواله أن المطعون ضده قرر فيها هند سؤاله أنه قام بحاسبة الطاعن عدة مرات أثناء وكالته بوساطة الخبير الحسابي وليم السندی وأنه اعتمد التقرير الذي قدمه ذلك الخبير واستلم الدفاتر والمستندات بعد المحاسبة وأنه حرر المخالصة المشار إليها في منزله بالقاهرة بتاريخ ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٩ أى بعد إعماله الحساب بستة أشهر فاذا ما جاء الحكم الابتدائي وألزم الطاعن بتقديم الحساب لفحصه من جديد فإنه يكون قد خالف القانون. كما أنه — قد خالف الثابت في الدعوى حين قرر أنه لم يثبت أن الحساب روجع وفحص وأن المستندات تؤيد ما جاء به من أرقام — أما قول الحكم بأن ما جاء بالشكوى الإدارية على لسان المطعون ضده لا يعتبر إقراراً منه باعتماد الحساب مانعاً من المطالبة بإعادة فحصه فإنه قول مشوب بالقصور إذ لم يبين الحكم الأسباب التي استند إليها في ذلك — هذا إلى أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده بعد فحص الحساب وقبل تحرير المخالصة كان على بينة من عيوب القيد الموجودة بكشوف الحساب ومما كشف عنه هذا الحساب من خسارة ومن ثم فإن تحرير المخالصة بعد هذا العلم يعتبر من المطعون ضده إبراء للطاعن من التزامه بتقديم الحساب ينقض به هذا الالتزام فاذا ما جاء الحكم المطعون فيه وألزمه بتقديم الحساب فإنه يكون مخالفاً لحكم المادة ٣٧١ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم الابتدائي أقيم على دعامة حاصلها أن المخالصة المشار إليها كانت خاصة بحساب الطاعن عن إدارته لأموال

المطعون ضده وأنه إذ كانت تلك المخالصة من الابهام والاجمال ومن عدم اشتغالها على بيان الايرادات والمصروفات فانها لا تعتبر مبرنة لذمة الطاعن وبالتالي لا تعتبر مانعة من الزامه بتقديم الحساب عن تلك الادارة — أما الحكم المطعون فيه فقد أقيم على دعامة مختلفة حاصلها أن تلك المخالصة لا صلة لها بإدارة أموال المطعون ضده وإنما هي خاصة بنتيجة تصفية مرتب الطاعن فحسب — ومتى كان ذلك، فإن ما ورد بهذا النعي يكون موجهاً إلى ما ورد في الحكم الابتدائي مما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه وبالتالي يكون غير مقبول، ولا يغير من ذلك أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي إذ أن هذا التأييد — على ما صرح به الحكم المطعون فيه في أسبابه — قد انصب على منطوق الحكم الابتدائي وعلى أسبابه التي لا تتعارض مع أسبابه هو ولما كانت دعامة الحكم الابتدائي على النحو السابق تخالف دعامة الحكم المطعون فيه فإن أسبابه بالتالي لا تكون مندمجة ضمن أسباب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون ضده حين أقام هذه الدعوى أشار في صحيفتها إلى المخالصة — حيث توقع تقديمها من الطاعن — ووصفها بأنها مخالصة جزافية ثم عدل عن هذا الوصف بعد ذلك في إحدى مذكراته وقرر بأن المخالصة خاصة بالمرتب فقط فأنكر الطاعن عليه هذا القول لمخالفته لإقراره الوارد بصحيفة الدعوى — وإذا انتهى الحكم الابتدائي في قضائه بأن المخالصة لا تعتبر حجة على المطعون ضده ولا تسقط حقه في تعيين خير لفحص الحساب فإن هذا يعتبر قضاء صريحاً باستبعاد دفاع المطعون ضده المتضمن أن المخالصة خاصة بالمرتب فقط — ولما كان المطعون ضده قد اقتصر في طلباته أمام محكمة الاستئناف — كما يبين من الحكم المطعون فيه — على طلب تأييد الحكم المستأنف مستنداً إلى أن الطاعن كان وكيلاً عنه وأنه كان يمسك دفتر يومية كشف المطعون ضده تلاعباً فيه فأصر الطاعن على الحصول على المخالصة فإن مثل هذا الطلب من المطعون ضده يعتبر قبولاً صريحاً لقضاء محكمة الدرجة الأولى باستبعاد دفاعه المتضمن أن المخالصة مقصورة على المرتب فإذا ما جاء الحكم المطعون فيه وأخذ بهذا الدفاع فانه يكون قد خالف حجة الأمر المقضى وخرج على الواقعة والوصف اللذين ارتضاها المطعون

ضده أساسا لدعواه — وإذ خلا الحكم المطعون فيه من بيان أسباب ترجيحه لقول للطعون ضده على باقي أقواله واقتصر على التقرير بأن ما انتهى إليه استفاد من مجموع عبارات المخالصة فإن هذا التقرير علاوة على أنه ليس مستساغا فإنه ليس من التفصيل بحيث يسمح لمحكمة النقض بإعمال سلطتها في مراقبة قضائه على أن الحكم أراد أن يدعم قضاءه في هذا الخصوص فقرر أن الخبير المحاسب أبدى بعض الملاحظات عن الخطأ في الحساب من حيث الصرف والخطأ في الدفاتر وأن الطاعن قد أقر بصحة ما أبداه الخبير ومثل هذا التقرير من الحكم يتوجه إلى مخالصة عن حساب لا مخالصة عن مرتب ومن ثم فقد دعم الحكم وجهة نظره بما لا يتصل بها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه ما دام أن المطعون ضده قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى بأن المخالصة خاصة بنتيجة تصفية المرتب وحده فإن قضاء تلك المحكمة لصالحه على أساس آخر لا يمنع محكمة الاستئناف إذا ما استأنف الخصم هذا الحكم من الأخذ بدفاع المطعون ضده السابق والقضاء في الدعوى على أساسه ذلك أن على محكمة الاستئناف طبقا للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد قضت فيها لغير مصلحته وذلك دون حاجة لرفع استئناف فرعي ما دامت المحكمة قد انتهت إلى الحكم لمصلحته في الدعوى ولم يثبت أنه قد تنازل عن تلك الأوجه ، ولا يعتبر طلب المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف تأييد الحكم المستأنف لأسبابه تنازلا منه عن باقي أوجه دفاعه التي لم يأخذ بها الحكم الابتدائي ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون في هذا الخصوص ولما كان ذلك الحكم قد قرر في معرض التدليل على أن المخالصة المشار إليها كانت خاصة بالمرتب وحده قرر ما يأتي بعد أن أورد نصها على النحو المشار إليه في الوقائع "وحيث إنه واضح من عبارات الخطاب المقدم أنه وإن تضمن أن محاسبة نهائية تمت بين الطرفين إلا أنه يستفاد من مجموع عباراته أن هذه المحاسبة متعلقة بتصفية مرتب المستأنف (الطاعن) عن المدة حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٦ والتصريح للاستأنف بصرف مبلغ ٥٠٠ ج يمثل مرتباته

المتأخرة حتى التاريخ المتقدم من المبلغ المستحق صرفه من الإصلاح الزراعى ولم يرد فيه ذكر أو إشارة إلى أن المبلغ المدون به هو ما ظهر بعد مراجعته الدفاتر بمعرفة الخبير المحاسب ولیم السندى واعتماد المستأنف ضده هذه النتيجة“ ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هى أوفى بمقصود المتعاقدين وفى استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتل المعنى الذى حصلته — وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أن عبارة المخالصة تفيد أنها تنصب على المرتب وحده ليس فيه خروج على المعنى الظاهر لتلك المخالصة ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور فى هذا الخصوص يكون على غير أساس، أما ما ساقه الحكم بعد ذلك لتأييد وجهة نظره فقد كان استطرادا منه وتريدا يستقيم الحكم بدونه ومن ثم فإن النعى به غير مستج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

العدد الثاني — السنة السادسة عشرة

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

١ - طلبات رجال القضاء

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(١) إحالة . إختصاص
		إحالة
		أحوال جوازها :
		سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى . عدم امتدادها إلى حالات انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . بطلان إحالة محكمة القضاء الإدارى طلبا من طلبات رجال القضاء - لا تختص به ولاثيا - إلى محكمة النقض . عدم قبول الطلب في هذه الحالة شكلا يرفعه أمام محكمة النقض بغير الطريق القانونى . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥) ...
٤٣٧	٦٩	
		اختصاص
		١ - اختصاص محكمة النقض دون غيرها بطلبات رجال القضاء والنيابة عدا النذب والنقل . شمول اختصاصها المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم ولورثتهم . عدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بطلب القاضى احتساب مدة خدمته السابقة في المعاش . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥) ...
٤٣٧	٦٩	
		وراجع إحالة . ق ٦٩ ص ٤٣٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ق)
		قانون . قضاء إدارى . قضاة
		قانون
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		”الأثر المباشر للقانون والأثر الرجعى“ .
		تطبيق القانون — بوجه عام — على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه . سريان القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .
		حصول واقعة وفاة الزوج أساس المطالبة بالمعاش قبل العمل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ عدم انطباقه على هذه الواقعة لعدم النص فيه على سريان أحكامه بأثر رجعى .
٤٤٢	٧٠	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٢ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ...
		وراجع اختصاص : ق ٦٩ ص ٤٣٧
		قضاء إدارى
		راجع إحالة واختصاص : ق ٦٩ ص ٤٣٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة	<p>قضاة</p> <p>راجع إحالة وإختصاص : ق ٦٩ ص ٤٣٧</p> <p>وقانون ق ٧٠ ص ٤٤٢</p> <p>(م)</p> <p>معاش</p> <p>راجع قانون : ق ٧٠ ص ٤٤٢ .</p>
---------------	----------------	---

٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(١)
		إثبات . إجارة . أحوال شخصية . ارتفاق . استئناف . اصلاح زراعى . اعتراض الخارج عن الخصومة . التزام . أموال . أهلية .
		اثبات
		اجراءات الاثبات :
		١ - تكييف الواقعة المنسوبة إلى الطاعنة بأنها تزوير لا خيانة أمانة . إجازة إثباتها بكل الطرق . حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . م ٢٩٠ مرافعات .
٦٧٨	١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥ / ٦ / ٣)
		٢ - إجازة الإثبات بالبيئة لاعتبار الواقعة تزويرا . لا يعتبر إساءة لمركز الطاعن طالما أن الحكم الابتدائى أجاز الإثبات بالبيئة .
٦٧٨	١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥ / ٦ / ٣)
		طرق الاثبات :
		(١) الإقرار :
		١ - طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فان ثبتت صحته فعلى أساس أنه وصية باطلة لصدوره في اللحظات الأخيرة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٧٨	١٠٩	من حياة مورثهم . لا يعتبر إقراراً بصحة العقد ولا ينطوي على نزول عن الحق في مطالبة الخصم بإثبات ما يدعيه . (الطلب رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
٨٤٩	١٣٤	٢ - الإقرار . شرطه . صدوره من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه . وجوب إفادة الصيغة ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم . (الطن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ... (ب) البيئة :
٥١٨	٨٥	تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . النعي في هذا التقدير بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
٨٠٨	١٢٨	حجية إقرارات المورث قبل الوارث . للوارث المضار بها إثبات أنها في حقيقتها وصية قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث بكافة طرق الإثبات . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
٨٠٨	١٢٨	(ج) القرائن : "القرائن القانونية" : شرط قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني : احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها - واحتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين وذلك مدى حياته . لا يكفي انتفاع المتصرف بالعين انتفاعاً فعلياً حتى وفاته دون أن يكون ذلك مستنداً إلى مركز قانوني ينحوله حق الانتفاع . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		”القرائن القضائية“ :
		١ — عدم الترام محكمة الموضوع بالتحدث عن كل قرينة غير قانونية أدلى بها الخصوم أو أن تورد كل حججهم وتفندوها متى أقامت قضاها على ما يكفى لجملة .
٥١٨	٨٥	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٢ — استنباط القرائن القضائية في الدعوى وتقدير أقوال الشهود فيها من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته . لا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان ذلك بأسباب سائغة .
٥٩٤	٩٧	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		تقدير الدليل :
		راجع :
٥١٨	٨٥	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٩)
٥٩٤	٩٧	(والطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		اجارة
		لإيجار الأماكن :
		١ — عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . صدور الحكم من محكمة استئنافية . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٦٤٤	١٠٣	(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٢ — النزاع حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها . استناد المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستناد

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الطاعن إلى ورقة ضد من وكيل المطعون عليه بشأن تخفيض الأجرة الثابتة بالعقد. عدم خضوع هذا النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولو كان مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق هذا القانون أو عدم تطبيقه .</p> <p>منازعات القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي .</p>
٦٤٤	١٠٣	<p>(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p> <p>إلتزامات المستأجر :</p> <p>إلتزام المستأجر بالعناية بالشئ المؤجر — وفقا للمادة ٢٧٦ من القانون المدني القديم — يقتضى مبادرته إلى إخطار المؤجر بما يهدد سلامة العين المؤجرة أو يصيبها بضرر مما لا يستطيع المؤجر أن يعلمه . سقوط هذا الإلتزام إذا علم المؤجر في الوقت المناسب أو إذا لم يكن قد تخلى نهائيا للمستأجر عن حفظ العين المؤجرة ورعايتها . النص على الإلتزام بالإخطار في المادة ٥٨٥ من القانون المدني صراحة .</p>
٤٥٢	٧٣	<p>(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)</p> <p>إيجار الأراضي الزراعية :</p> <p>وضع اليد بطريق الخفية :</p> <p>المقصود بالاستغلال بطريق الخفية هو ما كان بغير عقد . عدم استفادة واضع اليد بغير عقد إيجار من الحماية التي أسبغها قانون الإصلاح الزراعي على مستأجر الأراضي الزراعية .</p>
٨٢٥	١٣٠	<p>(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أحوال شخصية
		المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		ديانة :
		”ردة“
		ردة . استنابة المرتد وأمره بالرجوع إلى الإسلام . إقراره بأنه مسلم . أثره . بواعثه ودواعيه . لا تهم . (الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/٤/٢١) ...
٤٩٦	٨٠	
		زواج :
		”زواج فاسد“ :
		الجمع بين الأختين . حكمه . فساد زواج الثانية . وجوب التفريق . المفارقة بعد الدخول . أثرها . استحقاق المهر ووجوب العدة وثبوت النسب . (الطن رقم ٢ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨) ...
٥١٥	٨٤	
		نسب :
		”ثبوت النسب“ :
		الجمع بين الأختين . حكمه . فساد زواج الثانية . وجوب التفريق . المفارقة بعد الدخول . أثرها . استحقاق المهر ووجوب العدة وثبوت النسب . (الطن رقم ٢ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨) ...
٥١٥	٨٤	
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		الطلاق :
		اختلاف الطرفين ملة وطائفة . دينونتهما بوقوع الطلاق . تطبيق الشريعة الإسلامية . جواز التطليق بالإرادة المنفردة . (الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦) ...
٦٢٨	١٠١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المسائل الخاصة بالأجانب :
		الطلاق والتطليق :
		تسبب أحد الزوجين بنخطئه في تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطاع معه دوام العشرة . جواز طلب التطليق . عدم الاعتداد بالأسباب التي مضت عليها سنة من تاريخ علم الزوج المعتدى عليه بها أو عشر سنوات من تاريخ وقوعها . جواز الاستناد إليها لتدعيم دعوى تطليق مؤسسة على أسباب أخرى . (الطعن رقم ١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٢) ...
٦٧١	١٠٨	
		إرتفاق
		حقوق الارتفاق التبادلية :
		"التنازل عن حقوق الارتفاق" :
		في حقوق الارتفاق التبادلية سبب التزام مالك العقار باحترام حق الارتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار آخر هو التزام مالك هذا العقار الآخر باحترام الارتفاق المقابل لمصلحة مالك العقار الأول . خروج أيهما عن التزامه اسقاط لحقه في التزام جاره مالك العقار الآخر . التنازل عن حقوق الارتفاق يجوز أن يكون صراحة أو ضمنا . (الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ...
٥٣٨	٨٧	
		استئناف
		الأحكام الجائز استئنافها :
		النزاع حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها . استناد المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستناد الطاعن إلى ورقة ضد من وكيل المطعون عليه بشأن تخفيض الأجرة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الثابتة بالعقد. عدم خضوع هذا النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولو كان مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق هذا القانون أو عدم تطبيقه .
		منازعات القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي .
٦٤٤	١٠٣	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		رفع الاستئناف :
		”طريقة رفع الاستئناف“ :
		أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم إلى الحكومة . النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها . نزاع ضريبي . استئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور .
٤٨٩	٧٨	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)
		إعلان الاستئناف :
		رفع الاستئناف في دعوى الشفعة بتكليف بالحضور لأنها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة . إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق فيه لا بالنسبة للمستأنف عليهم جميعا ولا لأهم . المادة ٣٨٤ مرافعات .
٤٧٦	٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات نظر الاستئناف :
		إخطار الخصوم بجلسة الاستئناف :
		إيجاب المادة ٤٠٨ مرافعات — قبل إلغائها — إخطار الخصوم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . صدور الحكم دون ثبوت حصول هذا الإخطار . بطلان . (الطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
٥٤٣	٨٨	...
		الخصوم في الاستئناف :
		التدخل الانضمامي :
		طلب التدخل أمام محكمة الاستئناف بالانضمام للمستأنف في طلب رفض الدعوى دون أن يطلب التدخل لنفسه حقا ذاتيا يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة ، تدخل انضمامي لا تدخل هجومى . جواز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
٨٦٣	١٣٦	...
		نطاق الاستئناف :
		حكم المادة ٤٠٤ مرافعات استثناء من القواعد العامة في الطعن في الأحكام . وجوب حصر تطبيقه في نطاق الاستئناف . عدم جواز القياس عليه في حالة الطعن بطريق التقضى . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
٥٢٧	٨٦	...
		استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . بطلان الحكم . عدم إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . وجوب الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة . (الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
٥٥٧	٩١	...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>”الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي“ :</p> <p>رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف . رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه غير لازم . على محكمة الاستئناف عند رفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطي . اغفالها ذلك وجوب الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . هذا الإغفال لا يصلح سببا للطعن بالنقض .</p> <p>(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)</p>
٥١٨	٨٥	<p>الأثر الناقل للاستئناف :</p> <p>على محكمة الاستئناف الفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى وسواء ما أغفلت الفصل فيه أو ما قضت فيه بغير مصلحته دون حاجة لرفع استئناف فرعى متى حكم لمصلحته في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه . طلب تأييد الحكم المستأنف لا يعد تنازلا عن أوجه الدفاع التي لم يأخذ بها الحكم الابتدائي .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)</p>
٨٨٣	١٣٩	<p>نظر محكمة الاستئناف الدعوى على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة . للمحكوم له التمسك بما كان قد قدمه منها إلى محكمة أول درجة ولم تقبله . لا حاجة إلى استئناف فرعى أو مقابل .</p>
٨٤٩	١٣٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ...
٥١٨	٨٥	(وراجع الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
٨٨٣	١٣٩	(والطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2>اصلاح زراعى</h2> <h3>حماية مستأجر الأرض الزراعية :</h3> <p>المقصود بالاستغلال بطريق الخفية هو ما كان بغير عقد . عدم استفادة واضع اليد بغير عقد إيجار من الحماية التى أسبغها قانون الاصلاح الزراعى على مستأجر الأراضى الزراعية . (الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)</p>
٨٢٥	١٣٠	
		<h2>اعتراض الخارج عن الحصومة</h2> <h3>مناطه :</h3> <p>شرط قبول اعتراض الخارج عن الحصومة أن يكون المعارض ممن يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن ماثلا فى الحصومة الشخصية وأن يثبت المعارض غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم . (الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p>
٦٣٣	١٠٢	
		<h2>التزام</h2> <h3>سبب الالتزام :</h3> <p>فى حقوق الارتفاق التبادلية سبب التزام مالك العقار باحترام حق الارتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار آخر هو التزام</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مالك هذا العقار الآخر باحترام الارتفاق المقابل لمصلحة مالك العقار الأول . خروج أيهما عن التزامه اسقاط لحقه في التزام جاره مالك العقار الآخر . التنازل عن حقوق الارتفاق يجوز أن يكون صراحة أو ضمنا .
٥٣٨	٨٧	(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		تجديد الالتزام :
		”عناصر التجديد“ :
		تجديد الالتزام بتغيير المدين . تمامه بغير حاجة لرضاء المدين الأصلي أو لعلمه . المادة ٣٥٢/٢ من القانون المدني .
٥٨٣	٩٥	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٣)
		”عدم افتراض التجديد“ :
		عدم افتراض التجديد لا يقتضي صراحة النص عليه في العقد . قيامه إذا استخلص بوضوح من الظروف . م ٣٥٤/١ من القانون المدني .
٥٨٣	٩٥	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٣)
		أموال
		أموال عامة :
		الحيوانات :
		عدم فقدان الحيوانات صفتها كمال عام بمجرد ابطال المدفن فيها وانما بانتهاء تخصيصها للنفعة العامة واندثار معالمها وآثارها بكيانه . جواز تملكها بالتقادم من ذلك التاريخ .
٧٤٨	١١٨	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أهلية
		حق التقاضي :
		حظر الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات وتنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى مترتب على عقود سابقة ومنعهم من حق التقاضى . هذا الحظر والمنع ليس سلبا للأهلية وإنما هو منع من مباشرة هذه التصرفات .
٦٣٣	١٠٢	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		السفه والغفلة :
		” تصرفات ذى الغفلة والسفيه “ :
		١ — التصرف الصادر من ذى غفلة أو من سفیه قبل تسجيل قرار الحجر عليه . قابليته للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . لا يشترط اجتماع الأمرين . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف الذى يعتمد إلى التصرف فى أمواله بقصد تفويت إثارة الحجر المرتقب .
٨١٥	١٢٩	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تعادل ما يفيد السفيه أو ذى الغفلة من تصرفه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر مع التزاماته أو عدم تعادلها من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص انعدام التعادل بأسباب سائغة لا معقب عليه .
٨١٥	١٢٩	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		(ب) بطلان . بيع
		<u>بطلان</u>
		في صحف الدعاوى :
		١ - النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماه يعتبر في حكم المادة ٢٥ مرافعات نصا على بطلان صحيفة الدعوى التي لا يوقعها محام . بطلان حتمى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر للخصم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان .
٤٧٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٢ - غرض الشارع من ايجاب توقيع محام على صحف الدعاوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		على صحف الدعاوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة عليها الدعوى .
٤٧٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨) في إجراءات نظر الدعوى : (أ) تمثيل النيابة العامة : المنازعات الضريبية . خلو الحكم الابتدائي مما يدل على تمثيل النيابة . عدم تنبه محكمة الاستئناف إلى هذا النقص أو تنبيهها إليه . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لجملة . لا بطلان .
٦٦١	١٠٦	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢) (ب) إخطار الخصوم بالجلسة : إيجاب المادة ٤٠٨ مرافعات — قبل إلغائها — إخطار الخصوم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . صدور الحكم دون ثبوت حصول هذا الإخطار . بطلان .
٥٤٣	٨٨	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) (ج) الخصوم في الدعوى : قرار المجلس الحسبي بانفراد الوصي المنظم بإدارة التركة . معناه . عزل الوصي الأول من الوصاية . أثره . زوال صفته في تمثيل القاصر في التقاضي .
٧٢٨	١١٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		(د) تقرير التلخيص :
		إحالة تقرير التلخيص على صحيفة الاستئناف . اعتبارها جزءا متمما للتقرير . لا بطلان . وجوب إعادة تلاوة تقرير التلخيص من جديد إذا تغير أحد أعضاء المحكمة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٦٨٨	١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		(هـ) إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق :
		عدم التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . لا يجوز التحدى بذلك البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥١٨	٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		بطلان الأحكام :
		صدور الحكم الابتدائي في جلسة سرية . بطلانه . فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع الدعوى بأسباب مستقلة . النعى على الحكم بصدوره على غير مقتضى القانون . غير متبج .
٥٥٧	٩١	(الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
		أثر بطلان الأحكام :
		استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . بطلان الحكم . عدم إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . وجوب الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة .
٥٥٧	٩١	(الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بطلان حكم مرسى المزاد :
		١ - اداء الراسى عليه المزاد أمام محكمة الموضوع تملكه العقار الراسى مزاده عليه بالتقادم المكسب . لا يمنع من القضاء ببطلان حكم مرسى المزاد ما دام أن طالب البطلان لم يطلب تسليم العقار الراسى مزاده . (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
٧٢٨	١١٦	
		٢ - إعلان الصورة التنفيذية من حكم مرسى المزاد إلى المدين . المقصود منه . طلب إخلاء العقار وتسليمه للمشتري . عدم تصحيح الإعلان على هذا النحو للبطلان الذى لحق الإجراءات السابقة . (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
٧٢٨	١١٦	
		بطلان الطعن
		إيجاب المشرع بيان أسباب الطعن فى التقرير به بيانا واضحا نافيا عنها الغموض والجهالة . خلو الطعن من بيان أسبابه بالمعنى الذى تطلبه القانون يترتب عليه بطلان الطعن وعدم قبوله . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
٥٤٨	٨٩	
		البطلان فى التصرفات :
		الوفاء المشوب بغلط جوهرى :
		١ - الوفاء اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين — بمثابة تصرف قانونى . وجوب خلو التراضى على الوفاء من عيوب الإرادة وإلا كان قابلا للإبطال . اعتقاد الموفى (غير المدين) خطأ بأن الدين الموفى به حال بحكم نهائى ومقرر له فوائد . غلط جوهرى بشأن صفة من صفات الدين أساسية فى اعتباره

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		لولا ما كان الوفاء . علم الموفى له بهذا الغلط الدافع من شأنه أن يؤدي إلى إبطال الوفاء وإعادة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل حصوله .
٦٠٣	٩٨	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		٣ — الوفاء الباطل (من غير المدين) لا يترتب عليه حلول الموفى محل الدائن الموفى له في تأميناته . الحلول أثر للوفاء الصحيح . للموفى في الوفاء الباطل حق الرجوع على الموفى له بما أوفاه به .
٦٠٣	٩٨	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		”البيع الصوري“ :
		عقد البيع الصوري صورية مطلقة باطل لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع ولو كان مسجلا . التسجيل لا يصحح العقد الباطل .
٦٥٥	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		بيع
		البيع الصوري :
		البيع الصوري صورية مطلقة باطل لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع ولو كان مسجلا . التسجيل لا يصحح العقد الباطل .
٦٥٥	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيع وفائي :
		قوة الأمر المقضى . أثرها منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال في بيع وفائي .
٥٧٧	٩٤	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٥)
		(ت)
		تحكيم . تزوير . تسجيل . تسوية الديون العقارية . تعاليم . تعويض . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى
		<u>تحكيم</u>
		شرط التحكيم : "الالتزام به" :
		١ — قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن في سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . الإحالة في سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار . مقتضاها التزام المرسل إليه بشرط التحكيم لعلنه به من سند الشحن المرسل إليه وعدم جواز رفع دعواه مباشرة إلى المحاكم قبل الالتجاء إلى التحكيم .
٧٧٨	١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
٧٨٧	١٢٤	(والطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
		(٢-١٦-٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - اعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . شمول شرط التحكيم لجميع المنازعات الناشئة عن عقد النقل . عملية تفريغ السفينة . جزء متمم لعملية النقل . المطالبة بمقابل كسب الوقت الناجم عن الإسراع في التفريغ من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم . وجوب عرض النزاع على التحكيم قبل الالتجاء إلى المحاكم .
٧٧٨	١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٥) ...
٧٨٧	١٢٤	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٥) ...
		سلطة المحكمين :
		عدم تفويض المحكمين بالصلح . اعتبارهم محكمين بالقضاء . لا حاجة لذكرهم بأسمائهم في مشاركة التحكيم .
٧٧٨	١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٥) ...
٧٨٧	١٢٤	(والطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٥) ...
		القوة القاهرة وشرط التحكيم :
		القوة القاهرة لا تهدر شرط التحكيم المتفق عليه . أثرها . وقف سريان الميعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم إن كان له ميعاد .
٧٧٨	١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٥) ...
		تزوير
		١ - تكيف الواقعة المنسوبة إلى الطاعنة بأنها تزوير لا خيانة أمانة . إجازة إثباتها بكل الطرق . حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . م ٢٩٠ مرافعات .
٦٧٨	١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣/٦/١٩٦٥) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢- حق المحكمة في الحكم بتروير الورقة المقدمة إليها ولولم يدع أمامها بالتروير . استعمالها هذا الحق لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٦٧٧	١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
٥٩٤	٩٧	(وراجع :الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
٦٧١	١٠٨	(والطن رقم ١ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)

تسجيل

أثره في نقل الملكية :

البيع الصوري صورية مطلقة باطل لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع ولو كان مسجلا .

التسجيل لا يصحح العقد الباطل .

٦٥٥	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
-----	-----	--

المفاضلة بين عقدين مسجلين :

المفاضلة بالتسجيل بين عقدي بيع صادرين من مالك واحد لا تكون إلا بين عقدين صحيحين .

٦٥٥	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
-----	-----	--

تسوية الديون العقارية

اختصاص لجنة التسوية :

اختصاص لجنة تسوية الديون العقارية اختصاص نهائي .
عدم جواز الطعن فيها أمام أية جهة قضائية . حجية قرارات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٥٩	٧٤	<p>اللجنة قبل المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية . لقرار اللجنة الصادر بالتسوية في حدود اختصاصها — طبيعة الأحكام الانتهائية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)</p> <p>طبيعة قرار لجنة التسوية :</p> <p>لقرار اللجنة الصادر بالتسوية في حدود اختصاصها — طبيعة الأحكام الانتهائية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)</p> <p>أثر قرار التسوية :</p> <p>قرار لجنة التسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع . إنهاؤه كل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأي طريق من طرق التنفيذ سواء على عقارات المدين المنتفعة بالتسوية أو ما تؤول ملكيته إليه بعد صدور قرار التسوية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)</p> <p>حجية قرار لجنة التسوية :</p> <p>إحالة اللجنة النزاع في وجود الدين إلى المحكمة الابتدائية أمر جوازي . عدم استعمالها هذه الصفة وتحديد مقدار الدين ثم تقريرها استبعاده من التوزيع ومضى ميعاد التظلم في هذا القرار .</p> <p>صيرورة القرار نهائيا لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية وتكون له قوة الأحكام الانتهائية مانعا المحاكم من نظر أي نزاع بشأن تحديد الدين أو انشغال ذمة المدين به .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)</p>
٤٥٩	٧٤	...

رقم القاعدة	رقم المادة	
		تعليم
		تنظيم المدارس الخاصة :
		١ - إلتزام المدارس الخاصة باتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم . القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ . تمسك الطاعنة بأن شهادة الفنون الطرزية قسم ثانوى تعتبر مؤهلا تربويا طبقا لمنشور وزارة التربية والتعليم فى يناير سنة ١٩٥٩ وبالكتاب الدورى رقم ١١٧ فى ١٩٥٩/٧/٩ الذى يحتم الرجوع إلى المكتب الفنى لإدارة التعليم الأجنبي قبل إنهاء العقد . عدم الرد على ذلك الدفاع . قصور .
٧١٧	١١٤	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
		٢ - وجوب إعداد المدارس الحرة لائحة داخلية تنظم شئون العمل بها وتحدد حقوق العاملين فيها بحيث تكون أجورهم مماثلة لماهيات نظرائهم فى المدارس الحكومية على الأقل . إلتزام المدارس الحرة بتلك الأحكام .
٧١٧	١١٤	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
		تعويض
		عناصر التعويض :
		١ - تفويت الفرصة فى الكسب أمر محقق يجب التعويض عنه عند تقدير التعويض عن العمل غير المشروع .
٥١٧	٨٦	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٧٠	٩٣	٢ - الضرر الموجب للتعويض . وجوب كونه ضررا محققا . الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع لا يستحق عنه التعويض إلا إذا وقع فعلا . (الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٥)
٧٣٦	١١٧	٣ - ضرر مستقبل . التعويض عنه متى كان محقق الوقوع . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
		تقدير التعويض :
٥٢٧	٨٦	١ - بيان الحكم عناصر الضرر . تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر من سلطة محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥)
٧٣٦	١١٧	٢ - الضرر الناجم عن هدم المنزل لعيب فيه . التعويض عنه . شموله ما دفع إلى المكاول من أجر المساولة ومصاريف الهدم وما يفوت من كسب يتمثل في الحرمان من الانتفاع بالمبنى في المدة اللازمة للهدم وإعادة البناء . انقاصه بقدر قيمة اتقاض المبنى . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
		الحكم في دعوى التعويض :
٤٤٩	٧٢	١ - قرار إداري . أعمال القوانين واللوائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية . دعوى تعويض . الحكم طبقا للأادة ٦٩٨ مدني . خطأ في القانون . (الطن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ٧/٤/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - قضاء الحكم الاستثنائي في أسبابه المتصلة بالمنطوق بوقوع خطأ من الطاعن ومسئوليته عن تعويض الضرر الذي ترتب على عمله غير المشروع . فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع وإنهاء الخصومة في شأنه . جواز الطعن فيه استقلالاً . عدم الطعن فيه بالنقض في الميعاد . الطعن في هذا الحكم مع الحكم الأخير الصادر بتقدير التعويض . سقوط الحق في الطعن في الحكم الأول . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
٥٢٧	٨٦	
		تقادم
		التقادم المكسب :
		عدم فقدان الجبانات صفتها كمال عام بمجرد إبطال الدفن فيها وانما بانتهاء تخصيصها للنفقة العامة واندثار معالمها وآثارها بجبانة . جواز تملكها بالتقادم من ذلك التاريخ . (الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) (راجع الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
٧٤٨	١١٨	
٧٧٣	١٢٢	
		التقادم المسقط :
		مدة التقادم :
		١ - قرار إداري . أعمال القوانين واللوائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية . دعوى تعويض . الحكم طبقاً للمادة ٦٩٨ مدني . خطأ في القانون . (الطن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٧)
٤٤٩	٧٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — مسؤولية الإدارة من القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع . سقوطها بالتقادم العادي .
٦٩٠	١١٠	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		بدء التقادم :
		رسم الأيلولة والضريبة على التركات . تقادمها من تاريخ الوفاء لا من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء .
٥٠٤	٨٢	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨)
		تنفيذ
		وقف إجراءات البيع الإداري :
		وقف إجراءات البيع الإداري لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما في إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضي في إجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ما لم يتم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . للحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف إجراءات البيع إذا كان في أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولو لم يحصل إيداع .
٨٠٢	١٢٧	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		أثر قرار لجنة تسوية الديون العقارية :
		قرار لجنة التسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع . إنهاؤه كل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأى طريق من طرق التنفيذ سواء على عقارات المدين المستفدة بالتسوية أو ما تؤول ملكيته إليه بعد صدور قرار التسوية .
٤٥٩	٧٤	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		أثر الحكم بعدم نفاذ التصرف :
		الحكم بعدم نفاذ التصرف الذى أجراه المدين إضرارا بالدائنين . أثره . إدخال الحق المتصرف فيه فى الضمان العام للدائنين وإخراج الدائن الذى تواطأ مع المدين إضرارا بباقي الدائنين من مجموعهم . عدم اشتراك ذلك الدائن معهم فى حصيلة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ .
٧٢٤	١١٥	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		تنفيذ عقارى
		إيداع قائمة شروط البيع :
		”أثر عدم الإيداع“
		عدم إيداع قائمة شروط البيع خلال المائتى وأربعين يوما التالية لتسجيل تنبيه نزع الملكية . سقوط تسجيل هذا التنبيه بقوة القانون واعتبار التنبيه كأن لم يسجل وبالتالي كأنه لم يكن وفقا للمادة ٦١٣ مرافعات . فقدان هذا التنبيه آثاره القانونية ومنها قطع مدة التقادم .
٤٧٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم نزع الملكية :
		” ما هيته في قانون المرافعات القديم “ .
		حكم نزع الملكية في ظل قانون المرافعات القديم ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات .
٦٠٣	٩٨	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		حكم مرسى المزاد .
		” إعلان صورته التنفيذية “ :
		إعلان الصورة التنفيذية من حكم مرسى المزاد إلى المدين . المقصود منه . طلب اخلاء العقار وتسليمه للمشتري . عدم تصحيح الاعلان على هذا النحو للبطلان الذى لحق الاجراءات السابقة .
٧٢٨	١١٦	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		دعوى بطلان اجراءات التنفيذ العقارى .
		عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان اجراءات التنفيذ على العقار بما فيها حكم مرسى المزاد . شرطه . أن يكون المدين طرفاً في الاجراءات . عدم اعلان المدين باجراءات التنفيذ وعدم تمثيله فيها . أثره . اعتباره من الغير وتقرير حقه في التمسك بالعيب في الاجراءات بما فيها حكم مرسى المزاد بطريق الدعوى الأصلية .
٧٢٨	١١٦	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ح)
		حجز . حق . حراسة . حكم . حيازة .
		حجز
		حجز إداري
		”وقف إجراءات البيع“ :
		وقف إجراءات البيع الإداري لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما في اشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضي في إجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ما لم يتم المتنازع بايداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . للحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف إجراءات البيع إذا كان في أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولولم يحصل ايداع .
٨٠٢	١٢٧	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		حق
		حق التقاضي
		تحويل الحارس — كئائب — حق التقاضي فيما ينشأ عن أعمال الإدارة من منازعات لا يمنع الأصيل من ممارسة هذا الحق ما دام لم يمنع من ذلك .
٦٣٣	١٠٢	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حراسة
		الحراسة على أموال الفرنسيين :
		حظر الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات وتنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى مترتب على عقود سابقة ومنعهم من حق التقاضى . هذا الحظر والمنع ليس سلبا للأهلية وإنما هو منع من مباشرة هذه التصرفات .
٦٣٣	١٠٢	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		الحراسة الادارية :
		” سلطة الحارس “ :
		١ - فى الفترة بين إنهاء الحراسة الإدارية بالأمر العسكرى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ وإنهائها فعلا باستلام الرعايا الفرنسيين أموالهم يحتفظ الحارس بسلطة إدارة هذه الأموال . اعتبار ذلك نيابة قانونية غير مخصصة بنوع العمل القانونى . ليس للحارس بمقتضاها صفة إلافى أعمال الإدارة ومنها حق التقاضى بالنسبة لهذه الأعمال .
		وفاء الديون من أعمال الادارة . المادة ٧٠١ مدنى .
		وفاء الديون الثابتة فى الذمة من سلطة الحارس . حقه فى التقاضى - مدعى أو مدعى عليه فيما ينشأ عن هذا الوفاء .
٦٣٣	١٠٢	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٢ - تحويل الحارس - كنائب - حق التقاضى فيما ينشأ عن أعمال الإدارة من منازعات لا يمنع الأصيل من ممارسة هذا الحق مادام لم يمنع من ذلك .
٦٣٣	١٠٢	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم
		ماهية الحكم :
٦٠٣	٩٨	حكم نزع الملكية في ظل قانون المرافعات القديم ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات . (الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		إصدار الحكم :
		”النطق به“ .
٥٥٧	٩١	صدور الحكم الابتدائي في جلسة سرية . بطلانه . فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع الدعوى بأسباب مستقلة . النعي على الحكم بصدوره على غير مقتضى القانون . غير منتج . (الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
		الحكم بما لم يطلبه الخصوم :
		”مالا يعد كذلك“ :
٦٧٨	١٠٩	حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير . استعمالها هذا الحق لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم . (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		تسبيب الحكم :
٨٨٣	١٣٩	مغايرة دعامة الحكم الابتدائي لدعامة الحكم المطعون فيه . عدم اندماج أسباب الحكم الأول ضمن أسباب الحكم المطعون فيه ولو انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي في منطوقه ومالا يتعارض مع أسبابه . (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		”تسيب كاف“ :
		عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث عن كل قرينة غير قانونية أدلى بها الخصوم أو أن تورد كل حججهم وتفندوها متى أقامت قضائها على ما يكفي لحمله .
٥١٨	٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		عيوب التدليل :
		القصور :
		”ما يعد كذلك“ :
		١ - اكتفاء محكمة الاستئناف بتأييد رأى محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي دون إعمال رقابتها الموضوعية كدرجة ثانية . قصور . مثال في ”التشابه بين علامتين تجاريتين“.
٤٦٨	٧٥	(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٢ - إقراض علم الكافة بالقانون . عدم الاعتذار بالجهل إلا إذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية . عدم مضي مدة كافية بين تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبين إعلان صحيفة الدعوى ليعلم المدعى بما أوجبه القانون لا يعد قوة القاهرة تبرر الاعتذار بالجهل به . استناد الحكم في تبرير ذلك إلى مجرد القول بعدم وصول عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون إلى المشتركين . قصور .
٤٧٦	٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٣ - إغفال الحكم ببحث الدفع بصورية العقد - الذى عول عليه فى قضائه - صورية مطلقة مع كونه دفاعا جوهريا . قصور .
٦٥٥	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٤ - إلزام المدارس الخاصة باتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التى تصدرها وزارة التربية والتعليم . القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ . تمسك الطاعنة بأن شهادة الفنون الطرزية قسم ثانوى تعتبر مؤهلا تربويا طبقا لمنشور وزارة التربية والتعليم فى يناير سنة ١٩٥٩ بالكتاب الدورى رقم ١١٧ فى ١٩٥٩/٧/٩ الذى يحتم الرجوع الى المكتب الفنى لإدارة التعليم الأجنبى قبل انهاء العقد . عدم الرد على ذلك الدفاع . قصور .
٧١٧	١١٤	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
		القصور .
		” ما لا يعد كذلك “ :
		١ - قصور الحكم فى الإفصاح عن السند القانونى لقضائه أو خطؤه فيه . لا يبطل الحكم .
٦٠٣	٩٨	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		٢ - طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبتت صحته فعلى أساس أنه وصية باطلة لصدوره فى اللحظات الأخيرة من حياة مورثهم . لا يعتبر اقرارا بصحة العقد ولا ينطوى على نزول عن الحق فى مطالبة الخصم بإثبات ما يدعيه .
٦٧٨	١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٣٦	١١٧	٣ — مسئولية المقاول . م ٦٥١ مدني . قيامها بمحصول تهدم بالمبنى خلال مدة الضمان ولو كان ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها . التزام المقاول التزام بنتيجة هي بقاء البناء سليماً متيناً لمدة عشر سنوات . لا حاجة لإثبات خطأ في جانب المقاول . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		الفساد في الاستدلال : ” ما يعد كذلك “ : راجع : (الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
٦٦١	١٠٦	الطعن في الحكم . (١) الخصوم في الطعن : رفع الاستئناف في دعوى الشفعة بتكليف بالحضور لأنها من الدعوى التي تنظر على وجه السرعة . إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق فيه لا بالنسبة للاستئناف عليهم جميعاً ولا لأيهما . المادة ٣٨٤ مرافعات . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
٤٧٦	٧٧	(ب) موانع الطعن : ” القبول المانع من الطعن “ : القبول المانع من الطعن في الحكم . وجوب دلالة بوضوح على ترك الحق في الطعن عن اختيار لا إلزام فيه . تنفيذ الخصم حكم الاحالة إلى التحقيق لا يعتبر قبولاً لقضائه برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام . هذا الحكم واجب التنفيذ دون توقف على رضا الخصوم . الحكم في هذا الشق القطعي لا يجوز الطعن فيه استقلاً . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
٤٧٦	٧٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - قضاء الحكم الاستثنائي في أسبابه المتصلة بالمنطوق بوقوع خطأ من الطاعن ومسئوليته عن تعويض الضرر الذي ترتب على عمله غير المشروع . فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع وإنهاء الخصومة في شأنه . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم الطعن فيه بالنقض في الميعاد . الطعن في هذا الحكم مع الحكم الأخير الصادر بتقدير التعويض . سقوط الحق في الطعن في الحكم الأول .
٥٢٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٢ - النزاع حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها . استناد المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستناد الطاعن إلى ورقة ضد من وكيل المطعون عليه بشأن تخفيض الأجرة الثابتة بالعقد . عدم خضوع هذا النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولو كان مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق هذا القانون أو عدم تطبيقه .
		منازعات القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي .
٦٤٤	١٠٣	(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		(د) الأحكام الغير جائز الطعن فيها :
		القبول المانع من الطعن في الحكم . وجوب دلالة بوضوح على ترك الحق في الطعن عن اختيار لا إلزام فيه . تنفيذ الخصم حكم الإحالة إلى التحقيق لا يعتبر قبولا لقضائه برفض الدفع

رقم القاعدة	رقم المادة	
		ببطلان صحيفة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام . هذا الحكم واجب التنفيذ دون توقف على رضا الخصوم . الحكم في هذا الشق القطعي لا يجوز الطعن فيه استقلالا .
٤٧٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		الطعن الفرعى :
		إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ هذه الرخصة - وهي من قبيل الطعن الفرعى - لا أثر له على الطعون التي رفعت في ظل المادة ١٢ سالفه الذكر . المادة ٣/١ من قانون المرافعات .
٤٧٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		حجية الحكم :
		١ - قوة الأمر المقضى . شروطه . وحدة الموضوع . مثال .
٦٢٨	١٠١	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦)
		٢ - إجازة الحكم المطعون فيه للإثبات بالبيئة لاعتبار الواقعة تزويرا . لا يعتبر إساءة لمركز الطاعن طالما أن الحكم الابتدائي . أجاز الإثبات بالبيئة .
٦٧٨	١٠٩	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حياسة
		الحياسة المكسبة للملكية :
		شروطها :
		« الهدوء » :
		الهدوء كشرط للحياسة المكسبة للملكية . المقصود به . عدم اقترائها بالإكراه من جانب الحائز وقت بدئها . التعدي الذي يقع أثناء الحياسة لا يشوب هدوءها . توجيه إنذار إلى الحائز من منازعه لا ينفي صفة الهدوء عن الحياسة .
٧٧٣	١٢٢	(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
		(د)
		دعوى . دفاع . دفع
		دعوى
		شروط قبول الدعوى :
		(١) عدم جواز نظر الدعوى :
		قوة الأمر المقضى . أثرها منع الخصوم من العودة إلى المنافشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٧٧٧	٩٤	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		راجع : تحكيم (القاعدتين ١٢٣ و ١٢٤ ص ٧٧٨ و ٧٨٧) (ب) الصفة في الدعوى :
		١ - بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها . اتفاق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة لإجراء التصفية . التزامهم بها متى كانت لا يخالف النظام العام . زوال الشخصية المعنوية للشركة بتام التصفية .
٧٥٢	١١٩	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		٢ - عدم تقديم ما يدل على أن الدين المطالب به لم يصف لا تتحقق به صفة جميع الشركاء في المطالبة به .
٧٥٢	١١٩	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		٣ - الدعوى بطلب تفسير شرط الواقف . لا تقبل إلا من ذي شأن من أهل الوقف . ضرورة ثبوت صلته بالوقف أو إثبات هذه الصلة عند الإنكار .
٨٤٩	١٣٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ...
		٤ - دعوى الاستحقاق في الوقف . لا تقبل إلا من ذي شأن له صلة بالوقف . التعرض لموضوع الاستحقاق قبل تحقيق هذه الصلة والتحقق منها . خطأ .
٨٥٨	١٣٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ...

رقم القاعدة	رقم المادة	
		صحيفة افتتاح الدعوى :
		”التوقيع عليها من محام“ :
		١ — النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ مرافعات نصا على بطلان صحيفة الدعوى التي لا يوقعها محام . بطلان حتمى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر للتصميم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان .
٤٧٦	٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٢ — غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى .
٤٧٦	٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		تقدير قيمة الدعوى :
		الدعوى بطلب التصديق على قرار المحكمة العليا البريطانية باعتماد وصية . تقدر بقيمة المال الموصى به .
٤٤٥	٧١	(الطن رقم ٥١ لسنة ٣١ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٥/٤/٧) ...
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) تقرير التلخيص :
		١ — إحالة تقرير التلخيص على صحيفة الاستئناف . اعتبارها جزءا متما للتقرير . لا بطلان . وجوب إعادة تلاوة تقرير

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التلخيص من جديد إذا تغير أحد أعضاء المحكمة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٦٧٨	١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٢ — دعاوى الضرائب . نظرها على وجه السرعة . لا محل لوضع تقرير تلخيص فيها وتلاوته .
٨٣٣	١٣١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		(ب) تمثيل النيابة العامة في الدعوى :
		١ — المنازعات الضريبية . خلوا الحكم الابتدائي مما يدل على تمثيل النيابة . عدم تنبه محكمة الاستئناف إلى هذا النقص أو تنبيهها إليه . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لحمله . لا بطلان .
٦٦١	١٠٦	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		٢ — وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب . إبداء الرأي فيها . غير وجوبي .
٨٣٣	١٣١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		(ج) التدخل :
		طلب التدخل أمام محكمة الاستئناف بالانضمام للاستئناف في طلب رفض الدعوى دون أن يطلب المتدخل لنفسه حقا ذاتيا يدعيه في مواجهة طرف الخصومة ، تدخل انضمامي لا تدخل هجومي جواز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .
٨٦٣	١٣٦	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د) إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق :
		عدم التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . لا يجوز التحدى بذلك البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥١٨	٨٥	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		تكليف الدعوى :
		١ — تكليف الواقعة المنسوبة إلى الطاعنة بأنها تزوير لا خيانة أمانة . إجازة إثباتها بكل الطرق . حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . م ٢٩٠ مرافعات .
٦٧٨	١٠٩	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٢ — تكليف الدعوى بكيفية الصحيح أمر يتعين على القاضي أن يقوم به من تلقاء نفسه .
٦٧٨	١٠٩	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		الحكم في الدعوى :
		« إغفال الفصل في بعض الطلبات » :
		رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف . رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه غير لازم . على محكمة الاستئناف عند رفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطي . إغفالها ذلك وجوب الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك مافاتهما الفصل فيه . هذا الإغفال لا يصلح سببا للطعن بالنقض .
٥١٨	٨٥	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بعض أنواع الدعاوى :
		١ — دعوى البطلان الأصلية :
		عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها حكم مرمى المزاد . شرطه . أن يكون المدين طرفا في الإجراءات . عدم إعلان المدين بإجراءات التنفيذ وعدم تمثيله فيها . أثره . اعتباره من الغير وتقرير حقه في التمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرمى المزاد بطريق الدعوى الأصلية .
٧٢٨	١١٦	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
		٢ — الإدعاء بالتزوير :
		عدم تعويل الحكم على صحة الاتفاق على الانفصال . النعى عليه بالخطأ لعدم تحقيق الطعن بالتزوير فيه . غير مشج .
٦٧١	١٠٨	(الطن رقم ١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢/٦/١٩٦٥) ...
		٣ — دعوى صحة التعاقد :
		دعوى صحة التعاقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية . مقتضى ذلك أن القاضى يفصل في تلك الدعوى في أمر صحة البيع ثم في امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته .
		اتساع نطاق تلك الدعوى لبحث أسباب بطلان العقد .
٥٧٧	٩٤	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — دعوى عدم نفاذ التصرف :
		” أثر الحكم فيها “ :
		الحكم بعدم نفاذ التصرف الذى أجراه المدين إضرارا بالدائنين . أثره . إدخال الحق المتصرف فيه فى الضمان العام للدائنين وإخراج الدائن الذى توطأ مع المدين إضرارا بباقي الدائنين من مجموعهم . عدم اشتراك ذلك الدائن معهم فى حصيلة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ .
٧٢٤	١١٥	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		دفاع
		الدفاع الجوهري :
		إغفال الحكم ببحث الدفع بصورية العقد — الذى عول عليه فى قضائه — صورية مطلقة مع كونه دفاعا جوهريا . قصور .
٦٥٥	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		الاخلال بحق الدفاع :
		” مالا يعد كذلك “ :
		تقديم مذكرة ومستندات بعد انقضاء الأجل المصرح بتقديم مذكرات فيه ودون الإذن بتقديم مستندات . حق المحكمة فى استبعادها . قبول الخصم للمذكرة وطلبه مهلة للرد عليها . لا يحول بين المحكمة وبين استعمال حقها فى رفض المذكرة .
٧٦٠	١٢٠	(الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		دفع
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		قوة الأمر المقضى . أثرها منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا التزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يحثها الحكم الصادر فيها . مثال . (الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٥)
٥٧٧	٩٤	
		(ر)
		رهن
		راجع :
		(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٥)
٧٢٤	١١٥	
		(ش)
		شركة . شفعة
		<hr/>
		شركة
		تصفية الشركة .
		بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها . اتفاق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة لإجراء التصفية . إلزامهم بها متى كانت لا تخالف النظام العام . زوال الشخصية المعنوية للشركة بتمام التصفية . (الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
٧٥٢	١١٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	شعبة
		اعلان الخصوم في دعوى الشفعة . رفع الاستئناف في دعوى الشفعة بتكليف بالحضور لأنها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة . إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق فيه لا بالنسبة للاستئناف عليهم جميعا ولا لأبيهم . المادة ٣٨٤ مرافعات .
٤٧٦	٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		(ص) صلح . صورية
		صلح سلطة المحكم في الصلح : عدم تفويض المحكمين بالصلح . اعتبارهم محكمين بالقضاء . لا حاجة لذكرهم بأسمائهم في مشاركة التحكيم .
٧٧٨	١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
٧٨٧	١٢٤	(والطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
		صورية الصورية المطلقة : "أثرها" : البيع الصوري صورية مطلقة باطل لا يترتب عليه نقل

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		ملكية المبيع ولو كان مسجلاً . التسجيل لا يصحح العقد الباطل .
٦٥٥	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		(ض)
		ضرائب . ضرر
		<u>ضرائب</u>
		الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		”وعاء الضريبة“ :
		١ — ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لاعداد مقابل لوفاء الديون . لا يعد من التكاليف ولا يجوز خصمه في تحديد وعاء الضريبة . تحقق الديون في ذمة الممول بحكم نهائي . خصمها من مجموع أرباح السنة التي يحكم بها فيها .
٧١٣	١١٣	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
		٢ — المدير الشريك المتضامن يأخذ حكم الممول الفرد من حيث اخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح . ما يأخذه في مقابل عمله هو حصة في الربح . خضوع مرتبه بقدر ما تتسع له أرباح الشركة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . عدم تحقيق أرباح في سنوات سابقة . ادراج حصته في الربح عن هذه السنوات في ميزانية السنة الأخيرة . اعتبار الربح متحققاً في هذه السنة .
٧٦٨	١٢١	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — مكاتب الشراء التي تنشأ الشركات الأجنبية في مصر . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية . تقدير أرباحها تقديرًا حكيمًا
٧٩٤	١٢٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٣) إجراءات ربط الضريبة :
		١ — محاولة الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع حول الأرباح على لجنة التقدير . وجوبها . أثر اغفالها . عدم جواز طرح النزاع على اللجنة . مخالفة الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بطلان .
٥٥٣	٩٠	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
		٢ — إحالة المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ تقدير المأمورية ولم يقبله الممول على لجنة الطعن . مناطه . اتخاذ كافة الإجراءات التي نص عليها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية بغية الوصول إلى اتفاق مع الممول يصلح أساسًا لربط الضريبة على أرباحه أو حصر أوجه الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب وأحوالها إلى لجنة التقدير .
٥٥٧	٩١	(الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
		٣ — إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تقديم الممول إقرارات بأرباحه . أخطاره بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب قبل أخطاره بالربط على النموذج ١٩ ضرائب . عدم تقديم الممول إقرارات بأرباحه . أخطاره بالربط بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب .
٧٠٢	١١١	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التقدير الحكيم :
		١ - التقدير الحكيم . خضوع الممول لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ . اعتبار سنة ١٩٤٧/٤٦ سنة القياس . ربط الضريبة من واقع دفاتر الممول وحساباته في هذه السنة ثم ربطها بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . عدم جواز اتخاذ الربط الأخير قياسا لأرباح باقي السنوات . المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .
٤٩٢	٧٩	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)
		٢ - سنة القياس . اتخاذ أرباحها معيارا حكما لربط الضريبة في السنوات المقيسة . المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . أرباح تحققت في سنوات سابقة واعتبرت دينا معدوما ثم أضيفت إلى أرباح سنة ١٩٤٧ . احتسابها في مقام الربط الحكيم عن السنوات المقيسة .
٥١٠	٨٣	(الطن رقم ٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨)
		٣ - المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . التقدير الحكيم . شرطه . وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة . مباشرة الوارث نشاط مورثه وتجارجه مع باقي الورثة . لا يعتبر استمراره .
٨٤٥	١٣٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		التنازل عن المنشأة :
		التنازل عن المنشأة . مسئولية التنازل له عن الضرائب المتأخرة المستحقة على المنشأة . لا تمتد إلى أرباح التنازل .
٧٩٩	١٢٦	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الضريبة العامة على الإيراد :
		”وعاء الضريبة“ :
		خسائر الاستغلال التجارى والصناعى . عدم جواز خصمها من الأرباح الداخلة فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية فى السنوات التالية .
٤٩٩	٨١	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨)
		الضريبة على القيم المنقولة :
		١ — بدل التمثيل لأعضاء مجالس إدارة الشركات . عدم خضوعه للضريبة على القيم المنقولة .
٧٠٧	١١٢	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
		٢ — ما يتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات من مبالغ نظير أعمال وخدمات . خضوعه للضريبة على القيم المنقولة . مثال .
٧٠٧	١١٢	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
		٣ — الشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر وفى غيرها ولا تضع عن نشاطها فى مصر ميزانية مستقلة . نصيب فرع مصر من استثماراتها العالمية . خضوعه للضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة .
٨٣٣	١٣١	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		٤ — فوائد القروض والسلفيات التى يعقدها المركز الرئيسى للشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر وفى الخارج . ما يتحمل به فرع الشركة فى مصر . خضوعه للضريبة على القيم المنقولة
٤٠	١٣٢	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الضريبة على المهن غير التجارية :
		”تقدير وعاء الضريبة“ :
		عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات . تقدير المصروفات جزافا بنحو الخمس الإيرادات . المادة ٢/٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٦٦١	١٠٦	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢) ...
		ضريبة التركات :
		”تقديم الضريبة“ :
		رسم الأيلولة والضريبة على التركات . تقديمها من تاريخ الوفاة لا من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء .
٥٠٤	٨٢	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨) ...
		رسم الأيلولة على التركات :
		”تقديم الضريبة“ :
		رسم الأيلولة والضريبة على التركات . تقديمها من تاريخ الوفاة لا من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء .
٥٠٤	٨٢	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨) ...
		دعوى الضرائب :
		(١) النزاع الضريبي :
		”ماهية“ :
		أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقدم إلى الحكومة . النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها . نزاع ضريبي . استئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور .
٤٨٩	٧٨	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢١) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ب) طريقة رفع الدعوى :
		أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم إلى الحكومة . النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها . نزاع ضري . استئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور .
٤٨٩	٧٨	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)
		(ج) إجراءات نظر الدعوى :
		١ - وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب . إبداء الرأى فيها . غير وجوبى .
٨٣٣	١٣١	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		٢ - دعاوى الضرائب . نظرها على وجه السرعة . لا محل لوضع تقرير تلخيص فيها وتلاوته .
٨٣٣	١٣١	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		ضرر
		ضرر مستقبل . التعويض عنه متى كان محقق الوقوع . جوازه .
٧٣٦	١١٧	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٠)
		(ع)
		عقد . علامة تجارية . عمل
		عقد
		أركان العقد :
		الرضا :
		عيوب الرضا : " الغلط " :
		الوفاء اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين -

رقم القاعدة	رقم المادة	
		بمثابة تصرف قانوني . وجوب خلو التراضي على الوفاء من صيوب الإرادة وإلا كان قابلاً للإبطال . اعتقاد الموفى (غير المدين) خطأ بأن الدين الموفى به حال بحكم نهائي ومقرر له فوائد . غلط جوهرى بشأن صفة من صفات الدين أساسية فى اعتباره لولاه ما كان الوفاء . علم الموفى له بهذا الغلط الدافع من شأنه أن يؤدى إلى إبطال الوفاء وإعادة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل حصوله .
٦٠٣	٩٨	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		تفسير العقد :
		سلطة محكمة الموضوع فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لا سلطان عليها فى ذلك لمحكمة النقض ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذى حصلته .
٨٦٣	١٣٦	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
٨٨٣	١٣٩	(والطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		إبطال العقد :
		”العقد القابل للإبطال“ :
		١ — التصرف الصادر من ذى خفلة أو من سفيه قبل تسجيل قرار الحجر عليه . قابليته للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . لا يشترط اجتماع الأمرين . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف الذى يعمد إلى التصرف فى أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .
٨١٥	١٢٩	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تعادل ما يفيد السفينة أو ذو الغفلة من تصرفه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر مع التزاماته أو عدم تعادله من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص انعدام التعادل بأسباب سائغة لا يعقب عليه .
٨١٥	١٢٩	(الطنن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		”أثر الإبطال“ :
		٣ - الوفاء الباطل (من غير المدين) لا يترتب عليه حلول الموفى محل الدائن الموفى له في تأميناته . الحلول أثر للوفاء الصحيح . للموفى في الوفاء الباطل حق الرجوع على الموفى له بما أوفاه به .
٦٠٣	٩٨	(الطنن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		علامة تجارية
		التشابه بين علامتين :
		اكتفاء محكمة الاستئناف بتأييد رأي محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي دون إعمال رقابتها الموضوعية كدرجة ثانية . قصور . مثال في ”التشابه بين علامتين تجاريتين“ .
٤٦٨	٧٥	(الطنن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		عمل
		آثار عقد العمل :
		سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :
		١ - من سلطة رب العمل تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له . عدم كفاية العامل مأخذ مشروع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		لتعديل شروط العقد أو إنهائه . الادعاء بعدم صحة هذا الماخذ والتعسف في إنهاء العقد . عبء إثباته على من يدعيه .
٥٦٤	٩٢	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢)
		٢ - إجراء تعديل في آلات المصنع والأصناف المنتجة . تنظيم للنشأة يملكه رب العمل ولا ينحول العامل الحق في المطالبة بزيادة فئات الأجر المتفق عليها .
٦٢٤	١٠٠	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦)
		انتهاء عقد العمل :
		الأسباب الخاصة بفسخ العقد :
		١ - من سلطة رب العمل تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له . عدم كفاية العامل مأخذ مشروع لتعديل شروط العقد وإنهائه . الادعاء بعدم صحة هذا الماخذ والتعسف في إنهاء العقد . عبء إثباته على من يدعيه .
٥٦٤	٩٢	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢)
		٢ - إنهاء عقد العمل أو فسخه لعدم كفاية العامل . لا شأن له بقواعد التأديب وإجراءاته .
٥٦٤	٩٢	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢)
		تقدير مبرر قيام الفصل :
		تقدير مبرر فصل العامل . مسألة موضوعية . استقلال قاضي الموضوع بها باستخلاص سائق . مثال .
٥٦٤	٩٢	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢)
		راجع : قرار إداري "القاعدة رقم ٧٢ ص ٤٤٩"

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إصابات العمل :
		التعويض عنها :
		إصابات العمل وما يتخلف عنها من عاهات مستديمة . التعويض عنها . تعويض قانوني رسم الشارع معاملة ووضع له معيارا يدور ويتحرك مع الأجر ونسبة العاهة . لا يقل عن ١٨٠ ج ولا يزيد عن ٧٠٠ ج في حالي العاهة الكلية والجزئية . ليس لقاضي الدعوى سلطة تقديره . مثال .
٦٦٦	١٠٧	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		(غ)
		غير
		١ — عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها حكم مرسي المزاد . شرطه . أن يكون المدين طرفا في الإجراءات . عدم إعلان المدين بإجراءات التنفيذ وعدم تمثيله فيها . أثره . اعتباره من الغير وتقرير حقه في التمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرسي المزاد بطريق الدعوى الأصلية .
٧٢٨	١١٦	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		٢ — اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن في سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . شمول شرط التحكيم لجميع المنازعات الناشئة عن عقد النقل . عملية تفريغ السفينة . جزء متم لعملية النقل . المطالبة بمقابل كسب الوقت

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الناجح عن الاسراع في التفريغ من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم . وجوب عرض النزاع على التحكيم قبل الالتجاء إلى المحاكم .
٧٧٨	١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
٧٨٧	١٢٤	(والطن رقم ٢٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)

(ق)

قانون . قرار ادارى . قضاء مستعجل
قوة الأمر المقضى . قوة القاهرة .

قانون

مريان القانون من حيث الزمان :

١ — إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدعى عليه في الطعن
بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق ابدائها أمام محكمة
الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٢
هذه الرخصة — وهى من قبيل الطعن الفرعى — لا أثر له على
الطعون التي رفعت في ظل المادة ١٢ سالفه الذكر . المادة ٣/١
من قانون المرافعات .

(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٨/٤/١٩٦٥) ٧٧ ٤٧٦

٢ — علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية
بل هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . للحكومة تغيير
المركز القانونى للموظف وتعديله في أى وقت بتنظيم عام جديد

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٦٩٠	١١٠	<p>وفقا لما يقتضيه الصالح العام . مريان القوانين المعدلة لتلك المراكز بأثر فوري على شاغلها . لا مساس في ذلك بحق مكتسب . ليس للموظف الحق في عدم إحالته إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل سن الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستون .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)</p> <p>قاعدة عدم الاعتذار بالجهل بالقانون :</p> <p>افتراض علم الكافة بالقانون . عدم الاعتذار بالجهل إلا إذا حالت قوة قاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية . عدم مضي مدة كافية بين تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبين إعلان صحيفة الدعوى لعلم المدعى بما أوجبه القانون لا يعد قوة قاهرة تبرر الاعتذار بالجهل به . استناد الحكم في تبرير ذلك إلى مجرد القول بعدم وصول عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون إلى المشتركين . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)</p> <p>قرار إداري</p> <p>قرار إداري . أعمال القوانين واللوائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية . دعوى تعويض عن أمرين إداريين بنقله وفصله . إخضاع هذه العلاقة لقانون عقد العمل الفردي والحكم طبقا للمادة ٦٩٨ مدني . خطأ في القانون .</p> <p>(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٧)</p>
٤٧٦	٧٧	
٤٤٩	٧٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع . سقوطها بالتقادم العادى .
٦٩٠	١١٠	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١٩٦٥/٦/٣)
		قضاء مستعجل
		الاشكال فى التنفيذ :
		وقف إجراءات البيع الإدارى لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما فى إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضى فى إجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل فى هذه المنازعة ما لم يتم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . للمحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف إجراءات البيع إذا كان فى أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولو لم يحصل إيداع .
٨٠٢	١٢٧	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		قوة الأمر المقضى
		١ - إحالة لجنة تسوية الديون العقارية النزاع فى وجود الدين إلى المحكمة الابتدائية أمر جوازى . عدم استعمالها هذه الرخصة وتحديد مقدار الدين ثم تقريرها استبعادها من التوزيع ومضى ميعاد التظلم فى هذا القرار . صيرورة القرار نهائيا لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية وتكون له قوة الأحكام النهائية مانعا المحاكم من نظراى نزاع بشأن تحديد الدين أو انشغال ذمة المدين به .
٤٥٩	٧٤	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١٩٦٥/٤/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — قوة الأمر المقضى . أثرها منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٥٧٧	٩٤	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٥)
		٣ — قوة الأمر المقضى . شروطه . وحدة الموضوع . مثال .
٦٢٨	١٠١	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٦/٥/١٩٦٥) ...
		٤ — قضاء الحكم بطلان الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور على خلاف حكم نهائى سابق صادر فى استئناف آخر عن ذات الحكم المستأنف وحائز لقوة الأمر المقضى . وجوب احترام حجية الحكم النهائى السابق عند نظر الاستئناف الثانى ولو كان قد خالف صحيح القانون أو قاعدة من النظام العام . قوة الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام وتغضى الخطأ فى القانون .
		جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائى ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية وسواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق أم لم يدفع .
٦٥١	١٠٤	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<h2 style="text-align: center;">قوة قاهرة</h2> <p>١ — افتراض علم الكافة بالقانون . عدم الاعتذار بالجهل إلا إذا حالت قوة قاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية . عدم مضي مدة كافية بين تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبين إعلان صحيفة الدعوى ليعلم المدعى بما أوجبه القانون لا يعد قوة قاهرة تبرر الاعتذار بالجهل به . استناد الحكم في تبرير ذلك إلى مجرد القول بعدم وصول عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون إلى المشتركين . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ... ٧٧ ٤٧٦</p> <p>٢ — القوة القاهرة لا تهدر شرط التحكيم المتفق عليه . أثرها . وقف سريان الميعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم إن كان له ميعاد .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧) ... ١٢٣ ٧٧٨</p> <p style="text-align: center;">(م)</p> <p>محاماة . محكمة الموضوع . محكمة النقض . مسئولية . مقاوله . ملكية . موظفون .</p> <hr/> <h2 style="text-align: center;">محاماة</h2> <p style="text-align: center;">توقيع المحامي على صحف دعاوى :</p> <p>١ — النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ مرافعات نصبا على بطلان صحيفة الدعوى</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التي لا يوقعها محام . بطلان حتمى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر للتخصم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان .
٤٧٦	٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٢ — غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة عليها الدعوى .
٤٧٦	٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
محكمة الموضوع		
سلطة محكمة الموضوع :		
في تفسير العقود :		
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لا سلطان عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذى حصلته .
٨٦٣	١٣٦	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)
		٢ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغة العقود والشروط المختلف عليها . لا رقابة عليها من محكمة النقض متى كانت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذى حصلته .
٨٨٣	١٣٩	(الطن ٤٨٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		في تحقيق الدعوى :
		سلطة محكمة الموضوع في تحقيق الدعوى . رفضها طلب الانتقال إلى مصلحة الشهر العقاري للاطلاع على تحقيقات وضع اليدين . اكتفاؤها بالتحقيقات التي أجرتها . إقامتها حكمها على أسباب سائغة . لا قصور .
٧٦٠	١٢٠	(الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
		في تقدير الدليل :
		١ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحديث عن كل قرينة غير قانونية أدلى بها الخصوم أو أن تورد كل حججهم وتفندوها متى أقامت قضاها على ما يكفي لملءه .
٥١٨	٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥)
		٢ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . النعي في هذا التقدير بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٥١٨	٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥)
		٣ — استنباط القرائن القضائية في الدعوى وتقدير أقوال الشهود فيها من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته . لارقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان ذلك بأسباب سائغة .
٥٩٤	٩٧	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في تحقيق الدعوى . رفضها طلب الانتقال إلى مصلحة الشهر العقاري للاطلاع على تحقيقات وضع اليدين . اكتفاؤها بالتحقيقات التي أجرتها . إقامتها حكمها على أسباب سائغة . لا قصور .
١٢٠	٧٦٠	(الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
		٥ — تعادل ما يفيد السفيه أو ذو الغفلة من تصرفه الصادر قبل تسجيل قرار المجرع التراماته أو عدم تعادلها من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص انعدام التعادل بأسباب سائغة لا معقب عليه .
١٢٩	٨١٥	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٥)
		في تقدير التعويض :
		بيان الحكم عناصر الضرر . تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر من سلطة محكمة الموضوع .
٨٦	٥٢٧	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥)
		محكمة النقض
		سلطانها في مسائل التكييف :
		التكييف القانوني للوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه من سلطة محكمة النقض .
٩٨	٦٠٣	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٥)
		وراجع :
١٣٦	٨٦٣	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥)
١٣٨	٨٧٨	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مسئولية
		المسئولية التقصيرية :
		(١) ركن الخطأ :
		”مسئولية جهة الإدارة عن المرافق العامة“ :
٦١٤	٩٩	١ - استخلاص الحكم خطأ جهة الإدارة تستوجب مسئوليتها عن التعويض من عدم وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة التي وقع فيها الحادث وفي الظروف غير العادية التي حدث فيها سواء كان ذلك راجعا إلى عدم صدور أوامر إليهم أو مخالفتهم لما صدر من أوامر . استخلاص سائق . (الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		٢ - الترام رجال الضبط القضائي بإقامة حارس على الأمتعة والأثاثات التي تضبط في المحال المدارة للفجور أو الدمار بعد صدور القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ .
٨٧٠	١٣٧	وضع الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة في الجرائم . جوازه لرجال الضبط القضائي . واجب جهة الإدارة في هذه الحالة في حراسة هذه الأماكن ومحتوياتها حراسة خاصة . تقصيرها في ذلك خطأ موجب لمسئوليتها عن الضرر الناتج عنه كما لو حدثت سرقة لهذه المحتويات (الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		٣ - حرية جهة الإدارة في إدارة المرافق العامة - ومن بينها مرافق الأمن - وتنظيمها . لا يمنع ذلك القضاء من تقرير مسؤولية

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٦١٤	٩٩	الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعاً إلى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام أو الإشراف عليه. (الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		(ب) السبب المنتج للضرر :
		استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة توافر الخطأ الذي لولاه لما وقع الضرر . اعتبار هذا الخطأ السبب المنتج والمؤثر في إحداث الضرر وليس سبباً عارضاً . تحقق المسؤولية عن الضرر في هذه الحالة . (الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)
٨٧٠	١٣٧	(ج) تكيف الخطأ من مسائل القانون :
		وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ من مسائل القانون التي يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض . قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
٦١٤	٩٩	المسؤولية العقدية :
		”مسؤولية المقاول“ :
		١ - تسلم رب العمل البناء . العيوب الخفية التي لا يستطيع صاحب البناء كشفها عند التسلم . ضمان المقاول والمهندس عنها . عدم سقوطه بالتسليم . (الطن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
٧٣٦	١١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٣٦	١١٧	٢ — مسئولية المقاول . م ٦٥١ مدني . قيامها بحصول تهدم بالمبنى خلال مدة الضمان ولو كان ناشئا عن عيب في الأرض ذاتها . التزام المقاول التزام بنتيجة هي بقاء البناء سليما متينا لمدة عشر سنوات . لا حاجة لإثبات خطأ في جانب المقاول . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)

مقاوله

راجع مسئولية (القاعدة ١١٧ ص ٧٣٦) .

ملكفة

دعوى صحة التعاقد :

دعوى صحة التعاقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع
التعاقد نقل الملكية . مقتضى ذلك أن القاضي يفصل في تلك
الدعوى في أمر صحة البيع ثم في امتناع البائع عن تنفيذ
التزاماته . اتساع نطاق تلك الدعوى لبحث أسباب
بطلان العقد .

٥٧٧	٩٤	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٥)
-----	----	--

المفاضلة بين العقود المسجلة :

المفاضلة بالتسجيل بين عقدي بيع صادقين من مالك واحد —
لا تكون إلا بين عقدين صحيحين .

٦٥٥	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٥)
-----	-----	--

رقم القاعدة	رقم المادة	موظفون
		علاقة الموظف بالسلطة العامة :
		١- علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح. للحكومة تغيير المركز القانوني للموظف وتعديله في أى وقت بتنظيم عام جديد وفقا لما يقتضيه الصالح العام . سريان القوانين المعدلة لتلك المراكز بأثر فوري على شاغليها . لامساس في ذلك بحق مكتسب . ليس للموظف الحق في هدم احالته إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل من الاحالة إلى المعاش هي الخامسة والستون .
٦٩٠	١١٠	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٢ - دعوى التعويض عن أمرين إداريين . اعمال القوانين واللوائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الادارية . إخضاع هذه العلاقة بقانون عقد العمل الفردى والحكم بسقوط الدعوى طبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى خطأ في القانون .
٤٤٩	٧٢	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٧)
		سن التقاعد لموظفى المجالس البلدية :
		عدم سريان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على موظفى المجالس البلدية والقروية لاستقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة . خضوعهم للنصوص القانونية واللوائح المنظمة لشئونهم في قرارى مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٨/٢٨ و ١٩٤٥/٦/٩ - جعل سن الإحالة إلى المعاش هي الستون بالنسبة للموظف الدائم في تلك المجالس الذى ينتفع بصندوق التوفير ويشغل وظيفة دائمة مدرجة في ميزانية المجلس ذات مرتب شهرى .
٦٩٠	١١٠	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)

(ن)

نظام عام . نقض . نقل . نيابة . نيابة عامة

نظام عام

أسباب الطعن بالنقض المتعلقة بالنظام العام :

التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلمام بهذا السبب . التمسك بصدور حكم نهائي ببراءة الطاعن من التزوير بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى التزوير المدنية . لا يقبل .

٥٩٤	٩٧	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
-----	----	---

قوة الأمر المقضي والنظام العام :

قضاء الحكم بطلان الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكاليف بالحضور على خلاف حكم نهائي سابق صادر في استئناف آخر عن ذات الحكم المستأنف وحائز لقوة الأمر المقضي . وجوب احترام حجية الحكم النهائي السابق عند نظر الاستئناف الثاني ولو كان قد خالف صحيح القانون أوقاعده من النظام العام . قوة الأمر المقضي تسدو على قواعد النظام العام وتغطي الخطأ في القانون .

جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائي ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية وسواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق أم لم يدفع .

٦٥١	١٠٤	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
-----	-----	--

رقم الصفحة	رقم القائمة	نقض
		المصلحة في الطعن :
		١ - المنازعات الضريبية . خلو الحكم الابتدائي مما يدل على تمثيل النيابة . عدم تنبيه محكمة الاستئناف إلى هذا النقص أو تنبيهها إليه . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لحمله . لا بطلان .
٦٦١	١٠٦	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		٢ - وجوب توافر المصلحة في الطعن وقت رفعه . زوالها بعد ذلك لا أثر له .
٨٠٢	١٢٧	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		ميعاد الطعن .
		١ - للطاعن إضافة ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر محكمة النقض إلى الميعاد المقرر للطعن بالنقض .
٤٥٢	٧٣	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٢ - قضاء الحكم الاستثنائي في أسبابه المتصلة بالمنطوق بوقوع خطأ من الطاعن ومسئوليته عن تعويض الضرر الذي ترتب على عمله غير المشروع . فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع وإنهاء الخصومة في شأنه . جواز الطعن فيه استقلالا .
		عدم الطعن فيه بالنقض في الميعاد . الطعن في هذا الحكم مع الحكم الأخير الصادر بتقدير التعويض . سقوط الحق في الطعن في الحكم الأول .
٥٢٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٣ — احتساب ميعاد الطعن بالنقض من تاريخ الحكم إذا كان حضوريا . ثبوت أن الطاعن لم يخبر بالجهة المحددة لنظر الاستئناف المرفوع ضده . صدور الحكم المطعون فيه ضده بغير علمه . ميعاد الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ علمه به .
٥٤٣	٨٨	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ... نطاق الطعن :
		حكم المادة ٤٠٤ مرافعات استثناء من القواعد العامة في الطعن في الأحكام . وجوب حصر تطبيقه في نطاق الاستئناف . عدم جواز القياس عليه في حالة الطعن بطريق النقض .
٥٢٧	٨٦	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ... إجراءات الطعن :
		(١) التقرير بالطعن :
		إيجاب المشرع بيان أسباب الطعن في التقرير به بيانا واضحا نافيا عنها الغموض والجهالة . خلو الطعن من بيان أسبابه بالمعنى الذي تطلبه القانون يترتب عليه بطلان الطعن وعدم قبوله .
٥٤٨	٨٩	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ... حالات الطعن :
		” مخالفة القانون ” :
		قضاء الحكم عن بينة وإدراك بما لم يطلبه الخصوم يعتبر مخالفا للقانون ويتعين نقضه .
٥٧٠	٩٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الطعن :
		”أسباب واقعية“ :
		١ — عدم التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . لا يجوز التحدى بذلك البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥١٨	٨٥	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٢ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . النعى في هذا التقدير بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٥١٨	٨٥	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٣ — عدم اعتراض الخصم على تقرير الخبير أمام محكمة الموضوع . ما يثيره الطاعن خاصا بخروج الخبير عن مأموريته المحددة . سبب جديد لا يقبل الطعن به على الحكم بطريق النقض .
٥٢٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		”أسباب متعلقة بالنظام العام“ :
		التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلمام بهذا السبب . التمسك بصدور حكم نهائي ببراءة الطاعن من التزوير بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى التزوير المدنية . لا يقبل .
٥٩٤	٩٧	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		”ما لا يصلح سببا للنقض“ :
		رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة

رقم القاعدة	رقم المادة	
		<p>الفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف . رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه غير لازم . على محكمة الاستئناف عند رفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطي . إغفالها ذلك وجوب الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . هذا الإغفال لا يصلح سببا للطعن بالنقض .</p> <p>(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)</p>
٨٥	١٨٥	<p>الأحكام الجائز الطعن فيها :</p> <p>١ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .</p> <p>(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٣)</p>
٩٤	٥٧٧	<p>٢ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . صدور الحكم من محكمة استئنافية جواز الطعن فيه بطريق النقض .</p> <p>(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p>
١٠٣	٦٤٤	<p>٣ - قضاء الحكم بطلان الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور على خلاف حكم نهائي سابق صادر في استئناف آخر عن ذات الحكم المستأنف وحائز لقوة الأمر المقضي . وجوب احترام حجية الحكم النهائي السابق عند نظر الاستئناف الثاني ولو كان قد خالف صحيح القانون أو قاعدة من النظام العام . قوة الأمر المقضي تسمو على قواعد النظام العام وتغطي الخطأ في القانون .</p> <p>جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائي ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية وسواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق أم لم يدفع .</p> <p>(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p>
١٠٤	٦٥١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نظر الطعن :
		”الدفع التي يتمسك بها المطعون ضده“ :
		إجازة ١٢م ٥٧ق لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هذه الرخصة — وهي من قبيل الطعن الفرعي — لا أثر له على الطعون التي رفعت في ظل المادة ١٢ سالفه الذكر . المادة ٣/١ من قانون المرافعات .
٤٧٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		سلطة محكمة النقض :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لا سلطان عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته .
٨٦٣	١٣٦	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		٢ — الوكالة في إبرام عقد بيع لا تجعل للوكيل صفة في تمثيل الموكل في الخصومات التي تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد اتفاق يقضي بذلك . تقرير الحكم المطعون فيه أن الوكالة ليست قاصرة على إبرام العقد وتجهيله بيان حدود هذه النيابة وهل تشمل التمثيل في الدعاوى أو لا مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
٨٧٨	١٣٨	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		وراجع :
٦٠٣	٩٨	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)

رقم المادة	رقم المادة	نقل
		نقل بحري :
		سند الشحن :
		” أطرافه “ :
		١ — قانون التجارة البحري يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . الإحالة في سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد في سند الشحن . مقتضاها إلزام المرسل إليه بشرط التحكيم لعلمه به من سند الشحن المرسل إليه وعدم جواز رفع دعواه مباشرة إلى المحاكم قبل الالتجاء إلى التحكيم .
٧٧٨	١٢٣	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
٧٨٧	١٢٤	(والطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
		٢ — اعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . شمول شرط التحكيم لجميع المنازعات الناشئة عن عقد النقل . عملية تفريغ السفينة . جزء متم لعملية النقل . المطالبة بمقابل كسب الوقت الناتج عن الأسراع في التفريغ من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم . وجوب عرض النزاع على التحكيم قبل الالتجاء إلى المحاكم .
٧٧٨	١٢٣	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
٧٨٧	١٢٤	(والطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		”شروطه“ :
		الإحالة في سند الشحن إلى الشروط الواردة في مشاركة إيجار السفينة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بسند الشحن . مثال .
٧٧٨	١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
		نيابة
		نيابة قانونية :
		”أعمال الإدارة وحق التقاضي“ :
		في الفترة بين إنهاء الحراسة الإدارية بالأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ وانهاؤها فعلا باستلام الرعايا الفرنسيين أموالهم يحتفظ الحراس بسلطة إدارة هذه الأموال . اعتبار ذلك نيابة قانونية غير مخصصة بنوع العمل القانوني . ليس للحارس بمقتضاها صفة إلا في أعمال الإدارة ومنها حق التقاضي بالنسبة لهذه الأعمال .
		وفاء الديون من أعمال الإدارة . المادة ٧٠١ مدني .
		وفاء الديون النابتة في الذمة من سلطة الحارس . حقه في التقاضي — مدعى أو مدعى عليه — فيما ينشأ عن هذا الوفاء .
٦٣٣	١٠٢	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٥)
		النيابة في الخصومة :
		حق التقاضي يباير المرافعة أمام القضاء . حق التقاضي رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء . المرافعة أمام القضاء نيابة في الخصومة للدفاع أمام القضاء وتستلزم وكالة خاصة .
٦٣٣	١٠٢	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		نيابة عامة
		تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب :
		وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب . إبداء الرأي فيها . غير وجوبي .
٨٣٣	١٣١	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		(و)
		وارث . وصي . وصية . وفاء . وقف . وكالة
		وارث
		حجية إقرارات المورث :
		حجية إقرارات المورث قبل الوارث . للوارث المضار بها اثبات أنها في حقيقتها وصية قصد بها الاحتيال على أحكام الارث بكافة طرق الإثبات .
٨٠٨	١٣٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		وفاء
		ماهيته :
		الوفاء اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين — بمثابة تصرف قانوني . وجوب خلو التراضي على الوفاء من عيوب الإرادة وإلا كان قابلاً للإبطال . اعتقاد الموفى (غير المدين) خطأ بأن الدين الموفى به حال بحكم نهائي ومقرر له فوائد . غلط جوهري

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٠٣	٩٨	<p>بشأن صفة من صفات الدين أساسية في اعتباره لولاه ما كان الوفاء . علم الموفى له بهذا الغلط الدافع من شأنه أن يؤدي إلى إبطال الوفاء وإعادة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل حصوله .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)</p> <p>الوفاء مع الحلول :</p> <p>الوفاء الباطل (من غير المدين) لا يترتب عليه حلول الموفى محل الدائن الموفى له في تأميناته . الحلول أثر للوفاء الصحيح .</p> <p>للموفى في الوفاء الباطل حق الرجوع على الموفى له بما أوفاه به .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)</p>
وقف		
الاستحقاق في الوقف :		
٨٥٨	١٣٥	<p>دعوى الاستحقاق في الوقف . لا تقبل إلا من ذى شأن له صلة بالوقف . التعرض لموضوع الاستحقاق قبل تحقيق هذه الصلة والتحقق منها . خطأ .</p> <p>(الطن رقم ١١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)</p> <p style="text-align: right;">وراجع :</p> <p>(الطن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)</p>
٨٤٩	١٣٤	<p style="text-align: right;">شرط الواقف :</p> <p style="text-align: right;">"تفسيره" :</p> <p>١ — التسوية بين أولاد الواقف لصلبه وأولاد ابنه لصلبه ذكورا وإناثا في الاستحقاق لكل منهم بنصيبين . النص على</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استحقاق ذرية بنت ولده الأثني وذرية الأثني من أولاده لصلبه لنصيب واحد . استحقاق الأثني من أولاد الذكور . انتقال نصفه إلى أولادها ذكورا وإناثا .
٥٨٨	٩٦	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩/٥/١٩٦٥) ... وراجع :
٨٤٩	١٣٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥) ... دعوى الوقف : راجع دعوى :
٨٤٩	١٣٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥) ...
٨٥٨	١٣٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥)
وصى		
العزل من الوصاية :		
قرار المجلس الحسبي بانفراد الوصي المنضم بإدارة التركة . معناه . عزل الوصي الأول من الوصاية . أثره . زوال صفته في تمثيل القاصر في التقاضي .		
٧٢٨	١١٦	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
وصية		
ماهيتها :		
الوصية تبرع أضيف التملك فيه إلى ما بعد الموت . استناد الحكم في اعتبار العقد سائرا لوصية على مالا ينفي التنجيز عن العقد . قصور . مثال .		
٨٠٨	١٢٨	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثباتها :
		حجية اقرارات المورث قبل الوارث . للوارث المضاربها اثبات أنها في حقيقتها وصية قصد بها الاحتيال على أحكام الارث بكافة طرق الاثبات .
٨٠٨	١٢٨	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني :
		شرطا قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني : احتفاظ المتصرف بميزة العين المتصرف فيها — واحتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين وذلك مدى حياته . لا يكفي انتفاع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون ذلك مستندا إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع .
٨٠٨	١٢٨	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		وكالة
		الوكالة بالخصومة :
		١ — حق التقاضي يغاير المرافعة أمام القضاء . حق التقاضي رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء . المرافعة أمام القضاء نيابة في الخصومة للدفاع أمام القضاء وتستلزم وكالة خاصة .
٦٣٣	١٠٢	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٢ — الوكالة في ابرام عقد بيع لا تجعل للوكيل صفة في تمثيل الموكل في الخصومات التي تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد اتفاق يقضي بذلك . تقرير الحكم المطعون فيه أن الوكالة ليست قاصرة على ابرام العقد وتجهيله بيان حدود هذه النيابة وهل تشمل التمثيل في الدعاوى أولا مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
٨٧٨	١٣٨	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

فهرس المواد

١ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء	
٢٣	اختصاص محكمة النقض - منعقدة بهيئة جمعية عمومية - دون غيرها بالفصل في طلبات رجال القضاء بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النذب والنقل	٦٩
	قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩	
١٣٥	قصر سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة وعدم امتدادها إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص بها إنتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص ...	٦٩
	القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين	
—	سريان أحكامه بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه	٧٠

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون المدني القائم	
٨٨	عدم فقدان الجبانة صفتها كمال عام بمجرد إبطال الدفن فيها وإنما بانهاء تخصيصها للنفقة العامة واندثار معالمها وآثارها بجبانة	١١٨
٢/١١٥	قابلية التصرف الصادر من ذي غفلة أو سفيه قبل تسجيل قرار الحجر عليه للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ	١٢٩
١٩٨	مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع	١١٠
٢٢١	عدم استحقاق التعويض عن الضرر الإحتالي غير المحقق الوقوع إلا إذا وقع فعلا	٩٣
٢٢١	التعويض عن الضرر المستقبل متى كان محقق الوقوع	١١٧
٢٤٠	أثر الحكم بعدم فساد التصرف الذي أجراه المدين إضرارا بالدائنين	١١٥
—	ماهية الوفاء: اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين، بمثابة تصرف قانوني	٩٨
٣٣٦	أثر الوفاء الباطل من غير المدين . عدم ترتب حلول الموفى محل الدائن الموفى له في تأميناته	٩٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١/٣٥٢	تمام تجديد الالتزام بتغيير المدين بغير حاجة لرضائه أو علمه ...	٩٥
١/٣٥٤	استخلاص تجديد الدين من الظروف ...	٩٥
١/٤٠٥	وحدة الموضوع من شروط الأخذ بقريضة قوة الأمر المقضى ...	١٠١
٤٠٨	طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبت صحته	
١٠٩	فعلى أساس أنه وصية باطلة لا يعتبر إقرارا بصحة العقد ...	١٠٩
٥٨٥	وجوب مبادرة المستأجر بإخطار المؤجر بما يهدد سلامة العين	
٧٣	المؤجرة أو يصيبها بضرر ...	٧٣
٦٥١	مسئولية المقاول عن تهدم المبنى الذى يشيده ...	١١٧
٦٩٨	تقديم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت	
٧٢	اتهاء العقد. عدم سريانه على دعوى التعويض عن قرار إدارى ...	٧٢
٧٠١	وفاء الديون من أعمال الإدارة ...	١٠٢
١/٧٠٢	حق التقاضى غير المرافعة أمام القضاء التى تستلزم وحدها وكالة خاصة ...	١٠٢
١/٧٠٣	حدود الوكالة ...	١٣٨
٩١٧	شرطا قيام القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ .	
	عدم كفاية انتفاع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته	
	دون أن يكون ذلك مستندا إلى مركز قانونى يخوله حق	
١٢٨	الانتفاع لقيام تلك القرينة ...	١٢٨
٩٦٨	المقصود بالهدوء كشرط للحيازة المكسبة للملكية ...	١٢٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٠٢٣	خروج مالك العقار عن التزامه باحترام حق الارتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار آخر مسقط لحقه في الترام جاره مالك العقار الآخر في حقوق الارتفاق التبادلية	٨٧
<hr/>		
القانون المدني اليوناني		
١٤٤٢	طلب التطلاق لتسبب أحد الزوجين بخطئه في تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطيع معه دوام العشرة	١٠٨
١٤٤٨		
١٤٤٩		
<hr/>		
قانون التجارة		
—	بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها	١١٩
<hr/>		
القانون التجاري البحري		
٩١٦٩٠	اعتبار عملية تفريغ حمولة السفينة جزءا متما لعملية النقل البحري ...	١٢٣ ١٢٤
٩٩	ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن	١٢٣ ١٢٤
١٠٠	تحرير سند الشحن من أربع نسخ وتخصيص المرسل إليه بأحداها ...	١٢٣ ١٢٤
١٠١	سريان أحكام سند الشحن في مواجهة جميع الأطراف ذوى الشأن في الشحن	١٢٣ ١٢٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قانون المرافعات القائم	
٣/١	سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن	٧٧
٢١	إضافة الطاعن ميعاد مسافة بين موطنه ومقر محكمة النقض إلى	
٧٣	الميعاد المقرر للطعن بالنقض	
٢٥	بطلان صحف الدعاوى التي لا يوقعها محام في حالة وجوب	
٧٧	ذلك ، بطلان حتمى	
٣٠	تقدير قيمة الدعوى بطلب التصديق على قرار المحكمة العليا	
٧١	البريطانية باعتماد وصية بقيمة المال الموصى به	
٢٩٠	حق المحكمة في الحكم بتروير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير...	١٠٩
٣٤٥	بطلان الحكم الابتدائي لصدوره في جلسة سرية لا يجوز إعادة	
٩١	القضية إلى محكمة أول درجة	
٣٦٨	إعادة طرح ما أفضلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات عليها	
٨٥	لنظرها والحكم فيها	
٣٧٨	عدم إمكان الطعن في الشق القطعى من الحكم القاضى برفض الدفع	
٧٧	ببطلان صحيفة الدعوى قبل صدور الحكم في الموضوع	
٣٧٨	الحكم بوقوع الخطأ والمسئولية عن تعويض الضرر فصل بصفة	
٣٨١	قطعية في شق من الموضوع وإنهاء الخصومة في شأنه مما يجوز	
٨٦	الطعن فيه استقلالا . سقوط الحق في الطعن بعدم مراعاة مواعيده...	
٣٧٩	احتساب ميعاد الطعن بالنقض من تاريخ الحكم . مناطه	٨٨

رقم المادة	الموضوع	القاعدة
٣٨٤	إعلان الاستئناف في دعوى الشفعة إلى البائعين بعد فوات الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق فيه لا بالنسبة للاستئناف عليهم جميعا ولا لأيهم	٧٧
٤٠٤	وجوب حصر حكمها في نطاق الاستئناف وعدم جواز القياس عليه في حالة الطعن بطريق النقض	٨٦
٤٠٥	استئناف الحكم الصادر في النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها بالتقادم وأيلولة قيمتها إلى الحكومة بتكليف بالحضور	٧٨
٤٠٧ مكرر	إحالة تقرير التلخيص على صحيفة الاستئناف واعتبارها جزءا متما للتقرير	١٠٩
٤٠٩	رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الإحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف أيضا	٨٥
٤١٠	نظر محكمة الاستئناف الدعوى على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة	١٣٤ ١٣٩
٤١٢	جواز التدخل الانضمامي ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ...	١٣٦
٤٥٠	شروط قبول اعتراض الخارج عن الخصومة	١٠٢
٦١٣	أثر عدم إيداع قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد، سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن	٧٦
٨٢٤	إنعدام الحاجة لذكر أسماء المحكمين في مشاركة التحكيم عند عدم تفويضهم بالصلح	١٢٣ ١٢٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قوانين ومراسيم مختلفة	
	أحوال شخصية ووقف	
	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦	
	بأحكام الوقف	
١٠	حمل كلام الوقف على المعنى الذى يظهر أنه أرادته	٩٦
	شروط قبول دعوى الاستحقاق فى الوقف	١٣٤
		١٣٥
	ضرائب	
	القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩	
	بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى	
	الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل	
٤/١	عدم خضوع بدل التمثيل لأعضاء مجلس إدارة الشركات للضريبة	
	على القيم المنقولة	١١٢
٤/١	خضوع ما يتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات من مبالغ	
	نظير أعمال وخدمات للضريبة على القيم المنقولة	١١٢

رقم المادة	الموضوع	رقم الفاصلة
٢٨	النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها	
٢٩	بالتقادم وأيلولة قيمتها إلى الحكومة نزاع ضريبي	٧٨
٣٠	خضوع مرتب الشريك المتضامن بقدر ما تنسج له أرباح	
٣٤	الشركة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية	١٢١
٣٩	عدم جواز خصم ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون ، في تحديد وعاء الضريبة	١١٣
٥٠	مناط إحالة المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ تقدير المأمورية ولم يقبله الممول على لجنة الطعن	٩١
٥٧	عدم جواز خصم خسائر الاستغلال التجاري والصناعي من الأرباح الداخلية في وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات التالية	٨١
٥٩	مسئولية المتنازل له عن الضرائب المتأخرة المستحقة على المنشأة لا يمتد إلى أرباح التنازل	١٢٦
٢/٧٣	تقدير المصروفات جزافا بنحس الإيرادات في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات	١٠٦
٨٨	وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب وإبداء الرأي غير وجوبي	١٣١
—	وجوب محاولة الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع حول الأرباح على لجنة التقدير	٩٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
—	إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في حالة تقديم الممول لإقرارات بأرباحه وعدم تقديمها ...	١١١
—	خضوع مكاتب الشراء التي تنشئها الشركات الأجنبية في مصر للضريبة على الأرباح التجارية ...	١٢٥
—	خضوع نصيب فرع مصر من استثمارات الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها ولا توضع عن نشاطها في مصر ميزانية مستقلة للضريبة على القيم المتقولة ...	١٣١ ١٣٢
<p style="text-align: center;">القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسوم أيلولة على التركات</p>		
٥٢	تقديم رسم الأيلولة والضريبة على التركات من تاريخ الوفاة ...	٨٢
<p style="text-align: center;">المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات</p>		
١	تقديم رسم الأيلولة والضريبة على التركات من تاريخ الوفاة ...	٨٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن الربط المحكى	
١	شرط سريان التقدير المحكى . وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة	١٣٣
—	عدم جواز إتخاذ الربط بالتقدير المحكى في سنة ٤٧ — ١٩٤٨ قياسا لأرباح باقى السنوات في حالة خضوع الممول لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧	٧٩
—	إتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ — سنة القياس — بحالتها معيارا حكيا لربط الضريبة في السنوات المقيسة ولو تضمنت أرباح عمليات تمت في سنوات سابقة وأضيفت إلى سنة ١٩٤٧ ...	٨٣
	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن	
١٥	المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون . النزاع حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها لا يخضع لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما لأحكام القانون المدنى	١٠٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	<p>المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي</p> <p>عدم إستفادة واضع اليد بغير عقد إيجار من حماية القانون لمستأجرى الأراضي الزراعية ١٣٠</p>	
	<p>القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن تسوية الديون العقارية</p> <p>نهائية قرار لجنة تسوية الديون العقارية الصادر بالتسوية في حدود إختصاصها وعدم جواز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية ٧٤</p> <p>طبيعة قرار لجنة تسوية الديون العقارية بالتسوية ، طبيعة الأحكام الاتهابية ٧٤</p> <p>إحالة لجنة تسوية الديون العقارية النزاع في وجود الدين إلى المحكمة الابتدائية أمر جوازي ٧٤</p> <p>إبراء قرار لجنة تسوية الديون العقارية بالتسوية لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع ... ٧٤</p>	<p>—</p> <p>—</p> <p>١٥</p> <p>٢٦</p>

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة	
١١٤	التزام المدارس الخاصة باتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم	١/٢
١١٤	وجوب إعداد المدارس الحرة لأئحة داخلية تنظم شؤون العمل بها وتحدد حقوق العاملين فيها	٢
	القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن المجزأ الإداري	
١٢٧	وقف إجراءات البيع الإداري لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما في إشكالات التنفيذ	٢٧
	القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في شأن إصابات العمل	
١٠٧	التعويض عن إصابات العمل تعويض قانوني يلدور ويتحرك مع الأجر ونسبة العاهة	٣٠ و ٣١

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون عقد العمل الفردى	
—	سلطة رب العمل فى تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له	٩٢
—	إنهاء عقد العمل لعدم كفاية العامل لاشان له بقواعد التأديب وإجراءاته	٩٢
—	إجراء تعديل فى آلات المصنع والأصناف المنتجة تنظيم للنشأة يملكه رب العمل ولا ينحول العامل الحق فى المطالبة بزيادة فئات الأجر المتفق عليها	١٠٠
	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم مهنة المحاماة	
٢٥	بطلان صحف الدعاوى التى لا يوقعها محام فى حالة وجوب ذلك بطلان حتى	٧٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض	
٣	جواز الطعن في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية...	٩٤
٧	وجوب إشمال تقرير الطعن على بيان أسبابه بالمعنى الذي تطلبه القانون	٨٩
١٢	حق المطعون عليه في الطعن بالنقض في التمسك بالدفع التي سبق إبداؤها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها	٧٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قرارات وأوامر مختلفة	
—	<p>الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦</p> <p>منع الرعايا الفرنسيين من إبرام العقود والتصرفات وتنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى مترتب على عقود سابقة ومن حق التقاضى ليس سلبا للأهلية وإنما هو منع من مباشرة هذه التصرفات ...</p>	١٠٢
—	<p>الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨</p> <p>إحتفاظ الحراس بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين فى الفترة بين إنهاء الحراسة الإدارية بالأمر العسكري ٣٦ لسنة ١٩٥٨ وإنهائها فعلا باستلام الرعايا الفرنسيين أموالهم</p>	١٠٢
—	<p>القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩</p> <p>والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩</p> <p>بأحكام المعاشات</p> <p>عدم سريان أحكامهما على موظفى المجالس البلدية والقروية لاستقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة</p>	١١٠
١٠ مكرر	<p>القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١</p> <p>المعدل بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣</p> <p>التزام رجل الضبط القضائى بإقامة حارس على الأمتعة والأثاثات التى تضبط فى المحال المدارة للفجور والدعارة</p>	١٣٧

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
للعدد الثاني من السنة السادسة عشرة

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٥	تسجيل	(١)	
٢٥	تسوية الديون العقارية ...	٦	إثبات
٢٧	تعليم	٨	إجارة
٢٧	تعويض	١٠	أحوال شخصية
٢٩	تقديم	١١	إرتفاق
٣٠	تنفيذ	١١	استئناف
٣١	تنفيذ عقارى	١٥	إصلاح زراعى
	(ح)	١٥	إعتراض
٣٣	حجز	١٥	إعلان
٣٣	حق	١٦	إلتزام
٣٤	حراسة	١٧	أموال
٣٥	حكم	١٧	أهلية
٤١	حيازة	(ب)	
	(د)	١٨	بطلان
٤١	دعوى	٢٢	بيع
٤٧	دفاع	٢٣	بيع وفائى
٤٨	دفوع	(ت)	
	(ر)	٢٣	تحكيم
٤٨	رهن	٢٤	تزوير

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ش)		(م)	
شركة	٤٨	محاماة	٦٤
شفعة	٤٩	محكمة الموضوع	٦٥
(ص)		محكمة التقض	٦٧
صلح	٤٩	مسئولية	٦٨
صورية	٤٩	مقاولة	٧٠
(ض)		ملكية	٧٠
ضرائب	٥٠	موظفون	٧١
ضرر	٥٥	(ن)	
(ع)		نظام عام	٧٢
عقد	٥٥	قض	٧٣
ملاقة تجارية	٥٧	نقل	٧٨
عمل	٥٧	نيابة	٧٩
(غ)		نيابة عامة	٨٠
غير	٥٩	(و)	
(ق)		وارث	٨٠
قانون	٦٠	وفاء	٨٠
قرار إدارى	٦١	وقف	٨١
قضاء مستعجل	٦٢	وص	٨٢
قوة الأمر المقضى	٦٢	وصية	٨٢
قوة قاهرة	٦٤	وكالة	٨٣

تصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤٥٢	١٢	مقتضى	يقتضى
٤٥٩	٩	التهمة	المدين
٤٧٦	١٨	١٩٥٢	١٩٦٢
٤٧٨	٣	القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ الذى عمل به اعتبارا من ٢٧ يونيه	القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل به اعتبارا من ٢ أغسطس
٤٧٨	١٠	استعمالها فى	استعمالها عنه فى
٤٨٢	٩	٢٧ من يوليه	٢ من أغسطس
٧٧٣	١٥	منازعة	منازعه
٨٠٣	١٣	بالإجراءات	الإجراءات

- طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة م -

على سلطان على
عضو مجلس الادارة المنتخب

(مطبعة دار القضاء العالي ١٧٢/٦٥/٢٦٢٦)



Bibliotheca Alexandrina



0542389